ابن عقيل

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

المجلد ٤-١

تحقيق وشرح وتعليق
د. عبد الحميد محمد محيي الدين

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية

شرح ابن عقيل

اشاره

سرشناسه : ابن عقیل، عبدالله بن عبدالرحمن 698 - 769ق.

عنوان قراردادی : الفیه ، شرح

عنوان و نام پدیدآور : شرح ابن عقیل/ بهاء الدین عبدالله بن عقیل العقیلی الهمدانی المصری و معه کتاب منحه الجلیل، بتحقیق شرح ابن عقیل/ تالیف محمد محی الدین عبدالحمید.

مشخصات نشر : مصر : المکتبه التجاریه الکبری، 1384ق. = 1964م.= 1343 -

مشخصات ظاهری : 4ج.

یادداشت : عربی.

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : ابن مالک، محمد بن عبدالله، 600 - 672 ق . الفیه. شرح

شناسه افزوده : عبد الحمید’محمد محی الدین . منحه الجلیل بتحقیق شرح ابن عقیل

شماره کتابشناسی ملی : 3028141

توضیح : «شرح ابن عقیل»، اثر بهاء الدین عبد الله بن عقیل عقیلی همدانی، شرح غیر مزجی «الفیه ابن مالک»، از کتاب های قدیمی آموزش قواعد عربی و کسب دانش تخصصی در زمینه علم نحو و صرف است که نقش کاربردی آن مورد توجه مراکز علمی و عنایت صاحب نظران و متخصصان زبان و ادبیات عربی در ایران و کشورهای اسلامی دیگر - از جمله مصر، سودان، لبنان، سوریه و... - بوده و هست.کتاب، به زبان عربی و حدودا در نیمه اول قرن هشتم نوشته شده است.

شیخ "محمد محی الدین عبد الحمید" نیز شرح دیگری بر ابیات الفیه و بر همین شرح ابن عقیل در هامش کتاب افزون ساخته که در آن به ترکیب ابیات الفیه و همچنین به توضیح و تفسیر نکاتی پرداخته است که ابن عقیل،

به وجه ایجاز و اختصار، بدان ها اشاره کرده و یا از ایراد آن ها، صرف نظر کرده است. شیخ محمد محی الدین، شرح خود را «منحه الجلیل بتحقیق شرح ابن عقیل» نام نهاده است که در واقع، منقح ترین چاپ و گزیده ترین شرح موجود می باشد.

ص: 1

المجلد 1

اشاره

ص: 2

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلّى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضه الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضىّ ، وطريقه المستقيم.

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أنى كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذى صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالک المولود بجيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى فى دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاه بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى فى سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدى - علم الله - أن تعليقاتى هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذى حلّته ، بل كنت أقول فى نفسى : «إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوه رجل صالح فأكون بذلک من الفائزين».

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قرّاءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلي فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبه إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منّى ، أو أتمم بحثا ، أو أبدل عباره بعباره أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثالا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلک من وجوه التحسين التى أستطيع أن أكافىء بها هؤلاء الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشاده بذكره ، وما زالت العوائق تدفعنى عن القيام بهذه الأمنيّه الشريفه وتدودنى عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لى الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت فى تعليقاتى يد الإصلاح والزياده والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يد التصحيح والضّبط والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلک واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقنى إلى مرضاته ، وأن يجعل عملى خالصا لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى

محمّد محيى الدين عبد الحميد

مقدمه الطبعه الأولى

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد الله على نعمائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه اللهم إنى أحمدک أرضى الحمد لک ، وأحبّ الحمد إليک ، وأفضل الحمد عندک ، حمدا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده.

وأسألک المزيد من صلواتک وسلامک على مصدر الفضائل ، الذى ظلّ ماضيا على نفاذ أمرک ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلاهم منزله عنده ، صلّى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار.

ثم أما بعد ، فلعلک لا تجد مؤلّفا - ممن صنفوا فى قواعد العربيه - قد نال من الحظوه عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءه ، وإقراء ، وشرحا ، وتعليقا ، مثل أبى عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالک ، صاحب التآليف المفيده ، والتصنيفات الممتعه ، وأفضل من كتب فى علوم العربيه من أهل طبقته علما ، وأوسعهم اطلاعا ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفه ، ودين ، وكمال خلق.

فلابن مالک مؤلفات فى العربيه كثيره متعدده المشارب ، مختلفه المناحى ، وقلّ أن تجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءه ، والبحث ، وبيان معانيه : بوضع الشروح الوافيه والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخلاصه» الذى اشتهر بين الناس باسم «الألفيه» (1)

1- تسميه «الألفيه» مأخوذه من قوله فى أولها : وأستعين الله فى «ألفيه»***مقاصد النحو بها محويه وتسميه «الخلاصه» مأخوذه من قوله فى آخرها : حوى من الكافيه «الخلاصه»***كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصه علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزه ظريفه ، مع الإشاره إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحيانا.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طويت مصنّفات أئمه النحو من قبله ، ولم ينتفع من جاء بعده بأن يحاكوه أو يدّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يشر فى خطبته إلى ألفيه الإمام العلامه يحيى زين الدين بن عبد النور الزّواوى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعده من سنه 627 ه. والمعروف بابن معط - لما ذكره الناس ، ولا عرفوه.

* * *

وشروح هذا الكتاب أكثر من أن تتّسع هذه الكلمه الموجزه لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليله الجمعه ، الخامس من شهر ذى القعده من سنه 761 ه ، والذى يقول عنه ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه - يقال له ابن هشام - أنحى من سيبويه» اه.

وقد شرح ابن هشام الخلاصه مرتين : إحداهما فى كتابه «أوضح المسالک ، إلى ألفيه ابن مالک (1)» ، والثانيه فى كتاب سماه «دفع الخصاصه ، عن قرّاء الخلاصه» ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين «وله عده حواش على الألفيه والتسهيل» اه.

وممن شرح الخلاصه العلامه محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالک ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنه 686 ه ، وهو ابن الناظم.

1- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيدا ، وشرحناه ثلاثه شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربيه إلى ما وراءه.

ومنهم العلامه الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنه 849 ه.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنه 849 ه

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودىّ ، المتوفى بمدينه فاس سنه 801 ه

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوّارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير.

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنه 900 ه (1).

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسىّ ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنه 802 ه.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السّيوطى ، المتوفى سنه 911 ه

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىّ ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ، المتوفى فى سنه 833 ه.

ومنهم قاضى القضاه عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى - نسبه إلى عقيل بن أبى طالب - الهمدانى الأصل ، ثم البالسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعه ، التاسع من شهر المحرم من سنه 698 ، والمتوفى بالقاهره فى ليله الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول 769 ه ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم.

1- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقا ، وشرحناه شرحا شاملا جامعا لأشتات الفن وأدله مسائله ، وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله.

وقد شرح الكتاب - غير هؤلاء - الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحا من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابه عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكلّ ذلک ببركه صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهره بالفقه فى العربيه وسعه الباع.

* * *

وهذه الشروح مختلفه ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقب صاحبه للنّاظم يتحامل عليه ، ويتلمس له المزالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يجىء به ، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقا وسطا بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقا بين الطريقين بهاء الدين بن عقيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترک بعض القواعد الهامّه ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف فى نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجىء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهره فى الفن والبراعه فيه ، ومن البركه والإخلاص - ما دفع علماء العربيه إلى قراءه كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصه.

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعمل أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت - فى أول الأمر - أن أتمّم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلک يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثا على الازورار عنه ، ونحن فى زمن أقلّ ما فيه من عاب أنک لا تجد راغبا فى علوم العرب إلا فى القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبه لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفيه ، وشرح الشواهد شرحا وسطا بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغفلها بنّه فى عباره واضحه وفى إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصه مختصره فى تصريف الأفعال ؛ فإن ابن

ص: 8

مالک قد أغفل ذلک فى «ألفيته» ، ووضع له لاميه خاصه ، سماها «لاميه الأفعال».

* * *

وأريد أن أنبهک إلى أننى وفّقت فى تصحيح هذه المطبوعه تصحيحا دقيقا ؛ فإنّ نسخ الكتاب التى فى أيدى الناس - رغم كثرتها ، وتعدد طبعها - ليس فيها نسخه بلغت من الإتقان حدا ينفى عنک الريب والتوقف ؛ فإنک لتجد فى بعضها زياده ليست فى بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتا فى التعبير ، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشره نسخه مختلفه ، فى زمان الطبع ، ومكانه ، ويسّر لى - سبحانه! - معارضه بعضها ببعض ، فاستخلصت لک من بينها أكملها بيانا ، وأصحّها تعبيرا ، وأدناها إلى ما أحبّ لک ، فجاءت - فيما أعتقد - خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [].

والله - سبحانه! - المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان؟

محمد محيى الدين عبد الحميد

خطبه الناظم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمّد هو ابن مالک :

أحمد ربّی الله خير مالک (1)

مصلّيا على النّبی المصطفى

وآله المستكملين الشّرفا (2).

ص: 10

1- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ، وصلاته و سلامه على من لا نبی بعده. «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالک» مضاف إليه ، وكان حق «ابن» أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبرا لضميره ، والأصل أن ذلک إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقه أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته فی إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلک جاز حذف العامل وذكره ، والجمله هنا - وهی قوله هو ابن مالک - ليست للمدح ولا للذم ، بل هی للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عباره الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضه بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ربی» رب منصوب على التعظيم ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمه بحركه المناسبه ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنی على السكون فی محل جر «الله» عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحه الظاهره «خير» منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمه ، وخير مضاف و «مالک» مضاف إليه ، والجمله من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فی محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول.
2- «مصليا» حال مقدره ، ومعنى كونها مقدره أنها تحدث فيما بعد ، وذلک لأنه لا يصلی على النبی صلوات الله عليه فی وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاه بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا فی أحمد «على النبی» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبی ،

وهو مجرور بكسره مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفه ، آل : معطوف على النبى ، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر «المستكملين» نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفا» بفتح الشين : مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحه الظاهره ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسره مقدره على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود - وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء فى جمع كريم وظريف وعليم - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصليا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

وأستعين الله فى ألفيّه

مقاصد النّحو بها محويّه (1)

نقرّب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز (2)

وتقتضى رضا بغير سخط

فائقه ألفيّه ابن معط (3).

ص: 11

1- «وأستعين» الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم ، والجمله من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفه على الجمله السابقه الواقعه مفعولا به لقال «فى ألفيه» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ ، ومقاصد مضاف و «النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحويه «محويه» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفيه.
2- «تقرب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفيه «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفيه أيضا «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و «تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفيه.
3- «وتقتضى» الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفيه «رضا» مفعول به لتقتضى «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و «سخط» مضاف إليه «فائقه» حال من الضمير المستتر فى تقتضى ، وفاعل فائقه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «ألفيه» مفعول به لاسم الفاعل ، وألفيه مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجمله

«تقتضى» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه أيضا.

وهو بسبق حائز تفضيلا

مستوجب ثنائى الجميلا (1)

والله يقضى بهبات وافره

لى وله فى درجات الآخره (2)

ص: 12

1- «وهو» الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببيه «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلا» مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلا» نعت لثناء ، والألف للاطلاق.
2- «والله» الواو للاستئناف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجمله من الفعل الذى هو يقضى والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافره» نعت لهبات «لى ، وله ، فى درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الاخره» مضاف إليه مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ؛ ليكون ذلک أقرب إلى الإجابه. تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبه إلى زواوه ، وهى قبيله كبيره كانت تسكن بظاهر بجايه من أعمال إفريقيا الشماليه - الفقيه الحنفى. ولد فى سنه 564 ، وأقرأ العربيه مده بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذه الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربيه ، وهو صاحب الألفيه المشهوره وغيرها من الكتب الممتعه ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عده شروح. وتوفى فى شهر ذى القعده من سنه 628 بمصر ، وقبره قريب من تربه الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعا (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد 5 / 129 ، وفى بغيه الوعاه للسيوطى ص 416 ، وانظر النجوم الزاهره 6 / 278.)

الكلام و ما يتألّف منه

اشاره

(1)

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم

واسم ، وفعل ، ثمّ ، حرف الكلم (2)

واحده كلمه ، والقول عمّ ،

وكلمه بها كلام قد يؤم (3)

1- «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشاره - ثم حذف الخبر - وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضا وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفه و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف. و «يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام ، و «منه» جار ومجرور متعلق بيتألف ، والجمله من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
2- «كلامنا» كلام : مبتدأ. وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبرا ثانيا «كاستقم» إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضا متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل ، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاه هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفاده والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثه أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته.

3- «واحده كلمه» مبتدأ وخبر ، والجمله مستأنفه لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وعلى هذا يكون فاعله ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذفت همزته كما حذفت من خير وشر لكثره استعمالهما وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا. كما فى قول الراجز. *بلال خير النّاس وابن الأخير* وقد قرىء (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمه» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى «يؤم» يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمه معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمه قد يطلق ويفصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلک ما ذكر الشارح من أنهم قالوا " كلمه الاخلاص " وقالوا " كلمه التوحيد " وأرادوا بذينک قولنا: " لا إله إلا الله " وكذلک قال عليه الصلاه والسلام: " أفضل كلمه قالها شاعر كلمه لبيد " وهو يريد قصيده لبيد بن ربيعه العامرى التى أولها: ألا كل شئ ما خلا الله باطل * * وكل نعيم لا محاله زائل

تعريف الكلام اصطلاحا

الكلام المصطلح عليه عند النحاه عباره عن «اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها» فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمه ، والكلم ، ويشمل المهمل ک- «ديز» والمستعمل ک- «عمرو» ، ومفيد : أخرج المهمل ، و «فائده يحسن السكوت عليها» أخرج الكلمه ، وبعض الكلم - وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثرو لم يحسن السكوت عليه - نحو : إن قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو «زيد قائم» ، أو من فعل واسم ک- «قام زيد» وكقول المصنف «استقم» فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول «فائده يحسن السكوت عليها» فكأنه قال : «الكلام هو اللفظ المفيد فائده كفائده استقم».

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام فى اصطلاح النحويين ؛ لا فى اصطلاح اللغويين ، وهو فى اللغه : اسم لكل ما يتكلّم به ، مفيدا كان أو غير مفيد. أنهم قالوا «كلمه الإخلاص» وقالوا «كلمه التوحيد» وأرادوا بذينک قولنا : «لا إله إلا الله» وكذلک قال عليه الصلاه والسّلام : «أفضل كلمه قالها شاعر كلمه لبيد» وهو بريد قصيده لبيد بن ربيعه العامرى التى أولها :

ألا كل شىء ما خلا الله باطل

وكلّ نعيم لا محاله زائل

والكلم : اسم جنس (1) واحده كلمه ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دلّت على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها - بل فى غيرها - فهى الحرف.

والكلم : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولک : إن قام زيد.

والكلمه : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل كديز ، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد. ور

1- اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء» ، والتاء غالبا تكون فى للفرد كبقره وبقر وشجره وشجر ، ومنه كلم وكلمه ، وربما كانت زياده التاء فى الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأه للكثير ، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء. كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كماء وذهب وخل وزيت. فإن قلت : فإنى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحده قريه ، ومدى وواحده مديه ، فبما ذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع؟. فالجواب على ذلک أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنه معينه من زنات الجموع المحفوظه المعروفه ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلک ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمرا لا يوافق زنه من زنات الجمع! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشابَهَ عَلَيْنا) وقوله جل شأنه : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، كما تجد فى قوله تعالى : (لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ) وقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّهِ غُرَفاً تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ)

وكقول الشاعر : فى غرف الجنّه العليا الّتى وجبت لهم هناک بسعى كان مشكور

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يعمّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضا على الكلم والكلمه أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله فى المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمه قد يقصد بها الكلام ، كقولهم فى «لا إله إلّا الله» : «كلمه الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم فى الصّدق ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيد» فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم «إن قام زيد» (1).

ومثال انفراد الكلام «زيد قائم» (2).

* * *

بالجرّ والتّنوين والنّدا ، وأل

ومسند - للاسم تمييز حصل (3)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - فى هذا البيت علامات الاسم.

1- لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.
2- لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات.
3- «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتى «والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما - وهو الوجه الثانى - كان هذا متعلقا بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين

«حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجمله فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسه.

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافه والتبعيه ، نحو «مروت بغلام زيد الفاضل» فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : مجرور بالإضافه ، والفاضل : مجرور بالتّبعيه ، وهو أشمل من قول غيره «بحرف الجر» ؛ لأن هذا لا يتناول الجرّ بالإضافه ، ولا الجرّ بالتبعيه.

ومنها التنوين ، وهو على أربعه أقسام (1) : تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربه ، كزيد ، ورجل ، إلا جمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» وإلا نحو «جوار ، وغواش» وسيأتى حكمهما. وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنيه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو «مررت بسيبويه وبسيبويه آخر». وتنوين المقابله ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» فإنه فى مقابله النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين. وتنوين العوض ، وهو على ثلاثه أقسام : عوض عن جمله ، وهو الذى يلحق «إذ» عوضا عن جمله تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بلغت الرّوح الحلقوم ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضا عنه ؛ وقسم يكون عوضا عن اسم ، وهو اللاحق ل- «كلّ» عوضا عما تضاف إليه ، نحو «كلّ قائم» أى : «كلّ إنسان قائم» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضا عنه (2) ، .

1- فى نسخه «وهو أقسام» بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعه أقسام

2- ومنه قول الله تعالى : (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ) وقوله جل شأنه : (كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ) وقوله تباركت كلماته : (كُلًّا نُمِدُّ هؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطاءِ رَبِّکَ) ومثل كل فى هذا الموضوع كلمه «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبه بن العجاج فى مطلع أرجوزه طويله يمدح فيها تميما : داينت أروى والدّيون تقضى فمطلت بعضا وأدّت بعضا يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر.

وقسم يكون عوضا عن حرف ، وهو اللاحق ل- «جوار ، وغواش» ونحوهما رفعا وجرّا ، نحو «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها.

وتنوين الترنم (1) ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقه بحرف علّه ، كقوله :

1- أقلّى اللّوم - عاذل - والعتابن ***وقولى - إن أصبت - : لقد أصابن (2).

1- هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطرادا.
2- هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطيه بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثه ألقيت إليهم مقاده الشعراء فى عصر بنى أميه ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل. اللغه : «أقلى» أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القله فى معنى النفى بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفه للترخيم ، وأصله عاذله ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و «العتاب» التقريع على فعل شىء أو تركه. المعنى : اتركى أيتها العاذله هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل الإعراب : «أقلى» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى لمخاطبه الواحده مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذله «والعتابا» الواو عاطفه ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبه فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبه «لقد أصابا» جمله فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قيله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين القول ومقوله. الشاهد فيه : قوله : «والعتابن ، وأصابن» حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العله ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافيه التى آخرها حرف عله تسمى مطلقه.

فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

2- أزف التّرحّل غير أنّ ركابنا***لمّا تزل برحالنا وكأن قدن (1).

ص: 19

1- هذا البيت للنابغه الذبيانى ، أحد فحول شعراء الجاهليه ، وثالث شعراء الطبقه الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيده له يصف فيها المنجرده زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها : من آل ميّه رائح أو مغتدى عجلان ذا زاد وغير مزوّد؟ اللغه : «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى «مغتدى» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداه ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم ميه عليه أوردها تحيته «أزف» دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين. المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابک اليوم مع العشى أو غدا مع الغداه؟ وهل يكون ذلک منک وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تنزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابتا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق. الإعراب : «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفى وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال : جار ومجرور متعلق بتزول ، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جمله محذوفه تقديرها «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلک يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف «كأن» التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلک قول الشاعر : لا يهولنّک اصطلاء لظى الحر ب ؛ فمحذورها كأن قد ألمّا وسيأتى شرح ذلک فى باب إن وأخواتها.

والتنوين الغالى - وأثبته الأخفش - وهو الذى يلحق القوافى المقيّده ، كقوله :

3- *وقاتم الأعماق خاوى المخترقن*(1).

ص: 20

1- هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغه ، وكان فى عصر بنى أميه ، وبعده : *مشتبه الاعلام لمّاع الخفقن* اللغه : «القاتم» كالأقتم : الذى تعلوه القتمه ، وهى لون فيه غبره وحمره ، و «أعماق» جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء. و «الخاوى» الخالى ، و «المخترق» مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازه واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و «الخفق» اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضروره. المعنى : كثير من الأمكنه التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشده التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبره بمسالك الصحراء. الإعراب : «وقاتم» الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوى» صفه لقاتم ، وخاوى مضاف و «المخترق» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جمله من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات : *تنشّطته كلّ مغلاه الوهق* الشاهد فيه : قوله «المخترقن» و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمه التى فى آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافيه حينئذ «قافيه مقيده».

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كلّه من خواصّ الاسم ، وليس كذلک ، بل الذى يختصّ به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابله ، والعوض ، وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف (1).

ومن خواص الاسم النداء ، نحو «يا زيد» ، والألف واللام ، نحو «الرّجل» والإسناد إليه ، نحو «زيد قائم».

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلک فى عباره بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مسند» مكان «الإسناد له».

* * *

1- هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسميه نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقه تنوينا إنما هى تسميه مجازيه ، وليست من الحقيقه التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلک نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

بتا فعلت وأتت ، ويا افعلى ،

ونون أقبلنّ - فعل ينجلى (1)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فعلت» والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومه للمتكلم ، نحو «فعلت» والمفتوحه للمخاطب ، نحو «تباركت» والمكسوره للمخاطبه ، نحو «فعلت».

ويمتاز أيضا بتاء «أتت» ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنه ، نحو «نعمت» و «بئست» فاحترزنا بالساكنه عن اللاحقه للأسماء ؛ فإنها تكون متحركه بحركه الإعراب ، نحو «هذه مسلمه ، ورأيت مسلمه ، ومررت بمسلمه» ومن اللاحقه للحرف ، نحو «لات ، وربّت ، وثمّت (2)» وأما تسكينها مع ربّ وثمّ فقليل ، نحو «ربّت وثمّت». ى

1- «بتا» جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبرا عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضروره الشعر هى التى ألجأته إلى ذلک ، وإن المعمول لكونه جارا ومجرورا يحتمل فيه ذلک التقدم الذى لا يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و «فعلت» قصد لفظه : مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضا : معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء ، ويا مضاف و «افعلى» مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضا «ونون» الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و «أقبلن» قصد لفظه : مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثره ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلک قوله تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) وأما دخولها على رب ففى نحو قول الشاعر : وربّت سائل عنّى حفيّ أعارت عينه أم لم تعارا ونحو قول الآخر : ماويّ يا ربّتما غاره شعواء كاللّذعه بالميسم وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر : ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى فمصيت ثمّت قلت لا يعنينى

ويمتاز أيضا بياء «افعلى» والمراد بها ياء الفاعله ، وتلحق فعل الأمر ، نحو «اضربى» والفعل المضارع ، نحو «تضربين» ولا تلحق الماضى.

وإنما قال المصنف «يا افعلى» ، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختصّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إنّى» بخلاف ياء «افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعله على ما تقدّم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل.

ومما يميز الفعل نون «أقبلنّ» والمراد بها نون التوكيد : خفيفه كانت ، أو ثقيله ؛ فالخفيفه نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ) والثقيله نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّکَ يا شُعَيْبُ)

فمعنى البيت : ينجلى الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وياء الفاعله ، ونون التوكيد.

* * *

سواهما الحرف كهل وفى ولم

فعل مضارع يلى لم كيشم (1)

1- «سواهما» سوى : خبر مقدم مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «وذلک كهل» «وفى ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجمله خبر المبتدأ «لم» مفعول به ليلى ، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلک كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلک كائن كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولک : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغه أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

وماضى الأفعال بالتّا مز ، وسم

بالنّون فعل الأمر ، إن أمر فهم (1)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوّه عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، ثم مثّل ب- «هل وفى ولم» منبّها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو «هل زيد قائم» و «هل قام زيد» ، وأشار بفى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو «زيد فى الدار» ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو «لم يقم زيد».

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر ؛ فجعل علامه

1- «وماضى» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وسم» الواو عاطفه أو للاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيريه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون إلخ». وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمه فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب. ومز : أمر من ماز الشىء يميزه ميزا - مثل باع يبيع بيعا - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشىء يسمه وسما - مثل وصفه يصفه وصفا - إذا جعل له علامه يعرفه بها ، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

المضارع صحه دخول «لم» عليه ، كقولک فى يشمّ : «لم يشم» وفى يضرب : «لم يضرب» ، وإليه أشار بقوله : «فعل مضارع يلى لم كيشم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضى بقوله : «وماضى الأفعال بالتّامز» أى : ميّز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو «تباركت يا ذا الجلال والإكرام» و «نعمت المرأه هند» و «بئست المرأه دعد».

ثم ذكر فى بقيه البيت أن علامه فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلاله على الأمر بصيغته ، نحو «اضربن ، واخرجنّ».

فإن دلّت الكلمه على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل (1) ، وإلى ذلک أشار بقوله :

والأمر إن لم يک للنّون محل

فيه هو اسم نحو صه وحيّهل (2).

1- وكذا إذا دلت الكلمه على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف ، بمعنى أنوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمه على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعا راجعا إلى ذات الكلمه فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمه الداله على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمه ، كما فى فعل التعجب نحو : «ما أحسن السماء» وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلک لا يمنع من كون الكلمه فعلا.
2- «والأمر» الواو عاطفه أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفى وجزم «يک» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يک مقدما «محل» اسمها مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر ، والجمله منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضروره. والجمله من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جمله «هو اسم» فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله

الأمر فى أول البيت ، وتكون جمله جواب الشرط محذوفه دلت عليها جمله المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضروره أيضا ؛ فالبيت لا يخلو من الضروره «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک نحو ، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه ، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فصه وحيّهل : اسمان وإن دلّا على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول : صهنّ ولا حيّهلنّ ، وإن كانت صه بمعنى اسكت ، وحيّهل بمعنى أقبل ؛ فالفارق (1) بينهما قبول نون التوكيد وعدمه ، نحو «اسكتنّ ، وأقبلنّ» ، ولا يجوز ذلک فى «صه ، وحيهل».

* * * ».

1- ثلاثه فوائد - الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثه أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلک نحو ويها وواها ، والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلک نحو نزال وتراک وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلک نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نكره ، وما لم ينون فهو معرفه. والفائده الثانيه : توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثه أمور ؛ أولها : الدلاله على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، وثالثها : أنه بوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو «آمين» فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه - وهو زدنى - متعد ، وتخالفها فى سبعه أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف «اسكت» فإنک تقول : اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : «زيدا عليک» كما تقول : «محمدا الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيدا لفظيا باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ، واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثک ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمره ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخره عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليک تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر : يأيّها المائح دلوى دونكا إنّى رأيت النّاس يحمدونكا يقدر : حذ دلوى ، ولا يجعل قوله : «دلوى» معمولا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح. والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفه ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال. والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب

والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبه وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاک.
الفائده الثالثه ، اختلف النحاه فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامده لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمه ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامه الأسماء ولا علامه الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسما خاصا بها حيث سماها «خالفه».

ص: 27

المعرب و المبنى

اشاره

(1)

والاسم منه معرب ومبنى

لشبه من الحروف مدنى (2)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : حدهما المعرب ، وهو : ما سلم من شبه الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أشبه الحروف ، وهو المعنىّ بقوله : «لشبه من الحروف مدنى» أى : لشبه مقرّب من الحروف ؛ فعلّه البناء منحصره عند المصنف - رحمه الله تعالى! - فى شبه الحرف ، ثم نوّع المصنّف وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصرا فى شبه الحرف أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه - رحمه الله! -. على أن عله البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

1- أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر.
2- «والاسم» الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر ، والجمله منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، «ومبنى» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «ومنه مبنى» ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاه «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : «وبناؤه ثابت لشبه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى «مدنى» نعت لشبه ، وتقدير البيت :والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلک المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائده للاشباع ، وليست لام الكلمه ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوبا.

وممن ذكره ابن أبى الرّبيع (1).

* * *.

ص: 29

1- اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد فى كل مبنى منها أو أشياء متعدده يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر ، وهكذا؟ فذهب جماعه إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهه الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم «نزال وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو سقيا لک و «ضربا زيدا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى. وأيضا يلزمه إعراب نحو «أف» و «أوه» ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلک أحد ، وإنما العله التى من أجلها بنى «نزال» و «شتان» و «أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عامله فى غيرها غير معموله لشيء ، ألا ترى أنک إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لا فى لفظه ولا فى محله. وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنيه ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربه ولا مبنيه ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، الا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخله عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمه ولا ببنائها. وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثه أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترک الإعراب بالمره ، ومثلوا لذلک ب- «حذام ، وقطام» ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلميه ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمه وقاطمه ، وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسه أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلک معرب ، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلميه والتأنيث والعجمه والتركيب وزياده الألف والنون ، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئه نزال ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره

بالعامل. وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا عله للبناء إلا مشابهه الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

أنواع شبه الحرف أربعه

كالشّبه الوضعىّ فى اسمى جئتنا

والمعنوىّ فى متى وفى هنا (1)

وكنيابه عن الفعل بلا

تأثّر ، وكافتقار أصّلا (2)

ذكر فى هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف فى أربعه مواضع :

(فالأول) شبهه له فى الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف

1- «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كالشبه «الوضعى» نعت للشبه «فى اسمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه للوضعى ، واسمى مضاف و «جئتنا» قصد لفظه : مضاف إليه «والمعنوى» معطوف على الوضعى «فى متى ، وفى هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولک «جئتنا» وهما تاء المخاطب و «نا» ومثل الشبه المعنوى الكائن فى «متى» الاستفهاميه والشرطيه وفى «هنا» الإشاريه.
2- «وكنيابه» الواو عاطفه ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابه «بلا تأثر» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابه ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه التى يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كنيابه «أصلا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على افتقار ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابه عن الفعل فى العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حاله من حالاته.

[واحد] ، كالتاء فى ضربت ، أو على حرفين ك- «نا» فى «أكرمنا» ، وإلى ذلک أشار بقوله : «فى اسمى جئتنا» فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد ، وكذلک «نا» اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين (1).

(والثانى) شبه الاسم له فى المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، والثانى ما أشبه حرفا غير موجود ؛ فمثال الأول «متى» فإنها مبنيه لشبهها

1- الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلک ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثه أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثه الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلک يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثه أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمه ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حاله ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمه ما يقع فى مواقع متعدده من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعدده ، فلم يكن ثمه ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهه الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفه عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

الحرف ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو «متى تقوم؟» وللشرط ، نحو «متى تقم أقم» وفى الحالتين هى مشبهه لحرف موجود ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزه ، وفى الشرط كإن ، ومثال الثانى «هنا» فإنها مبنيه لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع ، وذلک لأن الإشاره معنى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، كما وضعوا للنفى «ما» وللنهى «لا» وللتمنّى «ليت» وللترجّى «لعلّ» ونحو ذلک ؛ فبنيت أسماء الإشاره لشبهها فى المعنى حرفا مقدّرا (1).

(والثالث) شبهه له فى النّيابه عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلک كأسماء الأفعال ، نحو «دراک زيدا» فدراک : مبنىّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره (2) كما أن الحرف كذلک.ّ

1- نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشاره مبنيه لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودا ، وهو أل العهديه ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشاره فى هنا ونحوها حسيه وفى أل العهديه ذهنيه لم يرتض المحققون ذلک ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشاره بنيت لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا. ونظير «هنا» فبما ذكرناه «لدى» فإنها داله على الملاصقه والقرب زياده على الظرفيه ، والملاصقه والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفا ، وأيضا «ما» التعجبيه ، فإنها داله على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفا ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفا مقدرا ، فافهم ذلک.
2- اسم الفعل مادام مقصودا معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعباره الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلا» بدلا من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «مادام مقصودا منه معناه» يريد به الإشاره إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلا - فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلک كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى : ولنعم حشو الدّرع أنت إذا دعيت نزال ولجّ فى الذّعر فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلک وقعت نائب فاعل ؛ فهى مرفوعه بضمه مقدره على آخرها منع من ظهوها اشتغال المحل بحركه البناء الأصلى ، ومثله قول زيد الخيل : وقد علمت سلامه أنّ سيفى كريه كلّما

دعيت نزال ونظيرهما قول جريبه الفقعسى : عرضنا نزال فلم ينزلوا وكانت نزال عليهم أطمّ

واحترز بقوله : «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو «ضربا زيدا» فإنه نائب مناب «اضرب» وليس بمبنى ؛ لتأثّره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف «دراک» فإنه وإن كان نائبا عن «أدرک» فليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا فى النيابه مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثره بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبه عن الفعل وغير متأثره به.

وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسأله خلافيه (1) ، وسنذكر ذلک فى باب أسماء الأفعال. .

1- إذا قلت «هيهات زيد» مثلا - فللعلماء فى إعرابه ثلاثه آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو - أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمه ، وهذا الرأى هو الذى يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبه عن الفعل غير متأثره بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى - وهو رأى سيبويه - أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث - وهو رأى المازنى - أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنک قلت : بعد بعدا زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعله بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهى الألفاظ الداله على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسائره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شبها معنويا ، لا نيابيا.

(والرابع) شبه الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : «وكافتقار أصّلا» وذلک كالأسماء الموصوله ، نحو «الذى» فإنها مفتقره فى سائر أحوالها إلى الصّله ؛ فأشبهت الحرف فى ملازمه الافتقار ، فبنيت (1).

وحاصل البيتين أن البناء يكون فى سته أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشاره ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصوله.

* * *

1- زاد ابن مالک فى شرح الكافيه الكبرى نوعا خامسا سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم ، ق ، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرک معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفه ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسروده ، وأسماء العدد المسروده ، وزاد ابن مالک أيضا نوعا سادسا سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلک مثل «حاشا» الاسميه ؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفيه فى اللفظ. واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلک المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبه من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلک فمحمول عليه ، طردا للباب على وتيره واحده.

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كأرض وسما (1)

يريد أن المعرب خلاف المبنىّ ، وقد تقدم أن المبنى ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرف علّه كأرض ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف عله كسما - وسما : لغه فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزه وكسرها ، وسم - بضم السين وكسرها ، وسما - بضم السين وكسرها أيضا.

وينقسم المعرب أيضا إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزيد وعمرو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أحمد ومساجد ومصابيح ؛

1- «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، والألف فى «سلما» للاطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصورا - إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا. وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمه هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال «المعرب والمبنى» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضا فقال «والاسم منه معرب ومبنى» ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه؟ والجواب عن ذلک أنه بدأ فى الترجمه والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء. وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصرا ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن

خلاصه الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء سته أبواب ليس غير؟!.

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن امكن ، ومتمكن غير أمكن (1).

* * *

المعرب و المبنى من الأفعال

وفعل أمر ومضىّ بنيا

وأعربوا مضارعا : إن عريا (2)

من نون توكيد مباشر ، ومن

نون إناث : كير عن من فتن (3).

1- والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافه ، ويجر بالكسره ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسره إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف.
2- «وفعل» مبتدأ ، وفعل مضاف و «أمر» مضاف إليه «ومضى» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التى فيه للتثنيه ، وهى نائب فاعل ، وذلک إذا عطفت «مضى» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق. من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى : وإنّى لتعرونى لذكراک هزّه كما انتفض العصفور بلّله القطر
3- «من نون» جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و «توكيد» مضاف إليه ، «مباشر» صفه لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و «إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلک كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجمله فكل كلمه منها كحرف من حروف زبد مثلا «فتن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

لما فرغ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شرع فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومذهب البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء ، فرع فى الأفعال (1) ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونقل ضياء الدين بن العلج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فرع فى الأسماء.

والمبنى من الأفعال ضربان :

1- لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن عله إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن عله بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان عله بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن عله بنائه ، وإنما يسأل عن عله إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعله إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبيه لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعليه والمفعوليه والإضافه فى نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زبدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفا غير داخل فى حكم النهى ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدريه وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز.

(أحدهما) ما اتّفق على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح (1) نحو «ضرب وانطلق» ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(والثانى) ما اختلف فى بنائه والراجح أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو «اضرب» وهو مبنى عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين (2).

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشره «هل تضربنّ» والفعل معها مبنى على الفتح ، ولا فرق فى ذلک بين الخفيفه والثقيله (3) فإن لم تتصل به لم يبن ، وذلک كما إذا

1- بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركه - مع أن الأصل فى البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفه وصله وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركه فى الفعل الماضى خصوص الفتحه لأنها أخف الحركات ، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.
2- عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدره ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعه قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعه إلى همزه الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار «اضرب» وفى هذا من التكلف ما ليس تخفى.
3- لا فرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما مثل الشارح ، وأن تكون مقدره كما فى قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع لا تهين الفقير علّک أن تركع يوما والدّهر قد رفعه فإن أصل قوله لا تهين لا تهينن بنونين أولاهما لام الكلمه والثانيه نون التوكيد الخفيفه ، فحذفت نون التوكيد الخفيفه ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدره فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لا تهن بحذف الياء التى هى عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول

«الفقير» لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هى غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو «هل تضربانّ» ، وأصله : هل تضربانن ، فاجتمعت ثلاث نونات ؛ فحذفت الأولى - وهى نون الرفع - كراهه توالى الأمثال ؛ فصار «هل تضربانّ (1)».

وكذلک يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبه ، نحو «هل تضربنّ يا زيدون» و «هل تضربنّ يا هند» وأصل «تضربنّ» تضربونن ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربنّ ، وكذلک «تضربنّ» أصله تضربينن ؛ ففعل به ما فعل بتضربونن.

وهذا هو المراد بقوله : «وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر» فشرط فى إعرابه أن يعرى من ذلک ، ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو «هل تضربنّ يا زيد» فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهندات يضربن» والفعل معها مبنىّ على السكون ، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى! - فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

1- أى : بعد أن حرک نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحه ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند لواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركه مشبعه ، فلو لم تكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد.

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلک ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح (1).

* * *

الحروف كلها مبنيه

وكلّ حرف مستحقّ للبنا

والأصل فى المبنىّ أن يسكّنا (2)

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم

كأين أمس حيث ، والساكن كم (3)

الحروف كلها مبنيه ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو «أخذت من الدّراهم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل فى البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركه ، ولا يحرّک المبنىّ إلا لسبب كالتخلّص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركه فتحه ، كأين وقام وإنّ ، وقد تكون كسره ، كأمس وجير ، وقد تكون ضمه ، كحيث ، وهو اسم ، و «منذ» وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو «كم ، واضرب ، وأجل».

1- ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحه ، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيروره النون جزءا منه ؛ فتقول فى نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه.
2- «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «فى المبنى» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدريه «يسكنا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنا.
3- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء السته ، وذو مضاف و «فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف : أى وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس ، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفه أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ «كم» خبره ، ويجوز العكس.

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل ، بل فى الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف (1).

* * *

والرّفع والنّصب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل ، نحو : لن أهابا (2)

والاسم قد خصّص بالجرّ ، كما

قد خصّص الفعل بأن ينجزما (3).

1- ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركه من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف ، والحذف يقع فى موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثانى : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعه أو ياء مخاطبه ، نحو اكتبا واكتبوا واكتبى ، وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيآن : أولهما الكسر ، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافيه للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافيه للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيآن : أحدهما الألف وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون.
2- «والرفع» مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لاجعلن «لاسم» جار ومجرور متعلق بإعرابا «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجمله الفعل والفاعل فى قوه مفرد مضاف إليه.

3- «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض ، مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوزا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدريه «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبنى للمجهول «الفعل» نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصا «بأن» الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فارفع بضمّ ، وانصبن فتحا ، وجر

كسرا : كذكر الله عبده يسر (1)

واجزم بتسكين ، وغير ما ذكر

ينوب ، نحو : جا أخوبنى نمر (2).

1- «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وهو معطوف على ارفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفه ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلک كائن كقولک ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلاله مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحه الظاهره ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «واجزم» الواو عاطفه ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «ينوب» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک نحو «جا» فعل ماض قصر للضروره «أحو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء السته ، وأخو مضاف و «بنى» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، والجمله من الفعل وفاعله فى قوه مفرد مجرور بإضافه نحو إليه.

أنواع الإعراب أربعه : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترک فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيد يقوم ، وإنّ زيدا لن يقوم» وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «بزيد» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لم يضرب».

والرفع يكون بالضمه ، والنصب يكون بالفتحه ، والجر يكون بالكسره ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلک يكون نائبا عنه ، كما نابت الواو عن الضمه فى «أخو» والياء عن الكسره فى «بنى» من قوله : «جا أخو بنى نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابه.

* * *

إعراب الأسماء السته و ما فيها من اللغات

وارفع بواو ، وانصبنّ بالألف ،

واجرر بياء - ما من الأسما أصف (1)

شرع فى بيان ما يعرب بالنيابه عمّا سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها

1- «وارفع» الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفه ، اجرر : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثه «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصوله «أصف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله صله الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه.

الأسماء السته ، وهى أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفوه ، وذو مال ؛ فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتنصب بالألف نحو «رأيت أباه» وتجر بالياء نحو «مررت بأبيه» والمشهور أنها معربه بالحروف ؛ فالواو نائبه عن الضمه ، والألف نائبه عن الفتحه ، والياء نائبه عن الكسره ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وارفع بواو - إلى آخر البيت» ، والصحيح أنها معربه بحركات مقدّره على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمه مقدره على الواو ، والنصب بفتحه مقدره على الألف ، والجر بكسره مقدره على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شىء عن شىء مما سبق ذكره (1). .

1- فى هذه المسأله أقوال كثيره ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثه ، الأول : أنها معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه. والثانى : أنها معربه من مكان واحد أيضا ، وإعرابها بحركات مقدره على الواو والألف والياء ، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك : فاعل مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعه من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهره أو مقدره فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدره ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربه من مكانين ،. قالوا : إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافه ، فتقول : هذا أب لک وقد رأيت أخا لک ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافه ، «هذا أبوک» فالضمه باقيه على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامه إعراب ، لأن الحركه التى تكون علامه إعراب للمفرد فى حاله إفراده هى بعينها التى تكون علامه لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنک تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامک» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافه الأسماء السته تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، فدل ذلک على أن الضمه والواو جميعا علامه للرفع ، والفتحه والألف جميعا علامه للنصب ، والكسره والياء جميعا علامه للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى

ذلک قله حروف هذه الأسماء ، فرفدوها - فی حال الإضافه التی هی من خصائص الاسم - بحروف زائده ، تکثیرا لحروفها.

من ذاک «ذو» : إن صحبه أبانا

والفم ، حيث الميم منه بانا (1)

أی : من الأسماء التی ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء - ذو ، وفم ، ولكن يشترط فی «ذو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنی ذو مال» أی : صاحب مال ، وهو المراد بقوله : «إن صحبه أبانا» أی : إن أفهم صحبه ، واحترز بذلک عن «ذو» الطائيه ؛ فإنها لا تفهم صحبه ، بل هی بمعنى الذی ؛ فلا تكون مثل «ذی» بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيّه ، وآخرها الواو رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «جاءنی ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام» ؛ ومنه قوله :

4- فإمّا كرام موسرون لقيتهم ***فحسبی من ذو عندهم ما كفانيا(2)ن

1- «من ذاک» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبه» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فی محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبه فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق وجملته فی محل رفع خبر المبتدأ الذی هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فی محل جر بإضافه «حيث» إليها.
2- هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسی ، وقد استشهد به ابن هشام فی أوضح المسالک (ش 7) فی مبحث الأسماء الخمسه ، وفی باب الموصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونی (ش 155) مرتين أيضا. وقبل البيت المستشهد به قوله : ولست بهاج فی القرى أهل منزل على زادهم أبكى وأبكى البواكيا فإمّا كرام موسرون لقيتهم فحسبی من ذو عندهم ... البيت وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فادّخرت حيائيا وعرضی أبقى ما ادّخرت ذخيره وبطنی أطويه كطیّ ردائيا اللغه : «هاج» اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصورا - إكرام

الضيف ، و «فى» هنا داله على السببيه والتعليل ، مثلها فى قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «دخلت امرأه النار فى هره» أى بسبب هره و من أجل ما صنعته معها ، يريد أنه لن يهجو أحدا ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أيه حال ، وذلک لأن الناس على ثلاثه أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم ، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضنانه ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثه ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبه له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسره وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسره وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم. الإعراب : «إما» حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلک ، مرفوع بذلک الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره «موسرون» نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامه رفعه الواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب. وجمله الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيريه «فحسبى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامه جره الياء نيابه عن الكسره ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صله للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع «كفانيا» كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجمله كفى وفاعله ومفعوله لا محل صله ما. الشاهد فيه : قوله «فحسبى من ذو عندهم» فإن «ذو» فى هذه العباره اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمه بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «فحسبى من ذى عندهم» بالياء ، واستدل بهذه الروايه على أن «ذا» الموصوله تعامل معامل «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء

الخمسه ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العباره على هذه الروايه ، ومعنى ذلک أنها معربه ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبى من ذو عندهم» بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنيه ، وأنها تجىء بالواو فى حاله الرفع وفى حاله النصب وفى حاله الجر جميعا وهذا الوجه هو الراجح عند النحاه ؛ وسيذكر الشارح هذا البيت مره أخرى فى باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعا ، وعلى أن روايه الواو تدل على البناء وروايه الياء تدل على الإعراب ، لكن على روايه الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابه عن الحركات على الراجح ، وعلى روايه الواو تكون الكلمه فيها مبنيه على السكون ، فاعرف ذلک ولا تنسه. قال ابن منظور فى لسان العرب : «وأما قول الشاعر : *فإنّ بيت تميم ذو سمعت به* فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفه التى تعرب نحو قولک : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءک ، وذو جاءاک ، وذو جاءوک ، وذو جاءتک ، وذو جئنک ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغه طيىء ، وذو بمعنى الذى» اه. وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربه لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنيه ، وبناؤها كما علمت على السكون

ص: 46

ص: 47

وكذلک يشترط فى إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه ، نحو «هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه» ؛ وإليه أشار بقوله : «والفم حيث الميم منه بانا» أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزل منه أعرب بالحركات ، نحو «هذا فم ، ورأيت فما ، ونظرت إلى فم».

* * *

أب ، أخ ، حم - كذاک ، وهن

والنّقص فى هذا الأخير أحسن (1)

وفى أب وتالييه يندر

وقصرها من نقصهنّ أشهر (2)

يعنى أن «أبا ، وأخا ، وحما» تجرى مجرى «ذو ، وفم» اللّذين سبق ذكرهما ؛

1- «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفه ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاک «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ.
2- «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفه ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر. ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ.

فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء ، نحو «هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» وهذه هى اللغه المشهوره فى هذه الثلاثه ، وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثه لغتين أخريين.

وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهره على النون ، ولا يكون فى آخره حرف عله ، نحو «هذا هن زيد ، ورأيت هن زيد ، ومررت بهن زيد (1)» وإليه أشار بقوله : «والنقص فى هذا الأخير أحسن» أى : النقص فى «هن» أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا ، نحو «هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه» وأنكر الفرّاء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكايه سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجّه على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله : «وفى أب وناليه يندر - إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين فى «أب» وتالييه - وهما «أخ ، وحم» - فإحدى اللغتين النّقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهره على الباء والخاء والميم ، نحو «هذا أبه وأخه وحمها ، ورأيت أبه وأخه وحمها ، ومررت بأبه وأخه وحمها» وعليه قوله : ا)

1- ومن ذلک قوله عليه الصلاه والسّلام : «من تعزى بعزاء الجاهليه فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا» وتعزى بعزاء الجاهليه معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبيه القبليه التى جهد النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم جهده فى محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له : عض أير أبيک ، ومعنى «ولا تكنوا» قولوا له ذلک بلفظ صريح ، مبالغه فى التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : «بهن أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسره الظاهره ، ومن ذلک قولهم فى المثل : «من يطل هن أبيه ينتطق به» يريدون من كثر إخوته اشتدبهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره فى مجمع الأمثال رقم 4015 فى 2 / 300 بتحقيقنا)

5- بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم ***ومن يشابه أبه فما ظلم (1)

وهذه اللغه نادره فى «أب» وتالييه ، ولهذا قال : «وفى أب وتالييه يندر» أى : يندر النقص ، واللغه الأخرى فى «أب» وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها ، وعليه قول الشاعر :

1- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، من كلمه يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله : أنت الحليم والأمير المنتقم تصدع بالحقّ وتنفى من ظلم اللغه : «عدى» أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوه فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلک لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلک ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم 4020 فى 2 / 300 بتحقيقنا). الإعراب : «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله «فى الكرم» جار ومجرور بالكسره الظاهره متعلق بافتدى أيضا ، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وما : نافيه «ظلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثه أقوال ، وهو الذي نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاه غيره. الشاهد فيه : قوله «بأبه - يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسره الظاهره ، ونصب الثانى بالفتحه الظاهره. وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهره على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العله لتكون علامه إعراب.

6- إنّ أباها وأبا أباها***قد بلغا فى المجد غايتاها(1).

ص: 51

1- نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى ، ونسبه الجوهرى لرؤبه بن العجاج ، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أحد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن : أىّ قلوص راكب تراها طاروا عليهنّ فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ناجيه وناجيا أباها وفى هذه الأبيات شاهد للمسأله التى معنا ، وقافيتها هى قافيه بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعينى ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : «وناجيا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله : «ناجيا» وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغه القصر ، ولو جاء به على لغه التمام لقال : «وناجيا أبوها». الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» أبا : اسم إن منصوب بفتحه مقدره على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابه عن الفتحه كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغه من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المحد صفه أو رتبه ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهايه ، أو نهايه مجد النسب ونهايه مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن. الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : «أباها» الثالثه لأن الأولى والثانيه يحتملان الإجراء على اللغه المشهوره الصحيحه كما رأيت فى الإعراب ؛ فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثه فهى فى موضع الجر بإضافه ما قبلها إليها ، ومع ذلک جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثه ؛ لأنه يبعد جدا أن يجىء الشاعر بكلمه واحده فى بيت واحد على لغتين مختلفتين.

فعلامه الرفع والنصب والجرّ حركه مقدّره على الألف كما تقدّر فى المقصور ، وهذه اللغه أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره أنّ فى «أب ، وأخ ، وحم» ثلاث لغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانيه أن تكون بالألف مطلقا (1) ، والثالثه أن يحذف منها الأحرف الثلاثه ، وهذا نادر ، وأن فى «هن» لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانيه الإتمام ، وهو قليل.

* * *

شروط إعراب الأسماء السته بالحروف

وشرط ذا الإعراب : أن يضفن لا

لليا كجا أخو أبيک ذا اعتلا (2).

1- هذه لغه قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلک فى قوله : «ما صنع أبا جهل؟» ، وقوله : «لا وتران فى ليله» وعلى هذه اللغه قال الإمام أبو حنيفه رضى الله عنه : «لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس» وأبو قبيس : جبل معروف.
2- «وشرط» الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و «ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدرى ونصب «يضفن» فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه فى محل نصب بأن ، وأن مدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و «لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا لليا «كجا» الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كقولک ، وجا : أصله جاء : فعل ماض «أخو» فاعل جاء ، وأخو مضاف وأبى من «أبيک» مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابه عن الفتحه ، وهو مضاف ، و «اعتلا» مضاف إليه. وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعا

وبالألف نصبا وبالياء جرا) فى كل كلمه من هذه الكلمات كونها مضافه إلى أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلک قولک : جاء أخو أبيک ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيک : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطا أربعه :

(أحدها) أن تكون مضافه ، واحترز بذلک من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو «هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب».

(الثانى) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو «هذا أبو زيد وأخوه وحموه» ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدّره ، نحو «هذا أبى ، ورأيت أبى ، ومررت بأبى» ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مكبّره ، واحترز بذلک من أن تكون مصغّره ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو : «هذا أبىّ زيد وذوىّ مال ، ورأيت أبىّ زيد وذوىّ مال ، ومررت بأبىّ زيد وذوىّ مال».

(الرابع) : أن تكون مفرده ، واحترز بذلک من أن تكون مجموعه أو مثنّاه ؛ فإن كانت مجموعه أعربت بالحركات الظاهره (1) ، نحو «هؤلاء آباء م

1- المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذا ، وهى - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذا : بالواو رفعا ، وبالياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو. فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى : فلمّا تبيّنّ أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلک فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى : صبحنا الخزرجيّه مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها ففى «ذووها» شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم

الزّيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم» ، وإن كانت مثنّاه أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، نحو : «هذان أبوا زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه».

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - من هذه الأربعه سوى الشرطين الأوّلين ، ثم أشار إليهما بقوله : «وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا» أى : شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلک أن الضمير فى قوله «يضفن» راجع إلى الأسماء التى سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفرده مكبره ؛ فكأنه قال : «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكوره إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذو» لا تستعمل إلا مضافه ، ولا تضاف إلى مضمر ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفه ، نحو : «جاءنى ذو مال» ؛ فلا يجوز «جاءنى ذو قائم» (1) ن

1- اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلک يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى : أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفه من غير حاجه إلى توسط شىء ومن أجل ذلک لازمت الإضافه إلى أسماء الأجناس المعنويه كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلک لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطه شىء ، ألا ترى أنک لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطه تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطه تقدير مضاف ، أو بواسطه قصد المبالغه ، فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتا - وذلک الضمير والعلم - فلا يضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شىء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده : صبحنا الخزرجيّه مرهفات أيار ذوى أرومتها ذووها كما شذ قول الآخر : إنما يعرف ذا الفضل من النّاس ذووه وشذ كذلک ما أنشده الأصمعى قال : أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظله لنفسه : أهنأ المعروف ما لم تبتذل

فيه الوجوه إنما يصطنع المعروف فى الناس ذووه وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتا بغير حاجه إلى شىء - وذلک الاسم المشتق والجمله - لم يصح إضافه «ذو» إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذى تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامه ، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعه أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجمله ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن

بالألف ارفع المثنّى ، وكلا

إذا بمضمر مضافا وصلا (1)

ص: 55

1- «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالى «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المثنى» مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحه مقدره على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بوصل الآتى «مضافا» حال من الضمير المستتر فى وصل «وصلا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافا إلى ذلک الضمير فارفعه بالألف.

كلتا كذاک ، اثنان واثنتان

كابنين وابنتين يجريان (1)

وتخلف اليا فى جميعها الألف

جرّا ونصبا بعد فتح قد ألف (2)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء السته ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف.

وحدّه : «لفظ دالّ على اثنين ، بزياده فى آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه» فيدخل فى قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» والألفاظ الموضوعه لاثنين نحو «شفع» ، وخرج بقولنا (3) «بزياده» نحو

1- «كلنا» مبتدأ «كذاک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله يجريان الآتى «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.
2- «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «فى جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرا» مفعول لأجله «ونصبا» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح.
3- وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذى تكون فى آخره زياده المثنى وهو مع ذلک لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثه فصاعدا ، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزياده فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلک ، وأما ما يدل على الثلاثه فصاعدا فمثاله : صنوان

، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهره على النون ، والألف ملازمه لها فى كل حال ؛ لأنها نون الصيغه ، وليست النون القائمه مقام التنوين.

«شفع» ، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزياده منه ؛ فلا تقول «اثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه ، كالقمرين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قمر ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : «القمرين».

وأشار المصنف بقوله : «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلک شبه المثنى ، وهو : كلّ ما لا يصدق عليه حدّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا» ؛ فما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزياده أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقه بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حدّ المثنى ، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمر ، نحو «جاءنى كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتنى كلتاهما ، ورأيت كلتيهما ، ومررت بكلتيهما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا ، نحو «جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين» ؛ فلهذا قال المصنف : «وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا» (1). .

1- هذا الذى ذكره الشارح تبعا للناظم - - من أن لكلا وكلنا حالتين : حاله يعاملان فيها معامله المثنى ، وحاله يعاملان فيها معامله المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثه كالفتى والعصا - هو مشهور لغه العرب ، والسر فيه - على ما ذهب إليه نحاه البصره - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهه اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهه المعنى ؛ فأخذا حكم المفرد تاره وحكم المثنى تاره أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب. وفى إعاده الضمير عليهما أيضا. ومن العرب من يعاملهما معامله المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر : نعم الفق عمدت إليه مطيّتى فى حين جدّ بنا المسير كلانا ومحل الشاهد فى قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله «بنا» وهو مع ذلک مضاف الى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حاله الجر. وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاه اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله : إنّ المنيّه والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى فتراه قال «يوفى المخارم» بالإفراد ، ثم قال «يرقبان» بالتثنيه ، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاها» توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلک ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون

«كلاهما» مبتدأ خبره جمله المضارع بعده ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغه الفصحى.

ثم بيّن أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين ؛ فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنّى [كما تقدّم] ، وابنان وابنتان مثنى حقيقه.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألف فى المثنى والملحق به فى حالتى الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، نحو : «رأيت الزّيدين كليهما ، ومررت بالزّيدين كليهما» واحترز بذلک عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا ، نحو : «مررت بالزّيدين» وسيأتى ذلک.

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجرّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركه مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور فى لغه العرب ، ومن العرب (1) من يجعل المثنى والملحق به .

1- هذه لغه كنانه وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعه بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذره. وخرج عليه قوله تعالى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) و قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «لا وتران فى ليله» وجاء عليها قول الشاعر : تزوّد منّا بين أذناه طعنه دعته إلى هابى التّراب عقيم فإن من حق «هذان ، ووتران ، وأذناه» - لو جرين على اللغه المشهوره - أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانيه اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثه فى موضع المجرور بإضافه الظرف قبلها ، وفى الآيه الكريمه تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغه عامه العرب : منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها فى قول عبد الله بن قيس الرقيات : بكر العواذل فى الصّبو ح يلمننى وألومهنّه ويقلن : شيب قد علا ک وقد كبرت ، فقلت : إنّه يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلک هى هاء السكت ، و «هذان» فى الآيه الكريمه حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائده ، و «ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكده ناصبه للاسم رافعه للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق ، والجمله فى محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران.

بالألف مطلقا : رفعا ، ونصبا ، وجرا ؛ فيقول : «جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما».

* * *

إعراب جمع المذكر السالم و ما يلحق به

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب

سالم جمع «عامر ، ومذنب» (1).

1- «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلاله هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف و «جمع» مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و «عامر» مضاف إليه ، و «مذنب» معطوف على عامر.

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء السته ، والثانى المثنى ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا.

وأشار بقوله : «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفه.

فيشترط فى الجامد : أن يكون علما ، لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى «رجل» رجلون ، نعم إذا صغّر جاز ذلك نحو : «رجيل ، ورجيلون» لأنه وصف (1) ، وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى «زينب» زينبون ، وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لاحق - اسم فرس - لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى «طلحه» طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون (2) ، وكذلك إذا كان مركبا ؛ فلا يقال فى «سيبويه» سيبويهون ، وأجازه بعضهم.

1- وجاء من ذلك قول الشاعر : زعمت تماضر أنّنى إمّا أمت يسدد أبينوها الأصاغر خلّتى محل الشاهد فى قوله «أبينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابه عن الضمه ، ولو لا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابنا اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوه الوصف ، ألا ترى أن رجيلا فى قوه قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوه قولك : ابن صغير؟
2- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحه وحمزه جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثه أدله ؛ الأول : أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثا ، والعبره بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث من

المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنا فى التأنيث جمع مذكر سالما فجواز جمع الاسم الأخف تمكنا فى التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى.

ويشترط فى الصفه : أن تكون صفه ، لمذكر ، عاقل ، خاليه من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا «صفه لمذكر» ما كان صفه لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض حائضون ، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفه لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى سابق - صفه فرس - سابقون ، وخرج بقولنا «خاليه من تاء التأنيث» ما كان صفه لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ، نحو علّامه ؛ فلا يقال فيه : علّامون ، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك ، نحو «أحمر» فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى ، نحو «سكران ، وسكرى» فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكر والمؤنث ، نحو «صبور ، وجريح» فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأه صبور ، ورجل جريح ، وامرأه جريح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون.

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : «عامر» فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون.

وأشار إلى الصفه المذكوره أولا بقوله : «ومذنب» فإنه صفه لمذكر عاقل خاليه من تاء التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مذنبون.

* * *

وشبه ذين ، وبه عشرونا

وبابه ألحق ، والأهلونا (1)

أولو ، وعالمون ، علّيّونا

وأرضون شذّ ، والسّنونا (2)

وبابه ، ومثل حين قد يرد

ذا الباب ، وهو عند قوم يطّرد (3).

1- «وشبه» الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و «ذين» مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتى «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفه ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.
2- «أولو» و «عالمون» و «عليون» و «أرضون» : كلهن معطوف على قوله عشرون «شذ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استئنافيه ، وقيل : بل الجمله فى محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط «والسنون» و «بابه» معطوفان على قوله عشرون.
3- «ومثل» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر فى قوله يرد الآتى ، ومثل مضاف ، و «حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشاره فاعل يرد «الباب» بدل أو

عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد ، وعند مضاف و «قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب «حين» بالضمه رفعا والفتحه نصبا والكسره جرا ، والإعراب بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء يطرد فى كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاه أو من العرب.

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله : «وشبه ذين» إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفه اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضّرّاب ونحوهما ، فتقول : الأفضلون والضّرّابون ، وأشار بقوله : «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء جرا ونصبا.

وجمع المذكر السالم هو : ما سلم فيه بناء الواحد ، ووجد فيه الشروط التى سبق ذكرها ؛ فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط - فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به ؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عشر ، وكذلک «أهلون» ملحق به ؛ لأن مفرده - وهو أهل - ليس فيه الشروط المذكوره (1) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلک «أولو» ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و «عالمون» جمع عالم ، وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعلّيّون : اسم لأعلى الجنه ، وليس فيه الشروط المذكوره ؛ لكونه لما لا يعقل ، وأرضون : جمع أرض ، وأرض : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سنه ، والسنه : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكمله للشروط.أل

1- وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالما شذوذا ، وذلک كقول الشنفرى :
ولى دونكم أهلون : سيد عملس ، وأرقط ذهلول ، وعرفاء حبأل

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سنه ، وهو : كل اسم ثلاثى ، حذفت لامه ، وعوّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسّر : كمائه ومئين وثبه وثبين. وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كسّر كشفه وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذا ، كظبه ؛ فإنهم كسّروه على ظباه وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ، فقالوا : ظبون ، وظبين.

وأشار بقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» إلى أنّ سنين (1) ونحوه قد .

1- اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا هى لغه الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم بهذه اللغه ، وذلک فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكه : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» وقد روى هذا الحديث بروايه أخرى على لغه عامه العرب : «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاه والسّلام قد تكلم باللغتين جميعا مره بهذه ومره بتلک ، لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواه بهما جميعا كل منهم رواه بلغه قبيلته ؛ لأن الروايه بالمعنى جائزه عند المحدثين ، وعلى هذه اللغه جاء الشاهد رقم 7 الذى رواه الشارح ، كما جاء قول جرير : أرى مرّ السّنين أخذن منّى كما أخذ السّرار من الهلال وقول الشاعر : ألم نسق الحجيج - سلى معدّا - سنينا ما تعدّ لنا حسابا وقول الآخر : سنينى كلّها لاقيت حربا أعدّ مع الصّلادمه الذكور ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون فى كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذى ذكرناه أولا فى جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغه قول ذى الإصبع العدوانى : إنّى أبى أبىّ ذو محافظه وابن أبى أبىّ من أبيّين ويجوز فى هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش 9) الآتى قريبا فتلخص لک من هذا أن فى سنين وبابه أربع لغات ، وأن فى الجمع عامه لغتين.

تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون ؛ فتقول : هذه سنين ، ورأيت سنينا ، ومررت بسنين ، وإن شئت حذفت التّنوين ، وهو أقل من إثباته ، واختلف فى اطّراد هذا والصحيح أنه لا يطرد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» فى إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

7- دعانى من نجد ؛ فإنّ سنينه ***لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا(1).

* * *

1- البيت للصمه بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدوله الأمويه ، وكان الصمه قد هوى ابنه عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عند تسعه وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمه بدا من فراقهما جميعا ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيده له فى ذلك. اللغه : «دعانى» أى اتركانى ، ويروى فى مكانه «ذراتى» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها ، أعلاها تهامه واليمن وأسفلها العراق والشام ، و «الشيب» - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه. و «المرد» - بضم فسكون - جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر. الإعراب : «دعانى» دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعانى «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» ، سنين : اسم إن منصوب بالفتحه الظاهره - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجمله «لعبن» من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء فى بنا ، وجمله «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفه بالواو على جمله لعبن «مردا» حال من المفعول به فى قوله شيبننا. الشاهد فيه : قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحه الظاهره ، بدليل بقاء النون مع الإضافه إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائده على بنيه الكلمه كالنون التى من أصل الكلمه فى نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عينى على رجل مسكين ،

وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمه أم لم تضف ؛ لأن مثلها مثل الميم فى غلام والباء فى كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائده مع الياء للدلاله على أن الكلمه جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» والأبيات التى أنشدناها (فى ص 58) وتقدم لنا ذكر ذلک. [الشاهد فيه إجراء السنين مجرى الحين ، فى الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافه].

ونون مجموع وما به التحق

فافتح ، وفلّ من بکسره نطق (1).

ص: 66

1- «ونون» مفعول مقدم لا فتح ، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إلیه «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف علی مجموع ، مبنی علی السکون فی محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتی «انتحق» فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود علی ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «فافتح» الفاء زائده لتزیین اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول فی محل رفع فاعل بقل «بکسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وکسر مضاف والضمیر العائد علی النون مضاف إلیه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی من ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، وتقدیر البیت : افتح نون الاسم المجموع والذی التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مکسوره : أی فی حالتی النصب والجر أما فی حاله الرفع فلم یسمع کسر هذه النون من أحد منهم.

ونون ما ثنّى والملحق به

بعكس ذاک استعملوه ، فانتبه (1)

حقّ نون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا ، ومنه قوله :

8- عرفنا جعفرا وبنى أبيه ***وأنكرنا زعانف آخرين (2)ى

ص: 67

1- «ونون» الواو عاطفه ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثنى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا منّ «ذاک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض ، والواو فاعل. والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «نون» فى أول البيت «فانتبه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغه جمهور العرب جاريه على أن ينطقوا بنون المثنى مكسوره ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحه.
2- هذا البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضاله العرنى ، وقبله قوله : عرين من عرينه ، ليس منّا برئت إلى عرينه من عرين المفردات : «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبه بن يربوع «وبنى أبيه» إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفه - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهمله ساكنه - وهم الأتباع ، وفى القاموس «الزعنفه - بالكسر والفتح - القصير والقصيره ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحه السمک ، وكل جماعه ليس أصلهم واحدا» ه. والزعانف أيضا : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرک ، ويقال للئام الناس ورذالهم : الزعانف. الإعراب : «عرفنا» فعل وفاعل «جعفرا» مفعوله «وبنى» معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من «أبيه» مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفه له منصوب بالياء نيابه عن الفتحه لأنه جمع مذكر سالم ، وجمله أنكرنا ومعمولاته معطوفه على جمله عرفنا ومعمولاته. الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله «آخرين» بدليل أن القصيده مكسوره حرف القافيه ، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد

ليتضح لک ذلک ، وأول الكلمه قوله : أتوعدنى وراء بنى رياح؟ كذبت ؛ لتقصرنّ يداک دونى

وقوله :

9- أكلّ الدهر حلّ وارتحال ***أما يبقى علىّ ولا يقينى؟![(1)]

وما ذا تبتغى الشّعراء منّى

وقد جاوزت حدّ الأربعين؟

وليس كسرها لغه ، خلافا لمن زعم ذلک.

1- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى ، من قصيده له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحى ابن عمه ، وقبلهما : عذرت البزل إن هى خاطرتنى فما بالى وبال ابنى لبون؟ وبعدهما قوله : أخو خمسين مجنمع أشدّى ونجّذنى مداوره الشؤون المفردات : «يبتغى» معناه يطلب ، ويروى فى مكانه «يدرى» بتشديد الدال المهمله ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه. المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتى ويطمعون فى ختلى وقد بلغت سن التجربه والاختبار التى تمكننى من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيله ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه. الإعراب : «أكل» الهمزه للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزه للاستفهام ، وما نافيه ، وأما هنا حرف استفتاح «يبقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «يقينى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «وما ذا» ما : اسم استفهام مبتدأ. وذا : اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «تبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجمله من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حاليه ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا ، وقيل : مجرور بالكسره الظاهره ؛ لأنه عومل معامله حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلک فى بيان

الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الروايه فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيده ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهره على النون على أنه عومل معامله المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابه عن الكسره ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا. ونظيره بيت ذى الأصبع العدوانى الذى رويناه لک (ص 65) وقول الفرزدق :
ما سدّ حىّ ولا ميت مسدّهما إلا الخلائف من بعد النّبيّين

وحقّ نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغه ، ومنه قوله :

10- على أحوذيّين استقلّت عشيّه***فما هى إلا لمحه وتغيب (1).

ص: 69

1- البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاه ، وهو من أبيات قصيده له يصف فيها القطاه ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاه قوله : كما انقبضت كدراء تسقى فراخها بشمظه رفها والمياه شعوب غدت لم تصعّد فى السماء ، وتحتها إذا نظرت أهويّه ولهوب فجاءت وما جاء القطا ، ثم قلّصت بمفحصها ، والواردات تنوب اللغه : «الأحوذيان» مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاه ، يصفها بالسرعه والخفه ، و «استقلت» ارتفعت وطارت فى الهواء ، و «العشيه» ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبه يعود إلى القطاه على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحه وتغيب. المعنى : يريد أن هذه القطاه قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقع نظرک عليها حين تهم بالطيران إلا لحظه يسيره ثم تغيب عن ناظريک فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديده السرعه. الإعراب : «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على القطاه التى تقدم وصفها «عشيه» ظرف زمان منصوب على الظرفيه متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفه ، ما : نافيه «هى» مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحه وتغيب بعدها «إلا» أداه استثناء ملغاه لا عمل لها «لمحه» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفه ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على القطاه ، والجمله من الفعل والفاعل معطوفه على جمله المبتدأ والخبر. الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهى لغه ، وليست بضروره ؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن فتح النون فى التثنيه ككسر نون الجمع فى القلّه ، وليس كذلک ، بل كسرها فى الجمع شاذّ وفتحها فى التثنيه لغه ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفى الألف؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى (1).).

ص: 70

1- اعلم أنهم اتفقوا على زياده نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاه فى تعليل هذه الزياده على سبعه أوجه ، الأول - وعليه ابن مالک - أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافه فى «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بنى كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنک إن قلت «بنى كرماء» فقد أردت وصف الآباء أنفسهم بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعدا عن توهم الإفراد فى «هذان» ونحو «الخوزلان» و «المهتدين» ؛ إذ لو لا النون لالتبست الصفه بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثانى أنها زيدت عوضا عن الحركه فى الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان ، وهو الذى يجرى على ألسنه المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركه والتنوين معا ، وعليه ابن ولاد والجزولى. والخامس : أنها عوض عن الحركه والتنوين فيما كان التنوين والحركه فى مفرده كمحمد وعلى ، وعن الحركه فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب وفاطمه ، وعن التنوين فقط فيما لا حركه فى مفرده كالقاضى والفتى ؛ ولبست عوضا عن شىء منهما فيما لا حركه ولا تنوين فى مفرده كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولک «عليان» لأشكل عليک أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرک للتخلص من التقاء الساكنين ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسوره فى المثنى مفتوحه فى الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفه بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فقصدت المعادله بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقيلان فى كلمه ، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ؛ ضروره لا لغه ، وقيل : ذلک خاص بحاله الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والواو أيضا. وذكر الشيبانى وابن

جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر : يا أبتا أرّقنى القذّان فالنّوم لا تطعمه العينان وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء. وسمع تشديد نون المثنى فى تثنيه اسم الإشاره والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد فى قوله تعالى : (فَذانِكَ بُرْهانانِ) وقوله : (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها) وقوله : (إِحْدَى ابْنَتَىَّ هاتَيْنِ) وقوله سبحانه : (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ).

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر :

11- أعرف منها الجيد والعينانا***ومنخرين أشبها ظبيانا(1).

1- البيت لرجل من ضبه كما قال المفضل ، وزعم العينى أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبه ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله : إنّ لسلمى عندنا ديوانا يخزى فلانا وابنه فلانا كانت عجوزا عمّرت زمانا وهى ترى سيّئها إحسانا اللغه : «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر ، بزنه مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسميه الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القريه وإراده سكانها «ظبيان» اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبى ، قال أبو زيد «ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان» ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) يريد أهل القريه» اه ، وتأويل أبى زيد فى القريه على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا. الإعراب : «أعرف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضا ، منصوب بالياء نيابه عن الفتحه لأنه مثنى «أشبها» أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به ، منصوب بالفتحه الظاهره على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحه مقدره على الألف كما فى قوله «والعينانا» السابق ، وذلک على لغه من يلزم المثنى الألف ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب صفه لمنخرين. الشاهد فيه : قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعه منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله «ظبيانا» ، ويتأتى ذلک على أنه تثنيه ظبى ، وهو فاسد من جهه المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لک عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحه ، وأن فيها شاهدا أيضا ، فهو نظير قول حميد بن ثور «على أحوذيين» الذى تقدم (ش رقم 10).

وقد قيل : إنه مصنوع (1) ؛ فلا يحتجّ به.

* * * .

ص: 72

1- حكى ذلک ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف فى حاله النصب ، وذلک فى قوله «والعينانا» وفى قوله «ظبيانا» عند الهروى وجماعه ، ثم جاء به بالياء فى قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب فى بيت واحد ، وذلک قلما بتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيئان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبه ، وأبو زيد ثقه ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه فى كتابه بقوله «حدثنى الثقه» أو «أخبرنى الثقه» ونحو ذلک ، وثانيهما : أن الروايه عند أبى زيد فى نوادره : *ومنخران أشبها ظبيانا* بالألف فى «منخرين» أيضا ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهه لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلک وتدبره.

وما بتا وألف قد جمعا

يكسر فى الجرّ وفى النّصب معا (1)

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركه عن حركه ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو مسلمات ، وقيدنا ب- «السالم» احترازا عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هنود ، وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى! - بقوله : «وما بتا وألف قد جمعا» أى جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو قضاه (2) ؛ فإنّ ألفه غير زائده ، بل هى منقلبه عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله

1- «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتى «وألف» الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفى النصب» الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معا» ظرف متعلق بمحذوف حال.
2- مثل قضاه فى ذلک : بناه ، وهداه ، ورماه ، ونظيرها : غزاه ، ودعاه ، وكساه ، فإن الألف فيها منقلبه عن أصل ، لكن الأصل فى غزاه ودعاه وكساه واو لا ياء.

قضيه ، ونحو أبيات (1) فإنّ تاءه أصليه ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سببا فى دلالته على الجمع ، نحو «هندات» ؛ فاحترز بذلک عن نحو «قضاه ، وأبيات» ؛ فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلاله كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصّيغه ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قضاه ، وأبيات» وعلم أنه لا حاجه إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء فى قوله «بتا» متعلقه بقوله : «جمع».

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، نحو : «جاءنى هندات ، ورأيت هندات ، ومررت بهندات» فنابت فيه الكسره عن الفتحه ، وزعم بعضهم أنه مبنىّ فى حاله النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه (2).

* * *

1- ومثل أبيات فى ذلک : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.
2- اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحه الظاهره مطلقا : أى سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحه ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات فى جمع لغه وثبه ، وقيل : بل ينصب بالفتحه إذا كان مفرده معتلا ، وبالكسره إذا كان مفرده صحيحا ، وقيل : ينصب بالكسره نيابه عن الفتحه مطلقا ؛ حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا.

كذا أولات ، والّذى اسما قد جعل

- كأذرعات - فيه ذا أيضا قبل (1)

أشار بقوله : «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجرى مجرى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكسره ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى ملحقه به ، وذلک لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : «والذى اسما قد جعل» إلى أن ما سمّى به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : «أذرعات» ينصب بالكسره كما كان قبل التسميه به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، ويزال منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» والثانى : أنه يرفع بالضمه ،

1- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذى» الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول «اسما» مفعول ثان لجعل الآتى «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله الموصول «كأذرعات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كأذرعات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتى «ذا» مبتدأ ثان «أيضا» مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسما كأذرعات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلک : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسما - أى سمى به بحيث صار علما ، ومثاله أذرعات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضا ، وأذرعات فى الأصل : جمع أذرعه الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم 12.

وينصب ويجر بالفتحه ، ويحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» ، ويروى قوله :

12- تنوّرتها من أذرعات ، وأهلها***بيثرب ، أدنى دارها نظر عالى (1).

1- البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيده مطلعها : ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى اللغه : «تنورتها» نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و «أذرعات» بلد فى أطراف الشام ، و «يثرب» اسم قديم لمدينه الرسول صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد. الإعراب : «ننورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعات» مجرور بمن ، وعلامه جره الكسره الظاهره ، إذا قرأته يالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامه جره الفتحه نيابه عن الكسره لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلميه والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «أدنى» مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر. الشاهد فيه : قوله «أدرعات» فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد. ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثه التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسميه به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلک يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابله ؛ إذ هو فى مقابله النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمه ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابله ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعه منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهه شبها ؛ فمن جهه كونه جمعا نصبوه بالكسره نيابه عن الفتحه ، ومن جهه كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعه

منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضره فقط ، وهى أنه علم مؤنث.

بكسر التاء منونه كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

* * *

إعراب الاسم الذى لا ينصرف

وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف

ما لم يضف أو يک بعد «أل» ردف (1)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركه عن حركه ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمه ، نحو ، «جاء أحمد» وينصب بالفتحه ، نحو : «رأيت أحمد» ويجر بالفتحه أيضا ، نحو : «مررت بأحمد» ، فنابت الفتحه عن الكسره. هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جرّ بالكسره ، نحو : «مررت بأحمدكم» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

1- «وجر» الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالفتحه» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب «لا» نافيه «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ما» مصدريه ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله صله ما المصدريه «أو» عاطفه «يک» معطوف على يضف ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يک ، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبنى على انفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحه الاسم الذى لا ينصرف مده عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

نحو «مررت بالأحمد (1)» ؛ فإنه يجر بالكسره (2).

* * *

إعراب الأفعال الخمسه

واجعل لنحو «يفعلان» النّونا

رفعا ، وتدعين وتسألونا (3)

ص: 78

1- قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثره شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضا ؛ فمن أمثله دخول أل على العلم قول الراجز : باعد أمّ العمرو من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها ومن أمثله إضافه العلم قول الشاعر : علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشّفرتين يمان
2- سواء أكانت «أل» معرفه ، نحو «الصلاه فى المساجد أفضل منها فى المنازل» أو موصوله كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائده كقول ابن مياده يمدح الوليد بن يزيد : رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافه كاهله فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسره.
3- «واجعل» الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و «يفعلان» قصد لفظه : مضاف إليه «النونا» مفعول به لا جعل «رفعا» مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفه ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا «وتسألونا» الواو عاطفه ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا ، وأراد من «نحو بفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثه المخاطبه ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعه.

وحذفها للجزم والنّصب سمه

كلم تكونى لترومى مظلمه (1)

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابه شرع فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابه ، وذلک الأمثله الخمسه ؛ فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو «يضربان» أو التاء ، نحو «تضربان» وأشار بقوله : «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبه ، نحو «أنت تضربين» وأشار بقوله «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو «أنتم تضربون» سواء كان فى أوّله التاء كما مثّل ، أو الياء ، نحو «الزّيدون يضربون».

فهذه الأمثله الخمسه - وهى : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين - ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركه التى هى الضمه ، نحو «الزّيدان يفعلان» فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامه رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو «الزّيدان لن

1- «وحذفها» الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمه الآتى «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ ، والسمه - بكسر السين المهمله - العلامه ، وفعلها وسم يسم سمه على مثال وعد يعد عده ووصف يصف صفه وومق يمق مقه «كلم» الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كقولک ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب «تكونى» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع «لترومى» اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامه نصبه حذف النون ، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومى ؛ والمظلمه - بفتح اللام - الظلم ، وأن المصدريه المضمره مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجمله تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه.

يقوما ، ولم يخرجا» فعلامه النصب والجزم سقوط النون من «يقوما ، ويخرجا» ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)

* * *

إعراب المعتل من الأسماء

وسمّ معتلّا من الأسماء ما

كالمصطفى والمرتقى مكارما (1)

فالأوّل الإعراب فيه قدّرا

جميعه ، وهو الّذى قد قصرا (2)

1- «وسم» الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «معتلا» مفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «والمرتقى» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسما ، لا من الأفعال - معتلا.
2- «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتى «قدرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب. والألف للاطلاق «جميعه» جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلک لا يكون فى «قدر» ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدا للاعراب ويكون فى «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا «هو الذى» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صله الذى ، والمعنى

: فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذى هو الألف ، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمى مقصورا ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمى بذلک لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركه.

والثّان منقوص ، ونصبه ظهر

ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجرّ (1)

شرع فى ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل «المصطفى ، والمرتقى» يسمى معتلا ، وأشار «بالمصطفى» إلى ما فى آخره ألف لازمه قبلها فتحه ، مثل «عصا ، ورحى» ، وأشار «بالمرتقى» إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو «القاضى ، والدّاعى».

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدّر فيه جميع حركات الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمه ، فاحترز ب- «الاسم» من الفعل ، نحو يرضى ، وب «المعرب» من المبنى ، نحو إذا ، وب «الألف» من المنقوص ، نحو القاضى كما سيأتى ، وب «لازمه» من المثنّى فى حاله الرفع ، نحو الزّيدان ؛ فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو [رأيت] الزّيدين.

وأشار بقوله «والثان منقوص» إلى المرتقى ؛ فالمنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه قبلها كسره نحو المرتقى ؛ فاحترز ب- «الاسم» عن الفعل نحو يرمى ، وب «المعرب» عن المبنى ، نحو الّذى ، وبقولنا «قبلها كسره» عن

1- «والثان منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفه ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على نصب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفه ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على رفع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بيجر «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنقوص.

التى قبلها سكون ، نحو ظبى ورمى ؛ فهذا معتلّ جار مجرى الصحيح : فى رفعه بالضمه ، ونصبه بالفتحه ، وجره بالكسره.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب (1) ، نحو «رأيت القاضى» ، وقال الله تعالى : (يا قَوْمَنا أَجِيبُوا داعِىَ اللهِ) ويقدّر فيه الرفع والجرّ لثقلهما على الياء (2).

1- من العرب من يعامل المنقوص فى حاله النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحه على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلک قول مجنون ليلى : ولو أنّ واش باليمامه داره وداری بأعلى حضر موت اهتدى ليا وقول بشر بن أبى خازم ، وهو عربى جاهلى : كفى بالنّأى من أسماء كافى وليس لنأيها إذ طال شافى فأنت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشرا قال «كافى» مع أنه حال من النأى أو مفعول مطلق. وقد اختلف النحاه فى ذلک ، فقال المبرد : هو ضروره ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه فى سعه الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء.
2- من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حاله النصب ، فيظهر الضمه والكسره على الياء كما يظهر الفتحه عليها ، وقد ورد من ذلک قول جرير ابن عطيه : فيوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى منهنّ غولا تغوّل وقول الآخر : لعمرک ما تدرى متى أنت جائى ولكنّ أقصى مدّه الدّهر عاجل وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى : كأنّها وقد بدا عوارض وفاض من أيديهنّ فائض وقول جرير أيضا : وعرق الفرزدق شرّ العروق خبيث الثّرى كابى الأزند ولا خلاف بين أحد من النحاه فى أن هذا ضروره لا تجوز فى حاله السعه ، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حاله واحده على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء فى سعه الكلام ، وورد فى قراءه جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حاله الرفع وحاله الجر - على حاله واحده وهى حاله النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمه النحاه على أنه ضروره يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها.

نحو «جاء القاضى ، ومررت بالقاضى» ؛ فعلامه الرفع ضمه مقدّره على الياء ، وعلامه الجر كسره مقدره على الياء.

وعلم ممّا ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمه ، نعم إن كان مبنيّا وجد ذلک فيه ، نحو هو ، ولم يوجد ذلک فى المعرب إلّا فى الأسماء السته فى حاله الرفع نحو «جاء أبوه» وأجاز ذلک الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سمى به من الفعل ، نحو يدعو ، ويغزو ، والثانى : ما كان أعجميا ، نحو سمندو ، وقمندو.

* * *

بيان المعتل من الأفعال

وأىّ فعل آخر منه ألف ،

أو واو ، أو ياء ، فمعتلّا عرف (1).

1- «أى» اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و «فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجمله مفسره لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطيه : أى فهذه الجمله فى محل نصب خبر كان المحذوفه مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفه ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف - على لغه ربيعه التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جمله على جمله «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف «فمعتلا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، و «معتلا» حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، وخبر «أى» هو مجموع جمله الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعه مبتدأ ، ولتقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربه هو ما آخره حرف عله ألف أو واو أو ياء.

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمه ، نحو : يغزو ، أو ياء قبلها كسره ، نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحه ، نحو : يخشى.

* * *

إعراب المعتل من الأفعال النكره و المعرفه

فالألف انو فيه غير الجزم

وأبد نصب ما كيدعو يرمى (1)

والرّفع فيهما انو ، واحذف جازما

ثلاثهنّ ، تقض حكما لازما (2)

1- «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف «فى» توسعا ، والتقدير : ففى الألف انو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو ، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله لما «يرمى» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربه آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان من الأفعال المعربه آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب.
2- «والرفع» الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «واحذف» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جزما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول ، لا حذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العله حال كونك جازما ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامه جزمه حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى «لازما» نعت لحكما.

ذكر فى هذين البيتين كيفيه الإعراب فى الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يقدّر فيها غير الجزم - وهو الرفع والنصب - نحو «زيد يخشى» فيخشى : مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على الألف ، و «لن يخشى» فيخشى : منصوب ، وعلامه النصب فتحه مقدره على الألف ، وأما الجزم فيظهر ؛ لأنه يحذف له الحرف الآخر ، نحو «لم يخش».

وأشار بقوله : «وأبد نصب ما كيدعو يرمى» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو «لن يدعو ، ولن يرمى».

وأشار بقوله «والرّفع فيهما انو» إلى أن الرفع يقدّر فى الواو والياء ، نحو «يدعو ، ويرمى» فعلامه الرفع ضمه مقدره على الواو والياء.

وأشار بقوله : «واحذف جازما ثلاثهنّ» إلى أن الثلاث - وهى الألف ، والواو ، والياء - تحذف فى الجزم ، نحو «لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم» فعلامه الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يقدّر فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثه بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويقدّر فى الألف.

* * *

النّكره و المعرفه

معنى النكره

نكره : قابل أل ، مؤثّرا ،

أو واقع موقع ما قد ذكرا (1)

النكره : ما يقبل «أل» وتؤثّر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل «أل» (2) فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف «رجل» فتقول : الرجل ، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف ، كعبّاس علما ؛ فإنك تقول فيه : العبّاس ، فتدخل عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفه قبل دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذو : التى بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذو مال» أى : صاحب مال ، فذو : نكره ، وهى لا تقبل «أل» لكنها واقعه موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو الصاحب.

* * * .

1- «نكره» مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جاريه على موصوف محذوف ، أى : اسم نكره ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكرا «قابل» خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكره هى المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و «أل» مضاف إليه ، مقصود لفظه «مؤثرا» حال من أل «أو» عاطفه «واقع» معطوف على قابل ، و «موقع» مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
2- اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك الحال فى نحو «جاء زيد راكبا» والتمييز فى نحو «اشتريت رطلا عسلا» واسم لا النافيه للجنس فى نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب فى نحو «رب رجل كريم لقيته». والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو

اسم لا. واعترض عليه أيضا بأنه غير مانع ، وذلک لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنک تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكره ، نحو قولک : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل. والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكره فهو عند الكوفيين نكره ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعا موقع «الرجل» لا موقع رجل ، وكأنک قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) وإذا كان كذلک فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه.

وغيره معرفه : كهم ، وذى

وهند ، وابنى ، والغلام ، والّذى (1)

أى : غير النّكره المعرفه ، وهى سته أقسام : المضمر كهم ، واسم الإشاره كذى ، والعلم كهند ، والمحلّى بالألف واللام كالغلام ، والموصول كالّذى ، وما أضيف إلى واحد منها كابنى ، وسنتكلم على هذه الأقسام.

* * * .

1- «وغيره» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكره مضاف إليه «معرفه» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كهم «وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى» كلهن معطوفات على هم ، وفى عباره المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفه غير ذلک ؛ لأن المعرفه هى المحدث عنها. وهذه العباره تنبىء عن انحصار الاسم فى النكره والمعرفه ، وذلک هو الراجح عند علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثه أقسام : الأول النكره ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفه ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكره ولا هو معرفه ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد.

فما لذى غيبه أو حضور

- كأنت ، وهو - سمّ بالضّمير (1)

يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبه كهو ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب ، نحو أنت ، والثانى ضمير المتكلم ، نحو أنا.

* * *

وذو اتّصال منه ما لا يبتدا

ولا يلى إلّا اختيارا أبدا (2).

1- «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما ، وذي مضاف و «غيبه» مضاف إليه «أو» عاطفه «حضور» معطوف على غيبه «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثانى لسم.
2- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «لا» نافيه «يبتدا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل صله الموصول. والعائد محذوف ، أى : لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غايه العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا كان راجعا إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلک غير جائز ، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلک وتفهمه «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله معطوفه على جمله الصله «إلا» قصد لفظه : مفعول به ليلى «اختيارا» منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار «أبدا» ظرف زمان متعلق بيلى.

ينقسم الضمير البارز إلى متصل و منفصل

كالياء والكاف من «ابنى أكرمک»

والياء والها من «سليه ما ملک» (1)

الضمير البارز ينقسم إلى : متّصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يبتدأ به كالكاف من «أكرمک» ونحوه ، ولا يقع بعد «إلّا» فى الاختيار (2) ؛ فلا يقال : ما أكرمت إلّاک ، وقد جاء شذوذا فى الشعر ، كقوله :

13- أعوذ بربّ العرش من فئه بغت ***علىّ ؛ فما لى عوض إلّاه ناصره(3)

1- «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابنى» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكرمک» أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقه «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولک - إلخ «سليه» سل : فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى «ملک» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما.
2- أجاز جماعه - منهم ابن الأنبارى - وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما.
3- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل اللغه : «أعوذ» ألتجىء وأتحصن ، و «الفئه» الجماعه ، و «البغى» العدوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد. المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعه ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفه ؛ فليس لى معين ولا وزر سواه. الإعراب : «أعوذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فئه» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى :

فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فئه ، والتاء للتأنيث ، والجمله فى محل جر صفه لفئه «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافيه «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضروره الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلک عندهم سائغ جائز فى سعه الكلام ، ولک عندهم أن تحذو على مثاله

وقوله :

14- وما علينا - إذا ما كنت جارتنا - ***أن لا يجاورنا إلّاک ديّار(1)

* * *

ص: 90

1- وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغه : «وما علينا» يروى فى مكانه «وما نبالى» من المبالاه بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعنايه به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمه بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد ، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفيه ، وذلک كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى : لقد باليت مظعن أمّ أوفى ولكن أمّ أوفى لا تبالى و «ديار» معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفى العام ، تقول : ما فى الدار من ديار ، وما فى الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وَقالَ نُوحٌ رَبِ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكافِرِينَ دَيَّاراً) يريد لا تذر منهم أحدا ، بل استأصلهم وأفنهم جميعا. المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاوره أحد غيرک ، يريد أنها هى وحدها التى يرغب فى جوارها ويسر له. الإعراب : «وما» نافيه «نبالى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائده «كنت» كان الناقصه واسمها «جارتنا» جاره : خبر كان ، وجاره مضاف ونا : مضاف إليه ، والجمله من كان واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذا إليها «أن» مصدريه «لا» نافيه «يجاورنا» يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور «إلاک» إلا : أداه استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر فى محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى «ديار» فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى ، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافيه أيضا ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرا ، ويجوز أن تكون ما استفهاميه بمعنى النفى مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شىء كائن علينا فى عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافيه ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضا والتقدير على هذا : وما علينا ضرر فى عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا. الشاهد فيه : قوله «إلاک» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذا. وقال المبرد :

ليست الروايه كما أنشدها النحاه «إلاک» وإنما صحه الروايه : * ألّا يجاورنا سواک ديّار* وقال صاحب اللب : روايه البصريين : * ألّا يجاورنا حاشاک ديّار* فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلک.

المضمرات كلها مبنيه

وكلّ مضمر له البنا يجب ،

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب (1)

المضمرات كلّها مبنيه ؛ لشبهها بالحروف فى الجمود (2) ، ولذلک لا تصغّر).

1- «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتى «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البنا ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجروره محلا بالإضافه ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
2- قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبنى - أن الضمائر مبنيه لشبهها بالحروف شبها وضعيا ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واجد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلک عليه ، حملا للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح فى هذا الموضع وجها ثانيا من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودى ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثنى ولا تصغر ، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن» ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامه المثنى والجمع طارئه عليها. ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف فى وجه ثالث ، وهى أنها مفتقره فى دلالتها على معناها البته إلى شىء ، وهو المرجع فى ضمير الغائب ، وقرينه التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر ، وأشبهته فى وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى انهم قد وضعوا للرفع صيغه لا تستعمل فى غيره ، وللنصب صيغه أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغه

كافيا لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للاعراب ليبين موقعه ، فأشبه الحروف فى عدم الحاجه إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجه مختلفا فيهما (وانظر ص 28 ، 32).

ولا تثنّى ولا تجمع ، وإذا ثبت أنها مبنيه : فمنها ما يشترک فيه الجرّ والنصب ، وهو : کل ضمير نصب أو جر متّصل ، نحو : أکرمتک ، ومررت بک ، وإنّه وله ؛ فالکاف فى «أکرمتک» فى موضع نصب ، وفى «بک» فى موضع جر ، والهاء فى «إنه» فى موضع نصب ، وفى «له» فى موضع جر.

ومنها ما يشترک فيه الرفع والنصب والجر ، وهو «نا» ، وأشار إليه بقوله :

للرّفع والنّصب وجرّ «نا» صلح

کاعرف بنا فإنّنا نلنا المنح (1)

أى : صلح لفظ «نا» للرفع ، نحو نلنا ، وللنصب ، نحو فإنّنا ، وللجر ، نحو بنا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثال الرفع نحو «اضربى» ومثال النصب نحو «أکرمنى» ومثال الجر نحو «مرّ بى».

ويستعمل فى الثلاثه أيضا «هم» ؛ فمثال الرفع «هم قائمون» ومثال النصب «أکرمتهم» ومثال الجر «لهم».

وإنما لم يذکر المصنف الياء وهم لأنهما لا يشبهان «نا» من کل وجه ؛ لأن «نا» تکون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهى ضمير متّصل

1- «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتى «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و «نا» مبتدأ ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجمله من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «کاعرف» الکاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : کقولک ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليليه ، وإن حرف توکيد ونصب ، ونا : اسمها «نلنا» فعل وفاعل ، والجمله من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال ، منصوب بالفتحه الظاهره ، وسکن لأجل الوقف.

فى الأحوال الثلاثه ، بخلاف الياء ؛ فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميرا متصلا فى الأحوال الثلاثه - لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثه ؛ لأنها فى حاله الرفع للمخاطب ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» ؛ لأنها - وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثه - فليست مثل «نا» ؛ لأنها فى حاله الرفع ضمير منفصل ؛ وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل.

* * *

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

وألف والواو والنّون لما

غاب وغيره ، كقاما واعلما (1)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصله ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثال الغائب «الزّيدان قاما ، والزّيدون قاموا ، والهندات قمن» ومثال المخاطب «اعلما ، واعلموا ، واعلمن» ، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثه لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

* * *

1- «ألف» مبتدأ - وهو نكره ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفه عليها «والواو ، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجمله لا محل لها صله ما «وغيره» الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفه ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله معطوفه بالواو على جمله قاما.

ينقسم الضمير إلى مستتر و بارز

ومن ضمير الرّفع ما يستتر

كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر (1)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز (2) ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه.
.

ص: 95

1- «من ضمير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير مضاف. و «الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله ما «كافعل» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كقولک. وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضى ، ويستعمل مجازا فى المستقبل ، وهو متعلق بقوله «نغتبط» مبنى على السكون فى محل نصب «تشكر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها.
2- المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ما له صوره فى اللفظ حقيقه نحو الناء والهاء فى أكرمته ، والياء فى ابنى ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا فى نحو قولک : جاء الذى ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذى ضربته ، فحذفت التاء من اللفظ ، وهى منوبه ؛ لأن الصله لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثانى المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت - وذلک لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمده فى الكلام ، وأما الحذف فكثيرا ما يقع فى الفضلات ، كما فى المفعول به فى المثال السابق ، وقد يقع فى العمد فى غير

الفاعل كما فى المبتدأ ، وذلک كثير فى العربيه ، ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، فى وصف امرىء يضمر بغضه : مستسرّ الشّنء ، لو يفقدنى لبدا منه ذباب فنبع يريد هو مستسر البغض ، فحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلک أكثر من أن يحصى فى كلام العرب.

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلّ محله الظاهر.

وذكر المصنف فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعه :

الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يحلّ محلّه الظاهر ؛ فلا تقول : افعل زيد ، فأما «افعل أنت» فأنت تأكيد للضمير المستتر فى «افعل» وليس بفاعل لا فعل ؛ لصحه الاستغناء عنه ؛ فتقول : افعل ؛ فإن كان الأمر لواحده أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو اضربى ، واضربا ، واضربوا ، واضربن.

الثانى : الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزه ، نحو «أوافق» والتقدير أنا ، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث : الفعل المضارع الذى فى أوّله النون ، نحو «نغتبط» أى نحن.

الرابع : الفعل المضارع الذى فى أوّله التاء لخطاب الواحد ، نحو «تشكر» أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحده أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو أنت تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنتنّ تفعلن.

هذا (1) ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير. .

1- وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره فى التسهيل ، والثانى : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمدا ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من على ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ما عدا بكرا ، أو لا يكون محمدا. زادها ابن هشام فى التوضيح تبعا لابن مالک فى باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى (فَضَرْبَ الرِّقابِ) وأما مرفوع الصفه الجاريه على من هى له فجائز الاستتار قطعا. وذلک نحو «زيد قائم» ألا ترى أنک تقول فى تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلک مرفوع نعم

وبئس ، نحو «نعم رجلا أبو بكر ، وبئست امرأه هند» ؛ وذلک لأنک تقول فى تركيب آخر «نعم الرجل زيد ، وبئست المرأه هند».

ومثال جائز الاستتار : زيد يقوم ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يحلّ محلّه الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلک كلّ فعل أسند إلى غائب أو غائبه ، نحو هند تقوم ، وما كان بمعناه ، نحو زيد قائم ، أى هو.

* * *

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع و منصوب

وذو ارتفاع وانفصال : أنا ، هو ،

وأنت ، والفروع لا تشتبه (1)

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر ، والبارز ينقسم إلى : متّصل ، ومنفصل ؛ فالمتّصل يكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا ، وسبق الكلام فى ذلک ، والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ، ولا يكون مجرورا.

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المشارک أو المعظّم نفسه ، و «أنت» للمخاطب ، و «أنت» للمخاطبه ، و «أنتما» للمخاطبين أو المخاطبتين ، و «أنتم» للمخاطبين ، و «أنتنّ» للمخاطبات ، و «هو» للغائب ،

1- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو ، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافيه «تشتبه» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفروع ، والجمله من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو الفروع.

و «هى» للغائبه ، و «هما» للغائبين أو الغائبتين ، و «هم» للغائبين ، و «هنّ» للغائبات.

* * *

وذو انتصاب فى انفصال جعلا :

إيّاى ، والتّفريع ليس مشكلا (1)

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : «إيّاى» للمتكلّم وحده ، و «إيانا» للمتكلم المشارک أو المعظّم نفسه ، و «إياک» للمخاطب ، و «إيّاک» للمخاطبه ، و «إياكما» للمخاطبين أو المخاطبتين ، و «إياكم» للمخاطبين ، و «إيّاكنّ» للمخاطبات ، و «إياه» للغائب ، و «إياها» للغائبه ، و «إياهما» للغائبين أو الغائبتين ، و «إيّاهم» للغائبين ، و «إياهنّ» للغائبات (2).

* * *.

1- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «انتصاب» مضاف إليه «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى جعل الآتى «جعلا» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو «إياى» مفعول ثان لجعل ، والجمله من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع «مشكلا» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- اختلف فى هذه اللواحق التى بعد «إيا» فقيل : هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيا» متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق فى أسماء الإشاره نحو تلک وذلک وأولئک ، وهذا مذهب سيبويه والفارسى والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا. وذهب الخليل والمازنى ، واختاره ابن مالک ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق

فى نحو «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فيكون فى ذلک دليل على أن اللواحق أسماء. وذلک باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذى استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافه الضمائر. والثانى أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمه للاضافه ، وقد علمنا أن الإضافه من خصائص الأسماء المعربه ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربه ، ألست ترى أنهم أعربوا «أى» الموصوله والشرطيه والاستفهاميه لما لازمها من الإضافه؟ وقال الفراء : إن «إيا» ليست ضميرا ، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلا للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامه يعتمد عليها ؛ لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصله. وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقا فى ذلک للفراء ، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء. وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهرا ولا مضمرا ، وإنما هو بين بين. وقال الكوفيون : المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد.

لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل

وفى اختيار لا يجىء المنفصل

إذا تأتّى أن يجىء المتّصل (1)

كلّ موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول فى أكرمتک «أكرمت إيّاک» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمتک.

1- «وفى اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجىء الآتى «لا» نافيه «يجىء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجىء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجىء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجىء ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تأتى ، والتقدير : تأتى مجىء المتصل ، والجمله من تأتى وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف لدلاله ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتى مجىء المتصل فلا يجىء المنفصل.

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إيّاک أكرمت (1) ، وقد

1- اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجىء به متصلا ، فى عشرة مواضع : الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وَقَضى رَبُّکَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وكقول الفرزدق : أنا الذّائد الحامى الذّمار ، وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدى : قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس إلا أنا الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو «عجبت من ضربک هو» وكقول الشاعر : بنصركم نحن كنتم فائزين ، وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل : وإن هو لم يحمل على النّفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل وكقول لبيد بن ربيعه : فإن أنت لم ينفعک علمک فانتسب لعلّک تهديک القرون الأوائل الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاکَ نَعْبُدُ وَإِيَّاکَ نَسْتَعِينُ) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح. الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلک إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو «اللهم أنا عبد أثيم ، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» فى بيت الفرزدق السابق. السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : (وَما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)(ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ)(وَما أَنَا بِطارِدِ الْمُؤْمِنِينَ)(إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) وكقول الشاعر : إن هو مستوليا على أحد إلّا على أضعف المجانين السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) وكقول الشاعر : مبرّأ من عيوب النّاس كلّهم فالله يرعى أبا حفص وإيّانا الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعيه ، كقول أبى ذؤيب الهذلى : فآليت لا أنفكّ أحذو قصيده تكون وإيّاها بها مثلا بعدى التاسع : أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى». العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقه ، نحو قول الشاعر : إن وجدت الصّديق حقّا لإيّا ک ، فمرنى فلن أزال مطيعا وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

15- بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ***إيّاهم الأرض فى دهر الدّهارير(1)ل

1- البيت من قصيده للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملک بن مروان ، وقبله : يا خير حىّ وقت نعل له قدما وميّت بعد رسل الله مقبور إنّى حلفت ، ولم أحلف على فند ، فناء بيت من السّاعين معمور اللغه : «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذى ترجع إليه الأملاک بعد فناء الملاک «ضمنت» - بكسر الميم مخففه - بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت يهم «الدهارير» الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه. الإعراب : «بالباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسره الظاهره على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله : يا من رأى عارضا أسرّ له بين ذراعى وجبهه الأسد وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» والوجه الثانى : نصب الأموات بالفتحه الظاهره على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الأول لكونه فضله «ضمنت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلک خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعه الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض». ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمى من قصيده له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى - بزنه المصغر (وانظر 1 / 65 من كتابنا هدايه السالک إلى أوضح المسالک) : وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلّا يريدهم حبّا إلىّ هم فقد جاء بالضمير منفصلا - وهو قوله «هم» فى آخر البيت - وكان من حقه أن يجىء به متصلا بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حبا إلى». ومثل ذلک قول طرفه بن العبد البكرى : أصرمت حبل الوصل ، بل صرموا يا صاح ، بل قطع الوصال هم وكان من حقه أن يقول : «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر ففصل

وصل أو افصل هاء سلنيه ، وما

أشبهه ، فى كنته الخلف انتمى (1).

ص: 102

1- «وصل» الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر ، وفعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله افصل معطوفه على جمله صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و «سلنيه» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صله ما «فى كنته» جار ومجرور متعلق بانتمى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجمله من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسأله ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبه إلى قائله.

كذاک خلتنيه ، واتّصالا

أختار ، غيرى اختار الانفصالا (1)

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا.

فأشار بقوله : «سلنيه» إلى ما يتعدّى إلى مفعولين الثانى منها ليس خيرا فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : «الدّرهم سلنيه» فيجوز لک فى هاء «سلنيه» الاتصال نحو سلنيه ، والانفصال نحو سلنى إيّاه ، وكذلک كل فعل أشبهه ، نحو الدّرهم أعطيتكه ، وأعطيتک إيّاه.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسأله الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله : «فى كنته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف فى المختار منهما ؛ فاختار المصنف

1- «كذاک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «واتصالا» الواو عاطفه ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «غيرى غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجمله من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق.

الاتصال ، نحو كنته ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو كنت إياه (1) ، [تقول ؛ الصّديق كنته ، وكنت إيّاه].

وكذلک المختار عند المصنف الاتصال فى نحو «خلتنيه» (2) وهو : كلّ فعل تعدّى إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، وهما ضميران ، ومذهب سيبويه أن المختار فى هذا أيضا الانفصال ، نحو خلتنى إيّاه ، ومذهب سيبويه أرجح ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم ، قال الشاعر : حن

1- قد ورد الأمران كثيرا فى كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : لئن كان إيّاه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغيّر وقول الآخر : ليس إيّاى وإيّا ک ، ولا نخشى رقيبا ومن الاتصال قول أبى الأسود الدؤلى يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله : فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه أخوها غذته أمّه بلبانها وقول رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن الصياد : «إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لک فى قتله» ومنه الشاهد رقم 17 الآتى فى ص 109.
2- قد ورد الأمران فى فصيح الكلام أيضا ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنامِکَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً) وقول الشاعر : بلّغت صنع امرىء برّ إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد معتذرا ومن الانفصال قول الشاعر : أخى حسبتک إيّاه ، وقد ملئت أرجاء صدرک بالأضغان والإحن

16- إذا قالت حذام فصدّقوها***فإنّ القول ما قالت حذام (1)

. * * *

ص: 105

1- هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهليه ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسک بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفى هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد. المفردات : «حذام» اسم امرأه ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامه ، وهى امرأه من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكه اليمامه ، واليمامه اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيره ثلاثه أيام ، وهى التى يشير إليها النابغه الذبيانى فى قوله : واحكم كحكم فتاه الحىّ إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثّمد قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعه فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به «فإن» الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحه الظاهره «ما» اسم موصول خبر إن ، مبنى ، على السكون فى محل رفع «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام. التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه ، وهى فكره لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسأله ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالک ، والرمانى ، وابن الطراوه من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلک من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال فى خبر «كان» فى الحديث الذى رويناه لک ، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد فى القرآن الانفصال

فى أحد البابين أصلا ، وبحسبک أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

وقدّم الأخصّ فى اتّصال

وقدّمن ما شئت فى انفصال (1)

ضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخصّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتّصال ؛ فلا تقول : أعطيتهوک ، ولا أعطيتهونى ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : «أراهمنى الباطل شيطانا» ؛ فإن فصل أحدهما كنت بالخيار ؛ فإن شئت قدّمت الأخصّ ، فقلت : الدرهم أعطيتک إياه ، وأعطيتنى إياه ، وإن شئت فدّمت غير الأخصّ ، فقلت : أعطيته إيّاک ،

1- «وقدم» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «فى اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقد من» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبنى على السكون فى محل نصب «شئت» فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صله ما الموصوله ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقد من الذى شئنه «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بقدمن.

وأعطيته إياى ، وإليه أشار بقوله : «وقدّمن ما شئت فى انفصال» وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخصّ فى الانفصال عند أمن اللّبس ، فإن خيف لبس لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتک إيّاه (1) ، لم يجز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياک ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

* * *

وفى اتّحاد الرّتبه الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا (2)

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتّحدا فى الرّتيه - كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين - فإنه يلزم الفصل فى أحدهما ؛ فتقول : أعطيتنى إيّاى ، وأعطيتک إيّاک ، وأعطيته إيّاه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنينى ، ولا أعطيتکک ، ولا أعطيتهوه ؛ نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو الزّيدان الدّرهم أعطيتهماه ، وإليه أشار بقوله فى الكافيه :

1- إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذا ، أما نحو «الدرهم أعطيته إياک» أو «الدرهم أعطيتک إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.
2- «وفى اتحاد» الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و «الرتبه» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فصلا» مفعول به لا لزم «وقد» الواو عاطفه ، قد : حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق بيبييح «وصلا» مفعول به ليبيح.

مع اختلاف ما ، ونحو «ضمنت

إيّاهم الأرض» الضّروره اقتضت

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفيه ، وليس منها ، وأشار بقوله : «ونحو ضمنت - إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتّصاله ضروره ، كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرض فى دهر الدّهارير (1)

[15]

وقد تقدم ذكر ذلک.

* * *

تلزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم فى الفعل

وقبل يا النّفس مع الفعل التزم

نون وقايه ، و «ليسى» قد نظم (2)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقايه ، وسميت بذلک لأنها تقى الفعل من الكسر ، وذلک نحو «أكرمنى ، ويكرمنى ، وأكرمنى» وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذا ، كما قال الشاعر :

1- مضى شرح هذا البيت قريبا (ص 101) فارجع إليه هناک ، وهو الشاهد رقم 15
2- «وقبل» الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتى ، وقبل مضاف و «يا» مضاف إليه ، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف «نون» نائب فاعل لا لتزم مرفوع بالضمه ،

ونون مضاف و «قايه» مضاف إليه «وليسى» الواو عاطفه ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ليسى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

17- عددت قومى كعديد الطّيس ***إذ ذهب القوم الكرام ليسى (1).

ص: 109

1- هذا البيت نسبه جماعه من العلماء - ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (ط ى س) - لرؤبه بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان. اللغه : «كعديد» العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و «الطيس» - بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناه من تحت ، وفى آخره سين مهمله - الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : «واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل» اه «ليسى» أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد : * عهدى بقومى كعديد الطّيس* وهى الروايه الصحيحه المعنى. المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثره تشبه كثره الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفا عنهم. الإعراب : «عددت» فعل وفاعل «قومى» قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفه له ، والجمله فى محل جر بإضافه الظرف إليها «ليسى» ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ «ليسى» أما الأول فإنه أتى يخبره ضميرا متصلاء ولا يجوز عند جمهره النحاه أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى. والثانى - وهو الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقايه من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص 104.

واختلف فى أفعل التعجب : هل تلزمه نوز الوقايه أم لا؟ فتقول : ما أفقرنى إلى عفو الله ، وما أفقرى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم (1).

* * *

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

«ليتنى» فشا ، و «ليتى» ندرا

ومع «لعلّ» اعكس ، وكن مخيّرا (2)

فى الباقيات ، واضطرارا خفّفا

منّى وعنّى بعض من قد سلفا (3).

1- الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقايه بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقايه ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقايه لتقيه الكسر.
2- «وليتنى» الواو عاطفه ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجمله من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وليتى» قصد لفظه أيضا : مبتدأ «ندرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتى ، والجمله من ندر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفه ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و «لعل» قصد لفظه : مضاف إليه «اعكس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفه ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخيرا» خبره.
3- «فى الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق «واضطرارا» الواو عاطفه ، اضطرارا : مفعول لأجله «خففا» فعل ماض ، والألف للاطلاق «منى» قصد لفظه : مفعول به لخفف «وعنى» قصد لفظه

أيضا : معطوف على منى «بعض» فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و «من» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا ، فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصوله ، والجمله من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول الذى هو من.

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقايه مع الحروف ؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقايه لا تحذف منها ، إلا ندورا ، كقوله :

18- كمنيه جابر إذ قال : ليتى ***أصادفه وأتلف جلّ مالى (1)ى؟

1- هذا البيت لزيد الخير الطائى ، وهو الذى سماه النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهليه قبل هذه التسميه زيد الخيل ؛ لأنه كان فارسا. اللغه : «المنيه» بضم فسكون - اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضا اسم للتمنى ، والمنيه المشبهه بمنيه جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلک فى قوله : تمنّى مزيد زيدا فلاقى أخاثقه إذا اختلف العوالى كمنيه جابر ، إذ قال : ليتى أصادفه وأفقد جلّ مالى تلاقينا ، فما كنّا سواء ولكن خرّ عن حال لحال ولو لا قوله : يا زيد قدنى ؛ لقد قامت نويره بالمآلى شككت ثيابه لمّا التقينا بمطّرد المهزّه كالخلال «مزيد» بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنه فولى هاربا «أخاثقه» أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازله الأقران فى الحرب «العوالى» جمع عاليه ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهه العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد». الإعراب : «كمنيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابها لمنيه جابر ، ومنيه مضاف و «جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضى من الزمان «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابر ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «أصادف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حاليه ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من «مالى» مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ليتى» حيث حذف نون الوقايه من ليت الناصبه لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب

الفراء من النحاه ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجىء بنون الوقايه مع ليت ، بل يجوز لک فى السعه أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعباره سيبويه تفيد أن ترک النون ضروره حيث قال : «وقد قالت الشعراء «ليتى» إذا اضطروا كانهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى» اه ، وانظر شرح الشاهد (21) الآنى. ومثل هذا الشاهد - فى حذف نون الوقايه مع ليت - قول ورقه بن نوفل الأسدى : فيا ليتى إذا ما كان ذاكم ولجت وكنت أوّلهم ولوجا وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثه بن عبيد البكرى أحد المعمرين فى قوله : ألا يا ليتنى أنضيت عمرى وهل يجدى علىّ اليوم ليتى؟

والكثير فى لسان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعلّ» فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى - حكايه عن فرعون - (لعلّى أبلع الأسباب) ويقلّ ثبوت النون ، كقول الشاعر :

19- فقلت : أعيرانى القدوم ؛ لعلّنى ***أخطّ بها قبرا لأبيض ماجد(1)نى

ص: 113

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغه : «أعيرانى» ويروى «أعيرونى» وكلاهما أمر من العاريه ، وهى أن تعطى غيرک ما بنتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليک «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففه - الآله التى ينجر بها الخشب «أخط بها» أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه فى الرمل «قبرا» المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف «لأبيض ماجد» لسيف صقيل. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أعيرانى» أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول لأعيرا «القدوم» مفعول ثان لأعيرا «لعلنى» لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامه جر ، الفتحه نيابه عن الكسره لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفيه ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لقبر «ماجد» صفه لأبيض ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «لعلنى» حيث جاء بنون الوقايه مع لعل ، وهو قليل. ونظيره قول حاتم الطائى يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود : أرينى جوادا مات هزلا لعلّنى أرى ما ترين ، أو بخيلا مخلّدا والكثير فى الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ) وقوله سبحانه : (لَعَلِّى أَعْمَلُ صالِحاً) ومنه قول الفرزدق : وإنّى لراج نظره قبل الّتى لعلّى - وإن شطّت نواها - أزورها وقول الآخر : ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها : لعلّى أو عسانى

ثم ذكر أنک بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخوات ليت ولعلّ - وهى : إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ - فتقول : إنّى وإنّنى ، وأنّى وأنّنى ، وكأنّى وكأنّنى ، ولكنّى ولكنّنى.

ثم ذكر أن «من ، وعن» تلزمهما نون الوقايه ؛ فتقول : منّى وعنّى - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : منى وعنى - بالتخفيف - وهو شاذ ، قال الشاعر :

20- أيّها السّائل عنهم وعنى ***لست من قيس ولا قيس منى (1)

* * *

1- وهذا البيت أيضا من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه «وفى النفس من هذا البيت شىء» ووجه تشكک هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغه غير مشهوره من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلک وتكلفه. اللغه : «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيله من مضر ، واسمه الناس - بهمزه وصل ونون - ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس - بياء مثناه تحتيه - وقيس هنا غير منصرف للعلميه والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيله ، وبعضهم يقول : قيس ابن عيلان. الإعراب : «أيها» أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنبيه «السائل» صفه لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعنى» معطوف على عنهم «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافيه «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجمله معطوفه على جمله ليس واسمها وخبرها. الشاهد فيه : قوله «عنى» و «منى» حيث حذف نون الوقايه منهما شذوذا للضروره.

وفى لدنّى لدنى قلّ ، وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى (1)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لدنّى» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً) ويقلّ حذفها ، كقراءه من قرأ (مِنْ لَدُنِّى) بالتخفيف والكثير فى «قد ، وقط» ثبوت النون ، نحو : قدنى وقطنى ، ويقل الحذف نحو : قدى وقطى ، أى حسبى ، وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله :

21- قدنى من نصر الخبيبين قدى ***[ليس الإمام بالشّحيح الملحد](2)

* * *

1- «فى لدنى» جار ومجرور متعلق بقل «لدنى» قصد لفظه : مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على لدنى المخففه ، والجمله من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفى قدنى» جار ومجرور متعلق بيفى الآتى «وقطنى» معطوف على قدنى «الحذف» مبتدأ «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحذف ، والجمله من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الدى هو «الحذف» والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقه.
2- هذا البيت لأبى نخيله حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أميه ، من أرجوزه له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير. اللغه : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى «الخبيبين» - بصيغه الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى «قدنى» حسبى وكفانى «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجمله التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفه بعد موت معاويه بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبخلا لا تبض يده بعطاء. الإعراب : «قدنى» قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقايه ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه «قدى» يجوز أن يكون قد هنا اسم

فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفينى ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفنى ، وهذا رأى ضعيف جدا ، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره مؤكده لجمله المبتدأ وخبره السابقه «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «الملحد» صفه للشحيح. الشاهد فيه : قوله «قدنى» و «قدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانيه وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلک ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : «وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد» اه. وقال الأعلم : «وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعه الحروف بمنزله من وعن ، فتلزمهما النون المكسوره قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون» اه وقال الجوهرى : «وأما قولهم قدک بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقايه لها ، مثل ضربنى وشتمنى» وقال ابن برى يرد على الجوهرى «وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصا بالفعل لا غير ، وليس كذلک ، وإنما تزاد وقايه لحركه أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولک فى من وعن إذا أضفتهما لنفسک : منى وعنى ؛ فزدت نون الوقايه لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلک فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقايه لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلک زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركه التاء على حالها ، وكذلک قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلک قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقايه لتبقى الباء على سكونها» اه. ولابن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويله لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضه على شرح الأشمونى فارجع إليها هناک إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم 18 ففيها شاهد لهذه المسأله ، وهو رابع تلک الأبيات). هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم. واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقايه ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقايه باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «فهل أنتم صادقونى» وفى قول الشاعر : وليس الموافعينى ليرفد خائبا فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا وفى قول الآخر : ألا فتى من بنى

ذبيان يحملنى وليس حاملنى إلّا ابن حمّال وفى قول الآخر : وليس بمعيينى وفى النّاس ممتع صديق إذا أعيا علىّ صديق كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «غير الدحال أخوفنى عليكم» لمشابهه أفعل التفضيل لفعل التعجيب.

العلم

اشاره

(1)

معنى العلم

اسم يعيّن المسمّى مطلقا

علمه : كجعفر ، وخرنقا (2)

وقرن ، وعدن ، ولاحق ،

وشذقم ، وهيله ، وواشق (3)

العلم هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقا ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبه ؛ فالاسم : جنس يشمل النكره والمعرفه ، و «يعين مسماه» : فصل أخرج النكره ، و «بلا قيد» أخرج بقيه المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك- «أنا» أو الخطاب ك- «أنت» أو الغيبه ك- «هو» ، ثم مثّل الشيخ بأعلام الأناسىّ وغيرهم ، تنبيها على أن مسمّيات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخرنق : اسم امرأه من شعراء العرب (4) ، ».

1- هو فى اللغه مشترک لفظى بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وَلَهُ الْجَوارِ الْمُنْشَآتُ فِى الْبَحْرِ كَالْأَعْلامِ) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخرا : وإنّ صخرا لتَأتمّ الهداهَ به كأنه علم فى رأسه نار ومنها الرايه التى تجعل شعارا للدوله أو الجند ، ومنها العلامه ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمه «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليک إعرابه.
2- «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين ، والجمله من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفه لاسم «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى يعين «علمه» علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون «اسم يعين المسمى» خبرا مقدما ، و

«علمه» مبتدأ مؤخرا «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلک كائن كقولک جعفر - إلخ.
3- «وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيله ، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.
4- لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وهى أخت طرفه بن العبد لأمّه ، وقرن : اسم قبيله ، وعدن : اسم مكان ، ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جمل ، وهيله : اسم شاه ، وواشق : اسم كلب.

* * *

ينقسم العلم إلى اسم و كنيه و لقب

واسما أتى ، وكنيه ، ولقبا

وأخّرن ذا إن سواه صحبا (1)

ينقسم العلم إلى ثلاثه أقسام : إلى اسم ، وكنيه ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنيه ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنيه : ما كان فى أوله أب أو أمّ ، كأبى عبد الله وأمّ الخير ، وباللقب : ما أشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذمّ كأنف النّاقه.

وأشار بقوله «وأخّرن ذا - إلخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، كزيد أنف الناقه ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقه زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

1- «واسما» حال من الضمير المستتر فى أنى «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم «وكنيه ، ولقبا» معطوفان على قوله اسما «وأخرن» الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر ، وهو اسم إشاره مبنى على السكون فى محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره.

22- بأنّ ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا***ببطن شريان يعوى حوله الذّيب (1)

ص: 120

1- البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيده لها ترثيه بها ، وأولها : كلّ امرىء بمحال الدّهر مكذوب وكلّ من غالب الأيّام مغلوب اللغه : «محال الدهر» بكسر الميم ، بزنه كتاب - كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته «شريان» - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسى «يعوى حوله الذيب» كنايه عن موته ، والباء من قولها «بأن» متعلقه بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله : أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلّغهم عنّى حديثا ، وبعض القول تكذيب الاعراب : «بأن» الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب «ذا» - بمعنى صاحب .. اسم أن ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحه لأنه من الأسماء السته ، وذا مضاف و «الكلب» مضاف إليه «عمرا» بدل من ذا «خيرهم» خير : صفه لعمرا ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء للثقل «حوله» حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوى ، والجمله فى محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جمله «يعوى إلخ» فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه. الشاهد فيه : قولها «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب - وهو قولها «ذا الكلب» - على الاسم - وهو قولها «عمرا» - والقياس أن يكون الاسم مقدما على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت «بأن عمرا ذا الكلب». وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفه مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائده ، بخلاف ذكر الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزياده. ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى : أنا ابن مزيقيا عمرو ، وجدّى أبوه عامر ماء السماء والشاهد فى قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب ، و «عمرو»

اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل.

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحت سواه ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسم والكنيه ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنيه فأنت بالخيار (1) بين أن تقدّم الكنيه على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

1- هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنيه على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالک* وأخرن ذا إن سواه صحبا* موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلک على مذهب جمهره النحاه ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنيه فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالک امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان اسما أم كنيه ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحا لبيت المصنف هذا نصه : «وأخرن هذا إن اسما صحبا» ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العباره بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعباره ابن هشام فى أوضح المسالک تفيد أن هذه العباره التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور ، قال ابن هشام : «وفى نسخه من الخلاصه ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنيه كأبى عبد الله أنف الناقه ، وليس كذلک» اه. ومعنى ذلک أنه قد وردت فى النسخه المعتمده عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخه.

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنيه ؛ فتقول : زين العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : * وأخّرن ذا إن سواه صحبا» * : * «وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا» * وهو أحسن منه ؛ لسلامته مما ورد على هذا ؛ فإنه نصّ فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه أنه لا يجب ذلک مع الكنيه ، وهو كذلک ، كما تقدم ، ولو قال : «وأخرن ذا إن سواها صحبا» لما ورد عليه شىء ؛ إذ يصير التقدير : وأخّر اللّقب إذا صحب سوى الكنيه ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

* * *

وإن يكونا مفردين فأضف

حتما ، وإلّا اتبع الّذى ردف (1)

إذا اجتمع الاسم واللقب : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا. ».

1- «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامه جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «فأضف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : هو عباره عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا ، فأدغمت النون فى اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبنى على السكون ، وحرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضروره ؛ لأن جمله جواب الشرط إذا كانت طلبيه وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع «الذى» اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون فى محل نصب «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجمله

ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول وهو «الذى».

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافه (1) ، نحو : هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيد كرز ، ومررت بسعيد كرز ؛ وأجاز الكوفيون الإتباع ؛ فتقول : هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزا ، ومررت بسعيد كرز ، ووافقهم المصنف على ذلک فى غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنف الناقه ، أو مركّبا ومفردا ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقه - وجب الإتباع ؛ فتتبع الثانى الأول فى إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزيد أنف الناقه ، وأنف الناقه ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنف الناقه ، والنصب على إضمار فعل ، والتقدير : أعنى أنف الناقه ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زيد أنف الناقه ، ورأيت زيدا أنف الناقه ، ومررت بزيد أنف الناقه ، وأنف الناقه.

* * *

1- وجوب الإضافه عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترنا بأل ، فإنه لا تجوز فيه الإضافه ؛ فتقول : جاءنى الحارث كرز ، بإتباع الثانى للأول بدلا أو عطف بيان ؛ إذ لو أضفت الأول للثانى للزم على ذلک أن يكون المضاف مقرونا بأل والمضاف إليه خاليا منها ومن الإضافه إلى المقترن بها ، وذلک لا يجوز عند جمهور النحاه. قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقى أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافه الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع. مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به فى المعنى كما سيأتى فى باب الإضافه؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافه الاسم إلى ما اتحد به فى المعنى إنما هو فى الإضافه الحقيقيه التى يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافه الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافه اللفظيه على ما اختاره الزمخشرى.

ينقسم العلم إلى منقول و مرتجل

ومنه منقول : كفضل وأسد

وذو ارتجال : كسعاد ، وأدد (1)

وجمله ، وما بمزج ركّبا ،

ذا إن بغير «ويه» تمّ أعربا (2)

وشاع فى الأعلام ذو الإضافه

كعبد شمس وأبى قحافه (3)

ص: 124

1- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفه ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و «ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.
2- «وجمله» مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جمله ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفه بالواو على جمله «ومنه منقول» ، «وما» الواو عاطفه ، وما اسم موصول معطوف على جمله ، مبنى على السكون فى محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى «ركبا» ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول «ذا» اسم إشاره مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه : مضاف إليه «تم» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

3- «وشاع» فعل ماض «فى الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع ، وذو مضاف ، و «الإضافه» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كعبد ، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفه ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابه عن الكسره لأنه من الأسماء الخمسه ، وأبى مضاف «وقحافه» مضاف إليه.

ينقسم العلم إلى : مرتجل ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلميه فى غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال فى غير العلميه ، والنقل إما من صفه كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربه ، أو من جمله : كقام زيد ، وزيد قائم (1) ، وحكمها أنها تحكى ؛ فتقول : جاءنى زيد قائم ، ورأيت زيد قائم ، ومررت بزيد قائم ، وهذه من الأعلام المركبه.

ومنها أيضا : ما ركب تركيب مزج ، كبعلبكّ ، ومعدى كرب ، وسيبويه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير «ويه» أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم ب- «ويه» لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءنى بعلبكّ ، ورأيت بعلبكّ ، ومررت ببعلبكّ ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءنى بعلبكّ ، ورأيت بعلبكّ ، ومررت ببعلبكّ ، ويجوز [أيضا] أن يعرب أيضا إعراب المتضايفين ؛ فتقول : جاءنى حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت.

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ؛ فثبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو جاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه.

1- الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعليه ، فقد سموا «تأبط شرا» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب وسموا «ذرى حبا» ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجمله الاسميه فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاه على الجمله الفعليه.

ومنها : ما ركب تركيب إضافه : كعبد شمس ، وأبى قحافه ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءنى عبد شمس وأبو قحافه ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافه ، ومررت بعبد شمس وأبى قحافه.

ونبّه بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معربا بالحركات ، ک- «عبد» ، وبالحروف ، ک- «أبى» ، وأن الجزء الثانى ؛ يكون منصرفا ، ک- «شمس» ، وغير منصرف ، ک- «قحافه».

* * *

ينقسم العلم إلى علم شخصى و علم جنس

ووضعوا لبعض الأجناس علم

كعلم الأشخاص لفظا ، وهو عمّ (1)

من ذاک : أمّ عريط للعقرب ،

وهكذا ثعاله للثّعلب (2).

1- «ووضعوا» الواو عاطفه ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعه فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و «الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكره وصاحب الحال إنما يكون معرفه ، وعلم مضاف ، و «الأشخاص» مضاف إليه «لفظا» تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهه اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثره الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

2- «من» حرف جر «ذاک» ذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و «عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاک حال كونه علما للعقرب «وهكذا» الواو عاطفه ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعاله» مبتدأ مؤخر «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

ومثله برّه للمبرّه ،

كذا فجار علم للفجره (1)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس.

فعلم الشخص له حكمان : معنويّ ، وهو : أن يراد به واحد بعينه : كزيد ، وأحمد ، ولفظيّ ، وهو صحه مجىء الحال متأخره عنه ، نحو «جاءنى زيد ضاحكا» ومنعه من الصّرف مع سبب آخر غير العلميه ، نحو «هذا أحمد» ومنع دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول «جاء العمرو» (2).

1- «ومثله» الواو عاطفه ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثله مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «بره» مبتدأ مؤخر «للمبره» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ؛ لأنه فى تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر فى محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجره» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجره ، ويجوز أن يكون قوله «للفجره» جارا ومجرورا فى محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضا ، فتأمل.
2- اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفه بالعلميه ، وأل والإضافه وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا. وفى هذه الحاله يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبى النجم العجلى : باعد أمّ العمرو من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها وقول الأخطل التغلبى : وقد كان منهم حاجب وابن أمّه أبو جندل والزّيد زيد المعارك وفى هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته. ومن مجىء العلم مضافا قولهم : ربيعه الفرس ، وأنمار الشاه ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيىء : علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم بأبيض ماضى

الشّفرتين يمان وقال ربيعه الرقى : لشتّان ما بين اليزيدين فى النّدى يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يا عمر الخير جزيت الجنّه اكس بنيّاتى وأمّهنّه * أقسمت بالله لتفعلنّه* والشواهد على ذلک كثيره ، وانظر ص 87 السابقه.

وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه [اللّفظىّ] ؛ فتقول : «هذا أسامه مقبلا» فتمنعه من الصرف ، وتأتى بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ؛ فلا تقول : «هذا الأسامه» (1).

1- ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظيه ثلاثه أحكام يشترک فيها النوعان ، وترک ثلاثه أخرى : (الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامه مقبل : وثعاله هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر. (الثانى) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراک الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص. (الثالث) أنه لا ينعت بالنكره ؛ لأنه معرفه ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم.

وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكره : من جهه أنه لا يخصّ واحدا بعينه ، فكلّ أسد يصدق عليه أسامه ، وكل عقرب يصدق عليها أمّ عريط ، وكل ثعلب يصدق عليه ثعاله.

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثّل بقوله : «برّه للمبرّه ، وفجار للفجره».

* * *

ص: 129

اسم الإشاره

ما يشار به إلى المفرد مذكرا و مؤنثا

بذا لمفرد مذكّر أشر

بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر (1)

يشار إلى المفرد المذكّر ب- «ذا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمه ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائده (2).

1- «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلک «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى «وذه» الواو عاطفه ، وذه : معطوف على ذى «تى تا» معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضا «اقتصر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اقتصر» معطوفه على جمله «أشر» بإسقاط العاطف.
2- ههنا ثلاثه أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعا للمصنف - فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشاره إلى المفرد المذكر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعه ألفاظ أخرى : الأول «ذاء» بهمزه مكسوره بعد الألف ، والثانى «ذائه» بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره ، والثالث «ذاؤه» بهمزه مضمومه وبعدها هاء مضمومه ، الرابع «آلک» بهمزه ممدوده بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر ذلک الناظم فى كتابه التسهيل. الأمر الثانى : أن «ذا» إشاره للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفردا حقيقه أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عَوانٌ بَيْنَ ذلِکَ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل «ذا» فى الإشاره إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعه العامرى : ولقد سئمت من الحياه وطولها وسؤال هذا النّاس : كيف لبيد؟ الأمر الثالث : أن الأصل فى «ذا» أن يشار به إلى المذكر حقيقه ، كما فى الأمثله التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزله المذكر ، كما فى قول الله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ : هذا رَبِّى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثه بدليل قوله (بازِغَةً) - بقوله : (هذا رَبِّى) لأنه نزلها منزله المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر

عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغه إبراهيم - عليه السّلام! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

ويشار إلى المؤنثه ب- «ذى» ، و «ذه» بسكون الهاء ، و «تى» ، و «تا» ، و «ذه» بكسر الهاء : باختلاس ، وبإشباع ، و «ته» بسكون الهاء ، وبكسرها ، باختلاس ، وإشباع ، و «ذات».

* * *

ما يشار به إلى المثنى

وذان تان للمثنّى المرتفع

وفى سواه ذين تين اذكر تطع (1)

يشار إلى المثنى المذكر فى حاله الرفع ب- «ذان» وفى حاله النصب والجر ب- «ذين» وإلى المؤنثتين ب- «تان» فى الرفع ، و «تين» فى النصب والجر.

* * *

وبأولى أشر لجمع مطلقا ،

والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا (2).

1- «وذان» الواو عاطفه ، ذان : مبتدأ «تان» معطوف عله بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى ، وجمله المبتدأ وخبره معطوفه على ما قبلها «وفى سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى «سوى» لأنها عنده متصرفه «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتى «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اذكر» معطوفه بالواو على ما قبلها.
2- «وبأولى» الواو عاطفه ، والباء حرف جر ، و «أولى» مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق

بقوله «أشر» السابق «مطلقا» حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفه ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.

بالكاف حرفا : دون لام ، أو معه

واللّام - إن قدّمت ها - ممتنعه (1)

يشار إلى الجمع - مذكرا كان أو مؤنثا - ب- «أولى» ولهذا قال المصنف : «أشر لجمع مطلقا» ، ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها فى العاقل ، ومن ورودها فى غير العاقل قوله :

23- ذمّ المنازل بعد منزله اللّوى ***والعيش بعد أولئک الأيّام (2)

1- «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق «حرفا» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعه إن قدمت ها فاللام ممتنعه ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترصه بين المبتدأ وخبره.
2- البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى ، من كلمه له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله - وهو المطلع - قوله : سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كلّ مرام اللغه : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لک فى الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على السكون وحرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحه أخف الحركات ، وهذه لغه بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركه الذال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثه «المنازل» جمع منزل ، أو منزله ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزله أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد «منزله اللوى» - واللوى - بكسر اللام مقصورا - موضع بعينه «العيش» أراد به الحياه. المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسره ، وذم أيام الحياه التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناک فى هناءه وغبطه. الإعراب : «ذم» فعل أمر ، مبنى على

السكون لا محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفه أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للاتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المنازل» مفعول به لذم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و «منزله» مضاف إليه ، ومنزله مضاف ، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفه ، العيش : معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من «أولائک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشاره أو عطف بيان عليه. الشاهد فيه : قوله «أولئک» حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى «الأيام» ومثله فى ذلک قول الله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِکَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطيه أن الروايه الصحيحه فى بيت الشاهد* والعيش بعد أولئک الأقوام* وهذه هى روايه النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلک لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلک سهل ؛ لأن الآيه الكريمه التى تلوناها كافيه أعظم الكفايه للاستشهاد بها على جواز الإشاره بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيها لغتان : المدّ ، وهى لغه أهل الحجاز ، وهى الوارده فى القرآن العزيز ، والقصر ، وهى لغه بنى تميم.

مراتب المشار إليه و ما يستعمل لكل مرتبه

وأشار بقوله : «ولدى البعد انطقا بالكاف - إلى آخر البيت» إلى أن المشار إليه له رتبتان : القرب ، والبعد ؛ فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ،

فإذا أريد الإشاره إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : «ذاک» أو الكاف واللام نحو «ذلک».

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدّم حرف التنبيه الذى هو «ها» على اسم الإشاره أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول «هذاک» (1) وعليه قوله :

24- رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ***ولا أهل هذاک الطّراف الممدّد(2).

1- إذا كان اسم الإشاره لمثنى أو لجمع فإن ابن مالک يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلک قليل لا ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى : ياما أميلح غزلانا شدنّ لنا من هؤليّائكنّ الضّال والسّمر الشاهد فيه هنا : قوله «هؤليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذى هو اسم إشاره إلى الجمع ، وقد اتصلت به «ها» التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره.
2- هذا البيت لطرفه بن العبد البكرى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : لخوله أطلال ببرقه ثهمد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد وقبل بيت الشاهد قوله : وما زال تشرابى الخمور ولذّتى وبيعى وإنفاقى طريفى ومتلدى إلى أن تحامتنى العشيره كلّها وأفردت إفراد البعير المعبّد اللغه : «خوله» اسم امرأه «أطلال» جمع طلل ، بزنه جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافى «برقه» بضم فسكون - هى كل رابيه فيها رمل وطين أو حجاره ، وفى بلاد العرب نيف ومائه برقه عدها صاحب القاموس ، وألف فيها غير واحد من علماء اللغه ، ومنها برقه ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبره فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا «البعير المعبد» الأجرب «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشده فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنه الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء. المعنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقه بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساه للفقراء وحسن العشره وطيب الصحبه للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه. الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و «غبراء» مضاف إليه ، ثم

إذا كانت رأى بصربه فجمله «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علميه - وهو أولى - فالجمله فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعه فى قوله «لا ينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشاره من «هذاک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشاره أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف. الشاهد فيه : قوله «هذاک» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجىء باللام ، ولم يقع لى - مع طويل البحث وكثره الممارسه - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشاره للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسأله ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلک فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضروره تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعده.

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول «هذا لک».

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قربى ، وبعدى ، كما قرّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربى ، ووسطى ، وبعدى ؛ فيشار إلى من فى القربى بما ليس فيه كاف ولا لام : كذا ، وذى ، وإلى من فى الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاک ، وإلى من فى البعدى بما فيه كاف ولام ، نحو «ذلک».

* * *

ص: 135

وبهنا أو ههنا أشر إلى

دانى المكان ، وبه الكاف صلا (1)

فى البعد ، أو بثمّ فه ، أو هنّا

أو بهنالک انطقن ، أو هنّا (2)

يشار إلى المكان القريب ب- «هنا» ويتقدّمها هاء التنبيه ؛ فيقال «ههنا» ؛ ويشار إلى البعيد على رأى المصنف ب- «هناک ، وهنالک ، وهنّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، وب «ثمّ» و «هنّت» ، وعلى مذهب غيره «هناک» للمتوسط ، وما بعده للبعيد.

* * * ».

1- «وبهنا» الواو عاطفه ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى ، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «دانى» مجرور بإلى ، وعلامه جره كسره مقدره على الياء للثقل ، ودانى مضاف و «المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفه ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو صلا الآتى «صلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.
2- «فى البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتى «فه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالک» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى «انطقن» انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفه حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالک».

الموصول

اشاره

موصول الأسماء الّذى ، الأنثى الّتى ،

واليا إذا ما ثنّيا لا تثبت (1)

بل ما تليه أوله العلامه ،

والنّون إن تشدد فلا ملامه (2).

ص: 137

1- «موصول» مبتدأ أول ، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التى» خبره ، والجمله معطوفه على الجمله الصغرى السابقه - وهى جمله المبتدأ الثانى وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرابط للجمله المعطوفه بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاه التى ، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنه منه ، فيكون على هذا قوله «التى» بدلا من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائده «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «لا» ناهيه «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتهما - أى الذى والتى - فلا تثبتها.
2- «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه» تلى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان

لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطيه «تشدد» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافيه للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا» محذوف ، وتقديره : فلا ملامه عليک ، مثلا ، والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

والنّون من ذين وتين شدّدا

أيضا ، وتعويض بذاک قصدا (1)

الموصول قسمان : اسمى و حرفى

ينقسم الموصول إلى اسمى ، وحرفى و لم يذكر المصنف الموصولات الحرفيه ، وهى خمسه أحرف :

أحدها : «أن» المصدريه ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضيا ، مثل «عجبت من أن قام زيد» ومضارعا ، نحو «عجبت من أن يقوم زيد» وأمرا ، نحو «أشرت إليه بأن قم» ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) - فهى مخفّفه من الثقيله.

ومنها : «أنّ» وتوصل باسمها وخبرها ، نحو «عجبت من أنّ زيدا قائم» ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) وأن المخففه كالمثقّله ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن اسمها يكون محذوفا ، واسم المثقّله مذكورا.

ومنها : «كى» وتوصل بفعل مضارع فقط ، مثل «جئت لكى تكرم زيدا».

1- «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى «شددا» الآتى «وتين» معطوف على «ذين» «شددا» شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أيضا» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاک» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى «قصدا» قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض.

ومنها : «ما» وتكون مصدريه ظرفيه ، نحو «لا أصحبک ما دمت منطلقا» [أى : مدّه دوامک منطلقا] وغير ظرفيه ، نحو «عجبت ممّا ضربت زيدا» وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو «لا أصحبک ما يقوم زيد ، وعجبت مما تضرب زيدا» ومنه (1) : (بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ) وبالجمله الاسميه ، نحو «عجبت ممّا زيد قائم ، ولا أصحبک ما زيد قائم» وهو قليل (2) ، وأكثر ما توصل الظرفيه المصدريه بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو «لا أصحبک ما لم تضرب زيدا» وبقلّ وصلها - أعنى المصدريه - بالفعل المضارع الذى ليس منفيّا بلم ، نحو «لا أصحبک ما يقوم زيد» ومنه قوله :

25- أطوّف ما أطوّف ثمّ آوى ***إلى بيت قعيدته لكاع (3)

1- أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا.
2- اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جمله اسميه مصدره بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلک ما أن فى السماء نجما ، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدريه بالجمله الفعليه الماضويه ، ووجه ذلک عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضا ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل «ما» بالجمله الاسميه ؛ لأن ذلک أقل تقديرا.
3- اشتهر أن هذا البيت للحطيئه - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص 73 ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى. اللغه : «أطوف» أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى «أطود» بالدال المهمله مكان الفاء - والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيده البيت : هى المرأه. وقيل لها ذلک لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهيه فى الخبث. المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامه النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأه شديده الخبث متناهيه فى الدناءه واللؤم. الإعراب : «أطوف»

فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و «ما» مصدريه «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيده : مبتدأ ، وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلک أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف ، وجمله النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلک الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ، أولهما فى قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدريه الظرفيه على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمه النداء ، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به فى غير النداء ضروره ، والشائع الكثير فى كلام العرب أن ما كان على زنه فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سبا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يا لكاع ويا دفار ، ولا يجوز أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا فى إعراب البيت.

ومنها : «لو» وتوصل بالماضى ، نحو «وددت لو قام زيد» والمضارع ، نحو «وددت لو يقوم زيد».

فقول المصنف «موصول الأسماء» احتراز من الموصول الحرفى - وهو

«أن وأنّ وكى وما ولو» - وعلامته صحه وقوع المصدر موقعه ، نحو «وددت لو تقوم» أى قيامك ، و «عجبت ممّا تصنع ، وجئت لكى أقرأ ، ويعجبنى أنّك قائم ، وأريد أن تقوم» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمىّ ف- «الذى» للمفرد المذكر (1) ، و «التى» للمفرده المؤنّثه.

فإن ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها : بالألف فى حاله الرفع ، نحو «اللّذان ، واللّتان» وبالياء فى حالتى الجر والنصب ؛ فتقول : «اللّذين ، واللّتين».

وإن شئت شدّدت النون - عوضا عن الياء المحذوفه - فقلت : «اللذانّ واللتانّ» وقد قرىء : (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضا مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول : «اللذيّن ، واللّتيّن» وقد قرىء : (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ) - بتشديد النون -

وهذا التشديد يجوز أيضا فى تثنيه «ذا ، وتا» اسمى الإشاره ؛ فتقول : «ذانّ ، وتانّ» وكذلك مع الياء ؛ فتقول : «ذينّ وتينّ» وهو مذهب الكوفيين - والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفه كما تقدم فى «الذى ، والتى».

* * *

جمع الّذى الالى الّذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا (2).

1- لا فرق بين أن يكون المفرد مفردا حقيقه ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفردا حكما كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوما ممطرا.
2- «جمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و «الذى» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقا» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفه ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا»

يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق ، والجمله من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم.

باللّات واللّاء - الّتى قد جمعا

واللّاء كالّذين نزرا ، وقعا (1)

يقال فى جمع المذكر «الألى» مطلقا : عاقلا كان ، أو غيره ، نحو «جاءنى الألى فعلوا» وقد يستعمل فى جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران فى قوله :

26- وتبلى الألى يستلئمون على الألى ***تراهنّ يوم الرّوع كالحدإ القبل يق (2)

1- «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التى» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التى ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى «وقع» الآتى «نزرا» حال ثانيه من الضمير المستر فى وقع «وقعا» وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للاطلاق ، والجمله من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله اللاء.
2- هذا البيت من كلام أبى ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلى ، وقبله : وتلك خطوب قد تملّت شبابنا قديما ، فتبلينا المنون ، وما نبلى اللغه : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «نبلينا» تفنينا «المنون» المنيه والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمه ، وهى الدرع ، و «يوم الروع» يوم الخوف والفزع ، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأه ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبه وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعا - وهو الحور. المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديما ، فتبلينا المنون وما نبليها ، وتبلى من بيننا الدارعين والقاتله فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدأ فى سرعتها وخفتها. الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، «على» حرف جر «الألى» اسم

موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولا به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، وبوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى «القبل» صفه للحدإ ، وجمله ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صله الموصول الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلئمون» ، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الأولى فى المره الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المره الثانيه فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغه البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعه الذكور فى «يستلئمون» وهو الواو ، وضمير جماعه الإناث فى «تراهن» وهو «هن». ومن استعمال «الألى» فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر : محا حبّها حبّ الألى كنّ قبلها وحلّت مكانا لم يكن حلّ من قبل وقول الآخر : فأمّا الألى يسكنّ غور تهامه فكلّ فتاه تترک الحجل أقصما وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم تشرحه ، ومن استعماله فى الذكور العقلاء قول الشاعر : فإنّ الألى بالطّفّ من آل هاشم تآسوا فسنّوا للكرام التآسيا ومن استعماله فى الذكور غير العقلاء - وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الأخر : تهيّجنى للوصل أيّامنا الألى مررن علينا والزّمان وريق

فقال : «يستلئمون» ثم قال : «تراهنّ».

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع «الّذين» مطلقا - أى : رفعا ، ونصبا ، وجرا - فتقول : «جاءنى الّذين أكرموا زيدا ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه».

وبعض العرب يقول : «الّذون» فى الرفع ، و «الّذين» فى النصب والجر ؛ وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

27- نحن الذون صبّحوا الصّباحا***يوم النّخيل غاره ملحاحا(1).

1- اختلف فى نسبه هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ، فنسبه أبو زيد (النوادر 47) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيليه ، ونسبه جماعه إلى رؤبه بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى روايه أبى زيد : نحن قتلنا الملك الججاحا ولم ندع لسارح مراحا إلا ديارا أو دما مفاحا نحن بنو خويلد صراحا * لا كذب اليوم ولا مزاحا* اللغه : «نحن الذون» هكذا وقع فى روايه النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقه أبو زيد فى نوادره «نحن الذين» على الوجه المشهور فى لغه عامه العرب ، وقوله «صبحوا» معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غاره» اسم من الإغاره على العدو «ملحاحا» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام ، وأراد أنها غاره شديده تدوم طويلا «مفاحا» بضم الميم - مرافا حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهه فيه ولا ظنه وهو برنه غراب ، وجعله العينى - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر. المبتدأ «صبحوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «الصباحا ، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غاره» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق - أى مغيرين - وقوله «ملحاحا» نعت لغاره. الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو فى حاله الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء «الذون» فى حاله الرفع ومجىء «الذين» فى حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمه

معربه ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقه ، وذلک بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صوره المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء.

ويقال فى جمع المؤنث : «اللّات ، واللّاء» بحذف الياء ؛ فتقول «جاءنى اللّات فعلن ، واللّاء فعلن» ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول «اللّاتى ، واللّائى»

وقد ورد «اللّاء» بمعنى الذين ، قال الشاعر :

28- فما آباؤنا بأمنّ منه ***علينا اللّاء قد مهدوا الحجورا(1)

[كما قد تجىء «الأولى» بمعنى «اللّاء» كقوله :

فأمّا الأولى يسكنّ غور تهامه

فكلّ فتاه تترک الحجل أقصما]ها

1- البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء اللغه : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففه من قولک : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ) أى : يوطئون ، ومن ذلک تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها - وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون فى حفظه وستره ورعايته. المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمه علينا وفضلا من هذا الممدوح. الإعراب : «ما» نافيه بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائده ، وأمن : خبر ما «منه ، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفه لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدورا» مهد : فعل ماض ، وواو الجماعه فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجمله الفعل الماضى - الذى هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صله الموصول. الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعه الذكور ؛ فجاء به وصفا لآباء. وقد استعملوا «الألاء» اسما موصولا وأصله اسم إشاره ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم : إلى النّفر البيض الألاء كأنّهم صفائح يوم الرّوع أخلصها الصّقل وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزه : أبى الله للشّمّ الألاء كأنهم سيوف اجاد القين يوما صقالها

ومن ، وما ، وأل - تساوى ما ذكر

وهكذا «ذو» عند طيّىء شهر (1)

وكالّتى - أيضا - لديهم ذات ،

وموضع اللّاتى أتى ذوات (2)

1- «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثه من وماوأل ، والجمله من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولا به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله «شهر» الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى ، وعند مضاف و «طيىء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ذو» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو.
2- «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضا» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفيه المكانيه ناصبه قوله «أنى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله.

أشار بقوله : «تساوى ما ذكر» إلى أنّ «من ، وما» والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - [المفرد] والمثنى ، والمجموع - فتقول : جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن ؛ وأعجبنى ما ركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا ، وما ركبوا ، وما ركبن ؛ وجاءنى القائم ، والقائمه ، والقائمان ، والقائمتان ، والقائمون ، والقائمات.

وأكثر ما تستعمل «ما» فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل (1) ، ومنه قوله تعالى : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى) وقولهم : «سبحان ما سخّر كنّ لنا» و «سبحان ما يسبّح الرّعد بحمده».

و «من» بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل ، وقد تستعمل فى غيره (2) ، .

1- تستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ ما فِى السَّماواتِ وَما فِى الْأَرْضِ) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملک وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : (وَإِنْ مِنْ شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولک - وقد رأيت شبحا من بعيد - : انظر ما ظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : (إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَکَ ما فِى بَطْنِى مُحَرَّراً) لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل ، بل استعمال «ما» هنا فى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.
2- تستعمل «من» فى غير العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجاره ، نحو قوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى أَرْبَعٍ) ومن المستعمله فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاوره فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ) وقول الشاعر * أسرب القطا هل من يعير جناحه* وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعاره ؛ لأن العلاقه المشابهه ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى :

(وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَالأرْضِ) واستعمال من فيما لا يعقل - فى هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنكته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللهُ ما يَشاءُ) ومنه قول الشاعر :

29- بكيت على سرب القطا إذ مررن بى ***فقلت ومثلى بالبسكاء جدير : (1)

أسرب القطا ، هل من يعير جناحه

لعلّى إلى من قد هويت أطير؟ى

1- هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلک كثيرا ؛ يمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتا فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، ودلک من خلط الرواه. اللغه : «السرب» جماعه الظباء والقطا ونحوهما ، و «القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو - أى أحببت. الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على السكون فى محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزه حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهاميه «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جمله «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صله الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق

بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر «لعل». الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليک ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى تجعله بمنزله من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته معامله ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعاره إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء. ومثل ذلک قول امرىء القيس بن حجر الكندى : ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو «جاءنى القائم ، والمركوب» واختلف فيها ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصوليه فى شىء.

وأما من وما غير المصدريه فاسمان اتفاقا ، وأما «ما» المصدريه فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغه طيىء استعمال «ذو» موصوله ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفردا ، ومثنى ، ومجموعا (1) ؛ ض

1- لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصوله عاقلا أو غير عاقل ؛ فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به ، وقول قوال الطائى : فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا : هلمّ فإنّ المشرفىّ الفرائض يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائى : فإنّ الماء ماء أبى وجدّي وبئرى ذو حفرت وذو طويت يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأن البئر مؤنثه بدون علامه تأنيث. ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضا : أظنّك دون المال ذو جئت طالبا ستلقاك بيض للنّفوس قوابض

فتقول : «جاءنى ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» ، ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : «جاءنى ذات قامت» ، وفى جمع المؤنث : «جاءنى ذوات قمن» وهو المشار إليه بقوله : «وكالتى أيضا - البيت» ومنهم من يثنّيها ويجمعها فيقول : «ذوا ، وذوو» فى الرفع و «ذوى ، وذوى» فى النصب والجر ، و «ذواتا» فى الرفع ، و «ذواتى» فى الجر والنصب ، و «ذوات» فى الجمع ، وهى مبنيه على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر فى «ذو» هذه - أعنى الموصوله - أن تكون مبنيه ، ومنهم من يعربها : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ؛ فيقول : «جاءنى ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذى قام» فتكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فإمّا كرام موسرون لقيتهم

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا [4](1).

1- قد مضى شرح هذا البيت فى باب «المعرب والمبنى» (ش رقم 4) شرحا وافيا لا تحتاج معه إلى إعاده شىء منه هنا ، وقد ذكرنا هناک أن المؤلف سينشده مره أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمه تخريج كل واحده منهما ، ووجه الاستدلال بهما.

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء.

وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنيه على الضم رفعا ونصبا وجرا ، مثل «ذوات» ، ومنهم من يعربها إعراب مسلمات : فيرفعها بالضمه ، وينصبها وبجرها بالكسره (1).

* * *

ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام

أو من ، إذا لم تلغ فى الكلام (2).

1- قال ابن منظور : «قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامه ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى التثنيه : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : *وبئرى ذو حفرت وذو طويت* ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد : جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق» اه كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء.
2- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ذا ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك ؛ وقوله «فى الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله تلغ.

يعنى أن «ذا» اختصّت من بين سائر أسماء الإشاره بأنها تستعمل موصوله ، وتكون مثل «ما» فى أنها تستعمل بلفظ [واحد] : للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - فتقول : «من ذا عندک» و «ماذا عندک» سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره.

وشرط استعمالها موصوله أن تكون مسبوقه ب- «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، نحو «من ذا جاءک ، وما ذا فعلت» فمن : اسم استفهام ، وهو مبتدأ ، و «ذا» موصوله بمعنى الذى ، وهو خبر من ، و «جاءک» صله الموصول ، والتقدير «من الذى جاءک»؟ وكذلک «ما» مبتدأ ، و «ذا» موصول [بمعنى الذى] ، وهو خبر ما ، و «فعلت» صلته ، والعائد محذوف ، تقديره «ماذا فعلته»؟ أى : ما الذى فعلته.

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ فى الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمه واحده للاستفهام ، نحو «ماذا عندک؟» أى : أىّ شىء عندک؟ وكذلک «من ذا عندک؟» فماذا : مبتدأ ، و «عندک» خبره [وكذلک : «من ذا» مبتدأ ، و «عندک» خبره] فذا فى هذين الموضعين ملغاه ؛ لأنها جزء كلمه ؛ لأن المجموع استفهام.

* * *

كل الموصولات الاسميه تحتاج إلى صله و عائد

وكلّها يلزم بعده صله

على ضمير لائق مشتمله (1).

1- «وكلها» الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسميه وحدها ، خلافا لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصله بكونها مشتمله على عائد ، وهذا خاص بصله الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الاسماء»؟ و «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صله» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتمله» الآتى «لائق» نعت لضمير «مشتمله» نعت لصله.

الموصولات كلها - حرفيه كانت ، أو اسميه - يلزم أن يقع بعدها صله تبين معناها.

ويشترط فى صله الموصول الاسمىّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفردا فمفرد ، وإن كان مذكرا فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو «جاءنى الّذى ضربته» وكذلك المثنى والمجموع ، نحو «جاءنى اللّذان ضربتهما ، والّذين ضربتهم» وكذلك المؤنث ، تقول : «جاءت الّتى ضربتها ، واللّتان ضربتهما ، واللّاتى ضربتهنّ».

وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما ، وذلك نحو «من ، وما» إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاه اللفظ ، ومراعاه المعنى ؛ فتقول : «أعجبنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» على حسب ما يعنى بهما.

* * *

لا تكون صله الموصول إلا جمله أو شبهها

وجمله أو شبهها الّذى وصل

به ، كمن عندى الّذى ابنه كفل (1).

1- «وجمله» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جمله ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله «كلها» فى البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذى وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جمله أو شبه جمله ، وقيل : قوله «جمله» مبتدأ ، وقوله «الذى» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميرا مستترا ، بل هو الضمير المجرور بالباء فى قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جاره لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ «عندى» عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صله ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذى» خبر المبتدأ «ابنه» ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب

الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ابن» والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الذى.

صله الموصول لا تكون إلا جمله أو شبه جمله ، ونعنى بشبه الجمله الظرف والجارّ والمجرور ، وهذا فى غير صله الألف واللّام ، وسيأتى حكمها.

شروط الجمله التى تقع صله

ويشترط فى الجمله الموصول بها ثلاثه شروط ؛ أحدها : أن تكون خبريه (1) ، الثانى : كونها خاليه من معنى التعجب (2) ، الثالث : كونها غير مفتقره إلى كلام .

1- ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صله الموصول جمله إنشائيه ، واستدل على ذلك بالسماع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق : وإنّى لراج نظره قبل الّتى لعلّى - وإن شطّت نواها - أزورها وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينه : وما ذا عسى الواشون أن يتحدّثوا سوى أن يقولوا إنّنى لك عاشق وزعم الكسائى أن جمله «لعلى أزورها» من لعل واسمها وخبرها صله التى ، كما زعم أن «ما» فى قول جميل «وما ذا» اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» اسم موصول خبره ، وجمله عسى واسمها وخبرها صله. والجواب أن صله التى فى البيت الأول محذوفه ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، وما ذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمه اسم موصول أصلا.
2- اختلف العلماء فى جمله التعجب : أخبريه هى أم إنشائيه؟ فذهب قوم إلى أنها جمله إنشائيه ، وهؤلاء جميعا قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبريه ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصله إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبريه» فإن معنى هذه العباره : لا يجوز أن تكون جمله التعجب صله إن قلنا إنها إنشائيه وإن قلنا إنها خبريه ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

قبلها ، واحترز ب- «الخبريه» من غيرها ، وهى الطّلبيه والإنشائيه ؛ فلا يجوز «جاءنى الّذى اضربه» خلافا للكسائى ، ولا «جاءنى الّذى ليته قائم» خلافا لهشام ، واحترز ب- «خاليه من معنى التعجب» من جمله التعجب ؛ فلا يجوز «جاءنى الّذى ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبريه ، واحترز «بغير مفتقره إلى كلام قبلها» من نحو : «جاءنى الّذى لكنّه قائم» ؛ فإن هذه الجمله تستدعى سبق جمله أخرى ، نحو : «ما قعد زيد لكنّه قائم».

ما يشترط فى شبه الجمله الذى يقع صله

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامّين ، والمعنىّ بالتامّ : أن يكون فى الوصل به فائده ، نحو : «جاء الّذى عندك ، والّذى فى الدّار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «جاء الّذى استقرّ عندك» أو «الّذى استقرّ فى الدّار» فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما ؛ فلا تقول «جاء الّذى بك» ولا «جاء الّذى اليوم».

* * *

وصفه صريحه صله أل

وكونها بمعرب الأفعال قلّ (1).

1- «وصفه» الواو للاستئناف ، صفه : خبر مقدم «صريحه» نعت لصفه «صله» مبتدأ مؤخر ، وصله مضاف و «أل» مضاف إليه «وكونها» كون : مبتدأ ، وهو من جهه الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهه كونه مصدرا لكان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

الألف واللام لا توصل إلا بالصفه الصريحه ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفه الصريحه اسم الفاعل نحو : «الضارب» واسم المفعول نحو : «المضروب» والصفه المشبهه نحو : «الحسن الوجه» فخرج نحو : «القرشىّ ، والأفضل» وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفه المشبهه موصوله خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسأله ؛ فمره قال : إنها موصوله ، ومره منع ذلک (1).

وقد شذّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : «وكونها بمعرب الأفعال قلّ» ومنه قوله :

1- للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفه المشبهه ؛ فجمهورهم على أن الصفه المشبهه لا تكون صله لأل ؛ فأل الداخله على الصفه المشبهه عند هؤلاء معرفه لا موصوله ، والسر فى ذلک أن الأصل فى الصلات للأفعال ، والصفه المشبهه بعيده الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلک لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفه المشبهه لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغه التى تقع صله لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صله لأل ، بل تكون أل الداخله عليه معرفه ، وذلک كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفه المشبهه صله لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته فى المعنى - ، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صله لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراک مع الزياده والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسأله واحده هى المعروفه بمسأله الكحل.

30- ما أنت بالحكم التّرضى حكومته ***ولا الأصيل ولا ذى الرّأى والجدل
ع(1)

ص: 157

1- هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذره ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملک بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملک ؛ فعاعتم العذرى أن قال : فحيّا الإله أبا حزره وأرغم أنفک يا أخطل وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل و «أبو حزره» : كنبه جرير ، و «أرغم أنفک» : يدعو عليه بالذل والمهانه حتى يلصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و «الجد» الحظ والبخت ، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جمله إنشائيه ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلک بحثا فى باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزّور والخطل اللغه : «الخنى» - بزنه الفتى - هو الفحش ، و «الخطل» - بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريک - الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب ، و «الجدل» شده الخصومه. المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاک حكما؟!. الإعراب : «ما» نافيه ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائده الحكم : خبر ما النافيه «الترضى» أل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومه : نائب فاعل لترضى ، وحكومه مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائده لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذى» معطوف على الحكم أيضا ، وذى مضاف و «الرأى» مضاف إليه. «والجدل» معطوف على الرأى. الشاهد فيه : قوله «الترضى حكومته» حيث أنى بصله «أل» جمله فعليه فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى : يقول الخنى ، وأبغض العجم ناطقا إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخه اليتقصّع

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف - فى غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به ، بل يجوز فى الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجمله الاسميه ، وبالظرف شذوذا ؛ فمن الأول قوله :

31- من القوم الرّسول الله منهم ***لهم دانت رقاب بنى معدّ(1).

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العينى : «أنشده ابن مالک للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله» اه ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو : بل القوم الرّسول الله فيهم هم أهل الحكومه من قصىّ اللغه : «دانت» ذلت ، وخضعت ، وانقادت «معد» هو ابن عدنان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم منهم الإعراب : «من القوم الرسول الله» : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام فى كلمه «الرسول» موصول بمعنى الذين صفه للقوم مبنى على السكون فى محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلاله مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله أل الموصوله «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى «دانت» دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان ، ورقاب مضاف و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «معد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجمله الاسميه ، وهى جمله المبتدأ والخبر ، وذلک شاذ. ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هى هنا بعض كلمه. وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمه وإبقاء بعضها بعجب فى العربيه ، وهذا لبيد بن ربيعه العامرى يقول : * درس المنا بمتالع فأبان* أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبه يقول : * أوالفا مكه من ورق الحمى* أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحه الميم كسره والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده : وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعه الذكور فى قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خاضُوا) أى كالذين خاضوا - وفى الآيه تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفه لموصوف

محذوف ، والعائد إليه من الصله محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمه كلها ؛ فلم يبق منها إلا حرفا واحدا ، ومن ذلک قول الشاعر : نادوهم : أن ألجموا ، ألاتا ، قالوا جميعا كلّهم : ألافا فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص - من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلک ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم 316 الآتى فى باب الترخيم. قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطه للوقوع فى ورطه أخرى أشد منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضروره إلى ضروره أصعب منها مخلصا وأعسر نجاء. ولا يشک أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا بسوغ القياس عليها ، ولذلک استبعد كثير تخريج الآيه الكريمه التى تلوناها أولا على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذى» موصول حرفى.

ص: 159

ومن الثانى قوله :

32- من لا يزال شاكرا على المعه ***فهو حر بعيشه ذات سعه (1)

ص: 160

1- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين. اللغه : «المعه» يريد الذى معه «حر» حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق «سعه» بفتح السين ، وقد تكسر - اتساع ورفاهيه ورغد. المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزياده ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) الإعراب : «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكرا» خبر لا يزال ، والجمله من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عباره عن «أل» الموصوله بمعنى الذى ، وهى مجروره المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صله لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائده ، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ ، و «حر» خبره ، والجمله منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو «من» فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جمله الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشه» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الرافع خبرا لهو «ذات» صفه لعيشه ، وذات مضاف و «سعه» مضاف إليه مجرور بالكسره الظاهره ، ولكنه سكنه للوقف. الشاهد فيه : قوله «المعه» حيث جاء بصله «أل» ظرفا ، وهو شاذ على خلاف القياس. ومثل هذا البيت - فى وصل أل بالظرف شذوذا - قول الآخر : وغيّرنى ما غال قيسا ومالكا وعمرا وحجرا بالمشقّر ألمعا يريد : الذين معه ، فاستعمل أل موصوله بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأنى بصلتها ظرفا ، وهو شاذ ؛ فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصه بالأسماء ؛ وقال الكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد «معا» فزاد أل

أىّ كما ، وأعربت ما لم تضف

وصدر وصلها ضمير انحذف (1)

يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - نحو : «يعجبنى أيّهم هو قائم».

ثم إن «أيا» لها أربعه أحوال ؛ أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبنى أيّهم هو قائم» الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبنى أىّ قائم» الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبنى أىّ هو قائم» وفى هذه الأحوال الثلاثه تكون معربه بالحركات الثلاث ، نحو : «يعجبنى أيّهم هو قائم ، ورأيت أيّهم هو قائم ، ومررت بأيّهم هو قائم» وكذلك : «أىّ قائم ، وأيّا قائم ، وأىّ قائم» وكذا ، «أىّ

1- «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفه ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «ما» مصدريه ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم «تضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على أى «انحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما - فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا - وأعربت هذه الكلمه مده عدم إضافتها فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا.

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأىّ هو قائم» الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصله ، نحو : «يعجبنى أيّهم قائم» ففى هذه الحاله تبنى على الضم ؛ فتقول : «يعجبنى أيّهم قائم ، ورأيت أيّهم قائم ، ومررت بأيّهم قائم» وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

33- إذا ما لقيت بنى مالک ***فسلّم على أيّهم أفضل (1)

1- هذا البيت ينسب لغسان بن وعله أحد الشعراء المخضرمين من بنى مره بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف ، وابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : «حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغه من العرب - أنه أنشد» وذكر البيت. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «لقيت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «بنى» مفعول به للقى ، وبنى مضاف و «مالک» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخله فى جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحاله ، وعلى الجر هو معرب بالكسره الظاهره ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صله الموصول الذى هو أى. الشاهد فيه : قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبنيا على الضم - على الروايه المشهوره الكثيره الدوران على ألسنه الرواه - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعه من البصريين فى هذه الكلمه : يذهبون إلى أنها تأتى موصوله ، وتكون مبنيه إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافه لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ؛ فإذا لم تكن مضافه أصلا ، أو كانت مضافه لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربه ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لا تجىء موصوله ، بل هى إما شرطيه وإما استفهاميه ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعه من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصوله ، ولكنها معربه فى جميع الأحوال ؛ أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر.

وهذا مستفاد من قوله : «وأعربت ما لم تضف - إلى آخر البيت» أى : وأعربت أىّ إذا لم تضف فى حاله حذف صدر الصله ؛ فدخل فى هذه الأحوال الثلاثه السابقه ، وهى ما إذا أضيفت وذكر صدر الصله ، أو لم تضف ولم يذكر صدر الصله ، أو لم تضف وذكر صدر الصله ، وخرج الحاله الرابعه ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصله ، فإنها لا تعرب حينئذ.

* * *

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

وبعضهم أعرب مطلقا ، وفى

ذا الحذف أيّا غير أىّ يقتفى (1)

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل

فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل (2).

1- «وبعضهم» الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ، والجمله من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم «مطلقا» حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقا «وفى ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى «الحذف» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أيا» مفعول به لقوله «يقتفى» الآتى «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «أى» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاه حكم بإعراب أى الموصوله فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حذف صدر الصله ، إذا كانت الصله طويله.
2- «إن» شرطيه «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل فغير أى يقتفى أيا «وإن» الواو عاطفه ، إن شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ «نزر» خبره ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدريه «يختزل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إن صلح الباقى لوصل مكمل

والحذف عندهم كثير منجلى (1)

فى عائد متّصل إن انتصب

بفعل ، أو وصف : كمن نرجو يهب (2)

يعنى أن بعض العرب أعرب «أيا» مطلقا ، أى : وإن أضيفت وحذف

1- «إن» شرطيه «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقى بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقى» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاه مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان ، أو نعت للخبر.
2- «فى عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل فى البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطيه «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جاره ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدره على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن نرجوه ، والجمله لا محل لها صله «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

صدر صلتها ؛ فيقول : «يعجبنى أيّهم قائم ، ورأيت أيّهم قائم ، ومررت بأيّهم قائم» وقد قرىء (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى* فسلم على أيّهم أفضل* [33] بالجر.

* * *

تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا

وأشار بقوله : «وفى ذا الحذف - إلى آخره» إلى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ) وأيّهم أشدّ] ؛ فلا تقول : «جاءنى اللّذان قام» ولا «اللذان ضرب» ؛ لرفع الأول بالفاعليّه والثانى بالنيابه ، بل يقال : «قاما ، وضربا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أى» وإن لم تطل الصله ، كما تقدم من قولك : «يعجبنى أيّهم قائم» ونحوه ، ولا يحذف صدر الصله مع غير «أى» إلا إذا طالت الصله ، نحو «جاء الذى هو ضارب زيدا» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذى ضارب زيدا» ومنه قولهم «ما أنا بالذى قائل لک سوءا» التقدير «بالذى هو قائل لک سوءا» فإن لم تطل الصله فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياسا ، نحو «جاء الذى قائم» التقدير «جاء الذى هو قائم» ومنه قوله تعالى : (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) فى قراءه الرفع ، والتقدير «هو أحسن» (1).

1- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، أى سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصله أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصله ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصله وكان الموصول غير أى ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلک قراءه يحيى بن يعمر : (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلک قراءه مالک ابن دينار وابن السماک : (إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضه فما فوقها ، ومن ذلک قول الشاعر : لا تنو إلّا الّذى خير ؛ فما شقيت إلّا نفوس الألى للشّرّ ناوونا قالوا : التقدير لا تنو إلا الذى هو خير ، ومن ذلک قول الآخر : من يعن بالحمد لم

ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلک قول عدى بن زيد العبادى : لم أر مثل الفتيان فى غبن الأيّام يدرون ما عواقبها قالوا : ما موصوله ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها. وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلک أن «ما» فى الآيه الثانيه يجوز أن تكون زائده ، وبعوضه خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلک أن «ما» فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهاميه مبتدأ ، وما بعدها خبر ، والجمله فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدره بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزىء لک بالإشاره.

وقد جوزوا فى «لا سيّما زيد» إذا رفع زيد : أن تكون «ما» موصوله ، وزيد : خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «لاسىّ الذى هو زيد» فحذف العائد الذى هو المبتدأ - وهو قولک هو - وجوبا ؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصله مع غير «أى» وجوبا ولم تطل الصله ، وهو مقيس وليس بشاذ (1).

1- الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفه ، كأن يقال لک : أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم ، وإما نكره ، كما فى قول امرىء القيس : ألا ربّ يوم صالح لک منهما ولا سيّما يوم بداره جلجل فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكره جاز فيه ثلاثه أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثه. فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون «لا» نافيه للجنس و «سى» اسمها منصوب بالفتحه الظاهره ، و «ما» زائده ، وسى مضاف ، و «يوم» مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى أن تكون «لا» نافيه للجنس أيضا ، و «سى» اسمها منصوب بالفتحه الظاهر. وهو مضاف و «ما» نكره غير موصوفه مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و «يوم» بدل من ما. وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «لا» نافيه للجنس أيضا و «سى» اسمها ، و «ما» نكره موصوفه مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوم» خبر مبتدأ حذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنک قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تكون «لا» نافيه للجنس أيضا ، و «سى» اسمها ، و «ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليه ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله الموصول ؛ وخبر «لا» محذوف ، وكأنک قلت : ولا مثل الذى هو يوم بداره جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح. وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «ما» نكره غير موصوفه وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوما» مفعول به لفعل محذوف ، وكأنک قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بداره جلجل ، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نكره غير موصوفه وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافه ، و «يوما» تمييز لها وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفه كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه

الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز فى النكره ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكره منع النصب فى المعرفه ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفه كما هو مذهب جماعه الكوفيين جوز نصب المعرفه بعد «سيما». والحاصل أن نصب المعرفه بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكره.

ص: 167

وأشار بقوله «وأبوا أن يختزل* إن صلح الباقى لوصل مكمل» إلى أن شرط حذف صدر الصله أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صله ، كما إذا وقع بعده جمله ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق» ، أو «هو ينطلق» أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامّان ، نحو «جاء الّذى هو عندک» أو «هو فى الدّار» ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصّله ؛ فلا تقول «جاء الّذى أبوه منطلق» تعنى «الذى هو أبوه منطلق» ؛ لأن الكلام يتمّ دونه ، فلا يدرى أحذف منه شىء أم لا؟ وكذا بقيه الأمثله المذكوره ، ولا فرق فى ذلک بين «أى» وغيرها ؛ فلا تقول فى «يعجبنى أيّهم هو يقوم» : «يعجبنى أيّهم يقوم» لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد ، وذلک كما إذا كان فى الصله ضمير - غير ذلک الضمير المحذوف - صالح لعوده على الموصول ، نحو «جاء الذى ضربته فى داره» ؛ فلا يجوز حذف الهاء من ضربته ؛ فلا تقول : «جاء الذى ضربت فى داره» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لک ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صله لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، وسواء أكان الموصول أيّا أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلک ، والأمر ليس كذلک ، بل لا يحذّف مع «أى» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صله كما تقدم ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبنى أيّهم هو أبوه منطلق» وكذلک المنصوب والمجرور ، نحو «جاءنى الذى ضربته فى داره ، ومررت بالذى مررت به فى داره» ، و «يعجبنى أيّهم ضربته فى داره ، ومررت بأبيهم مررت به فى داره».

* * *

وأشار بقوله : «والحذف عندهم كثير منجلى - إلى آخره» إلى العائد لمنصوب.

وشرط جواز حذفه أن يكون : متصلا ، منصوبا ، بفعل تام أو بوصف ، نحو «جاء الّذى ضربته ، والّذى أنا معطيكه درهم».

فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذى ضربت» ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) التقدير «خلقته ، وبعثه» (1).

وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه» ؛ فتقول «الذى أنا معطيك درهم» ومنه قوله :

34- ما الله موليک فضل فاحمدنه به ***فما لدى غيره نفع ولا ضرر(2)

تقديره : الذى الله موليكه فضل ، فحذفت الهاء.

1- لم يذكر الشارح شيئا من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثره استعماله فى الفصيح ، ومن ذلک قول عروه بن حزام : وما هو إلّا أن أراها فجاءه فأبهت حتّى ما أكاد أجيب وأصرف عن جهى الّذى كنت أرتئى وأنسى الّذى أعددت حين أجيب أراد أن يقول : أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه ، وأنسى الذى أعددته ، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :
2- هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين. اللغه : «موليک» اسم فاعل من أولاه النعمه ، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان. المعنى : الذى يمنحک الله من النعم فضل منه عليک ، ومنه جاءتک من عنده من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئا من ذلک ؛ فاحمد ربک عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعک ويضرک ، وأن غيره لا يملک لک شيئا من نفع أو ضر. الإعراب : «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليک» مولى : خبر عن لفظ الجلاله ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافه ، وهو المفعول

الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليكه ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله الموصول «خير» خبر عن «ما» الموصوله «فاحمدنه» الفاء عاطفه ، احمد : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل ، وما : نافيه تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفه. ولا : نافيه «ضرر» معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون «ما» نافيه مهمله ، و «لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «نفع» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله : «ما الله موليک» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليكه ، أى : بالشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليک. واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألّا يكون هذا الوصف صله لأل فإن كان الوصف صله لأل كان الحذف شاذا ، كما فى قول الشاعر : ما المستفزّ الهوى محمود عاقبه ولو أتيح له صفو بلا كدر كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبه ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صله لأل ، ومثله قول الآخر : فى المعقب البغى أهل البغى ما ينهى امرأ حازما أن يسأما أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له. وإنما يمتنع حذف المنصوب بصله أل إذا كان هذا المنصوب عائدا على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسميه أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلک.

وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلک ؛ بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلا (1) لم يجز الحذف ، نحو «جاء الذى إيّاه ضربت» فلا يجوز حذف «إياه» وكذلک يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - - نحو «جاء الذى إنّه منطلق» فلا يجوز حذف ».

1- الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصورا عليه كقولک : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنک إذا قلت «جاء الذى إياه ضربت» كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت «جاء الذى ضربت» صار غير دال على أنک لم تضرب سواه ، وكذلک الحال فى قولک «جاء الذى ما ضربت إلا إياه» فإنه بدل على أنک قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : «جاء الذى ما ضربت» دل الكلام على أنک لم تضرب هذا الجائى فحسب. فأما المنفصل جوازا فيجوز حذفه ، والدليل على ذلک قول الشاعر : * ما الله موليک فضل فاحمدنه به* فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون «ما الله موليک إياه» وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فاكِهِينَ بِما آتاهُمْ رَبُّهُمْ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذى آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير «بالذى آتاهم إياه ربهم» والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآيه الكريمه ، وكذلک قول الله تعالى : (وَمِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهموه» كما يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهم إياه».

الهاء (1) ، وكذلک يمتنع الحذف إذا كان منصوبا [متصلا] بفعل ناقص ، نحو «جاء الذى كانه زيد».

* * *

الكلام على حذف العائد المخفوض و شروطه

كذاک حذف ما بوصف خفضا

كأنت قاض بعد أمر من قضى (2)

كذا الّذى جرّ بما الموصول جر

ک «مرّ بالّذى مررت فهو بر» (3)

1- إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشاره إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعا فإنه لا يمتنع ، ومن ذلک قول الله سبحانه وتعالى : (أَيْنَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) هذا إذا قدرت أصل الكلام : (أَيْنَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) أنهم شركائى ، على حد قول كثير : وقد زعمت أنّى تغيّرت بعدها ومن ذا الّذى يا عزّ لا يتغيّر؟ فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائى» لم يكن من هذا النوع.
2- «كذاک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى «خفضا» خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صله «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أى كقولک ، أنت : مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجرورا بالكاف ، وبعد مضاف و «أر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من ماده قضى ، يشر إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ) كما قال الشارح.
3- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر

فيه جوازا تقديره هو يعود على «الذى» والجمله لا محل لها صله «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتى «جر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها صله «كمر» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک کائن کقولک ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالذى» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل. والجمله لا محل لها صله ، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله : «فهو بر» الفاء واقعه فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ. وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلک الشرط المحذوف.

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافه ، أو بالحرف.

فإن كان مجرورا بالإضافه لم يحذف ، إلا إذا كان مجرورا بإضافه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو «جاء الذى أنا ضاربه : الآن ، أو غدا» ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضارب ، بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلک لم يحذف ، نحو «جاء الذى أنا غلامه ، أو أنا مضروبه ، أو أنا ضاربه أمس» وأشار بقوله : «كأنت قاض» إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ) التقدير «ما أنت قاضيه» فحذفت الهاء ، وكأنّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورا بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظا ومعنى ، واتفق العامل فيهما ماده ، نحو : «مررت بالذى مررت به ، أو أنت مارّ به» فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : «مررت بالذى مررت» قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : «مررت بالذى أنت مارّ» أى به ، ومنه قوله :

35- وقد كنت تخفى حبّ سمراء حقبه***فبح لان منها بالّذى أنت بائح (1)

أى : أنت بائح به. .

1- هذا البيت لعنتره بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمه مطلعها : طربت وهاجتک الظّباء السّوانح غداه غدت منها سنيح وبارح تغالت بى الأشواق حتّى كأنّما بزندين فى جو فى من الوجد قادح اللغه : «طربت» الطرب : خفه تعتريک من سرور أو حزن «هاجتک» أثارت همک ، وبعثت شوقک «الظباء» جمع ظبى «السوانح» جمع سانح ، وهو ما أتاک عن يمينک فولاک مياسره من ظبى أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح «بارح» هو ضد السانح ، وهو ما أتاک عن يسارک فولاک ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقبه» - بكسر فسكون - فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد بها المده الطويله «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به» : أى أعلنه وأظهره «لان» أى الآن ، فحذف همزه الوصل والهمزه التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبه الألف ، وقيل : بل هى لغه فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطيه : ألان وقد نزعت إلى نمير فهذا حين صرت لهم عذابا وقول الآخر : ألا يا هند هند بنى عمير أرثّ لان وصلک أم جديد؟ وقول أشجع السلمى : ألان استرحنا واستراحت ركابنا وأمسک من يجدى ومن كان يجتدى وروى الأعلم بيت الشاهد : تعزّيت عن ذكرى سميّه حقبه فبح عنک منها بالذى أنت بائح وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلک فى المشهور من شعر عنتره. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع «تخفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من تخفى وفاعله خبر «كان» فى محل نصب «حب» مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و «سمراء» مضاف إليه «حقبه» ظرف زمان متعلق بتخفى «فبح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذى» جار ومجرور متعلق ببح أيضا «أنت بائح» مبتدأ وخبر ، والجمله منهما لا محل لها صله الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به. الشاهد فيه : قوله «بالذى أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جمله الصله ؛ لكونه مجرورا بمثل الحرف الذى جر الموصول - وهو الباء -

والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد ماده : الأول «بح» والثانى «بائح» ومعنى : لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : «مررت بالّذى غضبت عليه» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلک «مررت بالذى مررت به على زيد» فلا يجوز حذف «به» منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخله على الموصول للالصاق ، والداخله على الضمير للسببيه ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا ، نحو : «مررت بالّذى فرحت به» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : «كذا الذى جرّ بما الموصول جرّ» أى كذلک يحذف الضمير الذى جرّ بمثل ما جرّ الموصول به (1) ، نحو : «مررت .

1- ومثله أن يكون الموصول وصفا لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير : إن تعن نفسک بالأمر الّذى عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا لا تركننّ إلى الأمر الّذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرّها القدر ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه. أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذى عنيت» فإن التقدير فيه : بالأمر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الذى جر ذلک العائد. وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذى ركنت» فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف - وهو الأمر - مجرورا بحرف مماثل للحرف الذى جر به ذلک العائد.

بالّذى مررت فهو بر» أى : «بالذى مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقيه الشروط التى سبق ذكرها.

* * *

ص: 176

المعرّف بأداه التّعريف

حرف التعريف هو «أل» برمتها أو اللام وحدها؟

أل حرف تعريف ، أو اللّام فقط ،

فنمط عرّفت قل فيه : «النّمط» (1)

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى «الرجل» ونحوه ؛ فقال الخليل المعرّف هو «أل» ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزه عند الخليل همزه قطع ، وعند سيبويه همزه وصل اجتلبت للنطق بالساكن (2)..

1- «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و «تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفه «اللام» مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب - أى كاف - حال من «اللام» وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخله فى جواب شرط محذوف و «قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته! وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانته» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداته ، وجمله «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجمله الشرط وجوابه - على هذا - خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعى له.
2- ذهب الخليل إلى أن أداه التعريف هى «أل» برمتها ، وأن الهمزه همزه أصليه ، وأنها همزه قطع ؛ بدليل أنها مفتوحه ؛ إذ لو كانت همزه وصل لكسرت ؛ لأن الأصل فى همزه الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقى عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها فى الاستعمال همزه وصل ، والجواب عنده أنها إنما صارت همزه وصل فى الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثره استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداه التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزه زائده ، وأنها همزه وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ،

فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزه ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرک اللام؟ أجيب عن ذلک بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرک بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربيه ؛ فلأجل ذلک عدل عن تحريک اللام ، وأبقيت على أصل وضعها. وجىء بهمزه الوصل قبلها.

والألف واللام المعرّفه تكون للعهد ، كقولک : «لقيت رجلا فأكرمت الرّجل» وقوله تعالى : (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاستغراق الجنس ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِى خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كلّ» ولتعريف الحقيقه ، نحو : «الرّجل خير من المرأه» أى : هذه الحقيقه خير من هذه الحقيقه.

و «النمط» ضرب من البسط ، والجمع أنماط - مثل سبب وأسباب - والنّمط - أيضا - الجماعه من الناس الذين أمرهم واحد ، كذا قاله الجوهرى.

* * *

وقد تزاد لازما : كالّلات ،

والآن ، والّذين ، ثمّ الّلات (1)

ولاضطرار : كبنات الأوبر

كذا ، «وطبت النّفس يا قيس» السّرى (2).

1- «قد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى «أل» «لازما» حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تزاد حال كون الزيد لازما ، وقيل : هو مفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازما ، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كاللات «والآن ، والذين ، ثم اللات» معطوفات على اللات.
2- «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كقولک إلخ ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من ماده القول محذوف أيضا «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السرى» نعت له ، وتقدير الكلام : وقولک : «طبت النفس يا قيس» كذلک.

ذكر المصنف فى هذين البيتين أن الألف واللام تأتى زائده ، وهى - فى زيادتها - على قسمين : لازمه ، وغير لازمه.

ثم مثّل الزائده اللازمه ب- «اللات» (1) وهو اسم صنم كان بمكه ، وب «الآن» وهو ظرف زمان مبنى على الفتح (2) ، واختلف فى الألف واللام الداخله عليه ؛

1- مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمى ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولا ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها «أل» وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلميه أيضا : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزه ، ثم سمى به صنم أو شجره كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمى به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمى به خففت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيرا ما يغير فيها ، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمى به.
2- أكثر النحاه على أن «الآن» مبنى على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن عله بنائه تضمنه معنى «أل» الحضوريه ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعه ؛ وهؤلاء يقولون : إن «أل» الموجوده فيه زائده ؛ وبناؤه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجوده ؛ ونظير ذلک بناء «الأمس» فى قول نصيب بن رباح : وإنّى وقفت اليوم والأمس قبله ببابک حتّى كادت الشّمس تغرب فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى «أل» غير الموجوده فيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى «الآن» لضمنه معنى الإشاره ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبها جموديا ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعه ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشاره إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشاره إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاه من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفيه وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفک من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : «وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول ببنائه لا توجد له عله صحيحه» اه.

فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما فى قولک : «مررت بهذا الرّجل» ؛ لأن قولک : «الآن «بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائده ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائده ، وهو مبنىّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور.

ومثّل - أيضا - ب- «الذين» ، و «اللّات» والمراد بهما ما دخل عليه «أل» من الموصولات ، وهو مبنى على أنّ تعريف الموصول بالصّله ؛ فتكون الألف واللام زائده ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول ب- «أل» إن كانت فيه نحو : «الذى» فإن لم تكن فيه فبنيّتها نحو : «من ، وما» إلا «أيّا» فإنها تتعرف بالإضافه ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائده ، وأما حذفها فى قراءه من قرأ : (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلّ على أنها زائده ؛ إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرّفه ، كما حذفت من قولهم : «سلام عليكم» من غير تنوين - يريدون «السّلام عليكم».

وأما الزائده غير اللازمه فهى الداخله - اضطرارا - على العلم ، كقولهم فى «بنات أوبر» علم لضرب من الكمأه «بنات الأوبر» ومنه قوله :

36- ولقد جنيتک أكمؤا وعساقلا***ولقد نهيتک عن بنات الأوبر(1).

ص: 181

1- هذا البيت من الشواهد التى لم يعرفوا لها قائلا ، وممن استشهد به أبو زيد فى النوادر. اللغه : «جنيتک» معناه جنيت لک ؛ ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى : (وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) و (يَبْغُونَها عِوَجاً) و (وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ) «أكمؤا» جمع كمء - بزنه فلس - ويجمع الكمء على كمأه ، أيضا ، فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمره وتمر ، وهذا من نوادر اللغه ، «وعساقلا» جمع عسقول - بزنه عصفور - وهو نوع من الكمأه ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقل جمع عسقل - بزنه منبر - و «بنات الأوبر» كمأه صغار مزغبه كلون التراب ، وقال أبو حنيفه الدينورى : بنات أوبر كمأه كأمثال الحصى صغار ، وهى رديئه الطعم. الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «جنيتک» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفه ، واللام موطئه للقسم ، و «قد» حرف تحقيق «نهيتک» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطرا ؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأه ردىء ، والعلم لا تدخله «أل» ، فرارا من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلميه وأل ، فزادها هنا ضروره ، قال الأصمعى : «وأما قول الشاعر : *ولقد نهيتک عن بنات الأوبر* فإنه زاد الألف واللام للضروره ، وكقول الراجز : باعد أمّ العمرو من أسيرها حرّاس أبواب لدى قصورها (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت فى باب العلم ، ونسبناه هناک لأبى النجم العجلى) وقول آخر : يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبى مكان من أشتى على الرّكائب قال : وقد يجوز أن أوبر نكره فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل» اه كلام الأصمعى.

والأصل «بنات أوبر» فزيدت الألف واللام ، وزعم المبرّد أن «بنات أوبر» ليس بعلم ؛ فالألف واللام - عنده - غير زائده.

ومنه الداخله اضطرارا على التمييز ، كقوله :

37- رأيتک لمّا أن عرفت وجوهنا***صددت ، وطبت النّفس يا قيس عن عمرو(1)

1- البيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلک ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه. اللغه : «رأيتک» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أى : ثباتنا فى الحرب وشده وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنک رضيت «عمرو» كان صديقا حميما لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه. المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمه بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل. الإعراب : «رأيتک» فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجه لمفعول ثان ؛ لأن «رأى» هنا بصريه «لما» ظرفيه بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائده «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل ، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على جمله صددت «النفس» تمييز نسبه «يا قيس» يا : حرف نداء ، و «قيس» منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت. الشاهد فيه : قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذى يجب له التنكير - ضروره ، وذلک فى اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفه وأن يكون نكره ؛ وعلى ذلک لا تكون «أل» زائده ، بل تكون معرفه. ومن العلماء من قال : «النفس» مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفسا يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

والأصل «وطبت نفسا» فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكره ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفه ؛ فالألف واللام عندهم غير زائده.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : «كبنات الأوبر» ، وقوله : «وطبت النفس يا قيس السرى».

* * *

وبعض الاعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا (1)

1- «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتى «دخلا» دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى «نقلا» نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها لا محل لها صله الموصول.

كالفضل ، والحارث ، والنّعمان ؛

فذكر ذا وحذفه سيّان (1)

ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون معرّفه ، وتكون زائده ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصّفه ، والمراد بها الداخله على ما سمّى به من الأعلام المنقوله ، مما يصلح دخول «أل» عليه ، كقولك فى «حسن» : «الحسن» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفه ، كقولك فى «حارث» : «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك فى «فضل» : «الفضل» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك فى «نعمان» : «النّعمان» وهو فى الأصل من أسماء الدم (2) ؛ فيجوز دخول «أل» فى هذه الثلاثه نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائده دخول الألف واللام الدلاله على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفه ، أو ما فى معناها.

1- «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشاره مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد :

2- هنا شيئان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمره التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما ؛ لأن الحمره لازمه للدم. والثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثله العلم الذى قارنت أل» وضعه كاللات والعزى والسموأل ، وهذه لازمه ، بدليل قوله هناك «وقد تزاد لازما» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه لبست بلازمه على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانا مقرونا بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسمت أحيانا أخرى «نعمان» بدون أل ؛ فيكون من النوع الثانى.

وحاصله : أنک إذا أردت بالمنقول من صفه ونحوه أنه إنما سمى به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلاله على ذلک ، كقولک : «الحارث» نظرا إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحرث ، وكذا كلّ ما دل على معنى ونحوهما يوصف به فى الجمله ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافا لمن زعم ذلک ، وكذلک أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لمح الأصل جىء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

* * *

قد يصير الاسم المقترن بأل او المضاف علماً بالغلبه

وقد يصير علما بالغلبه

مضاف أو مصحوب أل كالعقبه (1)

وحذف أل ذى - إن تناد أو تضف -

أوجب ، وفى غيرهما قد تنحذف (2).

1- «وقد» الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علما» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبه» جار ومجرور متعلق بيصير «مضاف» اسم يصير مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كالعقبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلک كائن كالعقبه.
2- «وحذف» الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتى ، وحذف مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ذى» اسم إشاره نعت لال «إن» شرطيه «تناد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «تضف» معطوف على «تناد» مجروم بالسكون ، وفاعله ضمير

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلاله هذا عليه ، أو جمله أوجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها - مع أنها جمله طلبيه - ضروره «وفى» الواو حرف عطف ، فى : حرف جر «غيرهما» غير : مجرور بفى ، وغير مضاف والضمير - الذى يعود على النداء والإضافه - مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتى «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أل» وتقدير البيت : إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل فى غير النداء والإضافه.

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبه ، نحو : «المدينه» ، و «الكتاب» ؛ فإنّ حقهما الصّدق على كل مدينه وكل كتاب ، لكن غلبت «المدينه» على مدينه الرسول صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، و «الكتاب» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا فى النداء أو الإضافه ، نحو «يا صعق» فى الصّعق (1) ، و «هذه مدينه رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم».

وقد تحذف فى غيرهما شذوذا ، سمع من كلامهم : «هذا عيّوق طالعا» (2) ، والأصل العيّوق ، وهو اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبه أيضا مضافا : كابن عمر ، وابن عبّاس ، وابن مسعود ؛

1- الصعق - فى أصل اللغه - اسم يطلق على كل من رمى بصاعقه ، ثم اختص بعد ذلک بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامه ، فعصفت الريح التراب فى جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقه ، فقال الناس عنه : ألصعق.
2- العيوق - فى أصل الوضع - كلمه على زنه فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوا به نجما كبيرا قريبا من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلک لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يخول بينه وبين إدراكها.

فإنه غلب على العبادله (1) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقّه الصّدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافه لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : «يا ابن عمر». ه)

1- العبادله : جمع عبدل ، بزنه جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى «زيد» حتى صار زيدلا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» فاللام هى لام لفظ الجلاله ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدله ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءک ، وطلبقه ، من قولهم : أطال الله بقاءک - وأشباه لهذا كثيره. وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعه ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت : لقد بسملت ليلى غداه لقيتها فيا حبّذا ذاک الحبيب المبسمل ولكثره ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لک أن تقيس عليه ؛ فتقول «مشأل مشأله» إذا قال : ما شاء الله ، وتقول «سبحر سبحره» إذا قال : سبحان ربى ، وتقول «نعمص نعمصه» إذا قال : نعم صباحک ، وتقول «نعمس نعمسه» إذا قال : نعم مساؤک ، وهكذا ؛ وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير القليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص 22 طبعه ثانيه)

المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر ،

إن قلت «زيد عاذر من اعتذر» (1)

وأوّل مبتدأ ، والثّانى

فاعل اغنى فى «أسار ذان» (2)

وقس ، وكاستفهام النّفى ، وقد

يجوز نحو «فائز أولو الرّشد» (3)

1- «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفه ، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله - من جهه كونه اسم قاعل - ضمير مستتر فيه ، والجمله من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.
2- «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثانى» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هو يعود إلى فاعل ، والجمله فى محل رفع صفه لفاعل «فى» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزه للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و «ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجمله من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر فى قولك : أسار ذان.
3- «وقس» الواو عاطفه ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفى» مبتدأ

مؤخر «وقد» الواو حرف ، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و «الرشد» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولک فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداه استفهام ولا أداه نفى.

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ فمثال الأوّل «زيد عاذر من اعتذر» والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر فى القسم الثانى ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثانى «أسار ذان» فالهمزه : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصف اعتمد على استفهام ، أو نفى - نحو : أقائم الزّيدان ، وما قائم الزّيدان - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - ورفع (1) فاعلا ظاهرا ، كما مثل ، أو ضميرا منفصلا ، نحو : «أقائم أنتما» وتم الكلام به ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : «أقائم أبواه زيد» فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لا يقال «أقائم أبواه» فيتمّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ؛ فلا يقال فى «ما زيد قائم ولا قاعد» : إن «قاعدا» مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن فى المسأله خلافا (2) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،).

1- «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» فى قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط فى الوصف الذى يرفع فاعلا بغنى عن الخبر ثلاثه شروط ، أولها : أن يكون معتمدا على استفهام أو نفى - عند البصريين - والثانى أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفى الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.
2- سنبسط القول فى هذه المسأله قريبا (انظر ص 192 من هذا الجزء).

أو بالاسم كقولک : كيف جالس العمران (1)؟ وكذلک لا فرق بين أن يكون النفى بالحرف ، كما مثّل ، أو بالفعل كقولک : «ليس قائم الزّيدان» فليس : فعل ماض [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ خبر ليس ، وتقول : غير قائم الزّيدان» فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافه ، والزيدان : فاعل بقائم سدّ مسدّ خبر غير ؛ لأن المعنى ما قائم الزّيدان ، فعومل «غير قائم» معامله «ما قائم» ومنه قوله :

38- غير لاه عداک ؛ فاطّرح اللهو ، ***ولا تغترر بعارض سلم (2)

1- «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من «العمران» الآتى و «جالس» مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهره ، و «العمران» فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثنى.
2- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين. اللغه : «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلک إذا ترک وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمه ، ولكن المراد هنا لازم ذلک ، وهو الغفله «اطرح» - بتشديد الطاء - أى - اترک «سلم» بكسر السين أو فنحها - أى صلح وموادعه ، وإضافه عارض إليه من إضافه الصفه للموصوف. المعنى : إن أعداءک ليسوا غافلين عنک ، بل يتربصون بک الدوائر ؛ فلا تركن إلى الغفله ، ولا تغتر بما يبدو لک منهم من المهادنه وترک القتال ؛ فإنهم يأخذون فى الأهبه والاستعداد. الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عداک» عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللهو» مفعول به لا طرح «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه وعلامه جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلتى بتغترر ، وعارض مضاف ، و «سلم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «غير لاه عداک» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفى ؛ فكأنه «ما» فى قولک «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظا بإضافه المبتدأ إليه وهو فى قوه المرفوع بالابتداء وللكلام بقيه نأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد.

فغير : مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافه ، وعداک : فاعل بلاه سدّ مسدّ خبر غير ، ومثله قوله :

39- غير مأسوف على زمن ***ينقضى بالهمّ والحزن (1)ب

ص: 191

1- البيت لأبى نواس - الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكمى - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسأله ، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو : إنّما يرجو الحياه فتى عاش فى أمن من المحن اللغه : «مأسوف» اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغه اسم المفعول مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه. المعنى : إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتى من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاه ولا اكتراث. الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «زمن» والجمله من ينقضى وفاعله فى محل جر صفه لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى «والحزن» الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم. التمثيل به : فى قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدين فى قولک «ما مضروب الزيدان» فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايفين بمنزله الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا ، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه فى الشاهد السابق. هذا أحد توجيهات ثلاثه فى ذلک ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه. والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر مقدم ، وأصل الكلام : «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشىء؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيده ؛ لأن العباره الوارده فى البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير. والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور ، والمجلود ،

والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقه والجهد. ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار : ليس بالمنكر أن برّزت سبقا غير مدفوع عن السّبق العراب

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافه ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل ، وقد سدّ مسدّ خبر غير.

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبک فى إعرابه.

ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام (1) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

1- مذهب جماعه من النحاه أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميرا منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلک فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنک إذا قلت «أمسافر أنت» صح هذا الكلام عربيه ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبرا مقدما ، و «أنت» مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلک عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربيه أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلک قوله تعالى : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى يا إِبْراهِيمُ) إذ لو جعلت «راغب» خبرا مقدما و «أنت» مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلهتى» بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبه للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلک إذا جعلت «أنت» فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ونظير الآيه الكريمه فى هذا وعدم صحه التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» فى الشاهد رقم 40 الآتى. ومن ذلک أيضا قول الشاعر : أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب؟ ومثله قول الآخر : خليلىّ ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع وقول الآخر : فما باسط لخيرا ولا دافع أذى عن النّاس إلّا أنتم آل دارم ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثه أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلک فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلک أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

ذلک ؛ فأجازوا «قائم الزّيدان» فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ص: 193

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز نحو : فائر أولو الرّشد» أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلک على ضعف ، ومما ورد منه قوله :

40- فخير نحن عند النّاس منكم ***إذا الدّاعى المثوّب قال : يالا(1).

1- هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى. اللغه : «الناس» هكذا هو بالنون فى كافه النسخ ، ويروى «البأس» بالباء والهمزه وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمى الدعاء نثوييا لدلک «قال يالا ، أى : قال يا لفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص 159 السابقه. الإعراب : «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخبر «عند» ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و «والناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضا «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعى ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «المثوب» نعت للداعى «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجمله من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره «يالا» مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان. الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسأله ، وكلاهما فى قوله «فخير نحن» ، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفى ولا استفهام وزعم جماعه من النحاه - منهم أبو على وابن خروف - أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه؟ وأما الشاهد الثانى فإن «نحن» الذى وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحه ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرا ويكون «خير» خبرا مقدما ؛ إذ يلزم على ذلک الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبى ، على ما قررناه فى قوله تعالى : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى) (فى ص 193) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم

يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزا.

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ولم يسبق «خير» نفى ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

41- خبير بنو لهب ؛ فلا تک ملغيا***مقاله لهبىّ إذا الطّير مرّت (1)

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعل سدّ مسدّ الخبر.

* * * *

1- هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. اللغه : «خبير» من الخبره ، وهى العلم بالشىء «بنو لهب» جماعه من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيره عزه. تيمّمت لهبا أبتغى العلم عندهم وقد صار علم العائفين إلى لهب المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافه ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لک إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه. الإعراب : «خبير» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به - مع كونه نكره - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و «لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفه ، لا : ناهيه «تک» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتک ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقاله» مفعول به لملغ ، ومقاله مضاف و «لهبى» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتک ملغيا .. إلخ «مرت» مر : فعل ماض ، والتاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «الطير» والجمله من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره. الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه. ويرى البصريون - ما عدا الأخفش - أن قوله «خبير» خبر مقدم ، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر ،

وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافه ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا وتثنيه وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما لأن «خبير» مفرد ، و «بنو لهب» جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن «خبير» فى هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنه المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عاده العرب أن يعطوا الشىء الذى يشبه شيئا حكم ذلک الشىء ؛ تحقيقا لمقتضى المشابهه ، وقد وردت صيغه فعيل مخبرا بها عن الجماعه ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ بَعْدَ ذلِکَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر : * هنّ صديق للّذى لم يشب*

والثّان مبتدا ، وذا الوصف خبر

إن فى سوى الإفراد طبقا استقرّ (1).

1- «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفه ، ذا اسم إشاره مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «خبر» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره «إن» شرطيه «فى سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، وسوى مضاف ، و «الإفراد» مضاف إليه «طبقا» حال من الضمير المستتر فى «استقر» الآتى وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام «إن فى سوى الإفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ - إلخ».

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنيه أو جمعا ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز.

فإن تطابقا إفرادا - نحو «أقائم زيد» - جاز فيه وجهان (1) ؛ أحدهما : أن .

1- ههنا ثلاثه أمور نحب أن ننبهک إليها ، الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين فى أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصديق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمه العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضا ، وذلک نحو : أقيام أخواک؟ ونحو أقيام إخوتک؟ وعلى هذا تكون الصور التى يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبى إلى أنه يجب فى الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقدما. والأمر الثانى : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده قاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما ، وذلک لأن جعله خبرا مقدما فيه الحمل على شىء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين. والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففى قوله تعالى (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى) وفى قولک «أحاضر اليوم أختک» يمتنع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما فى الآيه فقد ذكر الشارح وجه ذلک فيها ، وإن يكن قد ذكره بعباره يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترک علامه التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفى قولک «أفى داره أبوک» يمتنع جعل «أبوک» فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «فى داره» على المتأخر لفظا ورتبه ، وهو ممتنع.

يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر ، والثانى : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما ، ومنه قوله تعالى (1) : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى يا إِبْراهِيمُ) فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرا ، و «أراغب» خبرا مقدما.

والأول - فى هذه الآيه - أولى ؛ لأن قوله : «عن آلهتى» معمول ل- «راغب» ؛ فلا يلزم فى الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل ل- «راغب» ؛ فليس بأجنبى منه ، وأما على الوجه الثانى فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن «أنت» أجنبى من «راغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس ل- «راغب» عمل فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل فى المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقا تثنيه نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعا نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «والثّان مبتدا وذا الوصف خبر - إلى آخر البيت» أى : والثانى - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدّم عليه ، إن تطابقا فى غير الإفراد ».

1- قد عرفت (ص 193 و 195) أن هذه الآيه الكريمه لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثانى ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان فى حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذى يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلک المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول فى هذه الآيه أولى» ليس دقيقا ، والصواب أن يقول «والأول فى هذه الآيه واجب لا يجوز غيره».

- وهو التثنيه والجمع - هذا على المشهور من لغه العرب ، ويجوز على لغه «أكلونى البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم - فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر (1).

* * * .

1- أحب أن أجلى لک حقيقه هذه المسأله ، وأبين لک عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليک فى صوره من صورها ، وذلک البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لم جاز فى الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟. أما عن الأمر الأول فنقول لک : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معامله الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معامله الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلک لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى اوصاف الذوات. لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهوله ، والموضوع للدلاله على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا تفهم السر فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفى والاستفهام عليه. وأما عن الأمر الثانى فإنا نقرر لک أن النحاه بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعا على أصول مقرره ثابته ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول. فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامه التثنيه والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم

يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى. والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما فى الإفراد والتثنيه والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ. وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان. ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقه المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبه حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقه بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقه فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه. وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى. وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بته ، لا على اللغه الفصحى ، ولا على غير اللغه الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامه التثنبه والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا

کذاک رفع خبر بالمبتدا (1)

مذهب سیبویه وجمهور البصریین أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

1- «ورفعوا» الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به رفعوا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق برفعوا «کذاک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والکاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و «خبر» مضاف إلیه «بالمبتدا» جار ومجرور متعلق برفع.

فالعامل فى المبتدأ معنوىّ - وهو كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللفظيه غير الزائده ، وما أشبهها - واحترز بغير الزائده من مثل «بحسبک درهم» فيحسبک : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظيه غير الزائده ، ولم يتجرد عن الزائده ؛ فإن الباء الداخله عليه زائده ؛ واحترز «بشبهها» من مثل «ربّ رجل قائم» فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلّ على ذلک رفع المعطوف عليه ، نحو «ربّ رجل قائم وامرأه».

والعامل فى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله!.

وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنوىّ.

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ.

وقيل : ترافعا ، ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

* * *

تعريف الخبر

والخبر : الجزء المتمّ الفائده ،

كالله برّ ، والأيادى شاهده (1)

عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائده ، ويرد عليه الفاعل ، نحو «قام زيد» فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتمّ للفائده ، وقيل فى تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جمله ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جمله ، بل ينتظم منه مع الفعل جمله ، وخلاصه هذا أنه

1- «والخبر» الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له ، والمتم مضاف و «الفائده» مضاف إليه «كالله» الكاف جاره لقول محذوف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادى شاهده» الواو عاطفه ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجمله معطوفه بالواو على الجمله السابقه.

عرّف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره ، والتعريف ينبغى أن يكون مختصّا بالمعرّف دون غيره.

* * *

الخبر يكون مفردا و يكون جمله و الجمله على ضربين

ومفردا يأتى ، ويأتى جمله

حاويه معنى الّذى سيقت له (1)

وإن تكن إيّاه معنى اكتفى

بها : كنطقى الله حسبى وكفى (2)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجمله ، وسيأتى الكلام على المفرد.

فأمّا الجمله فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أو لا.

1- «ومفردا» حال من الضمير فى «يأتى» الأول «يأتى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر «ويأتى» الواو عاطفه ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجمله معطوفه على جمله «يأتى» وفاعله السابقه «جمله» حال من الضمير المستتر فى «يأتى» الثانى منصوب بالفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «حاويه» نعت لجمله ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاويه. ومعنى مضاف و «الذى» مضاف إليه «سيقت» سيق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقدير هى يعود إلى جمله ، والجمله من سيق ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.
2- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على قوله جمله «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف فى محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقى»

الكاف جاره لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «وحسبى» خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر.

فإن لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ (1) ، وهذا معنى قوله : «حاويه معنى الّذى سيقت له» والرابط :

1- إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو «زيد قام أبوه» وقد يكون الضمير مقدّرا ، نحو «السّمن منوان بدرهم» التقدير : منوان منه بدرهم

2- أو إشاره إلى المبتدأ ، بت

1- يشترط فى الجمله التى تقع خبرا ثلاثه شروط ؛ الأول : أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثانى : ألا تكون الجمله ندائيه ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جمله «يا أعدل الناس» خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جمله الخبر مصدره بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى. وقد أجمع النحاه على ضروره استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثه ، وزاد ثعلب شرطا رابعا ، وهو ألا تكون جمله الخبر قسميه ، وزاد ابن الأنبارى خامسا وهو ألا تكون إنشائيه ، والصحيح عند الجمهور صحه وقوع القسميه خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينک ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائيه خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جمله طلبيه فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجمله الإنشائيه فى قول العذرى (انظر شرح الشاهد رقم 30). وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل وكل النحاه أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جمله نعم وفاعلها ، وهى إنشائيه ، وسيمثل المؤلف فى هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلک كله ، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِکَ خَيْرٌ)(1) فى قراءه من رفع اللباس

3- أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ) وقد يستعمل فى غيرها ، كقولک : «زيد ما زيد»

4- أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو «زيد نعم الرّجل».

وإن كانت الجمله الواقعه خبرا هى المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : «وإن تكن - إلى آخر البيت» أى : وإن تكن الجمله إياه - أى المبتدأ - فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولک : «نطقى الله حسبى» ؛ فنطقى : مبتدأ [أوّل] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثان ، وحسبى : خبر عن المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدإ الأول ، واستغنى عن الرّابط ؛ لأن قولک «الله حسبى» هو معنى «نطقى» وكذلک «قولى لا إله إلّا الله».

* * *

1- هذه الآيه الكريمه أولها : (يا بَنِى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِى سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِکَ خَيْرٌ) وقد قرىء فيها فى السبعه بنصب «لباس التقوى» وبرفعه ، فأما قراءه النصب فعلى العطف على «لباسا بوارى» ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءه الرفع فيجوز فيها عده وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول ، و «ذلک» مبتدأ ثانيا ، و «خير» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاه الآيه عليه ، والوجه الثانى : أن يكون «ذلک» بدلا من «لباس التقوى» ، والثالث : أن يكون «ذلک» نعتا للباس التقوى على ما هو مذهب جماعه و «خير» خبر المبتدأ الذى هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد فى الآيه لما نحن بصدده فى هذا الباب.

الخبر المفرد على ضربين : جامد و مشتق

والمفرد الجامد فارغ ، وإن

يشتقّ فهو ذو ضمير مستكنّ (1)

تقدم الكلام فى الخبر إذا كان جمله ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامدا ، أو مشتقّا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير ، نحو «زيد أخوك» وذهب الكسائىّ والرّمّانىّ وجماعه إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تضمّن معناه نحو «زيد أسد» - أى شجاع - تحمّل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل.

وإن كان مشتقّا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو «زيد قائم» أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا.

1- «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطيه «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، مجزوم بإن الشرطيه ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصا من التقاء الساكنين وطلبا للخفه ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و «ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول ، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانيا ، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جمله الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبى يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر فى قوله «يشتق» فى الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون

صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين فى إعراب هذه العباره.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبّهه ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا ، وذلک كأسماء الآله ، نحو «مفتاح» فإنه مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت : «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير ، وكذلک ما كان على صيغه مفعل وقصد به الزمان أو المكان ک- «مرمى» فإنه مشتق من «الرّمى» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت «هذا مرمى زيد» تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقّا ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، وذلک نحو «زيد قائم غلاماه» فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميرا.

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل ، نحو : «زيد منطلق» أى : هو ، فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمّل شيئا ، نحو : «هذا مفتاح» ، و «هذا مرمى زيد».

* * *

إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوبا

وأبرزنه مطلقا حيث تلا

ما ليس معناه له محصّلا (1)ن»

1- «وأبرزنه» الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقا» حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجمله من تلا وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها «ما» اسم موصول

مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلا» الآتى «محصلا» خبر ليس ، والجمله من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صله الموصول الذى هو «ما» ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلک الخبر محصلا لذلک المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافيه عن هذا المعنى بعباره سالمه من هذا الاضطراب والقلق ، وذلک قوله : وإن تلا غير الّذى تعلّقا به فأبرز الضّمير مطلقا فى المذهب الكوفىّ شرط ذاک أن لا يؤمن اللّبس ، ورأيهم حسن وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفيه من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسأله ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن»

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه ، نحو : «زيد قائم» أى هو ، فلو أتيت بعد المشتق ب- «هو» ونحوه وأبرزته فقلت : «زيد قائم هو» فقد جوّز سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون «هو» تأكيدا للضمير المستتر فى «قائم» والثانى أن يكون فاعلا ب- «قائم». هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس : «زيد هند ضاربها هو» ومثال ما لم يؤمن فيه اللّبس لو لا الضمير «زيد عمرو ضاربه هو» فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : «وأبرزنه مطلقا» أى سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو :

«زيد هند ضاربها هو» - فإن شئت أتيت ب- «هو» وإن شئت لم تأت به ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنک لو لم تأت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه» لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه هو» تعين أن يكون «زيد» هو الفاعل.

واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : «وأبرزنه مطلقا» يعنى سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، واختار فى غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلک قول الشاعر :

42- قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت ***بكنه ذلک عدنان وقحطان (1)

التقدير : بانوها هم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس.

* * * .

1- هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع. اللغه : «ذرا» بضم الذال - جمع ذروه. وهى من كل شىء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتمييزوا ، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للاضافه كما حذفت النون فى قولک «قاضو المدينه ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى «كنه» كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته. الإعراب : «قومى» قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبه العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف واسم الإشاره فى «ذلک» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه الشاهد فيه : قوله «قومى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قومى ذر المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق

المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنک أن «بانوها» هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنيه وليست بانيه ؛ وإنما البانى هو القوم. وهذا الذى يدل عليه هذا البيت - من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حاله الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصله ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجه لهم فى ذلک. والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ. ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى.

يجى ء الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا

وأخبروا بظرف أو بحرف جر

ناوين معنى «كائن» أو «استقر» (1).

ص: 209

1- «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفه «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو فى قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابه عن الفتحه ، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و «كائن» مضاف إليه «أو» عاطفه «استقر» قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن.

تقدم أن الخبر يكون مفردا ، ويكون جمله ، وذكر المصنف فى هذا البيت أنه يكون ظرفا أو [جارّا و] مجرورا (1) ، نحو : «زيد عندک» ، و «زيد فى الدّار» فكل منهما متعلّق بمحذوف واجب الحذف (2) ، وأجاز قوم - منهم

1- يشترط لصحه الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه فى حالتين : أولاهما : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندک ، وزيد فى الدار. وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينه الداله عليه ، كأن يقول لک قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غدا ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غدا ، وجعل ابن هشام فى المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.
2- ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينه تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناک قرينه ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور فى هذا الموضوع ، وسنعود إليه فى شرح الشاهد رقم 43 الآتى قريبا. الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاه فى الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائده على كل واحد منهما ، والصحيح الذى ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينه تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيره واحده.

المصنف - أن يكون ذلک المحذوف اسما أو فعلا نحو : «كائن» أو «استقرّ» فإن قدرت «كائنا» كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت «استقرّ» كان من قبيل الخبر بالجمله.

واختلف النحويون فى هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلک المحذوف اسم فاعل ، التقدير «زيد كائن عندک ، أو مستقر عندک ، أو فى الدار» وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل : إنهما من قبيل الجمله ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير «زيد استقرّ - أو يستقرّ - عندک ، أو فى الدّار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضا.

وقيل : يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يجعلا من قبيل الجمله ؛ فيكون التقدير «استقرّ» ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السّرّاج إلى أن كلّا من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجمله ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو على الفارسىّ فى الشيرازيات.

والحقّ خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلک المحذوف واجب الحذف ، وقد صرّح به شذوذا ، كقوله :

43- لک العزّ إن مولاک عزّ ؛ وإن يهن ***فأنت لدى بحبوحه الهون كائن (1)

للمجهول كما قاله العينى وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشى ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثى لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجىء ما ذكره العينى ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : «عز» الثلاثى اللازم ، وقوله : «بحبوحه» هو بضم فسكون ، وبحبوحه كل شىء : وسطه «الهون» الذل والهوان.

الإعراب : «لک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شرطيه «مولاک» مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب

مضاف إليه «عز» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاک ، والجمله لا محل لها مفسره ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاک فلک العز «وإن» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه «يهن» فعل مضارع فعل الشرط محزوم وعلامه مجزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاک «فأنت» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و «بحبوحه» مضاف إليه ، وبحبوحه مضاف و «الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه : قوله «كائن» حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبرا - شذوذا ، وذلک لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا - أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامه ، فإن كان متعلقهما كونا خاصا وجب ذكره ، إلا أن نقوم قرينه تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينه جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه مجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلا ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذا ، كذلک قالوا.

والذى يتجه للعبد الضعيف - عفا الله تعالى عنه! - وذكره كثير من أكابر.

1- هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروها منسوبه إلى قائل معين. اللغه : «مولاک» يطلق المولى على معان كثيره ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر «يهن» يروى بالبناء العلماء أن «كائنا ، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلک فيكون كل منهما كونا خاصا ، وحينئذ يجوز ذكره ، و «ثابت» و «ثبت» بهذه المنزله ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابليه الحركه مثلا ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا - أيضا - يتجه ذكر «كائن» فى هذا البيت وذكر «مستقر» فى نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

ص: 212

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبرا - كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفه ، نحو : «مررت برجل عندك ، أو فى الدار» أو حالا ، نحو : «مررت بزيد عندك ، أو فى الدار» أو صله ، نحو : «جاء الذى عندك ، أو فى الدار» لكن يجب فى الصّله أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : «جاء الذى استقرّ عندك ، أو فى الدار» وأما الصفه والحال فحكمهما حكم الخبر كما نقدم.

* * *

ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جثه إلا إن أفاد

ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جثّه ، وإن يفد فأخبرا (1)

1- «ولا» الواو للاستئناف ، ولا : نافيه «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون ، واسم مضاف و «زمان» مضاف إليه «خبرا» خبر يكون «عن جثه» جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفه لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن : شرطيه «يفد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط.

ظرف المكان يقع خبرا عن الجثه ، نحو : «زيد عندک» وعن المعنى نحو : «القتال عندک» وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفى ، نحو : «القتال يوم الجمعه ، أو فى يوم الجمعه» ولا يقع خبرا عن الجثّه ، قال المصنف : إلا إذا أفاد نحو «الليله الهلال ، والرّطب شهرى ربيع» فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثه ، نحو : «زيد اليوم» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا ؛ فإن جاء شىء من ذلک يؤوّل ، نحو قولهم : اللّيله الهلال ، والرّطب شهرى ربيع ، التقدير : طلوع الهلال الليله ، ووجود الرّطب شهرى ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلک من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد (1) ، كقولک : «نحن فى يوم طيّب ، وفى شهر كذا» .

1- هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لک تبيينا واضحا ، الأول : أن الاسم الذى يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثه ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذى يصح أن يقع خبرا ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثه أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثه حصول الفائده أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقا وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبا لا دائما ، ومعنى هذا أن حصول الفائده ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلک استظهر جماعه من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائده به فعلا ؛ فلو لم تحصل الفائده من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زمانا» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكانا» ونحو «القتال مكانا» لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائده فى الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثه لا يفيد. وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحاله بالنص عليها. الأمر الثانى : أن الفائده من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثه تحصل بأحد أمور ثلاثه ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافه ، ويكون مع ذلک مجرورا

بفى ، نحو قولک : «نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركه» ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليله الهلال فإن تقديره الليله طلوع الهلال ، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغدا أمر ؛ فإن التقدير عند النحاه فى هذا المثل : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجثه مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذا النوع أن تجره بفى ، فتقول : الرطب فى شهرى ربيع ، والورد فى أيار - وهو شهر من الشهور الروميه يكون زمن الربيع.

وإلى هذا أشار بقوله : «وإن يفد فأخبرا» فإن لم يفد امتنع ، نحو : «زيد يوم الجمعه».

* * *

لا تقع النكره مبتدأ إلا بمسوغ

ولا يجوز الابتدا بالنّكره

ما لم تفد : كعند زيد نمره (1)

وهل فتى فيكم؟ فما خلّ لنا ،

ورجل من الكرام عندنا (2).

1- «لا» نافيه «يجوز» فعل مضارع «الابتدا» فاعل يجوز «بالنكره» جار ومجرور متعلق بالابتدا «ما» مصدريه ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على النكره «كعند» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و «زيد» مضاف إليه «نمره» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلک كائن كقولک عند زيد نمره.
2- «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافيه «خل» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

ورغبه فى الخير خير ، وعمل

برّ يزين ، وليقس ما لم يقل (1)

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفه (2) وقد يكون نكره ، لكن بشرط أن تفيد ، وتحصل الفائده بأحد أمور ذكر المصنف منها سته :

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور (3) ، نحو : «فى .

1- «رغبه» مبتدأ «فى الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ ، وعمل مضاف و «بر» مضاف إليه «يزين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفه أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله.
2- المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل فى المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيره ؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفه حتى يكون معينا ، أو نكره مخصوصه. ولم يجب فى الفاعل أن يكون معرفه ولا نكره مخصصه ؛ لأن حكمه - وهو المعبر عنه بالفعل - متقدم عليه البته ؛ فيتقرر الحكم أولا فى ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضا السر فى جواز أن يكون المبتدأ نكره إذا تقدم الخبر عليه.
3- مثل الظرف والجار والمجرور الجمله ، نحو قولك : قصدک غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجمله «قصدک غلامه» من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، لسوغ للابتداء بالنكره ، هو تقديم خبرها وهو جمله ، واعلم أنه لا بد - مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثه : الجمله ، والظرف ، والجار والمجرور - من أن يكون مختصا ، وذلک بأن يكون المجرور أو ما أضيف

الظرف إليه والمسند إليه فى الجمله مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : فى دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت ولد له ولد رجل - لم يصح.

الدّار رجل» ، و «عند زيد نمره» (1) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : «قائم رجل».

الثانى : أن يتقدم على النكره استفهام (2) ، نحو : «هل فتى فيكم».

الثالث : أن يتقدم عليها نفى (3) ، نحو : «ما خلّ لنا».

1- النمره - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار.
2- اشترط جماعه من النحويين - منهم ابن الحاجب - لجواز الابتداء بالنكره بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزه ، والثانى : أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول : أرجل عندک أم امرأه؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذى ذكراه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكره مسوغا للابتداء بها؟ فالجواب : أن نذكرک بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكره يجعلها عامه ، وعموم النكره عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين بطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن السؤال فى الحقيقه عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به.
3- قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكره أن الأصل فيه هو النفى ؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكره عامه متناوله جميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى ، فالوجه فى النفى هو صيروره النكره عامه.

الرابع : أن توصف (1) ، نحو : «رجل من الكرام عندنا».

الخامس : أن تكون عامله (2) ، نحو : «رغبه فى الخير خير».

السادس : أن تكون مضافه ، نحو : «عمل برّ يزين».

هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب ، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيّف وثلاثين موضعا [وأكثر من ذلک (3)] ، فذكر [هذه] السّتّه المذكوره. .

1- يشترط فى الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكره أن يكون مخصصا للنكره فإن لم يكن الوصف مخصصا للنكره - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكره ، والوصف على ثلاثه أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فإن تقدير الكلام : وطائفه من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكورا فى الكلام ولا محذوفا على نيه الذكر ، ولكن صيغه النكره تدل عليه. ولذلک موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكره على صيغه التصغير ، نحو قولک : رجيل عندنا ، فإن المعنى رحل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكره داله على التعجب ، نحو «ما» التعجبيه فى قولک : ما أحسن زيدا ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبيه وهى نكره كون المعنى : شىء عظيم حسن زيدا ؛ فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكره موصوفه - يشتمل على أربعه أنواع.
2- قد تكون النكره عامله الرفع ، نحو قولک : ضرب الزيدان حسن - بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عامله النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عامله الجر ، كما فى قوله عليه الصلاه والسّلام «خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليله» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه.
3- قد علمت أن بعض الأمور السته يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين عدوا أمورا كثيره لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعدده ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدىء إلى إجهاد ذهنه ، وسترى فى بعض ما

يذكره الشارح زياده على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثانى عشر والرابع عشر وسنبين ذلک.

والسابع : أن تكون شرطا ، نحو : «من يقم أقم معه».

الثامن : أن تكون جوابا ، نحو أن يقال : من عندک؟ فتقول : «رجل» ، التقدير «رجل عندى».

التاسع : أن تكون عامّه ، نحو : «كلّ يموت».

العاشر : أن يقصد بها التّنويع ، كقوله :

44- فأقبلت زحفا على الرّكبتين ***فثوب لبست ، وثوب أجرّ(1)

[فقوله «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره ، وكذلک «ثوب أجرّ»]. .

1- هذا البيت من قصيده لامرىء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيبانى ، والمفضل الضبى ، وغيرهما ، وأول هذه القصيده قوله : لا ، وأبيک ابنه العامر يّ لا يدّعى القوم أنّى أفرّ وزعم الأصمعى - فى روايته عن أبى عمرو بن العلاء - أن القصيده لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعه بن جشم ، وأولها عنده : أحار ابن عمرو كأنّى خمر ويعدو على المرء ما يأتمر ويروى صدر البيت الشاهد هكذا : * فلمّا دنوت تسدّيتها* اللغه : «تسديتها» تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقى ظاهر المعنى ، ويروى «فثوب نسيت». الإعراب : «فأقبلت» الفاء عاطفه ، أقبلت : فعل ماض مبنى على فتح مقدر وفاعل «زحفا» يجوز أن يكون مصدرا فى تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء فى «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : أزحف زحفا «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفا» «فثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيته ، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفه ، ثوب : مبتدأ «أجر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجمله من المبتدأ وخبزه معطوفه بالواو على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «ثوب» فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكره - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامه

الشارح. وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى «نسيت ، وأجر» ليستاخرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيته وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكره كونها موصوفه ، وفى البيت روايه أخرى ، وهى* فثوبا نسيت وثوبا أجر* بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الروايه ، ويرجح هذه الروايه على روايه الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جمله الخبر مما لا يجيزه جماعه من النحاه منهم سيبويه إلا لضروره الشعر.

الحادى عشر : أن تكون دعاء ، نحو : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ)

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب (1) ، نحو : «ما أحسن زيدا!». لک

1- قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لک أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلک فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيرا للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذلک

الثالث عشر : أن تكون خلفا من موصوف ، نحو : «مؤمن خير من كافر».

الرابع عشر : أن تكون مصغّره ، نحو : «رجيل عندنا» ؛ لأن التصغير فيه فائده معنى الوصف ، تقديره «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر : أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : «شرّ أهرّ ذا ناب ، وشىء جاء بک» التقدير «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ ، وما جاء بک إلا شىء» على أحد القولين ، والقول الثانى [أن التقدير] «شرّ عظيم أهرّ ذا ناب ، وشىء عظيم جاء بک» ؛ فيكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ؛ لأن الوصف أعمّ من أن يكون ظاهرا أو مقدرا ، وهو ها هنا مقدّر.

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

45- سرينا ونجم قد أضاء ؛ فمذ بدا***محيّاک أخفى ضوؤه كلّ شارق (1).

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغه : «سرينا» من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محياک» وجهک. المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا. ولم يكتف بذلک حنى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقه. الإعراب : «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال ، نجم : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان فى محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماض «محياک» محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجمله «أخفى» فعل ماض «ضوؤه» ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و «شارق» مضاف إليه ، والجمله من الفعل - الذى هو أخفى - والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ. الشاهد فيه : قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكره - لسبقه بواو الحال ، والذى نريد أن ننبهک إليه هاهنا أن المدار فى التسويغ على وقوع النكره فى صدر الجمله الحاليه ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسه (انظر شرح التبريزى 4 / 130 بتحقيقنا) : تركت ضأنى تودّ الذّئب راعيها وأنّها لا

ترانى آخر الأبد الذّئب يطرقها فى الدّهر واحده وكلّ يوم ترانى مديه بيدى الشاهد فيهما قوله «مديه» فإنه مبتدأ مع كونه نكره ، وسوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جمله الحال ؛ لأن جمله «مديه بيدى» فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى قوله «ترانى». ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر : عندى اصطبار ، وشكوى عند فاتنتى فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ فإن الواو فى قوله «وشكوى عند فاتنتى» يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكره ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما.

السابع عشر : أن تكون معطوفه على معرفه ، نحو : «زيد ورجل قائمان».

الثامن عشر : أن تكون معطوفه على وصف ، نحو : «تميمىّ ورجل فى الدّار».

التاسع عشر : أن يعطف عليها موصوف ، نحو : «رجل وامرأه طويله فى الدّار».

العشرون : أن تكون مبهمه ، كقول امرىء القيس :

46- مرسّعه بين أرساغه ***به عسم يبتغى أرنبا(1).

1- اتفق الرواه على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامه ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلک ؛ فقيل : لامرىء القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلک بصحيح ، بل هو لامرىء القيس ابن مالک الحميرى ، لكن الثابت فى نسخه ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى - بروايه أبى عبيده والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختاره - نسبه هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، ما نصه : «هو لامرىء القيس بن مالک الحميرى ، كما قاله الآمدى ، ولبس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير» اه ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواه قبل بيت الشاهد قوله : أيا هند لا تنكحى بوهه عليه عقيقته أحسبا اللغه : «بوهه» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق «عقيقته» العقيقه الشعر الذى يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلدته. وقال القتيبى : أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا يتنظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حنى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعه» هى التميمه يعلقها مخافه العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذه ، وكان الرجل من جهله العرب يشد فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافه أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى «بين أرباقه» والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عده عرى ، ومعناه أنه يجعل

تميمته فى حبال «عسم» اعوجاج فى الرسغ ويبس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تميمه لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف المعنى : يخاطب هندا أخته - فيما ذكر الرواه - ويقول لها : لا تتزوجى رجلا من جهله العرب : يضع التمائم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج ويبس ، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبنا وفرقا. الإعراب : «مرسعه» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفيه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهه فى البيت السابق ، والرابط بين جمله الصفه والموصوف هو الضمير المجرور محلا بالإضافه فى قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب صفه ثانيه لبوهه «يبتغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بوهه ، وجمله الفعل وفاعله فى محل نصب صفه لبوهه أيضا «أرنبا» مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهه فى هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله «عليه عقيقه» والثانيه قوله «أحسبا» والثالثه جمله «مرسعه بين أرساغه» ، والرابعه جمله «به عسم» ، والخامسه جمله «يبتغى أرنبا». الشاهد فيه : قوله «مرسعه» فإنها نكره وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلک أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكره ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو نقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعه دون مرسعه ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح. واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على روايه مرسعه بتشديد السين مفتوحه ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسوره ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعه ، أى البوهه السابق مرسعه ، ونصبها على أنها صفه لبوهه فى البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

ص: 223

الحادى والعشرون : أن تقع بعد «لو لا» ، كقوله :

47- لو لا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه***لمّا استقلّت مطاياهنّ للظّعن (1).

1- لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين. اللغه : «أودى» فعل لازم معناه هلک «مقه» حب ، وفعله ومقه يمقه مقه - كوعده يعده عده - والتا ، فى مقه عوض عن فاء الكلمه - وهى الواو - كعده وزنه ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا. المعنى. يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولو لا ذلک الصبر الذى أبداه وتمسک به لظهر منه ما يهلک بسببه كل من بحبه ويعطف عليه. الإعراب : «لو لا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره : موجود. وقوله «لأودى» اللام واقعه فى جواب لو لا ، وأودى : فعل ماض «كل» فاعل أودى ، وكل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «مقه» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت. الشاهد فيه : قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ - مع كونه نكره - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لو لا». وإنما كان وقوع النكره بعد «لو لا» مسوغا للابتداء بها لأن «لو لا» تستدعى جوابا يكون معلقا على جمله الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكره ؛ فيكون ذلک سببا فى تقليل شيوع هذه النكره.

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : «إن ذهب عير فعير فى الرّباط» (1).

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكره لام الابتداء ، نحو «لرجل قائم». دل

1- هذا من أمثال العرب ، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنه كتاب - ما تشد به الدابه ، ويقال : قطع الظبى رباطه ، ويريدون قطع حبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به فى قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ - مع كونه نكره - لكونه واقعا بعد الفاء الواقعه فى جواب الشرط ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (1 / 21 طبع بولاق ، رقم 82 فى 1 / 25 بتحقيقنا) وانظره فى جمهره الأمثال لأبى هلال العسكرى (1 / 81 بهامش مجمع الأمثال طبع الخيريه) ورواه هناک «إن هلک عير فعير فى الرباط» وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشىء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل فى المعنى قول كثير عزه : هل وصل عزّه إلّا وصل غانيه فى وصل غانيه من وصلها بدل

الرابع والعشرون : أن تكون بعد «كم» الخبريه ، نحو قوله :

48- كم عمّه لک يا جرير وخاله***فدعاء قد حلبت علىّ عشارى (1).

ص: 226

1- البيت للفرزدق بهجو جريرا ، وقبله قوله : كم من أب لى يا جرير كأنّه قمر المجرّه أو سراج نهار ورث المكارم كابرا عن كابر ضخم الدّسيعه كلّ يوم فخار اللغه : «المجره» باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب «الدسيعه» الجفنه ، أو المائده الكبيره ، وضخامتها : كنايه عن الكرم ، لأن ذلک يدل على كثره الأكله الذين يلتفون حولها «فدعاء» هى المرأه التى اعوجت إصبعها من كثره حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثره مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشارى» العشار : جمع عشراء - بضم العين المهمله وفتح الشين - وهى الناقه التى أتى عليها من وضعها عشره أشهر ، وفى التنزيل الكريم : (وَإِذَا الْعِشارُ عُطِّلَتْ). الإعراب : «كم» يجوز أن تكون استفهاميه ، وأن تكون خبريه «عمه» يجوز فيها وفى «خاله» المعطوفه عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن «كم» خبريه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جمله «حلبت» وعمه : تمييز لها ، وتمييز كم الخبريه مجرور كما هو معلوم ، وخاله : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهاميه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جمله «حلبت» أيضا ، وعمه : تمييز لها ؛ وتمييز كم الاستفهاميه منصوب كما هو معلوم ، وخاله معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبريه أو استفهاميه فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتى ، وعلى هذين يكون قوله «عمه» مبتدأ ، وقوله «لک» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجمله «قد حلبت» فى محل رفع خبره ، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف ، وهى - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبريه فيقدر تمييزها مجرورا ، ويجوز أن تكون استفهاميه فيقدر تمييزها منصوبا ، و «فدعاء» صفه لخاله ، وقد حذف صفه لعمه مماثله لها كما حذف صفه لخاله مماثله لصفه عمه ، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمه لک فدعاء ، وكم خاله لک فدعاء» فحذف من الأول كلمه فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمه لک وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى أثبته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغه «الاحتباک». الشاهد فيه : قوله «عمه» على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكره - لوقوعها بعد «كم» الخبريه ، كذا قال الشارح

العلامه ، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لک فى الإعراب أن «عمه» على أى الوجوه موصوفه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لک» وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خاله به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكره بعد «كم» الخيريه ، وإنما هو وصف النكره ، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكره بعد كم الخبريه ، ولا مسوغ فيه سوى ذلک ، فلم أوفق للعثور عليه.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلک إلى نيّف وثلاثين موضعا ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح.

* * *

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ و قد يتقدم عليه

والأصل فى الأخبار أن تؤخّرا

وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا (1)

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلک لأن الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقّ التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلک لبس أو نحوه ، على ما سيبيّن ؛ فتقول «قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفى الدّار زيد ، وعندک عمرو» وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب

1- «والأصل» مبتدأ «فى الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدريه «تؤخرا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذ» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافيه للجنس «ضررا» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود. والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذ إليها.

الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر (1) ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين ، والكوفيين - على جواز «فى داره زيد» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث (2) ، نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل «زيد قائم ، وزيد قام أبوه ، :

1- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق وركاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عباره ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلک - تخصيصه بما عدا هذه الصوره. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلک أن هذه العباره التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفى أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العباره ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صوره من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص 46 طبعه ثالثه بتحقيقنا) أن علماء الكوفه برون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جمله ، وعقد فى ذلک مسأله خاصه ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولک «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جمله. فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجمله ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلک لا يجوز عندهم ، وهذه الغله نفسها موجوده فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

2- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق وركاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر»

وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عباره ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلک - تخصيصه بما عدا هذه الصوره. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلک أن هذه العباره التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفى أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العباره ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صوره من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص 46 طبعه ثالثه بتحقيقنا) أن علماء الكوفه برون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جمله ، وعقد فى ذلک مسأله خاصه ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولک «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جمله. فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجمله ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلک لا يجوز عندهم ، وهذه الغله نفسها موجوده فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

وزيد أبوه منطلق» والحقّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلک ، وإليه أشار بقوله «وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا» فتقول : «قائم زيد» ومنه قولهم : «مشنوء من يشنؤک» فمن : مبتدأ ومشنوء : خبر مقدم ، و «قام أبوه زيد» ومنه قوله :

49- قد ثكلت أمّه من كنت واحده ***وبات منتشبا فى برثن الأسد(1)

ف- «من كنت واحده» مبتدأ مؤخر ، و «قد ثكلت أمّه» : خبر مقدم ، و «أبوه منطلق زيد» ؛ ومنه قوله :

1- البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم حسان بن ثابت الأنصارى اللغه : «ثكلت أمه» هو من الثكل ، وهو فقد المرأه ولدها «منتشبا» عالقا داخلا «برثن الأسد» مخلبه ، وجمعه براثن ، مثل برقع وبراقع ، والبراثن للسباع بمنزله الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابى : البرثن : الكف بكمالها مع الأصابع. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «أمه» أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع «واحده» واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجمله من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول الذى هو من «وبات» الواو عاطفه ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «منتشبا» خبر بات «فى برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشب ، وبرثن مضاف و «الأسد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر ، وهو جمله «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحده» وفى جمله الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلک أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزله المتقدم فى اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى فى بيت الناظم وفى مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

50- إلى ملک ما أمّه من محارب ***أبوه ، ولا کانت کلیب تصاهره (1)

ف- «أبوه» : مبتدأ [مؤخّر] ، و «ما أمّه من محارب» : خبر مقدم. .

ص: 230

1- هذا البیت من کلمه للفرزدق یمدح بها الولید بن عبد الملک بن مروان. اللغه : «محارب» ورد فی عده قبائل : أحدها من قریش ، وهو محارب بن فهر ابن مالک بن النضر ، والثانی من قیس عیلان ، وهو محارب بن خصفه بن قیس عیلان ، والثالث من عبد القیس ، وهو محارب بن عمر بن ودیعه بن لکیر بن أفصی بن عبد القیس «کلیب» بزنه التصغیر - اسم ورد فی عده قبائل أیضا : أحدها فی خزاعه ، وهو کلیب بن حبشیه بن سلول ، والثانی فی تغلب بن وائل ، وهو کلیب بن ربیعه بن الحارث بن زهیر ، والثالث فی تمیم ، وهو کلیب بن یربوع بن حنظله بن مالک ، والرابع فی النخع ، وهو کلیب بن ربیعه بن خزیمه بن معد بن مالک بن النخع ، والخامس فی هوازن ، وهو کلیب بن ربیعه بن صعصعه. الإعراب : «إلی ملک» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطیتی» فی بیت سابق علی بیت الشاهد ، وهو قوله : رأونی ، فنادونی ، أسوق مطیّتی بأصوات هلّال صعاب جرائره «ما» نافیه تعمل عمل لیس «أمه» أم : اسم ما ، وأم مضاف والضمیر مضاف إلیه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجمله «ما» ومعمولیها فی محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمیر مضاف إلیه وجمله المبتدأ وخبره فی محل جر صفه لملک «ولا» الواو عاطفه ، لا نافیه «کانت» کان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنیث «کلیب» اسم کان «تصاهره» تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هی یعود إلی کلیب ، والضمیر البارز مفعول به ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فی محل نصب خبر «کان» وجمله کان واسمها وخبرها فی محل جر معطوفه علی جمله الصفه. الشاهد فیه : فی هذا البیت شاهد للنحاه وشاهد لعلماء البلاغه ، فأما النحاه فیستشهدون به علی تقدیم الخبر - وهو جمله «ما أمه من محارب» علی المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدیر : إلی ملک أبوه لیست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغه فیذکرونه شاهدا علی التعقید اللفظی الذی سببه التقدیم والتأخیر ، ومثله فی ذلک قول الفرزدق أیضا یمدح إبراهیم بن هشام بن إسماعیل المخزومی وهو خال هشام بن عبد الملک بن مروان : وما مثله فی النّاس إلّا مملّکا أبو أمّه حیّ أبوه یقاربه التقدیر : وما مثله فی الناس حی یقاربه إلا مملکا أبو أمه أبوه.

ونقل الشريف أبو السعادات هبه الله بن الشّجرى الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جمله ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلک عن الكوفيين.

* * *

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

فامنعه حين يستوى الجزآن :

عرفا ، ونكرا ، عادمى بيان (1)

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ،

أو قصد استعماله منحصرا (2).

1- «فامنعه» امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لا منع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوى» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافه «حين» إليها «عرفا» تمييز «ونكرا» معطوف عليه «عادمى» حال من «الجزآن» وعادمى مضاف و «بيان» مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجمله - وهما المبتدأ والخبر - من جهه التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحه للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لا قرينه معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «الفعل» اسم لكان محذوفه تفسرها المذكوره بعدها. والخبر محذوف أيضا ، والجمله من كان المحذوفه واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر : خبر «كان» والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها مفسره «أو» عاطفه «قصد» فعل ماض مبنى للمجهول «استعماله» استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصرا» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

أو كان مسندا : لذى لام ابتدا ،

أو لازم الصّدر ، كمن لى منجدا (1)

ينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثه أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسه مواضع :

الأول : أن يكون كلّ من المبتدأ والخبر معرفه أو نكره صالحه لجعلها مبتدأ ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو «زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو» ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدّمته فقلت «أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكل المقدّم مبتدأ (2) ، وأنت .

1- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «مسندا» خبر كان «لذى» جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و «لام» مضاف إليه ، ولام مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفه «لازم» معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و «الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جاره لقول محذوف كما تقدم مرارا «من» اسم استفهام مبتدأ «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجدا» حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام.
2- إذا كانت الجمله مكونه من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ؛ فللنحاه فى إعرابها أربعه أقوال ، أولها : أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجه التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عباره الناظم والشارح ؛ وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحه الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا - فالمقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ.

تريد أن يكون خبرا ، من غير دليل يدلّ عليه ؛ فإن وجد دليل يدلّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولک «أبو يوسف أبو حنيفه» فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفه - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفه ، لا تشييه أبى حنيفه بأبى يوسف ، ومنه قوله :

51- بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا***بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد(1)

1- نسب جماعه هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته فى كتب النحاه وأهل المعانى والفرضيين. الإعراب : «بنونا» بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفه ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفه للرجال. الشاهد فيه : قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلک لوجود قرينه معنويه تعين المبتدأ منهما ؛ فإنک قد عرفت أن الخبر هو محط الفائده ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه - وهو الذى تذكر الجمله لأجله - فهو الخبر. وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمه : * ورمل كأوراک العذارى قطعته* فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت : قبيله ألأم الأحياء أكرمها وأغدر النّاس بالجيران وافيها إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس» اه كلام ابن هشام. والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادره ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيده إليه ؛ فلا تكون ثمه طمأنينه على إفاده غرض المتكلم بالعباره ، وثانيهما : أن ما ذكره فى بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيله بأنه ألأم الأحياء وعن أو فى هذه القبيله بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى فى بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن

بنيهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد. ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى : كلام النّبيّين الهداه كلامنا وأفعال أهل الجاهليّه نفعل فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداه ، لا العكس.

فقوله «بنونا» خبر مقدم ، و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم.

والثانى : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو «زيد قام» فقام وفاعله المقدر (1) : خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال «قام زيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخرا ، والفعل خبرا مقدما ، بل يكون «زيد» فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعا لظاهر - نحو «زيد قام أبوه» - جاز التقديم ؛ فتقول

1- أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

«قام أبوه زيد» ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلک (1) ، وكذلک يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا ، نحو «الزّيدان قاما» فيجوز أن تقدّم الخبر فتقول «قاما الزّيدان» ويكون «الزيدان» مبتدأ مؤخرا ، و «قاما» خبرا مقدما ، ومنع ذلک قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضى [وجوب] تأخير الخبر الفعلى مطلقا ، وليس كذلک ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا ، كما تقدم.

الثالث : أن يكون الخبر محصورا بإنّما ، نحو «إنّما زيد قائم» أو بإلا ، نحو «ما زيد إلا قائم» وهو المراد بقوله «أو قصد استعماله منحصرا» ؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» فى المثالين ، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذا ، كقول الشاعر :

52- فيا ربّ هل إلّا بک النّصر يرتجى ***عليهم؟ وهل إلّا عليک المعوّل؟(2)

1- يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم. ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشه رقم 1 فى ص 228).
2- البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانيه ، والبيت من قصيده له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم ، وأولها قوله : ألا هل عم فى رأيه متأمّل؟ وهل مدبر بعد الإساءه مقبل؟ اللغه : «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعا ، ولا يقال عمى إلا على ذلک ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأه عمياء وعميه «مدبر» هو فى الأصل من ولاک قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنک ولا يباليک «المعول» تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندک الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورک كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل. الإعراب : «يا رب» يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفه اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكارى دال على النفى «إلا» أداه استثناء ملغاه «بک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بک» متعلقا بقوله يرتجى ، وجمله

يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصناعه تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لهذا يجعل متعلقا بيرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفى «إلا» أداه استثناء ملغاه «عليک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «بک النصر» و «عليک المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذا ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بک ، وهل المعول إلا عليک ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله : «بک النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جمله «يرتجى» فلا شاهد فى الجمله الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجمله الثانيه وحدها. وعباره الشارح تفيد ذلک ، فإنه ترک ذكر الاستشهاد بالجمله الأولى لاحتمالها وجها آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به ، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا - كما ذكره الشارح - هو رأى جماعه النحاه ؛ فأما علماء البلاغه فيقولون : إن كانت أداه القصر هى «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصورا عليه ، وإن كانت أداه القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العباره صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

الأصل «وهل المعوّل إلا عليک» فقدّم الخبر.

الرابع : أن يكون خبرا لمبتدإ قد دخلت عليه لام الابتداء ، نحو «لزيد قائم» وهو المشار إليه بقوله : «أو كان مسندا لذى لام ابتدا» فلا يجوز تقديم الخبر

على اللام ؛ فلا تقول : «قائم لزيد» لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذا ، كقول الشاعر :

53- خالى لأنت ، ومن جرير خاله ***ينل العلاء ويكرم الأخوالا(1)

ف- «لانت» مبتدأ [مؤخر] و «خالى» خبر مقدم. به

1- البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها. اللغه : «جرير» يروى فى مكانه «تميم» ، ويروى أيضا عويف «العلاء» بفتح العين المهمله ممدودا - الشرف والرفعه ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبه فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سموا. الإعراب : «خالى لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و «أنت» خبر المبتدأ ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصه بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون «خالى» خبرا مقدما ، و «لأنت» مبتدأ مؤخرا ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذا من الجهه التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من جرير وخبره لا محل لها صله الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل ، وجمله الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفه ، يكرم : فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «الأخوالا» قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنيا للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوالا» تمييزا : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفه على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائده على ما قاله البصريون فى قول الشاعر : * وطبت النّفس يا قيس عن عمرو* الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثه شواهد للنحاه : الأول : فى قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعا فيقول «ينال العلاء»

ولكنه جاء به مجزوما ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها فى «لم يخف» ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول : كذاك الّذى يبغى على النّاس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وليس لک أن تزعم أن من فى قوله «من جرير خاله» شرطيه ؛ فلذلک جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلک يستدعى أن تجعل جمله «جرير خاله» شرطا ، وهو غير جائز عند أحد من النحاه ؛ لأن جمله الشرط لا تكون اسميه أصلا (وانظر - مع ذلک - شرح الشاهد رقم 58 الآتى). والشاهد الثانى : فى قوله «ويكرم الأخوالا» فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفه ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجىء التمييز معرفه ، والبصريون يقولون : ال فى هذا زائده لا معرفه ، والشاهد الثالث : - وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا - فى قوله «خالى لأنت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذا ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد «لخالى أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضروره ، والثالث : أن يكون أصل الكلام «خالى لهو أنت» فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، فحذفت الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها. ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز : أمّ الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو «من لى منجدا؟» فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجدا : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على «من» ؛ فلا تقول «لى من [منجدا]».

* * *

ص: 238

ونحو عندى درهم ، ولى وطر ،

ملتزم فيه تقدّم الخبر (1)

كذا إذا عاد عليه مضمر

ممّا به عنه مبينا يخبر (2)

كذا إذا يستوجب التّصدبرا

: كأين من علمته نصيرا (3)

1- «ونحو» مبتدأ «عندى» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولى» الواو عاطفه ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله «نحو» فى أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و «الخبر» مضاف إليه.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضا ، وما اسم موصول «به ، عنه» متعلقان بيخبر الآتى «مبينا» حال من المجرور فى «به» «يخبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «ما» وجمله «عاد عليه مضمر» فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا - أى مفسرا - لذلك الضمير. قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول : كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدا ، وما له التّصدّر

3- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «كأين» الكاف جاره لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيرا» مفعول ثان لعلم ، والجمله لا محل لها صله.

وخبر المحصور قدّم أبدا

: كما لنا إلّا اتّباع أحمدا (1)

أشار فى هذه الأبيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه يجب فى أربعه مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكره ليس لها مسوّغ إلا تقدّم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو «عندک رجل ، وفى الدار امرأه» ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : «رجل عندک» ، ولا «امرأه فى الدّار» وأجمع النحاه والعرب على منع ذلک ، وإلى هذا أشار بقوله : «ونحو عندى درهم ، ولى وطر - البيت» ؛ فإن كان للنكره مسوّغ جاز الأمران ، نحو «رجل ظريف عندى» ، و «عندى رجل ظريف».

الثانى : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو «فى الدّار صاحبها» فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو «صاحبها فى الدّار» ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وهذا مراد المصنف بقوله : «كذا إذا عاد عليه مضمر - البيت» أى : كذلک يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عباره ابن عصفور فى بعض كتبه ، وليست بصحيحه ؛ لأن الضمير فى قولک «فى الدّار

1- «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و «المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفيه متعلق بقدم «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، و «ما» نافيه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداه استثناء ملغاه «اتباع» مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و «أحمدا» مضاف إليه ، مجرور بالفتحه نيابه عن الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، والألف للاطلاق.

صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغى أن تقدر مضافا محذوفا فى قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على ملابسه» ثم حذف المضاف - الذى هو ملابس - وأقيم المضاف إليه - وهو الهاء - مقامه ؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثل قولك «فى الدار صاحبها» قولهم : «على التّمره مثلها زبدا» وقوله :

54- أهابک إجلالا ، ما بک قدره***علىّ ، ولكن ملء عين حبيبها(1).

1- هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكرى فى شرحه على الأمالى (ص 401) - لنصيب بن رياح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباته المصرى فى كتابه «سرح العيون» (ص 191 بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله : وناديت يا ربّاه أوّل سؤلتى لنفسى ليلى ، ثمّ أنت حسيبها دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكه يوما أن تمحّى ذنوبها اللغه : «أهابک» من الهيبه ، وهى المخافه «إجلالا» إعظاما لقدرک. المعنى : إنى لأهابک وأخافک ، لا لاقتدارک على ، ولكن إعظاما لقدرک ؛ لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابه ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول بن الدمينه : وإنّى لأستحييک حتّى كأنما علىّ بظهر الغيب منک رقيب الإعراب : «أهابک» أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب «إجلالا» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال ، وما : نافيه «بک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدره» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدره ، أو بمحذوف نعت لقدره «ولكن» حرف استدراک «ملء» خبر مقدم ، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيبها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنک تعلم أن رتبه الخبر التأخير - لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبه ، وذلک لا يجوز ، لكنک بتقديمک الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه.

فحبيبها : مبتدأ [مؤخّر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عين» وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت «حبيبها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وقد جرى الخلاف فى جواز «ضرب غلامه زيدا (1)» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبه ، ولم يجر خلاف - فيما أعلم - فى منع «صاحبها فى الدّار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسأله «ضرب غلامه زيدا» بخلاف مسأله «فى الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف (2).

1- مثل ذلک المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالک فى باب الفاعل من الألفيه «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر : جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمّار ونحو قول الشاعر الآخر : كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقّى نداه ذا النّدى فى ذرى المجد وسيأتى بيان ذلک وإيضاحه فى باب الفاعل.
2- وأيضا فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا فى سعه الكلام ، حتى ليظن أن رتبه قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحيانا - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكما ، والحكم فى مرتبه التأخر عن المحكوم عليه البته ، وأيضا فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعا يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذى هو مرجع الضمير.

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو «أين زيد»؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخّر ؛ فلا تقول : «زيد أين» ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وكذلك «أين من علمته نصيرا»؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و «علمته نصيرا» صله من.

الرابع : أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو «إنما فى الدّار زيد ، وما فى الدّار إلا زيد» ومثله «ما لنا إلّا اتّباع أحمد».

* * *

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إن دل على المحذوف دليل

وحذف ما يعلم جائز ، كما

تقول «زيد» بعد «من عندكما» (1)

1- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «يعلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول الذى هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره ، وما مصدريه «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و «زيد» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفيه متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنيه ، والجمله فى محل جر بإضافه بعد إليها.

وفى جواب «كيف زيد» قل «دنف»

فزيد استغنى عنه إذ عرف (1)

يحذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل : جوازا ، أو وجوبا ، فذكر فى هذين البيتين الحذف جوازا ؛ فمثال حذف الخبر أن يقال : «من عندكما»؟ فتقول : «زيد» التقدير «زيد عندنا» ومثله - فى رأى - «خرجت فإذا السّبع» التقدير (2) «فإذا السبع حاضر» قال الشاعر :

55- نحن بما عندنا ، وأنت بما***عندک راض ، والرّأى مختلف (3)

التقدير «نحن بما عندنا راضون».

1- «وفى جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهى فى محل جر بإضافه «جواب» إليها «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف «فزيد» الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه فى الجواب ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها.
2- «إذا» فى هذا المثال ونحوه تسمى «إذا الفجائيه» وللعلماء فيها خلاف : أهى حرف أم ظرف؟ والذين قالوا هى ظرف اختلفوا : أهى ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هى ظرف جعلها خبرا مقدما ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا ، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت ففى وقت خروجى الأسد ، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففى مكان خروجى الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هى حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلک. وهذا الوجه هو الذى عناه الشارح بقوله : «فى رأى».
3- هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمى وابن برى إلى عمرو بن امرىء القيس الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص

99 بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهليه ، وهو الصواب ، وهو من قصيده له ، أولها قوله : ردّ الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنّهم وقفوا؟ وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمه - هو صاحب القصيده التى أولها قوله : أتعرف رسما كاطّراد المذاهب لعمره وحشا غير موقف راكب؟ اللغه : «الرأى» أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه أرآء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلک الخبر المحذوف «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» المجروره محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتى «عندک» عند : ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» المجروره محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «راض» خبر المبتدأ الذى هو «أنت» و «الرأى مختلف» مبتدأ وخبره. الشاهد فيه : قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازا عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله «نحن يما عندنا» والذى جعل حذفه سائغا سهلا دلاله خبر المبتدأ الثانى عليه. واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلاله الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه. واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن «راض» فى الشطر الثانى من البيت ليس خبرا عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذى فى أول البيت ، وذلک بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه. وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقه بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (وَنَحْنُ الْوارِثُونَ) وما أشبهه.

ص: 245

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : «كيف زيد»؟ فتقول «صحيح» أى : «هو صحيح».

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت : «زيد عندنا ، وهو صحيح».

ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها) أى : «من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل : وقد يحذف الجزآن - أعنى المبتدأ والخبر - للدلاله عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ) أى : «فعدّتهنّ ثلاثه أشهر» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فعدتهن ثلاثه أشهر» - لدلاله ما قبله عليه ، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : «واللائى لم يحضن كذلك» وقوله : (وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (وَاللَّائِى يَئِسْنَ) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : «نعم» فى جواب «أزيد قائم»؟ إذ التقدير «نعم زيد قائم».

* * *

المواضع التى يجب فيها حذف الخبر

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم ، وفى نصّ يمين ذا استقر (1).

1- «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و «لو لا» مضاف إليه ، مقصود لفظه «غالبا» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفى نص» الواو عاطفه ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و «يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشاره ، مبتدأ «استقر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لو لا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا

كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نصا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينه.

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

كمثل «كلّ صانع وما صنع» (1)

وقبل حال لا يكون خبرا

عن الّذى خبره قد أضمرا (2)

كضربى العبد مسيئا ، وأتمّ

تبينى الحقّ منوطا بالحكم (3).

ص: 247

1- «وبعد» الواو عاطفه ، بعد ظرف متعلق باستقر فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى واو ، والجمله من عين وفاعله فى محل جر صفه لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفه «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هى ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف على كل ، وجمله «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صله الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا.
2- «وقبل» الواو عاطفه ، وقبل : ظرف متعلق باستقر فى البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافيه «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال «خبرا» خبر كان ، والجمله من يكون واسمه وخبره فى محل جر صفه لحال «عن الذى» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمرا» أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجمله من أضمر ونائب الفاعل فى محل رفع خبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صله الذى.
3- «كضربى» الكاف جاره لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر

«مسيئا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جمله محذوفه ، والتقدير : إذا كان (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئا «وأتم» الواو عاطفه ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من «تبيينى» مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه فى العباره الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطا. والتقدير : أتم تبيينى الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطا بالحكم.

حاصل ما فى هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه فى أربعه مواضع :

الأول : أن يكون خبرا لمبتدأ بعد «لو لا» ، نحو «لو لا زيد لأتيتک» التقدير «لو لا زيد موجود لأتيتک» واحترز بقوله «غالبا» عما ورد ذكره فيه شذوذا ، كقوله :

56- لو لا أبوک ولو لا قبله عمر***ألقت إليک معدّ بالمقاليد(1)

ف- «عمر» مبتدأ ، و «قبله» خبر.

1- البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار - مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، من كلمه يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيره ، وانظر قصه ذلک فى الأغانى (16 / 84 بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله : أمّا أبوک فعين الجود نعرفه وأنت أشبه خلق الله بالجود ويروى صدر البيت «لو لا يزيد ولو لا - إلخ» ويزيد أبو الممدوح ، وبعد لشاهد قوله : ما ينبت العود إلّا فى أرومته ولا يكون الجنى إلّا من العود اللغه : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمه ؛ لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوى وكمل ، قال الراجز : ربّيته حتّى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا لقله تمفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلک ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى معد زائد بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنه تمفعل مع قلته ، وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف «المقاليد» : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعه وامتثال أمر الممدوح. المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لک بنو معد كلهم ؛ لكفايتک وعظم قدرک. وإنما تأخر خضوعهم لک لوجود أبيک ووجود جدک من قبل أبيک. الإعراب : «لو لا» حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أبوک» أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا «ولو لا» الواو عاطفه كالأول ، لو لا : حرف امتناع لوجود «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «إليک» جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل

ألقت ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لو لا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت. الشاهد فيه : قوله «ولو لا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلک المبتدأ واقعا بعد لو لا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجمله الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه. وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعده مستمره ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله فى كل ذلک قول الزبير بن العوام رضى الله عنه : ولو لا بنوها حولها لخبطتها كخبطه عصفور ولم أتلعثم فإن «لو لا» حرف امتناع لوجود ، و «بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و «حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبى عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون «حول» متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلک لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح.

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لو لا» واجب إلا قليلا - هو طريقه لبعض النحويين ، والطريقه الثانيه : أن الحذف واجب [دائما (1)] وأن ما ورد من ذلک بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقه الثالثه أن الخبر : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيّدا ؛ فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : «لو لا زيد لكان كذا» أى : لو لا زيد موجود ، وإن كان كونا مقيّدا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لو لا زيد محسن إلىّ ما أتيت» وإن دلّ عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليک؟ فتقول : «لو لا زيد لهلكت» أى : «لو لا زيد محسن إلىّ» ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتّه ، ومنه قول أبى العلاء المعرّىّ ،

1- ههنا شيآن نحب أن ننبهک إليهما ، الأول أن الطريقه الثانيه من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقه جمهور النحاه ، والفرق بينها وبين الطريقه الأولى أن أهل الطريقه الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لو لا» قليل ، وليس شاذا ، وذلک بخلاف طريقه الجمهور ، فإن ذكر الخير عندهم بعد «لو لا» إن كان صادرا عمن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرا عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد 56 وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شک أن القليل غير الشاذ. والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقه الأولى ، وذلک مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحاله الثالثه ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالبا» على حالات «لو لا» وذلک لأن لو لا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلک الخبر ، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقه الثالثه ، فتدبر.

57- يذيب الرّعب منه كلّ عضب ***فلو لا الغمد يمسكه لسالا(1).

ص: 251

1- البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادره الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدوله العباسيه ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به. اللغه : «يذيب» من الإذابه ، وهى إساله الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وحفنه. الإعراب : «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و «عضب» مضاف إليه «فلو لا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسک : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعه فى جواب «لو لا» وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف ، وجمله سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو لا. التمثيل به : فى قوله «فلو لا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا - وهو جمله «يمسک» وفاعله ومفعوله - لأن ذلک الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامه ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلک بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لو لا» لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لو لا وفى البيت توجيه آخر يصح على مذهب الجمهور ، وهو أن «يمسک» فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل ، كقولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن». وحاصل القول فى هذه المسأله أن النحاه اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا كونا خاصا أولا؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا ألبته ، بل يجب كونه كونا عاما ويجب مع ذلک حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول ، وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لو لا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا

عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا حاله واحده عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثه أحوال عند غيرهم ، وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد قدمنا لک أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

وقد اختار المصنف هذه الطريقه فى غير هذا الكتاب.

الموضع الثانى : أن يكون المبتدأ نصّا فى اليمين (1) ، نحو : «لعمرک لأفعلنّ» التقدير «لعمرک قسمى» فعمرک : مبتدأ ، وقسمى : خبره ، ولا يجوز التصريح به.

قيل : ومثله «يمين الله لأفعلنّ» التقدير «يمين الله قسمى» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا (2) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير «قسمى يمين

1- المراد بكون المبتدأ نصا فى اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينه ، ومقابل هذا ما ليس نصا فى اليمين - وهو : الذى يكثر استعماله فى غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينه ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله فى غير القسم - نحو قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكرک المقسم عليه.
2- إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصا فى اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلک يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، وذلک من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفى فيه صحه الاحتمال الذى جىء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذى جىء به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلک المبتدأ نصا فى اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

الله» بخلاف «لعمرک» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقّها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصّا فى اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو «عهد الله لأفعلنّ» التقدير «عهد الله علىّ» فعهد الله : مبتدأ ، وعلىّ : خبره ، ولک إثباته وحذفه.

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هى نصّ فى المعيه ، نحو «كلّ رجل وضيعته» فكلّ : مبتدأ ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير «كلّ رجل وضيعته مقترنان» ويقدّر الخبر بعد واو المعيه.

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى «كلّ رجل وضيعته» كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تامّ لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصّا فى المعيه لم يحذف الخبر وجوبا (1) ، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبرا ؛ فيحذف الخبر وجوبا ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلک نحو «ضربى العبد مسيئا» فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمول

1- بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره.

له ، ومسيئا : حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير «ضربى العبد إذا كان مسيئا» إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىّ فالتقدير «ضربى العبد إذ كان مسيئا» فمسيئا : حال من الضمير المستتر فى «كان» المفسّر بالعبد [و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبر].

ونبّه المصنف بقوله : «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدّر قبل الحال التى سدّت مسدّ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله : «لا يكون خبرا» عن الحال التى تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله! - من قولهم «زيد قائما» فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير «ثبت قائما» وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا ؛ فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف «ضربى العبد مسيئا» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلا تقول : «ضربى العبد مسىء لأن الضرب لا يوصف بأنه مسىء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو «أتمّ تبيينى الحقّ منوطا بالحكم» فأتمّ : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحقّ : مفعول لتبيينى ، ومنوطا : حال سدّ [ت] مسدّ خبر أتم ، والتقدير : «أتم تبيينى الحقّ إذا كان - أو إذ كان - منوطا بالحكم».

* * *

المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ

ولم يذكر المصنف المواضع التى يحذف فيها المبتدأ ، وجوبا ، وقد عدّها فى غير هذا الكتاب أربعه (1) :

1- بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكره كما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى الذى أنشدناه فى مباحث العائد فى باب الموصول (ص 166) ، وهو : ألا ربّ يوم صالح لک منهما ولا سيّما يوم بداره جلجل أم كان معرفه كما فى قولک : أحب النابهين لا سيما

على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم بداره جلجل ، ولا مثل الذى هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثانى) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقا لك. وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست. هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر فى هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جمله واحده ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جاره لغير ضمير المخاطب ، نحو «شكرا لك» : أى شكرت لك شكرا ، ونحو «سقيا لزيد» : أى اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر ، ويصير الكلام جمله واحده حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ فى هذا الموضع أيضا ليتصل العامل بمعموله.

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع : فى مدح ، نحو : «مررت بزيد الكريم» أو ذم ، نحو : «مررت بزيد الخبيث» أو ترحّم ، نحو : «مررت بزيد المسكين» فالمبتدأ محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير «هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين».

الموضع الثانى : أن يكون الخبر مخصوص «نعم» أو «بئس» نحو : «نعم

الرّجل زيد ، وبئس الرّجل عمرو» فزيد وعمرو : خبران لمبتدإ محذوف وجوبا ، والتقدير «هو زيد» أى الممدوح زيد «وهو عمرو» أى المذموم عمرو.

الموضع الثالث : ما حكى الفارسىّ من كلامهم «فى ذمّتى لأفعلنّ» ففى ذمتى : خبر لمبتدإ محذوف واجب الحذف ، والتقدير «فى ذمّتى يمين» وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم.

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل ، نحو : «صبر جميل» التقدير «صبرى صبر جميل» فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ - الذى هو «صبرى» - وجوبا (1).

* * *

قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد كان و أخواتها

وأخبروا باثنين أو بأكثرا

عن واحد كهم سراه شعرا (2).

1- وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) وقول الشاعر : عجب لتلك قضيّه ، وإقامتى فيكم على تلك القضيّه أعجب وقول الراجز : شكا إلىّ جملى طول السّرى صبر جميل فكلانا مبتلى لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضا ، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و «لتلك» خبره.
2- «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثرا» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ «سراه» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضروره ، وهو خبر ثان ، والجمله من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر.

اختلف النحويون فى جواز تعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : «زيد قائم ضاحک» فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلک ، سواء (1) كان الخبران فى معنى خبر واحد ، نحو : «هذا حلو حامض» أى مرّ ، أم لم يكونا كذلک ، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران فى معنى خبر واحد ؛ فإن لم يكونا كذلک تعيّن العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

58- من يک ذا بتّ فهذا بتّى ***مقيّظ مصيّف مشتّى (2).

1- الذى يستفاد من كلام الشارح - وهو تابع فيه للناظم فى شرح الكافيه - أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد فى اللفظ والمعنى جميعا ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كالآيه القرآنيه التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع - عند من أجاز التعدد - أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها ، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشىء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمه.
2- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج 1 ص 258) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مره ولم ينسبه فى إحداها ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله : * أخذته من نعجات ستّ* وزاد على ذلک كله فى موضع آخر قوله : * سود نعاج كنعاج الدّشت* اللغه : «بت» قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء «الدشت» الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلک قوله : قد علمت فارس وحمير والأعراب بالدّشت أيّكم نزلا قال أهل اللغه : «وهو فارسى معرب ، ويجوز

أن يكون مما اتفقت فيه لغه العرب ولغه الفرس». المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حماره القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء. الإعراب : «من» يجوز أن يكون اسما موصولا ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضا ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضا «يک» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، فإن قدرت «من» شرطيه فهذا فعل الشرط ، واسم يک على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصوله فإنما جزم - كما أدخل الفاء فى «فهذابتى» لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبريک ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحه لأنه من الأسماء السته ، وذا مضاف و «بت» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، والجمله من «يک» واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول إذا قدرت «من» موصوله «فهذا» الفاء واقعه فى جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط ، وإن قدرتها موصوله فالفاء زائده فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط فى عمومه ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشاره مبتدأ «بتى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أخبار متعدده لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشاره ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» إن قدرت «من» موصوله ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطيه ، وجمله الشرط وجوابه جميعا فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطيه. الشاهد فيه : قوله «فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى» فإنها أخبار متعدده لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتا للأول ؛ لاختلافهما تعريفا وتنكيرا ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

ص: 258

وقوله :

59- ينام بإحدى مقلتيه ، ويتّقى ***بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم (1).

ص: 259

1- البيت لحميد بن ثور الهلالى ، من كلمه يصف فيها الذئب. اللغه : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منيه ، وهى فى الأصل فعيله بمعنى مفعول من منى الله الشىء يمنيه - على وزن رمى يرمى - بمعنى قدره ، وذلک لأن المنيه من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاه ، والصواب فى إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيده عينيه مشهوره لحميد بن ثور ، وقبله قوله : إذا خاف جورا من عدوّ رمت به قصائبه والجانب المتواسع وإن بات وحشا ليله لم يضق بها ذراعا ، ولم يصبح لها وهو خاشع الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتى من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتى مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفه ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجمله معطوفه على جمله «ينام» السابقه «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر. الشاهد فيه : قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثانى منهما على الأول والشواهد على ذلک كثيره فى كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجحده ونكرانه. ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّها لَظى نَزَّاعَةً لِلشَّوى) وقوله سبحانه فى قراءه ابن مسعود : (وهذا بعلى شَيخ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين : أنا الذى سمّتن أمّى حيدره كليث غابات غليظ القصره * أكيلكم بالسّيف كيل السّندره* فإن قوله «أنا» مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون «كليث» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله «أكيلكم» جمله فعليه فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

وزعم يعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلا مفردين ، نحو : «زيد قائم ضاحک» أو جملتين نحو : «زيد قام ضحک» فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جمله فلا يجوز ذلک ؛ فلا تقول : «زيد قائم ضحک» هكذا زعم هذا القائل ، ويقع فى كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلک كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعى) جوزوا كون «تسعى» خبرا ثانيا ، ولا يتعين ذلک ؛ لجواز كَونه حالا (1).

1- إذا لم تجعل جمله (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعربون فهى فى محل رفع صفه لحيه ، وليست فى محل نصب حالا من حيه كما زعم الشارح ، وذلک لأن (حيه) نكره لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفه أو نكره معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجمله حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ.

كان وأخواتها

عمل هذه الأفعال و ألفاظها

ترفع كان المبتدا اسما ، والخبر

تنصبه ، ككان سيّدا عمر (1)

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا

أمسى وصار ليس ، زال برحا (2)

فتىء ، وانفكّ ، وهذى الأربعه

لشبه نفى ، أو لنفى ، متبعه (3)

ومثل كان دام مسبوقا ب- «ما»

كأعط مادمت مصيبا درهما (4).

1- «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه : فاعل ترفع «المبتدا» مفعول به لترفع «اسما» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفه ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «كان» ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجمله من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيريه «ككان» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كقولک ، كان : فعل ماض ناقص «سيدا» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف.
2- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضا : مبتدأ مؤخر «بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.
3- «فتىء ، وانفک» معطوفان أيضا على «ظل» بإسقاط حرف العطف فى الأول «وهذى» الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا

محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشاره مبتدأ «الأربعه» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعه» الآتى ، وشبه مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفى» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعه» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره.
4- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضا : مبتدأ مؤخر «مسبوقا» حال من دام «بما» الباء حرف جر ، وما قصد لفظه مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا «كأعط» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير «أعط المحتاج» مثلا «ما» مصدريه ظرفيه «دمت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيبا» خبر دام «درهما» مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان - فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن فى حاله معينه ، وهى حاله ما إذا سبقت دام بما المصدريه الظرفيه الواقعه فى نحو قولك «أعط المحتاج درهما مادمت مصيبا» أى مده دوامك مصيبا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيبا.

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء ، وهى قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربه ، وظنّ وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، وإنّ وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلّها أفعال اتفاقا ، إلا «ليس» ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسىّ - فى أحد قوليه - وأبو بكر بن شقير - فى أحد قوليه - إلى أنها حرف (1).

1- أول من ذهب من النحاه إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلک أبو على الفارسى فى «الحلبيات» وأبو بكر بن شقير ، وجماعه. واستدلوا على ذلک بدليلين : الدليل الأول ، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين : الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلک لأنه يدل على النفى الذى يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفى. الوجه الثانى : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف. والدليل الثانى : أنه خالف سنن الأفعال عامه ، وبيان ذلک أن الأفعال بوجه عام مشتقه من المصدر للدلاله على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفه ، وهذه الكلمه لا تدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلاله على الزمان مخالف لما فى عامه الأفعال ؛ فإن عامه الأفعال الماضيه تدل على الزمان الذى انقضى ، وهذه الكلمه تدل على نفى الحدث الذى دل عليه خبرها فى الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينه تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : «ليس خلق الله مثله» فليس أداه نفى ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله الفعل الماضى - وهو خلق - وفاعله فى محل نصب خبرها. وفى هذا المثال قرينه - وهى كون الخبر ماضيا - على أن المراد نفى الخلق فى الماضى ، وقوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) يشتمل على قرينه تدل على أن المراد نفى صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلک كله قالوا : هى حرف. ويرد ذلک عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنه تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحه ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن. وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحققق الرضى ذهب إلى أن «ليس» داله على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإنا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع

، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفى ، والمعتبر إنما هو الدلاله بحسب الوضع وأصل اللغه ، وهى من هذه الجهه داله عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلک الطارىء فيمنعها.

وهى ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوع بها اسما لها ، والمنصوب بها خبرا لها.

بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط و بعضها لا يعمل إلا بشرط

وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهى : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط فى عمله أن يسبقه نفى لفظا أو تقديرا ، أو شبه نفى ، وهو أربعه : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفكّ ؛ فمثال النفي لفظا «ما زال زيد قائما» ومثاله تقديرا قوله تعالى : (قالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يحذف النافى معها قياسا إلا بعد القسم كالآيه الكريمه ، وقد شذّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

60- وأبرح ما أدام الله قومى ***بحمد الله منتطقا مجيدا(1)

ص: 264

1- البيت لخداش بن زهير. اللغه : «منتطقا» قد فسره الشارح العلامه تفسيرا ، ويقال : جاء فلان منتطقا فرسه ؛ إذا جنبه - أى جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجاذا فى الثناء على قومه ، أى : ناطقا «مجيدا» بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله «منتطقا» ، وهو وصف للفرس على الأول ؛ ووصف لنفسه على الثانى. المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسا ، أو ناطقا بمآثر قومه ، ذاكرا ممادحهم ؛ لأنها كثيره لا تفنى. وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمه تنطق الألسنه بذكرهم. الإعراب : «أبرح» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدريه ظرفيه «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومى» قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف ، و «الله» مضاف إليه «منتطقا» اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر «أبرح» السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيدا» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفه لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفه مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانبا فرسا مجيدا ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقا بمحامد قومى مجيدا فى ذلک ؛ لأن مآثر قومى تنطق الألسنه بجيد المدح. الشاهد فيه : قوله «أبرح» حيث استعمله بدون نفى أو شبه نفى ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداه النفى مراده ، فكأنه قال «لا أبرح» ومنهم من قال : إن «أبرح» غير منفى ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيدا ، أى : صاحب نطاق وجواد - لأن قومى يكفوننى هذا ؛ فعلى الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه. ومثل هذا البيت قول خليفه بن براز : تنفكّ تسمع ما حييت بهالک حتّى تكونه واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفى مطلقا ثلاثه : الأول : أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفى. الثانى : أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآيه ، وكما فى قول امرىء القيس : فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديک وأوصالى وقول عبد

الله بن قيس الرقيات : والله أبرح فى مقدّمه أهدى الجيوش علىّ شكّتيه حتّى أفجّعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه وقول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : تالله أنسى حبّها حياتنا أو أقبرا وقول نصيب من مرثيه له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان : تالّله أنسى مصيبتى أبدا ما أسمعتنى حنينها الإبل الثالث : أن يكون ذلک فى القسم كما فى الآيه الكريمه من سوره يوسف ، وبيت امرىء القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش ، وبيت خليفه بن براز.

أى : لا أبرح منتطقا مجيدا ، أى : صاحب نطاق وجواد ، ما أدام الله قومى ، وعنى بذلک أنه لا يزال مستغنيا ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت.

ومثال شبه النفى - والمراد به النهى - كقولک : «لا تزل قائما» ومنه قوله :

61- صاح شمّر ولا تزل ذاكر المو***ت ؛ فنسيانه ضلال مبين (1)

والدعاء ، كقولک : «لا يزال الله محسنا إليک» ، وقول الشاعر : .

1- البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. المعنى : يا صاحبى اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر. الإعراب : «صاح» منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسى ؛ لأنه نكره ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم «شمر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائده إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال. الشاهد فيه : قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» فى العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهى ، والنهى شبيه بالنفى.

62- ألا يا اسلمى ، يا دارمىّ ، على البلى ، ***ولا زال منهلّا بجرعائک القطر(1)

ص: 266

1- البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه يقوله فى صاحبته ميه. اللغه : «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث «منهلا» منسكبا منصبا «جرعائک» الجرعاء : رمله مستويه لا تنبت شيئا «القطر» المطر. المعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامه على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهيه أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجره منها لانتجاع الغيث والكلأ. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير «يادارميه» «اسلمى» فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «يادار» يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، ودار مضاف ، و «مى» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمى «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدم «بجرعائک» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلا» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبه مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر. الشاهد فيه : للنحاه فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله «يا اسلمى» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه ؛ لأن «ألا» السابقه عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقرره أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ. يقولون لى : يا احلف ، ولست بحالف أخادعهم عنها لكيما أنالها فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل : ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بكر ولا زال حيّانا عدى آخر الدهر أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر : ألا يا اسلمى ذات الدّماليج والعقد وذات الثّنايا الغرّ والفاحم الجعد أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزّور والخطل يريد : يا هذا أرغم الله أنفا - إلخ ، ومثله قول الآخر : يا لعنه الله والأقوام كلّهم والصّالحين على سمعان من جار فيمن رواه برفع «لعنه الله» والشاهد الثانى فى قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال»

مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم «لا» الدعائيه عليها ، والدعاء شبه النفى.

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وهذى الأربعه - إلى آخر البيت».

القسم الثانى : ما يشترط فى عمله أن يسبقه «ما» المصدريه الظرفيه ، وهو «دام» كقولک : «أعط ما دمت مصيبا درهما» أى : أعط مدّه دوامک مصيبا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصانِى بِالصَّلاهِ وَالزَّكاهِ ما دُمْتُ حَيًّا) أى : مدّه دوامى حيا.

معانى هذه الألفاظ

ومعنى ظلّ : اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، ومعنى بات : اتّصافه به ليلا ، وأضحى : اتصافه به فى الضّحى ، وأصبح : اتّصافه به فى الصباح ، وأمسى : اتّصافه به فى المساء ، ومعنى صار : التحوّل من صفه إلى [صفه] أخرى ، ومعنى ليس : النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، نحو : «ليس زيد قائما» أى : الآن وعند التقييد بزمن على حسبه ، نحو : «ليس زيد قائما غدا» ومعنى ما زال وأخواتها : ملازمه الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو : «ما زال زيد ضاحكا ، وما زال عمرو أزرق العينين» ومعنى دام : بقى واستمرّ.

* * *

غير الماضى منها يعمل عمل الماضى و بيان ما يتصرف منها و ما لا يتصرف

وغير ماض مثله قد عملا

إن كان غير الماض منه استعملا (1)

هذه الأفعال على قسمين (2) : أحدهما ما يتصرّف ، وهو ما عدا ليس ودام..

1- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف ، و «ماض» مضاف إليه «مثله» مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغله فى الإبهام فلا تفيدها الإضافه تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «غير» اسم كان ، وغير مضاف ، و «الماضى» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعملا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابها الماضى.

2- هى على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثه أقسام تفصيلا (الأول) ما لا يتصرف أصلا فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو نعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامه التى ترفع فاعلا فقط ، والكلام إنما هو فى دام الناقصه التى ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثانى) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعه أفعال : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفک (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجىء منه أنواع الفعل الثلاثه : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجىء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقى ، وقد اختلف النحاه فى مجىء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو على الفارسى ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب!. وأجازه غير أبى على ، فاحفظ ذلک.

والثانى ما لا يتصرّف ، وهو ليس ودام ، فنبّه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى ، وذلك هو المضارع ، نحو : «يكون زيد قائما» قال الله تعالى : (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) واسم الفاعل ، نحو : «زيد كائن أخاك» وقال الشاعر :

63- وما كلّ من يبدى البشاشه كائنا***أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا(1).

1- البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبه إلى قائل معين. اللغه : «يبدى» يظهر «البشاشه» طلاقه الوجه «تلفه» تجده «منجدا» مساعدا. المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحک أخاک الذى تركن إليه ، وتعتمد فى حاجتک عليه ، ولكن أخوک هو الذى تجده عونا لک عند الحاجه الإعراب : «ما» نافيه تعمل عمل ليس «كل» اسمها ، وكل مضاف ، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله لا محل لها صله الموصول «البشاشه» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافيه ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل «أخاک» أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابه عن الفتحه لأنه من الأسماء السته ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى «لک» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال وذلک مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاه. الشاهد فيه : قوله «كائنا أخاک» فإن «كائنا» اسم فاعل من كان الناقصه وقد عمل عملها ، فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله «أخاک» على ما بيناه فى إعراب البيت.

والمصدر كذلک ، واختلف الناس فى «كان» الناقصه : هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرا ، ومنه قوله :

64- ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ***وكونک إيّاه عليک يسير(1).

1- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين. اللغه : «بذل» عطاء «ساد» من السياده ، وهى الرفعه وعظم الشأن. المعنى : إن الرجل يسود فى قومه وينبه ذكره فى عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليک إن أردت أن تكون ذلک الرجل. الإعراب : «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد ، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «فى قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونک» كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصه ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله «يسير» الآتى ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصله به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافه ، والثانى رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله «إيا» وقوله «عليک» جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره. الشاهد فيه : قوله «وكونک إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصه وأجراه مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لک اسمه وخبره فى إعراب البيت. فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن «كان» الناقصه قد جاء لها مصدر فى كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضى من هذه الأفعال - سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض - يعمل العمل الذى يعمله الفعل الماضى ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وما لا يتصرف منها - وهو دام ، وليس (1) - وما كان النفى أو شبهه شرطا فيه - وهو زال وأخواتها - لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

* * *

يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها و بين اسمها خلافا لبعضهم فى ليس و لابن معط فى دام

وفى جميعها توسّط الخبر

أجز ، وكلّ سبقه دام حظر (2)

1- رجح العلامه الصبان أن الناقصه لها مصدر ، ودليله على ذلک شيئان الأول أنها تستعمل البته صله لما المصدريه الظرفيه ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدريه مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرا ، والثانى أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : (ما دُمْتُ حَيًّا) بقولهم : مده دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامه ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدرا لم يرد عن العرب ، لكنا بذلک جائرين مسيئين بمن قام على العربيه وحفظها الظن كل الإساءه ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصه فتتم الدعوى.
2- «وفى جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حظر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه - يجوز توسّطها بين الفعل والاسم (1) ؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولک : «كان فى الدّار صاحبها» ، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضمير عل متأخر لفظا ورتبه ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

1- حاصل القول فى هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها سته أحوال : الأول : وجوب التأخير ، وذلک فى مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر ، نحو : كان صديقى عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصورا نحو قوله تعالى : (وَما كانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكاءً وَتَصْدِيَةً) والمكاء : التصفير ، والتصديه : التصفيق. الثانى : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلک فى نحو قولک : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ فلا يجوز فى هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدريه لئلا يلزم تقديم معمول الصله على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا. الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعا ، وذلک فيما إذا كان الخبر مما له الصداره كاسم الاستفهام ، نحو «أين كان زيد»؟ الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلک فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمه مانع من التقدم على الفعل ، نحو «كان فى الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها» يجوز أن تقول ذلک ، ويجوز أن تقول : «فى الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها» - بنصب غلام - ولا يجوز فى المثالين التأخير عن الاسم. الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعا ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعا ، نحو «هل كان زيد صديقک»؟ ففى هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز «هل كان صديقک زيد» ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسيطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز. السادس : جواز الأمور الثلاثه ، نحو «كان محمد صديقک» يجوز فيه ذلک كما يجوز أن تقول : صديقک كان محمد ، وأن تقول : كان صديقک محمد ، بنصب الصديق.

قولک : «کان أخی رفیقی» فلا یجوز تقدیم رفیقی - علی أنه خبر - لأنه لا یعلم ذلک ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسّط فیه الخبر قولک : «کان قائما زید» قال الله تعالی : (وَکانَ حَقًّا عَلَیْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِینَ) وکذلک سائر أفعال هذا الباب - من المتصرف ، وغیره - یجوز توسّط أخبارها بالشرط المذکور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فی جواز تقدیم خبر «لیس» علی اسمها ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

65- سلی - إن جهلت - النّاس عنّا وعنهم ***فلیس سواء عالم وجهول (1).

1- البیت من قصیده للسمو أل بن عادیاء الغسانی ، المضروب به المثل فی الوفاء ومطلع قصیدته التی منها بیت الشاهد قوله : إذا المرء لم یدنس من اللؤم عرضه فکلّ رداء یرتدیه جمیل وإن هو لم یحمل علی النّفس ضیمها فلیس إلی حسن الثّناء سبیل اللغه : «یدنس» الدنس - بفتح الدال المهمله والنون - هو الوسخ والقذر ، والأصل فیه أن یکون فی الأمور الحسیه ، والمراد ههنا الدنس المعنوی «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنیئه ومقابح الصفات «رداء» هو فی هذا الموضع مستعار للخصله من الخصال : أی إذا نظف عرض المرء فلم یتصف بصفه من الصفات الدنیئه فإن له بعد ذلک أن یتصف بما یشاء ، یرید أن له أن یختار من المکارم وخصال البر الخصله التی یرغبها «ضیمها» الضیم : الظلم. المعنی : یقول لمن یخاطبها : سلی الناس عنا وعمن تقارنینهم بنا - إن لم تکونی عالمه بحالنا ، مدرکه للفرق العظیم الذی بیننا وبینهم - لکی یتضح لک الحال ، فإن العالم بحقیقه الأمر لیس کمن جهلها. الإعراب : «سلی» فعل أمر ، ویاء المخاطبه فاعله «إن» شرطیه «جهلت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبه فاعل ، وجواب الشرط محذوف یدل علیه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلی «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو علی الجار والمجرور قبله «فلیس» الفاء حرف دال علی التعلیل ، ولیس : فعل ماض ناقص «سواء» خبر لیس مقدم «عالم» اسم لیس مؤخر «وجهول» معطوف علی عالم. الشاهد فیه : قوله «فلیس سواء عالم وجهول» حیث قدم خبر لیس وهو «سواء» عل اسمها وهو «عالم» وذلک جائز سائغ فی الشعر وغیره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

وذكر ابن معط أن خبر «دام» لا يتقدّم على اسمها ؛ فلا تقول : «لا أصاحبک» ما دام قائما زيد» والصواب جوازه ، قال الشاعر :

66- لا طيب للعيش ما دامت منغّصه***لذّاته بادّكار الموت والهرم (1)

1- البيت من الشواهد التى لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها. اللغه : «طيب» المراد به اللذه وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصه» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بادكار» تذكر ، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال فى الدال ، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمه ، على أن تقلب المهمله معجمه بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمه والمهمله على حاله فتقول «اذدكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا. المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياه ولا يستطيب العيش مادام يتذكر الأيام التى تأتى عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا ينسى أنه مقبل لا محاله على الشيخوخه والموت ومفارقه أحبائه وملاذه. الإعراب : «لا» نافيه للجنس «طيب» اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف «ما» مصدريه ظرفيه «دامت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «منغصه» خبر دام مقدم على اسمها «لذاته» لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائده إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصه ، وادكار مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف بالواو على الموت. الشاهد فيه : قوله «ما دامت منغصه لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصه» على اسمها وهو قوله «لذاته». هذا توجيه كلام الشارح العلامه كغيره من النحاه ، ردا على ابن معط. وفيه خلل من جهه أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصه» ومتعلقه وهو قوله «بادكار» بأجنبى عنهما وهو «لذاته». وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرا مستترا ، وقوله «منغصه» خبرها ، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصه» ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه. ومن الشواهد التى يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر : ما دام حافظ سرّى من وثقت به فهو الّذى لست عنه راغبا أبدا فإن قوله «حافظ سرى» خبر دام ، وقوله «من وثقت به» اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت

الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سرى» ، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل. فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر. قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دام ، وحافظ سرى - وتأخر معمول واحد - وهو «من وثقت به» - فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه فى باب الاشتغال ، إن شاء الله.

وأشار بقوله : «وكلّ سبقه دام حظر» إلى أن كلّ العرب - أو كلّ النحاه - منع سبق خبر «دام» عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصله بها ، نحو : «لا أصحبک قائما ما دام زيد» فمسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وحدها ، نحو «لا أصحبک ما قائما دام زيد» - وعلى ذلک حمله ولده فى شرحه - ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

دام على دام وحدها ؛ فتقول : «لا أصحبک ما قائما دام زيد» كما تقول : «لا أصحبک ما زيدا كلّمت».

* * *

تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفى

كذاک سبق خبر ما النّافيه

فجىء بها متلوّه ، لا تاليه (1)

يعنى أنه لا يجوز أن يتقدّم الخبر على ما النافيه ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفى شرطا فى عمله ، نحو «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قائما ما زال زيد» وأجاز ذلک ابن كيسان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفى شرطا فى عمله ، نحو «ما كان زيد قائما» فلا تقول : «قائما ما كان زيد» ، وأجازه بعضهم (2).

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفى بغير «ما» يجوز التقديم ؛ فتقول : «قائما لم يزل زيد ، ومنطلقا لم يكن عمرو» ومنعهما بعضهم (3). .

1- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و «خبر» مضاف إليه ، وهو من جهه أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافيه» صفه لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجىء «متلوه» حال من الضمير المجرور محلا بالباء «لا» عاطفه «تاليه» معطوف على متلوه.
2- أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافيه أن تكون فى صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقا ، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفى ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى.
3- ذكر ابن مالک فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلک هو الفراء ، وهذا النع مردود بقول الشاعر : مه عاذلى فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس

الضّحى وقال ابن مالک فی شرح الکافیه الشافیه : إن ذلک جائز عند الجمیع.

ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفى بما ، نحو «ما قائما زال زيد» و «ما قائما كان زيد» ومنعه بعضهم.

* * *

يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ،

وذو تمام ما برفع يكتفى (1)

وما سواه ناقص ، والنّقص فى

فتىء ليس زال دائما قفى (2)

اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ فذهب الكوفيون

1- «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف ، و «سبق» مضاف إليه ، وسبق مضاف و «خبر» مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه : مفعول به لسبق «اصطفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق بيكتفى الآتى «يكتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله ، وجمله يكتفى وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
2- «وما» اسم موصول مبتدأ «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «فى فتىء» جار ومجرور متعلق بقوله «قفى» الآتى «ليس ، زال» معطوفان على «فتىء» بإسقاط حرف العطف «دائما» حال من الضمير المستتر فى قوله «قفى» الآتى «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على النقص ، والجمله من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو «النقص». وتقدير البيت

: وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص قفى - أى اتبع - حال كونه مستمرا فى فتىء وليس وزال.

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو على [الفارسىّ] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : «قائما ليس زيد» واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) وبهذا استدلّ من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذى هو «مصروفا» وقد تقدم على «ليس» قال : ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل (1).

* * *

ص: 278

1- هذه القاعده ليست مطرده تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا فى كثير من المواطن ، وجعلوها كالشىء المسلم به الذى لا يتطرق إليه النقض ؛ ونحن ندكر لک عده مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها نقديم العامل : الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه فى نحو «عمرو ضرب زيدا». فيقولون «زيدا عمرو ضرب». الموضع الثانى : خبر إن - إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا - لم يجيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : «إن جالس زيدا» ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : «إن عندک زيدا جالس». الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن - نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو «زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصاحب». الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطيه ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ) والغرض من القاعده التى أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول فى بعض الأبواب لنكته خاصه به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعه نكته لا تتسع هذه العجاله لشرحها.

من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا و منها ما يكون تاما و يكون ناقصا

وقوله : «وذو تمام - إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاما وناقصا ، والثانى ما لا يكون إلا ناقصا ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّه ، إلا «فتىء» ، و «زال» التى مضارعها يزال ، لا التى مضارعها يزول فإنها تامه ، نحو «زالت الشمس» و «ليس» فإنها لا تستعمل إلا ناقصه.

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وجد ذو عسره ، وقوله تعالى : (خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)

* * *

لا يفصل بين العامل و اسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا

ولا يلى العامل معمول الخبر

إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر (1).

1- «ولا» نافيه «يلى» فعل مضارع «العامل» مفعول به ليلى مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلى ، ومعمول مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفا» حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفا» وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه ، وجمله «أتى» وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجمله كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول

الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر.

يعنى أنه لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وحده على الاسم] ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم ، نحو «كان طعامک زيد آكلا» وهذه ممتنعه عند البصريين ، وأجازها الكوفيون.

الثانى : أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو «كان طعامک آكلا زيد» وهى ممتنعه عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقدّم الخبر على المعمول جازت المسأله ؛ لأنه لم يل «كان» معمول خبرها ؛ فتقول «كان آكلا طعامک زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين ، نحو «كان عندک زيد مقيما ، وكان فيک زيد راغبا».

* * *

إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع

موهم ما استبان أنّه امتنع (1).

1- «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتى ، ومضمر مضاف و «الشأن» مضاف إليه «اسما» حال من مضمر «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع ، وموهم مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله

من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، و تقديره : استبان امتناعه ، وجمله «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول. وتقدير البيت : وانو مضمر الشأن حال كونه اسما لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى وضح امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها.

يعنى أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى «كان» وأخواتها معمول خبرها فأوّله على أنّ فى «كان» ضميرا مستترا هو ضمير الشأن ، وذلک نحو قوله :

67- قنافذ هدّاجون حول بيوتهم ***بما كان إيّاهم عطيّه عوّدا(1)

ص: 281

1- البيت للفرزدق ، من كلمه يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله : رأى عبد قيس خفقه شوّرت بها يدا قابس ألوى بها ثمّ أخمدا اللغه : «قنافذ» جمع قنفذ ، وهو - بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمه أو دال مهمله - حيوان يضرب به المثل فى السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضا «أسرى من أنقد» وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامه ، وللذئب : ذؤاله ، قاله الميدانى (1 / 239 الخيريه) ثم قال : «والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع» اه ، ويقال فى مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفى مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكرى فى جمهره الأمثال (بهامش الميدانى 2 / 7) «هداجون» جمع هداج وهو صيغه مبالغه من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشيه الشيخ ، أو مشيه فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، ويروى «قنافذ دراجون» والدراج : صيغه مبالغه أيضا من «درج الصبى والشيخ» - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطيه» هو أبو جرير. المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونه فجار ، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبا للسرقه أو للدعاره والفحشاء ؛ وإتما السبب فى ذلک تعويد أبيهم إياهم ذلک. الإعراب : «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغه «هداجون» صفه لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، والأحسن أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله «عطيه» اسم كان «عودا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطيه ، وجمله الفعل والفاعل

فى محل نصب خبر «كان». وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهره علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «بما كان إياهم عطيه عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطيه» مع تأخير الخبر وهو جمله «عود» عن الاسم أيضا ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلک ويمنعون أن يكون «عطيه» اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثه توجهات : أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامه تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطيه» مبتدأ ، وجمله «عودا» فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم : مفعول به لعود ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر يلى العامل. والتوجيه الثانى : أن «كان» فى البيت زائده ، و «عطيه عود» مبتدأ وخبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، وهو «ما» ، أى بالذى عطيه عودهموه. والثالث : أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصوله ، وجمله عطيه عود من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجمله كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صله الموصول. والعائد - على هذا التوجيه والذى قبله - محذوف تقديره هنا : بما كان عطيه عودهموه ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها. قال المحققون من العلماء : والقول بالضروره متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه : باتت فؤادى ذات الخال سالبه فالعيش إن حمّ لى عيش من العجب فذات الخال : اسم بات ، وسالبه : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبه ، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقه ، ومثله قول الآخر : لئن كان سلمى الشّيب بالصّدّ مغريا لقد هوّن السّلوان عنها التّحلّم فالشيب : اسم كان ، ومغريا خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقه. ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجا عجيبا ؛ فزعم أن «فؤادى» منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلک «سلمى» وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبه إياک ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياک بالصد ، وجمله النداء فى البيتين لا محل لها معترضه بين العامل ومعموليه.

ص: 282

فهذا ظاهره أنه مثل «كان طعامک زيد آكلا» ويتخرّج على أن فى «كان» ضميرا مستترا هو ضمير الشأن [وهو اسم كان].

ص: 283

ومما ظاهره أنه مثل «كان طعامک آكلا زيد» قوله :

68- فأصبحوا والنّوى عالى معرّسهم ***وليس كلّ النّوى تلقى المساكين (1)

ص: 284

1- البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج 1 ص 35) وقبله قوله : باتوا وجلّتنا الصّهباء بينهم كأنّ أظفارهم فيها السّكاكين اللغه : «جلتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحه - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه ، وجمعه جلل - بوزن غرفه وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهى عربيه معروفه «الصهباء» يريد أن لونها الصهبه ، قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه : الجمله قفه التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلک وصفها بالصهبه ، اه ، «فأصبحوا» دخلوا فى الصباح «معرسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» - بتشديد الراء مفتوحه - أى نزل به ليلا. المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومه مرتفعه ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواه يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضا ، إشاره إلى كثره ما قدم لهم منه ، وكثره ما أكلوا ، ووصفهم بالشره. الإعراب : «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حاليه «النوى» مبتدأ «عالى» خبره ، وعالى مضاف ومعرس من «معرسهم» مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الواو فى أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقى» وكل مضاف ، و «النوى» مضاف إليه «نلقى» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف. الشاهد فيه : قوله «وليس كل النوى تلقى المساكين» ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لک أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى «يلقى المساكين» بياء المضارعه كما يروى «تلقى المساكين» بالتاء ؛ فهذه أربع روايات. أما روايه رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجمله الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه

، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جمله خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين. فإن قلت : كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين. فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاه بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكرا أم كان مفرده مؤنثا ، ومن ورود فعله مؤنثا - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى : (قالَتِ الْأَعْرابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنا) فإن مفرد الأعراب أعرابى. وأما روايه نصب كل والفعل «يلقى» بياء المضارعه ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز فى البيت على هذه الروايه غير هذا الوجه من الإعراب ، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا ، ويلقى فعلا مضارعا فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجمله يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها. فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت «وليس كل النوى يلقى المساكين» بنصب كل؟ فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعه : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألقت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده. وأما روايه نصب «كل» والفعل «تلقى» بالتاء الفوقيه فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجمله من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما فى البيت. والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على ما زعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ناقصا ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ،

والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلک ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجمله من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء التحتيه. واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه. والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه! - يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خللا من عده وجوه. الأول : أن قوله «والبيت لم يرو إلا يلقى المساكين بالياء التحتيه» غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتيه والتاء الفوقيه ، وهذه عباره الشارح العلامه تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على روايه التاء ؛ فكان عليه أن يمسک عن تخطئته فى الروايه ، لأن الروايه ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شک أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده. الثانى : فى قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلک ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لک ، وقد قال العباره الثانيه على روايه الجماعه من أثبات العلماء. الثالث : أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجمله خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله!! ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لک خمسه أمور : الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل روايه منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب. الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل روايه من هذه الروايات الثلاث. الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الروايه الرابعه ، وهى «وليس كل النوى تلقى المساكين». الرابع : أن البيت يحتمل على الروايه الرابعه وجها من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون. الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

ص: 285

ص: 286

- إذا قرىء بالتاء المثناه من فوق - فيخرّج البيتان على إضمار الشأن : والتقدير فى الأول «بما كان هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ، ص: 287

وعطيه : مبتدأ ، وعوّد : خبره ، وإياهم : مفعول عوّد ، والجمله من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يفصل بين «كان» واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مضمر قبل المعمول.

والتقدير فى البيت الثانى «وليس هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلّ [النوى] منصوب بتلقى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خير ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين.

* * *

تأتى «كان» زائده، و بيان مواضع زيادتها، و شروطها

وقد تزاد كان فى حشو : كما

كان أصحّ علم من تقدّما (1)

كان على ثلاثه أقسام ؛ أحدها : الناقصه ، والثانى : التامّه ، وقد تقدم ذكرهما والثالث : الزائده ، وهى المقصوده بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو «زيد كان قائم» والفعل ومرفوعه ؛ نحو «لم يوجد كان مثلك» والصله والموصول ، نحو «جاء الّذى كان أكرمته» والصفه والموصوف ، «مررت برجل كان قائم» وهذا يفهم أيضا من إطلاق قول المصنف «وقد تزاد كان فى حشو» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما»

1- «وقد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبنى للمجهول «كان» قصد لفظه : نائب فاعل تزاد «فى حشو» جار ومجرور متعلق بتزاد «كما» الكاف جاره لقول محذوف «ما» تعجبيه ، وهى نكره تامه مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائده «أصح» فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبيه «علم» مفعول به لأصح ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

وفعل التعجب ، نحو «ما كان أصحّ علم من تقدّما (1)» ولا تزاد فى غيره إلا سماعا.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم (2) : ولدت فاطمه بنت الخرشبّ الأنماريه الكمله من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم.

و [قد] سمع أيضا زيادتها بين الصفه والموصوف كقوله :

69- فكيف إذا مررت بدار قوم ***وجيران لنا كانوا كرام (3).

1- مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب قول الشاعر : لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدّون والسّفل ونظيره قول الحماسى (انظر شرح التبريزى 3 / 22 بتحقيقنا) : أبا خالد ما كان أوهى مصيبه أصابت معدّا يوم أصبحت ثاويا وقول امرىء القيس بن حجر الكندى (وهو الشاهد رقم 249 الآتى فى هذا الكتاب) : أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروه ابن أذينه : ما كان أحسن فيک العيش مؤتنفا غضّا ، وأطيب فى آصالک الأصلا

2- قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، فى فاطمه بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعماره الوهاب ، وقيس الحفاظ وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسى ، وكان كل واحد منهم نادره أقرانه شجاعه وبساله ورفعه شأن.

3- البيت للفرزدق ، من قصيده له يمدح فيها هشام بن عبد الملک - وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملک - وقد أنشده سيبويه (ج 1 ص 189) ببعض تغيير. الإعراب : «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر فى فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لجيران «كانوا» زائده - وستعرف ما فيه - «كرام» صفه لجيران مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره فى آخره. الشاهد فيه : قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفه وهى قوله «كرام» والموصوف

وهو قوله «جيران». هذا مقتضى كلام الشارح العلامه ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاه سيبويه ، لكن قال ابن هشام فى توضيحه : إن شرط زياده «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها فى هذا البيت ، وهو تابع فى هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زياده كان فى هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزاد مفرده لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصله بها اسمها ، وغايه ما فى الباب أن الشاعر فصل بين الصفه وموصوفها بجمله كامله من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام - على هذا - وجيران كرام كانوا لنا. والذى ذهب إليه سيبويه أولى بالرعايه ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون ظننت» متأخره ومتوسطه ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفه وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره. قال سيبويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر : * وجيران لنا كانوا كرام*» اه وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اه. هذا ، ومن شواهد زياده «كان» بين الصفه وموصوفها - من غير أن تكون متصله باسمها - قول جابر الكلابى (وانظر معجم البلدان ماده كتيفه) : وماؤ كما العذب الّذى لو شربته شفاء لنفس كان طال اعتلالها فإن جمله «طال اعتلالها» فى محل جر صفه لنفس ، وقد زاد بينهما «كان».

ص: 290

وشذّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

70- سراه بنى أبى بكر تسامى ***على كان المسوّمه العراب (1).

ص: 291

1- أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه : * جياد بنى أبى بكر تسامى* اللغه : «سراه» جمع سرى ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعله ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفا «المسومه» الخيل التى جعلت لها علامه ثم تركت فى المرعى «العراب» هى خلاف البراذين والبخاتى ، ويروى : * على كان المطهّمه الصّلاب* والمطهمه : البارعه التامه فى كل شىء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد. المعنى : من رواه «سراه بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربيه التى جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه «جياد بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربيه ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها. الإعراب : «جياد» مبتدأ ، وجياد مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياد ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائده «المسومه» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومه ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى. الشاهد فيه : قوله «على كان المسومه» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضى ، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أمّ عقيل بن أبى طالب :

71- أنت تكون ماجد نبيل ***إذا تهبّ شمأل بليل (1).

1- البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبى طالب ، وهى فاطمه بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهى زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا : إنّ عقيلا كاسمه عقيل وبيبى الملفّف المحمول أنت تكون السّيّد النّبيل إذا تهبّ شمأل بليل * يعطى رجال الحىّ أو ينيل* اللغه : «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا ، إذا هاجت «شمأل» هى ريح تهب من ناحيه القطب «بليل» رطبه نديه. الإعراب : «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائده «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفه لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ. الشاهد فيه : قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان مبنيا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائده ، كالباء ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ فى نحو «بحسبك درهم» وزيدت فى خبر ليس فى نحو قوله تعالى (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) ونحو ذلک ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلک عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذا ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله. والقول بزياده «تكون» شذوذا فى هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفيه ، وهما تابعان فى ذلک لابن السيد وأبى البقاء. ومما استدل به على زياده «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت : كأنه سبيئه من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء رواياه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفه لسبيئه وزعما أن «يكون» زائده. والرد على ذلک أن الروايه بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا روايه رفعهما فليس يلزم عليها زياده يكون ، بل

هى عامله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب خبرها. وكذلک بيت الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائده ، بل هى عامله ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجمله لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه.

تحذف «كان» : إما وحدها، و إما مع اسمها، و إما مع خبرها

ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر (1)

تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد إن ، كقوله :

1- «يحذفونها» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعله ، وها العائد على كان مفعول به «ويبقون» الواو حرف عطف ، يبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله «الخبر» مفعول به ليبقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و «إن» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إن «كثيرا» حال من الضمير المستتر فى اشتهر «ذا» اسم إشاره مبتدأ «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ ، والجمله من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

72- قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا***فما اعتذارک من قول إذا قيلا؟
ل(1)

ص: 294

1- البيت للنعمان بن المنذر ملک العرب فی الحيره ، من أبيات يقولها فی الربيع ابن زياد العبسی ، وهو من شواهد سيبويه (1 / 131) ونسب فی الکتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلم فی شرح شواهده إلی نسبته بشیء ، والمشهور ما ذکرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه فی قصه مشهوره تذکر فی أخبار لبيد. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماض مبنی للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماض مبنی للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود علی «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «إن» شرطيه «صدقا» خبر لکان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «إن کان المقول صدقا» «وإن کذبا» مثل قوله «إن صدقا» وکان المحذوفه فی الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف فی الموضعين لدلاله سابق الکلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارک» اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والکاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنی الشرط «قيلا» فعل ماض مبنی للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلی قول ، والجمله فی محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الکلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارک منه. الشاهد فيه : قوله «إن صدقا ، وإن کذبا» حيث حذف «کان» مع اسمها وأبقی خبرها بعد «إن» الشرطيه ، وذلک کثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلی الأخيله (انظره فی أمالی القالی 1 / 248 ثم انظر اعتراضا عليه فی التنبيه 88) : لا تقربنّ الدّهر آل مطرّف إن ظالما - أبدا - وإن مظلوما وقول النابغه الذبيانی : حدبت علیّ بطون ضنّه کلّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما وقول ابن همام السلولی : وأحضرت عذری عليه الشّهو***د إن عاذرا لی وإن تارکا وکذا يکثر حذفها مع اسمها بعد «لو» کما قرره الشارح العلامه ، وعليه قول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بغی ولو ملکا جنوده ضاق عنها السّهل والجبل

التقدير : «إن كان المقول صدقا ، وإن كان المقول كذبا» وبعد لو (1) ، كقولک : «ائتنى بدابّه ولو حمارا» أى : «ولو كان الماتىّ به حمارا».

وقد شذّ حذفها بعد لدن ، كقوله :

73- * من لد شولا فإلى إتلائها* ***[التقدير : من لد أن كانت شولا]. (2).

1- ومن ذلک ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «التمس ولو خاتما من حديد» التقدير : ولو كان ملتمسک خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم 72.
2- هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (1 / 134) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء. اللغه : «شولا» قيل : هو مصدر «شالت الناقه بذنبها» أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائله - على غير قياس - والشائله : الناقه التى خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقه» إذا تبعها ولدها ، الإعراب : «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلا «شولا» خبر لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «من لد أن كانت الناقه شولا» «فإلى» الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر «إتلائها» إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقه من لد كانت شولا فاستمر ذلک إلى إتلائها. الشاهد فيه : قوله «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن ، ولو» كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامه وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه. وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم «شولا» مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير «من لد شالت الناقه شولا» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب «شولا» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ «غدوه» بعد «لدن» وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسأله وشرح هذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج 1 ص 386 الشاهد رقم 206) تظفر ببحث ضاف واف.

وبعد «أن» تعويض «ما» عنها ارتكب

كمثل «أمّا أنت برّا فاقترب» (1)

ذكر فى هذا البيت أن «كان» تحذف بعد «أن» المصدريه ويعوّض عنها «ما» ويبقى اسمها وخبرها ، نحو «أمّا أنت برّا فاقترب» والأصل «أن كنت برّا فاقترب» فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ، فصار «أن أنت برّا» ثم أتى ب- «ما» عوضا عن «كان» ، فصار

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «تعويض» مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض «ارتكب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من ارتكب ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «أما» هى أن المصدريه المدغمه فى ما الزائده المعوض بها عن كان المحذوفه «أنت» اسم كان المحذوفه «برا» خبر كان المحذوفه «فاقترب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

«أن ما أنت برّا» [ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار «أمّا أنت برّا»] ، ومثله قول الشاعر :

74- أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر***فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع (1)ذر

1- البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبه أبا خراشه ، وهو من شواهد سيبويه (ج 1 ص 148) وخفاف - بزنه غراب - شاعر مشهور ، وفارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاويه وأحتهما الخنساء الشاعره المشهوره ، وندبه - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير. اللغه : «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعه تمتلئ بهم فخرا «الضبع» أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه فى السنه الشديده المجدبه ، قال حمزه الأصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنه المجدبه ، فقالوا : أكلتنا الضبع. المعنى : يا أبا خراشه ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومى موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنه الشديده المجدبه ، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات الإعراب : «أبا» منادى حذفت منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و «خراشه» مضاف إليه «أما» هى عباره عن أن المصدريه المدغمه فى «ما» الزائده النائبه عن «كان» المحذوفه «أنت» اسم لكان المحذوفه ، «ذا» خبر كان المحذوفه ، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليليه ، إن حرف توكيد ونصب «قومى» قوم اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها ما» الزائده وأدغمها فى نون أن المصدريه وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثره الاستعمال قصدا إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائده ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدريه وميم ما الزائده - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر. هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفه الدينورى فى

مكان هذه العباره «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن. ومن شواهد المسأله قول الشاعر : إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

فأن : مصدريه ، وما : زائده عوضا عن «كان» ، وأنت : اسم كان المحذوفه ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون «ما» عوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلک المبرد ، فيقول «أمّا كنت منطلقا انطلقت» (1).

ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثّل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو «أمّا أنا منطلقا انطلقت» والأصل «أن كنت منطلقا» ولا مع الظاهر ، نحو «أما زيد ذاهبا انطلقت» والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل «أن كان زيد ذاهبا انطلقت» وقد مثّل سيبويه رحمه الله فى كتابه ب- «أمّا زيد ذاهبا».

* * *

قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه و شروط جواز ذلک الحروف المشبهه بليس

ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون ، وهو حذف ما التزم (2).

1- ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبى ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقا انطلقت».
2- «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتى «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لمضارع «منجزم» صفه ثانيه لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافيه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من التزم ونائب الفاعل فى محل رفع صفه لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلنزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب.

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل : لم يكن ، والأصل يكون ، فحذف الجازم الضمه التى على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ «لم يكن» والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلک شىء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلک تخفيفا لكثره الاستعمال (1) ؛ فقالوا : «لم يک» وهو حذف جائز ، لا لازم ، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاه ساكن ؛ فلا تقول : «لم يک الرّجل قائما» وأجاز ذلک يونس ، وقد قرىء شاذّا (لم يک الّذين اء

1- قد جاء هذا الحذف كثيرا جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أمثالهم «إن لم يک لحم فنفش» والنفش : الصوف ، ويروى «إن لم يكن» وهذه الروايه تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلک قول علقمه الفحل : ذهبت من الهجران فى كلّ مذهب ولم يک حقّا كلّ هذا التّجنّب وقول عروه بن الورد العبسى : ومن يک مثلى ذا عيال ومقترا يغرّر ويطرح نفسه كلّ مطرح وقول مهلهل بن ربيعه يرثى أخاه كليب بن ربيعه : فإن يک بالذّنائب طال ليلى فقد أبكى من اللّيل القصير وقول عميره بن طارق اليربوعى : وإن أک فى نجد - سقى الله أهله بمنّانه منه! - فقلبى على قرب وقول الحطيئه العبسى : ألم أک جاركم ويكون بينى وبينكم المودّه والإخاء

كفروا) وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلک المتحرک ضميرا متصلا ، أولا ، فإن كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا ، كقوله صلّى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : «إن يكنه فلن تسلّط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لک فى قتله» (1) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : «إن يکه ، وإلّا يکه» ، وإن كان غير [ضمير] متصل جاز الحذف والإثبات ، نحو «لم يكن زيد قائما ، ولم يک زيد قائما» وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلک بين «كان» الناقصه والتامه ، وقد قرىء : (وإن تک حسنه يضاعفها) برفع حسنه وحذف النون ، وهذه هى التامه.

* * * ».

1- روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعه من صحيحه. ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبى من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم 636) بلفظ «إن يكن هو ، وإن لا يكن هو».

فصل فى ما ولا ولات وإن المشبّهات بليس

الحرف الأول «ما» و شروط إعماله عمل ليس سته

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إن»

مع بقا النّفى ، وترتيب زكن (1)

وسبق حرف جرّ أو ظرف ك- «ما

بى أنت معنيّا» أجاز العلما (2)

تقدّم فى أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

1- «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتى ، وإعمال مضاف و «ليس» قصد لفظه : مضاف إليه «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث «ما» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضاف ، وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضا ، ومع مضاف ، و «بقا» مقصور من ممدود للضروره : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و «النفى» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجمله من زكن ونائب فاعله فى محل جر صفه لترتيب ، وحاصل البيت : أعملت ما النافيه إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنه بإن الزائده ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها.
2- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتى ، وسبق مضاف ، و «حرف» مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، ما : نافيه حجازيه «بى» جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتى «أنت» اسم ما «معنيا» خبر ما منصوب بالفتحه الظاهره «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضروره : فاعل أجاز. وحاصل البيت : وأجاز النحاه العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جارا ومجرورا أو ظرفا ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع

فى غيرهما ، وذلک نحو «ما بى أنت معنيا» أصله ما أنت معنيا بى ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرا عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من «عنى فلان بفلان» - بالبناء للمجهول - إذا اهتم بأمره.

وحروف ، وسبق الكلام على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخه ، وسيأتى الكلام على الباقى ، وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف [الناسخه] قسما يعمل عمل «كان» وهو : ما ، ولا ، ولات ، وإن.

أما «ما» فلغه بنى تميم أنها لا تعمل شيئا ؛ فتقول : «ما زيد قائم» فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما فى شىء منهما ؛ وذلک لأن «ما» حرف لا يختصّ ؛ لدخوله على الاسم نحو : «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو : «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألّا يعمل ، ولغه أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : «ما زيد قائما» قال الله تعالى (ما هذا بَشَراً) وقال تعالى : (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) وقال الشاعر :

75- أبناؤها متكنّفون أباهم ***حنقو الصّدور ، وما هم أولادها(1).

1- البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله : وأنا النّذير بحرّه مسودّه تصل الجيوش إليكم أقوادها اللغه : «النذير» المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحره» أصله الأرض ذات الحجاره السود ، وأراد منه هنا الكتيبه السوداء لكثره ما تحمل من الحديد «أقوادها جمع قود ، وهى الجماعه من الخيل «أبناؤها» أى أبناء هذه الكتيبه التى ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد «متكنفون» أى : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافه. الإعراب : «أبناؤها» أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الحره مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا : مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافيه حجازيه «هم» اسم ما مبنى على الضم فى محل رفع «أولادها» أولاد : خبر «ما» منصوب بالفتحه الظاهره ، وأولاد مضاف وها ضمير الحره مضاف إليه الشاهد فيه : قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافيه عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلک لغه أهل الحجاز.

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط سته ، ذكر المصنف منها أربعه :

الأول : ألّا يزاد بعدها «إن» فإن زيدت بطل عملها ، نحو : «ما إن زيد قائم» برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلک بعضهم (1).

الثانى : ألا ينتقص النّفى بإلّا ، نحو : «ما زيد إلّا قائم» ؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) وقوله : (وَما أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)] خلافا لمن أجازه (2). .

1- أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال «ما» عمل ليس مع زياده «إن» بعدها واستدل على ذلک بقول الشاعر : بنى غدانه ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ، ولكن أنتم الخزف وزعم أن الروايه بالنصب ، وأن «ما» نافيه ، و «أنتم» اسمها ، و «ذهبا» خبرها ، وجمهور العلماء يروونه «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما» ، ومع تسليم صحه الروايه بالنصب فإنا لا نسلم أن «إن» زائده ، ولكنها نافيه مؤكده لنفى ما.
2- ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفى خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلک بقول الشاعر : وما الدهر إلّا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبا فزعم أن «ما» نافيه ، و «الدهر» اسمها ، و «منجنونا» خبرها ، وأن «ما» فى الشطر الثانى نافيه كذلک ، و «صاحب الحاجات» اسمها ، و «معذبا» خبرها ، وبقول الشاعر : وما حقّ الّذى بعثو نهارا ويسرق ليله إلّا نكالا فما : نافيه ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا. وجمهور البصريين لا يقبلون دلاله هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فمما أولوا به البيت الأول أن «منجنونا» مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجمله الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلک قوله «معذبا» فى الشطر الثانى : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، فهو أيضا مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا فى البيت الثانى اسم مصدر ؛ فهو كذلک مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعليه كلها فى محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعه بعد ما النافيه فى المواضع الثلاثه.

الثالث : ألّا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم وجب رفعه ، نحو : «ما قائم زيد» ؛ فلا تقول : «ما قائما زيد» وفى ذلک خلاف (1).

1- ذهب بعض النحاه إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلک بقول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر قالوا : ما نافيه عامله عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الروايه بنصب مثل. والجمهور يأبون ذلک ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هذا البيت ثلاثه أوجه : الأول : إنكار أن الروايه بنصب مثل ، بل الروايه عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر. والثانى : أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، والسر فى ذلک الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغه أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس فى العمل ، وأن الفرع ليس فى قوه الأصل. والثالث : سلمنا أن الروايه كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء. ولكنا لا نسلم أن «مثل» منصوب ، بل هو مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلک البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيره منها قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) فمثل فى هذه الآيه الكريمه صفه لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع.

فإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا فقدمته فقلت : «ما فى الدار زيد» ، و «ما عندک عمرو» فاختلف الناس فى «ما» حينئذ : هل هى عامله أم لا؟ فمن جعلها عامله قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عامله قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذى زكن ، وهذا هو المراد بقوله : «وترتيب زكن» أى : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّما والخبر مؤخرا ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل «ما» شيئا ، سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، أو غير ذلک ، وقد صرّح بهذا فى غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع : ألّا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم بطل عملها ، نحو : «ما طعامک زيد آكل» فلا يجوز نصب «آكل» ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلک ؛ لما فى

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها ، نحو : «ما عندک زيد مقيما ، وما بى أنت معنيّا» ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسّع فيها ما لا يتوسع فى غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا.

الشرط الخامس : ألّا تتكرر «ما» ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : «ما ما زيد قائم» [فالأولى نافيه ، والثانيه نفت النفى ؛ فبقى إثباتا] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم (1).

الشرط السادس : ألّا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : «ما زيد بشىء إلا شىء لا يعبأ به» فبشىء : فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى

1- إذا رأيت «ما» متكرره فى كلام فالثانيه : إما أن تكون نافيه لنفى الأولى ، وإما أن تكون نافيه مؤكده لنفى الأولى ، وإما أن تكون زائده ، فإذا كانت الثانيه نافيه لنفى الأولى صار الكلام إثباتا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، ووجب إهمالهما جميعا ، وإذا كانت الثانيه زائده وجب إهمال الأولى أيضا عند من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائده ، وإن كانت «ما» الأولى نافيه والثانيه مؤكده لنفى الأولى جاز لک حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز : لا ينسک الأسى تأسّيا ، فما ما من حمام أحد مستعصما فما الأولى هنا : نافيه ، والثانيه مؤكده لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام. وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانيه مؤكده لنفى الأولى ؛ فيكون الخلاف فى هذا الموضوع غير حقيقى.

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - فى هذه المسأله محتمل للقولين المذكورين - أعنى القول باشتراط ألّا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلک - فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشىء ، إلى آخره» - : استوت اللغتان ، يعنى لغه الحجاز ولغه تميم ، واختلف شرّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : «استوت اللغتان» فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلّا» والمراد أنه لا عمل ل- «ما» فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا فى إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» ، والمراد أنه يكون مرفوعا (1) سواء جعلت «ما» حجازيه ، أو تميميه ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المختار منهما - وهو الثانى - لا يليق بهذا المختصر.

* * *

حكم المعطوف على خبر «ما» النافيه

ورفع معطوف بلكن أو ببل

من بعد منصوب بما الزم حيث حل (2).

ص: 307

1- ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز فى «شىء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثانى على أنه بدل من شىء المجرور بالباء الزائده بشرط أن تكون ما عامله ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شىء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عامله ، أو مهمله ، والثانى أن يكون بدلا من شىء الأول بشرط أن تكون ما مهمله.
2- «ورفع» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «الزم» الآتى ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و «منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

«حيث» ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم فى محل نصب «حل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله من حل وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف فلا يخلو : إما أن يكون مقتضيا للإيجاب ، أولا.

فإن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده - وذلک نحو «بل ، ولكن» - فتقول : «ما زيد قائما لكن قاعد» أو «بل قاعد» ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير «لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد» ولا يجوز نصب «قاعد» عطفا على خبر «ما» ؛ لأن «ما» لا تعمل فى الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصب والرفع ، والمختار النصب ، نحو «ما زيد قائما ولا قاعدا» ويجوز الرفع ؛ فتقول : «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل ، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

زياده الباء فى خبر «ما» و «ليس» و غيرهما

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر

وبعد لا ونفى كان قد يجرّ (1).

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضا : معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضروره : فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ونفى» معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر.

تزاد الباء كثيرا فى الخبر بعد «ليس ، وما» نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقامٍ) و (وَما رَبُّکَ بِغافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) و (وَما رَبُّکَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازيه خلافا لقوم ، بل تزاد بعدها وبعد التميميه ، وقد نقل سيبويه والفرّاء - رحمهما الله تعالى! - زياده الباء بعد «ما» عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلک ، وهو موجود فى أشعارهم (1).

وقد اضطرب رأى الفارسىّ فى ذلک ؛ فمره قال : لا تزاد الباء إلا بعد الحجازيه ، ومره قال : تزاد فى الخبر المنفى.

وقد وردت زياده الباء قليلا فى خبر «لا» كقوله :

1- من ذلک قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمى كما قلنا لک آنفا (305) : لعمرک ما معن بتارک حقّه ولا منسىء معن ولا متيسّر ثم إن الباء قد دخلت فى خبر «ما» غير العامله بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلک كما فى قول المتنخل الهذلى : لعمرک ما إن أبو مالک بواه ، ولا بضعيف قواه فأبو مالک مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بإن الزائده بعد ما؟ وقد أدخل الباء فى خبر هذا المبتدأ - وهو قوله «بواه» - فدل ذلک على أن كون «ما» عامله أو حجازيه ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

76- فكن لى شفيفا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتيلا عن سواد بن قارب (1)

وفى خبر [مضارع] «كان» المنفيه ب- «لم» كقوله :

77- وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن ***بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل (2).

1- البيت لسواد بن قارب الأسدى الدوسى - يخاطب فيه رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، وقبله قوله : فأشهد أنّ الله لا شىء غيره وأنّک مأمون على كلّ غائب وأنّک أدنى المرسلين وسيله إلى الله يا ابن الأكرمين الأطايب فمرنا بما يأتيک يا خير مرسل وإن كان فيما جئت شيب الذّوائب اللغه : «فتيلا» هو الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواه. الإعراب : «فكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لى» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعا» الآتى «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه ناصبه قوله شفيعا «لا» نافيه تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابه عن الضمه ، وذو مضاف ، و «شفاعه» مضاف إليه «بمغن» الباء زائده ، مغن خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «فتيلا» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفه لسواد ، وابن مضاف ، و «قارب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائده على خبر لا النافيه كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.
2- البيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواه على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهوره بين المتأدبين باسم «لاميه العرب» وأولها قوله : أقيمو بنى أمّى صدور مطيّسكم فإنّى إلى قوم سواكم لأميل اللغه : «أقيموا صدور مطيكم» هذه كنايه عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى ، يقول : جدوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإنى إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدنى فى البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريک - أشد الطمع «أعجل» هو صفه مشبهه بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجله هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجله إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلک. الإعراب : «إن» شرطيه «مدت» مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى

للمجهول ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء تاء التأنيث «الأيدى» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمه داله على التعليل قيل : هى حينئذ حرف ، وقيل : هى ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق ، و «أجشع» مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائده على خبر مضارع كان المنفى بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفى كان» نفى هذه الماده أعم من أن تكون بلفظ الماضى أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العباره التى فى الألفيه قول المصنف فى كتابه التسهيل «وبعد نفى فعل ناسخ» ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغه كانت هذه الأفعال.

فى النّكرات أعملت كليس «لا»

وقد تلى «لات» و «إن» ذا العملا (1).

ص: 311

1- «فى النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتى «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس «لا» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلى» فعل مضارع «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشاره مفعول به لتلى «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره ، وتقدير البيت : أعملت فى النكرات «لا» إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل.

وما ل- «لات» فى سوى حين عمل

وحذف ذى الرّفع فشا ، والعكس قلّ (1)

تقدّم أن الحروف العامله عمل «ليس» أربعه ، وقد تقدّم الكلام على «ما» وذكر هنا «لا» و «لات» و «إن».

أمّا «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها (2)

1- «ما» نافيه «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و «سوى» مضاف ، و «حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس. وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس - وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع - قليل.
2- قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبه إلى لغه مخصوصه إلا صاحب المغرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونهما دون طيىء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثه (1) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو «لا رجل أفضل منک» ، ومنه قوله :

78- تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا***ولا وزر ممّا قضى الله واقيا(2).

1- وبقى من شروط إعمال «لا» عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس نصا ؛ فإن كانت لنففى الجنس نصا عملت عمل إن المؤكده التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، والشرط الثانى : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو «لا عندک رجل مقيم ولا امرأه» أهملت.
2- هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلا معينا. اللغه : «تعز» أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب «وزر» هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقايه ، وهى الرعايه والحفظ. المعنى : اصبر على ما أصابک ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شىء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى. الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلا» الفاء تعليليه ، ولا : نافيه تعمل عمل ليس «شىء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقيا» الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفه لشىء «باقيا» خبر لا «ولا» نافيه «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «قضى الله» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و «واقيا» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «لا شىء باقيا ، ولا وزر واقيا» حيث أعمل «لا» فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان. هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لافى الاسم ولا فى الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع فى الاسم ولا تعمل شيئا فى الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردا لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردا لما زعمه الأخفش.

وقوله :

79- نصرتک إذ لا صاحب غير خاذل ***فبوّئت حصنا بالكماه حصينا(1)

ص: 314

1- هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبى الفتح. اللغه : «بوئت» فعل ماض مبنى للمجهول ، من قولهم : بوأه الله منزلا ، أى أسكنه إياه «الكماه» جمع كمى ، وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه ، أى : المستتر فيه المتغطى به ، وكان من عاده الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضه والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلاله على شجاعتهم الفائقه ، والثانى. لأنهم قتلوا كثيرا من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غره. الإعراب : «نصرتک» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بنصر «لا» نافيه تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا ، وغير مضاف ، و «خاذل» مضاف إليه «فبوئت» الفاء عاطفه ، بوّئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوّئ «حصنا» مفعول ثان «بالكماه» جار ومجرور جعله العينى متعلقا بقوله «نصرتک» فى أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذى بعده ، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصنا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضا كالبيت السابق رد لمذهبى الأخفش والزجاج.

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفه ، وأنشد للنابغه :

80- بدت فعل ذى ودّ ، فلمّا تبعتها***تولّت ، وبقّت حاجتى فى فؤاديا(1)

وحلّت سواد القلب ، لا أنا باغيا

سواها ، ولا عن حبّها متراخيا.

1- البيتان للنابغه الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرک الجاهليه ، ووفد على النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبى تمام. اللغه : «فعل ذى ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب الموده ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود - بتثليث الواو - المحبه ، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف - تركتها باقيه «سواد القلب» سويداؤه وهى حبته السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه. الإعراب : «بدت» بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «فعل» قال العينى : منصوب بنزغ الخافض ، أى : كفل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذى هو جوابه «تبعتها» فعل وفاعل ومفعول ، والجمله فى محل جر بإضافه لما إليها «تولت» تولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وبقت» مثله «حاجتى» حاجه. مفعول به لبقت ، وحاجه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «سواد» مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافيه تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافيه «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثه الغائبه مضاف إليه «متراخيا» معطوف على قوله باغيا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا أنا باغيا» حيث أعمل «لا» النافيه عمل «ليس» مع أن اسمها معرفه ، وهو «أنا» ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاه هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامه ، نقلا عن المصنف - بتأويلات

كثيره ؛ أحدها : أن قوله «أنا» ليس اسما للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - «لا أرى باغيا» فلما حذف الفعل ، وهو «أرى» برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله «باغيا» حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير «لا أنا أرى باغيا» ، وجمله الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذى هو قوله «باغيا» - عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العربيه الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال الساده مسد الخبر المفصحه عنه ، كما اتضح لک ذلک فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلک ، والله يرشدک ويتولاک.

واختلف كلام المصنف فى [هذا] البيت ؛ فمره قال : إنه مؤوّل ، ومره قال : إنّ القياس عليه سائغ (1).

الشرط الثانى : ألّا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول «لا قائما رجل».

الشرط الثالث : ألا ينتقض النّفى بإلّا ؛ فلا تقول : «لا رجل إلا أفضل من زيد» بنصب «أفضل» ، بل يجب رفعه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

* * *

1- الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل ، «ورفعها معرفه نادر» فقال أبو حيان فى شرح هذه العباره ما نصه : «قال المصنف فى الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها فى معرفه فى قول النابغه الجعدى * وحلت سواد القلب لا أنا باغيا* البيت اه ، وقد حذا المتنى حذو النابغه فقال : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقيا والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفه ، وذكر ذلک فى كتاب التمام» اه كلام أبى حيان بحروفه.

وأما «إن» النافيه فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئا. ومذهب الكوفيين - خلا الفرّاء - أنها تعمل عمل «ليس» ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّرّاج ، وأبو على الفارسىّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - إشاره إلى ذلک ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

81- إن هو مستوليا على أحد***إلّا على أضعف المجانين (1).

1- يكثر استشهاد النحاه بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر قائل معين. اللغه والروايه : يروى عجز هذا البيت فى صور مختلفه : إحداها : الروايه التى رواها الشارح. والثانيه : * إلا على حزبه الملاعين* والثالثه : * إلا على حزبه المناحيس* «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولايه على الشىء وملک زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس فى الروايه الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع. المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولايه على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين. الإعراب : «إن» نافيه تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستوليا» السابق «إلا» أداه استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و «المجانين» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافيه عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله «مستوليا». وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافيه لا تعمل شيئا ، لا فى المبتدأ ولا فى الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسما مفردا منصوبا بالفتحه الظاهره ، ولا ناصب له فى الكلام إلا «إن» ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده فى الشعر كثيرا ، ولوروده فى النثر فى نحو قول أهل العاليه «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه» ، وقد قرأ بهذه اللغه سعيد بن جبير - رضى الله عنه! - فى الآيه الكريمه التى تلاها الشارح. ويؤخذ من هذا الشاهد - زياده على ذلک - أن «إن» النافيه مثل «ما» فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا» : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له. ويؤخذ منه أيضا أن انتقاض

النفى بعد الخبر بإلا لا يقدح فى العمل ؛ لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف ... إلخ».

وقال آخر :

82- إن المرء ميتا بانقضاء حياته ***ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا(1)

1- وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لا يعلم قائلها. المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له ، ولا نصيرا يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقى ليس شيئا بالقياس إلى الموت الأدبى. الإعراب : «إن» نافيه «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتا» وانقضاء مضاف ، وحياه من «حياته» مضاف إليه ، وحياه مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراک «بأن» الباء جاره ، وأن مصدريه «يبغى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير «ولكن يموت بالبغى عليه» وقوله «فيخذلا» الفاء عاطفه ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافيه عمل «ليس» فرفع بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى ذكرناها.

وذكر ابن جنى - فى المحتسب - أن سعيد بن جبير - رضى الله عنه! - قرأ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ) بنصب العباد.

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكره والمعرفه ، فتقول : «إن رجل قائما ، [وإن زيد القائم] ، وإن زيد قائما».

* * *

الحرف الرابع «لات» و إعماله هو مذهب الجمهور

وأما «لات» فهى «لا» النافيه زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحه ؛ ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير «ولات الحين حين مناص» فالحين : اسمها ، وحين مناص خبرها ، وقد قرىء شذوذا (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخبر محذوف ، والتقدير «ولات حين مناص لهم» أى : ولات حين مناص كائنا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : «وحذف ذى الرّفع - إلى آخر البيت».

وأشار بقوله : «وما للات فى سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن

«لات» لا تعمل إلا فى الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعه ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ؛ فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر :

83- ندم البغاه ولات ساعه مندم ***والبغى مرتع مبتغيه وخيم (1)دم

1- قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيىء ، ولم يسموه ، وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحه بن عبيد الله التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالک الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعه مندم» ثم قال : ولا أحفظ صدره. اللغه : «البغاه» جمع باغ ، مثل قاض وقضاه وداع ودعاه ورام ورماه ، والباغى : الذى يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمى بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نَخُوضُ وَنَلْعَبُ) «وخيم» أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقک مناخه. الإعراب : «ندم» فعل ماض «البغاه» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال ، ولات : نافيه تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف «ساعه» خبرها ، والجمله فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاه والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعه مضاف و «مندم» مضاف إليه «والبغى» مبتدأ أول مرفوع بالضمه الظاهره «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضمه الظاهره ، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول. الشاهد فيه : قوله «ولات ساعه مندم» حيث أعمل «لات» فى لفظ «ساعه» وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعه منهم الرضى - إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعه ووقت وزمان وأوان ونحو ذلک ، وفى المسأله كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجاله. ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد ، وهو : ولتعرفنّ خلائقا مشموله ولتندمنّ ولات ساعه مندم

وكلام المصنف محتمل للقولين ، وجزم بالثانى فى التسهيل ، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئا ، وأنه إن وبد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر ، والتقدير «لات أرى حين مناص» وإن وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «لات حين مناص كائن لهم» والله أعلم.

* * *

ص: 321

أفعال المقاربه

اشاره

ككان كاد وعسى ، لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر (1)

أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال، إلا «عسى» فقيل: فعل و قيل: حرف

هذا هو القسم الثانى من الأفعال الناسخه [للابتداء] ، وهو «كاد» وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ، ولا خلاف فى أنها أفعال ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضا إلى ابن السّرّاج (2) ،

1- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراک «ندر» فعل ماض «غير» فاعل ندر ، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتى «خبر» حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.
2- نص ابن هشام فى أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلک ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلک بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلک لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ؛ لقوه التشابه بينهما. ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (انظر ص 345 الآتيه) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى : فقلت : عساها نار كأس ، وعلّها تشكّى فآتى نحوها فأعودها والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربه - وهذا فعل ماض ؛ بدليل قبوله علامه الأفعال الماضيه كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ) وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعليه ، وكم من فعل

يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست حاشا وعدا وخلا داله على الاستثناء وهى جامده ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها؟ وهذا الذى ذكرناه - من أن «عسى» على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاه سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشمونى ج 1 ص 463 وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم 252). ومن هذا كله يتضح لك : أن فى «عسى» ثلاثه أقوال للنحاه ، الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاه البصره ورجحه المتأخرون ، والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهره الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج. والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاه ، ولا تتسع هذه العجاله السريعه إلى الاحتجاج لكل رأى وتخريج الشواهد على كل مذهب.

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو «عسيت» وعسيت ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتنّ».

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربه ، وليست كلها للمقاربه ، بل هى على ثلاثه أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربه ، وهى : كاد ، وكرب ، وأوشك.

والثانى : ما دلّ على الرّجاء ، وهى : عسى ، وحرى ، واخلولق.

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهى : جعل ، وطفق ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ.

فتسميتها أفعال المقاربه من باب تسميه الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسما لها ، ويكون خبره خبرا لها فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : «ككان كاد وعسى» لكن الخبر فى

هذا الباب لا يكون إلا مضارعا ، نحو «كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم» وندر مجيئه اسما بعد «عسى ، وكاد» كقوله :

84- أكثرت فى العذل ملحّا دائما***لا تكثرن إنّى عسيت صائما(1).

1- قال أبو حيان : «هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اه ؛ قال ابن هشام : «طعن فى هذا البيت عبد الواحد فى كتابه بغيه الآمل ومنيه السائل ، فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهوله القائلين» اه ، وقيل : إنه لرؤبه بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبه فلم أجده فى أصل الديوان ، وهو مما وجدته فى أبيات جعلها ناشره ذيلا لهذا الديوان مما وجده فى بعض كتب الأدب منسوبا إليه ، وذلك لا يدل على صحه نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عباره المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه. اللغه : «العذل» الملامه «ملحا» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحا» أى أكثر. الإعراب : «أكثرت» فعل وفاعل «فى العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحا» حال من التاء فى أكثرت مؤكده لعاملها «دائما» صفه للحال «لا تكثرن» لا : ناهيه ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «عسيت» عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره ، والجمله من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «عسيت صائما» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسما مفردا ، والأصل أن يكون خبرها جمله فعليه فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا». وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبرا لإن الناصبه للاسم الرافعه للخبر ، وذلك لأن عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضا فإن الأفعال التاقصه جملتها إنشائيه ، والجمل الإنشائيه لا تقع خبرا لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائيه خبرا للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلک كذلک فلا بد أن تكون الجمله خبريه ؛ فلا تكون «عسى» ناقصه ، وأما قوله «صائما» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفه مع اسمها ، وتقدير الكلام : إنى رجوت أن أكون صائما.

وقوله :

85- فأبت إلى فهم ، وما كدت آئبا***وكم مثلها فارقتها وهى تصفر(1).

ص: 325

1- هذا البيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمه مختاره ، اختارها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى (1 / 85 بتحقيقنا) وأولها قوله : إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع ، وقاسى أمره وهو مدبر اللغه : «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على. وقصه ذلک أن قوما من بنى لحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحيه بعيده عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم. المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطه فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها. الإعراب : «فأبت» الفاء عاطفه ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حاليه ، ما : نافيه «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «آئبا» خبر كاد ، والجمله فى محل نصب حال «وكم» الواو حاليه ، كم : خبريه بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» مثل : تمييز لكم مجرور بالكسره الظاهره ، ومثل مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهى» الواو للحال ، هى : مبتدأ «تصفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وما كدت آئبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جمله فعليه فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاه هذه الروايه ، وزعم أن الروايه الصحيحه هى «وما كنت آئبا».

وهذا هو مراد المصنف بقوله : «لكن ندر - إلى آخره» لكن فى قوله «غير مضارع» إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجارّ والمجرور ، والجمله الاسميه ، والجمله الفعليه بغير المضارع ، ولم يندر مجىء هذه كلها خبرا عن «عسى ، وكاد» بل الذى ندر مجىء الخبر اسما ، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين.

* * *

الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه و يقل تجرده منها

وكونه بدون «أن» بعد عسى

نزر ، وكاد الأمر فيه عكسا (1)

1- «وكونه» الواو عاطفه ، وكون : مبتدأ - وهو مصدر كان الناقصه فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهه الابتداء - وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه واردا «بدون» جار ومجرور متعلق بذلک الخبر المحذوف ، ودون مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضا بذلک الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه : مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفه ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتى «عكسا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجمله من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

أى : اقتران خبر «عسى» ب- «أن» كثير (1) ؛ وتجريده من «أن» قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من «أن» إلا فى الشعر ، ولم يرد فى القرآن إلا مقترنا ب- «أن» قال الله تعالى : (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِىَ بِالْفَتْحِ) وقال عز وجل : (عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)

ومن وروده بدون «أن» قوله :

86- عسى الكرب الّذى أمسيت فيه ***يكون وراءه فرج قريب (2)ئم

1- أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب. وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعه وجوه : أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها. وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفه ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما. وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغه فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام. وهذه الوجوه الثلاثه جاريه فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجىء حالا من اسم الذات. ورابعها : أن «أن» ليست مصدريه فى هذا الموضع ، بل هى زائده ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائده لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعه أحيانا ، وهى لا تسقط إلا نادرا لضروره الشعر.

2- البيت لهدبه بن خشرم العذرى ، من قصيده قالها وهو فى الحبس. وقد روى أكثر هذه القصيده أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيده قوله : طربت ، وأنت أحيانا طروب وكيف وقد تعلّاك المشيب؟ يجدّ النّأى ذكرك فى فؤادى إذا ذهلت على النّأى القلوب يؤرّقنى اكتئاب أبى نمير فقلبى من كآبته كئيب فقلت له : هداك الله! مهلا وخير القول ذو اللّبّ المصيب عسى الكرب الّذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب اللغه : «طربت» الطرب : خفه تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأى» البعد «الكرب» الهم والغم

«أمسيت» قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبى حنيفه أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويناها ، وكان أبو نمير معه فى السجن. الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى مرفوع به «الذى» اسم موصول صفه للكرب «أمسيت» أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجمله من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صله الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفه لفرج ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر «يكون» والجمله من «يكون» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «عسى». الشاهد فيه : قوله «يكون وراءه - إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدريه ، وذلک قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش 87) وقول الآخر : عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرّباب سكوب (المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر : فأمّا كيّس فنجا ، ولكن عسى يغترّ بى حمق لئم

ص: 328

وقوله :

87- عسى فرج يأتى به الله ؛ إنه ***له كلّ يوم فى خليقته أمر(1)

و «كاد» على عكس ذلك

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» ؛ فيكون الكثير فى ضا

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهره المعنى. الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتى» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتى «الله» فاعل يأتى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفيه الزمانيه لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و «يوم» مضاف إليه «فى خليقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقه مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله : «يأتى به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من أن المصدريه ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد 86 - قول الفرزدق : وما ذا عسى الحجّاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد؟ وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبرا لعسى خاصه أن يرفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى. فأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبرا لها إلا أن يكون رافعا لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمه : وأسقيه حتّى كاد مما أبثّه تكلمنى أحجاره وملاعبه فظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد وهو «تكلمنى» رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول. أما بيت الشاهد (رقم 87) فقد رفع المضارع فيه اسما أجنبيا من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضا

خبرها أن يتجرد من «أن» ويقلّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيّون من أن اقتران خبرها ب- «أن» مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من «أن» قوله تعالى : (فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)(1) ومن اقترانه ب- «أن» قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «ما كدت أن أصلّى العصر حتى كادت الشّمس أن تغرب» وقوله :

88- كادت النّفس أن تفيض عليه ***إذ غدا حشو ريطه وبرود(2).

1- ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم 149) الآتى فى باب الفاعل : لمّا رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر الشاهد فيه : قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن

2- هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاه وعلماء اللغه غير منسوبه إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمه لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصره يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله : إنّ عبد المجيد يوم توفّى هدّ ركنا ما كان بالمهدود ليت شعرى ، وهل درى حاملوه ما على النّعش من عفاف وجود؟ اللغه : «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويرى فى مكانه «تفيظ» وكل الرواه يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول «فاظت نفس فلان» بالظاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر : تفيض نفوسها ظمأ ، وتخشى حماما ؛ فهى تنظر من بعيد وقول الراجز : تجمّع النّاس ، وقالوا : عرس ففقئت عين ، وفاضت نفس وقول الشاعر فى بيت الشاهد «ريطه» بفتح الراء وسكون الياء المثناه - الملاءه إذا كانت قطعه واحده ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت. الإعراب : «كادت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدريه «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود للنفس ، والجمله خبر «كاد» فى محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضا «غدا» فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى «حشو» خبر غدا ، وحشو مضاف و «ريطه» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطه. الشاهد فيه : قوله «أن

تفيض» حيث أنى بخبر «كاد» فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلک قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر : أبيتم قبول السّلم منا ؛ فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السّيوف عن السّل وقول رؤبه بن العجاج : ربع عفاه الدّهر طولا فامّحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه! - «كاد قلبى أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترنا بأن - فى الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضروره لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو فى هذا تابع لسيبويه.

وكعسى حرى ، ولكن جعلا

خبرها حتما ب- «أن» متّصلا (1)

1- «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراک «جعلا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق «خبرها» خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتما» صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : اتصالا حتما «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلا الآتى «متصلا» مفعول ثان لجعل.

وألزموا اخلولق «أن» مثل حرى

وبعد أوشک انتفا «أن» نزرا (1)

يعنى أن «حرى» مثل «عسى» فى الدلاله على رجاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها ب- «أن» ، نحو «حرى زيد أن يقوم» ولم يجرد خبرها من «أن» لا فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلک «اخلولق» تلزم «أن» خبرها نحو «اخلولقت السماء أن تمطر» وهو من أمثله سيبويه ،

يكثر اقتران خبر «أوشک» بأن

و أما «أوشک» فالكثير اقتران خبرها ب- «أن» ويقلّ حذفها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

89- ولو سئل النّاس التّراب لأوشكوا***- إذا قيل هاتوا - أن يملّوا ويمنعوا(2)عا

1- «وألزموا» فعل وفاعل «اخلولق» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أن» قصد لفظه أيضا : مفعول ثان لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «اخلولق» السابق ، ومثل مضاف و «حرى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أوشک» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» كسر للضروره : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «نزرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبها فى ذلک حرى ، وانتفاء أن بعد أوشک قد قل.
2- هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص 433) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضا (ص 126) وقبله : أبا مالک ، لا تسأل النّاس ، والتمس بكفّيک فضل الله ، والله أوسع المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطرا ، وأقلها قيمه - لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال. الإعراب : «ولو» شرطيه غير جازمه «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعه فى جواب «لو» وأوشک : فعل ماض ناقص ،

و واو الجماعه اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجمله قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين أوشک مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدريه «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعه فاعل ، والجمله فى محل نصب خبر أوشک «ويمنعوا» معطوف على يملوا. الشاهد فيه : يستشهد النحاه بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشک» بصيغه الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال «أوشک» وزعما أنه لم يستعمل من هذه الماده إلا «يوشک» المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص 338) ، والأمر الثانى : فى قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشک» جمله فعليه فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير. ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى : إذا جهل الشّقىّ ولم يقدّر ببعض الأمر أوشک أن يصابا وقول الكلحبه اليربوعى : إذا المرء لم يغش الكريهه أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطّعا

ومن تجرّده منها قوله :

90- يوشک من فرّ من منيّته ***فی بعض غرّاته يوافقها(1).

ص: 333

1- البيت لأميه بن أبی الصلت ، أحد شعراء الجاهليه ، وزعم صاعد ان البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلک بشیء ، وهو من شواهد سيبويه (ج 2 ص 479). اللغه : «منيته» المنيه الموت «غراته» جمع غره - بكسر الغين - وهی الغفله «يوافقها» يصيبها ويقع عليها. المعنی : إن من فر من الموت فی الحرب القريب الوقوع بين براثنه فی بعض غفلاته ، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد. الإعراب : «يوشک» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشک «فر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجمله لا محل لها صله «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر. ومنيه مضاف والهاء مضاف إليه «فی بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتی ، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز الذی هو للغائبه مفعول به ، وجمله يوافقها فی محل نصب خبر «يوشک». الشاهد فيه : قوله «يوافقها» حيث أتی بخبر «يوشک» جمله فعليه فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»

ومثل كاد فى الأصحّ كربا

وترک «أن» مع ذى الشّروع وجبا (1)

كأنشأ السّائق يحدو ، وطفق ،

كذا جعلت ، وأخذت ، وعلق (2)

1- «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و «كاد» قصد لفظه : مضاف إليه «فى الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كربا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وترک» مبتدأ ، وترک مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترک ، ومع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترک الواقع مبتدأ ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «كأنشأ» الكاف جاره لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أنشأ «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وأخذت ، وعلق» معطوفان على جعلت.

لم يذكر سيبويه فى «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أن» ، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه ، وهو أنها مثل «كاد» ؛ فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

91- كرب القلب من جواه يذوب ***حين قال الوشاه : هند غضوب (1)

وسمع من اقترانه بها قوله :

92- سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظّما***وقد كربت أعناقها أن تقطعا(2)

1- قيل : إن هذا البيت لرجل من طيىء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبه اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين. اللغه! «جواه» الجوى! شده الوجد «الوشاه» جمع واش ، وهو التمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفه من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور. المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شده ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاه الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبه على. الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتى ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب ، والجمله من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفيه الزمانيه متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاه» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجمله قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه «حين» إليها. الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجردا من أن.
2- البيت لأبى يزيد الأسلمى ، من كلمه له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيره ، والى المدينه من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمه قوله : مدحت عروقا للنّدى مصّت الثّرى حديثا ، فلم تهمم بأن تترعرعا نقائذ بؤس ذاقت الفقر والغنى وحلّبت الأيّام والدّهر أضرعا اللغه : «مصت الثرى

حديثا» أراد أنهم حديثو عهد بنعمه ؛ فكنى عن ذلک المعنى بهذه العباره ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكنايه من جنس ذلک الكلام «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهمله ، ويروى «تتزعزها» بزاءين معجمتين بينهما عين مهمله كذلک ، ومعناه تتحرک ، يريد أنهم حدثت لهم النعمه بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابه هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع ، والعباره مأخوذه من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهه النساء «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب - بفتح الغين المعجمه وسكون الراء المهمله ، وكذلک الذنوب - بفتح الذال المعجمه - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنانيه ؛ فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم. المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان. الإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبه مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «كربت» كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «أعناقها» أعناق اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدريه «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين - وأصله تتقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجمله فى محل نصب خبر كرب ، والجمله من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا بأن وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحک فيه غير التجرد من «أن» ، وفى هذا البيت رد عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبه : قد برت أو كربت أن تبورا لمّا رأيت ييهسا مثبورا ومن ورود خبر «كرب» مضارعا غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم 91) قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فلا تحرمى نفسا عليک مضيقه وقد كربت من شدّه الوجد تطلع

والمشهور فى «كرب» فتح الراء ، ونقل كسرها أيضا.

يمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن

ومعنى قوله «وترک أن مع ذى الشروع وجبا» أن ما دلّ على الشروع فى الفعل لا يجوز اقتران خبره ب- «أن» لما بينه وبين «أن» من المنافاه ؛ لأن المقصود به الحال ، و «أن» للاستقبال ، وذلک نحو «أنشأ السائق يحدو ، وطفق زيد يدعو ، وجعل يتكلم ، وأخذ ينظم ، وعلق يفعل كذا».

* * *

واستعملوا مضارعا لأوشكا

وكاد لا غير ، وزادوا موشكا (1).

1- «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به لاستعمل «لأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشک «لا» عاطفه «غير» معطوف على أوشک ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافه فى محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزاد.

اكثر افعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها «أوشک» و «کاد»

أفعال هذا الباب لا تتصرّف ، إلا «کاد ، وأوشک» ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يوشک من فرّ من منيّته (1) *

[90] وزعم الأصمعىّ أنه لم يستعمل «يوشک» إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل «أوشک» بلفظ الماضى] وليس بجيّد ، بل قد حكى الخليل استعمال الماضى ، وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

ولو سئل النّاس التّراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا (2)

[89] نعم الكثير فيها استعمال المضارع [وقلّ استعمال الماضى] وقول المصنف : «وزادوا موشكا» معنا أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من «أوشک» كقوله :

93- فموشكه أرضنا أن تعود***خلاف الأنيس وحوشا يبابا(3)ى

1- هذا هو الشاهد رقم (90) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص 333) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشک» حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشک ، كما بيناه فى الموضع الذى أحلناک عليه.
2- هذا هو الشاهد رقم (89) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره فى (ص 333) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضى ، وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضى وصيغه المضارع المبنى للمجهول ، على ما حكاه ابن مالک عنهما ، وقد بينا ذلک فى الموضع الذى أحلناک عليه.
3- هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، وبعده قوله : وتوحش فى الأرض بعد الكلام ولا تبصر العين فيه كلابا اللغه : «خلاف الأنيس» أى بعد المؤانس «وحوشا» قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفه مشبهه ، تقول : أرض وحش ، تريد خاليه ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفه كصبور «يبابا» قال ابن منظور فى اللسان

: «اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعه : ما على الرّسم بالبليّين لو بيّن رجع الجواب أو لو أجابا؟ فإلى قصر ذى العشيره فالصا لف أمسى من الأنيس يبابا معناه خاليا لا أحد به» اه. الإعراب : «فموشكه» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشک ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدريه «تعود» فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أرض «خلاف» منصوب على الظرفيه ، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و «الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من الضمير المستتر فى تعود ، وقوله «يبابا» حال ثانيه ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشک. الشاهد فيه : قوله «فموشكه» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشک ، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزه : فإنّک موشک ألّا تراها وتعدو دون غاضره العودى

وقد يشعر تخصيصه «أوشک» بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد» ، وليس كذلک ، بل قد ورد استعماله فى الشعر ، كقوله :

94- أموت أسى يوم الرّجام ، وإنّنى ***يقينا لرهن بالّذى أنا كائد(1)

وقد ذكر المصنف هذا فى غير هذا الكتاب.

1- هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزه ، وهو من قصيده له طويله يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفه الأموى العادل ؛ وقبل بيت الشاهد قوله : وكدت وقد سالت من العين عبره سها عاند منها وأسبل عاند قذيت بها والعين سهو دموعها وعوّارها فى بان الجفن زائد فإن تركت للكحل لم يترک البكى وتشرى إذا ما حثحثتها المراود اللغه : «سها عاند» يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضه فقال : إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابنى القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنه لينه «عوارها» قذاها «تشرى» تلح «حثحثتها» حركتها «المراود» جمع مرود - بزنه منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزنا وشده لوعه «الرجام» بالراء المهمله المكسوره والجيم - موضع بعينه ، ويصحفه جماعه بالزاى والحاء المهمله. الإعراب : «أموت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير «آسيا» أى حزينا «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه ، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و «الرجام» مضاف إليه «وإننى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «يقينا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا «لرهن» اللام مؤكده ، ورهن : خبر إن «بالذى» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبرا لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلا. الشاهد فيه : قوله «كائد» بهمزه بعد ألف فاعل منقلبه عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامه ، وقد تبع فيه قوما من النحاه ، وقيل : إن الصواب فى الروايه «كابد» بالباء الموحده من المكابده ، فلا شاهد فيه.

وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد ، وأوشک» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلک ؛ فحكى صاحب

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا : عسى يعسى فهو عاس ، وحكى الجوهرىّ مضارع «طفق» ، وحكى الكسائى مضارع «جعل».

* * *

اختصت عسى و أوشک و اخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصه

بعد عسى اخلولق أوشک قد يرد

غنى ب- «أن يفعل» عن ثان فقد (1)

اختصّت «عسى ، واخلولق ، وأوشک» بأنها تستعمل ناقصه وتامه.

فأما الناقصه فقد سبق ذكرها.

وأما التامه فهى المسنده إلى «أن» والفعل ، نحو «عسى أن يقوم ، واخلولق أن يأتى ، وأوشک أن يفعل» ف- «أن» والفعل فى موضع رفع فاعل «عسى ، واخلولق ، وأوشک» واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها.

وهذا إذا لم يل الفعل الذى بعد «أن» اسم ظاهر يصحّ رفعه به ؛ فإن وليه نحو «عسى أن يقوم زيد» فذهب الأستاذ أبو على الشّلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذى بعد «أن» ف- «أن» وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامه ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافىّ والفارسىّ إلى تجويز

1- «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخلولق ، أوشک» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجمله من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفه لثان.

ما ذكره الشّلوبين وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد «أن» مرفوعا بعسى اسما لها ، و «أن» والفعل فى موضع نصب بعسى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عوده عليه - وإن تأخّر - لأنه مقدّم فى النيه.

وتظهر فائده هذا الخلاف فى التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على مذهب غير الشلوبين - «عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات» فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعا به ، بل هو مرفوع ب- «عسى» وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول : «عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات» فلا تأتى فى الفعل بضمير ؛ لأنه رفع الظاهر الذى بعده.

* * *

إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلک الاسم

وجرّدن عسى ، أو ارفع مضمرا

بها ، إذا اسم قبلها قد ذكرا (1)

1- «وجردن» جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عسى» قصد لفظه : مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضمرا» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم «قبلها» قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيريه.

اختصّت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغه تميم ، وجاز تجريدها عن الضمير ، وهذه لغه الحجاز ، وذلک نحو «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغه تميم يكون فى «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» فى موضع نصب بعسى ، وعلى لغه الحجاز لا ضمير فى عسى» و «أن يقوم» فى موضع رفع بعسى.

ونظهر فائده ذلک فى التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على لغه تميم - : «هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن» وتقول - على لغه الحجاز - : «هند عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : «الزيدان جعلا ينظمان» ولا يجوز ترک الإضمار ؛ فلا تقول : «الزيدان جعل ينظمان» كما تقول : «الزيدان عسى أن يقوما».

* * *

إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرک جاز فى سينها الفتح و الكسر

والفتح والكسر أجز فى السّين من

نحو «عسيت» ، وانتقا الفتح زكن (1)

1- «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتى «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفه ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجمله من زكن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا اتصل ب- «عسى» ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو «عسيت» أو لمخاطب ، نحو «عسيت ، وعسيت ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتنّ» أو لغائبات ، نحو «عسين» جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع : (فهل عسيتم إن تولّيتم) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها.

* * *

ص: 344

إنّ و أخواتها

اشاره

لإنّ ، أنّ ، ليت ، لكنّ ، لعلّ ،

كأنّ - عكس مالكان من عمل (1)

كإنّ زيدا عالم بأنّى

كفىء ، ولكنّ ابنه ذو ضغن (2)

هذه الأدوات كلها حروف و عددها سته

هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخه للابتداء ، وهى سته أحرف (3) : .

1- «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صله الموصول : أى عكس الذى استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.
2- «كإن» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، إن : حرف توكيد ونصب «زيدا» اسمها «عالم» خبرها «بأنى» الباء جاره ، وأن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كفىء» خبرها ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراک ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضغن» مضاف إليه.
3- قد عرفت مما قدمنا لک ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربه (ص 322) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عامله عمل إن ؛ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلک فى حاله واحده ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر : * فقلت عساها نار كأس وعلّها* وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناک عليه ، ومثله قول الراجز : تقول بنتى : قد أنى أناكا ، يا أبتا علک أو عساكا ومثله قول عمران بن حطان الخارجى : ولى نفس

أقول لها إذا ما تنازعنى : لعلّى أو عسانى ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعه : الستة التى عدها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاه ، فاعرف ذلک.

إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، وليت ، ولعلّ ، وعدّها سيبويه خمسه ؛ فأسقط «أنّ» المفتوحه لأن أصلها «إن» المكسوره ، كما سيأتى.

معانى هذه الأحرف

ومعنى «إنّ ، وأنّ» التوكيد ، ومعنى «كأنّ» التشبيه ، و «لكنّ» للاستدراک ، و «ليت» للتّمنّى ، و «لعلّ» للترجّى والإشفاق ، والفرق بين الترجّى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : «ليت زيدا قائم» وفى غير الممكن ، نحو : «ليت الشّباب يعود يوما» (1) ، وأن الترجّى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : «لعلّ الشّباب يعود» والفرق بين الترجّى والإشفاق أن الترجّى يكون فى المحبوب ، نحو : «لعل الله يرحمنا» والإشفاق فى المكروه نحو : «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كان» فتنصب الاسم ، وترفع الخبر (2) .

1- قد وردت هذه الجمله فى بيت لأبى العتاهيه ، وهو قوله : ألا ليت الشّباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

2- ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما : الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جمله يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائيه ، مثل «ما» التعجبيه ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أى الوقوع فى صدر الجمله - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى : إنّ من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جآذرا وظباء فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جمله الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلک قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامه المصورون» فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الروايه ، ومنهم من جعل من فى قوله «من أشد» زائده على مذهب الكسائى الذى يجيز زياده من الجاره فى الإيجاب ، ويجعل «أشد» اسم إن. و «المصورون» خبرها وهو مبنى على

رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جمله يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى (إِنَّهُمْ ساءَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ) وقوله سبحانه (إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) وقول الشاعر : إنّ الذين قتلتم أمس سيّدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائيه معموله له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول. والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام ما لا لزوم له. ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحه ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جمله إنشائيه ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وقوله جل شأنه : (وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها). الأمر الثانى : أن جماعه من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعه ، ولم أجده فى ديوانه) : إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ، إنّ حرّاسنا أسدا ويقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز يصف فرسا : كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمه أو قلما محرّفا وبقول ذى الرمه : كأن جلودهنّ مموّهات على أبشارها ذهبا زلالا وبقول الراجز : * يا ليت أيّام الصّبا رواجعا* وزعم ابن سلام أن لغه جماعه من تميم - هم قوم رؤبه بن العجاج - نصب الجزأين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفه الدينورى إلى تميم عامه. وجمهره النحاه لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسدا ، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع.

نحو : «إنّ زيدا قائم» ؛ فهى عامله فى الجزءين ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيّون إلى أنها لا عمل لها فى الخبر ، وإنما هو باق على رفعه الذى كان له قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

* * *

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا

وراع ذا التّرتيب ، إلّا فى الّذى

كليت فيها - أو هنا - غير البذى (1)

أي : يلزم تقديم الاسم فى هذا الباب وتأخير الخبر ، إلّا إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلک نحو : «ليت فيها غير البذى» را

1- «وراع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» اسم إشاره مفعول به لراع «الترتيب» يدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشاره «إلا» أداه استثناء «فى الذى» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى - إلخ «كليت» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صله الذى وليت : حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفه ، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر ، وغير مضاف ، و «البذى» مضاف إليه ، والمراد بالتركيب الذى كليت فيها - إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفا أو جارا ومجرورا

أو «ليت هنا غير البذى» أى اوقح ؛ فيجوز تقديم «فيها ، وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : «ليت فى الدّار صاحبها» فلا يجوز تأخير «فى الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و لو كان ظرفا أو جارا و مجرورا

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو : «إنّ زيدا آكل طعامك» فلا يجوز «إنّ طعامك زيدا آكل» وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : «إنّ زيدا واثق بك» أو «جالس عندك» فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ؛ فلا تقول : «إنّ بك زيدا واثق» أو «إنّ عندك زيدا جالس» وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :

95- فلا تلحنى فيها ؛ فإنّ بحبّها***أخاک مصاب القلب جمّ بلابله (1)

* * * .

1- هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه 1 / 280). اللغه : «لا تلحنى» - من باب فتح - أى : لا تلمنى ولا تعذلنى «جم» كثير ، عظيم «بلابله» أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال. المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمنى فى حب هذه المرأه فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لا يصرفنى عنها» اه الإعراب : «فلا» ناهيه «تلحنى» تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وعلامه جزمه حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحى «فإن» الفاء تعليليه ، إن : حرف توكيد ونصب «تجبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتى ، وجب مضاف ، وها : ضمير الغائبه مضاف إليه «أخاک» أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن ، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لإن «بلابله» بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أخاک» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. الشاهد فيه : تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أخاک» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب»

وأصل الكلام «إن أخاک مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر ، وإجازه هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاه (انظر الكتاب 1 / 280).

همزه «إن» لها ثلاثه أحوال : وجوب الفتح و وجوب الكسر و جوازهما

اشاره

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر

مسدّها ، وفى سوى ذاک اكسر (1)

«إنّ» لها ثلاثه أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين :

المواضع التى يجب فيها فتح همز أن

فيجب فتحها إذا قدّرت بمصدر ، كما إذا وقعت فى موضع مرفوع فعل (2) ،

1- «وهمز» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «افتح» الآتى ، وهمز مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بافتح ، وسد مضاف و «مصدر» مضاف إليه «مسدها» مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه «وفى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اكسر» الآتى ، وسوى مضاف واسم الإشاره من «ذاک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن فى موضع الفاعل كالمثال الذى ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) أى : أولم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت فى موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) أى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما فى هذه الأمثله ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلک بعد «ما» المصدريه نحو قولهم : «لا أكلمه ما أن فى السماء نجما» وقولهم : «لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه» التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء فى مكانه ، وبعد «لو» الشرطيه فى مذهب الكوفيين ، وذلک كما فى نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) أى لو ثبت صبرهم.

نحو : «يعجبنى أنّک قائم» أى : قيامک ، أو منصوبه ، نحو : «عرفت أنّک قائم» أى : قيامک ، أو فى موضع مجرور حرف ، نحو : «عجبت من أنّک قائم» أى : من قيامک (1) ، وإنما قال : «لسدّ مصدر مسدّها» ولم يقل : «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسدّ المفرد مسدّها ويجب كسرها ، نحو : «ظننت زيدا إنه قائم» ؛ فهذه يجب كسرها وإن سدّ مسدّها مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تقدّر بالمصدر ؛ إذ لا يصح «ظننت زيدا قيامه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تكسر : وجوبا ، أو جوازا ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوب الكسر ، والثانى : جواز الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

1- ذكر المؤلف ضابطا عاما للمواضع التى يجب فيها فتح همزه «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثه منها ، وبقيت عليه خمسه مواضع أخرى : الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّکَ تَرَى الْأَرْضَ) أى ومن آياته رؤيتک الأرض. الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلک المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلک المبتدأ ، نحو قولک : ظنى أنک مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتک معنا اليوم. الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) أى مثل نطقكم ؛ فما : صله ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافه. الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم. الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به.

فاكسر فى الابتدا ، وفى بدء صله

وحيث «إنّ» ليمين مكمله (1)

أو حكيت بالقول ، أو حلّت محلّ

حال ، كزرته وإنّى ذو أمل (2)

وكسروا من بعد فعل علّقا

باللّام ، كاعلم إنّه لذو تقى (3)

ص: 352

1- «فاكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الابتد» جار ومجرور متعلق باكسر «وفى بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و «صله» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفه ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه : مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتى «مكمله» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.
2- «أو» حرف عطف «حكيت» حكى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقه «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن «محل» مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و «حال» مضاف إليه «كزرته» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سلف مرارا ، زرته : فعل وفاعل ومفعول «وإنى» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «ذو» خبرها ، وذو مضاف ، و «أمل» مضاف إليه ، والجمله من إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى «زرته».
3- «وكسروا» الواو عاطفه ، وكسروا : فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى فعل والجمله فى محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جاره لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها «لذو» اللام هى لام الابتداء ، وهى المعلقه ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء السته ، وذو مضاف ، و «تقى» مضاف إليه.

[فذكر أنه] يجب الكسر فى سته مواضع :

الأول : إذا وقعت «إنّ» ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : «إنّ زيدا قائم» ولا يجوز وقوع المفتوحه ابتداء ؛ فلا تقول : «أنّک فاضل عندى» بل يجب التأخير ؛ فتقول : «عندى أنّک فاضل» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثانى : أن تقع «إنّ» صدر صله ، نحو : «جاء الّذى إنه قائم» ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ).

الثالث : أن تقع جوابا للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : «والله إن زيدا لقائم» وسيأتى الكلام على ذلک.

الرابع : أن تقع فى جمله محكيّه بالقول ، نحو : «قلت إنّ زيدا قائم» [قال تعالى : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ)] ؛ فإن لم تحک به - بل أجرى القول مجرى الظن - فتحت ، نحو : «أتقول أن زيدا قائم؟» أى : أتظنّ.

الخامس : أن تقع فى جمله فى موضع الحال ، كقوله : «زرته وإنّى ذو أمل» ومنه قوله تعالى : (كَما أَخْرَجَکَ رَبُّکَ مِنْ بَيْتِکَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) وقول الشاعر :

96- ما أعطيانى ولا سألتهما***إلّا وإنّى لحاجزى كرمى (1)

1- البيت لكثير عزه ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيده له يمدح فيها عبد الملک بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيده قوله : دع عنک سلمى إذ فات مطلبها واذكر خليليک من بنى الحكم اللغه : «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدرا ميميا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب «إلا» روايه سيبويه - رحمه الله - على أنها أداه استثناء مكسوره الهمزه مشدده اللام ، وروايه أبى العباس المبرد بفتح الهمزه وتخفيف اللام على أنها أداه استفتاح ، وروايه سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهه المعنى «حاجزى» أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه. الإعراب : «ما» نافيه «أعطيانى» أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئا

«ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق «إلا» أداه استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله من الأحوال «وإنى» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «لحاجزى» اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «كرمى» كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجمله إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناه من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله إلا هذه. الشاهد فيه : قوله «إلا وإنى - إلخ» حيث جاءت همزه «إن» مكسوره لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر فى هذه العباره يوجب كسر همزه «إن» وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعلم (ج 1 ص 472) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعه موقع الجمله النائبه عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسوره لذلك» اه. ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ وَيَمْشُونَ فِى الْأَسْواقِ) فإن فى هذه الآيه الكريمه مكسوره الهمزه وجوبا لسببين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام.

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ، نحو : «علمت إنّ زيدا لقائم» وسنبين هذا فى باب «ظنّ» فإن لم يكن فى خبرها اللام فتحت ، نحو : «علمت أنّ زيدا قائم».

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر إنّ» فيها :

الأول : إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحيه ، نحو : «ألا إنّ زيدا قائم». ومنه قوله تعالى : (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ)

الثانى : إذا وقعت بعد «حيث» ، نحو : «اجلس حيث إنّ زيدا جالس».

الثالث : إذا وقعت فى جمله هى خبر عن اسم عين ، نحو : «زيد إنّه قائم».

ولا يرد عليه شىء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : «فاكسر فى الابتدا» لأن هذه إنما كسرت لكونها أوّل جمله مبتدأ بها.

* * *

المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن و فتحها

بعد إذا فجاءه أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمى (1)

مع تلو فا الجزا ، وذا يطّرد

فى نحو «خير القول إنّى أحمد» (2)

1- «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمى» فى آخر البيت ، وبعد مضاف ، و «إذا» مضاف إليه ، وإذا مضاف و «فجاءه» مضاف إليه ، وهى من إضافه الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافيه للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجمله لا واسمها وخبرها فى محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمى» الآتى «نمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز إن.
2- «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و «تلو» مضاف إليه ، وتلو مضاف و «فا» قصر للضروره : مضاف إليه ، وفا مضاف و «الجزا» قصر للضروره أيضا : مضاف إليه «ذا» اسم إشاره مبتدأ «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الإشاره ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ ، وخير مضاف و «القول» مضاف إليه «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع ،

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجمله إن ومعموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه «نحو» إليه.

يعنى أنه يجوز فتح «إنّ» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائيه ، نحو «خرجت فإذا إن زيدا قائم» فمن كسرها جعلها جمله ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائيه ، والتقدير «فإذا قيام زيد» أى ففى الحضره قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير «خرجت فإذا قيام زيد موجود» (1) ، ومما جاء بالوجهين قوله :

97- وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيّدا***إذا أنّه عبد القعا واللّهازم (2).

1- هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائيه مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائيه : أهى حرف أم ظرف؟ (انظر ص 244 وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزه ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جمله أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جمله كسرت الهمزه ، وإن جعلتها مفردا فتحت الهمزه. والحاصل أن من قال «إذا حرف مفاجأه» وهو ابن مالک - جاز عنده كسر همزه إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جمله تامه ، وجاز عنده أيضا فتح الهمزه على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانيا أو مكانيا فقد أوجب فتح همزه أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله. ومن هنا يتبين لک أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائيه حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضا.
2- هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (1 - 472): «وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرک به» اه. اللغه : «اللهازم» جمع لهزمه - بكسر اللام والزاى - وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله «عبد القفا واللهازم» كنايه عن الخسه والدناءه والذله ، وذلک لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمه موضع اللكز ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لک أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلک عبوديته وذلته ودناءته. المعنى : كنت أظن زيدا سيدا كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سياده له ولا شرف. الإعراب :

«كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أرى» بزنه المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «زيدا» مفعوله الأول «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول وما المصدريه مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس «سيدا» مفعول ثان لأرى ، والجمله من «أرى» وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان «إذا» فجائيه «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «عبد» خبر إن ، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا. الشاهد فيه : قوله «إذا أنه» حيث جاز فى همزه «إن» الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بهما جمله ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فلتقديرها مع مفعوليها جمله ، وهى فى ابتدائها ، قال سيبويه : «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبوديه واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبوديه واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز» اه ، وقال الأعلم : «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها يعد إذا ، فالكسر على نيه وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبوديه ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبوديه شأنه» اه. والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك : أما من ذهب إلى أن إذا الفجائيه ظرف فأوجب فتح همزه إن ، وجعل أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثه أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبوديه شأنه ، أو فإذا العبوديه موجوده ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبوديه ، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته. وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائيه حرف فأجاز فتح همزه إن وأجاز كسرها ، فإن فتحتها فهى ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

ص: 357

روى بفتح «أنّ» روى بفتح «أنّ» وكسرها ؛ فمن كسرها جعلها جمله [مستأنفه] ، والتقدير «إذا هو عبد القفا واللّهازم» ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ ، وفى خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديّته» أى : ففى الحضره عبوديته ، وعلى الثانى «فإذا عبوديته موجوده».

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو «حلفت أنّ زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله :

98- لتقعدنّ مقعد القصىّ ***منّى ذى القاذوره المقلىّ (1)

أو تحلفى بربّک العلىّ

أنّى أبو ذيّالک الصّبىّ .

1- البيتان ينسبان إلى رؤبه بن العجاج ، وقال ابن برى : «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولدا فأنكره». اللغه : «القصى» البعيد النائى «ذى القاذوره» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذوره ، وهذا رجل ذو قاذوره ؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه «المقلى» المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضا : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذا من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو. الإعراب : «لتقعدن» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثه المخاطبه المحذوفه للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله «نقعدينن» فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثه المخاطبه للتخلص من التقائهما وهى كالثابته ، لكون حذفها لعله تصريفيه ، وللدلاله عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و «القصى» مضاف إليه «منى» جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال «ذى» نعت للقصى ، وذى مضاف و «القاذوره» مضاف إليه «المقلى» نعت ثان للقصى «أو» حرف عطف بمعنى إلا

«تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو ، وعلامه نصبه حذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «بربک» الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه «العلى» صفه لرب «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «أبو» خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من «ذيالک» اسم إشاره مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له. الشاهد فيه : قوله «أنى» حيث يجوز فى همزه «إن» الكسر والفتح ؛ لكونها واقعه بعد فعل قسم لا لام بعده. أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى. وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم. ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن يكون جمله ، وبستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلى محذوفه ، وإن قدرت أن جمله فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام.

ص: 359

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إنّ» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن فى خبرها اللام ، سواء كانت الجمله المقسم بها فعليه ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو «حلفت إنّ زيدا قائم» أو غير ملفوظ به ، نحو «والله إنّ زيدا قائم» أو اسميه ، نحو «لعمرک إنّ زيدا قائم» (1).

1- اعلم أن ههنا أربع صور : الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام فى خبر إن ، نحو قولک : حلفت بالله إنک لصادق ، ومنه قوله تعالى : (وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ) وقوله جل شأنه : (أَهؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ). والثانيه : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضا فى خبر إن ، نحو قولک : والله إنک لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِى خُسْرٍ). ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزه إن فى هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسوره. والصوره الثالثه : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما فى البيت الشاهد السابق (رقم 98). ولا خلاف أيضا فى أنه يجوز فى هذه الصوره وجهان : كسر همزه إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما فى شرح الشاهد السابق. والصوره الرابعه : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولک ، والله إنک عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ). وفى هذه الصوره خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزه ، ويوجبون كسرها ؛ والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لانه لم يسمع» اه. وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصوره التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

وكذلک يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إنّ» بعد فاء الجزاء ، نحو «من يأتنى فإنّه مكرم» فالكسر على جعل «إنّ» ومعموليها جمله أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتنى فهو مكرم ، والفتح على جعل «أنّ» وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «من يأتنى فإكرامه موجود» ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا ، والتقدير «فجزاؤه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرىء (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) بالفتح [والكسر ؛ فالكسر على جعلها جمله جوابا لمن ، والفتح] على جعل أنّ وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير «فالغفران جزاؤه» أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلک يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أنّ» بعد مبتدأ هو فى المعنى قول وخبر «إنّ» قول ، والقائل واحد ، نحو «خير القول إنى أحمد [الله]» فمن فتح جعل «أنّ» وصلتها مصدرا خبرا عن «خير» ، والتقدير «خير القول حمد لله» ف- «خير» : مبتدأ ، و «حمد الله» : خبره ، ومن كسر جعلها جمله خبرا عن «خير» كما تقول «أول قراءتى (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّکَ الْأَعْلَى) فأول : مبتدأ ، و (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّکَ الْأَعْلَى) جمله خبر عن «أول» وكذلک «خير القول» مبتدأ ، و «إنى أحمد الله» خبره ، ولا تحتاج هذه

الجمله إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ فهى مثل «نطقى الله حسبى» ومثّل سيبويه هذه المسأله بقوله : «أول ما أقول أنّى أحمد الله» وخرّج الكسر على الوجه الذى تقدّم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل ، وعليه جرى جماعه من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافى ، وأبى بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين.

* * *

متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء ، نحو : إنّى لوزر (1)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إنّ» المكسوره (2) ، نحو «إنّ زيدا لقائم». .

1- «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتى ، وبعد مضاف ، و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف ، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک نحو «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التى هى ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء ، وهى للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذى يستعان به.
2- يشترط فى خبر إن الذى يجوز اقتران اللام به ثلاثه شروط. ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتى : الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولک : إن فى الدار لزيدا ، ولا فرق فى حاله تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ) فقد دخلت اللام على الخبر فى أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ» الثانى : أن يكون الخبر مثبتا غير منفى ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه. الثالث : أن يكون الخبر غير جمله فعليه فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلک بأن يكون واحدا من خمسه أشياء ، أولها : المفرد نحو

«إن زيدا لقائم» ، وثانيها : الجمله الاسميه نحو «إن أخاک لوجهه حسن» ، والثالث : الجمله الفعليه التى فعلها مضارع نحو «إن زيدا ليقوم» ، والرابع : الجمله الفعليه التى فعلها ماض جامد نحو «إن زيدا لعسى أن يزورنا» ، والخامس : الجمله الفعليه التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو «إن زيدا لقد قام». ثم إذا كان الخبر جمله اسميه جاز دخول اللام على أول جزءيها نحو «إن زيدا لوجهه حسن» ، وعلى الثانى منهما نحو «إن زيدا وجهه لحسن» ، ودخولها على أول الجزءين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ.

وهذه اللام حقّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنّ لها صدر الكلام ؛ فحقّها أن تدخل على «إنّ» نحو «لأنّ زيدا قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخّروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات «إنّ» ؛ فلا تقول «لعلّ زيدا لقائم» وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر «لكن» ، وأنشدوا :

99- يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى ***ولكنّنى من حبّها لعميدن(1)

1- هذا البيت مما ذكر النحاه أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحدا ذكر صدره قبل الشارح العلامه ، بل وقفت على قول ابن النحاس : «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله : * ولكنّنى من حبّها لعميد* والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق فى العربيه ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان» اه كلامه ، ومثله للانبارى فى الإنصاف (214) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : «ولا يعرف له قائل ، ولا تتمه ، ولا نظير» اه. ولا ندرى أروايه الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامه أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواه قديما لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقه ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. اللغه : «عميد» من قولهم : عمده العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من الموده. الإعراب : «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغه الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله «فى حب» جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و «ليلى» مضاف إليه «عواذلى» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكننى» لكن : حرف استدراک ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، أو هى زائده على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن. الشاهد فيه : قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلک هو مذهب الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعه أجوبه. أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات. الثانى : ما ذكره

الشارح العلامه من أن اللام زائده ، وليست لام الابتداء. الثالث : سلمنا صحه البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخله على خبر «لكن» وإنما هى داخله على خبر «إن» المكسوره الهمزه المشدده النون ، وأصل الكلام «ولكن إننى من حبها لعميد» فحذفت همزه «إن» تخفيفا ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعه نون الوقايه ؛ فحذفت واحده منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت. الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخله على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضروره وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعده. والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (100 ، 101) وما نذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلک فى قول الآخر :

أمسى أبان ذليلا بعد عزّته وما أبان لمن أعلاج سودان

وخرّج على أن اللام زائده ، كما شذّ زيادتها فى خبر «أمسى» نحو قوله :

100- مرّوا عجالى ، فقالوا : كيف سيّدكم؟ ***فقال من سألوا : أمسى لمجهودا(1).

1- حكى العينى أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان فى التذكره مهملا أيضا ، وأنشده ثعلب فى أماليه ، وأنشده أبو على الفارسى ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العينى فلم أجده بين دفتيه. اللغه : «عجالى» جمع عجلان - كسكران وسكارى - ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه «سراعا» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روى فى مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جمله الفعل وفاعله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجمله صله ، والعائد للموصول هو واو الجماعه ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا «مجهودا» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه. الإعراب : «مروا» فعل وفاعل «عجالى» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعه التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهودا» اللام زائده ، مجهودا : خبر أمسى ، وجمله أمسى ومعموليها مقول القول فى محل نصب. الشاهد فيه : قوله «لمجهودا» حيث زيدت اللام فى خبر «أمسى» وهى زياده شاذه ، ومثل هذا قول كثير عزه : وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكلّ سبيل حيث زاد اللام فى خبر «زال» - وهو قوله لكالهائم - زياده شاذه. وفى ذلک رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخله فى خبر لكن فى قول الشاعر : * ولكننى من حبها لعميد* هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى - كما زعمتم -

لام الابتداء ، بل هى لام زائده مقحمه اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين.

أى : أمسى مجهودا ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذا ، كقوله :

101- أمّ الحليس لعجوز شهربه ***ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه (1).

1- نسب جماعه هذا البيت - ومنهم الصاغانى - إلى عنتره بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبه بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى. اللغه : «الحليس» هو تصغير حلس ، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعه ، وهذه الكنيه فى الأصل كنيه الأنان - وهى أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأه تشبيها لها بالأتان «شهربه» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنه ، والمراد بها ههنا الكبيره الطاعنه فى السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبه - كانت من داله على التبعيض. الإعراب : «أم» مبتدأ ، وأم مضاف ، و «الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربه» صفه لعجوز «ترضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجمله صفه ثانيه لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله ، وعظم مضاف و «الرقبه» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لعجوز» حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زياده اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنه به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز - إلخ. فحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم 53) ومثل هذا البيت قول أبى عزه عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم وقد امتن عليه يوم بدر : فإنّك من حاربته لمحارب شقىّ ، ومن سالمته لسعيد الشاهد فى قوله : «من حاربته لمحارب» وفى قوله «من سالمته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ فى الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره فى كل منهما.

وأجاز المبرّد دخولها فى خبر أنّ المفتوحه ، وقد قرىء شاذّا : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) بفتح «أنّ» ، وبتخرّج أيضا على زياده اللام.

* * *

ولا يلى ذى اللّام ما قد نفيا

ولا من الأفعال ما كرضيا (1)

ص: 367

1- «ولا» نافيه «يلى» فعل مضارع «ذى» اسم إشاره مفعول به ليلى مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره ، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلى «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتيه «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملته صله «ما» الثانيه ، وتقدير البيت : ولا يلى هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداه نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

وقد يليها مع قد ، كإنّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذا (1)

إذا كان خبر «إنّ» منفيّا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إنّ زيدا لما يقوم» وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

102- وأعلم إنّ تسليما وتركا***للا متشابهان ولا سواء(2)

1- «وقد» حرف تقليل «يليها» يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله «ما كرضى» وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلى ، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه مضاف إليه «كإن» الكاف جاره لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشاره : اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله خبر إن فى محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر فى «سما».
2- البيت لأبى حزام - غالب بن الحارث - العكلى. اللغه : «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزه مكسوره ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائده فتحت الهمزه ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائده «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى «تركا» أراد به ترک ما عبر عنه بالتسليم. الإعراب : «أعلم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائده على ما ستعرف ، ولا : نافيه ، ومتشابهان : خبر إن «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى «سواء» معطوف على خبر إن. الشاهد فيه : قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ. وقد اختلف العلماء فى روايه صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزه إن مكسوره ؛ لوجود اللام فى خبرها. قال ابن هشام : «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لک فى لغه البيت. وذهب ابن عصفور - تبعا للفراء - إلى

أن الهمزه مفتوحه ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائده ، وليست لام الابتداء. فإذا جعلت همزه إن مكسوره - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا - كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى. وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحه ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى. ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائده كما اعتبروها كذلک فى الشواهد السابقه. وقال ابن جنى : «إنما أدخل اللام - وهى للايجاب - على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله : لما أغفلت شكرک فاجتنبنى فكيف ومن عطائک جلّ مالى؟ ولم يكن سبيل اللام الموجبه أن تدخل على ما النافيه لو لا ما ذكرت لک من الشبه» انتهى كلامه.

وأشار بقوله : «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إنّ زيدا لرضى» وأجاز ذلک الكسائىّ ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام

عليه ، ولا فرق بين المتصرّف نحو «إنّ زيدا ليرضى» وغير المتصرف ، نحو «إنّ زيدا ليذر الشّرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو «إنّ زيدا سوف يقوم» أو «سيقوم» ففى جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإن كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فتقول : «إنّ زيدا لنعم الرّجل ، وإنّ عمرا لبئس الرّجل» وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلک.

فإن قرن الماضى المتصرف ب- «قد» جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : «وقد يليها مع قد» نحو «إنّ زيدا لقد قام».

* * *

تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر و على ضمير الفصل و على اسم «إن» و لكل ذلک شروط

وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل ، واسما حلّ قبله الخبر (1)

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسّط بين اسم إنّ والخبر ، نحو «إن زيدا لطعامک آكل» وينبغى أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثّلنا (2) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

1- «وتصحب» الواو عاطفه ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحب «معمول» بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسما» معطوف على الواسط أيضا «حل» فعل ماض «قبله» قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله «اسما» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله «اسما».

2- يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعه شروط : الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطا بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو اسمها كما فى مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو «إن عندى لفى الدار زيدا» أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو «إن عندى لفى الدار زيدا جالس» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صوره واحده منها. الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل فى الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلک. الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضا وجه إشعار كلامه به. الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ؛ فلا يصح أن تقول «إن زيدا لراكبا حاضر» ولا تقول «إن زيدا لعرقا يتصبب» وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إن زيدا لركوب الأمير راكب» ولا أن تقول «إن زيدا لتأديبا ضارب ابنه» واستظهر جماعه عدم صحه دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون ب- «قد» لم يصحّ دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول «إنّ زيدا لطعامک أكل» وأجاز ذلک بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصحب الواسط» - أى : المتوسّط - تنبيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إنّ زيدا آكل لطعامک».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسّط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول «إنّ زيدا لطعامک لآكل» ، وذلک من جهه أنه خصّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلک قليلا ، حكى من كلامهم «إنى» لبحمد الله لصالح».

وأشار بقوله : «والفصل (1)» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو «إنّ زيدا لهو القائم» وقال الله تعالى : (إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) ف- «هذا» اسم «إنّ» ، و «هو» ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و «الفصص» خبر «إنّ».

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفه ، وذلک إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأت ب- «هو» لاحتمل أن يكون «القائم» صفه لزيد ، وأن يكون خبرا عنه ، فلما أتيت ب- «هو» تعين أن يكون «القائم» خبرا عن زيد.

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر (2) ، نحو «زيد هو القائم» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو «إنّ زيدا لهو القائم». .

1- البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلک ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عمادا» ووجه تسميتهم إياه بذلک أنه يعتمد عليه فى تأديه المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذى قبله أم محل الاسم الذى بعده؟ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صوره الضمير وسمى «ضمير الفصل» ومن النحاه من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو فى محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو القائم» ، وفى محل نصب إذا قلت «إن زيدا هو القائم» ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو فى محل رفع فى المثالين الأول والثالث ، وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ).
2- يشترط فى ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولى إن - أربعه شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلک ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط. الشرط الثانى : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمدا هو المنطلق» أو أولهما معرفه حقيقه وثانيهما يشبه المعرفه فى عدم قبوله أداه التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو «محمد أفضل من عمرو». الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغه ضمير الرفع كما فى هذه الأمثله. الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله فى الغيبه أو الحضور ، وفى الإفراد أو التثنيه أو الجمع ،

نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) فأنت للخطاب ، وهو فى الخطاب وفى الإفراد كما قبله ، ونحو (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) فنحن للتكلم كما قبله.

واشار بقوله : «واسما حلّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو «إنّ فى الدار لزيدا» قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَکَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ).

وكلامه يشعر [أيضا] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم ندخل على الخبر ، وهو كذلک ؛ فلا تقول : «إنّ زيدا لهو لقائم» ، ولا «إن لفّى الدّار لزيدا».

ومقتضى إطلاقه - فى قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلّ معمول إذا توسّط جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : «إنّ زيدا لضاحكا راكب».

* * *

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها و ربما بقى معها العمل

ووصل «ما» بذى الحروف مبطل

إعمالها ، وقد يبقّى العمل (1).

1- «ووصل» مبتدأ ، ووصل مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «بذى» جار ومجرور متعلق بوصل «الحروف» بدل أو عطف بيان من ذى «مبطل» خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها» إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع مبنى للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

إذا اتصلت «ما» غير الموصوله بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل ، إلا «ليت» فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : «إنما زيد قائم» ولا يجوز نصب «زيد» وكذلك أن [وكأنّ] ولكنّ ولعلّ ، وتقول : «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيدا» فقلت : «ليتما زيدا قائم» وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أنّ «ما» إن اتصلت بهذه الأحرف كفّتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعه من النحويين (1) [كالزجاجى ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائى «إنما .

1- ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصوله إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) وقوله سبحانه : (كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ونحو قول امرىء القيس : ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى وتسمى «ما» هذه ما الكافه ، أو ما المهيئه ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضا ما الزائده ، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسميه ، بل هى باقيه معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، وقد جاء السماع معضدا لذلك ، كما فى قول النابغه الذبيانى : قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفعه ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشاره والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب الزجاج فى كتابه «الجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزله واحده ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : «من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما» اه ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجى ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيده كلام الناظم.

زيدا قائم» والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلّا «ليت» ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذّ ، واحترزنا بغير الموصوله من الموصوله ؛ فإنها لا تكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصوله التى بمعنى «الذى» ، نحو «إنّ ما عندک حسن» [أى : إن الذى عندک حسن] ، والتى هى مقدّره بالمصدر ، نحو «إنّ ما فعلت حسن» أى : إنّ فعلک حسن

* * *

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها، و قيل استيفائه

وجائز رفعک معطوفا على

منصوب «إنّ» ، بعد أن تستكملا (1)

أى : إذا أتى بعد اسم «إنّ» وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان ؛ أحدهما : النصب عطفا على اسم «إنّ» نحو «إنّ زيدا قائم وعمرا»

1- «وجائز» خبر مقدم «رفعک» رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «معطوفا» مفعول به المصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدريه «تستكملا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه «بعد» إليه ، وثمه مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها.

والثانى : الرفع نحو «إنّ زيدا قائم وعمرو» واختلف فيه (1) ؛ فالمشهور أنه معطوف على محلّ اسم «إنّ» فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرو كذلک ، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إنّ» - أى قبل أن تأخذ خبرها - تعيّن النصب عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إنّ زيدا وعمرا قائمان ، وإنّک وزيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع.

1- مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاه أنه قد ورد عن العرب - فى جمله صالحه من الشعر ، وفى بعض النثر - وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى : فمن يک أمسى بالمدينه رحله فإنّى وقيّار بها لغريب ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين : خليلىّ هل طبّ فإنّى وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان! وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) والثانيه قراءه بعضهم : (إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ) برفع «ملائكته». وقد اختلف النحاه فى تخريج ذلک ؛ فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجمله المبتدأ وخبره معطوفه على جمله إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن جمله المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضه بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفه على جمله إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ؛ لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير عن جمله المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجمله المعطوف عليها.

وألحقت بإنّ لكنّ وأنّ

من دون ليت ولعلّ وكأنّ (1)

حكم «أنّ» المفتوحه و «لكنّ» فى العطف على اسمهما حكم «إنّ» المكسوره ؛ فتقول : «علمت أنّ زيدا قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه ، وتقول : «علمت أنّ زيدا وعمرا قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلک تقول : «ما زيد قائما ، لكنّ عمرا منطلق وخالدا» بنصب خالد ورفعه ، و «ما زيد قائما لكن عمرا وخالدا منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «ليت ، ولعلّ ، وكأنّ» فلا يجوز معها إلا النصب. [سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخّر ؛ فتقول : «ليت زيدا وعمرا قائمان ، وليت زيدا قائم وعمرا» بنصب «عمرو» فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلک «كأنّ ؛ ولعل» ؛ وأجاز الفراء الرفع فيه - متقدما ومتأخرا - مع الأحرف الثلاثه.

* * *

تخفّف «إن» المكسوره فيقل عملها

وخفّفت إنّ فقلّ العمل

وتلزم اللّام إذا ما تهمل (2)

1- «وألحقت» الواو عاطفه ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «بإن» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه : نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضا ، ودون مضاف و «ليت» قصد لفظه : مضاف إليه «ولعل ، وكأن» معطوفان على ليت.
2- «وخففت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفه ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «تهمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المخففه ، والجمله فى محل جر

بإضافه إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمتها اللام.

وربّما استغنى عنها إن بدا

ما ناطق أراده معتمدا (1)

إذا خفّفت «إنّ» فالأكثر فى لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : «إن زيد لقائم» وإذا أهملت لزمتها اللام فارقه بينها وبين «إن» النافيه ، ويقلّ إعمالها فتقول : «إن زيدا قائم» وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى (2) ؛ فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ [لأنها لا تلتبس - والحاله هذه - .

1- «وربما» الواو عاطفه ، رب حرف تقليل ، وما كافه «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن فى حاله إهمالها «إن» شرطيه «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ ، وهو فاعل فى المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكره «أراده» أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجمله من أراد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله الموصول «معتمدا» حال من الضمير المستتر فى «أراد».
2- على الإعمال فى التخفيف ورد قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّکَ أَعْمالَهُمْ) فى قراءه من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما» ، وفى هذه الآيه - على هذه القراءه - إعرابان : أولهما أن «إن» مؤكده مخففه من الثقيله «كلا» اسم إن المخففه «لما» اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكده المخففه «ليوفينهم» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و «ربک» رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجمله الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّکَ أَعْمالَهُمْ) والجمله القسميه لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جمله القسم إنشائيه ، وجمله الصله يجب أن تكون خبريه معهوده ، وقد أجاب ابن هشام عن هذا فى كتابه المغنى بأن صله الموصول فى الحقيقه هى جمله جواب

القسم لا جمله القسم ؛ وجمله جواب القسم خبريه لا إنشائيه ، والإعراب الثانى أن «إن» مؤكده مخففه «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء ، وما زائده «ليوفيتهم» اللام مؤكده للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربک» فاعل ، ومضاف إليه ، و «أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجمله من الفعل المضارع ومفعوليه فى محل رفع خبر إن المؤكده المخففه.

بالنافيه] لأن النافيه لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافيه إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

103- ونحن أباه الضّيم من آل مالک ***وإن مالک كانت كرام المعادن (1)

1- البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه فى بيان لغه البيت. اللغه : «ونحن أباه الضيم» يروى فى مكانه «أبا ابن أباه الضيم» وأباه : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم : الظلم «مالک» هو اسم قبيله الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبه بن عبد رضا بن مالک بن أبان ابن عمرو بن ربيعه بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء «كرام المعادن» طيبه الأصول شريفه المحتد. الإعراب : «ونحن» مبتدأ «أباه» خبر المبتدأ ، وأباه مضاف ، و «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان. أو حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالک» مضاف إليه «وإن» مخففه من الثقيله مهمله «مالک» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى مالک باعتبار القبيله ، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه ، والجمله من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالک. الشاهد فيه : قوله «وإن مالک كانت - إلخ» حيث ترک لام الابتداء التى تجتلب فى خبر «إن» المكسوره الهمزه المخففه من الثقيله عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين «إن» النافيه ، وإنما تركها هنا اعتمادا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقه منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينه أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح فى هذا ، والنفى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنک لو حملت الكلام على أن «إن» نافيه لكان معنى عجز البيت : وليست مالک كرام المعادن ، أى فهى قبله دنيئه الأصول ؛ فيكون هذا ذما ومتناقضا مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعا من جواز إراده النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينه ههنا معنويه. ومثل هذا البيت - فى اعتماد الشاعر على القرينه المعنويه - قول الشاعر : إن كنت قاضى نحسبى يوم بينكم لو لم تمنّوا بوعد غير مكذوب ألا ترى أنه فى مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت

«إن» فى صدر البيت على النفى فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام.

التقدير : وإن مالک لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافيه ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : «وربما استغنى عنها إن بدا - إلى آخر البيت».

واختلف النحويون فى هذه اللام : هل هى لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافيه و «إن» المخففه من الثقيله ، أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائده هذا الخلاف فى مسأله جرت بين ابن أبى العافيه وابن الأخضر ؛ وهى قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاما أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن ، وجرى الخلاف فى هذه المسأله قبلهما بين أبى الحسن علىّ بن سليمان البغدادى الأخفش الصغير ، وبين أبى علىّ الفارسى ؛ فقال الفارسى : هى لام غير

لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وبه قال ابن أبى العافيه ، وقال الأخفش الصغير :إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر (1).

* * *

والفعل إن لم يک ناسخا فلا

تلفيه غالبا بإن ذى موصلا (2)

1- قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل فى باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضا أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتا متأخرا غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنک نظرت فى شواهد هذه المسأله لوجدت هذه اللام الفارقه بين «إن» النافيه والمخففه من الثقيله تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا كما فى قول عاتكه بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه : شلّت يمينک إن قتلت لمسلما حلّت عليک عقوبه المتعمّد وهو الشاهد رقم 104 ويأتى قريبا جدا وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه «قد» نحو قولک : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففه المؤكده والنافيه غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظرا وأقوم حجه ؛ فمذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافيه مذهب مستقيم فى غايه الاستقامه.
2- «والفعل» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يک» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخا» خبر يک «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافيه «تلفيه» تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط «غالبا» حال من الهاء فى «تلفيه» السابق «بإن» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتى «ذى» نعت لإن «موصلا» مفعول ثان لتلفى.

إذا خفّفت «إنّ» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخه للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارِهِمْ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) ويقلّ أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : «غالبا» ومنه قول بعض العرب : «إن يزينک لنفسک ، وإن يشينک لهيه» وقولهم : «إن قنّعت كاتبک لسوطا» وأجاز الأخفش «إن قام لأنا (1)».

ومنه قول الشاعر :

104- شلّت يمينک إن قتلت لمسلما***حلّت عليک عقوبه المتعمّد(2).

1- ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ) والثانيه : أن يكون الفعل مضارعا ناسخا ، نحو (وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَکَ) ونحو (وَإِنْ نَظُنُّکَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ) والثالثه : أن يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قول عاتكه «إن قتلت لمسلما» والرابعه : أن يكون الفعل مضارعا غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزينک لنفسک ، وإن يشينک لهيه» وهى مرتبه على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحده منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثه والرابعه.
2- البيت لعاتكه بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشيه العدويه ، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. اللغه : «شلت» بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التى هى اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلک خطأ «حلت عليک» أى نزلت ، ويروى مكانه «وجبت عليک» الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يمينک» يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففه من الثقيله «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقه ، مسلما : مفعول به لقتل «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليک» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبه» فاعل لحل ، وعقوبه مضاف و «المتعمد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «إن» المخففه من الثقيله فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلک شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

تخفّف أن المفتوحه فيحذف اسمها، و يجب أن يكون خبرها جمله

وإن تخفّف أنّ فاسمها استكنّ

والخبر اجعل جمله من بعد أن (1)

إذا خفّفت أنّ [المفتوحه] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا (2) ، وخبرها لا يكون إلا جمله ، وذلک نحو «علمت أن زيد قائم» ف- «أن» مخفّفه من الثقيله ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير [«أنه» ، و «زيد قائم» فى جمله فى موضع رفع خبر «أن» والتقدير] «علمت أنه زيد قائم» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

1- «وإن» شرطيه «تخفف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جمله» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه.
2- الذى اشترط فى أن المخففه أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا من النحاه هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلک ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلک قدر سيبويه - رحمه الله! - فى قوله تعالى : (أَنْ يا إِبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا) أنک بإبراهيم قد صدقت الرؤيا.

105- فلو أنک فی یوم الرّخاء سألتنی ***طلاقک لم أبخل وأنت صدیق «(1)»

ص: 384

1- البیت مما أنشده الفراء ، ولم یعزه إلی قائل معین : اللغه : «أنک» بکسر کاف الخطاب - لأن المخاطب أنثی ، بدلیل ما بعده ، والتاء فی «سألتنی» مکسوره أیضا لذلک «صدیق» یجوز أن یکون فعیلا بمعنی مفعول فیکون تذکیره مع أن المراد به أنثی قیاسا ؛ لأن فعیلا بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنث والمفرد وغیره غالبا کجریح وقتیل ، ویجوز أن یکون فعیلا بمعنی فاعل ، ویکون تذکیره مع المؤنث جاریا علی غیر القیاس ، والذی سهل ذلک فیه أنه أشبه فی اللفظ فعیلا بمعنی مفعول ، أو أنهم حملوه علی «عدو» الذی هو ضده فی المعنی ؛ لأن من سننهم أن یحملوا الشیء علی ضده کما یحملونه علی مثله وشبیهه. المعنی : لو أنک سألتنی إخلاء سبیلک قبل إحکام عقده النکاح بیننا لم أمتنع من ذلک ولبادرت به مع ما أنت علیه من صدق الموده لی ، وخص یوم الرخاء لأن الإنسان قد لا یعز علیه أن یفارق أحبابه فی یوم الکرب والشده. الإعراب : «فلو» لو : شرطیه غیر جازمه «أنک» أن : مخففه من الثقیله ، والکاف اسمها «فی یوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتنی» الآتی ، ویوم مضاف و «الرخاء» مضاف إلیه «سألتنی» فعل وفاعل ، والنون للوقایه ، والیاء مفعول أول «فراقک» فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والکاف مضاف إلیه «لم» حرف نفی وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنا ، والجمله جواب الشرط غیر الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : ضمیر منفصل مبتدأ «صدیق» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فی محل نصب حال. الشاهد فیه : قوله «أنک» حیث خففت «أن» المفتوحه الهمزه وبرز اسمها وهو الکاف ، وذلک قلیل ، والکثیر عند ابن الحاجب - الذی جری الشارح علی رأیه - أن یکون اسمها ضمیر الشأن واجب الاستتار ، وخبرها جمله. واعلم أن الاسم إذا کان محذوفا - سواء أکان ضمیر شأن أم کان غیره - فإن الخبر یجب أن یکون جمله. أما إذا کان الاسم مذکورا شذوذا کما فی هذا الشاهد ؛ فإنه لا یجب فی الخبر أن یکون جمله ، بل قد یکون جمله کما فی البیت ، وقد یکون مفردا ، وقد اجتمع - مع ذکر الاسم - کون الخبر مفردا وکونه جمله ، فی قول جنوب بنت العجلان من کلمه ترثی فیها أخاها عمرو بن العجلان : لقد علم الضّیف والمرملون إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا

بأنک ربیع وغیث مریع وأنک هناک تکون الثّمالا ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتین مع اسمها ، وخبرها فی المره الأولى مفرد ، وذلک قوله «بأنک ربیع» وخبرها فی المره الثانیه جمله ، وذلک قوله «وأنک تکون الثمالا»

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفه ممتنعا (1)

فالأحسن الفصل بقد ، أو نفى ، أو

تنفيس ، أو لو ، وقليل ذكر لو (2)

1- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلا» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضروره : خبر يكن المنفى بلم ، والجمله من يكن المنفى بلم واسمه وخبره فى محل نصب حال «ولم» الواو عاطفه ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه «ممتنعا» خبر يكن الأخير.
2- «فالأحسن» الفاء واقعه فى جواب الشرط الواقع فى أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفه ، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه مضاف إليه.

إذا وقع خبر «أن» المخففه جمله اسميه لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : «علمت أن زيد قائم» من غير حرف فاصل بين «أن» وخبرها ، إلا إذا قصد النفى ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفى] كقوله تعالى : (وَأَنْ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)

وإن وقع خبرها جمله فعليه ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرّفا ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفا ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أولا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) فى قراءه من قرأ (غَضَبَ) بصيغه الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقه منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه (1) والأحسن الفصل ، والفاصل ؟!

1- مما ورد فيه الخبر جمله فعليه فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابغه الذبيانى : فلمّا رأى أن ثمّر الله ما له وأثّل موجودا وسدّ مفاقره أكبّ على فأس يحدّ غرابها مذكّره من المعاول باتره فأن : مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجمله الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى. وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقه بين أن المخففه من الثقيله وأن المصدريه. وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففه لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففه ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للتفرقه دائما. وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكده بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جمله اسميه ، أو جمله فعليه فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شىء من ذلك؟!

أحد أربعه أشياء.

الأول : «قد» كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا)

الثانى : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) ومثال «سوف» قول الشاعر :

106- واعلم فعلم المرء ينفعه ***أن سوف يأتى كلّ ما قدرا(1)ها

1- هذا البيت أنشده أبو على الفارسى وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العينى رحمه الله فى زعمه أنه من الرجز المسدس الإعراب : «واعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعلم» مبتدأ ، وعلم مضاف ، و «المرء» مضاف اليه «ينفعه» ينفع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع ، والجمله من ينفع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف وجوبا «سوف» حرف تنفيس «يأتى» فعل مضارع «كل» فاعل يأتى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول الشاهد فيه : قوله «أن سوف يأتى» حيث أتى بخبر «أن» المخففه من الثقيله جمله فعليه ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس ، وهو «سوف». ومثل هذا البيت قول الفرزدق : أبيت أمنّى النّفس أن سوف نلتقى وهل هو مقدور لنفسى لقاؤها

الثالث : النفى ، كقوله تعالى : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)

الرابع : «لو» - وقلّ من ذكر كونها فاصله من النحويين - ومنه قوله [تعالى : (وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله] تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)

ومما جاء بدون فاصل قوله :

107- علموا أن يؤمّلون فجادوا***قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (1).

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. الإعراب : «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعه نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر «أن» المخففه «فجادوا» الفاء عاطفه ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على جمله علموا «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدريه «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدريه ، وواو الجماعه نائب فاعل ، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف ، و «سؤل» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففه من الثقيله ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جمله «يؤملون» ومع أن جمله الخبر فعليه فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجمله الخبر. والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعه بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففه من الثقيله لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنبارى اللذين لا يريان للمخففه موضعا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التى ذكرها الشارح للتفرقه ؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» فى هذا البيت مخففه من الثقيله ، ويزعمان أنها هى المصدريه التى تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه فى هذا البيت كما لم تنصبه فى قول الشاعر : أن تقرآن على أسماء ويحكما مِنّى السّلام ، وأن لا تشعرا أحدا وكما لم تنصبه فى قوله تعالى : (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ) فى قراءه من قرأ برفع «يتم» وكما لم تنصبه فى حديث البخارى عن

عائشه رضى الله تعالى عنها (6 / 120 الطبعه السلطانيه) قال رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم لها «وما منعک أن تأذنين له؟ عمک» ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون «أن» فى البيت الشاهد مصدريه مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلک «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلک على أن لغه هذا القائل النصب بأن المصدريه ، فيكون هذا قرينه على أن «أن» الأولى مخففه من الثقيله ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين فى بيت واحد.

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ) فى قراءه من رفع (يُتِمَّ) فى قول ، والقول الثانى : أن «أن» ليست مخففه من الثقيله ، بل هى الناصبه للفعل المضارع ، وارتفع (يتمّ) بعده شذوذا (1).

* * *

تخفّف «كأن» فيحذف اسمها، و ربما ذكر

وخفّفت كأنّ أيضا فنوى

منصوبها ، وثابتا أيضا روى (2).

1- قد ذكر العلماء أن هذه لغه لجماعه من العرب ؛ يهملون «أن» المصدريه كما أن عامه العرب يهملون «ما» المصدريه فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلک شواهد كثيره ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجاله ، ولكنا قد ذكرنا لک فى شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.
2- «وخففت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه : نائب فاعل لخفف «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفه ، نوى : فعل ماض مبنى للمجهول «منصوبها» منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتا» الواو عاطفه ، وثابتا : حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله «روى» الآتى ، و «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خففت «كأنّ» نوى اسمها ، وأخبر عنها بجمله اسميه (1) ، نحو «كأن زيدٍ قائم» أو جمله فعليه مصدّره ب- «لم (2)» كقوله تعالى : (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) أو مصدّره ب- «تد» كقول الشاعر :

أفد التّرحّل غير أنّ ركابنا

لمّا تزل برحالنا ، وكأن قد [2](3)ا»

1- لم يستشهد الشارح هنا لمجىء خبر «كأن» جمله اسميه ، ومن شواهد ذلک قول الشاعر (ش 108) فى روايه أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد : وصدر مشرق اللّون كأن ثدياه حقّان فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه. مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن.
2- إذا كانت جمله خبر «كأن» المخففه فعليه ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغه الذى أنشده الشارح (رقم 2) ، وكقول الآخر : لا يهولنّک اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألمّا وإن قصد بها النفى اقترنت بلم كما فى الآيه الكريمه ، وكما فى قول الخنساء : كأن لم يكونوا حمى يتّقى إذ النّاس إذ ذاک من عزّبزّا وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان 6 / 18). كأن لم يدمّنها أنيس ، ولم يكن لها بعد أيّام الهدمله عامر
3- هذا هو الشاهد رقم (2) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناک ، والاستشهاد به هنا فى قوله «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأخبر عنها بجمله فعليه مصدره بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جمله الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لما تزل برحالنا»

أى : «وكأن قد زالت» فاسم «كأن» فى هذه الأمثله محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه زيد قائم ، وكأنه لم تغن بالأمس ، وكأنه قد زالت» والجمله التى بعدها خبر عنها ، وهذا معنى قوله : «فنوى منصوبها» وأشار بقوله «وثابتا أيضا روى» إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

108- وصدر مشرق النّحر***كأن ثدييه حقّان (1)

1- هذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيبويه (ج 1 ص 281) ولم بنسبوها. اللغه : «وصدر» قد روى سيبويه فى مكان هذه الكلمه «ووجه» وروى غيره فى مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «ثدييه» عائده إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثدىى صاحبه ، فحذف المضاف - وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضىء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تثنيه حقه ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنيه كما حذفت فى تثنيه «خصيه ، وأليه» فقالوا : حصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشىء ، بل حقان تثنيه حق - بضم الحاء وبدون تاء - وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبى : وصدرا مثل حقّ العاج رخصا حصانا من أكفّ اللامسينا والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان. الإعراب : «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثرون على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «مشرق» صفه لصدر ، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففه من الثقيله «ثدييه» ثدىى : اسمها ، وثدىى مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن ، ومن روى «ثدياه حقان» وهى الروايه التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقه سبقت قريبا (ص 390) فهى جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه - أى الحال والشأن - ثدياه حقان ، وجمله كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله! - الروايتين جميعا ، وبين وجه كل واحده منهما بما لا يخرج عما ذكرناه. الشاهد فيه : قوله «كأن ثدييه حقان» حيث روى بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم «كأن» المخففه من الثقيله ، وهذا قليل ،

بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جمله ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الروايه جاريا على الكثير الغالب. ولا داعى لما أجازه الشارح على روايه «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغه من يلزم المثنى الألف ؛ فإن فى ذلک شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغه مهجوره قديمه لبعض العرب. ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كأن - مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح.

ف- «ثدييه» اسم كأن ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و «حقّان» خبر كأن ، وروى «كأن ثدياه حقّان» فيكون اسم «كأن» محذوفا وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه ثدياه حقّان» و «ثدياه حقّان» : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كأن» وجاء بالألف على لغه من يجعل المثنى بالألف فى الأحوال كلها.

* * *

ص: 392

فهرس الموضوعات

الوارده فى الجزء الأول من «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالک وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص الموضوع

ص الموضوع

3

مقدمه الطبعه الثانيه

36

المعرب والمبنى من الأفعال

5

مقدمه الطبعه الأولى

40

الحروف كلها مبنيه

10

خطبه الناظم ، وإعرابها

40

الأصل فى البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير ساكن

الكلام وما يتألف منه

41

أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترک

فيه النوعان

14

تعريف الكلام اصطلاحا

43

إعراب الأسماء السته ، وما فيها من اللغات

14

ما يصح أن يتركب الكلام منه

52

شروط إعراب الأسماء السته بالحروف

15

الكلم وأنواعه

55

إعراب المثنى وما يلق به

16

القول ، والنسبه بينه وبين غيره

59

إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به

16

قد يقصد بالكلمه الكلام

66

لغات العرب فى نون جمع المذكر السالم ، ونون المثنى

16

علامات الاسم

73

إعراب جمع المؤنث السالم وما يلحق به

22

علامات الفعل

77

إعراب الاسم الذى لا ينصرف

23

يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين

78

إعراب الأفعال الخمسه

24

الفعل ثلاثه أنواع ، وعلامه كل نوع

80

إعراب المعتل من الأسماء

25

إن دلت كلمه على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهى

اسم فعل

83

بيان المعتل من الأفعال

المبنى والمعرب

28

الاسم ضربان : معرب ، ومبنى ، وبيان كل منهما

30

أنواع شبه الحرف أربعه

35

المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل

ص: 393

84

إعراب المعتل من الأفعال

124

ينقسم العلم إلى منقول ومرتجل

النكره والمعرفه

126

ينقسم العلم إلى علم شخصى ، وعلم جنس

86

معنى النكره

127

علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص

87

معنى المعرفه ، وأنواعها

اسم الإشاره

88

الضمير ، ومعناه

130

ما يشار به إلى المفرد مذكرا ومؤنثا

89

ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل

131

ما يشار به إلى المثنى

92

المضمرات كلها مبنيه

131

ما يشار به إلى الجمع

94

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

133

مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبه

95

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز

136

الإشاره إلى المكان

97

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب

الموصول

99

لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل

139

الموصول قسمان : اسمى ، وحرفى

102

المواضع التى يجوز فيها وصل الضمير وفصله

139

الموصولات الحرفيه ، وما يوصل به كل منها

108

تلزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم فى الفعل

146

الموصول الاسمى العام

110

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

152

كل الموصولات الاسميه تحتاج إلى صله وعائد

115

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع لدن وقد

153

لا تكون صله الموصول إلا جمله أو شبهها

العلم

154

شروط الجمله التى تقع صله

118

معنى العلم

155

ما يشترط فى شبه الجمله الذى يقع صله

119

ينقسم العلم إلى اسم وكنيه ولقب إذا اجتمع الاسم

واللقب فما وجوه الإعراب التى تجوز فيهما؟

155

يشترط فى صله «أل» أن تكون صفه صريحه

ص: 394

160

«أى» الموصوله ، ومتى تبنى؟ ومتى تعرب؟

196

أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من

وجوه الإعراب فى كل حال

163

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

200

الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلک

165

تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا

كان مرفوعا

201

تعريف الخبر

166

ه قف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع

بعد «لا سيما»

202

الخبر يكون مفردا ، ويكون جمله ، والجمله على ضربين

169
الكلام على حذف العائد المنصوب
205
الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق
172
الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه
206
إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره
وجوبا
المعرف بأداه التعريف
209
يجىء الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا
177
حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها؟
213
ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جثه إلا إن
أفاد
178
المعانى التى ترد لها «أل» ثلاثه
215

لا تقع النكره مبتدأ إلا بمسوغ

178

تزاد «أل» زياده لازمه ، أو اضطرارا

227

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم

عليه

183

تدخل «أل» على بعض الأعلام للمح الأصل

228

ه قف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ

وسندهم فى ذلک

185

قد يصير الاسم المقترن بأل أو المضاف علما بالغلبه

231

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

الابتداء

239

المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر

188

المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع

أغنى عن الخبر

243

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف

دليل

248

المواضع التى يجب فيها حذف الخبر

254

المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ

ص: 395

256
قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد
288
تأتى «كان» زائده ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها
كان وأخواتها
293
تحذف «كان» : إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع
خبرها
261
عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
298
قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه ، وشروط
جواز ذلک الحروف المشبهه بليس
262
ه قف على اختلاف العلماء فى «ليس» أحرف هو أم فعل؟
ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس
263
بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا
بشرط

301
الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس سته
268
معانى هذه الألفاظ
307
حكم المعطوف على خبر «ما» النافيه
268
غير الماضى منها يعمل عمل الماضى وبيان ما يتصرف
منها وما لا يتصرف
308
زياده الباء فى خبر «ما» و «ليس» وغيرهما
271
يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ،
خلافا لبعضهم فى ليس ، ولابن معط فى دام
311
الحرف الثانى «لا» وشروط إعماله عمل ليس ثلاثه
275
تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما»
المصدريه الظرفيه
317

الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاه فى إعماله
276
تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من
أدوات النفى
319
الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور
277
يختار امتناع تقديم الخبر على ليس
أفعال المقاربه
279
من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا ، ومنها
ما يكون تاما ويكون ناقصا
322
أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال ، إلا
«عسى» فقيل : فعل ، وقيل : حرف
279
لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا
كان المعمول ظرفا أو مجرورا
323
أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام

280

إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إبلاء العامل معمول

خبره وجب تأويله

323

عملها ، وبيان ما يشترط فى خبرها

ص: 396

326
الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه ، ويقل
تجرده منها
إن وأخواتها
329
و «كاد» على عكس ذلک
345
هذه الأدوات كلها حروف وعددها سته
331
يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن
346
معانى هذه الأحرف
332
يكثر اقتران خبر «أوشک» بأن
346
عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاه فى عملها فى
الخبر.
334
مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»

348
لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها ، إلا إذا
كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا
337
يمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن
349
لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان
ظرفا أو جارا ومجرورا
338
أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك
وكاد
350
همزه «إن» لها ثلاثه أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب
الكسر ، وجوازهما
340
حكى بعض العلماء مجىء المضارع من عسى ، ومن طفق ،
ومن جعل
350
المواضع التى يجب فيها فتح همز أن
341

اختصت عسى وأوشک واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه ، كما جاز استعمالها ناقصه.
352
المواضع التى يجب فيها كسر همزه إن
342
إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلک الاسم
355
المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن وفتحها
343
إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرک جاز فى سينها الفتح والكسر
362
متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟
370
تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم «إن» ولكل ذلک شروط
ص: 397

373

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقى

معها العمل

431

التعليق والإلغاء

375

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقيل

استيفائه

435

يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم

377

تخفف «إن» المكسوره فيقل عملها

440

علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم

383

تخفف أن المفتوحه فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها

جمله

433

متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟ ومنى لا يجوز؟

389

تخفف «كأن» فيحذف اسمها ، وربما ذكر

ص: 398

المجلد 2

اشاره

ص: 1

ص: 2

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلّى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضه الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضىّ ، وطريقه المستقيم.

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أنى كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذى صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالک المولود بجيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى فى دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاه بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى فى سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدى - علم الله - أن تعليقاتى هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذى حلّته ، بل كنت أقول فى نفسى : «إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوه رجل صالح فأكون بذلک من الفائزين».

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قرّاءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلي فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبه إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منّى ، أو أتمم بحثا ، أو أبدل عباره بعباره أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثالا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلک من وجوه التحسين التى أستطيع أن أكافىء بها هؤلاء الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشاده بذكره ، وما زالت العوائق تدفعنى عن القيام بهذه الأمنيّه الشريفه وتدودنى عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لى الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت فى تعليقاتى يد الإصلاح والزياده والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يد التصحيح والضّبط والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلک واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقنى إلى مرضاته ، وأن يجعل عملى خالصا لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى

محمّد محيى الدين عبد الحميد

لا التى لنفى الجنس

اشاره

عمل إنّ اجعل للا فى نكره

مفرده جاءتک أو مكرّره (1)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخه للابتداء ، وهى «لا» التى لنفى الجنس ، والمراد بها «لا» التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كلّه.

وإنما قلت «التنصيص» احترازا عن التى يقع الاسم بعدها مرفوعا ، نحو : «لا رجل قائما» ؛ فإنها ليست نصّا فى نفى الجنس ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ؛ فبتقدير إراده نفى الجنس لا يجوز «لا رجل قائما بل رجلان» وبتقدير إراده نفى الواحد يجوز «لا رجل قائما بل رجلان» ، وأما «لا» هذه فهى لنفى الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز «لا رجل قائم بل رجلان».

تعمل «لا» عمل إن بشروط

وهى تعمل عمل «إنّ» ؛ فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها ، ولا فرق فى هذا العمل بين المفرده - وهى التى لم تتكرر - نحو «لا غلام رجل قائم» وبين المكرره ، نحو «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» (2).

1- «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى ، وعمل مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل «فى نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفرده» حال من الضمير المستتر فى «جاءتک» الآتى «جاءتک» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «لا» والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفه «مكرره» معطوف على مفرده.
2- ومع أنها تعمل مفرده ومكرره فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفرده واجب ، وعملها مكرره جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكره (1) ؛ فلا تعمل فى المعرفه ، وما ورد من ذلک مؤوّل بنكره ، كقولهم «قضيّه ولا أبا حسن لها» فالتقدير : ولا مسمّى بهذا الاسم لها (2) ويدل على أنه معامل معامله النكره وصفه بالنكره كقولک «لا أبا حسن حلّالا لها» ولا يفصل بينها وبين اسمها ؛ فإن فصل بينهما ألغيت ، كقوله تعالى : (لا فِيها غَوْلٌ)

أنواع اسم «لا» النافيه و حكم كل نوع

فانصب بها مضافا ، أو مضارعه

وبعد ذاک الخبر اذكر رافعه (3).

1- الشروط التى يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن سته ، وهى : أن تكون نافيه ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون النفى نصا فى ذلک ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها فى نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شىء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار فى صدر كلامه إلى الثلاثه الأولى ، وترک واحدا ، وهو ألا يدخل عليها جار.
2- هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبى حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق. وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبى حسن لها ، ومثل كلمه متوغله فى الإبهام لا تتعرف بالإضافه ، ونفى المثل كنايه عن نفى وجود أبى الحسن نفسه ؛ والثانى : أن يجعل «أبا حسن» عباره عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم فى باب الاستعاره نحو «حاتم» بالمتناهى فى الجود ، ونحو «مادر» بالمتناهى فى البخل ، ونحو «يوسف» بالمتناهى فى الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.
3- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافا» مفعول به لا نصب «أو» عاطفه «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله «مضافا» ومضارع مضاف والهاء العائده إلى قوله «مضافا» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ذا» من «ذاک» اسم إشاره : مضاف

إليه ، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لا ذكر الآتى «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «رافعه» رافع : حال من الضمير المستتر فى «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه الصفه لمعمولها ، وهى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلک وقع هذا المضاف حالا.

وركّب المفرد فاتحا : كلا

حول ولا قوّه ، والثّانى اجعلا (1)

مرفوعا ، او منصوبا ، او مركّبا ،

وإن رفعت أوّلا لا تنصبا (2).

ص: 7

1- «وركب» الواو عاطفه ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحا» حال من الضمير المستتر فى «ركب» ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له «كلا» الكاف جاره لقول محذوف على ما سبق غيره مره ، ولا : نافيه للجنس «حول» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافيه للجنس أيضا «قوه» اسمها. وخبرها محذوف ، وهذه الجمله معطوفه بالواو على الجمله السابقه «والثانى» مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتى «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبه الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب.
2- «مرفوعا» مفعول ثان لاجعل فى البيت السابق «أو منصوبا» أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع «أو مركبا» معطوف على قوله «مرفوعا» السابق «وإن» الواو عاطفه ، إن : شرطيه «رفعت» رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل «أولا» مفعول به لرفعت «لا» ناهيه «تنصبا» : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضروره ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا.

لا يخلو اسم «لا» [هذه] من ثلاثه أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافا [نحو «لا غلام رجل حاضر»]. الحال الثانى : أن يكون مضارعا للمضاف ، أى مشابها له ، والمراد به : كل اسم له تعلّق بما بعده : إمّا بعمل ، نحو «لا طالعا جبلا ظاهر ، ولا خيرا من زيد راكب» ، وإما بعطف نحو : «لا ثلاثه وثلاثين عندنا» ويسمى المشبّه بالمضاف : مطوّلا ، وممطولا ، أى : ممدودا ، وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظا ، كما مثّل ، والحال الثالث : أن يكون مفردا ، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان ينصب به ؛ لتركّبه مع «لا» وصيرورته معها كالشىء الواحد ؛ فهو معها كخمسه عشر ، ولكن محله النصب بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحه نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به - وهو الياء - نحو «لا مسلمين لك ، ولا مسلمين» فمسلمين ومسلمين مبنيان ؛ لتركبهما مع «لا» كما بنى «رجل» [لتركبه] معها.

وذهب الكوفيون والزّجّاج إلى أنّ «رجل» فى قولك : «لا رجل» معرب ، وأن فتحته فتحه إعراب ، لا فتحه بناء ، وذهب المبرد إلى أن «مسلمين» و «مسلمين» معربان (1). .

1- ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاه ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنيه والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهه من وجهين : أو لهما - وهو وجه عقلى - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلک - فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسه عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق

مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبنىّ على ما كان ينصب به - وهو الكسر ؛ فتقول : «لا مسلمات لک» بكسر التاء ، ومنه قوله :

109- إنّ الشّباب الّذى مجد عواقبه ***فيه نلذّ ، ولا لذّات للشّيب (1).

1- البيت لسلامه بن جندل السعدى ، من قصيده له مستجاده ، وأولها قوله : أودى الشّباب حميدا ذو التّعاجيب أودى ، وذلک شأو غير مطلوب ولّى حثيثا ، وذاک الشّيب يتبعه لو كان يدركه ركض اليعاقيب اللغه : «أودى» ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمه تأكيدا لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميدا» محمودا «التعاجيب» العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبه ، وهى الأمر الذى يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثا» سريعا «اليعاقيب» جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محموده «الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا : * أودى الشّباب الذى مجد ... إلخ* الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذى» اسم موصول : نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقدما ، و «عواقبه» مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجمله «مجد عواقبه» - سواء أفدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صله الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى «نلذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «ولا» نافيه للجنس «لذات» اسم لا ، مبنى على الكسره نيابه عن الفتحه لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» الشاهد فيه : قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالما ، ووردت الروايه ببنائه على الكسره نيابه عن الفتحه ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو «لا مسلمات لک» (1) .

ص: 10

1- اعلم أن للعلماء فى اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالما أربعه مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهره النحاه. الثانى : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالک صاحب الألفيه ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابله ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف. الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافيه وابن مالک فى بعض كتبه. الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسره نيابه عن الفتحه ، والبناء على الفتح. وزعم كل شراح الألفيه أن بيت سلامه بن جندل (الشاهد رقم 109) يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلک لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن بيت سلامه يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييدا لمذهب المازنى ومن معه ؛ ولكنا لا نستطيع أن نرد روايه الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها.

وقول المصنف : «وبعد ذاک الخبر اذکر رافعه» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعا ، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعه [وعند سيبويه الرافع له لا] إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردا فاختلف فى رافع الخبر ؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا ب- «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد فى موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلک المبتدأ ، ولم تعمل «لا» عنده فى هذه الصوره إلا فى الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع ب- «لا» فتكون «لا» عامله فى الجزءين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا

وأشار بقوله : «والثانى اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكره مفرده وتكررت «لا» نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» يجوز فيهما خمسه أوجه ، وذلک لأن المعطوف عليه : إما أن يبنى مع «لا» على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع.

فإن بنى معها على الفتح جاز فى الثانى ثلاثه أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع «لا» الثانيه ، وتكون [لا] الثانيه عامله عمل إنّ ، نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» (1). حا

1- وعلى تركيب الثانيه مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير فى قوله سبحانه : (لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّهٌ وَلا شَفاعَهٌ) بفتح بيع وخله وشفاعه ، و «لا» فى المواضع الثلاثه نافيه للجنس عامله عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلاله ما قبله عليه. ومن شواهد ذلک قول الراجز (وقد أنشدناه فى شرح الشاهد رقم 27 السابق) : نحن بنو خويلد صراحا لا كذب اليوم ولا مزاحا

الثانى : النصب عطفا على محلّ اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانيه زائده بين العاطف والمعطوف ، نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» ومنه قوله :

110- لا نسب اليوم ولا خلّه***اتّسع الخرق على الرّاقع (1).

1- البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامه من كلمه عينيه ، وبعده : كالثّوب إذ أنهج فيه البلى أعيا على ذى الحيله الصّانع وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو : * اتّسع الخرق على الرّاتق* من كلمه قافيه ، وقبله : لا صلح بينى - فاعلموه - ولا بينكم ، ما حملت عاتقى سيفى ، وما كنّا بنجد ، وما قرقر قمر الواد بالشّاهق اللغه : «خله» بضم الخاء وتشديد اللام - هى الصداقه ، وقد تطلق الخله على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسه. ألا أبلغا خلّتى راشدا وصنوى قديما إذا ما تصل «الراقع» ومثله «الراتق» الذى يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ فى البلى «أعيا» صعب ، وشق ، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر : صوت ، وصاح ، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر ؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى «الشاهق» الجبل المرتفع. الإعراب : «لا» نافيه للجنس «نسب» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «خله» معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذى هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع». الشاهد فيه : قوله «ولا خله» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائده للتأكيد ، ويكون «خله» معطوفا بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح - تبعا لجمهور النحاه - عليه. وقال يونس بن حبيب : إن «خله» مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضروره ، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانيه عامله عمل «إن» مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير «ولا خله اليوم» والواو قد عطفت جمله «لا» الثانيه مع اسمها وخبرها على جمله لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضروره لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضروره معه. وقال الزمخشرى فى مفصله : إن «خله» منصوب

بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خله ، وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجمله الفعليه على الجمله الاسميه ، والأفضل فى العطف توافق الجمله المعطوفه مع الجمله المعطوف عليها فى الفعليه والاسميه ونحوهما.

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثه أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفا على محل «لا» واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» زائده ، الثانى : أن تكون «لا» الثانيه عملت عمل «ليس» ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للاعمل فيه ، وذلک نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» ومنه قوله :

111- هذا - لعمركم - الصّغار بعينه ***لا أمّ لى - إن كان ذاک - ولا أب (1)

1- اختلف العلماء فى نسبه هذا البيت ، فقيل : هو لرجل من مدحج ، وكذلک نسبوه فى كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مره أخى جساس بن مره قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضمره بن ضمره ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا ، ولا يعرف له قائل. اللغه : «هذا لعمركم» العمر - بفتح فسكون - الحياه ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشاره وخبره ، بجمله القسم - وهى قوله «لعمركم» مع خبره المحذوف - ويروى «هذا وجدكم» والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب «الصغار» بزنه سحاب - الذل ، والمهانه ، والحقاره «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائده ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلک. الإعراب : «هذا» اسم إشاره مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله معترضه بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائده ، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافيه للجنس «أم» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم «ذاک» ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاک محمودا ، أو نحوه «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفى «أب» بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعا على واحد من ثلاثه أوجه : إما على أن يكون معطوفا على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن «لا» الثانيه عامله عمل ليس ، و «أب» اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن

تكون «لا» غير عامله أصلا ، بل هى زائده ، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلک الشارح العلامه. ومثله قول جرير بن عطيه : بأىّ بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابى ، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلک قول المتنبى : لا خيل عندک تهديها ولا مال فليسعد النّطق إن لم يسعد الحال

ص: 14

وإن نصب المعطوف عليه جاز فى المعطوف الأوجه الثلاثه المذكوره - أعنى البناء ، والرفع ، والنصب - نحو : لا غلام رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه.

وإن رفع المعطوف عليه جاز فى الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو «لا رجل ولا امرأه ، ولا غلام رجل ولا امرأه» ومنه قوله :

112- فلا لغو ولا تأثيم فيها***وما فاهوا به أبدا مقيم (1).

1- البيت لأميه بن أبى الصلت ، ولكن الشارح - كغيره من النحاه - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمه أميه على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا : ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم وفيها لحم ساهره وبحر وما فاهوا به أبدا مقيم اللغه : «لغو» أى. قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثمته - بتشديد الثاء - بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاک وفناء «مليم» بضم الميم - وهو الذى يفعل ما يلام عليه «ساهره» هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنه لحم حيوان البر. الإعراب : «فلا» نافيه ملغاه «لغو» مبتدأ ، مرفوع بالضمه الظاهره «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلک على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أيه حال فإن الواو قد عطفت جمله لا مع اسمها وخبرها على جمله المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل ، والجمله من فاه وفاعله لا محل لها صله الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدا» منصوب على الظرفيه ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافيه عامله عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانيه العامله عمل إن أو خبر الاولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانيه محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جمله لا الثانيه العامله عمل إن على جمله لا الأولى العامله عملى ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ،

وأعمل «لا» الثانيه عمل «إن» على ما بيناه فى إعراب البيت. ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم 146 الآتى فى باب الفاعل : فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها الروايه فيه برفع «مزنه» بالضمه الظاهره وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول فى «لا لغو ولا تأثيم».

والثانى : الرفع ، نحو «لا رجل ولا امرأه ، ولا غلام رجل ولا امرأه (1)».

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز بها تقدّم للعطف على [محل] اسم «لا» و «لا» هنا ليست بناصبه ؛ فيسقط النّصب ، ولهذا قال المصنف : «وإن رفعت أوّلا لا تنصبا».

* * *

نعت اسم «لا»

ومفردا نعتا لمبنىّ يلى

فافتح ، أو انصبن ، أو ارفع ، تعدل (2).

1- من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفاعَةٌ) يرفع الثلاثه فى قراءه غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى : وما هجرتک حتّى قلت معلنه : لا ناقه لى فى هذا ولا جمل وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله : بم التّعلّل لا أهل ولا وطن ولا ندیم ولا كأس ولا سكن؟
2- «ومفردا نعتا» يجوز أن يكون مفردا مفعولا مقدما تنازعه العوامل الثلاثه الآتيه ويكون نعتا بدلا منه ، ويجوز أن يكون مفردا حالا من نعتا ، وجاز مجىء الحال من النكره لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتا مفعولا تنازعه العوامل الثلاثه «لمبنى» جار ومجرور متعلق بقوله نعتا ، أو بمحذوف صفه له «بلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله نعتا «فافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، «أو» عاطفه «انصبن» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامه جزمه السكون ، وحرک بالكسر لأجل الروى.

إذا كان اسم «لا» مبنيّا ، ونعت بمفرد يليه - أى لم يفصل بينه وبينه بفاصل - جاز فى النعت ثلاثه أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركّبه مع اسم «لا» ، نحو «لا رجل ظريف».

الثانى : النصب ، مراعاه لمحل اسم «لا» نحو «لا رجل ظريفا».

الثالث : الرّفع ، مراعاه لمحل «لا» واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ، نحو «لا رجل ظريف»

* * *

وغير ما يلى ، وغير المفرد

لا تبن ، وانصبه ، أو الرّفع اقصد (1)

1- «وغير» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تبن» الآتى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله ما «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على غير السابقه ، وغير مضاف ، و «المفرد» مضاف إليه «لا» ناهيه «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفه «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

تقدّم فى البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ووليه النعت ، جاز فى النعت ثلاثه أوجه ، وذكر فى هذا البيت أنه إن لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفاصل ، لم يجز بناء النعت ؛ فلا تقول «لا رجل فيها ظريف» ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو «لا رجل فيها ظريف» أو نصبه ، نحو «لا رجل فيها ظريفا» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو «لا طالعا جبلا ظريفا» ولا فرق - فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفردا ، كما مثل ، أو غير مفرد.

وأشار بقوله : «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبه بالمضاف - تعيّن رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلک بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلک نحو «لا رجل صاحب برّ فيها ، ولا غلام رجل فيها صاحب برّ».

وحاصل ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ولم يفصل بينهما ؛ جاز فى النعت ثلاثه أوجه ، نحو «لا رجل ظريف ، وظريفا ، وظريف» وإن لم يكن كذلک تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء.

* * *

العطف على اسم لا إذا لم تكرر «لا»

والعطف إن لم تتكرّر «لا» احكما

له بما للنّعت ذى الفصل انتمى (1)

تقدّم أنه إذا عطف على اسم «لا» نكره مفرده ، وتكررت «لا» يجوز فى المعطوف ثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو «لا رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه» وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم [فى البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب (2) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛

1- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه : فاعل تتكرر «احكما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضروره ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى «ذى» نعت للنعت ، وذى مضاف ، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصوله ، والجمله من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول. وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.
2- من شواهد هذه المسأله قول رجل من بنى عبد مناه بن كنانه يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا فأنت تراه قد عطف «ابنا» على اسم لا الذى هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبا. وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعا بالعطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مرارا.

فتقول : «لا رجل وامرأه ، وامرأه» ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش «لا رجل وامرأه» بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال : «لا رجل ولا امرأه» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء تكررت «لا» نحو «لا رجل ولا غلام امرأه» أو لم تكرر ، نحو «لا رجل وغلام امرأه» (1)

هذا كله إذا كان المعطوف نكره ؛ فإن كان معرفه لا يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو «لا رجل ولا زيد فيها» ، أو «لا رجل وزيد فيها».

* * *

تأخذ «لا» مع همزه الاستفهام، مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام

وأعط «لا» مع همزه استفهام

ما تستحقّ دون الاستفهام (2).

1- ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكره كاسم لا ، وإما أن يكون معرفه ؛ فإذا كان البدل نكره جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأه فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأه فيها ، وإن كان البدل معرفه لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى ، لأنّ ألفاظه معارف ، واسم «لا» نكره ، ولا تؤكد النكره توكيدا معنويا على ما ستعرف فى باب التوكيد إن شاء الله.
2- «وأعط» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» قصد لفظه : مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف ، و «همزه» مضاف إليه ، وهمزه مضاف ، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه. وحاصل البيت : وأعط «لا» النافيه حال كونها مصاحبه الهمزه الداله

على الاستفهام نفس الحكم الذى كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبه بأداه الاستفهام.

إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» النافيه للجنس بقيت على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التى سبق ذكرها ؛ فتقول : «ألا رجل قائم ، وألا غلام رجل قائم ، وألا طالعا جبلا ظاهر» وحكم المعطوف والصفه - بعد دخول همزه الاستفهام - كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا ، وفى كل ذلک تفصيل.

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفى ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام العطف ، والصفه ، وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ قولک : «ألا رجوع وقد شبت؟» ومنه قوله :

113- ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته ***وآذنت بمشيب بعده هرم؟(1).

1- هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين. اللغه : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخه وكبر «هرم» فناء للقوه وذهاب للفتاء ودواعى الصبوه. المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟! الإعراب : «ألا» الهمزه للاستفهام ، ولا : نافيه للجنس ، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن : اسم موصول «ولت» ولى : فعل ماض. والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبه : فاعل ولت ، وشبيبه مضاف والضمير مضاف إليه. والجمله من ولت وفاعله لا محل لها صله الموصول «وآذنت» الواو عاطفه ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى شبيبه «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر صفه لمشيب. الشاهد فيه : قوله «ألا ارعواه» حيث أبقى للا النافيه عملها الذى تستحقه مع دخول همزه الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهام عن النفى قولک : «ألا رجل قائم؟» ومنه قوله :

114- ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد؟ ***إذا ألاقى الّذى لاقاه أمثالى (1)

1- نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ويروى فى صدره اسمها هكذا : * ألا اصطبار لليلى أم لها جلد* اللغه : «اصطبار» تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال «لاقاه أمثالى» كنايه عن الموت. المعنى : ليت شعرى - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت - أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟. الإعراب : «ألا» الهمزه للاستفهام ، ولا : نافيه للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجمله معطوفه على جمله «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفيه «ألاقى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «الذى» اسم موصول : مفعول به لألاقى «لاقاه» لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله «أمثالى» أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صله الموصول. الشاهد فيه : قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعدد دخول همزه الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزه هنا الاستفهام ، ومن «لا» النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معاد دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر؟

وإذا قصد بألا التمنّى : فمذهب المازنىّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشّى إطلاق المصنف ، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها فى الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاه للابتداء.

ومن استعمالها للتمنّى قولهم : «ألا ماء ماء باردا» وقول الشاعر :

115- ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه ***فيرأب ما أثأت يد الغفلات (1)

* * * .

ص: 23

1- احتج بهذا البيت جماعه من النحاه ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين. اللغه : «ولى» أدبر ، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأث» فتقت ، وصدعت وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر : يرأب الصّدع والثّأى برصين من سجايا آرائه ويغير (بغير - بفتح باء المضارعه - بمعنى يمير : أى يمون الناس). الإعراب : «ألا» كلمه واحده للتمنى ، ويقال : الهمزه للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافيه للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو بعود إلى عمر ، والجمله فى محل نصب صفه لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفه ثانيه لعمر «فيرأب» الفاء للسببيه ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببيه فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول : مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأت ، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته». الشاهد فيه : قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون «ألا» للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببيه فى جوابه.

إذا دل دليل على خبر «لا» حذف

وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر (1)

ص: 24

1- «وشاع» فعل ماض «فى» حرف جر «ذا» اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «إسقاط» فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتى ، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المراد ، والجمله من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره.

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافيه للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هل من رجل قائم؟ فتقول : «لا رجل» وتحذف الخبر - وهو قائم - وجوبا عند التميميين والطائيين ، وجوازا عند الحجازيين ، ولا فرق فى ذلک بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور ، كما مثّل ، أو ظرفا أو جارّا ومجرورا ، نحو أن يقال : هل عند رجل؟ أو هل فى الدار رجل؟ فتقول : «لا رجل».

فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع ، نحو قوله صلّى الله عليه وسلم : «لا أحد أغير من الله» وقول الشاعر :

116- * ولا كريم من الولدان مصبوح*(1)

1- نسب الزمخشرى فى المفصل (1 / 89 بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائى ، ونسبه الجرمى - مع صدره - لأبى ذؤيب الهذلى ، والصواب أنه - كما قال الأعلم - لرجل جاهلى من بنى النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالک) - وهو حى من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابغه الذبيانى عند امرأه يقال لها ماويه بنت عفزر يخطبونها ، فآثرت حاتما عليهما ، وصدر هذا الشاهد : * إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها* وبعض النحاه - كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأشمونى - يجعل صدر هذا الشاهد قوله : * ورد جازرهم حرفا مصرّمه* وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاک ثلاثه أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحه الإنشاد. هلّا سألت النّبيتيّين ما حسبى عند الشّتاء إذا ما هبّت الرّيح وردّ جازرهم حرفا مصرّمه فى الرّأس منها وفى الأصلاء تمليح إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها ولا كريم من الولدان مصبوح اللغه : «اللقاح» جمع لقوح ، وهى الناقه الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصره حين لا يكون در ، وذلک فى سنى القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح ، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحده - الشرب بالغداه ، والغداه : الوقت ما بين صلاه الفجر وطلوع الشمس. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضا ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا ، وهو اسم مفعول «أصرتها»

أصره : نائب فاعل لملقى ، وأصره مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافيه للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند عدم قيام قرينه - هو الكون العام ، ولا شک أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاه. وقد أجاز الأعلم الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفا ، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتا لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معا ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه. قال الأعلم : «ويجوز أن يكون نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه» اه. وقال الزمخشرى : «وقول حاتم* ولا كريم إلخ* يحتمل أمرين : أحدهما أن يترک فيه طائيته إلى اللغه الحجازيه ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفه محموله على محل لا مع المنفى» اه. ويريد بترک طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنک قد علمت أن لغه الطائيين حذف خبر لا مطلقا ، أعنى سواء أكان ظرفا أو جارا ومجرورا أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينه ، أو كان كونا مطلقا ، ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغه أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينه على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعيه من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلک وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله «مصبوح» نعتا لقوله «لا كريم» أى نعتا على محل لا مع اسمها وهو الرفع - حتى يكون كلامه جاريا على لغه قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدک ويبصرک.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «إذا المراد مع سقوطه ظهر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم.

* * *

ص: 26

ص: 27

ظنّ و أخواتها

اشاره

انصب بفعل القلب جزءى ابتدا

أعنى : رأى ، خال ، علمت ، وجدا (1)

ظنّ ، حسبت ، وزعمت ، مع عدّ

حجا ، درى ، وجعل اللّذ كاعتقد (2)

وهب ، تعلّم ، والّتى كصيّرا

أيضا بها انصب مبتدا وخبرا (3)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخه للابتداء ، وهو ظنّ وأخواتها.

ألفاظ هذه الأفعال و أنواعها و معانى كل منها و الاستشهاد على ذلک

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التّحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسه : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلّم ، والثانى منهما :

1- «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «جزءى» مفعول به لا نصب ، وجزءى مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أعنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «رأى» قصد لفظه : مفعول به لأعنى «خال ، علمت ، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.
2- «ظن ، حسبت ، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و «عد» قصد لفظه : مضاف إليه «حجا ، درى ، وجعل»

معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول - وهو لغه فى الذى - صفه لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول.
3- «وهب ، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثانى «والتى» اسم موصول : مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صله التى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لا نصب «وخبرا» معطوف على مبتدا ، وجمله انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ما يدل على الرّجحان ، وذكر المصنف منها ثمانيه : خال ، وظنّ ، وحسب ، وزعم ، وعدّ ، وحجا ، وجعل ، وهب.

فمثال رأى قول الشاعر :

117- رأيت الله أكبر كلّ شىء***محاوله ، وأكثرهم جنودا(1)

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظنّ» (2) ، كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) أى : يظنّونه.

1- البيت لخداش بن زهير بن ربيعه بن عمرو بن عامر بن صعصعه بن بكر ابن هوازن. اللغه : «محاوله» تطلق المحاوله على القوه والقدره ، وتطلق على طلب الشىء بحيله ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامه - تبعا لكثير من النحاه - هذه اللفظه من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى* وأكثرهم عديدا* والثانيه رواها أبو حاتم ، وهى* وأكثره جنودا*. الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و «شىء» مضاف إليه «محاوله» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفه ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضا. الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر ... إلخ» فإن رأى فيه داله على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلاله ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيناه فى الإعراب.
2- تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلميه - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثه تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفه حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رئته. تقول «رأيت محمدا» تريد ضربته فأصبت رئته ، وهى بهذه المعانى الثلاثه تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر : رأى النّاس - إلّا من رأى مثل رأيه - خوارج تزّاكين قصد المخارج وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها

لاثنين ففى قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

ومثال «علم» «علمت زيدا أخاک» وقول الشاعر :

118- علمتک الباذل المعروف ؛ فانبعثت ***إليک بی واجفات الشّوق والامل (1).

ص: 30

1- هذا البيت من الشواهد التی لم ينسبوها لقائل معين. اللغه : «الباذل» اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخره ، وفی الحديث «صنائع المعروف تقی مصارع السوء» ، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبه فی طريقها «واجفات» أراديها دواعی الشوق وأسبابه التی بعثته علی الذهاب إليه ، وهی جمع واجفه ، وهی مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفا - بوزان وعد يعد وعدا - ووجيفا ؛ إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفی الكتاب العزيز(فَما أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكابٍ). الإعراب : «علمتک» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافه ، ويجوز نصبه علی أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفه ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليک ، بی» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و «الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف علی الشوق. الشاهد فيه : قوله «علمتک الباذل ... إلخ» فإن علم فی هذه العباره فعل ذال علی اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانی قوله الباذل ، علی ما بيناه فی الإعراب. والذی يدل علی أن «علم» فی هذا البيت بمعنی اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلک يستدعی أن يكون مراده إنی أيقنت بأنک جواد كريم تعطی من سألک ؛ فلهذا أسرعت إليک مؤملا جدواک. وقد تأنی «علم» بمعنی ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالی : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَی الْكُفَّارِ). وهی - إذا كانت بمعنی اليقين أو الظن - تتعدی إلی مفعولين وقد تأتی بمعنی عرف فتتعدی لواحد ، وقد تأتی بمعنی صار أعلم - أی مشقوق الشفه العليا - فلا تتعدی أصلا.

ومثال «وجد» قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ)

ومثال «درى» قوله :

119- دريت الوفىّ العهد يا عرو فاغتبط***فانّ اغتباطا بالوفاء حميد(1).

1- وهذا الشاهد - أيضا - لم ينسبوه إلى قائل معين. اللغه : «دريت» بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطه ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميده التى تجعل الناس يغبطونه. المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمک أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليک فى الاغتباط به. الإعراب : «دريت» درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «الوفى» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافه ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعليه ؛ لأن قوله «الوفى» صفه مشبهه ، والصفه يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثه المذكوره «يا عرو» يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروه «فاغتبط» الفاء عاطفه ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «اغتباطا» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفه لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمه الظاهره. الشاهد فيه : قوله «دريت الوفى العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله «الوفى» على ما سبق بيانه. هذا ، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولک : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزه تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (وَلا أَدْراكُمْ بِهِ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل.

ومثال «تعلّم» - وهى التى بمعنى اعلم (1) - قوله :

120- تعلّم شفاء النّفس قهر عدوّها***فبالغ بلطف فى التّحيّل والمكر(2).

1- احترز بقوله «وهى التى بمعنى اعلم» عن التى فى نحو قولک : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثه أوجه ؛ أحدها : أن قولک «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلک بتحصيل أسبابه ، وأما قولک «تعلم أنک ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيهما : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامده غير متصرفه ، وتلک متصرفه ، تامه التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.
2- البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر. اللغه : «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيله. المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمک أن تبالغ فى الاحتيال لذلک ؛ لکى تبلغ ما تريد. الإعراب : «تعلم» فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من «عدوها» مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «فى التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفه له «والمكر» معطوف على التحيل. الشاهد فيه : قوله «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب. ثم اعلم أن هذه الكلمه أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكده ومعموليها ، كما فى قول النابغه الذبيانى : تعلّم أنّه لا طير إلّا على متطيّر ، وهو الثّبور وقول الحارث بن ظالم المرىء : تعلّم - أبيت اللّعن! - أنّ فاتک من اليوم أو من بعده بابن جعفر وكذلک قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب : تعلّم أنّ خير النّاس طرّا قتيل بين أحجار الكلاب ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جمله كما فى بيت الشاهد.

وهذه مثل الأفعال الداله على اليقين.

ومثال الداله على الرّجحان قولک : «خلت زيدا أخاک» وقد تستعمل «خال» لليقين ، كقوله :

121- دعانى الغوانى عمّهنّ ، وخلتنى ***لى اسم ؛ فلا أدعى به وهو أوّل (1).

1- هذا البيت للنمر بن بن تولب العكلى ، من قصيده له مطلعها قوله : تأبّد من أطلال جمره مأسل فقد أقفرت منها سراء فيذبل اللغه : «دعانى الغوانى» الغوانى : جمع غانيه ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينه أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن الأزواج ، أو هى اسم فاعل من «غنى بالمكان» أى أقام به ، ويروى : «دعانى العذارى والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجاريه البكر ، ويروى : «دعاء العذارى» ودعاء - فى هذه الروايه - مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن مفعوله. الإعراب : «دعانى» دعا : فعل ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «الغوانى» فاعل دعا «عمهن» عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه «وخلتنى» فعل وفاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو المتكلم - وذلک من خصائص أفعال القلوب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال «فلا» نافيه «أدعى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وخلتنى لى اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسما ، بل هو على يقين من ذلک ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جمله «لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب.

و «ظننت زيدا صاحبک» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و «حسبت زيدا صاحبک» وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

122- حسبت التّقى والجود خير تجاره***رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا(1).

1- هذا البيت للبيد بن ربيعه العامري ، من قصيده طويله عدتها اثنان وتسعون بيتا ، وأولها قوله : كبيشه حلّت بعد عهدک عاقلا وكانت له خبلا على النّأى خابلا تربّعت الأشراف ثمّ تصيّفت حساء البطاح وانتجعن المسايلا اللغه : «كبيشه» على زنه التصغير - اسم امرأه «عاقلا» بالعين المهمله والقاف اسم جبل ، قال ياقوت : «الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل ، لكونه من لحفه» اه «خبلا» الخبل : فساد العقل ، ويروى «وكانت له شغلا على النأى شاغلا» وقوله «تربعت الأشراف» معناه : نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العينى فى ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحا» بفتح الراء - الربح «ثاقلا» ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل. المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجود» معطوف على التقى «خير» مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و «تجاره» مضاف إليه «رباحا» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائده «المرء» اسم لأصبح محذوفه تفسرها المذكوره بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجمله من أصبح المحذوفه ومعموليها فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلا» خبر أصبح ، وهذه الجمله لا محل لها مفسره. الشاهد فيه : قوله «حسبت التقى خبر تجاره - إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله «التقى» وثانيهما قوله «خير تجاره» على ما بيناه فى الإعراب.

ومثال «زعم» قوله :

123- فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم ***فإنّى شريت الحلم بعدک بالجهل (1).

1- هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى. اللغه : «أجهل» الجهل هو الخفه والسفه «الحلم» التؤده والرزانه. المعنى : لئن كان يترجح لديک أنى كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانه وخلقا كريما. الإعراب : «إن» شرطيه «تزعمينى» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبه فاعل ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من «كان» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لنزعم «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإنى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والباء اسمها «شريت» فعل وفاعل ، والجمله من شرى وفاعله فى محل رفع خبر «إن» والجمله من إن ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعدک» بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبه مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت. الشاهد فيه : قوله «تزعمينى كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جمله «كان» ومعموليها ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت. واعلم أن الأكثر فى «زعم» أن تتعدى إلى معموليها بواسطه «أن» المؤكده ، سواء أكانت مخففه من الثقيله نحو قوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) وقوله سبحانه : (بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً) أم كانت مشدده كما فى قول عبيد الله بن عتبه : فذق هجرها ؛ قد كنت تزعم أنّه رشاد ، ألا يا ربّما كذب الزّعم وكما فى قول كثير عزه : وقد زعمت أنّى تغيّرت بعدها ومن ذا الّذى يا عزّ لا يتغيّر؟ وهذا الاستعمال - مع كثرته - ليس لازما ، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما ؛ فمن ذلک بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى أميه الحنفى ، واسمه أوس : زعمتنى شيخا ، ولست بشيخ إنّما الشّيخ من يدبّ دبيبا وزعم الأزهرى أى «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلک ضروره من ضرورات الشعر

لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضروره خلاف الأصل.

ص: 36

ومثال «عدّ» قوله :

124- فلا تعدد المولى شريکک فى الغنى ***ولكنّما المولى شريکک فى العدم (1)ى

1- هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى : اللغه : «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - فى الأصل - على عده معان سبق بيانها (ص 211) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر. المعنى : لا تظن أن صديقک هو الذى يشاطرک الموده أيام غناک ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بک ويشاركک أيام فقرک وحاجتک. الإعراب : «فلا» ناهيه «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريکک» شريک : مفعول ثان لتعدد ، وشريک مضاف ، والكاف مضاف إليه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريک «ولكنما» الواو عاطفه ، لكن : حرف استدراک ، وما : كافه «المولى» مبتدأ «شريکک» شريک : خبر المبتدأ ، وشريک مضاف والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريک. الشاهد فيه : قوله «فلا تعدد المولى شريکک» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «المولى» والثانى قوله «شريک» على ما سبق بيانه فى الإعراب. ومثل بيت الشاهد فى ذلک قول أبى دواد جاريه بن الحجاج : لا أعدّ الإقتار عدما ، ولكن فقد من قد فقدته الإعدام فقوله «أعد» بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضا قول جرير بن عطيه : تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى ، لو لا الكمىّ المقنّعا فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

ومثال «حجا» قوله :

125- قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه***حتّى ألمّت بنا يوما ملمّات (1).

1- هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [بن أبى] بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبى شنبل الأعرابى ، ونسبه ثعلب فى أماليه إلى أعرابى يقال له القنان ، ورواه ياقوت فى معجم البلدان (1657) أول أربعه أبيات ، وبعده قوله : فقلت ، والمرء تخطيه عطيّته : أدنى عطيّته إيّاى ميئات اللغه : «أحجو» أظن «ألمت» نزلت ، والملمات : جمع ملمه وهى النازله من نوازل الدهر المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ؛ إذ نزلت بى نازله فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدى فيها. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو ، وجمله أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان «ثقه» يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفه له ، وقرأ بالجر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و «ثقه» مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غايه «ألمت» ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم. الشاهد فيه : قوله «أحجو أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما «أبا عمرو» والثانى «أخا ثقه». هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاه أن «حجا يحجر» بنصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله. واعلم أيضا أن «حجا» تأتى بمعنى غلب فى المحاجاه ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمه يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمه أحجيه وأدعيه ، وتأنى حجا أيضا بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل : حجونا بنى النّعمان إذ عصّ ملكهم وقبل بنى النّعمان حاربنا عمرو (عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتى أيضا بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن يمن : * حيث تحجّى مطرق بالفالق* وقول العجاج. فهنّ يعكفن به إذا حجا عكف النّبيط يلعبون الفنزجا والتى بمعنى غلب فى المحاجاه أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتى بمعنى أقام فى المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد.

ومثال «جعل» قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً)

وقيّد المصنف «جعل» بكونها بمعنى اعتقد احترازا من «جعل» التى بمعنى «صيّر» فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب.

ومثال «هب» قوله :

126- فقلت : أجرنى أبا مالک ، ***وإلّا فهبنى امرأ هالکا(1)

1- البيت لابن همام السلولى. اللغه : «أجرنى» اتخذنى لک جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلک ، وهو الغياث والدفاع والحمايه «أبا مالک» يروى فى مكانه «أبا خالد» «هبنى» أى عدنى واحسبنى. المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالک ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و «مالک» مضاف إليه «وإلا» هى إن الشرطيه مدغمه فى لا النافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلا «فهبنى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان لهب «هالكا» نعت لامرىء. الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» على ما أوضحناه فى الإعراب. واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغه الأمر ، فإن كان من الهبه - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ) وقال سبحانه : (يَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ إِناثاً) وقال : (هَبْ لِى حُكْماً). واعلم أيضا أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» المؤكده ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن. وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحنا ؛ لأنه واقع فى فصيح العربيه. وقد روى مر حديث عمر «هب أن أبانا كان حمارا» ، وهو - مع فصاحته - قليل.

ونبّه المصنف بقوله : «أعنى رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعده مما ذكره المصنف فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلک ، وهو قسمان : لازم ، نحو «جبن زيد» ومتعد إلى واحد ، نحو «كرهت زيدا».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب.

وأما أفعال التّحويل - وهى المراده بقوله : «والتى كصيرا - إلى آخره» - فتتعدّى أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعه : «صيّر» نحو «صيّرت الطّين خزفا» و «جعل» نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنا إِلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً) و «وهب» كقولهم «وهبنى الله

فداک» أی صیّرنی ، و «تخذ» کقوله تعالی : (لَاتَّخَذْتَ عَلَیْهِ أَجْراً) و «اتّخذ» کقوله تعالی : (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْراهِیمَ خَلِیلاً) و «ترک» کقوله تعالی : (وَتَرَکْنا بَعْضَهُمْ یَوْمَئِذٍ یَمُوجُ فِی بَعْضٍ) وقول الشاعر :

127- وربّیته حتّی إذا ما ترکته ***أخا القوم واستغنی عن المسح شاربه (1).

1- البیت لفرعان بن الأعرف - ویقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف - أحد بنی مره ، ثم أحد بنی نزار بن مره ، من کلمه له یقولها فی ابنه منازل ، وکان له عاقا ، والبیت من أبیات رواها أبو تمام حبیب بن أوس الطائی فی دیوان الحماسه (انظر شرح التبریزی : 4 - 18 بتحقیقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسه منها قوله : زت رحم بینی وبین منازل جزاء کما یستنزل الدّرّ حالبه لربّیته حتّی إذ آض شیظما یکاد یساوی غارب الفحل غاربه فلمّا رآنی أبصر الشّخص أشخصا قریبا ، وذا الشّخص البعید أقاربه تغمّط حقّی باطلا ، ولوی یدی لوی یده الله الّذی هو غالبه اللغه : «واستغنی عن المسح شاربه» کنایه عن أنه کبر ، واکتفی بنفسه ، ولم تعد به حاجه إلی الخدمه. الإعراب : «ربیته» فعل وفاعل ومفعول «حتی» ابتدائیه «إذا» ظرف تضمن معنی الشرط «ما» زائده «ترکته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجمله فی محل جر بإضافه «إذا» إلیها «أخا» مفعول ثان لترک ، وأخا مضاف ، و «القوم» مضاف إلیه «واستغنی» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنی «شاربه» شارب : فاعل استغنی ، وشارب مضاف والهاء ضمیر الغائب مضاف إلیه. الشاهد فیه : قوله «ترکته أخا القوم» حیث نصب فیه ب- «ترک» مفعولین ؛ لأنه فی معنی فعل التصییر ، أحدهما الهاء التی هی ضمیر الغائب ، وثانیهما قوله «أخا القوم» ، وقد أوضحناهما فی الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطیب التبریزی فی شرح الحماسه : إن «أخا القوم» حال من الهاء فی «ترکته» وساغ وقوعه حالا - مع کونه معرفه ؛ لأنه مضاف إلی المحلی بأل - والحال لا یکون إلا نکره ؛ لأنه لا یعنی قوما باعیانهم ، ولا یخص قوما دون قوم ، وإنما عنی أنه ترکه قویا مستغنیا لاحقا بالرجال ، اه بإیضاح ، وعلیه لا استشهاد فی البیت ، ولکن الذی علیه الجماعه أولی بالنظر والاعتبار.

و «ردّ» كقوله :

128- رمى الحدثان نسوه آل حرب ***بمقدار سمدن له سمودا(1)

فردّ شعورهنّ السّود بيضا

وردّ وجوههنّ البيض سودا

. * * *

ص: 42

1- البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء - الأسدى ، وهما مطلع كلمه له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسه ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص 151) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبه فى عيون الأخبار (2 / 676) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضاله ابن شريک ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى 2 / 494) وبعد البيتين قوله : فإنّک لو رأيت بكاء هند ورمله إذ تصكّان الخدودا سمعت بكاء باكيه وباک أبان الدّهر واحدها الفقيدا اللغه : «الحدثان» جعله العينى عباره عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدثان - بكسر فسكون - نوازل لدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنيا للمجهول «فرد وجوههن - إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شده الحزن ووجوههن سودا من شده اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملک بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض ، يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضاره وجهه ورونق شبابه ؛ فصار أسود كابيا. الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل رمى «نسوه» مفعول به لرمى ، ونسوه مضاف و «آل» مضاف إليه ، وآل مضاف ، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سمودا» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفه ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوه مضاف إليه «السود» صفه لشعور «بيضا» مفعول ثان لرد «ورد وجوههن البيض سودا» مثل الجمله السابقه. الشاهد

فيه : قوله «فرد شعورهن - إلخ» ، وقوله «ورد وجوههن - إلخ» حيث استعمل «رد» فى معنى التصيير والتحويل. ونصب به - فى كل واحد من الموضعين - مفعولين.

وخصّ بالتّعليق والإلغاء ما

من قبل هب ، والأمر هب قد ألزما (1)

كذا تعلّم ، ولغير الماض من

سواهما اجعل كلّ ما له زكن (2).

ص: 43

1- «وخص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضيا مبنيا للمجهول ، وعليه يكون «ما» اسما موصولا مبنيا على السكون فى محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجمله المعطوفه على هذه الجمله خبريه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما ، وقبل مضاف و «هب» قصد لفظه : مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله. وهو «ألزم» الآتى «هب» قصد لفظه : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم : فعل ماض مبنى للمجهول. والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على هب ، والجمله من ألزم ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفه ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتى ، وغير مضاف ، و «الماض» : مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتى «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صله الموصول.

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفه ، وغير متصرفه.

فالمتصرفه : ما عدا «هب ، وتعلّم» فيستعمل منها الماضى ، نحو «ظننت زيدا قائما» وغير الماضى - وهو المضارع ، نحو «أظنّ زيدا قائما» والأمر ، نحو «ظنّ زيدا قائما» واسم الفاعل ، ونحو «أنا ظانّ زيدا قائما» واسم المفعول ، نحو «زيد مظنون أبوه قائما» فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و «قائما» المفعول الثانى ، والمصدر ، نحو «عجبت من ظنّک زيدا قائما» - ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى.

وغير المتصرف اثنان - وهما : هب ، وتعلّم ، بمعنى اعلم - فلا يستعمل منهما إلا صيغه الأمر ، كقوله :

تعلّم شفاء النّفس قهر عدوّها

فبالغ بلطف فى التّحيّل والمكر [120](1)

وقوله :

فقلت : أجرنى أبا مالک

وإلّا فهبنى امرأ هالکا [126](2)

واختصّت القلبيه المتصرفه بالتعليق والإلغاء (3) ؛ فالتعليق هو : ترک العمل .

1- ارجع إلى شرح هذا البيت فى (ص 420) وهو الشاهد 12
2- قد شرحنا هذا الشاهد آنفا ، فارجع إليه فى (ص 427) وهو الشاهد 126.
3- هذه العباره موهمه «أن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلک ، بل يجرى التعليق فى أنوع من الأفعال سنذكرها لک فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح

أن الإلغاء والتعليق معا مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافى أن واحدا منهما بمفرده قد يجرى فى غير أفعال هذا الباب. وهو التعليق. ثم إن التعليق يجرى فى أربعه أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شک لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندک أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لى أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعه أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غدا أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت.

لفظا دون معنى لمانع ، نحو «ظننت لزيد قائم» ، فقولک «لزيد قائم» لم تعمل فيه «ظننت» لفظا ؛ لأجل المانع لها من ذلک ، وهو اللام ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنّک لو عطفت عليه لنصبت ، نحو «ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا» ؛ فهى عامله فى «لزيد قائم» فى المعنى دون اللفظ (1)

والإلغاء هو : ترک العمل لفظا ومعنى ، لا لمانع ، نحو «زيد ظننت قائم» فليس ل- «ظننت» عمل فى «زيد قائم» : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضى ، نحو «أظنّ لزيد قائم» و «زيد أظنّ قائم» وأخواتها.

1- مثل ذلک قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزه : وما كنت أدرى قبل عزّه ما البكى ولا موجعات القلب حتّى نولّت فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جمله «ما البكى» التى علق عنها «أدرى» بسبب «ما» الاستفهاميه وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسره نيابه عن الفتحه لأنه جمع مؤنث سالم.

وغير المتصرفه لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلک أفعال التّحويل ، نحو «صيّر» وأخواتها.

* * *

يجوز إلغاء العامل المتوسط و المتأخر دون المتقدم

وجوّز الإلغاء ، لا فى الابتدا ،

وانو ضمير الشّأن ، أو لام ابتدا (1)

فى موهم إلغاء ما تقدّما

والتزم التّعليق قبل نفى «ما» (2)

و «إن» و «لا» ؛ لام ابتداء ، أو قسم ،

كذا ، والاستفهام ذا له انحتم (3).

1- «وجوز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «فى الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء «وانو» الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و «الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفه «لام» معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه وقد قصره للضروره.
2- «فى موهم» جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صله ما الموصوله «والتزم» فعل ماض مبنى للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و «نفى» مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و «ما» قصد لفظه مضاف إليه.

3- «وإن ، ولا» معطوفان على «ما» فى البيت السابق «لام» مبتدأ ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفه «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشاره : مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى «انحتم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله من انحتم وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفه إذا وقعت فى غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطا ، نحو «زيد ظننت قائم» أو آخرا ، نحو «زيد قائم ظننت» (1) ، وإذا توسّطت ، فقيل : الإعمال والإلغاء سيّان ، وقيل : الإعمال أحسن من الإلغاء ، وإن تأخّرت فالإلغاء أحسن ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : «ظننت زيد قائم» بل يجب الإعمال ؛ فتقول : «ظننت زيدا قائما» فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمه أوّل على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

129- أرجو وآمل أن تدنو مودّتها***وما إخال لدينا منک تنويل (2)

1- ظاهر هذه العباره أن الإلغاء جائز فى كل حال ، ما دام العامل متوسطا أو متأخرا ، وليس كذلک ، بل للالغاء - مع ذلک - ثلاثه أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذى يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدرا مؤخرا نحو قولک : عمرو مسافر ظنى ، فلا يجوز الإعمال ههنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخرا ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترن به أداه تستوجب التصدير ، نحو قولک : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذى يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيا ، نحو قولک : زيدا قائما لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلک.
2- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، والتى مطلعها : بانت سعاد فقلبى اليوم متبول ، متيّم إثرها ، لم يفد ، مكبول وما سعاد غداه البين إذ رحلت إلّا أغنّ غضيض الطّرف مكحول اللغه : «بانت» بعدت ، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبده «إثرها» بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء. الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدريه «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضروره «مودتها» موده : فاعل تدنو ، وموده مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافيه «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه

وجوبا تقديره أنا «لدينا» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منک» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف. الشاهد فيه : قوله «وما إخال لدينا منک تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمه ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جمله «لدينا تنويل منک» كما قررناه فى إعراب البيت. وهذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن «ما» موصوله مبتدأ ، وقوله «تنويل» خبرها ، و «إخال» عامله فى مفعولين أحدهما ضمير غيبه محذوف ، وهو العائد على «ما» والثانى هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منک هو تنويل. وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجاله.

فالتقدير «وما إخاله لدينا منک تنويل» فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، و «لدينا منک تنويل» جمله فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

130- كذاک أدّيت حتّى صار من خلقى ***أنّى وجدت ملاک الشّيمه الأدب (1)

التقدير : «أنّى وجدت لملاک الشّيمه الأدب» فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء.

1- هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم بعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسه 3 / 147 بتحقيقنا). اللغه : «كذاک أدبت» الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفه لمصدر محذوف ، واسم الإشاره يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديبا مثل ذلک التأديب ، وذلک التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه ، وهو قوله : أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقّبه ، والسّوأه اللّقب «ملاک» بزنه كتاب - قوام الشىء وما يجمعه «الشيمه» الخلق ، وجمعها شيم كقيمه وقيم. الإعراب : «كذاک» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشاره مضاف إليه ، أو الكاف جاره لمحل اسم الإشاره ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائيه «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل ، والجمله من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار «ملاک» مبتدأ ، وملاک مضاف و «الشيمه» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجمله ، والأصل : وجدت لملاک الشيمه الأدب ، أو الجمله فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاک الشيمه الأدب. الشاهد فيه : قوله «وجدت ملاک الشيمه الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاک الشيمه الأدبا» بنصب «ملاک» و «الأدب» على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلک ، بل هو إما من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرهِ الدخول على

«ملاک» وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرک ما فى هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون - وتبعهم أبو بكر الزبيدىّ وغيره - إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف : «وجوّز الإلغاء» لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدّم ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : «والتزم التعليق»].

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافيه ، نحو «ظننت ما زيد قائم».

أو «إن» النافيه ، نحو «علمت إن زيد قائم» ومثلوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً) وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلّق تسلّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو «ظننت ما زيد قائم» ؛ فلو حذفت «ما» لقلت : «ظننت زيدا قائما» والآيه الكريمه لا يتأتّى فيها ذلک ؛ لأنک لو حذفت لمعلّق - وهو «إن» - لم يتسلّط «تظنون» على «لبثتم» ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآيه الكريمه وشبهها يشهد لذلک.

وكذلک يعلّق الفعل إذا وقع بعده «لا» النافيه ، نحو «ظننت لا زيد قائم ولا عمرو» أو لام الابتداء ، نحو «ظننت لزيد قائم» أو لام القسم ، نحو «علمت ليقومنّ زيد» ولم يعدّها أحد من النحويين من المعلقات (1) ، أو الاستفهام ، وله صور ثلاث ؛ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو «علمت أيّهم أبوک» ؛ الثانيه : أن يكون مضافا إلى اسم استفهام ، نحو «علمت غلام أيّهم أبوک» ؛ الثالثه : أن تدخل عليه أداه الاستفهام ، نحو «علمت أزيد عندک أم عمرو»؟ و «علمت هل زيد قائم أم عمرو»؟.

* * *

1- قد ذهب إلى أن لام القسم معلقه للفعل عن العمل فى لفظ الجمله - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعلم الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثلوا لذلک بقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ) وبقول الشاعر : ولقد علمت لتأتينّ منيّتى لا بعدها خوف علىّ ولا عدم وبقول لبيد بن ربيعه : ولقد علمت لتأتينّ منيّتى إنّ المنايا لا تطيش سهامها وذهب سيبويه - رحمه الله! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهره النحاه ، إلى أن «علم» فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزله القسم ، وما بعدها جمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج 1 ص 254 - 256) «هذا باب الأفعال فى القسم ... وقال لبيد* ولقد علمت لتأتين* كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منک» اه. وقال المحقق الرضى (ج 2 ص 261 : «وأما قوله* ولقد علمت لتأتين* فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اه.

علم بمعنى عرف، و ظن بمعنى اتهم، و رأى بمعنى حلم

لعلم عرفان وظنّ تهمه

تعديه لواحد ملتزمه (1)

إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «علمت زيدا» أى : عرفته ، ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً).

وكذلك إذا كانت «ظنّ» بمعنى اتّهم تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «ظننت زيدا» أى : اتّهمته ، ومنه قوله تعالى : (وَما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) أى : بمتّهم.

* * *

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى (2)

إذا كانت رأى حلميّه (3) - أى : للرؤيا فى المنام - تعدّت إلى المفعولين كما تتعدّى إليهما «علم» المذكوره من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : «ولرأى

1- «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و «عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم ، وظن مضاف و «تهمه» مضاف إليه «تعديه» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعديه «ملتزمه» نعت لتعديه.
2- «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و «الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من علم ، وطالب مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من

انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صله الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.
3- «حلميه» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبه إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا.

الرّؤيا انم» أى : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعديه إلى اثنين ؛ فعبّر عن الحلميه بما ذكر ؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدرا لغير «رأى» الحلميه ، فالمشهور كونها مصدرا لها (1) ، ومثال استعمال «رأى» الحلميه متعديه إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّى أَرانِى أَعْصِرُ خَمْراً) فالياء مفعول أول ، و «أعصر خمرا» جمله فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

131- أبو حنش يؤرّقنى ، وطلق ، ***وعمّار ، وآونه أثالا(2)

أراهم رفقتى ، حتّى إذا ما

تجافى اللّيل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالّذى يجرى لورد

إلى آل ؛ فلم يدرک بلالا

فالهاء والميم فى «أراهم» : المفعول الأول ، و «رفقتى» هو المفعول الثانى.

* * *

1- المشهور عند علماء اللغه أنک تقول : رأيت رؤيا صالحه ، إذا كنت تريد أنک أبصرت بعينک فى حال يقظتک ، وبعض أهل اللغه يوجبون ذلک ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظه ويستشهدون على صحه ذلک بقول الراعى : فكبّر للرّؤيا وهشّ فؤاده وبشّر قلبا كان جمّا بلابله ومع أنهم جوزوا ذلک ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : «ولرأى الرؤيا» إشاره إلى رأى الحلميه.
2- هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيده له يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله : أبت عيناک إلّا أن تلحّا وتحتالا بما بهما احتيالا كأنّهما سعينا مستغيث يرجّى طالعا بهما ثقالا وهى خرزاهما ؛ فالماء يجرى خلالهما ، وينسلّ انسلالا على حيّين فى عامين شتّى فقد عنّى طلابهما وطالا فأيّه

ليله تأتيک سهوا فتصبح لا ترى فيهم خيالا والبيت الأول من ثلاثه الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج 1 ص 243) فى باب الترخيم فى غير النداء للضروره ، وستعرف وجه ذلک فيما يلى فى الإعراب. اللغه : «تلحا» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربه تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناک عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين «وهى» ضعف أو انشق «أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» - بزنه - كتاب - ما تبل به حلقک من الماء وغيره «آونه» جمع أوان ، مثل زمان وأزمنه ومكان وأمكنه ، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتى» بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء. الإعراب : «أبو حنش» مبتدأ ، وجمله «يؤرقنى» فى محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش». وقد رخم «أثال» فى غير النداء ضروره ، وأصله أثاله ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف. وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضمه ظاهره على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتى» رفقه : مفعول ثان لأرى ، ورفقه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» فى مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى «علم» ، وإنما عملت مثل عملها لأن بيتهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراک بالحس الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه.

ص: 54

ولا تجز هنا بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول (1)

لا يجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين ، ولا سقوط أحدهما ، إلا إذا دلّ دليل على ذلک.

فمثال حذف المفعولين للدلاله أن يقال : «هل ظننت زيدا قائما»؟ فتقول : «ظننت» ، التقدير : «ظننت زيدا قائما» فحذفت المفعولين لدلاله ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

132- بأىّ كتاب أم بأيّه سنّه***ترى حبّهم عارا علىّ وتحسب؟(2)

أى : «وتحسب حبّهم عارا علىّ» فحذف المفعولين - وهما : «حبّهم» ، و «عارا علىّ» - لدلاله ما قبلهما عليهما. .

1- «ولا» ناهبه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هتا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العاريه ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.
2- البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيده هاشميه يمدح فيها آل الرسول صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ، ولا لعبا منّى ، وذو الشّيب يلعب؟ ولم يلهنى دار ولا رسم منزل ولم يتطرّبنى بنان مخضّب اللغه : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفه حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلميه بشىء من التكلف «عارا» العار : كل خصله يلحقک بسببها عيب ومذمه ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفى لاميه السموأل قوله ، وفيه دلاله غير قاطعه : تعيّرنا أنّا قليل عديدنا فقلت لها : إنّ الكرام قليل ومن نقله اللغه من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسه 1 - 232 بتحقيقنا) «وتحسب» أى تظن ، من الحسبان. الإعراب : «بأى» جار

ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتى ، وأى مضاف و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفه «بأيه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأيه مضاف ، و «سنه» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حبهم» حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه «عارا» مفعول ثان لترى ، سواء أجعلت رأى اعتقاديه أم جعلتها علميه ، ويجوز على الأول جعله حالا «على» جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفه له «وتحسب» الواو عاطفه ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير «وتحسب حبهم عارا على». الشاهد فيه : قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح.

ومثال حذف أحدهما للدلاله أن يقال : «هل ظننت أحدا قائما»؟ فتقول : «ظننت زيدا» أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلاله عليه ، ومنه قوله :

133- ولقد نزلت - فلا تظنّى غيره - ***منّى بمنزله المحبّ المكرم (1)

أى : «فلا تظنّى غيره واقعا» ف- «غيره» هو المفعول الأول ، و «واقعا» هو المفعول الثانى..

1- هذا البيت لعنتره بن شداد العبسى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : هل غادر الشّعراء من متردّم؟ أم هل عرفت الدّار بعد توهّم؟ اللغه : «غادر» ترک «متردم» بزنه اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان من قولک : ردمت الشىء ، إذا أصلحته ، ويروى «مترنم» بالنون - وهو صوت خفى ترجعه بينک وبين نفسک ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوک إليه؟! وهل يتهيأ لک أو لغيرک أن تجىء بشىء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه. المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلک حاصلا. الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهيه «تظنى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «غيره» غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزله» جار ومجرور متعلق أيضا بنزلت ، ومنزله مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب. الشاهد فيه : قوله «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا ، وذلک جائز عند جمهره النحاه ، خلافا لابن ملكون.

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يجز : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : «ظننت» ، ولا «ظننت زيدا» ، ولا «ظننت قائما» تريد «ظننت زيدا قائما».

* * *

يستعمل القول بمعنى الظن

وكتظنّ اجعل «تقول» إن ولى

مستفهما به ولم ينفصل (1).

1- «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تقول» قصد لفظه : مفعول به لاجعل «إن» شرطيه «ولى» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهما» مفعول به لولى «به» جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول ، وجمله لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال.

بغير ظرف ، أو كظرف ، أو عمل

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل (1)

القول شأنه إذا وقعت بعده جمله أن تحكى ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» ، و «تقول زيد منطلق» لكن الجمله بعده فى موضع نصب على المفعوليه.

ويجوز إجراؤه مجرى الظنّ ؛ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما «ظنّ».

والمشهور أن للعرب فى ذلک مذهبين ؛ أحدهما - وهو مذهب عامه العرب - أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط - ذكرها المصنف - أربعه ، وهى التى ذكرها عامه النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعا ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : «اجعل نقول» فإنّ «تقول» مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقا باستفهام ،

1- «بغير» جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق. وغير مضاف و «ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفه «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه «أو» عاطفه «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطيه «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى. وبعض مضاف ، و «ذى» مضاف إليه «فصلت» فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

وإليه أشار بقوله : «إن ولى مستفهما به» ؛ الشرط الرابع : أن لا يفصل بينهما - أى بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصل بأحدها لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشّروط قولک : «أتقول عمرا منطلقا» ؛ فعمرا : مفعول أول ، ومنطلقا : مفعول ثان ، ومنه قوله :

134- متى تقول القلص الرّواسما***يحملن أمّ قاسم وقاسما(1).

1- البيت لهدبه بن حشرم العذرى ، من أرجوزه رواها غير واحد من حمله الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسه (2 / 46) ولكن روايه التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاه ، وروايته : لقد أرانى والغلام الحازما نزجى المطىّ ضمّرا سواهما متى يقود الذّبّل الرّواسما والجلّه النّاجيه العواهما اللغه : «القلص» بزنه كتب وسرر - جمع قلوص ، وهى الشابه الفتيه من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصه «الرواسم» المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى فى مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هى كنيه امرأه ، وهى أخت زياده بن زيد العذرى. المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى؟ الإعراب : «متى» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفيه الزمانيه ، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجمله فى محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و «قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم. الشاهد فيه : قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثانى جمله «يحملن» كما قررناه فى الإعراب ، وذلک لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم* متى تظن ... إلخ* فلا شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن «تقول» يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد ، وجاءت كلمه فى إحدى الروايتين مكان كلمه فى الروايه الأخرى ، دل ذلک على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم

يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الروايه بالمعنى ألا تغير المراد.

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعا بغير تاء ، نحو «يقول زيد عمرو منطلق» أو لم يكن مسبوقا باستفهام ، نحو «أنت تقول عمرو منطلق» أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ، ولا [جارّ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو «أأنت تقول زيد منطلق» فإن فصل بأحدها لم يضرّ ، نحو «أعندک تقول زيدا منطلقا» ، و «أفى الدّار تقول زيدا منطلقا» ، و «أعمرا تقول منطلقا» ، ومنه قوله :

135- أجهّالا تقول بنى لؤىّ ***لعمر أبيک أم متجاهلينا(1)

فبنى [لؤىّ] : مفعول أوّل ، وجهّالا : مفعول ثان. .

1- هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى. اللغه : «أجهالا» الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه «أنواما» وهو جمع نائم «بنو لؤى» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالک بن النضر ، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت «أنواما» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفله عما يجرى حولهم من الأحداث. المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقه الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفله لمآرب لهم فى أنفسهم؟؟. الإعراب «أجهالا» الهمزه للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنى» مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و «لؤى» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من «أبيک» مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفه «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا». الشاهد فيه : قوله «أجهالا تقول بنى لؤى» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله «جهالا» والثانى قوله «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداه الاستفهام - وهى الهمزه - والفعل. بفاصل - وهو قوله «جهالا» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له.

وإذا اجتمعت الشّروط المذكوره جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول ، نحو «أتقول زيدا منطلقا» وجاز رفعهما على الحكايه ، نحو «أتقول زيد منطلق».

* * *

وأجرى القول كظنّ مطلقا

عند سليم ، نحو «قل ذا مشفقا» (1)

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القول ، وهو مذهب سليم ؛ فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين ، مطلقا ، أى : سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكوره ، أم لم توجد ، وذلک

1- «أجرى» فعل ماض مبنى للمجهول «القول» نائب فاعل لأجرى «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقا» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقا» مفعول ثان.

نحو «قل ذا مشفقا» ف- «ذا» مفعول أوّل ، و «مشفقا» مفعول ثان ، ومن ذلک قوله :

136- قالت وكنت رجلا فطينا : ***هذا لعمر الله إسرائينا(1)

ف- «هذا» : مفعول أول لقالت ، و «إسرائينا» : مفعول ثان.

* * *

1- البيت لأعرابى صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل» أى : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقى فى كتابه «المعرب» هكذا : وقال أهل السّوق لمّا جينا : هذا لعمر الله إسرائينا اللغه : «فطينا» وصف من الفطنه ، وتقول : فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم. فطنه - بكسر فسكون - وفطانه ، وفطانيه - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفطن بوزان قعد يقعد ، والفطنه : الفهم ، والوصف المشهور من هذه الماده فطن - بفتح فكسر - «جينا» أصله جئنا - بالهمزه - فلينه بقلب الهمزه الساكنه حرف مد من جنس حركه ما قبلها «إسرائين» لغه فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين. يريدون : جبريل ، وإسماعيل. الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وكنت» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص. والتاء اسمه «رجلا» خبر كان «فطينا» صفه لرجل ، والجمله من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال «هذا» ها : حرف تنبيه ، واسم الإشاره مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضه بين المفعول الأول والثانى «إسرائينا» مفعول ثان لقالت. الشاهد فيه : قوله «قالت ... هذا ... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما : اسم الإشاره - وهو «ذا» من «هذا» والثانى «إسرائينا» هكذا قالوا. والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوبا. وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، «إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرا ، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحه نيابه عن السكسره ؛ لأنه لا ينصرف للعلميه والعجمه. وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على

جره جائز ، وإن كان قليلا فى مثل ذلک ، وقد قرىء فى قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بجر الآخره على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبا مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخره. وهكذا خرجه ابن عصفور ، وتخريج الجماعه أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحاله ، ونصب المفعولين بالقول مطلقا لغه لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

ص: 63

أعلم و أرى

ذكر الأفعال التى تنصب ثلاثه مفاعيل

إلى ثلاثه رأى وعلما

عدّوا ، إذا صارا أرى وأعلما (1)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثه مفاعيل ؛ فذكر سبعه أفعال : منها «أعلم ، وأرى» فذكر أن أصلهما «علم ، ورأى» ، وأنهما بالهمزه يتعدّيان إلى ثلاثه مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزه عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو «علم زيد عمرا منطلقا ، ورأى خالد بكرا أخاك» فلما دخلت عليهما همزه النّقل زادتهما مفعولا ثالثا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزه ، وذلك نحو : «أعلمت زيدا عمرا منطلقا» و «أريت خالدا بكرا أخاك» ؛ فزيدا ، وخالدا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : «علم زيد ، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزه ، وهو : أنها تصيّر ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدّيا إلى واحد ، نحو : «خرج زيد ، وأخرجت زيدا» وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين ، نحو : «لبس زيد جبّه» فتقول : «ألبست زيدا جبه» وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثه ، كما تقدم فى «أعلم ، وأرى».

* * *

1- «إلى ثلاثه» جار ومجرور متعلق بعدوا «رأى» مفعول به مقدم لعدوا «وعلما» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار : فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه : خبر صار «وأعلما» معطوف على أرى ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثه مفاعيل.

ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى و الثالث من مفاعيل هذه الأفعال

وما لمفعولى علمت مطلقا

للثّان والثّالث أيضا حقّقا (1)

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل «أعلم ، وأرى» ما ثبت لمفعولى «علم ، ورأى» : من كونهما مبتدأ وخبرا فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبه إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلک دليل ، ومثال ذلک «أعلمت زيدا عمرا قائما» فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرو قائم» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبه إليهما ، نحو : «عمرو أعلمت زيدا قائم» ومنه قولهم : «البركه أعلمنا الله مع الأكابر» ف- «نا» : مفعول أول ، و «البركه» : مبتدأ ، و «مع الأكابر» ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركه مع الأكابر» ، ويجوز التعليق عنهما ؛ فتقول : «أعلمت زيدا لعمرو قائم» ومثال حذفهما للدلاله أن يقال : هل أعلمت أحدا عمرا قائما؟ فتقول : أعلمت زيدا ، ومثال حذف أحدهما للدلاله أن تقول فى هذه الصوره : «أعلمت زيدا عمرا» أى : قائما ، أو «أعلمت زيدا قائما» أى : عمرا قائما.

* * *

ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزه، و يثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى «كسا»

وإن تعدّيا لواحد بلا

همز فلاثنين به توصّلا (2).

1- «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما ، ومفعولى مضاف و «علمت» قصد لفظه : مضاف إليه «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى الصله «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتى «والثالث» معطوف على الثانى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «وإن» شرطيه «تعديا» فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله تعديا «بلا همز» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضا ، ولا مضاف و «همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضا «توصلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضيا مبنيا للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

والثّان منهما كثانى اثنى كسا

فهو به فى كلّ حكم ذو ائتسا (1)

تقدّم أن «رأى ، وعلم» إذا دخلت عليهما همزه النّقل تعدّيا إلى ثلاثه مفاعيل ، وأشار فى هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزه يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزه يتعدّيان إلى واحد - كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصر ، نحو «رأى زيد عمرا» و «علم» بمعنى عرف نحو «علم زيد الحقّ» - فإنهما يتعدّيان بعد الهمزه إلى مفعولين ، نحو : «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت زيدا الحقّ» والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولى «كسا» و «أعطى» نحو «كسوت زيدا جبّه»

1- «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن فى الخبر الآتى «كثانى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثانى مضاف و «اثنى» مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بائتسا الآتى «فى كل» جار ومجرور متعلق بائتسا أيضا ، وكل مضاف و «حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «ائتسا» مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضروره ، والائتساء أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله فى كل حكم.

و «أعطيت زيدا درهما» : فى كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيد الحقّ ، كما لا تقول] «زيد درهم» ، وفى كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثانى وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثال حذفهما «أعلمت ، وأعطيت» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى) ومثال حذف الثانى وإبقاء الأول «أعلمت زيدا ، وأعطيت زيدا» ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى نحو : «أعلمت الحقّ ، وأعطيت درهما» ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : «والثانى منهما - إلى آخر البيت (1)».

* * *

تتمه أفعال هذا الباب و الاستشهاد لها

وكأرى السّابق نبّا أخبرا

حدّث ، أنبأ ، كذاك خبّرا (2).

1- عباره الناظم - وهى قوله «فهو به فى كل حكم ذو ائتسا» - عامه ، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله! - فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصريه وعلم العرفانيه إذا اتصلت بهما همزه النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشأن مفعولهما الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصريه وعلم العرفانيه يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى) فأرنى هنا بصريه ، لأن إبراهيم عليه السّلام كان يطلب مشاهده كيفيه إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثانى جمله(كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحابِ الْفِيلِ؟).
2- «وكأرى» الواو عاطفه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبأ» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «أخبرا ، حدث ، أنبأ» معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر ، وذا :

اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر.

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعديه إلى ثلاثه مفاعيل سبعه ، وسبق ذكر «أعلم ، وأرى» وذكر فى هذا البيت الخمسه الباقيه ، وهى : «نبّأ» كقولک : «نبّأت زيدا عمرا قائما» ومنه قوله :

137- نبّئت زرعه - والسّفاهه كاسمها - ***يهدى إلىّ غرائب الأشعار(1).

1- هذا البيت للنابغه الذبيانى ، من كلمه له يهجو فيها زرعه بن عمرو بن جويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعه على النابغه الذبيانى بأن يحمل قومه على معاداه بنى أسد وترک محالفتهم ، فأبى النابغه ذلک ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعه ومضى ، ثم بلغ النابغه أن زرعه يتوعده ، فقال أبياتا يهجوه فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها. اللغه : «نبئت» أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهه كاسمها» السفاهه : الطيش وخفه الأحلام ، وأراد أن السفاهه فى معناها قبيحه كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب : جمع غريبه ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد : جمع آبده ، وأصلها إسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس. الإعراب : «نبئت» نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «زرعه» مفعول ثان «والسفاهه كاسمها» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال «يهدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زرعه ، والجمله من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدى «غرائب» مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «نبئت زرعه ... يهدى» حيث أعمل «نبأ» فى مفاعيل ثلاثه ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى «زرعه» والثالث جمله يهدى مع فاعله ومفعوله.

و «أخبر» كقولک : «أخبرت زيدا أخاک منطلقا» ومنه قوله :

138- وما عليک - إذا أخبرتنى دنفا***وغاب بعلک يوما - أن تعودينى؟!(1).

ص: 69

1- هذا البيت لرجل من بنى كلاب ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسه ، ولكن روايه الحماسه هكذا : وما عليک إذا خبّرتنى دنفا رهن المنيّه يوما أن تعودينا أو تجعلى نطفه فى القعب بارده وتغمسى فاک فيها ثمّ تسقينا وانظر شرح التبريزى على الحماسه 3 - 353 بتحقيقنا. اللغه : «دنفا» بزنه كتف - هو الذى لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعا - وهو المرض الملازم الذى ينهک القوى «وغاب بعلک» بعل المرأه : زوجها ، وقد رأيت أن روايه الحماسه فى مكان هذه العباره «رهن المنيه» والمنيه : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله «أن تعودينى» العياده : زياره المريض خاصه ، ولا تقال فى زياره غيره. الإعراب : «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتنى» أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «دنفا» مفعول ثالث ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث فى محل جر بإضافه إذا إليها «وغاب بعلک» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى - عند أبى العباس المبرد - على تقدير «قد» أى : وقد غاب بعلک ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجمله فى محل جر بالعطف على جمله «أخبرتنى دنفا» المجروره محلا بإضافه إذا إليها «أن تعودينى» فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفه ، والتقدير : فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بخبر. الشاهد فيه : قوله «أخبرتنى دنفا» حيث أعمل «أخبر» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبه ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله «دنفا».

و «حدّث» كقولک «حدّثت زيدا بكرا مقيما» ومنه قوله :

139- أو منعتم ما تسألون ، فمن حدّ***ثتموه له علينا الولاء؟(1)

1- البيت للحارث بن حلزه اليشكرى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : آذنتنا ببينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه الثّواء اللغه : «منعتم ما تسألون» معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفه والإخاء والمساواه فلأى شىء كان ذلک منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء» يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبه فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهمله ، من العلو ، وهو الرفعه. ويروى «الغلاء» بالغين المعجمه ، وهو الارتفاع أيضا. الإعراب : «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لمنع «تسألون» جمله من فعل ونائب فاعل لا محل لها صله الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر ، والجمله من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث. الشاهد فيه : قوله «حدثتموه ... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جمله «له علينا الولاء» كما أوضحناه فى الإعراب.

و «أنبأ» كقولک : «أنبأت عبد الله زيدا مسافرا» ومنه قوله :

140- وأنبئت قيسا ولم أبله ***كما زعموا خير أهل اليمن (1)

و «خبّر» كقولک : «خبّرت زيدا عمرا غائبا» ومنه قوله :

141- وخبّرت سوداء الغميم مريضه***فأقبلت من أهلى بمصر أعودها(2)

1- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمه يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله : لعمرک ما طول هذا الزّمن على المرء إلّا عناء معنّ اللغه : «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقه «ولم أبله» تقول : بلوته أبلوه ، إذا اختبرته ، ويروى فى مكانه «ولم آته» ويذكر الرواه أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شک؟ ثم أمر بحبسه. الإعراب : «وأنبئت» أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيسا» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال «كما» الكاف جاره ، وما : يحتمل أن تكون موصوله مجروره المحل بالكاف ، وأن تكون مصدريه ؛ وعلى الأول فجمله «زعموا» لا محل لها صله ، وعلى الثانى تكون «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسره ، وسكن لأجل الوقف. الشاهد فيه : قوله «وأنبئت قيسا ... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ فى مفاعيل ثلاثه ، الأول تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «قيسا» ، والثالث قوله «خير أهل اليمن».

2- هذا البيت للعوام بن عقبه بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأه من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضا ، فخرج إلى مصر فى ميره ، فبلغه أنها مريضه ، فترک ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله : فيا ليت شعرى هل تغيّر بعدنا ملاحه عينى أمّ يحيى وجيدها؟ وهل أخلقت أثوابها بعد جدّه ألا حبّذا أخلاقها وجديدها؟ ولم يبق يا سوداء شىء أحبّه وإن بقيت أعلام أرض وبيدها (وانظر شرح التبريزى على الحماسه 3 / 344 بتحقيقنا). اللغه : «الغميم» بفتح الغين المعجمه وكسر الميم - اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو

بضم الغين على زنه التصغير ، ويروى «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضا «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه فى قوله : قفى يا أميم القلب نقض لبانه ونشک الهوى ، ثمّ افعلى ما بدا لک ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسيه القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلبا. ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها». الإعراب : «خبرت» خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثان ، وسوداء مضاف و «الغميم» مضاف إليه «مريضه» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلى» الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من التاء فى «أقبلت» الشاهد فيه : قوله «وخبرت سوداء الغميم مريضه» حيث أعمل «خبر» فى ثلاثه مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «سوداء الغميم» ، والثالث قوله «مريضه» كما اتضح لک فى إعراب البيت. هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسأله لوجدت الأفعال فيها كلها مبنيه للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جمله كبيت الحارث بن حازه (رقم 139) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثه صريحه» اه.

ص: 72

وإنما قال المصنف : «وكأرى السابق» لأنه تقدم فى هذا الباب أن «أرى» تاره تتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل ، وتاره تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذكر أولا [أرى] المتعديه إلى ثلاثه ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسه مثل «أرى» السابقه ، وهى المتعديه إلى ثلاثه ، لا مثل «أرى» المتأخره ، وهى المتعديه إلى اثنين.

* * *

ص: 73

الفاعل

تعريف الفاعل

الفاعل الّذى كمرفوعى «أتى

زيد» «منيرا وجهه» «نعم الفتى» (1)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع فى ذكر ما يطلبه الفعل التامّ من المرفوع - وهو الفاعل ، أو نائبه - وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا الباب.

فأمّا الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقه فعل ، أو شبهه ، وحكمه الرّفع (2) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : «قام زيد» والمؤوّل

1- «الفاعل» مبتدأ «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «كمرفوعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجمله الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه «منيرا» حال ، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.
2- وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر. وقال الأخطل : مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر وقال عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ألم تسأل الأطلال والمتربّعا ببطن حليّات دوارس أربعا إلى الشّرى من وادى المغمّس بدّلت معالمه وبلا ونكباء زعزعا وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا ، كما قال الراجز : قد سالم الحيّات منه القدما الأفعوان والشّجاع الشّجعما وربما رفعوهما جميعا ، كما قال الشاعر : إنّ من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسأله. ونتعرض هناک للكلام عليها مره أخرى ، إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلک كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يجعلون ذلک قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم. وقد يجر لفظ الفاعل بإضافه المصدر ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) أو بإضافه اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : «من قبله الرجل

امرأته الوضوء». وقد يجر الفاعل بالباء الزائده. وذلک واجب فى أفعل الذى على صوره فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى.(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر : أخلق بذى الصّبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا وهو كثير غالب فى فاعل «كفى» نحو قوله تعالى : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى : عميره ودّع إن تجهّزت غازيا كفى الشّيب والإسلام للمرء ناهيا فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله «الشيب» غير مجرور بالباء. ويشذ جر الفاعل بالباء فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلک نحو قول الشاعر : ألم ياتيک والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فالباء فى «بما» زائده ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، فى بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجر الفاعل بمن الزائده إذا كان نكره بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدره على الراجح ، فاحفظ ذلک كله.

به ، نحو : «بعجبنى أن تقوم» أى : قيامک.

فخرج ب- «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره ، نحو : «زيد أخوک» أو جمله ، نحو : «زيد قام أبوه» أو «زيد قام» أو ما هو فى قوه الجمله ، نحو : «زيد قائم غلامه» أو «زيد قائم» أى : هو - وخرج بقولنا «على طريقه فعل» ما أسند إليه فعل على طريقه فعل ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : «ضرب زيد».

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسم الفاعل ، نحو : «أقائم الزّيدان» ، والصفه المشبهه ، نحو : «زيد حسن وجهه» والمصدر ، نحو : «عجبت من ضرب زيد عمرا» واسم الفعل ، نحو : «هيهات العقيق» والظرف والجار والمجرور ، نحو : «زيد عندک أبوه» أو «فى الدار غلاماه» وأفعل التفضيل ، نحو. «مررت بالأفضل أبوه» فأبوه : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : «كمرفوعى أتى - إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعل متصرف ، نحو : «أتى زيد» والثانى ما رفع بفعل غير متصرف ، نحو : «نعم الفتى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : «منيرا وجهه».

* * *

حكم الفاعل التأخر عن فعله

وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر

فهو ، وإلّا فضمير استتر (1).

1- «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطيه «ظهر» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلا ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه ، ولا : نافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله «استتر» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفه لضمير. وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثانى الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظا به ، وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «وأشار

بقوله فإن ظهر - إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطردا ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشه 1 ص 466).

حكم الفاعل التأخّر عن رافعه - وهو الفعل أو شبهه - نحو «قام الزيدان ، وزيد قائم غلاماه ، وقام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : «الزيدان قام» ، ولا «زيد غلاماه قائم» ، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلا مقدّما ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير «زيد قام هو» وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم فى ذلک كله (1)

ص: 77

1- استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء : ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا فى روايه من روى «مشيها» مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله - وهو وئيدا الآتى - ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيدا : حال من الجمال منصوب بالفتحه الظاهره ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمه واحده متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمه على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلک أنک إذا قلت «زيد قام «وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجمله قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شک أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جمله الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجمله المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفاده إسناد القيام لزيد على جهه وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغه الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأوليه التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما. وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون «مشى ، مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و «وئيدا» حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيدا ، وجمله الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا.

وتظهر فائده الخلاف فى غير الصوره الأخيره - وهى صوره الإفراد - نحو «زيد قام» ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : «الزيدان قام ، والزيدون قام» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : «الزيدان قاما ، والزيدون قاموا» ، فتأتى بألف وواو فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : «وبعد فعل فاعل».

وأشار بقوله : «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بدّ له من مرفوع (1) ، فإن ظهر فلا إضمار ، نحو «قام زيد» وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو «زيد قام» أى : هو.

* * * .

1- بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لک ثلاثه مواضع من هذه القبيل : (الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر : * أتاک أتاک اللّاحقون احبس احبس* (الثانى) «كان» الزائده فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها. لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدّون والسّفل بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائده لا فاعل لها. (الثالث) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» فى نحو «طالما نهيتک» مصدريه سابكه لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهيى إياک.

إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جمهره العرب من علامه التثنيه و الجمع

وجرّد الفعل إذا ما أسندا

لاثنين أو جمع ک- «فاز الشّهدا» (1)

وقد يقال : سعدا ، وسعدوا ،

والفعل للظّاهر - بعد - مسند (2)

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنّى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامه تدل على التثنيه أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : «قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات» ، كما تقول : «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء : «قاما الزيدان» ،

1- «وجرد» الواو عاطفه ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «أسندا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جاره لقول محذوف ، وجمله الفعل والفاعل فى محل نصب بذلک المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلک كائن كقولک فاز الشهداء.
2- «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبنى للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال ، والفعل : مبتدأ «للظاهر ، بعد» متعلقان بمسند الآتى «مسند» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

ولا «قاموا الزيدون» ، ولا «قمن الهندات» فتأتى بعلامه فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به ، وما اتصل بالفعل - من الألف ، والواو ، والنون. - حروف تدلّ على تثنيه الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا ، والفعل المتقدم وما اتّصل به اسما فى موضع رفع به ، والجمله فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجها آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم ، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمره - أعنى الألف ، والواو ، والنون -

ومذهب طائفه من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار فى شرح الكتاب - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - أتى فيه بعلامه تدلّ على التثنيه أو الجمع (1) ؛ فتقول : «قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفا تدلّ على التثنيه والجمع ، كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفا تدلّ على التأنيث عند جميع العرب (2) ، والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت «هند» ب- «قامت» ، ومن ذلک قوله : .

1- وليس الإتيان بعلامه التثنيه إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامه الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجبا عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامه ، وربما تركوها.
2- الفرق بين علامه التأنيث وعلامه التثنيه والجمع من ثلاثه أوجه : الأول : أن لحاق علامه التثنيه والجمع لغه لجماعه من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيىء ، ويقال : هم أزدشنوءه - وأما إلحاق تاء التأنيث فلغه جميع العرب. الثانى : أن إلحاق علامه التثنيه والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ؛ فأما إلحاق علامه التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب. الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامه التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامه التثنيه والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامه ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ؛ فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامه التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

142- تولّى قتال المارقين بنفسه ***وقد أسلماه مبعد وحميم (1).

ص: 81

1- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعه الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافه الأمويه مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول : كيف نومى على الفراش ولمّا تشمل الشّام غاره شعواء؟ تذهل الشّيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيله العذراء ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمه يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله : لقد أورث المصرين حزنا وذلّه قتيل بدير الجاثليق مقيم اللغه : «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرميه «مبعد» أراد به الأجنبى «وحميم» الصديق الذى يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ، ولم يعيناه. الإعراب : «تولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و «المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائده ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنيه ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف ، حميم : معطوف على مبعد. الشاهد فيه : قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنيه مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم 143 و 144.

وقوله :

143- يلومونني فى اشتراء النّخى***ل أهلى ؛ فكلّهم يعذل (1)

ص: 82

1- هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله : وأهل الّذى باع يلحونه كما لحى البائع الأوّل اللغه : «يلومونني» تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولا - ولومه ، وملامه ، وإذا أردت المبالغه قلت : لومه - بتشديد الواو «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لامه وعذله. الإعراب : «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ليلوم «فى اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و «النخيل» مضاف إليه «أهلى» أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجمله من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «يلومونني ... أهلى» حيث وصل واو الجماعه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغه طيىء ، وقيل : لغه أزد شنوءه. وبذكر النحاه مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) : نتج الرّبيع محاسنا ألقحنها غرّ السّحائب ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمه : إلى أن رأيت النّجم وهو مغرّب وأقبلن رايات الصّباح من الشّرق فقد وصل كل منهما نون النسوه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهو قوله «غر السحائب» فى الأول ، و «رايات الصباح» فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط : ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله «ألفيتا» مع كونه مسندا إلى المثنى الذى هو قوله «عيناك» وكذلك قول عروه بن الورد : وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا» مع كونه مسندا إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله «نسب وخير» ومثله قول الآخر : نسيا حاتم وأوس لدن فا ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز ومحل الاستشهاد فى قوله «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل

على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسأله كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسأله شواهد أخرى فى شرح الشاهد 144 الآتى.

وقوله :

144- رأين الغوانى الشّيب لاح بعارضى ***فأعرضن عنّى بالخدود النّواضر(1)».

1- البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبه بن أبى سفيان. اللغه : «الغوانى» جمع غانيه ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينه «لاح» ظهر «النواضر» الجميله ، مأخوذ من النضره ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر. الإعراب : «رأين» رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصريه ، والنون حرف دال على جماعه الإناث «الغوانى» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الشيب «بعارضى» الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عنى ، بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفه للخدود. الشاهد فيه : قوله «رأين الغوانى» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوه فى قوله «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله «الغوانى» كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر : فأدركنه خالاته فخذلنه ألا إنّ عرق السّوء لا بدّ مدرک ومن شواهد المسأله الشاهد رقم 99 الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر : نصروک قومى ؛ فاعتززت بنصرهم ولو أنّهم خذلوک كنت ذليلا فقد ألحق علامه جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل فى قوله «نصروک» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله «قومى». وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغه ؛ فمن ذلک ما جاء فى حديث وائل بن حجر «ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» وقوله «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله «يتعاقبون فيكم ملائكه بالليل وملائكه بالنهار» وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشه 1 فى ص 473) ؛ لأن ابن مالک يسمى هذه اللغه «لغه يتعاقبون فيكم ملائكه».

ف- «مبعد وحميم» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف فى «أسلماه» حرف يدلّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلک «أهلى» مرفوع بقوله «يلومونني» والواو حرف يدلّ على الجمع ، و «الغوانى» مرفوع ب- «رأين» والنون حرف يدلّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغه أشار المصنف بقوله : «وقد يقال سعدا وسعدوا - إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يؤتى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامه تدلّ على التثنيه ، أو الجمع ؛ فأشعر قوله «وقد يقال» بأن ذلک قليل ، والأمر كذلک.

وإنما قال : «والفعل للظاهر بعد مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب

إنما يكون قليلا إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به - من الألف ، والواو ، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلک قليلا ، وهذه اللغه القليله هى التى يعبر عنها النحويون بلغه «أكلونى البراغيث» ، ويعبّر عنها المصنف فى كتبه بلغه «يتعاقبون فيكم ملائكه باللّيل وملائكه بالنّهار» (1) ، ف- «البراغيث» فاعل «أكلونى» و «ملائكه» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

* * *

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه

ويرفع الفاعل فعل أضمرا

كمثل «زيد» فى جواب «من قرا»؟ (2).

1- قد استشهد ابن مالک على هذه اللغه بهذا الحديث ، وذلک على اعتبار أن الواو فى «يتعاقبون» علامه جمع الذكور ، و «ملائكه» وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجمله قطعه من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعه مالک رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله «إن لله ملائكه يتعاقبون فيكم : ملائكه بالليل ، وملائكه بالنهار» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى «يتعاقبون» ليست علامه على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعه الذكور ، وهى فاعل ، وجمله الفعل وفاعله صفه لملائكه الوافع اسم إن ، و «ملائكه» المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جمله مستأنفه القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول فى آخر تقريره : «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعه التى رواها مالک بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى روايه أخرى.
2- «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع

صفه لفعل «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد «فى جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الاستفهاميه الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لک : «من قرأ»؟ فتقول : «زيد» التقدير : «قرأ زيد» وقد يحذف الفعل وجوبا ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَکَ) ف- «أحد» فاعل بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير «وإن استجارک [أحد استجارک]» ، وكذلک كل اسم مرفوع وقع بعد «إن» أو «إذا» فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ، ومثال ذلک فى «إذا» قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) ف- «السماء» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير «إذا انشقّت السّماء انشقّت» وهذا مذهب جمهور النحويين (1) ، وسيأتى الكلام على هذه المسأله فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى.

* * *

1- خلاصه القول فى هذه المسأله أن فيها ثلاثه مذاهب : أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح. والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاه الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره. المذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلک الاسم ، والجمله من ذلک الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين : الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجمله الاسميه بعد أدوات الشرط ؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلک ، ولو وقع فى الكلام ما ظاهره ذلک فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداه ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداه ، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداه هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصه - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسميه ، وعلى هذا لسنا فى حاجه إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير. والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلک ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلک الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلا كان

هذا الرافع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلک الاسم. وقد نسب جماعه من متأخرى المؤلفين - كالعلامه الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والصواب ما قدمنا ذكره وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد 157

يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا

وتاء تأنيث تلى الماضى ، إذا

كان لأنثى ، ك- «أبت هند الأذى» (1)

ص: 87

1- «وتاء» مبتدأ ، وتاء مضاف ، و «تأنيث» مضاف إليه «تلى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «الماضى» مفعول به لتلى «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف ، أى إذا كان مسندا لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک كاتن كقولک ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل نصب بذلک المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنّث لحقته تاء ساكنه تدلّ على كون الفاعل مؤنثا ، ولا فرق فى ذلک بين الحقيقىّ والمجازىّ ، نحو «قامت هند ، وطلعت الشمس» ، لكن لها حالتان : حاله لزوم ، وحاله جواز ، وسيأتى الكلام على ذلک.

* * *

يجب تأنيث الفعل فى موضعين

وإنّما تلزم فعل مضمر

متّصل ، أو مفهم ذات حر (1)

تلزم تاء التأنيث الساكنه الفعل الماضى فى موضعين :

أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق فى ذلک بين المؤنث الحقيقىّ والمجازىّ ؛ فتقول : «هند قامت ، والشّمس طلعت» ، ولا تقول : «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء ، نحو «هند ما قام الّا هى».

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث ، نحو «قامت هند» وهو المراد بقوله «أو مفهم ذات حر» وأصل حر حرح ، فحذفت لام الكلمه.

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

1- «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و «مضمر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمر «أو مفهم» معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و «حر» مضاف إليه.

المجازىّ الظاهر ؛ فتقول : «طلع الشمس ، وطلعت الشمس» ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله.

* * *

وقد يبيح الفصل ترک التّاء ، فى

نحو «أتى القاضى بنت الواقف» (1)

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ؛ فتقول : «أتى القاضى بنت الواقف» والأجود «أتت» وتقول : «قام اليوم هند» والأجود «قامت».

* * *

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما

والحذف مع فصل بإلّا فضّلا ،

ک- «ما زکا إلّا فتاه ابن العلا» (2)

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث ب- «إلّا» لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ؛ فتقول : «ما قام إلّا هند ، وما طلع إلا الشّمس» ولا يجوز

1- «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترک» مفعول به ليبيح ، وترک مضاف ، و «التاء» مضاف إليه «فى نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح «أتى» فعل ماض «القاضى» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، «الواقف» مضاف إليه ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها.
2- «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «فضلا» الآتى ، ومع مضاف ، و «فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلا» فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، وما : نافيه «ره»

فعل ماض «إلا» أداه استثناء ملغاه «فتاه» فاعل زكا وفتاه مضاف و «ابن» مضاف إليه. وابن مضاف ، و «العلا» مضاف إليه.

«ما قامت إلّا هند» ، ولا «ما طلعت إلّا الشّمس» ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

145- * وما بقيت إلّا الضّلوع الجراشع*(1)

ص: 90

1- هذا عجز بيت لذى الرمه - غيلان بن عقبه - وصدره : * طوى النّحز والأجراز ما فى غروضها* وهذا البيت من قصيده له طويله ، أولها قوله : أمنزلتى مىّ ، سلام عليكما! هل الأزمن اللّائى مضين رواجع؟ وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والدّيار البلاقع؟ اللغه : «النحز» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز - بزنه سبب أو عنق - وهى الأرض اليابسه لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزله الحزام للسرج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقه وما حوله ، بعلاقه المجاوره «الجراشع» جمع جرشع - بزنه قنفذ - وهو المنتفخ. المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبه ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخه ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقه الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثائى لها على السير بدفعها وتخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسه صلبه ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه. الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صله الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقه مضاف إليه «فما» نافيه «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداه استثناء ملغاه «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفه للضلوع. الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل ؛ لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز : ما برئت من ريبه وذمّ فى حربنا إلا بنات العمّ

فقول المصنف : «إن الحذف مفضّل على الإثبات» يشعر بأن الإثبات - أيضا - جائز ، وليس كذلك (1) ؛ لأنه إن أراد به أنه مفضّل عليه باعتبار أنه ثابت فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح ؛ لأن الإثبات قليل جدا.

* * *

ولحذف قد يأتى بلا فصل ، ومع

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع (2)

1- إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسأله خلافيه بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلاله عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحاله أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضروره الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت «لم يزرنى إلا هند» فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لک إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاما لا تتسع له هذه العجاله.
2- «والحذف» مبتدأ ، وجمله «قد يأتى» وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بيأتى «ومع» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مع ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و «ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «المجاز» مضاف إليه «فى شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتى «وقع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلک الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث.

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فصل ، وهو قليل جدا ، حكى سيبويه : «قال فلانه» ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازىّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

146- فلا مزنه ودقت ودقها***ولا أرض أبقل إبقالها(1)

* * * .

1- البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (1 - 240) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى. اللغه : «المزنه» السحابه المثقله بالماء «الودق» المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) «أبقل» أنبت البقل ، وهو النبات. الإعراب : «فلا» نافيه تعمل عمل ليس «مزنه» اسمها ، وجمله «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنه فى محل نصب خبر لا «ودقها» ودق : منصوب على المفعوليه المطلقه ، وودق مضاف وها : مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه لجمله على جمله ، ولا : نافيه للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم لا ، وجمله «أبقل» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها «إبقالها» إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبه فى محل جر مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثه مجازيه التأنيث ، ويروى : * ولا أرض أبقلت أبقالها* بنقل حركه الهمزه من «إبقالها» إلى التاء فى «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه. ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس : فإمّا ترينى ولى لمّه فإنّ الحوادث أودى بها ومحل الاستشهاد منه قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله «أودى» مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثه ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترک التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضروره الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الروايه المشهوره - حذف علامه التأنيث من الفعل.

والتّاء مع جمع - سوى السّالم من

مذكّر - كالتّاء مع إحدى اللبن (1)

والحذف فى «نعم الفتاه» استحسنوا

لأنّ قصد الجنس فيه بيّن (2)

ص: 93

1- «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و «جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع ، وسوى مضاف و «السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ، ومع مضاف و «إحدى» مضاف إليه ، وإحدى مضاف و «اللبن» مضاف إليه.
2- «والحذف» بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا «فى نعم الفتاه» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و «الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى «نعم الفتاه» لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجمله «استحسنوا» خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله.

إذا أسند الفعل إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامه لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جمع سلامه لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : «قام الزيدون» ، ولا يجوز «قامت الزيدون» (1) ، وإن لم يكن جمع سلامه لمذكر - بأن كان

1- الأشياء التى تدل على معنى الجمع سته أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوه ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود ، والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو ازيدين والمؤمنين والبنين ، والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثه مذاهب : المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء السته أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء السته يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خاليا من علامه التأنيث ، وأن يؤول بالجماعه فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامه التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوه فى المدينه) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : (غُلِبَتِ الرُّومُ) وتقول. جاء الرجال ، وجاءت الرجال. وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل. (إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ) وقال عبده بن الطبيب من قصيده له : فبكى بناتى شجوهنّ وزوجتى والظّاعنون إلىّ ، ثمّ تصدّعوا وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل. (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسه : لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللّقيطه من ذهل بن شيبانا والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعا واحدا ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر. والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعه أنواع ، وهى : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ،

وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعه من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نيه حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام «سوى السّالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهوله.

جمع تكسير لمذكر كالرّجال ، أو لمؤنث كالهنود ، أو جمع سلامه لمؤنث كالهندات - جاز إثبات التاء وحذفها ؛ فتقول : «قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقام الهندات ، وقامت الهندات» ؛ فإثبات التاء لتأوّله بالجماعه ، وحذفها لتأوّله بالجمع.

وأشار بقوله : «كالتاء مع إحدى اللّبن» إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامه لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازىّ التأنيث كلبنه ؛ فكما تقول : «كسرت اللّبنه ، وكسر اللّبنه» تقول : «قام الرجال ، وقامت الرجال» وكذلک باقى ما تقدم.

وأشار بقوله : «والحذف فى نعم الفتاه - إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز فى «نعم» وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثا - إثبات التاء وحذفها ، وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيّا ؛ فتقول : «نعم المرأه هند ، ونعمت المرأه هند» وإنما جاز ذلک لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معامله جمع التكسير فى جواز إثبات التاء وحذفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعدّد ،

ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف فى هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه.

* * *

الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل و يعقبه المفعول، و قد يخالف ذلك الأصل

والأصل فى الفاعل أن يتّصلا

والأصل فى المفعول أن ينفصلا (1)

وقد يجاء بخلاف الأصل ،

وقد يجى المفعول قبل الفعل (2)

الأصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكّن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو «ضربت ، وضربت» ، وإنما سكنوه كراهه توالى أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمه الواحده ؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمه الواحده.

والأصل فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره ؛ فتقول «ضرب زيدا عمرو» ، وهذا معنى قوله : «وقد يجاء بخلاف الأصل».

1- «والأصل» مبتدأ «فى الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدريه «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل فى المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.
2- «وقد» حرف تقليل «يجاء» فعل مضارع مبنى للمجهول «بخلاف» جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و «الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يجى» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجى «قبل»

ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه.

وأشار بقوله : «وقد يجى المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلک (1) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو «أيّا تضرب [أضرب]» أو اسم استفهام ، نحو «أىّ رجل ضربت؟» أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتّصاله ، نحو (إِيَّاکَ نَعْبُدُ) فلو أخّر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : «نعبدک» فيجب التقديم ، بخلاف قولک «الدّرهم إياه أعطيتک» فإنه لا يجب تقديم «إياه» لأنک لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : «الدّرهم أعطيتكه ، وأعطيتک إياه».

1- يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثه مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط. الموضع الأول : أن يكون المفعول واحدا من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلک بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول «كم» الخبريه ، نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب ، ونحو غلام من ضربت؟ ونحو مال كم رجل غصبت. الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميرا منفصلا فى غير باب «سلنيه» و «خلتنيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر ، نحو قوله تعالى : (إِيَّاکَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاکَ نَسْتَعِينُ). الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعا فى جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت «أما» مذكوره فى الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ) أم كانت مقدره نحو قوله سبحانه (وَرَبَّکَ فَكَبِّرْ) فإن وجد ما يكون فاصلا بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولک : أما اليوم فأد واجبک ، والسر فى ذلک أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ؛ فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشره ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله ، كما سيأتى بيانه فى بابها.

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو «ضرب زيد عمرا» ؛ فتقول : «عمرا ضرب زيد» (1).

* * *

قد يجب تأخير المفعول و تقديم الفاعل عليه

وأخّر المفعول إن لبس حذر ،

أو أضمر الفاعل غير منحصر (2).

1- بقيت صوره أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسه مواضع : الأول : أن يكون المفعول مصدرا مؤولا من أن المؤكده ومعموليها ، مخففه كانت «أن» أو مشدده ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ) إلا أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت. الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالدا. الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صله لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيدا ، ونحو قولك : جئت كى أضرب زيدا فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك يعجبنى ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيدا تضرب. الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزما بجازم ما ، وذلك كقولك لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيدا لم تضرب - جاز الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوبا بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول. لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم.
2- «وأخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطيه «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «حذر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجمله من حذر

المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيريه «أو» عاطفه «أضمر» فعل ماض مبنى للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و «منحصر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفى الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينه تبيّن الفاعل من المفعول ، وذلک نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلا ، و «عيسى» مفعولا ، وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديم المفعول فى هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرض فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (1).

1- الذى ذكر ذلک هو ابن الحاج ، وقد أخطأ الجاده ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغه إلا للافهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنک لو سمعت كلمه «عمير» - بزنه التصغير - لاحتمل عندک أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنک من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلک كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنک لو قلت «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ولكنه يسبق إلى ذهنک أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلک وتدبره.

فإذا وجدت قرينه تبيّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره ؛ فتقول : «أكل موسى الكمّثرى ، وأكل الكمّثرى موسى (1)» وهذا معنى قوله : «وأخّر المفعول إن لبس حذر».

ومعنى قوله : «أو أضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب - أيضا - تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو «ضربت زيدا» فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره ، نحو «ما ضرب زيدا إلّا أنا» (2)

* * *

وما بإلّا أو بإنّما انحصر

أخّر ، وقد يسبق إن قصد ظهر (3).

1- قد تكون القرينه الداله على الفاعل معنويه ، وقد تكون لفظيه ، فالقرينه المعنويه كما فى مثال الشارح ، وقولك : أرضعت الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينه اللفظيه ثلاثه أنواع ؛ الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعا ، ولو نصب كان موسى منصوبا كذلك ، الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ؛ فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولا ؛ إذ لو جعلته فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظا متقدم رتبه وهو جائز الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصلت بالفعل علامه التأنيث ، وذلک كقولک : ضربت موسى سلمى ؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.
2- ومن ذلک قول عمرو بن معديكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير. قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس إلّا أنا
3- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتى «أو» عاطفه «بإنما» جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما

الموصوله ، والجمله من الفعل وفاعله لا محل لها صله ما الموصوله «أخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «إن» شرطيه «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيريه.

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول ب- «إلّا» أو ب- «إنّما» وجب تأخيره ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلک كما إذا كان الحصر ب- «إلّا» فأما إذا كان الحصر ب- «إنّما» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور ب- «إلّا» فإنه يعرف بكونه واقعا بعد «إلا» ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور ب- «إنما» قولک : «إنما ضرب عمرا زيد» ومثال المفعول المحصور بإنّما «إنما ضرب زيد عمرا» ومثال الفاعل المحصور ب- «إلّا» «ما ضرب عمرا إلا زيد» ومثال المفعول المحصور بإلّا «ما ضرب زيد إلا عمرا» ومثال تقدم الفاعل المحصور ب- «إلّا» قولک : «ما ضرب إلا عمرو زيدا» ومنه قوله :

147- فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا***عشيّه آناء الدّيار وشامها(1)

1- هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمه النحو ، وهو من شواهد سيبويه (1 - 270) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيده طويله لذى الرمه غيلان بن عقبه ، وأولها قوله : مررنا على دار لميّه مرّه وجاراتها ، قد كاد يعفو مقامها وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله : وقد زوّدت منّ على النّأى قلبه علاقات حاجات طويل سقامها فأصبحت كالهيماء : لا الماء مبرد صداها ، ولا يقضى عليها هيامها اللغه : «آناء» من الناس من يرويه بهمزه ممدوده كآبار وآرام ؛ ومنهم من يرويه بهمزه فى أوله غير ممدوده وهمزه بعد النون ممدوده بوزن أعمال ؛ وقد جعله العينى جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنه قفل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو الحفيره تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزه فى أوله ممدوده على أنه قدم الهمزه التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنه فقلبها ألفا من جنس حركه الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئرورئم. كما يجوز أن تكون المده فى الهمزه الثانيه على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزه الأولى على أنه مصدر بزنه الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنه جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأه على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإيره ثم تحشوه بدخان الشحم. وليس ذلک بصواب أصلا. وقد تحرف الكلام عليهم

فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحه ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامه ، وهى العلامه ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشيه على ما سنبينه لک فى الإعراب. هذا ، وروايه الديوان هكذا : فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا أهلّه آناء الدّيار وشامها المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشيه التى قضياها بجوار آثار دار المحبوبه. وعلامات هذه الدار ، الإعراب : «فلم» الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الياء «إلا» أداه استثناء ملغاه «الله» فاعل يدرى «ما» اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجمله «هيجت» مع فاعله الآتى لا محل لها صله الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشيه» يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعيشه مضاف و «آناء» مضاف إليه ، وآناء مضاف ، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشيه إن جعلته فاعل هيجت ، وشام مضاف وضمير الغائبه العائد على الديار مضاف إليه ، ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب ، ويجوز نصب عشيه على الظرفيه ، ويكون «آناء» فاعلا لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشيه للضروره أو ألقى حركه الهمزه من آناء على تنوين عشيه ثم حذف الهمزه ، ويكون «شامها» معطوفا على آناء الديار. الشاهد فيه : قوله «فلم يدر إلا الله ما - إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ، على المفعول ، وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلک استشهادا بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلک الشارح.

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلّا قولک : «ما ضرب إلّا عمرا زيد» ، ومنه قوله :

148- تزوّدت من ليلى بتكليم ساعه***فما زاد إلّا ضعف ما بى كلامها(1).

1- نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه. الإعراب : «تزودت» فعل ماض وفاعل «من ليلى ، بتكليم» متعلقان بتزود وتكليم مضاف ، و «ساعه» مضاف إليه «فما» نافيه «زاد» فعل ماض «إلا» أداه استثناء ملغاه «ضعف» مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «بى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «كلامها» كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبه العائد الى ليلى مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها» حيث قدم المفعول به ، وهو قوله «ضعف» على الفاعل ، وهو قوله «كلامها» مع كون المفعول منحصرا «بإلا» وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقيه البصريين يتأولون ذلک البيت ونحوه بأن فى «زاد» ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعه ، وهو فاعله ، وقوله «كلامها» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف ، واعلم أن المحصور ب- «إنّما» لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثه مذاهب :

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارى - أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز «ما ضرب إلا زيد عمرا» فأما قوله : * فلم يدر إلا الله ما هيّجت لنا (1) * [147] فأوّل على أن «ما هيجت» مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : «درى ما هيّجت لنا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو «ما ضرب إلا عمرا زيد»

الثانى - وهو مذهب الكسائى - أنه يجوز تقديم المحصور ب- «إلّا» : فاعلا كان ، أو مفعولا.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولىّ ، والشّلوبين - أنه لا يجوز تقديم المحصور ب- «إلّا» : فاعلا كان ، أو مفعولا.

* * *

المفعول المتصل بضمير الفاعل، و الفاعل المتصل بضمير المفعول النائب عن الفاعل

وشاع نحو «خاف ربّه عمر»

وشذّ نحو «زان نوره الشّجر» (2).

1- قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم 147.
2- «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظا مضاف إليه «عمر» فاعل خاف ، والجمله من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها «وشذ» فعل ماض «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماض «نوره» نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظا ورتبه مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان ، وجمله زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها ، والمراد بنحو «خاف ربه عمر» : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول

المتقدم ، والمراد بنحو «زان نوره الشجر» : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

أى : شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر (1) ، وذلک نحو «خاف ربّه عمر» ف- «ربّه» مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلک - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا - لأن الفاعل منوىّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ فهو متقدم رتبه ، وإن تأخّر لفظا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتّصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ فى ذلک خلاف ، وذلک نحو «ضرب غلامها جار هند» فمن أجازها - وهو الصحيح - وجّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله : «وشذ - إلى آخره» أى شذّ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلک نحو «زان نوره الشّجر» فالهاء المتصله بنور - الذى هو الفاعل - عائده على «الشجر» وهو المفعول ، وإنما شذ ذلک لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ لأن «الشجر» مفعول ، وهو متأخّر لفظا ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبه ، وهذه المسأله ممنوعه عند جمهور النحويين وما ورد من ذلک تأوّلوه ، وأجازها أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جنى ، وتابعهما المصنف (2) ، ومما ورد من ذلک قوله : .

1- من ذلک قول الأعشى ميمون : كناطح صخره يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
2- ذهب إلى هذا الأخفش أيضا ، وابن حتى تابع فيه له. وقد أيدهما فى ذلک المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ما ذهبا إليه ، ولكن على قله ، وليس للبصريه منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا ، اه ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

149- لمّا رأى طالبوه مصعبا ذعروا***وكاد ، لو ساعد المقدور ، ينتصر(1).

ص: 106

1- البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما! - يرثيه. اللغه : «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيله لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «نصرت بالرعب». الإعراب : «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى «رأى» فعل ماض «طالبوه» طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجمله من رأى وفاعله فى محل جر بإضافه لما الظرفيه إليها «مصعبا» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطيه غير جازمه «ساعد المقدور» فعل وفاعل ، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجمله من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجمله الشرط والجواب لا محل لها اعتراضيه بين كاد واسمها وبين خبرها. الشاهد فيه : قوله «رأى طالبوه مصعبا» حيث أخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه. ومن شواهد هذه المسأله - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر : لمّا عصى أصحابه مصعبا أدّى إليه الكيل صاعا بصاع وقول الآخر : ألا ليت شعرى هل يلومنّ قومه زهيرا على ما جرّ من كلّ جانب وسننشد فى شرح الشاهد رقم 153 الآتى بعض شواهد لهذه المسأله ، ونذكر لک ما نرجحه من أقوال العلماء.

وقوله :

150- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد***ورقى نداه ذا النّدى فى ذرى المجد(1)

ص: 107

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمدا جبه ، كما تقول : ألبست عليا قميصا «حلمه» الحلم : الأناه والعقل ، وهو أيضا تأخير العقوبه وعدم المعاجله فيها «سؤدد» هو السياده «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد ، والمرقاه : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروه ، وهى أعلى الشىء. الإعراب : «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا : مفعول أول لكسا ، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب : مفعول ثان لكسا ، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى. وذرى مضاف ، و «المجد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداء ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعاده الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبه جميعا ، وذلک لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافا لابن جنى - تبعا للأخفش - وللرضى ، وابن مالک فى بعض كتبه كذا قالوا. ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى «حلمه ، ونداه» عائدا على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوه لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغايه من هذه الصفه ، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلک فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف.

وقوله :

151- ولو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا***من النّاس أبقى مجده الدّهر مطعما(1)

وقوله.

152- جزى ربّه عنّى عدىّ بن حاتم ***جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (2).

1- البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصى ، أحد أجواد مكه ، وأول هذه القصيده قوله : أعين ألا ابكى سيّد النّاس ، واسفحى بدمع ، فإن أنزفته فاسكبى الدّما اللغه : «أعين» أراد يا عينى ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسره التى قبلها «اسفحى» أسيلى وصبى «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء «أخلد» كتب له الخلود ، ودوام البقاء. المعنى : يريد أنه لا بقاء لأحد فى هذه الحياه مهما يكن نافعا لمجموع البشر. الإعراب : «لو» شرطيه غير جازمه «أن» حرف توكيد ونصب «مجدا» اسم أن ، وجمله «أخلد» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد محد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفيه الزمانيه ، وعامله أخلد «واحدا» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجمله من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعما» مفعول به لأبقى. الشاهد فيه : قوله «أبقى مجده مطعما» حيث أخر المفعول - وهو قوله مطعما - عن الفاعل ، وهو قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه.
2- البيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن جنى إلى النابغه الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغه الذبيانى قصيده على هذا الروى. اللغه : «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى «الكلاب العاديات» - بالدال بدال الواو - وهو جمع عاد ، والعادى :

اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه. المعنى ؛ يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه. الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عنى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفه لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفه للكلاب «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «فعل» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربه ، والجمله فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «جزى ربه .. عدى» حيث أخر المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقوله :

153- جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر***وحسن فعل كما يجزى سنمّار(1)

ص: 109

1- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لا حق. اللغه : «أبا الغيلان» كنيه لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشدده - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفه - للنعمان بن امرىء القيس ملک الحيره ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأه ، يقولون : «جزانى جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم 828 فى مجمع الأمثال 1 / 159 بتحقيقنا) : جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمّار ، وما كان ذانب الإعراب : «جزى» فعل ماض «بنوه» فاعل ، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفه ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه ، وما : مصدريه «يجزى» فعل مضارع مبنى للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى ، و «ما» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع «جزى» ، وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار. الشاهد فيه : قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول ، وهو قوله «أبا الغيلان» عن الفاعل ، وهو قوله «بنوه» ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول. هذا ، ومن شواهد هذه المسأله مما لم ينشده الشارح - زياده على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم 149 - قول الشاعر : وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر حيث قدم الفاعل - وهو قوله «أعماله» - على المفعول - وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجمله ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسأله ثمانيه شواهد. ولكثره شواهد هذه المسأله نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالک ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمه على ما ذهبوا إليه وإن كان

الجمهور على خلافه ؛ لأن التمسک بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربيه يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائدا على ما اتّصل بالمفعول المتأخر امتنعت المساله ، وذلک نحو «ضرب بعلها صاحب هند» ، وقد نقل بعضهم فى هذه المسأله أيضا خلافا ، والحقّ فيها المنع.

* * *

ص: 110

النّائب عن الفاعل

إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه و أخذ أحكامه

ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له ، كنيل خير نائل (1)

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه ، فيعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخّر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه (2) ، وذلک نحو «نيل خير نائل» .

1- «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضا «فيما» مثله ، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «كنيل» الكاف جاره لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول «خير نائل» نائب فاعل ، ومضاف إليه.
2- الأغراض التى تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيره جدا ، ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئا لفظيا أو معنويا. فأما الأسباب اللفظيه فكثيره : منها القصد إلى الإيجاز فى العباره نحو قوله تعالى : (فَعاقِبُوا بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بِهِ) ومنها المحافظه على السجع فى الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظه على الوزن فى الكلام المنظوم ، كما فى قول الأعشى ميمون ابن قيس : علّقتها عرضا ، وعلّقت رجلا غيرى ، وعلّق أخرى غيرها الرّجل فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» فى هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل فى كل مره منها أو فى بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبه ، وعرضا : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها. وأما الأسباب المعنويه فكثيره : منها كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلک نحو قوله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطَب وليس فى ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائده وذلک كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنک لا تعرف ذات السارق ، وليس فى قولک «سرق اللص متاعى» فائده زائده فى الإفهام على قولک «سرق متاعى» ومنها رغبه المتكلم فى الإبهام على السامع ،

كقولک : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبه المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، كقولک : خلق الخنزير ، ومنها رغبه المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

فخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : «نال زيد خير نائل» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعول به مقامه - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : «خير نائل نيل» على أن يكون مفعولا مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجمله التى بعده - وهى «نيل» ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير : «[نيل] هو» ، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول : «نيل».

* * *

تغيير صوره الفعل عند إسناده للمفعول

فأوّل الفعل اضممن ، والمتّصل

بالآخر اكسر فى مضى كوصل (1)

1- «فأول» مفعول مقدم ، والعامل فيه «اضممن» الآتى ، وأول مضاف و «الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه «اكسر» الآتى «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى مضى» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك - إلخ ، ووصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله مقول القول المحذوف.

واجعله من مضارع منفتحا

كينتجى المقول فيه : ينتحى (1)

يضمّ أوّل الفعل الذى لم يسمّ فاعله مطلقا ، أى : سواء كان ماضيا ، أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضى ، ويفتح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلک فى الماضى قولک فى وصل : «وصل» وفى المضارع قولک فى «ينتحى» : «ينتحى».

* * *

والثّانى التّالى تا المطاوعه

كالأوّل اجعله بلا منازعه (2)

وثالث الّذى بهمز الوصل

كالأوّل اجعلنّه كاستحلى (3).

1- «واجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحا» مفعول ثان لا جعل «كينتحى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحى الذى قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «ينتحى» قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول.
2- «والثانى» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى «التالى» نعت للثانى «تا» قصر للضروره مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و «المطاوعه» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل الآتى «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «بلا منازعه» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا

مضاف ، ومنازعه : مضاف إليه ، مجرور بالكسره المقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه ، وسكن لأجل الوقف.
3- «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و «الذى» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الذى ، وهمز مضاف ، «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل مقدما عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مرارا.

إذا كان الفعل المبنىّ للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعه ضمّ أوله وثانيه ، وذلک كقولک فى «تدحرج» : «تدحرج» وفى «تكسّر» ؛ «تكسّر» وفى «تغافل» : «تغوفل».

وإن كان مفتتحا بهمزه وصل ضمّ أوله وثالثه ، ذلک كقولک فى «استحلى» : «استحلى» وفى «اقتدر» : «اقتدر» وفى «انطلق» : «انطلق».

* * *

واكسر أواشمم فاثلاثىّ أعل

عينا ، وضمّ جا ک- «بوع» فاحتمل (1)

إذا كان الفعل المبنىّ للمفعول ثلاثيا معتلّ العين سمع فى فائه ثلاثه أوجه :

(1) إخلاص الكسر ، نحو «قيل ، وبيع» ومنه قوله :

154- حيكت على نيرين إذ تحاک ***تختبط الشّوک ولا تشاک (2).

1- «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثى» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثلاثى ، والجمله فى محل جر نعت لثلاثى «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضروره : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ضم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضم».
2- - البيت لراجز لم يعينوه. اللغه : «حيكت» نسجت ، وتقول : حاک الثوب محوكه حوكا وحياكه «نيرين» تثنيه نير - بكسر النون بعدها ياء مثناه - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلک أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانه والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلک أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديده ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنه معظم -

إذا كان منسوجا على نيرين ، وقد روى فى موضع هذه العباره «حوكت على نولين» ونولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبه التى يلف عليها الحائک الشقه حين يريد نسجها «تختبط الشوک» تضربه بعنف «ولا تشاک» لا يدخل فيها الشوک ولا يضرها. المعنى : وصف ملفحه أو حله بأنها محكمه النسج ، تامه الصفاقه ، وأنها إذا اصطدمت بالشواک لم يؤذها ولم يعلق بها. الإعراب : «حيكت» حيک : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيكت «إذ» ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحيک ، وجمله «تحاک» ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافه «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «الشواک» مفعول به لتختبط «ولا» نافيه «تشاک» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى. الشاهد فيه : قوله «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، ويروى «حوكت على نيرين» بالواو ساكنه ، وعلى هذا يكون شاهدا للوجه الثانى ، وهو إخلاص ضم الفاء.

(2) وإخلاص الضم ، نحو «قول ، وبوع» ومنه قوله :

155- ليت ، وهل ينفع شيئا ليت؟ ***ليت شبابا بوع فاشتريت (1)

وهى لغه بنى دبير وبنى فقعس [وهما من فصحاء بنى أسد]. .

1- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهى قوله : يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعض حيقال الرّجال الموت مالى إذا أجذبها صأيت أكبر قد عالنى أو بيت ليت ، وهل ينفع شيئا ليت؟ ليت شبابا ... وقد روى أبو على القالى فى أماليه (1 - 20 طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (97): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اه ، ولم يعينه أيضا. اللغه : «حوقلت» ضعفت وأصابنى الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ ؛ إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى روايه أبى على القالى* أكبر غيرنى ...* «أم بيت» يريد أم زوجه ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئا ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا - فى «ليت» - قول الشاعر : ليت شعرى ، وأين منّى ليت؟ إنّ ليتا وإنّ لوّا عناء ومثله قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ليت شعرى ، وهل يردّنّ ليت؟ هل لهذا عند الرّباب جزاء؟ وقول الآخر : ليت شعرى مسافر بن أبى عم رو ، وليت يقولها المحزون ونظيره - فى «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسما - قول الآخر : ألام على لوّ ، ولو كنت عالما بأذناب لوّ لم تفتنى أوائله الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفى «ينفع» فعل مضارع «شيئا» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجمله لا محل لها معترضه «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شبابا» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجمله فى محل رفع خبر ليت الأول «فاشتريت» فعل وفاعل ، وجملتهما معطوفه بالفاء على جمله بوع. الشاهد فيه : قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغه جماعه من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبه ، وحكيت عن هذيل.

(3) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركه بين الضمّ والكسر - ولا يظهر ذلک إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخطّ ، وقد قرىء فى السبعه قوله تعالى : (وَقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِى ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ الْماءُ) بالإشمام فى «قيل ، وغيض».

* * *

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما لباع قد يرى لنحو حبّ (1)

إذا أسند الفعل الثلاثىّ المعتلّ العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واويا ، أو يائيا.

فإن كان واويّا - نحو «سام» من السّوم - وجب - عند المصنف - كسر الفاء أو الإشمام ؛ فتقول : «سمت» ، [ولا يجوز الضم ؛

1- «وإن» شرطيه «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول : مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيرى ، ونحو مضاف ، و «حب» قصد لفظه : مضاف إليه.

فلا تقول : «سمت»] ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو «سمت العبد».

وإن كان يائيّا - نحو «باع» من البيع - وجب - عند المصنف أيضا - ضمّه أو الإشمام ؛ فتقول : «بعت يا عبد» ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : «بعت» ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو «بعت الثّوب».

وهذا معنى قوله : «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» أى : وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال السابقه - أعنى الضمّ ، والكسر ، والإشمام - عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف ، والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى.

وقوله : «وما لباع قد يرى لنحو حبّ» معناه أن الذى ثبت لفاء «باع» - من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام - يثبت لفاء المضاعف ، نحو «حبّ» ؛ فتقول : «حبّ» ، و «حبّ» وإن شئت أشممت.

* * *

وما لفا باع لما العين تلى

فى اختار وانقاد وشبه ينجلى (1)

1- «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله ، وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جاره ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجمله «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله «ما» المجروره باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه ، والجمله فى محل جر نعت لشبه.

أى : يثبت - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كلّ فعل يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» - وهو معتلّ العين - ما يثبت لفاء «باع» : من جواز الكسر ، والضم ، وذلک نحو «اختار ، وانقاد» وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثه أوجه : الضمّ ، نحو «اختور» ، و «انقود» والكسر ، نحو «اختير» ، و «انقيد» والإشمام ، وتحرّک الهمزه بمثل حركه التاء والقاف.

* * *

يقوم مقام الفاعل : المصدر و الظرف و الجار و المجرور

وقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جرّ بنيابه حرى (1)

تقدّم أن الفعل إذا بنى لما لم يسمّ فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجارّ والمجرور مقامه ؛ وشرط فى كل [واحد] منها أن يكون قابلا للنيابه ، أى : صالحا لها ، واحترز بذلک مما لا يصلح للنيابه ، كالظرف الذى لا يتصرّف ، والمراد به : ما لزم النّصب على الظرفيه (2) ، نحو «سحر» إذا أريد به سحر .

1- «وقابل» مبتدأ ، وخبره قوله «حرى» فى آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابه» جار ومجرور متعلق بحر «حر» خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل.
2- الظروف على ثلاثه أنواع : النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفيه ، ولا يفارقها أصلا ، ولا إلى الجر بمن ، وذلک مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر. والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفيه ، والجر بمن ، وذلک مثل عند ، وثم ، بفتح الثاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما : «ظرف غير متصرف» ، والفرق بينهما ما علمت. والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفيه وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل المختلفه : كزمن ، ووقت ، وساعه ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

يوم بعينه ، ونحو «عندک» فلا تقول : «جلس عندک» ولا «ركب سحر» ؛ لئلا تخرجهما عما استقرّ لهما فى لسان العرب من لزوم النصب ، وكالمصادر التى لا تتصرّف ، نحو «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» ؛ لما تقدّم فى الظرف ، وكذلک ما لا فائده فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارّ] والمجرور ؛ فلا تقول : «سير وقت» ، ولا «ضرب ضرب» ، ولا «جلس فى دار» لأنه لا فائده فى ذلک.

ومثال القابل من كل منها قولک : «سير يوم الجمعه ، وضرب ضرب شديد ، ومرّ بزيد» (1). .

1- حاصل الذى أومأ إليه الشارح فى هذه المسأله أنه يشترط فى صحه جواز إنابه كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصا ؛ فإن فقد أحدهما واحدا من هذين الشرطين لم تصح نيابته. فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفيه والجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لک قريبا. وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدريه إلى التأثر بالعوامل المختلفه ، وذلک كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدريه كمعاذ الله فإنه يصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبا على المفعوليه المطلقه. وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافه ، أو وصف ، أو نحوهما. وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا على العدد ، أو على النوع ، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل. ويشترط فى نيابه الجار والمجرور ثلاثه شروط ، أولها : أن يكون مختصا - بأن يكون المجرور معرفه أو نحوها - وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازما لطريقه واحده ، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمه لجر المقسم به ، وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلاله على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابه المفعول لأجله.

متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره

ولا ينوب بعض هذى ، إن وجد

فى اللّفظ مفعول به وقد يرد (1)

مذهب البصريين - إلا الأخفش - أنه إذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسمّ فاعله : مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وجارّ ومجرور - نعين إقامه المفعول به مقام الفاعل ؛ فتقول : ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعه أمام الأمير فى داره ، ولا يجوز إقامه غيره [مقامه] مع وجوده ، وما ورد من ذلک شاذّ أو مؤوّل.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامه غيره وهو موجود : تقدّم ، أو تأخّر ؛ فتقول : «ضرب ضرب شديد زيدا ، وضرب زيدا ضرب شديد» وكذلک فى الباقى ، واستدلّوا لذلک بقراءه أبى جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) وقول الشاعر : ».

1- «ولا» نافيه «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشاره فى «هذى» مضاف إليه «إن» شرطيه «وجد» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «فى اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نيابه بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله «ولا ينوب - إلخ».

156- لم يعن بالعلياء إلّا سيّدا***ولا شفى ذا الغىّ إلّا ذو هدى (1).

ص: 122

1- نسبوا هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله : وقد كفى من بدئه ما قد بدا وإن ثنى فى العود كان أحمدا اللغه : «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزن رمى يرمى - وأصل معناه جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعه قدر «شفى» أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا «الغى» الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء - وهو الرشاد وإصابه الجاده. المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ، ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السياده والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضه والأهواء المتأصله من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهدايه والرشد. الإعراب : «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الألف ، والفتحه قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداه استثناء ملغاه «سيدا» مفعول به ليعن «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافيه «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و «الغى» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء ملغاه «ذو» فاعل شفى ، وذو مضاف ، و «هدى» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيدا» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله «بالعلياء» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «سيدا». والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبه ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك. ومثل هذا البيت قول الراجز : وإنّما يرضى المنيب ربّه ما دام معنيّا بذكر قلبه ومحل الاستشهاد فى قوله «معنيا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله «بذكر» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «قلبه» - بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبا بعد ذلك كما هو ظاهر. والبيتان

حجه للكوفيين والأخفش جميعا ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلک من الضروره الشعريه.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامه كل [واحد] منهما ؛ فتقول : ضرب فى الدار زيد ، وضرب فى الدار زيدا ، وإن لم يتقدم تعين إقامه المفعول به ، نحو «ضرب زيد فى الدّار» ؛ فلا يجوز «ضرب زيدا فى الدّار».

* * *

إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟

وباتّفاق قد ينوب الثّان من

باب «كسا» فيما التباسه أمن (1)

1- «وباتفاق» الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتى «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى ، وباب مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجمله من أمن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله «ما» المجروره محلا بفى.

إذا بنى الفعل المتعدّى إلى مفعولين لما لم يسمّ فاعله : فإما أن يكون من باب «أعطى» ، أو من باب «ظنّ (1)» ؛ فإن كان من باب «أعطى» - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامه الأول منهما وكذلک الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : «كسى زيد جبّه ، وأعطى عمرو درهما» ، وإن شئت أقمت الثانى ؛ فنقول : «أعطى عمرا درهم ، وكسى زيدا جبه».

هذا إن لم يحصل لبس بإقامه الثانى ، فإذا حصل لبس وجب إقامه الأول ، [وذلک نحو «أعطيت زيدا عمرا» فتتعين إقامه الأول] فتقول : «أعطى زيد عمرا» ولا يجوز إقامه الثانى حينئذ : لئلا يحصل لبس ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا ، بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثانى من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن

1- قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. نحو ظننت زيدا قائما وعلمت أخاک مسافرا ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها. وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله «باب ظن» ، ومراد الناظم بقوله «فى باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثه مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت. وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذا النوع على ضربين ؛ لأن نصبه لأحد هذين المفعولين إما أن يكون على نزع الخافض ، كما فى قولک : اخترت الرجال محمدا ، وكما فى قوله تعالى : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) الأصل اخترت من الرجال محمدا ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين. وذلک نحو قولک : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم دينارا ، وكسوت محمدا جبه. وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطه حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

اللّبس ؛ فإن عنى به أنه اتفاق من جهه النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفه والثانى نكره تعين إقامه الأول ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما» ، ولا يجوز عندهم إقامه الثانى ؛ فلا تقول : «أعطى درهم زيدا».

* * *

فى باب «ظنّ ، وأرى» المنع اشتهر

ولا أرى منعا إذا القصد ظهر (1)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثه مفاعيل كأرى وأخواتها - فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامه الأول ، ويمتنع إقامه الثانى فى باب «ظنّ» والثانى والثالث فى باب «أعلم» ؛ فتقول : «ظنّ زيد قائما» ولا يجوز «ظنّ زيدا قائم» وتقول : «أعلم زيد فرسک مسرجا» ولا يجوز إقامه الثانى ؛ فلا تقول : «أعلم زيدا فرسک مسرجا» ولا إقامه الثالث ؛ فتقول : «أعلم زيدا

1- «فى باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و «ظن» قصد لفظه : مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ ، وجمله «اشتهر» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافيه «أرى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «منعا» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافه إذا إليها «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيريه.

فرسک مسرج» ونقل ابن أبى الربيع الاتفاق على منع إقامه الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضا - ابن المصنف.

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتعيّن إقامه الأول ، لا فى باب «ظنّ» ولا باب «أعلم» لكن يشترط ألّا يحصل لبس ؛ فتقول : «ظنّ زيدا قائم ، وأعلم زيدا فرسک مسرجا».

وأما إقامه الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبى الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه ، وليس كما زعما ، فقد نقل غيرهما الخلاف فى ذلک (1) ؛ فتقول : «أعلم زيدا فرسک مسرج».

فلو حصل لبس تعيّن إقامه الأول فى باب «ظن ، وأعلم» فلا تقول : «ظنّ زيدا عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثانى ، ولا «أعلم زيدا خالد منطلقا».

* * *

وما سوى النّائب ممّا علّقا

بالرّافع النّصب له محقّقا (2)

1- حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاه أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكايه الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفيه لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاه فى ثانى مفعولى علم.

2- «وما» اسم موصول : مبتدأ أول «سوى النائب ، مما» متعلقان بمحذوف صله «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لما ، والجمله لا محل لها صله ما المجروره محلا بمن «بالرافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو «ما» فى أول البيت «محققا» حال من الضمير المستكن فى الخبر.

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا ، كذلک لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا (1) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقى ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما ، وأعلم زيد عمرا قائما ، وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعه أمام الأمير فى داره».

* * *

1- يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التى كان الفعل ناصبا لها وهو مبنى للمعلوم.

اشتغال العامل عن المعمول

اشاره

(1) .

ص: 128

1- أركان الاشتغال ثلاثه : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطه ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثه شروط لا بد من بيانها. فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - فخمسه : الأول : ألا يكون متعددا لفظا ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح. الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجمله قبله. الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى. الرابع : كونه مفتقرا لما بعده ؛ فنحو «جاءک زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفيا بالعامل المتقدم عليه. الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، بألا يكون نكره محضه ؛ فنحو قوله تعالى : (وَرَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رَهْبانِيَّةً) معطوف على ما قبله بالواو ، وجمله (ابتدعوها) صفه. وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنان : الأول : أن يكون متصلا المشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح. الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفه مشبهه ، أو فعلا جامدا كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح. وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه.

ضابط الاشتغال

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل

عنه : بنصب لفظه ، أو المحلّ (1)

فالسّابق انصبه بفعل أضمرا

حتما ، موافق لما قد أظهرا (2)

الاشتغال : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، [قد] عمل فى ضمير ذلک الاسم أو فى سببيّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير «زيدا ضربته ، وزيدا مررت به» ومثال المشتغل بالسببىّ «زيدا ضربت غلامه» وهذا هو المراد بقوله : «إن مضمر اسم - إلى آخره» والتقدير : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلک الاسم بنصب المضمر لفظا نحو «زيدا ضربته» أو بنصبه محلا ، نحو «زيدا مررت به» فكلّ واحد من «ضربت ، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى

1- «إن» شرطيه «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن شغل مضمر ، ومضمر مضاف ، و «اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلا» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «عنه ، بنصب» متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.
2- «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وجمله «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، فى محل جر نعت لفعل «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلک ذلک حتما «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق ، وجمله «أظهرا» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، لا محل لها من الإعراب صله «ما» المجروره محلا باللام.

الضمير بنفسه ، و «مررت» وصل إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا ، وكل من «ضربت ، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتسلّط على «زيد» كما تسلّط على الضمير ، فكنت تقول : «زيدا ضربت» فتنصب «زيدا» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره ، وتقول : «بزيد مررت فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ، ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه - إلى آخره» معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئه المذكوره ؛ فيجوز لک نصب الاسم السابق ، واختلف النحويون فى ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ؛ [لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر] ويكون الفعل المضمر موافقا فى المعنى لذلک المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولک فى «زيدا ضربته» : إن التقدير «ضربت زيدا ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولک فى «زيدا مررت به» : إن التقدير «جاوزت زيدا مررت به» (1) وهذا هو الذى ذكره المصنف. ى

1- اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمشغول به بلا واسطه ، وقد يكون لازما ناصبا للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعه أحوال : فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صوره واحده ، وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيئان هما : كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم - نحو قولک : زيدا ضربته. ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، فى ثلاث صور : الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازما ، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولک : أزيدا مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به. الثانيه : أن يكون العامل لازما ، والمشغول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولک : زيدا مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لابست زيدا مررت بغلامه ، ولا تقدره : «جاوزت زيدا مررت بغلامه» كما قدرت فى الصوره الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنک لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما

جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر. الثالثه : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه. وهكذا تقدر فى كل صوره من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى

والمذهب الثانى : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفىّ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل فى الضمير وفى الاسم معا ؛ فإذا قلت : «زيدا ضربته» كان «ضربت» ناصبا ل- «زيد» وللهاء ، وردّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومظهره ، وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضمير ملغى ، وردّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

* * *

المواضع التى يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه

والنّصب حتم ، إن تلا السّابق ما

يختصّ بالفعل : كإن وحيثما (1).

1- «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تلا» فعل ماض. فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «يختص» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من يختص وفاعله لا محل لها صله الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كإن - إلخ ، «وحيثما» معطوف على «إن» المجروره محلا بالكاف.

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسه أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثانى : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : «والنّصب حتم - إلى آخره» ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداه لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط (1) نحو إن ، وحيثما ؛ فتقول : «إن زيدا أكرمته أكرمك ، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه» : فيجب نصب «زيدا» فى المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه

1- الأدوات التى تختص بالفعل أربعه أنواع : الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط فى ضروره الشعر ، فأما فى النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما : الأولى «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيا ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانيه : «إذا» مطلقا ، نحو إذا زيدا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه. النوع الثانى : أدوات التحضيض ، نحو هلا زيدا أكرمته. النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو ألا زيدا أكرمته. النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزه ، نحو هل زيدا أكرمته ، فأما الهمزه فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

157- لا تجزعى إن منفس أهلكته ***فإذا هلكت فعند ذلک فاجزعى (1)ل

1- هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه فى الطبعه الأولى لهذه العله ، وهو من كلمه للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبدير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به فى الجاهليه ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلک ؛ ففى هذا يقول : قالت لتعذلنى من اللّيل : اسمع ، سفه تبيّتک الملامه فاهجعى لا تجزعى لغد ، وأمر غد له ، أتعجّلين الشّرّ ما لم تمنعى قامت تبكّى أن سبات لفتيه زقّا وخابيه بعود مقطع اللغه : «لا تجزعى» لا تحزنى ، والجزع هو : ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء ، وهو أيضا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير ، وهو الشىء النفيس الذى يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت. الإعراب : «لا» ناهيه «تجزعى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه وعلامه جزمه حذف النون. وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «إن» شرطيه «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله «أهلكته» جمله من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيريه «فإذا» الفاء عاطفه ، إذا : ظرفيه تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «فبعد» الفاء زائده ، وبعد : ظرف متعلق بقوله «اجزعى» فى آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشاره من «ذلک» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «فاجزعى» الفاء واقعه فى جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والجمله جواب إذا لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه : قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداه الشرط التى هى «إن» والأكثر أن يلى هذه الأداه الفعل. وقيل : أن تقرر لک ما فى هذا البيت نخبرک أنه يروى بنصب «منفس» يروى برفعه. فأما روايه النصب فهى التى رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه 1 - 68 ، ومفصل الزمخشرى 1 - 149 بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الروايه ؛ لأن «منفسا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته. والروايه الثانيه برفع «منفس» وهى روايه الكوفيين ، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ ، وجمله «أهلكته» خبره ، وهذا هو صريح عباره الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجمله الاسميه بعد

«إن» و «إذا» الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأدانين مبتدأ ، والجمله بعده فى محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده فى نحو «إن زيد يزورک فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له ، فأما البصريون فلا يسلمون أولا روايه الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الروايه فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسميه بعد أداه الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداه الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذى بعده قد رفع الضمير على الفاعليه ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَکَ) وهذا هو الراجح ، وهو الذى قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه فى تقدير العامل فى المشغول عنه (فى ص 518) ، ثم انظر ما ذكرناه فى باب الفاعل

تقديره : «إن هلک منفس» (1) ، والله أعلم.

* * *

ص: 134

1- هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت ، ولو أنه قال : «وتقديره عند البصريين إن هلک منفس» لاستقام الكلام.

وإن تلا السّابق ما بالابتدا

يختصّ فالرّفع التزمه أبدا (1)

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معمولا لما بعد وجد (2)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثانى ، وهو ما يجب فيه الرّفع (3) ؛ فيجب رفع .

1- «وإن» شرطيه «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتى «يختص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفيه ، والجمله من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسره.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعوليه المطلقه بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلک الالتزام إذا تلا الفعل - إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب تفسيريه «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد ، والجمله لا محل لها صله ما الواقع مفعولا به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» الواقع فاعلا «معمولا» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما

الموصوله المجروره محلا باللام ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام.
3- للمؤلفين اختلاف فى اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلک لأننا اشترطنا فى ضابط الاشتغال : أن العامل فى المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح فى ص 518) وفى هذا القسم لا يتم ذلک ، ألا ترى أن نحو قولک : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» فى «زيد» المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ، والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا.

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداه تختصّ بالابتداء ، كإذا الّتى للمفاجأه ؛ فتقول : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» برفع «زيد» - ولا تجوز نصبه ؛ لأن «إذا» هذه لا يقع بعدها الفعل : لا ظاهرا ، ولا مقدرا.

وكذلک يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و «ما» النافيه ، نحو «زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد هل تضربه ، وزيد ما لقيته» فيجب رفع «زيد» فى هذه الأمثله ونحوها (1) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل .

1- الأشياء التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشره أنواع : (الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه. (الثانى) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو زيد هل أكرمته ، وعلى أسلمت عليه. (الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو زيد هلا أكرمته ، وخالد ألا تزوره. (الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه. (الخامس) لام الابتداء ، نحو زيد لأنا قد ضربته ، وخالد لأنا أحبه حبا جما. (السادس) «كم» الخبريه ، نحو زيدكم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له. (السابع) الحروف الناسخه ، نحو زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمه. (الثامن) الأسماء الموصوله ، نحو زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها. (التاسع) الأسماء الموصوفه بالعامل المشغول ، نحو زيد رجل ضربته. (العاشر) بعض حروف النفى ؛ وهى «ما» مطلقا ، نحو زيد رجل ما ضربته ، «لا» بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف النفى غير «ما» و «لا» نحو زيد لم أضربه - أو كان حرف النفى هو «لا» وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه - فإنه يترجح الرفع ولا يجب ؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

فيما قبله لا يصلح أن يفسّر عاملا فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : «كذا إذا الفعل تلا - إلى آخره».

أى : كذلک يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئا لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : «زيدا ما لقيت» أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدّر ؛ فيقول : «زيدا ما لقيته».

* * *

المواضع التى يترجح فيها نصبه

واختير نصب قبل فعل ذى طلب

وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (1)

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقرّ أوّلا (2)

1- «واختير» فعل ماض مبنى للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «ذى طلب» نعت لفعل ، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله ما المجروره محلا بالإضافه.
2- «وبعد» معطوف على بعد فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و «فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولا» ظرف متعلق بمستقر.

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يختار فيه النصب.

وذلک إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب - كالأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو «زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه ، وزيدا رحمه الله» ؛ فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار النصب (1).

وكذلک يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداه يغلب أن يليها الفعل (2) ، كهمزه الاستفهام ، نحو «أزيدا ضربته» بالنصب والرفع ، والمختار النصب.

وكذلک يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جمله فعليّه ولم يفصل بين العاطف والاسم ، نحو «قام زيد وعمرا أكرمته»؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار النصب ؛ لتعطف جمله فعليه على جمله فعليه ، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شىء ، نحو «قام زيد وأمّا عمرو فأكرمته» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتى ، وتقول : «قام زيد وأمّا عمرا فأكرمه» فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالّ على طلب.

1- إنما اختبر نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيا - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجمله الطلبيه - لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.
2- الأدوات التى يغلب وقوع الفعل بعدها أربعه (الأولى) همزه الاستفهام (الثانيه) «ما» النافيه ؛ ففى نحو «ما زيدا لقيته» يترجح النصب (الثالثه) «لا» النافيه ؛ ففى نحو «لا زيدا ضربته ولا عمرا» يترجح النصب (الرابعه) «إن» النافيه ؛ ففى نحو «إن زيدا ضربته» - بمعنى ما زيدا ضربته - يترجح النصب أيضا.

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا

به عن اسم ، فاعطفن مخيّرا (1)

أشار بقوله : «فاعطفن مخيّرا» إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تقدّم أنه القسم الخامس ، وضبط النحويون ذلک بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جمله ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وفسّروا الجمله ذات الوجهين بأنها جمله : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمته» فيجوز رفع «عمرو» مراعاه للصدر ، ونصبه مراعاه للعجز.

* * *

المواضع التى يترجح فيها رفعه

والرّفع فى غير الّذى مرّ رجح

فما أبيح افعل ، ودع ما لم يبح (2)

1- «إن» شرطيه «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلا» مفعول به لتلا «مخبرا» نعت لفعل «به ، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخيرا» حال من الضمير المستتر فى «اعطفن».
2- «والرفع» مبتدأ «فى غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتى ، وغير مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «مر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله من مر وفاعله لا محل لها صله «رجح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجمله من رجح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول به مقدم لا فعل «أبيح» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صله «افعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» مضارع مبنى

للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله الموصول.

هذا هو الذى تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع ، وذلک : كلّ اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجّح نصبه ، ولا ما يجوّز فيه الأمرين على السواء ، وذلک نحو «زيد ضربته» فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار رفعه ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفه الإضمار ، وليس بشىء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمه العربيه ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابن الشّجرىّ فى أماليه على النصب قوله :

158- فارسا ما غادروه ملحما***غير زمّيل ولا نكس وكل (1)

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها) بكسر تاء «جنّات».

* * * .

1- البيت لامرأه من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثه أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى 3 - 121 بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمه بن عبده ، وليس ذلک بشىء ، وبعد بيت الشاهد قولها : لو يشا طار به ذو ميعه لاحق الآطال نهد ذو خصل غير أنّ الباس منه شيمه وصروف الدّهر تجرى بالاجل اللغه : «فارسا» هذه الكلمه تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسه ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح «ما» زائده «غادروه» تركوه فى مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ؛ فهو فعيل بمعنى مفعول فى الأصل. ثم نقل إلى الاسميه «ملحم» بزنه المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصا «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا : الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه : الضعيف الذى يقصر عن النجده وعن غايه المجد والكرم «الوكل» بزنه كتف - الذى يكل أمره إلى غيره عجزا «لو يشا - إلخ» معناه أنه لو شاء النجاه لأنجاه فرس له نشاط وسرعه جرى وحده ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع خصله ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس - إلخ» الشيمه : الطبيعه والسجيه والخليقه ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف. الإعراب : «فارسا» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا «ما» حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكره بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت

لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «ملحما» حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاک «غير» حال ثان ، وغير مضاف و «زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى ، ونكس : معطوف على زميل «وكل» صفه لنكس. الشاهد فيه : قوله «فارسا ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله «فارسا» المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا موجب له ؛ فلما نصب «فارسا» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنع.

وفصل مشغول بحرف جرّ

أو بإضافه كوصل يجرى (1)

يعنى أنه لا فرق فى الأحوال الخمسه السابقه بين أن يتّصل الضمير بالفعل المشغول به نحو «زيد ضربته» أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو «زيد مررت به» أو بإضافه ، نحو «زيد ضربت غلامه» ، [أو غلام صاحبه] ، أو مررت بغلامه ، [أو بغلام صاحبه]» ؛ فيجب النصب فى نحو «إن زيدا مررت به أكرمک» كما يجب فى «إن زيدا لقيته أكرمک» وكذلک يجب الرفع فى «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو» ويختار النصب فى «أزيدا مررت

1- «فصل» مبتدأ ، وفصل مضاف و «مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «أو» عاطفه «بإضافه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى «يجرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجمله من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

به؟» ويختار الرفع فى «زيد مررت به» ويجوز الأمران على السواء فى «زيد قام وعمرو مررت به» وكذلک الحكم فى «زيد [ضربت غلامه ، أو] مررت بغلامه».

* * *

الوصف العامل كالفعل

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل ، إن لم يک مانع حصل (1)

يعنى أن الوصف العامل فى هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف العامل : اسم الفاعل ، واسم المفعول.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو «زيد دراكه» فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من لوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو «زيدا أنا ضاربه أمس» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه : الآن ، أو غدا ، والدرهم أنت معطاه» فيجوز نصب «زيد ، والدرهم» ورفعهما كما كان يجوز ذلک مع الفعل.

1- «وسو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشاره أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و «عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «يک» فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامه جزمه السكون على النون المحذوفه للتخفيف «مانع» فاعل يک «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

يعود إلى مانع ، والجمله فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل.

واحترز بقوله : «إن لم یک مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو «زيد أنا الضّاربه» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسّر عاملا فيه ، والله أعلم (1).

* * *

وعلقه حاصله بتابع

كعلقه بنفس الاسم الواقع (2)

تقدّم أنه لا فرق فى هذا الباب بين ما اتّصل فيه الضمير بالفعل ، نحو «زيدا ضربته» وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو «زيدا مررت به» ؛ أو بإضافه ، نحو «زيدا ضربت غلامه».

1- تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثه شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلک يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغه ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ؛ فإن واحدا منهما لا يسمى وصفا (الثانى) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعوليه باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزله لم يصح ، وذلک كاسم الفاعل بمعنى الماضى والصفه المشبهه واسم التفضيل (الثالث ألا يوحد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح فى الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن «أل» الداخله على اسم الفاعل موصوله ، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل فى هذا الباب منحصرا فى ثلاثه أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثله المبالغه ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل.
2- «وعلقه» مبتدأ «حاصله» نعت لعلقه «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصله «كعلقه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لعلقه المجرور بالكاف ، ونفس مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

وذكر فى هذا البيت أن الملابسه بالتابع كالملابسه بالسببى ، ومعناه أنه إذ عمل الفعل فى أجنبىّ ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق : من صفه ، نحو «زيدا ضربت رجلا يحبه» أو عطف بيان ، نحو «زيدا ضربت عمرا أباه» أو معطوف بالواو خاصّه نحو «زيدا ضربت عمرا وأخاه» حصلت الملابسه بذلک كما تحصل بنفس السببىّ ، فينزّل «زيدا ضربت رجلا يحبه» منزله «زيدا ضربت غلامه» وكذلک الباقى.

وحاصله أن الأجنبىّ إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببى ، والله أعلم.

* * *

ص: 144

تعدّی الفعل و لزومه

تعریف الفعل المتعدی و علامته

علامه الفعل المعدّی أن تصل

«ها» غیر مصدر به ، نحو عمل (1)

ینقسم الفعل إلی متعدّ ، ولازم ؛ فالمتعدّی : هو الذی یصل إلی مفعوله بغیر حرف جر ، [نحو «ضربت زیدا»] واللازم : ما لیس کذلک ، وهو : ما لا یصل إلی مفعوله إلا بحرف جر (2) نحو «مررت بزید» أولا مفعول له ، .

ص: 145

1- «علامه» مبتدأ ، وعلامه مضاف ، و «الفعل» مضاف إلیه «المعدی» نعت للفعل «أن» مصدریه «تصل» فعل مضارع منصوب بأن ، وسکن للوقف ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت ، و «أن» وما دخلت علیه فی تأویل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، والتقدیر : علامه الفعل المعدی وصلک به ها - إلخ «ها» مفعول به لتصل ، وها مضاف و «غیر» مضاف إلیه ، وغیر مضاف ، و «مصدر» مضاف إلیه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أی وذلک نحو ، ونحو مضاف ، و «عمل» قصد لفظه : مضاف إلیه.
2- أکثر النحاه علی أن الفعل من حیث التعدی واللزوم ینقسم إلی قسمین : المتعدی ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعباره الناظم والشارح تدل علی أنهما یذهبان هذا المذهب ، ألا تری أن الناظم یقول «ولازم غیر المعدی» والشارح یقول «واللازم ما لیس کذلک» وذلک یدل علی أن کل فعل لیس بمتعد فهو لازم ؛ فیدل علی انحصار التقسیم فی القسمین. ومن العلماء من ذهب إلی أن الفعل من هذه الجهه ینقسم إلی ثلاثه أقسام : الأول المتعدی ، والثانی اللازم ، والثالث ما لیس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخیر «کان» وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدی إلیه بحرف الجر ، کما مثلوا له ببعض الأفعال التی وردت تاره متعدیه إلی المفعول به بنفسها وتاره أخری متعدیه إلیه بحرف الجر ، نحو شکرته وشکرت له ونصحته ونصحت له وما أشبههما وقد یقال : إن «کان» لیست خارجه عن القسمین ، بل هی متعدیه ، وحینئذ یکون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه کخبر کان ، أو یقال : إن المقسم هو الأفعال التامه ؛ فلیست «کان» وأخواتها من موضع التقسیم حتی یلزم دخولها فی أحد

القسمين ، كما انه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن القسمين ، بل هى إما متعديه ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمه ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض.

نحو «قام زيد» ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلا متعدّيا ، وواقعا ، ومجاوزا ، وما ليس كذلک يسمى : لازما ، وقاصرا ، وغير متعدّ ، و [يسمى] متعديا بحرف جر.

وعلامه الفعل المتعدّى أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو «الباب أغلقته».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تدل على تعدّى الفعل ؛ فمثال المتصله بالمتعدى «الضّرب ضربته زيدا» أى ضربت الضرب [زيدا] ومثال المتصله باللازم «القيام قمته» أى : قمت القيام.

* * *

فانصب به مفعوله إن لم ينب

عن فاعل ، نحو تدبّرت الكتب (1).

1- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول : مفعول به لانصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «ينب» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعوله ،؟؟؟ الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل»؟؟؟ مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک نحو «تدبرت»؟؟؟ فاعل «الكتب» مفعول به ، ونحو مضاف ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله «فانصب به مفعوله» هو المفعول به ، لأمرين ؛ أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقيه المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه. والمفعول المطلق. وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترک فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما ، وتقول : ذاكرت

والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديبا ، وقمت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكره أصيلا. وخرجت من الملعب ليلا.

شأن الفعل المتعدّى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو «تدبّرت الكتب» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدّم ، نحو «تدبّرت الكتب».

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : «خرق الثوب المسمار» ولا ينقاس ذلک ، بل يقتصر فيه على السماع (1). .

1- قال السيوطى فى همع الهوامع (1 / 186) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر : مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت بحران أو بلغت سوآتهم هجر فإن السوآت هى المبالغه ، وسمع أيضا رفعهما ، قال : [إن من صاد عقعقا لمشوم] كيف من صاد عقعقان وبوم وسمع نصبهما ، قال : قد سالم الحيّات منه القدما [الأفعوان والشّجاع الشّجعما] والمبيح لذلک كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلک» اه وقال ابن مالک فى شرح الكافيه : «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل* مثل القنافذ ... البيت» اه. والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل ، والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب ، لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير إنما حصل فى المعنى. وهذا رأى لجماعه من النحاه ، وقد اختاره الشاطى. وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل.

والأفعال المتعديه على ثلاثه أقسام :

أحدها : ما يتعدّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظنّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلهما ذلک ، كأعطى وكسا.

والقسم الثانى : ما يتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل ، كأعلم وأرى.

والقسم الثالث : ما يتعدّى إلى مفعول واحد ، كضرب ، ونحوه.

* * *

ولازم غير المعدّى ، وحتم

لزوم أفعال السّجايا ، كنهم (1)

كذا افعللّ ، والمضاهى اقعنسسا ،

وما اقتضى : نظافه ، أو دنسا (2)

أو عرضا ، أو طارع المعدّى

لواحد ، كمدّه فامتدّا (3).

1- «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و «المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبنى للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و «أفعال» مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و «السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلک كائن كنهم.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «والمضاهى» معطوف على قوله «افعلل» السابق. وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقوله «اقعنسسا» مفعوله ، وقد قصد لفظه «وما» اسم موصول : معطوف على المضاهى «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله. والجمله

لا محل لها صله الموصول «نظافه» مفعول به لاقتضى «أو دنسا» معطوف على قوله نظافه.
3- «أو عرضا» معطوف على قوله نظافه فى البيت السابق «أو طاوع» أو : حرف عطف. وطاوع : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «المعدى» مفعول به لطاوع «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمده» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلک کائن کمده «فاستدا» الفاء عاطفه ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو.

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يتّصل به هاء [ضمير] غير المصدر ، ويتحتّم اللزوم لكل فعل دالّ على سجيه - وهى الطبيعه - نحو : «شرف ، وكرم ، وظرف ، ونهم» وكذا كلّ فعل على وزن افعللّ ، نحو : «اقشعرّ ، واطمأنّ» أو على وزن افعنلل ، نحو : «اقعنسس ، واحرنجم» أو دلّ على نظافه ک- «طهر الثوب ، ونظف» أو على دنس ک- «دنس الثوب ، ووسخ» أو دلّ على عرض نحو : «مرض زيد ، واحمرّ» أو كان مطاوعا لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو : «مددت الحديد فامتدّ ، ودحرجت زيدا فتدحرج» واحترز بقوله : «لواحد» مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعديا إلى مفعول واحد ، نحو : «فهّمت زيدا المسأله ففهمها ، وعلّمته النحو فتعلّمه».

* * *

يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور

وعدّ لازما بحرف جرّ

وإن حذف فالنّصب للمنجرّ (1)

1- «وعد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لازما» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «وإن» شرطيه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط. النصب : مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

نقلا ، وفى «أنّ» «وأن» يطّرد

مع أمن لبس : كعجبت أن يدوا (1)

تقدّم أن الفعل المتعدّى يصل إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : «مررت بزيد» وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ، نحو : «مررت زيدا» قال الشاعر :

159- تمرّون الدّيار ولم تعوجوا***كلامكم علىّ إذا حرام (2)

1- «نقلا» مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» وتقديره منقولا «وفى أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و «أمن» مضاف إليه ، وأمن مضاف و «لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جاره لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل «أن» مصدريه «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامه نصبه حذف النون ، وواو الجماعه فاعله ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفه ، والتقدير : عجبت من وديهم - أى إعطائهم الدبه - والجار والمجرور متعلق بعجب.
2- - البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى. اللغه : «تعوجوا» يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا - كقال يقول قولا ومقالا - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه. وروايه الديوان* أتمضون الرسوم ولا نحيا*. الإعراب : «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال ، ولم : نافيه جازمه ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف النون ، وواو الجماعه فاعل ، والجمله فى محل نصب حال «كلامكم» كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك : «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعه الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من «أن» المؤكده مع اسمها

وخبرها ، أو من «أن» المصدريه مع منصوبها. ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفننى مررن الطّريقا ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلک فى قوله «غضبت أن نظرت» وأصله : غضبت من أن نظرت.

أى : تمرّون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنّ» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن علىّ ابن سليمان البغدادىّ وهو] الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعيّن الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء ؛ فتقول : «بريت القلم السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو : «رغبت فى زيد» فلا يجوز حذف «فى» ؛ لأنه لا يدرى حينئذ : هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «فى زيد» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو «اخترت القوم من بنى تميم» فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : «اخترت القوم بنى تميم» ؛ إذ لا يدرى : هل الأصل «اخترت القوم من بنى تميم» أو «اخترت من القوم بنى تميم».

وأما «أنّ ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطّردا ، بشرط أمن اللبس ، كقولك «عجبت أن يدوا» والأصل «عجبت من أن يدوا» أى : من أن يعطوا الدّيه ، ومثال ذلك مع أنّ - بالتشديد - «عجبت من أنّك قائم» فيجوز حذف «من» فتقول : «عجبت أنّك قائم» ؛ فإن حصل لبس لم يجز

الحذف ، نحو «رغبت فى أن تقوم» أو «[رغبت] فى أنك قائم» فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللّبس.

واختلف فى محل «أنّ ، وأن» - عند حذف حرف الجرّ - فذهب الأخفش إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب (1) ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين. .

ص: 152

1- أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبک من الحرف المصدرى ومعموله فى محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلک بشيئين : أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآيه ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، فمتى حذف من الكلام زال عمله. وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و «أن» فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجرورا به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم 159) وكما فى قول ساعده بن جؤيه الهذلى : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه ، كما عسل الطّريق الثّعلب وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملک الحيره : آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه والحبّ يأكله فى القريه السّوس أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجرورا ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن. وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب. فمن ذلک قول الفرزدق من قصيده يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى : وما زرت ليلى أن تكون حبيبه إلىّ ، ولا دين بها أنا طالبه فقوله «ولا دين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبک من «أن تكون - إلخ» وذلک يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب. وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف. وذلک فى قوله. إذا قيل : أىّ النّاس شرّ قبيله؟ أشارت كليب بالأكفّ الأصابع أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره. فلما رأى سيبويه - رحمه الله! - تكافؤ الأدله ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما.

وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير «أنّ ، وأن» لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا ، وإن كان «أنّ ، وأن» جاز [ذلک] قياسا عند أمن اللّبس ، وهذا هو الصحيح.

* * *

إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل فى المعنى، و قد يجب ذلک، و قد يمتنع

والأصل سبق فاعل معنى كمن

من «ألبسن من زاركم نسج اليمن» (1)

إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبرا فى الأصل ؛ فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، نحو «أعطيت زيدا درهما» فالأصل تقديم «زيد»

1- «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و «فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كمن - إلخ «من» حرف جر ، ومجرور ، قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبسن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» اسم موصول : مفعول أول لألبس «زاركم» زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجمله لا محل لها صله «نسج» مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

على «درهم» لأنه فاعل فى المعنى ؛ لأنه الآخذ للدرهم ، وكذا «كسوت زيدا جبّه» و «ألبسن من زاركم نسج اليمن» ف- «من» : مفعول أول ، و «نسج» : مفعول ثان ، والأصل تقديم «من» على «نسج اليمن» لأنه اللّابس ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لكنه خلاف الأصل.

* * *

ويلزم الأصل لموجب عرى

وترک ذاک الأصل حتما قد يرى (1)

أى : يلزم الأصل - وهو تقديم الفاعل فى المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلک ، وهو خوف اللبس ، نحو «أعطيت زيدا عمرا» فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجل اللّبس ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأخير ما هو فاعل فى المعنى ، نحو «أعطيت الدّرهم صاحبه» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلا تقول : «أعطيت صاحبه الدّرهم» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه [وهو ممتنع] والله أعلم (2).

* * * .

1- «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى موجب ، والجمله فى محل جر نعت لموجب «وترک» مبتدأ ، وترک مضاف واسم الإشاره من «ذاک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «حتما» حال من نائب الفاعل المستتر فى «يرى» الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترک ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم فى هذه المسأله أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى - اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثه أحوال ؛ الحاله الأولى يجب فيها تقديم الفاعل فى المعنى ، والحاله الثانيه يجب

فيها تقديم المفعول فى المعنى ، والحاله الثالثه يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لک مواضع کل حاله منها تفصيلا. أما الحاله الأولى فلها ثلاثه مواضع ؛ أولها : أن يخاف اللبس ، وذلک إذا صلح کل من المفعولين أن يکون فاعلا فى المعنى ، وذلک نحو «أعطيت زيدا عمرا» وثانيهما : أن يکون المفعول فى المعنى محصورا فيه ، نحو قولک «ما کسوت زيدا إلا جبه ، وما أعطيت خالدا إلا درهما» وثالثها : أن يکون الفاعل فى المعنى ضميرا والمفعول فى المعنى اسما ظاهرا نحو «أعطيتک درهما». وأما الحاله الثانيه فلها ثلاثه مواضع أيضا ؛ أولها : أن يکون الفاعل فى المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول فى المعنى نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وثانيها : أن يکون الفاعل فى المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولک «ما أعطيت الدرهم إلا زيدا» وثالثها : أن يکون المفعول فى المعنى منهما ضميرا والفاعل فى المعنى اسما ظاهرا ، نحو قولک «الدرهم أعطيته بکرا» وأما الحاله الثالثه ففيما عداما ذکرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولک «أعطيت زيدا ماله» يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظا فقد عاد على متقدم رتبه.

يجوز حذف الفضله إن لم يضر حذفها

وحذف فضله أجز ، إن لم يضر

كحذف ما سيق جوابا أو حصر (1)

الفضله : خلاف العمده ، والعمده : ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضله : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حذف الفضله إن لم يضر ، كقولك

1- «وحذف» مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و «فضله» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «لم» جازمه نافيه «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضله فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «جوابا» مفعول ثان لسيق «أو» عاطفه «حصر» فعل ماض مبنى للمجهول معطوف على سيق.

فى «ضربت زيدا» : «ضربت» بحذف المفعول به ، وكقولك فى «أعطيت زيدا درهما» : «أعطيت» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى) و «أعطيت زيدا» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) و «أعطيت درهما» قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يعطوكم الجزيه ، فإن ضرّ حذف الفضله لم يجز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به فى جواب سؤال ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «ضربت زيدا» أو وقع محصورا ، نحو «ما ضربت إلّا زيدا» ؛ فلا يجوز حذف «زيدا» فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجواب ، ويبقى الكلام فى الثانى دالّا على نفى الضرب مطلقا ، والمقصود نفيه عن غير «زيد» ؛ فلا يفهم المقصود عند حذفه.

* * *

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل

ويحذف النّاصبها ، إن علما ،

وقد يكون حذفه ملتزما (1)

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دلّ عليه دليل ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «زيدا» التقدير : «ضربت زيدا» فحذف «ضربت» ؛ لدلاله ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو «زيدا ضربته» التقدير : «ضربت زيدا ضربته» فحذف «ضربت» وجوبا كما تقدم ، والله أعلم. ون

1- «ويحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «الناصبها» الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضله مفعول به «إن» شرطيه «علما» فعل ماض مبنى للمجهول. فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف : اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزما» خبر يكون

التّنازع فى العمل

اشاره

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل

قبل فللواحد منهما العمل (1)

والثّان أولى عند أهل البصره

واختار عكسا غيرهم ذا أسره (2)

ضابط التنازع

التنازع عباره عن توجّه عاملين إلى معمول واحد (3) ، نحو «ضربت

1- «إن» شرطيه «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «فى اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «قبل» ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضيم فى محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر
2- «والثانى» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و «البصره» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير : فاعل اختار. وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم ، وذا مضاف و «أسره» مضاف إليه ، وهو بضم الهمزه والمراد به ذا قوه ، وأصله - بضم الهمزه - الدرع الحصينه ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزه ، والأسره - بالفتح - الجماعه القويه.
3- قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا

اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر : *عهدت مغيثا مغنيا من أجرته* فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير : قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه وعزّه ممطول معنّى غريمها أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرک زيدا ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ؛ فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر : لقد علمت أولى المغيره أنّنى لقيت فلم أنكل عن الضّرب مسمعا فقوله «مسمعا» اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و «الضرب» ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل. ويشترط فى العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ؛ فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوک» إذ لا ارتباط بين الفعلين : والارتباط يحصل بواحد من ثلاثه أمور : (الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت (الثانى) أن يكون أولهما عاملا فى ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ) و (كَما ظَنَنْتُمْ) معمول لظنوا ، لأنه صفه لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا. (الثالث) أن يكون جوابا للأول ، نحو قوله تعالى (يَسْتَفْتُونَکَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَهِ) ونحو قوله جل شأنه : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً). ويشترط فى العاملين أيضا : أن يكون كل واحد منهما موجها إلى المعمول من غير فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فخرج بذلک نحو قول الشاعر : *أتاک أتاک اللّاحقون احبس احبس* فليس كل واحد من «أتاک أتاک» موجها إلى قوله «اللاحقون» ؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوک أتاک اللاحقون ، أو لقال : أتاک أتوک اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثانى تأكيد له ، وخرج قول امرىء القيس بن حجر الكندى ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال وذلک لأن كلا من «كفانى» و «لم أطلب» ليس متوجها إلى قوله «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجها إلى لصار حاصل المعنى : كفانى قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلک وهو يقول بعد هذا البيت : ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرک المجد المؤثل أمثالى وإنما قوله «قليل من المال» فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفانى قليل من المال ولم أطلب الملک. ويشترط فى العاملين أيضا : أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثله التى ذكرناها والتى ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا

فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولک «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل فى ضميره ، وإن كان منصوبا نحو قولک «زيدا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثانى منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمول له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولک «ضربت زيدا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللمتأخر عنه معمول محذوف بدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشاره وجيزه إلى هذا الشرط.

وأكرمت زيدا» فكلّ واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيدا» بالمفعوليه ، وهذا معنى قوله : «إن عاملان - إلى آخره».

وقوله : «قبل» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلنا ، ومقتضاه أنه لو تأخّر العاملان لم تكن المسأله من باب التنازع.

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحد العاملين يعمل فى ذلک الاسم الظاهر ، والآخر يهمل عنه ويعمل فى ضميره ، كما سيذكره.

ص: 159

خلاف النحاه فى ترجح أى العاملين و وجه ذلک

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلّ واحد من العاملين فى ذلک الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا فى الأولى منهما (1).

فذهب البصريّون إلى أنّ الثانى أولى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدّمه.

* * *

العامل المهمل يعمل فى ضمير الاسم، و إذا كان العامل فى الظاهر هو ثانى العاملين لم يضمر مع أولهما إلا المرفوع

وأعمل المهمل فى ضمير ما

تنازعاه ، والتزم ما التزما (2).

1- رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما ثلاث حجج : الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العله التى ذكرها الشارح. الثانيه : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر - بأجنبى من العامل ، وهو ذلک العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضروره التى ألجات إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل. الثالثه : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجمله الأولى - وهى جمله العامل الأول مع معموله - قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل. ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعلتين : الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكرا ، وهى التى ذكرها الشارح. والثانيه : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرا فى العامل الأول منهما ؛ فيكون فى الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ، وخلاف الأصل عند البصريين. ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب. ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولک : ضربت بل أكرمت زيدا ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولک : لا أكرمت ولا قدمت زيدا.

2- «وأعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «فى ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجمله لا محل لها صله الموصول «والتزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله.

كيحسنان ويسىء ابناكا

وقد بغى واعتديا عبداكا (1)

أى : إذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل فى ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلک كقولک : «يحسن ويسىء ابناک» فكل واحد من «يحسن» و «يسىء» يطلب «ابناک» بالفاعليه ، فإن أعملت الثانى وجب أن تضمر فى الأول فاعله ؛ فتقول «يحسنان ويسىء ابناک» وكذلک إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : «يحسن ويسيئان ابناک» ومثله «بغى واعتديا عبداک» وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بغيا واعتدى عبداک» ولا يجوز ترک الإضمار ؛ فلا تقول «يحسن ويسىء ابناک» ولا «بغى واعتدى عبداک» لأن تركه (2) يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل

1- «كيحسنان» الكاف جاره لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل «ويسىء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى ، ومضاف إليه.
2- يريد أن ترک الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير ليصح ؛ فإن ترک الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل فقط ؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترک الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور.

ملتزم الذكر ، وأجاز الكسائى ذلک على الحذف ، بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفرّاء على توجّه العاملين معا إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار فى الأول عند إعمال الثانى ؛ فلا تقول : «يحسنان ويسىء ابناک» وهذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسأله.

* * *

ولا تجئ مع أوّل قد أهملا

بمضمر لغير رفع أوهلا (1)

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

وأخّرنه إن يكن هو الخبر (2).

1- «ولا» ناهيه «تجىء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و «أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أول ، والجمله فى محل جر صفه لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجىء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و «رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجمله فى محل جر صفه لمضمر.
2- «بل» حرف عطف ، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و «خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفه ، أخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لأخر «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر

«هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

تقدّم أنه إذا أعمل أحد العاملين فى الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل فى ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فرق فى وجوب الإضمار - حينئذ - بين أن يكون المهمل الأوّل أو الثانى ، فتقول : «يحسنان ويسىء ابناک ، ويحسن ويسيئان ابناک»

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمده فى الأصل - وهو مفعول «ظن» وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ فى الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : «إن يكن هو الخبر» - أولا ، فإن لم يكن كذلک : فإما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثانى ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار ؛ فتقول «ضربت وضربنى زيد ، ومررت ومرّ بى زيد» ولا تضمر فلا تقول : «ضربته وضربنى زيد» ولا «مررت به ومرّ بى زيد» وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

160- إذا كنت ترضيه ويرضيک صاحب ***جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد(1)

وألغ أحاديث الوشاه ؛ فقلّما

يحاول واش غير هجران ذى ودّ.

1- البيتان من الشواهد التى لم تقف لأحد على نسبتها لقائل معين. اللغه : «جهارا» بزنه كتاب - أى عيانا ومشاهده ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهرا وجهارا. وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلک فى معنى العلن ، قال الله تعالى : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) وقال الأخفش فى قوله تعالى : (حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً) أى عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنک ولم تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا «أحفظ للعهد» يروى فى مكانه «أحفظ للود» والود - بضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح المحبه «ألغ» يريد لا تجعلن لكلام الوشاه سبيلا إلى قلبک «الوشاه» جمع واش. وهو الذى ينقل إليک الكلام عن خلانک وأحبائک بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبه «يحاول» هو مضارع من المحاوله ، وأصلها إراده الشىء بحيله. المعنى : إذا كانت بينک وبين أحد صداقه ، وكان كل واحد منكما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ؛ فتمسک بأواصر هذه المحبه فى حال غيبه صديقک عنک ، ولا تقبل فى

شأنه أقوال الوشاه ؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقه وتعكير صفوها. الإعراب : «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجمله «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى جمله الشرط «ويرضيک» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيک ، وجمله برضيک وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفه على جمله ترضيه التى قبلها «جهارا» منصوب على الظرفيه تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، وسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ. الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيک صاحب» فقد تقدم فى هذه العباره عاملان - وهما «ترضى» و «يرضى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» ذلک الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولا به. والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء ، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول فى الضمير ؛ لأن هذا الضمير فضله يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر. والإضمار قبل الذكر لا يجوز. وقد ارتكبه الشاعر ، من غير ضروره ملجئه إلى ارتكاب هذا المحظور ؛ فإنهم إنما أجازوا - فى هذا الباب - الإضمار قبل الذكر ، إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضروره يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا.

وإن كان الطالب له هو الثانى وجب الإضمار ؛ فتقول : «ضربنى وضربته زيد ، ومرّ بى ومررت به زيد» ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول «ضربنى وضربت زيد» ولا «مرّ بى ومررت زيد» ، وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

161- بعكاظ يعشى النّاظرين ***- إذا هم لمحوا - شعاعه (1)

والأصل «لمحوه» فحذف الضمير ضروره ، وهو شاذ ، كما شذّ عمل المهمل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمده فى الأصل.

1- البيت لعانكه بنت عبد المطلب عمه النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، من كلمه رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى : 2 / 256 بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها : سائل بنا فى قومنا وليكف من شرّ سماعه قيسا ، وما جمعوا لنا فى مجمع باق شناعه فيه السّنوّر والقنا والكبش ملتمع قناعه اللغه : «عكاظ» بزنه غراب - موضع كانت فيه سوق مشهوره ، يجتمع فيها العرب للتجاره ، والمفاخره «يعشى» مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا «لمحوا» ماض من اللمح ، وهو سرعه إبصار الشىء «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلا عليک كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت. المعنى : تريد أن أشعه سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلک عن كثره السلاح وقوه بريقه ولمعانه. الإعراب : «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» فى البيت السابق «يعشى» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشى «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحواهم «لمحوا» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «شعاعه» شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمه الظاهره ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «يعشى ... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول - وهو «يعشى» - يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلک الضمير ضروره ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار

كما ترى فى البيت. ومذهب الجمهور أن ذلک الحذف لا يجوز لغير الضروره وذلک من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيئه العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير عله ولا سبب موجب له. وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعه الكلام ، وذلک لأن هذا الضمير فضله لا يجب ذكرها.

هذا كلّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمده فى الأصل ، فإن كان عمده فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثانى ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرا ؛ فتقول : «ظنّنى وظننت زيدا قائما إيّاه» وإن كان الطالب له هو الثانى أضمرته : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : «ظننت وظنّنيه زيدا قائما ، وظننت وظنّنى إيّاه زيدا قائما».

ومعنى البيتين أنک إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : «ضربته وضربنى زيد» ، ولا مررت به ومرّ بى زيد» بل يلزم الحذف ؛ فتقول : «ضربت وضربنى زيد ، ومررت ومرّ بى زيد» إلا إذا كان المفعول خبرا فى الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخّرا ؛ فتقول «ظنّنى وظننت زيدا قائما إيّاه».

ومفهوما أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا : مرفوعا كان ، أو مجرورا ، أو منصوبا ، عمده فى الأصل أو غير عمده.

* * *

وأظهر ان بكن ضمير خيرا

لغير ما يطابق المفسّرا (1)

نحو أظنّ ويظنّانى أخا

زيدا وعمرا أخوين فى الرّخا (2)

أى : يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبرا فى الأصل عما لا يطابق المفسّر ، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسّره مثنّى ، نحو «أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين» ف- «زيدا» : مفعول أول لأظنّ ، و «عمرا» : معطوف عليه ، و «أخوين» : مفعول ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظنان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميرا فقلت : «أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين» ى»

1- «أظهر» فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من النقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبرا» خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «المفسرا» مفعول به ليطابق ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسما ظاهرا.
2- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلک نحو «أظن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ويظنانى» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ليظنانى «زيدا» مفعول أول لأظن «وعمرا» معطوف

عليه «أخوين» مفعول ثان لأظن «فى الرخا» تنازع فيه كل من «أظن» و «يظنانى»

لكان «إياه» مطابقا للياء ، فى أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين» ؛ لأنه مفرد ، و «أخوين» مثنى ؛ فتفوت مطابقه المفسّر للمفسّر ، وذلک لا يجوز ، وإن قلت «أظن ويظنانى إياهما زيدا وعمرا أخوين» حصلت مطابقه المفسّر للمفسّر ؛ [وذلک] لكون «إياهما» مثنى ، و «أخوين» كذلک ، ولكن تفوت مطابقه المفعول الثانى - الذى هو خبر فى الأصل - للمفعول الأول - الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفردا ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو «إياهما» ، ولا بد من مطابقه الخبر للمبتدأ ، فلما تعذّرت [المطابقه] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : «أظن ويظنانى أخا زيدا وعمرا أخوين» ؛ ف- «زيدا وعمرا أخوين» : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و «أخا» مفعوله الثانى ، ولا تكون المسأله - حينئذ - من باب (1) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيّون الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ؛ فتقول : «أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين» وأجازوا أيضا الحذف ؛ فتقول : «أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين».

* * *

1- القول بأن هذه المسأله حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلک بأن العاملين بالنسبه للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطالبه كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلک لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ؛ فإنه لا يطلب مفعولا ثانيا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول. ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحه توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنيه ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنک لو قلت «ضربنى وضربت زيدا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدا» المنصوب ، ولو قلت «ضربنى وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع؟

المفعول المطلق

اشاره

المصدر اسم ما سوى الزّمان من

مدلولى الفعل كأمن من أمن (1)

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف- «قام» يدل على قيام فى فى زمن ماض ، و «يقوم» يدل على قيام فى الحال أو الاستقبال ، و «قم» يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيام هو الحدث - وهو أحد مدلولى الفعل - وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : «ما سوى الزمان من مدلولى الفعل» فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كأمن ؛ فإنه أحد مدلولى أمن.

تعريف المفعول المطلق

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه ، أو عدده ، نحو «ضربت ضربا ، وسرت سير زيد ، وضربت ضربتين».

وسمى مفعولا مطلقا لصدق «المفعول» عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له.

* * *

بمثله او فعل او وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب (2).

1- «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «من مدلولى» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

2- «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل ، أو وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفه ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلا» خبر الكون من جهه النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفه له «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهه الابتداء.

ينتصب المصدر بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : عجبت من ضربک زيدا ضربا شديدا» أو بالفعل (1) ، نحو «ضربت زيدا ضربا» أو بالوصف (2) ، نحو «أنا ضارب زيدا ضربا».

ص: 170

1- يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثه شروط ؛ الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.
2- يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ؛ أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغه مبالغه ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر : أمّا الملوک فأنت اليوم ألأمهم لؤما ، وأبيضهم سر بال طبّاخ فإن قوله «لؤما» مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله «ألأمهم» الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «ألأمهم» وتقدير الكلام - على هذا - : فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفه المشبهه ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغه الذبيانى : وأرانى طربا فى إثرهم طرب الواله أو كالمختبل فإن قوله «طرب الواله» مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله «طربا» الذى هو صفه مشبهه ، وغيره يجعل هذه الصفه المشبهه دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله - إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفصيل.

أيهما أصل للآخر : الفعل أو المصدر؟

ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقّان منه ؛ وهذا معنى قوله : «وكونه أصلا لهذين انتخب» أى : المختار أن المصدر أصل لهذين ، أى : الفعل ، والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتقّ منه

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتقّ منه ، والوصف مشتقّ من الفعل.

وذهب ابن طلحه إلى أن كلّا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقّا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزياده ، والفعل والوصف بالنسبه إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلّا منهما يدلّ على المصدر وزياده ؛ فالفعل يدلّ على المصدر والزمان ، والوصف يدلّ على المصدر والفاعل.

* * *

المفعول المطلق على ثلاثه أنواع

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد

كسرت سيرتين سير ذى رشد (1)قف

1- «توكيدا» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعا» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعا» السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «كسرت» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، سرت : فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «رشد» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكنه للوقف

المفعول المطلق يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدا ، نحو «ضربت ضربا».

الثانى : أن يكون مبينا للنوع (1) ، نحو «سرت سير ذى رشد» ، و «سرت سيرا حسنا».

الثالث : أن يكون مبينا للعدد ، نحو «ضربت ضربه ، وضربتين ، وضربات».

* * *

ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعوليه المطلقه عده أشياء

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ

كجدّ كلّ الجدّ ، وافرح الجذل (2).

1- المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثه أحوال الأول : أن يكون مصافا ، نحو قولک : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغايه ، وهذا النوع من باب النيابه عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحاله أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقه فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص. الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولک : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابه قطعا. الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهديه ، نحو قولک : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعا ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابه. وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلک الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابه ؛ لأنه فعله.
2- «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول : فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بدل الآتى «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله ما «كجد» الكاف جاره لقول

محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق ، نائب عن المصدر ، منصوب بالفتحه الظاهره ، وكل مضاف و «الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

قد ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه ، ككل وبعض ، مضافين إلى المصدر ، نحو «جدّ كلّ الجدّ» (1) ، وكقوله تعالى : (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) و «ضربته بعض الضّرب».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور (2) ، نحو «قعدت جلوسا ، وافرح الجذل» فالجلوس : نائب مناب القعود لمرادفته له ، والجذل : نائب مناب الفرح لمرادفته له.

1- ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح : وقد يجمع الله الشّتيتين بعد ما يظنّان كلّ الظّنّ أن لا تلاقيا
2- اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك فى إعرابه ثلاثه أوجه : الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاه فى هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازنى والسيرافى والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ؛ واختار ابن مالک هذا القول ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف. الثانى : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله ، الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق ، فإذا قلت «فرحت جذلا» فجذلا : عند المازنى ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثانى هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كونى جذلان.

وكذلک ينوب مناب المصدر اسم الإشاره ، نحو «ضربته ذلک الضّرب» وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشاره مناب المصدر فلا بدّ من وصفه بالمصدر ، كما مثّلنا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثله سيبويه «ظننت ذاک» أى : ظننت ذاک الظن ، فذاک إشاره إلى الظن ، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر - أيضا - ضميره ، نحو «ضربته زيدا» أى : ضربت الضّرب ، ومنه قوله تعالى : (لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب.

وعدده ، نحو «ضربته [عشرين] ضربه» ومنه قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً).

والآله ، نحو «ضربته سوطا» والأصل : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم.

* * *

ما يجب إفراده من المصادر و ما يجوز تثنيته و جمعه

وما لتوكيد فوحّد أبدا

وثنّ واجمع غيره وأفردا (1)

لا يجوز تثنيه المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول : «ضربت ضربا» ، وذلک لأنه بمثابه تكرر الفعل ، والفعل لا يثنّى ولا يجمع.

1- «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما «فوحد» الفاء زائده ، ووحد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفيه «وثن» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من بن واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفه ، وقلبت نون التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله.

وأما غير المؤكد - وهو المبين للعدد ، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه.

فأما المبين للعدد فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه ، نحو : ضربت ضربتين ، وضربات.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو «سرت سيرى زيد الحسن والقبيح]».

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشّلوبين.

* * *

حذف العامل فى المفعول المطلق إما ممتنع، و إما جائز، و إما واجب

وحذف عامل المؤكّد امتنع

وفى سواه لدليل متّسع (1)

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلاله عليه : جوازا ، ووجوبا.

فالمحذوف جوازا ، كقولك : «سير زيد» لمن قال : «أىّ سير سرت» و «ضربتين» لمن قال : «كم ضربت زيدا؟» والتقدير : سرت سير زيد ، وضربته ضربتين.

وقول ابن المصنف : إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه ؛ لأن

1- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «عامل» مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و «المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من امتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفى سواه» الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

قولک «ضربا زیدا» مصدر مؤکد ، وعامله محذوف وجوبا ، کما سیأتی - لیس بصحیح (1) ، وما استدلّ به علی دعواه من وجوب حذف عامل المؤکد [بما سیأتی] لیس منه ، وذلک لأن «ضربا زیدا» لیس من التأکید فی شیء ، بل هو أمر خال من التأکید ، بمثابه «اضرب زیدا» لأنه واقع موقعه ، فکما أن «اضرب زیدا» لا تأکید فیه کذلک «ضربا زیدا» وکذلک جمیع الأمثله التی ذکرها لیست من باب التأکید فی شیء ؛ لأن المصدر فیها نائب مناب العامل ، دالّ علی ما یدلّ علیه ، وهو عوض منه ، ویدلّ علی ذلک عدم جواز الجمع بینهما ، ولا شیء من المؤکدات یمتنع الجمع بینها وبین المؤکّد.

ومما یدلّ أیضا علی أن «ضربا زیدا» ونحوه لیس من المصدر المؤکّد لعامله أن المصدر المؤکّد لا خلاف فی أنه لا یعمل ، واختلفوا فی المصدر الواقع موقع الفعل : هل یعمل أو لا؟ والصحیح أنه یعمل ؛ ف- «زیدا» فی قولک «ضربا زیدا» منصوب ب- «ضربا» علی الأصح ، وقیل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو «اضرب» ؛ فعلی القول الأول ناب «ضربا» عن «اضرب» فی الدلاله علی معناه وفی العمل ، وعلی القول الثانی ناب عنه فی الدلاله علی المعنی دون العمل.

* * *

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله ، کندلا اللّذ کاندلا (2).

1- جمله «لیس بصحیح» خبر المبتدأ الذی هو قوله «وقول ابن المصنف».
2- «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب علی الظرفیه. وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و «آت» مضاف إلیه «بدلا» حال من الضمیر المستتر فی آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمیر مضاف إلیه «کندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمیر المستتر فی آت «اللذ» اسم موصول صفه لندلا «کاندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول ، والکاف فی «کندلا» وفی «کاندلا» داخله علی مقصود لفظه ؛ فکل منهما مجرور بکسره مقدره علی آخره منع من ظهورها الحکایه.

يحذف عامل المصدر وجوبا فى مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس فى الأمر والنهى ، نحو «قياما لا قعودا» أى : قم [قياما] ولا تقعد [قعودا] ، والدعاء ، نحو «سقيا لک» أى : سقاک الله.

وكذلک يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو «أتوانيا وقد علاک المشيب؟» أى : أتتوانى وقد علاک (1).

ويقلّ حذف عامل المصدر وإقامه المصدر مقامه فى الفعل المقصود به الخبر ، نحو «أفعل وكرامه» أى : وأكرمک.

فالمصدر فى هذه الأمثله ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والمصدر نائب منابه فى الدلاله على معناه.

1- اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعه أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم 162) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولک : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو : سقيالک. والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم «أتوانيا وقد جد الجد». وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما لسماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامه ، وأما المقيس فهو أنواع كثيره : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبه جمله قبله. ومنها ما كان مكررا. أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلک النوع بيانا وافيا.

وأشار بقوله : «كندلا» إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

162- يمرّون بالدّهنا خفافا عيابهم ***ويرجعن من دارين بجر الحقائب (1)

على حين ألهى النّاس جلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثّعالب .

ص: 178

1- البيتان لأعشى همدان. من كلمه يهجو فيها لصوصا. اللغه : «الدهنا» يقصر ويمد - موضع معروف لبنى تميم «عيابهم» العياب : جمع عيبه ، وهى وعاء الثياب «دارين» قريه بالبحرين مشهوره بالمسک. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون - جمع بجراء ، وهى الممتلئه ، والحقائب : جمع حقيبه ، وهى - هنا - العيبه أيضا «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفله «جل أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها «ندلا» خطفا فى خفه وسرعه. المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ؛ وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شىء فيها. ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلک ناشىء من أنهم يختلسون غفله الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعا ، وكن خفيف اليد سريع الروغان. الإعراب : «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافا» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات. أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و «الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسره الظاهره «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جل» فاعل ألهى ، وجل مضاف. وأمور من «أمورهم» مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله ندلا السابق «ندل» مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و «الثعالب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فندلا» حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوبا ، على ما تبين لک فى الإعراب.

ف- «ندلا» نائب مناب فعل الأمر ، وهو اندل ، والنّدل : خطف الشىء بسرعه ، و «زريق» منادى ، والتقدير : ندلا يا زريق [المال] ، وزريق اسم رجل ، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا ، وفيه نظر (1) ؛ لأنه إن جعل ، ندلا» نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير «اندل» لم يصح أن يكون مرفوعا به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا ؛ فكذلک ما ناب منابه ، وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير «ليندل» صحّ أن يكون مرفوعا به ؛ لكن المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو «ضربا زيدا» أى : اضرب زيدا ، والله أعلم.

* * *

وما لتفصيل كإمّا منّا

عامله يحذف حيث عنّا (2).

1- ولو كان «زريق» فاعلا لجاء به منونا ؛ لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشه الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.
2- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله «كإما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوبا «عامله» عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب «عنا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من عن وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبه ما تقدّمه (1) ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِداءً) فمنّا ، وفداء : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير - والله أعلم - فإمّا تمنّون منّا ، وإمّا تفدون فداء ، وهذا معنى قوله : «وما لتفصيل - إلى آخره» أى : يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل ، حيث عنّ ، أى : عرض.

* * *

كذا مكرّر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند (2).

1- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثه شروط ؛ الأول : أن يكون المقصود به تفصيل عاقبه ، أى بيان الفائده المترتبه على ما قبله والحاصله بعده ، والشرط الثانى : أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جمله ، سواء أكانت طلبيه كالآيه الكريمه التى تلاها الشارح ، أم كانت الجمله خبريه كقول الشاعر : لاجهدنّ : فإمّا ردّ واقعه تخشى ، وإمّا بلوغ السّؤل والأمل فإن كان ما يراد بيان الفائده المترتبه عليه مفردا - نحو أن تقول : لزيد سفر فإما صحه وإما اغتنام مال - لم يجب حذف العامل ، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره ؛ والشرط الثالث : أن تكون الجمله المراد بيان عاقبتها متقدمه عليه ، فإن تأخرت مثل أن تقول : إما إهلاكا وإما تأديبا فاضرب زيدا - لم يجب حذف العامل أيضا.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف ، و «حصر» مضاف إليه ، وجمله «ورد» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف. و «فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و «عين» مضاف إليه «استند» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل.

أى : كذلک يحذف عامل المصدر وجوبا ، إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين ، أى : أخبر به عنه ، وكان المصدر مكررا أو محصورا (1) ؛ فمثال المكرر : «زيد سيرا سيرا» والتقدير : زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لقيام التكرير مقامه ، ومثال المحصور «ما زيد إلّا سيرا» ، و «إنّما زيد سيرا» والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، وإنما زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف ، نحو «زيد سيرا» التقدير : زيد يسير سيرا ؛ فإن شئت حذفت «يسير» ، وإن شئت صرّحت به ، والله أعلم.

* * *

ومنه ما يدعونه مؤكّدا

لنفسه ، أو غيره ؛ فالمبتدا (2).

1- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعه شروط ؛ الأول : أن يكون العامل فيه خبرا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا منقطعا ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكررا أو محصورا ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترنا بهمزه الاستفهام نحو : أأنت سيرا؟.
2- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم وصول : مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكدا» مفعول ثان والجمله من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صله الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بيدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

نحو «له علىّ ألف عرفا»

والثّان ک- «ابنى أنت حقّا صرفا» (1)

أى : من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمّى : المؤكّد لنفسه ، والمؤكّد لغيره.

فالمؤكد لنفسه هو : الواقع بعد جمله لا تحتمل غيره ، نحو «له علىّ ألف [عرفا» أى :] اعترافا ، فاعترافا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أعترف اعترافا» ويسمى مؤكدا لنفسه ؛ لأنه مؤكد للجمله قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتمل سواه ، وهذا هو المراد بقوله : «فالمبتدا» أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول.

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جمله تحتمله وتحتمل غيره ؛ فتصير بذكره نصّا فيه ، نحو «أنت ابنى حقّا» فحقّا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أحقّه حقّا» وسمّى مؤكدا لغيره ؛ لأن الجمله قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولک «أنت ابنى» يحتمل أن يكون حقيقه ، وأن يكون مجازا

1- «نحو» خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفا» مفعول مطلق ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه نحو إليها «والثان» مبتدأ «كابنى» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابنى» ابن خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لذلک القول المحذوف «حقا» مفعول مطلق «صرفا» نعت لقوله حقا.

على معنى أنت عندى فى الحنوّ بمنزله ابنى ، فلما قال «حقّا» صارت الجمله نصّا فى أن المراد البنوّه حقيقه ، فتأثرت الجمله بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصّا ؛ فكان مؤكدا لغيره ؛ لوجوب مغايره المؤثر للمؤثّر فيه.

* * *

كذاک ذو التّشبيه بعد جمله

ک «لى بكا بكاء ذات عضله» (1)

أى : كذلک يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التّشبيه بعد جمله مشتمله على فاعل المصدر فى المعنى (2) ، نحو «لزيد صوت صوت حمار ،

1- «كذاک» كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و «جمله» مضاف إليه «كلى» الكاف جاره لقول محذوف. لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكا» قصر للضروره مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف و «عضله» مضاف إليه.
2- الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعه شروط ثلاثه منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعه الباقيه فى الكلام الذى يسبقه : فأما الثلاثه التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدرا ، وأن يكون مشعرا بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه. وأما الأربعه التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جمله ، وأن تكون هذه الجمله مشتمله على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضا مشتمله على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجمله ما يصلح للعمل فى المصدر. فإن لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث نحو قولک : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جمله ، بل تقدمه مفرد ، كقولک : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جمله ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولک : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا. بل هو فيما ذكرنا - مما تقدمته جمله - من الأمثله بدل مما قبله.

وله بكاء بكاء الثّكلى» ف- «صوت حمار» مصدر تشبيهى ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يصوّت صوت حمار ، وقبله جمله وهى «لزيد صوت» وهى مشتمله على الفاعل فى المعنى ، وهو «زيد» وكذلک «بكاء الثّكلى» منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يبكى بكاء الثّكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جمله وجب الرّفع ، نحو «صوته صوت حمار ، وبكاؤه بكاء الثّكلى» ، وكذا لو كان قبله جمله [و] ليست مشتمله على الفاعل فى المعنى ، نحو «هذا بكاء بكاء الثّكلى ، وهذا صوت صوت حمار».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله.

* * *

ص: 184

المفعول له

اشاره

ينصب مفعولا له المصدر ، إن

أبان تعليلا ، ك- «جد شكرا ، ودن» (1)

وهو بما يعمل فيه متّحد

: وقتا وفاعلا ، وإن شرط فقد (2)

فاجرره بالحرف ، وليس يمتنع

مع الشّروط : كلزهد ذا قنع (3)

1- «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» ناتب فاعل لينصب «إن» شرطيه «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكرا» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفه ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلاله الأول عليه.
2- «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطيه «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجمله من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيريه ، وجواب الشرط فى البيت التالى.

3- «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجمله فى محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف ، و «الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جاره لقول محذوف. لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى «دا» اسم إشاره مبتدأ «قنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

تعريف المفعول له و حكمه

المفعول له هو : المصدر ، المفهم عله ، المشارک لعامله : فی الوقت ، والفاعل ، نحو «جد شکرا» فشکرا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ لأن المعنی جد لأجل الشکر ، ومشارک لعامله وهو «جد» : فی الوقت ؛ لأن زمن الشکر هو زمن الجود ، وفی الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشکر.

وکذلک «ضربت ابنی تأديبا» فتأديبا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فی جواب «لم فعلت الضّرب؟» وهو مشارک لضربت : فی الوقت ، والفاعل.

وحکمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثه - أعنی المصدريه ، وإبانه التعليل ، واتحاده مع عامله فی الوقت والفاعل.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جرّه بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو «من» أو «فی» أو الباء ؛ فمثال ما عدمت فيه المصدريه قولک «جئتک للسمن» ومثال ما لم يتّحد مع عامله فی الوقت «جئتک اليوم للإکرام غدا» ومثال ما لم يتحد مع عامله فی الفاعل «جاء زيد لإکرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استکمال الشروط ، نحو «هذا قنع لزهد».

وزعم قوم أنه لا يشترط فی نصبه إلا کونه مصدرا ، ولا يشترط اتحاده مع عامله فی الوقت ولا فی الفاعل ، فجوزوا نصب «إکرام» فی المثالين السابقين ، والله أعلم.

* * *

وقلّ أن يصحبها المجرّد

والعكس فى مصحوب «أل» وأنشدوا (1)

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالت زمر الأعداء (2)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمه له ثلاثه أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافه ، والثانى : أن يكون محلّى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافا ، وكلّها يجوز أن تجرّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللام والإضافه النصب ، نحو «ضربت ابنى تأديبا» ، ويجوز جرّه ؛ فتقول : «ضربت ابنى لتأديب» ، وزعم الجزولى أنه لا يجوز جرّه ، وهو خلاف ما صرّح به النحويون ، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرّه ، ويجوز النصب ؛ ف- «ضربت ابنى للتأديب» أكثر من «ضربت ابنى التأديب» ، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

163- *لا أقعد الجبن عن الهيجاء*(3).

1- «وقل» فعل ماض «أن» مصدريه «يصحبها» يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب ، و «أن» ومدخولها فى تأويل مصدر فاعل قل ، «والعكس» مبتدأ «فى مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.
2- «لا» نافيه «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطيه غير جازمه «توالت» توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالت ، وزمر مضاف و «الأعداء» مضاف إليه.
3- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، والبيت كما ورد فى كلام الناظم ؛ فهذا صدره ، وعجزه قوله : *ولو توالت زمر الأعداء* اللغه : «أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون - هو الهيبه

والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبه «الهيجاء» الحرب ، وهى تقصر وتمد ، فمن قصرها قول لبيد : *يا ربّ هيجا هى خير من دعه* ومن مدها قول الآخر : إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا فحسبک والضّحاک سيف مهنّد «توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمره ، وهى الجماعه «الأعداء» جمع عدو. الإعراب : «لا» نافيه «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفه ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم «توالت» نوالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و «الأعداء» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «الجبن» حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه محلى بأل وقد اختلف النحاه فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفا ؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشرى - إلى جواز ذلک ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم 164 و 165) وقول شاعر الحماسه : كريم يغضّ الطّرف فضل حيائه ويدنو وأطراف الرّماح دوانى فقوله «فضل حيائه» مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافه ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير. وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكره ؛ لأنه - فيما زعم كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكره ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائده لا معرفه ، وإن جاء مضافا إلى معرفه فإضافته لفظيه لا تفيد تعريفا. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله فى هذه المسأله ؛ لورود الشواهد الكثيره فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) والقول بزياده الحرف أو بأن الإضافه لفظيه خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

البيت ، ف- «الجبن» مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :

164- فليت لى بهم قوما إذا ركبوا***شنّوا الإغاره فرسانا وركبانا(1)

1- البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسه ، وهو من كلمه لقريط ابن أنيف أحد بنى العنبر. اللغه : «شنوا» أراد : فرقوا أنفسهم لأجل الإغاره «الإغاره» الهجوم على على العدو والإيقاع به «فرسانا» جمع فارس ، وهو راكب الفرس «ركبانا» جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكى الإبل. المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب. الإعراب : «فليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوما» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغاره «الإغاره» مفعول لأجله «فرسانا» حال من الواو فى «شنوا» «وركبانا» معطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «الإغاره» حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكره ؛ وادعاؤه أن أل فى «الإغاره» ونحوها زائده لا معرفه خلاف الأصل فلا يلتفت إليه. وربما قيل : إنه لا شاهد فى البيت ؛ لأن الإغاره مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب ، والجرّ - على السواء ؛ فتقول : «ضربت ابنى تأديبه ، ولتأديبه» وهذا [قد] يفهم من كلام المصنف ؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جرّ المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقلّ فيه واحد منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوبا [قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه] قوله :

165- وأغفر عوراء الكريم ادّخاره ***وأعرض عن شتم اللّئيم تكرّما(1)

* * *

1- البيت لحاتم الطائى ، الجواد المشهور. اللغه : «العوراء» الكلمه القبيحه «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح. الإعراب : «وأغفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عوراء» مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و «الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و «اللئيم» مضاف إليه «تكرما» مفعول لأجله. الشاهد فيه : قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال «لادخاره» لكان سائغا مقبولا ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفه لا بإضافه ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافه المفعول لأجله لفظيه لا تفيد التعريف غير صحيح. وفى قوله «تكرما» شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله «تكرما» مفعول لأجله ، وهو منكر غير معرف لا بإضافه ولا بأل ، وقد جاء به منصوبا لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاه فى صحه ذلک.

المفعول فيه و هو المسمّى ظرفا

تعريف الظرف

الظرف : وقت ، أو مكان ، ضمّنا

«فى» باطّراد ، كهنا امكث أزمنا (1)

عرّف المصنف الظرف بأنه : زمان - أو مكان - ضمّن معنى «فى» باطّراد ، نحو «امكث هنا أزمنا» فهنا : ظرف مكان ، وأزمنا : ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى «فى» ؛ لأن المعنى : امكث فى هذا الموضع [و] فى أزمن.

واحترز بقوله : «ضمن معنى فى» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «فى» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبرا ، نحو : «يوم الجمعه يوم مبارک ، ويوم عرفه يوم مبارک ، والدّار لزيد» فإنه لا يسمى ظرفا والحاله هذه ، وكذلک ما وقع منهما مجرورا ، نحو : «سرت فى يوم الجمعه» و «جلست فى الدّار» على أن فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح ، وكذلک ما نصب منهما مفعولا به ، نحو : «بنيت الدار ، وشهدت يوم الجمل».

واحترز بقوله : «باطّراد» من نحو : «دخلت البيت ، وسكنت الدّار ، وذهبت الشأم» فإن كل واحد من «البيت ، ولدار ، والشأم» متضمن معنى «فى» ولكن تضمّنه معنى «فى» ليس مطّردا ؛ لأن أسماء المكان المختصّه لا يجوز حذف «فى» معها ؛ فليس «البيت ، والدار ، والشأم» فى المثل

1- «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المقعول الأول «فى» قصد لفظه : مفعول ثان لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جاره لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أزمنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضا.

منصوبه على الظرفيه ، وإنما هى منصوبه على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى «فى» باطّراد ، وهذه متضمنه معنى «فى» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثه ونحوها منصوبه على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنه معنى «فى» ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى «فى» ؛ فكذلك ما شبّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطّراد» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى فى» ، والله تعالى أعلم.

* * *

حكم الظرف و بيان ما يعمل فيه

فانصبه بالواقع فيه : مظهرا

كان ، وإلّا فانوه مقدّرا (1)

حكم ما تضمّن معنى «فى» من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو : «عجبت من ضربک زيدا ، يوم الجمعه ، عند الأمير» أو الفعل ، نحو : «ضربت زيدا ، يوم الجمعه ، أمام الأمير» أو الوصف ، نحو : «أنا ضارب زيدا ، اليوم ، عندک».

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلک ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف (2)..

1- «فانصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهرا» خبر لكان الآتى مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن : شرطيه ، ولا : نافيه ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «مقدرا» حال من الهاء فى «انوه».

2- اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فاذا قلت «جلست أمامک» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذى وقع أمامک ، وكذلک إذا قلت «أنا جالس أمامک» وكذلک إذا قلت «كان جلوسى أمامک» واعلم أيضا أن المصدر يدل على الحدث بدلاله المطابقه ؛ لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفه يدلان على الحدث بدلاله التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفه معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقه ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقه أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا.

والناصب له إما مذكور كما مثّل ، أو محذوف : جوازا ، نحو أن يقال : «متى جئت؟» فتقول : «يوم الجمعه» ، و «كم سرت؟» فنقول : «فرسخين» ، والتقدير «جئت يوم الجمعه ، وسرت فرسخين» أو وجوبا ، كما إذا وقع الظرف صفه ، نحو : «مررت برجل عندک» أو صله ، نحو : «جاء الذى عندک» أو حالا ، نحو : «مررت بزيد عندک» أو خبرا فى الحال أو فى الأصل ، نحو «زيد عندک ، وظننت زيدا عندک» ؛ فالعامل فى هذه الظروف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها ، والتقدير فى غير الصله «استقرّ» أو «مستقر» وفى الصله «استقرّ» ؛ لأن الصله لا تكون إلا جمله ، والفعل مع فاعله جمله ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجمله (1) ، والله أعلم.

* * * .

1- ذكر الشارح أربعه مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفه ، أو صله ، أو خبرا ، أو حالا ؛ وبقى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولک : يوم الجمعه سافرت فيه. والتقدير : سافرت يوم الجمعه سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ؛ لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو قولک لمن يذكر أمرا قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ؛ فناصب «حين» عامل ، وناصب «الآن» عامل آخر ؛ فهما من جملتين لا من جمله واحده ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى جديد.

كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفيه و إنما يقبل ذلک من أسماء المكان نوعان

وكلّ وقت قابل ذاک ، وما

يقبله المكان إلّا مبهما (1)

نحو الجهات ، والمقادير ، وما

صيغ من الفعل كمرمى من رمى (2)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفيه (3) : مبهما كان ، نحو «سرت

1- «وكل» مبتدأ ، وكل مضاف ، و «وقت» مضاف إليه «قابل» خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاک» ذا : اسم إشاره مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب «وما» نافيه «يقبله» يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهما» حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفيه اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما.
2- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلک نحو ، ونحو مضاف ، و «الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صله «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى ، وتقدير الكلام : وذلک كائن كمرمى حال كونه مأخوذا من مصدر رمى.
3- أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلاله الالتزام ؛ لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلاله الفعل على الزمان لأنه أحد جزءى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الداله على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا

عليه فى الجمله ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى الماده قوى الدلاله على هذا النوع.

لحظه ، وساعه» أو مختصا : إما بإضافه ، نحو «سرت يوم الجمعه» ، أو بوصف نحو «سرت يوما طويلا» أو بعدد ، نحو «سرت يومين».

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثانى : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهات [السّتّ] ، نحو : «فوق ، وتحت ، [ويمين ، وشمال] وأمام ، وخلف» ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو «غلوه ، وميل ، وفرسخ ، وبريد» (1) تقول : «جلست فوق الدّار ، وسرت غلوه» فتنصبهما على الظرفيه.

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو «مجلس زيد ، ومقعده» فشرط نصبه - قياسا - أن يكون عامله من لفظه ، نحو «قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلس عمرو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرّه بفى ، نحو : «جلست فى مرمى زيد» ؛ فلا تقول : «جلست مرمى زيد» إلا شذوذا.

ومما ورد من ذلک قولهم : «هو منّى مقعد القابله ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريّا» (2) أى : كائن مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، والقياس «هو منّى فى مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، وفى مناط الثريا» ولكن نصب شذوذا ، ولا يقاس عليه ، خلافا للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

1- الغلوه - بفتح الغين المعجمه وسكون اللام - فسرها المتقدمون بالباع مائه باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديک إذا مددتهما محاذيتين لصدرک ، ومنهم من قدر الغلوه برميه سهم ، ومنهم من قدرها بثلثمائه ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثه أميال ، والبريد : أربعه فراسخ.
2- يقول العرب «فلان منى مقعد القابله» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابله عند ولاده المرأه من المرأه. ويقولون «فلان منى مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الذم ، ويقولون «فلان منى مناط الثريا» يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها ، وهذا كنايه عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعه ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعه قدره.

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع

ظرفا لما فى أصله معه اجتمع (1)

أى : وشرط كون نصب ما اشتقّ من المصدر مقيسا : أن يقع ظرفا لما اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه فى الاشتقاق من أصل واحد ، كمجامعه «جلست» ب- «مجلس» فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو «الجلوس».

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان ؛ أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمه ؛ لأنها - وإن كانت معلومه المقدار - فهى مجهوله الصفه ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمه ؛ لأنها معلومه المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما ، نحو «جلست مجلسا» ومختصّا ، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهر كلامه أيضا أن «مرمى» مشتق من رمى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو : ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفا ، فاعلم أنّه سمع نصب كلّ مكان مختص مع «دخل ، وسكن» ونصب

1- «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف ، و «كون» مضاف إليه ، وكون مضاف ، و «ذا» مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «مقيسا» خبر الكون الناقص «أن» مصدريه «يقع» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشاره للمأخوذ من مصدر الفعل ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفا» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «ظرفا» أو بمحذوف صفه له «فى أصله ، معه» جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتمع الآتى «اجتمع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من اجتمع وفاعله لا محل لها صله «ما» المجرور محلا باللام.

«الشأم» مع «ذهب» ، نحو «دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشأم» واختلف الناس فى ذلک ؛ فقيل : هى منصوبه على الظرفيه شذوذا ، وقيل : منصوبه على إسقاط حرف الجر ، والأصل «دخلت فى الدار» فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو «مررت زيدا» وقيل : منصوبه على التشبيه بالمفعول به (1).

* * * ».

1- فى هذه المسأله أربعه أقوال للنحاه ذكر الشارح منها ثلاثه : (الأول) أن هذه الظروف المختصه منصوبه على الظرفيه كما انتصب الظرف المكانى المبهم عليها ، إلا أن ذلک شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاه ، ونسبه الشلوبين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب (الثانى) أن هذه الأسماء منصوبه على إسقاط حرف الجر ، يعنى على الحذف والإيصال ، كما انتصب «الطريق» فى قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم 159) : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطّريق الثّعلب وهذا مذهب الفارسى ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالک. (الثالث) أن هذه الأسماء منصوبه على التشبيه بالمفعول به ، وذلک لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى ، كما نصبوا الاسم بعد الصفه المشبهه التى لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصره. (الرابع) أن هذه الأسماء منصوبه على أنها مفعول به حقيقه ، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تاره وبحرف الجر تاره أخرى ، وكثره الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضا يتجه لو أن جميع الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع ؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا فى كثره الورود ، بخلاف نحو «ذهب».

الظرف على قسمين : متصرف و غير متصرف

وما يرى ظرفا وغير ظرف

فذاک ذو تصرّف فى العرف (1)

وغير ذى التّصرّف : الّذى لزم

ظرفيّه أو شبهها من الكلم (2)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، ک- «يوم ، ومكان» ».

1- «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول «ظرفا» مفعول ثان ليرى ، والجمله لا محل لها صله الموصول «وغير» معطوف على قوله «ظرفا» «السابق» وغير مضاف ، و «ظرف» مضاف إليه «فذاک» الفاء زائده ، واسم الإشاره مبتدأ ثان «ذو» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء فى جمله الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط فى عمومه ، وذو مضاف ، و «تصرف» مضاف إليه «فى العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.
2- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «التصرف» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله من لزم وفاعله لا محل لها صله الذى «ظرفيه» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفيه أو شبهها ، وليس يجوز أن يكون معطوفا على قوله «ظرفيه» المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفيه وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفيه وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيده ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفيه وحدها ولا يفارقها ؛ وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفيه وشبهها ، نعنى أنه إذا

فارق الظرفيه لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذى التصرف».

فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا ، نحو «سرت يوما وجلست مكانا» ، ويستعمل مبتدأ ، نحو «يوم الجمعه يوم مبارک ، ومكانک حسن» وفاعلا ، نحو «جاء يوم الجمعه ، وارتفع مكانک».

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو «سحر» إذا أردته من يوم بعينه (1) ، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرّف ، كقوله تعالى : (إِلّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ) و «فوق» نحو «جلست فوق الدار» فكل واحد من «سحر : وفوق» لا يكون إلا ظرفا (2).

والذى لزم الظرفيه أو شبهها «عند [ولدن]» والمراد بشبه الظرفيه أنه لا يخرج عن الظرفيه إلا باستعماله مجرورا ب- «من» ، نحو «خرجت من عند زيد» ولا تجرّ «عند» إلا ب- «من» فلا يقال «خرجت إلى عنده» ، وقول العامه : «خرجت إلى عنده» خطأ (3). .

1- مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفيه بمثالين : أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفيه أو شبهها ، بدليل مجيئه مجرورا بمن فى قوله تعالى : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) وفى آيات أخر. ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفيه «قط» و «عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضا «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضا الظروف المركبه كقولک : أنا أزورک صباح مساء ، ومنزلتک عندنا بين بين ، ومنها أيضا «بينا» و «بينما» ومنها «مذ ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض.
2- قد قال العرب الموثوق بعربيتهم : «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا : «إلى أين» و «إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجاره على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهه القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجاره على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان ، وإدخال «إلى» الجاره على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شىء من ذلک.

ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا و عن ظرف المكان قليلا

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاک فى ظرف الزّمان يكثر (1)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولک «جلست قرب زيد» أى : مكان قرب زيد ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النّصب على الظرفيه ، ولا ينقاس ذلک ؛ فلا تقول «آتيک جلوس زيد» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامه المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو «آتيک طلوع الشمس ، وقدوم الحاجّ ، وخروج زيد» والأصل : وقت طلوع الشمس ، ووقت قدوم الحاج ، ووقت خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس فى كل مصدر (2). ى

1- «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاک» الواو للاستئناف ، واسم الإشاره مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «فى ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاک ، الجمله من يكثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- ذكر الشارح - تبعا للناظم - واحدا مما ينوب عن الظرف ، وهو المصدر ، بين أن نيابه المصدر عن ظرف الزمان مقيسه - بحيث يجوز لک أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعيه يجب ألا تستعمل منه إلا ورد عن العرب ، وقد بقى عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيا أو مكانيا : الأول : لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف ، نحو «بحثت عنک كل مكان ، وسرت كل اليوم» وذلک من جهه أن كلمتى بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - فى باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر فى المفعوليه المطلقه. الثانى : صفه الظرف ، نحو «سرت طويلا شرقى القاهره». الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو «صمت ثلاثه أيام ، وسرت ثلاثه عشر فرسخا». الرابع : ألفاظ معينه تنوب عن اسم الزمان ، نحو «أحقا»

فى قول الشاعر : أحقّا عباد الله أن لست صادرا ولا واردا إلّا علىّ رقيب
وفى نحو قول الآخر : أحقّا أن جيرتنا استقلّوا فنيّتنا ونيّتهم فريق وفى نحو قول الآخر : أحقّا بنى أبناء سلمى بن جندل تهدّدكم إيّاى وسط المجالس
وفى نحو قول الآخر : أحقّا أن أخطلكم هجانى

* * *

ص: 201

المفعول معه

اشاره

ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو «سيرى والطّريق مسرعه» (1)

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا النّصب ، لا بالواو فى القول الأحقّ (2)

تعريف المفعول معه و بيان العامل فيه

المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع.

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه.

فمثال الفعل «سيرى والطريق مسرعه» أى : سيرى مع الطريق ، فالطريق منصوب بسيرى.

ومثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق» ، و «أعجبنى سيرک والطّريق» فالطريق : منصوب بسائر وسيرک.

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو ، وهو غير صحيح ؛ لأن كل حرف اختصّ

1- «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «تالى» نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و «الواو» مضاف إليه «مفعولا» حال من نائب الفاعل «معه» مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن فى نحو «سيرى» فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه نحو إليها «والطريق» مفعول معه «مسرعه» حال من ياء المخاطبه فى قوله سيرى.

2- «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبه : معطوف على الفعل ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بالباء «ذا» اسم إشاره مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «فى القول» جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول.

بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجرّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازا من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطّى العامل لها ، نحو «مررت بالغلام»

اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه

و يستفاد من قول المصنف «فى نحو سيرى والطريق مسرعه» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلک ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدّمه فعل أو شبهه ، و [هذا] هو الصحيح من قول النحويين (1).

وكذلک يفهم من قوله : «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بدّ أن يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : «والنيل سرت» وهذا باتفاق ، أمّا تقدّمه على مصاحبه - نحو «سار و النيل زيد» - ففيه خلاف ، والصحيح منعه (2)..

1- يريد الشارح بالمماثله فى قوله «مقيس فيما كان مثل ذلک - إلخ» المشابهه فيما ذكر ، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو. وقد اختلف النحاه فى هذه المسأله ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعيه وسبقته جمله ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهه المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا يحصى من الشواهد نثرا ونظما ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبه - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبه فى مستوى واحد - من غير ضروره ولا ملجىء ما ، يقطع بذلک.
2- اختلف النحاه فى تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلک جائز ، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فتقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر : ألا يا نخله من ذات عرق عليک - ورحمه الله - السّلام والشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على

مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيده يعاتب فيها ابن عمه : جمعت وفحشا غيبه ونميمه ثلاث خصال لست عنها بمرعوى فزعم أن الواو فى قوله «وفحشا» واو المعيه ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلک أيضا قول بعض الفزاريين ، وهو من شعراء الحماسه : أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقّبه والسّوءه اللّقبا فزعم أن الواو فى قوله «والسوءه» واو المعيه ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله «اللقبا» وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللقبا والسوءه. وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعا ينادى بأن ذلک ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهدا على تقديم المعطوف فضروره أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحه الروايه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضروره.

قد ينصب المفعول معه و لم يتقدمه فى اللفظ فعل

وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب

بفعل كون مضمر بعض العرب (1)

حقّ المفعول [معه] أن يسبقه فعل أو شبهه ، كما تقدّم تمثيله ، وسمع من كلام العرب نصبه بعد «ما» و «كيف» الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل ،

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه من إضافه الدال إلى المدلول «أو» عاطفه «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماض بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و «كون» مضاف إليه مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و «العرب» مضاف إليه.

نحو «ما أنت وزيدا (1)» و «كيف أنت وقصعه من ثريد» فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقّ من الكون ، والتقدير : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعه من ثريد ، فزيدا وقصعه : منصوبان ب- «تكون» المضمره.

* * *

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحقّ

والنّصب مختار لدى ضعف النّسق (2)

1- ومن ذلک قول أسامه بن الحارث بن حبيب الهذلى : ما أنت والسّبر فى متلف يبرّح بالذّكر الضّابط الشاهد فى قوله «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل ، ومن ذلک قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه : أتوعدنى بقومک يابن حجل أشابات يخالون العبادا بما جمّعت من حضن وعمرو وما حضن وعمرو والجيادا؟ الشاهد فى قوله «وما حضن والجيادا» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه. ومع ورود ذلک فى كلام العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير فى مثل ذلک رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم : تكلّفنى سويق التّمر جرم وما جرم وما ذاک السّويق؟ وكما قال أوس بن حجر : عددت رجالا من قعين تفجّسا فما ابن لبينى والتّفجّس والفخر؟ وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر : يا زبرقان أخابنى خلف ما أنت - ويب أبيک - والفخر؟
2- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه ، والجار والمجرور متعلق بيمكن «أحق» خبر المبتدأ ، وجمله الشرط وجوابه معترضه بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و «ضعف» مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه.

والنّصب إن لم يجز العطف يجب

أو اعتقد إضمار عامل تصب (1)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحقّ من النصب ، نحو «كنت أنا وزيد كالأخوين» فرفع «زيد» عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفصل ، والتشريک أولى من عدم التشريک ، ومثله «سار زيد وعمرو» فرفع «عمرو» أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعيه أولى من التشريک (2) ؛ .

1- «النصب» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو : عاطفه ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد ، وإضمار مضاف و «عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جمله الشرط وجوابه - على هذا - فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- الضعف الذى لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيا : أى عائدا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعه الإعراب ، وإما أن يكون معنويا. وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى ، ومن أمثلته قولهم «لو تركت الناقه وفصيلها لرضعها» وبيانه أنک لو عطفت الفصيل على الناقه لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقه متسبب عن مجرد تركک إياهما ، وليس كذلک ، فيلزمک أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقه وتركت فصيلها يرضعها - تعنى يتمكن من رضاعها - لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى : لو تركت الناقه مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود

؛ لأن المعيه يراد بها المعبه حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر : إذا أعجبتک الدّهر حال من امرىء فدعه وواكل أمره واللّياليا إذ لو عطفت «الليالى» على «أمره» لكنت محتاجا إلى تقدير : واكل أمره لليالى وواكل الليالى لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شىء.

لسلامته من الضعف ، نحو «سرت وزيدا» ؛ فنصب «زيد» أولى من رفعه ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعيّن النصب : على المعيّه ، أو على إضمار فعل [يليق به] ، كقوله :

166- *علفتها تبنا وماء باردا*(1)

1- هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا فى تتمته ؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه : *حتّى شتت همّاله عيناها* ويرويه العلامه الشيرازى عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا : *لمّا حططت الرّحل عنها واردا* اللغه : «شتت» يروى فى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همّاله» اسم مبالغه من هملت العين ؛ إذا انهمرت بالدموع. الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه «باردا» صفه للمعطوف. الشاهد فيه : قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلک كان نصبه على أحد ثلاثه أوجه : إما بالنصب على المعيه ، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلک ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح فى البيت والآيه الكريمه وجهين من هذه الثلاثه. وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم 299) فى مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى.

فماء : منصوب على المعيه ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير «وسقيتها ماء باردا» وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عطفه على «أمركم» ؛ لأن العطف على نيه تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائى» وإنما يقال «أجمعت أمرى ، وجمعت شركائى» فشركائى : منصوب على المعيه ، والتقدير - والله أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير «فأجمعوا أمركم ، واجمعوا شركاءكم».

* * *

ص: 208

الاستثناء

اشاره

ما استثنت «الّا» مع تمام ينتصب

وبعد نفى أو كنفى انتخب (1)

إتباع ما اتّصل ، وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقع (2)

حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»

حكم المستثنى ب- «إلّا» النّصب ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجب ، سواء

1- «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجمله من استثنت وفاعله لا محل لها صله ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتى ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفى» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول.
2- «إتباع» نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، وجمله «اتصل» وفاعله المستتر العائد إلى ما لا محل لها صله «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لا نصب ، وجمله «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صله «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتى «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجمله «وقع» من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جمله «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا

يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جار بن ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم.

كان متصلا أو منقطعا ، نحو «قام القوم إلا زيدا ، وضربت القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا ، وقام القوم إلا حمارا ، وضربت القوم إلا حمارا

ص: 210

و مررت بالقوم إلا حمارا» ف- «زيدا» فى هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلک «حمارا».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطه «إلا» ، واختار المصنف - فى غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلّا» وزعم أنه مذهب سيبويه (1) وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أى : أنه ينتصب الذى استثنته «إلا» مع تمام الكلام ، إذا كان موجبا.

1- للنحاه فى ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلک تتلخص فى أربعه أقوال : الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على «إلا» بواسطتها ، فيكون عمل «إلا» هو تعديه ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعديه بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين. الثانى : أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالک الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعبارته فى الألفيه تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهى عباره يدل ظاهرها على أن لمراد إلغاؤها عن العمل الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم إخوتک إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا : إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصبه بواسطه «إلا». ويمكن أن يجاب على ذلک بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب - مع إمكانه - ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب - وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهى ، والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعا ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضا مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضا مما قبله.

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار (1) ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ، وذلک نحو «ما قام أحد إلا زيد

1- أطلق الشارح - رحمه الله! - اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا ، وليس هذا الإطلاق بسديد ؛ بل قد يختار النصب على الاستثناء ، ولذلک ثلاثه مواضع : الأول ، وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولک : مازارنى إلا زيدا أحد ؛ فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدليه ؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعا. الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان. الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلک كأن يقول لک قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له «ما نجحوا إلا عليا» وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

وإلّا زيدا ، ولا يقم أحد إلا زيد وإلّا زيدا ، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدا ، وما ضربت أحدا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدا إلا زيدا ، وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟» ؛ فيجوز فى «زيدا» أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبا على البدليه من «أحد» ، وهذا هو المختار ، وتقول : «ما مررت بأحد

إلّا زيد ، وإلا زيدا ، ولا تمرر بأحد إلا زيد ، وإلّا زيدا ، وهل مررت بأحد إلا زيد؟ وإلا زيدا».

وهذا معنى قوله : «وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل» أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفى أو شبه نفى.(1)

1- قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى ما قبلها ، وذلک كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو نقول : لا أحد فيها إلا زيد. وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا فيه - و هو زيد - معرفه بالعلميه، وذلک ظاهر ، و هو مثبت، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنک أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائده العامله فى «أحد» المبدل منه ، و أنت تعلم أن من الزائده لا تدخل إلا على نكره منفيه ، و «زيد» معرفه مثبته كما أنبأتک. و أما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنک لو أبدلت زيدا بالنصب تبعا للبدل منه - و هو أحد الواقع اسما للا النافيه للجنس - لكنت قد أعملت لا النافيه للجنس فى معرفه ، و قد علمت أن لا النافيه للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلک نظائر كثيره . فإذا رأيت شيئا من ذلک ، فلا تغترر بأنه يجوز لک الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، و انظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لک أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداک النظر إلى أنه يجوز لک أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداک النظر إلى أنه لا يجوز لک أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول - وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد - المبدل منه فاعل مجرور لفظا من الزائده وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لک أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع و انطلق به مرفوعا ، و فى المثال الثانى - و هو لا أحد فيها إلا زيد - المبدل منه اسم لا ، و لايصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، او «لا» واسمها فى قوه مبتدأ كما صرح به سيبويه و ذكرناه مرارا فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفه فارفع زيدا.

وإن كان الاستثناء منقطعا تعيّن النصب عند جمهور العرب ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمارا» ، ولا يجوز الإتباع ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمار ، وما ضربت القوم إلا حمارا ، وما مررت بالقوم إلا حمار».

وهذا هو المراد بقوله : «وانصب ما انقطع» أي : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذى استثنى ب- «إلّا» ينتصب ، إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه ، وقد نبّه على هذا التقييد بذكره حكم النفى بعد ذلك ، وإطلاق كلامه يدلّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعا.

وإن كان غير موجب - وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى - انتخب - أى : اختير - إتباع ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

* * *

حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه

وغير نصب سابق فى النّفى قد

يأتى ، ولكن نصبه اختر إن ورد (1).

1- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «نصب» مضاف إليه ، ونصب مضاف و «سابق» مضاف إليه «فى النفى» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتى» الآتى «قد» حرف دال على التقليل ، وجمله «يأتى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «غير نصب» فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «ورد» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى ، نحو «قام إلا زيدا القوم» وإن كان غير موجب فالمختار نصبه ؛ فتقول : «ما قام إلا زيدا القوم» ، ومنه قوله :

167- فمالى إلّا آل أحمد شيعه***ومالى إلا مذهب الحقّ مذهب (1)

وقد روى رفعه ؛ فتقول «ما قام إلا زيد القوم» قال سيبويه : «حدثنى

1- البيت للكميت بن زيد الأسدى. من قصيده هاشميه ، يمدح فيها آل النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منّى ، وذو الشّيب يلعب؟ اللغه : «طربت» الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء ، وهى المرأه النقيه «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاه - ومنهم ابن هشام فى المغنى - على تقدير همزه الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعه» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق. الإعراب : «وما» نافيه «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداه استثناء «آل» مستثنى ، وآل مضاف ، و «أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، «ومالى إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما. الشاهد فيه : قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار.

يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخوک ناصر» وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله :

168- فإنّهم يرجون منه شفاعه***إذا لم يكن إلّا النّبيّون شافع (1)

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب - وهو الرّفع -

---

1- البيت لحسان بن ثابت شاعر النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، من قصيده يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله : ألا يا لقومى هل لما حمّ دافع؟ وهل ما مضى من صالح العيش راجع؟ اللغه : «حم» تقول : حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعه شفاعته صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : (عَسى أَنْ يَبْعَثَکَ رَبُّکَ مَقاماً مَحْمُوداً). الإعراب : «فإنهم» إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه «يرجون» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خير إن «منک» جار ومجرور متعلق بيرجون «شفاعه» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بلم «إلا» أداه استثناء «النبيون» مستثنى ، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن ، وهو المستثنى منه. الشاهد فيه : قوله «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلک غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر. وقد خرجه بعض النحاه على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ؛ فذهبوا إلى أن قوله «النبيون» معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله «شافع» بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

وذلک إذا كان الكلام غير موجب ، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو «قام إلا زيدا القوم».

* * *

حكم الاستثناء المفرغ

وإن يفرّغ سابق «إلّا» لما

بعد يكن كما لو «الّا» عدما (1)

إذا تفرّغ سابق «إلا» لما بعدها - أى : لم يشتغل بما يطلبه - كان الاسم الواقع بعد «إلا» معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها ، وذلک نحو «ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد» ف- «زيد» : فاعل مرفوع بقام ، و «زيدا» : منصوب بضربت ، و «بزيد» : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر «إلا».

1- «وإن» شرطيه «يفرغ» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون وترک تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافه لفظا فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صله «ما» المحروره محلا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا «كما» الكاف جاره ، ما زائده «لو» مصدريه «الا» قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إلا ، و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام.

وهذا هو الاستثناء المفرّغ (1) ولا يقع فى كلام موجب (2) فلا تقول «ضربت إلا زيدا».

حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد

وألغ «إلّا» ذات توكيد كلا

تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلا (3)

إذا كررت «إلّا» لقصد التوكيد تؤثّر فيما دخلت عليه شيئا ، ولم تفد

1- يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكده ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والنيل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسدا ، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.
2- أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضله وأن يكون عمده ، وللنحاه فى هذا الموضوع مذهبان : أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقا كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول «ضربت إلا زيدا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينه تدل على أنك تريد بالناس جماعه مخصوصه ، أو أنك قصدت إلى المبالغه - بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعا على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزله الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر ، فلا يجعل له حكم. والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضله ، والثانى : أن تحصل فائده ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعه ، فإن كان عمده أو لم تحصل فائده لم يجز.
3- «وألغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلا» قصد لفظه : مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» ، وذات مضاف ، و «توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى ،

والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء «إلا» توكيد لإ لا السابقه «العلا» بدل من «الفتى» ، بدل كل من كل.

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلک فى البدل والعطف ، نحو «ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيک» ف- «أخيک» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئا ، أى لم تفد فيه استثناء مستقلا ، وكأنک قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيک ، ومثله «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا» [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلا] ف- «العلا» بدل من الفتى ، وكررت «إلّا» توكيدا ، ومثال العطف «قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا» والأصل : إلا زيدا وعمرا ، ثم كررت «إلا» توكيدا ، ومنه قوله :

169- هل الدّهر إلّا ليله ونهارها***وإلّا طلوع الشمس ثمّ غيارها(1)

والأصل : وطلوع الشمس ، وكررت «إلا» توكيدا.

1- البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيده له ، وبعده قوله : أبى القلب إلّا أمّ عمرو ، وأصبحت تحرّق نارى بالشّكاه ونارها وعيّرها الواشون أنى أحبّها وتلک شكاه ظاهر عنک عارها اللغه : «غيارها» بزنه قيام - هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول - توقد ، وتذكى ، وتشعل «بالشكاه» بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيرها الواشون» نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم. الإعراب : «هل» حرف استفهام بمعنى النفى «الدهر» مبتدأ «إلا» أداه استثناء ملغاه «ليله» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفه ، نهار : معطوف على ليله ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، وإلا زائده للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و «الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفه «غيارها» غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زياده «إلا» فى هذا الموضع زياده «لا» فى نحو قولک : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفه لما بعد «لا» الثانيه على ما بعد «لا» الأولى ، وليست «لا» الثانيه إلا زائده لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

170- مالک من شيخک إلا عمله ***إلّا رسيمه وإلّا رمله (1)

ص: 221

1- البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه (1 / 374). اللغه : «شيخک» هكذا يقرأه الناس قديما وحديثا بالياء المثناه بعدها خاء معجمه ، ويشتهر على ألسنه الجميع أنه الجمل ، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ فى كتب اللغه الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروه ، ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لا منفعه فى ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب فى روايه هذه الكلمه «شنجک» بالنون والجيم الموحدتين ، وهو الجمل ، وأصل نونه متحركه فسكنها لإقامه الوزن ، وكأن الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذى عليه الرواه الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغه لا تثبت إلا بالنقل ، و «رسيمه ورمله» على هذه الروايه الأخيره ضربان من السير. المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعه لک من جملک إلا فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل وقد بينا لک المعنى على الروايه الأصيله التى اخترناها وصوبناها. الإعراب : «ما» نافيه «لک» جار ومجرور ، ومثله «من شيخک» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «عمله» عمل : مبتدأ مؤخر ، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» زائده للتوكيد «رسيمه» رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : زائده للتوكيد «رمله» رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخک مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت.

والأصل : إلا عمله رسيمه ورمله ، ف- «رسيمه» : بدل من عمله ، «ورمله» معطوف على «رسيمه» ، وكررت «إلا» فيهما توكيدا.

* * *

حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد

وإن تكرّر لا لتوكيد فمع

تفريغ التّأثير بالعامل دع (1)

فى واحد ممّا بإلّا استثنى

وليس عن نصب سواه مغنى (2)

إذا كرّرت «إلا» لغير التوكيد - وهى : التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو أسقطت لما فهم ذلك - فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرّغا ، أو غير مفرّغ.

1- «وإن» شرطيه «تكرر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على إلا «لا» عاطفه «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و «تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «فى واحد» جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى «استثنى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله المجروره محلا بمن ، والجمله من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من «سواه» مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. «مغنى» خبر ليس ، ووقف

عليه كلغه ربيعه ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها محذوف ، أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا.

فإن كان مفرّغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقى ؛ فتقول : «ما قام إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا» ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ، ونصبت الباقى ، وهذا معنى قوله : «فمع تفريغ - إلى آخره» أى : مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقى.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله - :

ودون نفريغ : مع التّقدّم

نصب الجميع احكم به والتزم (1)

وانصب لتأخير ، وجىء بواحد

منها كما لو كان دون زائد (2)

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على

وحكمها فى القصد حكم الأول (3)

1- «ودون» ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و «تفريغ» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم» الواو عاطفه ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم.
2- «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجىء» الواو عاطفه ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجىء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «كما» الكاف جاره ، وما : زائده «لو» مصدريه «كان» فعل ماض تام. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من

المبتدأ والخبر فى محل جر صفه ثانيه لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ؛ لأنه تخصص بالوصف.
3- «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : نافيه جازمه «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعه فاعله «إلا» أداه استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعه بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغه ربيعه «وحكمها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «فى القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و «الأول» مضاف إليه.

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخّر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب ، نحو «قام إلّا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم ، وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم» وهذا معنى قوله : «ودون تفريغ - البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب ، فإن كان موجبا وجب نصب الجميع ؛ فتقول : «قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبه ؛ وذلک نحو «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا» ف- «زيد» بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف «لم يفوا إلا امرؤ إلا علىّ» ف- «امرؤ» بدل من الواو فى «يفوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير - إلى آخره» أى : وانصب المستثنيات كلّها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا ، وإن كان غير موجب فجىء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقى.

ومعنى قوله «وحكمها فى القصد حكم الأوّل» أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففى قولک «قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» الجميع

مخرجون ، وفى قولک «ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» الجميع داخلون ، وكذا فى قولک : «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا» [الجميع داخلون].

* * *

حكم المستثنى بغير و سوى، و حكم «غير» نفسها

واستثن مجرورا بغير معربا

بما لمستثنى بإلّا نسبا (1)

استعمل بمعنى «إلا» - فى الدلاله على الاستثناء - ألفاظ : منها ما هو اسم ، وهو «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» ومنها ما هو فعل ، وهو «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو «عدا ، وخلا ، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» فحكم المستثنى بها الجرّ ؛ لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يعرب به المستثنى مع «إلا» ؛ فتقول : «قام القوم غير زيد» بنصب «غير» كما تقول «قام القوم إلا زيدا» بنصب «زيد» ، وتقول «ما قام أحد غير زيد ، وغير زيد» بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول «ما قام أحد إلا زيد ، وإلا زيدا» وتقول : «ما قام غير زيد» فترفع «غير» وجوبا كما تقول : «ما قام إلا زيد» برفعه

1- «استثن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مجرورا» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معربا» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتى «بإلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثن بلفظ غير اسما مجرورا بإضافه غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا.

وجوبا ، وتقول : «ما قام أحد غير حمار» بنصب «غير» عند غير بنى تميم ، وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولک «ما قام أحد إلّا حمار ، وإلا حمارا».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدّ ، وهذه اللغه لم يذكرها المصنف ، وقلّ من ذكرها ، وممن ذكرها الفاسى فى شرحه للشاطبيه.

ومذهب سيبويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا ، فإذا قلت «قام القوم سوى زيد» ف- «سوى» عندهم منصوبه على الظرفيه ، وهى مشعره بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفيه إلا فى ضروره الشعر.

واختار المصنف أنها ک- «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» : من الرمع ، والنصب ، والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصحّ ما لغير جعلا (1)

فمن استعمالها مجروره قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «دعوت ربّى ألا يسلّط على أمّتى عدوّا من سوى أنفسها» وقوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشّعره البيضاء فى الثّور الأسود ، أو كالشعره السّوداء فى الثّور الأبيض» وقول الشاعر :

1- «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى ، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول : مفعول أول لا جعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى «جعلا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ، والألف لاطلاق.

171- ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ***إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا(1)

ص: 227

1- البيت للمرار بن سلامه العقيلى ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداهما فى (1 / 3) ونسبه للمرار بن سلامه ، والثانيه فى (1 / 302) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه. اللغه : «الفحشاء» الشىء القبيح ، وتقول : أفحش الرجل فى كلامه ، وفحش تفحيشا ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام. الإعراب : «لا» نافيه «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صله «إذا» ظرفيه «جلسوا» فعل وفاعل. والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء - إلخ. الشاهد فيه : قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفيه ، واستعملت مجروره بمن ، متأثره به ، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر. قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : «أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضروره ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ؛ لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزله غير فى دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها» اه ومثل هذا البيت - فى استعمال سوى مجروره للضروره - قول الأعشى ميمون بن قيس : تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى وما عدلت عن أهلها لسوائكا وقول عثمان بن صمصامه الجعدى : على نعمنا ، لا نعم قوم سوائنا ، هى الهمّ والأحلام لو يقع الحلم

ومن استعمالها مرفوعه قوله :

172- وإذا تباع كريمه أو تشترى ***فسواک بائعها وأنت المشترى (1)

وقوله :

173- ولم يبق سوى العدوا***ن دنّاهم كما دانوا(2).

1- البيت لمحمد بن عبد الله المدنى ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصه بن المهلب ، وقد روى أبو تمام فى الحماسه عده أبيات من هذه الكلمه ، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزى 4 / 274 بتحقيقنا) وبعده قوله : وإذا توعّرت المسالک لم يكن منها السّبيل إلى نداک بأوعر اللغه : «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد فى الشىء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبه فى تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشىء ، والكلف به ، وشده الرغبه فى الحصول عليه ، و «أو» ههنا بمعنى الواو «كريمه» أى خصله كريمه ، أى نفيسه حسنه يتسابق الكرام إليها. المعنى : إذا رغب قوم فى تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلک ، فأنت الراغب فى المجد المحصل للمكارم ، وغيرک المنصرف عنه الزاهد فيه. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبنى للمجهول «كريمه» نائب فاعل تباع ، والجمله من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «أو» عاطفه «تشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كريمه «فسواک» الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا «وأنت» مبتدأ «المشترى» خبر المبتدأ ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «فسواک» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفيه ، ووقعت مبتدأ متأثرا بالعامل ، وهذا العامل معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفيه.

2- البيت للفند الزمانى من كلمه يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعه ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسه أبياتا من هذه الكلمه يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله وقوله : صفحنا عن بنى ذهل وقلنا : القوم إخوان عسى الأيّام أن يرجعن قوما كالذى كانوا فلمّا

صرّح الشّرّ وأمسى وهو عريان اللغه : «صفحنا» عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبک «بنى ذهل» يروى فى مكانه «بنى هند» وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءه ، وجمله «دناهم» هذه جواب «لما» فى قوله «فلما صرح الشر». الإعراب : «ولم» نافيه جازمه «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و «العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جاره ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت «ما» موصولا اسميا فالجمله لا محل لها من الإعراب صله ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدريه فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفه لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا. الشاهد فيه : قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلا ، وخرجت عن الظرفيه.

ف- «سواک» مرفوع بالابتداء ، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعليه.

ومن استعمالها منصوبه على غير الظرفيه قوله :

174- لديک کفيل بالمنى لمؤمّل ***وإنّ سواک من يؤمّله يشقى (1)

1- البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لا حق. اللغه : «کفيلى» ضامن «المنى» الرغبات والآمال ، واحدها منيه بوزان مديه وغرفه «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلانا تأميلا ، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشده. المعنى : إن عندک من مکارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداک أن يبلغ قصده وينال عندک ما يؤمل ، فأما غيرک ممن بظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبه وشقاء الإعراب : «لديک» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والکاف مضاف إليه «کفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى ، لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بکفيل «إن» حرف توکيد ونصب «سواک» سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والکاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «يشقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصوله ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن. الشاهد فيه : قوله «وإن سواک» حيث فارقت «سوى» الظرفيه ووقعت اسما لإن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤکده. ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبه بالعامل - الشاهد رقم 175 الآتى (ص 618) وقول عمر بن أبى ربيعه المخزومى (البيت 17 من الکلمه 114) : وصرمت حبلک إذ صرمت ؛ لأنّنى***أخبرت أنّک قد هويت سوانا وکل هذه الشواهد داله على أن هذه الکلمه ليست ملازمه للنصب على الظرفيه کما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعاؤهم أن ذلک خاص بضروره الشعر - مع کثره ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الکثيره مما لا تدعو إليه ضروره ، ولا يمکن ارتکابه إلا مع النمحل والتکلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتکابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممکنا.

ف- «سواک» اسم «إنّ» ، هذا تقرير كلام المصنف.

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفيه ، إلا فى ضروره الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلک يحتمل التأويل.

* * *

ص: 230

واستثن ناصبا بليس وخلا

وبعدا ، وبيكون بعد «لا» (1)

أى : استثن ب- «ليس» وما بعدها ناصبا المستثنى ؛ فتقول : «قام القوم ليس زيدا ، وخلا زيدا ، وعدا زيدا ، ولا يكون زيدا» ف- «زيدا» فى قولك : «ليس زيدا ، ولا يكون زيدا» منصوب على أنه خبر «ليس ، ولا يكون» ، واسمهما ضمير مستتر ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم (2) ، .

1- «واستثن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ناصبا» حال من الفاعل المستتر فى استثن «بليس» جار ومجرور متعلق باستثن «وخلا» معطوف على ليس «وبعدا ، وبيكون» جاران ومجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه.
2- للنحاه فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك «قام القوم لا يكون زيدا» والمستكن فى ليس من قولك «قام القوم ليس زيدا» ثلاثه أقوال معروفه : (الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيدا ؛ فهو مثل قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللهُ فِى أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِساءً) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسأله. (الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيدا. (الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام زيد. ويضعف الوجهين - الثانى والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيدا.

والتقدير : «ليس بعضهم زيدا [ولا يكون بعضهم زيدا]» ، وهو مستتر وجوبا ، وفى قولك : «خلا زيدا ، وعدا زيدا» منصوب على المفعوليه ، و «خلا ، وعدا» فعلان فاعلهما - فى المشهور - ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدّم ، وهو مستتر وجوبا ، والتقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا بعضهم زيدا.

ونبّه بقوله : «ويكون بعد لا» - وهو قيد فى «يكون» فقط - على أنه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإن ، ولن ، ولمّا ، وما.

* * *

واجرر بسابقى يكون إن ترد

وبعد «ما» انصب ، وانجرار قد يرد (1)

1- «واجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بسابقى» جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابقى مضاف ، و «يكون» قصد لفظه : مضاف إليه «إن» شرطيه «ترد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامه جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر - إلخ «وبعد» الواو عاطفه ، بعد : ظرف متعلق بانصب الآتى ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجمله من يرد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

أى : إذا لم تتقدّم «ما» على ، «خلا ، وعدا» فاجرر بهما إن شئت ؛ فتقول : «قام القوم خلا زيد ، وعدا زيد» فخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فمن الجرّ ب- «خلا» قوله :

175- خلا الله لا أرجو سواک ، وإنّما***أعدّ عيالى شعبه من عيالكا(1).

1- البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق. اللغه : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشىء الذى هو قطع الطماعيه فى الوصول إليه ، وتقول : رجا الإنسان الشىء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله «سواک» غيرک ، وهو دليل على أن هذه الكلمه تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسأله مشروحه مستدلا لها (ص 611 وما بعدها) «أعد» أى أحسب «عيالى» العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبه» طائفه. المعنى : إننى لا أؤمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منک ، وأنا واثق كل الثقه من أنک لا تدخر وسعا فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلک ومن تلزمک مؤنهم. الإعراب : «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافيه «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواک» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداه حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالى» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شعبه» مفعول ثان لأعد «من عيالكا» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لشعبه ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «خلا الله» وفى هذه الكلمه وحدها شاهدان للنحاه : أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجربه لفظ الجلاله ، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (1 / 377) حيث يقول «أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزله حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اه ، وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه ، وذلک جائز عند الكوفيين ، نص عليه

الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلک لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جمله المستثنى منه. وفى قوله «لا أرجو سواک» شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفيه فتتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهناک إليه فى ص 230.

ص: 235

ومن الجرّ ب- «عدا» قوله :

176- تركنا فى الحضيض بنات عوج ***عواكف قد خضعن إلى النّسور(1)

أبحنا حيّهم قتلا وأسرا***عدا الشّمطاء والطّفل الصّغير

1- وهذان البيتان من الأبيات التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغه : «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال : خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفه ، والعكوف : ملازمه الشىء والمواظبه عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحناحيهم» أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحى : القبيله «أسرا» الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هى العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض ، الإعراب : «تركنا» فعل وفاعل «فى الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و «عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل ، والجمله فى محل نصب صفه لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفه للطفل. الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر ، فجر الشمطاء به ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم 175 السابق) فقد نقلنا لک فيه نص عباره سيبويه ، ودللناک على موضعه من كتابه.

فإن تقدّمت عليهما «ما» وجب النصب بهما ؛ فتقول : «قام القوم ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا» ف- «ما» : مصدريه ، و «خلا ، وعدا» : صلتها ، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره ، و «زيدا» : مفعول ، وهذا معنى قوله : «وبعد ما انصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائىّ الجرّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائده ، وجعل «خلا ، وعدا» حرفى جرّ ؛ فتقول : «قام القوم ما خلا زيد ، وما عدا زيد» وهذا معنى قوله : «وانجرار قد يرد» وقد حكى الجرمىّ فى الشرح الجرّ بعد «ما» عن بعض العرب.

* * *

وحيث جرّا فهما حرفان

كما هما إن نصبا فعلان (1).

1- «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط فى المجازاه به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتى ؛ لأنه فى قوه المشتق «جرا» فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» لفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائده على القول الثانى ، وما بعدها جمله من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله «فعلان» الآتى ؛ لأنه فى قوه المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطيه «نصبا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

أى : إن جررت ب- «خلا ، وعدا» فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بها فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

حكم المستثنى بحاشا

وكخلا حاشا ، ولا تصحب «ما»

وقيل «حاش ، وحشا» فاحفظهما (1)

المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جرّ ؛ فتقول : «قام القوم حاشا زيد» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجرمىّ والمازنىّ والمبرد وجماعه - منهم المصنف - إلى أنها مثل «خلا» : تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها ، وحرفا فتجر

1- «كحلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولا» نافيه «تصحب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه : مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبنى للمجهول «حاش» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لاحفظ.

ما بعدها ؛ فنقول : «قام القوم حاشا زيدا ، وحاشا زيد» وحكى جماعه - منهم الفراء ، وأبو زيد الأنصارى ، والشيبانىّ - النّصب بها ، ومنه : «اللهم اغفر لى ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله :

177- حاشا قريشا ؛ فإنّ الله فضّلهم ***على البريّه بالإسلام والدّين (1)

وقول المصنف : «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثل «خلا» فى أنها تنصب ما بعدها أو تجرّه ، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا» ؛ فلا تقول : «قام القوم ما حاشا زيدا» ، وهذا الذى ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها «ما» قليلا ؛ ففى مسند أبى أميه الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم قال : «أسامه أحبّ النّاس إلىّ ما حاشا فاطمه» (2)

1- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب. الإعراب : «حاشا» فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجمله من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر «إن» «على البريه ، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام. الشاهد فيه : قوله «حاشا قريشا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا ، ونصب به ما بعده.
2- توهم النحاه أن قوله «ما حاشا فاطمه» من كلام النبى صلّى الله عليه و [آله] و سلّم ، فجعلوا «حاشا» استثنائيه ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائيه يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلک غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به على قول الرسول صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «أسامه أحب الناس إلى» يريد الراوى بذلک أن يبين أنه عليه الصلاه والسّلام لم يستثن أحدا من أهل بيته لا فاطمه ولا غيرها ، فما : نافيه ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النبى ، وفاطمه : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائيه ، بل هى فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعه ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغه الذبيانى : ولا أرى فاعلا فى النّاس شبهه وما أحاشى من لأقوام من أحد والفرق بين حاشا الاستثنائيه وهذا الفعل من سته أوجه ، الأول : أن

الاستثنائيه تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائيه - إن كانت فعلا - غير متصرفه ، وهذه متصرفه ، الثالث أن فاعل الاستثنائيه مستتر وجوبا ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازا ، والرابع أن ألف الاستثنائيه تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائيه يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلک ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغه الذبيانى «وما أحاشى» السادس : أن «ما» التى تسبق الاستثنائيه مصدريه أو زائده ، وأما التى تسبق هذه فهى نافيه ، فاعرف ذلک وكن حريصا عليه ، والله ينفعک به.

وقوله :

178- رأيت النّاس ما حاشا قريشا***فإنّا نحن أفضلهم فعالا(1)

ويقال فى «حاشا» : «حاش ، وحشا».

* * * .

ص: 240

1- نسب العينى هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعه على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطيه ، وليس فيها بيت الشاهد. اللغه : «رأيت» زعم العينى أن «رأى» ههنا من الرأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفه حرمه كذا ، وعلى هذا تكون متعديه إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزله ، ونحو ذلک ويجوز أن تكون جمله «فإنا نحن أكثرهم فعالا» فى محل نصب مفعولا ثانيا لرأى ، وزيدت الفاء فها كما زيدت فى خبر المبتدأ فى نحو قولهم. الذى يزورنى فله جائزه سنيه «فعالا» هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسوره على أنه جمع فعل. الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف لدلاله الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلا «ما حاشا» ما : مصدريه ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإنا» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن ، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائده ، وتكون جمله «إن» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعولا ثانيا لرأى ، ولا عجب أن تزاد الفاء فى المفعول الثانى ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزاد فى خبر المبتدأ كثيرا. الشاهد فيه : قوله «ما حاشا قريشا» حيث دخلت «ما» المصدريه على «حاشا» وذلک قليل ، والأكثر أن تتجرد منها.

* * *

ص: 241

الحال

تعريف الحال

الحال وصف ، فضله ، منتصب ،

مفهم فى حال كفردا أذهب (1)

عرّف الحال (2) بأنه ، الوصف ، الفضله ، المنتصب ، للدلاله على هيئه ، نحو : «فردا أذهب» ف- «فردا» : حال ؛ لوجود القيود المذكوره فيه.

1- «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضله ، منتصب ، مفهم» نعوت لوصف «فى حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفردا» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، فردا : حال من فاعل أذهب الآتى «أذهب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.
2- الحال فى اللغه : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو فى اصطلاح علماء العربيه ما ذكره الشارح العلامه ، ويقال : حال ، وحاله ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر : على حاله لو أنّ فى القوم حاتما على جوده ضنّت به نفس حاتم ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر : إذا أعجبتک الدّهر حال من امرىء فدعه ، وواكل أمره واللّياليا

وخرج بقوله : «فضله» الوصف الواقع عمده ، نحو : «زيد قائم» وبقوله «للدلاله على الهيئه» التمييز المشتقّ ، نحو : «لله درّه فارسا» فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلاله على الهيئه ، بل التعجب من فروسيّته ؛ فهو لبيان المتعجّب منه ، لا لبيان هيئته ، وكذلک «رأيت رجلا راكبا» فإنّ «راكبا» لم يسق للدلاله على الهيئه ، بل لتخصيص الرجل ، وقول المصنف «مفهم فى حال» هو معنى قولنا «للدلاله على الهيئه».

* * *

ص: 243

وكونه منتقلا مشتقّا

يغلب ، لكن ليس مستحقّا (1)

الأكثر فى الحال أن تكون : منتقله ، مشتقه.

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمه للمتّصف بها ، نحو «جاء زيد راكبا» ف- «راكبا» : وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجىء ماشيا.

وقد تجىء الحال غير منتقله (2) ، أى وصفا لازما ، نحو «دعوت الله سميعا» و «خلق الله الزّرافه يديها أطول من رجليها» ، وقوله :

179- فجاءت به سبط العظام ، كأنّما***عمامته بين الرّجال لواء(3)

ف- «سميعا ، وأطول ، وسبط» أحوال ، وهى أوصاف لازمه.

1- «وكونه» الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «منتقلا» خبر المصدر الناقص «مشتقا» خبر ثان «يغلب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجمله من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا - إلخ «مستحقا» خبر ليس.
2- تجىء الحال غير منتقله فى ثلاث مسائل : الأولى : أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها ، ونحو قول الشاعر *فجاءت به سبط العظام* البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم 179). الثانيه : أن تكون الحال مؤكده : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً) وقوله سبحانه : (وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا) وإما مؤكده لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً) وإما مؤكده لمضمون جمله قبلها ، نحو قولهم : زيد أبوك عَطوفا الثالثه : فى أمثله مسموعه لا ضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعا ، وقوله تعالى : (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلاً) وكقوله جل ذكره : (قائِماً بِالْقِسْطِ).

3- البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه. اللغه : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامه «لواء» هو ما دون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العباره عن هذا المعنى. الإعراب : «فجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافه «عمامته» عمامه : مبتدأ ، وعمامه مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفيه ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفا ملازما ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافه سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا ؛ لأنه صفه مشبهه ، وإضافه الصفه المشبهه إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافه إن شاء الله تعالى

المواضع التى تأتى فيها الحال جامده

وقد تأتى الحال جامده ، ويكثر ذلک فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

ويكثر الجمود : فى سعر ، وفى

مبدى تأوّل بلا تكلّف (1)

كبعه مدّا بكذا ، يدا بيد ،

وكرّ زيد أسدا ، أى كأسد (2)

1- «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «فى سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه.
2- «كبعه» الكاف جاره لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسدا» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسميه مضاف وأسد مضاف إليه.

يكثر مجىء الحال جامده إن دلّت على سعر ، نحو «بعه مدّا بدرهم (1)» فمدا : حال جامده ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى «بعه مسعّرا كل مد بدرهم» ويكثر جمودها - أيضا - فيما دلّ على تفاعل ، نحو «بعته يدا بيد (2)» أى : مناجزه ، أو على تشبيه ، نحو «كرّ زيد أسدا» : أى مشبها الأسد ، ف- «يدا ، وأسدا» جامدان ، وصحّ وقوعهما حالا لظهور تأوّلهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وفى مبدى تأوّل» أى : يكثر مجىء الحال جامده حيث ظهر تأوّلها بمشتق.

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقله مشتقه» معناه أن ذلک هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقّا» (3).

1- يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع ما ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكره لأن لها وصفا محذوفا ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جمله لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفه له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلک الحال يكون مأخوذا من الحال وصفته جميعا ، وتقديره : مسعرا. ويجوز أن يكون هذا الحال حالا من فاعل بعه ؛ فيكون لفظ «مسعرا» الذى تؤوله به بكسر العين مشدده اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولک «مسعرا» بفتح العين مشدده اسم مفعول

2- هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يدا كائنه مع يد.

3- ذكر الشارح ثلاثه مواضع تجىء فيها الحال جامده وهى فى تأويل المشتق ، وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزه - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسه مواضع أخرى : الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولک : ادخلوا الدار رجلا رجلا ، وقولک : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع فى المثال الأول

هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر. الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفه ، نحو قوله تعالى : (قُرْآناً عَرَبِيًّا) وقوله : (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) وتسمى هذه الحال : «الحال الموطئه». الموضع الثالث : أن تكون الحال داله على عدد ، نحو قوله تعالى (فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا. الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها ، كقولك : هذا مالك ذهبا ، أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتما ، وكقوله تعالى : (وَتَنْحِتُونَ الْجِبالَ بُيُوتاً) أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، كقولك : هذا خاتمك حديدا ، وكقوله تعالى : (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً). وقد أجمع النحاه على أن المواضع الأربعه الأولى - وهى الثلاثه التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليسر ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعه الباقيه ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضا ؛ ليكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

لا تكون الحال إلا نكره و قد تجى ء معرفه على التأويل بنكره

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى ، كوحدک اجتهد (1)

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكره ، وأن ما ورد منها معرّفا لفظا فهو منكّر معنى ، كقولهم : جاءوا الجمّاء الغفير.

180- و *أرسلها العراک ...*(2)

1- «الحال» مبتدأ «إن» شرطيه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «لفظا» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لاعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدک» الكاف جاره لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر فى «اجتهد» الآتى ، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كقولک اجتهد وحدک ، والحال فى تأويل «منفردا».
2- هذه قطعه من بيت للبيد بن ربيعه العامرى يصف حمارا وحشيا أورد أتنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه : فأرسلها العراک ، ولم يذدها ، ولم يشفق على نغص الدّخال اللغه : «العراک» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذى شرب مره مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها ثانيه ، وذلک إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفا. الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشى المذكور فى أبيات سابقه ، والضمير البارز المتصل الذى يرجع إلى الأبن مفعول به لأرسل «العراک» حال «ولم يذدها» الواو عاطفه ، لم نافيه جازمه ، يذذ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجمله معطوفه على جمله فأرسلها. ومثلها جمله «ولم يشفق» وقوله

«على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و «الدخال» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «العراک» حيث وقع حالا مع كونه معرفه - والحال لا يكون إلا نكره - وإنما ساغ ذلک لأنه مؤول بالنكره ، أى : أرسلها معتركه ، يعنى مزدحمه

واجتهد وحدک ، وکلمته فاه إلی فیّ ؛ ف- «الجمّاء ، والعراک ، ووحدک ، وفاه» : أحوال ، وهی معرفه ، لکنها مؤوّله بنکره ، والتقدیر : جاءوا جمیعا ، وأرسلها معترکه ، واجتهد منفردا ، وکلمته مشافهه.

ص: 249

وزعم البغداديّون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا ، بلا تأويل ؛ فأجازوا «جاء زيد الرّاكب».

وفصّل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها ، وإلّا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط «زيد الرّاكب أحسن منه الماشى»

ف- «الراكب والماشي» : حالان ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول : «جاء زيد الرّاكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

* * *

ص: 251

ومصدر منكّر حالا مقع

بكثره كبغته زيد طلع (1)

حقّ الحال أن يكون وصفا - وهو : ما دلّ على معنى وصاحبه : كقائم ، وحسن ، ومضروب - فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلاله فيه على صاحب المعنى.

1- «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر فى «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر منكر. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بكثره» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغته» الكاف جاره لقول محذوف ، بغته : حال من الضمير المستتر فى «طلع» الآتى «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وقد كثر مجىء الحال مصدرا نكره ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه «زيد طلع بغته» ف- «بغته» : مصدر نكره ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتا ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور.

ص: 253

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدريه ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغت بغته ، ف- «يبغت» عندهما هو الحال ، لا «بغته».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدريه كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [وهو طلع] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

فی قولک : «زید طلع بغته» «زید بغت بغته» ؛ فیؤولون «طلع» ببغت ، وینصبون به «بغته».

* * *

حق صاحب الحال أن یکون معرفه و قد یکون نکره بشرط أن یکون معه مسوغ

ولم ینکّر غالبا ذو الحال ، إن

لم یتأخّر ، أو یخصّص ، أو یبن (1)

1- «ولم» نافیه جازمه «ینکر» فعل مضارع مبنی للمجهول ، مجزوم بلم «غالبا» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ینکر ، وذو مضاف ، و «الحال» مضاف إلیه «إن» شرطیه «لم» نافیه جازمه «یتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدیر : إن لم یتأخر ذو الحال - إلخ فلا ینکر «أو یخصص ، أو یبن» معطوفان علی یتأخر.

من بعد نفى أو مضاهيه ، ك- «لا

يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا» (1)

حقّ صاحب الحال أن يكون معرفه ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مسوّغ ، وهو أحد أمور (2) :

1- «من بعد» جار ومجرور متعلق بيبن فى البيت السابق ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» عاطفه «مضاهيه» مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «يبغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه «امرؤ» فاعل يبغ «على امرىء» جار ومجرور متعلق بيبغ «مستسهلا» حال من قوله «امرؤ» الفاعل
2- ذكر الشارح - تبعا للناظم - من مسوغات مجىء الحال من النكره ثلاثه مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافه ، وثالثها وقوع النكره بعد النفى أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثه أخرى لم يصرح بها. الأول : أن تكون الحال جمله مقترنه بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعه ، والسر فى ذلک أن وجود الواو فى صدر الجمله يرفع توهم أن هذه الجمله نعت للنكره ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى.(وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) مسوغان ، بل ثلاثه ، وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جمله الحال ، والثالث اقتران الجمله بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت (انظر ص 604 السابقه و 638 الآتيه) وأما قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ وَهِىَ خاوِيَهٌ عَلى عُرُوشِها) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جمله الحال. الثانى : أن تكون الحال جامده ، نحو قولک : هذا خاتم حديدا ، والسر فى ذلک أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامده كما علمت (انظر ص 628 وما بعدها). الثالث : أن تكون النكره مشتركه مع معرفه أو مع نكره يصح أن تجىء الحال منها ، كقولک : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولک : زارنى رجل صالح وامرأه مسكرين.

منها : أن يتقدم الحال على النكره ، نحو «فيها قائما رجل» ، وكقول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

181- وبالجسم منّى بيّنا لو علمته ***شحوب ، وإن تستشهدى العين تشهد(1)

وكقوله :

182- وما لام نفسى مثلها لى لائم ***ولا سدّ فقرى مثل ما ملكت يدى (2).

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «شحوب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جاء على لغه أخرى ، شحب يشحب شحوبه - مثل سهل الأمر يسهل سهوله - إذا تغير لونه «بينا» ظاهرا ، وهو فيعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح. المعنى : إن بجسمى من آثار حبک لشحوبا ظاهرا ، لو أنک علمته لأخذتک الشفقه على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عينى فإنهما تحدثانک حديثه. الإعراب : وبالجسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «بينا» حال من شحوب الآتى على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا «لو» شرطيه غير جازمه «علمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجمله من الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطيه «تستشهدى» فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبه فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط. الشاهد فيه : قوله «بينا» حيث وقعت الحال من النكره ، التى هى قوله «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلک تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.
2- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لا يعلم قائلها اللغه : «لام» عذل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملاما وملامه ، إذا عاتبه ووبخه «سد فقرى» أراد أغنانى عن الحاجه إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه

من ناحيته ما لا يجب ؛ فهو فى حاجه لإيصاده. المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلک يدل على شعوره بالخطأ ، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالا له مما فى أيدى الناس. الإعراب : «وما» نافيه «لام» فعل ماض «نفسى» نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل : حال من «لائم» الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و «مثل» من الألفاظ التى لا تستفيد بالإضافه تعريفا «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفى «سد» فعل ماض ، «فقرى» فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملكت» ملک : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يدى» يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. والجمله من ملک وفاعله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى الشاهد فيه : قوله «مثلها لى لائم» حيث جاءت الحال - وهى قوله «مثلها» ، و «لى» - من النكره - وهى قوله «لائم» - والذى سوغ ذلک تأخر النكره عن الحال.

ف- «قائما» : حال من «رجل» ، و «بيّنا» حال من «شحوب» ، و «مثلها» حال من «لائم».

ومنها : أن تخصّص النكره بوصف ، أو بإضافه ؛ فمثال ما تخصّص بوصف قوله تعالى : (فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا)(1). .

ص: 258

1- الأمر الأول الوارد فى هذه الآيه واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه «أمرا» على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى حال كونه مأمورا به من عندنا. واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجىء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثه التى يأتى بيانها فى هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا. وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثه غير موجوده فى هذا المثال ، بل المضاف الذى هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذى هو لفظ «أمر» فى صحه الاستغناء به عنه ؛ وذلک لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه. ومن العلماء من جعل أمرا الثانى حالا من كل ، وتصلح الآيه للاستدلال بها لما نحن بصدده ؛ لأن «كل أمر» نكره ؛ إذ المضاف إليه نكره ، ومنهم من جعل أمرا حالا من الضمير المستتر فى حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأمورا به.

وكقول الشاعر :

183- نجّيت يا ربّ نوحا ، واستجبت له ***فى فلک ماخر فى اليمّ مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبيّنه***فى قومه ألف عام غير خمسينا. (1)

1- البيتان من الشواهد التى لم يذكروها منسوبه إلى قائل معين. اللغه : «الفلک» أصله بضم فسكون - السفينه ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركه عينه التى هى اللام حركه الفاء كما فى بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينه - من بابى قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر ، أو الماء «مشحونا» اسم مفعول من شحن السفينه : أى ملأها «آيات مبينه» ظاهره واضحه ، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه. الإعراب : «نجيت» فعل وفاعل «يا رب» يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحا» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفه ، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «فى فلک» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفه لفلک «فى اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونا» حال من فلک «وعاش» الواو عاطفه ، عاش : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نوح «يدعو» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجمله فى محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بيدعو «مبينه» صفه لآيات «فى قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش ، وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و «عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و «خمسينا» مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف فى آخره للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «مشحونا» حيث وقع حالا من النكره ، وهى قوله «فلک» والذى سوغ مجىء الحال من النكره أنها وصفت بقوله «ماخر» فقربت من المعرفه.

ومثال ما نخصّص بالإضافه قوله تعالى : (فِى أَرْبَعَهِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ).

ومنها : أن تقع النكره بعد نفى أو شبهه ، وشبه النفى هو الاستفهام والنهى ، وهو المراد بقوله : «أو يبن من بعد نفى أو مضاهيه» فمثال ما وقع بعد النفى قوله :

184- ما حمّ من موت حمى واقيا***ولا ترى من أحد باقيا(1).

1- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به. اللغه : «حم» بالبناء للمجهول - أى قدر ، وهيىء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهيأ له أسبابه (انظر ص 602 و 638) «واقيا» اسم فاعل من «وقى يقى» بمعنى حفظ يحفظ. المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائما. الإعراب : «ما» نافيه «حم» فعل ماض مبنى للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «حمى» نائب فاعل لحم «واقيا» حل من حمى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» زائده «أحد» مفعول به لترى «باقيا» حال من أحد ، وهذا مبنى على أن «ترى» بصريه ، فإذا جريت على أن ترى علميه كان قوله «باقيا» مفعولا ثانيا لترى. الشاهد فيه : قوله «واقيا» و «باقيا» حيث وقع كل منهما حالا من النكره ، وهى «حمى» بالنسبه ل- «واقيا» و «أحد» بالنسبه ل- «باقيا» والذى سوغ ذلك أن النكره مسبوقه بالنفى فى الموضعين. وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا «ترى» بصريه ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت «ترى» علميه فإن قوله «باقيا» يكون مفعولا ثانيا ، كما بيناه فى الإعراب.

ومنه قوله تعالى (1) : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) ف- «لها كتاب» جمله فى موضع الحال من «قريه» ، وصحّ مجىء الحال من النكره لتقدّم النفى عليها ، ولا يصح كون الجمله صفه لقريه ، خلافا للزمخشرى ؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفه والموصوف ، وأيضا وجود «إلّا» مانع من ذلک ؛ إذ لا يعترض ب- «إلّا» بين الصفه والموصوف ، وممن صرّح بمنع ذلک : أبو الحسن الأخفش فى المسائل ، وأبو على الفارسى فى التذكره.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

185- يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى ***لنفسک العذر فى إبعادها الأملا؟ (2).

1- انظر ما كتبناه عن هذه الآيه فى ص 633.
2- أكثر ما قيل فى نسبه هذا البيت إنه لرجل من طيىء ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه. اللغه : «صاح» أصله صاحبى ، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسى ؛ إذ هو فى غير علم ، وقياس الترخيم أن يكون فى الأعلام ، وهو أيضا مركب إضافى «هل حم عيش» (انظر ص 602 و 637) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفى ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشا باقيا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنک ألسنه العتاب واللوم. الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقيا» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببيه ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديرا بأن مضمره بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنفسک» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العذر» مفعول أول لترى «فى إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعذر. وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهى من إضافه المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر. الشاهد فيه : قوله «باقيا» حيث وقع حالا من النكره - وهى قوله «عيش» - والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفى.

ومثال ما وقع بعد النهى قول المصنف : «لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا» وقول قطرىّ بن الفجاءه :

186- لا يركنن أحد إلى الإحجام ***يوم الوغى متخوّفا لحمام (1)

1- البيت - كما قال الشارح العلامه - لأبى نعامه قطرى بن الفجاءه ، التميمى ، الخارجى ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطرى ، قصدا إلى الرد عليه ، وقطرى : بفتح القاف والطاء جميعا ، والفجاءه : بضم الفاء. اللغه : «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء - الموت. المعنى : لا ينبغى لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التوانى خوفا من الموت. الإعراب : «لا» ناهيه «يركنن» يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا الناهيه «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضا ، ويوم مضاف ، و «الوغى» مضاف إليه «متخوفا» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف. الشاهد فيه : قوله «متخوفا» حيث وقع حالا من النكره التى هى قوله «أحد» ، والذى سوغ مجىء الحال من النكره هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهيه؟

واحترز بقوله : «غالبا» مما قلّ مجىء الحال فيه من النكره بلا مسوّغ من المسوغات المذكوره ، ومنه قولهم : «مررت بماء قعده رجل (1)» ، وقولهم : «عليه مائه بيضا» (2) ، وأجاز سيبويه «فيها رجل قائما» ، وفى الحديث : «صلّى رسول الله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما» (3).

* * *

لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، و يتقدم على غيره

وسبق حال ما بحرف جرّ قد

أبوا ، ولا أمنعه ؛ فقد ورد (4).

1- قعده رجل - بكسر القاف وسكون العين المهمله - أى مقدار قعدته.
2- بيضا - بكسر الباء الموحده - جمع بيضاء ، وهو حال من مائه ، ولا يجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ لو كان تمييزا لوجب أن يكون مفردا لا جمعا ، وأن يكون مجرورا لا منصوبا ، لأن تمييز المائه يكون كذلك.
3- اختلف النحاه فى مجىء الحال من النكره إذا لم يكن للنكره مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها.
4- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و «حال» مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «ما» اسم موصول : مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من جر ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «أمنعه» أمنع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل. وقد : حرف تحقيق «ورد» فعل

ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سبق حال ، وتقدير البيت : وقد أبى النحاه أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلک ، لأنه وارد فى كلام العرب.

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف (1) فلا تقول فى «مررت بهند جالسه» مررت جالسه بهند.

وذهب الفارسىّ ، وابن كيسان ، وابن برهان ، إلى جواز ذلک ، وتابعهم المصنف ؛ لورود السماع بذلک ، ومنه قوله :

187- لئن كان برد الماء هيمان صاديا***إلىّ حبيبا ، إنّها لحبيب (2).

1- اعلم أن صاحب الحال قد يكون محرورا بحرف جر غير زائد ، كقولک : مررت بهند جالسه ، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد ، كقولک : ما جاء من أحد راكبا ؛ فراكبا : حال من أحد المجرور لفظا بمن الزائده. ولا خلاف بين أحد من النحاه فى أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ؛ فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكبا من أحد. والخلاف بينهم منحصر فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى.
2- البيت لعروه بن حزام العذرى ، وقبله : حلفت بربّ الرّاكعين لربّهم خشوعا ، وفوق الرّاكعين رقيب وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله : وقلت لعرّاف اليمامه : داونى فإنّک - إن أبرأتنى - لطبيب اللغه : «هيمان» مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو فى الأصل : أشد العطش «صاديا» اسم فاعل فعله «صدى» من باب تعب - إذا عطش. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، إن : شرطيه «كان» فعل ماض ناقص. فعل الشرط «برد» اسم كان ، وبرد مضاف ، و «الماء» مضاف إليه «هيمان ، صاديا» حالان من ياء المتكلم المجروره محلا بإلى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتى «حبيبا» خبر كان «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجمله من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم. الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجروره محلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه فى الإعراب.

ف- «هيمان ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

188- فإن تک أذواد أصبن ونسوه***فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال (1)

ف- «فرغا» حال من قتل.

1- البيت لطليحه بن خويلد الأسدى المتنبى ، وبعد البيت المستشهد به قوله : وما ظنّكم بالقوم إذ تقتلونهم أليسوا - وإن لم يسلموا - برجال؟ عشيّه غادرت ابن أرقم ثاويا وعكّاشه الغنمىّ عنه بحال اللغه : «أذواد» جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغا» أى هدرا لم يطلب به «حبال» بزنه كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الرده ، فقتل به منهم عكاشه بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما. المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعه من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلک ؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعنينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرا. الإعراب : «فإن» شرطيه «تک» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف «أذواد» اسم تک «أصبن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوه نائب فاعل ، والجمله من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تک «ونسوه» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لن : نافيه ناصبه «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه حذف النون ، وواو الجماعه فاعل «فرغا» حال من «قتل» الآتى «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و «حبال» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فرغا» حيث وقع حالا من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو «جاء ضاحكا زيد ، وضربت مجرّده هندا»

* * *

لا يجى ء الحال من المضاف إليه، إلا فى ثلاثه أحوال

ولا تجز حالا من المضاف له

إلّا إذا اقتضى المضاف عمله (1)

أو كان جزء ما له أضيفا

أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا (2)

1- «ولا» ناهيه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حالا» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لقوله «حالا» وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداه استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان ، وجزء مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «أو» عاطفه «مثل» معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من «جزئه» مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهيه «تحيفا» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

لا يجوز مجىء الحال من المضاف إليه (1) ، إلا إذا كان المضاف مما يصحّ عمله فى الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمّن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضارب هند مجرده ، وأعجبنى قيام زيد مسرعا ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قول الشاعر :

189- تقول ابنتى : إنّ انطلاقک واحدا***إلى الرّوع يوما تاركى لا أباليا(2)

1- اختلف النحاه فى مجىء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله! - إلى أنه يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقا : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثه المذكوره أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاه إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثه جاز ، وإلا لم يجز ، والسر فى هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا يجب ذلک؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدا وأن يكون مختلفا ، وعلى ذلک أجاز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقا ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلک ألا يجوزوا مجىء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثه التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلک لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرا أو اسم فاعل كان كذلک عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعا كالشىء الواحد ؛ فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه.
2- البيت لمالک بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالک ، من قصيده له ، وأولها قوله : ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليله بجنب الغضى أزجى القلاص النّواجيا فليت الغضى لم يقطع الرّكب عرضه وليت الغضى ماشى الرّكاب لياليا اللغه : «الروع» الفزع ، والمخافه ، وأراد به ههنا لحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإراده السبب «تاركى» اسم فاعل من ترک بمعنى صير. المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابک إلى القتال منفردا يصيرنى لا محاله بلا أب ، لأنک تقتحم لظاها فتموت. الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» ابنه : فاعل تقول ، وابنه مضاف

وياء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقک» انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «واحدا» حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار ومجرور متعلق بانطلاق «تاركى» تارک : خبر إن ، وتارک مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافيه للجنس «أبا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجمله من لا ومعموليها فى محل نصب مفعول ثان لتارک ، ويجوز أن يكون «أبا» اسم لا منصوبا بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى «ليا» زائده ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود. الشاهد فيه : قوله «وحدا» حيث وقع حالا من المضاف إليه - وهو الكاف فى قوله «انطلاقک» - والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق. وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت.

وكذلک يجوز مجىء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه فى صحه الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَنَزَعْنا ما فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً) ف- «إخوانا» : حال من الضمير المضاف إليه «صدور» ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - فى صحه الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْکَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً) ف- «حنيفا» : حال من

«إبراهيم» والمله كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل فى غير القرآن : «أن اتّبع إبراهيم حنيفا» لصحّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل فى الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه - لم يجز أن يجىء الحال منه ؛ فلا تقول : «جاء غلام هند ضاحكه» خلافا للفارسىّ ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : «إن هذه الصوره ممنوعه بلا خلاف» ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسى جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشّجرىّ فى أماليه.

* * *

متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ و متى يمتنع ذلک؟

والحال إن ينصب بفعل صرّفا

أو صفه أشبهت المصرّفا (1)

فجائز تقديمه : ک- «مسرعا

ذا راحل ، ومخلصا زيد دعا (2).

1- «الحال» مبتدأ «إن» شرطيه «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفا» صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجمله من صرف ونائب فاعله فى محل جر نعت لفعل «أو» عاطفه «صفه» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى صفه «المصرفا» مفعول به لأشبه ، والجمله من أشبهت وفاعله ومفعوله فى محل جر صفه لقوله «صفه».
2- «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم «تقديمه» تقديم. مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط

وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «الحال» فى أول البيت السابق «كمسرعا» الكاف جاره لقول محذوف ، مسرعا : حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتى «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال «ومخلصا» حال مقدم على عامله ، وهو «دعا» الآتى «زيد» مبتدأ ، وجمله «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد فى محل رفع خبر.

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا متصرفا ، أو صفه تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمّن معنى الفعل وحروفه ، وقبل التأنيث ، والتثنيه والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه (1) ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصا زيد دعا» [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثال تقديمها على الصفه المشبهه له : «مسرعا ذا راحل».

فإن كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول : «ما أحسن زيدا ضاحكا» ولا تقول : «ضاحكا ما أحسن زيدا» ؛ لأن فعل التعجب غير متصرّف فى نفسه ؛ فلا يتصرّف فى معموله ، وكذلك إن كان الناصب

1- أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا فى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا أو صفه تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفه تشبه الفعل المتصرف ، وذلك فى أربعه مواضع : الأول : أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجا. الثانى : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفا ، وقولهم : لأصبرن محتسبا. الثالث : أن يكون العامل صله لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصا. الرابع : أن يكون العامل صله لأل الموصوله ، كقولك : أنت المصلى فذا ، وعلى المذاكر متفهما.

لها صفه لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه ، وذلک لأنه لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف فى نفسه ؛ فلا يتصرف فى معموله ، فلا تقول : «زيد ضاحكا أحسن من عمرو» ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : «زيد أحسن من عمرو ضاحكا» (1).

* * *

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخّرا لن يعملا (2)

ک «تلک ، ليت ، وكأنّ» وندر

نحو «سعيد مستقرّا فى هجر» (3)

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوىّ ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشاره ، وحروف التمنى ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

1- سيأتى للمصنف فى هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل فى حال متقدمه ، وذلک المستثنى نحو قوله «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» وسيذكر هناک (ص 650) ضابط هذا المثال.
2- «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله من ضمن ونائب فاعله فى محل رفع صفه لعامل «معنى» مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفه «حروفه» حروف : معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخرا» حال من الضمير المستتر فى «يعمل» الآتى «لن» نافيه ناصبه «يعملا» يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- «كتلک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كتلک «ليت ، وكأن» معطوفان على تلک «وندر» فعل ماض

«نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرا» حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى «فى هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

والمجرور (1) نحو «تلک هند مجرده ، وليت زيدا أميرا أخوک ، وكأنّ زيدا راكبا أسد ، وزيد فى الدار - أو عندک - قائما» ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوىّ فى هذه المثل ونحوها ؛ فلا تقول «مجرده تلک هند» ولا «أميرا ليت زيدا أخوک» ولا «راكبا كأنّ زيدا أسد».

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف [نحو زيد قائما عندک] والجارّ والمجرور

1- اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر : الأول : أن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى ، وهو شيئان : الابتداء العامل فى المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل فى الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضا ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوى ههنا : اللفظ الذى يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلک» وغيرها من ألفاظ الإشاره إنما عملت فى الحال لأنها متضمنه معنى أشير؟ وهكذا. الثانى : العوامل المعنويه بالمعنى المراد هنا كثيره ، وقد ذكر الشارح منها خمسه ، وهى : أسماء الإشاره ، وحروف التمنى ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقى خمسه أخرى ، أولها : حرف الترجى كلعل ، نحو قولک : لعل زيدا أميرا قادم ، وثانيها : حروف التنبيه مثل «ها» فى قولک : ها أنت زيد راكبا ؛ فراكبا : حال من زيد ، والعامل فى الحال هو «ها» ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذى يقصد به التعجب كقول الأعشى : *يا جارتا ما أنت جاره* ، عند من جعل «جاره» الأخرى حالا لا تمييزا ، رابعها : أدوات النداء نحو «يا» فى قولک : يأيها الرجل قائما ، وخامسها : «أما» نحو قولهم : أما علما فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم ، فعلما - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذى نابت عنه أما.

نحو «سعيد مستقرا فى هجر» ومنه قوله تعالى : (وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)(1) فى قراءه من كسر التاء ، وأجازه الأخفش قياسا.

* * *

ونحو «زيد مفردا أنفع من

عمرو معانا» مستجاز لن يهن (2)

تقدّم أن أفعل التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمه ، واستثنى من ذلک هذه المسأله ، وهى : ما إذا فضّل شىء فى حال على نفسه أو غيره فى حال أخرى ، فإنه يعمل فى حالين إحداهما متقدمه عليه ، والأخرى متأخره عنه ، وذلک نحو : «زيد قائما أحسن منه قاعدا» و «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» ف- «قائما ، ومفردا» منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا «قاعدا ، ومعانا» وهذا مذهب الجمهور.

1- القراءه المشهوره برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور - وهو «بيمينه» - متعلق بمطويات ، والقراءه التى يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسره نيابه عن الفتحه على أنه حال صاحبه الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، والجار والمجرور - وهو قوله (بيمينه) - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.
2- «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفردا» حال من الضمير المستتر فى «أنفع» الآتى «أنفع» خبر المبتدأ الذى هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معانا» حال من عمرو ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذى هو «نحو» فى أول البيت «لن» نافيه ناصبه «يهن» بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه الفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «نحو» وجمله يهن وفاعله فى محل رفع خبر ثان ، أو صفحه للخبر السابق.

وزعم السيرافىّ أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفه ، والتقدير : «زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا ، وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا».

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخير هما عنه ؛ فلا تقول «زيد قائما قاعدا أحسن منه» ولا [تقول] «زيد أحسن منه قائما قاعدا».

* * *

قد يتعدد الحال و صاحبه واحد أو متعدد

والحال قد يجىء ذا تعدّد

لمفرد - فاعلم - وغير مفرد (1)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد (2) ، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد راكبا ضاحكا» ف- «راكبا ، وضاحكا» : حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثانى «لقيت هندا مصعدا منحدره» ف- «مصعدا» : حال من التاء ، و «منحدره» : حال من «هند» والعامل فيهما «لقيت» ومنه قوله :

190- لقى ابنى أخويه خائفا***منجديه ؛ فأصابوا مغنما(3).

1- «الحال» مبتدأ ، وجمله «يجىء» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر فى يجىء ، وذا مضاف و «تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها اعتراضيه بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و «مفرد» مضاف إليه.
2- ترك الشارح بيان المواضع التى يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ؛ أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا

شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) وثانيهما : أن يقع بعد «لا» النافيه كقولک : رأيت بكرا لا مستبشراً ولا جذلان.
3- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها اللغه : «منجديه» مغيثيه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلانا ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنما» غنيمه. الإعراب : «لقى» فعل ماض «ابنى» ابن : فاعل لقى ، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقى ، والهاء مضاف إليه «خائفا» حال من ابنى «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفه ، أصابوا : فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا ، والجمله من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفه بالفاء على جمله لقى ومعمولاته. الشاهد فيه : قوله «خائفا منجديه» فإن الحال متعدده لمتعدد ، والنظره الأولى تدل على صاحب كل حال قترده إليه ؛ فإن واحدا من الحالين مفرد والآخر مثنى ، وكذلک صاحباهما ، فلا لبس عليک فى أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

ف- «خائفا» حال من «ابنى» ، و «منجديه» حال من «أخويه» والعامل فيهما «لقى».

فعند ظهور المعنى تردّ كلّ حال إلى ما تليق به ، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ ففى قولک : «لقيت زيدا مصعدا منحدرا» يكون «مصعدا» حالا من زيد ، و «منحدرا» حالا من التاء.

* * *

الحال على ضربين : مؤسسه و مؤكده

وعامل الحال بها قد أكّدا

فى نحو : «لا تعث فى الأرض مفسدا» (1).

1- «وعامل» مبتدأ ، وعامل مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتى «قد» حرف تحقيق «أكذا» أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهيه «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسدا» حال من الضمير المستتر فى «تعث» وهو حال مؤكده للعامل وهو «تعث» وجمله «تعث فى الأرض مفسدا» فى محل جر بإضافه نحو إليها.

تنقسم الحال إلى مؤكده ، وغير مؤكده ؛ فالمؤكده على قسمين ، وغير المؤكده ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكده : ما أكّدت عاملها ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلّ وصف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظا ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظا ، وهو دون الأول فى الكثره ؛ فمثال الأول «لا تعث فى الأرض مفسدا» ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى : (وَلا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ومن الثانى قوله تعالى : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وقوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٌ بِأَمْرِهِ)

* * *

وإن تؤكّد جمله فمضمر

عاملها ، ولفظها يؤخّر (1)

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكده ، وهى : ما أكّدت مضمون الجمله ،

1- «وإن» شرطيه «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الحال «جمله» مفعول به لتؤكد «فمضمر» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم «عاملها» عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفه ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجمله «يؤخر» من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفه بالواو على جمله جواب الشرط.

وشرط الجمله : أن تكون اسميه ، وجزآها معرفتان ، جامدان ، نحو : «زيد أخوک عطوفا ، وأنا زيد معروفا» ومنه قوله :

191- أنا ابن داره معروفا بها نسبى ***وهل بداره يا للنّاس من عار؟(1)

ف- «معطوفا ، ومعروفا» حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير فى الأول «أحقّه عطوفا» وفى الثانى «أحقّ معروفا».

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجمله ؛ فلا تقول «عطوفا زيد أخوک» ولا «معروفا أنا زيد» ولا توسّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول «زيد عطوفا أخوک».

* * *

1- البيت لسالم بن داره ، من قصيده طويله يهجو فيها فزاره ؛ وقد أوردها التبريزى فى شرحه على الحماسه ، وذكر لهذه القصيده قصه ، فارجع إليها هناک ، اللغه : «داره» الأكثرون على أنه اسم أمه ، وقال أبو رياش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب - هلى هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى داره فى قوله «معروفا بها نسبى» بأنه عنى به القبيله. المعنى : أنا ابن هذه المرأه ، ونسبى معروف بها ، وليس فيها من المعره ما بوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف. الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و «داره» مضاف إليه «معروفا» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكارى «بداره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائده «عار» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثه. الشاهد فيه : قوله «معروفا» فإنه حال أكدت مضمون الجمله التى قبلها.

الحال قد تكون جمله بشرط أن يكون لها رابط

وموضع الحال تجىء جمله

ک «جاء زيد وهو ناو رحله» (1)

الأصل فى الحال والخبر والصفه الإفراد ، وتقع الجمله موقع الحال(2) ، كما تقع موقع الخبر والصفه ، ولا بدّ فيها من رابط ، وهو فى الحاليه : إما ضمير ، نحو «جاء زيد يده على رأسه» أو واو - وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحه وقوع «إذ» موقعها - نحو «جاء زيد وعمرو قائم» التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضمير والواو معا ، نحو «جاء زيد وهو ناو رحله».

* * *

ص: 278

1- «موضع» ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و «الحال» مضاف إليه «تجىء» فعل مضارع «جمله» فاعل تجىء «كجاء زيد» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحله» مفعول به لناو ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.
2- يشترط فى الجمله التى تقع حالا أربعه شروط ، وقد ذكر الشارح تبعا للناظم من هذه الشروط واحدا ، وهو : أن تكون الجمله مشتمله على رابط يربطها بالحال - إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معا - والشرط الثانى. أن تكون الجمله خبريه ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جمله إنشائيه ، والشرط الثالث : ألا تكون جمله الحال تعجبيه ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدره بعلم استقبال ، وذلک نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلک فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جمله اسميه خبريه. ومن هذا الكلام - مع ما سبق فى مبحث مجىء خبر المبتدأ جمله - تعرف أن الخبر والحال جميعا اشتركا فى ضروره وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا فى الشروط الثلاثه الباقيه ؛ فجمله الخبر تقع إنشائيه وتعجبيه على الاصح عند النحاه ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جمله الشرط وجوابه خبرا ، فتنبه لذلک كله ، والله يوفقک ويرشدک.

قد يجب أن يكون الرابط الضمير، و مواضع ذلک

وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضميرا ، ومن الواو خلت (1)

وذات واو بعدها انو مبتدا

له المضارع اجعلنّ مسندا (2)

الجمله الواقعه حالا : إن صدّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تربط إلا بالضمير ، نحو «جاء زيد يضحک ، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه» ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول «جاء زيد ويضحک» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلک أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويکون المضارع خبرا عن [ذلک] المبتدأ ؛ وذلک نحو قولهم «قمت وأصکّ عينه» وقوله :

192- فلمّا خشيت أظافيرهم ***نجوت وأرهنهم مالکا(3).

1- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف ، و «بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجمله فى محل جر صفه لمضارع «حوت» حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ذات بدء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت «ومن الواو» الواو عاطفه ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجمله معطوفه على جمله الخبر.
2- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف و «واو» مضاف إليه «بعدها» بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعل الآتى «المضارع» مفعول أول لا جعل تقدم عليه ، منصوب وعلامه نصبه الفتحه الظاهره «اجعلن» اجعل : فعل أمر ، وفاعله

ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيله «مسندا» مفعول ثان لا جعل.
3- البيت لعبد الله بن همام السلولى. اللغه : «أظافيرهم» جمع أظفور - بزنه عصفور - والمراد هنا منه الأسلحه «نجوت» أراد تخلصت منهم. الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه «لما» الظرفيه إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجمله جواب «لما» الظرفيه بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجمله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «مالكا» مفعول ثان لأرهن. الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا ، وتسبق بالواو ، وذلک الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جمله المضارع خبرا لمبتدأ محذوف كما فصلناه فى الإعراب.

ف- «أصكّ ، وأرهنهم» خبران لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أصكّ ، وأنا أرهنهم.

* * *

قد يجوز الربط بالضمير، و بالواو، و بهما

وجمله الحال سوى ما قدّما

بواو ، أو بمضمر ، أو بهما (1)

ص: 280

1- «وجمله» مبتدأ ، وجمله مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفيه ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما» قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والألف للاطلاق ، والجمله من قدم ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جمله الحال» فى أول البيت ، وقوله «أو بمضمر ، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

الجمله الحاليه : إما أن تكون اسميه ، أو فعليه ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماض ، وكل واحده من الاسميه والفعليه : إما مثبته ، أو منفيّه ، وقد تقدم أنه إذا صدّرت الجمله بمضارع مثبت لا تصحبها الواو ، بل لا تربط إلا بالضمير فقط (1) ، وذكر فى هذا البيت أنّ ما عدا ذلک يجوز فيه أن يربط بالواو

1- قد ذكر الشارح أن الجمله الحاليه إذا كانت فعليه فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجمله من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها فى هذه الجمله : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجمله بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى فى قوله تعالى (إِيَّاکَ نَعْبُدُ وَإِيَّاکَ نَسْتَعِينُ) أن تكون جمله(وَإِيَّاکَ نَسْتَعِينُ) حالا من الضمير المستتر وجوباً فى (نعبد) ومن الشروط أيضاً : ألا تكون جمله المضارع المذكور مقترنه بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ) فجمله ما يشترط لخلو هذه الجمله من الواو أربعه شروط : أن تكون مضارعيه ، وأن تكون مثبته ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد. وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجمله المضارعيه المنفيه بلا تمتنع معها الواو ، كما فى قوله تعالى : (ما لِىَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ) وبقى بعد ذلک خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصبر مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعه جمله سبعا ذكرنا لک اثنتين منها ، (والثالثه) أن تكون مضارعيه منفيه بما ، كقول الشاعر : عهدتک ما تصبو ، وفيک شبيبه فما لک بعد الشّيب صبّا متيّما؟ (الرابعه) الجمله المعطوفه على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) فجمله «هم قائلون» معطوفه على «بياتا». (الخامسه) الجمله المؤكده لمضمون جمله قبلها ، نحو قولک : هو الحق لا شک فيه ، وقوله تعالى : (ذلِکَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ) فجمله «لا ريب فيه» حال مؤكده لمضمون جمله «ذلک الكتاب» فى بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام. (السادسه) الجمله التى تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجمله اسميه نحو قولک : ما صاحبت أحدا إلا زيد خير منه ، أم كانت فعليه فعلها ماض نحو قولک : ما أرى رأيا إلا رأيت صوابا ، ونحو قوله تعالى : (يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبادِ ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ) وقد ورد فى الشعر اقتران الفعليه التى فعلها ماض والواقعه بعد «إلا» بالواو كما فى قوله. نعم امرأ هرم لم

تعر نائبه إلا وكان لمرتاع لها وزرا فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ. (السابعه) الجمله الفعليه التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفه ، نحو قولک : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر : كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل فى ذلک الجمله الاسميّه : مثبته ، أو منفيّه ، والمضارع المنفىّ ، والماضى : المثبت ، والمنفىّ.

فتقول : «جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده على رأسه» وكذلک المنفىّ ، وتقول : «جاء زيد لم يضحک ، أو ولم يصحک ، أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلک المنفىّ ، نحو «جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفىّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : «جاء زيد ولا يضرب عمرا» بالواو.

وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلک يؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءه ابن ذكوان :

(فاستقيما ولا تتّبعان) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتّبعان ؛ ف- «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

* * *

يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا

والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حظل (1)

يحذف عامل الحال : جوازا ، أو وجوبا.

فمثال ما حذف جوازا أن يقال : «كيف جئت» فتقول : «راكبا» ، [تقديره «جئت راكبا»] ، وكقولك : «بلى مسرعا» لمن قال لك : «لم تسر» والتقدير : «بلى سرت مسرعا» ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ؟ بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ) التقدير - والله أعلم - : بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوبا قولك : «زيد أخوك عطوفا» ونحوه من الحال المؤكده لمضمون الجمله ، وقد تقدم ذلك ، وكالحال النائبه مناب الخبر ،

1- «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتى «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «وبعض» مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله من حظل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

نحو «ضربى زيدا قائما» التقدير : إذا كان قائما ، وقد سبق تقرير ذلک فى باب المبتدأ والخبر (1).

ص: 284

1- هنا أمران نحب أن ننبهک إليهما : الأول : أن عامل الحال على ثلاثه أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لک ذكره ويجوز لک حذفه. فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشاره ؛ فلا يحذف شىء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف. وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثه مواضع من مواضعه - وهى الحال المؤكده لمضمون جمله ، والحال النائبه مناب الخبر ، والحال الداله على زياده أو نقص بتدريج - وبقى موضعان آخران ، أولهما : أن ينوب عنه الحال كقولک لمن شرب : هنيئا ، ومن ذلک قول كثير : هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزّه من أعراضنا ما استحلّت وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولک : أقاعدا وقد جد الناس؟. وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين. الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه - بسبب كونه فضله - أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلک فى خمسه مواضع ؛ أولها : أن يكون الحال مقصورا عليه ، نحو قولک : ما سافرت إلا راكبا ، وما ضربت عليا إلا مذنبا ، وثانيها : أن يكون الحال نائبا عن عامله كقولک : هنيئا مريئا تريد كل ذلک هنيئا مريئا ، وثالثها : أن تتوقف عليه صحه الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وَإِذا قامُوا إِلَى الصَّلاهِ قامُوا كُسالى) ورابعها : أن يكون الحال جوابا ، كقولک : بلى مسرعا ، جوابا لمن قال لک : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائبا عن الخبر ، نحو قولک : ضربى زيدا مسيئا.

ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم : «اشتريته بدرهم فصاعدا ، وتصدقت بدينار فسافلا» ف- «صاعدا ، وسافلا» : حالان ، عاملهما محذوف وجوبا ، والتقدير : «فذهب الثمن صاعدا ، وذهب المتصدّق به سافلا» وهذا معنى قوله : «وبعض ما يحذف ذكره حظل» أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (1).

* * *

1- قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحيه الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما بتعلق بالحال ، وبالفامل فيها من هذه الناحيه - فنقول : الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكورا ، وقد يحذف جوازا ، وقد يحذف وجوبا بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازا إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدا ، أى تسافر راشدا. ويجوز أن تقول تسافر راشدا. ويحذف وجوبا مع الحال التى تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعدا ، أى : فذهب الثمن صاعدا ؛ فقى هذا حذف صاحب الحال وعامله.

التّمييز

تعريفه و بيان أنواعه و حكمه

اسم ، بمعنى «من» مبين ، نكره ،

ينصب تمييزا بما قد فسّره (1)

كشبر ارضا ، وقفيز برّا ،

ومنوين عسلا وتمرا (2)

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقى التمييز - وهو المذكور فى هذا الباب - ويسمى مفسّرا ، وتفسيرا ، ومبيّنا ، وتبيينا ، ومميّزا ، وتمييزا.

وهو : كل اسم ، نكره ، متضمن معنى «من» ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو «طاب زيد نفسا ، وعندى شبر أرضا».

واحترز بقوله : «متضمن معنى من» من الحال ؛ فإنها متضمنه معنى «فى».

وقوله : «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله : كاسم «لا» التى لنفى الجنس ، نحو «لا رجل قائم» فإنّ التقدير : «لا من رجل قائم».

1- «اسم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لاسم ، ومعنى مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكره» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله مستأنفه لا محل لها من الإعراب «تمييزا» حال من نائب الفاعل المستتر فى قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب ، و «قد فسره» فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجمله لا محل لها صله ما المجروره محلا بالباء.

2- «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله «أرضا» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برا» تمييز لقفيز «ومنوين عسلا» مثله «وبرا» معطوف على قوله عسلا.

وقوله : «لبيان ما قبله من إجمال» يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمال ذات ، والمبين إجمال نسبه.

فالمبين إجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير - وهى الممسوحات ، نحو «له شبر أرضا» والمكيلات ، نحو «له قفيز برّا» والموزونات ، نحو «له منوان عسلا وتمرا» - والأعداد (1) ، نحو «عندى عشرون درهما».

وهو منصوب بما فسّره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان ، وعشرون.

والمبيّن إجمال النسبه هو : المسوق لبيان ما تعلّق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو «طاب زيد نفسا» ، ومثله : (اشتعل الرّأس شيبا) ، و «غرست الأرض شجرا» ، ومثله (وفجّرنا الأرض عيونا).

ف- «نفسا» تمييز منقول من الفاعل ، والأصل «طابت نفس زيد» ، و «شجرا» منقول من المفعول ، والأصل «غرست شجر الأرض» فبيّن

1- قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما - وهما المقادير ، والأعداد - وبقى عليه شيئان آخران. أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء ، واشتريت نحيا سمنا ، وقولهم : على التمره مثلها زبدا. وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتما فضه ، على ما هو مذهب الناظم تبعا للمبرد فى هذا المثال من أن فضه ليس حالا ؛ لكونه جامدا ، وكون صاحبه نكره وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقله. وذهب سيبويه إلى أن فضه فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزا ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

«نفسا» الفاعل الذى تعلّق به الفعل ، وبيّن «شجرا» المفعول الذى تعلّق به الفعل.

والنّاصب له فى هذا النوع [هو] العامل الذى قبله.

* * *

وبعد ذى وشبهها اجرره إذا

أضفتها ، ك- «مدّ حنطه غذا» (1)

والنّصب بعد ما أضيف وجبا

إن كان مثل «ملء الأرض ذهبا» (2)

أشار ب- «ذى» إلى ما تقدّم ذكره فى البيت من المقدّرات - وهو : ما دلّ

1- «بعد» ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و «ذى» اسم إشاره مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه «اجرره» اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا الظرفيه إليها «كمد» الكاف جاره لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و «حنطه» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.
2- «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صله «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ ، وملء مضاف و «الأرض» مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه مثل إليها «ذهبا» تمييز.

على مساحه ، أو كيل ، أو وزن - فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافه إن لم يضف إلى غيره ، نحو «عندى شبر أرض ، وقفيز برّ ، ومنوا عسل وتمر».

فإن أضيف الدّالّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، نحو «ما فى السماء قدر راحه سحابا» ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً).

وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد.

* * *

حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

مفضّلا : ك- «أنت أعلى منزلا» (1)

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : إن كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافه.

وعلامه ما هو فاعل فى المعنى : أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا ، نحو «أنت أعلى منزلا ، وأكثر مالا» ف- «منزلا ، ومالا» يجب نصبهما ؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا ؛ فتقول : أنت علا منزلك ، وكثر مالك.

ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى (2) «زيد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأه»

1- «والفاعل» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله انصبن الآتى - «المعنى» منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرا بإضافه الفاعل إليه «انصبن» انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن «مفضلا» حال من الفاعل المستتر وجوبا فى

انصبن «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أنت : مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلا» تمييز.
2- ضابط ما ليس بفاعل فى المعنى : أن يكون أفعل التفضيل بعضا من جنس التمييز ، ويعرف ذلک بصحه حذف أفعل التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ؛ فنحو «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلک نحو «هند أفضل امرأه» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأه ، أى بعض النساء.

[فيجب جرّه بالإضافه ، إلا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل النّاس رجلا»](1).

* * *

يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب

وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا

ميّز ، ك- «أكرم بأبى بكر أبا» (2)

يقع التمييز بعد كلّ ما دلّ على تعجب ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا ،

1- من تقرير هذه المسأله تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره فى صوره واحده ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعل التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى - سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعل مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافه أفعل التفضيل مره أخرى.
2- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتى ، وبعد مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «تعجبا» مفعول به لاقتضى ، والجمله من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صله الموصول «ميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كأكرم» الكاف جاره لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صوره الأمر «بأبى» الباء زائده ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

وأكرم بأبى بكر أبا ، ولله درّک عالما ، وحسبک بزيد رجلا ، وكفى به عالما» (1).

193- و *يا جارتا ما أنت جاره* (2).

1- ذهب ابن هشام إلى أن التمييز فى كل هذه الأمثله من تمييز النسبه ، وليس بسديد ، بل فى الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان فى الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما فى قولهم «لله دره فارسا» كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه فى هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبه التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو لله در زيد فارسا ، أو كان ضمير خطاب ، نحو لله درک فارسا ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارسا - فهو من تمييز النسبه ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد فى صوره واحده ، ويكون تمييز نسبه فى ثلاث صور.
2- هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله : *بانت لتحزننا عفاره* اللغه : «بانت» بعدت ، وفارقت «لتحزننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزننى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضا ، وفى التنزيل العزيز : (إِنِّى لَيَحْزُنُنِى أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) «عفاره» اسم امرأه. الإعراب : «يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المنقلبه ألفا ، وجاره مضاف ، وياء المتكلم المنقلبه ألفا مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار. الشاهد فيه : قوله «جاره» حيث وقع تمييزا بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : «ما أنت». فإن قلت : أهو تمييز نسبه أم تمييز ذات؟ قلت : لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزا فى أنه من قبيل تمييز النسبه ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبه ، وأما على ما ذكرناه قريبا من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضا من تمييز النسبه ؛ لأن الضمير المذكور فى الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به. فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئا غير التمييز؟ قلت : قد ذهب جمهره عظيمه من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لک أن تأخذ به.

ما يجوز جره بمِن ، من التمييز و ما لا يجوز

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد

والفاعل المعنى : ک- «طب نفسا تفد» (1)

يجوز جرّ التمييز بمن إن لم يكن فاعلا فى المعنى ، ولا مميزا لعدد ؛ فتقول : «عندى شبر من أرض ، وقفيز من برّ ، ومنوان من عسل وتمر ، وغرست الأرض من شجر» ولا تقول : «طاب زيد من نفس» ولا «عندى عشرون من درهم».

* * *

لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه و اختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلک

وعامل التّمييز قدّم مطلقا

والفعل ذو التّصريف نزرا سبقا (2).

1- «واجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطيه «شئت» فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لا جرر ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذى «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديرا بالإضافه أو منصوب تقديرا على المفعوليه أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جاره لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نفسا» تمييز «تفد» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتى ، وعامل مضاف ، و «التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقا» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل ، وذو مضاف ، و «التصريف» مضاف إليه «نزرا» حال من الضمير المستتر فى قوله سبق الآتى «سبقا» سبق : فعل ماض

مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجمله من سبق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

مذهب سيبويه - رحمه الله! - أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفا أو غير متصرف ؛ فلا تقول : «نفسا طاب زيد» ، ولا «عندى درهما عشرون».

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : «نفسا طاب زيد ، وشيبا اشتعل رأسى» ومنه قوله :

194- أتهجر ليلى بالفراق حبيبها؟ ***وما كان نفسا بالفراق تطيب (1).

1- ينسب هذا البيت للمخبل السعدى ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامرى. المعنى : ما ينبغى لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه. الإعراب : «أتهجر» الهمزه للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافيه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «نفسا» تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله «تطيب» الآتى «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجمله من نطيب وفاعله فى محل نصب خبر «كان». الشاهد فيه : قوله «نفسا» فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفسا» وقد جوز ذلک التقدم الكوفيون والمازنى والمبرد ، وتبعهم ابن مالک فى بعض كتبه ، وهو - فى هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضروره ؛ قلا يقاس عليه. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الروايه فى بيت الشاهد : *وما كان نفسى بالفراق تطيب* ونقل أبو الحسن أن الروايه فى ديوان الأعشى هكذا : أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تک نفسى بالفراق تطيب وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت. وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذى وجدته فى ديوان أعشى همدان روايه البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاه ؛ ففيه الشاهد الذى يساق من أجله.

وقوله :

195- ضيّعت حزمى فى إبعادى الأملا ، ***وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا(1)

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلک ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا.

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «الحزم» ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقه «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن الإعراب : «ضيعت» فعل وفاعل «حزمى» حزم : مفعول به لضيع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى إبعادى» الجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفه ، ما : نافيه «ارعويت» فعل وفاعل «وشيبا» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتملا» الآتى «رأسى» رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتملا» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجمله من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «شيبا» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلک كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالک فى غير الألفيه ، ولكنه فى الألفيه قد نص على ندره هذا ، ومثله قول الشاعر : أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا؟ وقول الآخر. ولست ، إذا ذرعا أضيق ، بضارع ولا يائس - عند التّعسّر - من يسر وقول ربيعه بن مقروم الضبى : رددت بمثل السّيد نهد مقلّص كميش إذا عطفاه ماء تحلّبا وجعل بعض النحاه من شواهد هذه المسأله قول الشاعر : إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمّما والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجمله «قر عينا» فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ؛ لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عينا بالعيش ؛ فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزله تأخير العامل نفسه.

فإن كان العامل غير متصرف ؛ فقد منعوا التقديم (1) : سواء كان فعلا ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا» أو غيره ، نحو «عندى عشرون درهما».

وقد يكون العامل متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلک نحو «كفى بزيد رجلا» ؛ فلا يجوز تقديم «رجلا» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفا ؛

1- وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلک ضروره من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز : ونارنا لم ير نارا مثلها قد علمت ذاک معدّ كلّها

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ؛ فمعنى قولک : «کفى بزيد رجلا» ما أكفاه رجلا!(1)

* * *

ص: 296

1- من القواعد المقرره أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، ويجرى ذلک فى كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لک ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون فى كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمه هذه الصناعه قواعدها ، ثم لتعود بذاكرتک إلى ما سبق لک أن قرأته فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لک. ا - المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغه - أشبهت الفعل فى مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول. ب - ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس فى المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ج - إن وأخواتها ، أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهله أنها عملت هذا العمل لكونها فرعا ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهه.

قد تم - بعون الله تعالى ، وحسن تأييده - الجزء الثانى من شرح العلامه «ابن عقيل» على ألفيه ابن مالک ، وحواشينا عليه التى سميناها «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، مفتتحا بحروف الجر.

هذا ، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب فى هذه الطبعه ؛ فجاء - بحمد الله جلت قدرته! - على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب و حواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شىء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

ص: 297

فهرس الموضوعات

ص: 299

ص: 300

ص: 301

ص: 302

المجلد 3

اشاره

ص: 1

ص: 2

بسم الله الرّحمن الرّحيم

حروف الجرّ

اشاره

هاک حروف الجرّ ، وهى : من ، إلى ،

حتّى ، خلا ، حاشا ، عدا ، فى ، عن ، على

مذ ، منذ ، ربّ ، اللّام ، كى ، واو ، وتا

والكاف ، والباء ، ولعل ، ومتى (1)

عده حروف الجر

هذه الحروف العشرون كلّها مختصّه بالأسماء ، وهى تعمل فيها الجرّ ، وتقدّم الكلام على «خلا ، وحاشا ، وعدا» فى الاستثناء ، وقلّ من ذكر «كى ، ولعلّ ، ومتى» فى حروف الجر.

«كى» تكون حرف جر فى موضعين

فأما «كى» فتكون حرف جرّ فى موضعين (2) :

أحدهما : إذا دخلت على «ما» الاستفهاميه ، نحو «كيمه؟» أى : لمه؟ ف- «ما» استفهاميه مجروره ب- «كى» ، وحذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، وجىء بالهاء للسكت.

1- «هاک» ها : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والكاف حرف خطاب «حروف» مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف و «الجر» مضاف إليه «وهى» مبتدأ «من» قصد لفظه : خبر المبتدأ «إلى ، حتى ، خلا - إلخ البيتين» معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف فى بعضها وإثباته فى بعضها الآخر.
2- ولكى الجاره موضع ثالث تقع فيه ، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدريه ، كما فى قول الشاعر : إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنّما يراد الفتى

كيما يضرّ وينفع أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى.

الثانى : قولک : «جئت کی أکرم زیدا» ف- «أکرم» : فعل مضارع منصوب ب- «أن» بعد «کی» (1) ، و «أن» والفعل مقدّران بمصدر مجرور ب- «کی» والتقدیر : جئت [کی إکرام زید ، أی] لإکرام زید.

«لعل» حرف جر عند عقیل

وأما «لعلّ» فالجرّ بها لغه عقیل ، ومنه قوله :

(2) * لعلّ أبی المغوار منک قریب* .

1- اعلم أنه قد یؤتی بلام الجر قبل کی ؛ فیقال : «جئت لکی أتعلم» وقد یؤتی بأن المصدریه بعد کی ؛ فیقال : «جئت کی أن تکرمنی» وعلی الوجه الأول تکون کی مصدریه بلا تردد ، وهو الأکثر استعمالا ، وعلی الوجه الثانی تکون کی حرف جر بلا تردد ، وهو أقل استعمالا من سابقه ، وقد یؤتی بکی غیر مسبوقه باللام ولا سابقه لأن ، کما یقال : «جئت کی أتعلم» وهی حینئذ تحتمل المصدریه بتقدیر اللام قبلها. وتحتمل أن تکون حرف جر دال علی التعلیل وأن مقدره بعدها ، وحملها علی الوجه الأول أولی ؛ لأنه الأکثر فی الاستعمال کما قلنا ، ومن هنا تعلم أن ما جری علیه الشارح فیه حمل الکلام علی أقل الوجهین.
2- هذا عجز بیت لکعب بن سعد الغنوی ، من قصیده مستجاده یرثی فیها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم ، وقیل : اسم أبی المغوار شبیب - وصدر البیت قوله : * فقلت : ادع أخری وارفع الصّوت جهره* ومن العلماء من ینسب هذه القصیده لسهم الغنوی أخی کعب وأبی المغوار جمیعا ، والصواب عند الأثبات من الرواه ما قدمناه ، وقبل هذا البیت قوله : وداع دعا : یا من یجیب إلی النّدی فلم یستجبه عند ذاک مجیب الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «ادع» فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت «أخری» مفعول به ، وهی صفه أقیمت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الکلام : ادع مره أخری «وارفع» الواو عاطفه ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت «الصوت» مفعول به لارفع «جهره» مفعول مطلق «لعل» حرف ترج وجر شبیه بالزائد «أبی» مبتدأ مرفوع تقدیرا ، وأبی مضاف و «المغوار» مضاف إلیه «منک» جار ومجرور متعلق بقریب الآتی «قریب» خبر المبتدأ. الشاهد فیه : قوله «لعل أبی - إلخ» حیث جر ب- «لعل» لفظ أبی» علی لغه غقیل.

وقوله :

197- لعلّ الله فضّلكم علينا***بشىء أنّ أمّكم شريم (1)

ف- «أبى المغوار» ، والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قريب» ، و «فضّلكم» خبران ، و «لعلّ» حرف جرّ زائد (2) دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء فى «بحسبک درهم». .

1- هذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين. اللغه : «أن أمكم» يجوز فى همزه «أن» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر بدل من شىء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم» هى المرأه المفضاه التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضا. الإعراب : «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ ، وهو فى اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، والميم علامه الجمع ، والجمله من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «علينا ، بشىء» يتعلقان بفضل «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «شريم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بدل من شىء ، على تقدير فتح همز «أن». الشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظا على لغه عقيل كما فى البيت السابق ، وهو مرفوع فى التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركه التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.
2- الصواب أن يقول «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء فى قولهم «بحسبک درهم» فهى حرف جر زائد ، فليس التشبيه فى كلام الشارح دقيقا. واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصا ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصا ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصا ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلى الذى يعقد له النحاه باب حروف الجر ، والثانى هو الحرف الزائد كالباء فى «بحسبک درهم» ومن فى قولک «ما زارنى من أحد» والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد فى أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلى فى الدلاله على معنى خاص كالترجى فى لعل والتقليل فى رب.

وقد روى على لغه هؤلاء فى لامها الأخيره الكسر والفتح ، وروى أيضا حذف اللام الأولى ؛ فتقول : «علّ» بفتح اللام وكسرها.

«متى» حرف جر عند هذيل

وأما «متى» فالجرّ بها لغه هذيل ، ومن كلامهم : «أخرجها متى كمّه» ، يريدون «من كمه» ومنه قوله :

198- شر بن بماء البحر ثمّ ترفّعت ***متى لجج خضر ، لهنّ نئيج (1).

1- البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، يصف السحاب ، وقبله قوله : سقى أمّ عمرو كلّ آخر ليله حناتم سود ماؤهنّ بحيج إذا همّ بالإقلاع هبّت له الصّبا فأعقب نشء بعدها وخروج اللغه : «حناتم» جمع حنتمه ، وأصلها الجره الخضراء ، وأراد هنا السحائب ، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء ، وأراد أنها ممتلئه بالماء «ثجيج» سائل منصب «ترفعت» تصاعدت ، وتباعدت «لجج» جمع لجه - بزنه غرفه وغرف - واللجه : معظم الماء ، «نئيج» هو الصوت العالى المرتفع. المعنى : يدعو لامرأه - وهى التى ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفه بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال. الإعراب : «شربن» فعل وفاعل ، ونون النسوه تعود إلى حناتم «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى حناتم أيضا «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو بماء البحر «خضر» صفه للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر صفه ثانيه للجج. الشاهد فيه : قوله «متى لجج» حيث استعمل «متى» جاره ، كما هو لغه قومه هذيل.

وسيأتى الكلام على بقيه العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يعدّ المصنف فى هذا الكتاب «لو لا» من حروف الجر ، وذكرها فى غيره (1).

«لولا» حرف جر عند سيبويه

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرّ إلا المضمر ؛ فتقول : «لولاى ، ولولاک ، ولولاه» فالياء ، والكاف ، والهاء - عند سيبويه - مجرورات ب- «لولا».

وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ؛ فلم تعمل «لو لا» فيها شيئا ، كما لا تعمل فى الظاهر ، نحو : «لو لا زيد لأتيتک».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعنى «لولاک» ونحوه - لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلک عنهم ، كقوله :

199- أتطمع فينا من أراق دماءنا***ولولاک لم يعرض لأحسابنا حسن (2)

1- قد يقال فى القسم «آلله لأفعلن» وقد يقال : «ها الله لأفعلن» بذكر همزه الاستفهام كما فى المثال الأول ، أو ها التنبيه كما فى المثال الثانى ، عوضا عن باء الجر ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين فى حروف الجر ؛ نظرا إلى حقيقه الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلاله بحرف الجر الذى نابت عنه الهمزه وها ، وليس بالهمزه ولا بها ، فاعرف ذلک.
2- البيت لعمرو بن العاص يقوله لمعاويه بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمه أولها قوله : معاوى ، إنّى لم أبايعک فلته وما زال ما أسررت منّى كما علن اللغه : «اراق» أسال «يعرض» أراد يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه. الإعراب : «أتطمع» الهمزه للاستفهام التوبيخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله «دماءنا» دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا :

مضاف إليه ، والجمله من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صله «ولولاک» لو لا : حرف امتناع لوجود وجر ، والکاف فی محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء کما هو مذهب سیبویه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدیر : لولاک موجود ، وجمله المبتدأ والخبر شرط لو لا «لم» نافیه جازمه «یعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور متعلق بیعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إلیه «حسن» فاعل یعرض ، وجمله یعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو لا. الشاهد فیه : قوله «لولاک» فإن فیه ردا علی أبی العباس المبرد الذی زعم أن «لو لا» لم تجیء متصله بضمائر الجر کالکاف والهاء والیاء ، ومثله قول الآخر ، وینسب إلی عمر بن أبی ربیعه ، ولیس فی دیوانه ، والصواب أنه للعرجی (انظر خزانه الأدب 2 / 429) : * لولاک فی ذا العام لم أحجج* ومع وروده فی کلام العرب الموثوق بعربیتهم فإنه قلیل غیر شائع شیوع وقوع الاسم الظاهر والضمیر المنفصل بعد لو لا ، نحو قوله تعالی : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ونحو قول المتنبی : لو لا العقول لکان أدنی ضیغم أدنی إلی شرف من الإنسان وقول الراجز : والله لو لا الله ما اهتدینا ولا تصدّقنا ولا صلّینا

ص: 8

وقوله :

200- وكم موطن لولاى طحت كما هوى ***بأجرامه من قنّه النّيق منهوى (1)

* * *

ص: 9

1- البيت ليزيد بن الحكم بن أبى العاص ، من كلمه له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص. اللغه : «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحت» هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقال يقول. وطاح يطيح كباع يبيع «بأجرامه» الأجرام : جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رمى يرمى «قنه النيق» رأس الجبل «منهوى» ساقط. المعنى. كثير من مشاهد الحروب لو لا وجودى معک فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه. الإعراب : «كم» خبريه - بمعنى كثير - مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييز كم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم - على الأول - محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لک ، مثلا «لولاى» لو لا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشىء عند سيبويه ، وياء المتكلم عنده ذات محلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعا ، والتقدير : لولاى موجود «طحت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر صفه لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجمله لا محل لها جواب لو لا ، وهذا أحسن «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «هوى» فعل ماض «بأجرامه» الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه «من قنه» جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنه مضاف ، و «النيق» مضاف إليه «منهوى» فاعل هوى ، و «ما» المصدريه ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفه لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحا مثل طيح منهو من قنه النيق بأجرامه. الشاهد فيه : قوله «لولاى» حيث اتصلت «لو لا» بالضمير الذى أصله أن يقع فى محل الجر والنصب ، وفيه رد على المبرد الذى أنكر أن يقع بعد لو لا ضمير من الضمائر المتصله التى تكون فى محل نصب أو فى محل جر ، وقال : إن ذلک لا يجوز عربيه ،

وقد جاء هذا الذى أنكره فى هذا الشاهد والذى قبله وفى البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان نقل هذه الشواهد ردا عليه.

من حروف الجر سبعه أحرف تختص بالظاهر

بالظّاهر اخصص : منذ ، مذ ، وحتّى

والكاف ، والواو ، وربّ ، والتّا (1)

واخصص بمذ ومنذ وقتا ، وبربّ

منكّرا ، والتاء لله ، وربّ (2)

وما رووا من نحو «ربّه فتى»

نزر ، كذا «كها» ، ونحوه أتى (3)

ص: 10

1- «بالظاهر» جار ومجرور متعلق باخصص «اخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منذ» قصد لفظه : مفعول به لا خصص «مذ ، وحتى ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتا» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف فى «مذ» وحده.
2- «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق باخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتا» مفعول به لاخصص «وبرب» معطوف على بمذ «منكرا» معطوف على «وقتا» السابق «والتاء» مبتدأ «لله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلاله.
3- «وما» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفتى : تمييز للضمير ، وهو كلام فى موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافه «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ ، وهو «ما» الموصوله فى أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو.

من حروف الجر ما لا يجرّ إلا الظاهر ، وهى هذه السبعه المذكوره فى البيت الأول ؛ فلا تقول «منذه ، ولا مذه» وكذا الباقى.

ولا تجر «منذ ، ومذ» من الأسماء الظاهره إلا أسماء الزمان (1) ، فإن كان الزمان حاضرا كانت بمعنى «فى» نحو : «ما رأيته منذ يومنا» أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضيا كانت بمعنى «من» نحو : «ما رأيته مذ يوم الجمعه» أى : من يوم الجمعه ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : «واخصص بمذ ومنذ وقتا».

وأما «حتى» فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شذّ جرّها للضمير ، كقوله :

201- فلا والله لا يلفى أناس ***فتى حتّاک يا ابن أبى زياد(2).

1- منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلبا للمناسبه بين حالتيهما ، وأما نحو قولک «ما رأيته منذ حدث كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه.
2- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغه : «يلفى» مضارع ألفى ، ومعناه وجد ، ويروى «لا يلقى أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقى «حتاک» استشكل أبو حيان هذه العباره فقال «وانتهاء الغابه فى حتاک لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاک ، فلعل هذا البيت مصنوع» وستعرف رد هذا الكلام. المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلک الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبى حيان. الإعراب : «فلا» لا : زائده قبل القسم للتوكيد «والله» الواو للقسم ، ولفظ الجلاله مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوبا «لا» نافيه «يلفى» فعل مضارع «أناس» فاعل يلفى «فتى» مفعول به أول ليلفى ، ومفعول يلفى الثانى محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلفى أناس فتى مقصودا لآمالهم إلى بلوغک «حتاک» حتى : جاره ، والضمير فى محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلفى «يا» حرف نداء «ابن» منادى ، وابن

مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف و «زياد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «حتاک» حيث دخلت «حتى» الجاره على الضمير ، وهو شاذ.

ولا يقاس على ذلک ، خلافا لبعضهم ، ولغه هذيل إبدال حائها عينا ، وقرأ ابن مسعود (فتربصوا به عتى حين).

وأما الواو فمختصه بالقسم ، وكذلک التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ؛ فلا تقول «أقسم والله» ولا «أقسم تالله».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله» : فتقول : «تالله لأفعلنّ» وقد سمع جرّها ل- «ربّ» مضافا إلى «الكعبه» ، [قالوا] : «تربّ الكعبه»] وهذا معنى قوله : «والتاء لله وربّ» وسمع أيضا «تالرحمن» ، وذكر الخفاف فى شرح الكتاب أنهم قالوا «تحياتک» وهذا غريب.

ولا تجر «ربّ» إلا نكره ، نحو : «ربّ رجل عالم لقيت» وهذا معنى قوله : «وبربّ منكرا» أى : واخصص بربّ النكره ، وقد شذ جرها ضمير الغيبه ، كقوله :

202- واه رأبت وشيكا صدع أعظمه ***وربّه عطبا أنقذت من عطبه (1)

1- البيت مما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا : * كائن رأبت وهايا صدع أعظمه* اللغه «رأبت» أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قوله : رأب فلان الصدع ؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكا» سريعا «عطبا : هو هنا بكسر الطاء - صفه مشبهه : أى هالكا «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاک ، وفى اللسان «م العطب» ، المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاک والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه. الإعراب : «واه» هو على تقدير «رب» أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرا «رأبت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر «وشيكا» مفعول مطلق عامله رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعا «صدع» مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من «أعظمه» مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه «وربه عطبا» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء «عطبا» تمييز للضمير «أنقذت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب «من عطبه» الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وربه عطبا» حيث جر «رب» الضمير ، وهو شاذ. واعلم أن العلماء قد

اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفه هو أم نكره؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفه على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشرى إلى أن هذا الضمير نكره ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكره ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير.

كما شذّ جرّ الكاف له ، كقوله :

203- خلّى الذّنابات شمالا كثبا***وأمّ أو عال كها أو أقربا(1)ن

ص: 13

1- البيت للعجاج بصف حمار وحش وأتنه ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن. اللغه : «الذنابات» جمع ذنابه بالكسر ؛ وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثبا» أى قريبا «أم أو عال» هى هضبه فى ديار بنى تميم. المعنى : إنه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أو عال فى جانب يمينه قريبا منه قربا مثل قرب الذنابات أو أقرب. الإعراب : «خلى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على حمار الوحش «الذنابات» مفعول أول لخلى «شمالا» مفعول ثان «كثبا» صفه لشمال «وأم أو عال» يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء «كها» على روايه النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى روايه الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفه «أفربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعاده الجار ، هذا على جعل «أم أو عال كها» مبتدأ وخبرا. الشاهد فيه : قوله «كها» حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ. ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد : شكوتم إلينا مجانينكم ونشكو إليكم مجانيننا فلولا المعافاه كنّا كهم ولو لا البلاء لكانوا كنا ومثله أيضا قول الآخر : لا تلمنى فإننى كک فيها إنّنا فى الملام مشتركان

وقوله :

204- ولا ترى بعلا ولا حلائلا***كه ولا كهنّ إلّا حاظلا(1)

وهذا معنى قوله : «وما رووا - البيت» أى : والذى روى من جر «ربّ» المضمر نحو «ربه فتى» قليل ، وكذلك جر الكاف المضمر نحو «كها».

1- البيت من أرجوزه لرؤبه بن العجاج يصف حمارا وأتنه. الإعراب : «ولا» نافيه «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعلا» مفعول أول «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «حلائلا» معطوف على قوله «بعلا» السابق «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلا» «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» وهو معطوف بالواو على الحال السابق «إلا» أداه استثناء ملغاه «حاظلا» مفعول ثان لترى. الشاهد فيه : قوله «كه ، كهن» حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ.

معانى «مِن» الجاره

بعّض وبيّن وابتدىء فى الأمكنه

بمن ، وقد تأتى لبدء الأزمنه (1)

وزيد فى نفى وشهه فجر

نكره : ، ك- «ما لباغ من مفر» (2)

تجىء «من» للتبعيض ، ولبيان الجنس ، ولابتداء الغايه : فى غير الزمان كثيرا ، وفى الزمان قليلا ، وزائده.

فمثالها للتبعيض قولك : «أخذت من الدراهم» ومنه قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ).

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ).

ومثالها لابتداء الغايه فى المكان قوله تعالى : (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى).

ومثالها لابتداء الغايه فى الزمان قوله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وقول الشاعر :

1- «بعض» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وبين وابتدىء» مثله ومعطوفان عليه «فى الأمكنه» متعلق بابتدىء «بمن» تنازعه الأفعال الثلاثه «وقد» حرف تقليل «تأتى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على من «لبدء» جار ومجرور متعلق «بتأتى» وبدء مضاف و «الأزمنه» مضاف إليه.
2- «وزيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «فى نفى» جار ومجرور متعلق بزيد «وشبهه» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على نفى ، وشبه مضاف وضمير

الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه «فجر» الفاء عاطفه ، جر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «نكره» مفعول به لجر «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، ما : نافيه «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائده «مفر» مبتدأ مؤخر.

205- تخيّرن من أزمان يوم حليمه***إلى اليوم ، قد جرّبن كلّ التّجارب (1)

ومثال الزائده : «ما جاءنى من أحد» ولا تزاد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكره.

الثانى : أن يسبقها نفى أو شبهه ، والمراد يشبه النّفى : النّهى. نحو «لا تضرب من أحد» ، والاستفهام ، نحو «هل جاءک من أحد؟». .

1- البيت للنابغه الذبيانى ، من قصيده له مطلعها قوله : كلينى لهمّ يا أميمه ناصب وليل أقاسيه بطىء الكواكب اللغه : «يوم حليمه» يوم من أيام العرب المشهوره حدثت فيه حرب طاحنه بين لخم وغسان ، وحليمه هى بنت الحارث بن أبى شمر الغسانى ، أضف اليوم إليها لأن أباها - فيما ذكروا - حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيبتهم ، وفى يوم حليمه ورد المثل «ما يوم حليمه بسر» يضرب للأمر المشتهر المعروف والذى لا يستطاع كتمانه. وقبل البيت المستشهد به قوله : فهم يتساقون المنيّه بينهم بأيديهم بيض رقاق المضارب ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب الإعراب : «تخيرن» تخير : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوه - العائد على السيوف المذكوره فى البيت السابق على بيت الشاهد - نائب فاعل «من أزمان» جار ومجرور متعلق بتخبر ، وأزمان مضاف ، و «يوم» مضاف إليه ، ويوم مضاف و «حليمه» مضاف إليه «إلى اليوم» جار ومجرور متعلق بتخير ، وجمله «قد جربن» من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب الفاعل فى محل نصب حال «كل» مفعول مطلق ، وكل مضاف ، و «التجارب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغايه فى الزمن. وفى المسأله كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتى لابتداء الغايه فى الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضى ، وهو الذى ذهب إليه ابن مالک وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلک ، واتفق الجميع على أنها تأتى لابتداء الغايه فى الأمكنه والأحداث والأشخاص.

ولا تزاد فى الإيجاب (1) ، ولا يؤتى بها جاره لمعرفه ؛ فلا تقول : «جاءنى من زيد» خلافا للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : (لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ).

وأجاز الكوفيون زيادتها فى الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : «قد كان من مطر» أى قد كان مطر.

* * *

للانتها : حتّى ، ولام ، وإلى ،

ومن وباء يفهمان بدلا (2)

يدلّ على انتهاء الغايه «إلى» ، وحتّى ، واللّام» ؛ والأصل من هذه الثلاثه «إلى» فلذلک تجر الآخر وغيره ، نحو : «سرت البارحه إلى آخر اللّيل ، أو إلى نصفه» ولا تجر «حتى» إلا ما كان آخرا أو متّصلا بالآخر (3) ، كقوله .

1- ذكر السعد أن «من» الجاره تزاد فى الإثبات اختيارا فى موضع واحد ، وهو تمييزكم الخبريه إذا فصل بين كم وبينه بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ) فمن : زائده ، وجنات : تمييزكم.
2- «للانتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولام ، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف ، من : قصد لفظه : مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بدلا» مفعول به ليفهمان.
3- الآيه الكريمه التى تلاها الشارح مثال لما كان متصلا بالآخر ، ومثال ما كان آخرا قولهم : أكلت السمكه حتى رأسها ، واعلم أن «حتى» الجاره على ضربين : جاره للمفرد الصريح ، وهذه هى التى لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون إلا غائيه ، وجاره لأن المصدريه ومدخولها ، وهذه تكون غائيه ، وتكون تعليليه ، وتكون استئنائيه.

تعالى : (سَلامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجرّ غيرهما ؛ فلا تقول : «سرت البارحه حتّى نصف اللّيل». واستعمال اللام للانتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى : (كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى)

ويستعمل «من» والباء ، بمعنى «بدل» ؛ فمن استعمال «من» بمعنى «بدل» قوله عزّ وجل : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ) [أى : بدل الآخره] وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ) أى : بدلكم ، وقول الشاعر :

206- جاريه لم تأكل المرقّقا***ولم تذق من البقول الفستقا(1).

1- البيت لأبى نخيله - يعمر بن حزن - السعدى. اللغه : «جاريه» هى - فى الأصل - الفتاه الشابه. ثم توسع فيه فاستعملوه فى كل أمه «المرققا» على صيغه اسم المفعول - الرغيف الرقيق الواسع «البقول» جمع بقل ، وهو كل نبات اخضرت به الأرض «الفستقا» نقل خاص معروف. المعنى : يريد أن هذه الجاريه بدويه لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمرىء طعم الرفه ، فهى تأكل يابس العيش ، لا الرغفان الرقيقه الواسعه المستديره ، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عاده ، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضاره والرفاهيه. الإعراب : «جاريه» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى جاريه ، أو نحوه «لم» نافيه جازمه «تأكل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسره تخلصا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على جاريه «المرفقا» مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق «لم» نافيه جازمه «تذق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجاريه فاعل «من البقول» جار ومجرور متعلق بتذق «الفستقا» مفعول به لتذق ، والألف للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل الفستق بالبقول. وهكذا قال ابن مالك وجماعه من النحويين ، وقال آخرون : إن «من» هنا للتبعيض ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» اسما بمعنى «بعض» وموقعها فى الإعراب على هذا مفعول به لتذق ، ويكون قوله «الفستقا» بدلا منها.

أى : بدل البقول ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد فى الحديث «ما يسرّنى بها حمر النّعم» أى : بدلها ، وقول الشاعر :

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا

شنّوا الإغاره فرسانا وركبانا (1)

[154]

* * *

معانى اللام الجاره

واللّام للملک وشبهه ، وفى

تعديه - أيضا - وتعليل قفى (2)

وزيد ، والظّرفيّه استبن ببا

و «فى» وقد يبيّنان السّببا (3).

1- هذا هو الشاهد رقم 154 وتقدم شرحه فى باب «المفعول له» فانظره هناک
2- «واللام» مبتدأ «للملک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وشبهه» الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملک ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «وفى تعديه» جار ومجرور متعلق بقوله «قفى» الآتى آخر البيت «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «وتعليل» معطوف على تعديه «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.
3- «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام فى البيت السابق نائب فاعل «والظرفيه» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «استبن» الآتى «استبن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ببا» قصر للضروره متعلق باستبن «وفى» معطوف على با «وقد»

حرف تقليل «يبينان» فعل مضارع وألف الاثنين - العائد إلى الباء وفى - فاعل «السببا» مفعول به ليبين ، والألف للاطلاق.

تقدم أن اللام تكون لِلانتهاء ، وذكر هنا أنها تكون للملک ، نحو (لِلَّهِ ما فِی السَّماواتِ وَما فِی الْأَرْضِ) و «المال لزيد» ، ولشبه الملک ، نحو : «الجلّ للفرس ، والباب للدّار» ، وللتّعديه ، نحو «وهبت لزيد مالا» ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِی مِنْ لَدُنْکَ وَلِیًّا یَرِثُنِی وَیَرِثُ مِنْ آلِ یَعْقُوبَ) وللتعليل ، نحو «جئتک لإكرامک» ، وقوله :

207- وإنّی لتعرونی لذكراک هزّه***كما انتفض العصفور بلّله القطر(1)

1- البيت لأبی صخر الهذلی. اللغه : «تعرونی» تصيبنی ، وتنزل بی «ذكراک» الذكرى - بكسر الذال وآخره ألف مقصوره - التذكر ، والخطور بالبال «هزه» بفتح الهاء وكسرها - حركه واضطراب «انتفض» تحرک «القطر» المطر. المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، ويقول : إنه ليصببه خفقان واضطراب يشبهان حركه العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرک حركات متتابعه ليدفعه عن نفسه. الإعراب : «وإنی» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «لتعرونی» اللام للابتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «لذكراک» الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبه مضاف إليه من إضافه اسم المصدر إلى مفعوله «هزه» فاعل تعرو «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض ، و «ما» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لهزه ، التقدير : هزه كائنه كانتفاض العصفور «بلله» بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به لبلل «القطر» فاعل بلل ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من العصفور ، و «قد» مقدره قبل الفعل ، عند البصريين : أى قد بلله. الشاهد فيه : قوله «لذكراک» فإن اللام فيه للتعليل.

وزائده : قياسا (1) ، نحو «لزيد ضربت» ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) وسماعا ، نحو «ضربت لزيد».

وأشار بقوله : «والظرفيه استبن - إلى آخره» إلى معنى الباء و «فى» ؛ فذكر أنهما اشتركا فى إفاده الظرفيه ، والسببيه ؛ فمثال الباء للظرفيه قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالها للسببيه قوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً) ومثال «فى» للظرفيه قولك «زيد فى المسجد» وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببيه قوله صلى الله عليه وسلم : «دخلت امرأه النّار فى هرّه حبستها ؛ فلا هى أطعمتها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض» (2).

* * *

1- زياده اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لمجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادە الرماح ابن أبرد : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد والزياده الثانيه لتقويه عامل ضعف عن العمل بأحد سببين ؛ أحدهما : أن يقع العامل متأخرا ، نحو قوله تعالى : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) وقوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) وثانيهما. أن يكون العامل فرعا فى العمل : إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) وإما لكونه صيغه مبالغه نحو قوله سبحانه (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ).
2- خشاش الأرض : هوامها وحشراتها ، الواحده خشاشه ، وفى روايه فى الحديث «حشيش الأرض» وفى روايه ثالثه «حشيشه الأرض» - بحاء مهمله - وهو يابس النبات ، وهو وهم. قاله ابن الأثير.

معانى الباء الجاره

بالبا استعن ، وعدّ ، عوّض ، ألصق

ومثل «مع» و «من» و «عن» ها انطق (1)

تقدم أن الباء تكون للظرفيه وللسببيه ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانه ، نحو «كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين» وللتعديه ، نحو «ذهبت بزيد» ومنه قوله تعالى : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) وللتعويض ، نحو : «اشتريت الفرس بألف درهم» ومنه قوله تعالى : (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَياةَ الدُّنْيا بِالْآخِرَهِ) وللالصاق ، نحو «مررت بزيد» وبمعنى «مع» نحو «بعتك الثوب بطرازه» أى : مع طرازه ، وبمعنى «من» كقوله :

* شربن بماء البحر* (2)

[198]

أى : من ماء البحر ، وبمعنى «عن» نحو (سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ) أى : عن عذاب ، وتكون الباء - أيضا - للمصاحبه ، نحو (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّکَ) [أى : مصاحبا حمد ربك].

* * *

معانى «على» و «عن» الجارتين

على للاستعلا ، ومعنى «فى» و «عن»

بعن تجاوزا عنى من قد فطن (3).

1- «بالبا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «استعن» الآتى «استعن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وعد ، عوض ، ألصق» معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف «ومثل» حال من «ها» فى قوله «بها» الآتى ، ومثل مضاف و «مع» مضاف إليه «ومن ،

وعن» معطوفان على «مع» السابق «بها» جار ومجرور متعلق بانطق الآتى «انطق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- هذه قطعه من بيت هو الشاهد رقم 198 وقد سبق أول باب حروف الجر
3- «على» قصد لفظه : مبتدأ «للاستعلا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ومعنى» معطوف على الاستعلاء ، ومعنى مضاف ، و «فى» قصد لفظه : مضاف إليه و «عن» معطوف على «فى» السابق «بعن» جار ومجرور متعلق بقوله «عنى» الآتى ، «تجاوزا» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عنى» الآتى «عنى» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل عنى «قد» حرف تحقيق «فطن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، أى : وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزا بعن.

وقد تجی موضع «بعد» و «علی»

کما «علی» موضع «عن» قد جعلا (1)

تستعمل «علی» للاستعلاء کثیرا ، نحو «زید علی السّطح» وبمعنی «فی» نحو قوله تعالی : (وَدَخَلَ الْمَدِینَهَ عَلی حِینِ غَفْلَهٍ مِنْ أَهْلِها) أی : فی حین غفله ، وتستعمل «عن» للمجاوزه کثیرا ، نحو : «رمیت السّهم عن القوس» وبمعنی «بعد» نحو قوله تعالی (لَتَرْکَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) أی : بعد طبق ، وبمعنی «علی» نحو قوله :

208- لاه ابن عمّک لا أفضلت فی حسب ***عنّی ، ولا أنت دیّانی فتخزونی (2)را

1- «وقد» حرف تقلیل «تجی» فعل مضارع ، وفیه ضمیر مستتر جوازا تقدیره هی یعود إلی «عن» فی البیت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجیء ، وموضع مضاف ، و «بعد» قصد لفظه : مضاف إلیه «وعلی» معطوف علی بعد «کما» الکاف جاره ، ما : مصدریه «علی» قصد لفظه : مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جعلا» الآتی ، وموضع مضاف ، و «عن» قصد لفظه : مضاف إلیه «قد» حرف تحقیق «جعلا» جعل : فعل ماض مبنی للمجهول ، وفیه ضمیر مستتر جوازا تقدیره هو یعود إلی «علی» نائب فاعل ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فی محل رفع خبر المبتدأ الذی هو علی المقصود لفظه.
2- البیت لذی الإصبع - حرثان بن الحارث بن محرث - العدوانی ، من کلمه له مطلعها قوله : یا من لقلب طویل البثّ محزون أمسی تذکّر ریّا أمّ هارون أمسی تذکّرها من بعد ما شحطت والدّهر ذو غلظه حینا وذو لین اللغه : «أفضلت» زدت «دیانی» الدیان : القاهر المالک للأمور الذی یجازی علیها ، فلا یضیع عنده خیر ولا شر «تخزونی» تسومنی الذل وتقهرنی. المعنی : لله ابن عمک ، فلقد ساواک فی الحسب ، وشابهک فی رفعه الأصل وشرف المحتد ، فما من مزیه لک علیه ، ولا فضل لک فتفخر به علیه ، ولا أنت مالک أمره والمدبر لشؤونه ، فتقهره وتذله. الإعراب : «لاه» أصل هذه الکلمه «لله» فهی جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقی عمله شذوذا فصار «الله» ثم حذف أداه التعریف ؛ فصار کما تری «ابن» مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من «عمک» مضاف إلیه ،

وعم مضاف والكاف مضاف إليه «لا» نافيه «أفضلت» أفضل : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» مثله «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» ديان : خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه الوصف إلى مفعوله «فتخزونى» الفاء عاطفه ، تخزونى : فعل مضارع ، والنوى للوقايه ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت تخزونى ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفه بالفاء على جمله المبتدأ والخبر السابقه ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزونى. الشاهد فيه : قوله «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» ، والسر فى ذلک أن «أفضل» بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى بعلى. ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت - من قوله «لاه ابن عمک» - قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى (البيت 17 من القطعه 23 من ديوانه بشرحنا) : قلت : كلّا ، لاه ابن عمّک ، بل خفنا أمورا كنّا بها أغمارا

أى : لا أفضلت فى حسب علىّ ، كما استعملت «على» بمعنى «عن» فى قوله :

ص: 24

209- إذا رضيت علىّ بنو قشير***لعمر الله أعجبنى رضاها(1)

أى : إذا رضيت عنى.

* * *

معانى الكاف الجاره

شبّه بكاف ، وبها التّعليل قد

يعنى ، وزائدا لتوكيد ورد (2)

تأتى الكاف للتشبيه كثيرا ، كقولك : «زيد كالأسد» ، وقد تأتى .

1- البيت للقحيف العقيلى ، من كلمه يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيرى ، ومن هذه القصيده قوله فى حكيم المذكور : تنضّيت القلاص إلى حكيم خوارج من تباله أو مناها فما رجعت بخائبه ركاب حكيم بن المسيّب منتهاها اللغه : «قشير» بزنه - التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعه بن عامر بن صعصعه. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» رضى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى ، وبنو مضاف و «قشير» مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «لعمر» اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله قسمى ، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه «أعجبنى» أعجب : فعل ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «رضاها» رضا : فاعل أعجب ، والضمير مضاف إليه ، وأنثه مع أن مرجعه مذكر وهو «بنو قشير» لتأولهم بالقبيله ، وجمله «أعجبنى رضاها» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا». الشاهد فيه : قوله «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» ويدلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى : (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) ، وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعداه بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «على» وليس فى ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره.

2- «شبه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكاف» متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله : «يعنى» الآتى «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعنى» فعل مضارع مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعليل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وزائدا» حال من فاعل «ورد» الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف.

للتعليل ، كقوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائده للتوكيد ، وجعل منه قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) أى ليس مثله شىء ، ومما زيدت فيه قول رؤبه :

210- * لواحق الأقراب فيها كالمقق* ***أى : فيها المقق ، أى : الطّول ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأفط؟ فقال : كهيّن ، أى : هينا. (1).

1- هذا الشاهد من أرجوزه لرؤبه بن العجاج. اللغه : «لواحق» جمع لاحقه ، وهى التى ضمرت وأصابها الهزال «الأقراب» جمع قرب - بضم فسكون ، أو بضمتين - وهى الخاصره «المقق» بفتح الميم والقاف - الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقه. المعنى : يريد أن هذه الأتن - التى يصفها - خماص البطون ، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور ، وأن فيها طولا. الإعراب : «لواحق» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و «الأقراب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمقق» الكاف زائده ، المقق : مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «كالمقق» حيث وردت الكاف زائده غير داله على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيئان ؛ الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألست ترى أنك لا تقول : فى هذا الشىء كالطول ، وإنما تقول فى هذا الشىء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك. وتخريج البيت على زياده الكاف هو تخريج جماعه من النحاه : منهم الرضى فى شرح الكافيه ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعه ، وأبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زياده الكاف قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) وقوله سبحانه : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ) قال : تقدير الكلام أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قريه.

واستعمل اسما ، وكذا «عن» و «على»

من أجل ذا عليهما من دخلا (1)

استعمل الكاف اسما قليلا ، كقوله :

211- أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط***كالطّعن يذهب فيه الزّيت والفتل (2).

1- «واستعمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق «اسما» حال من نائب الفاعل «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عن» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و «على» معطوف على عن «من أجل» جار ومجرور متعلق بدخل أيضا «من» قصد لفظه : مبتدأ «دخلا» دخل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللاميه المشهوره التى مطلعها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل؟ اللغه : «شطط» هو الجور ، والظلم ، ومجاوزه الحد «الفتل» بضمتين - جمع فتيله ، وأراد بها فتيله الجراح. المعنى : لا ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشده. الإعراب : «أتنتهون» الهمزه للاستفهام الإنكارى ، تنتهون : فعل وفاعل «ولن» نافيه ناصبه «ينهى» فعل مضارع منصوب بفتحه مقدره على الألف «ذوى» مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و «شطط» مضاف إليه «كالطعن» الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف إليه «يذهب» فعل مضارع «فيه» جار ومجرور متعلق بيذهب «الزيت» فاعل يذهب «والفتل» معطوف على الزيت ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل جر صفه للطعن ، أو فى محل نصب حال منه ؛ وذلک لأنه اسم محلى بأل الجنسيه ، وانظر شرح الشاهد رقم 286. الشاهد فيه :

قوله «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهى فاعل لقوله «ينهى» وقد أوضحنا ذلك فى إعراب البيت.

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعليه ، والعامل فيه «ينهى» ، والتقدير : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن ، واستعملت «على ، وعن» اسمين عند دخول «من» عليهما ، وتكون «على» بمعنى «فوق» و «عن» بمعنى «جانب» ، ومنه قوله :

212- غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها***تصلّ ، وعن قيض بزيزاء مجهل (1).

1- البيت لمزاحم العقيلى ، يصف القطاه ، من قصيده له مطلعها قوله : خليلىّ عوجانى على الرّبع نسأل متى عهده بالظّاعن المتحمّل وقبل بيت الشاهد قوله : أذلك أم كدريّه ظلّ فرخها لقى بشرورى كاليتيم المعيّل اللغه : «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول : «غدا على أميرا» أى : صار على أميرا ؛ فلو لم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداه «من عليه» أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم - زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوت وإنما يصوت حشاها ، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - قشر البيضه الأعلى «زيزاء» بزاى مفتوحه أو مكسوره ثم مثناه تحتيه ساكنه فزاى ثانيه - هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذى ليس له أعلام يهتدى بها. المعنى : يقول : إن هذه القطاه انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مده صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارت عن بيضها الذى وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التى يهتدى بها. الإعراب : «غدت» غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «كدريه» فى بيت سابق أنشدناه لك «من» حرف جر «عليه» على : اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدريه «تم» فعل ماض «ظمؤها» ظمء : فاعل تم ، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب حال «وعن قيض» جار ومجرور معطوف على قوله «من عليه» فهو من متعلقات غدت أيضا «بزيزاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لقيض «مجهل» صفه لزيزاء. الشاهد فيه : قوله «من عليه» حيث ورد «عن» اسما بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك.

أى : غدت من فوقه ، وقوله :

213- ولقد أرانى للرّماح دريئه***من عن يمينى تاره وأمامى (1)

أى : من جانب يمينى.

1- البيت لقطرى بن الفجاءه ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم 186). اللغه : «دريئه» هى حلقه يرمى فيها المتعلم ويطعن للتدرب على إصابه الهدف ، وأراد بهذه العباره أنه جرىء على اقتحام الأهوال ومنازله الأبطال وقراع الخطوب ، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولى ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والأمام وحدهما - وترک اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العاده ألا يمكن الفارس منه أحدا. الإعراب : «أرانى» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئه ، الآتى «دريئه» مفعول ثان لأرى ، وأرى هنا علميه ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلک من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصريه لزمک أن تقدر مضافا محذوفا ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسى «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أى تجيئنى من جهه يمينى - إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمينى» مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تاره» منصوب على الظرفيه ، ويروى فى مكانه «مره» وقوله «وأمامى» معطوف على يمينى. الشاهد فيه : قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسما بمعنى «جهه» ودليل ذلک أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لک ذلک فى إعراب البيت.

«مذ» و «منذ» يكونان اسمين فى موضعين و يكونان حرف جر

و «مذ ، ومنذ» اسمان حيث رفعا

أو أوليا الفعل : ك- «جئت مذ دعا» (1)

وإن يجرّا فى مضىّ فكمن

هما ، وفى الحضور معنى «فى» استبن (2).

ص: 30

1- «ومذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفه لمذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها «أو» عاطفه «أوليا» أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثانى «الفعل» مفعول أول لأولى ؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى «كجئت» الكاف جاره لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه مذ إليها.
2- «وإن» شرطيه «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط. وألف الاثنين فاعل «فى مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كمن : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفى الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله «استبن» الآتى «معنى» مفعول مقدم لاستبن ، ومعنى مضاف و «فى» قصد لفظه : مضاف إليه «استبن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

تستعمل «مذ ، ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا ، أو وقع بعدهما فعل ؛ فمثال الأول «ما رأيته مذ يوم الجمعه» أو «مذ شهرنا» ف- «مذ» : [اسم] مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلک «منذ» ، وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما ، ومثال الثانى «جئت مذ دعا» ف- «مذ» : اسم منصوب المحل على الظرفيه ، والعامل فيه «جئت».

وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر : بمعنى «من» إن كان المجرور ماضيا ، نحو «ما رأيته مذ يوم الجمعه» أى : من يوم الجمعه ، وبمعنى «فى» إن كان حاضرا ، نحو «ما رأيته مذ يومنا» أى : فى يومنا.

* * *

تزاد «ما» بعد من و عن و الباء، فلا تكفها عن عمل الجر

وبعد «من وعن وباء» زيد «ما»

فلم يعق عن عمل قد علما (1)

تزاد «ما» بعد «من ، وعن» والباء ؛ فلا تكفّها عن العمل ، كقوله

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتى ، وبعد مضاف ، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «وعلى ، وباء» معطوفان على «من» «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» قصد لفظه : نائب فاعل زيد «فلم» نافيه جازمه «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جار ومجرور متعلق بيعق «قد» حرف تحقيق «علما» علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمل ، والجمله فى محل جر صفه لعمل.

تعالى : (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ) وقوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ).

* * *

وزيد بعد «ربّ ، والكاف» فكف

وقد تليهما وجرّ لم يكف (1)

تزاد «ما» بعد «الكاف ، وربّ» فتكفّهما (2) عن العمل ، كقوله :

214- فإنّ الحمر من شرّ المطايا***كما الحبطات شرّ بنى تميم (3).

1- «وزيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» فى البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقليل «يليهما» بلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال ، جر : مبتدأ «لم» نافيه جازمه «يكف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جر ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.
2- أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد - أى غير جمله - فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل ، اسميه كانت أو فعليه ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسميه فقد استشهد له الشارح (ش 214 و215) وأما دخولهما على الجمل الفعليه فمنه قول جذيمه الأبرش : ربّما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات ومنه قول رؤبه بن العجاج فى أحد تخريجاته : * لا تشتم النّاس كما لا تشتم*
3- البيت لزياد الأعجم ، وهو أحد أبيات ثلاثه ، وقبله : وأعلم أنّنى وأبا حميد كما النّشوان والرّجل الحليم أريد حباءه ويريد قتلى وأعلم أنّه الرّجل اللّئيم والبيتان مرفوعا القافيه كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء.

اللغه : «النشوان» أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذى يعيب كثيرا ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم فى مقابلته «الحليم» ذو الأناه الذى يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حباءه» بكسر الحاء - وهو العطيه «الحمر» جمع حمار ، ويروى «فإن النيب من شر المطايا» والنيب : جمع ناب ، وهى الناقه المسنه «المطايا» جمع مطيه ، وهى - هنا - الدابه مطلقا ، سميت بذلک لأنها تمطو فى سيرها ، أى : تسرع ، أو لأنک تركب مطاها : أى ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهمله وكسر الباء الموحده - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو فى سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر : إذا ما مات ميت من تميم فسرّک أن يعيش فجىء بزاد الإعراب : «فإن» حرف توكيد «الحمر» اسم إن «من شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر ، ما : كافه «الحبطات» مبتدأ «شر» خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و «تميم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جمله من مبتدأ وخبر ، وقد وضح ذلک فى إعراب البيت.

وقوله :

215- ربّما الجامل المؤبّل فيهم ***وعناجيج بينهنّ المهار(1).

1- البيت لأبى دواد الإيادى. اللغه : «الجامل» القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه «المؤبل» - بزنه المعظم - المتخذ للقنيه ، وتقول : إبل مؤبله ، إذا كانت متخذه للقنيه «عناجيج» جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق «المهار» جمع مهر - والواحده بهاء - وهو ولد الفرس. المعنى : يقول : إنه ربما وجد فى قومه القطيع من الإبل المعد للقنيه ، وجياد الخيل الطويله الأعناق التى بينها أولادها. الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، ما زائده كافه «الجامل» مبتدأ «المؤبل» صفه للجامل «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو عاطفه ، وعناجيج : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وعناجيج فيهم ، مثلا «بينهن» بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفه لقوله «عناجيج» السابق ، وهى التى سوغت الابتداء بالنكره. الشاهد فيه : قوله «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائده على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجمله الابتدائيه ، ودخول رب المكفوفه على الجمل الاسميه شاذ عند سيبويه ؛ لأنها عنده حينئذ نختص بالجمل الفعليه ، وعند أبى العباس المبرد لا تخص رب المكفوفه بجمله دون جمله ؛ فليس فى البيت شذوذ عنده.

وقد تزاد بعدهما ولا تكفّهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

216- ماوىّ يا ربّتما غاره***شعواء ، كاللّذعه بالميسم (1).

ص: 34

1- البيت لضمره النهشلى. اللغه : «غاره» هو اسم من أغار القوم ، أى : أسرعوا فى السير للحرب «شعواء» منتشره متفرقه «اللذعه» مأخوذ من لذعته النار ، أى : أحرقته «الميسم» ما يوسم به البعير بالنار : أى يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيله وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم لتعرف. الإعراب : «ماوى» منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله «يا ماويه» «يا» حرف تنبيه «ربتما» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائده غير كافه هنا «غاره» مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيه بالزائد «شعواء» صفه لغاره «كاللذعه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه ثانيه لغاره «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللذعه ، وخبر المبتدأ جمله «ناهبتها» فى بيت آخر ، وهو قوله : ناهبتها الغنم على طيّع أجرد كالقدح من السّاسم الشاهد فيه : قوله «ربتما غاره» حيث دخلت «ما» الزائده - التى من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر - على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر فى لفظ ما بعدها.

وقوله :

217- وننصر مولانا ونعلم أنّه ***كما النّاس مجروم عليه وجارم (1)

* * *

وحذفت «ربّ» فجرّت بعد «بل»

والفا ، وبعد الواو شاع ذا العمل (2).

1- البيت لعمرو بن براقه الهمدانى ، من كلمه مطلعها : تقول سليمى : لا تعرّض لتلفه وليلک عن ليل الصّعاليک نائم المعنى : إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أنّنا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.
الإعراب : «ننصر» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «مولانا» مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «كما» الكاف جاره ، ما : زائده «الناس» مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجمله «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجروم». الشاهد فيه : قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر فى الاسم الذى بعدها.
2- «وحذفت» الواو عاطفه أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «رب» قصد لفظه : نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف ، وجر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بجرت ، وبعد مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف إليه «والفا» قصر للضروره : معطوف على «بل» و «بعد» ظرف متعلق بقوله «شاع» الآتى ، وبعد مضاف ، و «الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشاره فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره : أى وشاع هذا العمل بعد الواو.

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا فى «ربّ» بعد الواو ، وفيما سنذكره ، وقد ورد حذفها بعد الفاء ، و «بل» قليلا ؛ فمثاله بعد الواو قوله :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترقن* (1)

ومثاله بعد الفاء قوله :

218- فمثلک حبلى قد طرقت ومرضع ***فألهيتها عن ذى تمائم محول (2).

1- تقدم شرح هذا البيت فى أول الكتاب ، فانظره هناک ، وهو الشاهد رقم 3 والشاهد فيه هنا قوله «وقاتم» حيث جر بعد الواو برب المحذوفه. ونظير هذا البيت - فى الجر برب محذوفه بعد الواو - قول امرىء القيس : وليل كموج البحر أرخى سدوله علىّ بأنواع الهموم ليبتلى

2- البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهوره ، وقبل هذا البيت قوله : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه فقالت : لک الويلات ، إنّک مرجلى تقول ، وقد مال الغبيط بنا معا : عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل فقلت لها : سيرى ، وأرخى زمامه ولا تبعدينى عن جناک المعلّل اللغه : «طرقت» جئت ليلا «تمائم» جمع تميمه ، وهى التعويذه تعلق على الصبى لتمنعه العين فى زعمهم «محول» اسم فاعل من «أحول الصبى» إذا أتى عليه من مولده عام. الإعراب : «فمثلک» مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله «طرقت» الآتى منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو «رب» المحذوفه ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه «حبلى» بدل من الكاف فى «مثلک» «قد» حرف تحقيق «طرقت» فعل وفاعل «ومرضع» معطوف على حبلى ، وهو يروى بالجر تابعا على اللفظ ، وبالنصب تابعا على الموضع «فألهينها» الفاء عاطفه ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله معطوفه على جمله «قد طرقت» «عن ذى» جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و «تمائم» مضاف إليه «محول» صفه لذى تمائم. الشاهد فيه : قوله «فمثلک» حيث جر برب المحذوفه بعد الفاء.

ومثاله بعد «بل» قوله :

219- بل بلد ملء الفجاج قتمه ***لا يشترى كتّانه وجهرمه (1).

ص: 37

1- البيت لرؤبه بن العجاج. اللغه : «بلد» يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فج ، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه ، والقتام هو الغبار ، فخففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم - بزنه جعفر - هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرميه - بياء نسبه مشدده - نسبه إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، فحذف ياء النسبه. المعنى : يصف نفسه بالقدره على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قويه على قطع الطرق الوعره والمسالک الصعبه. الإعراب : «بل» حرف دال على الإضراب والانتقال «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرکه حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفه بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان ، وملء مضاف و «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» قتم : خبر المبتدأ الثانى ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجمله فى محل رفع صفه لبلد «لا» نافيه «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» كتان : نائب فاعل ليشترى ، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «وجهرمه» معطوف على «كتانه» والجمله فى محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفه هو قوله «كلفته عيديه» وهذا الخبر قد وقع فى بيت بعد بيت الشاهد بتسعه أبيات ، وذلک فى قوله : كلّفته عيديّه تجشّمه كأنّها ، والسّير ناج سوّمه قياس بار نبعه ونشمه تنجو إذا السّير استمرّ وذمه الشاهد فيه : قوله «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفه بعد «بل».

والشائع من ذلک حذفها بعد الواو ، وقد شذّ الجرّ ب- «ربّ» محذوفه من غير أن يتقدمها شىء ، كقوله :

220- رسم دار وقفت فى طلله ***كدت أقضى الحياه من جلله (1)

* * * .

1- البيت لجميل بن معمر العذرى. اللغه : «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه «من جلله» له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلل كذا» والمعنى : فعلته من عظمه فى نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : «فعلت كذا من جللک وجلالک» ، والمعنى من أجلک ، وبسببک. الإعراب : «رسم» مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركه التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «فى طلله» الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع صفه لرسم «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أقضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الحياه» مفعول به لأقضى ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجمله «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «رسم دار» - فى روايه الجر - حيث جر قوله «رسم» برب محذوفا من غير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثه : الواو ، والفاء ، وبل ، وذلک شاذ.

الجر بغير رب محذوفا على نوعين : غير مطرد و مطرد

وقد يجرّ بسوى ربّ ، لدى

حذف ، وبعضه يرى مطّردا (1)

الجرّ بغير «ربّ» محذوفا على قسمين : مطّرد ، وغير مطرد.

فغير المطرد ، كقول رؤبه لمن قال له «كيف أصبحت؟» : «خير والحمد لله» التقدير : على خير ، وقول الشاعر :

221- إذا قيل : أىّ النّاس شرّ قبيله؟ ***أشارت كليب بالأكفّ الأصابع (2).

1- «وقد» حرف تقليل «يجر» فعل ماض مبنى للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و «حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول «مطردا» مفعول ثان ليرى ، والجمله من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- البيت من قصيده للفرزدق يهجو فيها جريرا. اللغه : «قبيله» واحده قبائل العرب «كليب» - بزنه التصغير - أبو قبيله جرير ، والباء فى قوله : «بالأكف» للمصاحبه بمعنى «مع» أى : أشارت الأصابع مع الأكف ، أو الباء على أصلها والكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت الأكف بالأصابع ، فقلب. المعنى : إن لؤم كليب وارتكاسها فى الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه ، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيله فى الوجود لبادر الناس إلى الإشاره إلى كليب. الإعراب : «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثره الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، وشر مضاف و «قبيله» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «كليب» مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت. الشاهد فيه :

قوله «أشارت كليب» حيث جر قوله «كليب» بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف - غير ما سبق ذكره - شاذ.

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

222- وكريمه من آل قيس ألفته ***حتّى تبذّخ فارتقى الأعلام (1)

أى : فارتقى إلى الأعلام. صل

ص: 40

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «كريمه» صفه لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمه ، والناء فيه للمبالغه لا للتأنيث ؛ بدليل تذكير الضمير فى قوله «ألفته» ولا يقال : إنه استعمل صيغه فعيله فى المبالغه ، وليست من صيغها ؛ لأنا نقول : الصيغ المشهوره هى الصيغ القياسيه ، أما السماعى فلا حصر له «ألفته» بفتح اللام - من باب ضرب - أى : أعطيته ألفا ، أو بكسر اللام - من باب علم - أى : صرت أليفه «تبذخ» تكبر وعلا «الأعلام» جمع علم ، وهو - بفتح العين واللام جميعا - الجبل. الإعراب : «وكريمه» الواو واو رب «كريمه» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيه بالزائد «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمه ، وآل مضاف ، و «قيس» مضاف إليه مجرور بالفتحه لأنه اسم لا ينصرف للعلميه والتأنيث المعنوى لأنه اسم للقبيله «ألفته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «حتى» ابتدائيه «تبذخ» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا «فارتقى» الفاء عاطفه ، ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجمله معطوفه على جمله «تبذخ» السابقه «الأعلام» مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى. الشاهد فيه : فى هذا البيت عده شواهد للنحاه : أولها وثانيها فى قوله : «كريمه» حيث جر هذه الكلمه برب محذوفه بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الداله على المبالغه لصيغه فعيل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغه فعال - كعلامه ونسابه - أو صيغه مفعال - كمهذاره - أو صيغه فعول - كفروقه - وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله : «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله : «الأعلام» بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، وذلك شاذ. ورابعها : فى قوله : «قيس» حيث منعه الصرف وجره بالفتحه نيابه عن الكسره ، فإن أردت به اسم القبيله فهو ممنوع من الصرف قياسا للعلميه والتأنيث المعنوى ، وإن أردت به علم مذكر كأبى القبيله كان منعه من الصرف شاذا ، وهو - مع شذوذه - مما له نظائر فى شعر العرب ، ومن نظائره قول الأخطل : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائله النّفوس غرور فقد

منع «شيب» من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر : قالت أميمه
: ما لثابت شاخصا عارى الأشاجع ناحلا كالمنصل

والمطّرد كقولک : «بكم درهم اشتريت هذا»؟ فدرهم : مجرور بمن محذوفه عند سيبويه والخليل ، وبالإضافه عند الزجّاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله ، وهذا مطّرد عندهما فى مميز «كم» الاستفهاميه إذا دخل عليها حرف الجرّ.

* * *

ص: 41

الإضافه

اشاره

نونا تلى الإعراب أو تنوينا

ممّا تضيف احذف كطور سينا (1)

والثّانى اجرر ، وانو «من» أو «فى» إذا

لم يصلح الّا ذاک ، واللّام خذا (2)

لما سوى ذينک ، واخصص أوّلا

أو أعطه التّعريف بالّذى تلا (3).

1- «نونا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتى «تلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نون ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله نونا «الإعراب» مفعول به لتلى «أو» عاطفه «تنوينا» معطوف على قوله نونا «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بمن «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كطور سينا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود.
2- «الثانى» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانو» كذلک «من» قصد لفظه : مفعول به لا نو «أو» عاطفه «فى» معطوف على من «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافيه جازمه «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أداه استثناء ملغاه لا عمل لها «ذاک» ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجمله الفعل المنفى بلم والفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خذا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

3- «لما» جار ومجرور متعلق بخذ فى البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» المجروره محلا باللام ، وسوى مضاف واسم الإشاره من «ذينک» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أولا» مفعول به لا خصص «أو» عاطفه «أعطه» أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذى» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله الذى.

ما يحدث لأجل الإضافه

إذا أريد إضافه اسم إلى آخر حذف ما فى المضاف : من نون تلى الإعراب - وهى نون التثنيه ، أو نون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين ، وجرّ المضاف إليه ؛ فتقول : «هذان غلاما زيد ، وهؤلاء بنوه ، وهذا صاحبه».

واختلف فى الجار للمضاف إليه ؛ فقيل : هو مجرور بحرف مقدر - وهو اللام ، أو «من» ، أو «فى» - وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال].

تكون الإضافه بمعنى اللام أو من أو فى

ثم الإضافه تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى «من» أو «فى» ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : «وانو من أو فى - إلى آخره».

وضابط ذلک أنه إن لم يصلح إلا تقدير «من» أو «فى» فالإضافه بمعنى ما تعيّن تقديره ، وإلا فالإضافه بمعنى اللام

فيتعين تقدير «من» إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف ، نحو «هذا ثوب خزّ ، وخاتم حديد» والتقدير : هذا ثوب من خز ، وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير «فى» إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف ، نحو «أعجبنى ضرب اليوم زيدا» أى : ضرب زيد فى اليوم ، ومنه قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَهِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)(1)

1- ومن ذلک قول الشاعر : ربّ ابن عمّ لسليمى مشمعلّ طبّاح ساعات الكرى زاد الكسل عند من رواه بإضافه طباخ إلى ساعات الكرى - ومعناه طباخ فى ساعات النوم.

فإن لم يتعين تقدير «من» أو «فى» فالإضافه بمعنى اللام ، نحو «هذا غلام زيد ، وهذه يد عمرو» أى : غلام لزيد ، ويد لعمرو.

الإضافه على ضربين : لفظيه و معنويه

وأشار بقوله : «واخصص أولا - إلى آخره» إلى أن الإضافه على قسمين : محضه ، وغير محضه.

فالمحضه هى : غير إضافه الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضه هى : إضافه الوصف المذكور ، كما سنذكره بعد ، وهذه لا تفيد الاسم [الأوّل] تخصيصا ولا تعريفا ، على ما سنبين.

والمحضه : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصا إن كان المضاف إليه نكره ، نحو «هذا غلام امرأه» ، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفه ، نحو «هذا غلام زيد».

* * *

وإن يشابه المضاف «يفعل»

وصفا ، فعن تنكيره لا يعذل (1)

كربّ راجينا عظيم الأمل

مروّع القلب قليل الحيل (2).

1- «إن» شرطيه «يشابه» فعل مضارع ، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه : مفعول به ليشابه «وصفا» حال من قوله المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر «تنكيره» تنكير : مجرور بعن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتى «لا» نافيه «يعذل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجمله الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط.

2- «كرب» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كقولک رب - إلخ ، ورب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد «راجينا» راجى : اسم فاعل مجرور برب ، وراجى مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفه لراج ، وعظيم مضاف و «الأمل» مضاف إليه «مروع» صفه ثانيه لراج ، ومروع مضاف و «القلب» مضاف إليه «قليل» صفه ثالثه لراج ، وقليل مضاف و «الحيل» مضاف إليه.

الإضافه اللفظيه و هى غير المحضه

وذى الإضافه اسمها لفظيّه

وتلک محضه ومعنويّه (1)

هذا هو القسم الثانى من قسمى الإضافه ، وهو غير المحضه ؛ وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه «يفعل» - أى : الفعل المضارع - وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفه مشبهه [ولا تكون إلا بمعنى الحال].

فمثال اسم الفاعل : «هذا ضارب زيد ، الآن أو غدا ، وهذا راجينا».

ومثال اسم المفعول : «هذا مضروب الأب ، وهذا مروّع القلب».

ومثال الصفه المشبهه : «هذا حسن الوجه ، وقليل الحيل ، وعظيم الأمل».

فإن كان المضاف غير وصف ، أو وصفا غير عامل ؛ فالإضافه محضه : كالمصدر ، نحو «عجبت من ضرب زيد» واسم الفاعل بمعنى الماضى ، نحو «هذا ضارب زيد أمس».

وأشار بقوله : «فعن تنكيره لا يعذل» إلى أن هذا القسم من الإضافه - أعنى غير المحضه - لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ؛ ولذلک تدخل «ربّ» عليه ، وإن كان مضافا لمعرفه ، نحو «[ربّ] راجينا» وتوصف به النكره ،

1- «وذى» اسم إشاره مبتدأ أول «الإضافه» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه «لفظيه» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلک» اسم إشاره مبتدأ «محضه» خبره «ومعنويه» معطوف على محضه ، والجمله من هذا المبتدأ وخبره معطوفه على جمله المبتدأ وخبره السابقه.

نحو قوله تعالى : (هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ) وإنما يفيد التخفيف ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلک سميت الإضافه فيه لفظيه.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصا أو تعريفا ، كما تقدم ؛ فلذلک سميت الإضافه فيه معنويه ، وسميت محضه أيضا ؛ لأنها خالصه من نيه الانفصال ، بخلاف غير المحضه ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : «هذا ضارب زيد الآن» على تقدير «هذا ضارب زيدا» ومعناهما متّحد ، وإنما أضيف طلبا للخفه.

* * *

متى يجوز اقتران المضاف بأل؟

ووصل «أل» بذا المضاف مغتفر

إن وصلت بالثّان : ک- «الجعد الشّعر» (1)

أو بالّذى له أضيف الثّانى

: ک- «زيد الضّارب رأس الجانى» (2)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافته محضه ؛ فلا تقول : «هذا الغلام رجل» لأن الإضافه منافيه (3) للألف واللام ؛ فلا يجمع بينهما. ».

1- «ووصل» مبتدأ ، ووصل مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «مغتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «وصلت» وصل : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «أو» عاطفه «بالذى» جار ومجرور معطوف على قوله «بالثان» فى البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول «الثانى» نائب فاعل أضيف ، والجمله لا محل لها صله.

3- فى بعض النسخ «معاقبه» والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبه أن كل واحده منهما تعقب الأخرى : أى تدخل الكلمه عقبها ؛ فهما لا يجتمعان فى الكلمه ، وسيأتى يقول «لما تقدم من أنهما متعاقبان».

وأما ما كانت [إضافته] غير محضه - وهو المراد بقوله «بذا المضاف» - أى بهذا المضاف الذى تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت - فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان ، ولكن لمّا كانت الإضافه فيه على نيه الانفصال اغتفر ذلک ، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ک- «الجعد الشعر ، والضّارب الرّجل» ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، ک- «زيد الضّارب رأس الجانى».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه [المضاف إليه] ، امتنعت المسأله ؛ فلا تقول : «هذا الضّارب رجل» [ولا «هذا الضّارب زيد»] ولا «هذا الضارب رأس جان».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامه لمذكر ، ويدخل فى هذا المفرد كما مثّل ، وجمع التكسير ، نحو : «الضوارب - أو الضّرّاب - الرّجل ، أو غلام الرجل» [وجمع السلامه لمؤنث ، نحو «الضاربات الرّجل ، أو غلام الرّجل»].

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامه لمذكر كفى وجودها فى المضاف ، ولم يشترط وجودها فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وكونها فى الوصف كاف : إن وقع

مثنّى ، او جمعا سبيله اتّبع (1).

1- «وكونها» كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «فى الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «وقع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر فى وقع السابق «أو» عاطفه «جمعا» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ، وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ

«أن» بفتح الهمزه على أنها مصدريه ؛ فهى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزه على أنها شرطيه ، وشرطها قوله «وقع» كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أى : وجود الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا اتّبع سبيل المثنى - أى : على حدّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم - يغنى عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : «هذان الضاربا زيد ، وهؤلاء الضّاربو زيد» (1) وتحذف النون للاضافه.

* * *

لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى

ولا يضاف اسم لما به اتّحد

معنى ، وأوّل موهما إذا ورد (2)

1- ومن شواهد ذلک قول عنتره بن شداد العبسى فى معلقته : ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائره على ابنى ضمضم الشاتمى عرضى ولم أشتمهما والنّاذرين إذا لم القهما دمى وقول الآخر : إن يغنيا عنّى المستوطنا عدن فإنّنى لست يوما عنهما بغنى

2- «لا» نافيه «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول «اسم» نائب فاعل «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «اتحد» الآتى «اتحد» فعل ماض ، وفى قوله «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصوله فاعل ، والجمله لا محل لها صله «معنى» منصوب على التمييز أو على نزع الخافض «وأول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «موهما» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

المضاف يتخصّص بالمضاف إليه ، أو يتعرّف به ؛ فلا بد من كونه غيره ؛ إذ لا يتخصّص الشىء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتّحد فى المعنى : كالمترادفين وكالموصوف وصفته ؛ فلا يقال : «قمح برّ» ولا «رجل قائم» وما ورد موهما لذلک مؤوّل ، كقولهم «سعيد كرز» فظاهر هذا أنه من إضافه الشىء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوّل الأول بالمسمى ، والثانى بالاسم ؛ فكأنه قال : جاءنى مسمّى كرز ، أى : مسمى هذا الاسم ، وعلى ذلک يؤوّل ما أشبه هذا من إضافه المترادفين ، ک- «يوم الخميس». وأما ما ظاهره إضافه الموصوف إلى صفته ، فمؤوّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلک الصفه ، كقولهم : «حبّه الحمقاء ، وصلاه الأولى» ، والأصل : حبّه البقله الحمقاء ، وصلاه السّاعه الأولى ؛ فالحمقاء : صفه للبقله ، لا للحبه ، والأولى صفه للساعه ، لا للصلاه ، ثم حذف المضاف إليه - وهو البقله ، والساعه - وأقيمت صفته مقامه ، فصار «حبه الحمقاء ، وصلاه الأولى» فلم يضف الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفه غيره.

يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط

وربّما أكسب ثان أوّلا

تأنيثا ان كان لحذف موهلا (1)

قد يكتسب المضاف المذكّر من المؤنث المضاف إليه التأنيث ، بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامه المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلک

1- «وربما» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، وما : كافه «أكسب» فعل ماض «ثان» فاعل أكسب «أولا» مفعول أول لأكسب «تأنيثا» مفعول ثان لأكسب ، «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتى «موهلا» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

المعنى ، نحو «قطعت بعض أصابعه» فصحّ تأنيث «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحه الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : «قطعت أصابعه» ومنه قوله :

223- مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت ***أعاليها مرّ الرّياح النّواسم (1)

فأنّث المرّ لإضافته إلى الرياح ، وجاز ذلک لصحه الاستغناء عن المرّ بالرياح ، نحو «تسفّهت الرّياح».

وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

1- هذا البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه. اللغه : «اهتزت» مالت ، واضطربت «تسفهت» من قولهم : تسفهت الرياح الغصون ؛ إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمه ، وهى الرياح اللينه أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان. المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوه قد مشين فى اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحا - أى غصونا - مرت بها ريح فأمالتها. الإعراب : «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «اهتزت» اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت ، و «ما» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كائنا كاهتزاز - إلخ «تسفهت» تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالى : مفعول به لتسفه ، وأعالى مضاف وها : مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت ، ومر مضاف ، و «الرياح» مضاف إليه «النواسم» صفه للرياح. الشاهد فيه : قوله «تسفهت ... مر الرياح» حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر - وهو قوله مر - والذى جلب له ذلک إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح.

الذى تقدم ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ف- «رحمه» : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث ؛ فلا تقول : «خرجت غلام هند» إذ لا يقال «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام.

* * *

وبعض الاسماء يضاف أبدا

وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا (1)

من الأسماء ما يلزم الإضافه ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافه لفظا ومعنى ؛ فلا يستعمل مفردا - أى : بلا إضافه - وهو المراد بشطر البيت ، وذلک نحو «عند ، ولدى ، وسوى ، وقصارى الشىء ، وحماداه : بمعنى غايته».

والثانى : ما يلزم الإضافه معنى دون لفظ ، [نحو «كلّ ، وبعض ، وأىّ] ؛ فيجوز أن يستعمل مفردا - أى : بلا إضافه - وهو المراد بقوله : «وبعض ذا» أى : وبعض ما لزم الإضافه [معنى] قد يستعمل مفردا لفظا ، وسيأتى كلّ من القسمين.

* * *

1- «وبعض» مبتدأ «الاسماء» مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أبدا» منصوب على الظرفيه «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ذا» اسم إشاره : مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يأت» فعل مضارع ، وقد حذف لامه - وهى الياء - ضروره ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «لفظا» منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الخافض ، وعلى هذين يكون قوله «مفردا» حالا من الضمير

المستتر فى قوله «يأتى» ويجوز أن يكون قوله «لفظا» هو الحال ، ويكون قوله «مفردا» نعتا له.

وبعض ما يضاف حتما امتنع

إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع (1)

كوحد ، لبّى ، ودوالى ، سعدى ،

وشذّ إيلاء «يدى» للبّى (2)

من اللازم للإضافه لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمر ، وهو المراد هنا ، نحو «وحدک» أى : منفردا ، و «لبّيک» أى : إقامه على إجابتک بعد إقامه ، و «دواليک» أى : إداله بعد إداله ، و «سعديک» أى : إسعادا بعد إسعاد ، وشذّ إضافه «لبّى» إلى ضمير الغيبه ، ومنه قوله :

224- إنّک لو دعوتنى ودونى ***زوراء ذات مترع بيون (3)

. لقلت لبّيه لمن يدعونى..

1- «بعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاؤه» إيلاء : فاعل امتنع ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإيلاء مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «اسما» مفعول ثان لإيلاء «ظاهرا» نعت لقوله اسما «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.
2- «كوحد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لى ، ودوالى سعدى» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشذ» فعل ماض «إيلاء» فاعل شذ ، وإيلاء مضاف و «يدى» مضاف إليه «للبى» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول المضاف إليه.

3- هذه الأبيات من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «زوراء» - بفتح فسكون - الأرض البعيده الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنه صبور - البئر البعيده القعر ، وقيل : هى الواسعه الجالين ، وقيل : التى لا يصيبها رشاؤها ، وقيل : الواسعه الرأس الضيقه الأسفل «لبيه» فى هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبه ، والأصل أن يقول : لقلت لک لبيک. المعنى : يقول : إنک لو ناديتنى وبيننا أرض بعيده الأطراف ، واسعه الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتک إجابه بعد إجابه ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد. الإعراب : «إنک» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطيه غير جازمه «دعوتنى» دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله شرط «لو» «ودونى» الواو للحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «ذات» صفه لزوراء ، وذات مضاف و «مترع» مضاف إليه «بيون» صفه لمترع «لقلت» اللام واقعه فى جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجمله جواب «لو» وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر «إن» فى أول الأبيات. الشاهد فيه : قوله «لبيه» حيث أضاف «لبى» إلى ضمير الغائب ، وذلک شاذ ، وقد أنشد سيبويه (1 / 176) البيت التالى لهذا البيت (رقم 225) للاستدلال به على أن «لبيک» مثنى ، وليس اسما مفردا بمنزله لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافه للظاهر كما تثبتها فى إضافه المثنى نحو «غلامى زيد ، وكتابى بكر» ولو كان مفردا لقال «لبى يدى» بالألف ، كما تقول : لدى زيد ، وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أتم توضيح.

وشذّ إضافه «لبّى» إلى الظاهر ، أنشد سيبويه :

225- دعوت لما نابنى مسورا***فلبّى ، فلبّى يدى مسور(1)

ص: 53

1- هذا البيت من شواهد سيبويه التى لا يعلم قائلها. اللغه : «لما نابنى» نزل بى من ملمات الدهر «مسورا» بزنه درهم - اسم رجل «لبى» أجاب دعائى وأغاثنى. الإعراب : «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام للتعليل ، ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابنى» ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «مسورا» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفه ، لبى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، والجمله معطوفه على جمله «دعوت مسورا» وقوله «فلبى يدى مسور» الفاء للتعليل ، ولبى : مصدر منصوب على المفعوليه المطلقه بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدى مضاف إليه ، ويدى مضاف ، و «مسور» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فلبى يدى مسور» حيث أضاف «لبى» إلى اسم ظاهر ، وهو قوله «يدى» شذوذا ، وفيه دليل على أن «لبيک» مثنى كما ذهب إليه سيبويه ، وليس مفردا مقصورا كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلک فى شرح الشاهد السابق ، وبينه الشارح.

كذا ذكر المصنف ، ويفهم من كلام سيبويه أن ذلک غير شاذ فى «لبّى» ، و «سعدى».

ومذهب سيبويه أن «لبّيک» وما ذكر بعده مثنّى ، وأنه منصوب على المصدريه بفعل محذوف ، وأن تثنيته المقصود بها التكثير ؛ فهو على هذا ملحق بالمثنى ، كقوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كرّات ، ف- «كرّتين» : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبْ إِلَيْکَ الْبَصَرُ خاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ) أى : مزدجرا وهو كليل ، ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط ؛ فتعين أن يكون المراد ب- «كرّتين» التكثير ، لا اثنين فقط ، وكذلک «لبّيک» معناه إقامه بعد إقامه كما تقدم ؛ فليس المراد الاثنين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على ما تقدم فى تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى ، وأن أصله لبّى ، وأنه مقصور ، قلبت ألفه ياء مع المضمر ، كما قلبت ألف «لدى ، وعلى» مع الضمير ، فى «لديه» ، و «عليه».

وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على» ؛ فكما تقول : «على زيد» و «لدى زيد» كذلک كان ينبغى أن يقال : «لبّى زيد» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ؛ فقالوا :

* فلبّى يدى مسور* [225]

فدلّ ذلک على أنه مثنّى ، وليس بمقصور كما زعم يونس.

* * *

وألزموا إضافه إلى الجمل

«حيث» و «إذ» وإن ينوّن يحتمل (1)

إفراد إذ ، وما كإذ معنى كإذ

أضف جوازا نحو «حين جانبذ» (2)

من اللازم للاضافه : ما لا يضاف إلا إلى الجمله ، وهو : «حيث ، وإذ ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجمله الاسميه ، نحو «اجلس حيث زيد جالس» (3) .

1- «وألزموا» الواو عاطفه ، الزموا : فعل وفاعل «إضافه» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافه ، أو بمحذوف صفه له «حيث» قصد لفظه : مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطيه «ينون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «إذ» وقوله «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، جواب الشرط.
2- «إفراد» نائب فاعل يحتمل فى البيت السابق ، وإفراد مضاف ، و «إذ» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «معنى» تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوازا» مفعول مطلق

«نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلک نحو ، وما بعده جمله فى محل جر بإضافه نحو إليها.
3- وإذا أضيفت «حيث» إلى جمله اسميه فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلا ، نحو «جلست حيث زيد حبسته» أو «جلست حيث زيد نهبنه» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافه إلى جمله فعليه.

وإلى الجمله الفعليه ، نحو «اجلس حيث جلس زيد» أو «حيث يجلس زيد» وشذّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

226- أما ترى حيث سهيل طالعا***[نجما يضىء كالشّهاب لامعا](1).

1- البيت أحد الشواهد المجهول قائلها. اللغه : «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القيظ «الشهاب» شعله النار. الإعراب : نريد أن نذكر لک أن للنحويين فى إعراب هذا البيت تكلفات عسيره القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاک إعرابه ، وسنذكر لک فى أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التى قالوها لتعلم ما قلناه لک «أما» الهمزه للاستفهام ، ما : نافيه ، أو الكلمه كلها أداه استفتاح «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وحيث مضاف و «سهيل» مضاف إليه «طالعا» قيل : هو حال من سهيل ، ومجىء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلا - قد ورد فى الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و «نجما» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضىء» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب صفه لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بيضىء «لامعا» حال مؤكده. الشاهد فيه : قوله «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد ، وذلک شاذ عند جمهره النحاه ، وإنما تضاف عندهم إلى الجمله ، وقد أجاز الكسائى إضافه «حيث» إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه يروى هكذا : * أما ترى حيث سهيل طالع* يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ ، ورفع «طالع» على أنه خبره ، و «حيث» مضافه إلى الجمله ؛ فلا شاهد فيه حينئذ ، ولكن يبقى أن القوافى منصوبه كما ترى فى البيت التالى له.

وأما «إذ» فتضاف أيضا إلى الجمله الاسميه (1) ، نحو «جئتک إذ زيد قائم» ، وإلى الجمله الفعليه ، نحو : «جئتک إذ قام زيد» ، ويجوز حذف الجمله المضاف إليها ، ويؤتى بالتنوين عوضا عنها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله : «وإن ينوّن يحتمل إفراد إذ» أى : وإن ينون «إذ» يحتمل إفرادها ، أى : عدم إضافتها لفظا ؛ لوقوع التنوين عوضا عن الجمله المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جمله فعليه ، نحو «آتيک إذا قام زيد» ، ولا يجوز إضافتها إلى جمله اسميه ؛ فلا تقول «آتيک إذا زيد قائم» خلافا لقوم ، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله : «وما كإذ معنى كإذ» إلى أنّ ما كان مثل «إذ» - فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من [الجمله ، وهى] الجمل الاسميه والفعليه ، وذلک نحو «حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم» ؛ فتقول : «جئتک حين جاء زيد ، ووقت جاء عمرو ، وزمان قدم بكر ، ويوم خرج خالد» وكذلک تقول : «جئتک حين زيد قائم» ، وكذلک الباقى.

وإنما قال المصنف : «أضف جوازا» ليعلم أن هذا النوع - أى ما كان مثل «إذ» فى المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إذ» - وهو الجمله - جوازا ، لا وجوبا. ».

1- ويحسن أن تكون الجمله الاسميه التى تضاف إليها إذ غير ماضويه العجز - بأن يكون الخبر اسما كمثال الشارح ، أو فعلا مضارعا نحو «جئت إذ زيد يقرأ».

فإن كان الظرف غير ماض ، أو محدودا ، لم يجر مجرى «إذ» بل يعامل غير الماضى - وهو المستقبل - معامله «إذا» فلا يضاف إلى الجمله الاسميه ، بل إلى الفعليه ؛ فتقول : «أجيئك حين يجىء زيد» ولا يضاف المحدود إلى جمله ، وذلک نحو «شهر ، وحول» بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو «شهر كذا ، وحول كذا».

* * *

ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا

واختر بنا متلوّ فعل بنيا (1)

وقبل فعل معرب أو مبتدا

أعرب ، ومن بنى فلن يفنّدا (2)

1- «وابن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «أعرب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كإذ» متعلق بقوله «أجريا» الآتى «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجرى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها صله ، والألف للاطلاق «واختر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» مقصور للضروره : مفعول به لاختر ، وبنا مضاف و «متلو» مضاف إليه ، ومتلو ومضاف و «فعل» مضاف إليه ، وجمله «بنيا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفه لفعل.
2- «قبل» ظرف متعلق بقوله «أعرب» الآتى ، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «معرب» صفه لفعل «أو» عاطفه «مبتدا» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ ، وجمله «بنى» وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صله ، وجمله «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبنى للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من فى محل رفع

خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائده فى خبر الموصول لشبهه بالشرط.

تقدّم أن الأسماء المضافه إلى الجمله على قسمين : أحدهما ما يضاف إلى الجمله لزوما ، والثانى : ما يضاف إليها جوازا.

وأشار فى هذين البيتين إلى أنّ ما يضاف إلى الجمله جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء ، سواء أضيف إلى جمله فعليه صدّرت بماض ، أو جمله فعليه صدّرت بمضارع ، أو جمله اسميه ، نحو «هذا يوم جاء زيد ، ويوم يقوم عمرو ، أو يوم بكر قائم». وهذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم الفارسىّ والمصنف ، لكن المختار فيما أضيف إلى جمله فعليه صدّرت بماض البناء ، وقد روى بالبناء والإعراب قوله :

227- * على حين عاتبت المشيب على الصّبا*(1).

1- هذا صدر بيت للنابغه الذبيانى ، وعجزه قوله : * فقلت : ألمّا أصح والشّيب وازع؟ * اللغه : «عاتبت» لمت فى تسخط «الصبا» - بكسر الصاد - اسم للصبوه ، وهى الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعو ، وقد يراد به الدخول فى حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو ، وهو زوال السكر «وازع» زاجر ، كاف ، ناه. الإعراب : «على» حرف جر ، ومعناه هنا الظرفيه «حين» يروى بالجر معربا ، ويروى بالفتح مبنيا ، وهو المختار ، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظا أو محلا ، والجار والمجرور يتعلق بقوله «كفكف» فى بيت سابق ، وهو قوله : فكفكفت منّى دمعه فرددتها على النّحر منها مستهلّ ودامع «عاتبت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «حين» إليها «المشيب» مفعول به لغاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه بالفاء على جمله عاتبت «ألما» الهمزه للانكار ، لما : نافيه جازمه وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامه جزمه حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «والشيب وازع» الواو الحال ، والجمله بعدها مبتدأ وخبر فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «على حين» فإنه يروى بوجهين : بجر «حين» وفتحه ، وقد بينا ذلک فى الإعراب ؛ فدل ذلک على أن كلمه «حين» إذا أضيفت إلى مبنى كما هنا جاز فيها البناء ؛ لأن الأسماء المبهمه التى تجب إضافتها إلى الجمله إذا أضيفت إلى مبنى فقد تكتسب البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

بفتح نون «حين» على البناء ، وكسرها على الإعراب.

وما وقع قبل فعل معرب ، أو قبل مبتدأ ؛ فالمختار فيه الإعراب ، ويجوز البناء ، وهذا معنى قوله : «ومن بنى فلن يفنّدا» أى : فلن يغلّط ، وقد قرىء فى السبعه : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب ، وبالفتح على البناء ، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جمله فعليه صدّرت بمضارع ، أو إلى جمله اسميه ، إلا الإعراب ، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جمله فعليه صدّرت بماض.

هذا حكم ما يضاف إلى الجمله جوازا ، وأما ما يضاف إليها وجوبا فلازم للبناء ؛ لشبهه بالحرف فى الافتقار إلى الجمله ، كحيث ، وإذ ، وإذا.

* * *

مما تجب إضافته ما يلزم الإضافه إلى الجمل الفعليه

وألزموا «إذا» إضافه إلى

جمل الافعال ، ك- «هن إذا اعتلى» (1)

1- «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «إضافه» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله إضافه أو بمحذوف صفه له وجمل مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جاره لقول محذوف ، هن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، وجمله «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أشار فى هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره ، من أن «إذا» تلزم الإضافه إلى الجمله الفعليه ، ولا تضاف إلى الجمله الاسميه ، خلافا للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : «أجيئک إذا زيد قائم» وأما «أجيئک إذا زيد قام» ف- «زيد» مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعا على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفش ؛ فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذى بعده.

وزعم السيرافىّ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش فى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما فى خبره ؛ فسيبويه يوجب أن يكون فعلا ، والأخفش يجوّز أن يكون اسما ؛ فيجوز فى «أجيئک إذا زيد قام» جعل «زيد» مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز «أجيئک إذا زيد قائم» عند الأخفش فقط (1).

* * *

كلا و كلتا يلزمان الإضافه إلى معرفه مثنى

لمفهم اثنين معرّف - بلا

تفرّق - أضيف «كلتا» ، و «كلا» (2)

1- قد يستدل للأخفش بقول الشاعر : إذا باهلىّ تحته حنظليّه له ولد منها فذاک المذرّع وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن «كان» مضمره بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلى ؛ فتكون إذا مضافه إلى جمله فعليه ، وهو تكلف.
2- «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الآتى ، ومفهم مضاف و «اثنين» مضاف إليه «معرف» صفه لمفهم «بلا تفرق» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه ثانيه لمفهم «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول «كلتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كلتا.

من الأسماء الملازمه للاضافه لفظا ومعنى : «كلتا» و «كلا» ؛ ولا يضافان إلا إلى معرفه ، مثنى لفظا [ومعنى] ، نحو : «جاءنى كلا الرّجلين ، وكلتا المرأتين» أو معنى دون لفظ ، نحو «جاءنى كلاهما ، وكلتاهما» ومنه قوله :

228- إنّ للخير وللشّرّ مدى ***وكلا ذلک وجه وقبل (1)

وهذا هو المراد بقوله : «لمفهم اثنين معرف» ، واحترز بقوله «بلا تفرق» من معرّف أفهم الاثنين بتفرق (2) ، فإنه لا يضاف إليه «كلا ، وكلتا» فلا تقول «كلا زيد وعمرو جاء» ، وقد جاء شاذا ، كقوله :

1- البيت لعبد الله بن الزبعرى ، أحد شعراء قريش المعدودين ، وكان فى أول الدعوه الإسلاميه مشركا يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمه له يقولها - وهو مشرک - فى يوم أحد. اللغه : «مدى» غايه ومنتهى «وجه» جهه «وقبل» بفتحتين - له عده معان ، ومنها المحجه الواضحه. المعنى : يقول : إن للخير وللشر غايه ينتهى إليها كل واحد منهما ، وإن ذلک أمر واضح لا يخفى على أحد. الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على للخير «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشاره فى «ذلک» مضاف إليه ، واللام للبعد. والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «وكلا ذلک» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظا ، وهو «ذلک» لأنه مثنى فى المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.
2- فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثه ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفه ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظا واحدا ، كرجلين وامرأتين ، وخليلين.

229- كلا أخى وخليلى واجدى عضدا***فى النّائبات وإلمام الملمّات (1)

* * *

«أى» تلزم الإضافه و تضاف إلى المفرد فى مواضع و معانى «أى»

ولا تضف لمفرد معرّف

«أيّا» ، وإن كرّرتها فأضف (2)

أو تنو الأجزا ، واخصصن بالمعرفه

موصوله أيّا ، وبالعكس الصّفه (3).

1- البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء لها قائلا معينا فيما نعلم. اللغه : «عضدا» معينا ، وناصرا «النائبات» جمع نائبه ، وهى ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إلمام» نزول «الملمات» جمع ملمه ، وهى ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب. المعنى : يقول : كل من أخى وصديقى يجدنى عونا له وناصرا ، عندما تتزل به نازله أو تنتابه محنه ، فإننى أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به. الإعراب : «كلا» مبتدأ ، وكلا مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه ، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وخليلى» معطوف على أخى «واجدى» واجد : خبر المبتدأ ، وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى ، وتجوز مراعاه لفظه كما تجوز مراعاه معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به فى أول الكتاب) «عضدا» مفعول ثان لواجد «فى النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإلمام» معطوف على النائبات ، وإلمام مضاف و «الملمات» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كلا أخى وخليلى» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف ، وهو شاذ.
2- «ولا» ناهيه «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» نعت لمفرد «أيا» مفعول به لتضف «وإن» شرطيه «كررتها» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب

بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.
3- «أو» عاطفه «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الاجزا» مفعول به لتنوى «واخصصن» اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون نون التوكيد «بالمعرفه» جار ومجرور متعلق باخصص «موصوله» حال من أى قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفه» مبتدأ وخبر.

وإن تكن شرطا أو استفهاما

فمطلقا كمّل بها الكلاما (1)

من الأسماء الملازمه للاضافه معنى «أىّ» (2) ولا تضاف إلى مفرد معرفه ، إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

230- ألا تسألون النّاس أيّى وأيّكم ***غداه التقينا كان خيرا وأكرما(3).

1- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على أى «شرطا» خبر تكن «أو» عاطفه «استفهاما» معطوف على قوله «شرطا» «فمطلقا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مطلقا : مفعول مطلق ، وأصله صفه لمصدر محذوف ، أى : فتكميلا مطلقا «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.
2- اعلم أولا أن «أى» على أربعه أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطيه ، والموصوله ، والاستفهاميه ، والوصفيه ، وكل واحده من الثلاثه الأولى قد تتكرر ، وقد ينوى بها الأجزاء ، فأما الوصفيه بنوعيها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى بها الأجزاء ، ثم اعلم ثانيا أن مثل إراده الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه ، وذلک نحو أن تقول : أى الكسب أطيب؟ وأى الدينار دينارک؟ ومثله أيضا العطف بالواو ، كأن تقول : أى زيد وعمرو أفضل؟
3- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها : الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبيه «تسألون» فعل مضارع وفاعله «الناس» مفعول به لتسألون «أيى» أى : مبتدأ ، وأى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأيكم» معطوف على أيى «غداه» ظرف زمان متعلق بكان الآتيه عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصه ، وأما من لا يجيزون ذلک فإنهم يعلقونه بقوله «خيرا وأكرما» الذى هو الخبر «التقينا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه قوله غداه إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أيى وأيكم «خيرا» خبر كان «وأكرما» معطوف على قوله خيرا ، والجمله من «كان» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أى ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتسألون. الشاهد فيه : قوله «أيى ، وأيكم» حيث أضاف «أيا» إلى المعرفه

، وهى ضمير المتكلم فى الأول وضمير المخاطب فى الثانى ، والذى سوغ ذلک تكرارها.

أو قصدت الأجزاء ، كقولک : «أىّ زيد أحسن»؟ أى : أىّ أجزاء زيد أحسن ، ولذلک يجاب بالأجزاء ، فيقال : عينه ، أو أنفه ، وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام (1).

وأىّ تكون : استفهاميه ، وشرطيه ، وصفه ، وموصوله.

فأما الموصوله فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفه ؛ فتقول : «يعجبنى أيهم قائم» ، وذكر غيره أنها تضاف - أيضا - إلى نكره ، ولكنه قليل ، نحو «يعجبنى أىّ رجلين قاما».

وأما الصفه فالمراد بها ما كان صفه لنكره ، أو حالا من معرفه ، ولا تضاف إلا إلى نكره ، نحو «مررت برجل أىّ رجل ، ومررت بزيد أىّ فتى» ومنه قوله :

231- فأومأت إيماء خفيّا لحبتر***فلله عينا حبتر أيّما فتى (2).

1- قد علمت مما ذكرناه قريبا أن الشرطيه والموصوله قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحده منهما الأجزاء ؛ فالحصر الذى ذكره الشارح هنا غير مسلم له.
2- البيت للراعى النميرى. اللغه : «أو مأت» الإيماء : الإشاره باليد أو بالحاجب أو نحوهما. المعنى : يقول : إنى أشرت إلى حبتر إشاره خفيه ؛ فما كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآنى مع خفاء إشارتى. الإعراب : «فأومأت» فعل وفاعل «إيماء» مفعول مطلق «خفيا» صفه لإيماء «لحبتر» جار ومجرور متعلق بأومأت «فلله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عينا» مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و «حبتر» مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجمله الخبريه إنشاء التعجب «أيما» أى : حال من حبتر ، وما : زائده ، وأى مضاف ، و «فتى» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أيما فتى» حيث أضاف «أيا» الوصفيه إلى النكره.

وأما الشرطيه والاستفهاميه : فيضافان إلى المعرفه وإلى النكره مطلقا ، أى سواء كانا مثنيين ، أو مجموعين ، أو مفردين - إلا المفرد المعرفه ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهاميه ؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أيا» إن كانت صفه أو حالا ، فهى ملازمه للاضافه لفظا ومعنى ، نحو «مررت برجل أىّ رجل ، وبزيد أىّ فتى» ، وإن كانت استفهاميه أو شرطيه أو موصوله ، فهى ملازمه للإضافه معنى لا لفظا ، نحو : «أىّ رجل عندك؟ وأىّ عندك؟ وأىّ رجل تضرب أضرب ، وأيّا تضرب أضرب ، ويعجبنى أيهم عندك ، وأىّ عندك» ونحو «أىّ الرّجلين تضرب أضرب ، وأىّ رجلين تضرب أضرب ، وأىّ الرّجال تضرب أضرب ، وأىّ رجال تضرب أضرب ، وأىّ الرجلين عندك؟ وأىّ الرجال عندك؟ وأىّ رجل ، وأىّ رجلين ، وأىّ رجال؟».

* * *

«لدن» و «مع» و ما يضافان إليه

وألزموا إضافه «لدن» فجر

ونصب «غدوه» بها عنهم ندر (1).

1- «وألزموا» فعل وفاعل «إضافه» مفعول ثان قدم على الأول ، و «لدن» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «فجر» الفاء عاطفه ، جر : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ ، ونصب مضاف و «غدوه» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتى «ندر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نصب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ومع مع فيها قليل ، ونقل

فتح وكسر لسكون يتّصل (1)

من الأسماء الملازمه للإضافه «لدن ، ومع».

فأما «لدن» (2) فلابتداء غايه زمان أو مكان ، وهى مبنيّه عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد - وهو الظرفيه ، وابتداء الغايه - وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفيه إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد فى القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) وقوله تعالى : (لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ) وقيس تعربها ، ومنه قراءه أبى بكر عن عاصم : (لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ) لكنه أسكن الدال ، وأشمّها الضم.

1- «ومع» معطوف على «لدن» فى البيت السابق «مع» قصد لفظه : مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتى «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبنى للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سكون ، والجمله فى محل جر صفه لسكون.
2- اعلم أن لدن تخالف عند من أربعه أوجه : أولها أن لدن مبنيه وعند معربه ، وثانيها أن لدن ملازمه للدلاله على مبتدأ غايه زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغايه وذلك إذ اقترنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يخبر بلدن ، وقد يخبر بعند ، نحو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جمله كقول الشاعر : صريع غوان راقهنّ ورقنه لدن شبّ حتّى شاب سود الذوائب وهى عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد.

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

232- تنتهض الرّعده فى ظهيرى ***من لدن الظّهر إلى العصير(1)

ويجرّ ما ولى «لدن» بالإضافه ، إلا «غدوه» فإنهم نصبوها بعد «لدن» كقوله :

233- وما زال مهرى مزجر الكلب منهم ***لدن غدوه حتّى دنت لغروب (2).

1- هذا الشاهد من الأبيات المجهوله نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيىء. اللغه : «تنتهض» تتحرک وتسرع «الرعده» بكسر الراء - اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التى تسمى الآن (الملاريا) «ظهيرى» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر ، وهو الوقت المعروف. المعنى : إن الحمى تصيبنى فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر. الإعراب : «تنتهض» فعل مضارع «الرعده» فاعل «فى ظهيرى» الجار والمجرور متعلق بتنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من لدن» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا ، ولدن مضاف و «الظهر» مضاف إليه «إلى العصير» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا. الشاهد فيه : قوله «من لدن» حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر ، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغه قيس ، فجرها بالكسره ، ويحتمل أنها مبنيه على السكون فى محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للاعراب ، ولهذا لم يستدل به العلامه ابن مالک للغه قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ، فتفطن لذلک.
2- هذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذى يطرد وينحى الكلب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب). المعنى : يقول : ما زال مهرى بعيدا عنهم من أول النهار إلى آخره. الإعراب : «ما زال» ما : نافيه ، زال : فعل ماض ناقص «مهرى» مهر : اسم زال ، ومهر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و «الكلب» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه فى معنى المشتق ، أى البعيد «لدن» ظرف لابتداء الغايه

مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «غدوه» منصوب على التمييز ، لأن غدوه تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوه «حتى» ابتدائيه «دنت» دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الشمس المفهومه من المقام كما فى قوله تعالى (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ) «لغروب» جار ومجرور متعلق بدنت. الشاهد فيه : قوله «لدن غدوه» حيث نصب «غدوه» بعد «لدن» على التمييز ، ولم يجره بالإضافه.

وهى منصوبه على التمييز (1) ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : «ونصب غدوه بها عنهم ندر» وقيل : هى خبر لكان المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت الساعه غدوه.

ويجوز فى «غدوه» الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر فى القياس ؛ فلو عطفت على «غدوه» المنصوبه بعد «لدن» جاز النصب عطفا على اللفظ ، والجرّ مراعاه للأصل ؛ فتقول «لدن غدوه وعشيّه ، وعشيّه» ذكر ذلک الأخفش.

وحكى الكوفيون الرّفع فى «غدوه» بعد «لدن» وهو مرفوع بكان المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت غدوه [و «كان» تامه].

1- فى نصب غدوه ثلاثه أقوال ذكر الشارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التشبيه بالمفعول به.

وأما «مع» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو «جلس زيد مع عمرو ، وجاء زيد مع بكر» والمشهور فيها فتح العين ، وهى معربه ، وفتحتها فتحه إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

234- فريشى منكم وهواى معكم ***وإن كانت زيارتكم لماما(1)

وزعم سيبويه أن تسكينها ضروره ، وليس كذلك ، بل هو لغه ربيعه ، وهى عندهم مبنيه على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنه العين حرف ، وادّعى النّحّاس الإجماع على ذلك ، وهو فاسد ؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنه العين اسم.

1- البيت لجرير بن عطيه ، من قصيده له يمدح فيها هشام بن عبد الملك. اللغه : «ريشى» الريش والرياش يطلقان على عده معان ، منها اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش ، والقوه «لماما» بكسر اللام - متقطعه ، بعد كل حين مره. الإعراب : «فريشى» ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهواى» هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «معكم» مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال ، إن : قال العينى وغيره : زائده «كان» فعل ماض «زيارتكم» زياره : اسم كان ، وزياره مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافه المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى «لماما» خبر كان. الشاهد فيه : قوله «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضروره لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر. لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوما من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغه يجوز تسكينها فى سعه الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجه على من لم يحفظ.

هذا حكمها إن وليها متحرک - أعنى أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهى لغه ربيعه - فإن وليها ساكن ، فالذى ينصبها على الظرفيه يبقى فتحها فيقول «مع ابنک» والذى يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول «مع ابنک» :

* * *

«غير» و «قبل و بعد» و نظائرهما

واضمم - بناء - «غيرا» ان عدمت ما

له أضيف ، ناويا ما عدما (1)

قبل كغير ، بعد ، حسب ، أوّل

ودون ، والجهات أيضا ، وعل (2)

وأعربوا نصبا إذا ما نكّرا

«قبلا» وما من بعده قد ذكرا (3).

1- «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء «غيرا» مفعول به لاضمم «إن» شرطيه «عدمت» عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لعدم «له» جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى غير ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد الضمير المجرور محلا باللام «ناويا» حال من فاعل اضمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لناو ، وجمله «عدما» لا محل لها صله الموصول.
2- «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد ، حسب ، أول ، ودون ، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر فى بعضهن «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «وعل» معطوف على قبل.

3- «وأعربوا» فعل وفاعل «نصبا» حال من الفاعل : أى ناصبين «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «نكرا» نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «قبلا» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على قوله «قبلا» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله «ذكرا» الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصوله ، والجمله لا محل لها صله.

هذه الأسماء المذكوره - وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات الست - وهى : أمامک ، وخلفک ، وفوقک ، وتحتک ، ويمينک ، وشمالک - وعل ؛ لها أربعه أحوال : تبنى فى حاله منها ، وتعرب فى بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظا ، نحو «أصبت درهما لا غيره ، وجئت من قبل زيد» أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ ، كقوله :

235- ومن قبل نادى كلّ مولى قرابه***فما عطفت مولى عليه العواطف (1)

وتبقى فى هذه الحاله كالمضاف لفظا ؛ فلا تنوّن إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فتكون [حينئذ] نكره ، ومنه قراءه من قرأ : (لله الأمر من قبل ومن بعد) بجر «قبل ، وبعد» وتنوينهما ؛ وكقوله :

1- هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاه ولم ينسبوها إلى قائل معين. الإعراب : «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله «نادى» الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى ، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليه «قرابه» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفه ، وما : نافيه «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «العواطف» فاعل عطفت. الشاهد فيه : قوله «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تنوين ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلک - مثلا - والمحذوف المنوى الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون.

236- فساغ لى الشّراب وكنت قبلا***أكاد أغصّ بالماء الحميم (1)

هذه هى الأحوال الثلاثه التى تعرب فيها. .

1- البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيده ، قال : كانت بلاد غطفان مخصبه ، فرعت بنو عامر بن صعصعه ناحيه منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسى على يزيد ابن الصعق ، وكان يزيد فى جماعه من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فأخذ نعمه ، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه ، فجمع قبائل شتى ، فاستاق نعما كثيره له ولغيره ، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر - وهى إبل معروفه عندهم - ففى ذلک يقول يزيد بن الصعق أبياتا منها بيت الشاهد ، ومنها قوله : ألا أبلغ لديک أبا حريث وعاقبه الملامه للمليم فكيف ترى معاقبتى وسعيى بأذواد القصيبه والقصيم وهذا دليل على أن من روى عجز البيت «بالماء الفرات» لم يصب. اللغه : «ساغ» سهل جريانه فى الحلق «أغص» مضارع من الغصص - بالتحريک - وهو اعتراض اللقمه ونحوها فى الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، بطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذى فعل ما يلام عليه. المعنى : يقول : لم يكن يهنأ لى طعام ولا يلذ لى شراب بسبب ما كان لى من الثأر عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالغلبه عليهم ساغ شرابى ولذت حياتى. الإعراب : «فساغ» فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه «قبلا» منصوب على الظرفيه يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل نصب خبر أكاد ، وجمله «أكاد» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «كان» وجمله كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله «أغص» و «الحميم» صفه للماء. الشاهد فيه : قوله «قبلا» حيث أعربه منونا ؛ لأنه قطعه عن الإضافه لفظا ومعنى.

أما الحاله [الرابعه] التى تبنى فيها فهى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ؛ فإنها تبنى حينئذ على الضم ، نحو (لله الأمر من قبل ومن بعد) وقوله :

237- * أقبّ من تحت عريض من عل* ***وحكى أبو على الفارسى «ابدأ بذا من أوّل» بضم اللام وفتحها وكسرها - فالضمّ على البناء لنيه المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب لعدم نيه المضاف (1)

1- هذا البيت لأبى النجم العجلى يصف فيه الفرس ، من أرجوزه له يصف فيها أشياء كثيره ، وأول هذه الأرجوزه قوله : الحمد لله العلىّ الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل اللغه : «أقب» مأخوذ من القبب ، وهو دقه الخصر وضمور البطن. الإعراب : «أقب» خبر لمبتدأ محذوف : أى هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله «أقب» ، وقوله «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض. الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت فى قوله : «من تحت ، ومن عل» حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوى معناه. هكذا قالوا ، وهو كلام خال عن التحقيق ؛ لأن قوافى الأرجوزه كلها مجروره كما رأيت فى البيتين اللذين أنشدناهما فى أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله : «من عل» مجرورا لفظا بمن ، ويكون من الحاله الثانيه التى حذف فيها المضاف إليه ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد بقوله : «من تحت» وحده ، فاحفظ ذلك ، ولا تكن أسير التقليد.

إليه ، لفظا ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفه ووزن الفعل ، والكسر على نيه المضاف إليه لفظا.

فقول المصنف «واضمم بناء - البيت» إشاره إلى الحاله الرابعه.

وقوله : «ناويا ما عدما» مراده أنّک تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظا.

وأشار بقوله : «وأعربوا نصبا» إلى الحاله الثالثه ، وهى ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذ نكره معربه.

وقوله : «نصبا» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دخل [عليها] جرّت ، نحو «من قبل ومن بعد».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعنى الأولى ، والثانيه - لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب - وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين - كما تقدم [فى كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].

* * *

قد يحذف المضاف و يبقى المضاف إليه مجرورا

وما يلى المضاف يأتى خلفا

عنه فى الاعراب إذا ما حذفا (1)اف

1- «وما» اسم موصول مبتدأ «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به ليلى ، والجمله لا محل لها صله الموصول «يأتى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر فى يأتى «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «خلفا» «فى الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله : «يأتى» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «حذفا» حذف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر

بإضافه «إذا» إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف

يحذف المضاف لقيام قرينه تدلّ عليه ، ويقام المضاف إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) أى : حبّ العجل ، وكقوله تعالى : (وَجاءَ رَبُّكَ) أى : أمر ربّك ، فحذف المضاف - وهو «حب ، وأمر» - وأعرب المضاف إليه - وهو «العجل ، وربّك» - بإعرابه.

* * *

وربّما جرّوا الّذى أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدّما (1)

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مماثلا لما عليه قد عطف (2)

1- «وربما» رب : حرف تقليل وجر ، ما : كافه «جروا» فعل وفاعل «الذى» مفعول به لجروا «أبقوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صله ما ، وقبل مضاف و «حذف» مضاف إليه ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجمله من «تقدما» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صله «ما».
2- «لكن» حرف استدراک «بشرط» جار ومجرور قال المعربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل «جروا» فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلک الجر كائن بشرط إلخ «أن» مصدريه «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون ، وجمله «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صله «مماثلا» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجمله «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صله ما الموصوله المجروره محلا باللام.

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا ، كما كان عند ذكر المضاف ، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف ، كقول الشاعر :

238- أكلّ امرىء تحسبين أمرأ***ونار توقّد باللّيل نارا(1)

[و] التقدير «وكلّ نار» فحذف «كل» وبقى المضاف إليه مجرورا

1- البيت لأبى دواد الإيادى ، واسمه جاريه بن الحجاج. الإعراب : «أكل» الهمزه للاستفهام الإنكارى ، كل : مفعول أول لتحسبين مقدم عليه ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «تحسبين» فعل وفاعل «امرأ» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفه ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار مضاف إليه فى الأصل وذلک المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرىء» المتقدم «توقد» أصله تتوقد ، فحذف إحدى التاءين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نار ، والجمله صفه لنار «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «نارا» معطوف على قوله «امرأ» المنصوب السابق. الشاهد فيه : قوله «ونار» حيث حذف المضاف - وهو «كل» الذى قدرناه فى إعراب البيت - وأبقى المضاف إليه مجرورا كما كان قبل الحذف ، لتحقق الشرط ، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو «كل» فى قوله «أكل امرىء». وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفا على «امرىء» المجرور لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملا على شيئين - وهما «نار» «ونارا» - معطوفين على معمولين - وهما «امرىء» و «امرأ» - لعاملين مختلفين ، وهما «كل» العامل فى «امرىء» المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثانى «تحسبين» العامل فى «امرأ» المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلک لا يجوز ، ولكنا لما جعلنا «نار» المجرور مجرورا بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا هذا المحذوف معطوفا على «كل» لم يبق إلا عامل واحد فى المعطوف عليهما وهو «تحسبين» إذ هو عامل فى «كل» وفى «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسبين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا البيان ، إن شاء الله.

كما كان عند ذكرها ، والشرط موجود ، وهو : العطف على مماثل المحذوف وهو «كل» فى قوله «أكلّ امرىء».

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه ، والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا ، وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) فى قراءه من جرّ «الآخره» والتقدير «والله يريد باقى الآخره» ومنهم من يقدره «والله يريد عرض الآخره» فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ [به] ، والأوّل أولى ، وكذا قدّره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح.

* * *

قد يحذف المضاف إليه، و يبقى المضاف بحاله غير منون

ويحذف الثّانى فيبقى الأوّل

كحاله ، إذا به يتّصل (1)

بشرط عطف وإضافه إلى

مثل الّذى له أضفت الأوّلا (2)

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا ؛ فيحذف تنوينه

1- «ويحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «الثانى» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله «يتصل» الآتى «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها.
2- «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله «يحذف» فى البيت السابق ، وشرط مضاف و «عطف» مضاف إليه «وإضافه» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافه ، ومثل مضاف و «الذى» اسم

موصول : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتى «أضفت» فعل وفاعل «الأولا» مفعول به لأضفت ، والجمله لا محل لها صله.

وأكثر ما يكون ذلک إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها» التقدير : «قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «من قالها» لدلاله ما أضيف إليه «رجل» عليه ، ومثله قوله :

239- * سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها*(1).

1- هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله : * فنيطت عرى الآمال بالزّرع والضّرع* اللغه : «الحزن» ما غلظ من الأرض و «السهل» بخلافه «نيطت» أى : علقت «عرى» جمع عروه وإضافته إلى الآمال كإضافه الأظفار إلى المنيه فى قولهم : نشبت أظفار المنيه بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالثدى للمرأه. المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزاره الألبان. الإعراب : «سقى» فعل ماض «الأرضين» مفعول به لسقى قدم على الفاعل «الغيث» فاعل بسقى «سهل» بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل «وحزنها» الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «فنيطت» نيط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «عرى» نائب فاغل نيط ، وعرى مضاف و «الآمال» مضاف إليه «بالزرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضرع» معطوف على الزرع. الشاهد فيه : قوله «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف - وهو قوله سهل - على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلک لتحقق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها. ومن ذلک قول الشاعر : مه عاذلى ، فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضّحى أصل الكلام : بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، فحذف «شمس الضحى» الذى أضيف له «مثل» لدلاله عامل آخر عليه وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافه.

[التقدير «سهلها وحزنها»] فحذف ما أضيف إليه «سهل» ؛ لدلاله ما أضيف إليه «حزن» عليه.

هذا تقرير كلام المصنف ، وقد يفعل ذلک وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

ومن قبل نادى كلّ مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف [235](1)

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافا ، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف ، والتقدير : «ومن قبل ذلک» ومثله قراءه من قرأ شذوذا : (فلا خوف عليهم) أى : فلا خوف شىء عليهم (2).

وهذا الذى ذكره المصنف - من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرد.

1- هذا هو الشاهد رقم 235 وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه هنا قوله «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين - وهما العطف والمماثله - غير متحققين ، لأنه ليس معطوقا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل.
2- هى قراءه ابن محيصن ، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين ، على أن «لا» مهمله أو عامله عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضا ، ويجوز - على هذه القراءه - أن تكون «لا» عامله عمل إن ، والفتحه فتحه بناء ، ولا شاهد فى الآيه على ذلک ، كما يجوز أن تكون عامله عمل إن والفتحه فتحه إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شىء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضا.

ومذهب سيبويه أن الأصل «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «رجل» فصار «قطع الله يد من قالها ورجل» ثم أقحم قوله «ورجل» بين المضاف - وهو «يد» - والمضاف إليه - الذى هو «من قالها» - فصار «قطع الله يد ورجل من قالها» (1).

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شرّاح الكتاب : وعند الفرّاء (2) يكون الاسمان مضافين إلى «من قالها» ولا حذف فى الكلام : لا من الأول ، ولا من الثانى.

* * *

1- وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر ، وهو من شواهد المسأله : يا تيم تيم عديّ لا أبالكم لا يلقينّكم فى سوأه عمر وقوله الآخر ، وهو من شواهد المسأله أيضا : يا زيد زيد اليعملات الذّبّل تطاول اللّيل عليک فانزل إذا نصبت أول النداءين ، فقال المبرد : المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثانى ، وقال سيبويه : الأول مضاف إلى ما بعد الثانى ، وقد حذف الذى يضاف الثانى إليه ، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه.
2- الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معا ، كاليد والرجل فى «قطع الله يد ورجل من قالها» والربع والنصف فى نحو «خذ ربع ونصف هذا» وقبل وبعد فى قولک «رضيت عنک قبل وبعد ما حدث» بخلاف نحو «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معا.

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا او ظرفا أجز ، ولم يعب (1)

فصل يمين ، واضطرارا وجدا

: بأجنبىّ ، أو بنعت ، أو ندا (2)

أجاز المصنف أن يفصل - فى الاختيار - بين المضاف الذى هو شبه الفعل - والمراد به المصدر ، واسم الفاعل - والمضاف إليه ، بما نصبه المضاف : من مفعول به ، أو ظرف ، أو شبهه.

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : (وكذلک زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فى قراءه ابن عامر ، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذى هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته : «ترک يوما نفسک وهواها ، سعى لها فى رداها».

1- «فصل» مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و «مضاف» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف ، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «ما» فاعل المصدر «نصب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله ما ، والعائد محذوف ، وأصله ما نصبه «مفعولا» حال من «ما» الموصوله «أو» عاطفه «ظرفا» معطوف على قوله مفعولا «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولم» نافيه جازمه «يعب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون.
2- «فصل» نائب فاعل ليعب فى البيت السابق ، وفصل مضاف و «يمين» مضاف إليه «واضطرارا» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبى»

جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنبى «أو ندا» معطوف على نعت ، وقصر قوله ندا للضروره.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذى هو اسم فاعل قراءه بعض السلف (فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) بنصب «وعد» وجر «رسل».

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى الدّرداء : «هل أنتم تاركولى صاحبى» وهذا معنى قوله «فصل مضاف - إلى آخره».

وجاء الفصل أيضا فى الاختيار بالقسم ، حكى الكسائى : «هذا غلام والله زيد» ولهذا قال المصنف : «ولم يعب فصل يمين».

وأشار بقوله : «واضطرارا وجدا» إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الضروره : بأجنبى من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء.

فمثال الأجنبىّ قوله :

240- كما خطّ الكتاب بكفّ يوما***يهودىّ يقارب أو يزيل (1)

ففصل ب- «يوما» بين «كف» و «يهودى» وهو أجنبى من «كف» ؛ لأنه معمول ل- «خطّ». .

1- البيت لأبى حيه النميرى ، يصف رسم دار. اللغه : «يهودى» إنما خص اليهودى لأنهم كانوا أهل الكتابه حينذاک «يقارب» أى : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته. المعنى : يشبه ما بقى متناثرا من رسوم الديار هنا وهناک ، بكتابه اليهودى كتابا جعل بعضه متقاربا وبعضه متفرقا. الإعراب : «كما» الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدريه «خط» فعل ماض مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار مجرور متعلق بخط «يوما» منصوب على الظرفيه يتعلق بخط أيضا ، وكف مضاف و «يهودى» مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب - إلخ ، وجمله يقارب وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو العائد إلى اليهودى فى محل

جر صفه ليهودى ، وجمله يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو العائد لليهودى أيضا معطوفه عليها بأو. الشاهد فيه : قوله «بكف يوما يهودى» حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بأجنبى من المضاف وهو يوما ، وإنما كان الفاصل أجنبيا لأن هذا الظرف ليس متعلقا بالمضاف ، وإنما هو متعلق بقوله خط ، وقد بينه الشارح.

ومثال النعت قوله :

241- نجوت وقد بلّ المرادىّ سيفه ***من ابن أبى شيخ الأباطح طالب (1)

1- نسبوا هذا البيت لمعاويه بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما. اللغه : «المرادى» نسبه إلى مراد ، وهى قبيله من اليمن ، ويريد بالمرادى قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طلب كرم الله وجهه ، وهو عبد الرحمن بن ملجم ، لعنه الله! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شىء «الأباطح» جمع أبطح ، وهو المكان الواسع ، أو المسيل فيه دقاق الحصى ، وأراد بالأباطح مكه ، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد على رضى الله عنه ، وقد كان أبو طالب من وجوه مكه وعظمائها. الإعراب : «نجوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف : مفعول به لبل ، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل ، وابن مضاف و «أبى» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبى ، ومضاف إليه ، وأبى مضاف و «طالب» مضاف إليه الشاهد فيه : قوله «أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبى ، والمضاف إليه وهو طالب ، بالنعت وهو شيخ الأباطح ، وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح.

الأصل «من ابن أبى طالب شيخ الأباطح» وقوله :

242- ولئن حلفت على يديک لأحلفن ***بيمين أصدق من يمينک مقسم (1)

الأصل «بيمين مقسم أصدق من يمينک».

ومثال النداء قوله :

1- هذا البيت للفرزدق همام بن غالب. اللغه : «على يديک» أراد على فعل يديک ، فحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعه الإنفاق. المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شک ، وبين ذلک بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، إن : شرطيه «حلفت» حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء المتكلم فاعله «على يديک» الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «لأحلفن» اللام واقعه فى جواب القسم المدلول عليه باللام ، أحلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوبا يدل عليه جواب القسم «بيمين» جار ومجرور متعلق بأحلف «أصدق» نعت ليمين «من يمينک» الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثانى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بيمين أصدق من يمينک مقسم» حيث فصل بين المضاف - وهو يمين - والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينک ، كما فى البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينک. وفى البيت شاهد آخر ، وهو فى قوله «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام فى قوله «لئن» مقدما على الشرط.

243- وفاق كعب بجير منقذ لک من ***تعجيل تهلكه والخلد فى سقر(1)

وقوله :

244- كأنّ برذون أبا عصام ***زيد حمار دقّ باللّجام (2)

الأصل «وفاق بجير يا كعب» و «كأنّ برذون زيد يا أبا عصام».

* * * !.

1- هذا البيت لبجير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلک ، وتعرض للرسول صلى الله عليه وسلم فنال بلسانه منه ، فأهدر النبى دمه. اللغه : «وفاق» مصدر وافق فلان فلانا ، إذا فعل مثل فعله «تهلكه» أى هلاک «سقر» اسم من أسماء النار التى هى دار العذاب. المعنى : يقول : إن فعلک يا كعب مثل فعل أخيک بجير - يريد الإسلام - ينقذک من الوقوع فى الهلكه ومن الخلود يوم الآخره فى دار العذاب. الإعراب : «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، ووفاق مضاف و «بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لک» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضا ، وتعجيل مضاف و «تهلكه» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «فى سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد. الشاهد فيه : قوله «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف ، وهو «وفاق» والمضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله «كعب» وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لک.

2- هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين. اللغه : «برذون» البرذون من الخيل : ما ليس بعربى. المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لو لا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لكان حمارا لصغره فى عين الناظر ولضعفه. الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحه لأنه من الأسماء السته ، وأبا مضاف و «عصام» مضاف إليه ، وبرذون مضاف ، و «زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار ، والجمله فى محل رفع نعت لحمار

«باللجام» جار ومجرور متعلق بدق. الشاهد فيه : قوله «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف ، وهو «برذون» والمضاف إليه وهو «زيد» بالنداء وهو قوله : «أبا عصام» ، وأصل الكلام : كأن برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامه رحمه الله!.

ص: 87

المضاف إلى ياء المتكلّم

ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء

آخر ما أضيف لليا اكسر ، إذا

لم يک معتلّا : كرام ، وقذى (1)

أو يک كابنين وزيدين ؛ فذى

جميعها اليا بعد فتحها احتذى (2)

وتدغم اليا فيه والواو ، وإن

ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن (3).

1- «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآنى ، وآخر مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «لليا» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافيه جازمه «يک» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه «معتلا» خبر يک ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقذى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «أو» عاطفه «يک» معطوف على يک السابق فى البيت الذى قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يک «وزيدين» معطوف على ابنين «فذى» اسم إشاره : مبتدأ أول «جميعها» جميع : توكيد ، وجميع مضاف وها مضاف إليه «اليا» مبتدأ ثان «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بمحذوف حال «فتحها» فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه «احتذى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجمله الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ

الثالث ، وجمله المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.
3- «وتدغم» فعل مضارع مبنى للمجهول «اليا» نائب فاعل لتدغم «فيه» جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ «والواو» معطوف على الياء «وإن» شرطيه «ما» اسم موصول : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل - إلخ ، وذلك الفعل المحذوف فى محل جزم فعل الشرط «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وقبل مضاف و «واو» مضاف إليه «ضم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها مفسره «فاكسره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «يهن» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر.

هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم و تدغمهما إعمال المصدر

وألفا سلّم ، وفى المقصور - عن

هذيل - انقلابها ياء حسن (1)

يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم (2) ، إن لم يكن مقصورا ، ولا منقوصا ، ولا مثنى ، ولا مجموعا جمع سلامه لمذكر ، كالمفرد وجمعى التكسير الصحيحين ، وجمع السلامه للمؤنث ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح ، نحو «غلامى ، وغلمانى ، وفتياتى ، ودلوى ، وظبيى».

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مقصورا أو منقوصا ، فإن كان منقوصا

1- «وألفا» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتى «سلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وفى المقصور ، عن هذيل» جاران ومجروران يتعلقان بقوله «حسن» الآتى فى آخر البيت «انقلابها» انقلاب : مبتدأ ، وانقلاب مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر لفاعله «ياء» مفعول المصدر «حسن» خبر المبتدأ.
2- اعلم أن لك فى ياء المتكلم خمسه أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنه ، والثانى : بقاؤها مفتوحه ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسره قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها نحو «غلاما» ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفا وإبقاء الفتحه لتدل عليها. ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسه إنما تجرى فى الإضافه المحضه ، نحو غلامى وأخى ، فأما الإضافه اللفظيه فليس إلا وجهان : إثباتها ساكنه ، أو مفتوحه ؛ لأنها فى الإضافه اللفظيه على نيه الانفصال فهى كلمه مستقله ، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمه. ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسه لا تختص بباب النداء ، خلافا لابن مالك فى تسهيله (وانظر الهامشه رقم 1 فى ص 92 الآتيه) وما قاله الشارح هناك.

أدغمت یاؤه فی یاء المتکلم ، وفتحت یاء المتکلم ؛ فتقول : «قاضیّ» رفعا ونصبا وجرّا ، وکذلک تفعل بالمثنی وجمع المذکر السالم فی حاله الجر والنصب ؛ فتقول : «رأیت غلامیّ وزیدیّ» و «مررت بغلامیّ وزیدیّ» والأصل : بغلامین لی وزیدین لی ، فحذفت النون واللام للاضافه (1) ، ثم أدغمت الیاء فی الیاء ، وفتحت یاء المتکلم.

وأما جمع المذکر السالم - فی حاله الرفع - فتقول فیه أیضا : «جاء زیدیّ» ، کما تقول فی حاله النصب والجر ، والأصل : زیدوی ، اجتمعت الواو والیاء وسبقت إحداهما بالسکون ؛ فقلبت الواو یاء ، ثم قلبت الضمه کسره لتصحّ الیاء ؛ فصار اللفظ : زیدیّ.

وأما المثنی - فی حاله الرفع - فتسلم ألفه وتفتح یاء المتکلم بعده ؛ فتقول : «زیدای ، وغلامای» عند جمیع العرب.

وأما المقصور فالمشهور فی لغه العرب جعله کالمثنی المرفوع ؛ فتقول «عصای ، وفتای».

وهذیل تقلب ألفه یاء وتدغمها فی یاء المتکلم وتفتح یاء المتکلم ؛ فتقول : «عصیّ» ومنه قوله :

245- سبقوا هویّ ، وأعنقوا لهواهم ***فتخرّموا ، ولکلّ جنب مصرع؟(2)

1- المحذوف للاضافه هو النون ، وأما اللام فحذفها للتخفیف.
2- هذا البیت لأبی ذؤیب الهذلی ، من قصیده له یرثی فیها أبناءه ، وکانوا قد ماتوا فی سنه واحده ، وأول هذه القصیده قوله : أمن المنون وریبه تتوجّع والدّهر لیس بمعتب من یجزع؟ اللغه : «هوی» أصل هذه الکلمه : هوای - بألف المقصور ، ویاء المتکلم فقلبت ألف المقصور یاء ، ثم أدغمت فی یاء المتکلم ، والهوی : ما تهواه النفس ، وترغب فیه ، وتحرص علیه ، و «أعنقوا» بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ، وهو کالعتق - بفتحتین - ضرب من السیر فیه سرعه «فتخرموا» بالبناء للمجهول - أی : استؤصلوا وأفنتهم المنیه «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مکان یصرع فیه. المعنی : یقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فیه لهم وأحرص علیه ، وهو بقاؤهم ، وبادروا مسرعین إلی ما یهوونه ویرغبون فیه ، وهو الموت - وجعله

هوى لهم من باب المشاكله - وليس مختصا بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان. الإعراب : «سبقوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحه مقدره على الألف المنقلبه ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأعنقوا» فعل وفاعل «لهواهم» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعه نائب فاعل «لكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «هوى» حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها فى ياء المتكلم ، وأصله «هواى» على ما بيناه لك ، وهذه لغه هذيل.

فالحاصل : أن يا المتكلم تفتح مع المنقوص : ک- «رامیّ» ، والمقصور : ک- «عصای» والمثنی : ک- «غلامای» رفعا ، و «غلامیّ» نصبا وجرّا ، وجمع المذکر السالم : ک- «زیدیّ» رفعا ونصبا وجرّا.

وهذا معنی قوله : «فذی جمیعها الیا بعد فتحها احتذی».

وأشار بقوله : «وتدغم» إلی أن الواو فی جمع المذکر السالم والیاء فی المنقوص وجمع المذکر السالم والمثنی ، تدغم فی یاء المتکلم.

وأشار بقوله : «وإن ما قبل واو ضمّ» إلی أن ما قبل واو الجمع : إن انضمّ عند وجود الواو یجب کسره عند قلبها یاء لتسلم الیاء ، فإن لم ینضم - بل انفتح - بقی علی فتحه ، نحو «مصطفون» ؛ فتقول : «مصطفیّ».

وأشار بقوله : «وألفا سلّم» إلى أن ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور ، لا تقلب ألفه ياء ، بل تسلم ، نحو «غلامای» و «عصای».

وأشار بقوله : «وفی المقصور» إلى أنّ هذيلا تقلب ألف المقصور خاصه ؛ فتقول : «عصیّ».

وأما ما عدا هذه الأربعه (1) فيجوز فی الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فتقول : «غلامی ، وغلامی» (2).

* * *

1- ما عدا هذه الأربعه هو أربعه أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها - نحو ظبی ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لک (ص 89) أن الوجوه الجائزه فی ياء المتكلم - مع هذه الأربعه - خمسه أوجه.
2- وبقی نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشدده - نحو كرسی ، وبنی - تصغير ابن - فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسی وبنيی - بثلاث ياءات - ويجوز لک إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثانی - وهو حذف إحدى الياءات لتوالی الأمثال - واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالی الأمثال يجيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد الأول فی قول أميه بن أبی الصلت ، يذكر قصه إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه : يا بنيّی ، إنّی نذرتک لله شحيطا ، فاصبر فدی لک خالی

إعمال المصدر

اشاره

بفعله المصدر ألحق فى العمل

: مضافا ، او مجرّدا ، أو مع أل (1)

إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحلّ

محلّه ، ولاسم مصدر عمل (2)

يعمل المصدر عمل الفعل فى موضعين

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل ، نحو : «ضربا زيدا» ف- «زيدا» منصوب ب- «ضربا» لنيابته مناب «اضرب» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما فى «اضرب» وقد تقدم ذلک فى باب المصدر (3).

والموضع الثانى : أن يكون المصدر مقدّرا ب- «أن» والفعل ، أو ب- «ما» والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدر ب- «أن» إذا أريد المضىّ أو

1- «بفعله» الجار والمجرور متعلق بألحق الآتى ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله ، وهو ألحق «ألحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى العمل» جار ومجرور متعلق بألحق أيضا «مضافا» حال من المصدر «أو مجردا ، أو مع أل» معطوفان على الحال الذى هو قوله : «مضافا».
2- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» عاطفه «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الذى هو اسم كان ، والجمله فى محل نصب خبر كان «محله» محل : منصوب على الظرفيه المكانيه ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر.
3- يريد باب المفعول المطلق.

الاستقبال ، نحو «عجبت من ضربک زيدا - أمس ، أو غدا» والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضرب زيدا غدا ، ويقدر ب- «ما» إذا أريد به الحال ، نحو : «عجبت من ضربک زيدا الآن» التقدير : ممّا تضرب زيدا الآن.

المصدر يعمل فى ثلاثه أحوال : مضافا و مقترنا بأل و مجردا منهما

وهذا المصدر المقدّر يعمل فى ثلاثه أحوال : مضافا ، نحو «عجبت من ضربک زيدا» ومجردا عن الإضافه وأل - وهو المنون - نحو : «عجبت من ضرب زيدا» ومحلّى بالألف واللام ، نحو «عجبت من الضّرب زيدا».

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون ، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى ب- «أل» ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم المجرّد ، ثم المحلّى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَهٍ يَتِيماً) ف- «يتيما» منصوب ب- «إطعام» ، وقول الشاعر :

246- بضرب بالسّيوف رؤوس قوم ***أزلنا هامهنّ عن المقيل (1)».

1- البيت للمرار - بفتح الميم وتشديد الراء - بن منقذ ، التميمى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم 677) وشواهد سيبويه (1 / 60 ، 97). اللغه : «هام» جمع هامه ، وهى الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم فى القائله ؛ فنقل فى هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر فى النوم حين القائله. المعنى : يصف قومه بالقوه والجلاده ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤسهم. الإعراب : «بضرب» جار ومجرور متعلق بقوله «أزلنا» الآتى «بالسيوف» جار ومجرور متعلق بضرب ، أو بمحذوف صفه له «رؤوس» مفعول به لضرب ، ورؤوس مضاف ، و «قوم» مضاف إليه «أزلنا» فعل وفاعل «هامهن» هام : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه «عن المقيل» جار ومجرور متعلق بأزلنا. الشاهد فيه : قوله «بضرب .. رؤوس» حيث نصب بضرب - وهو مصدر منون - مفعولا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله «رؤوس».

ف- «رؤوس» منصوب ب- «ضرب».

ومن إعماله وهو محلّى ب- «أل» قوله :

247- ضعيف النّكايه أعداءه ***يخال الفرار يراخى الأجل (1)

1- هذا البيت من شواهد سيبويه (1 / 99) التى لم يعرفوا لها قائلا ، وهو من شواهد الأشمونى أيضا (رقم 678). اللغه : «النكايه» بكسر النون - مصدر نكيت فى العدو ، إذا أثرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء - الكول والتولى والهرب «يراخى» يؤجل. المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر فى عدوه ، وجبان عن الثبات فى مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الهرب ، ويظنه مؤخرا لأجله. الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و «النكايه» مضاف إليه «أعداءه» أعداء : مفعول به للنكايه ، وأعداء مضاف والضمير مضاف إليه «يخال» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «براخى» فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذى يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراخى ، والجمله فى محل نصب مفعول ثان ليخال. الشاهد فيه : قوله «النكابه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله «النكايه» مفعولا - وهو قوله «أعداءه» - كما ينصبه بالفعل. وهذا الذى ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل ابن أحمد. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر فى الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكايه نكايه أعداءه» وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك. وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام «ضعيف النكايه فى أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعى ؛ فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

وقوله :

248- فإنّک والتّأبين عروه بعدما***دعاک وأيدينا إليه شوارع (1).

ص: 96

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وبعده : لكالرّجل الحادى وقد تلع الضّحى وطير المنايا فوقهنّ أواقع اللغه : «التأبين» مصدر ابن الميت ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، و «أل» فيه عوض من المضاف إليه «عروه» اسم رجل «شوارع» جمع شارعه ، وهى الممتده المرتفعه «الحادى» سائق الإبل «تلع الضحى» كنايه عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعه ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزه لاستثقال واوين فى أول الكلمه ، ونظير ذلک قولهم «أواقى» فى «وواقى» جمع واقيه ، ومن ذلک قول المهلهل وهو عدى بن ربيعه أخى كليب : ضربت صدرها إلى وقالت : يا عديّا لقد وقتک الأواقى المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ، ويقول : إن حالتک هذه فى بكائک عروه والثناء عليه - بعد استغاثته بک ودعائه إياک إلى الأخذ بناصره فى حال امتداد سيوفنا إليه - تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضه عليها وواقعه فوقها. الإعراب : «فإنک» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «والتأبين» يجوز أن يكون معطوفا على اسم إن ، فالواو عاطفه ، ويجوز أن يكون مفعولا معه فالواو واو المعيه «عروه» مفعول به للتأبين «بعد» ظرف متعلق بالتأبين «ما» مصدريه «دعاک» دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عروه ، والكاف مفعول به لدعا ، و «ما» المصدريه مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بإضافه بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياک «وأيدينا» الواو واو الحال ، أيدى : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع «شوارع» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وخبر «إن» فى البيت الذى أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله «كالرجل». الشاهد فيه : قوله «والتأبين عروه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله «التأبين» مفعولا به ، وهو قوله «عروه» وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم ، وذكرنا أقوالهم ، فى شرح الشاهد السابق.

وقوله :

249- لقد علمت أولى المغيره أنّنى ***كررت فلم أنكل عن الضّرب مسمعا(1)».

ص: 97

1- هذا البيت لمالک بن زغبه - بضم الزاى وسكون الغين - أحد بنى باهله ، وقد أنشده سيبويه 1 / 99 والأشمونى فى باب التنازع (رقم 409) وفى باب إعمال المصدر. اللغه : «أولى المغيره» أراد به أول المغيره ، والمغيره : صفه لموصوف محذوف ، ويحتمل أن يكون مراده : الخيل المغيره ، وأن يكون إنما قصد : الجماعه المغيره ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغاره ، أى : كر عليهم «أنكل» مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن قتال العدو جبنا. المعنى : يصف نفسه بالشجاعه ، وبقول : قد علمت الجماعه التى هى أول المغيرين ، وفى طليعتهم ، أننى جرىء القلب شجاع ، وأننى صرفتهم عن وجههم هازما لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان فى مقدم الصفوف الأولى. الإعراب : «لقد» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أولى» فاعل علم ، وأولى مضاف و «المغيره» مضاف إليه «أننى» أن : حرف توكيد ونصب ، والنون بعدها للوقايه ، وياء المتكلم اسم أن «كررت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر آن ، وجمله أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولى علم «فلم» نافيه جازمه «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» مفعول به للضرب. الشاهد فيه : قوله «الضرب مسمعا» حيث أعمل المصدر المحلى بأل ، وهو قوله «الضرب» عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله «مسمعا».

ف- «أعداءه» : منصوب ب- «النّكايه» ، و «عروه» منصوب ب- «التّأبين» و «مسمعا» منصوب ب- «الضّرب».

* * *

وأشار بقوله : «ولاسم مصدر عمل» إلى أنّ اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل ، والمراد باسم المصدر : ما ساوى المصدر فى الدلاله (1) [على معناه] ، وخالفه بخلوّه - لفظا وتقديرا - من بعض ما فى فعله دون تعويض : كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء معنى ، ومخالف له بخلوه من الهمزه الموجوده فى فعله ، وهو خال منها لفظا وتقديرا ، ولم يعوّض عنها شىء.

واحترز بذلک مما خلا من بعض ما فى فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا ؛ فإنه

1- اعلم أولا أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال على الحدث الذى يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا ، وقال قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذى يدل على الحدث ؛ فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطه دلالته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفا ، واعلم ثانيا أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصليه والزائده جميعا : إما بتساو مثل تغافل تغافلا وتصدق نصدقا ، وإما بزياده مثل أكرم إكراما وزلزل زلزله ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شىء ، إلا أن يحذف لعله تصريفيه ، ثم تاره يعوض عن ذلک المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامه ووعد عده ، وتاره يحذف لفظا لا لعله تصريفيه ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالا ونازلته نزالا ، والأصل فيهما قيتالا ونيزالا ، وقد أوضح لک الشارح ذلک. فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلک الناقص ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاء وتوضأ وضوءا وتكلم كلاما وأجاب جابه وأطاع طاعه وسلم سلاما وتطهر طهورا. وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والدهن فليس بمصدر ، ولا باسم مصدر ، وإن اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لک من هذا البيان اسم المصدر اتضاحا لا لبس فيه.

لا يكون اسم مصدر ، بل يكون مصدرا ، وذلک نحو : «قتال» فإنه مصدر «قاتل» وقد خلا من الألف التى قبل التاء فى الفعل ، لكن خلا منها لفظا ، ولم يخل [منها] تقديرا ، ولذلک نطق بها فى بعض المواضع ، نحو : «قاتل قيتالا ، وضارب ضيرابا» لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما فى فعله لفظا وتقديرا ، ولكن عوّض عنه شىء ، فإنه لا يكون اسم مصدر ، نل هو مصدر ، وذلک نحو عده ؛ فإنه مصدر «وعد» وقد خلا من الواو التى فى فعله لفظا وتقديرا ، ولكن عوّض عنها التاء.

وزعم ابن المصنف أن «عطاء» مصدر ، وأن همزته حذفت تخفيفا ، وهو خلاف ما صرّح به غيره من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

250- أكفرا بعد ردّ الموت عنّى ***وبعد عطائک المائه الرّتاعا(1).

1- البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شييم ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمه له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم 684). اللغه : «أكفرا» جحودا للنعمه ، ونكرانا للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعه ، وهى من الإبل التى تبرک كى ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها. المعنى : أنا لا أجحد نعمتک ، ولا أنكر صنيعک معى ، ولا يمكن أن أصنع ذلک بعد إذ منعت عنى الموت ، وأعطيتنى مائه من خيار الإبل. الإعراب : «أكفرا» الهمزه للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول مطلق لفعل محذوف : أى أأكفر كفرا «بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفه لكفرا ، و «بعد» مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «الموت» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردک الموت «عنى» جار ومجرور متعلق برد «وبعد» معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من «عطائک» اسم مصدر : مضاف إليه ، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافه اسم المصدر إلى فاعله «المائه» مفعول به لاسم المصدر الذى هو عطاء «الرتاعا» صفه للمائه. الشاهد فيه : قوله «عطائک المائه» حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله «عطاء» عمل

الفعل ؛ فنصب به المفعول وهو قوله «المائه» بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

ف- «المائه» منصوب ب- «عطائک» ومنه حديث الموطّأ : «من قبله الرّجل امرأته الوضوء» ، ف- «امرأته» منصوب ب- «قبله» وقوله :

251- إذا صحّ عون الخالق المرء لم يجد***عسيرا من الآمال إلّا ميسّرا(1)

وقوله :

252- بعشرتک الكرام تعدّ منهم ***فلا ترين لغيرهم ألوفا(2).

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وقد أنشده الأصمعى ولم يعزه. اللغه : «عون» اسم بمعنى الإعانه ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلانا يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «صح» فعل ماض «عون» فاعل صح ، وعون مضاف و «الخالق» مضاف إليه ، من إضافه اسم المصدر إلى فاعله «المرء» مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحه الظاهره ، والجمله من «صح» وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «لم» نافيه جازمه «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء «عسيرا» مفعول أول ليجد «من الآمال» جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفه له «إلا» أداه استثناء ملغاه «ميسرا» مفعول ثان ليجد. الشاهد فيه : قوله «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله «عون» - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول - وهو قوله «المرء» - بعد إضافته لفاعله كما بيناه فى إعراب البيت.
2- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم 685). اللغه : «بعشرتک» العشره - بكسر العين - اسم مصدر بمعنى المعاشره «ألوفا» - بفتح الهمزه وضم اللام - أى محبا ، ويروى* فلا ترين لغيرهم الوفاء* ببناء ترى للمعلوم ، والمراد نهيه عن أن ينطوى قليه على الوفاء لغير كرام الناس. الإعراب : «بعشرتک» الجار والمجرور متعلق بقوله «تعد» الآتى ، وعشره مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه اسم المصدر إلى فاعله «الكرام» مفعول به لعشره «تعد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول لتعد «منهم» جار ومجرور متعلق بتعدّ ، وهو المفعول الثانى «فلا» الفاء فاء الفصيحه ، لا : ناهيه «ترين» فعل مضارع مبنى للمجهول ،

مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول «لغيرهم» الجار والمجرور متعلق بقوله «ألوفا» الآتى ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «ألوفا» مفعول ثان لترى. الشاهد فيه : قوله «بعشرتک الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر ، وهو قوله «عشره» عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «الكرام» بعد إضافته إلى فاعله.

وإعمال اسم المصدر قليل ، ومن ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم ؛ فإن الخلاف فى ذلک مشهور (1) ، وقال الصيمرى : إعماله شاذ ، وأنشد : * أكفرا - البيت* [250] وقال ضياء الدين بن العلج فى البسيط : ولا ببعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله ، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلک قياسا.

* * *

يضاف المصدر إلى أحد معموليه ثم يؤتى بالآخر

وبعد جرّه الّذى أضيف له

كمّل بنصب أو برفع عمله (2).

1- اسم المصدر إما ان يكون علما مثل يسار وبره وفجار ، وإما أن يكون مبدوءا بميم زائده كالمحمده والمتريه ، وأما ألا يكون واحدا منهما ؛ فالأول لا يعمل إجماعا ، والثانى يعمل إجماعا ، والثالث هو محل الخلاف.
2- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «كمل» الآتى ، وبعد مضاف وجر من «جره» مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الذى» اسم موصول : مفعول به للمصدر الذى هو جر «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صله الموصول «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفه «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل : مفعول به لكمل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه.

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ؛ ثم ينصب المفعول ، نحو «عجبت من شرب زيد العسل» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل ، نحو : «عجبت من شرب العسل زيد» ، ومنه قوله :

253- تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره***نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف (1).

1- البيت للفرزدق يصف ناقه ، وهو من شواهد سيبويه (1 - 10) ومن شواهد الأشمونى (رقم 689) وابن هشام فى قطر الندى (رقم 124) وفى أوضح المسالک (رقم 567). اللغه : «تنفى» تدفع ، وبابه رمى «الحصى» جمع حصاه «هاجره» هى نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتى 254) «الدراهيم» جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح فى قوله تعالى (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ) وقيل : لا حذف ولا زياده ، بل مفاتح جمع مفتح ، ودراهيم جمع درهام «تنقاد» مصدر نقد ، وتاؤه مفتوحه ، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع «الصياريف» جمع صيرفى. المعنى : إن هذه الناقه تدفع يدها الحصى عن الأرض فى وقت الظهيره واشتداد الحر كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، وكنى بذلک عن سرعه سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، وخص وقت الظهيره لأنه الوقت الذى تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب فإذا كانت فيه جلده فهى فى غيره أكثر جلاده وأشد اصطبارا. الإعراب : «تنفى» فعل مضارع «يداها» يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه مثنى ، ويدا مضاف وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفى «فى كل» جار ومجرور متعلق بنفى ، وكل مضاف و «هاجره» مضاف إليه «نفى» مفعول مطلق عامله تنفى ، ونفى مضاف و «الدراهيم» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل المصدر الذى هو نفى ، وتنقاد مضاف و «الصياريف» مضاف إليه ، من إضافه المصدر لفاعله. الشاهد فيه : قوله «نفى الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر - وهو قوله «نفى» - إلى مفعوله - وهو قوله «الدراهيم» - تم أنى بفاعله مرفوعا ، وهو قوله تنفاد.

وليس هذا الثانى مخصوصا بالضروره ، خلافا لبعضهم ، وجعل منه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) فأعرب «من» فاعلا بحج ، وردّ بأنه يصير المعنى : ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ، وليس كذلک ؛ ف- «من» : بدل من «الناس» ، والتقدير : ولله على الناس مستطيعهم حجّ البيت ، وقيل : «من» مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من استطاع منهم فعليه ذلک.

ويضاف المصدر أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : «عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا».

* * *

إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز فى التابع مراعاه لفظ المتبوع أو محله

وجرّ ما يتبع ما جرّ ، ومن

راعى فى الاتباع المحلّ فحسن (1).

1- «جر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «ما» اسم موصول : مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «فى الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جمله الشرط فقط ، وقيل : جمله الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاه.

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا ، مرفوعا محلا ؛ فيجوز فى تابعه - من الصفه ، والعطف ، وغيرهما - مراعاه اللفظ فيجر ، ومراعاه المحل فيرفع ؛ فتقول ، «عجبت من شرب زيد الظريف ، والظريف».

ومن إتباعه [على] المحلّ قوله :

254- حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها***طلب المعقّب حقّه المظلوم (1)

فرفع «المظلوم» لكونه نعتا ل- «لمعقب» على المحل. .

1- البيت للبيد بن ربيعه العامرى ، يصف حمارا وحشيا وأتانه ، شبه به ناقته. اللغه : «تهجر» سار فى الهاجره ، وقد سبق قريبا (فى شرح الشاهد 253) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذى يطلب حقه مره بعد أخرى «المظلوم» الذى مطله المدين بدين عليه له. المعنى : يقول : إن هذا المسحل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجره ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذى مطله مدين بدين له ؛ فهو يلح فى طلبه المره بعد الأخرى. الإعراب : «تهجر» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى مسحل هو فاعله «فى الرواح» جار ومجرور متعلق بتهجر «وهاجها» الواو عاطفه ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى الذى عبر عنه بالمسحل فى بيت سابق فاعل ، وها : مفعول به ، وهى عائده إلى الأتان «طلب» مصدر تشبيهى مفعول مطلق عامله «هاجها» أى : هاجها لكى تطلب الماء طلبا حثيثا مثل طلب المعقب - إلخ ، وطلب مضاف ، و «المعقب» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى فاعله «حقه» حق : مفعول به للمصدر الذى هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولا للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب «المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل ؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ - مرفوع المحل. الشاهد فيه : قوله «طلب المعقب ... المظلوم» حيث أضاف المصدر ، وهو «طلب» إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا للمحل.

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظا ، منصوب محلا ؛ فيجوز - أيضا - فى تابعه مراعاه اللفظ والمحل ، ومن مراعاه المحلّ قوله :

255- قد كنت داينت بها حسّانا***مخافه الإفلاس واللّيّانا(1)

ف- «اللّيّانا» ، معطوف على محل «الإفلاس».

1- البيت لزياده العنبرى ، ونسبوه فى كتاب سيبويه (1 / 97) إلى رؤبه ابن العجاج. اللغه : «داينت بها» أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير المجرور محلا بالباء فى بها يعود إلى أمه «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثنّاه - المطل واللى والتسويف فى قضاء الدين. المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمه من حسان بدلا عن دين لى عنده ؛ لمخافتى أن يفلس ، أو يمطلنى فلا يؤدينى حقى. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين «مخافه» مفعول لأجله ، ومخافه مضاف ، و «الإفلاس» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف فاعله «واللّيانا» معطوف على محل الإفلاس - وهو النصب - لكونه مفعولا به للمصدر. الشاهد فيه : قوله «واللّيانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذى أضيف المصدر إليه ، نظرا إلى محله.

إعمال اسم الفاعل

اشاره

(1)

كفعله اسم فاعل فى العمل

إن كان عن مضيّه بمعزل (2)

اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل و مجرد منها و متى يعمل بلا شرط؟ و شروط عمل ما يعمل بشرط

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرّفا بأل ، أو مجردا.

فإن كان مجردا عمل عمل فعله ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلا أو حالا ، نحو «هذا ضارب زيدا - الآن ، أو غدا» وإنما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه موافق له فى الحركات والسكنات ؛ لموافقه «ضارب» ل- «يضرب» ؛ فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضى لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه ؛ فهو مشبه له معنى ، لا لفظا ؛ فلا تقول : «هذا ضارب زيدا أمس» ، بل يجب إضافته ، فتقول «هذا ضارب زيد أمس» ، وأجاز الكسائىّ إعماله ، وجعل منه قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

1- عرف ابن مالک فى تسهيله اسم الفاعل بأنه «الصفه الداله على فاعل الحدث ، الجاريه فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، فى حالتى التذكير والتأنيث ، المفيده لمعنى المضارع أو الماضى».
2- «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «فى العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبرا «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله «معزل» الآتى ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه «بمعزل» جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله فى العمل.

ف- «ذراعيه» منصوب ب- «باسط» ، وهو ماض ، وخرّجه غيره على أنه حكايه حال ماضيه.

* * *

وولى استفهاما ، او حرف ندا ،

أو نفيا ، او جا صفه ، أو مسندا (1)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شىء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو «أضارب زيد عمرا» ، أو حرف النداء ، نحو «يا طالعا جبلا» أو النفى ، نحو «ما ضارب زيد عمرا» أو يقع نعتا ، نحو «مررت برجل ضارب زيدا» أو حالا ، نحو «جاء زيد راكبا فرسا» ويشمل هذين [النوعين] قوله : «أو جا صفه» وقوله : «أو مسندا» معناه أنه يعمل إذا وقع خبرا ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو «زيد ضارب عمرا» وخبر ناسخه أو مفعوله ، نحو «كان زيد ضاربا عمرا ، وإنّ زيدا ضارب عمرا ، وظننت زيدا ضاربا عمرا ، وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا».

* * * ».

1- «وولى» فعل ماض ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفه فيكون معطوفا على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجمله منه ومن فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال ، وقبلها «قد» مقدره «استفهاما» مفعول به لولى «أو» عاطفه «حرف» معطوف على قوله «استفهاما» وحرف مضاف ، و «ندا» قصر للضروره : مضاف إليه «أو نفيا» معطوف على «استفهاما» «أو» عاطفه «جا» قصر للضروره : فعل ماض معطوف على ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفه» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسندا» معطوف على قوله «صفه».

وقد يكون نعت محذوف عرف

فيستحقّ العمل الّذى وصف (1)

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدّر فيعمل عمل فعله ، كما لو اعتمد على مذكور ، ومنه قوله :

256- وكم مالىء عينيه من شىء غيره ***إذا راح نحو الجمره البيض كالدّمى (2).

1- «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «نعت» خبر يكون ، ونعت مضاف و «محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جر نعت لقوله «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذى» اسم موصول : نعت للعمل ، وجمله «وصف» من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صله الذى.
2- البيت لعمر بن أبى ربيعه المخزومى. اللغه : «الجمره» مجتمع الحصى بمنى «البيض» جمع بيضاء ، وهو صفه لموصوف محذوف أى : النساء البيض ، مثل «الدمى» جمع دميه - بضم الدال فيهما ، كقولك : غرفه وغرف ، والدميه : الصوره من العاج ، وبها تشبه النساء فى الحسن والبياض تخالطه صفره المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى فى بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئا. الإعراب : «وكم» خبريه مبتدأ «مالىء» تمييز لكم مجرور بمن المقدره أو بإضافه «كم» إليه ، على الخلاف المعروف ، وفى مالىء ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ - وهو كم - محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئا ، أو نحو ذلك «عينيه» مفعول به لمالىء ، والضمير مضاف إليه «من شىء» جار ومجرور متعلق بمالىء ، وشىء مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرفيه «راح» فعل ماض «نحو» منصوب على الظرفيه المكانيه يتعلق براح ، ونحو مضاف و «الجمره» مضاف إليه «البيض» فاعل راح «كالدمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض الشاهد فيه :

قوله «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء» النصب فى المفعول به ، بسبب كونه معتمدا على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره : وكم شخص مالىء - إلخ.

ف- «عينيه» : منصوب ب- «مالىء» و «مالىء» : صفه لموصوف محذوف ، وتقديره : وكم شخص مالىء ، ومثله قوله :

257- كناطح صخره يوما ليوهنها***فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل (1)

التقدير : كوعل ناطح صخره.

* * *

ص: 109

1- البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهوره ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم 698). اللغه : «ليوهنها» مضارع أوهن الشىء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه «لبوهيها» على أنه مضارع أوهى الشىء يوهيه - مثل أغطاه يعطيه - ومعناه أضعف أيضا «يضرها» مضارع ضاره يضيره ضيرا ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنه كتف ، ذكر الأروى. المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل الذى ينطح الصخره ليضعفها ؛ فلا يؤثر فيها شيئا ، بل يضعف قرنه ويؤذيه. الإعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هو كائن كناطح ، ونحوه ، وناطح - فى الأصل - صفه لموصوف محذوف ، وأصل الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) وفى «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخره» مفعول به لناطح «يوما» ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كى ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وها : مفعول به «فلم» نافيه جازمه «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر فى اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «الوعل» فاعل أوهى ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر ، والأصل أن يقول «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون فى «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل. الشاهد فيه : قوله «كناطح صخره» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «ناطح» - عمل الفعل ، ونصب به مفعولا ، وهو قوله «صخره» لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم فى البيت قبله ، وكما قررناه فى إعراب هذا البيت.

وإن يكن صله أل ففى المضى

وغيره إعماله قد ارتضى (1)

إذا وقع اسم الفاعل صله للألف واللام عمل : ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ؛ إذ حقّ الصله أن تكون جمله ؛ فتقول : «هذا الضّارب زيدا - الآن ، أو غدا ، أو أمس».

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعه من النحويين - منهم الرّمّانى - أنه إذا وقع صله لأل لا يعمل إلا ماضيا ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا حالا ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل ، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف فى التسهيل ، وزعم ابنه بدر الدين فى شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صله للألف واللام عمل :

1- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «صله» خبر يكن ، وصله مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ففى المضى» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتى فى آخر البيت «وغيره» الواو عاطفه ، وغير : معطوف بالواو على المضى ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعمال ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا ؛ باتفاق ، وقال بعد هذا أيضا : ارتضى جميع النحويين إعماله ، يعنى إذا كان صله لأل.

* * *

صيغ المبالغه تعمل عمل اسم الفاعل

فعّال او مفعال او فعول

- فى كثره - عن فاعل بديل (1)

فيستحقّ ما له من عمل

وفى فعيل قلّ ذا وفعل (2)

يصاغ للكثره : فعّال ، ومفعال ، وفعول ، وفعيل ، وفعل ؛ فيعمل عمل الفعل على حدّ اسم الفاعل ، وإعمال الثلاثه الأول أكثر من إعمال فعيل وفعل ، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فعل.

فمن إعمال فعّال ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : «أما العسل فأنا شرّاب» (3) ، وقول الشاعر :).

1- «فعال» مبتدأ ، وليس نكره ، بل هو علم على زنه خاصه «أو مفعال» معطوف عليه «أو فعول» معطوف على مفعال «فى كثره ، عن فاعل» متعلقان بقوله بديل الآتى «بديل» خبر المبتدأ.
2- «فيستحق» الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول : مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «من عمل» بيان لما «وفى فعيل» متعلق بقوله «قل» الآتى «قل» فعل ماض «ذا» اسم إشاره : فاعل بقل «وفعل» معطوف على فعيل.
3- ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقه للاشاره إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه

الصفه عليها ، وسيأتى ذكر ذلک فى شرح الشاهد رقم 359 ، وانظر كتاب سيبويه (1 / 57).

258- أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها***وليس بولّاج الخوالف أعقلا(1)

ف- «العسل» منصوب ب- «شرّاب» ، و «جلالها» منصوب ب- «لبّاس». ».

ص: 112

1- البيت للقلاخ - بقاف مضمومه ، وفى آخره خاء معجمه - ابن حزن بن جناب ، وهو من شواهد الأشمونى (698) وابن هشام فى أوضح المسالک (372). اللغه : «إليها» إلى بمعنى اللام : أى لها «جلالها» بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج «الخوالف» جمع خالفه وهو - فى الأصل - عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمه «أعقلا» مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاک الركبتين ، يريد أنه قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجد ووقت حدوث الذعر. المعنى : يقول : إنک لا ترانى إلا مواخيا للحرب كثير لبس الدروع ، لكثره ما أقتحم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخببه هربا من الفرسان وخوفا من ولوج المآزق - يصف نفسه بالشجاعه وملازمه الحرب. الإعراب : «أخا» حال من ضمير مستتر فى قوله «بأرفع» فى بيت سابق ، وهو قوله : فإن تک فاتتک السّماء فإنّنى بأرفع ما حولى من الأرض أطولا وأخا : مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباسا» حال أخرى ، أو صفه لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلالها» جلال : مفعول به لقوله «لباسا» وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائده ، ولاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس. الشاهد فيه : قوله «لباسا ... جلالها» فإنه قد أعمل «لباسا» وهو صيغه من صيغ المبالغه - إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور فى الكلام ، وهو قوله «أخا الحرب».

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب : «إنّه لمنحار بوائكها» ف- «بوائكها» منصوب ب- «منحار».

ومن إعمال فعول قول الشاعر :

259- عشيّه سعدى لو تراءت لراهب ***بدومه تجر دونه وحجيح (1)

قلى دينه ، واهتاج للشّوق ؛ إنّها

على الشّوق إخوان العزاء هيوج .

1- البيتان للراعى ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم 701) وثانيهما من شواهد سيبويه (1 - 56). اللغه : «تراءت» ظهرت ، وبدت «لراهب» عابد النصارى «دومه» حصن واقع بين المدينه المنوره والشام ، وبسمى دومه الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شىء. المعنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشيه التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومه الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عند لأبغض دينه وتركه وثار شوقا لها. الإعراب : «عشيه» منصوب على الظرفيه «سعدى» مبتدأ «لو» شرطيه غير جازمه «تراءت» تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعدى «لراهب» متعلق بتراءت ، والجمله شرط «لو» «بدومه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لراهب «تجر» مبتدأ «دونه» دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و «حجيح» معطوف على «تجر» وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر صفه أخرى لراهب «قلى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على راهب «دينه» دين : مفعول به لقلى ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله جواب «لو» وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «سعدى» وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه الظرف وهو «عشيه» إليها «واهتاج» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجمله معطوفه على جمله الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وها اسمه «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله «هيوج» الآتى «إخوان» مفعول به لهيوج ، وإخوان مضاف و «العزاء»

مضاف إليه «هيوج» خبر إن. الشاهد فيه : قوله «إخوان العزا هيوج» حيث أعمل قوله «هيوج» وهو من صبغ المبالغه إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «إخوان» وهو معتمد على المسند إليه الذى هو اسم إن. وفى البيت دليل على أن هذا العامل - وإن كان فرعا عن الفعل - لم يضعف عن العمل فى المعمول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولا لقوله «هيوح» وقد قدمنا أن قول العرب «أما العسل فأنا شراب» الذى رواه سيبويه الثقه يدل على ذلک أيضا ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفه لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرع فى العمل عن فرع ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع ، وأن ذلک سبب فى ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخره ، والجواب أنه لا قياس مع النص.

ف- «إخوان» منصوب ب- «هيوج».

ومن إعمال فعيل قول بعض العرب : «إن الله سميع دعاء من دعاه» ف- «دعاء» منصوب ب- «سميع».

ومن إعمال قعل ما أنشده سيبويه :

260- حذر أمورا لا تضير ، وآمن ***ما ليس منجيه من الأقدار(1).

1- زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقى ونسبه للعرب ، قال المازنى : زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلا؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبته هو فى كتابه ، والبيت من شواهد سيبويه (1 / 58) واستشهد به الأشمونى (رقم 03) وستعرف فى شرح الشاهد الآتى (رقم 261) رأينا فى هذه الأقصوصه. الإعراب : «حذر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، أو نحوه ، وفى حذر ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول به لحذر «لا» نافيه «تضير» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى أمور هو فاعله ، والجمله فى محل نصب صفه لأمور «وآمن» معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لآمن «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجى : خبر ليس ، ومنجى مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج ، وجمله «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول. الشاهد فيه : قوله «حذر أمورا» حيث أعمل قوله «حذر» - وهو من صيغ المبالغه - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «أمورا».

وقوله :

261- أتانى أنّهم مزقون عرضى ***جحاش الكرملين لها فديد(1)

ف- «أمورا» منصوب ب- «حذر» ، و «عرضى» منصوب ب- «مزق».

* * * .

ص: 115

1- البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشمونى (702) وقد ذكره الأعلم الشنتمرى فى شرحه لشواهد سيبويه (1 - 58) ليبين أن أقصوصه اللاحقى لا تضر سيبويه. اللغه : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهى أنثى الحمار «الكرملين» تثنيه كرمل - بزنه زبرج - وهو ماء بجبل من جبلى طيىء «فديد» صوت. المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وهم عندى بمنزله الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم. الإعراب : «أتانى» أتى : فعل ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى «عرضى» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم جحاش ، ونحو ذلک ، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش الكرملين. الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذى هو صيغه مبالغه ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «عرضى». والعلماه - رحمهم الله! - يذكرون هذا البيت فى الاستشهاد على إعمال صيغه فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحقى السابق لبردوا ما نسبه اللاحقى إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذى اختلقه له واستدل به فى كتابه - وهو إنما يرمى بذلک إلى الطعن فى كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له - وإنما أورد أئمه العربيه هذا البيت ليبرهنوا على أن الذى أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف فى لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبه القول إليهم ؛ فلا يضره أن يكون فى كتابه شاهد غير معروف النسبه أو مختلق ، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقى مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعده ثابته بدونه.

وما سوى المفرد مثله جعل

فى الحكم والشّروط حيثما عمل (1)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو : الضّاربين ، والضّاربتين ، والضّاربين ، والضّرّاب ، والضّوارب ، والضّاربات - فحكمها حكم المفرد فى العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ؛ فتقول : «هذان الضّاربان زيدا ، وهؤلاء القاتلون بكرا» ، وكذلك الباقى ، ومنه قوله :

262- * أوالفا مكّه من ورق الحمى*(2).

1- «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف و «المفرد» مضاف إليه «مثله» مثل : مفعول ثان لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجمله من جعل ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث : ظرف متعلق بجعل ، وما : زائده «عمل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.
2- البيت للعجاج من أرجوزه طويله ، وهو من شواهد سيبويه فى «باب ما يحتمل الشعر» وانظره فى كتاب سيبويه (1 - 8 و56) والأشمونى (رقم 707). اللغه : «أوالف» جمع آلفه ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله «ألف يألف» بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع فى كتاب سيبويه مره «قواطنا» وهو جمع قاطنه ومعناه ساكنه «مكه» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء ، وهى أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذى يضرب لونه إلى سواد «الحمى» بفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام ، فحذف الميم فى غير النداء ضروره ثم قلب الكسره فتحه والألف ياء. الإعراب «: «أوالفا» حال من القاطنات المذكور فى بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مكه» مفعول به لأوالف «من ورق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لأوالف ، وورق مضاف و «الحمى» مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم

الآتى (ش 333) الشاهد فيه : قوله «أوالفا مكه» حيث نصب مكه بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

[أصله الحمام] وقوله :

263- ثمّ زادوا أنّهم فى قومهم ***غفر ذنبهم غير فخر(1).

ص: 117

1- البيت لطرفه بن العبد البكرى ، من قصيده له مطلعها : أصحوت اليوم أم شاقتک هرّ ومن الحبّ جنون مستعر وهو من شواهد سيبويه (1 - 58) والأشمونى (رقم 706) اللغه : «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المباهاه بالمكارم والمآثر والمناقب. الإعراب : «زادوا» فعل وفاعل «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «فى قومهم» الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «غفر» خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذنبهم» ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لزادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «غير» خبر ثان لأن ، وغير مضاف و «فخر» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله «غفر» الذى هو جمع غفور الذى هو صيغه مبالغه ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «ذنبهم».

تجوز إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله و نصبه إياه

وانصب بذى الإعمال تلوا ، واخفض ،

وهو لنصب ما سواه مقتضى (1)

يجوز فى اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ، ونصبه له ؛ فتقول : «هذا ضارب زيد ، وضارب زيدا» فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر ؛ فتقول : «هذا معطى زيد درهما ، ومعطى درهم زيدا».

* * *

حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه

واجرر أو انصب تابع الّذى انخفض

ک «مبتغى جاه ومالا من نهض» (2)

يجوز فى تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافه : الجرّ ، والنصب ، نحو

1- «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بانصب ، وذى مضاف و «الإعمال» مضاف إليه «تلوا» مفعول به لا نصب «واخفض» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» متعلق بقوله «مقتضى» الآتى فى آخر البيت ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «مقتضى» خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل.
2- «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولا ، وتابع مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «انخفض» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله الموصول.

«هذا ضارب زيد وعمرو ، وعمرا» ؛ فالجر مراعاه للفظ ، والنصب على إضمار فعل - وهو الصحيح - والتقدير «ويضرب عمرا» أو مراعاه لمحلّ المخفوص ، وهو المشهور ، وقد روى بالوجهين قوله :

264- الواهب المائه الهجان وعبدها***عوذا تزجّى بينها أطفالها(1)

ص: 119

1- البيت للأعشى ميمون بن قيس. اللغه : «الواهب» الذى يعطى بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء : البيض ، وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذا» جمع عائذ ، وهى الناقه إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها ، وسميت عائذا لأن ولدها يعوذ بها ، أى : يلجأ إليها ، وهو جمع غريب ، ويندر مثله فى العربيه «تزجى» تسوق. المعنى : يمدح قيسا بأنه يهب المائه من النوق البيض الحديثه العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها. الإعراب : «الواهب» يجوز أن يكون مجرورا نعتا لقيس المذكور فى بيت سابق على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب إلخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف و «المائه» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «الهجان» بالجر بإضافه المائه إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له على اللفظ «وعبدها» يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائه ، وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلا كما يصح تقديره وصفا منونا «عوذا» نعت للمائه ، وهو تابع للمحل «تزجى» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود على المائه فاعل «بينها» بين : ظرف متعلق بتزجى ، وبين مضاف وها : مضاف إليه «أطفالها» أطفال : مفعول به لتزجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبه العائد إلى النوق مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وعبدها» فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعا للفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما ، كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على روايه النصب.

بنصب «عبد» وجره ، وقال الآخر :

265- هل أنت باعث دينار لحاجتنا***أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق (1)

بنصب «عبد» [عطفا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، التقدير : «أو تبعث عبد [ربّ]».

* * *

1- هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ، وهو من شواهد سيبويه (1 - 87) والأشمونى (رقم 708) اللغه : «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل ، أو اسم جاريه ، أو هو اسم لقطعه النقد المعروفه ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبين أنه أخو عون بن مخراق. الإعراب : «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ ، وباعث مضاف و «دينار» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجه مضاف ونا : مضاف إليه «أو» عاطفه «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلا : أى تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أى باعث عبد رب ، وعبد مضاف و «رب» مضاف إليه «أخا» صفه لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و «عون» مضاف إليه «ابن» صفه لعون ، وابن مضاف و «مخراق» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بينا فى الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك فى البيت السابق. ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه : 1 / 87) : فبينا نحن نطلبه أتانا معلّق وفضه وزناد راع فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضه» والوفضه : الكنانه التى توضع فيها السهام.

إعمال اسم المفعول

كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول غير أنه يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول

وكلّ ما قرّر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل (1)

فهو كفعل صيغ للمفعول فى

معناه ك- «المعطى كفافا يكتفى» (2)

جميع ما تقدّم فى اسم الفاعل - من أنه إن كان مجردا عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقا - يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : «أمضروب الزّيدان - الآن ، أو غدا» ، أو «جاء المضروب أبوهما - الآن ، أو غدا ، أو أمس».

وحكمه فى المعنى والعمل حكم الفعل المبنىّ للمفعول ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فعله ؛ فكما تقول : «ضرب الزّيدان» تقول : أمضروب الزّيدان»؟ وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو «المعطى كفافا

1- «وكل» مبتدأ ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه ، وجمله الفعل ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التى هى هنا اسم بمعنى غير مضاف و «تفاضل» مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا.
2- «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيغ» فعل ماض مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر صفه لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيغ «فى معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف فى قوله كفعل من

معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، «وأل» فى قوله «المعطى» موصوله مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها ، وفى «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول «كفافا» مفعول ثان للمعطى ، وجمله «يكتفى» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أل الموصوله.

يكتفى» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، و «كفافا» : المفعول الثانى.

* * *

قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع

معنى ، ك- «محمود المقاصد الورع» (1)

يجوز فى اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعا به ؛ فتقول فى قولك «زيد مضروب عبده» : «زيد مضروب العبد» فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعا به ، ومثله «الورع محمود المقاصد» ، والأصل : «الورع محمود مقاصده» ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل (2) ؛ فلا تقول : «مررت برجل ضارب الأب زيدا» تريد «ضارب أبوه زيدا».

* * *

1- «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بيضاف «مرتفع» صفه لاسم «معنى» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و «المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.
2- اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصرا كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعديا لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعديا لاثنين كالمعطى والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعا إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفه مشبهه ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الذمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعا ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاه فيه ثلاثه أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقا ، وهو رأى جمهره النحاه ، وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر : ما الرّاحم القلب ظلّاما وإن

ظلما ولا الكريم بمنّاع وإن بخلا فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

مصدر الثلاثى المتعدى

فعل قياس مصدر المعدّى

من ذى ثلاثه ، ک- «ردّ ردّا» (1)

الفعل الثلاثى [المتعدى] يجىء مصدره على «فعل» قياسا مطّردا ، نصّ على ذلک سيبويه فى مواضع ؛ فتقول : ردّ ردّا ، وضرب ضربا ، وفهم فهما ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد.

* * *

مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم

وفعل اللّازم بابه فعل

كفرح ، وكجوى ، وكشلل (2)

أى : يجىء مصدر فعل اللازم على فعل قياسا ، كفرح فرحا ، وجوى جوى ، وشلّت يده شللا.

* * *

وفعل اللّازم مثل فعدا

له فعول باطّراد ، كغدا (3).

1- «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و «مصدر» مضاف إليه ، ومصدر مضاف و «المعدى» مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى «من ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «كرد» الكاف جاره لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه «ردا» مفعول مطلق.

2- «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلل» معطوفان على كفرح.
3- «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر فى اللازم ، ومثل مضاف و «قعدا» قصد لفظه : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعول» مبتدأ ثان مؤخر ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «كغدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كغدا.

ما لم يكن مستوجبا : فعالا ،

أو فعلانا - فادر - أو فعالا (1)

فأوّل لذى امتناع كأبى ،

والثّان للّذى اقتضى تقلّبا (2)

للدّا فعال أو لصوت ، وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كصهل (3)

يأتى مصدر فعل اللازم على فعول قياسا ؛ فتقول : «قعد قعودا ، وغدا غدوّا ، وبكر بكورا».

1- «ما» مصدريه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه «مستوجبا» خبر يكن ، وفى مستوجب ضمير مستتر فاعل «فعالا» مفعول به لمستوجبا «أو فعلانا» معطوف على قوله «فعالا» «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله معترضه بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب «أو فعالا» معطوف على قوله «فعلانا».
2- «فأول» مبتدأ «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذى مضاف و «امتناع» مضاف إليه «كأبى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «تقلبا» مفعول به لاقتضى ، والجمله لا محل لها صله.
3- «للدا» قصر ضروره : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ مؤخر «أو» عاطفه «لصوت» جار ومجرور معطوف على قوله للدا «وشمل» فعل ماض «سيرا» مفعول به مقدم على الفاعل «وصوتا» معطوف عليه «الفعيل» فاعل شمل «كصهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كصهل.

وأشار بقوله : «ما لم يكن مستوجبا فعالا - إلى آخره» إلى أنه إنما يأتى مصدره على فعول ، إذا لم يستحقّ أن يكون مصدره على : فعال ، أو فعلان ، أو فعال.

فالذى استحق أن يكون مصدره على فعال هو : كل فعلّ دلّ على امتناع ، كأبى إباء ، ونفر نفارا ، وشرد شرادا ، و [هذا] هو المراد بقوله «فأوّل لذى امتناع».

والذى استحق أن يكون مصدره على فعلان هو : كلّ فعل دلّ على تقلّب ؛ نحو : «طاف طوفانا ، وجال جولانا ، ونزا نزوانا» ، وهذا معنى قوله «والثان للذى اقتضى تقلبا».

والذى استحق أن يكون مصدره على فعال هو : كلّ فعل دلّ على داء ، أو صوت ؛ فمثال الأول : سعل سعالا ، وزكم زكاما ، ومشى بطنه مشاء. ومثال الثانى : نعب الغراب نعابا ، ونعق الراعى نعاقا ، وأزّت القدر أزازا ، وهذا هو المراد بقوله : «للدّا فعال أو لصوت».

وأشار بقوله : «وشمل سيرا وصوتا الفعيل» إلى أن فعيلا يأتى مصدرا لما دلّ على سير ، ولما دل على صوت ؛ فمثال الأول : ذمل ذميلا ، ورحل رحيلا ، ومثال الثانى : نعب نعيبا ، ونعق نعيقا [وأزّت القدر أزيزا ، وصهلت الخيل صهيلا].

* * *

فعوله فعاله لفعلا

كسهل الأمر ، وزيد جزلا (1)

1- «فعوله» مبتدأ «فعاله» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جاره لقول محذوف ، وسهل : فعل ماض «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ ، والجمله من «جزلا» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا كان الفعل على فعل - [ولا يكون إلا لازما] - يكون مصدره على فعوله ، أو على فعاله ؛ فمثال الأول : سهل سهوله ، وصعب صعوبه ، وعذب عذوبه ، ومثال الثانى : جزل جزاله ، وفصح فصاحه ، وضخم ضخامه.

* * *

يأتى مصدر الثلاثى على غير ما ذكر سماعا

وما أتى مخالفا لما مضى

فبابه النّقل ، كسخط ورضى (1)

يعنى أن ما سبق ذكره فى هذا الباب هو القياس الثابت فى مصدر الفعل الثلاثى ، وما ورد على خلاف ذلک فليس بمقيس ، بل يقتصر فيه على السماع ، نحو : سخط سخطا ، ورضى رضا ، وذهب ذهابا ، وشكر شكرا ، وعظم عظمه.

* * *

مصدر غير الثلاثى مقيس و أوزانه

وغير ذى ثلاثه مقيس

مصدره كقدّس التّقديس (2)

1- «وما» اسم شرط : مبتدأ «أتى» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مخالفا» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجمله من «مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صله «ما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «النقل» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به.
2- «وغير» مبتدأ أول ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «مقيس» مبتدأ ثان ، ومقيس مضاف ، ومصدر من

«مصدره» مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «كقدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، من المضاف إليه «التقديس» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وزكّه تزكيه ، وأجملا

إجمال من تجمّلا تجمّلا (1)

واستعذ استعاذه ، ثمّ أقم

إقامه ، وغالبا ذا التّا لزم (2)

وما يلى الآخر مدّ وافتحا

مع كسر تلو الثّان ممّا افتتحا (3)

بهمز وصل : كاصطفى ، وضمّ ما

يربع فى أمثال قد تلملما (4)

1- «وزكه» زک : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «تزكيه» مفعول مطلق «وأجملا» فعل أمر ، وألفه منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إجمال» مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تجملا» مصدر تقدم على عامله «تجملا» فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «من».
2- «وغالبا» حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله «لزم» الآتى فى آخر البيت «ذا» اسم إشاره : مبتدأ «التا» قصر للضروره : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره ، والجمله من «لزم» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتى «يلى» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلى ، ومفعوله محذوف : أى ما يليه الآخر ، والجمله لا محل لها صله «مد» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفه ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «مع» ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «تلو» مضاف إليه ، وتلو مضاف و «الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق

بمحذوف حال من «تلو» والجمله من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بمن.
4- «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا فى البيت السابق ، وهمز مضاف و «وصل» مضاف إليه «كاصطفى» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لضم ، والجمله من «يربع» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله «فى أمثال» جار ومجرور متعلق بضم. وأمثال مضاف ، وقوله «قد تلملما» قصد لفظه : مضاف إليه.

ذكر فى هذه الأبيات مصادر غير الثلاثى ، وهى مقيسه كلها.

فما كان على وزن فعّل ، فإما أن يكون صحيحا أو معتلّا ؛ فإن كان صحيحا فمصدره على تفعيل ، نحو «قدّس تقديسا» ، ومنه قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً) ويأتى - أيضا - على [وزن] فعّال ، كقوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) ويأتى على فعال بتخفيف العين ، وقد قرىء (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) بتخفيف الذال ، وإن كان معتلا فمصدره كذلك ، لكن تحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها التاء ؛ فيصير مصدره على (1) تفعله ، نحو «زكّى تزكيه» وندر مجيئه على تفعيل ، كقوله :

266- باتت تنزّى دلوها تنزيّا***كما تنزّى شهله صبيّا(2).

1- مجىء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعله على ثلاثه أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر. فأما الواجب فيكون فى مصدر المعل اللام منه نحو زكى تزكيه. ووفى توفيه ، وأدى تأديه. وأما الكثير فيكون فى مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئه ، وهنأته تهنئه ، وحلأته تحلئه ، وجزأته تجزئه ، ونشأته تنشئه ، وأما النادر فيكون فى الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدمه ، وجرب تجربه ، وجاء فى المضاعف نحو «حللته تحله» ومنه قوله تعالى : (قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُمْ) أى تحليلها بالكفاره.
2- هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «باتت» يطلق على معنيين ، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل «ظل» الذى يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثانى : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت «تنزى» تحرك «شهله» هى المرأه العجوز. المعنى : يصف امرأه بالضعف وذهاب المنه ، وهى تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركه ضعيفه تشبه تحريک المرأه العجوز لطفل تداعبه. الإعراب : «باتت» بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «تنزى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «دلوها» دلو : مفعول به لتنزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجمله فى محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلا تاما فالجمله فى محل نصب حال من فاعله المستتر فيه «تنزيا» مفعول مطلق «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «تنزى» فعل مضارع «شهله» فاعل تنزى «صبيا» مفعول به لتنزى ، و «ما» المصدريه ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله «تنزيا» أو بمحذوف صفه له ، أى :

تنزيه مشابهه تنزيه العجوز صبيا. الشاهد فيه : قوله «تنزيا» حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - المعل اللام ، وذلک نادر ، والقياس التفعله كالتزكيه ، والتنزيه ، والترضيه ، والتوفيه ، والتأديه ، والتوليه ، والتخليه ، والتحليه.

وإن كان مهموزا - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعله ، نحو : خطّأ تخطيئا وتخطئه ، وجزّأ تجزيئا وتجزئه ، ونبّأ تنبيئا وتنبئه.

وإن كان على «أفعل» فقياس مصدره على إفعال ، نحو : أكرم إكراما ، وأجمل إجمالا ، وأعطى إعطاء.

هذا إذا لم يكن معتلّ العين ؛ فإن كان معتلّ العين نقلت حركه عينه إلى فاء الكلمه وحذفت (1) ، وعوّض عنها تاء التأنيث غالبا ، نحو : أقام إقامه ، والأصل : إقواما ، فنقلت حركه الواو إلى القاف ، وحذفت ، وعوّض عنها تاء التأنيث ، فصار إقامه.

وهذا هو المراد بقوله : «ثم أقم إقامه» ، وقوله : «وغالبا ذا التا لزم»

1- أصل إقامه مثلا : إقوام كإكرام ، نقلت حركه الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إقامه ، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفه من الألفين هى الألف الزائده ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفه هى المنقلبه عن العين.

إشاره إلى ما ذكرناه من أنّ التاء تعوّض غالبا ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : (وَأَقامَ الصَّلاةَ).

وإن كان على وزن تفعّل ، فقياس مصدره تفعّل - بضم العين - نحو : تجمّل تجمّلا ، وتعلّم تعلما ، وتكرّم تكرّما.

وإن كان فى أوله همزه وصل كسر ثالثه ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن انفعل ، أو افتعل ، أو استفعل ، نحو : انطلق انطلاقا ، واصطفى اصطفاء ، واستخرج استخراجا ، وهذا معنى قوله «وما يلى الآخر مدّ وافتحا».

فإن كان استفعل معتلّ العين نقلت حركه عينه إلى فاء الكلمه ، وحذفت ، وعوّض عنها تاء التأنيث لزوما ، نحو : استعاذ استعاذه ، والأصل استعواذا ، فنقلت حركه الواو إلى العين - وهى فاء الكلمه - [وحذفت] وعوّض عنها التاء ، فصار استعاذه ، وهذا معنى قوله «واستعذ استعاذه».

ومعنى قوله : «وضمّ ما يربع فى أمثال قد تلملما» أنه إن كان الفعل على وزن «تفعلل» يكون مصدره على تفعلل - بضم رابعه - نحو «تلملم تلملما ، وتدحرج تدحرجا».

* * *

فعلال أو فعلله - لفعللا ،

واجعل مقيسا ثانيا لا أوّلا (1)».

1- «فعلال» مبتدأ «أو فعلله» معطوف على فعلال «لفعللا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مقيسا» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ثانيا» مفعول أول لا جعل «لا أولا» لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله «ثانيا».

يأتى مصدر فعلل على فعلال : كدحرج دحراجا ، وسرهف سرهافا ، وعلى فعلله - وهو المقيس فيه - نحو «دحرج دحرجه ، وبهرج بهرجه ، وسرهف سرهفه».

* * *

لفاعل : الفعال ، والمفاعله ،

وغير ما مرّ السّماع عادله (1)

كلّ فعل على وزن فاعل فمصدره الفعال والمفاعله ، نحو «ضارب ضرابا ومضاربه ، وقاتل قتالا ومقاتله ، وخاصم خصاما ومخاصمه».

وأشار بقوله : «وغير ما مرّ - إلخ» إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثى على خلاف ما مرّ يحفظ ولا يقاس عليه ، ومعنى قوله «عادله» كان السماع له عديلا ، فلا يقدم عليه إلا بثبت ، كقولهم - فى مصدر فعّل المعتل - تفعيلا ، نحو :

* باتت تنزّى دلوها تنزيّا* [266]

والقياس تنزيه ، وقولهم فى مصدر حوقل حيقالا ، وقياسه حوقله - نحو «دحرج دحرجه» - ومن ورود «حيقال» قوله :

267- يا قوم قد حوقلت أو دنوت ***وشرّ حيقال الرّجال الموت (2)

1- «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتدأ مؤخر «والمفاعله» معطوف على الفعال «وغير» مبتدأ أول ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، والجمله من «مر» وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صله الموصول ، «السماع» مبتدأ ثان ، والجمله من «عادله» وفاعله المستتر فيه جوازا فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.
2- البيت من الشواهد المجهوله نسبتها. اللغه : «حوقلت» كبرت وضعفت «أو دنوت» قربت من هذا. المعنى : يقول : إنى قد كبرت سنى ، وضعفت عن القيام بأمور نفسى ، أو قربت من ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى :

القرب منه ، والكلام خبر لفظا ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته. الإعراب : «يا» حرف نداء «قوم» منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفه للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسره مضاف إليه «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفه «دنوت» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه بأو على جمله حوقلت «وشر» مبتدأ ، وشر مضاف و «حيقال» مضاف إليه ، وحيقال مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «حيقال» حيث ورد على زنه فعلال - بكسر فسكون - وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج ، فحق مصدره أن يكون بزنه الفعلله.

وقولهم - فى مصدر تفعّل - تفعّالا ، نحو : تملّق تملّاقا (1) ، والقياس تفعل تفعّلا ، نحو : تملّق تملّقا.

* * *

اسم المره و اسم الهيأه

و فعله لمرّه كجلسه

و فعله لهيئه كجلسه (2)

إذا أريد بيان المرّه من مصدر الفعل الثلاثى قيل فعله - بفتح الفاء - نحو ضربته ضربه ، وقتلته قتله.

هذا إذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث ، فإن بنى عليها وصف بما يدل على

1- مما ورد من ذلک قول الشاعر : ثلاثه أحباب : فحبّ علاقه ، وحبّ تملّاق ، وحبّ هو القتل والتملاق - بكسر التاء والميم جميعا ، وفتح اللام مشدده - هو التودد والتلطف.
2- «وفعله» مبتدأ «لمره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله «وفعله لهيئه كجلسه» فى الإعراب مثل الشطر الأول.

الوحده (1) نحو : نعمه ، ورحمه ، فإذا أريد المره وصف بواحده.

وإن أريد بيان الهيئه منه قيل : فعله - بكسر الفاء - نحو جلس جلسه حسنه ، وقعد قعده ، ومات ميته.

* * *

فى غير ذى الثّلاث بالتّا المرّه

وشذّ فيه هيئه كالخمره (2)

إذا أريد بيان المره من مصدر المزيد على ثلاثه أحرف ، زيد على المصدر تاء التأنيث ، نحو أكرمته إكرامه ، ودحرجته دحراجه.

وشذ بناء فعله للهيئه من غير الثلاثى ، كقولهم : هى حسنه الخمره ، فبنوا فعله من «اختمر» و «هو حسن العمّه» فبنوا فعله من «تعمّم».

* * *

1- المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحا كرحمه ونعمه ، وإما أن يكون أوله مضموما مثل كدره وزرقه وحمره ، وإما أن يكون أوله مكسورا ، نحو نشده وذربه ؛ فإن كان أوله مفتوحا وأريد الدلاله على المره منه وصف بالواحده كما قال الشارح ؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المره ، أما إن كان أوله مضموما أو مكسورا وأريد الدلاله على المره منه فإنه يكفى فتح أوله ، وبهذا الفتح يتميز الدال على المره من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.
2- «فى غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن فى خبر المبتدأ الآتى ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «بالتا» قصر ضروره : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المره» مبتدأ مؤخر «وشذ» فعل ماض «فيه» جار ومجرور متعلق بشذ «هيئه» فاعل شذ «كالخمره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

أبنيه أسماء الفاعلين والمفعولين [و الصفات المشبهات بها]

اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل

كفاعل صغ اسم فاعل : إذا

من ذى ثلاثه يكون ، كغذا (1)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثى جىء به على مثال «فاعل» وذلک مقيس فى كل فعل كان على وزن فعل - بفتح العين - متعديّا كان أو لازما ، نحو ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذ ، فإن كان الفعل على وزن فعل - بكسر العين - فإما أن يكون متعديا ، أو لازما ؛ فإن كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتى اسم فاعله على فاعل ، نحو ركب فهو راكب ، وعلم فهو عالم ، وإن كان لازما ، أو كان الثلاثىّ على فعل - بضم العين - فلا يقال فى اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعا ، وهذا هو المراد بقوله :

وهو قليل فى فعلت وفعل

غير معدّى ، بل قياسه فعل (2)

1- «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله «اسم فاعل» الآتى «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذى» جار ومجرور متعلق بقوله «يكون» الآتى ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كقولک غذا.
2- «وهو قليل» مبتدأ وخبر «فى فعلت» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير» حال من فعل ، وغير مضاف و «معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.

وأفعل ، فعلان ، نحو أشر ،

ونحو صديان ، ونحو الأجهر (1)

أى : إتيان اسم الفاعل على [وزن] فاعل قليل فى فعل - بضم العين - كقولهم : حمض فهو حامض ، وفى فعل - بكسر العين - غير متعدّ ، نحو : أمن فهو آمن [وسلم فهو سالم ، وعقرت المرأه فهى عاقر] ، بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازما أن يكون على فعل - بكسر العين - نحو «نضر فهو نضر ، وبطر فهو بطر ، وأشر فهو أشر» أو على فعلان ، نحو «عطش فهو عطشان ، وصدى فهو صديان» أو على أفعل ، نحو : «سود فهو أسود ، وجهر فهو أجهر».

وفعل اولى ، وفعيل بفعل

كالضّخم والجميل ، والفعل جمل (2)

وأفعل فيه قليل وفعل ،

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل (3)

إذا كان الفعل على وزن فعل - بضم العين - كثر مجىء اسم الفاعل منه على وزن فعل ك- «ضخم فهو ضخم ، وشهم فهو شهم» وعلى فعيل ، نحو :

1- «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبرا فى البيت السابق «فعلان» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «أشر» مضاف إليه.
2- «وفعل مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «وفعيل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.
3- «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «قليل» الآتى «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على أفعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق

بيغنى ، وسوى مضاف و «الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

«جمل فهو جميل ، وشرف فهو شريف» ، ويقلّ مجىء اسم فاعله على أفعل نحو «خضب فهو أخضب» (1) وعلى فعل نحو «بطل فهو بطل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتى اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طاب فهو طيّب ، وشاخ فهو شيخ ، وشاب فهو أشيب ، وهذا معنى قوله : «وبسوى الفاعل قد يغنى فعل».

* * *

اسم الفاعل من غير الثلاثى

وزنه المضارع اسم فاعل

من غير ذى الثّلاث كالمواصل (2)

مع كسر متلوّ الأخير مطلقا

وضمّ ميم زائد قد سبقا (3)

1- وقع فى بعض النسخ «خضب فهو أخضب» بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشى باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن «خضب» إنما هو بفتح العين التى هى الضاد هنا ، وفى الحديث الشريف «بكى حتى خضب دمعه الحصى» قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى ، ووقع فى نسخه «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمه والطاء المهمله ، وتقول «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التى هى الطاء المهمله.
2- «وزنه» خبر مقدم ، وزنه مضاف و «المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنه ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.
3- «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله «المضارع» فى البيت السابق ، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «متلو» مضاف إليه ، ومتلو مضاف و «الأخير» مضاف إليه «مطلقا» حال من كسر

«وضم» معطوف على كسر ، وضم مضاف و «ميم» مضاف إليه «زائد» نعت لميم ، وجمله ، «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت ثان لميم.

وإن فتحت منه ما كان انكسر

صار اسم مفعول كمثل المنتظر (1)

يقول : زنه اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثه أحرف زنه المضارع منه بعد زياده الميم فى أوله مضمومه ، ويكسر ما قبل آخره مطلقا : أى سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا ؛ فتقول «قاتل يقاتل فهو مقاتل ، ودحرج يدحرج فهو مدحرج ، وواصل يواصل فهو مواصل ، وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج ، وتعلّم يتعلّم فهو متعلّم».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثه أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسورا - وهو ما قبل الآخر - نحو : مضارب ، ومقاتل ، ومنتظر.

* * *

اسم المفعول من الثلاثى

وفى اسم مفعول الثّلاثىّ اطّرد

زنه مفعول كآت من قصد (2)

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثى جىء به على زنه «مفعول» قياسا

1- «وإن» شرطيه «فتحت» فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول : مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجمله من «انكسر» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صله الموصول «صار» فعل ماض ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و «المنتظر» مضاف إليه.

2- «وفى اسم» جار ومجرور متعلق باطرد الآتى ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه ، ومفعول مضاف و «الثلاثى» مضاف إليه «اطرد» فعل ماض «زنه» فاعل اطرد ، وزنه مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كآت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

مطردا نحو : «قصدته فهو مقصود ، وضربته فهو مضروب ، ومررت به فهو ممرور به».

* * *

ينوب عن المفعول وزن فعيل

وناب نقلا عنه ذو فعيل

نحو فتاه أو فتى كحيل (1)

ينوب «فعيل» عن «مفعول» فى الدلاله على معناه نحو «مررت برجل جريح ، وامرأه جريح ، وفتاه كحيل ، وفتى كحيل ، وامرأه قتيل ، ورجل قتيل» فناب جريح وكحيل وقتيل ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول.

ولا ينقاس ذلک فى شىء ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : «وناب نقلا عنه ذو فعيل».

وزعم ابن المصنف أن نيابه «فعيل» عن «مفعول» كثيره ، وليست مقيسه ، بالإجماع ، وفى دعواه الإجماع على ذلک نظر ؛ فقد قال والده فى التسهيل فى باب اسم الفاعل عند ذكره نيابه فعيل عن مفعول : وليس مقيسا خلافا لبعضهم ، وقال فى شرحه : وزعم بعضهم أنه مقيس فى كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم ، وقال فى باب التذكير والتأنيث : وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضى نفى الخلاف.

وقد يعتذر عن ابن المصف بأنه ادّعى الإجماع على أن فعيلا لا ينوب عن

1- «وناب» فعل ماض «نقلا» حال من ذو فعيل الآتى «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب ، وذو مضاف و «فعيل» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «فتاه» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاه «كحيل» صفه.

مفعول ، يعنى نيابه مطلقه ، أى من كل فعل ، وهو كذلک ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصّه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل.

ونبّه المصنف بقوله : نحو : «فتاه أو فتى كحيل» على أن فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكّر والمؤنّث ، وستأتى هذه المسأله مبيّنه فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف فى التسهيل أن فعيلا ينوب عن مفعول : فى الدلاله على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : «مررت برجل جريح عبده» فترفع «عبده» بجريح ، وقد صرّح غيره بجواز هذه المسأله.

* * *

ص: 139

الصّفه المشبّهه باسم الفاعل

علامه الصفه المشبهه جر فاعلها بها

صفه استحسن جرّ فاعل

معنى بها المشبهه اسم القاعل (1)

قد سبق أن المراد بالصفه : ما دلّ على معنى وذات ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفه المشبهه.

وذكر المصنف أن علامه الصفه المشبهه (2) استحسان جرّ فاعلها بها ، نحو : «حسن الوجه ، ومنطلق اللّسان ، وطاهر القلب» والأصل : حسن وجهه ، ومنطلق لسانه ، وطاهر قلبه ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعليه] ولسانه : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز فى غيرها من الصفات ؛ فلا تقول : «زيد ضارب الأب عمرا» تريد ضارب أبوه عمرا ، ولا «زيد قائم الأب غدا» تريد زيد قائم أبوه غدا ، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : «زيد مضروب الأب» وهو حينئذ جار مجرى الصفه المشبهه.

* * *

ص: 140

1- «صفه» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبنى للمجهول «جر» نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و «فاعل» مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع نعت لصفه «معنى» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهه» مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهه ، واسم مضاف و «الفاعل» مضاف إليه.
2- أشبهت الصفه المشبهه اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثانى أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنيه والجمع ، ولما كانت الصفه المشبهه لا تدل على الحدوث الذى يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفه فى أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه فى العمل ، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل فى الوجهين جميعا لم يعمل النصب أصلا.

تصاغ الصفه المشبهه من الفعل اللازم بشرط كونه للحال

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظّاهر (1)

يعنى أن الصفه المشبهه لا تصاغ من فعل متعدّ ؛ فلا [تقول : «زيد قاتل الأب بكرا» تريد قاتل أبوه بكرا ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : «طاهر القلب ، وجميل الظّاهر» ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : «لحاضر» ؛ فلا تقول : «زيد حسن الوجه - غدا ، أو أمس».

ونبّه بقوله : «كطاهر القلب جميل الظّاهر» على أن الصفه المشبهه إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وازن المضارع ، نحو : «طاهر القلب» وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يوزانه ، وهو الكثير ، نحو «جميل الظاهر ، وحسن الوجه ، وكريم الأب» وإن كانت من غير ثلاثى وجب موازنتها المضارع ، نحو «منطلق اللّسان».

* * *

تعمل الصفه المشبهه عمل اسم الفاعل المتعدى

وعمل اسم فاعل المعدّى

لها ، على الحدّ الّذى قد حدّا (2).

1- «صوغها» صوغ : يجوز أن يكون معطوفا على «جر» الواقع نائب فاعل فى البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها - إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم - إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله «صوغها» مبتدأ ، وقوله «من لازم» متعلقا بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الصفه المشبهه مضاف إليه «من لازم لحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف و «القلب» مضاف إليه

«جميل» معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف و «الظاهر» مضاف إليه.
2- «وعمل» مبتدأ ، وعمل مضاف ، و «اسم» مضاف إليه ، و «اسم» مضاف و «فاعل» مضاف إليه ، وفاعل مضاف و «المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف ، تقديره الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا «الذى» نعت للحد ، والجمله من «قد حدا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صله الذى.

أى : يثبت لهذه الصفه عمل اسم الفاعل المتعدّى ، وهو : الرفع ، والنصب (1) نحو «زيد حسن الوجه» ففى «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل ، و «الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن «حسنا» شبيه بضارب فعمل عمله ، وأشار بقوله : «على الحدّ الذى قد حدّا» إلى أن الصفه المشبهه تعمل على الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده.

* * *

لا يتقدم معمول الصفه المشبهه عليها و لا تعمل فى أجنبى

وسبق ما تعمل فيه مجتنب

وكونه ذا سببيّه وجب (2)دأ

1- اعلم أولا أن الصفه المشبهه لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقه : أى الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمرا ، فأما الصفه المشبهه فهى مأخوذه من فعل قاصر البته ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاه جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزا ، وإما مشبها بالمفعول : فى كونه منصوبا واقعا بعد الدال على الحدث ومرفوعه. ثم اعلم ثانيا أن الصفه المشبهه تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال.
2- «وسبق» مبتدأ ، وسبق مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، والجمله من «تعمل» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المبتدأ «وكونه» كون : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و «سببيه» مضاف إليه «وجب» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ

لما كانت الصفه المشبهه فرعا فى العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه ؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها ، كما جاز فى اسم الفاعل ؛ فلا تقول : «زيد الوجه حسن» كما تقول : «زيد عمرا ضارب» ولم تعمل إلا فى سببى ، نحو «زيد حسن وجهه» ولا تعمل فى أجنبى ؛ فلا تقول «زيد حسن عمرا» واسم الفاعل يعمل فى السببى ، والأجنبى ، نحو «زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا».

* * *

ما يجوز فى معمول الصفه المشبهه من وجوه الإعراب و أحوال معمولها

فارفع بها ، وانصب ، وجرّ - مع أل

ودون أل - مصحوب أل ، وما اتّصل (1)

بها : مضافا ، او مجرّدا ، ولا

تجرر بها - مع أل - سما من أل خلا (2)

1- «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» متعلق بارفع «وانصب ، وجر» معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقيهما لدلاله متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجروره محلا بالباء ، ومع مضاف و «أل» مضاف إليه «ودون أل» دون : ظرف معطوف على قوله «مع أل» السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثه السابقه - وهى : ارفع ، وانصب ، وجر - «وما» موصول معطوف على «مصحوب أل» السابق «اتصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله.
2- «بها» متعلق باتصل فى البيت السابق «مضافا» حال من الضمير المستتر فى «اتصل» «أو مجردا» معطوف على «مضافا» السابق «ولا» الواو عاطفه ، ولا : ناهيه «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلا بالباء «سما» مفعول به لتجرر «من أل» متعلق بخلا الآتى «خلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله «سما» السابق.

ومن إضافه لتاليها ، وما

لم يخل فهو بالجواز وسما (1)

الصفه المشبهه إما أن تكون بالألف واللام ، نحو «الحسن» أو مجرده عنهما ، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستّه :

الأول : أن يكون المعمول بأل ، نحو «الحسن الوجه ، وحسن الوجه».

الثانى : أن يكون مضافا لما فيه أل ، نحو «الحسن وجه الأب ، وحسن وجه الأب».

الثالث : أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف ، نحو «مررت بالرّجل الحسن وجهه ، وبرجل حسن وجهه».

الرابع : أن يكون مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو «مررت بالرّجل الحسن وجه غلامه ، وبرجل حسن وجه غلامه».

الخامس : أن يكون مجردا من أل دون الإضافه ، نحو «الحسن وجه أب ، وحسن وجه أب».

1- «ومن إضافه» معطوف على قوله «من أل» فى البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافه ، وتالى مضاف وها مضاف إليه «وما» اسم شرط : مبتدأ «لم» نافيه جازمه «يخل» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله «وسما» وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

السادس : أن يكون المعمول مجردا من أل والإضافه ، نحو «الحسن وجها ، وحسن وجها».

فهذه اثنتا عشره مسأله ، والمعمول فى كل واحده من هذه المسائل المذكوره : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر.

فيتحصّل حينئذ ستّ وثلاثون صوره.

وإلى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أى : بالصفه المشبهه ، «وانصب ، وجر ، مع أل» أى : إذا كانت الصفه بأل ، نحو «الحسن» «ودون أل» أى إذا كانت الصفه بغير أل ، نحو «حسن» «مصحوب أل» المعمول المصاحب لأل ، نحو «الوجه» «وما اتصل بها : مضافا ، أو مجردا» أى : والمعمول المتصل بها - أى : بالصفه - إذا كان المعمول مضافا ، أو مجردا من الألف واللام والإضافه ، ويدخل تحت قوله : «مضافا» المعمول المضاف إلى ما فيه أل ، نحو «وجه الأب» والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو «وجهه» والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو «وجه غلامه» والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافه ، نحو «وجه أب».

وأشار بقوله : «ولا تجرر بها مع أل - إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفه بأل - أربع مسائل :

الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو «الحسن وجهه».

الثانيه : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو «الحسن وجه غلامه».

الثالثه : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافه ، نحو «الحسن وجه أب».

الرابعه : جر المعمول المجرد من أل والإضافه ، نحو «الحسن وجه».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أى بالصفه المشبهه ، إذا كانت الصفه مع أل ، اسما خلا من أل أو خلا من الإضافه لما فيه أل ، وذلک كالمسائل الأربع.

وما لم يخل من ذلک يجوز جرّه كما يجوز رفعه ونصبه ؛ كالحسن الوجه ، والحسن وجه الأب ، وكما يجوز جرّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفه بغير أل على كل حال.

* * *

التّعجّب

للتعجب صيغتان و إعراب كل منهما

بأفعل انطق بعد «ما» تعجّبا

أو جىء ى «أفعل» قبل مجرور ببا (1)

وتلو أفعل انصبنّه : ك- «ما

أوفى خليلينا ، وأصدق بهما (2)

للتعجب صيغتان (3) : إحداهما «ما أفعله» والثانيه «أفعل به» وإليهما

1- «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «انطق» الآتى «انطق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضا ، وبعد مضاف و «ما» مضاف إليه «تعجبا» مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر فى «انطق» على التأويل بالمشتق : أى انطق متعجبا «أو» عاطفه «جىء» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بجىء «قبل» ظرف متعلق بجىء أيضا ، وقبل مضاف و «مجرور» مضاف إليه «بيا» جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضروره.
2- «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو - إلخ ، وتلو مضاف و «أفعل» قصد لفظه : مضاف إليه «انصبنه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق غير مره ، ما : تعجبيه مبتدأ «أوفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلى : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وهو مضاف ونامضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماض جاء على صوره الأمر «بهما» الباء زائده ، والضمير فاعل أصدق.
3- هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاه باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الداله - بحسب اللغه - على إنشاء التعجب فكثيره : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله

إلى صيغه فعل - بضم العين - وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارسا! وقولهم : سبحان الله.

أشار المصنف بالبيت الأول ، أى : انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب ، نحو : «ما أحسن زيدا ، وما أوفى خليلينا» أوجىء بأفعل قبل مجرور ببا ، نحو : «أحسن بالزّيدين ، وأصدق بهما».

فما : مبتدأ ، وهى نكره تامه عند سيبويه ، و «أحسن» فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر عائد على «ما» و «زيدا» مفعول أحسن ، والجمله خبر عن «ما» ، والتقدير «شىء أحسن زيدا» أى جعله حسنا ، وكذلک «ما أوفى خليلينا».

وأما أفعل ففعل أمر (1) ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائده.

واستدل على فعليه أفعل بلزوم نون الوفايه له إذا اتصلت به ياء المتكلم ، نحو : «ما أفقرنى إلى عفو الله» وعلى فعليه «أفعل» بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

268- ومستبدل من بعد غضبى صريمه***فأحر به من طول فقر وأحريا(2).

1- المشهور عند النحاه البصريين أنها فعل ماض جاء على صوره الأمر ، والمجرور بالباء الزائده وجوبا هو فاعله ، وأصل الكلام «أحسن زيد» أى صار ذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صوره الأمر ليكون بصوره الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صوره الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صوره الفضله نحو : امرر بزيد ، ثم التزموا ذلک.
2- هذا البيت مما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابى ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وروى صدره «ومستخلف من بعد غضبى» وقد أنشده ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص 37) كما أنشده صاحب اللسان. اللغه : «غضبى» - بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحده - اسم للمائه من الإبل ، وهى معرفه لا تنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلک الجوهرى والصاغانى وابن سيده والزجاجى ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه «غضيا» بالمثناه التحيه مقصورا - وكأنه سمى بذلک على التشبيه بمنبت الغضى لكثرته

«صريمه» تصغير صرمه - بكسر أوله - وهى القطعه من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلک ، ويجوز أن تقرأ صريمه بفتح الصاد ، والصريمه : القطعه من النخل والإبل أيضا ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه «أدخل رب الصريمه والغنيمه» يريد صاحب الإبل القليله والغنم القليله. الإعراب ، «ومستبدل» الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديرا ، وفيه ضمير مستتر فاعله «من بعد» جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و «غضبى» مضاف إليه «صريمه» مفعول به لمستبدل «فأحر» أحر : فعل ماض جاء على صوره الأمر «به» الباء زائده ، والضمير فاعل أحر «من طول» جار ومجرور متعلق بأحر ، و «من» فيه بمعنى الباء ، ويروى «لطول فقر» وطول مضاف و «فقر» مضاف إليه «وأحريا» الواو عاطفه ، وأحريا : فعل ماض جاء على صوره الأمر ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه فى الوقف. الشاهد فيه : قوله «وأحريا» حيث أكد صيغه التعجب بالنون الخفيفه ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلک دليلا على فعليه صيغه التعجب ، خلافا لمن ادعى اسميتها. فإن قلت : ألسنم تدعون أن هذه الصيغه فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحا فما بال نون التوكيد - كما تدعون - قد اتصلت به ، ونون التوكيد - فيما نعلم - إنما تتصل بالأمر والمضارع؟ قلنا : الجواب على ذلک من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضى - وإن يكن نادرا - ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراک الماضى مع المضارع والأمر فى الفعليه يجعل بينه وبينهما قربا واتصالا ، فسهل - من أجل هذا - دخول النون عليه ، والثانى : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغه مراعاه لصورتها ، فإنها فى صوره فعل الأمر وإن يكن معناها معنى الماضى ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

أراد «وأحرين» بنون التوكيد الخفيفه ، فأبدلها ألفا فى الوقف.

وأشار بقوله : «وتلو أفعل» إلى أن تالى «أفعل» ينصب لكونه مفعولا ، نحو «ما أوفى خليلينا».

ثم مثّل بقوله : «وأصدق بهما» للصيغه الثانيه.

وما قدمناه من أن «يا» نكره تامه هو الصحيح ، والجمله التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : «شىء أحسن زيدا» أى جعله حسنا ، وذهب الأخفش إلى أنها موصوله والجمله التى بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : «الّذى أحسن زيدا شىء عظيم» وذهب بعضهم إلى أنها استفهاميه ، والجمله التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : «أىّ شىء أحسن زيدا؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكره موصوفه ، والجمله التى بعدها صفه لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : «شىء أحسن زيدا عظيم».

* * *

يجوز حذف المتعجب منه بشرط وضوح المعنى

وحذف ما منه تعجّبت استبح

إن كان عند الحذف معناه يضح (1).

1- «حذف» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب «تعجبت» فعل وفاعله ، والجمله لا محل لها صله «استبح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله «يضح» الآتى ، وعند مضاف و «الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى : اسم كان ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله من «يضح» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

يجوز حذف المتعجّب منه ، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل ، إذا دلّ عليه دليل ؛ فمثال الأول قوله :

269- أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا***بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا(1)

1- البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى. اللغه : «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئه اليشكرى صاحبه فى سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب ، وانسكب. المعنى : يقول : إن عهدى بأم عمرو أن أراها صابره متجلده ، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟!. الإعراب : «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى ، وأم مضاف و «عمرو» مضاف إليه «دمعها» دمع : مبتدأ ، ودمع مضاف وها مضاف إليه ، والجمله من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من أم عمرو ، لأن «أرى» بصريه فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق ببكاء «وما» تعجبيه مبتدأ «كان» زائده «أصبرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبيه ، والمفعول محذوف ، أى : أصبرها ، والجمله فى محل رفع خير المبتدأ وهو ما التعجبيه. الشاهد فيه : قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذى يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه. ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبى السبطين على بن أبى طالب : جزى الله قوما قاتلوا فى لقائهم لدى الرّوع قوما ما أعزّ وأكرما يريد ما أعزهم وأكرمهم ، فحذف الضميرين.

التقدير : «وما كان أصبرها» فحذف الضمير وهو مفعول أفعل ؛ للدلاله عليه بما تقدم ، ومثال الثانى قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم ، فحذف «بهم» لدلاله ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

270- فذلک إن يلق المنيّه يلقها***حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر(1)

1- البيت لعروه بن الورد ، الملقب بعروه الصعاليک. المعنى : هذا الفقير - الذى وصفه فى أبيات سابقه - إذا صادف الموت صادفه محمودا ، وإن يستغن يوما فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!. الإعراب : «فذلک» اسم الإشاره مبتدأ ، واللام للدلاله على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب «إن» شرطيه «يلق» فعل مضارع ، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه «المنيه» مفعول به ليلق «يلقها» يلق : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «حميدا» حال من فاعل «يلق» المستتر فيه «وإن» شرطيه «يستغن» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو فاعل «يوما» ظرف زمان متعلق بيستغن «فأجدر» الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صوره الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط. الشاهد فيه : قوله «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه فى الإعراب. واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفعل» معطوفا على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف. ثم اعلم أن ما ذكرناه - من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغه «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف - هو رأى جماعه من النحاه ، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبره بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذا ، فاعرف ذلک.

أى : فأجدر به [فحذف المتعجب منه بعد «أفعل» وإن لم يكن معطوفا على أفعل مثله ، وهو شاذ].

* * *

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف بحكم حتما (1)

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقه واحده ؛ فلا يستعمل من أفعل غير الماضى ، ولا من أفعل غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه.

شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعه

وصغهما من ذى ثلاث ، صرّفا ،

قابل فضل ، تمّ ، غير ذى انتفا (2)

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا ،

وغير سالك سبيل فعلا (3)

يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعه :

1- «وفى كلا» جار ومجرور يتعلق بقوله «لزما» الآتى ، وكلا مضاف و «الفعلين» مضاف إليه «قدما» ظرف متعلق بلزم «لزما» لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق «منع» فاعل لزم ، ومنع مضاف و «تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم ، والجمله من «حتما» ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفه لحكم.
2- «وصغهما» صغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذى» جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف و «ثلاث» مضاف إليه ، والجمله من «صرفا» ونائب الفاعل

المستتر فيه فى محل جر صفه لذى ثلاث «قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا» نعوت أيضا لذى ثلاث : بعضها مفرد ، وبعضها جمله.
3- «وغير» معطوف على «غير» فى البيت السابق ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «وصف» مضاف إليه ، وجمله «يضاهى أشهلا» فى محل جر صفه لوصف «وغير» عطف على غير السابق ، وغير مضاف و «سالك» مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و «فعلا» قصد لفظه : مضاف إليه.

أحدها : أن يكون ثلاثيا ؛ فلا يبنيان مما زاد عليه ، نحو دحرج وانطلق واستخرج.

الثانى : أن يكون متصرفا ؛ فلا يبنيان من فعل غير متصرف ، كنعم ، وبئس ، وعسى ، وليس.

الثالث : أن يكون معناه قابلا للمفاضله ؛ فلا يبنيان من «مات» و «فنى» ونحوهما ؛ إذ لا مزيه فيهما لشىء على شىء.

الرابع : أن يكون تامّا ، واحترز بذلک من الأفعال الناقصه ، نحو «كان» وأخواتها ؛ فلا تقول «ما أكون زيدا قائما» وأجازه الكوفيون.

الخامس : أن لا يكون منفيّا ، واحترز بذلک من المنفى : لزوما ، نحو «ما عاج فلان بالدّواء» أى : ما انتفع به ، أو جوازا نحو «ما ضربت زيدا».

السادس : أن لا يكون الوصف منه على أفعل ، واحترز بذلک من الأفعال الداله على الألوان : كسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، والعيوب كحول فهو أحول ، وعور فهو أعور ؛ فلا تقول «ما أسوده» ولا «ما أحمره» ولا «ما أحوله» ولا «ما أعوره» ولا «أعور به» ولا «أحول به».

السابع : أن لا يكون مبنيّا للمفعول نحو : «ضرب زيد» ؛ فلا تقول «ما أضرب زيدا» تريد التعجب من ضرب أوقع به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط

وأشدد ، او أشدّ ، أو شبههما

يخلف ما بعض الشّروط عدما (1).

1- «وأشدد» قصد لفظه : مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول : مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «عدم»

الآتى ، وبعض مضاف و «الشروط» مضاف إليه «عدما» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «ما» الموصوله.

ومصدر العادم - بعد - ينتصب

وبعد أفعل جرّه بالبا يجب (1)

يعنى أنه يتوصّل إلى التعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدّ ونحوه ، وينصب مصدر ذلک الفعل العادم الشروط بعد «أفعل» مفعولا ، ويجر بعد «أفعل» بالباء ؛ فتقول «ما أشدّ دحرجته ، واستخراجه» و «أشدد بدحرجته ، واستخراجه» ، و «ما أقبح عوره ، وأقبح بعوره ، وما أشدّ حمرته ، وأشدد بحمرته».

* * *

قد شذ مجى ء فعل التعجب مما لم يستكمل الشرط

وبالنّدور احكم لغير ما ذكر

ولا تقس على الّذى منه أثر (2).

1- «ومصدر» مبتدأ ، ومصدر مضاف و «العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بينتصب الآتى «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله : «يجب» الآتى ، وبعد مضاف و «أفعل» مضاف إليه «جره» جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه «بالبا» قصر للضروره : متعلق بجر ، والجمله من «يجب» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله : «احكم» الآتى «احكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باحكم أيضا ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «ما» «ولا» ناهيه «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله : «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى «أثر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «الذى».

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شىء من الأفعال التى سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوره ، ولا يقاس على ما سمع منه ، كقولهم «ما أخصره» من «اختصر» فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثه أحرف وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم «ما أحمقه» فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل ، نحو حمق فهو أحمق ، وقولهم «ما أعساه ، وأعس به» فبنوا أفعل وأفعل به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

* * *

لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه و لا يفصل بين «ما» و فعل التعجب إلا بالظروف و شبهه

وفعل هذا الباب لن يقدّما

معموله ، ووصله بما الزما (1)

وفصله : بظرف ، او بحرف جر

مستعمل ، والخلف فى ذاک استقر (2)

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : «زيدا ما أحسن»

1- «وفعل» مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشاره من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «لن» نافيه ناصبه «يقدما» فعل مضارع مبنى للمجهول «معموله» معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل : مفعول مقدم لقوله : «الزما» الآتى ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.
2- «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «فى ذاک» جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجمله من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازا فى محل رفع خبر المبتدأ.

ولا «ما زيدا أحسن» ولا «بزيد أحسن» ويجب وصله بعامله ؛ فلا يفصل بينهما بأجنبى ، فلا تقول فى «ما أحسن معطيک الدّرهم» : «ما أحسن الدرهم معطيک» ولا فرق فى ذلک بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : «ما أحسن بزيد مارّا» تريد «ما أحسن مارّا بزيد» ولا «ما أحسن عندک جالسا» تريد «ما أحسن جالسا عندک» فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور جوازه ، خلافا للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمرىّ المنع إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معد يكرب : «لله درّ بنى سلبم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها» وقول على كرم الله وجهه ، وقد مرّ بعمّار فمسح التراب عن وجهه : «أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراک صريعا مجدّلا» ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابه رضى الله عنهم :

271- وقال نبىّ المسلمين : تقدّموا***وأحبب إلينا أن تكون المقدّما(1).

1- البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفه قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبى حنين مائه من الإبل. الإعراب : «وقال» فعل ماض «نبى» فاعل ، ونبى مضاف و «المسلمين» مضاف إليه «تقدموا» فعل أمر وفاعله ، والجمله فى محل نصب مقول القول «وأحبب» فعل ماض جاء على صوره الأمر ، فعل تعجب «إليتا» جار ومجرور متعلق بأحبب «أن» مصدريه «تكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو اسمه «المقدما» خبر تكون ، و «أن» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائده مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونک المقدما. الشاهد فيه : قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذى هو «أحبب» وفاعله الذى هو المصدر المنسبک من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلک جائز فى الأصح من مذاهب النحويين. ومثل هذا البيت فى كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر : أخلق بذى الصّبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا فإن المصدر المنسبک من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائده ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : «بذى الصبر».

وقوله :

272- خليلىّ ما أحرى بذى اللّبّ أن يرى ***صبورا ، ولكن لا سبيل إلى الصّبر(1)

1- البيت مما احتج به كثير من النحاه - منهم الجرمى - ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين. الإعراب : «خليلى» منادى حذف منه حرف النداء ، وياء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجيبه مبتدأ «أحرى» فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على «ما» التعجبيه فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بذى» جار ومجرور متعلق بأحرى ، وذى مضاف و «اللب» مضاف إليه «أن» مصدريه «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول «صبورا» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علميه ؛ فإذا قدرتها بصريه اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله : «صبورا» حالا من نائب الفاعل ، و «أن» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراک «لا» نافيه للجنس «سبيل» اسم لا «إلى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفه له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا. الشاهد فيه : قوله «بذى اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحرى» ومفعوله وهو المصدر المنسبک من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز فى الأشهر من مذاهب النحاه ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامه من قال بجوازه من النحاه ، ومن قال بمنعه منهم. ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر : أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر - إذا حالت - بأن أتحوّلا فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذى هو قوله : «أحر» وبين معموله الذى هو قوله : «بأن أتحولا» ومن كلام العرب «ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذى هو «أحسن» و «أقبح» ومعموله الذى هو «أن يصدق» و «أن يكذب» بالجار والمجرور.

ص: 159

نعم وبئس ، وما جرى مجراهما

نعم و بئس فعلان جامدان خلافا للكوفيين

فعلان غير متصرّفين

نعم وبئس ، رافعان اسمين (1)

مقارنى «أل» أو مضافين لما

قارنها : ك- «نعم عقبى الكرما» (2)

وبرفعان مضمرا يفسّره

مميّز : ك- «نعم قوما معشره» (3)

مذهب جمهور النحويين أن «نعم ، وبئس» فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنه عليهما ، نحو «نعمت المرأه هند ، وبئست المرأه دعد» وذهب جماعه من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم «نعم السّير على بئس العبر» وقول

1- «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له ، وغير مضاف و «متصرفين» مضاف إليه «نعم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله : رافعان.
2- «مقارنى» نعت لقوله : «اسمين» فى البيت السابق ، ومغارنى مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله : «مقارنى أل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «مضافين» ، و «قارنها» قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «كنعم عقبى الكرما» الكاف جاره لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبى : فاعل ، وعقبى مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضروره ، وأصله الكرماء.
3- «ويرفعان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل «مضمرا» مفعول به «يفسره» يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «مميز» فاعل يفسر ،

والجمله فى محل نصب نعت لقوله : «مضمرا» ، وقوله : «كنعم قوما معشره» الكاف فيه جاره لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوما» تمييز «معشره» معشر : مبتدأ خبره الجمله التى قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه.

الآخر «والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقه» وخرّج على جعل «نعم وبئس» مفعولين لقول محذوف واقع صفه لموصوف محذوف ، وهو المجرور بالحرف ، لا «نعم وبئس» ، والتقدير : نعم السّير على عير مقول فيه بئس العير ، وما هى بولد مقول فيه نعم الولد ؛ فحذف الموصوف والصفه ، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

فاعل نعم و بئس على ثلاثه أنواع

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضى ، ولا بدّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثه أقسام :

الأول : أن يكون محلّى بالألف واللام ، نحو «نعم الرّجل زيد» ومنه قوله تعالى : (نِعْمَ الْمَوْلى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) واختلف فى هذه اللام ؛ فقال قوم : هى للجنس حقيقه ، فمدحت الجنس كلّه من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد مدحته مرتين ، وقيل : هى للجنس مجازا ، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كلّه مبالغه ، وقيل : هى للعهد (1).

الثانى : أن يكون مضافا إلى ما فيه «أل» ، كقوله : «نعم عقبى الكرما» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ)

الثالث : أن يكون مضمرا مفسّرا بنكره بعده منصوبه على التمييز ، نحو

1- العهد - عند من قال إن أل فى فاعل نعم وبئس للعهد - قيل : هو العهد الذهنى لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلک كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلک فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيما ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجى ، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل فى «نعم الرجل زيد» هو زيد ، وكأنک قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر - وهو المخصوص - موضع المضمر ، قصدا إلى زياده التقرير والتفخيم.

«نعم قوما معشره» ففى «نعم» ضمير مستتر يفسره «قوما» و «معشره» مبتدأ ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن «قوما» حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثل «نعم قوما معشره» قوله تعالى : (بِئْسَ لِلظّالِمِينَ بَدَلاً) وقول الشاعر :

273- لنعم موئلا المولى إذا حذرت ***بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن (1)

وقول الآخر :

274- تقول عرسى وهى لى فى عومره : ***بئس امرأ ، وإنّنى بئس المره (2)

* * * .

1- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «موئلا» الموئل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبنى للمجهول - أى : خيفت «بأساء» هى الشده «الإحن» جمع إحنه - بكسر الهمزه فيهما - وهى الحقد وإضمار العداوه. الإعراب : «نعم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «موئلا» تمييز «المولى» مبتدأ ، والجمله قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : الممدوح المولى «إذا» ظرف زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «البغى» مضاف إليه «واستيلاء» الواو عاطفه ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الإحن» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لنعم موئلا» فإن «نعم» قد رفع ضميرا مستترا ، وقد فسر التمييز - الذى هو قوله موئلا - هذا الضمير.
2- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم. اللغه : «عرسى» عرس الرجل - بكسر أوله - امرأته «عومره» صياح وجلبه وصخب. الإعراب : «تقول» فعل مضارع «عرسى» عرس : فاعل ، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وهى» الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ «لى ، فى عومره» متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «بئس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «امرأ»

تمييز ، وجمله الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول «وإننى» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المره» فاعل ، وجمله الفعل وفاعله - بحسب الظاهر - فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقدير الكلام : وإننى مقول فى حقى : بئس المره ، وجمله «إن» واسمه وخبره فى محل نصب معطوفه على جمله مقول القول. الشاهد فيه : «بئس امرأ» حيث رفع «بئس» ضميرا مستترا ، وقد فسر التمييز الذى بعده - وهو قوله امرأ - هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جمله إنشائيه ، وهى جمله «بئس المره» وذلک شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمله معموله له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب.

وجمع تمییز وفاعل ظهر

فیه خلاف عنهم قد اشتهر (1)

اختلف النحویّون فی جواز الجمع بین التمییز والفاعل الظاهر فی «نعم» وأخواتها ؛ فقال قوم : لا یجوز ذلک ، وهو المنقول عن سیبویه ؛ فلا تقول : «نعم الرّجل رجلا زید» ، وذهب قوم إلی الجواز ، واستدلّوا بقوله :

1- «وجمع» مبتدأ أول ، وجمع مضاف و «تمییز» مضاف إلیه «وفاعل» معطوف علی تمییز ، وجمله «ظهر» وفاعله المستتر فیه فی محل جر صفه لفاعل «فیه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ ثان مؤخر ، وجمله المبتدأ الثانی وخبره فی محل رفع خبر المبتدأ الأول الذی هو جمع «عنهم» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتی ، وجمله «قد اشتهر» وفاعله المستتر فیه العائد إلی خلاف فی محل رفع صفه لخلاف.

275- والتّغلبيّون بئس الفحل فحلهم ***فحلا ، وأمّهم زلّاء منطيق (1)

وقوله :

276- تزوّد مثل زاد أبيک فينا***فنعم الزّاد زاد أبيک زادا(2)

1- البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه له يهجو فيها الأخطل التغلبى. اللغه : «زلاء» بفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزه - المرأه إذا كانت قليله لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلک الكنايه عن كونها ممتهنه ؛ فهى هزيله ضعيفه الجسم من أجل ذلک. المعنى : يذمهم بدناءه الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شده الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأه منهم لتمتهن فى الأعمال ، وتبتذل فى الخدمه ؛ فيذهب عنها اللحم - وذلک عند العرب مما تذم به المرأه - فتضطر إلى أن تتخذ حشيه - وهى كساء غليظ خشن - تعظم بها أليتها وتكبرها سترا لهزالها ونحافه جسمها. الإعراب : «التغلبيون» مبتدأ «بئس» فعل ماض لإنشاء الذم «الفحل» فاعل بئس ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من «فحلهم» مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام «فحلا» تمييز «وأمهم» الواو للاستئناف ، أو هى عاطفه ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» نعت لزلاء ، أو خبر ثان. الشاهد فيه : قوله «بئس الفحل ... فحلا» حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر - وهو قوله «الفحل» والتمييز ، وهو قوله «فحلا».

2- البيت لجرير بن عطيه ، من قصيده له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان. اللغه : «تزود» أصل معناه : اتخذ زادا ، وأراد منه هنا السيره الحميده ، والعيشه الطيبه ، وحسن المعامله. المعنى : سر فينا السيره الحميده التى كان أبوک يسيرها ، وعش بيننا العيشه المرضيه التى كان يعيشها أبوک ، واتخذ عندنا من الأيادى الباره كما كان يتخذه أبوک ؛ فقد كانت سيره أبيک عاطره ، وأنت خليق بأن تقفو أثره. الإعراب : «تزود» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مثل» مفعول به لنزود ، ومثل مضاف و «زاد» مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من «أبيک» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود «فنعم» الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء

المدح «الزاد» فاعل نعم ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم «زاد» مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من «أبيک» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه «زادا» تمييز. الشاهد فيه : قوله «فنعم الزاد ... زادا» حيث جمع فى الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله «الزاد» والتمييز وهو قوله «زادا» كما فى البيت السابق ، وذلک غير جائز عند جمهره البصريين ، وقوم منهم يعربون «زادا» فى آخر هذا البيت مفعولا به لقوله «تزود» الذى فى أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله «مثل» حالا من «زادا» وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ، وتقديره البيت على هذا : تزود زادا مثل زاد أبيک فينا ، فنعم الزاد زاد أبيک.

وفصّل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائده زائده على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : «نعم الرّجل فارسا زيد» وإلّا فلا ، نحو : «نعم الرّجل رجلا زيد».

فإن كان الفاعل مضمرا ، جاز الجمع بينه وبين التمييز ، اتفاقا ، نحو : «نعم رجلا زيد».

* * *

ص: 165

إذا وقعت «ما» بعد «نعم» فما إعراب «ما»؟

و «ما» مميّز ، وقيل : فاعل ،

فى نحو «نعم ما يقول الفاضل» (1)

تقع «ما» بعد «نعم ، وبئس» فتقول : «نعم ما» أو «نعّما» ، و «بئس ما» ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِىَ) وقوله تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) واختلف فى «ما» هذه ؛ فقال قوم : هى نكره منصوبه على التمييز ، وفاعل «نعم» ضمير مستتر ، وقيل : هى الفاعل ، وهى اسم معرفه ، وهذا مذهب ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه.

* * *

المخصوص بالذم أو بالمدح و إعرابه

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (2)

يذكر بعد «نعم ، وبئس» وفاعلهما اسم مرفوع ، هو المخصوص بالمدح

1- «وما» مبتدأ «مميز» خبر «وقيل» فعل ماض مبنى للمجهول «فاعل» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجمله هى مقول القول «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير فى خبره «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقبل : ما فاعل ، وجمله «يقول الفاضل» فى محل نصب نعت لما على الأول ، وفى محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف - تقديره : نعم الشىء يقوله الفاضل - على الثانى.
2- «ويذكر» فعل مضارع مبنى للمجهول «المخصوص» نائب فاعل «بعد» ظرف متعلق بيذكر ، مبنى غلى الضم فى محل نصب «مبتدا» حال من المخصوص «أو» عاطفه «خبر» معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و «اسم» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ،

وجمله «يبدو» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجمله ليس واسمه وخبره فى محل جر نعت لقوله اسم ، «أبدا» منصوب على الظرفيه ، وعامله يبدو.

أو الذم ، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه ، نحو : «نعم الرّجل زيد ، وبئس الرّجل عمرو ، ونعم غلام القوم زيد ، وبئس غلام القوم عمرو ، ونعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو» وفى إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجمله قبله خبر عنه.

والثانى : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير «هو زيد ، وهو عمرو» أى : الممدوح زيد ، والمذموم عمرو.

ومنع بعضهم الوجه الثانى ، وأوجب الأول.

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : «زيد الممدوح».

* * *

وإن يقدّم مشعر به كفى

ک «العلم نعم المقتنى والمقتفى» (1)

إذا تقدّم ما يدلّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرا ، كقوله تعالى فى أيوب : (إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أى : نعم العبد أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - لدلالة ما قبله عليه.

* * *

1- «وإن» شرطيه «يقدم» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقدم «به» جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهو جواب الشرط «كالعلم» الكاف جاره لقول محذوف ، العلم : مبتدأ «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «المقتنى» فاعل لنعم «والمقتفى» معطوف على المقتنى ، وجمله نعم وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولک العلم نعم المقتنى.

تستعمل «ساء» بمعنى «بئس» و يجوز أن تغير كل فعل ثلاثى إلى مثال كرم للمدح أو للذم

واجعل كبئس «ساء» واجعل فعلا

من ذى ثلاثه كنعم مسجلا (1)

تستعمل «ساء» فى الذم استعمال «بئس» ؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس - وهو المحلىّ بالألف واللام ، نحو «ساء الرّجل زيد» والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو «ساء غلام القوم زيد» ، والمضمر المفسّر بنكره بعده ، نحو «ساء رجلا زيد» ومنه قوله تعالى : (ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) - ويذكر بعدها المخصوص بالذم ، كما يذكر بعد «يئس» ، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله : «واجعل فعلا» إلى أن كلّ فعل ثلاثى يجوز أن يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ، ويعامل معامله «نعم ، وبئس» فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : «شرف الرّجل زيد ، ولؤم الرّجل بكر ، وشرف غلام الرجل زيد ، وشرف رجلا زيد».

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز فى علم أن يقال : «علم الرّجل زيد» ، بضم عين الكلمه ، وقد مثّل هو وابنه به. وصرّح غيره أنه لا يجوز تحويل «علم ، وجهل ، وسمع» إلى فعل يضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسره عينها ، ولم تحولها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

1- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كبئس» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «ساء» قصد لفظه : مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفه ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على اجعل السابق «فعلا» مفعول أول لاجعل «من ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلا ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «كنعم» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «مسجلا» حال من نعم.

بل نبقيها على حالها ، كما أبقوها ؛ فتقول : «علم الرجل زيد ، وجهل الرجل عمرو ، وسمع الرجل بكر».

* * *

يقال فى المدح «حبّذا» و فى الذم «لا حبّذا» و اختلاف العلماء فى إعرابهما

ومثل نعم «حبّذا» ، الفاعل «ذا»

وإن ترد ذمّا فقل : «لا حبّذا» (1)

يقال فى المدح : «حبّذا زيد» ، وفى الذم : «لا حبّذا زيد» كقوله :

277- ألا حبّذا أهل الملا ، غير أنّه ***إذا ذكرت منّ فلا حبّذا هيا(2)

1- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «نعم» قصد لفظه : مضاف إليه «حبذا» قصد لفظه أيضا : خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطيه «ترد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذما» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» نافيه «حبذا» فعل وفاعل ، والجمله مقول القول فى محل نصب ، وجمله قل ومعمولاته فى محل جزم جواب الشرط.
2- البيت لكنزه - بكاف مفتوحه فنون ساكنه - أم شمله بن برد المنقرى ، من أبيات تهجو فيها ميه صاحبه ذى الرمه ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت لذى الرمه نفسه ، قاله التبريزى شارح الحماسه ، وروى بعد بيت الشاهد قوله : على وجه منّ مسحه من ملاحه وتحت الثّياب العار ، لو كان باديا اللغه : «الملا» بالقصر - الفضاء الواسع. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبيه «حبذا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم «أهل» مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف «الملا» مضاف إليه «غير» نصب على الاستثناء «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصه والشأن اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «منى» نائب فاعل ذكر ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «فلا» الفاء واقعه فى جواب إذا ، لا : نافيه «حبذا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم «هيا» مبتدأ مؤخر ، وجمله

المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وجملتا الشرط وجوابه فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه غير إليه. الشاهد فيه : قوله «حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا» حيث استعمل «حبذا» فى صدر البيت فى المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لا حبذا» فى عجز البيت فى الذم كاستعمال «بئس» ، ومثل هذا البيت فى استعمال الكلمتين معا قول الآخر : ألا حبّذا عاذرى فى الهوى ولا حبّذا العاذل الجاهل وقال عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فظلت بمرأى شائق وبمسمع ألا حبّذا مرأى هناک ومسمع ومن هنا تعلم أنه لا يشترط فى فاعل «حبذا» - إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضيا - أن يكون مقرونا بأل ، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفه.

واختلف فى إعرابها ؛ فذهب أبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن برهان ، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأنّ من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف ، إلى أن «حبّ» فعل ماض ، و «ذا» فاعله ، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجمله قبله خبره ، وجوز أن يكون خبرا لمبتدإ محذوف ، وتقديره «هو زيد» أى : الممدوح أو المذموم زيد ، واختاره المصنف.

وذهب المبرد فى المقتضب ، وابن السراج فى الأصول ، وابن هشام اللّخمى - واختاره ابن عصفور - إلى أن «حبّذا» اسم ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت «حبّ» مع «ذا» وجعلتا اسما واحدا.

وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن «حبذا» فعل ماض ، و «زيد» فاعله ؛ فركبت «حبّ» مع «ذا» وجعلتا فعلا ، وهذا أضعف المذاهب.

* * *

وأول «ذا» المخصوص أيّا كان ، لا

تعدل بذا ؛ فهو يضاهى المثلا (1)

أى : أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أى حال كان ، من الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنيه ، والجمع ، ولا تغير «ذا» لتغيّر المخصوص ، بل يلزم الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا يغير ، فكما تقول «الصّيف ضيّعت اللّبن» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره ، تقول : «حبّذا زيد ، [وحبذا هند] والزيدان ، والهندان ، والزيدون ، والهندات» فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت لقيل «حبّذى هند ، وحبّذان الزيدان ، وحبّتان الهندان ، وحب أولئك الزيدون ، أو الهندات».

* * *

1- «أول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «المخصوص» مفعول أول لأول «أيا» اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص «لا» ناهيه «تعدل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذا» جار ومجرور متعلق بتعدل «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجمله «يضاهى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل رفع خبر المبتدأ «المثلا» مفعول به ليضاهى.

وما سوى «ذا» ارفع بحبّ ، أو فجرّ

بالبا ، ودون «ذا» انضمام الحا كثر (1)

يعنى أنه إذا وقع بعد «حبّ» غير «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بحبّ ، نحو «حبّ زيد» والجر بباء زائده ، نحو «حبّ بزيد» وأصل حبّ : حبب ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حبّ.

ثم إن وقع بعد «حبّ» ذا وجب فتح الحاء ؛ فتقول : «حبّ ذا» وإن وقع بعدها غير «ذا» جاز صم الحاء ، وفتحها ؛ فتقول «حبّ زيد» و «حبّ زيد». وروى بالوجهين قوله :

278- فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها ، ***وحبّ بها مقتوله حين تقتل (2)

1- «ما» اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «ارفع» الآنى «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف ، و «ذا» اسم إشاره مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارفع «أو» عاطفه «فجر» الفاء زائده ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالبا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله جر «ودون» الواو عاطفه ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و «ذا» مضاف إليه ، والمراد لفظ ذا «انضمام» مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و «الحا» قصر للضروره : مضاف إليه ، وجمله «كثر» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير.
2- البيت للأخطل التغلبى ، من كلمه يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد ، أحد أجواد العرب. اللغه : «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها «وحب بها» يروى فى مكانه «وأطيب بها». الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجمله فى محل نصب مقول القول «عنكم ، بمزاجها» متعلقان باقتلوا «وحب» الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح «بها» الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون فى محل رفع «مقتوله» تمييز ، أو حال «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل

مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخمر ، والجمله فى محل جر بإضافه «حين» إليها. الشاهد فيه : قوله «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها ، والفاعل غير «ذا» ، وكلا الوجهين - فى هذه الحاله - جائز ، فإن كان الفاعل «ذا» تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامه - تبعا للمصنف - ذلک مفصلا. واعلم أولا أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجرورا بالباء كما فى هذا الشاهد وكما فى قول الطرماح بن حكيم : حبّ بالزّور الّذى لا يرى منه إلّا صفحه أو لمام واعلم ثانيا أن هذه الباء زائده ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا كما تعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء فى نحو قول ساعده بن جؤيه : هجرت غضوب وحبّ من يتجنّب وعدت عواد دون وليک تشعب فقد دل بيت ساعده على أن زياده الباء فى فاعل «حب» غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله : «من يتجنب» - غير مقترن بالباء.

* * *

ص: 173

أفعل التّفضيل

اشاره

(1)

صغ من مصوغ منه للتّعجّب

«أفعل» للتّفضيل ، وأب اللّذ أبى (2)

يصاغ من الأفعال التى يجوز التعجب منها - للدلاله على التفضيل - وصف على وزن «أفعل (3)» فتقول : «زيد أفضل من عمرو ، وأكرم من خالد» كما تقول «ما أفضل زيدا ، وما أكرم خالدا» وما امتنع بناء فعل التّعجّب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه ؛ فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثه أحرف ، كدحرج واستخرج ، ولا من فعل غير متصرف ، كنعم وبئس ، ولا من فعل ».

1- هذه الترجمه صارت فى اصطلاح النحاه اسما لكل ما دل على زياده ، سواء كانت الزياده فى فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زياده فى نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنه ؛ فلا ينافى أن يعرض لها التغيير كما فى خير وشر.
2- «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ ، وفى الكلام موصوف مقدر ، أى : من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وأب» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللذ» اسم موصول - لغه فى الذى - مفعول به لقوله : «ائب» والجمله من «أبى» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
3- هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير منصرف لكونه ملازما للوصفيه ووزن الفعل ، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقا كأفضل أو تقديرا كخير وشر فى نحو قوله تعالى : (أَنْتُمْ شَرٌّ مَكاناً) وقوله سبحانه (هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) بدليل مجيئه على الأصل فى قول الراجز : * بلال خير الناس وابن الأخير* الدال على زياده صاحبه فى أصل الفعل».

لا يقبل المفاضله ، كمات وفنى ، ولا من فعل ناقص ، ككان وأخواتها ، ولا من فعل منفى ، نحو «ما عاج بالدّواء ، وما ضرب» ولا من فعل يأتى الوصف منه على أفعل ، نحو «حمر ، وعور» ولا من فعل مبنى للمفعول ، نحو «ضرب ، وجنّ» وشذّ منه قولهم : «هو أخصر من كذا» فبنوا أفعل التفضيل من «اختصر» وهو زائد على ثلاثه أحرف ، ومبنى للمفعول ، وقالوا : «أسود من حلک الغراب ، وأبيض من اللّبن» فبنوا أفعل التفضيل - شذوذا - من فعل الوصف منه على أفعل.

* * *

يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه

وما به إلى تعجّب وصل

لمانع ، به إلى التّفضيل صل (1)

تقدّم - فى باب التعجب - أنه يتوصّل إلى التعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروط ب- «أشدّ» ونحوها ، وأشار هنا إلى أنه يتوصّل إلى التفضيل من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به فى التعجب ؛ فكما تقول : «ما أشدّ استخراجه» تقول : «هو أشدّ استخراجا من زيد» وكما تقول : «ما أشدّ حمرته» تقول : «هو أشدّ حمره من زيد» لكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد «أشدّ» مفعولا ، وههنا ينتصب تمييزا.

* * *

1- «وما» اسم موصول : مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله : «وصل» الآتى على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلک لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل ، وجمله «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضا «به إلى التفضيل» يتعلقان بقوله : «صل» الآتى «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

أفعل التفضيل على ثلاثه أنواع : مضاف، و مقترن بأل، و مجرد منهما و حكم كل نوع من هذه الأنواع

وأفعل التّفضيل صله أبدا

: تقديرا ، او لفظا ، بمن إن جرّدا (1)

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثه أحوال ؛ الأوّل : أن يكون مجردا ، الثانى : أن يكون مضافا ، الثالث : أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجردا فلا بد أن يتصل به «من» : لفظا ، أو تقديرا (2) ، جارّه للمفضّل ، نحو «زيد أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل من عمرو» وقد تحذف «من» ومجرورها للدلاله عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) أى : وأعزّ منك [نفرا].

وفهم من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان ب- «أل» أو مضافا لا تصحبه «من (3)» ؛ فلا تقول : «زيد الأفضل من عمرو» ، ولا «زيد أفضل الناس من عمرو». را

1- «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأفعل مضاف و «التفضيل» مضاف إليه «صله» صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفيه «تقديرا» حال «أو لفظا» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطيه «جردا» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجاره للمفضول بأحد شيئين ، الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النَّبِىُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) والثانى : لو الشرطيه ومدخولها ، نحو قول الشاعر : ولفوك أطيب ، لو بذلت لنا ، من ماء موهبه على خمر
3- ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما فى قول الأعشى ، وسيأتى قريبا ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم 280. ولست بالاكثر منهم حصى وإنّما العزّه للكاثر وكما فى قول سعد القرقره : نحن بغرس الودىّ أعلمنا منّا بركض الجياد فى السّدف كما جاء المجرد من أل

والإضافه غير مقرون بمن فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى : عليها فتى لم تحمل الأرض مثله أبرّ بميثاق ، وأوفى ، وأصبرا

وأكثر ما يكون ذلک (1) إذا كان أفعل التفضيل خبرا ، كالآيه الكريمه ونحوها ، وهو كثير فى القرآن ، وقد تحذف منه وهو غير خبر ، كقوله :

279- دنوت وقد خلناک كالبدر أجملا***فظلّ فؤادى فى هواک مضلّلا(2)

ف- «أجمل» أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال من التاء فى «دنوت» وحذفت منه «من» ، والتقدير : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناک كالبدر. .

1- يريد «وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافه إذا كان أفعل خبرا - إلخ».
2- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «دنوت» قربت «خلناک» ظننا شأنک كذا «كالبدر» مشابهه له «أجملا» أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونک أجمل من البدر وقد خلناک مثل البدر. الإعراب : «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «خلناک» فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول «كالبدر» جار ومجرور متعلق بخلناک وهو مفعول ثان لخال ، والجمله من الفعل ومفعوليه فى محل نصب حال من التاء فى دنوت «أجملا» حال ثانيه من التاء «فظل» فعل ماض ناقص «فؤادى» فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى هواک» الجار والمجرور متعلق بقوله : «مضللا» الآتى ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثه المخاطبه مضاف إليه «مضللا» خبر ظل. الشاهد فيه : قوله «أجملا» حيث حذف «من» الجاره للمفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام : أجمل منه ، ونظيره بيت امرىء القيس الذى أنشدناه قريبا ص 177.

ويلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير ، وكذلك المضاف إلى نكره ، وإلى هذا أشار بقوله :

وإن لمنكور يضف ، أو جرّدا

ألزم تذكيرا ، وأن يوحّدا (1)

فتقول : «زيد أفضل من عمرو ، وأفضل رجل ، وهند أفضل من عمرو ، وأفضل امرأه ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزّيدون أفضل من عمرو ، وأفضل رجال ، والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» فى هاتين الحالتين مذكرا ومفردا ، ولا يؤنث ، ولا يثنّى ، ولا يجمع.

* * *

وتلو «أل» طبق ، وما لمعرفه

أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه (2).

1- «وإن» شرطيه «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله : «يضف» الآنى «يضف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «أو» عاطفه «جردا» معطوف على يضف «ألزم» فعل ماض مبنى للمجهول فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «تذكيرا» مفعول ثان لألزم «وأن» مصدريه «يوحدا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبک من «أن» المصدريه ومعمولها فى تأويل مصدر منصوب معطوف على قوله : تذكيرا.
2- «وتلو» مبتدأ ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفه ، ما اسم موصول : مبتدأ «لمعرفه» جار ومجرور متعلق بقوله : «أضيف» الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذى هو ما الموصوله ، وذو مضاف و «وجهين» مضاف إليه

«عن ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لوجهين ، وذى مضاف و «معرفه» مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذى معرفه.

هذا إذا نويت معنى «من» وإن

لم تنو فهو طبق ما به قرن (1)

إذا كان أفعل التفضيل ب- «أل» لزمت مطابقته لما قبله : فى الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضّل ، أو الفضليات» ، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا تقول : «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهندات الأفضل» ، ولا يجوز أن تقترن به «من» ؛ فلا تقول : «زيد الأفضل من عمرو» فأما قوله :

1- «هذا» اسم إشاره مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «نويت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : وإن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «قرن» الآتى «قرن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله ، والمراد بمعنى من - الذى قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل.

280- ولست بالأكثر منهم حصى ***وإنّما العزّه للكاثر(1)

فيخرّج على زياده الألف واللام ، والأصل : ولست بأكثر منهم ، أو جعل «منهم» متعلقا بمحذوف مجرد عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللّام ، والتقدير «ولست بالأكثر أكثر منهم».

ص: 180

1- البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمه له يهجو فيها علقمه بن علاثه ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلک فى المنافره التى وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ، اللغه : «الأكثر حصى» كنايه عن كثره عدد الأعوان والأنصار «العزه» القوه والغلبه «الكاثر» الغالب فى الكثره ، مأخوذه من قولهم : كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أى : غلبتهم كثره. الإعراب : «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق - فى الظاهر - بالأكثر ، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أداه حصر «العزه» مبتدأ «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخله على اسم التفضيل و «من» الجاره للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم فى تخريج البيت على مذهبهم توجيهات أشار الشارح العلامه إلى اثنين منها ، وهما الثانى والثالث فى كلامنا الذى نذكره الأول : لا نسلم أن «من» فى قوله : «منهم» هى الجاره للمفضول ، ولكنها تبعيضيه ؛ فهى متعلقه بمحذوف ، والتقدير : لست بالأكثر حصى حال كونک منهم : أى بعضهم. الثانى : أن أل فى قوله : «بالأكثر» زائده ، والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفه. الثالث : أن «من» ليست متعلقه بالأكثر المذكور فى الكلام ، ولكنها متعلقه بأكثر منكرا محذوفا يدل عليه هذا.

وأشار بقوله : «وما لمعرفه أضيف - إلخ» إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفه ، وقصد به التفضيل ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : «الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهندات أفضل النساء» والثانى : استعماله كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقول : «الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم ، وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضّل النساء ، أو فضليات النساء» ، ولا يتعين الاستعمال الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان فى القرآن ؛ فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ) ومن استعماله مطابقا قوله تعالى : (وَكَذلِكَ جَعَلْنا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِميها) وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبّكم إلىّ ، وأقربكم منّى منازل يوم القيامه : أحاسنكم أخلاقا ، الموطّئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون».

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقه ، ولهذا عيب على صاحب الفصيح (1) فى قوله «فاخترنا أفصحهنّ» قالوا : فكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول : «فصحاهنّ».

فإن لم يقصد التفضيل تعيّنت المطابقه ، كقولهم : «النّاقص والأشجّ أعدلا بنى مروان» أى : عادلا بنى مروان.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : «هذا إذا نويت معنى من - البيت» أى : جواز الوجهين - أعنى المطابقه وعدمها - ».

1- هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوى الكوفى ، وله رساله صغيره اشتهرت باسم «فصيح ثعلب».

مشروط بما إذا نوى بالإضافه معنى «من» أى : إذا نوى التفضيل ، وأما إذا لم ينو ذلک فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به.

قيل : ومن استعمال صيغه أفعل لغير التفضيل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى : وهو هيّن عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :

وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن

بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل [77](1)

أى : لم أكن بعجلهم ، وقوله :

281- إنّ الّذى سمک السّماء بنى لنا***بيتا دعائمه أعزّ وأطول (2).

1- تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم 77 ، فانظره هناک فى مباحث زياده الباء فى خبر الناسخ النافى ، والشاهد فيه هنا قوله «بأعجلهم» فإنه فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلک ، هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ إذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلک لا ينافى أن يكون سريعا إليه ، وهذا ذم لا مدح.
2- هذا البيت مطلع قصيده للفرزدق ، يفتخر فيها على جرير بن عطيه بن الخطفى ويهجوه. اللغه : «سمک» يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمک ، ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ، ومصدره السموک «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم : جمع دعامه - بكسر الدال المهمله - وهى فى الأصل ما يسد به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط. الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن ، وجمله «سمک السماء» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صله الموصول الواقع اسما لإن ، وجمله «بنى لنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع خبر إن «بيتا» مفعول به لبنى ، وجمله «دعائمه أعز» من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفه لقوله «بيتا» وقوله «وأطول» معطوف على قوله «أعز». الشاهد فيه : قوله «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتى التفضيل فى غير

التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتا دعائمه عزيزه طويله حتى تكون دعائم بيته أكثر عزه وأشد طولا ، ولو بقى «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلک.

أى : [دعائمه] عزيزه طويله ، وهل ينقاس ذلک أم لا؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلک ، وأن أبا عبيده قال فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) إنه بمعنى هيّن ، وفى بيت الفرزدق - وهو الثانى - إن المعنى عزيزه طويله ، وإن النحويين ردّوا على أبى عبيده ذلک ، وقالوا : لا حجه فى ذلک [له].

* * *

لا تتقدم «من» الجاره للمفضول على أفعل التفضيل إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام و ندر فى غير ذلک

وإن تكن بتلو «من» مستفهما

فلهما كن أبدا مقدّما (1)

كمثل «ممّن أنت خير»؟ ولدى

إخبار التّقديم نزرا وردا (2).

1- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «بتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «مستفهما» الآتى ، وتلو مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «مستفهما» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله «مقدما» الآتى «كن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفيه متعلق بقوله «مقدما» الآتى «مقدما» خبر كن ، والجمله من كن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط.
2- «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله «خير» الآتى «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ ، والجمله فى محل جر بإضافه مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله «ورد» الآتى ، ولدى مضاف و «إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزرا» حال من الضمير المستتر فى قوله «ورد» الآتى «ورد» ورد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التقديم.

تقدّم أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا جىء بعده «بمن» جاره للمفضّل عليه ، نحو «زيد أفضل من عمرو» ، و «من» ومجرورها معه بمنزله المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب - حينئذ - تقديم «من» ومجرورها نحو «ممّن أنت خير؟ ومن أيّهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيّهم أنت أفضل؟» وقد ورد التقديم شذوذا فى غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبار التقديم نزرا وردا» ومن ذلک قوله :

282- فقالت لنا : أهلا وسهلا ، وزوّدت ***جنى النّحل ، بل ما زوّدت منه أطيب (1).

1- البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها فى امرأه من بنى ذهل بن ثعلبه قرته وحملته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأه ضبيه فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده. اللغه : «أهلا ، وسهلا» كلمتان تقولهما العرب فى تحيه الأضياف والحفاوه بهم «جنى النحل» ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلک عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوه حديثها. الإعراب : «فقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «لنا» جار ومجرور متعلق بقال «أهلا وسهلا» منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أى أتيتم فوما أهلا ونزلتم موضعا سهلا «وزودت» الواو عاطفه ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث «جنى» مفعول به لزود ، وجنى مضاف و «النحل» مضاف إليه «بل» حرف للاضراب الإبطالى «ما» اسم موصول : مبتدأ ، وجمله «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله ، والعائد محذوف ، أى زودته «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «أطيب» الآتى «أطيب» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام ، وذلک التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعه من النحاه قوله «منه» متعلقا بقوله «زودت» أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيه جنى النحل ، وعلى ذلک لا شاهد فى البيت ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح. ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورنه : واستنزل الزّبّاء قسرا وهى من عقاب لوح الجوّ أعلى منتمى فقوله : «من

عقاب» متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاما ، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

والتقدير : بل ما زوّدت أطيب منه ؛ وقول ذى الرّمّه يصف نسوه بالسمن والكسل :

283- ولا عيب فيها غير أنّ سريعها***قطوف ؛ وأن لا شىء منهنّ أكسل (1).

1- هذا البيت لذى الرمه ؛ من كلمه له مطلعها : أللرّبع ظلّت عينک الماء تهمل رشاشا كما استنّ الجمان المفصّل؟ اللغه : «تهمل» تسكب «استن» تبدد ، وتفرق «الجمان» جمع جمانه - بضم الجيم - وهى حبه من الفضه كالدره «قطوف» بفتح القاف - بطىء ، متقارب الخطو. المعنى : يصف نساء بالسمن والعباله ، وكنى عن ذلک بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديده البطء متكاسله ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلک ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمه وعدم الامتهان فى العمل. الإعراب : «ولا» نافيه للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفه لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا ، وهذا متعين على لغه طيىء «غير» أداه استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن «وأن» الواو عاطفه ، أن : مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شىء» لا : نافيه للجنس ، وشىء : اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتى «أكسل» خبر لا ، والجمله من «لا» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر «أن» المخففه من الثقيله. الشاهد فيه : قوله «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المحرور ليس استفهاما ولا مضافا إلى الاستفهام ، وذلک شاذ ، وتقدم مثله.

[التقدير : وأن لا شىء أكسل منهن] ، وقوله :

284- إذا سايرت أسماء يوما ظعينه***فأسماء من تلك الظّعينه أملح (1)

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينه.

* * * .

1- هذا البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه له مطلعها : أجدّ رواح البين أم لا تروّح؟ نعم كلّ من يعنى بجمل مبرّح اللغه : «سايرت» جارت ، وباهت «يوما» المراد به مجرد الوقت ، نهارا كان ذلک أم ليلا «ظعينه» أصله الهودج تكون فيه المرأه ، ثم نقل إلى المرأه فى الهودج بعلاقه الحاليه والمحليه ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأه مطلقا : راكبه ، أو غير راكبه ، ويروى بيت الشاهد هكذا : إذا سايرت أسماء يوما ظعائنا فأسماء من تلک الظّعائن أملح المعنى : يقول : إن أسماء فى غايه الملاحه وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجمالها امرأه أخرى فى وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحه وأعظم جمالا. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت» ساير : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «يوما» ظرف متعلق بسايرت «ظعينه» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعه فى جواب إذا ، أسماء : مبتدأ «من تلک» جار ومجرور متعلق بقوله «أملح» الآتى «الظعينه» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «من تلک ... املح» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله «من تلک» - على أفعل التفضيل - وهو قوله «أملح» - فى غير الاستفهام ، وذلک شاذ ، وقد مضى مثله.

لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا فى «مسأله الكحل»

ورفعه الظّاهر نزر ، ومتى

عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (1)

كلن ترى فى النّاس من رفيق

أولى به الفضل من الصّدّيق (2)

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ، أولا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا ، وإنما يرفع ضميرا مستترا ، نحو : «زيد أفضل من عمرو» ففى «أفضل» ضمير مستتر عائد على

1- «ورفعه» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط ، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتى «عاقب» فعل ماض فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «فعلا» مفعول به لعاقب «فكثيرا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، كثيرا : حال من الضمير المستتر فى قوله «ثبت» الآتى «ثبتا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.
2- «كلن» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، لن : حرف نفى ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديرا بلن ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الناس» جار ومجرور متعلق بترى «من» زائده «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل ، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

«زيد» ؛ فلا تقول : «مررت برجل أفضل منه أبوه» فترفع «أبوه» ب- «أفضل» إلا فى لغه ضعيفه حكاها سيبويه.

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صحّ أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا ، وذلک فى كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفى أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيّا ، مفضّلا على نفسه باعتبارين ، نحو : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» ف- «الكحل» : مرفوع ب- «أحسن» لصحه وقوع فعل بمعناه موقعه ، نحو : «ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كزيد» ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه فى عشر ذى الحجه» وقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

285- مررت على وادى السّباع ، ولا أرى ***كوادى السّباع - حين يظلم - واديا(1)

1- البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى. اللغه : «وادى السباع» اسم موضع بطريق البصره ، وهو الذى قتل فيه الزبير ابن العوام رضى الله عنه «تئيه» - بفتح التاء المثناه ، وكسر الهمزه بعدها ، وتشديد الياء - مصدر تأيا بالمكان ، أى : توقف وتمكث وتأنى وتمهل «ساريا» اسم فاعل من سرى : أى سار فى الليل. المعنى : يقول : مررت على وادى السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حندسه ، فلا تضاهيه أوديه ، ولا تماثله فى تمهل من يرده من الركبان ، ولا فى ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، فى أى وقت ، إلا فى الوقت الذى يقى الله فيه السارين ويؤمن فزعهم ، ويهدىء روعهم. الإعراب : «مررت» فعل وفاعل «على وادى» جار ومجرور متعلق بمررت ، ووادى مضاف و «السباع» مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال ، لا : نافيه «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «كوادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لأرى إذا قدرتها علميه ، ويقع حالا من قوله : «واديا» الآتى إذا قدرت رأى بصريه ، ووادى مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من «واديا» الآتى ، وجمله «يظلم» مع فاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافه «حين» إليها «واديا» مفعول أول مؤخر عن المفعول الثانى «أقل» نعت لقوله واديا ، وهو أفعل تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتى «ركب» فاعل لأقل ، وجمله «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفه لركب «تئيه» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف»

معطوف على «أقل» وقوله «إلا» أداه استثناء ملغاه «ما» مصدريه ظرفيه «وقى» فعل ماض «الله» فاعل وقى «ساريا» قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزا لأفعل التفضيل الذى هو أخوف. الشاهد فيه : قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسما ظاهرا.

أقلّ به ركب أتوه تثيّه

وأخوف - إلّا ما وقى الله - ساريا

ف- «ركب» مرفوع ب- «أقلّ» ؛ فقول المصنف «ورفعه الظاهر نزر» إشاره إلى الحاله الأولى ، وقوله «ومتى عاقب فعلا» إشاره إلى الحاله الثانيه.

* * *

ص: 189

التوابع

النعت

اشاره

يتبع فى الإعراب الأسماء الأول

نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل (1)

تعريف التابع و أنواعه

التابع هو : الاسم المشارک لما قبله فى إعرابه مطلقا ؛ فيدخل فى قولک : «الاسم المشارک لما قبله فى إعرابه» سائر التوابع ، وخبر المبتدأ ، نحو : «زيد قائم» ؛ وحال المنصوب ، نحو : «ضربت زيدا مجرّدا» ويخرج بقولک «مطلقا» الخبر وحال المنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما فى إعرابه مطلقا ، بل فى بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارک ما قبله فى سائر أحواله من الإعراب ، نحو : «مررت بزيد الكريم ، ورأيت زيدا الكريم ، وجاء زيد الكريم».

1- «يتبع» فعل مضارع «فى الإعراب» جار ومجرور متعلق بيتبع «الأسماء» مفعول به ليتبع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف ، وتوكيد ، وبدل» معطوفات على نعت. واعلم أن الأسماء وحدها تجرى فيها جميع التوابع ، فلذلک خصها بالذكر ، فلا يقدح فى كلامه أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق تجرى فى غير الأسماء ، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجرى فى غير الأسماء ، وذلک لا ينافى أن بعضها يجرى فى غير الأسماء. ثم اعلم أن قوله «الأول» إشاره إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع فى الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، خلافا للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعددا ، خلافا لصاحب البديع.

والتابع على خمسه أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل.

* * *

تعريف النعت و ما يجى ء له

فالنّعت تابع متمّ ما سبق

بوسمه أو وسم ما به اعتلق (1)

عرّف النعت بأنه «التابع ، المكمّل متبوعه : ببيان صفه من صفاته» نحو «مررت برجل كريم» ، أو من صفات ما تعلق به - وهو سببيّه - نحو «مررت برجل كريم أبوه» فقوله «التابع» يشمل التوابع كلّها ، وقوله : «المكمل - إلى آخره» مخرج لما عدا النعت من التوابع (2).

والنعت يكون للتخصيص ، نحو «مررت بزيد الخياط» وللمدح ، نحو : «مررت بزيد الكريم» ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) وللذمّ ، نحو «مررت بزيد الفاسق» ومنه قوله [تعالى] : (فَاسْتَعِذْ بِاللهِ

1- «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لمتم ، وجمله «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «بوسمه» بوسم : جار ومجرور متعلق بمتم ؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، «أو وسم» معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق «اعتلق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- إنما خرج بقيه التوابع بهذه العباره لأنه ليس شىء منها يدل على صفه المتبوع أو صفه ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب فى النعت أن يكون مشتقا ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها. فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما - وإن جاز ذلک فيهما - لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعا.

مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ) وللترحّم نحو : «مررت بزيد المسكين» وللتأكيد ، نحو : «أمس الدابر لا يعود» وقوله تعالى : (فَإِذا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) (1).

* * *

وليعط فى التّعريف والتّنكير ما

لما تلا ، ك- «امرر بقوم كرما» (2)

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله فى إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو : «مررت بقوم كرماء ، ومررت بزيد الكريم» فلا تنعت المعرفه بالنكره ؛ فلا تقول : «مررت بزيد كريم» ، ولا تنعت النكره بالمعرفه ؛ فلا تقول : «مررت برجل الكريم».

* * *

1- إنما كان قوله : (واحده) تأكيدا لأن الواحده مفهومه من (نفخه) بسبب تحويل المصدر الذى هو النفخ إلى زنه المره ؛ لأن (نفخه) ليس من المصادر التى وضعت مقترنه بالتاء كرحمه.
2- «وليعط» الواو عاطفه أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «فى التعريف» جار ومجرور متعلق بيعط «والتنكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول : مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الواقع مفعولا ، وجمله «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله ما المجروره محلا باللام «كامرر» الكاف جاره لقول محذوف ، امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفه لقوم ، وقد قصره للضروره.

وهو لدى التّوحيد ، والتّذكير ، أو

سواهما - كالفعل ، فاقف ماقفوا (1)

تقدّم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت فى الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مطابقته للمنعوت فى التوحيد وغيره - وهى : التثنيه ، والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا ، نحو : «زيد رجل حسن ، والزيدان رجلان حسنان ، والزيدون رجال حسنون ، وهند امرأه حسنه ، والهندان امرأتان حسنتان ، والهندات نساء حسنات» ؛ فيطابق فى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل ف] قلت : «رجل حسن ، ورجلان حسنا ، ورجال حسنوا ، وامرأه حسنت ، وامرأتان حسنتا ، ونساء حسنّ».

وإن رفع [أى النعت اسما] ظاهرا كان بالنسبه إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلک الظاهر ، وأما فى التثنيه والجمع فيكون مفردا ؛ فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا ؛ فتقول : «مررت برجل حسنه أمّه» ، كما تقول : «حسنت أمّه» ، و «بامرأتين حسن أبواهما ، وبرجال حسن آباؤهم» ، كما تقول : «حسن أبواهما ، وحسن آباؤهم».

1- «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، ولدى مضاف و «التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفه «سواهما» سوى : معطوف على التذكير ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاقف» فعل أمر مبنى على حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاقف ، وجمله «قفوا» من الفعل والفاعل لا محل لها صله ما الموصوله الواقعه مفعولا ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : فاقف ماقفوه.

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميره طابق المنعوت فى أربعه من عشره (1) : واحد من ألقاب الإعراب - وهى : الرفع ، والنصب ، والجر - وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد والتثنيه والجمع.

وإذا رفع ظاهرا طابقه فى اثنين من خمسه : واحد من ألقاب الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الخمسه الباقيه - وهى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنيه ، والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا : فإن أسند إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكرا ، وإن أسند إلى مذكر ذكّر ، وإن كان المنعوت مؤنثا ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع - أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

* * *

لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبهه

و انعت بمشتقّ كصعب وذرب

وشبهه ، كذا ، وذى ، والمنتسب (2)».

1- إذا لم يمنع من الموافقه فى بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثا ، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكره كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافه ، لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعا.
2- «وانعت» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وذى ، والمنتسب» معطوفان على «ذا».

لا ينعت إلا بمشتق لفظا ، أو تأويلا.

والمراد بالمشتق هنا : ما أخذ من المصدر للدلاله على معنى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل.

والمؤوّل بالمشتق : كاسم الإشاره ، نحو : «مررت بزيد هذا» أى المشار إليه ، وكذا «ذو» بمعنى صاحب ، والموصوله (1) ، نحو : «مررت برجل ذى مال» أى : صاحب مال ، و «بزيد ذو قام» أى : القائم ، والمنتسب ، نحو «مررت برجل قرشىّ» أى : منتسب إلى قريش.

* * *

قد يكون النعت جمله و شروط ذلک

ونعتوا بجمله منكّرا

فأعطيت ما أعطيته خبرا (2)

تقع الجمله نعتا كما تقع خبرا وحالا ، وهى مؤوّله بالنكره ، ولذلک لا ينعت بها إلا النكره ، نحو : «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفه ؛ فلا تقول : «مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم

1- قول الناظم «وذى» لا يشمل ذو الموصوله إلا على القول بأنها معربه ، أما على القول ببنائها فكان يجب أن يقول «كذا ، وذو» ومثل ذو الموصوله فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنه بأل كالذى والتى وفروعها ، وكذا أل الموصوله ، بخلاف من وما وأى.
2- «ونعتوا» فعل وفاعل «بجمله» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكرا» مفعول به لنعتوا «فأعطيت» أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جمله ، وهو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثان ،

والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «خبرا» حال من نائب الفاعل.

أنه يجوز نعت المعرّف بالألف واللام الجنسيه بالجمله ، وجعل منه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ) وقول الشاعر :

286- ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى ***فمضيت ثمّت قلت لا يعنينى (1)

ص: 196

1- يروى هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد اسمه ، والثانى : غضبان ممتلئا علىّ إهابه إنى - وحقّک - سخطه يرضينى وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسه أبيات ، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص 64 ليبسک عام 1902 ، وانظر الأصمعيه رقم 38 طبع مصر) اللغه : «اللئيم» الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب - بزنه كتاب - الجلد ، وامتلاؤه عليه كنايه عن شده غضبه ، وكثير موجدته وحنقه. المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب. الإعراب : «ولقد» الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعه فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «على اللئيم» جار ومجرور متعلق بأمر «يسبنى» جمله من فعل مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفه للئيم ، وستعرف ما فيه «فمضيت» فعل وفاعل «ثمت» حرف عطف ، والتاء لتأنيث اللفظ «قلت» فعل ماض ، وفاعله «لا» نافيه «يعنينى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله فى محل نصب مقول القول. الشاهد فيه : قوله «اللئيم يسبنى» حيث وقعت الجمله نعتا للمعرفه ، وهو المقرون بأل ، وإنما ساغ ذلک لأن أل فيه جنسيه ؛ فهو قريب من النكره. كذا قال جماعه : منهم ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامه : إنه يجوز أن تكون الجمله حاليه. والذى ترجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجمله نعتا فى هذا البيت ؛ لأنه الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتا بجمله «يسبنى» إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجمله حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم فى حال سبه إياه ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملا ، ولكن هذه دلاله التزاميه ، والدلاله الأولى وضعيه.

ف- «نسلخ» صفه «لليل» ، و «يسبنى» : صفه «للئيم» ، ولا يتعين ذلک ؛ لجواز كون «نسلخ» ، و «يسبنى» حالين.

وأشار بقوله : «فأعطيت ما أعطيته خبرا» إلى أنه لا بد للجمله الواقعه صفه من ضمير يربطها بالموصوف ، وقد يحذف للدّلاله عليه ، كقوله :

287- وما أدرى أغيّرهم تناء***وطول الدّهر أم مال أصابوا؟؟(1).

ص: 197

1- البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه له مطلعها : ألا أبلغ معاتبتى وقولى بنى عمّى فقد حسن العتاب اللغه : «تناء» بعد «طول الدهر» يروى فى مكانه «وطول العهد ...». المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبه ، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الألفه وواجب الموده. الإعراب : «وما» نافيه «أدرى» فعل مضارع - بمعنى أعلم - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أغيرهم» الهمزه للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول «تناء» فاعل غير ، والجمله سدت مسد مفعولى أدرى «وطول» الواو عاطفه ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و «العهد» مضاف إليه «أم» عاطفه ، وهى - هنا - متصله «مال» معطوف على طول «أصابوا» فعل ماض وفاعله ، والجمله فى محل رفع صفه لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه. الشاهد فيه : قوله «مال أصابوا» حيث أوقع الجمله نعتا لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل. ومثل هذا قول الشنفرى الأزدى : كأنّ حفيف النّبل من فوق عجسها عوازب نحل أخطأ الغار مطنف تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفها ، أى دليلها ، والنحاه يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها.

التقدير : أم مال أصابوه ، فحذف الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) أى : لا تجزى فيه ، فحذف «فيه» ، وفى كيفيه حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملته دفعه واحده ، والثانى : أنه حذف على التدريج ؛ فحذف «فى» أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى.

* * *

لا تكون جمله النعت طلبيه و الفرق بينها و بين جمله الخبر

وامنع هنا إيقاع ذات الطّلب

وإن أتت فالقول أضمر تصب (1)

لا تقع الجمله الطلبيه صفه ؛ فلا تقول : «مررت برجل اضربه» ، وتقع

1- «امنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع «إيقاع» مفعول به لا منع ، وإيقاع مضاف و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف و «الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطيه «أتت» أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

خبرا خلافا لابن الأنبارى ؛ فتقول : «زيد اضربه» ، ولما كان قوله : «فأعطيت ما أعطيته خبرا» يوهم أن كل جمله وقعت خبرا يجوز أن تقع صفه قال : «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أى : امنع وقوع الجمله الطلبيه فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجمله الطلبيه فيخرّج على إضمار القول ، ويكون المضمر صفه ، والجمله الطلبيه معمول القول المضمر ، وذلک كقوله :

288- حتّى إذا جنّ الظّلام واختلط***جاءوا بمذق هل رأيت الذّئب قط(1).

1- البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواه الذين وقفنا على كلامهم. اللغه : «جن الظلام» ستر كل شىء ، والمراد أقبل «اختلط» كنايه عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء ، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما ؛ لأن فيه غبره وكدره. المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاؤه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب فى لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير. الإعراب : «حتى» ابتدائيه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «جن» فعل ماض «الظلام» فاعل جن ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجمله «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفه على الجمله السابقه بالواو «جاءوا» فعل وفاعل «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام «رأيت» فعل ماض وفاعله «الذئب» مفعول به لرأيت «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف ، وجمله «هل رأيت الذئب قط» فى محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفه لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط. الشاهد فيه : قوله «بمذق هل رأيت ... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجمله المصدره بحرف الاستفهام قد وقعت نعتا للنكره ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجمله معموله له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيرا ويبقى معموله. وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجىء جمله طلبيه على الراجح من مذاهب النحاه ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسر فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولا فيقصد المتكلم إلى إفاده السامع إياه بالكلام ، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد

من أن يكون معلوما للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائيه لا تعلم قبل التكلم بها.

فظاهر هذا أن قوله : «هل رأيت الذّئب قط» صفه ل- «مذق» ، وهى جمله طلبيه ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل «هل رأيت الذّئب قط» معمول لقول مضمر هو صفه ل- «مذق» ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجمله الطلبيه إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولک «زيد اضربه» زيد مقول فيه اضربه؟

فالجواب أن فيه خلافا ؛ فمذهب ابن السراج والفارسى التزام ذلک ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

* * *

قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد و التذكير

ونعتوا بمصدر كثيرا

فالتزموا الإفراد والتّذكيرا (1)

يكثر استعمال المصدر نعتا ، نحو «مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ،

1- «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيرا» نعت لمحذوف : أى نعتا كثيرا «فالتزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكيرا» معطوف عليه.

وبرجال عدل ، وبامرأه عدل ، وبامرأتين عدل ، وبنساء عدل» ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع «عدل» موضع «عادل» أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجل ذى عدل ، ثم حذف «ذى» وأقيم «عدل» مقامه ، وإما على المبالغه بجعل العين نفس المعنى : مجازا ، أو ادّعاء (1).

* * *

تعدد النعت لمتعدد

ونعت غير واحد : إذا اختلف

فعاطفا فرّقه ، لا إذا ائتلف (2)

1- حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاه أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإراده محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإراده الملزوم ، وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف ، والثالث أنه على المبالغه ، ولا مجاز فى هذا.
2- «نعت» مبتدأ ، ونعت مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «فعاطفا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، عاطفا : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق «فرقه» فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ «لا» عاطفه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، وجمله «ائتلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف.

إذا نعت غير الواحد : فإمّا أن يختلف النعت ، أو يتفق ؛ فإن اختلف وجب التفريق بالعطف ؛ فتقول : «مررت بالزّيدين الكريم والبخيل ، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر» وإن اتفق جىء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : «مررت برجلين كريمين ، وبرجال كرماء».

* * *

نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى و العمل يجب إتباعه

ونعت معمولى وحيدى معنى

وعمل ، أتبع بغير استثناء (1)

إذا نعت معمولان لعاملين متّحدى المعنى والعمل ، أتبع النعت المنعوت : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، نحو : «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وحدّثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ، ومررت بزيد وجزت على عمرو الصّالحين».

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما - وجب القطع وامتنع الإتباع ؛ فتقول : «جاء زيد وذهب عمرو العاقلين» بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلان ، ونقول : «انطلق زيد وكلمت عمرا الظّريفين» أى : أعنى الظريفين ، أو «الظريفان»

1- «نعت» مفعول مقدم لقوله «أتبع» الآتى ، ونعت مضاف و «معمولى» مضاف إليه ، ومعمولى مضاف و «وحيدى» مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ، أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و «معنى» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف و «استثنا» مضاف إليه ، وقصره للضروره ، والمراد : أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل.

أى : هما الظريفان ، و «مررت بزيد وخاوزت خالدا الكاتبين ، أو الكاتبان».

* * *

تعدد النعت لمنعوت واحد

وإن نعوت كثرت وقد تلت

مفتقرا لذكرهنّ أتبعت (1)

إذا تكررت النعوت ، وكان المنعوت لا يتّضح إلا بها جميعا وجب إتباعها كلها ؛ فتقول «مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب».

* * *

واقطع أو اتبع إن يكن معيّنا

بدونها ، أو بعضها اقطع معلنا (2)

1- «وإن» شرطيه «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت نعوت «كثرت» كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجمله لا محل لها مفسره «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجمله «تلت» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال «مفتقرا» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه «أتبعت» أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.
2- «واقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «اتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «معينا» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه «أو» عاطفه «بعضها» بعض : مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

«معلنا» حال من الضمير المستتر فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا كان المنعوت متّضحا بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإتباع ، والقطع (1) ، وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتباع ، والقطع.

* * *

النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوبا

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا

مبتدأ ، أو ناصبا ، لن يظهرا (2)

أى : إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ ، أو نصب على إضمار فعل ، نحو «مررت بزيد الكريم ، أو الكريم» أى : هو الكريم ، أو أعنى الكريم.

1- أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفه وقد يكون نكره ، وتعلم - مع ذلک - أن القصد من نعت المعرفه توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكره تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفه على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتباع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلک البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع ، وأما النكره فيجب فى واحد من نعوتها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع ؛ لأن التخصيص لا يستدعى أكثر من نعت واحد.
2- «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله معطوفه بأو على الجمله قبلها «إن» شرطيه «قطعت» قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف «مضمرا» حال من التاء فى «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضمر «أو» عاطفه «ناصبا» معطوف على قوله مبتدأ ، وجمله «لن يظهرا» من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معا ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولهما فالألف للاطلاق.

وقول المصنف «لن يظهرا» معناه أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو «مررت بزيد الكريم» أو ذم ، نحو : «مررت بعمرو الخبيث» أو ترحّم ، نحو : «مررت بزيد المسكين» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : «مررت بزيد الخياط ، أو الخياط» وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : «هو الخياط ، أو أعنى الخياط ، والمراد بالرافع والناصب لفظه «هو» أو «أعنى».

* * *

يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت

وما من المنعوت والنّعت عقل

يجوز حذفه ، وفى النّعت يقلّ (1)

أى : يجوز حذف المنعوت وإقامه النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو : قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) أى دروعا سابغات ، وكذلك يحذف النعت إذ دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى [: (قالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى : البيّن ، وقوله تعالى] : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) أى النّاجين.

* * *

1- «وما» اسم موصول : مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله «عقل» الآتى «والنعت» معطوف على المنعوت ، وجمله «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف : فاعل يجوز ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه «وفى النعت» الواو عاطفه ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله «يقل» الآتى «يقل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف.

التّوكيد

التوكيد لفظى و معنوى

بالنّفس أو بالعين الاسم أكّدا

مع ضمير طابق المؤكّدا (1)

واجمعهما بأفعل إن تبعا

ما ليس واحدا تكن متّبعا (2)

التوكيد قسمان ؛ أحدهما التوكيد اللفظى ، وسيأتى ، والثانى : التوكيد المعنوى ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع توهّم مضاف إلى المؤكّد ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ، وذلک نحو «جاء زيد نفسه» ف- «نفسه»

1- «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله «أكدا» الآتى «أو» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله بالنفس «الاسم» مبتدأ «أكد» أكدا : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و «ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكدا» مفعول به لطابق ، والجمله فى محل جر صفه لضمير.
2- «واجمعهما» الواو عاطفه ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطيه «تبعا» تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «واحدا» خبر ليس ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «متبعا» خبره.

توكيد ل- «زيد» ، وهو يرفع توهّم أن يكون (1) التقدير «جاء خبر زيد ، أو رسوله» وكذلک «جاء زيد عينه».

ولا بدّ من إضافه النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد ، نحو «جاء زيد نفسه ، أو عينه ، وهند نفسها ، أو عينها».

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما على مثال أفعل ؛ فتقول : «جاء الزّيدان أنفسهما ، أو أعينهما ، والهندان أنفسهما ، أو أعينهما ، والزّيدون أنفسهم. أو أعينهم ، والهندات أنفسهنّ ، أو أعينهنّ».

* * *

ثانيهما التوكيد بكل و بكلا و كلتا

وكلّا اذكر فى الشّمول ، وكلا

كلتا ، جميعا - بالضّمير موصلا (2)

هذا هو الضّرب الثانى من التوكيد المعنوى ، وهو : ما يرفع توهّم عدم إراده الشّمول ، والمستعمل لذلک «كلّ ، وكلا ، وكلتا ، وجميع».

1- إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقه وأن زيدا هو الآتى ، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلى ، فإذا قلت «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلى.
2- «وكلا» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذكر الآتى «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا ، كلتا ، جميعا» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتى «موصلا» حال من كل وما عطف عليه.

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، نحو «جاء الرّكب كلّه ، أو جميعه ، والقبيله كلّها ، أو جميعها ، والرّجال كلّهم ، أو جميعهم ، والهندات كلّهنّ ، أو جميعهنّ» ولا تقول : «جاء زيد كله».

ويؤكد بكلا المثنّى المذكّر ، نحو «جاء الزّيدان كلاهما» ، وبكلتا لمثنّى المؤنث ، نحو «جاءت الهندان كلتاهما».

ولا بدّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكّد كما مثل.

* * *

واستعملوا أيضا ككلّ فاعله

من عمّ فى التّوكيد مثل النّافله (1)

أى استعمل العرب - للدلاله على الشّمول ككل - «عامّه» مضافا إلى ضمير المؤكد ، نحو «جاء القوم عامّتهم» وقلّ من عدّها من النحويين فى ألفاظ التوكيد ، وقد عدّها سيبويه ، وإنما قال «مثل النافله» لأن عدّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله ، أى : الزياده ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

* * *

1- «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضا «فى التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضا ، ومثل مضاف و «النافله» مضاف إليه ،

قد يؤكد بعد كل بأجمع و فروعه

وبعد كلّ أكّدوا بأجمعا

جمعاء ، أجمعين ، ثمّ جمعا (1)

أي : يجاء بعد «كل» بأجمع وما بعدها لتقويه قصد الشّمول ؛ فيؤتي ب- «أجمع» بعد «كلّه» نحو «جاء الرّكب كلّه أجمع» وب «جمعاء» بعد «كلّها» ، نحو «جاءت القبيله كلّها جمعاء» وب «أجمعين» بعد «كلّهم» نحو «جاء الرّجال كلّهم أجمعون» وب «جمع» بعد «كلّهنّ» نحو «جاءت الهندات كلّهنّ جمع».

* * *

و قد يؤكد بأجمع و فروعه دون كل

ودون كلّ قد يجىء : أجمع

جمعاء ، أجمعون ، ثمّ جمع (2)

أى : قد ورد استعمال العرب «أجمع» فى التوكيد غير مسبوقه ب- «كلّه» نحو «جاء الجيش أجمع» واستعمال «جمعاء» غير مسبوقه ب- «كلّها» نحو «جاءت القبيله جمعاء» واستعمال «أجمعين» غير مسبوقه ب- «كلّهم» نحو «جاء القوم أجمعون» واستعمال «جمع» غير مسبوقه ب- «كلهن» نحو «جاء النّساء جمع» وزعم المصنف أن ذلک قليل ، ومنه قوله :

1- «وبعد» ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و «كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل «بأجمعا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا» معطوفات على «أجمعا» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.
2- «ودون» ظرف متعلق بقوله يجىء الآتى ، ودون مضاف و «كل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجىء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجىء «جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع» معطوفات على «أجمع» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

289- يا ليتنى كنت صبيّا مرضعا***تحملنى الدّلفاء حولا أكتعا(1)

إذا بكيت قبّلتنى أربعا

إذا ظللت الدّهر أبكى أجمعا

* * *

ص: 210

1- هذه الأبيات لراجز لا يعلم اسمه. اللغه : «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف - بالتحريک - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبه ، ثم نقل إلى العلميه فسميت به امرأه ، ويجوز هنا أن يكون علما ، وأن يكون باقيا على وصفيته «حولا» عاما «أكتعا» تاما ، كاملا ، وقد قالوا : «أتى عليه حول أكتع» أى : تام ، كذا قال الجوهرى. الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به «ليتنى» ليت : حرف تمن ، والنون للوقايه ، والياء اسم ليت «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والناء اسمه «صبيا» خبر كان «مرضعا» نعت لصبى. وجمله «كان» واسمه وخبره فى محل رفع خبر «ليت» «تحملنى» تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به «الذلفاء» فاعل تحمل «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتا له «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط ، وجمله «بكيت» فى محل جر بإضافه إذا إليها «قبلتنى» قبل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول أول «أربعا» مفعول ثان ، وأصله نعت لمحذوف ، والجمله لا محل لها جواب «إذا» الشرطيه «إذا» حرف جواب «ظللت» ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكى «أبكى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. والجمله فى محل نصب خبر ظل «أجمع» توكيد للدهر. الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثه شواهد يستدل بها النحاه على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول - وهو المراد هنا - فى قوله «الدهر ... أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكده أولا بكل ، والثانى فى قوله «حولا أكتعا» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكره إذا كانت محدوده بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلک ، وذهب المصنف إلى جواز ذلک ، والبصريون يأبون تأكيد التكره : محدوده ، أو غير محدوده ، وسيأتى

هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث فى قوله «الدهر أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبى.

وإن يفد توكيد منكور قبل

وعن نحاه البصره المنع شمل (1)

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكره : سواء كانت محدوده ، كيوم ، وليله ، وشهر ، وحول ، أو غير محدوده ، كوقت ، وزمن ، وحين.

ومذهب الكوفيين - واختاره المصنف - جواز توكيد النكره المحدوده ؛ لحصول الفائده بذلک ، نحو : «صمت شهرا كلّه» ومنه قوله :

* تحملنى الذّلفاء حولا أكتعا* [289]

وقوله :

290- * قد صرّت البسكره يوما أجمعا*(2)

1- «وإن» شرطيه «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد ، وتوكيد مضاف ، و «منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاه» جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتى ، ونحاه مضاف ، و «البصره» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- هذا الشاهد مجهول النسبه إلى قائله ، ويذكر بعض النحاه من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله : * إنّا إذا خطّافنا تقعقعا* اللغه : «خطافنا» الخطاف - بضم الخاء المعجمه وتشديد الطاء - هو الحديده المعوجه تكون فى جانب البكره «تقعقعا» تحرک وسمع له صوت ، والقعقعه : تحريک الشىء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوتت «البكره» بفتح فسكون هنا - ما يستقى عليها الماء من البئر. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «صرت» صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث

«البكره» فاعل صرت «يوما» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله يوما. الشاهد فيه : قوله «يوما أجمعا» حيث أكد قوله «يوما» وهو نكره محدوده بقوله «أجمعا» وتجويز ذلک هو مذهب الكوفيين الذى اختاره المصنف فى هذه المسأله ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاه الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصا.

هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع و جمعاء؟

واغن بكلتا فى مثنّى وكلا

عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (1)

قد تقدّم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلک ؛ فلا تقول «جاء الجيشان أجمعان» ولا «جاء القبيلتان جمعاوان» استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلک الكوفيون.

* * *

توكيد الضمير المتصل المرفوع

وإن تؤكّد الضّمير المتّصل

بالنّفس والعين فبعد المنفصل (2).

1- «اغن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «فى مثنى» جار ومجرور متعلق باغن أيضا «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضا ، ووزن مضاف و «فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله «وزن فعلاء».
2- «وإن» شرطيه «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و «المنفصل» مضاف إليه.

عنيت ذا الرّفع ، وأكّدوا بما

سواهما ، والقيد لن يلتزما (1)

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل ؛ فتقول : «قوموا أنتم أنفسكم ، أو أعينكم» ولا تقل : «قوموا أنفسكم».

فإذا أكّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلک ؛ تقول : «قوموا كلّكم» أو «قوموا أنتم كلّكم».

وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع : بأن كان ضمير نصب أو جر ؛ فتقول : «مررت بک نفسک ، أو عينک ، ومررت بكم كلّكم ، ورأيتک نفسک ، أو عينک ، ورأيتكم كلكم».

* * *

التوكيد اللفظى

وما من التّوكيد لفظىّ يجى

مكرّرا كقولک «ادرجى ادرجى» (2).

1- «عنيت» فعل وفاعل «ذا» مفعول به لعنيت ، وذا مضاف «الرفع» مضاف إليه «وأكدوا» فعل وفاعل «بما» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله ما المجروره محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافيه ناصبه «يلتزما» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القيد ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «وما» اسم موصول : مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى قوله «لفظى» الآتى ؛ لأنه فى قوه المشتق ؛ إذ هو منسوب «لفظى» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظى ، والجمله لا محل لها صله الموصول «يجى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «مكررا» حال من الضمير المستتر فى يجىء «كقولک» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كقولک ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجى» فعل أمر ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «ادرجى» توكيد لسابقه.

هذا هو القسم الثانى من قسمى التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظى ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو : «ادرجى ادرجى» وقوله :

291- فأين إلى أين النّجاه ببغلتى ***أتاک أتاک اللّاحقون احبس احبس (1)

وقوله تعالى : (كَلَّا إِذا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)(2).

* * *

1- هذا البيت يكثر استشهاد النحاه به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين. الإعراب : «فأين» اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فإلى أين - إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاه» مبتدأ مؤخر «ببغلتى» الجار والمجرور متعلق بالنجاه ، وبغله مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاک» أتى : فعل ماض ، والكاف مفعول به «أتاک» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل أتى الأول «احبس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «احبس» توكيد لفظى. الشاهد فيه : قوله «إلى أين إلى أين» وقوله : «أتاک أتاک» وقوله : «احبس احبس» ففى كل واحد من المواضع الثلاثه تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظى.
2- من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كَلَّا إِذا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) من باب التوكيد اللفظى ، وعلل ذلک أن التوكيد اللفظى يشترط أن يكون اللفظ الثانى دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر فى الآيه الكريمه ليس كذلک ، فإن الدک الثانى غير الدک الأول ، والمعنى دکا حاصلا بعد دک ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ، وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله قوله تعالى : (وَجاءَ رَبُّکَ وَالْمَلَکُ صَفًّا صَفًّا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا.

توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا

ولا تعد لفظ ضمير متّصل

إلّا مع اللّفظ الّذى به وصل (1)

أى : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد ، لم يجز ذلک ، إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكد ، نحو «مررت بک بک ، ورغبت فيه فيه» ولا تقول : «مررت بکک».

* * *

توكيد الحروف توكيدا لفظيا

كذا الحروف غير ما تحصّلا

به جواب : كنعم ، وكبلى (2)

أى : كذلک إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب ، يجب أن يعاد

1- «ولا» ناهيه «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لفظ» مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و «ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداه استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله «اللفظ» مضاف إليه «الذى» نعت للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء ، أو - بالرفع - نعت للحروف ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تحصلا» فعل ماض ، والألف للاطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصل «جواب» فاعل تحصل ، والجمله لا محل

لها صله «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وذلک کائن کنعم «وکیلی» جار ومجرور معطوف على كنعم. :

مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو «إنّ زيدا إنّ زيدا قائم» و «فى الدار فى الدار زيد» ، ولا يجوز «إنّ إنّ زيدا قائم» (1) ، ولا «فى فى الدار زيد».

فإن كان الحرف جوابا - كنعم ، وبلى ، وجير ، وأجل ، وإى ، ولا - جاز إعادته وحده ؛ فيقال لک : «أقام زيد»؟ فتقول «نعم نعم» أو «لالا» ، و «ألم يقم زيد»؟ فتقول : «بلى بلى» (2).

* * *

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير

ومضمر الرّفع الّذى قد انفصل

أكّد به كلّ ضمير اتّصل (3)

1- قد ورد شاذا قول الشاعر : إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما
2- من ذلک قول جميل بن معمر العذرى : لا لا أبوح بحبّ بثنه ؛ إنّها أخذت علىّ مواثقا وعهودا واعلم أن حروف الجواب على ثلاثه أقسام : الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفى جميعا ، وذلک أربعه أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعه يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفى ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثه : تصديق المخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إيعاد الطالب ، والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولا ، والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفى ، وهو «بلى» خاصه.
3- «ومضمر» بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف ، و «الرفع» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : نعت لمضمر الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتا ، والجمله لا محل لها صله الموصول «أكد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكد «كل» مفعول

به لأكد ، وكل مضاف و «ضمير» مضاف إليه ، وجمله «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل جر صفه لضمير المضاف إليه.

أى : يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متصل : مرفوعا كان ، نحو «قمت أنت» ، أو منصوبا «أكرمتنى أنا» ، أو مجرورا ، نحو «مررت به هو» والله أعلم.

* * *

ص: 217

العطف

العطف ضربان : عطف نسق و عطف بيان

العطف : إمّا ذو بيان ، أو نسق

والغرض الآن بيان ما سبق (1)

فذو البيان : تابع ، شبه الصّفه ،

حقيقه القصد به منكشفه (2)

العطف - كما ذكر - ضربان ؛ أحدهما : عطف النّسق ، وسيأتى ، والثانى : عطف البيان ، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المشبه للصفه : فى إيضاح (3) متبوعه ، وعدم استقلاله ، نحو :.

1- «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «بيان» مضاف إليه «أو» عاطفه «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفيه الزمانيه «بيان» خبر المبتدأ ، وبيان مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، وجمله «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو لا محل لها صله الموصول.
2- «فذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ «شبه» نعت لتابع ، وشبه مضاف و «الصفه» مضاف إليه «حقيقه» مبتدأ ، وحقيقه مضاف و «القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفه «منكشفه» خبر المبتدأ ، والجمله فى محل رفع صفه ثانيه لتابع.
3- عباره الشارح فى هذا الموضع قاصره ، والتحقيق أن عطف البيان يأتى لأغراض كثيره ، وأن أشهرها أربعه ؛ الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون فى المعارف كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثانى تخصيص متبوعه ، وهذا يكون فى النكرات نحو قوله تعالى : (مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ) وقوله سبحانه : (مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) عند من جوز مجىء عطف البيان فى النكرات ، والثالث المدح ، نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع التأكيد ، وذلك كما فى قول الشاعر : * لقائل يا

نصر نصرا نصرا* ذكره بعضهم ، واختار المصنف فى هذا البيت أن الثانى توكيد لفظى للأول.

292- * أقسم بالله أبو حفص عمر* ***ف- «عمر» عطف بيان ؛ لأنه موضّح لأبى حفص. (1)

فخرج بقوله «الجامد» الصّفه ؛ لأنها مشتقه أو مؤوّله به ، وخرج بما بعد ذلک : التوكيد ، وعطف النّسق ؛ لأنهما لا يوضّحان متبوعهما ، والبدل الجامد ؛ لأنه مستقل.

* * *

1- هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبه - بفتح الكاف وسكون الياء المثناه - وبعده : ما مسّها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهمّ إن كان فجر وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر - رضى الله عنه - مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتک ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصه على هذا التفصيل ، فإن فيها ما لا نسيغه. اللغه : «نقب» مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقه خف البعير «دبر» مصدر دبر - من باب مرض - وهو أن يجرح ظهر الدابه من موضع الرحل أو القتب «فجر» حنث فى يمينه. الإعراب : «أقسم» فعل ماض «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، وأبو مضاف و «حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا. الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» فإن الثانى عطف بيان للأول.

يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منعوته فيه

فأولينه من وفاق الأوّل

ما من وفاق الأوّل النّعت ولى (1)

لمّا كان عطف البيان مشبها للصفه ، لزم فيه موافقه المتبوع كالنعت ؛ فيوافقه فى : إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

* * *

فقد يكونان منكّرين

كما يكونان معرّفين (2)

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلک ؛ فيكونان منكرين كما يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قوله تعالى : (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) وقوله تعالى : (وَيُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ) فزيتونه : عطف بيان لشجره ، وصديد : عطف بيان لماء.

* * *

1- «فأولينه» أول : فعل أمر ، مؤكد بالنون الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار ومجرور متعلق بأولينه ووفاق مضاف ، و «الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأولينه «من وفاق» جار ومجرور متعلق بقوله «ولى» الآتى آخر البيت ، ووفاق مضاف ، «الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النعت ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صله.
2- «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارِه ، ما : مصدريه «يكونان معرفين»

مضارع ناقص واسمه وخبره ، فى تأويل مصدر بواسطه ما المصدريه ، وهذا المصدر مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين.

كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا إلا فى مسألتين

وصالحا لبدليّه يرى

فى غير ، نحو «يا غلام يعمرا» (1)

ونحو «بشر» تابع «البكرىّ»

وليس أن يبدل بالمرضىّ (2)

كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان ، جاز أن يكون بدلا ، نحو : «ضربت أبا عبد الله زيدا».

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين ، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان (3) : .

1- «وصالحا» مفعول ثان مقدم على عامله ، وهو قوله «يرى» «لبدليه» جار ومجرور متعلق بصالح «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فى غير» جار ومجرور متعلق بيرى ، وغير مضاف ، و «نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعا للمحل ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب.
2- «ونحو» معطوف على نحو فى البيت السابق ، ونحو مضاف و «بشر» مضاف «تابع» نعت لبشر ، وتابع مضاف و «البكرى» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدريه «يبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضى» الباء زائده ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد.
3- ضبط ابن هشام وغيره المسائل التى يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ، الثانى : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان

المتبوع ، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوبا موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علما وليس مقترنا بأل موضع البكرى ، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جمله واقعه خبرا وليس فى هذه الجمله ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو «على سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا.

الأولى : أن يكون التابع مفردا ، معرفه ، معربا ؛ والمتبوع منادى ، نحو : «يا غلام يعمرا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل على نيّه تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم ؛ لأنه لو لفظ ب- «يا» معه لكان كذلک.

الثانيه : أن يكون التابع خاليا من «أل» والمتبوع بأل ، وقد أضيفت إليه صفه بأل ، نحو : «أنا الضّارب الرّجل زيد» ؛ فيتعين كون «زيد» عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا من «الرجل» ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أنا الضارب زيد ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت فى باب الإضافه من أن الصفه إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أضيف إلى ما فيه أل ، ومثل «أنا الضارب الرجل زيد» قوله :

293- أنا ابن التّارک البکریّ بشر***علیه الطّیر ترقبه وقوعا(1).

1- البيت للمرار بن سعيد الفقعسى. اللغه : «التارک» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترک بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترک بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا مفعولا واحدأ «البكرى» نسبه إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعسى ، ورئيس بنى أسد يوم ذاک خالد بن نضله الفقعسى جد المرار ، لذلک فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلک عن كونه قتله. المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذى ترک بشرا البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه. الإعراب : «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، «التارک» مضاف إليه ، والتارک مضاف ، و «البكرى» مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «بشر» عطف بيان على البكرى «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر ، والجمله فى محل نصب : إما مفعول ثان للتارک ، وإما حال من البكرى «ترقبه» ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من الطير «وقوعا» حال من الضمير المستتر فى ترقبه. الشاهد فيه : قوله «التارک البكرى بشر» فإن قوله «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله «البكرى» ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامه إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

فبشر : عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير. «أنا ابن التّارک بشر».

وأشار بقوله : «وليس أن يبدل بالمرضىّ» إلى أنّ تجويز كون «بشر» بدلا غير مرضىّ ، وقصد بذلک التنبيه على مذهب الفرّاء والفارسى (1).

* * * ».

ص: 223

1- مذهب الفراء والفارسى جواز إضافه الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلک نحو «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز فى «أنا ابن التارک البكرى بشر» أن يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارک بشر - بإضافه التارک الذى هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذى هو علم - ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلک صح فى المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفارسى غير مقبول عند المصنف وجمهره العلماء ، لا جرم لم يجيزوا فى «بشر» إلا وجها واحدا وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول «وليس أن يبدل بالمرضى».

عطف النّسق

تعريفه و مثاله

تال بحرف متبع عطف النّسق

كاخصص بود وثناء من صدق (1)

عطف النسق هو : التابع ، المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التى سنذكرها ، ک- «اخصص بودّ وثناء من صدق».

فخرج بقوله «المتوسط - إلى آخره» بقيه التوابع.

* * *

حرف العطف على ضربين : ما يشرک لفظا و حكما و ما يشرک لفظا فقط

فالعطف مطلقا : بواو ، ثمّ ، فا ،

حتّى ، أم ، او ، ک- «فيک صدق ووفا» (2)

1- «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جاره لقول محذوف ، اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول : مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- «فالعطف» مبتدأ «مطلقا» حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وهو قوله «بواو» بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو» قصد لفظهن. معطوفات على قوله واو ، بعاطف مقدر فى الجميع «كفيک» الكاف جاره لقول محذوف ، فيک : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم

«صدق» مبتدأ مؤخر «ووفا» الواو عاطفه ، ووفا : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضروره ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولک فيک صدق ووفا ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک كائن كقولک.

حروف العطف على قسمين :

أحدهما : ما يشرّک المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا ، أى : لفظا وحكما ، وهى : الواو ، نحو : «جاء زيد وعمرو». وثمّ ، نحو : «جاء زيد ثمّ عمرو». والفاء ، نحو : «جاء زيد فعمرو». وحتّى ، نحو : «قدم الحجّاج حتّى المشاه». وأم ، نحو : «أزيد عندک أم عمرو؟». وأو ، نحو : «جاء زيد أو عمرو».

والثانى : ما يشرّک لفظا فقط ، وهو المراد بقوله.

وأتبعت لفظا فحسب : بل ، ولا ،

لكن ، ک- «لم يبد امرؤ لكن طلا» (1)

هذه الثلاثه تشرّک الثانى مع الأول فى إعرابه ، لا فى حكمه ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا».

* * *

1- «وأتبعت» أتبع : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث «لفظا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائده لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيک هذا ، مثلا «بل» فاعل أتبعت «ولا ، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر فى الثانى «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بحذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على امرؤ ، والطلا - بفتح الطاء مقصورا ، بزنه عصا وفتى - ابن الظبيه أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقره الوحشيه ، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقا ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب.

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا

- فى الحكم - أو مصاحبا موافقا (1)

لمّا ذكر حروف العطف التسعه شرع فى ذكر معانيها.

فالواو : لمطلق الجمع عند البصريين ؛ فإذا قلت : «جاء زيد وعمرو» دلّ ذلک على اجتماعهما فى نسبه المجىء إليهما ، واحتمل كون «عمرو» جاء بعد «زيد» ، أو جاء قبله ، أو جاء مصاحبا له ، وإنما يتبين ذلک بالقرينه ، نحو : «جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه». فيعطف بها : اللاحق ، والسابق ، والمصاحب.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ، وردّ بقوله تعالى : (إِنْ هِىَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا نَمُوتُ وَنَحْيا)(2).

* * *

1- «فاعطف» الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لا حقا» مفعول به لا عطف «أو» عاطفه «سابقا» معطوف على قوله لا حقا «فى الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقا ، ولا حقا» «أو» عاطفه «مصاحبا» معطوف على سابقا «موافقا» نعت لقوله مصاحبا ،

2- لو كانت الواو داله على الترتيب - كما يقول الكوفيون - لكان هذا الكلام اعترافا من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياه المراده من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت ، وهى الحشر ، ومساق الآيه وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياه فى قولهم «ونحيى» هى الحياه التى يحيونها فى الدنيا ، وهى قبل الموت قطعا ، فدلت الآيه على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق فى الوجود على المعطوف عليه.

واخصص بها عطف الّذى لا يغنى

متبوعه ، ک- «اصطفّ هذا وابنى» (1)

اختصّت الواو - من بين حروف العطف - بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه ، نحو : «اختصم زيد وعمرو» ولو قلت : «اختصم زيد» لم يجز ، ومثله «اصطفّ هذا وابنى ، وتشارک زيد وعمرو» ، ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف ؛ فلا تقول : «اختصم زيد فعمرو».

* * *

الفاء للترتيب بلا مهله

والفاء للتّرتيب باتّصال

و «ثمّ» للتّرتيب بانفصال (2)

أى : تدلّ الفاء على تأخّر المعطوف عن المعطوف عليه متّصلا به ، و «ثم» على تأخّره عنه منفصلا ، أى : متراخيا عنه ، نحو : «جاء زيد فعمرو» ، ومنه قوله تعالى : (الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى) و «جاء زيد ثم عمرو» ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ).

* * *

1- «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه ، والجمله من الفعل المنفى وهو «لا يغنى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «كاصطف» الكاف جاره لقول محذوف ، واصطف : فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابنى» معطوف على هذا.
2- «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول فى الإعراب.

ما تختص به الفاء

واخصص بفاء عطف ما ليس صله

على الّذى استقرّ أنّه الصّله (1)

اختصّت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صله - لخلوه عن ضمير الموصول - على ما يصلح أن يكون صله - لاشتماله على الضمير - نحو : «الذى يطير فيغضب زيد الذباب» ، ولو قلت : «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز ؛ لأن الفاء تدل على السببيه ، فاستغنى بها عن الرابط ، ولو قلت : «الذى يطير ويغضب منه زيد الذباب» جاز ؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

* * *

«حتى»

بعضا بحتّى اعطف على كلّ ، ولا

يكون إلّا غايه الّذى تلا (2)

1- «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «صله» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صله ما الموصوله «على الذى» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «الصله» خبر أن ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل استقر ، والجمله من الفعل الذى هو استقر والفاعل الذى هو المصدر المنسبک من أن ومعموليها لا محل لها صله الذى.
2- «بعضا» مفعول به مقدم لقوله «اعطف» الآتى «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضا «ولا» الواو للحال ، لا :

نافيه «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا «إلا» أداه استثناء ملغاه «غايه» خبر يكون ، وغايه مضاف ، و «الذى» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله لا محل لها صله الذى ، وجمله يكون واسمه وخبرء فى محل نصب حال.

يشترط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغايه له : فى زياده ، أو نقص ، نحو : «مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجّاج حتّى المشاه».

* * *

«أم» و أنواعها

و «أم» بها اعطف إثر همز التّسويه

أو همزه عن لفظ «أىّ» مغنيه (1)

«أم» على قسمين : منقطعه ، وستأتى ، ومتصله ، وهى : التى تقع بعد همزه التسويه نحو : «سواء علىّ أقمت أم قعدت» ومنه قوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا) والتى تقع بعد همزه مغنيه عن «أىّ» نحو «أزيد عندک أم عمرو» أى : أيّهما عندک؟.

* * *

وربّما أسقطت الهمزه ، إن

كان خفا المعنى بحذفها أمن (2).

1- «وأم» قصد لفظه : مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله اعطف الآتى «اعطف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف ، وإثر مضاف و «همز» مضاف إليه ، وهمز مضاف و «التسويه» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزه» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله «مغنيه» الآتى ، ولفظ مضاف و «أى» مضاف إليه «مغنيه» نعت لهمزه.
2- «وربما» رب : حرف تقليل ، ما : كافه «أسقطت» أسقط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «الهمزه» نائب فاعل أسقط «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضروره : اسم كان ، وخفا مضاف و «المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله «أمن» الآتى ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه «أمن» فعل ماض

مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أى : قد تحذف الهمزه - يعنى همزه التسويه ، والهمزه المغنيه عن أىّ - عند أمن اللبس ، وتكون «أم» متصله كما كانت والهمزه موجوده ، ومنه قراءه ابن محيصن : (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) بإسقاط الهمزه من «أنذرتهم» ، وقول الشاعر :

294- لعمرک ما أدرى وإن كنت داريا***بسبع رمين الجمر أم بثمان (1)

أى : أبسبع.

1- البيت لعمر بن أبى ربيعه المخزومى ، أحد شعراء قريش المعدودين. الإعراب : «لعمرک» اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمرک قسمى ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافيه «أدرى» فعل مضارع بتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزه المقدره قبل قوله بسبع الآتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وإن» الواو واو الحال ، إن زائده «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «داريا» خبره «بسبع» جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتى «رمين» رمى : فعل ماض ، ونون النسوه فاعل «الجمر» مفعول به لرمين «أم» عاطفه «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله بسبع. الشاهد فيه : قوله «بسبع ... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزه المغنيه عن لفظ «أى» وأصل الكلام : أبسبع رمين - إلخ ، وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى وعدم خفائه.

وبانقطاع وبمعنى «بل» وفت

إن تک ممّا قيّدت به خلت (1)

أى : إذا لم يتقدم على «أم» همزه التسويه ، ولا همزه مغنيه عن أى ؛ فهى منقطعه وتفيد الإضراب كبل ، كقوله تعالى : (لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثله «إنّها لإبل أم شاء» أى : بل هى شاء.

* * *

«أو» و معانيها

خيّر ، أبح ، قسّم - بأو - وأبهم ،

واشكک ، وإضراب بها أيضا نمى (2)

1- «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفت الآتى «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف إليه «وفت» وفى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم أيضا «إن» شرطيه «تک» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم أيضا «مما» جار ومجرور متعلق بقوله خلت الآتى «قيدت» قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير فيه جوازا تقديره هى ، والجمله فى نصب خبر «تک» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبح ، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثه قبله «وأبهم ، واشكک» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير

مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إضراب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

أى : تستعمل «أو» للتخيير ، نحو «خذ من مالى درهما أو دينارا» وللإباحه نحو «جالس الحسن أو ابن سيرين ، والفرق بين الإباحه والتخيير : أن الإباحه لا تمنع الجمع ، والتخيير يمنعه ، وللتقسيم ، نحو «الكلمه اسم ، أو فعل ، أو حرف» وللإبهام على السامع ، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالما بالجائى منهما وقصدت الإبهام على السامع ، [ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ)] ، وللشك ، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكا فى الجائى منهما ، وللاضراب كقوله :

295- ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم ***لم أحص عدّتهم إلّا بعدّاد(1).

1- هذان البيتان لجرير بن عطيه ، يقولهما لهشام بن عبد الملک. اللغه : «عيال» بعنى بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت. الإعراب : «ما» اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «ذا» اسم موصول : خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صله ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز أن يكون قوله «ماذا» كله اسم استفهام مفعولا مقدما لترى «فى عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر صفه لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت «لم» نافيه جازمه «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عدتهم» عده : مفعول به لأحص ، وعده مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» أداه استثناء ملغاه «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعه اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل ، وقيل : هى بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانيه» مفعول به لزاد «لو لا» حرف امتناع لوجود «رجاؤک» رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، ورجاء مضاف والكاف مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «قتلت» فعل وفاعل «أولادى» أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أو زادوا» حيث استعمل فيه «أو» للاضراب بمعنى بل.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيه

لو لا رجاؤک قد قتلت أولادى

أى : بل زادوا.

وربّما عاقبت الواو ، إذا

لم يلف ذو النّطق للبس منفذا (1)

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللّبس ؛ كقوله :

296- جاء الخلافه أو كانت له قدرا***كما أتى ربّه موسى على قدر(2)

أى وكانت له قدرا

1- «وربما» رب : حرف تقليل ، وما : كافه «عاقبت» عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافيه جازمه «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف ، وذو مضاف ، و «النطق» مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «للبس» جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتى «منفذا» مفعول أول ليلفى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب «إذا» محذوف.
2- هذا البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان. اللغه : «قدر» بفتحتين - أى : موافقه له ، أو مقدره. الإعراب : «جاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافه» مفعول به لجاء «أو» عاطفه بمعنى الواو «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخلافه «له» جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتى «قدرا» خبر كان «كما» الكاف حاره ، ما : مصدريه «أتى» فعل ماض «ربه» رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بأنى. الشاهد فيه :

قوله «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو ، ارتكانا على انفهام المعنى وعدم وقوع السابع فى لبس.

ومثل «أو» فى القصد «إمّا» الثّانيه

فى نحو : «إمّا ذى وإمّا النّائيه» (1)

يعنى أن «إمّا» المسبوقه بمثلها تفيد ما تفيده «أو» : من التخيير ، نحو : «خذ من مالى إمّا درهما وإمّا دينارا» والإباحه ، نحو : «جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين» والتقسيم ، نحو : «الكلمه إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف» والإبهام والشک ، نحو : «جاء إما زيد وإما عمرو».

وليست «إما» هذه عاطفه ، خلافا لبعضهم ، وذلک لدخول الواو عليها ، وحرف العطف لا يدخل على حرف [العطف](2).

* * *

1- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «أو» قصد لفظه : مضاف إليه «فى القصد» جار ومجرور متعلق بمثل «إما» قصد لفظه : خبر المبتدأ «الثانيه» نعت لإما «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضا «إما» حرف تفصيل «ذى» اسم إشاره للمفرده المؤنثه : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إما هذه لک ، مثلا «وإما» عاطفه «النائيه» معطوف على ذى.
2- ههنا ثلاثه أمور نرى أن ننبهک إليها ؛ الأول : أن «إما» الثانيه تكون بمعنى أو باتفاق من النحاه ، نعنى أنها تأتى للمعانى المشهوره التى تأتى لها أو ، واختلفوا أهى عاطفه أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إما الأولى ليست عاطفه ، ولذلک نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو «زارنى إما زيد وإما عمرو» ، والأمر الثانى : أن المعانى المشهوره التى تأتى لها إما هى التى ذكرها الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق التى تأتى له أو أحيانا كما فى الشاهد رقم 299 ، والأمر الثالث : أن إما الثانيه قد تحذف لذكر ما يغنى عنها ، نحو قولک : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر : فإمّا أن تكون أخى بصدق فأعرف منک غثّى من سمينى وإلّا فاطّرحنى واتّخذنى عدوّا أتّقيک وتتّقينى

وأول «لكن» نفيا او نهيا ، و «لا»

نداء او أمرا أو اثباتا تلا (1)

أى : إنما يعطف بلكن بعد النفى ، نحو : «ما ضربت زيدا لكن عمرا» وبعد النهى ، نحو : «لا تضرب زيدا لكن عمرا» ، ويعطف ب- «لا» بعد النداء ، نحو : «يا زيد لا عمرو» والأمر ، نحو : «اضرب زيدا لا عمرا» وبعد الإثبات ، نحو : «جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف ب- «لا» بعد النفى ، نحو : «ما جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف ب- «لكن» فى الإثبات ، نحو : «جاء زيد لكن عمرو».

* * *

وبل كلكن بعد مصحوبيها

كلم أكن فى مربع بل تيها (2).

1- «وأول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لكن» قصد لفظه : مفعول به لأول «نفيا» مفعول ثان لأول «أو» عاطفه «نهيا» معطوف على قوله «نفيا» «ولا» قصد لفظه : مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله «تلا» الآتى «أو أمرا أو إثباتا» معطوفان على قوله «نداء» السابق «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «لا» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «لا» المقصود لفظه.
2- «وبل» قصد لفظه : مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف ومصحوبى من «مصحوبيها» مضاف إليه ، ومصحوبى مضاف وها مضاف إليه «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : نافيه جازمه «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «فى مربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «بل» حرف عطف «تيها» قصر للضروره ، وأصله تيهاء ، معطوف على مربع.

وانقل بها للثّان حكم الأوّل

فى الخبر المثبت ، والأمر الجلى (1)

يعطف ببل فى النفى والنهى ؛ فتكون كلكن : فى أنها تقرّر حكم ما قبلها ، وتثبت تقيضه لما بعدها ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيدا بل عمرا» فقرّرت النفى والنهى السابقين ، وأثبتت القيام لعمرو ، والأمر بضربه.

ويعطف بها فى الخبر المثبت ، والأمر ؛ فتفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل الحكم إلى الثانى ، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه ، نحو : «قام زيد بل عمرو ، واضرب زيدا بل عمرا».

* * *

العطف على الضمير المرفوع المتصل

وإن على ضمير رفع متّصل

عطفت فافصل بالضّمير المنفصل (2).

1- «وانقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها ، للثان» جاران ومجروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل ، وحكم مضاف و «الأول» مضاف إليه «فى الخبر» جار ومجرور متعلق بانقل «المثبت» صفه للخبر «والأمر» معطوف على الخبر «الجلى» صفه للأمر.
2- «إن» شرطيه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «عطفت» الآتى ، وضمير مضاف و «رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطفت» عطف : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير ، وجمله فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط.

أو فاصل ما ، وبلا فصل يرد

فى النّظم فاشيا ، وضعفه اعتقد (1)

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشىء ، ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ) فقوله : «وآباؤكم» معطوف على الضمير فى «كنتم» وقد فصل ب- «أنتم» وورد - أيضا - الفصل بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : «أو فاصل ما» وذلك كالمفعول به ، نحو «أكرمتك وزيد» ، ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ) فمن : معطوف على الواو [فى يدخلونها] ، وصحّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصل بلا النافيه ، كقوله تعالى : (ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا) ف- «آباؤنا» معطوف على «نا» ، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بلا.

1- «أو» عاطفه «فاصل» معطوف على «الضمير» فى البيت السابق «ما» نكره صفه لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف ، بلا : جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتى ، ولا التى هى اسم بمعنى غير مضاف و «فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «فى النظم» جار ومجرور متعلق بيرد «فاشيا» حال من الضمير المستتر فى «يرد» «وضعفه» الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

والضمير المرفوع المستتر فى ذلک کالمتصل ، نحو «اضرب أنت وزيد» ، ومنه قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُکَ الْجَنَّةَ) ف- «زوجک» معطوف على الضمير المستتر فى «اسکن» وصحّ ذلک للفصل بالضمير المنفصل - وهو «أنت» -.

وأشار بقوله : «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد ورد فى النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل ، كقوله :

297- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ***كنعاج الفلا تعسّفن رملا(1)

فقوله : «وزهر» معطوف على الضمير المستتر فى «أقبلت». لا

1- البيت لعمر بن أبى ربيعه المخزومى. اللغه : «زهر» جمع زهراء ، وهى المرأه الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل - من باب فرح - إذا أشرق وجهه وابيض «تهادى» أصله «تتهادى» - بناءين - فحذف إحداهما تخفيفا ، ومعناه ، تتمايل ، وتتمايس ، وتتبختر «نعاج» جمع نعجه ، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجاده. الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق بقال «أقبلت» أقبل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وزهر» معطوف على الضمير المستتر فى أقبلت «تهادى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجمله فى محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانيه من فاعل أقبلت ، ونعاج مضاف و «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» تعسف : فعل ماض ، ونون النسوه فاعل ، والجمله فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض. الشاهد فيه : قوله «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر فى «أقبلت» المرفوع بالفاعليه ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلک ضعيف عند جمهره العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته. ومثل بيت الشاهد فى ذلک قول جرير بن عطيه يهجو الأخطل : ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وقد ورد ذلک فی النثر قلیلا ، حکی سیبویه رحمه الله تعالی : «مررت برجل سواء والعدم» برفع «العدم» بالعطف علی الضمیر المستتر فی «سواء».

وعلم من کلام المصنف : أن العطف علی الضمیر المرفوع المنفصل لا یحتاج إلی فصل ، نحو «زید ما قام إلّا هو وعمرو» وکذلک الضمیر المنصوب المتصل والمنفصل ، نحو «زید ضربته وعمرا ، وما أکرمت إلّا إیّاک وعمرا».

العطف علی الضمیر المخفوض

وأما الضمیر المجرور فلا یعطف علیه إلا بإعاده الجارّ له ، نحو «مررت بک وبزید» ولا یجوز «مررت بک وزید». هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلک الکوفیون ، واختاره المصنف ، وأشار إلیه بقوله :

وعود خافض لدی عطف علی

ضمیر خفض لازما قد جعلا (1)

ولیس عندی لازما ؛ إذ قد أتی

فی النّثر والنّظم الصّحیح مثبتا (2).

1- «وعود» مبتدأ ، وعود مضاف و «خافض» مضاف إلیه «لدی» ظرف بمعنی عند متعلق بعود ، ولدی مضاف و «عطف» مضاف إلیه «علی ضمیر» جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمیر مضاف و «خفض» مضاف إلیه «لازما» مفعول ثان مقدم علی عامله وهو جعل الآتی «قد» حرف تحقیق «جعلا» جعل : فعل ماض مبنی للمجهول ، ونائب الفاعل ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی عود. خافض ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجمله فی محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدیر الکلام : وعود خافض قد جعل لازما.
2- «ولیس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی عود خافض «عندی» عند : ظرف متعلق بقوله «لازما» الآتی ، وعند مضاف وياء المتکلم مضاف إلیه «لازما» خبر لیس «إذ» أداه تعلیل «قد» حرف تحقیق «أتی» فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا

تقديره هو «فى النثر» جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتا» حال من فاعل أتى.

أى : جعل جمهور النحاه إعاده الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازما ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثرا ، ونظما ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعاده الخافض ؛ فمن النثر قراءه حمزه (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) بجر «الأرحام» عطفا على الهاء المجروره بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيبويه ، رحمه الله تعالى :

298- فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا***فاذهب فما بک والأيّام من عجب (1)

بجر «الأيام» عطفا على الكاف المجروره بالباء. ف

1- هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم يعزها أحد لقائل معين (س 1 / 392) اللغه : «قربت» أخذت ، وشرعت ، ويؤيده روايه الكوفيين فى مكانه «فاليوم أنشأت ..» وفى بعض النسخ «قدبت» «تهجونا» تسبنا. المعنى : قد شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلک فاذهب فليس ذلک غريبا منک لأنک أهله ، وليس عجيبا من هذا الزمان الذى فسد كل من فيه. الإعراب : «قربت» قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه «تهجونا» تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول به ، والجمله فى محل نصب خبر قربت «وتشتمنا» الواو عاطفه ، تشتم : معطوف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلک فاذهب إلخ ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل ، ما : نافيه «بک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجروره محلا بالباء «من» زائده «عجب» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «بک والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلا بالباء - وهو الكاف - من غير إعاده الجار ، وجوازه هو مختار المصنف. ومما استدل به على ذلک قول مسكين الدارمى : نعلّق فى مثل السّوارى سيوفنا فما بينها والكعب غوط نفانف

قد يحذف كل من الفاء و الواو مع معطوفه

والفاء قد تحذف مع ما عطفت

والواو ، إذ لا لبس ، وهى انفردت (1)

بعطف عامل مزال قد بقى

معموله ، دفعا لوهم اتّقى (2)

ص: 241

1- «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفاء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف الآتى ، ومع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الفاء ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ، والعائد ضمير منصوب محذوف «والواو» الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أى والواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافيه للجنس «لبس» اسم لا ، وخبره محذوف ، أى : لا لبس موجود «وهى» ضمير منفصل مبتدأ ، وجمله «انفردت» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر.
2- «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت فى البيت السابق ، وعطف مضاف و «عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقى» فعل ماض «معموله» معمول : فاعل بقى ، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله فى محل جر صفه ثانيه لعامل «دفعا» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله «دفعا» «اتقى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وهم ، والجمله فى محل جر صفه لوهم.

قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلاله ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّهٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطر فعليه عدّه من أيام أخر ، فحذف «أفطر» والفاء الداخله عليه ، وكذلک الواو ، ومنه قولهم : «راكب النّاقه طليحان» أى : راكب النّاقه والنّاقه طليحان.

وانفردت الواو - من بين حروف العطف - بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى معموله ، ومنه قوله :

299- إذا ما الغانيات برزن يوما***وزجّجن الحواجب والعيونا(1).

1- هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين. اللغه : «الغانيات» جمع غانيه ، وهى المرأه الجميله ، سميت بذلک لاستغنائها بجمالها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج «برزن» ظهرن «زججن الحواجب» دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقرسه حسنه. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجمله الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «برزن» برز : فعل ماض ، ونون النسوه فاعل ، والجمله لا محل لها مفسره «يوما» ظرف زمان منصوب ببرزن «وزججن» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه بالواو على جمله برزن يوما «الحواجب» مفعول به لزجج «والعيونا» معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكحلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين. الشاهد فيه : قوله «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفا قد بقى معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا «وكحلن» ، وأما المعمول الباقى فهو قوله : «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله «زججن» وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله. وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه من قولهم «علفتها تبنا وماء باردا» فيقدر : وسقيتها ماء باردا ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور فى الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر فى البيت «وحسن الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قولهم «علفتها - إلخ» يقدر «أنلتها تبنا وماء» أو

«قدمت لها تبنا وماء» ونحو ذلک ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم 166 فى باب المفعول معه.

ف- «العيون» : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وكحّلن العيون ، والفعل المحذوف معطوف على «زجّجن» (1).

* * *

قد يحذف المعطوف عليه

وحذف متبوع بدا - هنا - استبح

وعطفک الفعل على الفعل يصح (2)

قد يحذف المعطوف عليه للدلاله عليه ، وجعل منه قوله تعالى : (أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِى تُتْلى عَلَيْكُمْ) قال الزمخشرى : التقدير : ألم تأتكم [آياتى فلم تكن تتلى عليكم] فحذف المعطوف عليه ، وهو «ألم تأتكم».

1- ذكر المصنف - رحمه الله! - أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما ، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما فى ذلک ، ومنه قول أبى ذؤيب : دعانى إليها القلب إنّى لأمره سميع ؛ فما أدرى أرشد طلابها؟ تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غى ، فحذف المعطوف لانسباقه وتبادره إلى الذهن.
2- «وحذف» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «استبح» الآتى ، وحذف مضاف و «متبوع» مضاف إليه «بدا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجمله فى محل جر صفه لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفک» الواو للاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطفک الفعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله : «وعطفک الفعل - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مختصّا بالأسماء ، بل يكون فيها وفى الأفعال ، نحو «يقوم زيد ويقعد ، وجاء زيد وركب ، واضرب زيدا وقم».

* * *

يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل و العكس

واعطف على اسم شبه فعل فعلا

وعكسا استعمل تجده سهلا (1)

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ، ونحوه ، ويجوز أيضا عكس هذا ، وهو : أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم ؛ فمن الأول قوله تعالى : (فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) وجعل منه [قوله تعالى :](إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ) ومن الثانى قوله :

300- فألفيته يوما يبير عدوّه ***ومجر عطاء يستحقّ المعابرا(2).

1- «واعطف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم ، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلا» مفعول به لا عطف «وعكسا» مفعول مقدم لاستعمل الآتى «استعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تجده» تجد : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «سهلا» مفعول ثان لتجد.
2- البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيده للنابغه الذبيانى يمدح فيها النعمان بن المنذر ملک العرب فى الحيره ، وأول هذه القصيده قوله : كتمتک ليلا بالجمومين ساهرا وهمّين : همّا مستكنّا ، وظاهرا أحاديث نفس تشتكى ما يريبها وورد هموم لن يجدن مصادرا اللغه : «ألفيته» ألفى : وجد «يوما» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلک ، وماضيه أبار ، ويروى «يبيد» بالدال - وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى ، ووقع فى نسخه من نسخ ديوان النابغه «وبحر عطاء» ، و

«المعابر» جمع معبر - بزنه منبر - وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينه. الإعراب : «فألفيته» ألفى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول «يوما» ظرف زمان متعلق بألفى «يبير» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجمله فى محل نصب مفعول ثان لألفى «عدوه» عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذى وقعت جملته مفعولا ثانيا ، وكان من حقه أن يقول «ومجريا» ولكنه حذف ياء المنقوص فى حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالى الرفع والجر كما فى قول عروه ابن حزام : ولو أن واش باليمامه داره وداری بأعلى حضرموت اهتدى ليا ومجر : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابرا» مفعول به ليستحق ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب صفه لعطاء. الشاهد فيه : قوله «يبير .. ومجر» حيث عطف الاسم الذى يشبه الفعل - وهو قوله «ومجر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل - وهو قوله «يبير» - وذلک سائغ جائز.

وقوله :

301- بات يغشّيها بعضب باتر***يقصد فى أسوقها وجائر(1)

ف- «مجر» : معطوف على «يبير» ، و «جائر» : معطوف على «يقصد».

* * *

ص: 245

1- البيت مما أنشده جماعه من النحويين - منهم أبو على فى الإيضاح الشعرى ، وابن الشجرى فى الأمالى - ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه. اللغه : «يعشيها» بالعين المهمله - فى روايه جماعه من العلماء - أصل معناه يطعمها العشاء ، وبالغين المعجمه - كما هو فى روايه الأثبات - مأخوذ من الغشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أى : ظالم مجاوز للحد ، والضمير المتصل فى «يعشيها ، وأسوقها» للابل. المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ فى ضريبته يقطع أسوق التى تستحق الذبح ، ويجوز إلى أخرى لا تستحقه. الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح «يغشيها» يغشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله فى محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بيغشى «باتر» صفه لعضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عضب ، والجمله فى محل جر صفه ثانيه لعضب «فى أسوقها» الجار والمجرور متعلق بيقصد ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد. الشاهد فيه : قوله «يقصد .. وجائر» حيث عطف اسما يشبه الفعل - وهو قوله «جائر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل - وهو قوله «يقصد» وذلک سهل لا مانع منه ، وقد ورد فى النثر العربى ، بل ورد فى أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كالآيه التى تلاها الشارح.

تعريف البدل و أنواعه

التّابع المقصود بالحكم بلا

واسطه - هو المسمّى بدلا (1)

البدل هو : «التابع ، المقصود بالنسبه ، بلا واسطه».

ف- «التابع» : جنس ، و «المقصود بالنسبه» : فصل ، أخرج : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحد منها مكمّل للمقصود بالنسبه ، لا مقصود بها ، و «بلا واسطه» : أخرج المعطوف ببل ، نحو «جاء زيد بل عمرو» ؛ فإن «عمرا» هو المقصود بالنسبه ، ولكن بواسطه - وهى بل - وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبه ، ولكن بواسطه (2).

* * *

مطابقا ، أو بعضا ، او ما يشتمل

عليه ، يلفى ، أو كمعطوف ببل (3).

1- «التابع» مبتدأ أول «المقصود» صفه له «بالحكم» جار ومجرور متعلق بالمقصود «بلا واسطه» بلا : جار ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسميه مضاف وواسطه : مضاف إليه «هو» ضمير منفصل مبتدأ ثان «المسمى» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول «بدلا» مفعوله الثانى.
2- قول الناظم «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبه ، والمعطوف بالواو ونحوها فى نحو «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبه ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعا مقصودان ؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظا ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره.

3- «مطابقا» مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يلفى» الآتى «أو بعضا» معطوف على قوله مطابقا «أو» عاطفه «ما» اسم موصول معطوف على قوله «بعضا» السابق «يشتمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل «يلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفه «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله «ما يشتمل» والكاف الاسميه مضاف ومعطوف مضاف إليه «ببل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف.

وذا للإضراب اعز ، إن قصدا صحب

ودون قصد غلط به سلب (1)

كزره خالدا ، وقبّله اليدا ،

واعرفه حقّه ، وخذ نبلا مدى (2)

1- «وذا» اسم إشاره : مفعول به لقوله «اعز» الآتى «للاضراب» جار ومجرور متعلق باعز أيضا «اعز» فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «قصدا» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و «قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتى «سلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام.
2- «كزره» الكاف جاره لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر «خالدا» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفه ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء فى قبله «واعرفه» الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه جوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف ، مبنى على الضم فى محل نصب «حقه» حق : بدل اشتمال من الهاء فى اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفه ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نبلا» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب.

البدل على أربعه أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل (1) ، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعنى ، نحو «مررت بأخيک زيد ، وزره خالدا».

الثانى : بدل البعض من الكل (2) ، نحو «أكلت الرغيف ثلثه ، وقبّله اليد».

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدّالّ على معنى فى متبوعه ، نحو «أعجبنى زيد علمه ، واعرفه حقّه».

الرابع : البدل المباين للمبدل منه ، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف ببل» وهو على قسمين ؛ أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء (3) ، نحو «أكلت خبزا لحما» قصدت أولا الإخبار بأنک أكلت خبزا ، ثم بدالک أنک تخبر أنک أكلت لحما أيضا ، وهو المراد بقوله : «وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب» أى : البدل الذى هو كمعطوف ببل انسبه للاضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم ، فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان ، نحو «رأيت رجلا حمارا» أردت أنک تخبر أولا أنک رأيت حمارا ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : «ودون قصد غلط به سلب» أى : إذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط ؛ لأنه مزيل الغلط الذى سبق ، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله : «خذ نبلا مدى» يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛

1- نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.
2- نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.
3- البداء - بفتح الباء بزنه السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه.

لأنه إن قصد النّبل والمدى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المدى فقط - وهو جمع مديه ، وهى الشّفره - فهو بدل الغلط.

* * *

متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا

تبدله ، إلّا ما إحاطه جلا (1)

أو اقتضى بعضا ، أو اشتمالا

كإنّک ابتهاجک استمالا (2)

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البدل بدل كل من كل ، واقتضى الإحاطه والشمول ، أو كان بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كل.

فالأول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنا عِيداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا) ف- «أولنا» بدل من الضمير المجرور باللام - وهو «نا» - فإن لم يدلّ على الإحاطه امتنع ، نحو «رأيتک زيدا».

1- «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «لا تبدله» الآتى ، وضمير مضاف ، و «الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «لا» ناهيه «تبدله» تبدل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «إلا» أداه استثناء «ما» اسم موصول : مستثنى ، مبنى على السكون فى محل نصب «إحاطه» مفعول به مقدم لجلا الآتى «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، وتقدير البيت : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر - وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب - إلا ما جلا إحاطه.
2- «أو» عاطفه «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البدل «بعضا» مفعول به لاقتضى «أو اشتمالا» معطوف على قوله بعضا «كإنک» الكاف جاره لقول لمحذوف ، إن : حرف

توكيد ونصب ، والكاف اسمه «ابتهاجک» ابتهاج : بدل اشتمال من اسم إن ، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه «استمالا» استمال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابتهاجک ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر إن.

والثانى كقوله :

302- ذرينى ؛ إنّ أمرک لن يطاعا***وما ألفيتنى حلمى مضاعا(1)

ف- «حلمى» بدل اشتمال من الياء فى «ألفيتنى».

والثالث كقوله :

303- أو عدنى بالسّجن والأداهم ***رجلى ، فرجلى شثنه المناسم (2).

1- البيت لعدى بن زيد العبادى ، ونسب فى كتاب سيبويه (1 / 77) إلى رجل من بجيله أو خثعم. اللغه : «ذرينى» دعينى ، واتركينى ، يخاطب امرأه «ألفيتنى» وجدتنى «مضاعا» ذاهبا أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترک الركون إليه. الإعراب : «ذرينى» ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبه فاعل ، والنون الموجوده للوقايه ، والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرک» أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه «لن» نافيه ناصبه «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر إن ، وجمله إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفه للتعليل «وما» الواو عاطفه ، ما : نافيه «ألفيتنى» ألفى : فعل ماض ، وتاء المخاطبه فاعله ، والنون للوقايه ، والياء مفعوله الأول «حلمى» حلم : بدل اشتمال من ياء المتكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه «مضاعا» مفعول ثان لألفى. الشاهد فيه : قوله «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله «حلمى» - من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى» - بدل اشتمال.

2- نسب العينى تبعا لياقوت هذا البيت للعديل - بزنه التصغير - ابن الفرخ بزنه القتل - وكان من حديثه أته هجا الحجاج بن يوسف الثقفى ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه ، فلما علم الحجاج بذلک أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها فى هجائه. اللغه : «أوعدنى» تهددنى ، وقال الفراء : يقال وعدته خيرا ، ووعدته شرا - بإسقاط الهمزه فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعدته» إذا أردت الخير ، و «أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأداهم» ، جمع

أدهم ، وهو القيد «شثنه» غليظه ، خشنه «المناسم» جمع منسم - بزنه مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله فى الإنسان ، وإنما حسن ذلک لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلاده والقوه والصبر على احتمال المكروه. الإعراب : «أوعدنى» أوعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأداهم» معطوف على السجن «رجلى» رجل : بدل بعض من ياء المتكلم فى أوعدنى ، ورجل مضاف والياء مضاف إليه «فرجلى» الفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «شثنه» خبر المبتدأ ، وشثنه مضاف و «المناسم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أوعدنى .. رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله «رجلى» - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعه مفعولا به لأوعد - بدل بعض من كل.

ف- «رجلى» بدل بعض من الياء فى «أوعدنى».

وفهم من كلامه : أنه يبدل الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير الغيبه يبدل منه الظاهر مطلقا ، نحو «زره خالدا».

* * *

حكم البدل من اسم الاستفهام

وبدل المضمّن الهمز يلى

همزا ، ك- «من ذا أسعيد أم على» (1)؟.

1- «وبدل» الواو للاستئناف ، بدل : مبتدأ ، وبدل مضاف و «المضمن» مضاف إليه ، وفى المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذى يتعدى لاثنين «الهمز» مفعول ثان للمضمن «يلى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «همزا» مفعول به ليلى «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشاره : خبر المبتدأ «أسعيد» الهمزه للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من «أم» حرف عطف «على» معطوف على سعيد.

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزه الاستفهام على البدل ، نحو «من ذا أسعيد أم علىّ؟ وما تفعل أخيرا أم شرّا؟ ومتى تأتينا أغدا أم بعد غد»؟

* * *

يبدل الفعل من الفعل

ويبدل الفعل من الفعل ، ك- «من

يصل إلينا يستعن بنا يعن (1)

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل ، ف- «يستعن بنا» : بدل من «يصل إلينا» ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ) ف- «يضاعف» : بدل من «يلق» فإعرابه بإعرابه ، وهو الجزم ، وكذا قوله :

304- إنّ علىّ الله أن تبايعا***تؤخذ كرها أو تجىء طائعا(2)

ف- «تؤخذ» : بدل من «تبايعا» ولذلك نصب.

1- «ويبدل» الواو للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبنى للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق بيبدل «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار ومجرور متعلق بيصل «يستعن» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيستعن «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.
2- هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين ، وقد رواه (1 / 78) وقال عقب روايته : «هذا عربى حسن». اللغه : «تبايع» تدين للسلطان بالطاعه ، وتدخل فيما دخل فيه الناس. المعنى : يقول لمخاطبه : إنى ألزم نفسى عهدا أن أحملك على

الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته ؛ فإما التزمت ذلک طائعا مختارا ، وإما أن ألجئک إليه ، وأكرهک عليه ، يبغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعه ، ويزين له الوفاق ومشاركه الناس.
الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «الله» اسم إن تأخر عن خبره «أن» حرف مصدرى ونصب «تبايعا» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، و «أن» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبک من أن المصدريه ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلاله منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جمله القسم لا محل لها من الإعراب معترضه بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتک كائنه على والله «تؤخذ» فعل مضارع مبنى للمجهول بدل من تبايع «كرها» مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره «أو» عاطفه «تجىء» فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «طائعا» حال من الضمير المستتر فى تجىء. الشاهد فيه : قوله «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبدل الفعل - وهو قوله «تؤخذ» - من الفعل - وهو قوله «أن تبايعا» - بدل اشتمال. واعلم أن الدليل على أن البدل - فى هذا الشاهد ، وفى الآيه الكريمه التى تلاها الشارح - هو الفعل وحده ، وليس هو الجمله المكونه من الفعل وفاعله - الدليل على ذلک هو أنک ترى الإعراب الذى اقتضاه العامل فى الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجودا بنفسه فى الفعل الثانى الذى نذكر أنه البدل ، ألا ترى أن «تؤخذ» فى هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايع» منصوب ، وأن «يضاعف» فى الآيه الكريمه مجزوم كما أن «يلق» مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ص: 254

حرف النداء و مواضع استعمالها

وللمنادى النّاء أو كالنّاء «يا ،

وأى ، وآ» كذا «أيا» ثمّ «هيا» (1)

والهمز للدّانى ، و «وا» لمن ندب

أو «يا» وغير «وا» لدى اللّبس اجتنب (2)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب : فإما أن يكون بعيدا ، أو فى حكم البعيد - كالنائم والساهى - أو قريبا ، فإن كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء : «يا ، وأى ، وآ ، وهيا» وإن كان قريبا فله الهمزه ، نحو «أزيد أقبل» (3) ، وإن كان مندوبا - وهو لى

1- «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الناء» صفه للمنادى «أو كالناء» عطف على الناء «يا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وأى وآ» معطوفان على يا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على أيا.
2- «والهمز» مبتدأ «للدانى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ووا» قصد لفظه : مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أو يا» معطوف على وا «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «وا» قصد لفظ : مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله «اجتنب» الآتى ، ولدى مضاف و «اللبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى معلقته : أفاطم مهلا بعض هذا التّدلّل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

المتفجّع عليه ، أو المتوجّع منه - فله «وا» نحو «وازيداه» ، و «واظهراه» و «يا» أيضا ، عند عدم التباسه بغير المندوب ، فإن التبس تعينت «وا» وامتنعت «يا».

* * *

متى يجوز حذف حرف النداء؟

وغير مندوب ، ومضمر ، وما

جا مستغاثا قد يعرّى فاعلما (1)

وذاک فى اسم الجنس والمشار له

قلّ ، ومن يمنعه فانصر عاذله (2)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو «وازيداه» ولا مع الضمير ، نحو «يا إيّاک قد كفيتک» ولا مع المستغاث ، نحو «يا لزيد».

1- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «مندوب» مضاف إليه «ومضمر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول : معطوف على مندوب أيضا «جا» قصر للضروره : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «مستغاثا» حال من الضمير المستتر فى جاء «قد» حرف تقليل «يعرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فاعلما» اعلم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «وذاک» اسم إشاره : مبتدأ «فى اسم» جار ومجرور متعلق بقوله : «قل» الآتى ، واسم مضاف و «الجنس» مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، انصر : فعل أمر ، وفاعله ضمير

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، «عاذله» عاذل : مفعول به لانصر ، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه.

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا ؛ فتقول فى «يا زيد أقبل» : «زيد أقبل» وفى «يا عبد الله اركب» : «عبد الله اركب».

لكن الحذف مع اسم الإشاره قليل ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنّ أكثر النحويين منعوه ، ولكن أجازه طائفه منهم ، وتبعهم المصنف ، ولهذا قال : «ومن يمنعه فانصر عاذله» أى : انصر من يعذله على منعه ؛ لورود السماع به ، فمما ورد منه مع اسم الإشاره قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) أى : يا هؤلاء ، وقول الشاعر :

305- ذا ، ارعواء ، فليس بعد اشتعال الرّ***أس شيبا إلى الصّبا من سبيل (1)

أى : يا ذا ، وممّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم : «أصبح ليل» أى : يا ليل ، و «أطرق كرا» أى : يا كرا.

* * *

1- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغه : «ارعواء» انكفافا ، وتركا للصبوه ، وأخذا بالجد ومعالى الأمور. الإعراب : «ذا» اسم إشاره منادى بحرف نداء محذوف ، أى : يا هذا «ارعواء» مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأصل الكلام : ارعو ارعواء «فليس» الفاء للتعليل ، ليس : فعل ماض ناقص «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ، وبعد مضاف و «اشتعال» مضاف إليه ، واشتعال مضاف و «الرأس» مضاف إليه «شيبا» تمييز «إلى الصبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتى ، وكان أصله نعتا له ، فلما تقدم أعرب حالا على قاعده أن صفه النكره إذا تقدمت صارت حالا ، ضروره أن الصفه لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفه تابعا ، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع. «من» زائده «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بضمه مقدره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد. الشاهد فيه : قوله «ذا» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشاره ؛ فدل ذلک على أنه وارد ، لا ممتنع ، خلافا لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل. وعلى هذا جاء قول أبى الطيب المتنبى : هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثمّ انثنيت ، وما شفيت نسيسا يريد

بقوله هذى : يا هذه ، ومثل ذلک قول الراجز : يا إبلى إمّا سلمت هذى
فاستوسقى لصارم هذّاذ * أو طارق فى الدّجن والرّذاذ*

وابن المعرّف المنادى المفردا

على الّذى فى رفعه قد عهدا (1)

لا يخلو المنادى من أن يكون : مفردا ، أو مضافا ، أو مشبّها به.

فإن كان مفردا : فإما أن يكون معرفه ، أو نكره مقصوده ، أو نكره غير مقصوده.

فإن كان مفردا - معرفه ، أو نكره مقصوده - بنى على ما كان يرفع به ؛ فإن كان يرفع بالضمه بنى عليها ، نحو «يا زيد» و «يا رجل» ، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو «يا زيدان ، ويا رجلان» ، و «يا زيدون ، ويا رجيلون» ويكون فى محل نصب على المفعوليه ؛ لأن المنادى مفعول [به] فى المعنى ، وناصبه فعل مضمر نابت «يا» منابه ، فأصل «يا زيد» : أدعو زيدا ، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه.

* * *

1- «وابن» فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المعرف» مفعول به لابن «المنادى» بدل من المعرف «المفردا» نعت للمنادى «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله ابن «فى رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله : «عهد» الآتى ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهدا» عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجمله لا محل لها صله الذى.

وانو انضمام ما بنوا قبل النّدا

وليجر مجرى ذى بناء جدّدا (1)

أى : إذا كان الاسم المنادى مبنيّا قبل النداء قدّر - بعد النداء - بناؤه على الضم ، نحو «يا هذا». ويجرى مجرى ما تجدّد بناؤه بالنداء كزيد : فى أنه يتبع بالرفع مراعاه للضم المقدّر فيه ، وبالنصب مراعاه للمحل ؛ فتقول «يا هذا العاقل ، والعاقل» بالرفع والنصب ، كما تقول : «يا زيد الظريف ، والظريف».

* * *

والمفرد المنكور ، والمضافا

وشبهه - انصب عادما خلافا (2)

تقدّم أن المنادى إذا كان مفردا معرفه أو نكره مقصوده يبنى على ما كان يرفع به ، وذكر هنا أنه إذا كان مفردا نكره : أى غير مقصوده ، أو مضافا ، أو مشبّها به - نصب.

1- «وانو» الواو للاستئناف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انضمام» مفعول به لانو ، وانضمام مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «بنوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، أى : بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و «الندا» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفه ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «بناء» مضاف إليه ، وجمله «جددا» من الفعل المبنى للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر نعت لبناء.
2- «والمفرد» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «انصب» الآتى «المنكور» نعت للمفرد «والمضافا» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبه : معطوف على المفرد أيضا ، وشبه مضاف وضمير الغائب

العائد إلى المضاف : مضاف إليه «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عادما» حال من فاعل انصب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «خلافا» ، مفعول به لعادم.

فمثال الأول قول الأعمى «يا رجلا خذ بيدى» وقول الشاعر :

306- أيا راكبا إمّا عرضت فبلّغا***ندامای من نجران أن لا تلاقيا(1)

ومثال الثانى قولک : «يا غلام زيد» ، و «يا ضارب عمرو».

ومثال الثالث قولک «يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا ثلاثه وثلاثين» [فيمن سميته بذلک].

* * *

1- هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وكان قد أسر فى يوم الكلاب الثانى. اللغه : «عرضت» أتيت العروض ، وهو مكه والمدينه وما حولهما ، قاله الجوهرى ، وقيل : معناه بلغت العرض ، وهى جبال نجد «ندامای» جمع ندمان - بفتح النون وسكون الدال - ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على الجليس المصاحب ، وإن لم يكن مشاركا على الشراب «نجران» مدينه بالحجاز من شق اليمن. الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحه لأنه لا يقصد راكبا بعينه «إما» كلمه مكونه من إن وما ؛ فإن : شرطيه ، وما زائده «عرضت» عرض : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «ندامای» ندامى : مفعول به لبلغ. منصوب بفتحه مقدره على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامای «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافيه للجنس «تلاقيا» تلاقى : اسم لا ، والألف للاطلاق ، وخبر «لا» محذوف تقديره : لا تلاقى لنا ، والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففه من الثقيله ، والجمله من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لبلغن. الشاهد فيه : قوله «أيا راكبا» حيث نصب راكبا لكونه نكره غير مقصوده ، وآيه ذلک أن قائل هذا البيت رجل أسير فى أيدى أعدائه ، فهو يريد راكبا أى راكب منطلقا نحو بلاد قومه يبلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلک ، وليس يريد واحدا معينا. وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلام الناظم ; فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر

فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصوره التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

وكذلک يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاء الجزاء ، نحو «من يأتنى فإنه مكرم» فالكسر على جعل «إن» ومعموليها جمله أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتنى فهو مكرم ، والفتح على جعل «أن» وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «من يأتنى فإكرامه موجود» ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا ، والتقدير «فجزاؤه الاكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمه أنه من عمل منكم سوءا بجهاله تم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ، فالكسر على جعلها جمله جوابا لمن ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير «فالغفران جزاؤه» أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلک يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أن» بعد متبدأ هو فى المعنى قول وخبر «إن» قول ، والقائل واحد ، نحو «خير القول إنى أحمد [الله]» فمن فتح جعل «أن» وصلتها مصدرا خبرا عن «خير» ، والتقدير «خير القول حمد لله» ف- «خير» : مبتدأ ، و «حمد لله» : خبره ، ومن كسر جعلها جمله خبرا عن «خير» كما تقول «أول قراءتى (سبح اسم ربک الأعلى)» فأول : مبتدأ ، و «سبح اسم ربک الأعلى» جمله خبر عن «أول» وكذلک «خير القول» مبتدأ ، و «إنى أحمد الله» خبره ، و لا تحتاج هذه

أى : إذا لم يقع «ابن» بعد علم ، أو [لم] يقع بعده علم ، وجب ضمّ المنادى ، وامتنع فتحه ؛ فمثال الأول نحو «يا غلام ابن عمرو ، ويا زيد الظريف ابن عمرو» ومثال الثانى : «يا زيد ابن أخينا» فيجب بناء «زيد» على الضم فى هذه الأمثله ، ويجب إثبات ألف «ابن» والحاله هذه.

* * *

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبنى جاز له رفعه و نصبه

واضمم ، أو انصب - ما اضطرارا نوّنا

ممّا له استحقاق ضم بيّنا (1)

تقدّم أنه إذا كان المنادى مفردا معرفه ، أو نكره مقصوده - يجب بناؤه على الضم ، وذكر هنا أنه إذا اضطرّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماع بهما ؛ فمن الأول قوله :

307- سلام الله يا مطر عليها***وليس عليک يا مطر السّلام (2)

1- «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» معطوف على اضمم «ما» اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل منهما يطلبه مفعولا «اضطرارا» مفعول لأجله «نونا» نون : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «مما» بيان لما الموصوله «له» جار ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى «استحقاق» مبتدأ ، واستحقاق مضاف و «ضم» مضاف إليه ، وجمله «بينا» مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله «ما» المجروره بمن.
2- البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأه ويشبب بها ، ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره ، فقال هذا الشعر.
الإعراب : «سلام» مبتدأ ، وسلام مضاف و «الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضروره «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا

مطر» يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجمله النداء لا محل لها من الإعراب معترضه. الشاهد فيه : قوله «يا مطر» الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضروره ، وأبقى الضم ؛ اكتفاء بما تدعو الضروره إليه.

ومن الثانى قوله :

308- ضربت صدرها إلىّ ، وقالت : ***يا عديّا لقد وقتک الأواقى (1)

* * *

لا يجمع بين حرف النداء و «أل» إلا فى موضعين

وباضطرار خصّ جمع «يا» و «أل»

إلّا مع «الله» ومحكىّ الجمل (2).

1- هذا البيت للمهلهل بن ربيعه أخى كليب بن ربيعه ، من أبيات يتغزل فيها بابنه المجلل. اللغه : «وقتک» مأخوذ من الوقايه ، وهى الحفّظ ، والكلاءه «الأواقى» جمع واقيه بمعنى حافظه وراعيه ، وكان أصله «الوواقى» فقلبت الواو الأولى همزه. الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «صدرها» صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضربت «وقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحه الظاهره «لقد» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق «وقتک» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به «الأواقى» فاعل وقى. الشاهد فيه : قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه ، ولم يكتف بذلک ، بل نصبه مع كونه مفردا علما ؛ لبشابه به المنادى المعرب المنون بأصله ، وهو النكره غير المقصوده.
2- «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتى «خص» يجوز أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضيا ، ومفعول به إذا جعلته أمرا ، وجمع مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداه استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكى» معطوف على لفظ الجلاله ، ومحكى مضاف و «الجمل» مضاف إليه.

والأكثر «اللهمّ» بالتّعويض

وشذّ «يا اللهمّ» فى قريض (1)

لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و «أل» فى غير اسم الله تعالى ، وما سمى به من الجمل ، إلا فى ضروره الشعر كقوله :

309- فيا الغلامان اللّذان فرّا***إيّا كما أن تعقبانا شرّا(2)

1- «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه : خبر المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه : فاعل شذ «فى قريض» جار ومجرور متعلق بشذ.
2- هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. الإعراب : «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف لأنه مثنى فى محل نصب «اللذان» صفه لقوله : «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله لا محل لها صله اللذان «إياكما» إيا : منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوبا ، تقديره : أحذركما «أن» مصدريه «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، مقدره «شرا» مفعول ثان. الشاهد فيه : قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سمى به من المركبات الإخباريه (الجمل) ، وذلک لا يجوز إلا فى ضروره الشعر. وإنما لم يجز فى سعه الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين ؛ أحدهما : أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثانى : أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبه ؛ لأن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان.

وأما مع اسم الله تعالى ومحكىّ الجمل فيجوز ، فتقول : «يا أللهِ» بقطع الهمزه ووصلها ، وتقول فيمن اسمه «الرّجل منطلق» : «يا الرجل منطلق أقبل».

والأكثر فى نداء اسم الله «اللهمّ» بميم مشدده معوّضه من حرف النداء ، وشذّ الجمع بين الميم وحرف النداء فى قوله :

310- إنّى إذا ما حدث ألمّا**أقول : يا اللهمّ ، يا اللهمّا(1)

* * *

1- هذا البيت لأميه بن أبى الصلت ، وزعم العينى أنه لأبى خراش الهدلى ، وذكر له بيتا قبل بيت الشاهد ، وهو : إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا وأىّ عبد لک لا ألمّا اللغه : «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألما» نزل ، وألم في قوله : «وأى عبد لک لا ألما» من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أو قاربه. المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثه وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى فى كشف ما ينزل به. الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بقوله «أقول» الآتى «ما» زائده «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث ألما «ألما» ألم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث «أقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» الله : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشدده زائده. الشاهد فيه : قوله «يا اللهم يا اللهما» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشدده التى يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف فى النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه. وقد جمع بينهما ، وزاد ميما ذلک الراجز الذى يقول : وما عليک أن تقولى كلّما صلّيت أو سبّحت يا اللّهمّ ما

تابع ذى الضّمّ المضاف دون أل

ألزمه نصبا ، كأزيد ذا الحيل (1)

أى : إذا كان تابع المنادى المضموم مضافا (2) غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه ، نحو «يا زيد صاحب عمرو».

1- «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : ألزم تابع ذى الضم - إلخ ، وتابع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ، ودون مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ألزمه» ألزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله الأول «نصبا» مفعوله الثانى «كأزيد» الكاف جاره لقول محذوف ، والهمزه حرف نداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاه المحل ، وذا مضاف و «الحيل» مضاف إليه.
2- ههنا شيآن أريد أن أنبهک إليهما : الأول : أن المنادى إذا كان اسما ظاهرا ، فله جهتان : الأولى جهه كونه منادى ، وهى تقتضى الخطاب ، والثانى جهه كونه اسما ظاهرا ، وهى تقتضى الغيبه ؛ فإذا كان تابع المنادى متصلا بضميره جاز فى هذا الضمير وجهان ؛ الأول : أن يؤتى به ضمير غيبه نظرا إلى الجهه الثانيه ؛ والثانى أن يؤتى به ضمير خطاب نظرا إلى الجهه الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسک ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا الذى قام أو قمت. والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضه ، أما الذى إضافته لفظيه كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمه العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال السيوطى : يجب نصبه.

وما سواه انصب ، أو ارفع ، واجعلا

كمستقلّ نسقا وبدلا (1)

أى : ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه - وهو المضاف المصاحب لأل ، والمفرد - فتقول : «يا زيد الكريم الأب» برفع «الكريم» ونصبه ، و «يا زيد الظّريف» برفع «الظريف» ونصبه.

وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفه ؛ فتقول : «يا رجل زيد ، وزيدا» بالرفع والنصب ، و «يا تميم أجمعون ، وأجمعين».

وأما عطف النّسق والبدل ففى حكم المنادى المستقلّ ؛ فيجب ضمه إذا كان مفردا ، نحو «يا رجل زيد» و «يا رجل وزيد» كما يجب الضم لو قلت : «يا زيد» ، ويجب نصبه إن كان مضافا ، نحو «يا زيد أبا عبد الله» و «يا زيد وأبا عبد الله» ، كما يجب نصبه لو قلت : «يا أبا عبد الله».

* * *

وإن يكن مصحوب «أل» ما نسقا

ففيه وجهان ، ورفع ينتقى (2).

1- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفع» الآتى «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» معطوف على ارفع «واجعلا» الواو عاطفه أو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كمستقل» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول الثانى له «نسقا» مفعول أول لاجعل «وبدلا» معطوف على قوله نسقا.
2- «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ما» اسم موصول : اسم يكن «نسقا» نسق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ،

والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صله الموصول «ففيه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكره وقوعه فى معرض التقسيم ، وجمله «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

أى : إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفردا معرفه بغير «أل». فإن كان ب- «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والمختار - عند الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما - الرّفع ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : «ورفع ينتقى» أى : يختار ؛ فتقول : «يا زيد والغلام» بالرفع والنصب ، ومنه قوله تعالى : (يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ) برفع «الطير» ونصبه.

* * *

وأيّها ، مصحوب أل بعد صفه

يلزم بالرّفع لدى ذى المعرفه (1)

وأيّهذا أيّها الّذى ورد

ووصف أىّ بسوى هذا يردّ (2)

1- «أيها» قصد لفظه : مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «يلزم» الآتى - ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل «صفه» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «أيها» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثه من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المعرفه» مضاف إليه ، وتقدير البيت : وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفه مرفوعا واقعا بعده.
2- «وأيهذا» قصد لفظه : مبتدأ «أيها الذى» معطوف عليه بعاطف مقدر «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ ، ووصف مضاف و «أى» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشاره من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

يقال : «يا أيّها الرّجل ، ويا أيّهذا ، ويا أيّها الّذى فعل كذا» ، ف- «أىّ» منادى مفرد مبنى على الضم ، و «ها» زائده ، و «الرّجل» صفه لأىّ ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازنىّ نصبه قياسا على جواز نصب «الظريف» فى قولک «يا زيد الظّريف» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أى» إلا باسم جنس محلّى بأل ، كالرجل ، أو باسم إشاره ، نحو «يا أيّهذا أقبل» أو بموصول محلّى بأل «يا أيّها الذى فعل كذا».

* * *

وذو إشاره كأىّ فى الصّفه

إن كان تركها يفيت المعرفه (1)

يقال : «يا هذا الرّجل» فيجب رفع «الرجل» إن جعل «هذا» وصله لندائه كما يجب رفع صفه «أى» ، وإلى هذا أشار بقوله : «إن كان تركها

1- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «إشاره» مضاف إليه «كأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و «فى الصفه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «تركها» ترک : اسم كان ، وترک مضاف وها : مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفه» مفعول به ليفيت ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

يفيت المعرفه» فإن لم يجعل اسم الإشاره وصله لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته ، بل يجوز الرفع والنصب.

* * *

فى نحو «سعد سعد الأوس» ينتصب

ثان ، وضمّ وافتح أوّلا تصب (1)

يقال : «يا سعد سعد الأوس (2)» و

311- * يا تيم تيم عدىّ*(3).

1- «فى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتصب» الآتى «سعد» منادى بحرف ندا ، محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب «سعد» توكيد للأول ، أو بدل منه. أو عطف بيان بمراعاه محله ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و «الأوس» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعله «وضم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتح» معطوف على ضم «أولا» تنازعه الفعلان قبله «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا ، وكرر ، مضافا ثانى لفظيه إلى غيره ، سواء أكان علما كمثال الناظم ، والشاهدين رقم 311 و312 أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفا نحو يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون فى هذا ، فإن لم يكن ثانى اللفظين مضافا - نحو يا زيد زيد - لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم 314 الآتى.
2- وقعت هذه العباره فى قول الشاعر : أيا سعد سعد الأوس كن أنت مانعا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف أجيبا إلى داعى الهدى ونبوّآ من الله فى الفردوس زلّفه عارف
3- هذه قطعه من بيت لجرير بن عطيه ، من كلمه يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، والبيت بكماله هكذا : يا تَيْمُ تَيمَ عَدِىٍّ لا أبَالَكُمُ لَا يُلقِيَنْكُمُ فِى سَوأَةٍ عُمَرُ اللغه : تيم عدى أضاف تيما الى عدى - و هو أخوه - للاحتراز عن تيم

مره ، و عن تيم غالب بن فهر ، و هما فى قريش ، و عن تيم قيس بن ثعلبه ، و عن تيم شيبان ، و عن تيم ضبه «لا أبالكم» جمله قد يقصد بها المدح ، و معناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمه تستعمل عند الغلظه فى الخطاب ، و أصله أن ينسب المخاطب الى غير أب معلوم ، شتما له و احتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، و قال أبوالحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول : «لا أبا لک» و تستقبح «لا أم لک» أى : مشفقه حنونه ، و قال العينى : و قد تذكر هذه الجمله فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درک! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرک وشمر ، لأنّ من له أب يتكل عليه فى بعض شانه . اه و «يلقينكم» بالقاف المثناه ، و من رواه بالفاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمى و «سوأه» هى الفعله القبيحه . المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بليه لا قبل لكم بها ، و مكروه لا تحتملونه ، بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر و هجاءه جريراً فكأنهم رضوا بذلک ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه . الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ، و يجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد «تيمَ» منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموما ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوبا ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتم مضاف و «عدى» مضاف إليه «لا» نافيه الجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد ، والكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجروره بإضافه اسم لا إليها ، قال اللخمى : اللام فى «لا أباً لک» مقحمه ، والكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافه أدى إلى تعليق حرف الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمه كالجر بالباء وهى زائده ، وإنما أقحمت مراعاه لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا فى النكرات ، وثبتت الألف مراعاه للاضافه ، فاجتمع فى هذه الكلمه شيئان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبات الألف دليل على الاتصال من جهه الإضافه فى المعنى ، وثبات اللام دليل على الانفصال فى اللفظ مراعاه لعمل «لا» ، فهذه مسأله قد روعيت لفظا ومعنى ، وخبر «لا» محذوف : أى لا أبالكم بالحضره. الشاهد فيه : قوله «يا تيم تيم عدى» حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثانى اللفظين ، فيجب فى الثانى النصب ، ويجوز فى الأول الضم والنصب ، على ما أوضحناه فى الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامه.

ص: 271

312- و * يا زيد زيد اليعملات* ***فيجب نصب الثانى ، ويجوز فى الأول : الضم ، والنصب. (1)

ص: 272

1- وهذه قطعه من بيت لعبد الله بن رواحه الأنصارى ، يقوله فى زيد بن أرقم - وكان يتيما فى حجره - يوم غزاه مؤته ، وهو بكماله : يا زيد زيد اليعملات الذّبّل تطاول اللّيل عليک فانزل اللغه : «اليعملات» بفتح الياء والميم : الإبل القويه على العمل «الذبل» جمع ذابل أو ذابله أى ضامره من طول السفر ، وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها ، وقوله «تطاول الليل عليک - إلخ» يريد انزل عن راحلتک واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء. الإعراب : «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، أو منصوب بالفتحه الظاهره ، كما تقدم فى البيت قبله «زيد» منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و «اليعملات» مضاف إليه «الذبل» صفه لليعملات. الشاهد فيه : قوله «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى ، وأضيف ثانى اللفظين كما سبق فى الشاهد الذى قبل هذا. ويجوز فى الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفى الثانى النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسه أوجه ، وقد بيناها فى إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

فإن ضمّ الأوّل كان الثانى منصوبا : على التوكيد (1) ، أو على إضمار «أعنى» ، أو على البدليه ، أو عطف البيان ، أو على النداء.

وإن نصب الأوّل : فمذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثانى ، وأن الثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثانى ، وأن الأصل : «يا تيم عدىّ تيم عدىّ» فحذف «عدى» الأول لدلاله الثانى عليه.

* * *

ص: 273

1- اعترض جماعه نصب الثانى على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموما ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيدا معنويا ؛ لأن التوكيد المعنوى يكون بألفاظ معينه معروفه وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا ، لوجهين : أولهما أن اللفظ الثانى قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول وهو المضاف إليه ، وثانيهما أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلميه السابقه عليه وتعريف الثانى بالإضافه. قال : أبو رجاء : ولمن يذهب إلى أن الثانى تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد فى جهه التعريف ، ويكتفى باشتراكهما فى جنس التعريف ، فافهم ذلك.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

واجعل منادى صحّ إن يضف ليا

كعبد عبدى عبد عبدا عبديا (1)

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم : فإما أن يكون صحيحا ، أو معتلا.

فإن كان معتلا فحكمه كحكمه غير منادى ، وقد سبق حكمه (2) فى المضاف إلى ياء المتكلم.

وإن كان صحيحا جاز فيه خمسه أوجه :

أحدها : حذف الياء ، والاستغناء بالكسره ، نحو «يا عبد» ، وهذا هو الأكثر.

الثانى : إثبات الياء ساكنه ، نحو «يا عبدى» وهو دون الأول فى الكثره.

الثالث : قلب الياء ألفا ، وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحه ، نحو «يا عبد».
د؟

1- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منادى» مفعول أول «صح» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منادى فاعل ، والجمله فى محل نصب صفه لمنادى «إن» شرطيه «يضف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنادى «ليا» جار ومجرور متعلق بيضف «كعبد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى محل المفعول الثانى له «عبدى ، عبد ، عبدا ، عبديا» كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر.
2- خلاصه ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحه فى الأفصح فبما آخره ألف نحو فتاى وعصاى ، أو واو نحو مسلمى ، أو ياء غير مشدده نحو قاضى ، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشدده نحو كرسى ، ولا تنس أنا ذكرنا لك فى هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنه ، وخالفنا فى ذلك ما ذكره العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بعربيتهم. ونحن لا ننكر أنه

قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد؟

الرابع : قلبها ألفا ، وإبقاؤها ، وقلب الكسره فتحه ، نحو «يا عبدا».

الخامس : إثبات الياء محرّكه بالفتح ، نحو «يا عبدى».

* * *

وفتح أو كسر وحذف اليا استمرّ

فى «يا ابن أمّ ، يا ابن عمّ - لا مفرّ» (1)

إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، إلا فى «ابن أم» و «ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثره الاستعمال ، وتكسر الميم أو تفتح ؛ فتقول : «يا ابن أمّ أقبل» و «يا ابن عمّ لا مفرّ» بفتح الميم وكسرها (2).

* * *

وفى النّدا «أبت ، أمّت» عرض

واكسر أو افتح ، ومن اليا النّا عوض (3).

1- «وفتح» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء بالنكره وقوعها فى معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ، وحذف مضاف و «اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفى على الحكايه «يا ابن عم» معطوف بعاطف مقدر على السابق «لا» نافيه للجنس «مفر» اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر لى ، أو لا مفر موجود.
2- قد ورد ثبوت الياء فى «ابن أم» فى قول أبى زبيد الطائى يرثى أخاه : يا ابن أمّى ويا شقيّق نفسى أنت خلفّتنى لدهر شديد وورد قلب الياء ألفا وبقاؤها فى «ابنه عم» فى قول أبى النجم : * يا ابنه عمّا لا تلومى واهجعى* وذكر هذين الوجهين شيخ النحاه سيبويه فى كتابه (1 / 318)
3- «وفى الندا» جار ومجرور متعلق بقوله «عرض» الآتى «أبت» مبتدأ «أمت» معطوف عليه بعاطف مقدر «عرض» فعل ماض ، وفاعله ضمير

مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف «اكسر» فعل أمر معطوف على افتح «ومن اليا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «عوض» الآتى «التا» قصر المجرور للضروره أيضا : مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

يقال فى النداء : «يا أبت ، ويا أمّت» بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات الياء ؛ فلا تقول : «يا أبتى ، ويا أمّتى» ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه (1).

* * *

1- قد ورد ثبوت الياء فى قول الشاعر : أيا أبتى لا زلت فينا ؛ فإنّما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا وورد ثبوت الألف المنقلبه عن ياء المتكلم فى قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه : تقول بنتى قد أنى أناكا يا أبتا علّك أو عساكا وقول الراجز الآخر : يا أبتا أرّقنى القذّان فالنّوم لا تطعمه العينان

و «فل» بعض ما يخصّ بالنّدا

«لؤمان ، نومان» كذا ، واطّردا (1)

فى سبّ الانثى وزن «يا خباث»

والأمر هكذا من الثّلاثى (2)

وشاع فى سبّ الذّكور فعل

ولا تقس ، وجرّ فى الشعر «فل» (3)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا فى النداء ، نحو «يا فل» أى : يا رجل ، و «يا لؤمان» للعظيم اللّؤم ، و «يا نومان» للكثير النوم ، وهو مسموع.

وأشار بقوله : «واطّردا فى سبّ الانثى» إلى أنه ينقاس فى النداء استعمال

1- «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «بالندا» جار ومجرور متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واطردا» اطرد : فعل ماض ، والألف للاطلاق.
2- «فى سب» جار ومجرور متعلق باطرد فى البيت السابق ، وسب مضاف و «الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرد ، ووزن مضاف و «يا خباث» مضاف إليه على الحكايه «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «من الثلاثى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر.
3- «وشاع» فعل ماض «فى سب» جار ومجرور متعلق بشاع ، وسب مضاف و «الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهيه «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره

أنت «وجر» فعل ماض مبنى للمجهول «فى الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لجر.

فعال مبنيّا على الكسر فى ذمّ الأنثى وسبّها ، من كل فعل ثلاثى ، نحو «يا خباث ، ويا فساق ، ويا لكاع» (1).

وكذلک ينقاس استعمال فعال ، مبنيّا على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ، للدلاله على الأمر ، نحو «نزال ، وضراب ، وقتال» ، أى : «انزل ، واضرب ، واقتل».

وكثر استعمال فعل فى النداء خاصه مقصودا به سبّ الذكور ، نحو «يا فسق ، ويا غدر ، ويا لكع» ولا ينقاس ذلک.

وأشار بقوله : «وجرّ فى الشعر فل» إلى أن بعض الأسماء المخصوصه بالنداء قد تستعمل فى الشعر فى غير النداء ، كقوله :

313- [تضلّ منه إبلى بالهوجل] ***فى لجّه أمسک فلانا عن فل (2)

* * *

1- قد ورد «لكاع» سبا للأنثى غير مستعمل فى النداء ، وذلک فى قول الحطيئه ، ويقال : هو لأبى الغريب النصرى : أطوّف ما أطوّف ثمّ آوى إلى بيت قعيدته لكاع والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف : أى بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.
2- البيت لأبى النجم العجلى ، من أرجوزه طويله وصف فيها أشياء كثيره اللغه : «لجه» بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبه واختلاط الأصوات فى الحرب. المعنى : شبه تزاحم الإبل ، ومدافعه بعضها بعضا ، بقوم شيوخ فى لجه وشر يدفع بعضهم بعضا ؛ فيقال : أمسک فلانا عن فلان ، أى : احجز بينهم ، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال ، وقبل بيت الشاهد قوله : تثير أيديها عجاج القسطل إذ عصبت بالعطن المغربل * تدافع الشّيب ولم تقتّل* والقسطل : الغبار ، والعجاج : ما ارتفع منه ، وعصبت : اجتمعت ، والعطن : مبرک الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبيهى منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعا كتدافع الشيب. الإعراب : «فى لجه» جار ومجرور متعلق بقول تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد «أمسک» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت ، والجمله مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسک - إلخ ، «فلانا» مفعول به لأمسک «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسک. الشاهد فيه : قوله «عن فل» حيث استعمل «فل» فى غير النداء وجره بالحرف وذلک ضروره ؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف ، وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع مواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو «فل» الذى أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطا - أى لغير عله صرفيه - كما حذفت لام يد ودم. وقد ادعى جماعه من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضروره ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقه بثلاثه أحرف ؛ ففيه ضرورتان ، ونظيره قول لبيد : درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت ، فالحبس فالسّوبان أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمه مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين.

ص: 279

الاستغاثه

يجر المستغاث بلام جر مفتوحه

إذا استغيث اسم منادى خفضا

باللّام مفتوحا كيا للمرتضى (1)

يقال : «يا لزيد لعمرو» فيجر المستغاث بلام مفتوحه ، ويجر المستغاث له بلام مكسوره ، و [إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تفتح مع المضمر ، نحو «لک ، وله».

* * *

وافتح مع المعطوف إن كرّرت «يا»

وفى سوى ذلک بالكسر ائتيا (2).

ص: 280

1- «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض مبنى للمجهول «اسم» نائب فاعل «منادى» نعت لاسم ، وجمله الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها «خفضا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بخفض «مفتوحا» حال من اللام «كيا» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء «للمرتضى» اللام جاره عند البصريين ، واختلف فى متعلقها ؛ فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الضائغ - ونسب هذا إلى سيبويه - إلى أن اللام تتعلق بالفعل الدى ناب عنه حرف النداء ، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائده فلا تتعلق بشيء ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعه من «آل» فأصل العباره «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزه تخفيفا لكثره الاستعمال ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وبقيت اللام.
2- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ، ومع مضاف و «المعطوف» مضاف إليه «إن»

شرطيه «كررت» كرر : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اثتيا» فى آخر البيت ، وسوى مضاف واسم الإشاره من «ذلک» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق بائتيا أيضا «ائتيا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر : فإما أن تتكرر معه «يا» أولا.

فإن تكررت لزم الفتح ، نحو «يا لزيد ويا لعمرو لبكر».

وإن لم تتكرر لزم الكسر ، نحو «يا لزيد ولعمرو لبكر» كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : «وفى سوى ذلک بالكسر ائتيا» أى : وفى سوى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه «يا» اكسر اللام وجوبا ؛ فتكسر مع المعطوف الذى لم تتكرر معه «يا» ومع المستغاث له.

* * *

تحذف لام المستغاث و يؤتى بألف بدلها

ولام ما استغيث عاقبت ألف

ومثله اسم ذو تعجّب ألف (1)

تحذف لام المستغاث ، ويؤتى بألف فى آخره عوضا عنها ، نحو «يا زيدا لعمرو» ومثل المستغاث المتعجّب منه ، نحو «يا للدّاهيه» و «يا للعجب» فيجر بلام مفتوحه كما يجر المستغاث ، وتعاقب اللام فى الاسم المتعجّب منه ألف ؛ فتقول : «يا عجبا لزيد» (2).

1- «ولام» مبتدأ ، ولام مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «استغيث» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «عاقبت» عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى لام ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ألف» مفعول به لعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «ومثله» مثل : خبر مقدم ، والهاء مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو» صفه لاسم ، وذو مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجمله فى محل جر صفه لتعجب.

2- ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى : ويوم عقرت للعذارى مطيّتى***فيا عجبا من كورها المتحمّل

النّدبه

تعريف المندوب و ما يجوز ندبه و ما لا يجوز

ما للمنادى اجعل لمندوب ، وما

نكّر لم يندب ، ولا ما أبهما (1)

ويندب الموصول بالّذى اشتهر

ك- «بئر زمزم» يلى «وا من حفر» (2)

المندوب هو : المتفجّع عليه ، نحو «وا زيداه» ، والمتوجّع منه ، نحو «وا ظهراه».

ولا يندب إلا المعرفه ، فلا تندب النكره ؛ فلا يقال : «وا رجلاه» ، ولا المبهم : كاسم الإشاره ، نحو «وا هذاه» ولا الموصول ، إلا إن كان خاليا من «أل» واشتهر بالصله ، كقولهم «وا من حفر بئر زمزماه».

* * *

ص: 282

1- «ما» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل» الآتى «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمندوب» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «وما» اسم موصول : مبتدأ «نكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «لم» نافيه جازمه «يندب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «ما» اسم موصول : معطوف على «مانكر» وجمله «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول.
2- «ويندب» فعل مضارع مبنى للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذى» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير

مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله «كبئر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» لأنه فى الأصل مفعول به ، وبئر مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بئر زمزم ، والجمله فى محل نصب حال من وا من حفر «وا من حفر» مفعول به ليلى على الحكايه.

يلحق بآخر المندوب ألف و بيان ما يحذف لأجل هذه الألف

ومنتهى المندوب صله بالألف

متلوّها إن كان مثلها حذف (1)

كذاک تنوين الّذى به كمل

من صله أو غيرها ، نلت الأمل (2)

يلحق آخر المنادى المندوب ألف ، نحو «وا زيدا لا تبعد» ويحذف ما قبلها إن كان ألفا ، كقولک : «وا موساه» فحذف ألف «موسى» وأتى بالألف للدلاله على الندبه ، أو كان تنوينا فى آخر صله أو غيرها ، نحو «وا من حفر بئر زمزماه» ونحو «يا غلام زيداه».

* * *

والشّكل حتما أوله مجانسا

إن يكن الفتح بوهم لابسا (3)

1- «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ومنتهى مضاف و «المندوب» مضاف إليه «صله» صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجرور متعلق بصل «متلوها» متلو : مبتدأ ، ومتلو مضاف وها مضاف إليه «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل : خبر كان ، ومثل مضاف وها : مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متلوها ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جمله الخبر.
2- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر ، وتنوين مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتى «كمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الذى «من صله» بيان الذى «أو غيرها» معطوف على صله

، وغير مضاف وها : مضاف إليه «نلت الأمل» نال : فعل ماض ، وفاعله تاء المخاطب ، والأمل : مفعول به.
3- «والشكل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضا ، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لأول «مجانسا» مفعول ثان لأول «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله لابسا الآتى «لابسا» خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبه فتحه لحقته ألف الندبه من غير تغيير لها ، فتقول : «وا غلام أحمداه» وإن كان غير ذلک وجب فتحه ، إلا إن أوقع فى لبس ؛ فمثال ما لا يوقع فى لبس قولک فى «غلام زيد» : «واغلام زيداه» ، وفى «زيد» : «وا زيداه» ، ومثال ما يوقع فتحه فى لبس : «واغلامهوه ، واغلامكيه» وأصله «واغلامک» بكسر الكاف «واغلامه» بضم الهاء ، فيجب قلب ألف الندبه : بعد الكسره ياء ، وبعد الضمه واوا : لأنک لو لم تفعل ذلک وحذفت الضمه والكسره وفتحت وأتيت بألف الندبه ، فقلت : «واغلامكاه ، واغلامهاه» لا لتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبه بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب ، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبه ، وإلى هذا أشار بقوله : «والشكل حتما - إلى آخره» أى : إذا شكل آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله مجانسا له من واو أو ياء إن كان الفتح موقعا فى لبس ، نحو «واغلامهوه ، واغلامكيه» وإن لم يكن الفتح موقعا فى لبس فافتح آخره ، وأوله ألف الندبه ، نحو «وا زيداه ، وواغلام زيداه».

* * *

تجوز زياده هاء بعد ألف الندبه عند الوقف و زيدت الهاء فى الوصل شذوذا

وواقفا زدهاء سكت ، إن ترد

وإن تشأ فالمدّ ، والها لا تزد (1).

1- «وواقفا» حال من فاعل «زد» الآتى «زد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هاء» مفعول به لزد ، وهاء مضاف و «سكت» مضاف إليه «إن» شرطيه «ترد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضا «وإن» شرطيه «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فالمد» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، المد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالمد واجب ، مثلا ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «والها» قصر للضروره : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تزد» الآتى «لا» ناهيه «تزد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

أي : إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت ، نحو : «وازيداه» ، أو وقف على الألف ، نحو : «وازيدا» ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضروره ، كقوله :

314- ألا يا عمرو عمراه ***وعمرو بن الزّبيراه (1)

* * * ها

1- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات فى السجن. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح «يا» حرف نداء وندبه «عمرو» منادى مندوب مبنى على الضم فى محل نصب «عمراه» توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحه منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركه المأتى بها لأجل مناسبه ألف الندبه ، والألف زائده لأجل الندبه لأنها تستدعى مد الصوت ، والهاء للسكت «وعمرو» معطوف على عمرو الأول «ابن» صفه له ، وابن مضاف و «الزبيراه» مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المناسبه التى تستوجبها الألف المزيده للندبه ، والهاء للسكت. الشاهد فيه : قوله «عمراه» حيث زيدت الهاء - التى تجتلب للسكت - فى حاله الوصل ضروره. ونظير هذا البيت قول الراجز : يا مرحباه ، بحمار ناجيه إذا أتى قرّبته للسّانيه وقول مجنون ليلى : فقلت : أيا ربّاه ، أوّل سؤلتى لنفسى ليلى ، ثمّ أنت حسيبها

وقائل : وا عبديا ، وا عبدا

من فى النّدا اليا ذا سكون أبدى (1)

أى : إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغه من سكّن الياء قيل فيه : «وا عبديا» بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبه ، أو «يا عبدا» ، بحذف الياء ، وإلحاق ألف الندبه.

وإذا ندب على لغه من يحذف [الياء] أو يستغنى بالكسره ، أو يقلب الياء ألفا والكسره فتحه ويحذف الألف ويستغنى بالفتحه ، أو يقلبها ألفا ويبقيها قيل : «وا عبدا» ليس إلا.

وإذا ندب على لغه من يفتح الياء يقال «وا عبديا» ليس إلا.

فالحاصل : أنه إنما يجوز الوجهان - أعنى «وا عبديا» و «وا عبدا» - على لغه من سكّن الياء فقط ، كما ذكر المصنف.

* * *

1- «وقائل» خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «وا عبديا» مفعول به لقائل «وا عبدا» معطوف على المفعول «من» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «فى الندا» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدى» الآتى «اليا» قصر للضروره : مفعول مقدم لأبدى «ذا» حال من الياء ، وذا مضاف و «سكون» مضاف إليه «أبدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا محل لها صله «من» الموصوله الواقعه مبتدأ ، وتقدير البيت : ومن أبدى الياء - أى أظهرها - ساكنه فى النداء قائل : وا عبديا ، أو وا عبدا.

التّرخيم

تعريف الترخيم

ترخيما احذف آخر المنادى

كياسعا ، فيمن دعا سعادا (1)

الترخيم فى اللغه : ترقيق الصوت ، ومنه قوله :

315- لها بشر مثل الحرير ، ومنطق ***رخيم الحواشى : لا هراء ، ولا نزر(2)

1- «ترخيما» مفعول مطلق عامله احذف الآتى ، لأنه بمعناه كقعدت جلوسا «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «آخر» مفعول به لا حذف ، و «آخر» مضاف و «المنادى» مضاف إليه «كياسعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كياسعا» السابق «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله «سعادا» مفعول به لدعا ، والجمله لا محل لها صله من المجروره محلا بفى.
2- البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه صاحب ميه من قصيدته التى مطلعها : ألا يا اسلمى يا دارمىّ على البلى ولا زال منهلّا بجرعائک القطر اللغه : «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذى يختلب الألباب «رخيم» سهل ، رقيق «الحواشى» الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشيه ، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنه غراب - أى كثير ذو فضول «نزر» قليل. المعنى : يصفها بنعومه الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وحديث رقيق ، وأنها لا تكثر فى كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضبه اقتضابا حتى يحتاج سامعها فى تفهم المعنى إلى زياده. الإعراب : «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بشر» مبتدأ مؤخر «مثل» نعت لبشر ، ومثل مضاف و «الحرير» مضاف إليه «ومنطق» معطوف على بشر «رخيم» نعت لمنطق ، ورخيم مضاف و «الحواشى» مضاف إليه «لا» نافيه «هراء» نعت ثان لمنطق «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «نزر» معطوف على هراء. الشاهد فيه : قوله «رخيم الحواشى» حيث

استعمل كلمه «رخيم» فى معنى الرقه ، وذلک يدل على أن الترخيم فى اللغه ترقيق الصوت.

أى : رقيق الحواشى ، وفى الاصطلاح : حذف أواخر الكلم فى النداء ، نحو «يا سعا» والأصل «يا سعاد».

* * *

بيان ما يجوز ترخيمه و ما لا يجوز

وجوّزنه مطلقا فى كلّ ما

أنّت بالها ، والّذى قد رخّما (1)

بحذفها وفّره بعد ، واحظلا

ترخيم ما من هذه الها قد خلا (2)

إلّا الرّباعىّ فما فوق ، العلم ،

دون إضافه ، وإسناد متمّ (3).

1- «وجوزنه» الواو عاطفه ، جوز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز «مطلقا» حال من المفعول به «فى كل» جار ومجرور متعلق يجوز ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أنث» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «بالها» جار ومجرور متعلق بأنث «والذى» اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «وفره» فى البيت الآتى «قد» حرف تحقيق ، وجمله «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
2- «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما فى البيت السابق ، وحذف مضاف ، وها مضاف إليه «وفره» وفر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر ، مبنى على الضم فى محل نصب «واحظلا» الواو عاطفه ، احظل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله

ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله «خلا» الآتى «الها» بدل من اسم الإشاره أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
3- «إلا» أداه استثناء «الرباعى» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على الرباعى «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، ودون مضاف و «إضافه» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافه «متم» نعت لإسناد.

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثا بالهاء ، أولا ؛ فإن كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا ، أى : سواء كان علما ، ك- «فاطمه» أو غير علم ، ك- «جاريه» زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثه أحرف ، ك- «شاه» فتقول : «يا فاطم ، ويا جارى (1) ، ويا شا» ومنه قولهم «يا شا ادجنى (2)» ، [أى : أقيمى] بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شىء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : «وجوّزنه» إلى قوله «بعد».

وأشار بقوله : «واحظلا - إلخ» إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثا بالهاء ، فذكر أنه لا يرخّم إلا [بثلاثه] بشروط :

الأول : أن يكون رباعيّا فأكثر.

الثانى : أن يكون علما.

الثالث : أن لا يكون مركبا : تركيب إضافه ، ولا إسناد.

وذلك ك- «عثمان ، وجعفر» ؛ فتقول : «يا عثم ، ويا جعف».

وخرج ما كان على ثلاثه أحرف ، ك- «زيد ، وعمرو» وما كان [على أربعه أحرف] غير علم ، ك- «قائم ، وقاعد» ، وما ركّب تركيب إضافه ، ك- «عبد شمس» وما ركّب تركيب إسناد ، نحو «شاب قرناها» ؛ فلا يرخّم شىء من هذه.

1- ومن شواهد ترخيم «جاريه» قول الشاعر : جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على يعيرى
2- تقول : دجنت الشاه فى البيت تدجن دجونا - بوزن قعد يقعد قعودا - إذا أقامت فلم تبرح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها شاه ، فرخم بحذف التاء.

وأمّا ما ركّب تركيب مزج فيرخّم بحذف عجزه ، وهو مفهوم من كلام المصنف ؛ لأنه لم يخرجه ؛ فتقول فيمن اسمه «معدى كرب» : «يا معدى».

* * *

يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط

ومع الآخر احذف الّذى تلا

إن زيد لينا ساكنا مكمّلا (1)

أربعه فصاعدا ، والخلف - فى

واو وياء بهما فتح - قفى (2)

أى : يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائدا ليّنا ، أى : حرف لين ، ساكنا ، رابعا فصاعدا ، وذلك نحو «عثمان ، ومنصور ، ومسكين» ؛ فتقول : «يا عثم ، ويا منص ، ويا مسك» ؛ فإن كان غير زائد ، كمختار ، أو غير لين ، كقمطر ، أو غير ساكن ، كقنوّر ، أو غير رابع كمجيد - لم يجز

1- «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتى ، ومع مضاف و «الآخر» مضاف إليه «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الذى» اسم موصول : مفعول به لا حذف ، وجمله «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا محل لها صله الذى «إن» شرطيه «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تلا «لينا» حال من نائب الفاعل «ساكنا» نعت له «مكملا» نعت لقوله «لينا» أيضا ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.
2- «أربعه» مفعول به لمكمل فى البيت السابق «فصاعدا» الفاء عاطفه ، صاعدا : حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعدا «والخلف» مبتدأ «فى واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «وياء» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر صفه لواو وياء «قفى» فعل

ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف.

حذفه ؛ فتقول : يا مختا ، [ويا قمط ،] ويا قنوّ ، ويا مجى (1) ، وأما فرعون ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحه ، أو قبل يائه فتحه ، كغرنيق - ففيه خلاف ؛ فمذهب الفرّاء والجرمى أنهما يعاملان معامله مسكين ومنصور ؛ فتقول - عندهما - يا فرع ، ويا غرن ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلک ؛ فتقول - عندهم - يا فرعو ، ويا غرنى.

* * *

ترخيم المركب و ترخيم الجمله

والعجز احذف من مركّب ، وقلّ

ترخيم جمله ، وذا عمرو نقل (2)

تقدّم أن المركب تركيب مزج يرخّم ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه ؛ فتقول فى «معدى كرب» : يا معدى ، وتقدّم أيضا أن المركّب تركيب إسناد لا يرخّم ، وذكر هنا أنه يرخم قليلا ، وأن عمرا - يعنى سيبويه ، وهذا اسمه ، وكنيته : أبو بشر ، وسيبويه : لقبه - نقل ذلک عنهم ، والذى نصّ عليه سيبويه فى باب الترخيم أن ذلک لا يجوز ،

1- ونظير ذلک قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه : تنكّرت منّا بعد معرفه لمى وبعد التّصافى والشّباب المكرّم أراد يا لميس ، فحذف السين ، ووفر ما بعدها من الحذف ، ومثله قول يزيد بن مخرم : فقلتم : تعال يا يزى بن مخرّم ، فقلت لكم : إنّى حليف صداء
2- «والعجز» مفعول مقدم لا حذف «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من مركب» جار ومجرور متعلق باحذف «وقل» فعل ماض «ترخيم» فاعل قل ، وترخيم مضاف و «جمله» مضاف إليه «وذا» اسم إشاره : مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان ، وجمله «نقل» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولا لنقل : أى وهذا عمرو نقله ، وعمرو : اسم سيبويه شيخ النحاه كما سيقول الشارح.

وفهم المصنف عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جواز ذلک ؛ فتقول فى «تأبّط شرّا» : «يا تأبّط».

* * *

يجوز فى الاسم المرخم لغتان و قد تتعين واحده

وإن نويت - بعد حذف - ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف (1)

واجعله - إن لم تنو محذوفا - كما

لو كان بالآخر وضعا تمّما (2)

فقل على الأوّل فى ثمود : «يا

ثمو» ، و «يا ثمى» على الثّانى بيا (3).

1- «وإن» شرطيه «نويت» نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «بعد» ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و «حذف» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجمله «حذف» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله «فالباقى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، الباقى : مفعول مقدم لاستعمل «استعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله ما المجروره محلا بالباء.
2- «واجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم فعل الشرط محذوفا» مفعول به لتنو «كما» الكاف جاره ، ما : زائده «لو» مصدريه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «الباقى» فى البيت السابق «بالآخر» جار

ومجرور متعلق بقوله تمما الاتى «وضعا» منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز «تمما» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، و «لو» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق باجعله فى أول البيت ، وهو فى موضع نصب ، لأنه المفعول الثانى.
3- «فقل» الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الأول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قل» أى : جاريا على الأول «فى ثمو» جار ومجرور متعلق بقل «يا ثمو» قصد لفظه : مفعول به لقل ، وهو مقول القول «ويا» حرف نداء «ثمى» منادى مبنى على ضم مقدر على آخره فى محل نصب ، وجمله النداء فى محل نصب مقول قول محذوف لدلاله الأول عليه «على الثانى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «يا ثمى».

يجوز فى المرخّم لغتان ؛ إحداهما : أن ينوى المحذوف منه ، والثانيه : أن لا ينوى ، ويعبر عن الأولى بلغه من ينتظر الحرف ، وعن الثانيه بلغه من لا ينتظر الحرف.

فإذا رخّمت على لغه من ينتظر تركت الباقى بعد الحذف على ما كان عليه : من حركه ، أو سكون ؛ فتقول فى «جعفر» : «يا جعف» وفى «حارث» : «يا حار» (1) ، وفى «قمطر» : «يا قمط».

وإذا رخّمت على لغه من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمه وضعا ؛ فتبنيه على الضم ، وتعامله معامله الاسم التامّ ؛ فتقول : «يا جعف ، ويا حار ، ويا قمط» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول فى «ثمود» على لغه من ينتظر الحرف : «يا ثمو» بواو ساكنه ، وعلى لغه من لا ينتظر تقول : «يا ثمى» فتقلب الواو ياء والضمه كسره ؛ لأنک تعامله معامله الاسم التامّ ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمه إلا ويجب قلب الواو ياء والضمه كسره.

* * *

1- ومن ذلک قول الشاعر : يا حار لا أرمين منكم بداهيه لم يلقها سوقه قبلى ولا ملک وقول امرىء القيس بن حجر الكندى : أحار ترى برقا أريک وميضه كلمع اليدين فى حبىّ مكلّل

والتزم الأوّل فى كمسلمه

وجوّز الوجهين فى كمسلمه (1)

إذا رخّم ما فيه تاء التأنيث - للفرق بين المذكر والمؤنث ، كمسلمه - وجب ترخيمه على لغه من ينتظر الحرف ؛ فتقول : «يا مسلم» بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمه على لغه من لا ينتظر [الحرف] ؛ فلا تقول : «يا مسلم» - بضم الميم - لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيرخم على اللغتين ؛ فتقول فى «مسلمه» علما : «يا مسلم» بفتح الميم وضمها.

* * *

ترخيم غير المنادى للضروره

ولاضطرار رخّموا دون ندا

ما للنّدا يصلح نحو أحمدا (2)

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم فى النداء ، وقد يحذف للضروره آخر الكلمه فى غير النداء ، بشرط كونها صالحه للنداء ، ك- «أحمد» ومنه قوله :

1- «والتزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأول» مفعول به لالتزم «فى» حرف جر «كمسلمه» الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسميه مضاف ومسلمه : مضاف إليه «وجوز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «فى كمسلمه» مثل السابق.
2- «ولاضطرار» الواو عاطفه ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله «رخموا» الآتى «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتى ، ودون مضاف و «ندا» قصر للضروره : مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لرخموا «للندا» جار ومجرور متعلق بيصلح الآتى

«يصلح» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک نحو ، ونحو مضاف و «أحمدا» مضاف إليه.

316- لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ***طريف بن مال ليله الجوع والخصر(1)

أى : طريف بن مالک.

* * * ول

ص: 295

1- البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى. اللغه : «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريک - شده البرد. المعنى : يمدح طريف بن مالک بأنه رجل کريم ، وأنه يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلک إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد ، وهو الوقت الذى يضن فيه الناس ويبخلون ، وهو إن فعل ذلک فى هذا الوقت فهو فى غيره أولى بأن يفعله. الإعراب : «لنعم» اللام للتوکيد ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح «الفتى» فاعل نعم «تعشو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو ، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يکون مبتدأ خبره جمله «نعم الفتى» على ما تقدم فى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم «ابن» نعت لطريف ، وابن مضاف و «مال» مضاف إليه ، وأصله مالک ، فحذف آخره ضروره «ليله» ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليله مضاف و «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع. الشاهد فيه : قوله «مال» حيث رخم من غير أن يکون منادى ، مع اختصاص الترخيم فى اصطلاح النحاه بالمنادى ، وارتکب هذا للاضطرار إليه ، والذى سهل هذا صلاحيه الاسم للنداء. هذا ، وفى الشعر العربى حذف بعض الکلمه بکل حال ، وإن لم تکن صالحه للنداء ، للضروره ، کحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بأل ، وکل هذه الأنواع لا تصلح للنداء ؛ فمن ذلک قول لبيد بن ربيعه : درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت ، فالحبس فالسّوبان أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الکلمه ، ومثله قول العجاج وهو الشاهد رقم 262 السابق فى إعمال اسم الفاعل : * قواطنا مکّه من ورق الحمى* أراد «الحمام» فاقتطع بعض الکلمه للضروره ، وأبقى بعضها ؛ لدلاله المبقى على المحذوف منها ، وبناها بناء يدودم ، وجبرها بالإضافه ، وألحقها الياء فى اللفظ لوصل القافيه ، ومثله قول خفاف بن ندبه السلمى : کنواح ريش حمامه نجديّه ومسحت باللّثتين

عصف الإثمد أراد «كنواحى» فحذف الياء فى الإضافه ضروره ، تشبيها لها بها فى حال الإفراد والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشى : فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاک اسقنى إن كان ماؤک ذا فضل أراد «ولكن اسقنى» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين ، ضروره ؛ ليستقيم له الوزن ، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس فى العربيه لأبقى النون وحركها بالكسر ؛ ليتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، ومثله قول مالک بن خريم الهمدانى : فإن يک غثّا أو سمينا فإنّنى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا أراد «لنفسهى» - بإشباع هاء الضمير - فحذف الياء ضروره فى الوصل تشبيها بها فى الوقف ، ومثل ذلک كثير فى شعر العرب ، وهو - مع كثرته - باب لا يحتمله إلا الشعر ، وانظر ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم 31 فى باب الموصول

الاختصاص

الاختصاص يشبه النداء لفظا و يخالفه من ثلاثه أوجه

الاختصاص : كنداء دون يا

ک «أيّها الفتى» بإثر «ارجونيا» (1)

وقد يرى ذا دون «أىّ» تلو «أل»

كمثل «نحن العرب أسخى من بذل» (2)

الاختصاص (3) يشبه النداء لفظا ، ويخالفه من ثلاثه أوجه :

1- «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء ، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «كأيها» الكاف جاره لقول محذوف - كما عرفت مرارا - وأى : مبنى على الضم فى محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تنبيه «الفتى» نعت لأى «بإثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها ، وإثر مضاف ، و «ارجونيا» قصد لفظه : مضاف إليه.
2- «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» اسم إشاره : نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و «أى» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلک كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، وجمله «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله.
3- لم يذكر الشارح - رحمه الله! - تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو فى اللغه مصدر «اختص فلان فلانا بكذا» أى قصره عليه ، وهو فى الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفه ، يذكر بعده ، معمول لأخص ، محذوفا وجوبا». وأما الباعث عليه فأحد ثلاثه أمور : الأول : الفخر ، نحو «على أيها الكريم يعتمد». والثانى : التواضع ، نحو «أنا

أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله». والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف». ومن شواهده قول الشاعر : نحن بنى ضبّه أصحاب الجمل ننعى ابن عفّان بأطراف الأسل وقد يكون منه : نحن بنات طارق نمشى على النّمارق وذلک إذا نصبت «بنات» بالكسره نيابه عن الفتحه ، فإن رفعته كان خبر المبتدأ ، ولم يكن من هذا الباب.

أحدها : أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثانى : أنه لا بدّ أن يسبقه شىء.

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام.

وذلک کقولک : «أنا أفعل کذا أيها الرّجل ، ونحن العرب أسخى النّاس» ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما ترکناه صدقه».

إعراب المخصوص

وهو منصوب بفعل مضمر ، والتقدير : «أخصّ العرب ، وأخصّ معاشر الأنبياء».

* * *

ص: 298

التّحذير و الإغراء

اشاره

«إيّاک والشّرّ» ونحوه - نصب

محذّر ، بما استتاره وجب (1)

ودون عطف ذا لإيّا انسب ، وما

سواه ستر فعله لن يلزما (2)

إلّا مع العطف ، أو التّكرار ،

ک «الضّيغم الضّيغم يا ذا السّارى» (3)

1- «إياک والشر» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله نصب - «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماض «محذر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استتاره» استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه ، وجمله «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى استتاره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله ما المجروره محلا بالباء.
2- «ودون» ظرف متعلق بانسب الآتى ، ودون مضاف و «عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشاره مفعول به مقدم لانسب «لإيا» جار ومجرور متعلق بانسب «انسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وما» اسم موصول مبتدأ أول «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله ما الموصوله ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافيه ناصبه «يلزما» فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

3- «إلا» أداه استثناء ملغاه «مع» ظرف يتعلق بيلزم فى البيت السابق ، ومع مضاف و «العطف» مضاف إليه «أو» عاطفه «التكرار» معطوف على العطف «كالضيغم» الكاف جاره لقول محذوف ، الضيغم : منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره احذر «الضيغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشاره : منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب «السارى» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره.

تعريف التحذير

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

فإن كان بإياک وأحواته - وهو إياک ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكنّ - وجب إضمار الناصب : سواء وجد عطف أم لا ؛ فمثاله مع العطف : «إيّاک والشّرّ» ف- «إياک» : منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : إياک أحذّر ، ومثاله بدون العطف : «إياک أن تفعل كذا» أى : إياک من أن تفعل كذا.

وإن كان بغير «إياک» وأخواته - وهو المراد بقوله : «وما سواه» - فلا يجب إضمار الناصب ، إلا مع العطف ، كقولک : «ماز رأسک والسّيف» أى : يا مازن ق رأسک واحذر السيف ، أو التكرار ، نحو «الضّيغم الضّيغم» أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو «الأسد» أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت.

* * *

تحذير المتكلم نفسه شاذ و تحذير الغائب أشذ

وشذّ «إيّاى» ، و «إيّاه» أشذّ

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ (1)

حقّ التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للمتكلم فى قوله : «إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب (2)» وأشذّ منه مجيئه للغائب فى قوله : «إذا بلغ الرجل

1- «شذ» فعل ماض «إياى» مقصود لفظه : فاعل شذ «وإياه» مقصود لفظه أيضا : مبتدأ «أشذ» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل مضاف ، و «القصد» مضاف إليه «من» اسم موصول : مبتدأ ، وجمله «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صله ، وجمله «انتبذ» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بنمامه «لتذک لكم الأسل والرماح ، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب» ويحذف : أى يرمى

بنحو حجر ، والأسل : كل مادق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهو آله من آلات الحرب معروفه ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ» (1) ، ولا يقاس على شىء من ذلک.

* * *

الإغراء : معناه و حكمه أسماء الأفعال و الأصوات

وكمحذّر بلا إيّا اجعلا

مغرى به فى كلّ ما قد فصّلا (2)

الإغراء هو : أمر المخاطب بلزوم ما يحمد [به] ، وهو كالتحذير : فى أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلّا فلا ، ولا تستعمل فيه «إيا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولک : «أخاک أخاک» (3) ، وقولک «أخاک والإحسان إليه» أى : الزم أخاک.

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولک : «أخاک» أى : الزم أخاک.

* * *

1- وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب فى قول الشاعر فلا تصحب أخا الجهل وإيّاک وإيّاه
2- «كمحذر» جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتى على أنه مفعوله الثانى «بلا إيا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «فى كل» جار ومجرور متعلق باجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق ؛ وجمله «فصلا» من الفعل المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول.
3- ومن ذلک قول الشاعر : أخاک أخاک ؛ إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار و مجرور فى الأصل و منها ما يكون مصدرا

ما ناب عن فعل كشتّان وصه

هو اسم فعل ، وكذا أوّه ومه (1)

وما بمعنى افعل ، ک- «آمين» كثر

وغيره ک- «وى ، وهيهات» نزر (2)

أسماء الأفعال : ألفاظ تقوم مقام الأفعال : فى الدلاله على معناها ، وفى عملها ، وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - كمه ، بمعنى اكفف ، وآمين ، بمعنى استجب ، وتكون بمعنى الماضى ، كشتّان ، بمعنى افترق ، تقول : «شتّان زيد وعمرو» وهيهات ، بمعنى بعد ، تقول : «هيهات العقيق» (3)

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «ناب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و «فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه ، وقد قصد لفظهما جميعا.
2- «وما» اسم موصول : مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما ، ومعنى مضاف و «افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلک كآمين «كثر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو «ما» الموصوله - «وغيره» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «كوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلک كوى «وهيهات» معطوف على وى «نزر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غيره ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو «غير» -.

3- ومن ذلک قول جرير بن عطيه : فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

[ومعناه : بعد] ، وبمعنى المضارع ، كأوّه ، بمعنى أتوجّع ، ووى ، بمعنى أعجب (1) ، وكلاهما غير مقيس.

وقد سبق فى الأسماء الملازمه للنداء : أنه ينقاس استعمال فعال اسم فعل ، مبنيا على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ؛ فتقول : ضراب [زيدا] ، أى اضرب ، ونزال ، أى : انزل ، وكتاب ، أى اكتب ، ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك.

* * *

والفعل من أسمائه عليكا

وهكذا دونک مع إليكا (2)

كذا رويد بله ناصبين

ويعملان الخفض مصدرين (3)

من أسماء الأفعال ما هو فى أصله ظرف ، وما هو مجرور بحرف ، نحو : «عليک زيدا» أى : الزمه ، و «إليک» أى : تنحّ ، و «دونک زيدا» أى : خذه.

1- ومن ذلک قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى : وى! كأن من يكن له نشب يحبب ، ومن يفتقر يعش عيش ضرّ
2- «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه «عليكا» قصد لفظه : مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونک» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «إليكا» قصد لفظه أيضا : مضاف إليه.
3- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصبين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن فى الخبر «ويعملان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعه فاعلا.

ومنها : ما يستعمل مصدرا واسم فعل «كرويد ، وبله».

فإن انجرّ ما بعدهما فهما مصدران ، نحو «رويد زيد» أى إرواد زيد ، أى إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و «بله زيد» (1) أى : تركه.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو «رويد زيدا» أى أمهل زيدا ، و «بله عمرا» أى اتركه.

* * *

يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذى ينوب هو عنه

وما لما تنوب عنه من عمل

لها ، وأخّر ما لذى فيه العمل (2)

أى : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه : بمعنى اسكت ، ومه : بمعنى اكفف ، وهيهات زيد ، بمعنى بعد زيد ؛ ففى «صه خر

1- ومن ذلك قول كعب بن مالك : تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكفّ كأنها لم تخلق يروى بنصب الأكف على أن «بله» اسم فعل ، وبجره على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقابِ) ومثله قول الآخر : رويد عليّا ، جدّ ما ثدى أمّهم إلينا ، ولكن ودّهم متباين
2- «وما» اسم موصول : مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله «ما» الواقعه مبتدأ «تنوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أسماء الأفعال ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصوله الواقعه مبتدأ «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لأخر «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتى «العمل» مبتدأ مؤخر ،

والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صله «ما» الموصوله الواقعه مفعولا به لأخر

ومه» ضميران مستتران ، كما فى اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعد.

وإن كان ذلک الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلک ، ک- «دراک زيدا» أى : أدركه ، و «ضراب عمرا» أى : اضربه ، ففى «دراک ، وضراب» ضميران مستتران ، و «زيدا ، وعمرا» منصوبان بهما.

وأشار بقوله : «وأخّر ما لذى فيه العمل» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ؛ فتقول : «دراک زيدا» ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول : «زيدا دراک» وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز «زيدا أدرک».

* * *

لمنون من أسماء الأفعال نكره و ما لم ينون معرفه

واحكم بتنكير الّذى ينوّن

منها ، وتعريف سواه بيّن (1)

الدليل على أن ما سمى بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها ؛ فتقول فى صه : صه ، وفى حيهل : حيهلا ، فيلحقها التنوين للدلاله على التنكير ؛ فما نون منها كان نكره ، وما لم ينوّن كان معرفه.

* * *

1- «واحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و «الذى» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الذى «منها» جار ومجرور متعلق بقوله «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من «سواه» مضاف إليه ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

وما به خوطب ما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل (1)

كذا الّذى أجدى حكايه ، كقب»

والزم بنا النّوعين فهو قد وجب (2)

أسماء الأصوات : ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال فى الاكتفاء بها ، داله على خطاب ما لا يعقل ، أو على حكايه صوت من الأصوات ؛ فالأول كقولك : هلا ، لزجر الخيل ، وعدس ، لزجر البغل (3) ، والثانى كقب : لوقوع السيف ، وغاق : للغراب. لم

1- «وما» اسم موصول : مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «خوطب» الآتى «خوطب» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» اسم موصول : نائب فاعل خوطب ، والجمله لا محل لها صله الموصول الأول «لا» نافيه «يعقل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه نائب فاعل ، والجمله لا محل لها صله «ما» الموصوله الواقعه نائب فاعل «من مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصوله الأولى ، ومشبه مضاف واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه ، واسم مضاف والفعل مضاف إليه «صوتا» مفعول ثان ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصوله الواقعه فى أول البيت.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله «حكايه» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقب «والزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» قصر للضروره : مفعول به لالزم ، وبنا مضاف و «النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- ومن ذلک قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميرى : عدس ما لعبّاد عليک إماره أمنت ، وهذا تحملين طليق وربما سموا الفرس نفسها عدسا ، وحينئذ تؤثر فيه العوامل ، لأنه علم كما فى قول الراجز : إذا حملت بزّتى على عدس فلا أبالى من مضى ومن جلس ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار «سأ» إذا دعوه للشرب ، وفى مثل من أمثالهم «قرب الحمار من الردهه ولا تقل له سأ» والردهه : نقره فى صخره يستنقع فيها الماء ، وقال الشاعر فى صفه امرأه : لم تدر ماسا للحمير ، ولم تضرب بكفّ مخابط السّلم

وأشار بقوله : «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنيه ، وقد سبق فى باب المعرب والمبنى أن أسماء الأفعال مبنيه لشبهها بالحرف فى النيابه عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال «وكنيابه عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماء الأصوات فهى مبنيه لشبهها بأسماء الأفعال.

* * *

ص: 307

نونا التّوكيد

اشاره

للفعل توكيد بنونين ، هما

كنونى اذهبنّ واقصدنهما (1)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان : إحداهما ثقيله ، ک- «اذهبنّ» ، والأخرى خفيفه ک- «اقصدنهما» ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ).

* * *

يؤكّدان افعل ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطا امّا تاليا (2)

أو مثبتا فى قسم مستقبلا

وقلّ بعد «ما ، ولم» وبعد «لا» (3)

1- «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفه له «هما» مبتدأ «كنونى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله فى محل جر صفه لنونين ، ونونى مضاف و «اذهبن» قصد لفظه : مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضا : معطوف على اذهبن.
2- «يؤكدان» فعل مضارع ، وألف الاثنين العائده على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه : مفعول به ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعل «آتيا» حال من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من الضمير المستتر فى «آتيا» وذا مضاف و «طلب» مضاف إليه «أو» عاطفه «شرطا» معطوف على ذا طلب «إما» قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تاليا الآتى «تاليا» نعت لقوله «شرطا».
3- «أو» عاطفه «مثبتا» معطوف على قوله «شرطا» فى البيت السابق «فى قسم» جار ومجرور متعلق بقوله «مثبتا» السابق «مستقبلا» حال من

الضمير المستتر فى «مثبتا» السابق «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفه ، بعد : ظرف معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه.

وغير إمّا من طوالب الجزا

وآخر المؤكّد افتح كابرزا (1)

أى : تلحق نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : «اضربنّ زيدا» والفعل المضارع المستقبل الدالّ على طلب ، نحو : «لتضربنّ زيدا ، ولا تضربنّ زيدا ، وهل تضربنّ زيدا» والواقع شرطا بعد «إن» المؤكّده ب- «ما» نحو : «إمّا تضربنّ زيدا أضربه» ومنه قوله تعالى : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ) أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا ، نحو : «واللّه لتضربنّ زيدا».

فإن لم يكن مثبتا لم يؤكّد بالنون ، نحو : «واللّه لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالا ، نحو : «واللّه ليقوم زيد الآن».

وقلّ دخول النون فى الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائده التى لا تصحب «إن» نحو : «بعين ما أرينّک ههنا (2)» والواقع بعد «لم» كقوله :

1- و «غير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على «لا» فى البيت السابق ، وغير مضاف و «إما» قصد لفظه : مضاف إليه «من طوالب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إما» السابق ، وطوالب مضاف و «الجزا» قصر للضروره : مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و «المؤكد» مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كابرزا» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، ابرزا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- هذا مثل من أمثال العرب (الميدانى 1 / 78 بولاق ، وهو المثل رقم 494 فى مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأنى أنظر إليک ، ويضرب فى الحث على ترک التوانى ، و «ما» زائده للتوكيد.

317- يحسبه الجاهل ما لم يعلما***شيخا على كرسيّه معمّما(1)

والواقع بعد «لا» النافيه كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً).

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط كقوله : .

1- البيت لأبى الصمعاء مساور بن هند ، العبسى ، وهو شاعر مخضرم ، وقبله : وقد حلبن حيث كانت قيّما مثنى الوطاب والوطاب الزّمّما * وقمعا يكسى ثمالا قشعما* اللغه : «قيما» جمع قائمه على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم «مثنى الوطاب» مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى معناه هنا المكرره ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصه «الزمما» بضم الزاى وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من «زم القربه» أى ملأها «قمعا» بكسر القاف وفتح الميم - آله تجعل فى فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن «ثمالا» بضم الثاء المثلثه - الرغوه «قشعما» ضخما عظيما ، قاله أبو زيد فى نوادره ، والضمير المتصل فى «يحسبه» يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال. المعنى : شبه القمع والرغوه التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلم - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته ، ا ه ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الأبيات. الإعراب : «يحسبه» يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل يحسب «ما» مصدريه «لم» نافيه جازمه «يعلما» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف فى محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «معمما» صفه ثانيه لشيخا. الشاهد فيه : قوله «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع المنفى بلم ، وأصله «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفا للوقف ، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضروره.

318- * من نثقفن منهم فليس بآيب*(1).

ص: 311

1- هذا صدر بيت لبنت مره بن عاهان أبى الحصين الحارثى ، والبيت بكماله من أبيات ترثى بها أباها ، وكان المنتشر بن وهب الباهلى يغاور أهل اليمن فقتل مره ، وهى : إنّا وباهله بن أعصر بيننا داء الضّرائر بغضه وتقافى من نثقفن منهم .... أبدا ، وقتل بنى قتيبه شافى ذهبت قتيبه فى اللقاء بفارس لا طائش رعش ولا وقّاف اللغه : «باهله» هى بنت صعب بن سعد العشيره ، من مذحج ، تزوجت مالک بن أعصر ، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالک بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضره - بفتح الضاد - وضره المرأه : امرأه زوجها ، وهذا الجمع نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب «بغضه» بكسر الباء - ومثله فى المعنى البغضاء - شده الكراهيه والبغض «تقافى» مأخوذ من قفيته : أى ضربت قفاه «نثقفن» بنون المضارعه - أى ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، ويروى «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع ، وروى : * من يثقفوا منّا فليس بوائل* و «وائل» أى : ملتجىء ، أو ناج «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذى لا يبارز العدو جبنا. الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنثقفن «فليس» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله «بآيب» الباء زائده ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحه مقدره ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وحدها أو جمله الجواب وحدها أو الجملتان معا فى محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف فى ذلک مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مرارا. الشاهد فيه : قوله «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداه الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائده المؤكده لإن الشرطيه ، وهذا التوكيد ضروره من ضرورات الشعر عند سيبويه.

وأشار المصنف بقوله : «وآخر المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكّد بالنون يبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير ، أو ياؤه ، أو واوه ، نحو : «اضربنّ زيدا ، واقتلنّ عمرا».

* * *

أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بالنونين صحيحا كان أو معتلا

واشكله قبل مضمر لين بما

جانس من تحرّک قد علما (1)

والمضمر احذفنّه إلّا الألف

وإن يكن فى آخر الفعل ألف (2)

1- «واشكله» اشكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «قبل» ظرف متعلق باشكله ، وقبل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «لين» نعت لمضمر «بما» جار ومجرور متعلق باشكله «جانس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بالباء «من تحرک» جار ومجرور متعلق بقوله جانس «قد» حرف تحقيق «علما» علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحرک ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل جر صفه لتحرک.
2- «والمضمر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى احذف المضمر «احذفنه» احذف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها مفسره «إلا» أداه استثناء «الألف» منصوب على الاستثناء من المضمر «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع نام ، فعل الشرط «فى آخر» جار ومجرور متعلق بيكن ، وآخر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

فاجعله منه - رافعا ، غير اليا

والواو - ياء ، كاسعينّ سعيا (1)

واحذفه من رافع هاتين ، وفى

واو ويا - شكل مجانس قفى (2)

نحو «اخشين يا هند» بالكسر ، و «يا

قوم اخشون» واضمم ، وقس مسوّيا (3)».

1- «فاجعله» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجعل «رافعا» حال من الهاء فى «منه» وفى رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع ، وغير مضاف و «اليا» مضاف إليه «والواو» معطوف على الياء «ياء» مفعول ثان لاجعل «كاسعين» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق غير مره ، وجمله «اسعين سعيا» مقول ذلک القول المحذوف.
2- «واحذفه» الواو عاطفه ، احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه ، ورافع مضاف و «هاتين» اسم إشاره : مضاف إليه «وفى واو» جار ومجرور متعلق بقفى الآتى «وياء» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شكل مجانس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله شكل.
3- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلک نحو «اخشين» فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وتحرک بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد «يا هند» يا : حرف نداء ، هند : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين «ويا» الواو حرف عطف : يا : حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفه للاستغناء عنها بالكسره «اخشون» فعل أمر ، وواو

الجماعه فاعل ، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقس» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «مسويا» حال من الضمير المستتر فى «قس».

الفعل المؤكد بالنون : إن اتصل به ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبه - حرّک ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واوا أو ياء ، ويبقى إن كان ألفا ؛ فتقول : «يا زيدان هل تضربانّ ، ويا زيدون هل تضربنّ ، ويا هند هل تضربنّ» ، والأصل : هل تضربانّ ، وهل تضربونّ ، وهل تضربينّ ، فحذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار «هل تضربنّ ، وهل تضربنّ» ولم تحذف الألف لخفتها ؛ فصار «هل تضربانّ» ، وبقيت الضمه داله على الواو ، والكسره داله على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا.

فإن كان معتلا : فإما أن يكون آخره ألفا ، أو واوا ، أو ياء.

فإن كان آخره واوا أو ياء حذفت لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمّ ما بقى قبل واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير ؛ فتقول : «يا زيدون هل تغزون ، وهل ترمون ، ويا هند هل تغزين ، وهل ترمين» ؛ فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير أو ياءه ؛ فتقول : «يا زيدون هل تغزنّ ، وهل ترمنّ ، ويا هند هل تغزنّ ، وهل ترمنّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشكل ما قبلها بحركه تجانس الألف - وهى الفتحه - فتقول : «هل تغزوانّ ، وهل ترميانّ».

وإن كان آخر الفعل ألفا : فإن رفع الفعل غير الواو والياء - كالألف والضمير المستتر - انقلبت الألف التى فى آخر الفعل ياء ، وفتحت ، نحو : «اسعيانّ ، وهل تسعيانّ ، واسعينّ يا زيد».

وإن رفع واوا أو ياء حذفت الألف ، وبقيت الفتحه التى كانت قبلها ، وضمت الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، «يا زيدون اخشونّ ، ويا هند اخشينّ».

هذا إن لحقته نون التوكيد ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، بل تسكنهما ؛ فتقول : «يا زيدون هل تخشون ، ويا هند هل تخشين ، ويا زيدون اخشوا ، ويا هند اخشى».

* * *

لا تقع النون الخفيفه بعد الألف

ولم تقع خفيفه بعد الألف

لكن شديده ، وكسرها ألف (1)

لا تقع نون التوكيد الخفيفه بعد الألف ؛ فلا تقول : «اضربان» (2) بنون مخففه ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : «اضربانّ» بنون مشدده

1- «ولم» نافيه جازمه «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفه» بالرفع : فاعل تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر فى تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع ، وبعد مضاف و «الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديده» معطوف على خفيفه يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته «وكسرها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، كسر : مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كسرها ، والجمله من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- أنت تعلم أنه لا يجوز فى العربيه أن يتجاور حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثانى منهما مدغما فى مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفه بعد الألف تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلهذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد ثقيله فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز.

مكسوره خلافا ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفه بعد الألف ، ويجب عنده كسرها.

* * *

تزاد ألف فارقه بين نون النسوه زنون التوكيد

وألفا زد قبلها مؤكّدا

فعلا إلى نون الإناث أسندا (1)

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف ، كراهيه توالى الأمثال ، فتقول : «اضربنانّ» بنون مشدده مكسوره قبلها ألف.

* * *

وحذف خفيفه لساكن ردف

وبعد غير فتحه إذا تقف (2)

1- «وألفا» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «زد» الآتى «زد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قبلها» قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه «مؤكدا» حال من الضمير المستتر فى زد ، وفى مؤكد ضمير مستتر هو فاعله «فعلا» مفعول به لمؤكد «إلى نون» جار ومجرور متعلق بقوله «أسند» الآتى ، ونون مضاف ، و «الإناث» مضاف إليه «أسندا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا هو نائب فاعله ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله «فعلا».
2- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «خفيفه» مفعول به لا حذف «لساكن» جار ومجرور متعلق باحذف «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجمله فى محل جر صفه لساكن «وبعد» ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «فتحه» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت ، وجمله الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليه.

واردد إذا حذفتها فى الوقف ما

من أجلها فى الوصل كان عدما (1)

وأبدلنها بعد فتح ألفا

وقفا ، كما تقول فى قفن : قفا (2)

إذا ولى الفعل المؤكّد بالنون الخفيفه ساكن ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : «اضرب الرّجل» بفتح الباء (3) ، والأصل «اضربن» فحذفت نون التوكيد لملاقاه الساكن - وهو لام التعريف - ومنه قوله : *

1- «واردد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف زمان متعلق باردد «حذفتها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «فى الوقف» جار ومجرور متعلق باردد «ما» اسم موصول : مفعول به لاردد «من أجلها ، فى الوصل» الجاران والمجروران متعلقان بقوله : «عدما» الآتى «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «عدما» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صله «ما» الموصوله الواقعه مفعولا به لاردد.
2- «وأبدلنها» أبدل : فعل أمر. مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وها : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «ألفا» مفعول ثان لأبدل «وقفا» حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أى فى الوقف «كما» الكاف جاره ، ما : مصدريه «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك «فى قفن» جار ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه : مقول القول.
3- قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفه من غير أن يكون تاليها ساكنا ، كقوله : اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسّيف قونس الفرس وكقول الآخر ،

وأنشده الجاحظ فى البيان : * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا*

319- لا تهين الفقير علّک أن ***تركع يوما والدّهر قد رفعه (1)

ص: 318

1- البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدى ، أوردها القالى فى أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنبارى عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ، وأولها : لكلّ همّ من الهموم سعه والمسى والصّبح لا فلاح معه اللغه : «المسى» بضم الميم أو كسرها ، وسكون السين - اسم من الإمساء ، وهو الدخول فى المساء «الصبح» اسم من الإصباح ، وهو الدخول فى الصباح ، قالهما الجوهرى واستشهد بهذا البيت «لا تهين» من الإهانه ، وهى : الإيقاع فى الهون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقاره «تركع» تخضع ، وتذل ، وتنقاد. الإعراب : «لا» ناهيه «تهين» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما فى بيت الشاهد المحذوفه لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف فى الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده «تهين» فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصا من التقاء الساكنين فصار «لا تهن» فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون مبنيا على الفتح ؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد «الفقير» مفعول به لتهين «علک» عل : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه «أن» مصدريه «تركع» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله خبر «عل» السابق «يوما» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى «تركع». الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفه للتخلص من التقاء الساكنين ، وقد أبقى الفتحه على لام الكلمه دليلا على تلک النون المحذوفه ، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التى تحذف للجازم ، ولا تعود إلا عند التوكيد ، وقد رواه الجاحظ فى البيان والتبيين : * لا تحقرن الفقير ... إلخ* ورواه غيره : * ولا تعاد الفقير* وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت لما نحن فيه.

وكذلک تحذف نون التوكيد الخفيفه فى الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحه - أى بعد ضمه أو كسره - ويردّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد ؛ فتقول فى : «اضربن يا زيدون» إذا وقفت على الفعل : اضربوا ، وفى : «اضربن يا هند» : اضربى ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفه للوقف ، وتردّ الواو التى حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلک الياء ؛ فإن وقعت نون التوكيد الخفيفه بعد فتحه أبدلت النون فى الوقف [أيضا] ألفا فتقول فى «اضربن يا زيد» : اضربا.

* * *

ص: 319

ما لا ينصرف

ينقسم الاسم إلى منصرف و غير منصرف و علامه المنصرف

الصّرف تنوين أتى مبيّنا

معنى به يكون الاسم أمكنا (1)

الاسم إن أشبه الحرف سمى مبنيّا ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمى معربا ، ومتمكنا.

ثم المعرب على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكنا غير أمكن.

والثانى : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفا ، ومتمكنا أمكن.

وعلامه المنصرف : أن يجرّ بالكسره مع الألف واللام ، والإضافه ، وبدونهما وأن يدخله الصرف - وهو التنوين [الذى] لغير مقابله أو تعويض ، الدالّ على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن ، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل - نحو «مررت بغلام ، وغلام زيد ، والغلام».

واحترز بقوله «لغير مقابله» من تنوين «أذرعات» ونحوه ؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كأذرعات ، وهندات - علم امرأه - وقد سبق الكلام فى تسميته تنوين المقابله.

واحترز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جوار ، وغواش» ونحوهما ؛ فإنه عوض من الياء ، والتقدير : جوارى ، وغواشى ، وهو يصحب غير المنصرف ،

1- «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تنوين ، والجمله فى محل رفع صفه لتنوين «مبينا» حال من الضمير المستتر فى أتى ، وفى مبين ضمير مستتر جوازا هو فاعله «معنى» مفعول به لمبينا «به» جار ومجرور متعلق بيكون الآتى «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبر يكون ، والجمله فى محل نصب صفه لمعنى.

كهذين المثالين ، وأما المنصرف (1) فلا يدخل عليه هذا التّنوين.

ويجرّ بالفتحه : إن لم يضف ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو «مررت بأحمد» ؛ فإن أضيف ، أو دخلت عليه «أل» جرّ بالكسره ، نحو «مررت بأحمدكم ، وبالأحمد».

سبب منع الاسم من الصرف

وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحده منها تقوم مقام العلتين ، والعلل التسع يجمعها قوله (2) :

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفه

وعجمه ، ثمّ جمع ، ثمّ تركيب

والنّون زائده من قبلها ألف ،

ووزن فعل ، وهذا القول تقريب

وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصوره كانت ، ك- «حبلى» أو ممدوده ، ك- «حمراء». والثانى : الجمع المتناهى ، ك- «مساجد ، ومصابيح» وسيأتى الكلام عليها مفصّلا.

* * *

ألف التأنيث تمنع صرف الاسم

فألف التّأنيث مطلقا منع

صرف الّذى حواه كيفما وقع (3).

1- فى عامه النسخ «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين ، على أن فى هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين العوص «كلا ، وبعضا» عوضا عما يضافان إليه.

2- وقد جمعت فى بيت واحد ، وهو قوله : اجمع وزن عادلا أنّث بمعرفه***ركّب وزد عجمه فالوصف قد كملا
3- «فألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «مطلقا» حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله «منع» الآتى «منع» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «حواه» حوى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، وجواب الشرط محذوف لدلاله ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فيمنع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقا ، أى : سواء كانت الألف مقصوره ، ک- «حبلى» أو ممدوده ، ک- «حمراء» علما كان ما هى فيه ، ک- «زكرياء» أو غير علم كما مثل.

* * *

الوصفيه و زياده الالف و النون

وزائدا فعلان - فى وصف سلم

من أن يرى بتاء تأنيث ختم (1)

أى : يمنع الاسم من الصرف للصفه وزياده الألف والنون ، بشرط أن

1- «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر فى «منع» الواقع فى البيت السابق ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين ، وهو مرفوع بالألف نيابه عن الضمه ، وزائدا مضاف و «فعلان» مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون «فى وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لزائدى فعلان ، أو حال منه «سلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، والجمله فى محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدريه «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديرا بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ختم» الآتى ، وتاء مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجمله فى محل نصب مفعول ثان ليرى.

لا يكون المؤنث فى ذلک [مختوما] بتاء التأنيث ، وذلک نحو : سكران ، وعطشان ، وغضبان ؛ فتقول : «هذا سكران ، ورأيت سكران ، ومررت بسكران» ؛ فتمنعه من الصرف للصفه وزياده الألف والنون ، والشرط موجود فيه ؛ لأنک لا تقول للمؤنثه : سكرانه ، وإنما تقول : سكرى ، وكذلک عطشان ، وغضبان ؛ فتقول : امرأه عطشى ، وغضبى ، ولا تقول : عطشانه ، ولا غضبانه ؛ فإن كان المذكر على فعلان ، والمؤنث على فعلانه صرفت ؛ فتقول : هذا رجل سيفان ، أى : طويل ، ورأيت رجلا سيفانا ، ومررت برجل سيفان ، فتصرفه ؛ لأنک تقول للمؤنثه : سيفانه ، أى : طويله.

* * *

الوصفيه و وزن الفعل

ووصف اصلىّ ، ووزن أفعلا

ممنوع تأنيث بتا : كأشهلا (1)

أى : وتمنع الصفه أيضا ، بشرط كونها أصليه ، أى غير عارضه ، إذا انضمّ إليها كونها على وزن أفعل ، ولم تقبل التاء ، نحو : أحمر ، وأخضر.

فإن قبلت التاء صرفت ، نحو «مررت برجل أرمل» أى : فقير ، فتصرفه ؛ لأنک تقول للمؤنثه : أرمله ، بخلاف أحمر ، وأخضر ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثه : حمراء ، وخضراء ، ولا يقال : أحمره. وأخضره ؛ فمنعا للصفه ووزن الفعل.

لوصفيه العارضه لا تأثير لها و بعضهم يعتبرها

وإن كانت الصفه عارضه كأربع - فإنه ليس صفه فى الأصل ، بل اسم

1- «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» فى البيت السابق «أصلى» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف ، ووزن مضاف و «أفعلا» مضاف إليه ، و «ممنوع» حال من أفعلا ، وممنوع مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث ، أو بمحذوف صفه له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک كائن كأشهل.

عدد ، ثم استعمل صفه فى قولهم «مررت بنسوه أربع» - فلا يؤثر ذلک فى منعه من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

وألغينّ عارض الوصفيّه

كأربع ، وعارض الإسميّه (1)

فالأدهم القيد لكونه وضع

فى الأصل وصفا انصرافه منع (2)

وأجدل وأخيل وأفعى

مصروفه ، وقد ينلن المنعا (3)

أى : إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفه ليس بأصل ، وإنما هو عارض كأربع فألغه : أى لا تعتدّ به فى منع الصرف ، كما لا تعتدّ بعروض

1- «وألغين» ألغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ ، وعارض مضاف و «الوصفيه» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و «الإسميه» مضاف إليه.
2- «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله «منع» الآتى آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائده إلى الأدهم مضاف إليه من إضافه المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد ، والجمله فى محل نصب خبر الكون الناقص «فى الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفا» حال من الضمير المستتر فى وضع «انصرافه» انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انصرافه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

3- «وأجدل» مبتدأ «وأخيل ، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفه» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ، ونون النسوه فاعله «المنعا» مفعول به لينلن.

الاسميه فيما هو صفه فى الأصل : ک- «أدهم» للقيد ، فإنه صفه فى الأصل [لشىء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمال الأسماء ؛ فيطلق على كل قيد أدهم ، ومع هذا تمنعه نظرا إلى الأصل.

وأشار بقوله : «وأجدل - إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعنى : أجدلا للصّقر ، وأخيلا لطائر ، وأفعى للحيه - ليست بصفات ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف ، ولكن منعها بعضهم لتخيّل الوصف فيها ، فتخيل فى «أجدل» معنى القوه ، وفى «أخيل» معنى التخيل ، وفى «أفعى» معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفه المتخيّله ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفيه فيها محقّقه.

* * *

الوصيه و العدل

ومنع عدل مع وصف معتبر

فى لفظ مثنى وثلاث وأخر (1)

ووزن مثنى وثلاث كهما ،

من واحد لأربع فليعلما (2)

1- «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف و «عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفه لعدل ، ومع مضاف و «وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «فى لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث ، وأخر» معطوفان على مثنى.
2- «ووزن» مبتدأ ، ووزن مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه فى باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

مما يمنع صرف الاسم : العدل والصفه ، وذلک فى أسماء العدد المبنيه على فعال ومفعل ، كثلاث ومثنى ؛ فثلاث : معدوله عن ثلاثه ثلاثه ، ومثنى : معدوله عن اثنين اثنين ؛ فتقول : «جاء القوم ثلاث» أى ثلاثه ثلاثه ، و «مثنى» أى اثنين اثنين.

وسمع استعمال هذين الوزنين - أعنى فعال ، ومفعل - من واحد واثنين وثلاثه وأربعه ، نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وسمع أيضا فى خمسه وعشره ، نحو : خماس ومخمس ، وعشار ومعشر.

وزعم بعضهم أنه سمع أيضا فى سته وسبعه وثمانيه وتسعه ، نحو سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع.

ومما يمنع من الصرف للعدل والصفه «أخر» التى فى قولک : «مررت بنسوه أخر» وهو معدول عن الأخر.

وتلخّص من كلام المصنف : أن الصفه تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وزن الفعل ، ومع العدل.

* * *

صيغه منتهى الجموع

وكن لجمع مشبه مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا (1)

1- «وكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتى فى آخر البيت «مشبه» نعت لجمع ، وفى مشبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلا» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله «مفاعلا» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتى «كافلا» خبر كن.

هذه هى العله الثانيه التى تستقلّ بالمنع ، وهى : الجمع المتناهى ، وضابطه : كلّ جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثه أوسطها ساكن ، نحو : مساجد ومصابيح.

ونبه بقوله : «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن فى أوله ميم ؛ فيدخل «ضوارب ، وقناديل» فى ذلک ، فإن تحرک الثانى صرف نحو صياقله (1).

* * *

وذا اعتلال منه كالجوارى

رفعا وجرّا أجره كسارى (2)

إذا كان هذا الجمع - أعنى صيغه منتهى الجموع - معتلّ الآخر أجريته فى الجر والرفع مجرى المنقوص ک- «سارى» فتنونه ، وتقدر رفعه أو جره ، ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفه ، وأما فى النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ؛ فتقول : «هؤلاء جوار وغواش ، ومررت بجوار

1- وكذا صيارفه وأشاعره وأحامره وعباقره وأشاعثه ومناذره وغساسنه ، وقد قالوا للمحاويج : أراملة ، وقالوا للصعاليک : عمارطه ، ولجماعه الرجاله - أى : الذين يسيرون على أرجلهم - : عراجله ، وأنشد ابن السكيت فى الألفاظ (ص 30) لحاتم الطائى : عراجله شعث الرّؤوس ، كأنّهم بنو الجنّ لم تطبخ بقدر جزورها
2- «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله «أجره» الآتى ، وذا مضاف و «اعتلال» مضاف إليه «منه ، كالجوارى» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صله لذا ، أو حال منه «رفعا» منصوب بنزع الخافض «وجرا» معطوف على قوله رفعا «أجره» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «كسارى» جار ومجرور متعلق بأجر.

وغواش ، ورأيت جوارى وغواشى» والأصل فى الجر والرفع «جوارى» و «غواشى» فحذفت الياء ، وعوّض منها التنوين.

* * *

ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع (1)

يعنى أن «سراويل» لما كانت صيغته كصيغه منتهى (2) الجموع امتنع من الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف أنه لا ينصرف ، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

* * *

وإن به سمّى أو بما لحق

به فالانصراف منعه يحق (3).

1- «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شبه» الآتى «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه ، والجمله فى محل رفع صفه لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى ، وعموم مضاف و «المنع» مضاف إليه.
2- من النحاه من يقول : إن سراويل جمع حقيقه ، ومفرده سرواله ، ويستدل على هذا بقول الشاعر : عليه من اللّؤم سرواله فليس يرقّ لمستعطف وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعا من الصرف لزوما كأخواته من الجموع ، ومنهم من يجعله مفردا ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنعه من الصرف نظرا إلى لفظه ، ويقول : هو مفرد جاء على صوره الجمع ، ومنهم من يصرفه نظرا إلى حقيقته ومعناه.
3- «وإن» شرطيه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «سمى» الآتى على أنه نائب فاعل ؛ وجاز تقديمه لما مر غير مره من أن النائب إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز تقديمه ، لكونه فى صوره الفضله ، ولعدم إيقاعه فى اللبس المخوف «سمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «أو»

عاطفه «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصوله المجروره محلا بالباء ، والجمله لا محل لها صله الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول «منعه» منع : مبتدأ ثان ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المنع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجمله المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

أى : إذا سمّى بالجمع المتناهى ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كشراحيل ، فإنه يمنع من الصرف للعلميه وشبه العجمه ؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربيه ما هو على زنته ؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل : «هذا مساجد ، ورأيت مساجد ، ومررت بمساجد» وكذا البواقى.

* * *

العلميه و التركيب المزجى

والعلم امنع صرفه مركّبا

تركيب مزج نحو «معديكربا» (1)

مما يمنع صرف الاسم : العلميه والتركيب ، نحو «معديكرب ، وبعلبكّ» فتقول : «هذا معديكرب ، ورأيت معديكرب ، ومررت بمعديكرب» ؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثانى ، وتمنعه من الصرف للعلميه والتركيب.

وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبه فى باب العلم.

* * *

1- «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «صرفه» صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «مركبا» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و «مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و «معديكرب» مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق.

العلميه و زياده الألف و النون

كذاک حاوى زائدى فعلانا

كغطفان ، وكأصبهانا (1)

أى : كذلک يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما ، وفيه ألف ونون زائدتان : كغطفان ، وأصبهان - بفتح الهمزه وكسرها - فتقول : «هذا غطفان ، ورأيت غطفان ، ومررت بغطفان» فتمنعه من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون.

* * *

العلميه و التأنيث

كذا مؤنّث بهاء مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى (2)

فوق الثّلاث ، أو كجور ، أو سقر

أو زيد : اسم امرأه لا اسم ذكر (3)

1- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوى» مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و «زائدى» مضاف إليه وزائدى مضاف و «فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من الضمير المستكن فى الخبر «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف ، و «منع» مضاف إليه ، ومنع مضاف و «العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «كونه» كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه ، وجمله «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل نصب خبر الكون الناقص.

3- «فوق» ظرف متعلق بارتقى فى البيت السابق ، وفوق مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفه «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أوسقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضا «اسم» حال من زيد ، واسم مضاف و «امرأه» مضاف إليه «لا» عاطفه «اسم ذكر» معطوف بلا على «اسم امرأه» ومضاف إليه.

وجهان فى العادم تذكيرا سبق

وعجمه - كهند - والمنع أحقّ (1)

و [مما] يمنع صرفه أيضا العلميه والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا ، أى : سواء كان علما لمذكر كطلحه أو لمؤنث كفاطمه ، زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل ، أم لم يكن كذلک كثبه وقله ، علمين.

وإن كان مؤنثا بالتعليق - أى بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثه أحرف ، أو على أزيد من ذلک ؛ فإن كان على أزيد من ذلک امتنع من الصرف كزينب ، وسعاد ، علمين ؛ فتقول : «هذه زينب ، ورأيت زينب ، ومررت بزينب» وإن كان على ثلاثه أحرف ؛ فإن كان محرّک الوسط منع أيضا كسقر ، وإن كان ساكن للوسط ؛ فإن كان أعجميا كجور - اسم بلد - أو منقولا من مذكر إلى مؤنث كزيد - اسم امرأه - منع أيضا ، فإن لم يكن كذلک : بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميّا ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان : المنع (2) ، والصرف ، والمنع أولى ؛ فتقول : «هذه هند ، ورأيت هند ، ومررت بهند».

* * *

1- «وجهان» مبتدأ «فى العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفى العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيرا» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تذكير ، والجمله فى محل نصب نعت لتذكيرا «وعجمه» معطوف على قوله تذكيرا «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.
2- وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات : لم تتلفّع بفضل مئزرها دعد ، ولم تسق دعد فى العلب فقد صرف «دعد» فى أول عجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلک.

العلميه و العجمه

والعجميّ الوضع والتّعريف ، مع

زيد على الثّلاث - صرفه امتنع (1)

ويمنع صرف الاسم أيضا العجمه والتعريف ، وشرطه : أن يكون علما فى اللسان الأعجمى ، وزائدا على ثلاثه أحرف ، كإبراهيم ، وإسماعيل ؛ فتقول : «هذا إبراهيم ، ورأيت إبراهيم ، ومررت بإبراهيم» فنمنعه من الصرف للعلميه والعجمه.

فإن لم يكن الأعجميّ علما فى لسان العجم ، بل فى لسان العرب ، أو كان نكره فيهما ، كلجام - علما أو غير علم - صرفته ؛ فتقول : «هذا لجام ، ورأيت لجاما ، ومررت بلجام» ، وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثه أحرف ، سواء كان محرك الوسط كشتر ، أو ساكنه كنوح ولوط.

* * *

العلميه و وزن الفعل

كذاك ذو وزن يخصّ الفعلا

أو غالب : كأحمد ، ويعلى (2)

1- «والعجمى» مبتدأ أول ، والعجمى مضاف و «الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى العجمى ؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق ، ومع مضاف و «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زياده «صرفه» صرف : مبتدأ ثان ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.
2- «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «وزن» مضاف إليه «يخص» فعل

مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص ، والجمله فى محل جر صفه لوزن «أو» عاطفه «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

أى : كذلک يمنع صرف الاسم إذا كان علما ، وهو على وزن يخصّ الفعل ، أو يغلب فيه ، والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : ما لا يوجد فى غيره إلا ندورا ، وذلک كفعّل وفعل ؛ فلو سميت رجلا بضرب أو كلّم منعته من الصرف ؛ فتقول : «هذا ضرب أو كلّم ، ورأيت ضرب أو كلّم ، ومررت بضرب أو كلّم» والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزن يوجد فى الفعل كثيرا ، أو يكون فيه زياده تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول كإثمد وإصبع ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضرب ، واسمع ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثى ؛ فلو سميت [رجلا] بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلميه ووزن الفعل ؛ فتقول : «هذا إثمد ، ورأيت إثمد ، ومررت بإثمد» والثانى كأحمد ، ويزيد ، فإن كلّا من الهمزه والياء يدل على معنى فى الفعل - وهو التكلم والغيبه - ولا يدلّ على معنى فى الاسم ؛ فهذا الوزن غالب فى الفعل ، بمعنى أنه به أولى [فتقول : «هذا أحمد ويزيد ، ورأيت أحمد ويزيد ، ومررت بأحمد ويزيد»] فيمنع للعلميه ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختصّ بالفعل ، ولا غالب فيه - لم يمنع من الصرف ، فتقول فى رجل اسمه ضرب : «هذا ضرب ، ورأيت ضربا ، ومررت بضرب» ، لأنه يوجد فى الاسم كحجر وفى الفعل كضرب.

* * *

وما يصير علما من ذى ألف

زيدت لإلحاق فليس ينصرف (1)

أي : ويمنع صرف الاسم - أيضا - للعلميه وألف الإلحاق المقصوره كعلقى ، وأرطى ؛ فتقول فيهما علمين : «هذا علقى ، ورأيت علقى ، ومررت بعلقي» فتمنعه من الصرف للعلميه وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، من جهه أن ما هى فيه والحاله هذه - أعنى حال كونه علما - لا يقبل تاء التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى «علقاه» كما لا تقول فى حبلى «حبلاه» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى - قبل التسميه بهما - صرفته ؛ لأنها والحاله هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدوه كعلباء ، فإنک تصرف ما هى فيه : علما كان ، أو نكره.

* * *

والعلم امنع صرفه إن عدلا

كفعل التّوكيد أو كثعلا (2).

1- «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما «علما» خبر يصير ، والجمله لا محل لها صله الموصول «من ذى» جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألف ، والجمله فى محل جر صفه لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائده ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، وجمله «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجمله ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصوله ، وزيدت الفاء فى الجمله الواقعه خبرا ؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.
2- «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أي وامنع العلم «امنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «صرفه»

صرف : مفعول به لا منع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطيه «عدلا» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و «التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفه «كثعلا» جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد.

والعدل والتّعريف مانعا سحر

إذا به التّعيين قصدا يعتبر (1)

يمنع صرف الاسم للعلميه - أو شبهها - وللعدل ، وذلک فى ثلاثه مواضع :

الأول : ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلميه والعدل ، وذلک نحو «جاء النساء جمع ، ورأيت النساء جمع ، ومررت بالنساء جمع» والأصل جمعاوات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلى جمع ، وهو معرف بالإضافه المقدره أى : جمعهن ، فأشبه تعريفه تعريف العلميه من جهه أنه معرفه ، وليس فى اللفظ ما يعرفه.

الثانى : العلم المعدول إلى فعل : كعمر ، وزفر ، وثعل ، والأصل عامر وزافر وثاعل ؛ فمنعه من الصرف للعلميه والعدل.

الثالث : «سحر» إذا أريد من يوم بعينه ، نحو «جئتک يوم الجمعه سحر» فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلميه ، وذلک أنه معدول عن السحر ؛

1- «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ ، ومانعا مضاف و «سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتى «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتى «قصدا» حال من الضمير المستتر فى «يعتبر» الآتى «يعتبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجمله من الفعل الذى هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسره.

لأنه معرفه ، والأصل فى التعريف أن يكون بأل ، فعدل به عن ذلک ، وصار تعريفه مشبها لتعريف العلميه ، من جهه أنه لم يلفظ معه بمعرّف.

* * *

العلم المؤنث الموازن لقطام و حكمه و اختلاف لغات العرب فيه

وابن على الكسر فعال علما

مؤنّثا ، وهو نظير جشما (1)

عند تميم ، واصرفن ما نكّرا

من كلّ ما التّعريف فيه أثرا (2)

أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فعال - كحذام ، ورقاش - فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر ؛ فتقول : «هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام» (3)..

1- «وابن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثا» حال ثانيه ، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و «جشما» مضاف إليه.
2- «عند» ظرف متعلق بنظير فى البيت السابق ، وعند مضاف و «تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاصرف «نكرا» نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله ما الموصوله «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصوله الواقعه مفعولا ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بأثر

الآتى «أثرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صله.
3- وعلى ذلک جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم 16 السابق : إذا قالت حذام فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حذام وقول النابغه الذبيانى : أتاركه تدللها قطام وضنّا بالتّحيّه والسّلام وقول جذيمه الأبرش : خبّرينى رقاش لا تكذبينى أبحرّ زنيت أم بهجين وقول الجعدى ، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ 18) : أهان لها الطعام فلم تضعه غداه الرّوع إذ أزمت أزام أزام : علم على الشده المجدبه ، وقد سموها «تحوط» أيضا ؛ وقالوا فى مثل من أمثالهم «باءت عرار بكحل» وعرار وكحل : بقرتان انتطحتا فماتتا جميعا ؛ والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا «عرار» على الكسر ، وجروا «كحل» بالفتحه لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم 438 فى مجمع الأمثال 1 / 91 بتحقيقنا.

والثانى - وهو مذهب بنى تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلميّه والعدل ، والأصل حاذمه وراقشه ، فعدل إلى حذام ورقاش ، كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وهو نظير جشما عند تميم» (1).

وأشار بقوله «واصرفن ما نكرا» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلميه وعله أخرى إذا زالت عنه العلميه بتنكيره صرف لزوال إحدى العلّتين ، وبقاؤه بعله واحده لا يقتضى منع الصرف ، وذلک نحو معديكرب ، وغطفان ، وفاطمه ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقى ، وعمر - أعلاما ؛ فهذه ممنوعه من الصرف للعلميه وشىء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها - وهو العلميه - فتقول : «ربّ معديكرب رأيت» وكذا الباقى. ار

1- وعلى هذه اللغه ورد قول الفرزدق ، وهو تميمى : ندمت ندامه الكسعىّ لمّا غدت منّى مطلّقه نوار ولو أنى ملكت يدى ونفسى لكان إلىّ للقدر الخيار

وتلخّص من كلامه أن العلميه تمنع الصرف مع التركيب ، ومع زياده الألف والنون ، ومع التأنيث ، ومع العجمه ، ومع وزن الفعل ، ومع ألف الإلحاق المقصوره ، ومع العدل.

* * *

يصرف الممنوع من الصرف و يمنع المصروف للضروه

وما يكون منه منقوصا ففى

إعرابه نهج جوار يقتفى (1)

كلّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معامله جوار فى أنه ينون فى الرفع والجر تنوين العوض ، وينصب بفتحه من غير تنوين ، وذلک نحو قاض - علم امرأه - فإن نظيره من الصحيح ضارب - علم امرأه - وهو ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث ، فقاض كذلک ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث ، وهو مشبه بجوار من جهه أن فى آخره ياء قبلها كسره ، فيعامل معاملته ؛ فتقول : «هذه قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضى» كما تقول : «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، ورأيت جوارى».

* * *

ولاضطرار ، أو تناسب صرف

ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف (2).

1- «وما» اسم موصول : مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بيكون «منقوصا» خبر يكون ، والجمله من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «ففى إعرابه» الفاء زائده ، والجار والمجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى ، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفى ، ونهج مضاف و «جوار» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

ما الموصوله الواقعه مبتدأ فى أول البيت ، والجمله من الفعل الذى هو يقتفى وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتى «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبنى للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف ، فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ودخلت الفاء فيه - وذلک فى قوله «فالمد» - لشبه الموصول بالشرط.

كمصدر الفعل الذى قد بدئا

بهمز وصل : كارعوى وكارتأى (1)

لما فرغ من المقصور شرع فى الممدود ، وهو : الاسم الذى [فى] آخره همزه ، تلى ألفا زائده ، نحو حمراء ، وكساء ، ورداء.

فخرج بالاسم الفعل نحو «يشاء» ، وبقوله «تلى ألفا زائده» ما كان فى آخره همزه تلى ألفا غير زائده ، كماء ، وآء جمع آءه ، وهو شجر.

والممدود أيضا كالمقصور : قياسى ، وسماعى.

فالقياسى : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ، ملتزم زياده ألف قبل آخره ، وذلک كمصدر ما أوله همزه وصل ، نحو ارعوى ارعواء ، وارتأى ارتئاء ، واستقصى استقصاء ، فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، واستخرج استخراجا ، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل ، نحو أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما (2)

* * *

1- «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ومصدر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدئا» بدئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صله «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله بدئ السابق ، وهمز مضاف ، و «وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وكارتأى» معطوف على كارعوى.
2- ومثل ذلک مصدر الفعل الذى على مثال نصر ينصر إذا كان دالا على صوت كرغاء وثغاء ومكاء دعاء وحداء ، أو كان دالا على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل الذى على مثال قاتل قتالا ، نحو والى ولاء ، وعادى عداء.

وأما منع المنصرف من الصرف للضروره ؛ فأجازه قوم ، ومنعه آخرون ، وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا لمنعه بقوله :

321- وممّن ولدوا عامر*** ذو الطول وذو العرض(1)

فمنع «عامر» من الصرف ، وليس فيه سوى العلميه ، ولهذا أشار بقوله : «والمصروف قد لا ينصرف».

* * *

ص: 340

1- البيت لذى الإصبع العدوانى ، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث. اللغه : «ذو الطول وذو العرض» كنايه عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به ، وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاه فى باب الإبدال : تبيّن لى أنّ القماءه ذلّه وأنّ أعزّاء الرّجال طيالها الإعراب : «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماض ، وفاعله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «من» الموصوله المجروره محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر ، وذو مضاف و «الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفه ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و «العرض» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «عامر» بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلميه ، وهى وحدها غير كافيه فى المنع من الصرف ، بل لا بد من انضمام عله أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سببا فى منع الاسم من الصرف. ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس : فما كان حصن ولا حابس***يفوقان مرداس فى مجمع حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلميه. ومن ذلک أيضا قول الأخطل التغلبى النصرانى من كلمه يمدح فيها سفيان بن الأبيرد : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت***بشبيب غائله النّفوس غدور فإنه منع «شبيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلميه. ومن ذلک قول دوسر الفريعى : وقائله : ما بال دوسر بعدنا***صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند؟

تم - بتوفيق الله تعالى و تأييده - الجزء الثالث من شرح «ابن عقيل» على ألفيه إمام النجاه ابن مالک ، مع حواشينا التى أسميناها «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقه زدنا فى هذه الطبعه الخامسه عشره زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغنى عنها ، مع بذل أقصى المجهود فى ضبطه و إتقان إخراجه ، و يليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع ، مفتتحا بباب «إعراب الفعل» نسأله - سبحانه - أن يمنّ بإكماله على الوجه الذى رسمناه له ، إنه ولى ذلک ، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

ص: 341

ص: 342

فهرس الموضوعات الوارده فى الجزء الثالث من كتاب «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالک وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: 343

الوارده فى الجزء الثالث من كتاب «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالک وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: 345

ص: 350

المجلد 4

اشاره

ص: 1

ص: 2

إعراب الفعل

يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب و الجوازم

ارفع مضارعا إذا يجرّد

من ناصب وجازم ، ک- «تسعد» (1)

إذا جرّد [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع ، واختلف فى رافعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، ف- «يضرب» فى قولک : «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلک ، وقيل : ارتفع لتجرّده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف.

* * *

وبلن انصبه وکى ، کذا بأن

لا بعد علم ، والّتى من بعد ظنّ (2)

فانصب بها ، والرّفع صحّح ، واعتقد

تخفيفها من أنّ ، فهو مطّرد (3).

1- «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضارعا» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «کتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک کائن کتسعد ، وقصد لفظ تسعد.
2- «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «وکى» معطوف على لن «کذا ، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفه «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ،

والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتى» اسم موصول : مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول ، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه.
3- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «التى» فى البيت السابق - «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف : مفعول به لاعتقد ، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

ينصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب ، وهو «لن ، أو كى ، أو أن ، أو إذن» نحو «لن أضرب ، وجئت كى أتعلّم ، وأريد أن تقوم ، وإذن أكرمک - فى جواب من قال لک : آتيک».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إن وقعت «أن» بعد علم ونحوه - مما يدلّ على اليقين - وجب رفع الفعل بعدها ، وتكون حينئذ مخفّفه من الثقيله ، نحو «علمت أن يقوم» (1) ، التقدير : أنّه يقوم ، فخففت أنّ ، وحذف اسمها ، وبقى خبرها ، وهذه هى غير الناصبه للمضارع ؛ لأن هذه ثنائيه لفظا ثلاثيه وضعا ، وتلک ثنائيه لفظا ووضعا.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه - مما يدل على الرّجحان - جاز فى الفعل بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جعل «أن» من نواصب المضارع.

الثانى : الرفع ، على جعل «أن» مخففه من الثقيله.

فتقول : «ظننت أن يقوم ، وأن يقوم» والتقدير - مع الرفع - ظننت أنّه يقوم ، فخففت «أنّ» وحذف اسمها ، وبقى خبرها ، وهو الفعل وفاعله.

* * *

1- ومن ذلک قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم 107 السابق فى باب إن وأخواتها : علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

بعض العرب يهمل أن حملا على «ما» المصدريه

وبعضهم أهمل «أن» حملا على

«ما» أختها حيث استحقّت عملا (1)

يعنى أن من العرب من لم يعمل «أن» الناصبه للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان (2) ؛ فيرفع الفعل بعدها حملا على أختها «ما» المصدريه ؛ لاشتراكهما فى أنهما يقدّران بالمصدر ؛ فتقول : «أريد أن تقوم» كما تقول : «عجبت مما تفعل».

* * *

من نواصب المضارع «إذن» بشروط

ونصبوا بإذن المستقبلا

إن صدّرت ، والفعل بعد ، موصلا (3).

1- «وبعضهم» بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعضهم «أن» قصد لفظه : مفعول به لأهمل ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «حملا» منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملا «أختها» أخت : بدل من «ما» أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبه العائد إلى أن المصدريه مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبنى على الضم فى محل نصب «استحقت» استحق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المصدريه «عملا» مفعول به لاستحقت ، والجمله من استحقت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه حيث إليها.
2- وقد قرىء بالرفع فى قوله تعالى (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ) وعلى هذا ورد قول الشاعر : أن تقرآن على أسماء ويحكما منّى السّلام ، وألّا تشعرا أحدا وقول الآخر : إنّى زعيم يا نويقه إن نجوت من الرّزاح أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطّلاح

3- «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطيه «صدرت» صدر : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال ، والفعل : مبتدأ «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «موصلا» حال من الضمير المستكن فى الظرف.

أو قبله اليمين ، وانصب وارفعا

إذا «إذن» من بعد عطف وقعا (1)

تقدّم أن من جمله نواصب المضارع «إذن» ولا ينصب بها إلا بشروط :

أحدها : أن يكون الفعل مستقبلا.

الثانى : أن تكون مصدّره.

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.

وذلک نحو أن يقال : أنا آتيک ؛ فتقول : «إذن أكرمک».

فلو كان الفعل بعدها حالا لم ينصب ، نحو أن يقال : أحبک ؛ فتقول : «إذن أظنک صادقا» ؛ فيجب رفع «أظن» وكذلک يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدّر ، نحو «زيد إذن يكرمک» ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز فى الفعل : الرفع ، والنصب ، نحو «وإذن أكرمک» ، وكذلک يجب

1- «أو» عاطفه «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العباره أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلا بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا وقع إذن ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و «عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلا ، والجمله لا محل لها مفسره.

رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه ، نحو «إذن زيد يكرمک» فإن فصلت بالقسم نصبت ، نحو «إذن والله أكرمک» (1).

* * *

تنصب «أن» مضمره بعد اللام و أو

وبين «لا» ولام جرّ التزم

إظهار «أن» ناصبه ، وإن عدم (2)

«لا» فأن اعمل مظهرا أو مضمرا

وبعد نفى كان حتما أضمرا (3)

كذک بعد «أو» إذا يصلح فى

موضعها «حتّى» أو «الّا» أن خفى (4).

1- ومن ذلک قول الشاعر : إذن والله نرميهم بحرب***يشيب الطّفل من قبل المشيب
2- «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتى ، وبين مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ولام» معطوف على لا ، ولام مضاف و «جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم ، وإظهار مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله «ناصبه» حال من أن «وإن» شرطيه «عدم» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط.
3- «لا» قصد لفظه : نائب فاعل «عدم» فى البيت السابق «فأن» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «مظهرا» بزنه اسم المفعول - حال من «أن» الواقعه مفعولا «أو مضمرا» معطوف على قوله مظهرا «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتى آخر البيت ، وبعد مضاف و «نفى» مضاف إليه ، ونفى مضاف و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «حتما» نعت لمصدر محذوف ،

أى إضمارا حتما «أضمرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والألف للاطلاق.
4- «كذاک» جار ومجرور متعلق بقوله «خفى» الآتى فى آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لخفى ، أى : خفى خفاء مثل ذلک «بعد» ظرف متعلق بخفى ، وبعد مضاف و «أو» قصد لفظه : مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفى أيضا «يصلح» فعل مضارع «فى موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح ، وموضع مضاف وها : مضاف إليه «حتى» قصد لفظه : فاعل يصلح «أو» عاطفه «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أن ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو أن. وتقدير البيت : أن خفى خفاء مثل ذلک الخفاء بعد أو إذا كان يصلح فى موضع أو حتى أو إلا.

اختصت «أن» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مظهره ، ومضمره.

فتظهر وجوبا إذا وقعت بين لام الجر ولا النافيه ، نحو «جئتک لئلّا تضرب زيدا».

وتظهر جوازا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافيه ، نحو «جئتک لأقرأ» و «لأن أقرأ» ، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفيه.

فإن سبقتها «كان» المنفيه وجب إضمار «أن» ، نحو «ما كان زيد ليفعل» ولا تقول : «لأن يفعل» قال الله تعالى : (وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المقدّره بحتى ، أو إلّا ؛ فتقدّر بحتى إذا كان الفعل الذى قبلها [مما] ينقضى شيئا فشيئا ، وتقدّر بإلّا إن لم يكن كذلک ؛ فالأول كقوله :

322- لأستسهلنّ الصّعب أو أدرک المنى ***فما انقادت الآمال إلّا لصابر(1).

1- هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاه ، ولم ينسبوها إلى قائل معين. الإعراب : «لأستسهلن» اللام موطئه للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف ، ومعناه هنا حتى «أدرک» فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرک «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافيه ، «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلا» أداه استثناء ملغاه «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد. الشاهد فيه : قوله «أو أدرک» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله «أدرک» بعد أو التى بمعنى حتى ، بأن مضمره وجوبا.

أي : لأستسهلنّ الصّعب حتى أدرک المنى ؛ ف- «أدرک» : منصوب ب- «أن» المقدّره بعد أو التى بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :

323- وكنت إذا غمزت قناه قوم ***كسرت كعوبها أو تستقيما(1)

1- هذا البيت لزياد الأعجم. اللغه : «غمزت» الغمز : جس باليد يشبه النخس «قناه» هى الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأنبوبه الناشز. المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهى وقذفهم بالشدائد والأوابد وضرب ما ذكره مثلا لهذا. الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «قناه» مفعول به لغمزت ، وقناه مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله ، والجمله جواب إذا ، وجملتا الشرط والجواب فى محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه «أو» عاطفه ، وهى هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كعوب قوم. الشاهد فيه : قوله «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا بعد أو التى بمعنى إلا.

أي : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف- «تستقيم» : منصوب ب- «أن» بعد «أو» واجبه الإضمار.

* * *

تنصب «أن» مضمره بعد حتى

وبعد حتّى هكذا إضمار «أن»

حتم ، ك- «جد حتّى تسرّ ذا حزن» (1)

ومما يجب إضمار «أن» بعده : حتّى ، نحو «سرت حتّى أدخل البلد» ؛ ف- «حتى» : حرف [جر] و «أدخل» : منصوب بأن المقدّره بعد حتى ، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا.

فإن كان حالا ، أو مؤوّلا بالحال - وجب رفعه ، وإليه الإشاره بقوله :

وتلو حتّى حالا او مؤوّلا

به ارفعنّ ، وانصب المستقبلا (2)

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «إضمار» الآتى ، وبعد مضاف و «حتى» قصد لفظه : مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فيه الخبر الآتى «إضمار» مبتدأ ، وإضمار مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كى «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر ، وذا مضاف و «حزن» مضاف إليه ، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطه أن المحذوفه ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد.
2- «وتلو» معناه تالى ، أى واقع بعد حتى - مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفعن» الآتى ، وتلو مضاف و «حتى» قصد لفظه : مضاف إليه «حالا» منصوب على الحاليه من تلو حتى «أو مؤولا» معطوف على قوله

حالا «به» جار ومجرور متعلق بقوله «مؤولا» «ارفعن» ارفع : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

فتقول : «سرت حتّى أدخل البلد» بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلک إن كان الدخول قد وقع ، وقصدت به حكايه تلک الحال ، نحو «كنت سرت حتّى أدخلها».

* * *

وبعد فاجواب نفى أو طلب

محضين «أن» وسترها حتم ، نصب (1)

يعنى أنّ «أن» تنصب - وهى واجبه الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض ، أو طلب محض ؛ فمثال النفى «ما تأتينا فتحدّثنا» وقد قال تعالى : (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)(2) ، ومعنى كون النفى محضا : أن يكون خالصا من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف و «فا» قصر للضروره : مضاف إليه ، وفا مضاف و «جواب» مضاف إليه ، وجواب مضاف و «نفى» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفى «محضين» نعت لنفى وطلب «أن» قصد لفظه : مبتدأ «وسترها» الواو للحال ، ستر : مبتدأ ، وستر مضاف وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضيه بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن» ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استتارها واجبا بعد فاء جواب نفى محض أو طلب محض.
2- ومثل الآيه الكريمه - فى نصب المضارع المقترن بفاء السببيه بعد النفى - قول جميل بن معمر العذرى : فكيف ولا توفى دماؤهم دمى ولا مالهم ذو ندهه فيدونى؟ الشاهد فى قوله «فيدونى» أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله «يدوننى» وقوله «ما لهم ذو ندهه» هو بفتح فسكون - ومعناه ذو كثره.

«ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» (1) ، ومثال الطلب - وهو يشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتّحضيض ، والتمنى - فالأمر نحو «ائتنى فأكرمک» ومنه :

324- يا ناق سيرى عنقا فسيحا***إلى سليمان فنستريحا(2)

والنهى نحو «لا تضرب زيدا فيضربک» ومنه قوله تعالى : (لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى) والدعاء نحو «ربّ انصرنى فلا أخذل» ومنه :

325- ربّ وفّقنى فلا أعدل عن ***سنن السّاعين فى خير سنن (3).

1- هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفى بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء ، كالمثال الذى ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل نحو «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز فى الفعل المقترن بالفاء وجهان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنا يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر : وما قام منّا قائم فى ندیّنا فينطق إلّا بالّتى هى أعرف يروى قوله «فينطق» بالرفع والنصب ، ونص سيبويه على جوازهما.
2- البيت لأبى النجم - الفضل بن قدامه - العجلى. اللغه : «عنقا» بفتح العين المهمله والنون جميعا - هو ضرب من السير «فسيحا» واسع الخطى ، وأراد سريعا. الإعراب : «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيرى» فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «عنقا» مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت لمحذوف «فسيحا» صفه لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور ، متعلق بسيرى «فنستريحا» الفاء للسببيه ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه ، والألف للاطلاق ، وفى نستريح ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. الشاهد فيه : قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه فى جواب الأمر.
3- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين. الإعراب : «رب» منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفقنى» وفق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببيه ، ولا : نافيه «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و

«الساعين» مضاف إليه «فى خير» جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخبر مضاف و «سنن» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوبا بعد فاء السببيه فى جواب الدعاء.

والاستفهام نحو «هل تكرم زيدا فيكرمک؟» ومنه قوله تعالى : (فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا) والعرض نحو «ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا» ومنه قوله :

326- يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما***قد حدّثوک فما راء كمن سمعا؟ (1).

1- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه «ألا» أداه عرض «تدنو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببيه ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوک» فعل وفاعل ومفعول به أول ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوكه «فما» الفاء للتعليل ، ما : نافيه «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» ، سمع : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصوله المجروره محلا بالكاف ، والجمله لا محل لها صله «من» المجروره محلا بالكاف. الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوبا بعد فاء السببيه فى جواب العرض.

والتّحضيض نحو «لو لا تأتينا فتحدّثنا» ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) والتمنى نحو «ليت لى مالا فأتصدّق منه» ، ومنه قوله تعالى : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً).

ومعنى «أن يكون الطلب محضا» أن لا يكون مدلولا عليه باسم فعل ، ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو «صه فأحسن إليك ، وحسبك الحديث فينام النّاس».

* * *

واو المعيه كالفاء فيما ذكر

والواو كالفا ، إن تفد مفهوم مع ،

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع (1)

يعنى أن المواضع التى ينصب فيها المضارع بإضمار «أن» وجوبا بعد الفاء ينصب فيها كلّها ب- «أن» مضمره وجوبا بعد الواو إذا قصد بها المصاحبه ، نحو (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

1- «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تفد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف على غرار ما سبق مرارا ، لا : ناهيه «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهيه ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «جلدا» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعيه ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد واو المعيه وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر ، منصوب بالفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

327- فقلت ادعى وأدعو ؛ إنّ أندى ***لصوت أن ينادى داعيان (1)

وقوله :

328- لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***عار عليک - إذا فعلت - عظيم (2).

1- البيت لدثار بن شيبان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، من كلمه عده أبياتها ثلاثه عشر بيتا رواها له أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته (ص 6 ق 3) فى أثناء مختار شعر الحطيئه ، والبيت من شواهد سيبويه (1 / 426) ونسب فى الكتاب للأعشى ، وليس فى شعره ، وهو أيضا من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالک (رقم 501) وشذور الذهب (رقم 154) وابن الأنبارى فى الإنصاف (رقم 351) وروايته «ادعى وأدع فإن أندى» كروايه ابن الشجرى ، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام الأمر محذوفا : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله : تقول حليلتى لما اشتكينا : سيدركنا بنو القرم الهجان سيدركنا بنو القمر ابن بدر سراج اللّيل للشّمس الحصان اللغه : «أندى» أفعل تفضيل من الندى - بفتح النون مقصورا - وهو بعد الصوت. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «ادعى» فعل أمر ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «وأدعو» الواو واو المعيه ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد واو المعيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائده ، وصوت : مضاف إليه «أن» مصدريه «ينادى» فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداه داعيين. الشاهد فيه : قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا بعد واو المعيه فى جواب الأمر.
2- البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان 7 / 384) وأبو الفرج (الأغانى 11 / 39 بولاق) للمتوكل الكنانى. الإعراب : «لا» ناهيه «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه حذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بتنه «وتأتى» الواو واو المعيه ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد واو المعيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مثله» مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلک عار «عليک» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، والجمله بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل

عليه ما قبله ، والجمله من الشرط وجوابه معترضه بين الصفه وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفه لعار. الشاهد فيه : قوله «وتأتى» حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعيه فى جواب النهى ، بأن مضمره وجوبا.

وقوله :

329- ألم أک جارکم ویکون بینی ***وبینکم المودّه والإخاء؟(1)

ص: 16

1- هذا البیت للحطیئه ، من قصیده أولها فی روایه الأکثرین : ألّا أبلغ بنی عوف بن کعب وهل قوم علی خلق سواء؟ وروی أبو السعادات ابن الشجری فی أولها نسیبا وأوله : ألا قالت أمامه : هل تعزّی؟ فقلت : أمام ، قد غلب العزاء اللغه : «جارکم» یطلق الجار فی العربیه علی عده معان : منها المجیر ، والمستجیر ، والحلیف ، والناصر. الإعراب : «ألم» الهمزه للتقریر ، ولم : نافیه جازمه «أک» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سکون النون المحذوفه للتخفیف ، واسمه ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنا «جارکم» جار : خبر أک ، وجار مضاف وضمیر المخاطبین مضاف إلیه «ویکون» الواو واو المعیه ، یکون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمره وجوبا بعد واو المعیه «بینی» بین : ظرف متعلق بمحذوف خبر یکون تقدم علی اسمه ، وبین مضاف ویاء المتکلم مضاف إلیه «وبینکم» معطوف علی بینی «المودّه» اسم یکون تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف علی المودّه. الشاهد فیه : قوله «ویکون» حیث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوبا بعد واو المعیه فی جواب الاستفهام. ومثل هذا البیت قول صخر الغی الهذلی : فلا تقعدنّ علی زخّه وتضمر فی القلب وجدا وخیفا

واحترز بقوله : «إن تفد مفهوم مع» عما إذا لم تفد ذلک ، بل أردت التشريک بين الفعل والفعل ، أو أردت جعل ما بعد الواو خبرا لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب ، ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولک : «لا تأكل السمک وتشرب اللبن» ثلاثه أوجه : الجزم على التشريک بين الفعلين ، نحو «لا تأكل السمک وتشرب اللبن» والثانى : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو «لا تأكل السمک وتشرب اللّبن» أى : وأنت تشرب اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : «لا تأكل السمک وتشرب اللّبن» أى : لا يكن منک أن تأكل السمک وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضمره.

* * *

إذا سقطت الفاء بعد غير النفى جزم المضارع

وبعد غير النّفى جزما اعتمد

إن تسقط الفا و الجزاء قد قصد (1)

يجوز فى جواب غير النفى ، من الأشياء التى سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

1- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اعتمد» الآتى ، وبعد مضاف ، و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «النفى» مضاف إليه «جزما» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «تسقط» فعل مضارع ، فعل الشرط «الفا» قصر ضروره : فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجزاء ، والجمله محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

سقطت الفاء وقصد الجزاء ، نحو «زرنى أزرک» ، وكذلک الباقى ، وهل هو مجزوم بشرط مقدر ، أى : زرنى فإن تزرنى أزرک ، أو بالجمله قبله؟ قولان (1) ، ولا يجوز الجزم فى النفى ؛ فلا تقول : «ما تأتينا تحدّثنا».

* * *

شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن و لا بين النهى و المضارع

وشرط جزم بعد نهى أن تضع

«إن» قبل «لا» دون تخالف يقع (2)

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطيه] على لا ؛ فتقول : «لا تدن من الأسد تسلم» بجزم «تسلم» ؛ إذ يصح «إن لا تدن من الأسد تسلم» ولا يجوز الجزم فى قولک : «لا تدن من الأسد يأكلک» ؛ إذ لا يصح «إن لا تدن من الأسد يأكلک» ،

1- ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضا إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجمله السابقه ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجمله معنى الشرط فعملت عمله كما عمل «ضربا» فى نحو قولک «ضربا زيدا» عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجمله لكونها نائبه عن أداه الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدره ؛ فالأقوال أربعه عند التحقيق.
2- «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف و «جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعد مضاف و «نهى» مضاف إليه «أن» مصدريه «تضع» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «أن» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه : مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السابق ، ودون مضاف و «تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجمله فى محل جر نعت لتخالف.

وأجاز الكسائى ذلک ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إن» على «لا» ؛ فجزمه على معنى «إن تدن من الأسد يأكلک».

* * *

والأمر إن كان بغير افعل فلا

تنصب جوابه ، وجزمه اقبلا (1)

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولا عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يجز نصبه بعد الفاء (2) ، وقد صرّح بذلک هنا ، فقال : متى كان الأمر بغير صيغه افعل ونحوها فلا ينتصب جوابه ، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولک : «صه أحسن إليک ، وحسبک الحديث ينم النّاس» وإليه أشار بقوله : «وجزمه اقبلا».

* * *

والفعل بعد الفاء فى الرّجا نصب

كنصب ما إلى التّمنّى ينتسب (3).

1- «والأمر» مبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف و «افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، لا : ناهيه «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوابه» جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفه أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله «اقبلا» الآتى ، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه «اقبلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

2- يريد «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

3- «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله «نصب» الآتى ، وبعد مضاف و «الفاء» مضاف إليه «فى الرجا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتى «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف : أى نصب نصبا كائنا كنصب - إلخ ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «إلى التمنى» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتى «ينتسب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «ما» الموصوله.

أجاز الكوفيون قاطبه أن يعامل الرجاء معامله التمنى ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمنّى ، وتابعهم المصنف ، ومما ورد منه قوله تعالى : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) فى قراءه من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكوره أو محذوفه

وإن على اسم خالص فعل عطف

تنصبه «أن» : ثابتا ، أو منحذف (1)

يجوز أن ينصب بأن محذوفه أو مذكوره ، بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص : أى غير مقصود به معنى الفعل ، وذلک كقوله :

330- ولبس عباءه وتقرّ عينى ***أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف (2).

1- «إن» شرطيه «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتى «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «تنصبه» تنصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه : فاعل تنصب «ثابتا» حال من «أن» «أو» عاطفه «منحذف» معطوف على قوله «ثابتا» ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه.
2- البيت لميسون بنت بحدل زوج معاويه بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد. اللغه : «عباءه» جبه من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عبايه أيضا «تقر عينى» كنايه عن سكون النفس ، وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه. الإعراب : «ولبس» مبتدأ ، ولبس مضاف و «عباءه» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازا بعد الواو عاطفه على اسم خالص من التقدير بالفعل «عينى» عين : فاعل تقر ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار

ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا ، ولبس مضاف و «الشفوف» مضاف إليه. الشاهد فيه : قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمره جوازا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس. والمراد بالاسم الخالص : الاسم الذى لا تشوبه شائبه الفعليه ، وذلک بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا كلبس فى هذا الشاهد ، وقد يكون اسما علما كما تقول : لو لا زيد ويحسن إلى لهلكت ، أى لو لا زيد وإحسانه إلى ، ومن هذا القبيل قول الشاعر : ولو لا رجال من رزام أعزّه وآل سبيع أو أسوأک علقما أسوأک : منصوب بأن المضمره والمعطوف عليه رجال ، وعلقم : منادى بحرف نداء محذوف.

ف- «تقرّ» منصوب ب- «أن» محذوفه ، وهى جائزه الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو لبس ، وكذلک قوله :

331- [إنّى وقتلى سليسكا ثمّ أعقله ***كالثّور يضرب لمّا عافت البقر(1).

ص: 21

1- البيت لأنس بن مدركه الخثعمى ، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح. اللغه : «سليكا» بصيغه المصغر - هو سليک بن السلكه - بزنه همزه ، وهى أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى امرأه شابه بضه ، فنال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركه الخثعمى ، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل ، أى : أدى ديته «عافت» كرهت ، وامتنعت ، وأراد : أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقار ؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (1 / 18) والأول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الأعشى ما يبينه ، وقال الهيبان الفقيمى وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه : كما ضرب اليعسوب أن عاف باقر وما ذنبه إن عافت الماء باقر المعنى : بشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه - أى : أدى ديته - بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر ، والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه. الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «وقتلى» الواو عاطفه ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل : فعل مضارع منصوب بأن محذوفه جوازا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الثور ، والجمله فى محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف. الشاهد فيه : قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره جوازا بعد ثم التى للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل. والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أكان مصدرا كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم 330) والبيت الآتى (رقم 332) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لک ذلک واستشهدنا له فى شرح البيت السابق.

ف- «أعقله» : منصوب ب- «أن» محذوفه ، وهى جائزه الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو «قتلى» ، وكذلک قوله] :

332- لو لا توقّع معترّ فأرضيه ***ما كنت أوثر إترابا على ترب (1)».

1- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغه : «توقع» انتظار ، وارتقاب «معتر» هو الفقير الذى يتعرض للجدى والمعروف «أوثر» أفضل ، وأرجح «إترابا» مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز ، وأصله لصوق اليد بالتراب. المعنى : يقول : لو لا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجه فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامه الصبان - وتبعه العلامه الخضرى - هنا زله سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه. الإعراب : «لو لا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لو لا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفه ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازا بعد الفاء العاطفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافيه «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجمله كان واسمه وخبره جواب لو لا «إترابا» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر. الشاهد فيه : قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره جوازا بعد الفاء العاطفه التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع».

ف- «أرضيه» : منصوب «بأن» محذوفه جوازا بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسما صريحا - وهو «توقّع» - وكذلك قوله تعالى : (وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) ف- «يرسل» : منصوب ب- «أن» الجائزه الحذف ، لأن قبله «وحيا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أى : مقصودا به معنى الفعل - لم يجز النصب ، نحو «الطائر فيغضب زيد الذباب» ف- «يغضب» : يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، من جهه أنه صله لأل ، وحقّ الصله أن تكون جمله ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

- والأصل «الذى يطير» - فلما جىء بأل عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

* * *

يشذ نصب المضارع بأن محذوفه فى غير المواضع المذكوره

وشذّ حذف «أن» ونصب ، فى سوى

ما مرّ ، فاقبل منه ما عدل روى (1)

لما فرغ من ذكر الأماكن التي ينصب فيها ب- «أن» محذوفه - إما وجوبا ، وإما جوازا - ذكر أنّ حذف «أن» والنّصب بها فى غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ، ومنه قولهم : «مره يحفرها» بنصب «يحفر» أى : مره أن يحفرها ، ومنه [قولهم] «خذ اللّصّ قبل يأخذك» أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :

333- ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى ***وأن أشهد اللّذّات ، هل أنت مخلدى؟(2)

فى روايه من نصب «أحضر» أى : أن أحضر.

* * *

1- «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ ، وحذف مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «فى سوى» جار ومجرور متعلق بنصب ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «مر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «فاقبل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول : مفعول به لاقبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عدل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صله الموصول الواقع مفعولا به لاقبل ، والعائد ضمير منصوب بروى ، والتقدير : فاقبل الذى رواه عدل.

2- هذا البيت من معلقه طرفه بن العبد البكرى. اللغه : «الزاجرى» الذى يزجرنى ، أى : يكفنى ويمنعنى «الوغى» القتال والحرب ، وهو فى الأصل : الجلبه والأصوات «مخلدى» أراد هل تضمن لى الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازله الأقران؟ ينكر ذلک على من ينهاه عن اقتحام المعارک ، ويأمره بالقعود والإحجام. الإعراب : «ألا» أداه تنبيه «أيهذا» أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشاره نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع «الزاجرى» الزاجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره ، والزاجر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و «أن» المحذوفه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى يزجرنى عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدريه «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدريه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدى» مخلد : خبر المبتدأ ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل لمفعوله. الشاهد فيه : قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفه فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها ، وإنما سهل ذلک وجود «أن» ناصبه لمضارع آخر فى البيت - وذلک فى قوله «وأن أشهد اللذات» -. واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله : «أحضر» أحدهما رفعه ، وهى روايه البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، وثانيهما نصبه ، وهى روايه الكوفيين. قال الأعلم الشنتمرى : «والشاهد فى البيت - عند سيبويه - رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه ، والمعنى لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضروره ، وهو مذهب الكوفيين» ا ه. واعلم أيضا أن النحاه يختلفون فى جواز حذف أن المصدريه مع بقاء الحاجه إلى السبک - سواء أرفعت المضارع بعد حذفها ، أم أبقيته على نصبه - فذهب الأخفش إلى جواز الحذف ، وجعل منه قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ) جعل «أعبد» مسبوكا بأن المصدريه محذوفه ، والمصدر مجرورا بحرف جر محذوف : أى بالعباده ، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» : أى سماعک ، وذهب أكثر النحاه إلى أن ذلک لا يسوغ فى السعه ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

ص: 25

الأدوات الجازمه ضربان و الاستشهاد لكل أداه منها

بلا ولام طالبا ضع جزما

فى الفعل ، هكذا بلم ولمّا (1)

واجزم بإن ومن وما ومهما

أىّ متى أيّان أين إذ ما (2)

وحيثما أنّى ، وحرف إذ ما

كإن ، وباقى الأدوات أسما (3)

الأدوات الجازمه للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحدا ، وهو اللام الداله على الأمر ، نحو «ليقم زيد» ، أو على الدعاء ، نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) و «لا» الداله على النهى ، نحو قوله تعالى : (لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا) أو على الدعاء ، نحو (رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا) و «لم» و «لما» وهما للنفى ، ويختصان بالمضارع ، ويقلبان معناه إلى المضىّ ، نحو «لم يقم زيد ، ولمّا يقم عمرو» ولا يكون النفى بلمّا إلا متصلا بالحال.

1- «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله «ضع» الآتى «ولام» معطوف على «لا» «طالبا» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «فى الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا ، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أى ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».
2- «واجزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن ، وما ، ومهما ، أى ، متى ، أيان ، أين ، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى.
3- «وحيثما ، أنى» معطوفان على «إن» فى البيت السابق أيضا «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق

بمحذوف نعت لحرف «وباقى» مبتدأ ، وباقى مضاف ، و «الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ ، وقصره للضروره.

والثانى : ما يجزم فعلين ، وهو «إن» نحو (وَإِنْ تُبْدُوا ما فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ) و «من» نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) و «ما» نحو (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) و «مهما» نحو (وَقالُوا مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَکَ بِمُؤْمِنِينَ) و «أىّ» نحو (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) و «متى» كقوله :

334- متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ***تجد خير نار عندها خير موقد(1).

1- البيت للحطيئه ، من قصيده يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها : آثرت إدلاجى على ليل حرّه هضيم الحشا حسّانه المتجرّد اللغه : «تعشو» أى : تجيئه على غير هدايه ، قاله اللخمى عن الأصمعى ، أو تجيئه على غير بصر ثابت ، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أراد الغلمان الذى يقومون على النار ويوقدونها ، يريد كثره إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه ، وإنما جعله موقدا - مع أنه سيد - لأنه الآمر بالإيقاد ، فجعله فاعلا لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً) وكما فى قولهم «هزم الأمير الجيش وهو فى قصره ، وبنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلک. الإعراب : «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد «تأته» تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والجمله فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله «تعشو» السابق ، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و «نار» مضاف إليه «عندها» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و «موقد» مضاف إليه ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتجد. الشاهد فيه : قوله «متى تأته ... تجد - إلخ» حيث جزم بمتى فعلين ، أولهما قوله تأته ، وهو فعل الشرط ، والثانى قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه ، على ما فصلناه فى الإعراب.

و «أيّان» كقوله :

335- أيّان نؤمنک تأمن غيرنا ، وإذا***لم تدرک الأمن منّا لم تزل حذرا(1)

1- هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. الإعراب «نؤمنک» نعطک الأمان «حذرا» خائفا ، وجلا. الإعراب : «أيان» اسم شرط جازم ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفيه «نؤمنک» نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافيه جازمه «تدرک» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرک ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرک «لم» نافيه جازمه «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حذرا» خبر تزل ، وجمله «تزل حذرا» جواب «إذا». الشاهد فيه : قوله «أيان نؤمنک تأمن - إلخ» حيث جزم بأيان فعلين ، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله «نؤمنک» - والثانى جوابه وجزاؤه - وهو قوله «تأمن» - على ما بيناه فى الإعراب.

و «أينما» كقوله :

336- * أينما الرّيح تميّلها تمل* ***و «إذ ما» نحو قوله : (1)

337- وإنّک إذ ما تأت ما أنت آمر***به تلف من إيّاه تأمر آتيا(2).

1- هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، وصدره : * صعده نابته فى حائر* اللغه : «صعده» بفتح الصاد وسكون العين - هى القناه التى تنبت مستويه ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف ، ويقولون : امرأه صعده ، أى مستقيمه القامه مستويه ، على التشبيه بالقناه ، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذى يكون وسطه مطمئا منخفضا ، وحروفه مرتفعه عاليه ، وإنما جعل الصعده فى هذا المكان خاصه لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها. المعنى : شبه امرأه - ذكرها فى بيت سابق - بقناه مستويه لدنه قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح. والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله : وضجيع قد تعلّلت به طيّب أردانه غير تفل الإعراب : «أينما» أين : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفيه ، وما : زائده «الريح» فاعل بفعل محذوف بقع فعلا للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و «تميلها» جملته لا محل لها مفسره للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الصعده فاعل. الشاهد فيه : قوله «أينما ... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما - وهو الذى يفسره قوله «تميلها» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «تمل» - جوابه وجزاؤه.
2- البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. المعنى : يقول : إنک إذا قعلت الشىء الذى تأمر غيرک به وجدت المأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى تمرته إلا إن كان الآمر مؤتمرا به. الإعراب : «وإنک» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «إذ ما» حرف شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «آمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بآمر ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامه جزمه حذف الياء ، وفيه

ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف «إياه» ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلک العامل هو قوله «تأمر» الآتى «تأمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صله «من» الموصوله «آتيا» مفعول ثان لتلف. الشاهد فيه : قوله «إذ ما تأت ... تلف» حيث جزم بإذما فعلين : أحدهما - وهو قوله : «تأت» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله : «تلف» - جوابه وجزاؤه.

و «حيثما» نحو قوله :

338- حيثما تستقم يقدّر لک الله ***نجاحا فی غابر الأزمان (1).

ص: 30

1- البيت من الشواهد التی لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا. اللغه : «تستقم» نعتدل ، وتأخذ فی الطريق السوی «تجاحا» ظفرا بما تريد ونوالا لما تأمل «غابر» باقی. الإعراب : «حيثما» حيث. اسم شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانی جوابه وجزاؤه ، وهو مبنی على الضم فی محل نصب على الظرفيه ، وما : زائده «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامه جزمه السكون «لک» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحا» مفعول به ليقدر «فی غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر. وعابر مضاف و «الأزمان» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقم يقدر - إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما - وهو قوله «تستقم» - فعل الشرط ، والثانی - وهو قوله «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

و «أنّى» نحو قوله :

339- خليلىّ أنّى تأتيانى تأتيا***أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (1)

وهذه الأدوات - التى تجزم فعلين - كلّها أسماء ، إلا «إن ، وإذ ما» فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلا واحدا كلّها حروف.

* * *

1- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. الإعراب : «خليلى» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمه فى ياء التثنيه مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مبنى على السكون فى محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى «تأتيانى» تأتيا : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحه الظاهره «غير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «لا يحاول» الآتى - وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «لا» نافيه «يحاول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله أخا. الشاهد فيه : قوله «أتى تأنياتى تأتيا - إلخ» حيث جزم بأنى فعلين : أحدهما - وهو قوله «تأتيانى» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «تأتيا» - جواب الشرط وجزاؤه. ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

الأدوات التى تقتضى فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين

فعلين يقتضين : شرط قدّما

يتلو الجزاء ، وجوابا وسما (1)

يعنى أن هذه الأدوات المذكوره فى قوله : «واجزم بإن - إلى قوله : وأنّى» يقتضين جملتين : إحداهما - وهى المتقدمه - تسمى شرطا ، والثانيه - وهى المتأخره - تسمى جوابا وجزاء ، ويجب فى الجمله الأولى أن تكون فعليه ، وأما الثانيه فالأصل فيها أن تكون فعليه ، ويجوز أن تكون اسميه ، نحو : «إن جاء زيد أكرمته ، وإن جاء زيد فله الفضل».

* * *

وماضيين ، أو مضارعين

تلفيهما - أو متخالفين (2)

1- «فعلين» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «يقتضين» - «يقتضين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه العائده على الأدوات السابقه ، ونون النسوه فاعل «شرط» مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكره لوقوعه فى معرض التفصيل «قدما» قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجوابا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «وسم» الآتى - «وسما» وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو المفعول الأول.
2- «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «تلفيهما» الآتى «أو» عاطفه «مضارعين» معطوف على قوله «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلفى الأول «أو» عاطفه «متخالفين» معطوف على قوله مضارعين.

إذا كان الشرط والجزاء جملتين (1) فعليّتين فيكونان على أربعه أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو «إن قام زيد قام عمرو» ويكونان فى محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ).

والثانى : أن يكونا مضارعين ، نحو «إن يقم زيد يقم عمرو» ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا ما فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ).

والثالث : أن يكون الأول ماضيا والثانى مضارعا ، نحو «إن قام زيد يقم عمرو» ومنه قوله تعالى : (مَنْ كانَ يُرِيدُ الْحَياةَ الدُّنْيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمالَهُمْ فِيها).

والرابع : أن يكون الأول مضارعا ، والثانى ماضيا ، وهو قليل ، ومنه قوله :

340- منّ يكدنى بسيّىء كنت منه ***كالشّجا بين حلقه والوريد(2).

1- لا عذر للشارح فى قوله «جملتين» من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال «فعلين يقتضين» والوجه الثانى : أن الشرط لا يكون جمله ، وإنما يكون فعلا ، فأما الجواب فقد يكون فعلا وقد يكون جمله ، وجمله الجواب قد تكون فعليه وقد تكون اسميه ؛ وإذا كان الشرط فعلا ماضيا كان هذا الفعل وحده فى محل جزم كما قال الشارح نفسه.

2- هذا البيت لأبى زبيد الطائى ، من قصيده أولها : إنّ طول الحياه غير سعود وضلال تأميل نيل الخلود اللغه : «يكدنى» من الكيد - من باب باع - يخدعنى ، وبمكربى «الشجا» ما يعترض فى الحلق كالعظم «الوريد» هو الودج ، وقيل بجنبه. المعنى : يرثى ابن أخته ، ويعدد محاسنه ، فيقول : كنت لى بحيث إن من أراد أن يخدعنى ويمكربى فإنک تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجا فى الحلق فيمنع وصول شىء إلى الجوف ، وكنى بذلک عن انتقامه ممن يؤذيه. الإعراب : «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يكدنى» يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه

«منه ، كالشجا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من «حلقه» مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقه. الشاهد فيه : قوله «من يكدنى .. كنت - إلخ» حيث جزم بمن الشرطيه فعلين :أحدهما - وهو قوله «من يكدنى» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وسنتكلم على هذه المسأله ونستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت قريبا جدا.

وقوله صلى الله عليه وسلم : «من يقم ليله القدر غفر له ما تقدّم من ذنبه» (1).

* * *

ص: 34

1- ذهب الجمهور إلى أن مجىء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا ، يختص بالضروره الشعريه ، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلک سائغ فى الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جمله صالحه من الشواهد نثرا ونظما ، فمن النثر الحديث الذى أثره الشارح ، ومنه قول عائشه رضى الله عنها «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامک رق» ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب : إن يسمعوا ريبه طاروا بها فرحا منّى ، وما سمعوا من صالح دفنوا فقد جزم بإن قوله «يسمعوا» شرطا ، وهو فعل مضارع ، وقوله «طاروا» جوابا وهو فعل ماض ، ويروى عجزه «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسأله أيضا.

إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز فى الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعا

وبعد ماض رفعک الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن (1)

أى : إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا - جاز جزم الجزاء ، ورفعه ، وكلاهما حسن : فتقول : «إن قام زيد يقم عمرو ، ويقوم عمرو» ومنه قوله :

341- وإن أتاه خليل يوم مسأله***يقول : لا غائب مالى ولا حرم (2).

1- «بعد» ظرف متعلق بقوله «حسن» الآتى ، وبعد مضاف و «ماض» مضاف إليه «رفعک» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى فاعله «الجزا» قصر للضروره : مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله «وهن» الآتى ، وبعد مضاف ، و «مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيده مطلعها : قف بالدّبار التى لم يعفها القدم بلى ، وغيّرها الأرواح والدّيم اللغه : «خليل» أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخله - بفتح الخاء - وهى الفقر والحاجه «مسأله» مصدر سأل يسأل : أى طلب العطاء ، واسترفد المعونه ، ويروى «يوم مسغبه» والمسغبه هى الجوع «حرم» بزنه كتف - أى ممنوع. المعنى يقول : إن هذا الممدوح كريم جواد ، سخى يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابه سؤاله. الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله أتاه ، ويوم مضاف و «مسأله» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط - وستعرف ما فيه «لا» نافيه عامله عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب ، هكذا

قالوا ، والأحسن عندى أن يكون حرم خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جمله على جمله. الشاهد فيه : قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط ماضيا ، وهو قوله «أتاه» - وذلک على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ، أى : إن أتاه فيقول - إلخ ، وهو - عند سيبويه - على التقديم والتأخير ، أى : يقول إن أتاه خليل يوم مسأله لا غائب - إلخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفا والمذكور إنما هو دليله.

وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم [فبهما] ورفع الجزاء ضعيف كقوله :

342- يا أقرع بن حابس يا أقرع ***إنّک إن يصرع أخوک تصرع (1)

* * *

1- هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلى ، أنشده فى المنافره التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى ، وخالد بن أرطاه الكلبى ، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع ابن حابس - وكان عالم العرب فى زمانه - ليحكم بينهما ، وذلک فى الجاهليه قبل إسلام الأقرع بن حابس. الإعراب : «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاه محله ، وابن مضاف و «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» وكيد للنداء الأول «إنک» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «إن» شرطيه «يصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أخوک» أخو : نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء السته ، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وسيبويه يجعل الجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجمله جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب خبر إن. الشاهد فيه : قوله «إن يصرع .. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط مضارع ، وذلک ضعيف واه ، وهل يختص بالضروره الشعريه؟. والجواب أنه لا يختص بضروره الشعر ، وفاقا للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلک فى قراءه طلحه بن سليمان (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرک.

إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا وجب اقترانه بالفا

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل

شرطا لإن أو غيرها ، لم ينجعل (1)

أى : إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء ، وذلک كالجمله الاسميه ، نحو «إن جاء زيد فهو محسن» وكفعل الأمر ، نحو «إن جاء زيد فاضربه» وكالفعليه المنفيه بما ، نحو «إن جاء زيد فما أضربه» أو «لن» نحو «إن جاء زيد فلن أضربه».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطا - كالمضارع الذى ليس منفيّا بما ، ولا بلن ، ولا مقرونا بحرف التنفيس ، ولا بقد ، وكالماضى المتصرّف

1- «واقرن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق باقرن «حتما» حال بتأويل اسم الفاعل : أى حاتما «جوابا» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطا» مفعول ثان لجعل «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لقوله شرطا «أو» عاطفه «غيرها» غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وها مضاف إليه «لم» نافيه جازمه «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجمله جواب لو ، ولو وشرطها وجوابها فى محل تصب صفه لقوله جوابا.

الذى هو غير مقرون بقد - لم يجب اقترانه بالفاء ، نحو «إن جاء زيد يجىء عمرو» أو «قام عمرو».

* * *

إذا الفجائيه تقوم مقام الفاء

وتخلف الفاء إذا المفاجأه

ك «إن تجد إذا لنا مكافأه» (1)

أى : إذا كان الجواب جمله اسميه وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامه «إذا» الفجائيه مقام الفاء ، ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) ولم يقيد المصنف الجمله بكونها اسميه استغناء بفهم ذلك من التمثيل ، وهو «إن تجد إذا لنا مكافأه».

* * *

إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثه أوجه

والفعل من بعد الجزا إن يقترن

بالفا أو الواو بتثليث قمن (2)

1- «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعوله «إذا» قصد لفظه : فاعل تخلف ، وإذا مضاف و «المفاجأه» مضاف إليه من إضافه الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جاره لقول محذوف ، إن : شرطيه «تجد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» رابطه للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأه» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط.
2- «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتى ، وبعد مضاف ، و «الجزا» قصر للضروره : مضاف إليه «إن» شرطيه «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله

يقترن «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «قمن» خبر المبتدأ - وهو قوله «الفعل» - وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل [مضارع] مقرون بالفاء أو الواو - جاز فيه ثلاثه أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرىء بالثلاثه قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا ما فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ) بجزم «يغفر» ورفعه ، ونصبه ، وكذلك روى بالثلاثه قوله :

343- فإن يهلک أبو قابوس يهلک ***ربيع النّاس والبلد الحرام (1)

ونأخذ بعده بذناب عيش

أجبّ الظّهر ليس له سنام .

1- البيتان للنابغه الذبيانى ، وقبلهما بيت يخاطب به عصاما حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله : ألم أقسم عليک لتخبرنّى أمحمول على النّعش الهمام؟ اللغه : «يهلک» من باب ضرب يضرب - فعل لازم يتعدى بالهمزه كما فى قوله تعالى (أَهْلَكْتُ مالاً لُبَداً) وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هى كنيه النعمان ابن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للعلميه والعجمه «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعه العيش ورفاغته ، وجعل النعمان ربيعا لأنه سبب ذلک «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحه بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلک لأنه كان سببا فيه ؛ إذ أنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شىء - بكسر الذال - عقبه وآخره «أجب الظهر» أى : مقطوع السنام ، شبه الحياه بعد النعمان والعيش فى ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقه وصعوبه المعيشه وعسرها ، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيها مضمرا فى النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله «ليس له سنام» فضل فى الكلام وزياده يدل عليها سابقه. الإعراب : «فإن» شرطيه «يهلک» فعل مضارع ، فعل الشرط «أبو» فاعل يهلک ، وأبو مضاف ، و «قابوس» مضاف إليه «يهلک» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلک ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التى تقتضى جزمه أو نصبه ، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعيه ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمره ، وإنما ساغ ذلک - مع أن شرط النصب بعد واو المعيه أن تكون واقعه بعد نفى ، أو استفهام ، أو نحوهما -

لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه معلقا بالشرط ؛ فأشبه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد : ظرف متعلق بنأخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه «بذناب» جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذناب مضاف و «عيش» مضاف إليه «أجب» صفه لعيش مجروره بالكسره الظاهره ، وأجب مضاف ، و «الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل جر صفه ثانيه لعيش. الشاهد فيه : قوله «ونأخذ» حيث روى بالأوجه الثلاثه ، وقد بينا ذلک مع إعراب البيتين.

روى بجزم «نأخذ» ورفعه ، ونصبه.

* * *

إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط و الجزاء جاز فيه وجهان

وجزم او نصب لفعل إثرفا

أو واو ان بالجملتين اكتنفا (1)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو - جاز نصبه وجزمه ، نحو «إن يقم زيد ، ويخرج خالد ، أكرمک» بجزم «يخرج» ونصبه ، ومن النصب قوله :

1- «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفه «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفا يفهم من السياق ، تقديره : حائز ، أو نحوه ، وإما الجمله الشرطيه الآتيه «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفه لفعل ، وإثر مضاف و «فا» قصر للضروره : مضاف إليه «أو» عاطفه «واو» معطوف على فا «إن» شرطيه «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتى «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف.

344- ومن يقترب منّا ويخضع نؤوه ***ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما(1)

* * *

يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل

والشّرط يغنى عن جواب قد علم

والعكس قد يأتى إن المعنى فهمّ (2).

1- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغه : «يقترب» يدنو ، ويقرب «يخضع» يستكين ، ويذل «نؤوه» ننزله عندنا «هضما» ظلما ، وضياعا لحقوقه. الإعراب : «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطيه «منا» جار ومجرور متعلق بقوله يقترب «ويخضع» الواو واو المعيه ، ويخضع : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد واو المعيه لتنزيل الشرط منزله الاستفهام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطيه أيضا «نؤوه» نؤو : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطيه أيضا «ظلما» مفعول به ليخش «ما» مصدريه ظرفيه «أقام» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافيه «هضما» معطوف على قوله «ظلما». الشاهد فيه : قوله «ويخضع» فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه. ونظير هذا البيت قول زهير بن أبى سلمى ، وهو من شواهد سيبويه : ومن لا يقدّم رجله مطمئنّه فيثبتها فى مستوى الأرض يزلق

2- «والشرط» مبتدأ «يغنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغنى «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على

جواب ، والجمله فى محل جر صفه لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجمله لا محل لها تفسيريه ، وجواب الشرط محذوف.

يجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلک عند ما يدلّ دليل على حذفه ، نحو «أنت ظالم إن فعلت» فحذف جواب الشرط لدلاله «أنت ظالم» عليه ، والتقدير : «أنت ظالم ، إن فعلت فأنت ظالم» ، وهذا كثير فى لسانهم.

وأما عكسه - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل ، ومنه قوله :

345- فطلّقها فلست لها بكفء***وإلّا يعل مفرقک الحسام (1).

1- البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها فى زوج أخت امرأته ، أو فى زوج امرأه كان يحبها - واسمه مطر - وقد تقدم بعض هذه الأبيات فى باب النداء مع الإشاره إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش 307). اللغه : «بكفء» - بوزان قفل - أى نظير مكافىء «مفرق» بكسر الراء أو فتحها - وسط الرأس «الحسام» السيف. الإعراب : «فطلقها» طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به «فلست» الفاء تعليليه ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله «كفء» الآتى «بكفء» الباء زائده ، كفء : خبر ليس منصوب بالفتحه المقدره «وإلا» الواو عاطفه ، إن : شرطيه أدغمت فى لا النافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقک» مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل. الشاهد فيه : قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر فى الكلام إلا الجواب ، وقد ذكرنا تقديره فى إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامه.

[أى : وإلّا تطلقها يعل مفرقک الحسام].

* * *

إذا اجتمع شرط و قسم حذف جواب المتأخر منهما

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما أخّرت فهو ملتزم (1)

كلّ واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابا ، وجواب الشرط : إما مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جمله فعليه مثبته ، مصدّره بمضارع - أكّد باللام والنون نحو : «والله لأضربنّ زيدا» وإن صدّرت بماض اقترن باللام وقد (2) ، نحو «والله لقد قام زيد» وإن كان جمله اسميه فبإنّ واللام ، أو اللام وحدها ، أو بإنّ وحدها ، نحو «والله إنّ زيدا لقائم» ».

1- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ، ولدى مضاف و «اجتماع» مضاف إليه ، واجتماع مضاف و «شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لا حذف ، وجواب مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أخرت» أخر : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.
2- وربما حذفت اللام وقد جميعا ، وذلک إن طالت جمله القسم ، وذلک نحو قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ) فإن هذه الجمله جواب القسم الذى فى أول السوره ، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معا هو الماضى المتصرف ، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها ، نحو «والله لعسى زيد أن يقوم ، ووالله لنعم الرجل زيد».

و «والله لزيد قائم» و «والله إنّ زيدا قائم» وإن كان جمله فعليه منفيه [فينفى] بما أو لا أو إن ، نحو «والله ما يقوم زيد ، ولا يقوم زيد ، وإن يقوم زيد» والاسميه كذلک.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخّر منهما لدلاله جواب الأول عليه ؛ فتقول : «إن قام زيد والله يقم عمرو» ؛ فتحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه ، وتقول : «والله إن يقم زيد ليقومنّ عمرو» ؛ فتحذف جواب الشرط لدلاله جواب القسم عليه.

* * *

وإن توالیا وقبل ذو خبر

فالشّرط رجّح ، مطلقا ، بلا حذر (1)

أى : إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما ، وحذف جواب المتأخر ، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ؛ فإن تقدم عليهما ذو خبر رجّح الشرط مطلقا ، أى : سواء كان متقدما أو متأخرا ؛ فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم ؛ فتقول : «زيد إن قام والله أكرمه» و «زيد والله إن قام أكرمه».

* * *

1- «إن» شرطيه «توالیا» توالى : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «خبر» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من ألف الاثنين فى «توالیا» السابق «فالشرط» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، الشرط : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «رجح» الآتى - «رجح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «مطلقا» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق برجح.

يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ و قد يترجح و إن لم يسبقهما ذو خبر

وربّما رجّح بعد قسم

شرط بلا ذى خبر مقدّم (1)

أى : وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدّم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

346- لئن منيت بنا عن غبّ معركه***لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل (2)

1- «وربما» رب : حرف تقليل ، وما : كافه «رجح» فعل ماض مبنى للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح ، وبعد مضاف و «قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح ، و «بلا ذى» جار ومجرور متعلق برجح ، وذى مضاف ، و «خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذى خبر.
2- البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيده له مشهوره ، معدوده فى المعلقات ، مطلعها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل؟ غرّاء فرعاء مصقول عوارضها تمشى الهوينا كما يمشى الوجى الوحل كأنّ مشيتها من بيت جارتها مرّ السّحابه لا ريث ولا عجل اللغه : «منيت» ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيبانى «عن غب» عن - هنا - تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا - بكسر الغين - أى : عقبه ، ويروى* .. عن جد* والجد - بكسر الجيم - المجاهده ، أى الشده «لا نلفنا» لا تجدنا «ننتفل» نتملص ونتخلص. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، أى : والله لئن - إن : شرطيه «منيت» منى : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضا ، وغب مضاف و «معركه» مضاف إليه «لا» نافيه «تلفنا» تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «ننتفل» الآتى ، ودماء مضاف ، «القوم» مضاف إليه «ننتفل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثانى لتلفى : الشاهد فيه : «قوله لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم

عليه. وحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا ، لا مجزوما ، وقد ذكر ذلک الشارح العلامه.

فلام «لئن» موطّئه لقسم محذوف - والتقدير : والله لئن - و «إن» : شرط ، وجوابه «لا تلفنا» وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يجب القسم ، بل حذف جوابه لدلاله جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير - وهو إجابه القسم لتقدّمه - لقيل : لا تلفينا ؛ بإثبات الياء ؛ لأنه مرفوع.

* * *

ص: 46

فصل «لو»

تستعمل «لو» استعمالين

«لو» حرف شرط ، فى مضىّ ، ويقلّ

إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل (1)

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مصدريّه ، وعلامتها صحه وقوع «أن» موقعها ، نحو «وددت لو قام زيد» أى : قيامه ، وقد سبق ذكرها فى باب الموصول (2).

الثانى : أن تكون شرطيه ، ولا يليها - غالبا - إلا ماض معنى ، ولهذا قال : «لو حرف شرط فى مضىّ» وذلک نحو قولک : «لو قام زيد لقمت» وفسّرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وفسّرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع ، وهذه العباره الأخيره هى المشهوره ، والأولى الأصحّ ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وإليه أشار بقوله «ويقل إيلاؤها مستقبلا» ومنه قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ) وقوله :

1- «لو» قصد لفظه : مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و «شرط» مضاف إليه «فى مضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلا» مفعول ثان للمصدر «لكن» حرف استدراک «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى إيلائها المستقبل هو نائب الفاعل.
2- قد أنكر جماعه من النحاه مجىء لو مصدريه ، وقد ذكرنا ذلک مفصلا فى ص 389 الآتيه.

347- ولو أنّ ليلى الأخيليّه سلّمت ***علىّ ودونى جندل وصفائح (1)

لسلّمت تسليم البشاشه ، أوزقا

إليها صدى من جانب القبر صائح

* * *

ص: 48

1- البيتان لنوبه بن الحمير - بضم الحاء المهمله ، وفتح الميم ، وتشديد الياء المثناه. اللغه : «جندل» بفتحتين بينهما سكون - أى حجر «صفائح» هى الحجاره العراض التى تكون على القبور «البشاشه» طلاقه الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك. المعنى : يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضه ، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشه ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر. الإعراب : «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيليه» نعت لليلى «سلمت» سلم : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجمله فى محل رفع خبر أن و «أن» ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى حاصل ، مثلا ، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريبا (ص 387) وعلى أيه حال فهذه الجمله هى جمله الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «لسلمت» اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وسلم : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعوليه المطلقه ، وتسليم مضاف و «البشاشه» مضاف إليه ، «أو» عاطفه «زقا» فعل ماض ، معطوف على «سلمت» الماضى «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله «صائح» الآتى ، وجانب مضاف ، و «القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى. الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل.

تختص لو الشرطيه بالفعل

وهى فى الاختصاص بالفعل كإن

لكنّ لو أنّ بها قد تقترن (1)

يعنى أن «لو» الشرطيّه تختصّ بالفعل ؛ فلا تدخل على الاسم ، كما أنّ «إن» الشرطيه كذلک ، لكن تدخل «لو» على «أنّ» واسمها وخبرها ، نحو : «لو أنّ زيدا قائم لقمت». واختلف فيها ، والحاله هذه ؛ فقيل : هى بافيه على اختصاصها ، و «أنّ» وما دخلت عليه فى موضع رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير «لو ثبت أن زيدا فائم لقمت» [أى : لو ثبت قيام زيد] ، وقيل : زالت عن الاختصاص ، و «أنّ» وما دخلت عليه فى موضع رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير «لو أن زيدا قائم ثابت لقمت» أى : لو قيام زيد ثابت ، وهذا مذهب سيبويه.

* * *

إذا وقع بعد لو الشرطيه مضارع انصرف إلى الماضى

وإن مضارع تلاها صرفا

إلى المضىّ ، نحو لو يفى كفى (2).

1- «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «فى الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراک ونصب «لو» قصد لفظه : اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضا : مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن» الآتى «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى «أن» ، والجمله من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر لكن.
2- «وإن» شرطيه «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، وها مفعول ، والجمله لا محل لها مفسره «صرفا» صرف : فعل

ماض مبنى للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق ، والألف للاطلاق «إلى المضى» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف - أى وذلك نحو - «لو» حرف شرط غير جازم «يفى» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كفى» جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه فى محل جر بإضافه «نحو» إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو يفى كفى.

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها - فى الغالب - إلا ما كان ماضيا فى المعنى ، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضىّ ، كقوله :

348- رهبان مدين والّذين عهدتهم ***يبكون من حذر العذاب قعودا(1).

1- البيتان لكثير عزه ، يتحدث فيهما عن تأثير عزه عليه ومنشئه. اللغه : «رهبان» جمع راهب ، وهو عابد النصارى «مدين» قريه بساحل الطور «قعودا» جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه. الإعراب : «رهبان» مبتدأ ، ورهبان مضاف و «مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحه نيابه عن الكسره «والذين» اسم موصول معطوف على رهبان «عهدتهم» ، عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير جماعه الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «يبكون» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعله ، والنون علامه الرفع ، والجمله فى محل نصب حال من المفعول فى عهدتهم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله «يبكون» السابق ، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قعودا» منصوب على الحال : إما من المفعول فى عهدتهم كجمله يبكون فتكون الحال مترادفه ، وإما من الفاعل فى يبكون فتكون الحال متداخله «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع ، والجمله شرط لو لا محل لها من الإعراب «كما» الكاف جاره ، ما : مصدريه «سمعت» فعل وفاعل ، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سماعا مثل سماعى «كلامها» كلام : تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولا ، وكلام مضاف ، وها : مضاف إليه «خروا» خر : فعل ماض ، وواو الجماعه فاعل ، والجمله جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رهبان مدين «لعزه» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» السابق «ركعا» حال من الواو فى خروا «وسجودا» معطوف على قوله ركعا. الشاهد فيه : قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى ؛ فهو فى معنى قولك «لو سمعوا».

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خرّوا لعزّه ركّعا وسجودا

أى : لو سمعوا.

ولا بدّ للو هذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماض ، أو مضارع منفى بلم.

وإذا كان جوابها مثبتا ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حذفها ؛ فتقول : «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفيا بلم لم تصحبها اللام ؛ فتقول : «لو قام زيد لم يقم عمرو».

وإن نفى بما فالأكثر تجرّده من اللام ، نحو : «لو قام زيد ما قام عمرو» ، ويجوز اقترانه بها ، نحو : «لو قام زيد لما قام عمرو» (1).

* * * ».

1- اعلم أن كثيرا من النحاه ينكرون «لو» المصدريه ، ويقولون لا تكون لو إلا شرطيه ، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها - كما فى الأمثله التى تدعى فيها المصدريه - فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن المصدريه : فى المعنى ، وفى سبك الفعل بعدها بمصدر ، وفى بقاء الماضى على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال ، وتفارقها فى العمل ، فإن لو لا تنصب ، ولا بد لهما من أن يطلبهما عامل ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلا نحو «يعجبنى أن تقوم ، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولا به ، نحو «أحب أن تقوم ، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ نحو «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى : وربّما فات قوما جلّ أمرهم من التّأنّى وكان الحزم لو عجلوا وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ نحو «وأن تصوموا خير لكم».

«أمّا»و«لولا»و«لوما»

«أما» حرف شرط و تفصيل و يجب اقتران تالى تاليها بالفاء و قد تحذف هذه الفاء فى الضروره

أمّا كمهما يک من شىء ، وفا

- لتلو تلوها وجوبا - ألفا (1)

أمّا : حرف تفصيل ، وهى قائمه مقام [أداه] الشرط ، وفعل الشرط ؛ ولهذا فسّرها سيبويه بمهما يک من شىء ، والمذكور بعدها جواب الشرط ؛ فلذلک لزمته الفاء ، نحو : «أمّا زيد فمنطلق» والأصل «مهما يک من شىء فزيد منطلق» فأنيبت «أما» مناب «مهما يک من شىء» ؛ فصار «أما فزيد منطلق» ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار «أما زيد فمنطلق» ؛ ولهذا قال : «وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا».

* * *

وحذف ذى الفا قلّ فى نثر ، إذا

لم يک قول معها قد نبذا (2).

1- «أما» قصد لفظه : مبتدأ «كمهما يک من شىء» المقصود حكايه هذه الجمله التى بعد الكاف الجاره أيضا ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضروره : مبتدأ «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «ألفا» الآتى فى آخر البيت ، ونلو مضاف وتلو من «تلوها» مضاف إليه ، وتلو مضاف وها. مضاف إليه «وجوبا» حال من الضمير المستتر فى قوله «ألفا» الآتى «ألفا» ألف : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «ذى» اسم إشاره مضاف إليه «الفا» قصر للضروره : بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «قل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى نثر» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «إذا ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافيه جازمه «يک» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف

«قول» اسم یک «معها» مع : ظرف متعلق بقوله «نبذ» الآتی ، ومع مضاف وها مضاف إلیه «قد» حرف تحقیق «نبذا» نبذا : فعل ماض مبنی للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی قول ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فی محل نصب خبر یک وجمله یک واسمه وخبره فی محل جر بإضافه «إذا» إلیها ، وهی جمله الشرط ، والجواب محذوف یدل سابق الکلام علیه ، والتقدیر : إذا لم یک قول فحذف الفاء قلیل.

[قد] سبق أن هذه الفاء ملتزمه الذّكر ، وقد جاء حذفها فى الشعر ، كقوله :

349- فأمّا القتال لا قتال لديكم ***ولكنّ سيرا فى عراض المواكب (1).

ص: 53

1- هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبى العيص قديما - وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومى ، وقبله : فضحتم قريشا بالفرار ، وأنتم قمدّون سودان عظام المناكب اللغه : «قمدون» جمع قمد ، وهو - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنه عتل - الطويل ، وقيل : الطويل العنق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف ، وقيل : هو جمع سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السياده «عراض» جمع عرض - بضم العين وسكون الراء المهمله وآخره ضاد معجمه - بمعنى الناحيه «المواكب» الجماعه ركبانا أو مشاه ، وقيل : ركاب الإبل للزينه خاصه. الإعراب : «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافيه للجنس «قتال» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والجمله من لا واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جمله المبتدأ والخبر هو العموم الذى فى اسم لا ، كذا قيل ، ورده الجمهور ، واستظهر جماعه منهم أن الرابط هنا إعاده المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ) (فَأَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ) «ولكن» حرف استدراک ونصب ، واسمه محذوف ، أى : ولكنكم «سيرا» مفعول مطلق لفعل محذوف : أى تسيرون سيرا ، وجمله هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله «سيرا» هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير. ولكن لكم سيرا - إلخ «فى عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و «المراكب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلک للضروره ، ومثله قول الآخر : فأمّا الصّدور لا صدور لجعفر ولكنّ أعجازا شديدا صريرها فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول ، وقوله «ولكن أعجازا» تقديره «ولكن لهم أعجازا» نظير ما ذكرناه فى قول الحارث «ولكن سيرا» فى أحد الوجهين.

أى : فلا قتال ، وحذفت فى النثر أيضا : بكثره ، وبقله ؛ فالكثره عند حذف القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ؟) أى فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله» (1) هكذا وقع فى صحيح البخارى «ما بال» بحذف الفاء ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، فحذفت الفاء.

* * *

1- يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالآيه ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيده عائشه - رضى الله تعالى عنها! - قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والعمره طافوا طوافا واحدا» فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لأنه إخبار عن شىء مضى.

لولا ولوما يلزمان الابتدا

إذا امتناعا بوجود عقدا (1)

للولا ولو ما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشىء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله : «إذا امتناعا بوجود عقدا» ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ ، ويكون الخبر بعدهما محذوفا وجوبا ، ولا بدّ لهما من جواب (2) ، فإن كان مثبتا قرن باللّام ، غالبا ، وإن كان منفيا بما تجرّد عنها (3) غالبا ، وإن كان منفيا بلم لم يقترن بها ، نحو : «لو لا زيد لأكرمتک ، ولوما زيد لأكرمتک ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يجىء عمرو» ؛ فزيد - فى دا

1- «لو لا» قصد لفظه : مبتدأ «ولوما» معطوف على لو لا «يلزمان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل ، والنون علامه الرفع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «الابتدا» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «عقدا» الآتى «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتى أيضا «عقدا» عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها.
2- قد يحذف جواب لو لا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) التقدير : لو لا فضله عليكم لهلكتم.
3- ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلک نحو قول الشاعر : لو لا زهير جفانى كنت معتذرا ولم أكن جانحا للسّلم إن جنحوا وقد يقترن الجواب المنفى بما باللام نحو قول الشاعر : لو لا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

هذه المثل ونحوها - مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لو لا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسأله فى باب الابتداء

* * *

قد يلى أداه التحضيض اسم معمول لفعل محذوف

وبهما التّحضيض مز ، وهلّا ،

ألّا ، ألا ، وأو لينها الفعلا (1)

أشار فى هذا البيت إلى الاستعمال الثانى للولا ولوما ، وهو الدلاله على التحضيض ، ويختصان حينئذ بالفعل ، نحو «لو لا ضربت زيدا ، ولوما قتلت بكرا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا ، وإن قصدت بهما الحثّ على الفعل كان مستقبلا بمنزله فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفر ، وبقيه أدوات التحضيض حكمها كذلك ، فتقول : «هلا ضربت زيدا ، وألّا فعلت كذا» وألا مخففه كألّا مشدده.

* * *

وقد يليها اسم بفعل مضمر

علّق ، أو بظاهر مؤخّر (2).

1- «وبهما» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله «مز» الآتى «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله بهما «ألا ، ألا» معطوفان أيضا على الضمير المجرور محلا بالباء ، بعاطف مقدر «وأولينها» أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.
2- «وقد» حرف تقليل «يليها» يلى : فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدره على الياء ، وها : مفعول به ليلى «اسم» فاعل يلى «بفعل» جار ومجرور

متعلق بقوله «علق» الآتى «مضمر» نعت لفعل «علق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله فى محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفه «بظاهر» معطوف على قوله «بفعل» السابق مع ملاحظه منعوت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر - إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصّ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولا لفعل مصمر ، أو لفعل مؤخّر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

350- * هلّا التّقدّم والقلوب صحاح*(1).

1- هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره : * ألآن بعد لجاجتى تلحوننى* اللغه : «لجاجتى» بفتح اللام - مصدر لجج فى الأمر - من باب تعب - إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله «تلحوننى» تلومونني وتعذلوننى «صحاح» جمع صحيح أى : والقلوب خاليه من الغضب والحقد والضغينه. المعنى : يقول : أبعد لجاجتى وغضبى وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونني وتعذلوننى ، وتتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم. وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنه ، وتحمل الضغينه عليكم بسبب سوء عملكم؟. الإعراب : «الآن» الهمزه للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله «تلحوننى» الآتى «بعد» ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجه من «لجاجتى» مضاف إليه ، ولجاجه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تلحوننى» تلحو : فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع ، والنون الثانيه للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به «هلا» أداه تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال ، القلوب : مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «هلا التقدم» حيث ولى أداه التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصه بالدخول على الأفعال ، وهذا الفعل ليس فى الكلام فعل آخر يدل عليه كما فى نحو «زيدا أكرمته». ونظير هذا البيت قول الشاعر : ألا رجلا جزاه الله خيرا يدلّ على محصّله تبيت فإن «رجلا» منصوب بفعل محذوف - وذلك فى بعض تخريجاته - وهذا الفعل المحذوف ليس فى الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفوننى رجلا ، أو نحو ذلك.

ف- «التقدم» مرفوع بفعل محذوف ، وتقديره : هلّا وجد التقدّم ، ومثله قوله :

351- تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم ***بنى ضوطرى ، لو لا الكمىّ المقنّعا(1)

ص: 58

1- البيت لجرير ، من قصيده له يهجو فيها الفرزدق. اللغه : «تعدون» قد اختلف العلماء فى هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلک آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولک عقر الناقه ، أى : ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب ، وهى الناقه المسنه «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللئيم الذى لاغناء عنده ، والضوطرى أيضا : المرأه الحمقاء «الكمى» الشجاع المنكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه «المقنعا» بصيغه اسم المفعول - الذى على رأسه البيضه والمغفر. المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنه التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها - بالسيف ، أفضل عزكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم!؟ الإعراب : «تعدون» تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع «عقر» مفعول أول ، وعقر مضاف و «النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان ، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه «بنى» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «ضوطرى» مضاف إليه «لو لا» أداه تحضيض «الكمى» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لو لا تعدون قتل الكمى «المقنعا» صفه للكمى ، والمفعول الثانى محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير : لو لا تعدون قتل الكمى المقنع أفضل مجدكم. الشاهد فيه : قوله «لو لا الكمى المقنعا» حيث ولى أداه التحضيض اسم منصوب ؛ فجعل منصوبا بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال. ونحب أن ننبهک إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثه أقسام تفصيلا : أولها : أن يكون هذا الفعل العامل فى ذلک الاسم متأخرا عن الاسم نحو «هلا زيدا ضربت». وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفا مفسرا بفعل آخر مذكور بعد الاسم ، نحو «ألا خالدا أكرمته» تقدير هذا الكلام : ألا أكرمت خالدا أكرمته. وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفا ، وليس فى اللفظ فعل آخر يدل عليه ،

ولكن سياق الكلام ينبىء عنه ؛ فيمكنک أن تتصيده منه ، وقد استشهدنا لهذا النوع فى شرح الشاهد رقم 350.

ف- «الكمىّ» : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : لو لا تعدون الكمىّ المقنّع ، والثانى كقولک : لو لا زيدا ضربت ، ف- «زيدا» مفعول «ضربت».

* * *

ص: 59

الإخبار ب«الّذى» و الألف واللّام

اشاره

ما قيل «أخبر عنه بالّذى» خبر

عن الّذى مبتدأ قبل استقر (1)

وما سواهما فوسّطه صله

عائدها خلف معطى التّكمله (2)

نحو «الّذى ضربته زيد» ؛ فذا

«ضربت زيدا» كان ، فادر المأخذا (3)

ص: 60

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «أخبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عنه ، بالذى» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجمله «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذى» جار ومجرور متعلق بقوله «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذى» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله «استقر» الآتى ، أو مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانيه ، وجمله «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو لا محل لها من الإعراب صله الموصول المجرور محلا بعن.
2- «وما» اسم موصول : مبتدأ «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائده ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ودخلت الفاء لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صله» حال من الهاء الواقعه مفعولا به فى قوله فوسطه «عائدها» عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الصله مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و «معطى» مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و «التكمله» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله.

3- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک نحو «الذى» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول ، والجمله لا محل لها صله الموصول «زيد» خبر الذى الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشاره مبتدأ «ضربت زيدا» أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجمله كان

هذا الباب يقصد به التمرين

هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه ، كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلک.

فإذا قيل لک : أخبر عن اسم من الأسماء ب- «الذى» ؛ فظاهر هذا اللفظ أنک تجعل «الذى» خبرا عن ذلک الاسم ، لكن الأمر ليس كذلک ، بل المجعول خبرا هو ذلک الاسم ، والمخبر عنه إنما هو «الذى» كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء فى «بالذى» بمعنى «عن» ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى.

والمقصود أنه إذا قيل لک ذلک ؛ فجىء بالذى ، واجعله مبتدأ ، واجعل ذلک الاسم خبرا عن الذى ، وخذ الجمله التى كان فيها ذلک الاسم فوسّطها بين الذى وبين خبره ، وهو ذلک الاسم ، واجعل الجمله صله الذى ، واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا ، تجعله عوضا عن ذلک الاسم الذى صيّرته خبرا.

فإذا قيل لک : أخبر عن «زيد» من قولک «ضربت زيدا» ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وضربته : صله الذى ، والهاء فى «ضربته» خلف عن «زيد» الذى جعلته خبرا ، وهى عائده على «الذى» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المأخذا» مفعول به لا در ، والألف للاطلاق.

* * *

إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب تثنيه الموصول و إذا كان مجموعا وجب جمع الموصول

وباللّذين والّذين والّتى

أخبر مراعيّا وفاق المثبت (1)

1- «وباللذين» الواو عاطفه أو للاستئناف. وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» الآتى «والذين ، والتى» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مراعيا»

حال من فاعل «أخبر» وفى مراع ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله مراعيا ، ووفاق مضاف ، و «المثبت» مضاف إليه.

أى : إذا كان الاسم - الذى قيل لک أخبر عنه - مثنى فجىء بالموصول مثنى كاللّذين ، وإن كان مجموعا فجىء به كذلک كالذين ، وإن كان مؤنثا فجىء به كذلک كالتى.

والحاصل أنه لا بد من مطابقه الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ، ولا بد من مطابقه الخبر للمخبر عنه : إن مفردا فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعا فمجموع ، وإن مذكرا فمذكر ، وإن مؤنثا فمؤنث.

فإذا قيل لک : أخبر عن «الزّيدين» من «ضربت الزّيدين» قلت : «اللّذان ضربتهما الزّيدان» وإذا قيل : أخبر عن «الزّيدين» من «ضربت الزّيدين» قلت : «الّذين ضربتهم الزّيدون» وإذا قيل : أخبر عن «هند» من «ضربت هندا» قلت : «الّتى ضربتها هند».

هذا ، ومثل اللذين والذين والتى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللائى فى الجمع المؤنث. والألى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصرا على الأسماء الثلاثه التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال «وبفروع الذى نحو التى» لكان وافيا بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفه والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والتى ونحوهن ، فافهم ذلک ، والله تعالى المسئول أن برشدک.

* * *

يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه أربعه شروط

قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه ههنا قد حتما (1)

1- «قبول» مبتدأ ، وقبول مضاف و «تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» الآتى «أخبر» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام «ههنا» ها : حرف تنبيه ، وهنا : ظرف متعلق بقوله «حتما» الآتى «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف» ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

كذا الغنى عنه بأجنبىّ او

بمضمر شرط ، فراع مارعوا (1)

يشترط فى الاسم المخبر عنه بالذى شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يخبر بالذى عمّا له صدر الكلام ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : من ، وما.

الثانى : أن يكون قابلا للتعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز.

الثالث : أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبى ؛ فلا يخبر عن الضمير الرابط للجمله الواقعه خبرا ، كالهاء فى «زيد ضربته».

الرابع : أن يكون صالحا للاستغناء عنه بمضمر ؛ فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه ؛ فلا تخبر عن «رجل» وحده ، من قولک «ضربت رجلا ظريفا» ؛ فلا تقول : الذى ضربته ظريفا رجل ؛ لأنک لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرا ، وحينئذ يلزم وصف الضمير ، والضمير لا يوصف ، ولا يوصف به ؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلک ؛ لانتفاء هذا المحذور ، كقوله «الذى ضربته رجل ظريف».

وكذلک لا تخبر عن المضاف وحده ؛ فلا تخبر عن «غلام» وحده من

1- «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتى «الغنى» مبتدأ «عنه ، بأجنبى» جاران ومجروران متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفه «بمضمر» معطوف على قوله «بأجنبى» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفريع ، راع : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها صله ما الواقعه مفعولا به ، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف ، وتقدير الكلام : فراع مارعوه.

«ضربت غلام زيد» ؛ لأنک تضع مکانه ضميرا کما تقرر ، والضمير لا يضاف ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلک ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول «الذى ضربته غلام زيد».

* * *

لا يخبر الإخبار بالألف و اللام إلا عن اسم فى جمله فعليه

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما

يكون فيه الفعل قد تقدّما (1)

إن صحّ صوغ صله منه لأل

كصوغ «واق» من «وقى الله البطل» (2)

يخبر ب- «الذى» عن الاسم الواقع فى جمله اسميه أو فعليه ؛ فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولک «زيد قائم» : «الذى هو قائم زيد» ،

1- «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مکان متعلق بأخبروا «بأل ، عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضا ، وبعض مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السکون فى محل جر «يکون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «تقدما» الآتى «الفعل» اسم يکون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر يکون ، وجمله يکون واسمه وخبره لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بالإضافه.
2- «إن» شرطيه «صح» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح ، وصوغ مضاف ، و «صله» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصله «کصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلک کائن کصوغ ، وصوغ مضاف ، و «واق» مضاف إليه «من» حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولک ، أو أن جمله «وقى الله» قصد لفظها ؛ فهى مجروره تقديرا بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ.

وتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولک «ضربت زيدا» : «الذى ضربته زيد».

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعا فى جمله فعليه ، وكان ذلک الفعل مما يصح أن يصاغ منه صله الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع فى جمله اسميه ، ولا عن الاسم الواقع فى جمله فعليه فعلها غير متصرف : كالرجل من قولک «نعم الرجل» ؛ إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صله الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولک : «وقى الله البطل» فتقول «الواقى البطل الله» وتخبر أيضا عن «البطل» ؛ فتقول : «الواقيه الله البطل».

* * *

إذا رفعت صله «أل» ضميرا عائدا على غير أل وجب فصله

وإن يكن ما رفعت صله أل

ضمير غيرها أبين وانفصل (1)

الوصف الواقع صله لأل ، إن رفع ضميرا : فإما أن يكون عائدا على الألف

1- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول : اسم يكن «رفعت» رفع : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث «صله» فاعل رفعت ، وصله مضاف و «أل» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله الموصول «ضمير» خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من «غيرها» مضاف إليه ، وغير مضاف وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفه ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله أيضا ، والفعل فى محل جزم معطوف على «أبين» الذى هو جواب الشرط.

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائدا عليها استتر ، وإن كان عائدا على غيرها انفصل.

فإذا قلت : «بلّغت من الزّيدين إلى العمرين رساله» فإن أخبرت عن التاء فى «بلّغت» قلت : «المبلغ من الزيدين إلى العمرين رساله أنا» ؛ ففى «المبلغ» ضمير عائد على الألف واللام ؛ فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزيدين» من المثال المذكور قلت : «المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رساله الزّيدان» ف- «أنا» : مرفوع ب- «المبلغ» وليس عائدا على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مثنّى ، وهو المخبر عنه ؛ فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «العمرين» من المثال المذكور ، قلت : «المبلّغ أنا من الزّيدين إليهم رساله العمرون» ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رساله» من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرساله ، والمراد بالضمير الذى ترفعه صله [أل] المتكلم ؛ فتقول : «المبلغها أنا من الزّيدين إلى العمرين رساله»].

* * *

العدد

الثلاثه و العشره و ما بينهما و تمييزها

ثلاثه بالتّاء قل للعشره

فى عدّ ما آحاده مذكّره (1)

فى الضّدّ جرّد ، والمميّز اجرر

جمعا بلفظ قلّه فى الأكثر (2)

تثبت التاء فى ثلاثه ، وأربعه ، وما بعدهما إلى عشره (3) ، إن كان المعدود بهما مذكرا ، وتسقط إن كان مؤنثا ، ويضاف إلى جمع ، نحو «عندى ثلاثه رجال ، وأربع نساء» وهكذا إلى عشره.

1- «ثلاثه» بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : «قل» الآتى المتضمن معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثه «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثه» إذا رفعته بالابتداء ، والرابط ضمير منصوب محذوف «للعشره ، فى عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله «قل» السابق ، وعد مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «آحاده» آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه «مذكره» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صله الموصول المجرور محلا بالإضافه.
2- «فى الضد» جار ومجرور متعلق بقوله «جرد» الآتى «جرد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «اجرر» الآتى «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جمعا» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله : «جمعا» السابق ، ولفظ مضاف ، و «قله» مضاف إليه «فى الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله : «قله».
3- العشره داخله. متى كانت مفرده ، كعشره أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمره وفرقه وأمه ؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر ؛ فأعطيت ما هو من حقها فى حال عد المذكر ؛ لكونه سابق

الرتبه ، فلما أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

وأشار بقوله : «جمعا بلفظ قله فى الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قله وكثره لم يضف العدد فى الغالب إلا إلى جمع القله ؛ فتقول : «عندى ثلاثه أفلس ، وثلاث أنفس» ويقلّ «عندى ثلاثه فلوس ، وثلاث نفوس».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ) فأضاف «ثلاثه» إلى جمع الكثره مع وجود جمع القله ، وهو «أقراء» (1).

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثره لم يضف إلا إليه ، نحو «ثلاثه رجال».

* * *

ومائه والألف للفرد أضف

ومائه بالجمع نزرا قد ردف (2)

قد سبق أن «ثلاثه» وما بعدها إلى «عشره» لا تضاف إلا إلى جمع ، وذكر هنا أن «مائه» و «ألفا» من الأعداد المضافه ، وأنهما لا يضافان إلا

1- الأصل فى جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعل ، نظير فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقراء - شاذ بالنسبه إليه ، وإذا كان جمع القله شاذا ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابه غير الموجود ، وهذا هو سر استعمال جمع الكثره فى الآيه الكريمه.
2- «ومائه» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «أضف» الآتى «والألف» معطوف على مائه «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتى «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ومائه» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «ردف» الآتى «نزرا» حال من الضمير المستتر فى قوله ردف «ردف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مائه» الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

إلى مفرد ، نحو «عندى مائه رجل ، وألف درهم» وورد إضافه «مائه» إلى جمع قليلا ، ومنه قراءه حمزه والكسائى : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَهٍ سِنِينَ) بإضافه مائه إلى سنين (1).

والحاصل : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : ما لا يضاف إلا إلى جمع ، وهو : من ثلاثه إلى عشره.

والثانى : ما لا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائه ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو «مائتا درهم ، وألفا درهم» ، وأما إضافه «مائه» إلى جمع فقليل.

* * *

تمييز العدد المركب

وأحد اذكر ، وصلنه بعشر

مركّبا قاصد معدود ذكر (2)

وقل لدى التّأنيث إحدى عشره

والشّين فيها عن تميم كسره (3)

1- قرىء فى هذه الآيه بإضافه مائه إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفى ذلک شذوذ من جهه واحده ، وسهله شبه المائه بالعشر ، فى أن كل واحد منهما عشره من آحاد الذى قبله فى المرتبه ؛ فالعشره والمائه كل واحد منهما عشره من آحاد المرتبه التى قبله ، وقرىء بتنوين مائه فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثمائه أو بيانا له ، ولا يجوز جعله تمييزا ؛ لأنک لو جعلته تمييزا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائه سنين ، فتكون مده لبثهم تسعمائه سنه على الأقل ، وليس ذلک بمراد قطعا.
2- «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وصلنه» الواو عاطفه ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور

متعلق بصل «مركبا» حال من الضمير المستتر فى قوله صله السابق «قاصد» حال ثانيه ، وقاصد مضاف ، و «معدود» مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفه لمعدود.
3- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «إحدى عشره» قصد لفظه : مفعول به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسره» مبتدأ ثان مؤخر ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

ومع غير أحد وإحدى

ما معهما فعلت فافعل قصدا (1)

ولثلاثه وتسعه وما

بينهما إن ركّبا ما قدّما (2)

لما فرغ من [ذكر] العدد المضاف ، ذكر العدد المركب ؛ فيركّب «عشره» مع ما دونها إلى واحد ، نحو «أحد عشر ، واثنا عشر ، وثلاثه عشر ، وأربعه عشر - إلى تسعه عشر» هذا للمذكر ، وتقول فى المؤنث : «إحدى عشره ، واثنتا عشره ، وثلاث عشره ، وأربع عشره - إلى تسع عشره» فللمذكر : أحد واثنا ، وللمؤنث إحدى واثنتا.

1- «ومع» ظرف متعلق بقوله «افعل» الآتى ، ومع مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «افعل» الآتى «معهما» مع : ظرف متعلق بقوله «فعلت» الآتى ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله «فافعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قصدا» حال من الضمير المستتر فى افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصدا.
2- «لثلاثه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعه» معطوف على ثلاثه «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثه أيضا «بينهما» بين : ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» الموصوله ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «إن» شرطيه «ركبا» ركب : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم ، فعل الشرط ، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «قدما» قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضيه.

وأما «ثلاثه» وما بعدها إلى «تسعه» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا ، وتسقط إن كان مؤنثا.

وأما «عشره» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا ، وتثبت إن كان مؤنثا ، على العكس من «ثلاثه» فما بعدها ؛ فتقول : «عندى ثلاثه عشر رجلا ، وثلاث عشره امرأه» ، وكذلك حكم «عشره» مع أحد وإحدى ، واثنين واثنتين ؛ فتقول : «أحد عشر رجلا ، واثنا عشر رجلا» بإسقاط التاء ، وتقول : «إحدى عشره امرأه ، واثنتا عشره امرأه» بإثبات التاء.

ويجوز فى شين «عشره» مع المؤنث التسكين ، ويجوز أيضا كسرها ، وهى لغه تميم.

* * *

وأول عشره اثنتى ، وعشرا

اثنى ، إذا أنثى تشا أو ذكرا (1)

واليا لغير الرّفع ، وارفع بالألف

والفتح فى جزءى سواهما ألف (2).

1- «وأول» فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عشره» مفعول أول لأول «اثنتى» مفعول ثان «وعشرا» معطوف على المفعول الأول «اثنى» معطوف على المفعول الثانى ، ولا حظر فى العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنثى» مفعول به لقوله تشا الآتى «تشا» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «أو» عاطفه «ذكرا» معطوف على أنثى.
2- «واليا» قصر للضروره : مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وغير مضاف و «الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله : «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «فى جزءى» جار ومجرور متعلق بقوله :

«ألف» الآتى ، وجزءى مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجمله من ألف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال فى العدد المركب «عشر» فى التذكير ، و «عشره» فى التأنيث ، وسبق أيضا أنه يقال «أحد» فى المذكر ، و «إحدى» فى المؤنث ، وأنه يقال «ثلاثه وأربعه» - إلى تسعه» بالتاء للمذكر ، وسقوطها للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال «اثنا عشر» للمذكر ، بلا تاء في الصّدر والعجز ، نحو «عندى اثنا عشر رجلا» ويقال : «اثنتا عشره امرأه» للمؤنث ، بتاء فى الصّدر والعجز.

ونبّه بقوله : «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبه كلها مبنيه : صدرها وعجزها ، وتبنى على الفتح ، نحو «أحد عشر» بفتح الجزءين ، و «ثلاث عشره» بفتح الجزءين.

ويستثنى من ذلک «اثنا عشر ، واثنتا عشره» ؛ فإن صدرهما يعرب بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرّا ، كما يعرب المثنى ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح ؛ فتقول : «جاء اثنا عشر رجلا ، ورأيت اثنى عشر رجلا ، ومررت باثنى عشر رجلا ، وجاءت اثنتا عشره امرأه ، ورأيت اثنتى عشره امرأه ، ومررت باثنتى عشره امرأه».

* * *

1- اعلم أن «اثنى عشر ، واثنتى عشره» معربا الصدر كالمثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم ، وهما مبنيا العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو العطف ، ولا محل له من الإعراب ؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى فى نحو «الزيدين» وليس الصدر مضافا إلى العجز قطعا.

وميّز العشرين للتّسعينا

بواحد ، كأربعين حينا (1)

قد سبق أن العدد مضاف ومركّب ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من «عشرين» إلى «تسعين» ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا يكون مميزه إلا مفردا منصوبا ، نحو «عشرون رجلا ، وعشرون امرأه» ويذكر قبله النّيّف ، ويعطف هو عليه ؛ فيقال : «أحد وعشرون ، واثنان وعشرون ، وثلاثه وعشرون» بالتاء فى «ثلاثه» وكذا ما بعد الثلاثه إلى التسعه [للمذكر] ويقال للمؤنث : «إحدى وعشرون ، واثنتان وعشرون ، وثلاث وعشرون» بلا تاء فى «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتلخّص مما سبق ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعه أقسام : مضافه ، ومركبه ، ومفرده ، ومعطوفه.

* * *

وميّزوا مركّبا بمثل ما

ميّز عشرون فسوّينهما (2)

1- «وميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين ، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأربعين «حينا» تمييز لأربعين ، منصوب بالفتحه الظاهره.
2- «وميزوا» فعل وفاعل «مركبا» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا ، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبنى للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز ، والجمله من ميز المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، والعائد محذوف تقديره به «فسوينهما» سو : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به.

أى : تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته ؛ فيكون مفردا منصوبا ، نحو «أحد عشر رجلا ، وإحدى عشره امرأه».

* * *

إضافه العدد المركب إلى غير مميزه

وإن أضيف عدد مركّب

يبق البنا ، وعجز قد يعرب (1)

يجوز فى الأعداد المركبه إضافتها إلى غير مميزها ، ما عدا «اثنى عشر» فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : «اثنا عشرك».

وإذا أضيف العدد المركب : فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما ؛ فتقول : «هذه خمسه عشرك ، ومررت بخمسه عشرك» بفتح آخر الجزءين ، وقد يعرب العجز مع بقاء الصّدر على بنائه ؛ فتقول : «هذه خمسه عشرك ، ورأيت خمسه عشرك ، ومررت بخمسه عشرك» (2).

* * * .

1- «وإن» شرطيه «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضروره : فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجمله من يعرب المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- اعلم أولا أن العدد مطلقا قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء أكان مفردا نحو ثلاثه ونحو عشرون ، أم كان مركبا كخمسه عشر ، فإنه يجوز أن نقول : ثلاثه زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلا ، وهذا من أجل أنك لا تقول «عشرو زيد» ولا «ثلاثه زيد» إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجه إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم أن «اثنى عشر» و «اثنتى عشر» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود ؛ لأن «عشر» فهما واقع موقع نون

المثنى كما قلنا قريبا ، وهذه النون لا تجامع الإضافه ، ولو أنک حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافه فقلت «اثنا زيد» لا لتبس بإضافه الاثنين وحدهما ، ثم اعلم أن اللغات الجائزه فى العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثه ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافه جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانيه : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافه ، ثم جر ما بعده لفظا أو محلا ، وقد استحسن ذلک الأخفش ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثه : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبدا على هذه اللغه ، ثم يكون العجز مضافا إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول «زارنى خمسه عشر زيد» برفع خمسه على الفاعليه ، وجر زيد ، وقد جوز ذلک الكوفيون ، وأباه البصريون.

صياغه فاعل من العدد على وجوه

وصغ من اثنين فما فوق إلى

عشره كفاعل من فعلا (1)

واختمه فى التّأنيث بالتّا ، ومتى

ذكّرت فاذكر فاعلا بغير تا (2)

ص: 75

1- «وصغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول «إلى عشره» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا به لصغ ، أى : صغ وزنا مماثلا لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.
2- «واختمه» اختم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «فى التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء فى قوله «اختمه» السابق «بالتا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله : اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب باذكر الآتى «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «فاعلا» مفعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلا» السابق ، وغير مضاف و «تا» قصر للضروره : مضاف إليه.

يصاغ «من اثنين» إلى «عشره» اسم موازن لفاعل ، كما يصاغ من «فعل» نحو ضارب من ضرب ؛ فيقال : ثان ، وثالث ، ورابع - إلى عاشر ، بلا تاء فى التذكير ، وبتاء فى التأنيث.

* * *

وإن ترد بعض الّذى منه بنى

تضف إليه مثل بعض بيّن (1)

وإن ترد جعل الأقلّ مثل ما

فوق فحكم جاعل له احكما (2)

1- «إن» شرطيه «ترد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد ، وبعض مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «بنى» الآتى «بنى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «تضف» فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف ، ومثل مضاف و «بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشىء الذى بنى اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلا للبعض : أى فى معناه.
2- «وإن» شرطيه «ترد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد ، وجعل مضاف و «الأقل» مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحه الظاهره ، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول «فحكم» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكما الآتى ، وحكم مضاف و «جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتى «احكما» احكم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا

للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يفرد ؛ فيقال : ثان ، وثانيه ، وثالث ، وثالثه ، كما سبق.

والثانى : أن لا يفرد ، وحينئذ : إما أن يستعمل مع ما اشتقّ منه ، وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتقّ منه.

ففى الصوره الأولى يجب إضافه فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول فى التذكير : «ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه ، ورابع أربعه - إلى عاشر عشره» وتقول فى التأنيث : «ثانيه اثنتين ، وثالثه ثلاث ، ورابعه أربع - إلى عاشره عشر» ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشره.

وهذا هو المراد بقوله : «وإن ترد بعض الذى - البيت» أى : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشره - بعض الذى بنى فاعل منه : أى واحدا مما اشتقّ منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذى يضاف إليه هو الذى اشتقّ منه.

وفى الصوره الثانيه يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافه فاعل إلى ما يليه ، والثانى : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يفعل باسم الفاعل ، نحو «ضارب زيد ، وضارب زيدا» فتقول فى التذكير «ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، ورابع ثلاثه ، ورابع ثلاثه» ، وهكذا إلى «عاشر تسعه ، وعاشر تسعه» ، وتقول فى التأنيث : «ثالثه اثنتين ، وثالثه اثنتين ، ورابعه ثلاث ، ورابعه ثلاثا» وهكذا إلى «عاشره تسع ، وعاشره تسعا» ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثه ، والثلاثه أربعه.

وهذا هو المراد بقوله : «وإن ترد جعل الأقلّ مثل ما فوق» ، أى : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعل ما هو أقلّ عددا مثل

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافه إلى مفعوله ، [وتنوينه] ونصبه.

* * *

وإن أردت مثل ثانى اثنين

مركّبا فجىء بتركيبين (1)

أو فاعلا بحالتيه أضف

إلى مركّب بما تنوى يفى (2)

وشاع الاستغنا بحادى عشرا

ونحوه ، وقبل عشرين اذكرا (3).

1- «وإن» شرطيه «أردت» أراد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و «ثانى اثنين» مضاف إليه «مركبا» حال من مثل «فجىء» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله «جىء».
2- «أو» حرف عطف «فاعلا» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أضف» الآتى «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلا» وحالتى المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جىء» فى البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله : «يفى» الآتى «تنوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «ما» المجروره محلا بالباء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مركب ، والجمله من يفى وفاعله فى محل جر صفه لمركب.

3- «وشاع» فعل ماض «الاستغنا» قصر للضروره : فاعل شاع «بحادى عشرا» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على حادى عشرا ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتى ، وقبل مضاف و «عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.

وبابه الفاعل من لفظ العدد

بحالتيه قبل واو يعتمد (1)

قد سبق أنه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون مرادا به بعض ما اشتقّ منه : كثانى اثنين ، والثانى : أن يراد به جعل الأقلّ مساويا لما فوقه : كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلاله على المعنى الأول - وهو أنه بعض ما اشتقّ منه - يجوز فيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تجىء بتركيبين صدر أولهما «فاعل» فى التذكير ، و «فاعله» فى التأنيث ، وعجزهما «عشر» فى التذكير ، و «عشره» فى التأنيث ، وصدر الثانى منهما فى التذكير : «أحد ، واثنان ، وثلاثه - بالتاء - إلى تسعه» ، وفى التأنيث : «إحدى ، واثنتان ، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع» ، نحو «ثالث عشر ، ثلاثه عشر» وهكذا إلى «تاسع عشر ، تسعه عشر» ،

1- «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» فى البيت السابق «الفاعل» مفعول به لا ذكر فى البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذكر ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ ، ولفظ مضاف و «العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذكر ، وحالتى مضاف والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف و «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واو ، والجمله من يعتمد ونائب فاعله فى محل جر صفه لواو.

و «ثالثه عشره ، ثلاث عشره - إلى تاسعه عشره ، تسع عشره» ، وتكون الكلمات الأربع مبنيه على الفتح.

الثانى : أن يقتصر على صدر المركب الأول ، فيعرب ويضاف إلى المركب الثانى باقيا الثانى على بناء جزءيه ، نحو «هذا ثالث ثلاثه عشر ، وهذه ثالثه ثلاث عشره».

الثالث : أن يقتصر على المركب الأول باقيا [على] بناء صدره وعجزه ، نحو «هذا ثالث عشر ، وثالثه عشره» ، وإليه أشار بقوله : «وشاع الاستغنا بحادى عشرا ، ونحوه».

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلاله على المعنى الثانى - وهو أن يراد به جعل الأقلّ مساويا لما فوقه - فلا يقال «رابع عشر ثلاثه عشر» وكذلک الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول (1).

وحادى : مقلوب واحد ، وحاديه : مقلوب واحده ، جعلوا فاءهما بعد لامهما ، ولا يستعمل «حادى» إلا مع «عشر» ، ولا تستعمل «حاديه» إلا مع

1- هذا الذى ذكره الشارح - من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلاله على جعل الأفل مساويا للأكثر - هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين ، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلک ؛ ومستنده فى ذلک القياس ؛ ولک حينئذ فى ذلک وجهان : أولهما : أن تأتى بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فتقول : «رابع عشر ثلاثه عشر» ويجب فى هذا الوجه إضافه المركب الأول إلى المركب الثانى ؛ لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن. والوجه الثانى : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فتقول : «رابع ثلاثه عشر» ويجوز لک فى هذا الوجه إضافه الأول إلى الثانى ، وتنوين الأول ونصب الثانى محلا به.

«عشره» ويستعملان أيضا مع «عشرين» وأخواتها ، نحو «حادى وتسعون ، وحاديه وتسعون».

وأشار بقوله : «وقبل عشرين - البيت» إلى أن فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود ، نحو «حادى وعشرون ، وتاسع وعشرون - إلى التسعين» وقوله : «بحالتيه» معناه أنه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا ، وهو أنه يقال : «فاعل» فى التذكير ، و «فاعله» فى التأنى

«كم»و«كأيّ»و«كذا»

«كم» الاستفهاميه

ميّز فى الاستفهام «كم» بمثل ما

ميّزت عشرين ككم شخصا سما (1)

وأجز ان تجرّه «من» مضمرا

إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا (2)

«كم» اسم ، والدليل على ذلک دخول حرف الجر عليها ، ومنه قولهم : «على كم جذع سقفت بيتک» وهى اسم لعدد مبهم ، ولا بدّ لها من تمييز ، نحو «كم رجلا عندک؟» وقد يحذف للدلاله ، نحو «كم صمت؟» أى : كم يوما صمت.

1- «ميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كم» قصد لفظه : مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على على السكون فى محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميزت ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صله الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين «ككم» الكاف جاره ، ومجرورها قول محذوف ، وكم : اسم استفهام مبتدأ «شخصا» تمييز لكم «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كم الواقعه مبتدأ ، والجمله من سما وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف.
2- «وأجز» الواو عاطفه أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أن» مصدريه «تجره» تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه : فاعل تجر ، و «أن» المصدريه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمرا» حال من «من» «إن» شرطيه «وليت» ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه : فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت ، وحرف مضاف

و «جر» مضاف إليه «مظهرا» نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وتكون استفهاميه ، وخبريه ؛ فالخبريه سيذكرها ، والاستفهاميه يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته ؛ فيكون مفردا منصوبا ، نحو «كم درهما قبضت» ويجوز جره ب- «من» [مضمره] إن وليت «كم» حرف جرّ ، نحو «بكم درهم اشتريت هذا» أى : بكم من درهم ؛ فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه.

* * *

«كم» الخبريه

واستعملنها مخبرا كعشره

أو مائه : ككم رجال أو مره (1)

ككم كأىّ ، وكذا ، وينتصب

تمييز ذين ، أو به صل «من» تصب (2)

تستعمل «كم» للتكثير ، فتميّز بجمع مجرور كعشره ، أو بمفرد مجرور كمائه ،

1- «واستعملنها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به لاستعمل «مخبرا» حال من فاعل استعمل «كعشره» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : واستعملنها استعمالا كائنا كاستعمال عشره «أو» حرف عطف «مائه» معطوف على عشره «ككم» الكاف جاره لقول محذوف ، وكم : خبريه بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير عندى ؛ مثلا ، ويجوز أن يكون كم مفعولا به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيرا ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف و «رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مره» معطوف على رجال.
2- «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأى» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأى «وينتصب» الواو عاطفه ، ينتصب : فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب ، وتمييز مضاف و «ذين» مضاف إليه «أو» عاطفه

«به» جار ومجرور متعلق بقوله «صل» الآتى «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» قصد لفظه : مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

نحو «كم غلمان ملكت ، وكم درهم أنفقت» والمعنى : كثيرا من الغلمان ملكت ، وكثيرا من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» - فى الدلاله على التكثير - كذا ، وكأىّ ، ومميّزهما منصوب أو مجرور بمن - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى : (وكاى من نبى قاتل معه) ، و «ملكت كذا درهما».

وتستعمل «كذا» مفرده كهذا المثال ، ومركبه ، نحو «ملكت كذا كذا درهما» ومعطوفا عليها مثلها ، نحو «ملكت كذا وكذا درهما» (1).

«كم» بنوعيها لها الصداره

و «كم» لها صدر الكلام : استفهاميه كانت ، أو خبريه ؛ فلا تقول : «ضربت كم رجلا» ولا «ملكت كم غلمان» وكذلک «كأى» بخلاف «كذا» ، نحو «ملكت كذا درهما».

* * *

1- يجعل الفقهاء فى الإقرارات كذا المركبه نحو «له على كذا كذا قرشا» مكنيا بها عن أحد عشر - إلى تسعه عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو «له عندى كذا وكذا دينارا» مكنيا بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعه وتسعين ، وهو كلام حسن.

الحكايه

الحكايه بِ«أى» و بِ«من»

احک «بأىّ» ما لمنكور سئل

عنه بها : فى الوقف ، أو حين تصل (1)

ووقفا احک ما لمنكور «بمن»

والنّون حرّک مطلقا ؛ وأشبعن (2)

وقل : «منان ، ومنين» بعد «لى

إلفان بابنين» وسكّن تعدل (3).

1- «احک» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بأى» جار ومجرور متعلق باحک «ما» اسم موصول : مفعول به لاحک «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجمله فى محل جر صفه لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضا «فى الوقف» جار ومجرور متعلق باحک «أو» عاطفه «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافه حين إليها.
2- «ووقفا» يجوز أن يكون حالا من فاعل «احک» الآتى بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفا ، ويجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، أى : فى الوقف «احک» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاحک «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما «بمن» جار ومجرور متعلق باحک «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرک الآتى «حرک» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقا» نعت لمصدر محذوف ، أى : تحريكا مطلقا «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرک ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

3- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منان» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضا : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه ، أى : بعد قولک - إلخ «وسكن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرک بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وقل لمن قال «أتت بنت» : «منه»

والنّون قبل تا المثنّى مسكنه (1)

والفتح نزر ، وصل التّا والألف

بمن بإثر «ذا بنسوه كلف» (2)

وقل : «منون ، ومنين» مسكنا

إن قيل : جا قوم لقوم فطنا (3)

ص: 86

1- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقل «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من المجروره محلا باللام ، والجمله لا محل لها صله «أتت» أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى ، والجمله فى محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه : مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله «مسكنه» الآتى ، وقبل مضاف و «تا» مضاف إليه ، وتا مضاف و «المثنى» مضاف إليه «مسكنه» خبر المبتدأ الذى هو قوله النون.
2- «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «التا» قصر للضروره : مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن بإثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشاره : مبتدأ «بنسوه» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى «كلف» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : بإثر قولك ذا - إلخ.
3- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منون» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكنا» حال من فاعل قل «إن» شرطيه «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «جا» قصر للضروره : فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور ، وجمله الفعل وفاعله فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وقصد لفظها ، وجواب الشرط محذوف.

وإن تصل فلفظ «من» لا يختلف

ونادر «منون» فى نظم عرف (1)

إن سئل ب- «أىّ» عن منكور مذكور فى كلام سابق حكى فى «أى» ما لذلک المنكور من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنيه وجمع ، ويفعل بها ذلک وصلا ووقفا ؛ فتقول لمن قال «جاءنى رجل» : «أىّ» ولمن قال «رأيت رجلا» : «أيّا» ولمن قال «مررت برجل» : «أىّ» وكذلک تفعل فى الوصل ، نحو «أىّ يا فتى ، وأيّا يا فتى ، وأىّ يا فتى» وتقول فى التأنيث : «أيه» وفى التثنيه «أيّان ، وأيّتان» رفعا ، و «أيّين ، وأيّتين» جرا ونصبا ، وفى الجمع «أيّون ، وأيّات» رفعا ، و «أيّين ، وأيّات» جرا ونصبا.

وإن سئل عن المنكور المذكور ب- «من» حكى فيها ماله من إعراب ، وتشبع الحركه التى على النون ؛ فيتولّد منها حرف مجانس لها ، ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير ، وتثنيه وجمع ، ولا تفعل بها ذلک كلّه إلا وقفا ، فتقول لمن قال «جاءنى رجل» : «منو» ولمن قال «رأيت رجلا» : «منا» ولمن قال «مررت برجل» : «منى» وتقول فى تثنيه المذكر : «منان» رفعا ، و «منين» نصبا وجرا ، وتسكن النون فيهما ؛ فتقول لمن قال «جاءنى

1- «وإن» شرطيه «تصل» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلفظ» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، ولفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف و «من» مضاف إليه «لا» نافيه «يختلف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «فى نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نظم ، والجمله من الفعل ونائب فاعله فى محل جر نعت لنظم.

رجلان» : «منان» ولمن قال «رأيت رجلين» : «منين» ولمن قال «مررت برجلين» : «منين» وتقول للمؤنثه : «منه» رفعا ونصبا وجرا ؛ فإذا قيل «أتت بنت» فقل : «منه» رفعا ، وكذا فى الجر والنصب ، وتقول فى تثنيه المؤنث «منتان» رفعا ، و «منتين» جرا ونصبا ، بسكون النون التى قبل التاء ، وسكون نون التثنيه ، وقد ورد قليلا فتح النون التى قبل التاء ، نحو «منتان ومنتين» وإليه أشار بقوله : «والفتح نزر» وتقول فى جمع المؤنث : «منات» بالألف والتاء الزائدتين كهندات ، فإذا قيل : «جاء نسوه» فقل : «منات» وكذا تفعل فى الجر والنصب ، وتقول فى جمع المذكر رفعا : «منون» رفعا ، و «منين» نصبا وجرا ، بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : «جاء قوم» فقل : «منون» وإذا قيل : «مررت بقوم» أو «رأيت قوما» فقل : «منين».

هذا حكم «من» إذا حكى بها فى الوقف ، فإذا وصلت لم يحك فيها شىء من ذلك ؛ لكن تكون بلفظ واحد فى الجميع ؛ فتقول : «من يافتى» لقائل جميع ما تقدم ، وقد ورد فى الشعر قليلا «منون» وصلا ، قال الشاعر :

352- أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم؟ ***فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلاما!(1).

1- روى أبو زيد فى نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثه ، وهى : ونار قد حضأت لها بليل بدار لا أريد بها مقاما سوى تحليل راحله وعين أكالئها مخافه أن تناما أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم؟ فقالوا ... البيت ، وبعده : فقلت : إلى الطّعام ، فقال منهم زعيم : نحسد الأنس الطّعاما ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبى. اللغه : «حضأت» فى القاموس : «حضأ النار كمنع أوقدها أو فتحها لتلتهب كاحتضأها فاحتضأت» ا ه ، ومعنى فتحها فى كلام المجد حركها «عموا ظلاما» دعاء مثل «عم صباحا» و «عم مساء». الإعراب : «أتوا» فعل وفاعل «نارى» نار : مفعول به لأتوا ، ونار مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فقلت» الفاء للترتيب الذكرى ، قلت : فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره ، والجمله فى محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف ، أى فقالوا : نحن الجن ، والجمله فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل ماض وفاعله «عموا» فعل أمر ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل ، الأصل لينعم

ظلامكم ، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفيه : أى فى ظلامكم. الشاهد فيه : قوله «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل ، وذلک شاذ.

فقال : «منون أنتم» والقياس «من أنتم».

* * *

والعلم احكيّنّه من بعد «من»

إن عريت من عاطف بها اقترن (1)

يجوز أن يحكى العلم ب- «من» إن لم يتقدم عليها عاطف ؛ فتقول لمن قال «جاءنى زيد» : «من زيد» ولمن قال «رأيت زيدا» : «من زيدا» ولمن

1- «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «احكينه» احک : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجرور متعلق باحک ، وبعد مضاف ، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «إن» شرطيه «عريت» عرى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى من «من عاطف ، بها» كل منهما جار ومجرور متعلق باقترن الآتى «اقترن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عاطف ، والجمله من اقترن وفاعله فى محل جر صفه لعاطف.

قال «مررت بزيد» «من زيد» فتحكى فى العلم المذكور بعد «من» ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الإعراب.

ومن : مبتدأ ، والعلم الذى بعدها خبر عنها ، أو خبر (1) عن الاسم المذكور بعد [من].

فإن سبق «من» عاطف لم يجز أن يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبر عن «من» أو مبتدأ خبره «من» ؛ فتقول لقائل «جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزيد» : «ومن زيد».

ولا يحكى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لقائل : «رأيت غلام زيد» «من غلام زيد؟» بنصب غلام ، بل يجب رفعه ؛ فتقول : «من غلام زيد» ، وكذلك فى الرفع والجر.

* * *

1- يقصد أن «من» يجوز أن تكون هى الخبر مقدما ، كما جاز أن تكون مبتدأ.

علامه التأنيث التاء أو الألف مقصوره أو ممدوده

علامه التّأنيث تاء أو ألف

وفى أسام قدّروا التّا : كالكتف (1)

ويعرف التّقدير : بالضّمير ،

ونحوه ، كالرّدّ فى التّصغير (2)

أصل الاسم أن يكون مذكرا ، والتأنيث فرع عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكّر عن علامه تدلّ على التذكير ، ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامه تدلّ عليه - وهى : التاء ، والألف المقصوره ، أو الممدوده - والتاء أكثر فى الاستعمال من الألف ، ولذلك قدّرت فى بعض الأسماء كعين وكتف.

ويستدلّ على تأنيث ما لا علامه فيه ظاهره من الأسماء المؤنثه : بعود الضمير إليه مؤنثا ، نحو «الكتف نهشتها ، والعين كحلتها» وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو «أكلت كتفا مشويّه» وكردّ التاء إليه فى التصغير : ككتيفه ، ويديّه.

* * *

1- «علامه» مبتدأ ، وعلامه مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفه «ألف» معطوف على تاء «وفى أسام» الواو عاطفه أو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتى «قدروا» فعل وفاعل «التا» قصر للضروره : مفعول به لقدورا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالكتف.
2- «ويعرف» فعل مضارع مبنى للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله يعرف «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على الضمير ، ونحو مضاف ، وضمير الغيبه العائد إلى الضمير

مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كالرد «فى التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

ولا تلى فارقه فعولا

أصلا ، ولا المفعال والمفعيلا (1)

كذاک مفعل ، وما تليه

تا الفرق من ذى فشذوذ فيه (2)

ومن فعيل كقتيل إن تبع

موصوفه غالبا التّا تمتنع (3)

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت فى الأسماء ليتميز المؤنّث عن المذكر ، وأكثر ما يكون ذلک فى الصفات : كقائم وقائمه ، وقاعد وقاعده ، ويقلّ ذلک فى الأسماء التى ليست بصفات : كرجل ورجله ، وإنسان وإنسانه ، وامرىء وامرأه.

1- «ولا» الواو عاطفه ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفى «تلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى تاء التأنيث «فارقه» حال من الضمير المستتر فى تلى «فعولا» مفعول به لتلى «أصلا» حال من فعولا «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافيه «المفعال ، والمفعيلا» معطوفان على قوله «فعولا».
2- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافيه ، ما : اسم موصول مبتدأ «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به لتلى «تا» قصر للضروره : فاعل تلى ، وتا مضاف و «الفرق» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صله ما الموصوله الواقعه مبتدأ «فشذوذ» الفاء زائده ، وشذوذ : مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.
3- «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «تمتنع» الآتى فى آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطيه «تبع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود

إلى فعيل «موصوفه» موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه «غالبا» حال من الضمير المستتر فى تبع «التا» قصر للضروره : مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى التا ، والجمله من تمتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جمله المبتدأ والخبر.

وأشار بقوله : «ولا تلى فارقه فعولا - الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على «فعول» (1) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله «أصلا» واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلا لأنه أكثر من الثانى ، وذلك نحو «شكور ، وصبور» بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث «صبور ، وشكور» بلا تاء ، نحو «هذا رجل شكور ، وامرأه صبور».

فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء فى التأنيث ، نحو «ركوبه» - بمعنى مركوبه -.

وكذلك لا تلحق التاء وصفا على «مفعال» كامرأه مهذار - وهى الكثيره الهذر ، وهو الهذيان - أو على «مفعيل» كامرأه معطير - من «عطرت المرأه» إذا استعملت الطيب - أو على «مفعل» كمغشم - وهو : الذى لا يثنيه شىء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه ، نحو «عدوّ وعدوّه ، وميقان وميقانه ، ومسكين ومسكينه».

وأما «فعيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو «رجل كريم ، وامرأه كريمه» وقد حذفت منه قليلا ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وإن كان بمعنى

1- بهذا استدل على أن «بغيا» فى قوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) وفى قوله سبحانه (وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) على زنه فعول لا فعيل ؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال «بغيه» فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل. والأصل «بغويا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار كما ترى.

مفعول - وإليه أشار بقوله «كقتيل» - فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا ؛ فإن استعمل استعمال الأسماء - أى : لم يتبع موصوفه - لحقته التاء ، نحو «هذه ذبيحه ، ونطيحه ، وأكيله» أى : مذبوحه ومنطوحه ومأكوله السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أى : بأن يتبع موصوفه - حذفت منه التاء غالبا ، نحو «مررت بامرأه جريح ، وبعين كحيل» أى : مجروحه ومكحوله ، وقد تلحقه التاء قليلا ، نحو «خصله ذميمه» أى : مذمومه ، و «فعله حميده» أى : محموده.

* * *

ألف التأنيث مقصوره أو ممدوده و أوزان المقصوره المشهوره

وألف التّأنيث : ذات قصر

وذات مدّ ، نحو أنثى الغرّ (1)

والاشتهار فى مبانى الأولى

يبديه وزن «أربى ، والطّولى (2)

ومرطى» ووزن «فعلى» جمعا

أو مصدرا ، أو صفه : كشبعى (3)

1- «ألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ ، وذات مضاف و «قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق ، وذات مضاف و «مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و «أنثى» مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و «الغر» مضاف إليه ، وأنثى الغر هى الغراء بألف تأنيث ممدوده.
2- «والاشتهار» مبتدأ «فى مبانى» جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومبانى مضاف و «الأولى» مضاف إليه «يبديه» يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبدى «وزن» فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و «أربى» مضاف إليه ، و «الطولى» معطوف على أربى ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ.

3- «ومرطى» معطوف على «أربى» فى البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» فى البيت السابق أيضا ، ووزن مضاف و «فعلى» مضاف إليه «جمعا» حال من فعلى «أو مصدرا أو صفه» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كشبعى.

وكحبارى ، سمّهى ، سبطرى ،

ذكرى ، وحثّيثى ، مع الكفرّى (1)

كذاك خلّيطى ، مع الشّقّارى ،

واعز لغير هذه استندارا (2)

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين ؛ أحدهما : المقصوره ، كحبلى وسكرى ، والثانى : الممدوده ، كحمراء وغرّاء ، ولكل منهما أوزان تعرف بها.

فأما المقصوره فلها أوزان مشهوره ، وأوزان نادره

فمن المشهوره : فعلى ، نحو : أربى - للداهيه ، وشعبى - لموضع.

ومنها : فعلى ، اسما كبهمى - لنبت ، أو صفه كحبلى ، والطّولى ، أو مصدرا كرجعى.

ومنها : فعلى ، اسما كبردى - لنهر [بدمشق] ، أو مصدرا كمرطى -

1- «وكحبارى» الواو عاطفه ، كحبارى : جار ومجرور معطوف على «كشبعى» فى البيت السابق «سمهى ، سبطرى ، ذكرى ، وحثيثى» معطوفات على حبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات ، ومع مضاف و «الكفرى» مضاف إليه.
2- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى ، ومع مضاف و «الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفه ، واعز : فعل أمر مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باعز ، وغير مضاف واسم الإشاره فى قوله «هذه» مضاف إليه «استندارا» مفعول به لاعز.

لضرب من العدو ، أو صفه كحيدى ، يقال : حمار حيدى ، أى : يحيد عن ظلّه لنشاطه.

قال الجوهرى : ولم يجىء فى نعوت المذكّر شىء على فعلى غيره.

ومنها : فعلى ، جمعا ، كصرعى جمع صريع ، أو مصدرا كدعوى ، أو صفه كشبعى وكسلى.

ومنها : فعالى ، كحبارى لطائر ، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها : فعّلى ، كسمّهى للباطل.

ومنها : فعلّى ، كسبطرى ، لضرب من المثنى (1).

ومنها : فعلى ، مصدرا كذكرى ، أو جمعا كظربى جمع ظربان ، وهى : دويبّه كالهره منتنه الريح ، تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها ، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب ، وكحجلى جمع حجل ؛ وليس فى الجموع ما هو على [وزن] فعلى غيرهما.

ومنها : فعّيلى ، كحثّيثى ، بمعنى الحثّ (2).

ومنها : فعلّى ، نحو كفرّى - لوعاء الطّلع.

ومنها : فعّيلى ، نحو خلّيطى - للاختلاط ، ويقال : وقعوا فى خلّيطى ، أى : اختلط عليهم أمرهم.

ومنها : فعّالى ، نحو شقّارى - لنبت.

* * *

1- سبطرى : ضرب من المشى فيه تبختر ، ونظيره «دفقى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحه - وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدفق.

2- ونظيره «خليفى» بمعنى الخلافه عن رسول الله ، وفى حديث عمر بن الخطاب - رضى الله عنه! - «لو لا الخليفى لأذنت» يريد لو لا اشتغاله بشؤون الخلافه لكان مؤذنا.

لمدّها : فعلاء ، أفعلاء

- مثلّث العين - وفعللاء (1)

ثمّ فعالا ، فعللا ، فاعولا

وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا (2)

ومطلق العين فعالا ، وكذا

مطلق فاء فعلاء أخذا (3)

لألف التأنيث الممدوده أوزان كثيره ، نبّه المصنف على بعضها.

فمنها : فعلاء ، اسما كصحراء ، أو صفه مذكّرها على أفعل كحمراء ، وعلى غير أفعل كديمه هطلاء ، ولا يقال : سحاب أهطل ، بل سحاب هطل ؛ وقولهم : فرس أو ناقه روغاء ، أى : حديده القياد ، ولا يوصف به المذكّر منهما ؛ فلا يقال : جمل أروغ ، وكامرأه حسناء ، ولا يقال : رجل أحسن ، والهطل : تتابع المطر والدّمع وسيلانه ، يقال : هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا. دأ

1- «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير المؤنثه مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلث» حال من أفعلاء ، ومثلث مضاف و «العين» مضاف إليه «وفعللاء» معطوف فعلاء.
2- «ثم فعالا ، فعللا ، فاعولا ، وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء فى البيت السابق بعاطف مقدر فى أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضروره ارتكانا على فهم القارىء من قوله «لمدها» فى البيت السابق.
3- «ومطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالا» الآتى ، ومطلق مضاف و «العين» مضاف إليه «فعالا» قصر للضروره أيضا : معطوف على الأوزان السابقه «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتى فى آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعلاء» الآتى - ومطلق مضاف

و «فاء» مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ «أخذا» أخذ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ

ومنها : أفعلاء - مثلث العين - نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : أربعاء - بضم الباء وفتحها وكسرها.

ومنها : فعللاء ، نحو عقرباء - لأنثى العقارب.

ومنها : فعالاء ، نحو قصاصاء - للقصاص.

ومنها : فعللاء ، كقرفصاء.

ومنها : فاعولاء ، كعاشوراء.

ومنها : فاعلاء ، كقاصعاء - لجحر من جحره اليربوع.

ومنها : فعلياء ، نحو : كبرياء ، وهى العظمه.

ومنها : مفعولاء ، نحو : مشيوخاء ، جمع شيخ.

ومنها : فعالاء - مطلق العين ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها - نحو : دبوقاء - للعذره ، وبراساء ، لغه فى البرنساء ، وهم الناس ، وقال ابن السّكّيت : يقال ما أدرى أى البرنساء هو ، أى : أىّ الناس هو ، وكثيراء.

ومنها : فعلاء - مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها - نحو : خيلاء - للتكبر ، وجنفاء - اسم مكان ، وسيراء - لبرد فيه خطوط صفر.

ضابط المقصور و الممدود و أنواعهما و ضابط القياسى منهما

إذا اسم استوجب من قبل الطّرف

فتحا ، وكان ذا نظير كالأسف (1)

فلنظيره المعلّ الآخر

ثبوت قصر بقياس ظاهر (2)

كفعل وفعل فى جمع ما

كفعله وفعله ، نحو الدّمى (3)

المقصور : هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمه.

1- «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «استوجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله لا محل لها مفسره «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «فتحا» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابه عن الفتحه ، وذا مضاف و «نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كالأسف.
2- «فلنظيره» الفاء داخله على جواب إذا الواقعه فى البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير ، والمعل مضاف و «الآخر» مضاف إليه ، من إضافه اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و «قصر» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا فى البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

3- «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وفعل» معطوف على المجرور فى كفعل «فى جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «كفعله» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «وفعله» معطوف على المجرور فى كفعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلک نحو ، ونحو مضاف و «الدمى» مضاف إليه.

فخرج بالاسم : الفعل ، نحو يرضى ، وبحرف إعرابه : المبنىّ ، نحو إذا ، وبلازمه : المثنّى ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء فى الجر والنصب.

والمقصور على قسمين : قياسى ، وسماعى.

فالقياسىّ : كل اسم معتلّ له نظير من الصحيح ، ملتزم فتح ما قبل آخره ، وذلک : كمصدر الفعل اللازم الذى على [وزن] فعل ؛ فإنه يكون فعلا ، بفتح الفاء والعين ، نحو أسف أسفا ، فإذا كان معتلا وجب قصره ، نحو جوى جوى [لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره] ونحو فعل فى جمع فعله بكسر الفاء ، وفعل فى جمع فعله بضم الفاء ، نحو مرى جمع مريه ، ومدى جمع مديه ، فإن نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربه وقربه ؛ لأن جمع فعله بكسر الفاء يكون على فعل ، بكسر الأول وفتح الثانى ، وجمع فعله بضم الفاء يكون على فعل ، بضم الأول وفتح الثانى ، والدّمى : جمع دميه ، وهى الصّوره من العاج ونحوه.

* * *

وما استحقّ قبل آخر ألف

فالمدّ فى نظيره حتما عرف (1)

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «استحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق وقبل مضاف و «آخر» مضاف إليه «ألف» مفعول به لاستحق ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صله الموصول «فالمد» الفاء زائده ، والمد : مبتدأ ثان «فى نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله «عرف» الآتى ، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذى استحق قبل آخره ألفا مضاف إليه «حتما» حال من الضمير المستتر فى عرف الآتى «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجمله «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعه الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من «أن» المؤكد مع اسمها وخبرها ، أو من «أن» المصدريه مع منصوبها. ومثل هذا الشاهد قول عمر

بن أبى ربيعه المخزومى : غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنى مررن الطريقا ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ; وذلک فى قوله «غضبت أن نظرت» وأصله : غضبت من أن نظرت.

أى : تمرون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أن» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن على ابن سليمان البغدادى وهو] الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعين الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء ، فتقول : «بريت القلم السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو : «رغبت فى زيد» فلا يجوز حذف «فى» ، لأنه لا يدرى حينئذ : هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «فى زيد» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو «اخترت القوم من بنى تميم» فلا يجوز الحذف ، فلا تقول : «اخترت القوم بنى تميم» ، إذ لا يدرى : هل الأصل «اخترت القوم من بنى تميم» أو «اخترت من القوم بنى تميم».

وأما «أن ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا ، بشرط أمن اللبس ، كقولك «عجبت أن يدوا» والأصل «عجبت من أن يدوا» أى : من أن يعطوا الديه ، ومثال ذلك مع أن - بالتشديد - «عجبت من أنك قائم» فيجوز حذف «من» فتقول : «عجبت أنك قائم» ، فإن حصل لبس لم يجز

السماعى من المقصور و الممدود

والعادم النّظير ذا قصر وذا

مدّ ، بنقل : كالحجا وكالحذا (1)

هذا هو القسم الثانى ، وهو المقصور السماعىّ ، والممدود السماعىّ.

وضابطهما : أنّ ما ليس له نظير اطّرد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع ، وما ليس له نظير اطّرد زياده ألف قبل آخره فمدّه مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعىّ : الفتى ، واحد الفتيان ، والحجا : العقل ، والثّرى : التراب ، والسّنا : الضوء.

ومن الممدود السماعى : الفتاء : حداثه السّنّ ، والسّناء : الشّرف ، والثّراء : كثره المال ، والحذاء : النّعل.

* * *

يجوز قصر الممدود للضروره إجماعا و اختلفوا فى جواز مد المقصور للضروره

وقصر ذى المدّ اضطرارا مجمع

عليه ، والعكس بخلف يقع (2)

لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر الممدود للضروره.

واختلف فى جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

1- «والعادم» مبتدأ ، والعادم مضاف و «النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر فى قوله بنقل الآتى ، وذا مضاف و «قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافى معطوف على قوله ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر

مبتدأ محذوف : أى وذلک کائن کالحجا «وکالحذا» معطوف على قوله کالحجا.
2- «وقصر» مبتدأ ، وقصر مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المد» مضاف إليه «اضطرارا» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول «والعکس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العکس ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

353- يا لک من تمر ومن شيشاء***ينشب فى المسعل واللهاء(1)

فمدّ «اللهاء» للضروره ، وهو مقصور.

* * *

ص: 103

1- نسب أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى هذا البيت إلى أبى المقدام الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابى من أهل الباديه ، ولم يسمه. اللغه : «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسوره وبينهما ياء مثناه ، ممدودا - هو الشيص ، وهو التمر الذى يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهرى : الشيش والشيشاء : لغه فى الشيص والشيصاء «ينشب» أى : يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون - موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد ، وأصله القصر - وهى هنه مطبقه فى أفصى سقف الفم. الإعراب : «يا» أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لک شىء ، مثلا «من تمر» بيان للكاف فى لک : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف فى لک ، وقيل : إن «لک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «من» زائده ، و «تمر» مبتدأ مؤخر ، وفيه أعاريب أخر «ومن شيشياء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله «من تمر» «ينشب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شيشاء «فى المسعل» جار ومجرور متعلق بينشب «واللهاء» معطوف على المسعل. الشاهد فيه : قوله «واللهاء» حيث مده للضروره ، وأصله «اللها» بالقصر - كما ذكرناه فى لغه البيت.

كيفيه تثنيه المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحا

اشاره

آخر مقصور تثنّى اجعله يا

إن كان عن ثلاثه مرتقيا (1)

كذا الذى اليا أصله ، نحو الفتى

والجامد الذى أميل كمتى (2)

فى غير ذا تقلب واوا الألف

وأولها ما كان قبل قد ألف (3)

1- «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتى ، وآخر مضاف و «مقصور» مضاف إليه «تثنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جر صفه لمقصور «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضروره : مفعول ثان لاجعل «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثه» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقيا الآتى «مرتقيا» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضروره : مبتدأ «أصله» أصل : خبر المبتدأ ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف والتقدير : وذلک نحو ، ونحو مضاف و «الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذى» السابق «الذى» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كمتى.
3- «فى غير» جار ومجرور متعلق بقوله «تقلب» الآتى ، وغير مضاف ، و «ذا» اسم إشاره : مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبنى للمجهول «واوا»

مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب ، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، أول : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «قبل» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بقوله «ألف» الآتى «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صله الموصول.

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر ، أو كان منقوصا ، لحقته علامه التثنيه من غير تغيير ؛ فتقول فى «رجل ، وجاريه ، وقاض» : «رجلان ، وجاريتان ، وقاضيان».

وإن كان مقصورا فلا بدّ من تغييره ، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدودا فسيأتى حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعه فصاعدا قلبت ياء ؛ فتقول فى «ملهى» : «ملهيان» وفى «مستقصى» : «مستقصيان» وإن كانت ثالثه : فإن كانت بدلا من الياء - كفتى ورحى - قلبت أيضا ياء ؛ فتقول : «فتيان ، ورحيان» ، وكذا إذا كانت ثالثه مجهوله الأصل وأميلت ؛ فتقول فى «متى» علما : «متيان» وإن كانت ثالثه بدلا من واو - كعصا وقفا - قلبت واوا ؛ فتقول : «عصوان ، وقفوان» ، وكذا إن كانت ثالثه مجهوله الأصل ولم تمل ، كإلى علما ؛ فتقول : «إلوان».

فالحاصل : أن ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاثه مواضع :

الأول : إذا كانت رابعه فصاعدا.

الثانى : إذا كانت ثالثه بدلا من ياء.

الثالث : إذا كانت [ثالثه] مجهوله الأصل وأميلت.

وتقلب واوا فى موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثه بدلا من الواو.

الثانى : إذا كانت ثالثه مجهوله الأصل ولم تمل.

وأشار بقوله : «وأولها ما كان قبل قد ألف» إلى أنه إذا عمل هذا العمل المذكور فى المقصور - أعنى قلب الألف ياء أو واوا - لحقتها علامه التثنيه ، التى سبق ذكرها أول الكتاب ، وهى الألف والنون المكسوره رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسوره جرا ونصبا.

* * *

همزه الممدود على أربعه أنواع و حكم كل نوع منها عند التثنيه

وما كصحراء بواو ثنّيا

ونحو علباء كساء وحيا (1)

بواو او همز ، وغير ما ذكر

صحّح ، وما شذّ على نقل قصر (2).

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و «علباء» مضاف إليه «كساء ، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر فى الأول ، وقد قصر الثانى للضروره.
2- «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ - وهو قوله «نحو» فى البيت السابق - «أو» عاطفه «همز» معطوف على واو «وغير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صحح» الآتى - وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل

ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «صحح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وما» اسم موصول : مبتدأ «شذ» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله هو فاعل ، والجمله لا محل لها صله «على نقل» جار ومجرور متعلق بقوله قصر الآتى «قصر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

لما فرغ من الكلام على كيفيه تثنيه المقصور شرع فى ذكر كيفيه تثنيه الممدود.

والممدود : إما أن تكون همزته بدلا من ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أصلا.

فإن كانت بدلا من ألف التأنيث ؛ فالمشهور قلبها واوا ؛ فتقول فى «صحراء ، وحمراء» : «صحراوان ، وحمراوان».

وإن كانت للإلحاق ، كعلباء ، أو بدلا من أصل ، نحو «كساء ، وحياء» (1) جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واوا ؛ فتقول : «علباوان ، وكساوان ، وحياوان» والثانى : إبقاء الهمزه من غير تغيير ؛ فتقول : «علباءان ، وكساءان ، وحياءان» والقلب فى اللحقه أولى من إبقاء الهمزه ، وإبقاء الهمزه المبدله من أصل أولى من قلبها واوا.

وإن كانت الهمزه الممدوده أصلا وجب إبقاؤها ؛ فتقول فى «قرّاء ، ووضّاء» (2) : «قرّاءان ، ووضّاءان». .

1- أصل كساء كساو ؛ بدليل قولک «كسوت فلانا كسوه» فوقعت الواو فى كساء إثر ألف زائده فقلبت همزه ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولک «حييت» وقولک «حيى فلان يحيا» و «حى» فوقعت ياء حياى إثر ألف زائده فقلبت همزه ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائده قلبت همزه ، سواء أكانت متطرفه كما هنا ، أم كانت فى وسط الكلمه كما فى «صائم ، وقائم ، وقائل» من القول ، وكما فى «بائع ، وصائر ، وقائل» من القيلوله.
2- قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءه ، تقول : «رجل قراء» : أى حسن القراءه ، و «وضاء» بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاءه وهى حسن الوجه.

وأشار بقوله : «وما شذّ على نقل قصر» إلى أن ما جاء من تثنيه المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم فى «الخوزلى» : «الخوزلان» والقياس «الخوزليان» وقولهم فى «حمراء» : «حمرايان» والقياس «حمراوان».

* * *

جمع المنقوص و المقصور جمع مذكر سالما

واحذف من المقصور فى جمع على

حدّ المثنّى ما به تكمّلا (1)

ولفتح أبق مشعرا بما حذف

وإن جمعته بتاء وألف (2)

فالألف اقلب قلبها فى التّثنيه

وتاء ذى التّا ألزمنّ تنحيه (3)

1- «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من المقصور ، فى جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و «المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله تكملا الآتى «تكملا» تكمل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- «والفتح» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أبق» الآتى - «أبق» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مشعرا» حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر فى أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا بالباء ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بالباء «وإن» شرطيه

«جمعته» جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألف» معطوف على تاء.
3- «فالألف» الفاء واقعه فى جواب الشرط فى البيت السابق ، والألف : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «اقلب» الآتى - «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قلبها» قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف وها مضاف إليه «فى التثنيه» جار ومجرور متعلق بقلب ، وجمله اقلب وفاعله ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله - وهو قوله «ألزمن» الآتى - وتاء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «التا» مضاف إليه «ألزمن» ألزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تنحيه» مفعول ثان لألزم.

إذا جمع صحيح الآخر على حدّ المثنى - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامه من غير تغيير ؛ فتقول فى «زيد» : زيدون.

وإن جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه ، وضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ؛ فتقول [فى قاض] : قاضون ، رفعا ، وقاضين ، جرّا ونصبا.

وإن جمع الممدود فى هذا الجمع عومل معاملته فى التثنيه ؛ فإن كانت الهمزه بدلا من أصل ، أو للإلحاق - جاز [فيه] وجهان : إبقاء الهمزه ، وإبدالها واوا ؛ فيقال فى «كساء» علما : «كساؤون ، وكساوون» ، وكذلک علباء ، وإن كانت الهمزه أصليه وجب إبقاؤها ؛ فتقول فى «قرّاء» : «قرّاؤون».

وأما المقصور - وهو الذى ذكره المصنف - فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون ، وتبقى الفتحه داله عليها ؛ فتقول فى مصطفى : «مصطفون» رفعا ، و «مصطفين» جرّا ونصبا ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه ، كما تقلب فى التثنيه ؛ فتقول فى «حبلى» : «حبليات» وفى «فتى ، وعصا» علمى مؤنث : «فتيات ، وعصوات».

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها ؛ فتقول فى «فتاه» : «فتيات» ، وفى «قناه» : «قنوات».

* * *

متى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالما

والسّالم العين الثّلاثىّ اسما أنل

إتباع عين فاءه بما شكل (1)

إن ساكن العين مؤنّثا بدا

مختتما بالتّاء أو مجرّدا (2)

وسكّن التّالى غير الفتح أو

خفّفه بالفتح ؛ فكلّا قد رووا (3)

1- «السالم» مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أنل» الآتى - والسالم مضاف و «العين» مضاف إليه «الثلاثى» نعت للسالم «اسما» حال من الثلاثى «أنل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إتباع» مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و «عين» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء : مفعول ثان لإتباع ، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجمله لا محل لها صله الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد ضمير محذوف مجرور بباء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذى جر الموصول ، والذى جر العائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر فى موضعه.
2- «إن» شرطيه «ساكن» حال من الضمير المستتر فى قوله «بدا» الآتى ، وساكن مضاف و «العين» مضاف إليه «مؤنثا» حال ثانيه «بدا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم

العين «مختتما» حال ثالثه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمختتم «أو» عاطفه «مجردا» معطوف على قوله «مختتما» السابق.
3- «وسكن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «التالى» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالى ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفه «خففه» خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلا» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «رووا» الآتى - «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماض وفاعله.

إذا جمع الاسم الثّلاثىّ ، الصحيح العين ، الساكنها ، المؤنث ، المختوم بالتاء أو المجرّد عنها ، بألف وتاء ، أتبعت عينه فاءه فى الحركه مطلقا ؛ فتقول : فى «دعد» : «دعدات» ، وفى «جفنه» : «جفنات» ، وفى «جمل ، وبسره» : «جملات ، وبسرات» بضم الفاء والعين ، وفى «هند ، وكسره» : «هندات ، وكسرات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز فى العين بعد الضمه والكسره التسكين والفتح ؛ فتقول : «جملات ، وجملات ، وبسرات ، وبسرات ، وهندات ، وهندات ، وكسرات ، وكسرات» ، ولا يجوز ذلک بعد الفتحه ، بل يجب الإتباع.

واحترز بالثّلاثىّ من غيره كجعفر - علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفه ، كضخمه ، وبالصحيح العين من معتلها كجوزه ، وبالساكن العين من محركها ، كشجره ؛ فإنه لا إتباع فى هذه كلها ، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول : «جعفرات ، وضخمات ، وجوزات ، وشجرات» ، واحترز بالمؤنث من المذكر كبدر ؛ فإنه لا يجمع بالألف والتاء.

* * *

متى لا يجوز إتباع عين الاسم لفائه فى جمع المؤنث؟

ومنعوا إتباع نحو ذروه

وزبيه ، وشذّ كسر جروه (1)

يعنى أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء ، وكانت لامه واوا ؛ فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء ؛ فلا يقال فى «ذروه» ذروات - بكسر

1- «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا ، وإتباع مضاف و «نحو» مضاف إليه ، ونحو مضاف و «ذروه» مضاف إليه «وزبيه» معطوف على ذروه «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ ، وكسر مضاف و «جروه» مضاف إليه.

الفاء والعين - استثقالا للكسره قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛ فتقول : ذروات ، أو ذروات ، وشذّ قولهم «جروات» بكسر الفاء والعين.

وكذلک لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومه واللام ياء ، نحو «زبيه» ؛ فلا تقول «زبيات» بضم الفاء والعين - استثقالا للضمه قبل الياء ، بل يجب الفتح أو التسكين ؛ فتقول : «زبيات. أو زبيات».

* * *

ونادر ، أو ذو اضطرار - غير ما

قدّمته ، أو لأناس انتمى (1)

يعنى أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عدّ نادرا ، أو ضروره ، أو لغه لقوم.

فالأول كقولهم فى «جروه» : «جروات» بكسر الفاء والعين.

والثانى كقوله :

354- وحمّلت زفرات الضّحى فأطقتها***ومالى بزفرات العشىّ يدان (2)

فسكن عين «زفرات» ضروره ، والقياس فتحها إتباعا.

1- «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفه «ذو» معطوف على نادر ، وذو مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أو» عاطفه «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتى «انتمى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجمله معطوفه على الخبر فهى فى محل رفع.
2- هذا البيت لعروه بن حزام ، أحد بنى عذره ، من قصيده له ممتعه يقولها فى عفراء ابنه عمه ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : خليلىّ من عليا هلال بن عامر بعفراء عوجا اليوم وانتظرانى اللغه : «زفرات» جمع زفره ، وهى : إدخال النفس فى الصدر ، والشهيق إخراجه ،

وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشى لأن من عاده المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم فى هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها ، وقدرت عليها «يدان» قوه وقدره. الإعراب : «وحملت» حمل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل ، وزفرات مضاف و «الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفه ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفه ، ما : نافيه «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وزفرات مضاف ، و «العشى» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «زفرات» فى الموضعين ، حيث سكن العين لضروره إقامه الوزن وقياسها الفتح إتباعا لحركه فاء الكلمه ، وهى الزاى ، قال أبو العباس المبرد : وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

والثالث كقول هذيل فى جوزه وبيضه ونحوهما : «جوزات وبيضات» - بفتح الفاء والعين - والمشهور فى لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحه.

* * *

ص: 113

جمع التّكسير

أبنيه جموع القله و ما تكون جمعا له

أفعله أفعل ثمّ فعله

ثمّت أفعال - جموع قلّه (1)

جمع التكسير هو : ما دلّ على أكثر من اثنين ، بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدّر كفلک - للمفرد والجمع ، والضمه التى فى المفرد كضمه قفل والضمه التى فى الجمع كضمه أسد ، وهو على قسمين : جمع قله ، وجمع كثره ؛ فجمع القله يدلّ حقيقه على ثلاثه فما فوقها إلى العشره ، وجمع الكثره يدل على ما فوق العشره إلى غير نهايه (2) ، ويستعمل كل [منهما] فى موضع الآخر مجازا.

وأمثله جمع القله : أفعله كأسلحه ، وأفعل كأفلس ، وفعله كفتيه ، وأفعال كأفراس.

وما عدا هذه الأربعه من جموع التكسير فجموع كثره.

* * *

وبعض ذى بكثره وضعا يفى

كأرجل ، والعكس جاء كالصّفى (3)

1- «أفعله» مبتدا «أفعل ، ثم فعله ، ثمه أفعال» معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر فى الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و «قله» مضاف إليه.
2- هذا أحد قولين ، والقول الثانى أن جمع الكثره يدل على الثلاثه إلى ما لا نهايه ، وعلى هذا يكون جمع القله وجمع الكثره متفقين فى المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان فى النهايه ؛ ويكون الذى ينوب عن الآخر جمع القله ؛ إذ ينوب عن جمع الكثره فى الدلاله على أحد عشر فصاعدا ، أما جمع الكثره فدلالته حينئذ على الثلاثه إلى العشره ليست بالنيابه عن جمع القله ، ولكن بالأصاله ، ودلالته هذه حقيقه ، لا مجاز.

3- «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ذى» مضاف إليه «بكثره» جار ومجرور متعلق بقوله يفى الآتى «وضعا» تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ذى ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كالصفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

قد يستغنى ببعض أبنيه القله عن بعض أبنيه الكثره : كرجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئده.

وقد يستغنى ببعض أبنيه الكثره عن بعض أبنيه القله : كرجل ورجال ، وقلب وقلوب.

* * *

لفعل اسما صحّ عينا أفعل

وللرّباعىّ اسما ايضا يجعل (1)

إن كان كالعناق والذّراع : فى

مدّ ، وتأنيث ، وعدّ الأحرف (2)

1- «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله اسما. والجمله فى محل نصب صفه لقوله اسما «عينا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعى» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتى مقدم عليه ، وأصله مفعوله الثانى «اسما» حال من الرباعى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعل ، وهو المفعول الأول.
2- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرباعى فى البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «فى مد» جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما فى الكاف - فى قوله كالعناق - من معنى التشبيه ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر فى كان ، وقوله «وتأنيث ، وعد الأحرف» معطوفان على مد.

أفعل : جمع لكلّ اسم [ثلاثى] على فعل ، صحيح العين ، نحو : كلب وأكلب ، وظبى وأظب ، وأصله أظبى ؛ فقلبت الضمه كسره لتصح الياء فصار أظبى ؛ فعومل معامله قاض.

وخرج بالاسم الصفه ؛ فلا يجوز [نحو] صخم وأضخم ، وجاء عبد وأعبد ، لاستعمال هذه الصفه استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين ، نحو : ثوب وعين ، وشذ عين وأعين ، وثوب وأثوب (1).

وأفعل - أيضا - جمع لكلّ اسم ، مؤنث ، رباعىّ ، قبل آخره مدّه كعناق وأعنق ، ويمين وأيمن.

وشذ من المذكر : شهاب وأشهب ، وغراب وأغرب.

* * *

1- قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثره كما فى قول امرىء القيس : وإن تك قد ساءتك منّى خليقه فسلّى ثيابى من ثيابك تنسل وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن : لكلّ دهر قد لبست أثوبا حتّى اكتسى الرّأس قناعا أشيبا * أملح لا لذّا ولا محبّبا* وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وأتور ، وقالوا : ناب - وهو المسن من الإبل - وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه. وربما همزوا الواو لثقل الضمه على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فلما فقدت الصّوت منهم وأطفئت مصابيح شبّت بالعشاء وأنور

وغير ما أفعل فيه مطّرد

من الثّلاثى اسما - بأفعال يرد (1)

وغالبا أغناهم فعلان

فى فعل : كقولهم صردان (2)

قد سبق أن أفعل جمع لكلّ اسم ثلاثى على فعل صحيح العين ؛ وذكر هنا أنّ ما لا يطّرد فيه من الثلاثى أفعل يجمع على أفعال ، وذلک كثوب وأثواب ، [وجمل وأجمال] وعضد وأعضاد ، وحمل وأحمال ، وعنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وقفل وأقفال.

وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ : كفرخ وأفراخ (3).

1- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتى «مطرد» خبر المبتدأ ، الذى هو أفعل ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صله الموصول «من الثلاثى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله مطرد «اسما» حال من الثلاثى «بأفعال» جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتى «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر للمبتدأ ، وهو غير.
2- «وغالبا» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى : فعل ماض ، وهم : مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى «فى فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضا ، أى : هذه صردان ، والجمله فى محل نصب مقول القول.
3- ومن ذلک قول الحطيئه من كلمه يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب : ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمه فاغفر عليک سلام الله يا عمر

وأما فعل فجاء بعضه على أفعال : كرطب وأرطاب ، والغالب مجيئه على فعلان كصرد وصردان ، ونغر ونغران (1).

* * *

فى اسم مذكّر رباعىّ بمدّ

ثالث افعله عنهم اطّرد (2)

والزمه فى فعال ، او فعال

مصاحبى تضعيف ، او إعلال (3)

«أفعله» جمع لكل اسم ، مذكر ، رباعىّ ، ثالثه مده نحو : قذال وأقذله ، ورغيف وأرغفه ، وعمود وأعمده ، والتزم أفعله فى جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال أو فعال : كبتات وأبتّه ، وزمام وأزمّه ؛ وقباء وأقبيه ؛ وفناء وأفنيه.

* * *

أبنيه جموع الكثره و ما تكون جمعا له

فعل لنحو أحمر وحمرا

وفعله جمعا بنقل يدرى (4).

1- النغر - بضم النون وفتح الغين - البلبل ، أو فرخ العصفور ، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.
2- «فى اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتى فى آخر البيت «مذكر رباعى» صفتان لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم ، أو حال منه ، ومد مضاف ، و «ثالث» مضاف إليه «أفعله» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتى «اطرد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله أفعله.

3- «والزمه» الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والضمير البارز الذى يعود إلى أفعله فى البيت السابق مفعول به «فى فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه «مصاحبى» حال من المتعاطفين ، ومصاحبى مضاف و «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف.
4- «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو مضاف و «أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعله» مبتدأ «جمعا» مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يدرى» الآتى «بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله يدرى الآتى «يدرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعله الواقع مبتدأ ، وهو مفعوله الأول ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثله جمع الكثره : فعل ، وهو مطّرد فى [كل] وصف يكون المذكر منه على أفعل ، والمؤنث [منه على] فعلاء ، نحو : أحمر وحمر وحمراء وحمر.

ومن أمثله جمع القله : فعله ، ولم يطّرد فى شىء من الأبنيه ، وإنما هو محفوظ ، ومن الذى حفظ منه فتى وفتيه ، وشيخ وشيخه ، وغلام وغلمه ، وصبىّ وصبيه.

* * *

وفعل لاسم رباعىّ ، بمدّ

قد زيد قبل لام ، اعلالا فقد (1)

ما لم يضاعف فى الأعمّ ذو الألف

وفعل جمعا لفعله عرف (2).

1- «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعى» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مد ، والجمله فى محل جر صفه لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد ، وقبل مضاف و «لام» مضاف إليه «إعلالا» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله فقد الآتى «فقد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لام ، والجمله فى محل جر صفه للام.
2- «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يضاعف» فعل مضارع ، مبنى للمجهول «فى الأعم» جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف وذو مضاف و «الألف» مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جمعا» حال من الضمير المستتر فى «عرف» الآتى «لفعله» جار ومجرور متعلق بقوله جمعا ، أو بقوله عرف «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجمله من عرف ونائب فاعله محل فى رفع خبر المبتدأ.

ونحو كبرى ، ولفعله فعل ،

وقد يجىء جمعه على فعل (1)

من أمثله جمع الكثره : فعل ، وهو مطّرد فى كلّ اسم (2) ، رباعىّ ، قد زيد قبل آخره مدّه ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف إن كانت المده ألفا ، ولا فرق فى ذلک بين المذكّر والمؤنث ، نحو : قذال وقذل ، وحمار وحمر ، وكراع وكرع ، وذراع وذرع ، وقضيب وقضب ، وعمود وعمد.

وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفا فجمعه على فعل غير مطّرد ، نحو :

1- «ونحو» معطوف على فعله فى البيت السابق ، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف إليه «ولفعله» الواو للاستئناف ، لفعله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل «يجىء» فعل مضارع «جمعه» جمع : فاعل يجىء ، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله جمعه أو بقوله يجىء.
2- أما الصفه التى على أربعه أحرف ثالثها مده فإن كانت المده واوا - بأن تكون الصفه على فعول بفتح الفاء - كثر جمعها على فعل ، نحو صبور وغفور وفخور ، تقول فى جمعهن : صبر ، وغفر ، وفخر ، وإن كانت المده ألفا أو ياء فإن جمع الصفه على فعل حينئذ شاذ ، نحو ، نذير ونذر وصناع وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار وسواک وجب أن تسكن هذه الواو فى الجمع ، إلا أن تهمزها ، فتقول : سور ، وسوک ، لأن الواو المضمومه نهايه فى الثقل ، وإن كانت العين ياء نحو سيال - بزنه كتاب ، اسم نوع من الشجر - جاز بقاؤها مضمومه ، وجاز تسكينها ، وحينئذ تقلب ضمه الفاء كسره ؛ لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس بالواوى العين.

عنان وعنن ، وحجاج وحجج ؛ فإن كانت مدته غير ألف فجمعه على فعل مطّرد ، نحو : سرير وسرر ، وذلول وذلل.

ومن أمثله جمع الكثره فعل ، وهو جمع لاسم على فعله أو على فعلى - أنثى الأفعل - فالأول : كقربه وقرب ، وغرفه وغرف ؛ والثانى : ككبرى وكبر ، وصغرى وصغر.

ومن أمثله جمع الكثره فعل ، وهو جمع لاسم على فعله ، نحو : كسره وكسر ، وحجّه وحجج ، ومريه ومرى ، وقد يجىء جمع فعله على فعل ، نحو : لحيه ولحى ، وحليه وحلى.

* * *

فى نحو رام ذو اطّراد فعله

وشاع نحو كامل وكمله (1)

ومن أمثله جمع الكثره : فعله ، وهو مطّرد فى [كل] وصف ، على فاعل ، معتلّ اللّام لمذكّر عاقل ، كرام ورماه ، وقاض وقضاه.

ومنها : فعله ، وهو مطّرد فى وصف ، على فاعل صحيح اللام ، لمذكّر عاقل ، نحو : كامل وكمله ، وساحر وسحره ، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكوره بالتمثيل بما اشتمل عليها ، وهو رام وكامل.

* * *

1- «فى نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتى ، أو بفعل يدل عليه اطراد ، ونحو مضاف ، و «رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم ، وذو مضاف و «اطراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفه أو للاستئناف ، شاع : فعل ماض «نحو» فاعل شاع ، ونحو مضاف و «كامل» مضاف إليه «وكمله» معطوف على كامل.

فعلى لوصف كقتيل ، وزمن ،

وهالک ، وميّت به قمن (1)

من أمثله جمع الكثره : فعلى ، وهو جمع لوصف ، على فعيل بمعنى مفعول ، دال على هلاک أو توجّع : كقتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى ، من فعيل بمعنى فاعل : كمريض ومرضى ، ومن فعل ، كزمن وزمنى ، ومن فاعل : كهالک وهلكى ، ومن فيعل : كميّت وموتى [وأفعل نحو : أحمق وحمقى](2).

* * *

لفعل اسما صحّ لاما فعله

والوضع فى فعل وفعل قلّله (3)

من أمثله جمع الكثره فعله ؛ وهو جمع لفعل ، اسما ، صحيح اللام ، نحو

1- «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وزمن ، وهالک» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «قمن» خبر المبتدأ.
2- سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين ، فتكون الأوزان التى تلحق بفعيل بمعنى مفعول فى الجمع على فعلى أربعه فيما ذكر الشارح على ما هو فى أكثر النسخ ، وخمسه على ما فى هذه النسخه ، وبقى سادس وهو فعلان نحو سكران وسكرى ، وقرأ حمزه (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى)
3- «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله اسما ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله اسما «لاما» تمييز «فعله» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «فى فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «قلله» الآتى «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل : فعل ماض ، والفاعل

ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوضع ، والهاء مفعول به ، والجمله من قلل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

قرط وقرطه ، ودرج ودرجه ، وكوز وكوزه ، ويحفظ فى اسم على فعل نحو قرد وقرده ، أو على فعل نحو غرد وغرده (1).

* * *

وفعّل لفاعل وفاعله

وصفين ، نحو عاذل وعاذله (2)

ومثله الفعّال فيما ذكّرا

وذان فى المعلّ لاما ندرا (3)

من أمثله جمع الكثره : فعّل ، وهو مقيس فى وصف ، صحيح اللام ، على فاعل أو فاعله ، نحو ضارب وضرّب وصائم وصوّم ، وضاربه وضرّب وصائمه وصوّم.

ومنها فعّال ، وهو مقيس فى وصف ، صحيح اللام على فاعل ، لمذكر ، نحو صائم وصوّام ، وقائم وقوّام.

وندر فعّل وفعّال فى المعتل اللام المذكّر ، نحو غاز وغزّى ، وسار وسرّى ،

1- الغرد - بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتى أيضا بفتح الغين والراء جميعا - ضرب من الكمأه ، وجمعه غرده بوزن قرده ، وغراد كجبال.
2- «وفعل» مبتدأ «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفين» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «عاذل» مضاف إليه «وعاذله» معطوف على عادل.
3- «ومثله» مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى الممائله «ذكرا : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بفى «وذان» اسم إشاره مبتدأ «فى المعل» جار ومجرور

متعلق بقوله «ندرا» الآتى «لاما» تمييز «ندرا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وعاف وعفّى ، وقالوا : غزّاء فى جمع غاز ، وسرّاء فى جمع سار ، وندر أيضا [فى جمع] فاعله ، كقول الشاعر :

355- أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله***وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد(1)

[يعنى جمع صادّه].

* * *

فعل وفعله فعال لهما

وقلّ فيما عينه اليا منهما (2).

1- البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شييم بن عمرو التغلبى ، وقبل البيت المستشهد به قوله : ما للكواعب - ودّعن الحياه! كما ودّعننى وجعلن الشّيب ميعادى اللغه : «الكواعب» جمع كاعب ، وهى المرأه التى كعب ثديها ونهد «ودعن الحياه» دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصاله «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن فى الصبابه ، وقد كان شأنهن معه كذلک يوم كان شبابه غضا. الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوه مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله «مائله» الآتى «مائله» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز مفعول أول «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله «صداد» الآتى ، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولهما : أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثانى أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافه «غير» مفعول ثان لأرى ، وغير مضاف و «صداد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «صداد» الذى هو جمع صاده ، حيث استعمل فعالا - بضم الفاء وتشديد العين مفتوحه - فى جمع فاعله.
2- «فعل» مبتدأ أول «وفعله» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثان «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله

«قل» السابق «عينه» عين : مبتدأ ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصوله مضاف إليه «اليا» قصر للضروره : خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صله «ما» المجروره محلا بفى «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله.

من أمثله جمع الكثره : فعال ، وهو مطّرد فى فعل وفعله ، اسمين ، نحو كعب وكعاب ، وثوب وثياب ، وقصعه وقصاع ، أو وصفين ، نحو صعب وصعاب ، وصعبه وصعاب ، وقلّ فيما عينه ياء ، نحو ضيف وضياف ، وضيعه وضياع.

* * *

وفعل أيضا له فعال

ما لم يكن فى لامه اعتلال (1)

أو يک مضعفا ، ومثل فعل

ذو التّا ، وفعل مع فعل ، فاقبل (2)

أى : اطّرد أيضا فعال فى فعل وفعله ، ما لم يكن لامهما معتلا أو مضاعفا ، نحو «جبل وجبال ، وجمل وجمال ، ورقبه ورقاب ، وثمره وثمار».

واطرد أيضا فعال فى فعل وفعل ، نحو ذئب وذئاب ، ورمح ورماح.

واحترز من المعتل اللام : كفتى ، ومن المضعف كطلل.

* * * .

1- «وفعل» مبتدأ أول «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ ثان مؤخر ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «فى لامه» فى لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه ، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن.
2- «أو» عاطفه «يک» فعل مضارع ناقص ، معطوف على «يكن» فى البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل فى البيت السابق «مضعفا» خبريک ، و «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «وفعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر ،

وذو مضاف و «التا» قصر للضروره : مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و «فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وفى فعيل وصف فاعل ورد

كذاک فى أنثاه أيضا اطّرد (1)

واطرد أيضا فعال فى كل صفه على فعيل بمعنى فاعل : مقترنه بالتاء أو مجرده عنها ، ككريم وكرام ، وكريمه وكرام ، ومريض ومراض ، ومريضه ومراض.

* * *

وشاع فى وصف على فعلانا ،

أو أنثييه ، أو على فعلانا (2)

ومثله فعلانه ، والزمه فى

نحو طويل وطويله تفى (3)

أى : واطّرد أيضا مجىء فعال جمعا ، لوصف على فعلان ، أو على فعلانه ، أو على فعلى ، نحو : عطشان وعطاش ، وعطشى وعطاش ، وندمانه وندام. .

1- «وفى فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «ورد» الآتى «وصف» حال من فعيل ، ووصف مضاف و «فاعل» مضاف إليه «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «كذاک» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتى «فى أنثاه» مثله «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال.
2- «وشاع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «فى وصف» جار ومجرور متعلق بقوله «شاع» السابق «على فعلانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أنثييه» معطوف على قوله «فعلانا» السابق «أو» عاطفه «على فعلانا» معطوف على قوله «على فعلانا» السابق :

3- «ومثله» مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فعلانه» مبتدأ مؤخر «والزمه» الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به «فى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «الزمه» السابق ، ونحو مضاف و «طويل» مضاف إليه «وطويله» معطوف على طويل «تفى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر - وهو قوله «الزمه» - والياء للاشباع.

وكذلک اطرد فعال فى وصف ، على فعلان ، أو على فعلانه ، نحو «خمصان وخماص ، وخمصانه وخماص».

والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيله ، معتلّ العين ، نحو «طويل وطوال ، وطويله وطوال».

* * *

وبفعول فعل نحو كبد

يخصّ غالبا ، كذاک يطّرد (1)

فى فعل اسما مطلق الفا ، وفعل

له ، وللفعال فعلان حصل (2)

1- «وبفعول» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله «يخص» الآتى «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلک نحو ، ونحو مضاف و «كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «فعل» - «غالبا» حال من الضمير المستتر فى يخص «كذاک» كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى ، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعول فى أول البيت.
2- «فى فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «يطرد» فى البيت السابق «اسما» حال من فعل «مطلق» مثله ، ومطلق مضاف و «الفا» قصر للضروره : مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفه أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتى «فعلان» مبتدأ «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وشاع فى حوت وقاع مع ما

ضاهاهما ، وقلّ فى غيرهما (1)

ومن أمثله جمع الكثره : فعول ، وهو مطّرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو «كبد وكبود ، ووعل ووعول» وهو ملتزم فيه غالبا.

واطّرد فعول أيضا فى اسم على فعل - بفتح الفاء - نحو «كعب وكعوب ، وفلس وفلوس» أو على فعل - بكسر الفاء - نحو «حمل وحمول ، وضرس وضروس» أو على فعل - بضم الفاء - نحو «جند وجنود ، وبرد وبرود».

ويحفظ فعول فى فعل ، نحو «أسد وأسود» ويفهم كونه غير مطرد من قوله «وفعل له» ولم يقيده باطراد.

* * *

وأشار بقوله : «وللفعال فعلان حصل» إلى أن من أمثله جمع الكثره فعلانا ؛ وهو مطّرد فى اسم على فعال ؛ نحو «غلام وغلمان ، وغراب وغربان».

وقد سبق أنه مطرد فى فعل : كصرد وصردان.

1- «شاع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلان «فى حوت» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضا «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعلان «فى غيرهما» فى غير : جار ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه.

واطرد فعلان - أيضا - فى جمع ما عينه واو : من فعل ، أو فعل ؛ نحو «عود وعيدان ، وحوت وحيتان (1) ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان» (2).

وقلّ فعلان فى غير ما ذكر ، نحو «أخ وإخوان ، وغزال وغزلان».

* * *

وفعلا اسما ، وفعيلا ، وفعل

غير معلّ العين - فعلان شمل (3)

من أبنيه جمع الكثره : فعلان ، وهو مقيس فى اسم صحيح العين ، على فعل ، نحو «ظهر وظهران ، وبطن وبطنان» أو على فعيل ، نحو «قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان» أو على فعل ، نحو «ذكر وذكران ، وحمل وحملان».

* * *

ولكريم وبخيل فعلا

كذا لما ضاهاهما قد جعلا (4)

1- وكذلک نون ونينان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت.
2- وكذلک دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعا.
3- «وفعلا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «شمل» الآتى آخر البيت «اسما» حال من قوله فعلا «وفعيلا ، وفعل» معطوفان على قوله «فعلا» السابق ، ووقف على الثانى بالسكون على لغه ربيعه «غير» حال من «فعل» وغير مضاف و «معل» مضاف و «معل» مضاف و «العين» مضاف إليه «فعلان» مبتدأ «شمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فعلان شمل فعلا اسما وفعيلا وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين.
4- «ولكريم» الواو عاطفه أو للاستئناف ، لكريم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضروره :

مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «جعلا» الآتى على أنه مفعوله الثانى «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والضمير البارز مفعوله ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، وهو مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثانى ، والألف للاطلاق.

وناب عنه افعلاء فى المعلّ

لاما ، ومضعف ، وغير ذاک قلّ (1)

من أمثله جمع الكثره : فعلاء ، وهو مقيس فى فعيل - بمعنى فاعل - صفه لمذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو «ظريف وظرفاء ، وكريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء».

وأشار بقوله : «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فعيلا - فى كونه دالا على معنى هو كالغريزه - يجمع على فعلاء ، نحو عاقل وعقلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء.

وينوب عن فعلاء فى المضاعف والمعتلّ : أفعلاء ، نحو «شديد وأشدّاء ، وولىّ وأولياء».

[وقد يجىء «أفعلاء» جمعا لغير ما ذكر ، نحو «نصيب وأنصباء ، وهيّن وأهوناء»].

* * *

1- «وناب» فعل ماض «عنه» جار ومجرور متعلق به «أفعلاء» فاعل ناب «فى المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل لاما «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف واسم الإشاره من «ذاک» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل (1)

وحائض ، وصاهل ، وفاعله ،

وشذّ فى الفارس ، مع ما ماثله (2)

من أمثله جمع الكثره : فواعل ، وهو لاسم على فوعل ، نحو «جوهر وجواهر» أو على فاعل ، نحو «طابع وطوابع» ، أو على فاعلاء ، نحو «قاصعاء وقواصع» أو على فاعل ، نحو «كاهل ، وكواهل».

وفواعل - أيضا - جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل ، نحو «حائض وحوائض» ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو «صاهل وصواهل».

فإن كان الوصف الذى على فاعل لمذكر عافل ، لم يجمع على فواعل ، وشذ «فارس وفوارس ، وسابق وسوابق».

وفواعل - أيضا - جمع لفاعله ، نحو «صاحبه وصواحب ، وفاطمه وفواطم».

* * *

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذا تاء او مزاله (3).

1- «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل ، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «نحو» مضاف إليه ، ونحو مضاف و «كاهل» مضاف إليه.
2- «وحائض ، وصاهل ، وفاعله» معطوفات على «كاهل» فى البيت السابق «وشذ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فواعل «فى الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله «شذ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ماثله» ماثل

: فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا بإضافه مع إليها ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله لا محل لها صله.
3- «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله «اجمعن» الآتى «اجمعن» اجمع : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعاله» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعاله «ذا» حال من المفعول به ، وذا مضاف و «تاء» مضاف إليه «أو» عاطفه «مزاله» مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء - الذى يعود على تاء - مضاف إليه ، من إضافه اسم المفعول إلى مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازا هو نائب فاعل له.

من أمثله جمع الكثره : فعائل ، وهو : لكل اسم ، رباعى ، بمدّه قبل آخره ، مؤنثا بالتاء ، نحو «سحابه وسحائب ، ورساله ورسائل ، وكناسه وكنائس ، وصحيفه وصحائف ، وحلوبه وحلائب» أو مجردا منها ، نحو «شمال وشمائل ، وعقاب وعقائب ، وعجوز وعجائز».

* * *

وبالفعالى والفعالى جمعا

صحراء والعذراء ، والقيس اتبعا (1)

من أمثله جمع الكثره : فعالى ، وفعالى ، ويشتركان فيما كان على فعلاء ، اسما كصحراء وصحارى وصحارى ، أو صفه كعذراء وعذارى وعذارى.

* * *

واجعل فعالىّ لغير ذى نسب

جدّد ، كالكرسىّ تتبع العرب (2)

1- «وبالفعالى» جار ومجرور متعلق بقوله «جمعا» الآتى «والفعالى» معطوف على الفعالى «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء» معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.
2- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعالى» مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثانى ، وغير مضاف «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «نسب» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نسب ، والجمله فى محل جر نعت لنسب «كالكرسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «تتبع» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر - وهو قوله اجعل - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

من أمثله جمع الكثره : فعالىّ ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثى ، آخره ياء مشدّده غير متجدده للنسب ، نحو «كرسىّ وكراسىّ ، وبردىّ وبرادىّ» ، ولا يقال «بصرىّ وبصارىّ».

* * *

وبفعالل وشبهه انطقا

فى جمع ما فوق الثّلاثه ارتقى (1)

من غير ما مضى ، ومن خماسى

جرّد ، الآخر انف بالقياس (2)

1- «وبفعالل» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بفعالل : جار ومجرور متعلق بقوله «انطقا» الآتى «وشبهه» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على فعالل ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقا ، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى ، وفوق مضاف و «الثلاثه» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله فى البيت السابق ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «مضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «ومن خماسى» جار ومجرور معطوف على قوله من غير - إلخ «جرد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخماسى ، والجمله فى محل جر نعت للخماسى «الآخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتى «انف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

والرّابع الشّبيه بالمزيد قد

يحذف دون ما به تمّ العدد (1)

وزائد العادى الرباعى احذفه ، ما

لم يک لينا إثره اللّذ ختما (2)

من أمثله جمع الكثره : «فعالل» وشبهه ، وهو : كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان ؛ فيجمع بفعالل : كل اسم ، رباعىّ ، غير مزيد فيه ، نحو «جعفر وجعافر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبراثن» ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعى ، مزيد فيه ، ک- «جوهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، ومسجد ومساجد».

1- «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تفليل «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتى «تم» فعل ماض «العدد» فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسى.
2- «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «احذفه» الآتى ، وزائد مضاف و «العادى» مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من من قولک عداه يعدوه إذا جاوزه «الرباعى» مفعول به للعادى ، وقد سكن ياءه ضروره «احذفه» احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يک» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يک «إثره» إثر : منصوب على الظرفيه ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «الذ» اسم موصول لغه فى الذى : مبتدأ مؤخر «ختما» ختم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، وأراد بالذى ختم الحرف الأخير ، يعنى أن حرف اللين يأتى عقيبه الحرف الآخر من الكلمه.

واحترز بقوله : «من غير ما مضى» من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه : كأحمر ، وحمراء ، ونحوهما مما سبق [ذكره].

وأشار بقوله : «ومن خماسى جرّد الآخر انف بالقياس» إلى أن الخماسىّ المجرد عن الزياده يجمع على فعالل قياسا ، ويحذف خامسه ، نحو «سفارج» فى سفرجل ، و «فرازد» فى فرزدق ، و «خوارن» فى خورنق.

وأشار بقوله : «والرابع الشبيه بالمزيد - البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسىّ المجرّد عن الزياده ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد - بأن كان من حروف الزياده ، كنون «خورنق» ، أو كان من مخرج حروف الزياده ، كدال «فرزدق» - فيجوز أن يقال : «خوارق ، وفرازق» ، والكثير الأول ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو «خوارن ، وفرازد».

فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه ، بل يتعين حذف الخامس ؛ فتقول فى «سفرجل» : «سفارج» ولا يجوز «سفارل».

وأشار بقوله : «وزائد العادى الرباعى - البيت» إلى أنه إذا كان الخماسىّ مزيدا فيه حرف حذف ذلك الحرف ، إن لم يكن حرف مدّ قبل الآخر ؛ فتقول فى «سبطرى» : «سباطر» ، وفى «فدوكس» : «فداكس» ، وفى «مدحرج» : «دحارج».

فإن كان الحرف الزائد حرف مدّ قبل الآخر لم يحذف ، بل يجمع الاسم على «فعاليل» نحو «قرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وعصفور وعصافير».

* * *

والسّين والتّامن ك- «مستدع أزل

إذ ببنا الجمع بقاهما مخلّ (1)

والميم أولى من سواه بالبقا

والهمز واليا مثله إن سبقا (2)

إذا اشتمل الاسم على زياده ، لو أبقيت لاحتلّ بناء الجمع ، الذى هو نهايه ما ترتقى إليه الجموع - وهو فعالل ، وفعاليل - حذفت الزياده ، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :

إحداهما : أن يكون للبعض مزيّه على الآخر.

والثانيه : أن لا يكون كذلك.

والأولى هى المراده هنا ، والثانيه ستأنى فى البيت الذى فى آخر الباب.

ومثال الأولى «مستدع» فتقول فى جمعه : «مداع» فتحذف السين والتاء ، وتبقى الميم ؛ لأنها مصدّره ومجرده للدلاله على معنى ، وتقول فى «ألندد» ،

1- «والسين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الآتى - «والتا» قصر للضروره : معطوف على السين «من» جاره «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «ببنا» جار ومجرور متعلق بقوله «مخل» الآتى ، وبنا مضاف ، و «الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا : مبتدأ ، وقد قصره للضروره ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.
2- «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضا

مضاف إليه «إن» شرطيه «سبقا» فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

و «يلندد» : «ألادّ» ، و «يلادّ» فتحذف النون ، وتبقى الهمزه من «ألندد» ، والياء من «يلندد» ؛ لتصدّرهما ، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، نحو : أقوم ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا.

والألندد ، واليلندد : الخصم ، يقال : رجل ألندد ، ويلندد ، أى : خصم ، مثل الألدّ.

* * *

والياء لا الواو احذف ان جمعت ما

ک «حيزبون» فهو حكم حتما (1)

إذا اشتمل الاسم على زيادتين ، وكان حذف إحداهما يتأتّى معه صيغه الجمع ، وحذف الأخرى لا يتأتّى معه ذلک - حذف ما يتأتى معه [صيغه الجمع] وأبقى الآخر ؛ فتقول فى «حيزبون» : «حزابين» ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الواو ، فتقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأوثرت الواو بالبقاء لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنّ بقاء الياء مفوّت لصيغه منتهى الجموع.

والحيزبون : العجوز.

* * *

1- «والياء» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف الآتى - «لا» عاطفه «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «جمعت» جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «ما» اسم موصول : مفعول به لجمعت ، مبنى على السكون فى محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله الواقعه مفعولا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتما» حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب

الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع صفه لحكم.

وخيّروا فى زائدى سرندى

وكلّ ما ضاهاه ک- «العلندى» (1)

يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزيّه على الآخر كنت بالخيار ؛ فتقول فى «سرندى» : «سراند» بحذف الألف وإبقاء النون ، و «سراد» بحذف النون وإبقاء الألف (2) ، وكذلک «علندى» ؛ فتقول : «علاند» و «علاد» ومثلهما «حبنطى» ؛ فتقول : «حبانط» و «حباط» ؛ لأنهما زيادتان ، زيدتا معا للإلحاق بسفرجل ، ولا مزيّه لإحداهما على الأحرى ، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

والسّرندى : الشديد ، والأنثى سرنداه ، والعلندى - بالفتح - الغليظ من كل شىء ، وربما قيل : جمل علندى - بالضم - والحبنطى : القصير البطين ، يقال : رجل حبنطى - بالتنوين - وامرأه حبنطاه.

* * *

1- «وخيروا» فعل وفاعل «فى زائدى» جار ومجرور متعلق بخيروا ، وزائدى مضاف ، و «سرندى» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندى ، وكل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ضاهاه» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والهاء العائده إلى سرندى مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول المجرور محلا بالإضافه «كالعلندى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلک كائن كالعلندى.
2- الألف التى تبقى هى ألف الاسم المقصوره التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثه أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسره الحرف الذى يلى ألف الجمع ؛ فتقلب هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصا ؛ فتعامل هذه الألف معامله جوار وغواش ودواع.

التّصغير

ما يعمل فى كل اسم يراد تصغيره و أمثله التصغير

فعيلا اجعل الثّلاثىّ ، إذا

صغّرته ، نحو «قذىّ» فى «قذى» (1)

فعيعل مع فعيعيل لما

فاق كجعل درهم دريهما (2)

إذا صغّر الاسم (3) المتمكن ضمّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيد بعد ثانيه ياء .

1- «فعيلا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «اجعل» الآتى - «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثلاثى» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرته» صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب إذا محذوف لدلاله الكلام السابق عليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک نحو ، ونحو مضاف ، و «قذى» مضاف إليه «فى قذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذى المصغر.
2- «فعيعل» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر الآتى ، ومع مضاف و «فعيعيل» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلا باللام ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثى ، والجمله لا محل لها صله الموصول المجرور محلا باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، «درهم» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «دريهما» مفعول ثان للمصدر.
3- فوائد التصغير خمس : الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو جبيل ، تصغير جبل الثانيه : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو سبيع ، تصغير سبع. الثالثه : تقليل ما تتوهم كثرته ، نحو دريهمات ، تصغير جمع درهم. الرابعه : تقريب ما يتوهم بعده : إما فى الزمن نحو قبيل العصر ، وإما فى المكان نحو فويق الدار ، وإما فى الرتبه نحو أصيغر منک. الخامسه : التعظيم ، كما فى قول

لبيد بن ربيعه العامرى : وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويهيه تصفرّ منها الأنامل وأنكر هذه الفائده البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ؛ لأنهما متنافيان.

ساكنه ، ويقتصر على ذلک إن كان الاسم ثلاثيا ؛ فتقول فى «فلس» : «فليس» وفى «قذى» : «قذىّ».

وإن كان رباعيّا فأكثر فعل به ذلک وكسر ما بعد الياء ؛ فتقول فى «درهم» : «دريهم» ، وفى «عصفور» : «عصيفير».

فأمثله التصغير ثلاثه : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل.

* * *

يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغه منتهى الجموع

وما به لمنتهى الجمع وصل

به إلى أمثله التّصغير صل (1)

أى : إذا كان الاسم مما يصغّر على فعيعل ، أو على فعيعيل - توصّل إلى تصغيره بما سبق أنه يتوصّل به إلى تكسيره على فعالل أو فعاليل : من حذف حرف أصلى أو زائد ؛ فتقول فى «سفرجل» : «سفيرج» ، كما تقول : «سفارج» ، وفى «مستدع» : «مديع» ، كما تقول : «مداع» فتحذف

1- «وما» اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «لمنتهى» مثله ، ومنتهى مضاف و «الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «به ، إلى أمثله» جاران ومجروران متعلقان بقوله «صل» الآتى فى آخر البيت ، وأمثله مضاف و «التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره.

فى التصغير ما حذفت فى الجمع ، وتقول فى «علندى» : «علينـد» وإن شئت [قلت] : «عليد» ، كما تقول فى الجمع : «علاند» و «علاد».

* * *

يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم

وجائز تعويض يا قبل الطّرف

إن كان بعض الاسم فيهما انحذف (1)

أى : يجوز أن يعوّض مما حذف فى التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر ؛ فتقول فى «سفرجل» : «سفيريج» و «سفاريج» ، وفى «حبنطى» : «حبينيط» و «حبانيط».

* * *

وحائد عن القياس كلّ ما

خالف فى البابين حكما رسما (2)

1- «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و «يا» قصر للضروره : مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض ، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «بعض» اسم كان ، وبعض مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله «انحذف» الآتى «انحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله حائد «كل» مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «خالف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «فى البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكما» مفعول به لخالف «رسما»

رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله «حكما»

أى : قد يجىء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى تصغير مغرب «مغيربان» وفى عشيّه «عشيشيه». وقولهم فى جمع رهط «أراهط» (1) وفى باطل «أباطيل».

* * *

المواضع التى يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

لتلويا التّصغير - من قبل علم

تأنيث ، او مدّته - الفتح انحتم (2)

كذاک ما مدّه أفعال سبق

أو مدّ سكران وما به التحق (3).

1- ومن ذلک قول الشاعر : يا بؤس للحرب الّتى وضعت أراهط فاستراحوا ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهطا على أرهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أرهطا على أراهط كأكلب وأكالب.
2- «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «انحتم» الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف و «يا» قصر للضروره : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافه من إضافه اسم الفاعل الى مفعوله ، وياء مضاف و «التصغير» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و «علم» مضاف إليه ، وعلم مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفه «مدته» مده : معطوف على علم تأنيث ، ومده مضاف والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- «كذاک» كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع «مده» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «سبق» الآتى - ومده مضاف و «أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله ما الموصوله «أو» عاطفه «مد» معطوف على مده أفعال ، ومد مضاف و «سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على سكران «به» جار ومجرور

متعلق بقوله التحق الآتى «التحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله.

أي : يجب فتح ما ولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ، أو ألفه المقصوره ، أو الممدوده ، أو ألف أفعال جمعا ، أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى (1) ؛ فتقول : فى تمره : «تميره» ، وفى حبلى : «حبيلى» ، وفى حمراء : «حميراء» ، وفى أجمال : «أجيمال» ، وفى سكران : «سكيران».

فإن كان فعلان من غير باب سكران ، لم يفتح ما قبل ألفه ، بل يكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى «سرحان» : «سريحين» كما تقول فى الجمع «سراحين».

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حرف إعراب ؛ فتقول فى «درهم» : «دريهم» ، وفى «عصفور» : «عصيفير» ، فإن كان حرف إعراب حرّكته بحركه الإعراب ، نحو «هذا فليس ، ورأيت فليسا ومررت بفليس».

* * *

1- يشترط فى فعلان - الذى تبقى فيه الفتحه بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء - ثلاثه شروط : الأول أن تكون الألف والنون زائدتين ، والثانى ألا يكون مؤنثه على فعلانه ، والثالث ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين ؛ فلو كانت نونه أصليه كحسان من الحسن وعفان من العفونه قيل فى مصغره : حسيسين وعفيفين ، ولو كانت أنثاه على فعلانه كسيفان قيل فى تصغيره : سييفين ، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين.

وألف التّأنيث حيث مدّا

وتاؤه منفصلين عدّا (1)

كذا المزيد آخرا للنّسب

وعجز المضاف والمركّب (2)

وهكذا زيادتا فعلانا

من بعد أربع كزعفرانا (3)

وقدّر انفصال ما دلّ على

تثنيه أو جمع تصحيح جلا (4).

1- «وألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من ضميره المستكن فى الخبر «مدا» مد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل جر بإضافه حيث إليها «وتاؤه» الواو عاطفه ، تاء معطوف على ألف التأنيث ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخرا» منصوب على نزع الخافض «للنسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد ، وعجز مضاف و «المضاف» مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله المضاف.
3- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و «فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف و

«أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.
4- «وقدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «على تثنيه» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفه «جمع» معطوف على تثنيه ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جمع ، والجمله فى محل جر صفه لجمع ، وجعل المكودى قوله «جمع» بالنصب مفعولا مقدماً لقوله «جلا» وجمله «جلا - إلخ» عطفا على جمله «دل على تثنيه» وهو عندى أحسن.

لا يعتدّ فى التصغير بألف التأنيث الممدوده ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزياده ياء النّسب ، ولا بعجز المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعه أحرف فصاعدا ، ولا بعلامه التثنيه ، ولا بعلامه جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتدّ بها : أنه لا يضرّ بقاؤها مفصوله عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال فى «جخدباء» (1) : «جخيدباء» ، وفى «حنظله» : «حنيظله» ، وفى «عبقرىّ» : «عبيقرىّ» ، وفى «بعلبک» : «بعيلبک» ، وفى «عبد الله» : «عبيد الله» وفى : «زعفران» : «زعيفران» ، وفى «مسلمين» : «مسيلمين» ، وفى «مسلمين» : «مسيلمين» وفى «مسلمات» : «مسيلمات».

* * *

تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث

وألف التّأنيث ذو القصر متى

زاد على أربعه لن يثبتا (2)

1- الجخدبا - بضم الجيم والدال جميعا بينهما خاء ساكنه - ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.
2- «وألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و «القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث «على أربعه» جار ومجرور متعلق بزاد «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن بالفاء ، لكنه حذف الفاء لضروره إقامه الوزن ، وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

وعند تصغير حبارى خيّر

بين الحبيرى فادر والحبيّر (1)

أى : إذا كانت ألف التأنيث المقصوره خامسه فصاعدا وجب حذفها فى التصغير ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل ، وفعيعل ؛ فتقول فى «قرقرى» : «قريقر» ، وفى «لغّيزى» : «لغيغيز».

فإن كانت خامسه وقبلها مدّه زائده جاز حذف المدّه المزيده وإبقاء ألف التأنيث ؛ فتقول فى «حبارى» : «حبيرى» وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وإبقاء المده ؛ فتقول : «حبيّر».

* * *

إذا كان ثانى الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير

واردد لأصل ثانيا لينا قلب

فقيمه صيّر قويمه تصب (2)

1- «وعند» ظرف متعلق بقوله «خير» الآتى ، وعند مضاف و «تصغير» مضاف إليه ، وتصغير مضاف و «حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بين» ظرف متعلق بقوله خير أيضا ، وبين مضاف و «الحبيرى» مضاف إليه «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضيه بين المعطوف والمعطوف عليه «والحبير» معطوف على الحبيرى.
2- «واردد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثانى «ثانيا» مفعول أول لاردد «لينا» صفه لقوله ثانيا «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله ثانيا ، والجمله فى محل نصب نعت ثان لقوله «ثانيا» السابق «فقيمه» الفاء للتفريع ، قيمه : مفعول تقدم على عامله «صير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره

أنت «قويمه» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وشذّ فى عيد عييد ، وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم (1)

والألف الثّانى المزيد يجعل

واوا ، كذا ما الأصل فيه يجهل (2)

أى : إذا كان ثانى الاسم المصغر من حروف اللين ، وجب ردّه إلى أصله.

فإن كان أصله الواو قلب واوا ؛ فتقول فى «قيمه» : «قويمه» ، وفى «باب» : «بويب».

وإن كان أصله الياء قلب ياء ؛ فتقول فى «موقن» : «ميقن» ، وفى «ناب» : «نييب».

وشذ قولهم فى «عيد» : «عييد» ، والقياس «عويد» بقلب الياء واوا ؛ لأنها أصله ؛ لأنه من عاد يعود.

فإن كان ثانى الاسم المصغّر ألفا مزيده أو مجهوله الأصل وجب قلبها واوا ؛ فتقول فى «ضارب» : «ضويرب» ، وفى «عاج» : «عويج».

1- «شذ» فعل ماض «فى عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عييد» فاعل شذ «وحتم» فعل ماض مبنى للمجهول «للجمع ، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى «علم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
2- «والألف» مبتدأ «الثانى ، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الألف ، وهو المفعول الأول «واوا» مفعول ثان ليجعل ، والجمله من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «يجهل» الآتى

«يجهل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «الأصل» والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

والتكسير - فيما ذكرناه - كالتصغير ؛ فتقول فى «باب» : «أبواب» ، وفى «ناب» : «أنياب» ، وفى «ضاربه» : «ضوارب».

* * *

وكمّل المنقوص فى التّصغير ما

لم يحو غير التّاء ثالثا كما (1)

المراد بالمنقوص - هنا - ما نقص منه حرف ؛ فإذا صغّر هذا النوع من الأسماء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثنائيا ، مجردا عن التاء ، أو ثنائيا ملتبسا بها ، أو ثلاثيا مجردا عنها.

فإن كان ثنائيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها - ردّ إليه فى التصغير ما نقص منه ؛ فيقال فى «دم» : «دمىّ» ، وفى «شفه» : «شفيهه» ، وفى «عده» : «وعيد» ، وفى «ماء» - مسمّى به - : «موىّ».

وإن كان على ثلاثه أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغّر على لفظه ، ولم يردّ إليه شىء ؛ فتقول فى «شاك السلاح» : «شويک».

* * *

1- «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «فى التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء ، والكسره قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه ، وهو قوله «ثالثا» الآتى ، وغير مضاف و «التاء» مضاف إليه «ثالثا» مفعول به لقوله «يحو» السابق «كما» بالقصر لغه فى ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كما.

تصغير الترخيم

ومن بترخيم يصغّر اكتفى

بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا (1)

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عباره عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التى هى فيه.

فإن كانت أصوله ثلاثه صغّر على فعيل ، ثم إن كان المسمّى به مذكرا جرّد عن التاء ، وإن كان مؤنثا ألحق تاء التأنيث ؛ فيقال فى «المعطف» : «عطيف» ، وفى «حامد» : «حميد» ، وفى «حبلى» : «حبيله» ، وفى «سوداء» : «سويده».

وإن كانت أصوله أربعه صغّر على فعيعل ؛ فتقول فى «قرطاس» : «قريطس» ، وفى «عصفور» : «عصيفر».

* * *

تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بلا تاء

واختم بتا التّأنيث ما صغّرت من

مؤنّث عار ثلاثىّ ، كسنّ (2)

1- «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» جار ومجرور متعلق بقوله «يصغر» الآتى «يصغر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «اكتفى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله اكتفى «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «المعطفا» مفعول به ليعنى ، والألف للاطلاق

2- «واختم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق باختم ، وتا مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله صغرت «عار ، ثلاثى» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلک كأئن كسن.

ما لم يكن بالتّا يرى ذا لبس

كشجر وبقر وخمس (1)

وشذّ ترک دون لبس ، وندر

لحاق تا فيما ثلاثيّا كثر (2)

إذا صغّر الثلاثىّ ، المؤنث ، الخالى من علامه التأنيث - لحقته [التاء] عند أمن اللّبس ، وشذّ حذفها حينئذ ؛ فتقول فى «سنّ» : «سنينه» ، وفى «دار» : «دويره» ، وفى «يد» : «يديّه».

فإن خيف اللّبس لم تلحقه التاء ؛ فتقول فى «شجر ، وبقر ، وخمس» : «شجير ، وبقير ، وخميس» - بلا تاء - إذ لو قلت «شجيره ، وبقيره ، وخميسه» لالتبس بتصغير «شجره ، وبقره ، وخمسه» المعدود به مذكر.

ومما شذّ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم فى «ذود ، وحرب ، وقوس ، ونعل» : «ذويد ، وحريب ، وقويس ، ونعيل».

1- «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مؤنث فى البيت السابق «بالنا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «يكن» «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المؤنث الذى هو اسم يكن ، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثان ليرى ، وذا مضاف و «لبس» مضاف إليه ، وجمله الفعل المبنى للمجهول مع مفعوليه فى محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر ، وخمس» معطوفان على شجر.
2- «وشذ» فعل ماض «ترک» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، ودون مضاف ، و «لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «لحاق» فاعل ندر ، ولحاق مضاف ، و «تا» قصر للضروره : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «ندر» السابق «ثلاثيا» مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «كثر» الآتى - «كثر» فعل ماض ، وفاعله ضمير

مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصوله المجروره محلا بفى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

وشذّ أيضا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثه أحرف ، كقولهم فى «قدّام» : «قديديمه».

* * *

صغروا بعض المبنيات شذوذا

وصغروا شذوذا : «الّذى ، الّتى

وذا» مع الفروع منها «تا ، وتى» (1)

التصغير من خواصّ الأسماء المتمكنه ؛ فلا تصغّر المبنيات ، وشذّ تصغير «الّذى» وفروعه ، و «ذا» وفروعه ، قالوا فى «الّذى» : «اللّذيّا» وفى «الّتى» : «اللّتيّا» وفى «ذا ، وتا» : «ذيّا ، وتيّا» (2).

* * * ىّ

1- «وصغروا» فعل وفاعل «شذوذا» حال من الواو فى صغروا : أى شاذين «الذى» مفعول به لصغروا «التى» معطوف على الذى بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله «صغروا» السابق ، ومع مضاف و «الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتى» معطوف على تا.
2- من ذلک - فى التى - قولهم فى مثل من أمثالهم «بعد اللتيا والتى» وقول الراجز : بعد اللّتيّا واللّتيّا والّتى إذا علتها أنفس تردّت ومن ذلک فى «ذا» قول الراجز ، وهو الشاهد رقم 98 السابق : أو تحلفى بربّک العلىّ أنّى أبو ذيّالک الصّبىّ

النّسب

علامه النسب یاء مشدده

یاء کیا الکرسیّ زادوا للنّسب

وکلّ ما تلیه کسره وجب (1)

إذا أرید إضافه شیء إلی بلد ، أو قبیله ، أو نحو ذلک - جعل آخره یاء مشدّده ، مکسورا ما قبلها ؛ فیقال فی النسب إلی «دمشق» : «دمشقیّ» ، وإلی «تمیم» : «تمیمیّ» ، وإلی «أحمد» : «أحمدیّ».

* * *

تحذف للنسب الیاء المشدده فی آخر المنسوب إلیه إذا سبقها ثلاثه أحرف

ومثله ممّا حواه احذف ، وتا

تأنیث او مدّته ، لا تثبتا (2).

1- «یاء» مفعول به تقدم علی عامله - وهو قوله «زادوا» الآتی - «کیا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لقوله یاء ، ویا مضاف و «الکرسی» مضاف إلیه «زادوا» فعل وفاعل «للنسب» جار ومجرور متعلق بزادوا «وکل» مبتدأ أول ، وکل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إلیه «تلیه» تلی : فعل مضارع ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هی یعود إلی «یاء» والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صله الموصول «کسره» کسر : مبتدأ ثان ، وکسر مضاف والهاء مضاف إلیه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی کسر ، والجمله من هذا الفعل وفاعله فی محل رفع خبر المبتدأ الثانی ، وجمله المبتدأ الثانی وخبره فی محل رفع خبر المبتدأ الأول.
2- «مثله» مثل : مفعول به تقدم علی عامله - وهو قوله «احذف» الآتی - ومثل مضاف والهاء مضاف إلیه ، وهی عائده إلی الیاء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «احذف» «حواه» حوی : فعل ماض ، والفاعل ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی «ما» الموصوله المجروره محلا بمن ، والهاء العائده إلی الیاء مفعول به ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل

لها صله الموصول «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وتا» قصر للضروره : مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «لا تثبتا» الآتى - وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفه «مدته» مده : معطوف على تاء ، ومده مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «لا» ناهيه «تثبتا» فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف فى محل جزم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبه ألفا للتوكيد.

وإن تكن تربع ذا ثان سكن

فقلبها واوا وحذفها حسن (1)

يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسىّ - فى كونها مشدده ، واقعه بعد ثلاثه أحرف فصاعدا - وجب حذفها ، وجعل ياء النسب موضعها ؛ فيقال فى النسب إلى «الشافعىّ» : «شافعىّ» وفى [النسب إلى] «مرمىّ» : «مرمىّ».

وكذلک إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب ؛ فيقال فى النسب إلى «مكه» : «مكّىّ».

النسب إلى ما آخره ألف

ومثل تاء التأنيث - فى وجوب الحذف للنسب - ألف التأنيث المقصوره إذا كانت خامسه فصاعدا ، كحبارى وحبارىّ ، أو رابعه متحركا ثانى ما هى

1- «إن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى مده التأنيث المقصوره «تربع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اسم تكن ، والجمله فى محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع ، وذا مضاف و «ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجمله فى محل جر صفه لثان «فقلبها» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف وها : مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى فقلبها واوا جائز ، مثلا «واوا» مفعول ثان للمصدر الذى هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف ، وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

فيه ، كجمزى وجمزىّ ، وإن كانت رابعه ساكنا ثانى ما هى فيه - كحبلى - جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول : «حبلىّ» ، والثانى قلبها واوا ؛ فتقول : «حبلوىّ».

* * *

لشبهها الملحق ، والأصلىّ - ما

لها ، وللأصلىّ قلب يعتمى (1)

والألف الجائز أربعا أزل

كذاک يا المنقوص خامسا عزل (2)

والحذف فى اليا رابعا أحقّ من

قلب ، وحتم قلب ثالث يعنّ (3)

1- «لشبهها» لشبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبه مضاف وها : مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلى» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «وللأصلى» الواو للعطف أو للاستئناف ، للأصلى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبنى للمجهول - ومعناه يختار - ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «قلب» السابق ، والجمله فى محل رفع نعت لقلب.
2- «والألف» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الآتى - «الجائز» نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعا» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كذاک» جار ومجرور متعلق بعزل الآتى «يا» قصر للضروره : مبتدأ ، ويا مضاف و «المنقوص» مضاف إليه «خامسا» حال من الضمير المستتر فى قوله عزل الآتى «عزل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

3- «والحذف» مبتدأ «فى اليا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعا» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و «ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثالث ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفه لثالث.

يعنى أن ألف الإلحاق المقصوره كألف التأنيث : فى وجوب الحذف إن كانت خامسه كحبركى وحبركىّ ، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعه : كعلقى وعلقىّ وعلقوى ، ولكن المختار هنا القلب ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصليه ؛ فإن كانت ثالثه قلبت واوا : كعصا وعصوىّ ، وفتى وفتوىّ ، وإن كانت رابعه قلبت أيضا واوا : كملهوى ، وربّما حذفت كملهىّ ، والأوّل هو المختار ، وإليه أشار بقوله : «وللأصلىّ قلب يعتمى» أى : يختار ، يقال : اعتميت الشىء - أى : اخترته - وإن كانت خامسه فصاعدا وجب الحذف كمصطفىّ فى مصطفى ، وإلى ذلك أشار بقوله : «والألف الجائز أربعا أزل».

النسب إلى المنقوص

وأشار بقوله : «كذى يا المنقوص - إلى آخره» إلى أنه إذا نسب إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثالثه قلبت واوا وفتح ما قبلها ، نحو «شجوىّ» فى شج ، وإن كانت رابعه حذفت ، نحو «قاضىّ» [فى قاض] ، وقد تقلب واوا ، نحو «قاضوىّ» ، وإن كانت خامسه فصاعدا وجب حذفها «كمعتدىّ» فى معتد ، و «مستعلىّ» فى مستعل.

والحبركى : ذكر القراد ، والأنثى : حبركاه ، والعلقى : نبت ، واحده علقاه.

* * *

وأول ذا القلب انفتاحا ، وفعل

وفعل عينهما افتح وفعل (1).

1- «أول» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول ، وذا مضاف و «القلب» مضاف إليه «انفتاحا» مفعول ثان لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين - مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين - معطوف عليه «عينهما» عين : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله افتح الآتى ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفعل» - بكسر

الفاء والعين جميعا - معطوف على الضمير المجرور محلا بالإضافه ، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمه عنده كما سبق.

يعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ما قبلها ، نحو : «شجوىّ وقاضوىّ».

وأشار بقوله : «وفعل - إلى آخره» إلى أنه إذا نسب إلى ما قبل آخره كسره ، وكانت الكسره مسبوقه بحرف واحد - وجب التخفيف بجعل الكسره فتحه ، فيقال فى نمر : «نمرىّ» وفى دئل : «دؤلى» ، وفى «إبل» : «إبلىّ».

* * *

وقيل فى المرمىّ مرموىّ

واختير فى استعمالهم مرمىّ (1)

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشدده مسبوقه بأكثر من حرفين ، وجب حذفها فى النسب ؛ فيقال فى «الشافعى» : «شافعىّ» ، وفى «مرمىّ» : «مرمىّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلا ، والأخرى زائده ؛ فمن

1- «وقيل» فعل ماض مبنى للمجهول «فى المرمى» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموى» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبنى للمجهول «فى استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختير ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «مرمى» نائب فاعل لاختير.

العرب من يكتفى بحذف الزائده منهما ، ويبقى الأصليه ، ويقلبها واوا ، فيقول فى «المرمىّ» : «مرموىّ» ، وهى لغه قليله ؛ والمختار اللغه الأولى - وهى الحذف - سواء كانتا زائدتين ، أم لا ؛ فتقول فى «الشافعىّ» : «شافعىّ» وفى «مرمىّ» : «مرمىّ».

* * *

النسب إلى ما آخره ياء مشدده مسبوقه بحرف واحد

ونحو حىّ فتح ثانيه يجب

وارده واوا إن يكن عنه قلب (1)

قد سبق حكم الياء المشدده المسبوقه بأكثر من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم فى النسب شىء ، بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوا ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلا من واو لم يغير ، وإن كان بدلا من واو قلب واوا ؛ فنقول فى «حىّ» : «حيوى» ؛ لأنه من حييت ، وفى «طىّ» : «طووئ» ؛ لأنه من طويت.

* * *

1- «ونحو» مبتدأ أول ، ونحو مضاف و «حى» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان ، وفتح مضاف ، وثان من «ثانيه» مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى نحو حى مضاف إليه «يجب» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد «واوا» مفعول ثان لاردد «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «قلب» الآتى ، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجمله من قلب ونائب فاعله فى محل نصب خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

النسب إلى ما آخره علامه تثنيه أو جمع

وعلم التّثنيه احذف للنّسب

ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب (1)

يحذف من المنسوب إليه [ما فيه من] علامه تثنيه ، أو جمع تصحيح ؛ فإذا سمّيت رجلا «زيدان» - وأعربته بالألف رفعا ، وبالياء جرّا ونصبا - قلت : «زيدىّ» وتقول فيمن اسمه : «زيدون» - إذا أعربته بالحروف - : «زيدىّ» وفيمن اسمه هندات : «هندىّ».

* * *

النسب إلى نحو طيب

وثالث من نحو طيّب حذف

وشذّ طائىّ مقولا بالألف (2)

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء [مكسوره] مدغم فيها ياء - وجب حذف الياء المكسوره ، فتقول فى طيّب : «طيبىّ». »

1- «وعلم» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف» الآتى - وعلم مضاف و «التثنيه» مضاف إليه «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للنسب» جار ومجرور متعلق بقوله احذف «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «ذا» مضاف إليه «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقوله : «وجب» الآتى ، وجمع مضاف ، و «تصحيح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «وثالث» مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكره لجريانه على موصوف محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتى ، ونحو مضاف ، و «طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

ثالث الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائى» فاعل شذ «مقولا» حال من طائى «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله «مقولا».

وقياس النسب فى طيىء : «طيئيىّ» ، لكن تركوا القياس ، وقالوا : «طائىّ» بإبدال الياء ألفا.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحه لم تحذف ، نحو «هبيّخىّ» فى هبيّخ.

والهبيخ : الغلام الممتلىء ، والأنثى هبيّخه.

* * *

النسب إلى نحو فعيله و فعيله

وفعلىّ فى فعيله التزم

وفعلىّ فى فعيله حتم (1)

يقال فى النسب إلى فعيله : فعلىّ - بفتح عينه وحذف يائه - إن لم يكن معتلّ العين ، ولا مضاعفا ، كما يأتى ؛ فتقول فى حنيفه : «حنفىّ».

ويقال فى النسب إلى فعيله : فعلىّ - بحذف الياء - إن لم يكن مضاعفا ؛ فتقول فى جهينه : «جهنىّ» (2).

* * * .

1- «وفعلى» مبتدأ «فى فعيله» جار ومجرور متعلق بقوله «التزم» الآتى «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلى الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفعلى» مبتدأ «فى فعيله» جار ومجرور متعلق بقوله «حتم» الآتى «حتم» فعل ماض مبنى للمجهول وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعلى نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- الأصل فى النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء فى آخره - أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النسب إلى أمير وكريم : أميرى ، وكريمى ، والأصل فى النسب إلى فعيل - بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء - أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النسب إلى نمير وكليب : نميرى ، وكليبى ، والأصل فى النسب إلى فعيله - بفتح الفاء - وإلى فعيله

- بضم الفاء - أن تحذف ياؤه ، وتحذف مع ذلک تاؤه ، ثم تقلب كسره العين من الأول فتحه ؛ فيقال فى النسب إلى جهينه وأذينه : جهنى ، وأذنى ، ويقال فى النسب إلى حنيفه وشريفه : حنفى. وشرفى ، وإنما فعلوا ذلک فرقا بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء فى المؤنث ولم يجعلوه فى المذكر لأن التاء التى للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف فى المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف ، وقد شذت فى كل نوع من هذه الأنواع الأربعه ألفاظ جاءوا بها على خلاف الأصل ، قالوا فى النسب إلى سليقه : سليقى ، وقالوا فى النسب إلى عميره : عميرى ، وقالوا فى النسب إلى ردينه - بضم ففتح - ردينى ، وقالوا فى النسب إلى ثقيف : ثقفى ، وقالوا فى النسب إلى قريش وهذيل - بضم ففتح - قرشى ، وهذلى.

وألحقوا معلّ لام عريا

من المثالين بما التّا أوليا (1)

يعنى أن ما كان على فعيل أو فعيل ، بلا تاء ، وكان معتلّ اللام - فحكمه حكم ما فيه التاء : فى وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول فى «عدىّ» : «عدوىّ» ، وفى «قصىّ» : «قصوىّ» ، كما تقول فى «أميّه» : «أمويّ» فإن كان فعيل وفعيل صحيحى اللام ، لم يحذف شىء منهما ؛ فتقول فى «عقيل» : «عقيلى» ، وفى «عقيل» : «عقيلى» (2).

1- «وألحقوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا ، ومعل مضاف و «لام» مضاف إليه «عريا» عرى : فعل ماض ، ومتعلقه محذوف ، وتقديره : عرى من التاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى معل لام ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «عرى» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضروره : مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أوليا» الآتى - «أوليا» أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا بالباء وهو مفعوله الأول ، والجمله من الفعل ومفعوليه لا محل لها صله الموصول المجرور بالباء.
2- ومن ذلک قول الشاعر : عقيليّه أمّا ملاث إزارها فدعص ، وأمّا خصرها فبثيل

وتمّموا ما كان كالطّويله

وهكذا ما كان كالجليله (1)

يعنى أن ما كان على فعيله ، وكان معتلّ العين ، أو مضاعفا - لا تحذف ياؤه فى النسب ؛ فتقول فى طويله : «طويلى» ، وفى جليله «جليلى» وكذلك أيضا ما كان على فعيله وكان مضاعفا ، فتقول فى قليله : «قليلىّ».

* * *

النسب إلى نحو الممدود

وهمز ذى مدّ ينال فى النّسب

ما كان فى تثنيه له انتسب (2)

حكم همزه الممدود فى النسب كحكمها فى التثنيه : فإن كانت زائده للتأنيث قلبت واوا نحو «حمراوىّ» فى حمراء ، أو زائده للالحاق كعلباء ، أو بدلا

1- «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول : مفعول به «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول الواقع مفعولا به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول الواقع مبتدأ.
2- «وهمز» مبتدأ ، وهمز مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى النسب» جار ومجرور متعلق بقوله «ينال» السابق «ما» اسم موصول : مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «فى تثنيه ، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله «انتسب» الآتى «انتسب» فعل ماض ، وفاعله

ضمير مستتر فيه ، والجمله من انتسب وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا محل لها صله الموصول.

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو علبائى وكسائى ، والقلب نحو علباوى وكساوىّ ، أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرّائى فى قرّاء.

* * *

النسب إلى نحو المركب بأنواعه

وانسب لصدر جمله وصدر ما

ركّب مزجا ، ولثان تمّما (1)

إضافه مبدوءه بابن أو اب

أو ماله التّعريف بالثّانى وجب (2)

فيما سوى هذا انسبن للأوّل

ما لم يخف لبس ، ك- «عبد الأشهل» (3).

1- «وانسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و «جمله» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق ، ومصدر مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من ركب ونائب فاعله لا محل لها صله الموصول «مزجا» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف : أى تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفه ، لثان : جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تمما» تمم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر نعت لثان.
2- «إضافه» مفعول به لقوله «تمما» فى البيت السابق «مبدوءه» نعت لقوله إضافه «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءه «أو» عاطفه «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفه أيضا «ما» اسم موصول : معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله وجب الآتى «التعريف» مبتدأ «بالثانى» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صله الموصول.
3- «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «انسبن» الآتى «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» المجروره محلا بفى ، وسوى مضاف و «هذا» اسم إشاره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «انسبن» انسب : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله انسبن «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يخف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلک كائن كعبد ، وعبد مضاف و «الأشهل» مضاف إليه.

إذا نسب إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركبا تركيب جمله ، أو تركيب مزج ، حذف عجزه ، وألحق صدره ياء النسب ؛ فتقول فى تأبّط شرّا : «تأبّطىّ» ، وفى بعلبک «بعلىّ» وإن كان مركبا تركيب إضافه ، فإن كان صدره ابنا ، أو كان معرّفا بعجزه - حذف صدره ، وألحق عجزه ياء النسب ؛ فتقول فى ابن الزبير : «زبيرى» وفى أبى بكر : «بكرىّ» ، وفى غلام زيد : «زيدىّ» فإن لم يكن كذلک ؛ فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره ؛ فتقول فى امرىء القيس : «امرئىّ» وإن خيف لبس حذف صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول فى عبد الأشهل ، وعبد القيس : «أشهلىّ ، وقيسىّ».

* * *

النسب إلى نحو محذوف اللام

واجبر بردّ اللّام ما منه حذف

جوازا ان لم يک ردّه ألف (1).

1- «واجبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و «اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتى «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «جوازا» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبرا ذا جواز «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «يک» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف «رده» رد : اسم يک ، ورد مضاف ، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب خبر يک ، وجمله يک واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامه مألوفا فى التثنيه أو الجمع فاجبره برد لامه.

فى جمعى التّصحيح ، أو فى التّثنيه

وحقّ مجبور بهذى توفيه (1)

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقه للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه ، أولا.

فإن لم تكن مستحقه للرد فيما ذكر جاز لک فى النسب الردّ وتركه ؛ فتقول فى «يد وابن» : «يدوىّ ، وبنوىّ ، وابنىّ ، ويدىّ» كقولهم فى التثنيه : «يدان ، وابنان» وفى «يد» علما لمذكر : «يدون».

وإن كانت مستحقه للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه وجب ردّها فى النسب ؛ فتقول فى «أب ، وأخ ، وأخت» : «أبوىّ ، وأخوىّ» كقولهم : «أبوان ، وأخوان ، وأخوات».

* * *

وبأخ أختا ، وبابن بنتا

ألحق ، ويونس أبى حذف التّا (2).

1- «فى جمعى» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» فى البيت السابق ، وجمعى مضاف و «التصحيح» مضاف إليه ، «أو» عاطفه «فى التثنيه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ ، وحق مضاف و «مجبور» مضاف إليه «بهذى» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفيه» خبر المبتدأ.
2- «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله «ألحق» الآتى «أختا» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ألحق» الآتى - «وبابن» معطوف على قوله بأخ «بنتا» معطوف على قوله «أختا» السابق ، وقد علمت أن العطف على معمولى عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ويونس» مبتدأ ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاه «أبى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على يونس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبى ، وحذف مضاف ، و «التا» قصر للضروره : مضاف إليه.

مذهب الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى! - إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن ؛ فتحذف منهما تاء التأنيث ، ويردّ إليهما المحذوف ؛ فيقال : «أخوىّ ، وبنوى» كما يفعل بأخ وابن ، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : «أختىّ ، وبنتىّ».

* * *

ا

النسب إلى نحو ما وضع على حرفين

وضاعف الثّانى من ثنائى

ثانيه ذولين ك- «لا ولائى» (1)

إذا نسب إلى ثنائىّ لا ثالث له ، فلا يخلو الثانى : إما أن يكون حرفا صحيحا ، أو حرفا معتلّا.

فإن كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه ؛ فتقول فى كم : «كمىّ ، وكمّىّ».

وإن كان حرفا معتلا وجب تضعيفه : فتقول فى لو : «لوّىّ».

وإن كان الحرف الثانى ألفا ضوعفت وأبدلت الثانيه همزه ؛ فتقول فى رجل اسمه لا : «لائىّ» ويجوز قلب الهمزه واوا ؛ فتقول : «لا وىّ».

* * *

1- «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثانى» مفعول به لضاعف «من ثنائى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى «ثانيه» ثانى : مبتدأ ، وثانى مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «لين» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر صفه لثنائى «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ

محذوف ، والتقدير : وذلک کائن کلا ، ولا هنا قصد لفظه «ولائی» معطوف على لا.

وإن يكن كشيه ما الفا عدم

فجبره وفتح عينه التزم (1)

إذا نسب إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو معتلّها.

فإن كان صحيحها لم يردّ إليه المحذوف ؛ فتقول فى «عده وصفه» : «عدىّ وصفىّ».

وإن كان معتلّها وجب الردّ ، ويجب أيضا - عند سيبويه رحمه الله! - فتح عينه ؛ فتقول فى شيه : «وشوى».

* * *

1- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط «كشيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول : اسم يكن «الفا» قصر للضروره : مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتى «عدم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله الموصول «فجبره» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من «عينه» مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير - مع أن المبتدأ فى قوه المثنى - للتأويل بالمذكور ، ويجوز أن تكون الجمله خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف - مماثل لهذا المذكور - للمعطوف ؛ فتكون الواو عطفت جمله على جمله ، والتقدير على هذا الوجه الأخير : فجبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من جعل المذكور خبرا للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفا ، وذلك لأن الحذف من الأول لدلاله الثانى عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه.

النسب إلى نحو الجمع

والواحد اذكر ناسبا للجمع

إن لم يشابه واحدا بالوضع (1)

إذا نسب إلى جمع باق على جمعيّته جىء بواحده ونسب إليه ، كقولك فى النسب إلى الفرائض : «فرضىّ».

هذا إن لم يكن جاريا مجرى العلم ، فإن جرى مجراه - كأنصار - نسب إليه على لفظه ؛ فتقول فى أنصار : «أنصارىّ» ، وكذا إن كان علما ؛ فتقول فى أنمار : «أنمارىّ».

* * *

يستغنى عن ياء النسب بمجى ء الاسم على بعض الصيغ

ومع فاعل وفعّال فعل

فى نسب أغنى عن اليا فقبل (2)

يستغنى غالبا فى النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل - بمعنى صاحب كذا - نحو «تامر ، ولابن (3)» أى صاحب تمر وصاحب لبن ، وببنائه على فعّال فى .

1- «الواحد» مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتى «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ناسبا» حال من الضمير المستتر فى قوله اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسبا «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجمع «واحدا» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله «أغنى» الآتى ، ومع مضاف و «فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على

فاعل «فعل» مبتدأ «فى نسب» جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتى «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «فعل» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفه ، وقبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

3- «قد ورد من ذلک قول الحطيئه : وغررتنى وزعمت أنّک لابن فى الصّيف تامر وقول الآخر : * إلى عطن رحب المباءه آهل* والشاهد فيه قوله «آهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى أهل ، وليس هو بجار على الفعل ؛ لأنه لو جرى لقال «مأهول» ؛ إذ الفعل المستعمل فى هذا المعنى مبنى للمجهول.

الحرف غالبا ، كبقّال وبزّار ، وقد يكون فعّال بمعنى صاحب كذا ، وجعل منه قوله تعالى : (وَما رَبُّکَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بذى ظلم.

وقد يستغنى - عن ياء النسب أيضا - بفعل بمعنى صاحب كذا ، نحو : «رجل طعم ولبس» أى : صاحب طعام ولباس ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى :

356- لست بليليّ ، ولكنّى نهر***لا أدلج اللّيل ولكن أبتكر(1)

أى : ولكنى نهاريّ ، أى عامل بالنهار.

* * * .

1- أنشد سيبويه - رحمه لله - هذا البيت (ج 2 ص 9) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلک لم ينسبه الأعلم الشنتمرى - رحمه الله! - فى شرح شواهده. اللغه : «ليلى» معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل فى الليل «نهر» بفتح فكسر - أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغه إحدى الصيغ التى إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافه ياء مشدده فى آخره للدلاله على النسب «أدلج» أسير من أول الليل ، والادلاج - على زنه الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا - السير فى آخر الليل «أبتكر» أدرک النهار من أوله. المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعه وعدم المبالاه ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاوهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفيه كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم فى وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم. الإعراب : «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «بليلى» الباء زائده ، ليلى : خبر ليس ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «ولكنى» لكن : حرف استدراک ونصب ، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافيه «أدلج» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفيه الزمانيه بأدلج «ولكن» حرف استدراک «أبتكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. الشاهد فيه : قوله «نهر» حيث بناه على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهارى ، كما قال : لست بليلى ، قال سيبويه : «وقالوا نهر ، وإنما يريدون نهارى ، ويجعلونه بمنزله عمل وطعم وفيه معنى ذلک» ا ه.

وغير ما أسلفته مقرّرا

على الّذى ينقل منه اقتصرا (1)

أى : ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره فهو من شواذّ النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى النسب إلى البصره : «بصرى (2)» ، وإلى الدّهر : «دهرى (3)» وإلى مرو «مروزى».

1- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «أسلفته» أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء مفعوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «مقررا» حال من الهاء فى أسلفته «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتصر» الآتى فى آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبنى للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل صله الذى «اقتصر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من اقتصر ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- المشهور فى «البصره» فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها «بصرى» بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذا ، وقد ورد فى «البصره» كسر الباء وضمها أيضا ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد فى لفظ المنسوب إليه من الفتح أولا ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذا ، ولم يرد فى المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغه فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنه حبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنک تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ، كما يجوز قلبها واوا ، فيقال «بصروى».
3- الدهرى - بضم الدال ، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الفانى.

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا

وقفا ، وتلو غير فتح احذفا (1)

أى : إذا وقف على الاسم المنون ، فان كان التنوين واقعا بعد فتحه أبدل ألفا ، ويشمل ذلک ما فتحته للإعراب ، نحو «رأيت زيدا» ، وما فتحته لغير الإعراب ، كقولک فى إيها وويها : «إيها ، وويها».

وإن كان التنوين واقعا بعد ضمه أو كسره حذف وسكن ما قبله ، كقولک فى «جاء زيد» ، و «مررت بزيد» : «جاء زيد» ، و «مررت بزيد».

* * *

واحذف لوقف فى سوى اضطرار

صله غير الفتح فى الإضمار (2)

1- «تنوينا» مفعول أول لقوله «اجعل» الآتى «إثر» ظرف متعلق باجعل ، وإثر مضاف و «فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ألفا» مفعول ثان لاجعل «وقفا» مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذفا» الآتى - وتلو مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «فتح» مضاف إليه «احذفا» فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لوقف فى سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «صله» مفعول به لاحذف ، وصله مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «الفتح» مضاف إليه «فى الإضمار» جار ومجرور متعلق بصله.

وأشبهت «إذا» منوّنا نصب

فألفا فى الوقف نونها قلب (1)

إذا وقف على هاء الضمير : فإن كانت مضمومه نحو «رأيته» أو مكسوره نحو «مررت به» حذفت صلتها ، ووقف على الهاء ساكنه ، إلا فى الضروره ، وإن كانت مفتوحه نحو «هند رأيتها» وقف على الألف ولم تحذف.

وشبهوا «إذا» بالمنصوب المنون ، فأبدلوا نونها ألفا فى الوقف.

* * *

وحذف يا المنقوص ذى التّنوين - ما

لم ينصب - اولى من ثبوت فاعلما (2)

وغير ذى التّنوين بالعكس ، وفى

نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى (3).

1- «أشبهت» أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منونا» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منون ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله «منونا» السابق «فألفا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «قلب» الآتى - «فى الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون : مبتدأ ، ونون مضاف وها : مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
2- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «يا» قصر للضروره : مضاف إليه ، ويا مضاف و «المنقوص» مضاف إليه «ذى» نعت للمنقوص ، وذى مضاف و «التنوين» مضاف إليه «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، والفتحه ملقاه على الباء من الهمزه فى قوله أولى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل

أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
3- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتى ، ونحو مضاف و «مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ ، ولزوم مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «اليا» قصر للضروره : مضاف إليه «اقتفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وقف على المنقوص المنوّن ؛ فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ، نحو «رأيت قاضيا» ؛ فإن لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف ، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتى ؛ فتقول : «هذا قاض ، ومررت بقاض» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءه ابن كثير : (ولكل قوم هادى).

فإن كان المنقوص محذوف العين : كمر - اسم فاعل من أرى - أو الفاء : كيفى - علما - لم يوقف إلا بإثبات الياء ؛ فتقول : «هذا مرى ، وهذا يفى» وإليه أشار بقوله : «وفى نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى».

فإن كان المنقوص غير منوّن ؛ فإن كان منصوبا ثبتت ياؤه ساكنه ، نحو «رأيت القاضى» وإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات الياء وحذفها ، والإثبات أجود ، نحو «هذا القاضى ، ومررت بالقاضى».

* * *

وغيرها التّأنيث من محرّک

سكّنه ، أوقف رائم التّحرّک (1)

1- «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله «سكنه» الآتى ، وغير مضاف و «ها» قصر للضروره : مضاف إليه ، وها مضاف ، و «التأنيث» مضاف إليه «من محرک» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أو» عاطفه «قف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف ، ورائم مضاف و «التحرک» مضاف إليه.

أو أشمم الضمّه ، أوقف مضعفا

ما ليس همزا أو عليلا ، إن قفا (1)

محرّكا ، وحركات انقلا

لساكن تحريكه لن يحظلا (2)

إذا أريد الوقف على الاسم المحرّک الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث ، أو غيرها.

فإن كان [آخره] هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولک فى «هذه فاطمه أقبلت» : «هذه فاطمه».

1- «أو» عاطفه «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» فى البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الضمه» مفعول به لأشمم «أو» عاطفه «قف» فعل أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضعفا» حال من الضمير المستتر فى «قف» وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لقوله «مضعفا» «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «همزا» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أو» عاطفه «عليلا» معطوف على قوله «همزا» «إن» شرطيه «قفا» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «محركا» مفعول به لقوله «قفا» فى البيت السابق «وحركات» مفعول تقدم عامله - وهو قوله «انقلا» الآتى - «انقلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله انقلا «تحريكه» تحريک : مبتدأ ، وتحريک مضاف والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريكه ، والألف

للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر صفه لساكن.

وإن كان [آخره] غبر هاء التأنيث ففى الوقف عليه خمسه أوجه : التسكين ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنّقل.

فالرّوم : عباره عن الإشاره إلى الحركه بصوت خفىّ.

والإشمام : عباره عن ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلا فيما حركته ضمه.

وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزه كخطأ ، ولا معتلّا كفتى ، وأن يلى حركه ، كالجمل ؛ فتقول فى الوقف عليه : الجمل - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكنا امتنع التضعيف ، كالحمل.

والوقف بالنقل عباره عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف الذى قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكنا ، قابلا للحركه ، نحو «هذا الضّرب ، ورأيت الضّرب ، ومررت بالضّرب».

فإن كان ما قبل الآخر محركا لم يوقف بالنقل كجعفر.

وكذا إن كان ساكنا لا يقبل الحركه كالألف ، نحو : باب [وإنسان].

* * *

ونقل فتح من سوى المهموز لا

يراه بصرىّ ، وكوف نقلا (1)

1- «ونقل» مبتدأ ، ونقل مضاف و «فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و «المهموز» مضاف إليه «لا» نافيه «يراه» يرى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «بصرى» فاعل يرى ، وجمله الفعل المنفى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضروره : مبتدأ «نقلا» نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفى ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركه فتحه ، أو ضمه ، أو كسره ، وسواء كان الأخير مهموزا ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : «هذا الضّرب ، ورأيت الضّرب ، ومررت بالضّرب» فى الوقف على «الضّرب» ، و «هذا الرّدء (1) ، ورأيت الرّدء ، ومررت بالرّدء» فى الوقف على «الرّدء».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركه فتحه إلا إذا كان الآخر مهموزا ؛ فيجوز عندهم «رأيت الرّدء» ويمتنع «[رأيت] الضّرب».

ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

* * *

والنّقل إن يعدم نظير ممتنع

وذاک فى المهموز ليس يمتنع (2)

يعنى أنه متى أدّى النقل إلى أن تصير الكلمه على بناء غير موجود فى كلامهم امتنع ذلک ، إلا إن كان الآخر همزه فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع «هذا العلم»

1- الردء - بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزه - هو المعين فى المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فَأَرْسِلْهُ مَعِی رِدْءاً يُصَدِّقُنِی ، إِنِّی أَخافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ).
2- «والنقل» مبتدأ «إن» شرطيه «يعدم» فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يعدم نظير فالنقل ممتنع ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضه بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاک» اسم إشاره مبتدأ «فى المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله «يمتنع» الآتى «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاک الواقع مبتدأ «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجمله فى محل نصب خبر ليس ،

والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره.

فى الوقف على «العلم» لأن فعلا مفقود فى كلامهم ، ويجوز «هذا الرّدء» لأن الآخر همزه.

* * *

فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل

إن لم يكن بساكن صحّ وصل (1)

وقلّ ذا فى جمع تصحيح ، وما

ضاهى ، وغير ذين بالعكس انتمى (2)

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كان فعلا وقف عليه بالتاء ، نحو «هند قامت» وإن كان اسما فإن كان مفردا فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكنا

1- «فى الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتى «تا» قصر للضروره : مبتدأ ، وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و «الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضروره : مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «صح» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجمله فى محل جر صفه لساكن «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل نصب خبر يكن ، وجمله يكن ومعموليه فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.
2- «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشاره : فاعل قل «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها

صله الموصول «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

صحيحا ، أولا ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا صحيحا وقف عليه بالتاء ، نحو «بنت ، وأخت» ، وإن كان غير ذلک وقف عليه بالهاء ، نحو «فاطمه ، وحمزه ، وفتاه» وإن كان جمعا أو شبهه وقف عليه بالتاء ، نحو «هندات ، وهيهات» وقلّ الوقف على المفرد بالتاء ، نحو «فاطمت» وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو «هنداه ، وهيهاه».

* * *

وقف بها السّكت على الفعل المعلّ

بحذف آخر كأعط من سأل (1)

وليس حتما فى سوى ما كع أو

كيع مجزوما ؛ فراع ما رعوا (2)

1- «وقف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقف ، وها مضاف و «السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل» صفه للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله «المعل» وحذف مضاف و «آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جاره لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسره فى آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت «من» اسم موصول : مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله من سأل وفاعله لا محل لها صله الموصول ، وجمله فعل الأمر وفاعله ومفعوله فى محل نصب مقول القول المحذوف.
2- «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتما» خبر ليس «فى سوى» جار ومجرور متعلق بحتم ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوما» حال من المجرور الثانى «فراع» راع : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لراع «رعوا» رعى : فعل ماض

، وواو الجماعه فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذى رعوه.

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حذف آخره : للجزم ، أو الوقف ، كقولک فى لم يعط : «لم يعطه» وفى أعط : «أعطه» ولا يلزم ذلک إلا إذا كان الفعل الذى حذف آخره قد بقى على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولک فى «ع» و «ق» : «عه ، وقه» والثانى كقولک فى «لم يع» و «لم يق» : «لم يعه ، ولم يقه» (1).

* * *

وما فى الاستفهام إن جرّت حذف

ألفها ، وأولها الها إن تقف (2)

وليس حتما فى سوى ما انخفضا

باسم ، كقولک «اقتضاءم اقتضى» (3).

1- قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا - من أنه يجب لحاق هاء السكت فى الوقف على نحو «لم يع ، ولم يف» - ورد ذلک بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء فى الوقف على قوله تعالى (وَلَمْ أَكُ) وقوله سبحانه (وَمَنْ تَقِ) والقراءه مع كونها سنه متبعه لا تخالف العربيه ، ولا تأتى على وجه يمتنع عربيه.
2- «وما» مبتدأ خبره الجمله الشرطيه التاليه «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطيه «جرت» جر : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على ما الاستفهاميه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، جواب الشرط «ألفها» ألف : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه «وأولها» أول : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «الها» قصر للضروره : مفعول ثان لأول «إن» شرطيه «تقف» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقف فأولها الهاء.
3- «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهاميه الهاء فى الوقف «حتما» خبر ليس «فى

سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «انخفضا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفض «كقولک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوبا لإضافته إلى اسم الاستفهام الذى له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و «م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

إذا دخل على «ما» الاستفهاميه جارّ وجب حذف ألفها ، نحو «عمّ تسأل؟» و «بم جئت؟» و «اقتضاء م اقتضى زيد» وإذا وقف عليها بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفا ، أو اسما ؛ فإن كان حرفا جاز إلحاق هاء السّكت ، نحو «عمّه» و «فيمه» وإن كان اسما وجب إلحاقها ، نحو «اقتضاء مه» و «مجىء مه».

* * *

ووصل ذى الهاء أجز بكلّ ما

حرّک تحريک بناء لزما (1)

ووصلها بغير تحريک بنا

أديم شذّ ، فى المدام استحسنا (2).

1- «ووصل» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أجز» الآتى - ووصل مضاف و «ذى» اسم إشاره : مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشاره أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أجز» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «حرک» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «تحريک» مفعول مطلق مبين للنوع ، وتحريک مضاف و «بناء» مضاف إليه «لزما» لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بناء ، والجمله فى محل جر صفه لبناء.
2- «ووصلها» وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه ، «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و «تحريک» مضاف إليه ، وتحريک مضاف و «بنا» قصر للضروره : مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريک بناء ، والجمله فى محل جر صفه لتحريک بناء «شذ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجمله من شذ وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى المدام» جار

ومجرور متعلق بقوله «استحسن» الآتى «استحسن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذه الجمله معطوفه على جمله الخبر بعاطف مقدر ، أى : واستحسن فى المدام.

يجوز الوقف بهاء السّكت على كل متحرک بحرکه بناء ، لازمه ، لا تشبه حرکه إعراب ، کقولک فی «کیف» : «کیفه» ولا یوقف بها علی ما حرکته إعرابیّه ، نحو «جاء زید» ولا علی ما حرکته مشبهه للحرکه الإعرابیه ، کحرکه الفعل الماضی ، ولا علی ما حرکته البنائیه غیر لازمه ، نحو «قبل» و «بعد» والمنادی المفرد ، نحو «یا زید ، ویا رجل» واسم «لا» التی لنفی الجنس ، نحو «لا رجل» وشذّ وصلها بما حرکته البنائیه غیر لازمه ، کقولهم فی «من عل» : «من عله» (1) ، واستحسن إلحاقها بما حرکته دائمه لازمه.

* * *

وربّما أعطی لفظ الوصل ما

للوقف نثرا ، وفشا منتظما (2)

1- وذلک کما فی قول الراجز : یا ربّ یوم لی لا أظلّله أرمض من تحت وأضحی من عله
2- «وربما» رب : حرف تقلیل ، وما : کافه «أعطی» فعل ماض مبنی للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطی ، وهو المفعول الأول ، ولفظ مضاف و «الوصل» مضاف إلیه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعطی «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «نثرا» منصوب علی نزع الخافض ، أو حال علی التأویل ، أی : ذا نثر ، أی : واقعا فی نثر «وفشا» فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی إعطاء الوصل ما للوقف «منتظما» حال من فاعل فشا.

قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلک كثير فى النظم ، قليل فى النثر ، ومنه فى النثر قوله تعالى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ) ومن النظم قوله :

357- * مثل الحريق وافق القصبّا* ***فضعف الباء وهى موصوله بحرف الإطلاق [وهو الألف]. (1)

* * *

1- هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب فى كتاب سيبويه إلى رؤبه بن العجاج بن رؤبه ، ونسبه أبو حاتم فى كتاب الطير إلى أعرابى - ولم يسمه - ونسبه الجرمى إلى ربيعه بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله : * كأنّه السّيل إذا اسلحبّا* ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحريق - إلخ. اللغه : «كأنه» الضمير يعود إلى الجدب الذى خشيه الراجز وتوقعه فى أول هذه الكلمه ، فى قوله : لقد خشيت أن أرى جدبّا فى عامنا ذا بعد ما أخصبّا «اسلحبا» أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلک أنه يملأ البطاح ، ويعم الأوديه «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا. الإعراب : «مثل» بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، ومثل مضاف و «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من الحريق «القصبا» مفعول به لوافق. الشاهد فيه : قوله «القصبا» حيث ضعف الباء مع كونها موصوله بألف الإطلاق.

الإماله

الألف المبدل من «يا» فى طرف

أمل ، كذا الواقع منه اليا خلف (1)

دون مزيد ، أو شذوذ ، ولما

تليه ها التّأنيث ما الها عدما (2)

الإماله : عباره عن أن ينحى بالفتحه نحو الكسره ، وبالألف نحو الياء (3).

1- «الألف» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لياء «أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «اليا» قصر للضروره : فاعل للواقع «خلف» حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه.
2- «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع فى البيت السابق ، ودون مضاف و «مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفه «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضروره : فاعل تلى ، وها مضاف و «التأنيث» مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضروره : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتى - «عدما» عدم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول.
3- الغرض من الإماله أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسره مستقل منحدر ، والنطق بالفتحه والألف مستعل متصعد ، وبالإماله تصير الألف من نمط الياء فى الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره. وحكم الإماله الجواز ؛ فمهما وجدت أسباب الإماله فإن تركها جائز ، والأسباب التى سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب. والإماله لغه تميم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا.

وتمال الألف إذا كانت طرفا : بدلا من ياء ، أو صائره إلى الياء ، دون زياده أو شذوذ ؛ فالأول كألف «رمى ، ومرمى» والثانى كألف «ملهى» فإنها تصير ياء فى التثنيه نحو «ملهيان».

واحترز بقوله : «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زياده ياء التصغير ، نحو «قفىّ» أو فى لغه شاذه ، كقول هذيل فى «قفا» إذا أضيف إلى ياء المتكلم «قفىّ».

وأشار بقوله : «ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما» إلى أن الألف التى وجد فيها سبب الإماله تمال ، وإن وليتها هاء التأنيث كفتاه.

* * *

وهكذا بدل عين الفعل إن

يؤل إلى فلت ، كماضى خف ودن (1)

أى : كما تمال الألف المتطرفه كما سبق تمال الألف الواقعه بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فلت [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واوا كخاف ، أو ياء كباع وكدان ؛ فيجوز إمالتها كقولك : «خفت ، ودنت ، [وبعت]».

1- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و «عين» مضاف إليه ، وعين مضاف و «الفعل» مضاف إليه «إن» شرطيه «يؤل» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله يؤل «كماضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كماضى ، وماضى مضاف و «خف» قصد لفظه : مضاف إليه «ودن» معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضا.

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فلت - بضم الفاء - امتنعت الإماله ، نحو «قال ، وجال» فلا تملها ، كقولک : قلت ، وجلت.

* * *

كذاک تالى الياء ، والفصل اغتفر

بحرف او مع ها ک- «جيبها أدر» (1)

كذاک تمال الألف الواقعه بعد الياء : متصله بها نحو بيان ، أو منفصله بحرف نحو يسار ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : أدر جيبها ؛ فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإماله ؛ لبعد الألف عن الياء ، نحو بيننا ، والله أعلم.

* * *

كذاک ما يليه كسر ، أو يلى

تالى كسر أو سكون قد ولى (2).

1- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالى» مبتدأ مؤخر ، وتالى مضاف و «اليا» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتفر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجمله من اغتفر ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفه «مع» معطوف على محذوف ، ومع مضاف و «ها» قصر للضروره : مضاف إليه «كجيبها» الكاف جاره لقول محذوف ، جيب : مفعول مقدم لأدر ، وجيب مضاف وها : مضاف إليه «أدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «يليه» يلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «أو» عاطفه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «تالى» مفعول به ليلى ، وتالى مضاف و «كسر» مضاف إليه ، والجمله لا محل لها معطوفه على جمله الصله «أو» عاطفه «سكون» معطوف على كسر

«قد» حرف تحقيق «ولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سكون ، والجمله فى محل جر صفه لسكون.

كسرا ، وفصل الها كلا فصل يعدّ

ف- «درهماک» من يمله لم يصد (1)

أى : كذلک تمال الألف إذا وليتها كسره ، نحو عالم ، أو وقعت بعد حرف يلى كسره ، نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسره أوّلهما ساكن ، نحو شملال ، أو كلاهما متحرک ولكن أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، وكذلک يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسره أولهما ساكن ، نحو «هذان درهماک» والله أعلم.

* * *

وحرف الاستعلا يكفّ مظهرا

من كسر او يا ، وكذا تكفّ را (2).

1- «كسرا» مفعول به لقوله «ولى» فى آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ ، وفصل مضاف و «الها» قصر للضروره : مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله «يعد» الآتى «يعد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماک» الفاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط : مبتدأ ثان «يمله» يمل : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطيه ، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافيه جازمه «يصد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وجمله المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله درهماک.
2- «وحرف» مبتدأ ، وحرف مضاف و «الاستعلا» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجمله من يكف وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «مظهرا» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله مظهراً ، أو متعلق به ، أو

متعلق بيكف «أو» عاطفه «يا» قصر للضروره : معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتى «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضروره : فاعل تكف.

إن كان ما يكفّ بعد متّصل

أو بعد حرف أو بحرفين فصل (1)

كذا إذا قدّم ما لم ينكسر

أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر (2)

حروف الاستعلاء سبعه ، وهى : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يمنع الإماله ، إذا كان سببها كسره ظاهره ، أو ياء موجوده ، ووقع بعد الألف متصلا بها ، كساخط ، وحاصل ، أو مفصولا بحرف كنافخ وناعق ، أو حرفين كمناشيط ومواثيق.

1- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «ما» اسم موصول : اسم كان ، وجمله «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «أو» عاطفه «بعد» معطوف على بعد الأول ، وبعد مضاف و «حرف» مضاف إليه «أو» عاطفه «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتى «فصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.
2- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جمله «قدم» الآتى ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفه «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله يسكن ، وإثر مضاف و «الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جاره لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله «مر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره يميره ، أى أطعمه ، والميره : الطعام.

وحكم حرف الاستعلاء فى منع الإماله يعطى للراء التى هى غير مكسوره - وهى المضمومه ، نحو هذا عذار ، والمفتوحه ، نحو هذان عذاران - بخلاف المكسوره على ما سيأتى ، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله : «كذا إذا قدّم - البيت» إلى أنّ حرف الاستعلاء المتقدم يكفّ سبب الإماله ، ما لم يكن مكسورا ، أو ساكنا إثر كسره ؛ فلا يمال نحو صالح ، وظالم ، وقاتل ، ويمال نحو طلاب ، وغلاب ، وإصلاح.

* * *

وكفّ مستعل ورا ينكفّ

بكسر را كغارما لا أجفو (1)

يعنى أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسوره ، مع المكسوره غلبتهما المكسوره وأميلت الألف لأجلها ؛ فيمال نحو «على أبصارهم ، ودار القرار».

وفهم منه جواز إماله نحو «حمارک» ؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسوره مع وجود المقتضى لترک الإماله - وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسوره - فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى.

* * *

1- «وكف» مبتدأ ، وكف مضاف و «مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضروره : معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجمله من ينكف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله ينكف ، وكسر مضاف و «را» مضاف إليه «كغارما» الكاف جاره لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى «لا» نافيه «أجفو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

ولا تمل لسبب لم يتّصل

والكفّ قد يوجبه ما ينفصل (1)

إذا انفصل سبب الإماله لم يؤثّر ، بخلاف سبب المنع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلا ؛ فلا يمال «أتى قاسم» بخلاف «أتى أحمد».

* * *

وقد أمالوا لتناسب بلا

داع سواه ، كعمادا ، وتلا (2)

قد تمال الألف الخاليه من سبب الإماله ؛ لمناسبه ألف قبلها ، مشتمله على سبب الإماله ، كإماله الألف الثانيه من نحو «عمادا» لمناسبه الألف الممالة قبلها ، وكإماله ألف «تلا» كذلك.

* * *

1- «ولا» ناهيه «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافيه جازمه «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود سبب ، والجمله من يتصل المجزوم بلم فاعله فى محل جر صفه لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجبه» يوجب : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول : فاعل يوجب ، والجمله من يوجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الاسم الموصول.
2- «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب ، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا «سواه» سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «كعمادا» الكاف جاره لقول محذوف ، عمادا : مقول لذلك القول المحذوف على إراده لفظه «وتلا» قصد لفظه : معطوف على قوله عمادا.

ولا تمل ما لم ينل تمكّنا

دون سماع غير «ها» وغير «نا» (1)

الإماله من خواصّ الأسماء المتمكّنه ؛ فلا يمال غير المتمكن إلا سماعا ، إلا «ها» و «نا» ؛ فإنهما يمالان قياسا مطّردا ، نحو «يريد أن يضربها» و «مرّ بنا» (2).

* * *

والفتح قبل كسر راء فى طرف

أمل ، ک- «للأيسر مل تكف الكلف» (3).

1- «لا» ناهيه «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتمل «لم» نافيه جازمه «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله هو فاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثه الغائبه «وغير» معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضا.
2- قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنه «ذا» الإشاريه ، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» فى النداء ، و «لا» الجوابيه وفى نحو قولهم «افعل هذا إمالا» قال قطرب : ولا يمال غير ذلک من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلک سبب الإماله ، فلو سميت إنسانا بحتى أملتها ، لأن ألفها تصير ياء فى التثنيه لكونها رابعه ، وإذا سميت بإلى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واوا فى التثنيه ، لكون ذى الواو فى الثلاثى أكثر من ذى الياء.
3- «والفتح» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء

«أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جاره لقول محذوف للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الآتى «مل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

كذا الّذى تليه «ها» التّأنيث فى

وقف إذا ما كان غير ألف (1)

أى : تمال الفتحه قبل الراء المكسوره : وصلا ، ووقفا ، نحو «بشرر» و «للايسر مل» وكذلک يمال ما وليه هاء التأنيث من [نحو] «قيّمه ، ونعمه».

* * * *

ص: 190

1- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضروره : فاعل تلى ، وهاء مضاف و «التأنيث» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله الموصول «فى وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تليه ها التأنيث «غير» خبر كان ، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه. * * *

التّصريف

معنى التصريف

حرف وشبهه من الصّرف برى

وما سواهما بتصريف حرى (1)

التصريف عباره عن : علم يبحث فيه عن أحكام بنيه الكلمه العربيه ، وما لحروفها من أصاله وزياده ، وصحه وإعلال ، وشبه ذلک.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنه والأفعال (2) ؛ فأما الحروف وشبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها.

* * *

لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثه و لا يدخل الحروف و شبهها

وليس أدنى من ثلاثىّ يرى

قابل تصريف سوى ما غيّرا (3).

1- «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبه : معطوف على حرف ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله برى الآتى «برى» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنه فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى «حرى» خبر المبتدأ.
2- المراد بالأفعال هنا المتصرفه ، لا مطلقا ، والتصريف أصل فى الأفعال لكثره تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء.
3- «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس ، وخبرها جمله يرى ومعمولاته «من ثلاثى» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أدنى ، والجمله فى محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى ، وقابل مضاف و «تصريف» مضاف إليه «سوى»

أداه استثناء ، وسوى مضاف و «ما» نكره موصوفه أو اسم موصول : مضاف إليه «غيرا» غير : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوفه أو الموصوله ، والجمله من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله ما الموصوله ، أو فى محل جر صفه لما النكره.

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفا منه ؛ فأقلّ ما تبنى عليه الأسماء المتمكنه والأفعال ثلاثه أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص ک- «يد» و «قل» و «م الله» و «ق زيدا».

* * *

الاسم ضربان : مجرد و مزيد فيه و بيان كل منهما

ومنتهى اسم خمس ان تجرّدا

وإن يزد فيه فما سبعا عدا (1)

الاسم قسمان : مزيد فيه ، ومجرد عن الزياده.

فالمزيد فيه هو : ما بعض حروفه ساقط وضعا ، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزياده سبعه أحرف ، نحو : احرنجام ، واشهيباب.

والمجرد عن الزياده هو : ما بعض حروفه ليس ساقطا فى أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثى كفلس ، أو رباعى كجعفر ، وإما خماسى - وهو غايته - كسفرجل.

* * *

1- «ومنتهى» مبتدأ ، ومنتهى مضاف و «اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تجردا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف «وإن» شرطيه «يزد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط. ما : نافيه «سبعا» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا - بمعنى زاد - الآتى «عدا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

أوزان الاسم الثلاثى

وغير آخر الثّلاثى افتح وضمّ

واكسر ، وزد تسكين ثانيه تعمّ (1)

العبره فى وزن الكلمه بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثى : إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه ، وعلى كل من هذه التقادير : إما أن يكون مضموم الثانى أو مكسوره أو مفتوحه ، أو ساكنه ، فتخرج من هذا اثنا عشر بناء حاصله من ضرب ثلاثه فى أربعه ، وذلک نحو : قفل ، وعنق ، ودئل ، وصرد ، ونحو : علم ، وحبک ، وإبل ، وعنب ، ونحو : فلس ، وفرس ، وعضد ، وكبد.

* * *

الفعل ضربان : مجرد و مزيد فيه و أوزان المجرد ثلاثيا أو رباعيا

وفعل أهمل ، والعكس يقلّ

لقصدهم تخصيص فعل بفعل (2)

1- «وغير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله افتح الآتى - وغير مضاف و «آخر» مضاف إليه ، وآخر مضاف و «الثلاثى» مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وضم ، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد ، وتسكين مضاف وثانى من «ثانيه» مضاف إليه ، وثانى مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.
2- «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقل» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقل ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر - وهو

قصد - وتخصيص مضاف و «فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

يعنى أن من الأبنيه الاثنى عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل.

فالأول : ما كان على وزن فعل - بكسر الأول ، وضم الثانى - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حبك.

والثانى : ما كان على وزن فعل - بضم الأول ، وكسر الثانى - كدئل ، وإنما قلّ ذلک فى الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسمّ فاعله كضرب وقتل.

* * *

وافتح وضمّ واكسر الثانى من

فعل ثلاثىّ ، وزد نحو ضمن (1)

ومنتهاه أربع إن جرّدا

وإن يزد فيه فما ستّا عدا (2)

الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلک ،

1- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وضم ، واكسر» كذلک «الثانى» تنازعه الأفعال الثلاثه ، وكل منها يطلبه مفعولا به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى «ثلاثى» نعت لفعل «وزد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد ، ونحو مضاف و «ضمن» قصد لفظه : مضاف إليه.
2- «ومنتهاه» منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «جردا» جرد : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف ، إن : شرطيه «يزد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله يزد «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وما : نافيه «ستا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله عدا

الآتى «عدا» فعل ماض - ومعناه جاوز - وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعه أحرف ، وأكثر ما ينتهى فى الزياده إلى سته.

وللثلاثى المجرد أربعه أوزان : ثلاثه لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ؛ فالتى لفعل الفاعل فعل - بفتح العين - كضرب ، وفعل - بكسرها - كشرب ، وفعل - بضمها - كشرف.

والذى لفعل المفعول فعل - بضم الفاء ، وكسر العين - كضمن.

ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحه ، ولهذا قال المصنف «وافتح وضم واكسر الثانى» فجعل الثانى مثلّثا ، وسكت عن الأول ؛ فعلم أنه يكون على حاله واحده ، وتلك الحاله هى الفتح.

[وللرباعىّ المجرد ثلاثه أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كدحرج ، وواحد لفعل المفعول كدحرج ، وواحد لفعل الأمر كدحرج](1).

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثيا صار بالزياده على أربعه أحرف : كضارب ، أو على خمسه : كانطلق ، أو على سته : كاستخرج ، وإن كان رباعيّا صار بالزياده على خمسه : كتدحرج ، أو على سته : كاحرنجم.

* * *

1- الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثه وزن واحد ، وهو وزن الماضى المبنى للمعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن المبنى للمجهول ففرعان عنه. فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثى المجرد؟ فهو لم يسلك طريقا واحدا فى الموضعين ، ولو أنه سلك طريقا واحدا لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك. فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضى ، فعده منه ، أما فى الثلاثى فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدا فيه همزه الوصل فى أوله ، فلم يعده هناك ؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان.

لاسم مجرّد رباع فعلل

وفعلل وفعلل وفعلل (1)

ومع فعلّ فعلل ، وإن علا

فمع فعلّل حوى فعللا (2)

كذا فعلّل وفعللّ ، وما

غاير للزّيد أو النّقص انتمى (3)

الاسم الرباعىّ المجرد له سته أوزان :

الأول : فعلل - بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : جعفر (4) را

1- «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبه للضروره : نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل ، وفعلل ، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.
2- «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله ، ومع مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التى فى أول البيت «إن» شرطيه «علا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد «فمع» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتى ، ومع مضاف و «فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضا «فعللا» مفعول به لحوى ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخله على الفعل الماضى.
3- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر ، «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «غاير» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى»

الآتى «أو» عاطفه «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
4- الجعفر فى الأصل : النهر ، وقيل : النهر الملآن خاصه ، وأنشد ابن جنى :
إلى بلد لابقّ فيه ولا أذى ولا نبطيّات يفجّرن جعفرا

الثانى : فعلل - بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : زبرج (1).

الثالث : فعلل - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه - نحو : درهم [وهجرع](2).

الرابع : فعلل - بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : برثن (3).

الخامس : فعلّ - بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه - نحو هزبر (4).

السادس : فعلل - بضم أوله ، وفتح ثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : جخدب (5).

وأشار بقوله : «فإن علا - إلخ» إلى أبنيه الخماسى ، وهى أربعه :

الأول : فعلّل - بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثه ، وفتح رابعه - نحو : سفرجل.

الثانى : فعللل - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه - نحو : جحمرش (6).

الثالث : فعلّل - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، وكسر رابعه - نحو : قذعمل (7).

1- الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضا الذهب.
2- الهجرع : الطويل الممشوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغه بوزن جعفر.
3- البرثن - بثاء مثلثه - واحد براثن الأسد ، وهى مخالبه.
4- الهزبر : الأسد.
5- الجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد.
6- الجحموش ، من النساء : الثقيله السمجه ، أو هى العجوز الكبيره ، والجحموش من الإبل : الكبيره السن ، وتجمع على جحامر. وتصغر على جحيمر ، بحذف الشين ؛ لأنها تخل بالصيغه.
7- القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيره.

الرابع : فعللّ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه - نحو : قرطعب (1).

وأشار بقوله : «وما غاير - إلخ» إلى أنه إذا جاء شىء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ فالأول كيد ودم ، والثانى كاستخراج واقتدار.

* * *

ضابط الحرف الأصلى و الحرف الزائد (الميزان)

والحرف إن يلزم فأصل ، والّذى

لا يلزم الزّائد ، مثل تا احتذى (2)

الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمه هو الحرف الأصلىّ ، والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمه هو الزائد ، نحو ضارب ومضروب.

* * *

بضمن فعل قابل الأصول فى

وزن ، وزائد بلفظه اكتفى (3)

1- القرطعبه : الخرقه الباليه ، وليس له قرطعبه : أى ليس له شىء.
2- «والحرف» مبتدأ «إن» شرطيه «يلزم» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ «والذى» اسم موصول : مبتدأ «لا» نافيه «يلزم» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير

: وذلک مثل ، ومثل مضاف و «تا» قصر للضروره : مضاف إليه ، وتا مضاف و «احتذى» قصد لفظه : مضاف إليه.
3- «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله «قابل» الآتى ، وضمن مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «فى وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اكتفى» الآتى على أنه نائب فاعله ، وجاز تقدمه لأنه فى صوره الفضله ولا يلتبس بالمبتدأ ، وقد تقدم ذكر ذلک مرارا فى نظائره من كلام الناظم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه «اكتفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، والجمله منه ومن نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

وضاعف اللّام إذا أصل بقى

كراء جعفر وقاف فستق (1)

إذا أريد وزن الكلمه قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام ؛ فيقابل أولها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن بقى بعد هذه الثلاثه أصل عبّر عنه باللام.

فإن قيل : ما وزن ضرب؟ فقل : فعل ، وما وزن زيد؟ فقل : فغل ، وما وزن جعفر؟ فقل : فعلل ، وما وزن فستق؟ تقل : فعلل ، وتكرّر اللام على حسب الأصول.

وإن كان فى الكلمه زائد عبّر عنه بلفظه ؛ فإذا قيل : ما وزن ضارب؟ فقل : فاعل ، وما وزن جوهر؟ فقل : فوعل ، وما وزن مستخرج؟ فقل : مستفعل.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرف أصلى ؛ فإن كان ضعفه عبر عنه بما عبّر به عن ذلک الأصلى ، وهو المراد بقوله :

* * *

1- «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا بقى أصل ، والجمله من بقى المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «بقى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من بقى المذكور وفاعله لا محل لها مفسره «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كراء ، وراء مضاف ، و «جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء ، وقاف مضاف و «فستق» مضاف إليه.

وإن یک الزائد ضعف أصلی

فاجعل له فی الوزن ما للأصل (1)

فتقول فی وزن اغدودن (2) : افعوعل ؛ فتعبّر عن الدال الثانیه بالعین کما عبرت بها عن الدال الأولی ؛ لأن الثانیه ضعفها ، وتقول فی وزن قتّل : فعّل ، ووزن کرّم فعّل ؛ فتعبر عن الثانی بما عبرت به عن الأول ، ولا یجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول فی وزن اغدودن افعودل ، ولا فی وزن قتّل فعتل ، ولا فی وزن کرّم فعرل (3)

* * *

واحکم بتأصیل حروف سمسم

ونحوه ، والخلف فی کلملم (4).

1- «وإن» شرطیه «یک» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم بسکون النون المحذوفه للتخفیف «الزائد» اسم یک «ضعف» خبر یک ، وضعف مضاف و «أصلی» مضاف إلیه «فاجعل» الفاء واقعه فی جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت «له ، فی الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثانی الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول الواقع مفعولا أول لاجعل.
2- تقول : اغدودن الشعر ، وذلک إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلک إذا اخضر حتی یضرب إلی السواد.
3- حاصل ما ذکر الناظم والشارح أن کل زائد یعبر عنه فی المیزان بلفظه ، إلا شیئین ؛ أولهما الحرف الزائد لتکریر حرف أصلی ؛ فإنه یعبر عنه بما عبر به عن الأصلی ، فإن کان تکریرا للعین نحو قتل وکرم عبر عنه بالعین ، وإن کان تکریرا للام نحو اقعنسس عبر عنه باللام ، وثانیهما : الحرف المبدل من تاء افتعال .. نحو اصطبر - فإنه یعبر عنه بالتاء.
4- «واحکم» فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت «بتأصیل» جار ومجرور متعلق باحکم ، وتأصیل مضاف ، و «حروف» مضاف إلیه ، وحروف مضاف و «سمسم» مضاف إلیه «ونحوه» نحو : معطوف

بالواو على سمسم ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «فى» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفى ، والكاف مضاف ولملم : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو قوله : الخلف.

المراد يسمسم الرباعىّ الذى تكرّرت فاؤه وعينه ، ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففى الحكم عليه بالزياده خلاف - وذلک نحو «لملم» أمر من لملم ، و «كفكف» أمر من كفكف ؛ فاللام الثانيه والكاف الثانيه صالحان للسقوط ، بدليل صحه لمّ وكفّ - فاختلف الناس فى ذلک ؛ فقيل : هما مادتان ، وليس كفكف من كف ولا لملم من لمّ ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين ؛ وقيل : اللام زائده وكذا الكاف ، وقيل : هما بدلان من حرف مضاعف ، والأصل لمّم وكفّف ، ثم أبدل من أحد المضاعفين : لام فى لملم ، وكاف فى كفكف.

* * *

مواضع زياده الألف

فألف أكثر من أصلين

صاحب - زائد بغير مين (1)

إذا صحبت الألف ثلاثه أحرف أصول حكم بزيادتها ، نحو : ضارب

1- «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صاحب» الآتى - «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف ، والجمله فى محل رفع صفه لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد ، وغير مضاف و «مين» مضاف إليه.

وغضبى ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائده ، بل هى إما أصل : كإلى (1) ، وإما بدل من أصل : كقال وباع.

* * *

مواضع زياده الياء و الواو

واليا كذا والواو إن لم يقعا

كما هما فى يؤيؤ ووعوعا (2)

أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثه أحرف أصول ، فإنه يحكم بزيادتهما ، إلا فى الثنائى المكرر.

فالأول : كصيرف (3) ، ويعمل (4) ، وجوهر ، وعجوز.

والثانى : كيؤيؤ (5) - لطائر ذى مخلب - ووعوعه - مصدر وعوع إذا صوّت.

1- الإلى - بكسر الهمز ، بزنه الرضى - النعمه ، وهو واحد الآلاء ، فى نحو قوله تعالى : (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ)
2- «اليا» قصر للضروره : مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلاله خبر الأول عليه : أى والواو كذلك «إن» «شرطيه» و «لم» نافيه جازمه «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله فى محل جزم فعل الشرط «كماهما» فى موضع الحال من ألف الاثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ، والتقدير : إن لم يقعا وقوعا كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير ، و «فى يؤيؤ» جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف ، وعوعا : أصله فعل ماض معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.
3- الصيرف : الحمال المتصرف فى أموره.
4- اليعمل : البعير القوى على العمل ، والناقه يعمله.
5- اليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يأيىء بزنه مساجد.

فالياء والواو فى الأول زائدتان ، وفى الثانى أصليتان.

* * *

وهكذا همز وميم سبقا

ثلاثه تأصيلها تحقّقا (1)

أى : كذلك يحكم على الهمزه والميم بالزياده إذا تقدّمتا على ثلاثه أحرف أصول ، كأحمد ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومهد.

* * *

مواضع زياده الهمزه و الميم

كذاك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظها ردف (2)

أى : كذلك يحكم على الهمزه بالزياده إذا وقعت آخرا بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين ، نحو : حمراء ، وعاشوراء ، وقاصعاء (3).ّع

1- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله في محل رفع نعت للمبتدأ ، وما عطف عليه «ثلاثه» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل : مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لثلاثه.
2- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و «ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ردف» الآتى - «من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه «ردف» فعل ماض ، وفيه ضمير

مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- القاصعاء : جحر من جحره اليربوع ، وقال الفرزدق : وإذا أخذت بقاصعائک لم تجد أحدا يعينک غير من يتقصّع

قإن تقدم الألف حرفان فالهمزه غير زائده ، نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزه فى الأول بدل من واو ، وفى الثانى بدل من ياء (1) ، وكذلک إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كماء ، وداء.

* * *

مواضع زياده النون

والنّون فى الآخر كالهمز ، وفى

نحو «غضنفر» أصاله كفى (2)

النون إذا وقعت آخرا بعد ألف ، تقدّمها أكثر من حرفين - حكم عليها بالزياده ، كما حكم على الهمزه حين وقعت كذلک ، وذلک نحو زعفران ، وسكران.

فإن لم يسبقها ثلاثه فهى أصليه ، نحو مكان ، وزمان.

ويحكم أيضا على النون بالزياده إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (3)

* * *

1- أصل كساء كساو - بواو فى آخره ؛ لأنه من الكسوه ، وفعله كسوته أكسوه - فوقعت الواو متطرفه إثر ألف زائده فقلبت همزه. وأصل بناء بناى - بياء فى آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الياء همزه لتطرفها إثر ألف زائده.
2- «والنون» مبتدأ «فى الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى خبرا «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «كفى» الآتى ، ونحو مضاف و «غضنفر» مضاف إليه «أصاله» مفعول ثان لكفى تقدم عليه «كفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول.
3- الغضنفر : الأسد

والتّاء فى التّأنيث والمضارعه

ونحو الاستفعال والمطاوعه (1)

تزاد التاء إذا كانت للتأنيث ، كقائمه ، وللمضارعه ، نحو أنت تفعل ، أو مع السين فى الاستفعال وفروعه ، نحو استخراج ومستخرج واستخرج ، أو مطاوعه فعّل نحو علّمته فتعلّم ، أو فعلل كتدحرج.

* * *

والهاء وقفا كلمه ولم تره

واللّام فى الإشاره المشتهره (2)

تزاد الهاء فى الوقف ، نحو لمه ولم تره ، وقد سبق فى باب الوقف بيان ما تزاد فيه ، وهو «ما» الاستفهاميه المجروره ، والفعل المحذوف اللام للوقف ، نحو «ره» ، أو المجزوم ، نحو «لم تره» وكلّ مبنىّ على حركه (3) نحو «كيفه» إلا ما قطع عن الإضافه كقبل وبعد ، واسم «لا» التى لنفى الجنس نحو «لا رجل» والمنادى نحو «يا زيد» والفعل الماضى نحو «ضرب».

1- «والتاء» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلاله السياق والسياق عليه ، وتقديره : والتاء زائده ، أو تزاد ، أو نحو ذلک «فى التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلک الخبر المحذوف «والمضارعه» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضا ، ونحو مضاف و «الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعه» معطوف على الاستفعال.
2- «والهاء» مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم فى البيت السابق «وقفا» حال بتقدير اسم الفاعل : أى واقفا ، أو منصوب بنزع الخافض : أى فى وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «فى الإشاره» جار ومجرور متعلق بذلک الخبر المحذوف «المشتهره» نعت للاشاره.

3- تذكر أنه اشترط فى الحركه : أن تكون حركه بناء ، فخرجت حركه الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركه المعرب كالفعل الماضى فإنه يشبه المضارع المعرب ، وأن تكون حركه البناء دائمه لا تتغير ، فما تغيرت حركه بنائه فى بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافه واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل.

واطّرد أيضا زياده اللام فى أسماء الإشاره ، نحو ذلک ، وتلک ، وهنالک.

* * *

لا يحكم بالزياده التى تجى ء على غير وجهها إلا بحجه و ثبت

وامنع زياده بلا قيد ثبت

إن لم تبيّن حجّه كحظلت (1)

إذا وقع شىء من حروف الزياده العشره التى يجمعها قولک : «سألتمونيها (2)» خاليا عما قيّدت به زيادته فاحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجه بينه : كسقوط همزه «شمأل» فى قولهم : «شملت الرّيح شمولا» إذا هبّت شمالا ، وكسقوط نون «حنظل» فى قولهم «حظلت الإبل» إذا آذاها أكل الحنظل ، وكسقوط تاء «ملكوت» فى «الملک».

* * *

1- «وامنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «زياده» مفعول به لا منع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزياده «ثبت» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «قيد» ، والجمله فى محل جر نعت لقيد «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تتبين «حجه» فاعل تبين ، والجمله فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» الكاف جاره لقول محذوف كما عرفت مرارا.
2- قد عنى العلماء قديما بذكر تراكيب تجمع حروف الزياده ، فمنها قولهم «سألتمونيها» ومنها «اليوم تنساه» ومنها «هم يتساءلون» وقد جمعها ابن مالک أربع مرات فى بيت واحد ، وهو : هناء وتسليم ، تلا يوم أنسه نهايه مسؤول ، أمان وتسهيل ويروى أن طالبا سأل أستاذه عن حروف الزياده ، فقال له «سألتمونيها» فقال التلميذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ «اليوم تنساء» فقال : لم يحدث شىء ، فقال الأستاذ : قد أجبتک مرتين ، ولكنک لم تفطن.

فصل فى زياده همزه الوصل

للوصل همز سابق لا يثبت

إلّا إذا ابتدى به كاستثبتوا (1)

لا يبتدأ بساكن ، كما لا يوقف على متحرک ، فإذا كان أول الكلمه ساكنا وجب الإتيان بهمزه متحركه ، توصّلا للنطق بالساكن ، وتسمى [هذه الهمزه] همزه وصل ، وشأنها أنها تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدّرج ، نحو استثبتوا - أمر للجماعه بالاستثبات.

* * *

وهو لفعل ماض احتوى على

أكثر من أربعه ، نحو انجلى (2)

والأمر والمصدر منه ، وكذا

أمر الثّلاثى كاخش وامض وانفذا (3).

1- «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافيه «يثبت» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ، والجمله فى محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداه استثناء لإيجاب النفى «إذا» ظرف متعلق بقوله يثبت «ابتدى» فعل ماض مبنى للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستثبتوا» الكاف جاره لقول محذوف ، والباقى يعلم إعرابه مما سبق مكررا.
2- «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفه لفعل «احتوى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى ، وجمله احتوى وفاعله فى محل جر صفه ثانيه لفعل «من أربعه» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «انجلى» قصد لفظه : مضاف إليه.

3- «والأمر» معطوف على «فعل» فى البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر ، وأمر مضاف و «الثلاثى» مضاف إليه «كاخش» الكاف جاره لقول محذوف ، كما علمت مرارا ، واخش : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وامض ، وانفذا» معطوفان على اخش.

لما كان الفعل أصلا فى التصريف اختصّ بكثره مجىء أوله ساكنا ، فاحتاج إلى همزه الوصل ، فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعه أحرف يجب الإتيان فى أوّله بهمزه الوصل ، نحو استخرج ، وانطلق ، وكذلك الأمر منه نحو استخرج وانطلق ، والمصدر نحو استخراج وانطلاق ، وكذلك تجب الهمزه فى أمر الثلاثى ، نحو اخش وامض وانفذ ، من خشى ومضى ونفذ.

* * *

وفى اسم است ابن ابنم سمع

واثنين وامرىء وتأنيث تبع (1)

وايمن ، همز أل كذا ، ويبدل

مدّا فى الاستفهام أو يسهّل (2)

لم تحفظ همزه الوصل فى الأسماء التى ليست مصادر لفعل زائد على أربعه ، إلا فى عشره أسماء : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنين ، وامرىء ، وامرأه ، وابنه ، واثنتين ، وايمن - فى القسم.

1- «وفى اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «سمع» الآتى «است ، ابن ، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «واثنين ، وامرىء ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تأنيث ، والجمله فى محل جر نعت لتأنيث.
2- «وايمن» معطوف على اسم فى البيت السابق ، ورفعه على الحكايه ؛ لأنه ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ «همز» مبتدأ ، وهمز مضاف و «أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، «ويبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز أل «مدا» مفعول ثان ليبدل «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على قوله «يبدل» السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

ولم تحفظ فى الحروف إلا فى «أل» ، ولما كانت الهمزه مع «أل» مفتوحه ، وكانت همزه الاستفهام مفتوحه - لم يجز حذف همزه الاستفهام ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل وجب إبدال همزه الوصل ألفا ، نحو : آلأمير قائم؟ أو تسهيلها ، ومنه قوله :

358- أألحقّ - إن دار الرّباب تباعدت ***أو انبتّ حبل - أنّ قلبک طائر(1)

* * *

1- نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبى ، وهو وافع ثانى أبيات قطعه عدتها عشره أبيات لعمر بن أبى ربيعه المخزومى ، فانظر هذه القطعه فى ديوان عمر (القطعه رقم 4 ص 101 بشرحنا) اللغه : «أألحق» هو بهمزتين أولاهما همزه الاستفهام وثانيتهما همزه أل ، وقد سهلت الثانيه ، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ، ولم تحقق لأنها همزه وصل «الرباب» بفتح الراء ، بزنه سحاب - اسم امرأه «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفه «طائر» أراد أنه غير مستقر. الإعراب : «أألحق» الهمزه الأولى للاستفهام ، الحق : منصوب على الظرفيه متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطيه «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : إن تباعدت دار ، ودار مضاف و «الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث «أو» عاطفه «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبک» قلب : اسم أن ، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن ، و «أن» ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفا ، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن تباعدت دار الرباب فإن قلبک طائر. الشاهد فيه : قوله «أألحق» حيث سهل همزه الوصل الواقعه بعد همزه الاستفهام على ما قررناه لک فى لغه البيت.

الإبدال

ذكر الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعا

أحرف الابدال «هدأت موطيا»

فأبدل الهمزه من واو ويا (1)

آخرا اثر ألف زيد ، وفى

فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى (2)

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعا ، وهى تسعه أحرف ، جمعها المصنف رحمه الله تعالى فى قوله «هدأت موطيا» ومعنى «هدأت» سكنت ، و «موطيا» اسم فاعل من «أوطأت الرّحل» إذا جعلته وطيئا ؛ لكنه خفّف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض المصنف له ، وذلک كقولهم فى اضطجع : «الطجع» (3) وفى أصيلان : جع

1- «أحرف» مبتدأ ، وأحرف مضاف و «الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطيا» قصد لفظه : خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفريعيه ، أبدل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الهمزه» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضروره : معطوف على واو.
2- «آخرا ، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله «واو ويا» فى البيت السابق ، وإثر مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف ، والجمله من زيد ونائب فاعله فى محل جر نعت لألف «وفى فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتى ، وفاعل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «عينا» تمييز «ذا» اسم إشاره : مبتدأ «اقتفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجمله من اقتفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
3- ومن ذلک قول الراجز : لمّا رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاه حقف فالطجع

«أصيلال» (1).

فتبدل الهمزه من كل واو أو ياء ، تطرّفتا ، ووقعتا بعد ألف زائده ، نحو دعاء ، وبناء ، والأصل دعاو وبناى ، فإن كانت الألف التى قبل الياء أو الواو غير زائده ، لم تبدل ، نحو آيه ورايه ، وكذلک إن لم تتطرف الياء أو الواو كتبان وتعاون.

وأشار بقوله : «وفى فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى» إلى أن الهمزه تبدل من الياء والواو قياسا [متّبعا] إذا وقعت كلّ منهما عين اسم فاعل وأعلّت فى فعله ، نحو قائل وبائع ، وأصلهما قاول وبايع ، ولكن أعلّوا حملا على الفعل ؛ فكما قالوا قال وباع فقلبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزه ؛ فإن لم تعلّ العين فى الفعل صحت فى اسم الفاعل ، نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين.

* * *

والمدّ زيد ثالثا فى الواحد

همزا يرى فى مثل كالقلائد (2).

1- ومن ذلک قول النابغه الذبيانى : وقفت فيها أصيلالا أسائلها عيّت جوابا وما بالرّبع من أحد وهذه الروايه إحدى ثلاث روايات ، والروايه الثانيه «وقفت فيها أصيلا كى أسائلها» والروايه الثالثه «وقفت فيها أصيلانا أسائلها» والمستشهد بها اللام فيها مبدله من نون هذه ، وأصيلان : تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه ؛ والأصيل - بفتح الهمزه - الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان - مثال رغيف ورغفان ، ثم صغر أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيره لاما ، فقيل : أصيلال.
2- «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع حال من الضمير المستتر فى «يرى» الآتى «ثالثا» حال إما من الضمير فى يرى أيضا فيكون من قبيل الأحوال المترادفه ، وإما من الضمير فى زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخله «فى الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزا» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علميه ، أو حال من الضمير المستتر فى يرى إن كانت بصريه

«يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائده ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه.

تبدل الهمزه - [أيضا] - مما ولى ألف الجمع الذى على مثال مفاعل ؛ إن كان مدّه مزيده فى الواحد ، نحو قلاده وقلائد ، وصحيفه وصحائف ، وعجوز وعجائز ؛ فلو كان غير مده لم تبدل ، نحو قسوره وقساور (1) ، وهكذا إن كان مده غير زائده نحو مفازه (2) ومفاوز ، ومعيشه ومعايش ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو مصببه ومصائب.

* * *

كذاک ثانى ليّنين اكتنفا

مدّ مفاعل كجمع نيّفا (3)

أى : كذلک تبدل الهمزه من ثانى حرفين لينين ، توسّط بينهما مدّه مفاعل ، كما لو سميت [رجلا] بنيّف ثم كسرته فإنک تقول : نيائف - بإبدال الياء

1- القسوره : الأسد ، وفى القرآن الكريم : (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ، فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ).
2- المفازه : الصحراء ، وهى مهلكه ، لكنهم سموها بذلک تفاؤلا لسالكها بالفوز.
3- «كذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثانى» مبتدأ مؤخر ، وثانى مضاف و «لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله فى محل جر صفه للينين «مد» مفعول به لاكتنفا ، ومد مضاف و «مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلک كائن كجمعهم نيفا ، و «نيفا» مفعول به لجمع الذى هو مصدر جمع يجمع.

الواقعه بعد ألف الجمع همزه - ومثله وّل وأوائل ؛ فلو توسّط بينهما مده مفاعيل ؛ امتنع قلب الثانى منهما همزه ، كطواويس ؛ ولهذا قيد المصنف - رحمه الله تعالى! - ذلک بمده مفاعل.

* * *

وافتح وردّ الهمزيا فيما أعلّ

لاما ، وفى مثل هراوه جعل (1)

واوا ، وهمزا أوّل الواو بن ردّ

فى بدء غير شبه ووفى الأشد (2)

قد سبق أنه يجب إبدال المده الزائده فى الواحد همزه ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفه وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثانى منهما همزه ؛ نحو نيّف ونيائف

1- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضا معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضا من جهه المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضروره : مفعول ثان لرد ، «فيما» جار ومجرور متعلق برد «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «لاما» تمييز «وفى مثل» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتى ومثل مضاف و «هراوه» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه.
2- «واوا» مفعول ثان لجعل فى البيت السابق «وهمزا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «رد» الآتى - «أول» هو المفعول الأول تقدم أيضا ، وأول مضاف و «الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى بدء» جار ومجرور متعلق برد ، وبدء مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «شبه» مضاف إليه ، وشبه مضاف و «ووفى الأشد» قصد لفظه : مضاف إليه.

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لام أحد هذين النوعين فإنه يخفّف بإبدال كسره الهمزه فتحه ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول قضيّه وقضايا - وأصله قضائى ، بإبدال مده الواحد همزه ، كما فعل فى صحيفه وصحائف ، فأبدلوا كسره الهمزه فتحه ، فحينئذ : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت قضاءا ، فأبدلت الهمزه ياء ، فصار «قضايا».

ومثال الثانى زاويه وزوايا - وأصله : زوائى ، بإبدال الواو الواقعه بعد ألف الجمع همزه كنيّف ونيائف ، فقلبوا كسره الهمزه فتحه ، فحينئذ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زواءا] ، ثم قلبوا الهمزه ياء ، فصار زوايا.

وأشار بقوله : «وفى مثل هراوه جعل واوا» إلى أنه إنما تبدل الهمزه ياء إذا لم تكن اللام واوا سلمت فى المفرد كما مثل ؛ فإن كانت اللام واوا سلمت فى المفرد ، لم تقلب الهمزه ياء ، بل تقلب واوا ؛ ليشاكل الجمع واحده ، وذلک حيث وقعت الواو رابعه بعد ألف ، وذلک نحو قولهم : «هراوه وهراوى» وأصلها هرائو كصحائف ، فقلبت كسره الهمزه فتحه ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هراءا ، ثم قلبوا الهمزه واوا ؛ فصار «هراوى».

وأشار بقوله : «وهمزا أول الواوين ردّ» إلى أنه يجب ردّ أول الواوين المصدّرتين همزه ، ما لم تكن الثانيه بدلا من ألف فاعل ، نحو أواصل فى جمع واصله ، والأصل «وواصل» بواوين : الأولى فاء الكلمه ، والثانيه بدل من ألف فاعله ؛ فإن كانت الثانيه بدلا من ألف فاعل لم يجب الإبدال ؛ نحو ووفى وووري - أصله وافى ووارى ، فلما بنى للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واوا.

* * *

ومدّا ابدل ثانى الهمزين من

كلمه ان يسكن كآثر وائتمن (1)

إن يفتح اثر ضمّ او فتح قلب

واوا ، وياء إثر كسر ينقلب (2)

ذو الكسر مطلقا كذا ، وما يضمّ

واوا أصر ، ما لم يكن لفظا أتمّ (3)

1- «ومدا» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الآتى «أبدل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ثانى» مفعول أول لأبدل ، وثانى مضاف و «الهمزين» مضاف إليه «من كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطيه «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانى الهمزين ، وجواب الشرط محذوف. والتقدير : إن يسكن ثانى الهمزين فأبدله مدا.
2- «إن» شرطيه «يفتح» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «إثر» ظرف متعلق بقوله يفتح ، وإثر مضاف و «ضم» مضاف إليه «أو» عاطفه «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول «واوا» مفعوله الثانى «وياء» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ينقلب» الآتى - «إثر» ظرف متعلق بينقلب ، وإثر مضاف و «كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه.
3- «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف ، و «الكسر» مضاف إليه «مطلقا» حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أصر» الآتى - «يضم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «واوا» مفعول ثان لأصر الآتى «أصر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ،

واسمه ضمير مستتر فيه «لفظا» خبر يكن «أتم» نعت لقوله لفظا ، أو مفعول به لأتم ، وأتم - على هذا - فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملته خبر يكن ، وتقدير الكلام : ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمه : أى وقع فى آخرها.

فذاک یاء مطلقا جا ، وأؤمّ

ونحوه وجهین فی ثانیه أمّ (1)

إذا اجتمع فی کلمه همزتان وجب التخفیف ، إن لم یکونا فی موضع العین ، نحو سئّال ورأّس ، ثم إن تحرکت أولاهما وسکنت ثانیتهما ، وجب إبدال الثانیه مده تجانس حرکه الأولی ، فإن کانت حرکتها فتحه أبدلت الثانیه ألفا ، نحو آثرت ، وإن کانت ضمه أبدلت واوا ، نحو أوثر ، وإن کانت کسره أبدلت یاء ، نحو إیثار ، وهذا هو المراد بقوله «ومدا ابدل - البیت».

وإن تحرکت ثانیتهما : فإن کانت حرکتها فتحه وحرکه ما قبلها فتحه أو ضمه قلبت واوا ؛ فالأول نحو : أودم جمع آدم ، وأصله أأدم ، والثانی نحو أویدم ، تصغیر آدم ، وهذا هو المراد بقوله : «إن یفتح اثر ضم او فتح قلب واوا».

وإن کانت حرکه ما قبلها کسره قلبت یاء ، نحو إیمّ - وهو مثال إصبع من أمّ ، وأصله إئمم ، فنقلت حرکه المیم الأولی إلی الهمزه التی قبلها ، وأدغمت المیم فی المیم فصار إئمّ ، ثم قلبت الهمزه الثانیه یاء ، فصار إیمّ ، وهذا هو المراد من قوله «وياء اثر کسر ینقلب».

وأشار بقوله : «ذو الکسر مطلقا کذا» إلی أن الهمزه الثانیه إذا کانت

1- «فذاک» اسم الإشاره مبتدأ ، والکاف حرف خطاب «یاء ، مطلقا» حالان من فاعل جاء «جا» قصر للضروره : فعل ماض ، وفاعله ضمیر مستتر فیه جوازا تقدیره هو یعود إلی اسم الإشاره ، والجمله فی محل رفع خبر المبتدأ «وأؤم» أصله فعل مضارع بمعنی أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو : معطوف بالواو علی أؤم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إلیه «وجهین» مفعول تقدم علی عامله - وهو قوله «أم» الآتی - «فی ثانیه» الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثانی مضاف والضمیر مضاف إلیه «أم» فعل أمر ، وفاعله ضمیر مستتر فیه وجوبا تقدیره أنت ، والجمله فی محل رفع خبر المبتدأ - وهو أؤم المقصود لفظه - وما عطف علیه.

مكسوره تقلب ياء مطلقا - أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه - فالأول نحو أينّ - مضارع أنّ - وأصلها اثنّ ؛ فخففت بإبدال الثانيه من جنس حركتها [فصار أينّ] وقد تحقّق ، نحو أئنّ - بهمزتين - ولم تعامل بهذه المعامله فى غير الفعل إلا فى «أئمه» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : إيمّ مثال إصبع من أمّ ، وأصله إئمم ، نقلت حركه الميم الأولى إلى الهمزه الثانيه ، وأدغمت الميم فى الميم فصار إئمّ ، فخففت الهمزه الثانيه بإبدالها من جنس حركتها ، فصار إيم ، والثالث نحو : أينّ - أصله أئنّ [والأصل أؤنن] لأنه مضارع أأننته : أى جعلته يئنّ - فدخله النقل ولإدغام ، ثم خفف بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها [فصار أينّ].

وأشار بقوله : «وما يضم واوا أصر» إلى أنه إذا كانت الهمزه الثانيه مضمومه ، قلبت واوا ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو أوبّ - جمع أبّ ، وهو المرعى - أصله أأبب ؛ لأنه أفعل ، فنقلت حركه عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار أؤبّ ، ثم حففت ثانيه الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار أوبّ ، والثانى نحو إومّ - مثال إصبع من أمّ ، والثالث نحو أومّ - مثال أبلم من أمّ.

وأشار بقوله : «ما لم يكن لفظا أتم ، فذاک ياء مطلقا جا» إلى أن الهمزه الثانيه المضمومه إنما تصير واوا إذا لم تكن طرفا ، فإن كانت طرفا صيّرت ياء مطلقا ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال جعفر من قرأ «قرأأ» ثم تقلب الهمزه ياء ، فتصير قرأيا ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، فصار قرأى ، وتقول فى مثال زبرج من قرأ «قرئىء» ثم تقلب الهمزه ياء فتصير قرئيا ، كالمنقوص ، وتقول

فى مثال برثن من قرأ «قرؤؤ» ثم تقلب الضمه التى على الهمزه الأولى كسره ؛ فيصير قرئيا مثل القاضى (1).

وأشار بقوله : «وأؤمّ ونحوه وجهين فى ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزه الثانيه وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزه الأولى للمتكلم جاز لک فى الثانيه وجهان : الإبدال ، والتحقيق ، وذلک نحو أؤم - مضارع أمّ ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : أومّ ، وإن شئت حقّقت ، فقلت : أؤمّ - وكذا ما كان نحو أؤمّ فى كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز فى الثانيه منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو أئنّ مضارع أنّ ؛ فإن شئت أبدلت فقلت : أينّ ، وإن شئت حققت فقلت : أئنّ.

* * *

المواضع التى تبدل فيها الألف ياء

وياء اقلب ألفا كسرا تلا

أو ياء تصغير ، بواو ذا افعلا (2).

1- فى نسخه «مثل المولى» وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أى أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترک الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنه وذلک أن تبنى من قرأ على وزن قمطر وخدب ، فتقول قرأأ - بكسر القاف ، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين - ثم تقلب الهمزه الثانيه ياء ؛ فيصير «قرأيا» بسكون الهمزه ، وهو نظير ظبى فلا تقلب ياؤه ألفا لسكون ما قبلها.
2- «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «اقلب» الآتى - «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ألفا» مفعول أول لقوله اقلب «كسرا» مفعول مقدم ، وعامله قوله «تلا» الآتى «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «ألفا» والجمله فى محل نصب نعت لألفا «أو» عاطفه «ياء» معطوف على قوله كسرا ، وياء مضاف و «تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «افعلا» الآتى «ذا» اسم إشاره : مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

متى تقلب الألف و الواو یاء؟

فی آخر ، أو قبل تا التّأنیث ، أو

زیادتی فعلان ، ذا أیضا رأوا (1)

فی مصدر المعتلّ عینا ، والفعل

منه صحیح غالبا ، نحو الحول (2)

إذا وقعت الألف بعد کسره وجب قلبها یاء ، کقولک فی جمع مصباح ودینار : «مصابیح ، ودنانیر» وکذلک إذا وقعت قبلها یاء التصغیر ، کقولک فی غزال : «غزیّل» وفی قذال : «قذیّل».

* * *

وأشار بقوله «بواو ذا افعلا فی آخر - إلی آخر البیت» إلی أن الواو تقلب أیضا یاء : إذا تطرّفت بعد کسره ، أو بعد یاء التصغیر ، أو وقعت قبل تاء التأنیث ، أو قبل زیادتی فعلان ، مکسورا ما قبلها.

1- «فی آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «واوا» فی البیت السابق «أو» عاطفه «قبل» ظرف معطوف علی محل الجار والمجرور الذی هو قوله فی آخر ، وقبل مضاف و «تا» قصر للضروره : مضاف إلیه ، وتا مضاف و «التأنیث» مضاف إلیه «أو» عاطفه «زیادتی» معطوف بأوعلی تا ، وزیادتی مضاف و «فعلان» مضاف إلیه «ذا» اسم إشاره : مفعول لرأوا الآتی «أیضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.
2- «فی مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا فی البیت السابق ، ومصدر مضاف والمعتل» مضاف إلیه «عینا» تمییز «والفعل» بکسر الفاء وفتح العین - مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمیر المبتدأ المستکن فی الخبر «صحیح» خبر المبتدأ «غالبا» حال من الضمیر المستکن فی الخبر أیضا «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «الحول» مضاف إلیه.

فالأول نحو «رضى ، وقوى» أصلهما رضو وقوو ؛ لأنهما من الرّضوان والقوّه ؛ فقبلت الواو ياء.

والثانى نحو «جرىّ» تصغير جرو ، وأصله جريو ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

والثالث نحو : شجيه ، وهى اسم فاعل للمؤنث ، وكذا شجيّه - مصغّرا ، وأصله شجيوه - من الشّجو.

والرابع نحو «غزيان» وهو مثال ظريان من الغزو.

وأشار بقوله : «ذا أبضا رأوا فى مصدر المعتل عينا» إلى أن الواو تقلب بعد الكسره ياء فى مصدر كلّ فعل اعتلّت عينه ، نحو «صام صياما ، وقام قياما» والأصل صوام وقوام ، فأعلّت الواو فى المصدر حملا له على فعله.

فلو صحت الواو فى الفعل لم تعتل فى المصدر ، نحو : لاوذ لواذا ، وجاور جوارا.

وكذلک تصحّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت فى الفعل ، نحو : حال حولا.

* * *

وجمع ذى عين أعلّ أو سكن

فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عنّ (1).

1- «وجمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «عين» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عين ، والجمله فى محل جر نعت لعين «أو» عاطفه «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائده ، احكم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره أو نعت له «فيه ، حيث»

متعلقان باحكم «عن» فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

أى : متى وقعت الواو عين جمع ، وأعلّت فى واحده أو سكنث ، وجب قلبها ياء : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو ديار ، وثياب - أصلهما دوار وثواب ، فقلبت الواو ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها ومجىء الألف بعدها ، مع كونها فى الواحد إما معتله كدار ، أو شبيهه بالمعتل فى كونها حرف لين ساكنا كثوب.

* * *

وصحّحوا فعله ، وفى فعل

وجهان ، والإعلال أولى كالحيل (1)

إذا وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعتلّت فى واحده ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فعله - وجب تصحيحها ، نحو عود وعوده (2) ، وكوز (3) وكوزه ، وشذ ثور وثيره (4).

ومن هنا يعلم أنه إنما تعتلّ فى الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ؛ لأنه حكم على قعله بوجوب التصحيح ، وعلى فعل بجواز التصحيح والإعلال ؛

1- «وصححوا» فعل وفاعل «فعله» مفعول به لصححوا «وفى فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلک كائن كالحيل.
2- العود : المسن من الإبل ، وقد جمعوه على عيده - بالقلب - فى لغه قبيحه.
3- الكوز : إناء من فخار له عروه وبلبل ، وهو دخيل.
4- قد جاء جمع ثور - بمعنى القطعه من الأقط - على ثوره كما هو الأصل.

فالتصحيح نحو : حاجه وحوج ، والإعلال نحو : قامه وقيم ، وديمه وديم ، والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب.

* * *

متى تقلب الياء واوا؟

والواو لاما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ، ووجب (1)

إبدال واو بعد ضمّ من ألف

ويا كموقن ، بذالها اعترف (2)

إذا وقعت الواو طرفا ، رابعه فصاعدا ، بعد فتحه ؛ قلبت ياء ، نحو : أعطيت - أصله أعطوت ؛ لأنه من «عطا يعطو» إذا تناول - فقلبت الواو فى الماضى ياء حملا على المضارع نحو «يعطى» كما حمل اسم المفعول نحو : معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان ؛ وكذلك يرضيان - أصله يرضوان ؛

1- «والواو» مبتدأ «لاما» حال من الواو ، أو من الضمير المستتر فى «انقلب» الآتى «بعد» ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضروره : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتى «انقلب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جاره لقول محذوف : أى كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماض.
2- «إبدال» فاعل وجب فى البيت السابق ، وإبدال مضاف و «واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و «ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضروره : معطوف على يا «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : وياء كائنه كياء موقن «بذالها» جاران ومجروران متعلقان بقوله «اعترف» الآتى «اعترف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول ، وعلى كل حال فالجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

لأنه من الرّضوان - فقلبت واوه بعد الفتحه ياء ، حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يبدل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمه كقولک فى «بايع» : «بويع» ، وفى «ضارب» : «ضورب».

وقوله «ويا كموقن بذالها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت فى مفرد بعد ضمه ؛ وجب إبدالها واوا ، نحو موقن وموسر - أصلهما ميقن وميسر ؛ لأنهما من أيقن وأيسر - فلو تحركت الياء لم تعلّ ، نحو هيام.

* * *

ويكسر المضموم فى جمع كما

يقال «هيم» عند جمع «أهيما» (1)

يجمع فعلاء وأفعل على فعل - بضم الفاء ، وسكون العين - كما سبق فى التكسير ، كحمراء وحمر وأحمر وحمر ؛ فإذا اعتلّت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمه كسره لتصحّ الياء ، نحو : هيماء وهيم ، وبيضاء وبيض ، ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا فى المفرد - كموقن - استثقالا لذلک فى الجمع.

* * *

1- «ويكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «فى جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه «يقال» فعل مضارع مبنى للمجهول «هيم» قصد لفظه : نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال ، وعند مضاف و «جمع» مضاف إليه ، وجمع مضاف و «أهيما» مضاف إليه ، مجرور بالفتحه نيابه عن الكسره لأنه لا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل.

وواوا اثر الضّمّ ردّ اليا متى

ألفى لام فعل او من قبل تا (1)

كتاء بان من رمى كمقدره

كذا إذا كسبعان صيّره (2)

إذا وقعت الياء لام فعل ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زيادتى فعلان ، وانضمّ ما قبلها فى الأصول الثلاثه - وجب قلبها واوا.

فالأول : نحو قضو الرجل (3).

1- «وواوا» مفعول ثان لقوله «رد» الآتى «إثر» ظرف متعلق برد ، وإثر مضاف و «الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اليا» قصر للضروره : مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل نصب بألفى «ألفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «لام» مفعول ثان لألفى ، ولام مضاف و «فعل» مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلاله ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألفى الياء لام فعل فرده واوا «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألفى ، وقبل مضاف و «تا» قصر للضروره : مضاف إليه.
2- «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و «بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق بيان «كمقدره» جار ومجرور متعلق ببان أيضا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله «رد» فى البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور يقع فى موضع المفعول الثانى لصير تقدم عليه «صيره» صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير.
3- قضو الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلک أنک حولت «قضى» إلى مثال ظرف للدلاله على التعجب على ما مر فى بابه ، ونظير ذلک : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أى ما أقوى سيره ليلا ، أما سرو الرجل - بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته - فواوه أصليه.

والثانى : كما إذا بنيت من رمى اسما على وزن مقدره ؛ فإنک تقول : مرموه.

والثالث : كما إذا بنيت من رمى اسما على وزن سبعان ؛ فإنک تقول : رموان.

فتقلب الياء واوا فى هذه المواضع الثلاثه لانضمام ما قبلها.

* * *

وإن تكن عينا لفعلى وصفا

فذاک بالوجهين عنهم يلفى (1)

إذا وقعت الياء عينا لصفه ، على وزن فعلى - جاز فيها وجهان :

أحدهما : قلب الضمه كسره لتصحّ الياء.

والثانى : إبقاء الضمه ؛ فتقلب الياء واوا ، نحو : الضيّقى ، والكيسى ، والصّوقى ، والكوسى ، وهما تأنيث الأضيق والأكيس.

* * *

1- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الياء «عينا» خبر تكن «لفعلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعينا «وصفا» حال من فعلى «فذاک» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وذا اسم إشاره : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «يلفى» الآتى على أنه مفعوله الثانى «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه ، وجمله يلفى ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

فصل

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل

ياء ، كتقوى ، غالبا جاذا البدل (1)

تبدل الواو من الياء الواقعه لام اسم على وزن فعلى ، نحو تقوى ، وأصله تقيا ؛ لأنه من تقيت - فإن كانت فعلى صفه لم تبدل الياء واوا ، نحو صديا وخزيا ، ومثل تقوى : فتوى - بمعنى الفتيا ، وبقوى - بمعنى البقيا ، واحترز بقوله «غالبا» مما لم تبدل الياء فيه واوا وهى لام اسم على فعلى كقولهم للرائحه : ريّا.

* * *

بالعكس جاء لام فعلى وصفا

وكون قصوى نادرا لا يخفى (2)

أى : تبدل الواو الواقعه لاما لفعلى وصفا ياء ، نحو الدّنيا ، والعليا ، وشذّ

1- «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله «بدل» الآتى ، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «اسما» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه ، وبدل مضاف و «ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «غالبا» حال من قوله «ذا» الآتى «جا» قصر للضروره : فعل ماض «ذا» اسم إشاره فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له.
2- «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتى «جاء» فعل ماض «لام» فاعل جاء ، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «وصفا» حال من فعلى «وكون» مبتدأ ، وكون مضاف و «قصوى» مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «نادرا» خير المصدر الناقص «لا» نافيه «يخفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

قول أهل الحجاز : القصوى ؛ فإن كان فعلى اسما سلمت الواو ، كحزوى (1).

* * *

فصل

إن يسكن السّابق من واو ويا

واتّصلا ومن عروض عريا (2)

فياء الواو اقلبنّ مدغما

وشذّ معطى غير ما قد رسما (3)

إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمه ، وسبقت إحداهما بالسكون ، وكان ول

1- حزوى - بضم الحاء وسكون الزاى - اسم مكان بعينه ، ويرد كثيرا فى شعر ذى الرمه ؛ فمن ذلك قوله : أدارا بجزوى هجت للعين عبره فماء الهوى يرفضّ أو يترقرق

2- «إن» شرطيه «يسكن» فعل مضارع ، فعل الشرط «السابق» فاعل «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضروره : معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفه ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله «عريا» الآتى «عريا» عرى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو - أيضا - معطوف على فعل الشرط بالواو الداخله على الجار والمجرور.

3- «فياء» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، ياء : مفعول ثان لاقلبن الآتى «الواو» مفعول أول لاقلبن «اقلبن» اقلب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مدغما» بصيغه اسم الفاعل : حال من فاعل اقلبن «وشذ» فعل ماض «معطى» فاعل شذ ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم : فعل

ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله الموصول

سكونها أصليّا - أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وذلک نحو «سيّد ، وميّت» - والأصل سيود وميوت ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار سيّد وميّت - فإن كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلک ، نحو يعطى واقد ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولک فى رؤيه : «رويه» وفى «قوى» : «قوى» وشذّ التصحيح فى قولهم : «يوم أيوم» وشذّ - أيضا - إبدال الياء واوا فى قولهم : «عوى الكلب عوّه (1)».

* * *

متى تقلب الواو و الياء ألفا؟

من ياء او واو بتحريک أصل

ألفا ابدل بعد فتح متّصل (2)

1- يقال : عوى الكلب يعوى - مثل رمى يرمى - عيا - بوزن رمى - وعواء وعوه ، وعويه - على فعله كرميه - إذا لوى خطمه ثم صوت ، أومد صوته ولم يفصح ، والأخيرتان نادرتان ، والقياس عيه - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه - وشذوذ أولاهما من جهه قلب الياء التى هى لام الكلمه واوا ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكر الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهه بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا فى كلمه واحده وسبقت إحداهما بالسكون.
2- «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتى «أو» عاطفه «واو» معطوف على ياء «بتحريک» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريک ، والجمله فى محل جر نعت لتحريک «ألفا» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أبدل» الآتى - «أبدل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

إن حرّک التّالی ، وإن سکّن کفّ

إعلال غير اللّام ، وهی لا یکفّ (1)

إعلالها بساکن غير ألف

أو یاء التّشدید فيها قد ألف (2)

إذا وقعت الواو والياء متحرکه بعد فتحه قلبت ألفا ، نحو قال وباع ، أصلهما قول وبيع ، فقلبت [الواو والياء] ألفا ؛ لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، هذا إن کانت حرکتهما أصليه ؛ فإن کانت عارضه لم يعتدّ بها کجيل وتوم - أصلهما جيأل وتوأم ، نقلت حرکه الهمزه إلى الياء والواو فصار جيلا وتوما.

فلو سکن ما بعد الياء أو الواو ولم تکن لاما وجب التصحيح ، نحو بيان وطويل ؛ فإن کانتا لاما وجب الإعلال ، ما لم يکن الساکن بعدهما ألفا

1- «إن» شرطيه «حرک» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «التالى» نائب فاعل حرک ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الکلام عليه «وإن» شرطيه «سکن» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التالى «کف» فعل ماض ، جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعلال» مفعول به لکف ، وإعلال مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «اللام» مضاف إليه «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافيه «يکف» فعل مضارع مبنى للمجهول.
2- «إعلالها» إعلال : نائب فاعل «يکف» فى آخر البيت السابق ، وإعلال مضاف ، وها : مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «وهى» فى البيت السابق «بساکن» جار ومجرور متعلق بقوله «يکف» السابق «غير» نعت لساکن ، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه «أو» عاطفه «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» الآتى «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجمله من ألف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لياء.

أو ياء مشدده - كرميا وعلويّ ، وذلک نحو يخشون - أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقائها ساكنه مع الواو الساكنه.

* * *

وصحّ عين فعل وفعلا

ذا أفعل كأغيد وأحولا (1)

كلّ فعل كان اسم الفاعل منه على وزن أفعل فإنه يلزم عينه التصحيح ، نحو عور فهو أعور ، وهيف فهو أهيف ، وغيد فهو أغيد ، [وحول فهو أحول] وحمل المصدر على فعله ، نحو هيف وغيد وعور وحول.

* * *

وإن يبن تفاعل من افتعل

والعين واو سلمت ولم تعلّ (2)

إذا كان افتعل معتلّ العين فحقّه أن تبدل عينه ألفا - نحو اعتاد وارتاد - لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإن أبان افتعل معنى تفاعل - وهو

1- «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح ، وعين مضاف و «فعل» بفتحتين - مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر ، وأصله فعل ماض فحكاه : معطوف على فعل ، والألف للاطلاق «ذا» بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف و «أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وأحولا» معطوف على أغيد ، والألف للاطلاق.
2- «إن» شرطيه «يبن» فعل مضارع ، فعل الشرط «تفاعل» فاعل يبن «من افتعل» جار ومجرور متعلق بيبن «والعين» الواو واو الحال ، العين : مبتدأ «واو» خبر ، والجمله فى محل نصب حال ، والرابط الواو «سلمت» سلم : فعل ماض جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا القيد ، والتاء للتأنيث «ولم» الواو

حاليه ، لم : نافيه جازمه «تعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب حال.

الاشتراک فی الفاعلیه والمفعولیه - حمل علیه فی التصحیح إن کان واویّا نحو اشتوروا (1) ؛ فإن کانت العین یاء وجب إعلالها ، نحو ابتاعوا ، واستافوا - أی : تضاربوا بالسیوف.

* * *

لا یتوالی إعلالان فی کلمه

وإن لحرفین ذا الاعلال استحقّ

صحّح أوّل ، وعکس قد یحقّ (2)

إذا کان فی کلمه حرفا علّه ، کلّ واحد متحرک ، مفتوح ما قبله - لم یجز إعلالهما معا ؛ لئلا یتوالی فی کلمه واحده إعلالان ؛ فیجب إعلال أحدهما وتصحیح الآخر ، والأحقّ منهما بالإعلال الثانی ، نحو الحیا والهوی ، والأصل حیی وهوی ، فوجد فی کل من العین واللام سبب الإعلال ؛ فعمل به فی اللام وحدها لکونها طرفا ، والأطراف محلّ التغییر. وشذّ إعلال العین وتصحیح اللام نحو «غایه».

* * *

1- اشتوروا : أی تشاوروا ، وذلک أن یشیر کل منهم علی الآخر فی الأمر الذی یشیر الآخر علیه فیه ؛ وأما «اشتار فلان العسل» فإنه یعل بقلب الواو ألفا لتحرکها مع انفتاح ما قبلها ، لأنه لا یدل علی التفاعل ، ومعنی اشتار العسل : أخذه من کوارته ، مثل «شاره یشوره».
2- «إن» شرطیه «لحرفین» جار ومجرور متعلق بقوله «استحق» الآتی «ذا» اسم إشاره : نائب فاعل لفعل محذوف یفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشاره ، أو عطف بیان علیه ، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبنی للمجهول ، ونائب فاعله ضمیر مستتر فیه ، والجمله لا محل لها مفسره «صحح» فعل ماض ، مبنی للمجهول ، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعکس» مبتدأ ، وهو علی تقدیر الإضافه إلی محذوف ، ولهذا جاز الابتداء به مع کونه نکره «قد» حرف تقلیل «یحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمیر مستتر فیه یعود إلی عکس ، والجمله فی محل رفع خبر المبتدأ الذی هو قوله عکس.

وعين ما آخره قد زيد ما

يخصّ الاسم واجب أن يسلما (1)

إذا كان عين الكلمه واوا ، متحركه ، مفتوحا ما قبلها ، أو ياء متحركه مفتوحا ما قبلها ، وكان فى آخرها زياده تخصّ الاسم - لم يجز قلبها ألفا ، بل يجب تصحيحها ، وذلک نحو «جولان ، وهيمان» وشذ «ماهان ، وداران».

* * *

متى تبدل النون ميما؟

وقبل با اقلب ميما النّون ، إذا

كان مسكّنا كمن بتّ انبذا (2)

لما كان النّطق بالنون الساكنه قبل الباء عسرا وجب قلب النون ميما ،

1- «وعين» مبتدأ ، وعين مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «آخره» آخر : ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتى ، منصوب على الظرفيه المكانيه ، وآخر مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» اسم موصول : نائب فاعل زيد ، والجمله لا محل صله الموصول الأول «يخص» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص ، والجمله لا محل لها صله الموصول الثانى «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يسلما» يسلم : فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما قد زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.
2- «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتى ، وقبل مضاف و «با» قصر للضروره : مضاف إليه «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ميما» مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكنا» خبر كان ، والجمله فى محل جر

بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، وإعراب باقى الكلام ظاهر.

ولا فرق فى ذلک بين المتصله والمنفصله ، ويجمعهما قوله «من بتّ انبذا» أى : من قطعک فألقه عن بالک واطرحه ، وألف «انبذا» مبدله من نون التوكيد الخفيفه.

* * *

الإعلال بالنقل و مواضعه

لساكن صحّ انقل التّحريک من

ذى لين آت عين فعل كأبن (1)

إذا كانت عين الفعل ياء أو واوا متحركه ، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا - وجب نقل حركه العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يبين ويقوم ، والأصل يبين ويقوم - بكسر الياء ، وضم الواو - فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما - وهو الباء ، والقاف - وكذلک فى «أبن» (2).

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركه ، نحو : بايع وبيّن وعوق (3).

* * * .

1- «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «انقل» الآتى «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر صفه لساكن «انقل» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعل «التحريک» مفعول به لانقل «من ذى» جار ومجرور متعلق بانقل ، وذى مضاف و «لين» مضاف إليه «آت» نعت للين ، أو لذى لين ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر فى آت ، وعين مضاف و «فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.
2- أصل «أبن» أبين كأكرم ، نقلت حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها - وهو الباء الموحده - فالتقى ساكنان : الياء التى نقلت حركتها ، والنون الساكنه للبناء ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.
3- ومثال ذلک من يائى العين : زين ، ولين ، وطين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ،

ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتعاور ، وتقاولوا ، وتباين ، وتبايعوا.

ما لم يكن فعل تعجّب ، ولا

كابيضّ أو أهوى بلام علّلا (1)

أى : إنما تنقل حركه العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفا ، أو معتلّ اللام ؛ فإن كان كذلک فلا نقل ، نحو : ما أبين الشىء وأبين به ، وما أقومه أقوم به ، ونحو : ابيضّ واسودّ ، ونحو : أهوى.

* * *

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم

ضاهى مضارعا وفيه وسم (2)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يشبه الفعل المضارع - فى زيادته فقط ، أو فى وزنه فقط - من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

1- «ما» مصدريه ظرفيه «لم» نافيه جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن ، وفعل مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده «كأبيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفه «أهوى» معطوف على أبيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله علل الآتى «عللا» علل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجله فى محل جر صفه لأهوى.
2- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «فعل» مضاف إليه «فى ذا» جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى المماثله «الإعلال» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجمله «ضاهى مضارعا» فى محل رفع نعت لاسم ، وجمله «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فى محل نصب حال رابطها الواو.

فالذى أشبه المضارع فى زيادته فقط تبيع ، وهو مثال تحلىء من البيع ، الأصل تبيع - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركه الياء إلى الباء فصار تبيع.

والذى أشبه المضارع فى وزنه فقط مقام ، والأصل مقوم ؛ فنقلت حركه الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لمجانسه الفتحه.

فإن أشبهه فى الزياده والزّنه ؛ فإما أن يكون منقولا من فعل ، أولا ، فإن كان منقولا منه أعلّ كيزيد ، وإلا صحّ كأبيض وأسود.

* * *

ومفعل صحّح كالمفعال

وألف الإفعال واستفعال (1)

أزل لذا الإعلال ، والتّا الزم عوض ،

وحذفها بالنّقل ربّما عرض (2)

1- «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أزل» فى البيت الآتى ، وألف مضاف و «الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.
2- «أزل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له «والتا» قصر للضروره : مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عوض» حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «وحذفها» الواو عاطفه ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتى ، ويروى بعد ذلک «نادرا» وهو حال من الضمير المستتر فى قوله «عرض» الآتى ، ويروى مكانه «ربما» وهو مركب من رب الذى

هو حرف تقليل ، وما الكافه «عرض» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو حذف.

لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحقّ التصحيح كمسواک ، وحمل أيضا مفعل عليه ؛ لمشابهته له فى المعنى ، فصحح كما صحح مفعال كمقول ومقوال (1).

وأشار بقوله «وألف الإفعال واستفعال أزل - إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعال أو استفعال ، وكان معتلّ العين ، فإن ألفه تحذف لا لبقائها ساكنه مع الألف المبدله من عين المصدر ، وذلک نحو إقامه واستقامه ، وأصله إقوام واستقوام ، فنقلت حركه العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفا لمجانسه الفتحه قبلها ، فالتقى الفان ، فحذفت الثانيه منهما ، ثم عوّض منها تاء التأنيث ، فصار إقامه واستقامه ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أجاب إجابا ، ومنه قوله تعالى : (وَأَقامَ الصَّلاةَ)(2).

1- اعلم أولا أن وزن المفعال أصل فى تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا فى الزياده ولا فى الزنه ، ولأنه لو نقلت حركه الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفا فيه ؛ لوجود ألف بعدها. ثم اعلم أن العلماء يختلفون فى مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول : حمل على مفعال ؛ لأنه أشبهه فى اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظا فلأنه لا فرق بينهما لفظا إلا بزياده الألف وهى إشباع للفتحه ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتى اسم آله كمخيط ومخياط ، ويأتى صيغه مبالغه كمقول ومقوال ، وهذا هو الذى ذكره الشارح ، ومن العلماء من يقول : إن مفعلا هو نفس مفعال غايه ما فى الباب أن الألف حذفت منه.
2- وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ ، منها قولهم : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستحوذ عليه استحواذا ، وأغيلت المرأه ولدها إغيالا ، واستغيل الصى استغيالا ، وأسود الرجل إسوادا ، إذا ولد له ساده أو السود ، وذلک كله شاذ عن القياس عند النحاه.

وما لإفعال - من الحذف ، ومن

نقل فمفعول به أيضا قمن (1)

نحو مبيع ومصون ، وندر

تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر (2)

إذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين - بالياء أو الواو - وجب فيه ما وجب فى إفعال واستفعال من النقل والحذف ؛ فتقول فى مفعول من باع وقال : «مبيع ومقول» والأصل مبيوع ومقوول ، فنقلت حركه العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، وواو مفعول ، فحذفت واو مفعول ، فصار مبيع ومقول - وكان حقّ مبيع أن يقال فيه : مبوع (3) ، لكن قلبوا الضمه كسره لتصح الياء ، وندر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : ثوب مصوون ،

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله من الحذف «فمفعول» الفاء زائده ، ومفعول : مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.
2- «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفه ، وندر : فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر وتصحيح مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه «وفى ذى» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتى ، وذى مضاف و «اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على تصحيح.
3- لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومه وبعدها ياء ساكنه ، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنه بعد ضمه قلبت واوا إن كان ما هى فيه مفردا كما حصل فى موقن وموسر ، وأصلهما ميقن وميسر ، وفعلهما أيقن وأيسر ، لكنهم لم يفعلوا ذلک هنا وقلبوا ضمه الباء كسره لتسلم الياء ؛ ليظهر الفرق بين الواوى واليائى.

والقياس مصون ، ولغه تميم تصحيح ما عينه ياء ؛ فيقولون : مبيوع ، ومخيوط ، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : «وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر» (1).

* * *

ص: 238

1- أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمه الياء إلى الباء الساكنه قبلها ، فالتقى ساكنان : الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش ، ثم اختلفوا فى المحذوف من الساكنين أهو الياء التى هى عين الكلمه ، أم هو الواو الزائده فى صيغه المفعول؟ فقال سيبويه : حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمه ، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول داله على اسم المفعول ، وما جىء به للدلاله على معنى لا يحذف ، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما ، والذى نرجحه هنا هو مذهب سيبويه ، ونستدل على ذلک بأنه لو كانت المحذوفه عين الكلمه لم يختلف الواوى واليائى لكنا رأيناهم يقولون فى الواوى مقول ومصون ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى اليائى دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول داله على اسم المفعول ، والجواب عما ذكره الأخفش : أما قوله «إن واو مفعول داله على صيغه اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف» فالجواب عنه من وجهين ، أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هى الداله على معنى اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلک نحو مكرم ومستعان به ، وثانيهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا فى الدلاله على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ؛ لأن محل ذلک أن لو لم يكن فى الصيغه ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم داله على المعنى ، وأما قوله : «إن الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه أنا لا نسلم أن هذا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلا ، وثانيهما صحيحا كما فى الأمثله التى ذكرها ، فأما إذا كان الساكنان جميعا معتلين - كما فى الذى نحن بصدده - فلا يلزم حذف الأول منهما.

وصحّح المفعول من نحو عدا

وأعلل ان لم تتحرّ الأجودا (1)

إذا بنى مفعول من فعل معتلّ اللام ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلا بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها فى لام الكلمه ، نحو مرمىّ - والأصل - مرموى ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلا بالواو ، فالأجود التصحيح ، إن لم يكن الفعل على فعل ، نحو «معدوّ» من عدا ، ولهذا قال المصنف : «من نحو عدا» ، ومنهم من يعلّ ، فيقول : معدىّ (2) ، فإن كان الواوىّ على فعل ، فالصحيح الإعلال ؛ نحو : «مرضىّ» من رضى ؛ قال الله تعالى : (ارْجِعِى إِلى رَبِّكِ راضِيَةً مَرْضِيَّةً) والتصحيح قليل ؛ نحو مرضوّ.

* * *

1- «وصحح» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول ، ونحو مضاف و «عدا» قصد لفظه : مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «لم» نافيه جازمه «تتحر» فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الكلام عليه ، وتقدير الكلام : إن لم تتحر الأجود فأعلل.
2- ومن الإعلال قول الشاعر : لقد علمت عرسى مليكه أنّنى أنا اللّيث : معديّا عليه ، وعاديا

كذاک ذا وجهين جا الفعول من

ذى الواو لام جمع او فرد يعنّ (1)

إذا بنى اسم على فعول ، فإن كان جمعا ، وكانت لامه واوا - جاز فيه وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : عصىّ ودلىّ ، فى جمع عصا ودلو ، وأبوّ ، ونجوّ ، جمع أب ونجو (2) ، والإعلال أجود من التصحيح فى الجمع (3) ، وإن

1- «كذاک» كذا : جار ومجرور متعلق بقوله «جاء» الآتى ، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب : حال من الفعول وذا مضاف و «وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضروره : فعل ماض «الفعول» فاعل جاء «من ذى» جار ومجرور متعلق بجاء ، أو بمحذوف حال من الفعول ، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو ، ولام مضاف و «جمع» مضاف إليه «أو» عاطفه «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فرد ، والجمله فى محل جر نعت لفرد ، ومعنى يعن يبدو ويظهر.
2- أما عصى فأصله الأصيل عصوو - بضم العين والصاد - فقلبت الواو المتطرفه ياء تخلصا من ثقل اجتماع واوين فى آخر الكلمه مع ضمه قبلهما ، فصار عصوى ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عصى - بضمتين وياء مشدده - فقلبت ضمه الصاد كسره لتناسب الياء ، ثم يجوز لک أن تقلب ضمه العين كسره للتناسب ويجوز أن تبقيها ، وأما دلى فأصلها دلوو ، ثم دلوى ، ثم دلى ، وبيانه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نجو ، وهو السحاب الذى أهراق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهمله على أنه جمع نحو ، بمعنى الجهه ، وقد حكى سيبويه : إنكم لتطيرون فى نحو كثيره ، ومعناه إنكم لتسيرون فى أنحاء وجهات كثيره مختلفه.
3- ظاهر عباره الناظم التسويه بين الجمع والمفرد فى جواز الوجهين فى كل منهما ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالک نفسه فى كتابه الكافيه الشافيه الذى اختصر منه الألفيه : ورجّح الإعلال فى الجمع ، وفى مفرد التّصحيح أولى ما قفى هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين فى فعول ، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال.

كان مفردا جاز فيه وجهان : الإعلال ، والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو علا علوّا ، وعتا عتوّا ، ويقلّ الإعلال نحو «قساقسيّا» - أى قسوه -.

* * *

وشاع نحو نيّم فى نوّم

ونحو نيّام شذوذه نمى (1)

إذا كان فعّل جمعا لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل لامه ألف ، كقولك فى جمع صائم : صوّم وصيّم ، وفى جمع نائم : نوّم ونيّم.

فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح ، والإعلال شاذ ، نحو «صوّام» ، و «نوّام» ومن الإعلال قوله :

359- * فما أرّق النّيّام إلا كلامها* (2)

1- «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع ، ونحو مضاف و «نيم» مضاف إليه «فى نوم» جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول ، ونحو مضاف و «نيام» مضاف إليه «شذوذه» شذوذ : مبتدأ ثان ، وشذوذ مضاف والهاء مضاف إليه «نمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.
2- هذا عجز بيت لأبى الغمر الكلابى ، وصدره قوله : * ألا طرقتنا ميّه بنه منذر* اللغه : «طرقتنا» جاءتنا ليلا «أرق» أسهد ، وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم ، وستعرف ما فيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه الإعراب : «ألا» أداه تنبيه «طرقتنا» طرق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به لطرق «ميه» فاعل طرق «ابنه» نعت لميه ، وابنه مضاف و «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفه ، وما : نافيه «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداه استثناء ملغاه «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف وها : مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «النيام» فى جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح ، وهو الأكثر

استعمالا فى كلام العرب ، ومن ذلک قول الشاعر : ألا أيّها النّوّام ويحكم هبّوا أسائلكم هل يقتل الرّجل الحبّ

ذو اللّين فاتا فى افتعال أبدلا

وشذّ فى ذى الهمز نحو ائتكلا (1)

إذا بنى افتعال وفروعه من كلمه فاؤها حرف لين - وجب إبدال حرف اللين تاء نحو : اتّصال ، واتّصل ، ومتّصل - والأصل فيه : اوتصال ، واوتصل ، وموتصل (2) ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزه لم يجز إبداله تاء ؛ .

1- «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضروره : حال من الضمير المستتر فى قوله «أبدلا» الآتى «تا» قصر للضروره أيضا : مفعول ثان لأبدل «فى افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثانى ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «فى ذى» جار ومجرور متعلق بشذ ، وذى مضاف و «الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ ، ونحو مضاف و «اثنكلا» قصد لفظه : مضاف إليه.
2- قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوا ، فأما مثال اليائي فقولك من يسر : اتسر يتسر اتسارا فهو متسر ، وههنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو والياء تاء فى هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافى صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسه ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ايتصل وابتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفا إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل وياتسر ، وواوا إذا انضمت الفاء نحو موتصل وموتسر ، فلما خشوا ذلک قلبوه تاء ؛ ليكون حرفا جلدا يقوى على حركات فاء الكلمه فلا يتغير بتغيرها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء التاليه ليزول عسر النطق ، والأمر الثانى : أن قلب حرف اللين تاء فى هذا الموضع هو اللغه الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركه الفاء به ، فيقول : ايتصل ياتصل ايتصالا فهو موتصل ، وايتسر ياتسر ايتسارا فهو موتسر ، ومنهم من يهمزه فيقول

ائتسر يأتسر ائتسارا فهو مؤنسر وأتصل يأتصل ائتصالا فهو مؤتصل ، وهذه لغه غريبه.

فتقول فى افتعل من الأكل : ائتكل ، ثم تبدل الهمزه ياء ، فتقول : ايتكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم «اتّزر» بإبدال الياء تاء (1).

* * *

طا تا افتعال ردّ إثر مطبق

فى ادّان وازدد وادّكر دالا بقى (2).

1- يروى المحدثون من حديث عائشه رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبى صلى الله عليه وسلم «وكان يأمرنى أن أنزر» بفتح الهمزه وتشديد التاء من الإزار - على أنه قد قلبت الهمزه ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، ونص النحاه على أن هذا خطأ ، وأن صواب الروايه «أن آتزر» بهمزه ممدوده ثم تاء مخففه.
2- «طا» قصر للضروره : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضروره أيضا : مفعول أول لرد ، وتا مضاف و «افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و «مطبق» مضاف إليه «فى ادان» جار ومجرور متعلق بقوله بقى «وازدد ، وادكر» معطوفان على ادان «دالا» حال من الضمير المستتر فى بقى الآتى «بقى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال.

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق - وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء - وجب إبداله طاء ، كقولك : اصطبر ، واضطجع ، واظطعنوا ، واظطلموا.

والأصل : اصتبر ، واضتجع ، واظتعنوا ، واظتلموا ؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاى والذال قلبت دالا ، نحو ادّان ، وازدد ، وادّكر.

والأصل : ادتان ، وازتد ، واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف ، فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال فى الدال.

* * *

حذف الواو من المثال الواوى

فا أمر او مضارع من كوعد

احذف ، وفى كعده ذاک اطّرد (1)

1- «فا» قصر للضروره : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و «أمر» مضاف إليه «أو» عاطفه «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف مضاف ، ووعد - قصد لفظه - مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «وفى كعده» الواو عاطفه ، والجار والمجرور متعلق بقوله «اطرد» الآتى ، والكاف الاسميه مضاف وعده : مضاف إليه ، على نحو ما علمت «ذاک» اسم الإشاره : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وحذف همز أفعل استمرّ فى

مضارع وبنيتى متّصف (1)

إذا كان الفعل الماضى معتلّ الفاء كوعد (2) - وجب حذف الفاء : فى الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلک نحو : عد ، ويعد ، وعده ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء ، كوعد.

وكذلک يجب حذف الهمزه الثانيه فى الماضى مع المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو قولک فى أكرم : يكرم ، والأصل يؤكرم ، ونحو :

1- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «همز» مضاف إليه ، وهمز مضاف و «أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتى» معطوف على مضارع ، وبنيتى مضاف ، و «متصف» مضاف إليه.
2- هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يائى الفاء ، وههنا أمران ؛ الأول : أن الأصل فى هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعه نحو يعد ويصف ويجب ويثب ، وحمل على هذه الصيغه بقيه المضارع نحو أعد ، ونعد ، وتعد ، والأمر ، نحو عد وصف ، والمصدر نحو عده وصفه. والأمر الثانى : أن عله الحذف فى المضارع المبدوء بياء المضارعه هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحه وكسره ، وذلک لأن الياء فى طبيعتها عدو الواو ، والفتحه التى عليها لا تخفف من شأن هذه العداوه لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو ، والكسره أيضا فى طبيعتها عدو للواو ، وآيه ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزله من الواو أنک ترى أن الياء إذا كانت مضمومه لم تحذف الواو نحو يوجب ويوعد ويورث ، وذلک لأن الضمه هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسه للواو ، وآيه ما ذكرنا من أمر الكسره أنک ترى نحو يوجل ويوهل - بفتح ما بعد الواو - لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين ، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو.

مكرم ، ومكرم ، والأصل مؤكرم ومؤكرم ؛ فحذفت الهمزه فى اسم الفاعل واسم المفعول.

* * *

حذف أحد المثلين

ظلت وظلت فى ظللت استعملا

وقرن فى اقررن ، وقرن نقلا (1)

إذا أسند الفعل الماضى ، المضاعف ، المكسور العين ، إلى تاء الضمير أو نونه - جاز فيه ثلاثه أوجه :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظللت أفعل كذا ، إذا عملته بالنهار.

والثانى : حذف لامه ، ونقل حركه العين إلى الفاء ، نحو : ظلت.

والثالث : حذف لامه ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظلت.

وأشار بقوله «وقرن فى اقررن» إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذى على وزن يفعلن ، إذا اتّصل بنون الإناث - جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك فى يقررن : «يقرن» ، وفى اقررن : «قرن».

1- «ظلت» بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء قصد لفظه أيضا : معطوف عليه «فى ظللت» قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله «استعملا» الآتى «استعملا» استعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف ، قصد لفظه : مبتدأ «فى اقررن» قصد لفظه أيضا : جار ومجرور متعلق بقوله نقلا الآتى «وقرن» بفتح القاف ، قصد لفظه أيضا : معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلا» نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله «وقرن نقلا» إلى قراءه نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ) - بفتح القاف - وأصله اقررن ، من قولهم : قرّ بالمكان يقرّ ، بمعنى يقرّ ، حكاه ابن القطّاع ، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركه - وهو نادر ؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين (1).

* * *

ص: 247

1- ههنا أمران نحب أن ننبهک إليهما ، الأول : أنه لا خلاف بين أحد من النحاه فى أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثى المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه ، نحو قراءه نافع عن عاصم فى قوله تعالى : (وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثى المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلفوا فيه : أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذى جاراه الشارح عليه أنه مطرد ، وهو ما نص عليه صراحه فى شرح الكافيه ويؤخذ من ظاهر عبارته فى التسهيل ، وهذا هو الذى ذهب إليه الشلوبين من النحاه ، ونص العلماء على أنه لغه سليم ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف فى ماضى المضعف الثلاثى المكسور العين ، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع إلا فى كلمتين من الثلاثى المجرد ، وهما ظلت ومست وكلمه من المزيد فيه وهى أحست ، والأمر الثانى : أن تخريج قراءه نافع على أن (وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ) من المضعف أحد وجهين ، والثانى أنه من الأجوف ، والأصل قار يقار - على مثال خاف يخاف - وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل.

ما لا يجوز إدغام المثلين فيه و ما يجوز

أوّل مثلين محرّكين فى

كلمه ادغم لا كمثل صفف (1)

وذلل وكلل ولبب

ولا كجسّس ولا كاخصص ابى (2)

ولا كهيلل ، وشذ فى ألل

ونحوه فكّ بنقل فقبل (3)

إذا تحرك المثلان فى كلمه أدغم أوّلهما فى ثانيهما ، إن لم يتصدّرا ، ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل ، أو على وزن فعل ، أو فعل ، أو فعل ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم ، ولم تكن حركه الثانى منهما عارضه ، ولا ما هما فيه ملحقا بغيره.

1- «أول» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أدغم» الآتى - وأول مضاف و «مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «فى كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثلين محركين أدغم فى أوزان مخصوصه لا كمثل - إلخ «كمثل» الكاف زائده ، ومثل : معطوف على المحذوف الذى قدرناه ، ويجوز أن تكون «لا» ناهيه ، فيكون المجزوم بها محذوفا تقديره لا تدغم ، ويكون «مثل» مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثانى ضعيف ؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهيه ضروره ، ومثل مضاف و «صفف» مضاف إليه.
2- «وذلل» معطوف على «صفف» فى البيت السابق «وكلل ، ولبب» معطوفان على صفف أيضا «ولا كجسس» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى ، كجسس : معطوف على كمثل صفف «ولا كاخصص ابى» مثله.

3- «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «فى ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فک» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفک «فقبل» الفاء عاطفه ، قبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

فإن تصدّرا فلا إدغام كددن ، وكذا إن وجد واحد مما سبق ذكره ؛ فالأول كصفف ودرر ، والثانى : كذلل (1) وجدد ، والثالث : ككلل ولمم (2) ، والرابع : كطلل ولبب (3) ، والخامس : كجسّس - جمع جاسّ - والسادس : كاخصص ابى ، [وأصله اخصص أبى] فنقلت الهمزه إلى الصاد ، والسابع : كهيلل - أى أكثر من قول لا إله إلّا الله ، ونحوه : قردد ، ومهدد.

فإن لم يكن شىء من ذلک وجب الإدغام ، نحو : ردّ ، وضنّ - أى : بخل - ولبّ (4) ، والأصل : ردد ، وضنن ، ولبب.

وأشار بقوله «وشذ فى ألل ونحوه فكّ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفک فى ألفاظ قياسها وجوب الإدغام ؛ فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «ألل السقاء» إذا تغيّرت رائحته ، و «لححت عينه» إذ التصت بالرّمص. (5)

* * *

1- ذلل - بضمتين - جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد - بضمتين أيضا - جمع جديد ، وهو ضد القديم.
2- الكلل : جمع كله - بكسر الكاف فيهما - وهى الستر ، واللمم : جمع لمه - بكسر اللام فيهما - وهى الشعر الذى يجاوز شحمه الأذن.
3- الطلل : ما شخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع الفلاده من الصدر.
4- لبب - على وزان كرم - أى صار لبيبا ، واللبيب : التام العقل.
5- الرمص - بفتح الراء والميم جميعا - هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين إذا كان جامدا ، فإن كان سائلا فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفک ولم يذكره الشارح قولهم : دبب الإنسان - من باب ضرب أو فرح - إذا نبت الشعر فى جبهته. وقولهم : صكک الفرس - من باب دخل - إذا اصطک عرقوباه ، وقولهم : ضببت الأرض - من باب فرح - إذا كثر فيها الضب ، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم : قططت الشعر - من باب فرح - إذا اشتدت جعودته ، وقولهم : مششت الدابه - من باب فرح - إذا برز فى ساقها أو ذراعها شىء دون صلابه العظم ، وقولهم : عززت الناقه - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها. هذا ، وقد قال قعنب بن أم صاحب : * أنّى أجود لأقوام وإن ضننوا* فهذا شاذ قياسا واستعمالا ، أما شذوذه قياسا فظاهر. وأما

شذوذه استعمالا فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التى ذكرنا أنهم استعملوها فى غير ضروره مفكوكه.

وحبى افکک وادّغم دون حذر

کذاک نحو تتجلّى واستتر (1)

أشار فى هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفکّ.

وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلک واجب الإدغام.

والمراد بحيى : ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما ، نحو : حيى وعيى ؛ فيجوز الإدغام ، نحو : حىّ وعىّ (2) ؛ فلو كانت حركه أحد المثلين عارضه بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقا نحو : لن يحيى (3).).

ص: 250

1- «وحيى» قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله «افکک» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افکک ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافکک «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفک والإدغام المدلول عليهما بالفعلين ، ودون مضاف و «حذر» مضاف إليه «کذاک» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر ، ونحو مضاف و «تتجلى» قصد لفظه : مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضا.
2- ومن ذلک قول عبيد بن الأبرص : عيّوا بأمرهم كما عيّت ببيضتها النّعام
3- يحيى : هو مضارع أحيا ، على وزان أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أَلَيْسَ ذلِکَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى).

وأشار بقوله : «كذاک نحو تتجلّى واستتر» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تتجلّى» يجوز فيه الفک والإدغام ؛ فمن فکّ - وهو القياس - نظر إلى أن المثلين مصدّران ، ومن أدغم أراد التخفيف ، فيقول : اتّجلّى ؛ فيدغم أحد المثلين فى الآخر فتسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمزه الوصل توصّلا للنطق بالساكن.

وكذلک قياس تاء «استتر» الفکّ لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركه أول المثلين إلى الساكن ، نحو : ستّر يستّر ستّارا (1).

* * *

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر

فيه على تا كتبيّن العبر (2).

1- أما استر فأصله استتر على وزان اجتمع ، فنقلت حركه التاء الأولى إلى السين الساكنه قبلها فاستغنى عن همزه الوصل فحذفت ، وأدغمت التاء فى التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحه ، وأما يستر فأصله يستتر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحه التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء فى التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعه وفتح السين وتشديد التاء مكسوره ، وأما ستارا فأصله استتار على مثال اجتماع ، فنقلت كسره التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزه الوصل ، وأدغمت التاء فى التاء ؛ فصار ستارا ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحه. فإن قلت : فهذا الفعل الماضى يلتبس بالماضى من الثلاثى المضعف العين نحو عظم إذا قلت : ستر فلان فلانا. فالجواب أن لفظ الماضى يشبه ذلک الماضى الذى ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول فى المضارع يستر فتضم حرف المضارعه إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعه إن كان ماضيه استتر ، وكذلک المصدران مختلفان ، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاک تستير.
2- «وما» اسم موصول : مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدى «ابتدى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقتصر إما على أنه نائب فاعل

له ، أولا ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله - على الحالين - فى محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بيقتصر «كتبين» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، تبين : فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

يقال فى تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها : «تعلّم ، وتنزّل ، وتبيّن» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جدا ، ومنه قوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيها)

* * *

متى يجب الفك؟

وفكّ حيث مدغم فيه سكن

لكونه بمضمر الرّفع اقترن (1)

نحو : حللت ما حللته ، وفى

جزم وشبه الجزم تخيير قفى (2)

1- «وفک» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفک «مدغم» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكره - عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفک ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه الكون الناقص إلى اسمه «بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتى ، ومضمر مضاف و «الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب خبر الكون الناقص.
2- «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «حللت ما حللته» قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجعل «نحو» مضافا إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلک القول ، وعليه فإعرابه تفصيلا غير خفى «وفى جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم ، وشبه مضاف و «الجزم» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع نعت لتخيير.

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه فى لامه ضمير رفع سكن آخره ؛ فيجب حينئذ الفكّ ، نحو : حللت ، وحللنا ، والهندات حللن ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفكّ ، نحو : لم يحلل ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى) وقوله : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) والفكّ لغه أهل الحجاز ، وجاز الإدغام ، نحو «لم يحلّ» ، ومنه قوله تعالى : (ومن يشاق الله ورسوله -) فى سوره الحشر) وهى لغه تميم ، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر فى الأمر ، نحو : احلل ، وإن شئت قلت : حلّ ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم.

* * *

وفكّ أفعل فى التّعجّب التزم

والتزم الإدغام أيضا فى هلم (1)

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان - نحو احلل ، وحلّ - استثنى من ذلك شيئين :

أحدهما : أفعل فى التعجب ؛ فإنه يجب فكّه ، نحو : أحبب بزيد ، وأشدد ببياض وجهه.

الثانى : هلمّ ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

1- «وفك» مبتدأ ، وفك مضاف و «أفعل» مضاف إليه «فى التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبنى للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لالتزم «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فى هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

خاتمه الناظم

وما بجمعه عنيت قد كمل

نظما على جلّ المهمّات اشتمل (1)

أحصى من الكافيه الخلاصه

كما اقتضى غنى بلا خصاصه (2)

فأحمد الله مصلّيا على

محمّد خير نبىّ أرسلا (3)

وآله الغرّ الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره (4)

1- «ما» اسم موصول : مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله ، وجمله «عنيت» لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، وجمله «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ فى محل رفع خبر المبتدأ «نظما» حال من الهاء فى بجمعه بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و «المهمات» مضاف إليه ، وجمله «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لقوله نظما.
2- «أحصى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافيه» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصه» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جاره ، وما : مصدريه ، وجمله «اقتضى» صله ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصه» جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفه له.
3- «فأحمد» الفاء للسببيه ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصليا» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله مصليا «خير» نعت لمحمد ،

وخير مضاف و «نبى» مضاف إليه ، وجمله «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نبى فى محل جر نعت لنبى.
4- «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام ، البرره» نعتان للآل أيضا «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين ، الخيره» نعتان للصحب.
والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه.

خاتمه محقق الكتاب و شارح الشواهد

قال أبو رجاء محمد محيى الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه والمسلمين.

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات ، والصلاه والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين بهداهم نهتدى ، وعلى ضوء حجّتهم نعبر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبته.

وبعد ؛ فقد كمل - بتوفيق الله وحسن تأييده - ما وفقنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصه الألفيه ، لقاضى القضاه بهاء الدين ابن عقيل ، شرحا موجزا على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان مجال القول ذا سعه لو أننا أردنا أن نتعرّض للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلّتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلک كله باللّباب وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفيه إعرابا مبسوطا ، سهل العباره ؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجه إلى أن يصطحب مع هذه النّسخه كتابا آخر من الكتب التى لها ارتباط بالمتن أو شرحه - وقد تم ذلک كله فى منتصف ليله التاسع من شهر رمضان المعظم من سنه خمسين وثلثمائه وألف من هجره أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. والله المسئول أن ينفع بعملى هذا ، وأن يجعله خالصا لوجهه! وأن يجنبنى الغرور ، ويحول بينى وبين العجب والزّلل ، آمين.

* * *

ص: 255

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءه هذه النسخه ، حتى نفدت طبعتها الأولى فى وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعاده طبعه أعملت فى تعليقاتى يد الإصلاح ؛ فزدت زيادات هامه ، وتداركت ما فرط منّي فى الطبعه السابقه ، وأكثرت من وجوه التحسين ؛ لأكافىء بهذا الصنيع أولئک الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من جميل المصادفه أننى فرغت من مراجعه الكتاب قبل منتصف ليله الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنه أربع وخمسين وثلثمائه وألف من هجره الرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم.

والله تعالى المسئول أن يوفّقنى إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين.

* * *

وها هى ذى الطبعه الرّابعه عشره أقدمها إلى الذين ألحّوا علىّ فى إعاده طبع الكتاب فى وقت ندر فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه ، وقد أبيت إلا أن أزيد فى شرحى زيادات ذات بال ، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد ، وقد تضاعف بها حجم الكتاب ، فلا غرو إن أعلنت أنه «قد تلاقت فى هذا الكتاب كتب ؛ فأغنى عنها جميعا ، فى حين أنه لا يغنى عنه شىء منها».

ربّ وفقنى إلى الخير ، إنه لا يوفق إلى الخير سواک!

كتبه

محمّد محيى الدين عبد الحميد

ص: 256

تكمله فى تصريف الأفعال

اشاره

حررها محمّد محيى الدّين عبد الحميد

ص: 257

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين.

أما بعد ؛ فهذه خلاصه موجزه فيما أغفله صاحب الخلاصه (الألفيه) أو أجمل القول فيه إجمالا من تصريف الأفعال ، عملتها لقارئى شرح بهاء الدين ابن عقيل ، حين حقّقت مباحثه ، وشرحت شواهده ، وتركت تفصيل القول والإسهاب فيه لكتابى (دروس التصريف) الذى صنفته لطلاب كليه اللغه العربيه فى الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق فى كتب الفن بأسلوب بديع ونظام أنيق ، وتحقيق بارع. ومن الله أستمدّ المعونه ، وهو حسبى ، وبه أعتصم.

ص: 258

اشاره

وفيه ثلاثه فصول

الفصل الأول : فى أوزانهما

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثى ، وإما رباعى ، وكل منهما ينتهى بالزياده إلى سته أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسه.

1- فلماضى المجرد الثلاثى ثلاثه أبنيه ، الأول : فعل - بفتح العين - ويكون لازما ، نحو جلس وقعد ، ومتعدّيا ، نحو ضرب ونصر وفتح ، والثانى : فعل - بكسر العين - ويكون لازما ، نحو فرح وجذل ، ومتعدّيا نحو علم وفهم ، والثالث : فعل - بضم العين - ولا يكون إلا لازما ، نحو ظرف وكرم (1)

2- ولماضى المجرد الرباعى بناء واحد ، وهو فعلل - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازما ، نحو حشرج ودربخ (2) ، ومتعديا ، نحو بعثر ودحرج

3- ولمزيد الثلاثى بحرف واحد ثلاثه أبنيه ؛ الأول : فعّل - بتضعيف عينه - نحو قطّع وقدّم ، والثانى : فاعل - بزياده ألف بين الفاء والعين - نحو قاتل وخاصم ، والثالث : أفعل - بزياده همزه قبل الفاء - نحو أحسن وأكرم.

1- وفاء الثلاثى مفتوحه دائما كما رأيت ؛ لقصدهم الخفه فى الفعل ، والفتحه أخف الحركات ، ولامه لا يعتد بها ؛ لأنها متحركه أو ساكنه على ما يقتضيه البناء.
2- حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودرنح : طأطأ رأسه وبسط ظهره.

4- ولمزيد الثلاثى بحرفين خمسه أبنيه ، الأول : انفعل - بزياده همزه وصل ونون قبل الفاء - نحو انكسر وانشعب ، والثانى : افتعل - بزياده همزه وصل قبل الفاء ، وتاء بين الفاء والعين - نحو اجتمع واتّصل ، والثالث : افعلّ - بزياده همزه وصل قبل الفاء ، وتضعيف اللام - نحو احمرّ واصفرّ ، والرابع : تفعّل - بزياده تاء قبل الفاء ، وتضعيف العين - نحو تقدّم وتصدّع ، والخامس : تفاعل - بزياده التاء قبل فائه ، وألف بين الفاء والعين - نحو تقاتل وتخاصم.

5- ولمزيد الثلاثى بثلاثه أحرف أربعه أبنيه ، الأول : استفعل - بزياده همزه الوصل والسين والتاء قبل الفاء - نحو استغفر واستقام ، والثانى : افعوعل - بزياده همزه الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين ، وزياده واو بين العينين - نحو اغدودن واعشوشب ، والثالث : افعوّل - بزياده همزه الوصل قبل الفاء ، وواو مشدّده بين العين واللام - نحو اجلوّذ واعلوّط (1) ، والرابع : افعالّ - بزياده همزه الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام - نحو احمارّ واعوارّ.

6- ولمزيد الرباعى بواحد بناء واحد ، وهو تفعلل - بزياده التاء قبل فائه - نحو تدحرج وتبعثر.

7- ولمزيد الرباعى بحرفين بناءان ، أولهما : افعنلل - بزياده همزه الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى - نحو احرنجم وافر نقع ، وثانيهما : افعللّ - بزياده همزه الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانيه - نحو اسبطرّ واقشعرّ ، واطمأنّ.

8- ويلحق بالرباعى المجرد (وهو بناء «دحرج») ثمانيه أبنيه أصلها من الثلاثى فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فعلل نحو جلبب وشملل ،

1- اجلوذ : أسرع فى السير ، واعلوط البعير : ركبه بغير خطام.

والثانى : فوعل نحو رودن وهوجل ، والثالث : فعول نحو جهور ودهور ، والرابع : فيعل نحو بيطر وسيطر ، والخامس : فعيل نحو شريف ورهيأ ، والسادس : فنعل نحو سنبل وشنتر ، والسابع : فعنل نحو قلنس ، والثامن : فعلى نحو سلقى.

9- ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تفعلل») سبعه أبنيه أصلها من الثلاثى فزيد فيه حرف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول : تفعلل نحو تجلبب وتشملل ، والثانى : تمفعل نحو تمندل ، والثالث : تفوعل ، نحو تكوثر وتجورب ، والرابع : تفعول ، نحو تسرول وترهوك ، والخامس : تفيعل ، نحو تسيطر وتشيطن ، والسادس : تفعيل ، نحو ترهيأ ، والسابع : تفعلى ، نحو تقلسى وتجعبى.

10- ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرفين ثلاثه أبنيه ، وأصلها من الثلاثى ، فزيد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : افعنلل نحو اقعنسس واقعندد ، والثانى : افعنلى ، نحو احرنبى واسلنقى ، والثالث : افتعلى. نحو استلقى واجتعبى.

* * *

والإلحاق : أن تزيد على أصول الكلمه حرفا ، لا لغرض معنوى ، بل لتوازن بها كلمه أخرى كى تجرى الكلمه الملحقه فى تصريفها على ما تجرى عليه الكلمه الملحق بها. وضابط الإلحاق فى الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضى من الأفعال - مجردها ، ومزيدها ، وملحقها - سبعه وثلاثون بناء.

الفصل الثانى : فى معانى هذه الأبنيه

1- لا يجىء بناء فعل - بضم العين - إلا للدلاله على غريزه أو طبيعه أو ما أشبه ذلک ، نحو جدر فلان بالأمر ، وخطر قدره. وإذا أريد التعجّب

من فعل أو المدح به حوّل إلى هذه الزنه ، نحو قضو الرجل وعلم ، بمعنى ما أقضاه وما أعلمه.

2- ويجىء بناء فعل - بكسر العين - للدلاله على النعوت الملازمه ، نحو ذرب لسانه وبلج جبينه ، أو للدلاله على عرض ، نحو جرب وعرج وعمص ومرض ، أو للدلاله على كبر عضو ، وذلک إذا أخذ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعه على ثلاثه أحرف ، نحو رقب وكبد وطحل وجبه ، وعجزت المرأه. ويأتى لغير ذلک ، نحو ظمىء ، ورهب.

3- ويجىء بناء فعل - بفتح العين - للدلاله على الجمع نحو جمع وحشر وحشد ، أو على التفريق ، نحو بذر وقسم ، أو على الإعطاء ، نحو منح ونحل ، أو على المنع ، نحو حبس ومنع ، أو على الامتناع ، نحو أبى وشرد وجمح ، أو على الغلبه ، نحو قهر وملک ، أو على التحويل ، نحو نقل وصرف أو على التحول ، نحو رحل وذهب ، أو على الاستقرار ، نحو ثوى وسكن ، أو على السير ، نحو ذمل ومشى ، أو على السّتر ، نحو حجب وخبأ ، أو على غير ذلک مما يصعب حصره من المعانى.

4- ويجىء بناء فعلل للدلاله على الاتخاذ. نحو قمطرت الكتاب وقرمضت : أى اتخذت قمطرا وقرموضا (1) ، أو للدلاله على المشابهه ، نحو حنظل خلق محمد وعلقم ، أى أشبه الحنظل والعلقم ، أو للدلاله على جعل شىء فى شىء ، نحو عندم ثوبه ونرجس الدواء ، أى جعل فيه العندم والنرجس ، أو للدلاله على الإصابه ، نحو عرقبه وغلصمه ، أى : أصاب عرقوبه وغلصمته ، أو لاختصار المركّب للدلاله على حكايته ، نحو بسمل وسبحل وحمدل وطلبق (2) ، أو لغير ذلک. ».

1- القرموض - بزنه عصفور - حفره صغيره يكن فيها من البرد.
2- سبحل : أى قال «سبحان الله» وحمدل : أى قال «الحمد لله» وطليق : أى قال «أطال الله بقاءک» ومن أمثلته «جعفد» أى قال «جعلت فداک» و «مشأل» : أى قال «ما شاء الله».

5- ويجىء بناء أفعل للتعديه ، نحو أجلس وأخرج وأقام ، أو للدلاله على أن الفاعل قد صار صاحب ما اشتقّ منه الفعل ، نحو ألبنت الشاه ، وأثمر البستان ، أو للدلاله على المصادفه ، نحو أبخلته وأعظمته ، أو للدلاله على السلب ، نحو أشكيته وأقذيته ، أى : أزلت شكواه وقذى عينه ، أو للدلاله على الدخول فى زمان أو مكان ، نحو أصحر وأعرق وأتهم وأنجد وأصبح وأمسى وأضحى ، أو للدلاله على الحينونه ، وهى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل ، نحو أحصد الزّرع وأصرم النّخل : أى قرب حصاده وصرامه ، أو لغير ذلک.

6- ويجىء بناء فعّل للدلاله على التكثير ، نحو جوّلت وطوّفت ، أو للتعديه ، نحو خرّجته وفرّحته ، أو للدلاله على نسبه المفعول إلى أصل الفعل نحو كذّبته وفسّقته ؛ أو للدلاله على السّلب ، نحو قرّدت البعير وقشّرت الفاكهه : أى أزلت قراده وقشرها ، أو للدلاله على التوجه نحو ما أخذ الفعل منه ، نحو شرّق وغرّب وصعّد ، أو لاختصار حكايه المركب ، نحو كبّر وهلّل وحمّد وسبّح ، أو للدلاله على أن الفاعل يشبه ما أخذ منه الفعل ، نحو قوّس ظهر علىّ ، أى : انحنى حتى أشبه القوس ، أو غير ذلک.

7- ويجىء بناء فاعل للدلاله على المفاعله ، نحو جاذبت عليا ثوبه ، أو للدلاله على التكثير ، نحو ضاعفت أجر المجتهد ، وكاثرت إحسانى عليه ، أو للدلاله على الموالاه ، نحو تابعت للقراءه ، ووالیت الصّوم ، أو لغير ذلک.

8- ويجىء بناء انفعل للدلاله على المطاوعه ، وأكثر ما تكون مطاوعه هذا البناء للثلاثى المتعدّى لواحد ، نحو كسرته فانكسر ، وقدته فانقاد ، وقد يأتى لمطاوعه صيغه أفعل ، نحو أغلقت الباب فانغلق ، وأزعجت عليّا فانزعج.

9- ويجىء بناء افتعل للدلاله على المطاوعه ، ويطاوع الثلاثىّ ، نحو جمعته فاجتمع ، وغممته فاغتمّ ، ويطاوع بناء أفعل ، نحو أنصفته فانتصف ،

ويطاوع بناء فعّل ، نحو عدّلت الرمح فاعتدل ، ويأتى للدلاله على الاتخاذ ، نحو اشتوى واختتم (1) ، أو للدلاله على التشارک ، نحو اجتورا واشتورا ، أو للدلاله على التصرف باجتهاد ومبالغه ، نحو اكتسب واكتتب ، أو للدلاله على الاختيار ، نحو انتقى واصطفى واختار ، أو لغير ذلک.

10- ويجىء بناء افعلّ من الأفعال الداله على لون أو عيب لقصد الدلاله على المبالغه فيها وإظهار قوتها ، نحو احمرّ واصفرّ واعورّ واحولّ.

11- ويجىء بناء تفعّل للدلاله على المطاوعه ، وهو يطاوع فعّل ، نحو هذّبته فتهذّب وعلمته فتعلّم ، أو للدلاله على التكلف (2) ، نحو تكرّم وتشجّع ، أو للدلاله على الطلب ، نحو تعظّم وتيقّن ، أى : طلب أن يكون عظيما وذا يقين ، أو لغير ذلک.

12- ويجىء بناء تفاعل للدلاله على المشاركه ، نحو تخاصما وتعاركا ، أو للدلاله على التكلف ، نحو تجاهل وتكاسل وتغابى (3) ، أو للدلاله على المطاوعه ، وهو يطاوع فاعل ، نحو باعدته فتباعد وتابعته فتتابع.

13- ويجىء بناء استفعل للدلاله على الطّلب ، نحو استغفرت الله واستوهبته ، أو للدلاله على التحول من حال إلى حال ، نحو استنوق الجمل ، واستنسر البغات ، واستتيست الشاه ، واستحجر الطّين ، أو للدلاله على

1- اشتوى : انخذ شواء ، واختتم : أى اتخذ خاتما.
2- الفرق بين التكلف بصيغه تفعل والتكلف بصيغه تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه ، والثانى يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل فى لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يحب أن يكون كريما ، ثم تأمل فى لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غبيا أو جاهلا أو كسولا ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لک أن تبنى من الصفات المحموده على مثال تفاعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لک أن تبنى من الصفات المذمومه على مثال تفعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل.
3- الفرق بين التكلف بصيغه تفعل والتكلف بصيغه تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه ، والثانى يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل فى لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يحب أن

يكون كريما ، ثم تأمل فى لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غبيا أو جاهلا أو كسولا ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لک أن تبنى من الصفات المحموده على مثال تفاعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لک أن تبنى من الصفات المذمومه على مثال تفعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل.

المصادفه ، نحو استكرمته واستسمنته ، أو لاختصار حكايه المركب ، نحو استرجع ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلک.

14- ويجىء بناء تفعلل لمطاوعه بناء فعلل ، نحو دحرجت الكره فتدحرجت ، وبعثرت الحبّ فتبعثر.

15- ويجىء بناء افعنلل لمطاوعه بناء فعلل أيضا ، نحو حرجمت الإبل فاحرنجمت.

16- ويجىء بناء افعللّ للدلاله على المبالغه ، نحو اشمعلّ فى مشيه ، واشمأزّ ، واطمأنّ ، واقشعرّ.

الفصل الثالث : فى وجوه مضارع الفعل الثلاثى

قد عرفت أن الماضى الثلاثى يجىء على ثلاثه أوجه ؛ لأن عينه إما مفتوحه ، وإما مكسوره ، وإما مضمومه ، واعلم أن الماضى المفتوح العين يأتى مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضى المكسور العين يأتى مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورها ، ولا يأتى مضمومها ، وأن الماضى المضموم العين لا يأتى مضارعه إلا مضموم العين أيضا ؛ فهذه سته أوجه وردت مستعمله بكثره فى مضارع الفعل الثلاثى ، وبعضها أكثر استعمالا من بعض.

1- الوجه الأول : فعل يفعل - بفتح عين الماضى ، وكسر عين المضارع - ويجىء متعديا ، نحو ضربه يضربه ورماه يرميه وباعه يبيعه ، ولازما نحو جلس يجلس ؛ وهو مقيس مطّرد فى واوىّ (1)، الفاء ، نحو وعد يعد

1- بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو وجأ يجأ.

ووصف يصف ووجب يجب ، وفى يائى العين ، نحو جاء يجىء وفاء يفىء (1) وباع يبيع ومان يمين (2) ، وفى يائى اللام (3) ، نحو أوى يأوى وبرى يبرى وثوى يثوى وجرى يجرى ، وفى المضعّف اللازم ، نحو تبّت يده تتبّ ورثّ الحبل يرثّ وصحّ الأمر يصحّ ؛ وهو مسموع فى غير هذه الأنواع.

2- الوجه الثانى : فعل يفعل - بفتح عين الماضى ، وضم عين المضارع - ويجىء متعديا نحو نصره ينصره وكتبه يكتبه وأمره يأمره ، ويجىء لازما ، نحو قعد يقعد وخرج يخرج ؛ وهو مقيس مطّرد فى واوى العين ، نحو باء يبوء وجاب يجوب وناء ينوء وآب يثوب ، وفى واوىّ اللام ، نحو أسا يأسو وتلا يتلو وجفا يجفو وصفا يصفو ، وفى المضعف المتعدّى ، نحو صبّ الماه يصبّه وعبّه يعبّه وحثّه يحثّه ومجّ الشراب يمجّه ، وفى كل فعل قصد به الدلاله على أن اثنين تفاخرا فى أمر فغلب أحدهما الآخر فيه ، سواء أكان قد سمع على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعه التى يجب فيها كسر عين المضارع ، وقد ذكرناها فى الوجه السابق ، فتقول : تضاربنا فضربته فأنا أضربه ، وتناصرنا فنصرته فأنا أنصره.

3- الوجه الثالث : فعل يفعل - يفتح عين الماضى والمضارع جميعا - ولم يجىء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف

1- فاء إلى الأمر : رجع.
2- مان يمين : كذب.
3- بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق ، فإن وقعت عينه حرفا من أحرف الحلق كان من باب فنح ، نحو رعى يرعى ، وسعى يسعى ، ونأى ينأى ، ونهى ينهى ، وبأى يبأى.

الحلق السته التى هى الهمزه ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، نحو : فتح يفتح وبدأ يبدأ وبهته يبهته ، وليس معنى ذلک أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه.

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازما ، نحو : نأى ينأى ، ومتعديا نحو : فتح يفتح ، ونهى ينهى.

4- الوجه الرابع : فعل يفعل - بكسر عين الماضى ، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجىء عليهما مضارع الفعل الماضى المكسور العين ؛ لأنه أخف ، وأدلّ على التصرف ، وأكثر ماده ، وكل فعل ماض سمعته مكسور العين فاعلم أن مضارعه مفتوح العين ، إلا خمسه عشر فعلا من الواوىّ الفاء فإنها وردت مكسوره العين فى الماضى والمضارع. وسنذكرها فى الوجه الخامس.

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازما ، نحو ظفر بحقّه يظفر ، ومتعدّيا نحو علم الأمر يعلمه وفهم المسأله يفهمها.

5- الوجه الخامس : فعل يفعل - بكسر عين الماضى والمضارع جميعا - وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا فى خمسه عشر فعلا من المعتل ، وهى : ورث ، وولى ، وورم ، وورع ، وومق ، ووفق ، ووثق ، ووری المخّ ، ووجد به ، ووعق عليه ، وورک ، ووكم ، ووقه ، ووهم ، ووعم.

6- الوجه السادس : فعل يفعل - بضم عين الماضى والمضارع جميعا - وقد عرفت أنه لا يأتى إلا لازما ، ولا يكون إلا دالا على وصف خلقى ، أى : ذى مكث.

ولک أن تنقل إلى هذا البناء كلّ فعل أردت الدلاله على أنه صار كالغريزه ، أو أردت التعجب منه ، أو التمدح به ، ومن أمثله هذا الوجه : حسن يحسن ، وكرم يكرم ، ورفه يرفه.

الباب الثانى : فى الصحيح والمعتل و أقسامهما و أحكام كل قسم

اشاره

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل.

فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من أحرف العله الثلاثه - وهى الألف ، والواو ، والياء -

والمعتلّ : ما كان فى أصوله حرف منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثه أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضعّف.

فالسالم : ما ليس فى أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوّه من أحرف العله ، نحو ضرب ، ونصر ، وفتح ، وفهم ، وحسب ، وكرم.

والمهموز : ما كان أحد أصوله همزا ، نحو أخذ وأكل ، وسأل ودأب ، وقرأ وبدأ.

والمضعف نوعان : مضعف الثلاثى ، ومضعف الرباعى ، فأما مضعف الثلاثى فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو عضّ ، وشذّ ، ومدّ ، وأما مضعف الرباعى فهو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانيه من جنس آخر ، نحو زلزل ، ووسوس ، وشأشأ.

والمعتل خمسه أقسام : مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف مفروق ، ولفيف مقرون.

فالمثال : ما كانت فاؤه حرف عله ، نحو وعد وورث وينع ويسر.

والأجوف : ما كانت عينه حرف عله ، نحو قال : وباع ، وهاب ، وخاف.

والناقص : ما كانت لامه حرف عله ، نحو رضى ، وسرو ، ونهى.

واللفيف المفروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفى عله ، نحو وفى ، ووعى ، ووقى.

واللفيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفى عله ، نحو طوى ، وهوى ، وحيى.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلا يقع فى ثمانيه فصول.

ص: 268

وهو - كما سبقت الإشاره إليه - ما سلمت حروفه الأصليه من الهمز ، والتضعيف ، وحروف العله

وقولنا : «حروفه الأصليه» للإشاره إلى أنه لا يضرّ اشتماله على حرف زائد : من همزه ، أو حرف عله ، أو غير ذلک ، وعلى هذا فنحو «أكرم ، وأسلم ، وأنعم» يسمى سالما ، وإن كانت فيه الهمزه ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه ، وإنما هى حرف زائد ، وكذا نحو «قاتل ، وناصر ، وشارک» ونحو «بيطر ، وشريف ، ورودن ، وهوجل» يسمّى سالما وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن لسن فى مقابله واحد من أصول الكلمه ، وإنما هن أحرف زائده ، وكذا نحو «اعلوّط واهبيّخ» يسمى سالما وإن كان فيه حرفان من جنس واحد ؛ لأن أحدهما ليس فى مقابل أصل ، وإنما هما زائدان.

وحكم السالم بجميع فروعه : أنه لا يحذف منه شىء عند اتصال الضمائر ، أو نحوها (1) به ، ولا عند اشتقاق غير الماضى ، لكن يجب أن تلحق به تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا (2) ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرک (3) ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفا فتح آخر الفعل

1- كتاء التأنيث.
2- فى مواضع تذكر فى باب الفاعل من علم الإعراب (النحو)
3- لأن الفعل والفاعل كالكلمه الواحده وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات فى الكلمه الواحده أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به ، نحو «ضربنى ، وضربک ، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمه الواحده.

إن لم يكن مفتوحا ، نحو «يضربان ، وينصران ، واضربا ، وانصرا» وإن كان آخر الفعل مفتوحا بقي ذلك الفتح ، نحو «ضربا ، ونصرا» (1) ، وإن كان الضمير واوا ضمّ له آخر الفعل ، نحو «ضربوا ، ونصروا ، ويضربون ، وينصرون ، واضربوا ، وانصروا» وإن كان الضمير ياء كسر له آخر الفعل (2) ، نحو «تضربين ، وتنصرين ، واضربى ، وانصرى» ، وإنما يفتح آخره أو يضم أو يكسر لمناسبه أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع ؛ فكل تغيير يكون فى أحد الأنواع فلا بدّ أن يكون له سبب اقتضاه ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيّرات وأسبابها ، إن شاء الله.

1- ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحه التى كانت فى «ضرب ، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحه أخرى لمناسبه ألف الاثنين فى «ضربا ، ونصرا» وعلى المذهب الذى ذكرناه فى الأصل يقال فى «ضربا» : مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعلى المذهب الآخر يقال فى «ضربا» : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركه المناسبه ؛ لأن الفتحه فى «ضربا» على الأول فتحه البناء ، وعلى الآخر هى فتحه اجتلبت لمناسبه الألف ، فأما فتحه البناء فليست موجوده فى اللفظ ، فافهم ذلك.
2- إذا تأملت فى أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثه المخاطبه لكونها فاعلا نحو «اضربى» وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بتون الوقايه قبل ياء المتكلم - نحو «ضربنى ونصرنى» تحرزا عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولا - علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمه الواحده ؛ فالكسره التى قبل ياء المخاطبه كأنها وقعت حشوا ، ككسره اللام فى علم ، وكسره الراء فى يضرب وفى اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولا كانت منفصله حقيقه وحكما ، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

هو - كما علمت - نوعان : مضعّف الرباعىّ ، ومضعّف الثلاثىّ.

فأما مضعف الرباعىّ فهو الذى تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانيه من جنس آخر (1) ، نحو «زلزل ، ودمدم ، وعسعس» ، ويسمى مطابقا أيضا.

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم فى جميع أحكامه ؛ فلا حاجه بنا إلى ذكر شىء عنه. بعد أن فصّلنا لک أحكام السالم فى الفصل السابق.

وأما مضعف الثلاثى - ويقال له «الأصمّ» أيضا - فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

وقولنا «عينه ولامه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس أحدهما فى مقابل العين والآخر فى مقابل اللام ، نحو «اجلوّذ ، واعلوّط» فإن هذه الواو المشدده لا تقابل العين ولا اللام ، بل هى زائده ، وكذلک يخرج بهذه العباره ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدهما فى مقابل العين والثانى ليس فى مقابل اللام ، نحو «قطع وذهّب» فإن الحرف الثانى من الحرفين المتجانسين فى هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمه ، وإنما هو تكرير لعينها ، وكذلک ما كان أحد الحرفين المتجانسين فى مقابل اللام والآخر ليس فى مقابل العين ، نحو «احمرّ ، واحمارّ» (2) ، ونحو «اقشعرّ ، واطمأنّ» (3) ؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين فى هذه المثل ونحوها ليس فى مقابله العين ، بل هو تكرير للام الكلمه.

1- يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ، وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقه ، وبسبس.
2- لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحا ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفک.
3- لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحا ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفک.

والمثال الذى ينطبق عليه التعريف قولک : «مدّ ، وشدّ ، وامتدّ ، واشتدّ ، واستمدّ ، واستمرّ» (1).

ولم يجىء المضاعف من بابى «فتح يفتح ، وحسب يحسب» - بفتح العين فى الماضى والمضارع ، أو كسرها فيهما - أصاله ، كما لم يجىء من باب «كرم يكرم» - بضم العين فيهما - إلا فى ألفاظ قليله : منها لببت وفككت (2) ، أى : صرت ذا لبّ وفكّه ، وإنما يجىء من ثلاثه الأبواب الباقيه ، نحو شذّ يشذ ، وشدّ يشدّ ، وظلّ يظلّ.

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلک : ألف الاثنين ، وواو الجماعه - أو اتصلت به تاء التأنيث ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : «مدّ علىّ ، وخفّ محمود ، وملّ خالد» وتقول : «المحمدان مدّا ، وخفّا ، وملّا» وتقول : «البكرون مدّوا ، وخفّوا ، وملّوا» وتقول : «ملّت فاطمه ، وخفّت ، ومدّت».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرک - وذلک : تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوه - وجب فيه فکّ الإدغام (3) ، تقول : «مددت ، وخففت ، ومللت ، ومددنا ، وخففنا ، ومللنا ، ومددن ، وخففن ، ومللن».

ثم إن كان ذلک الماضى المسند للضمير المتحرک مكسور العين - نحو ظلّ ، وملّ (4) - جاز فيه ثلاثه أوجه : ».

1- من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائده ما دام الحرفان المتجانسان فى مقابل العين واللام.
2- ومن ذلک أيضا قولهم «عززت الناقه تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها ، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغما ومفكوكا ، والأصل هو الإدعام
3- ومن العرب من يبقى الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر ، وهى لغه رديئه.
4- أصلهما : «ظلل ، وملل» بوزن «علم».

الأول : بقاؤه على حاله الذى ذكرناه ، وهذه لغه أكثر العرب.

الثانى : حذف عينه مع بقاء حركه الفاء على حالها - وهى الفتحه - فتقول : «ظلت ، وملت» وهذه لغه بنى عامر ، وعليها جاء قوله تعالى (56 - 65) : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (20 - 98) : (الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً) (1).

الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : «ظلت ، وملت» وهذه لغه بعض أهل الحجاز.

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلک ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المؤنثه المخاطبه - مجزوما كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوما ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : «المحمدان يمدّان ، ويخفّان ، ويملّان ، ولن يمدّا ، ولن يخفّا ، ولن يملّا ، ولم يمدّا ، ولم يخفّا ، ولم يملّا» وتقول : «المحمدون يمدّون ، ويخفّون ، ويملّون ، ولن يملّوا ، ولم يمدّوا» وتقول : «أنت تملّين يا زينب ، ولن تملّى ، ولم تملّى» وكذلک تقول : «يملّ زيد ، ولن يملّ، ومحمد يملّ ، ولن يملّ» ، قال الله تعالى (28 - 35) : (سَنَشُدُّ عَضُدَکَ بِأَخِيکَ) وقال : (20 - 81) : (وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى) وفى الحديث : «لن يملّ الله حتّى تملّوا».

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرک - وذلک نون النسوه - وجب فکّ الإدغام ، تقول : «النّساء يمللن ، ويشددن ، ويخففن». در

1- ومن شواهد ذلک قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فظلت بمرأى شائق وبمسمع ألا حبّذا مرأى هناک ومسمع وقوله أيضا : ظلت فيها ذات يوم واقفا أسأل المنزل هل فيه خبر؟ وقد جمع عمر أيضا بين الإتمام والحذف فى بيت واحد ، وهو قوله : وما مللت ولكن زاد حبّكم وما ذكرتک إلّا ظلت كالسّدر

وإن كان مسندا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ، وكان مجزوما - جاز فيه الإدغام ، والفک ، تقول : «لم يشدّ ، ولم يملّ ، ولم يخفّ» وتقول : «لم يشدد ، ولم يملل ، ولم يخفف» والفک أكثر استعمالا ، قال الله تعالى (20 - 81) : (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوى) وقال (74 - 6) : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) وقال (2 - 282) : (وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُ) - (فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ).

حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكن وجب فيه الإدغام ، نحو «مدّا ، ومدّوا ، ومدّى» وإذا أسند إلى ضمير متحرک – وهو نون النسوه - وجب فيه الفک ، نحو «امددن» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام ، والفک ، والفک أكثر استعمالا ، وهو لغه أهل الحجاز ، قال الله تعالى (31 - 19) : (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِکَ).

وسائر العرب على الإدغام ، ولكنهم اختلفوا فى تحريک الآخر :

فلغه أهل نجد فتحه ؛ قصدا إلى التخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، وتشبيها له بنحو «أين ، وكيف» مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : «غضّ ، وظلّ (1) ، وخفّ».

ولغه بنى أسد كلغه أهل نجد ، إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : «غضّ طرفک ، وغضّ الطرف».

ولغه بنى كعب الكسر مطلقا ؛ فيقولون : «غضّ طرفک ، وغضّ الطرف»

ومن العرب من يحرک الآخر بحركه الأول ؛ فيقولون : «غضّ ، وخفّ ، وظلّ (2)» . .

1- من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذى من باب «علم يعلم» نحو «ظل ومل» يلزم فيه فک الإدغام ، فتقول : «اظلل ، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافه التباس صوره الأمر بصوره الماضى ، ومنهم من أنكر ذلک ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركه فى المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناک حاجه إلى الألف.

2- من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذى من باب «علم يعلم» نحو «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام ، فتقول : «اظلل ، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافه التباس صوره الأمر بصوره الماضى ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركه فى المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجه إلى الألف.

والضابط فى وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما فى الأنواع الثلاثه أن تقول :

1- كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن «مدّ» فى قولك : «مدّ على ، والمحمدان مدّا» تقابل الدال الأولى صاد «نصر ، ونصرا» وتقابل الدال الثانيه الراء ، وهما متحركان؟

2- وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لعله الاتصال بالضمير المتحرک يجب فيه الفكّ ، ألا ترى أن «مد» فى قولک : «مددت ، ومددن» وكذلک «يمدّ ، ومدّ» فى قولک : «يمددن ، وامددن» تقابل الدال الأولى فيهن الصاد فى «نصرت ، ونصرن ، وينصرن ، وانصرن» وهى متحركه ، وتقابل الدال الثانيه فيهن الراء وهى ساكنه؟

2- وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لغير العله المذكوره يجوز فيه الفک والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى فى نحو «لم يمدد ، وامدد» تقابل الصاد فى نحو «لم ينصر ، وانصر» وأن الدال الثانيه تقابل الراء وهى ساكنه لغير الاتصال بالضمير المتحرک (1)؟

وهذا الضابط مطّرد فى جميع ما ذكرنا.

1- لأن السكون فى «لم يمدد» ونحوه للجزم ، والسكون فى «امدد» ونحوه للبناء.

وهو - كما يعلم مما سبق - ما كان فى مقابله فائه ، أو عينه ، أو لامه همز.

فأما مهموز الفاء (1) فيجىء على مثال نصر ينصر ، نحو أخذ يأخذ ، وأمر يأمر ، وأجر يأجر ، وأكل يأكل ، وعلى مثال ضرب يضرب ، نحو أدب يأدب (2) ، وأبر النخل يأبره (3) وأفر يأفر (4) وأسر يأسر ، وعلى مثال فتح يفتح ، نحو أهب يأهب (5) وأله يأله (6) ، وعلى مثال علم يعلم ، نحو أرج يأرج ، وأشر يأشر ، وأزبت الإبل تأزب (7) وأشح يأشح (8) ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو أسل يأسل (9).

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فتح بفتح (10) ، نحو رأس يرأس ، وسأل يسأل ، ودأب يدأب ، ورأب الصّدع يرأبه ، وعلى مثال علم

1- وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزه عما قبلها بشدتها.
2- أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم.
3- أبر النخل والزرع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضا.
4- أفر : عدا ، ووثب.
5- أهب : استعد.
6- أله : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تحير.
7- أزبت الإبل : لم تجتر.
8- أشح - من باب فرح - غضب.
9- يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله.
10- ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرا ، نحو : وأل يئل ، ووأى يئى.

يعلم ، نحو يئس ييأس ، وسئم يسأم ، ورئم يرأم ، وبئس يبأس ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو لؤم يلؤم.

وأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هنأه الطعام يهنئه (1) ، وعلى مثال فتح يفتح ، نحو سبأ يسبأ ، وختأه يختؤه ، وخجأه يخجؤه ، وخسأه يخسؤه ، وحكأ العقده يحكؤها (2) ، وردأه يردؤه (3) ، وعلى مثال علم يعلم ، نحو صدىء يصدأ ، وخطىء يخطأ ، ورزىء يرزأ ، وجبىء يجبأ (4) ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو بطؤ يبطؤ ، وجرؤ يجرؤ ، ودنؤ يدنؤ ، وعلى مثال تصر ينصر ، نحو برأ يبرؤ (5).

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم : لا يحذف منه شىء عند الاتصال بالضمائر ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغه غير الماضى منه ؛ إلا كلمات محصوره : قد كثر دورانها فى كلامهم فحذفوا همزتها قصدا إلى التخفيف ، وهى :

أولا : أخذ وأكل. حذفو همزتهما من صيغه الأمر ، ثم حذفوا همزه الوصل فقالوا : «خذ وكل» (6) وهم يلتزمون حذف الهمزه عند وقوع الكلمه ابتداء. ».

1- وقد جاء هذا الفعل من بابى نصر وفتح. ويجىء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجىء ، وقاء يقىء ، وفاء يفىء.
2- حكأ العقده ، أى : شدها ، ومثله أحكأها ، واحتكأها.
3- ردأه به : جعله ردءا وقوه وعمادا.
4- جبىء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، وتوارى ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح.
5- برأ المريض : نقه من مرضه ، وجاء على مثال فتح وكرم وفرح. ويجىء مثال نصر من مهموز اللام فى المعتل الأجوف كثيرا ، نحو : ياء يبوء ، وساءه يسوؤه ، وناء ينوء.
6- أصلهما : «أأخذ ، أأكل» على مثال انصر ، فحذفوا فاء الكلمه منهما فصارا «أخذ ، أكل» فاستغنوا عن همزه الوصل ؛ لأنها كانت مجتلبه للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال ، فخذفوها ، فصارا «خذ ، وكل».

ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقه بشىء ، ولكنه غير ملتزم التزامه فى الابتداء (1) قال الله تعالى (2 - 32) : (خُذُوا ما آتَيْناكُمْ) وقال سبحانه (7 - 31) : (خُذُوا زِينَتَكُمْ) وقال (2 - 177) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ) وقال (7 - 31) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا).

فأما فى المضارع : فلم يحذفوا الهمزه منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرهما ، قال الله تعالى (7 - 144) : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِها) وقال جل شأنه (4 - 2) : (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ).

ثانيا : أمر وسأل ، حذفوا همزتهما من صيغه الأمر أيضا ، ثم حذفوا همزه الوصل استغناء عنها ، فقالوا : «مر ، وسل» إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمه ؛ فإن كانت مسبوقه بشىء لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالا عندهم فى هاتين الكلمتين حينئذ إعاده الهمزه - التى هى الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى (3 - 211) : (سَلْ بَنِى إِسْرائِيلَ) وقال (21 - 7) : (فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) وقال (20 - 132) : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاهِ).

فأما فى صيغه المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (2 - 44) : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) وقال (3 - 110) : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّهٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) وقال (5 - 101) : (لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ، وَإِنْ تَسْئَلُوا عَنْها).

فوزن «مر ، وخذ ، وكل» عل ، ووزن «سل» فل.

1- وتتميمهما على قياس نظائرهما - حينئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز.

ثالثا : رأى ، حذفوا همزه الكلمه فى صيغتى المضارع والأمر ، بعد نقل حركه الهمز إلى الفاء ، فقالوا : «يرى ، وره» (1) ، قال تعالى (96 - 14) : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرى).

فوزن «يرى» يفل ، ووزن «ره» فه.

رابعا : أرى ، حذفوا همزه الكلمه ، وهى عينها فى جميع صيغه : الماضى ، والمضارع ، والأمر (2) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (31 - 53) : (سَنُرِيهِمْ آياتِنا فِى الْآفاقِ) وقال (7 - 143) : (رَبِّ أَرِنى أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (4 - 153) : (أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً) وقال (31 - 29) : (أَرِنَا اَلَّذَيْنِ أَضَلَّانا).

فوزن «أرى» أفل ، ووزن «يرى» يفل ، ووزن «أر» أف.

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فعل ، نحو «قرأ ، ونشأ ، وبدأ» ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامه العرب على تحقيق الهمزه ؛ فتقول : قرأت ،

1- أصل «يرى» يرأى ، على مثال يفتح ، تحركت الياء - التى هى لام الكلمه - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم نقلوا حركه الهمزه - الى هى العين - إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين. وأصل «ره» «ارأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركه الهمزه ، ثم حذفوها حملا على حذفها فى المضارع ، ثم استغنوا عن همزه الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت.
2- أصل أرى الماضى «أرأى» على مثال أكرم ، تحركت الياء - التى هى اللام - وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم نقلت حركه الهمزه - التى هى العين - إلى الفاء ، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع «يرئى» على مثال يكرم ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركه الهمزه إلى الفاء ، ثم حذفت ، وأصل «أر» الأمر «أرء» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت حركه الهمزه التى هى عين الكلمه إلى الراء ، ثم حذفت الهمزه حملا على حذفها فى المضارع.

ونشأت ، وبدأت ، وحكى سيبويه عن أبى زيد أن من العرب من يخفف الهمزه ؛ فيقول : قريت ، ونشيت ، وبديت ، ومليت الإناء ، وخبيت المتاع ، وذكر أنهم يقولون فى مضارعه : أقرا ، وأخبا ، وأنشا - بالتخفيف أيضا - فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم : فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسيا ، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حظّه قبل التخفيف ، تقول : لم أقرا ، ولم أبدا ، ولم أنشا ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسى ، ومع هذا لم يلزمک أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم ، كما تصنع فى الناقص ، بل يجوز لک أن تحذفها كما يجوز لک أن تبقيها ؛ فتقول : لم أقر ، ولم أبد ، ولم أنش ، وتقول : لم أقرا ، ولم أبدا ، ولم أنشا ، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين - نحو سأل - فيقال فيه : سال ، وفى مضارعه : يسال ، وفى أمره : سل (1).

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سالت هذيل رسول الله فاحشه

ضلّت هذيل بما قالوا ، وما صدقوا

1- وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذا فى القياس كما ذكرنا آنفا ، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف فى «خف ، ونم» وأصل «سل» على هذا : اسأل ، نقلت حركه الهمزه إلى الساكن قبلها ، ثم خففت الهمزه ، واستغنى عن همزه الوصل ، فصار «سال» فحذفت العين تخلصا من التقاء الساكنين ، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير فى هذه الكلمه. قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغه من يخفف الهمزه وحدهم ، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزه لغه عامه العرب.

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف علّه (1) ، وتكون فاؤه واوا ، أو ياء ، ولا يمكن أن تكون ألفا (2) ، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه.

فأما المثال الواوىّ فيجىء على خمسه أوجه ؛ الأول : «علم يعلم» نحو «وبىء ، ووجع ، ووجل ، ووحل ، ووحمت ، ووذر ، ووسخ ، ووسع ، ووسن ، ووصب ، ووضر ، ووطف ، ووطىء ، ووغر ، ووقرت أذنه ، ووكع ، وولع ، وولع ، ووله ، ووهل». الثانى : مثال «كرم يكرم» نحو «وثر ، ووثق ، ووجز ، ووجه ، ووخم ، ووضؤ ، ووقح». الثالث : مثال «نفع ينفع» نحو «وجأ ، وودع ، ووزع ، ووقع ، ووهب ، ووضع ، وولغ». الرابع : مثال «حسب يحسب» نحو «ورث ، وورع ، وورم ، ووفق ، وولغ». الخامس : مثال «ضرب يضرب» نحو «وعد ، ووثب ، ووجب».

ولم يجىء من الواوى على مثال «نصر ينصر» إلا كلمه واحده فى لغه بنى عامر ، وهى قولهم : «وجد يجد» (3). وعليها قول جرير :

1- إنما سمى «مثالا» لأن ماضيه مثل السالم فى الصحه وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف ، وقد يقال له «المعتل» بالإطلاق.
2- لأن الألف لا تكون إلا ساكنه ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركه وقعا فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطا وآخرا وإن لم تكن أصليه ، نحو : «قال ، وباع ، وخاف ، ورمى ، وغزا».
3- كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التى هى فاء الكلمه ، ولا تحذف ، لما ستعلمه قريبا ، فكان حقهم أن يقولوا : يوجد - بوزان «ينصر» - غبر أنهم حذفوا الواو قبل الضمه كما يحذفها العرب كافه قبل الكسره : شذوذا ، واستثقالا.

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الحوائم لا يجدن غليلا (1)

وأما المثال اليائى (2) فإن أمثلته فى العربيه قليله جدا ، وقد جاءت على أربعه أوجه ؛ الأول : مثال «علم يعلم» نحو «يبس ، ويتم ، ويقظ ، وبقن ، ويئس». الثانى : مثال «نفع ينفع» نحو «يفع ، وينع (3)» الثالث : مثال «نصر ينصر» نحو «يمن» الرابع : مثال «ضرب يضرب» نحو «ينع (4) ، ويسر».

حكم ماضيه :

ماضى المثال - سواء أكان واويا أم كان يائيا - كماضى السالم فى جميع حالاته (5) تقول : «وعدت ، وعدنا ، وعدت ، وعدت ، وعدتما ، وعدتم ،

1- نقع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلا : حراره عطش ، يقول : لو أنک تشائين لروى المحب بشربه من ريقک العذب تترک العطاش لا يجدن حراره العطش ، وذلک فى يدک بترک المجانبه والهجر.
2- لم أجد أحدا من العلماء قد بين هذا ، ولكنى أردت ذكره تتميما للبحث ، وقد راجعت القاموس والمختار والمصباح ؛ لاستيعاب ما جاءوا به وبيان أبوابه التى ورد عليها ، والعله فى ترک الصرفيين لهذا النوع سلامه فائه فى سائر تصاريفه.
3- جاء هذا الفعل من بابين كما ترى.
4- جاء هذا الفعل من بابين كما ترى.
5- المراد أنه لا يعتل بأى نوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛ وبيان ذلک أن الإعلال ثلاثه أنواع : إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال بالحذف ؛ أما الإعلال بالقلب فلأنک لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفا من أحرف العله ؛ إذ هو الغالب فى هذا النوع ، وحرف العله لا يكون إلا ساكنا ، ولا يمكن الابتداء بالساكن ؛ فلا يكون حرف العله فى مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ؛ وعلته ظاهره ؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئا فيكون غبنا وإلباسا بصوره الأمر ، وإما أن تحذف وتعوض : فى الأول ، أو فى الآخر ؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

وعدتنّ ، وعد ، وعدت ، وعدا ، وعدتا ، وعدوا ، وعدن» وتقول : «يسرت ، يسرنا ، يسرت ، يسرت ، يسرتما ، يسرتم ، يسرتنّ ، يسر ، يسرا ، يسرنا ، يسروا ، يسرن».

حكم مضارعه وأمره :

أما اليائىّ فمثل السالم لا يحذف منه شىء (1) ، ولا يعلّ بأى نوع من أنواع الإعلال.

وأما الواوى فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :

الأول : أن يكون الماضى ثلاثيا مجردا (2) نحو «وصل ، وورث».

الثانى : أن تكون عين المضارع مكسوره : سواء أكانت عين الماضى مكسوره أيضا ، نحو «ورث يرث ، ووثق يثق ، ووفق يفق ، ووعم يعم» أم كانت عين الماضى مفتوحه ، نحو «وصل يصل ، ووعد يعد ، ووجب يجب ، ووصف يصف».

فإن اختل الشرط الأوّل : بأن كان الفعل مزيدا فيه نحو «أوجب ، وأورق ، وأوعد ، وأوجف» ونحو «واعد ، وواصل ، ووازر ، وواءل» لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحه (3) ، تقول : يوجب ، ويورق ، ويوعد ، ويوجف ، وبواعد ، ويواصل ، ويوازر ، ويوائل».

وإن اختل الشرط الثانى : بأن كانت عين المضارع مضمومه ، أو مفتوحه - لم تحذف الواو لعدم الكسره (4) تقول : «يوجه ، ويوجز ، ويوضؤ ،

1- وشذ من ذلک كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر - كوعد يعد - ويئس يئس ؛ - كوهم يهم - فى لغه.
2- وحينئذ يكون حرف المضارعه مفتوحا ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعه.
3- ولهذا لو كان نحو «وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم» مبنيا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه ، تقول : «يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم» بضم حرف المضارعه وفتح ما قبل الآخر.

4- ولهذا لو كان نحو «وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم» مبنيا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه ، تقول : «يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم» بضم حرف المضارعه وفتح ما قبل الآخر.

ويوخم ، ويوقح» وكذا «يوجل ، ويوهل» وفى القرآن الكريم : (15 - 53) : (لا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ).

ولم يشذّ من المضارع المضموم العين إلا كلمه واحده ، وهى «يجد» فى لغه عامر ، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدّه أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها البقاء ، وهى : «يذر ، ويسع ، ويطأ ، ويلع ، ويهب ، ويدع ، ويزع ، ويقع ، ويضع ، ويلغ» (1).

وشذت أفعال مكسوره العين فى المضارع وقد سلمت من الحذف فى لغه عقيل ، وهى : «يوغر ، ويوله ، ويولغ ، ويوحل ، ويوهل» وهى عند غير عقيل : مفتوحه العين ، أو محذوفه الفاء.

والأمر - فى هذا كله - كالمضارع ، إلّا فيما سلمت واوه من الحذف ، وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو فى هذين تقلب باء ؛ لوقوعها ساكنه إثر همزه الوصل المكسوره ، تقول : «إيجل ، إيهل ، إيغر» بكسر العين عند عقيل ، وفتحها عند غيرهم.

وتقول فى أمر المحذوف الفاء : «رث ، وثق ، وفق ، وعم ، وصل ،

1- اعلم أن كثيرا من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقا للقياس ، مدعيا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحه والكسره ، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالا لاجتماع الكسره وحرف الحلق ، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو ، أما «يطأ ، ويسع» فهما شاذان إجماعا ؛ لأن ماضيهما مكسور العين ، فقياسه فتح عين المضارع ، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

وعد ، وصف» وتقول أيضا : «ذر ، وسع ، وطأ ، ولع ، وهب ، ودع ، وزع ، ولغ».

وإنما حذفت الواو فى الأمر مع عدم وجود الياء المفتوحه - حملا على حذفها فى المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه.

(تنبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواوىّ على مثال «فعل» - بكسر الفاء - جاز لک أن تحذف فاءه (1) ، وتعوّض عنها التاء بعد لامه ، نحو «عده ، وزنه ، وصفه» وتعويض هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه - رحمه الله! - أن التعويض ليس لازما ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه (2) ، تمسكا بقول الفضل بن العباس :

إن الخليط أجدّوا البين فانجردوا

و أخلفوک عد الأمر الّذى وعدوا

الثانى : إذا أردت أن تبنى على مثال «افتعل» من المثال الواوىّ أو اليائىّ لزمک أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها فى تاء افتعل ، ولا يختص ذلک بالماضى ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها فى ذلک سواء ، تقول : «اتّصل ، واتّعد ، واتّقى ، يتّصل ، ويتّعد ، ويتّقى ، اتّصل ، واتّعد ، واتّق ، اتّصالا ، واتّعادا ، واتّقاء ؛ فهو متّصل ، ومتّعد ، ومتّق - إلخ» ، وتقول : «اتّسر ، يتّسر ، اتّسارا - إلخ».

والأصل «اوتصل» فقلبت الواو تاء فصار «اتتصل» فلم يكن بدّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكنا ، وثانيهما متحركا ، وكذا الباقى.

1- وشذ الحذف مع التعويض فى غير المصدر ، نحو «رقه - اسم للفضه ، وحشه - اسم للأرض الموحشه - وجهه - اسم للمكان الذى تتوجه إليه»
2- بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئه.

وهو (1) - على ما سبقت الإشاره إليه - ما كانت عينه حرفا من أحرف العله وهو على أربعه أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واوا ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقيه على أصلها ، وإما أن تقلب ألفا.

فمثال ما عينه واو باقيه على أصلها «حول ، وعور ، وصاول ، وقاول ، وحاول ، وتقاولا ، وتحاورا ، واشتورا ، واجتورا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفا «قام ، وصام ، ونام ، وخاف ، وأقام ، وأجاع ، وانقاد ، وانآد ، واستقام ، واستضاء».

ومثال ما عينه ياء باقيه على أصلها «غيد ، وحيد ، وصيد ، وبايع ، وشايع ، وتبايعا ، وتسايفا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفا «باع ، وجاء ، وأذاع ، وأفاء ، وامتار ، واستراب ، واستخار».

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثه أوجه ، الأول : مثال «علم يعلم» واويا كان أو يائيا ، نحو «خاف يخاف ، ومات يمات (2) ، وهاب يهاب ، وعور يعور ، وغيد يغيد» والثانى : مثال «نصر ينصر» ولا يكون إلا واويا ، نحو «ماج يموج ، وذاب يذوب» ، الثالث : مثال «ضرب يضرب» ولا يكون ».

1- ويقال له : «ذو الثلاثه» لأن أكثره يكون على ثلاثه أحرف مع الضمير المتحرک على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت عله التسميه على ما هو معلوم.
2- لغه فى «مات يموت».

إلا يائيا ، نحو «طاب يطيب ، وعاش يعيش» ولم يجىء على غير هذه الأوجه (1).

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أى بقاؤها على حالها ، واوا كانت أو ياء - فى المواضع الآتيه ، وهى :

أولا : أن يكون على مثال فعل - بكسر العين (2) - بشرط أن يكون الوصف منه على زنه «أفعل» وذلك فيما دلّ على حسن أو قبح ، نحو «حول فهو أحول ، وعور فهو أعور ، وحيد فهو أحيد ، وغيد فهو أغيد» فإن كان على مثال فعل - بفتح العين - اعتلت عينه - أى : قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو «باع ، وعاث ، وقال ، وصام» وإن كان على مثال فعل - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال افعل وجب إعلاله أيضا ، نحو «خاف فهو خائف ، ومات فهو ميّت».

وشذّ الإعلال فى نحو قول الشاعر :

1- وردت كلمه واحده على مثال كرم يكرم ، وهى قولهم «طال يطول» عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر.
2- إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العله المقتضيه للاعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعله اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلاله على الألوان والعيوب هو صيغتا : افعل ، وافعال - بتشديد اللام فيهما - نحو اعمش واعماش ، واحمر واحمار ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو احول واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياد ، واحياد ، وصيغه فعل - بكسر العين - الذى الوصف منه على أفعل - مقتطعه من هاتين ؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

وسائله بظهر الغيب عنّى

أعارت عينه أم لم تعارا (1)

ثانيا : أن يكون على صيغه «فاعل» : سواء أكانت العين واوا ، نحو «حاول ، وجاول ، وقاول ، وصاول» أم كانت العين ياء نحو «بايع ، وضايق ، وباين ، وداين» وعله وجوب تصحيح هذه الصيغه أن ما قبل العين ساكن معتلّ ، ولا يقبل إلقاء حركه العين عليه.

ثالثا : أن يكون على مثال «تفاعل» : سواء أكانت العين واوا ، نحو «تجاولا ، وتصاولا ، وتقاولا ، وتفاوتا ، وتناوشا ، وتهاونا» أم كانت العين ياء نحو «تداينا ، وتبايعا ، وتباينا ، وتزايد ، وتمايد» والعله فى وجوب تصحيح هذه الصيغه هى العله السابقه فى «فاعل» قال تعالى (2 - 282) : (إِذا تَدايَنْتُمْ).

رابعا : أن يكون على مثال «فعّل» - بتشديد العين - سواء أكان واويا ، نحو «سوّل ، وعوّل ، وسوّف ، وكوّر ، وهوّن ، وهوّم» أم كان يائيا ، نحو «بيّن ، وبيّت ، وسيّر ، وخيّر ، وزيّن ، وصيّر» ولم تعتل العين فرارا من الإلباس ؛ إذ لو قلبتها ألفا لقلت فى «بيّن» مثلا : «باين» ، قال تعالى (5 - 30) : (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ).

خامسا : أن يكون على مثال «تفعّل» سواء أكان واويا نحو «تسوّل ، وتسوّر ، وتهوّع ، وتقوّل ، وتلوّن ، وتأوّل» أم كان يائيا ، نحو «تطيّب ، وتغيّب ، وتميّز ، وتصيّد ، وتشيّع ، وتريّث» والعله هى عله السابق ، قال الله تعالى (38 - 21) : (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ) وقال سبحانه (14 - 45) : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ).

1- الهمزه فى قوله «أعارت» للاستفهام ، والألف فى آخر قوله «تعارا» منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف.

سادسا : أن يكون على مثال «افعلّ» سواء أكان واويا نحو «احولّ ، واعورّ ، واسودّ» أم كان يائيا ، نحو «ابيضّ ، واغيدّ ، واحيدّ» ولم تعلّ العين لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن - مع أنه حرف جلد يقبل الحركه ثم تعلّ فرارا من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (3 - 106) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (3 - 107) : (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ).

سابعا : أن يكون على مثال «افعال» سواء أكان واويا نحو «احوال ، واعوارّ» أم كان يائيا ، نحو «ابياضّ ، واغيادّ» والعله فى وجوب تصحيحه هى عله السابق.

ثامنا : أن يكون على مثال «افتعل» وذلک بشرطين ؛ أحدهما : أن تكون عينه واوا ، والثانى : أن تدل الصيغه على المفاعله ، نحو «اجتوروا ، واشتوروا ، وازدوجوا» فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغه داله على المفاعله أم لم تكن ، نحو «ابتاعوا ، واستافوا ، واكتال ، وامتار» - وجب إعلاله ، وكذلک إن كانت العين واوا ولم تدل الصيغه على المفاعله ، نحو «استاک ، واستاق ، واستاء ، واقتاد».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلک ، وهو - عدا ما سبق - صيغ : «أفعل ، وانفعل ، واستفعل» نحو «أجاب ، وأقام ، وأهاب ، وأخاف» (1) ،

1- أصل «أقام» ونحوه : أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركه الواو - أو الياء - إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفا ، فصار أقام ، فالإعلال فى هذه الصيغه بالنقل أولا وبالقلب بعده.

ونحو «انقاد ، وانداح ، وانماح ، وانماع» (1) ، ونحو : «استقام ، واستقال ، واستراح ، واستفاد» (2).

وقد وردت كلمات على صيغه «أفعل» وكلمات أخرى على صيغه «استفعل» مما عينه حرف عله من غير إعلال ، من ذلک قولهم : «أغيمت السماء ، وأعول الصبىّ ، واستحوذ عليهم الشيطان ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاه ، واستغيل (3) الصبىّ ، وقال عمر بن أبى ربيعه :

صددت فأطولت الصّدود ؛ وقلّما

وصال على طول الصّدود يدوم

وقد اختلف العلماء فى هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهرى إلى أنه لغه فصيحه لجماعه من العرب بأعيانهم (4) وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلک شاذ لا يقاس عليه ، وفرق ابن مالک بين ما سمع من ذلک وله ثلاثى مجرد - نحو «أغيمت السماء» ، فإنه يقال «غامت السماء» فمنع أن يكون التصحيح فى هذا النوع مطردا ، وما ليس له ثلاثى مجرد - نحو «استنوق الجمل» - فأجاز التصحيح فيه (5). .

1- أصل «انقاد» ونحوه : انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركه مفتوحا ما قبلها ، فلزم قلبها ألفا ، فصار «انقاد» فالإعلال فى هذه الصيغه بالقلب وحده.
2- أصل استفاد ونحوه : استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركه حرف العله إلى الساكن قبله ، ثم قلب حرف العله ألفا كما فى أقام ؛ فالإعلال فى هذه الصيغه بالنقل ثم بالقلب.
3- أى : شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل.
4- أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع.
5- والذى نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحدا من العلماء ذكره صراحه - هو أن مسأله نقل حركه حرف العله إلى الساكن الصحيح قبله فى مواضعها الأربعه - ونستثنى من ذلک أن تكون حركه حرف العله ضمه أو كسره فى الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمرا واجبا كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقه ، بل ذلک أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالعلل المقتضيه للاعلال عندنا

نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعه كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء فى كل ما جاء مصححا منها خلافا فى أنه شاذ أو لغه لجماعه من العرب.

حكم الماضى عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التى يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها كحكم السالم : لا يحذف منها شىء ، سواء أكان الضمير ساكنا أم كان متحركا ، تقول : «غيدت ، وحولت ، وغيدا ، وحولا ، وغيدوا ، وحولوا» وتقول : «حاولت ، ودانت ، وحاولا ، ودانا ، وحاولوا ، ودانوا» وكذا «تقاولت ، وتمايدت ، وتقاولا ، وتمايدا» وكذا «عوّلت ، وبيّنت ، وعوّلا ، وبيّنا - إلخ».

أما الصيغ التى يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : باعا ، وقالا ، وخافا ، وابتاعا ، واستاكا ، وابتاعوا ، واستاكوا ، وأجابا ، وأهابا ، وأجابوا ، وأهابوا ، وانقادا ، وانماعا ، وانقادوا ، وانماعوا ، واستقاما ، واستفادا ، واستقاموا ، واستفادوا».

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين : تخلصا من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التى تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : «ابتعت ، واستكت ، وأجبت ، وأهبت ، وانقدت ، واستقمت ، واستفدت» (1) إلخ. .

1- لا يخفى عليک أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرک لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنه ، فاضطروا إلى حذف حرف العله للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما الثلاثى المجرد : فإن كان على «فعل» بكسر العين - وذلک باب «علم» - وجب كسر الفاء إيذانا بحركه العين المحذوفه ، ولا فرق فى هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : «خفت ، ومتّ ، وهبت» (1) وإن كان على مثال «فعل» - بفتح العين - وذلک باب «ضرب» وباب «نصر» فرق بين الواوىّ واليائى ؛ فتضم فاء الواوى - وهو باب «نصر» - إيذانا بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى - وهو باب «ضرب» - لذلک السبب. تقول : «صمت ، وقدت ، وقلت (2)» وتقول : «بعت ، وطبت. وعشت (3)» وإن كان مضموم العين على فعل - حذفت العين وضمت الفاء للدلاله على الواو ؛ نحو «طلت» قال الله تعالى : (19 - 5) : (وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوالِىَ مِنْ وَرائِى) وقال سبحانه (20 - 68) : (قُلْنا

1- أصل «خفت» وأخواته «خاف» بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العله عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسره دلاله على حركه العين التى حذفوها.
2- أصل «قلت» وأخوانه «قال» فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرک للعله التى سبق بيانها ، وحركوا الفاء بالضمه إشعارا بأن المحذوف واو.
3- أصل «طبت» وأخواته «طاب» فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسره إيذانا بأن المحذوف ياء. ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر فى الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرک فى موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفه مكسوره ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحه وأصلها الياء ، ولكن الكسره فى الأول إيذان بالحركه ، وفى الثانى إيذان بالحرف ، وتضم فى موضعين أيضا بهذه المنزله.

لا تَخَفْ إِنَّکَ أَنْتَ الْأَعْلی) وقال جل شأنه (19 - 23) : (یا لَیْتَنِی مِتُّ قَبْلَ هذا)(1) ؛ وقال (14 - 10) : (قالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ) وقال (41 - 11) : (قالَتا أَتَیْنا طائِعِینَ) وقال (15 - 19) : (قالوا إن نحن إلا بشر مثلکم).

حکم مضارعه :

أما المضارع من الصیغ التی یجب التصحیح فی ماضیها فهو علی غرار المضارع من السالم : لا یتغیر فیه شیء بأی نوع من أنواع التغییر ، تقول : «غید یغید ، وحور یحور ، وناول یناول ، وبایع یبایع ، وسوّل یسوّل ، وبین یبیّن ، وتقوّل یتقوّل ، وتبیّن یتبیّن ، وتبایع یتبایع ، وتهاون یتهاون ، واحولّ یحولّ ، واغیدّ یغیدّ ، واجتور یجتور ، واحوالّ یحوالّ ، واغیادّ یغیادّ».

وأما المضارع مما یجب فیه الإعلال ؛ فإنه یعتل أیضا ، وهو فی اعتلاله علی ثلاثه أنواع :

الأول : نوع یعتل بالقلب وحده ، وذلک المضارع من صیغتی «انفعل وافتعل» (2) ؛ فإنّ حرف العله فیهما ینقلب ألفا لتحرکه وانفتاح ما قبله ، نحو «انقاد ینقاد ، وانداح ینداح ، واختار یختار ، واشتار العسل یشتاره».

والأصل فی المضارع «ینقود ، ویختیر» علی مثال ینطلق ویجتمع ، فوقع کل من الواو والیاء متحرکا بعد فتحه فانقلب ألفا ؛ فصارا «یختار ، وینقاد».

1- قرىء فی هذه الآیه بکسر المیم وضمها : أما من کسرها فعنده أن الکلمه من باب علم یعلم کخاف ، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر بنصر کقال یقول ، وهما لغتان سبقت الإشاره إلیهما.
2- أما صیغه انفعل فتعل دائما : واوا کانت العین أو یاء ، ولا فرق فی هذه الصیغه بین جمیع معانیها ، وأما صیغه افتعل فقد علمت أنه یجب فیها التصحیح إذا کانت العین واوا وکانت الصیغه داله علی المفاعله ، فالکلام هنا علی غیر المستوفی هذین الشرطین من هذه الصیغه.

الثانى : نوع يعتل بالنقل وحده ، وذلک المضارع من الثلاثى ، الذى يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب «علم يعلم» ؛ فإنک تنقل حركه الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذى قبله ، نحو «قال يقول ، وباع يبيع».

والأصل فى المضارع : «يقول ، ويبيع» على مثال ينصر ويضرب ؛ نقلت الضمه من الواو والكسره من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار «يقول ، ويبيع».

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعا ، وذلک مضارع الثلاثى الذى يجب فيه الإعلال إذا كان من باب «علم يعلم» والمضارع الواوى من صيغتى «أفعل واستفعل» نحو «خاف يخاف ، وهاب يهاب ، وكاد يكاد» ونحو «أقام يقيم ، وأجاب يجيب ، وأفاد يفيد» ونحو «استقام يستقيم ، واستجاب يستجيب ، واستفاد يستفيد».

والأصل فى مضارع الأمثله الأولى : «يخوف» على مثال يعلم - فنقلت فتحه الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار «يخوف» ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار «يخاف».

والأصل فى مضارع الأمثله الثانيه : «يقوم» على مثال يكرم ، فنقلت كسره الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار «يقوم» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنه إثر كسره (1) ، فصار «يقيم».

والأصل فى مضارع الأمثله الثالثه : «يستقوم» على مثال يستغفر ، فنقلت حركه الواو إلى الساكن قبلها ، فصار «يستقوم» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنه إثر كسره ، فصار «يستقيم» (2).

1- من هنا نعلم أنه لو كانت العين فى صيغتى «أفعل ، واستفعل» ياء فى الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت : «أبان يبين واستبان يستبين» ولم يكن فى المضارع إلا نقل حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.
2- من هنا نعلم أنه لو كانت العين فى صيغتى «أفعل ، واستفعل» ياء فى الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من

«بان» لقلت : «أبان يبين واستبان يستبين» ولم يكن فى المضارع إلا نقل حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وقس على ذلك أحواتهن.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعا أو منصوبا ، فإذا جزم : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإذا كان مما يجب إعلاله - بأى نوع من أنواع الإعلال - وجب حذف حرف العلّه تخلصا من التقاء الساكنين ، تقول : «يخاف التقىّ من عذاب الله ، ولن يستقيم الظّلّ والعود أعوج ، ولو لم يخف الله لم يعصه ، وإن تستقم تنجح» ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو «لا تخافوا» أو أكّد بإحدى نونى التوكيد ، نحو «وإمّا تخافنّ» ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

حكم أمره :

قد عرفت غير مره أن الأمر مقتطع من المضارع : بحذف حرف المضارعه ، واجتلاب همزه الوصل مكسوره أو مضمومه إذا كان ما بعد حرف المضارعه ساكنا ، وعلى هذا فالأمر من الأجوف الذى تصحّ عينه فى الماضى والمضارع مثل الأمر من السالم ، تقول : «اغيد ، وبيّن ، واجتورا» وما أشبه ذلك.

والأمر من الأجوف الذى تعتل عين ماضيه ومضارعه مثل مضارعه المجزوم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : «خف ، واستقم ، وأجب» وتقول : «خافى ربّک ، وهابى عقابه» وتقول : «خافنّ خالقک» ونحو ذلک.

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوما ، تقول : «يخافان ، ويخافون ، وتخافين ، ولن يخافا ، ولن يخافوا ، ولن تخافى ، ولم تخافا ، ولم

تخافوا ، ولم تخافى» وكذا الباقى من المثل. وإذا أسند إلى الضمير المتحرک حذفت عينه (1) إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجزوما ، تقول : «النّساء يقلن ، ولن يثبن ، ولم يرعن».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رجعت إليه العين التى حذفت منه حال إسناده للضمير المستتر ، تقول : «قولا ، وخافا ، وبيعا وقولوا ، وخافوا ، وبيعوا ، وقولى ، وخافى ، وبيعى» وإذا أسند إلى الضمير المتحرک بقيت العين محذوفه (2) ، تقول : «قلن ، وخفن ، وبعن» قال الله تعالى (20 - 44) : (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً) وقال (2 - 83) : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً) وقال (10 - 89) : (فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ) وقال (73 - 20) : (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ) وقال (17 - 78) : (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وقال (33 - 32) : (وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً) وقال (46 - 31) : (أَجِيبُوا داعِيَ اللَّهِ).

1- حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوه يبنى على السكون ، وحرف العله قبله ساكن أيضا ، والأمر ساكن الآخر فى حالتى تجرده عن الضمائر البارزه واتصاله بنون النسوه ، فلهذا تحذف عينه للعله نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرک آخره ، فزالت العله المقتضيه للحذف فترجع العين.
2- صوره فعل الأمر المسند إلى نون النسوه مثل صوره الفعل الماضى المسند إليها ، ولكنهما يختلفان فى التقدير ، فأصل «قلن» الأمر : «قولن» فالمحذوف واو ، وضمه القاف أصل فى صيغه الأمر ، وأصل «قلن» الماضى : «قالن» فالمحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبه عن واو ، وضمه القاف عارضه عند الإسناد ؛ للدلاله على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقى.

وهو - كما سبقت الإشاره إليه - ما كانت لامه حرف عله ، وتكون اللام واوا أو ياء ، ولا تكون ألفا إلا منقلبه عن واو أو ياء.

وأنواعه - على التفصيل - سته ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن ينقلب ألفا ، وإما أن تنقلب الواو ياء ، وإما أن تنقلب الياء واوا ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبه عن واو ، وإما أن تكون منقلبه عن ياء.

فمثال الواو الأصليه الباقيه : «بذو ، ورخو ، وسرو».

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء (1) : حظى ، وحفى ، وحلى ، ورجى ، ورضى ، وشقى» وكذا «حوى ، وقوى ، ولوى» وستأتى فى اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفا (2) : «سما ، ودعا ، وغزا». .

1- هذا إنما يكون فى الماضى المكسور العين - وهو باب علم يعلم ليس غير - وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسره قلبت ياء. والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمه ، فمثلا «حفى» تجد مكان هذه الياء واوا فى «الحفوه» بضم الحاء أو كسرها ، وهى الاسم من الحفا ، وهو رقه القدم ، وكذلك تجد فى مكان الياء من «حلى» واوا فى مثل «الحلو ، والحلاوه ، والحلوان» وكلها مصادر حلى الشىء - من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو - ضدمر ، وكذلك تجد فى مكان الياء من «رضى» واوا فى نحو «الرضوان ، والرضوه» - بكسر فسكون فيهما - وهكذا.
2- هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين - وهو بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب نصر ينصر ، نحو «دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو» والثانى باب فتح يفتح ، نحو «صغى يصغى ، وضحى يضحى». والسر فى قلب الواو ألفا وقوعها متحركه مفتوحا ما قبلها ، وتعرف أن أصل الألف واو يبعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوه ، ونحو ذلك ، على المنهج الذى بيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقص الواوى من باب ضرب يضرب أصلا.

ومثال الياء الأصليه الباقيه : «رقى ، وزكى ، وشصى ، وطغى ، وصغى» ، ومثله «ضوى ، وعيى ، وهوى» وستأتى فى اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت واوا (1) : «نهو» وليس فى العربيه من هذا النوع سوى هذه الكلمه.

ومثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا (2) : «رمى ، وكفى ، وهمى ، ومأى».

* * *

ويجىء الناقص على خمسه أوجه ؛ الأول : مثال «ضرب يضرب» (3) ، نحو «مرى يمرى ، وفلى يفلى». الثانى : مثال «نصر ينصر» (4) ، نحو «دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعلا يعلو». الثالث : مثال «فتح يفتح» (5) ،

1- إنما يكون ذلک فى الماضى المضموم العين - وهو باب كرم يكرم - وذلک لأن الياء إذا وقعت متطرفه إثر ضمه انقلبت واوا ، والذى يدل على أن أصل الواو فى «نهو» ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمه ، وذلک قولهم : «نهيه» للعقل.
2- هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين - وذلک بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب فتح يفتح ، نحو «رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى» والثانى باب ضرب يضرب ، نحو «هداه الله يهديه ، وقرى ضيفه يقريه ، وعصى يعصى ، وسقى يسقى».
3- ولا يكون إلا يائيا ، وتنقلب ياؤه فى الماضى ألفا كما علمت.
4- ولا يكون إلا واويا ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفا كما علمت.
5- وهذا يكون يائيا كما يكون واويا ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صغا يصغى ، وتنقلب الواو والياء فى ماضيه ألفا كما أنبأتک.

نحو «نحا ينحى ، وطغى يطغى ، ورعى يرعى ، وسعى يسعى». الرابع : مثال «كرم يكرم» (1) ، نحو «رخو برخو ، وسرو يسرو». الخامس : مثال «علم يعلم» (2) ، نحو «حفى يحفى ، ورضى يرضى ، ورقى يرقى».

حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثى المجرد فيجب فى جميعه قلب اللام ألفا ، وذلك لأن اللام فى جميعها متحركه الأصل مفتوح ما قبلها ، فحيثما وقعت الياء أو الواو فى إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبه لقلبها ألفا (3).

نحو : «سلقى ، وقلسى ، وأعطى ، وأبقى ، ودارى ، ونادى ، واهتدى ، واقتدى ، وانجلى ، وانهوى ، وتلقّى ، وتزكى ، وتراضى ، وتعامى ، واستدعى ، واستغشى».

1- ولا يكون إلا واويا سوى كلمه «نهو» التى أشرنا إليها.
2- ويكون واويا كما يكون يائيا ؛ فمثال الواوى «حظى يحظى» ، ومثال اليائى «رقى يرقى» لكن تنقلب فى ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.
3- غير أن الذى أصله الياء فى هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطه شىء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو أعطى - إذ أصله أعطو - على مثال أحسن - فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا ، لكونها وقعت رابعه فصاعدا ، فيصير : أعطى ، ثم تقلب الياء ألفا ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون فى غير الثلاثى المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو فى الكتابه ، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلا ، بل يكتبون الجميع بالياء ، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشاره إلى أن الذى أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفا ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركه نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى. فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص فى ماضى ما زاد على الثلاثه تعتل بالقلب ألفا البته ، ولكنها على نوعين فى ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطه وهو اليائى ، والثانى : ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العله فيه ياء وهو الواوى.

والأصل فى جميع ذلک «أبقى» مثلا : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ؛ فصار «أبقى» ، وقس الباقى.

أما الثلاثى المجرد : فإما أن تكون عينه مضمومه ، أو مكسوره ، أو مفتوحه.

فإن كانت عينه مضمومه ؛ فإن كانت اللام واوا سلمت ، نحو «سرو» وإن كانت ياء انقلبت واوا لتطرفها أثر ضمه ، نحو «نهو».

وإن كانت عينه مكسوره ؛ فإن كانت اللام ياء سلمت ، نحو «بقى» وإن كانت واوا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسره ، نحو «رضى».

وإن كانت عينه مفتوحه وجب قلب لامه ألفا - واوا كان أصلها ، أو ياء - لتحرک كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو «سما ، ورمى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر فى المضارع يتبع حركه ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمه - وهذا لا يكون إلا فى مضارع الثلاثى الواوى (1) - صارت اللام واوا (2) ، نحو «يسرو ، ويدعو» وإن كانت كسره - ويكون ذلک فى مضارع الثلاثى اليائى ، وفى مضارع الرباعى كله ، وفى مضارع المبدوء بهمزه الوصل من الخماسى والسداسى - صارت اللام ياء (3) ، نحو «يرمى ويعطى ، وينهوى ، ويستولى» وإن كانت الحركه فتحه - ويكون هذا فى مضارع الثلاثى من بابى علم وفتح ، وفى

1- سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو «دعا يدعو» ، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو «سرو يسرو».
2- ساكنه فى حاله الرفع لاستثقال الضمه على الواو ، ومفتوحه فى حاله النصب لخفه الفتحه ، وتحذف فى حاله الجزم.
3- وتأخذ ما أخذته الواو : من التسكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ، والمحذف حال الجزم.

مضارع المبدوء بالتاء الزائده من الخماسى - صارت ألفا (1) ، نحو «يرضى ، ويطغى ، ويتولّى ، ويتزكى».

حكم الماضى عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضى إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واوا (2) أو ياء سلمتا ؛ تقول «سروت ، ورضيت» وإن كانت اللام ألفا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثه ، وردّت إلى أصلها فى الثلاثى ؛ تقول : «أعطيت ، واستدعيت» وتقول : «غزوت ، ردعوت ، وسموت» وتقول : «رميت ، وكنيت. وبغيت».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واوا أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : «سروت ، ورضيت» وإن كانت اللام ألفا حذفت (3) فى الثلاثى وغيره ؛ تقول : «دعت ، وسمت ، وغزت ، ورمت ، وبنت ، وكنت» وتقول : «أعطت ، ووالت ، واستدعت».

وإذا أسند الماضى إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألف الاثنين بقى الفعل على حاله إذا كان واويّا أو يائيّا ؛ تقول : «سروا ، ورضيا». وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء فى ما عدا الثلاثى ، وردّت إلى أصلها فى الثلاثى ؛

1- ولا تظهر عليها حركه أصلا ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ، وتحذف فى حاله الجزم كأختيها.
2- النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابه ، والمدار على حاله الفعل الراهنه لا على أصله ؛ فمثلا «رمى ، وأعطى ، واستدعى» تعتبر لاما تهن ألفا لا ياء ، ونحو «رضى ، ورجى ، وجوى» تعتبر لاما تهن ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا.
3- عله ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل «رمت» مثلا «رميت» على مثال ضربت - وقعت الياء متحركه مفتوحا ما قبلها فانقلبت ألفا ، فصار «رمات» فالتقى ساكنان : الألف ، وتاء التأنيث ، فحذفت الألف فرارا من التقائهما.

تقول : «أعطيا ، ناديا ، ناجيا ، واستدعيا» ، وتقول : «غزوا ، ودعوا ، ورميا ، وبغيا» (1) ، وإن كان الضمير واو الجماعه حذفت لام الفعل : واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا ، وبقى الحرف الذى قبل الألف مفتوحا للايذان بالحرف لمحذوف ، وضمّ الحرف الذى قبل الواو والياء لمناسبه واو الجماعه ؛ تقول : «أعطوا ، واستدعوا ، ونادوا ، وغزوا ، ودعوا ، ورموا ، وبغوا» ، وتقول : «سروا ، وبذوا ، ورضوا ، وبقوا» قال الله تعالى (43 - 77) : (وَنادَوْا يا مالِكُ) وقال (71 - 7) : (وَاسْتَغْشَوْا ثِيابَهُمْ) وقال (10 - 22) : (دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)وقال (98 - 8) : (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقال (5 - 14) : (فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ).

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوه : فإن كانت لامه واوا أو ياء سلمتا ؛ تقول : «النّسوه يسرون ، ويدعون ، ويغزون (2)» وتقول : «النّسوه يرمين ، ويسرين ، ويعطين ، ويستدعين ، وينادين (3)» قال الله تعالى (2 - 237) :

1- لم تقلب هنا الواو والياء ألفا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنه ، فلو انقلبت إحداهما ألفا لالتقى ساكنان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزا» مثلا ، فيلتبس الواحد بالمثنى.
2- يجب أن تتنبه إلى أن الواو فى هذه الكلمات كالراء فى «ينصرن» تماما ؛ فهى لام الكلمه ، بخلاف الواو فى قولك : «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتى قريبا ، فإنها واو الجماعه لا لام الكلمه.
3- الياء فى نحو «النساء يرمين» كالباء فى «يضربن» تماما ، فهى لام الكلمه بخلاف الياء فى نحو : «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبه ، ولام الكلمه محذوفه على ما ستعرف.

(إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء مطلقا ، نحو «يرضين ، ويخشين ، ويتزكّين ، ويتداعين ، ويتناجين».

وإسناده لألف الاثنين مثل إسناده إلى نون النسوه : تسلم فيه الواو والياء ، وتنقلب الألف ياء مطلقا ، إلا أن ما قبل نون النسوه ساكن ، وما قبل ألف الاثنين مفتوح ؛ تقول «المحمدان يسروان ، ويدعوان ، ويغزوان ، ويرميان ، ويسريان ، ويعطيان ، ويستدعيان ، ويناديان ، ويرضيان ، ويخشيان ، ويتزكّيان ، ويتداعيان ، ويتناجيان».

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعه حذفت لامه مطلقا - واوا كانت ، أو ياء أو ألفا - وبقى ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف ، وضمّ ما قبل الواو من ذى الواو أو الياء لمناسبه واو الجماعه ؛ تقول : «يرضون ، ويخشون ، ويتزكّون ويتداعون ، ويتناجون» وتقول «يسرون ، ويدعون ، ويغزون (1) ، ويرمون ، ويسرون (2) ، ويعطون ، ويستدعون ، وينادون» قال الله تعالى (67 - 12) : (يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ) وقال سبحانه (58 - 9) : (فَلا تَتَناجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ) وقال (46 - 4) : (إِنَّ الَّذِينَ يُنادُونَكَ مِنْ وَراءِ الْحُجُراتِ).

1- قد نبهناک إلى الفرق بين هذه الكلمات ، ونحو قولهم : «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمه فى المسند إلى النون ، وضمير جماعه الذكور فى المسند إلى الواو ، وهناک فرق آخر ، وهو أن النون فى نحو «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل ، فلا تسقط فى نصب ولا جزم ، بخلاف النون فى نحو «الرجال يدعون» فإنها علامه على رفع الفعل تزول بزواله. هذا ، و «يسرون» فى هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم ولامه واو.
2- «يسرون» فى هذه المثل مضارع «سرى يسرى» من السرى - وهو السير ليلا - ولامه ياء.

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثه المخاطبه حذفت اللام مطلقا - واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا - وبقى ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف ، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبه ياء المخاطبه ، تقول : «نخشين يا زينب ، وترضين ، وندعين ، وتعلين ، وترمين ، وتبنين ، وتعطين ، وتسترضين».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف فى الأمر ، لبناء الأمر على حذف حرف العله ، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام (1).

ثم إذا أسند لنون النسوه أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوا ، وقلبت ياء إن كانت ألفا ، تقول : «يا نسوه اسرون ، وادعون ، واغزون ، وارمين ، واسرين ، وأعطين ، واستدعين ، ونادين ، وارضين ، واخشين ، وتزكّين ، وتداعين ، وتناجين» ، وتقول : «يا محمّدان اسروا ، وادعوا ، واغزوا ، وارميا ، واسريا ، وأعطيا ، واستدعيا ، وناديا ، وارضيا ، واخشيا ، وتزكّيا ، وتداعيا ، وتناجيا».

وإذا أسند إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه حذفت لامه مطلقا - واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا - وبقى ما قبل الألف فى الموضعين مفتوحا ، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبه ، وضم قبل واو الجماعه ، تقول : «ارضوا ، واخشوا ، وتزكّوا ، واسروا ، وادعوا ، واغزوا ، وارموا ، وأعطوا ، واستدعوا» وتقول : «ارضى ، واخشى ، وتزكّى ، واسرى ، وأعطى ، واستدعى».

1- أما مع الضمائر الساكنه فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون النسوه فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العله ساكن بطبعه.

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العله.

وتقع فاؤه واوا فى كلمات كثيره ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم : «يدى» (1).

وتكون لامه ياء : إما باقيه على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفا. ولا تكون لامه واوا (2).

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا : «وحى ، وودى ، ووشى».

ومثال ما لامه ياء باقيه على حالها : «وجى ، ورى ، ولى».

ويجىء اللفيف المفروق على ثلاثه أوجه ؛ أحدها : مثال «ضرب يضرب»

1- يدى - من باب رضى - أى : ذهبت يده ويبست ، ويداه - من باب ضرب - أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه - ومثله أيداه - أى : اتخذ عنده يدا ، وياداه مياداه : جازاه يدا بيد على التعجيل ، وأنشد الجوهرى لبعض بنى أسد :
يديت على ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذى الجذاه يد الكريم
2- فى ماده «وزا» من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ، فتغتر بهذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف فى هذا الفعل الواو ، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلک ، قال الشارح : كأنه اغتر بماقى نسخ الصحاح من كتابه الوزا بالألف فحسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمه نقلا عن البطليوسى أن الوزى يكتب بالياء ، لأن الفاء واللام لا يكونان واوا فى حرف واحد ، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوا ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء ، كما فى نحو : «قوى» وشبهه ، ا ه بإيضاح.

نحو «وعى يعى ، ونى ينى ، وهى يهى» الثانى : مثال «علم يعلم» نحو : «وجى يوجى» (1) الثالث : مثال «حسب يحسب» نحو «ولى يلى ، ورى يرى» (2).

حكمه :

يعامل اللفيف المفروق : من جهه فائه معامله المثال ، ومن جهه لامه معامله الناقص.

وعلى هذا تثبت فاؤه فى المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقا ، وكذا إن كانت واوا والعين مفتوحه ، تقول : «يدى ييدى ، وايد» وتقول : «وجى يوجى واوج» (3) ، وتحذف فاؤه فى المضارع من الثلاثى المجرد والأمر إذا كانت واوا والعين مكسوره - وذلک باب ضرب ، وباب حسب - تقول : «وعى يعى ، وونى ينى ، ووهى يهى» ، وتقول : «ولى يلى ، ووري يرى».

وتحذف لامه فى المضارع المجزوم ، وفى الأمر أيضا ، إلا إذا أسند إلى نون النسوه أو ألف الاثنين ، تقول «النّسوه لم يعين ، وينين ، ويهين ، ويلين ، ويوجين». وتقول أيضا : «يا نسوه عين ، ونين ، وهين ، ولين ، واوجين» (4). وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين : المحمدان يعيان ، وينيان ، ويهيان ، ويليان ، ويوجيان ، وتحذف نون الرفع فى الجزم والنصب ، وتقول أيضا «يا محمدان عيا ، ونيا ، وهيا ، وليا ، واوجيا» (5).

1- تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث ، والعله فى ذلک قله الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما يا لک بالمعتل؟
2- تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث ، والعله فى ذلک قله الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما يا لک بالمعتل؟
3- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل.
4- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل.

5- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل.

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه (1) ، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه : فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فاؤه صار الباقى من الفعل حرفا واحدا ، وهو العين ؛ فيجب - حينئذ - اجتلاب هاء السكت فى الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : «قه ، له ، عه ، فه ، نه ، ده».

ويجوز لک الإتيان بهاء السكت فى المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف (2) ، تقول : «لم يقه ، ولم يله» إلخ ، ويجوز أن تقول : «لم يل ولم يق» وصلا ووقفا.

1- وتراعى عند الإسناد لواو الجماعه أو ياء المخاطبه ، ما كنت تراعيه فى الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفه فى الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعه ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبه.
2- ضروره الابتداء والوقف تستدعى أن تكون الكلمه على حرفين على الأقل : حرف متحرک يبتدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمه بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبا لصيرورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع جائزا ؛ لأن حرف المضارعه يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل فى باب الوقف - تبعا لعباره ابن مالک فى الألفيه - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقى على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاه ؛ قال ابن هشام : «ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثه مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو «لم يغزه» و «لم يخشه» و «لم يرمه» ومنه (لَمْ يَتَسَنَّهْ) أو لأجل البناء نحو «اغزه» و «اخشه» و «ارمه» ومنه (فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ) والهاء فى كل ذلک جائزه. لا واجبه ، إلا فى مسأله واحده - وهى : أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد - كالأمر من وعى يعى ، فإنک تقول «عه» قال الناظم : وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (وَلَمْ أَكُ) (ومن تق) بترک الهاء» ا ه.

وهو - كما سبق - ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العله.

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلا (1) ، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما «حيى ، وعيى» ، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقيه على حالها أصلا (2).

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسه الآتيه.

النوع الأول : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفا ، نحو «حوى ، وعوى ، وغوى ، وزوى ، وبوى» (3).

1- ذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الواو فى «الحيوان» غير مبدله من الياء ، وأنها أصل ، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبه عن الياء ، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالى الياءين ، قال أبو على : «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوا لغير عله - وإن كانت الواو أثقل من الياء - ليكون ذلك عوضا للواو من كثره دخول الياء وغلبتها عليها» ا ه.

2- توالى الواوين ثقيل مستكره جدا ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاما وكانت العين مع ذلك واوا ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا فى اللفيف الثلاثى الألف المنقلبه عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك فى الناقص فى نحو «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : «غويت ، وحويت» قال دريد بن الصمه : وما أنا إلّا من غزيّه : إن غوت غويت ، وإن ترشد غزيّه أرشد وستعرف قريبا سر هذه المسأله.

3- اعتبر صاحب القاموس - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثله الخمسه منقلبه عن واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبه عن الياء ؛ لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوا ولامه واوا يجب أن يكون على متال «علم» لكى تنقلب لامه ياء لثقل الواوين.

النوع الثانى : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو «غوى ، وقوى ، وجوى ، وحوى ، ولوى».

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقيه على حالها ، نحو «دوى ، وذوى ، وروى ، وضوى ، وهوى ، وتوى ، وصوى».

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفا ، نحو «أوى ، ثوى ، حوى ، ذوى ، روى ، شوى ، صوى ، ضوى ، طوى ، كوى ، لوى ، نوى ، هوى».

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقيه على حالها ، وهو «حيى ، وعيى».

ويجىء اللفيف المقرون الثلاثى على وجهين ؛ الأول : مثال «ضرب يضرب» نحو «عوى ، وحوى» ونحو «ذوى ، ونوى» ، الثانى : مثال «علم يعلم» نحو «غوى ، وقوى» ونحو «عيى ، ودوى».

حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأى نوع من أنواعه ، ولو وجد السّبب الموجب للإعلال ، بل تعامل معامله عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها (1).

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق (2) ، فإن وجد ما يقتضى قلبها ألفا.

1- لأنک لو أعللتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف عله متعرضا للاعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين فى حرفين متقاورين فى الكلمه الواحده ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحه ، ليتمكنوا من إعلال اللام ، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أواخر الكلمات هى محال التغيرات.
2- كان مقتضى هذه القاعده أنک حين تريد إسناد الفعل الثلاثى من اللفيف المقرون الذى صارت لامه ألفا إلى ضمائر الرفع المتحركه أو إلى ألف الاثنين يجب عليک أن تردها إلى أصلها واوا كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنک تقول فى «غوى» مثلا : «غويت ، وغوين ، وغويا» فإن كان صحيحا ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف فى جميع اللفيف المقرون منقلبه عن الياء ، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلک يجب فيه تحويله إلى

مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فرارا من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعده صحيحه ، وعلى مقتضى ما فى القاموس وشرحه لا تتم القاعده ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واوا أولا كما تقتضيه قاعده معامله المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فرارا من الواوين.

انقلبت ألفا ، نحو «طوى ، ولوى ، وغوى ، وعوى» ونحو «يهوى ، ويضوى ، ويقوى ، ويجوى» وإن وجد ما يقتضى سلب حركتها حذفت الحركه ، نحو «يطوى ، ويهوى ، ويلوى ، وينوى» وإن وجد ما يقتضى حذف اللام حذفت كما فى المضارع المجزو مسندا إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما فى الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما فى سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعه (1) أو ياء المخاطبه ، تقول : «لم يطو محمد ، ولم يلو ، واطويا يا محمدان ، والويا» وتقول : «المحمدون طووا ولووا ، وهم يطوون ويلوون ، واطووا والووا ، وأنت يا زينب تطوين وتلوين ، واطوى ، والوى» وإن لم توجد عله تقتضى شيئا من هذا بقيت اللام بحالها كما فى «حىّ وعىّ» (2).

1- تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصا من التقاء الساكنين ؛ فمثلا : أصل «يلوون» «يلويون» على مثال يضربون - فاستثقلت الضمه على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، ثم قلبت كسره العين ضمه لمناسبه واو الجماعه.
2- يجوز فى هاتين الكلمتين إدغام العين فى اللام ؛ لأنهما مثلان فى كلمه ، وثانيهما متحرک لزوما ، ويجوز فيهما الفک ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام فى الماضى يستدعى الإدغام فى المضارع ، ويلزم على الإدغام فى المضارع وقوع ياء مضمومه فى الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذه العله نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص : عيّوا بأمرهم كما عيّت ببيضتها الحمامه وقول النابغه الذبيانى : وقفت فيها أصيلا كى أسائلها عيّت جوابا ، وما بالرّبع من أحد

الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع و الأمر

اشاره

و فيه فصلان :

الفصل الأول : فى أحكام عامه.

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول : فى الأحكام العامه

تشتقّ صيغه المضارع من الماضى بزياده حرف من أحرف المضارعه فى أوله : للدلاله على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، وهذه الأحرف أربعه يجمعها قولک : «نأتى» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضى على أربعه أحرف - سواء أكان كلهنّ أصولا نحو دحرج أم كان بعضهن زائدا نحو قدّم وأكرم وقاتل - وجب أن يكون حرف المضارعه مضموما ، تقول : «تدحرج ، ويقدّم ، ويكرم ، ويقاتل» وإن كان الماضى على ثلاثه أحرف نحو ضرب ، ونصر ، وعلم ، أو على خمسه نحو : تدحرج ، وانطلق ، أو على سته نحو استغفر واقعنند - وجب أن يكون حرف المضارعه مفتوحا ، تقول : «يضرب ، ينصر ، يعلم ، يتعلم ، يتدحرج ، ينطلق ، يستغفر ، يقعنند».

وحركه الحرف الذى قبل الآخر هى الكسر فى مضارع الرباعى ؛ نحو «يكرم ، ويقدّم ، ويقاتل ، ويدحرج» ، وكذا فى مضارع الخماسى والسداسى إذا كان الماضى مبدوءا بهمزه وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول فى المضارع منهن : «ينطلق ، ويجتمع ، ويستخرج» فإن كان ماضى الخماسى مبدوءا بتاء زائده نحو «تقدّم ، وتقاتل ، وتدحرج» فما قبل الآخر فى مضارعه مفتوح ؛ تقول : «يتقدّم ، ويتقاتل ، ويتدحرج» فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثى

فمفتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفه ذلک فيه السماع (1) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعه من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعه متحركا - نحو يتعلّم ، ويتشاور ، ويصوم ، ويبيع - تركت الباقى على حاله ، إلا أنک تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تعلّم ، وتشارک ، وصم ، وبع ؛ وإن كان ما بعد حرف المضارعه ساكنا - نحو يكتب ، ويعلم ، ويضرب ، ويجتمع ، وينصرف ، ويستغفر - اجتلبت همزه وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزه يجب كسرها ، إلا فى أمر الثلاثى الذى تكون عين مضارعه مضمومه أصاله ؛ فتقول : «اكتب ، إعلم ، إضرب ، اجتمع ، إنصرف ، إستغفر».

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض الأنواع

(2)

أولا : المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتهما - وهى عين الفعل - تقول : «يرى البصير ما لا يرى الأعشى ، وره» وتحذف الهمزه من «أخذ ، وأكل ، وسأل» فى صيغه الأمر إذا بدىء بها ، تقول : خذ ، كل ، مر ، قال الله تعالى : (خُذُوا ما آتَيْناكُمْ بِقُوَّةٍ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ) وفى الحديث : «مروا أبا بكر فليصلّ بالناس» فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزه ، وبقاؤها ، تقول : «التفت لما يعنيک وخذ فى شأن نفسک» وإن شئت قلت : «وأخذ فى شأن نفسک» قال الله تعالى (وَأْمُرْ أَهْلَکَ بِالصَّلاةِ) وقال سبحانه : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)(3).

1- ولذلک قواعد تجرى فى أكثره ، وقد ذكرنا لک بعضها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها فى كتابنا «دروس التصريف».
2- ستجد فى هذا الفصل تكرارا لما ذكر فى الفصول الثمانيه من الباب الثانى ؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.
3- انظر مباحث المهموز

ثانيا : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرک ، تقول : شدّ يشدّ ، ومدّ يمدّ ، وفرّ يفرّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرک كنون النسوه وجب الفک ؛ تقول : الفاطمات شددن ويشددن ، ومددن ويمددن ، وفررن ويفررن وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفک والإدغام ؛ تقول : اشدد ولا تشدد ، وإن شئت قلت : شدّ ولا تشدّ.

ثالثا : يجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واوا ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تخلصا من وقوع الواو بين عدوتيها : الياء المفتوحه (1) ، والكسره ، تقول فى مضارع «وعد ، وورث» وأمرهما : «يعد ، ويرث ، وعد ، ورث».

رابعا : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبنى على السكون ، تقول فى «قال ، وباع ، وخاف» : «لم يقل ، ولم يبع ، ولم يخف ، وقل ، وبع ، وخف» فإن كان المضارع مجزوما بحذف النون أو كان الأمر مبنيا على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : «لم يقولوا ، ولم يبيعوا ، ولم يخافوا» وتقول : «قولوا ، وقولا ، وقولى ، وبيعوا ، وبيعا ، وبيعى ، وخافوا ، وخافا ، وخافى».

وكذلک تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدها الضمير المتحرک نحو «الفاطمات قلن ، وبعن ، وخفن ، ويقلن ، ويبعن ، ويخفن» وتقول : «يا فاطمات قلن خيرا ، وبعن الدنيا ، وخفن الله» (2)

1- هذا ظاهر فى المضارع المبدوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشىء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده.
2- أنت ترى أن صيغه ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوه مثل صيغه أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقرائن ، فأنت خبير أن الماضى خبر ، وأن الأمر إنشاء.

خامسا : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول فى «خشى ، ورضى ، وسرو ، ورمى ، وطوى» : «لم يخش ، ولم يرض ، ولم يسر ، ولم يرم ، ولم يطو» وكذا «اخش ، وارض ، واسر ، واغز ، وارم ، واطو».

سادسا : يعامل اللفيف المفروق من جهه فائه معامله المثال ، ومن جهه لامه معامله الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ، تقول فى الأمر من «وقى ، ووفى ، وونى ، وودى ، وولى ، ووعى» : «قه ، وفه ، ونه ، وده ، وله ، وعه».

سابعا : تحذف الهمزه الزائده من مضارع الفعل الذى على زنه أفعل ، نحو أكرم ، وأبقى ، وأوعد ، ومن أمره ، ومن اسمى الفاعل والمفعول منه ؛ تقول : يكرم ، ويبقى ، ويوعد ، وتقول : أكرم ، وأبق ، وأوعد ، وتقول : هو مكرم ، ومبق ، وموعد ، وهو مكرم ، ومبقى ، وموعد.

والأصل فى هذا الحذف المضارع المبدوء بهمزه المضارعه ، ثم حمل عليه بقيه صيغ المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول.

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزه المضارعه لأنه يجتمع فيه لو بقى على الأصل همزتان متحركتان فى أول الكلمه فكان يقال «أأكرم» وقياس نظائر ذلک أن تقلب ثانيه الهمزتين واوا طلبا للتخفيف ، ولكنهم حذفوا فى هذا الموضع وحده ثانيه الهمزتين.

وقد ورد شاذا (1) قول الشاعر :

* فإنّه أهل لأن يؤكرما*

وقول الراجز :

* وصاليات ككما يؤثفين*

1- شذوذه من جهه الاستعمال ، لا من جهه القياس.

يتصرف الماضى - باعتبار اتصال ضمائر الرفع به - إلى ثلاثه عشر وجها : اثنان للمتكلم ، وهما : نصرت ، ونصرنا (1) ، وخمسه للمخاطب ، وهى : نصرت ، نصرت ، نصرتما ، نصرتم ، نصرتنّ (2) ، وسته للغائب ، وهى : نصر ، نصرت ، نصرا ، نصروا ، نصرن (3).

وللمضارع فى تصاريفه ثلاثه عشر وجها أيضا : اثنان للمتكلم ، وهما ، أنصر وننصر ، وخمسه للمخاطب ، وهى : تنصر ، وتنصرين ، وتنصران ، وتنصرون ، وتتصرن ، وسته للغائب ، وهى : ينصر محمّد ، وتنصر هند ، وينصران ، وتنصران ، وينصرون ، وينصرن (4).

وللأمر من هذه التصاريف خمسه أوجه لا غير - وهى : انصر ، وانصرى ، وانصرا ، وانصروا ، وانصرن - وذلک لأنه لا يكون إلا للمخاطب (5).

1- أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.
2- الأول للمخاطب المذكر ، والثانى للمخاطبه المؤنثه ، والثالث للاثنين المخاطبين مطلقا أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.
3- الأول للغائب المذكر ، والثانى للغائبه المؤنثه ، والثالث للاثنين الغائبين ، والرابع للاثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات.
4- وتفصيل المراد بها كما ذكرناه فى الماضى.
5- وتفصيل المراد بها كما فى المخاطب بالمضارع والماضى.

الباب الخامس : فی تقسیم الفعل إلی مؤکد و غیر مؤکد

اشاره

وفیه فصلان

الفصل الأول : فی بیان ما یجوز تأکیده و ما یجب و ما یمتنع

والأصل أنک توجّه کلامک إلی المخاطب لتبیّن له ما فی نفسک : خبرا کان ، أو طلبا ، وقد تعرض لک حال تستدعی أن تبرز ما یتلجلج فی صدرک علی صوره التأکید ؛ لتفید الکلام قوه لا تکون له إذا ذکرته علی غیر صوره التوکید ، وقد تکفّل علم المعانی ببیان هذه الحالات ؛ فلیس من شأننا أن نتعرض لبیانها ، کما أننا لا نتعرض هنا لما تؤکّد به الجمل الاسمیّه.

وفی اللغه العربیه لتوکید الفعل نونان (1) ، إحداهما : نون مشدده ، کالواقعه

1- لهذین النونین تأثیر فی لفظ الفعل ، وتأثیر فی معناه : أما تأثیرهما فی لفظه فلأنهما یخرجانه من الإعراب إلی البناء إذا اتصلا به لفظا وتقدیرا ، وأما تأثیرهما فی معناه فلأن کلا منهما یخلص الفعل المضارع للاستقبال ، ویمحضه له ، وقد کان قبلهما یحتمل الاستقبال کما یحتمل الحال. وبین النونین فرق ؛ فإن الشدیده أقوی دلاله علی التأکید من الخفیفه ، لأن تکریر النون قد جعل بمنزله تکریر التأکید ، فإذا قلت : «اضربن» بضم الباء وبنون خفیفه فکأنک قد قلت : «اضربوا کلکم» فإذا قلت «اضربن» بضم الباء وتشدید النون فکأنک قد قلت «اضربوا کلکم أجمعون» وقد اختلف العلماء فی هذین النونین علی ثلاثه مذاهب ؛ أحدها : أن الخفیفه أصل لبساطتها ، والشدیده فرع عنها ، الثانی عکس هذا الرأی ، الثالث : أن کلا منهما أصل قائم بنفسه ، وإلیه نذهب.

فى نحو قوله تعالى (14 - 12). (وَلَنَصْبِرَنَّ عَلى ما آذَيْتُمُونا) والثانيه نون ساكنه ، مثل الواقعه فى قول النابغه الجعدى.

فمن يک لم يثأر بأعراض قومه

فإنّى - وربّ الرّاقصات - لأثأرا

وقد اجتمعتا فى قوله تعالت كلمته (12 - 32) : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ).

وليس كلّ فعل يجوز تأكيده ، بل الأفعال فى جواز التأكيد وعدمه على ثلاثه أنواع :

النوع الأول : ما لا يجوز تأكيده أصلا ، وهو الماضى ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثانى : ما يجوز تأكيده دائما ، وهو الأمر ، وذلک لأنه للاستقبال البته.

النوع الثالث : ما يجوز تأكيده أحيانا ، ولا يجوز تأكيده أحيانا أخرى ، وهو المضارع ، والأحيان التى يجوز فيها تأكيده هى (1).

أولا : أن يقع شرطا بعد «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده المؤكده ، نحو «إما تجتهدنّ فأبشر بحسن النتيجه» ، وقال الله تعالى (8 - 58) : (وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً) وقال (19 - 26) : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) وقال (8 - 47) : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ) وقال (7 - 200) : (إِمَّا يَنْزَغَنَّکَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ).

ثانيا : أن يكون واقعا بعد أداه طلب ، نحو «لتجتهدنّ ، ولا تغفلنّ ، وهل تفعلنّ الخير؟ وليتک تبصرنّ العواقب ، وازرع المعروف لعلّک تجنينّ ثوابه ، وألا تقبلنّ على ما ينفعک ، وهلّا تعودنّ صديقک المريض» ، قال الله تعالى (14 - 42) : (وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلاً).

1- الجامع لهذه المسائل كلها دلالته على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها

كل أحد.

ثالثا : أن يكون منفيّا بلا ، نحو «لا يلعبنّ الكسول وهو يظن فى اللعب خيرا» وقال تعالى (8 - 25) : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ).

وتوكيده فى الحاله الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها (1) ، وتوكيده فى الثانيه أكثر من توكيده فى الثالثه.

وقد تعرض له حاله توجب تأكيده بحيث لا يوغ المجىء به غير مؤكد ، وذلک - بعد كونه مستقبلا - إذا كان مثبتا ، جوابا لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو «والله لينجحنّ المجتهد ، ولينـدمنّ الكسول» وقال الله تعالى (21 - 57) : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ).

فإذا لم يكن مستقبلا ، أو لم يكن مثبتا ، أو كان مفصولا من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (12 - 85) : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ)(2) ، وقال جل شأنه (75 - 1) : (لأقسم بيوم القيامه) (3) ، وقال (93 - 5) : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيکَ رَبُّکَ فَتَرْضى) وقال (3 - 158) : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ).

1- حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا فى ضروره الشعر.
2- إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتىء» من الأفعال التى يلزم أن تسبق بالنفى أو شبهه.
3- فى قراءه ابن كثير.

الفعل الذى تريد تأكيده إما صحيح الآخر - وذلک يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف - وإما معتل الآخر - وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلا بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء.

وعلى أيه حال ، فإما أن يكون مسندا إلى الواحد - ظاهرا ، أو مستترا - أو إلى ياء الواحده ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوه.

فإن كان الفعل مسندا إلى الواحد - ظاهرا كان أو مستترا - بنى آخره على الفتح ، صحيحا كان آخر الفعل أو معتلا ، ولزمک أن تردّ إليه لامه إن كانت قد حذفت - كما فى الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما - وأن تردّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضا ، كما فى الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألفا لزمک أن تقلبها ياء مطلقا لتقبل الفتحه. تقول «لتجتهدنّ يا علىّ ولتدعونّ إلى الخير ، ولتطوبنّ ذكر الشر ، ولترضينّ بما قسم الله لک ، ولتقولنّ الحق وإن كان مرا» وتقول : «اجتهدنّ ، وادعون ، واطوينّ ، وارضينّ ، وقولنّ».

وإن كان الفعل مسندا إلى (1) الألف حذفت نون الرفع إن كان مرفوعا (2)

1- لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفا وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكدا : «غضان» وإن كان أجوف لم تحذف عينه ، وإن كان ناقصا أو لفيفا لم تحذف لامه ، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفا ياء ، فى المضارع والأمر مطلقا.
2- العله فى حذف نون الرفع كراهه اجتماع الأمثال ، إذ أصل «لتجتهدان» مثلا «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيله ، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

وكسرت نون التوكيد تقول : «لتجتهدانّ ، ولتدعوانّ ، ولتطويانّ ، ولترضيانّ ، ولتقولانّ ، واجتهدانّ ، وادعوانّ ، واطويانّ ، وارضيانّ ، وقولانّ».

وإن كان الفعل مسندا إلى الواو حذفت نون الرفع(1) أيضا إن كان مرفوعا ، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت واو الجماعه(2) وأبقيت ضم ما قبلها(3) ؛ تقول : «لتجتهدنّ ، واجتهدنّ» وإن كان الفعل معتلّ الآخر حذفت آخر الفعل مطلقا ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعه مفتوحا ما قبلها(4) وضممت اواو ، تقول : «لترضونّ ، وارضونّ» وإن كان الفعل معتلّ الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعه ، وضممت ما قبلها ، تقول : «لتدعنّ ، ولتطونّ ، وادعنّ ، واطونّ».

وإن كان الفعل مسندا إلى ياء المخاطبه حذفت نون الرفع أيضا إن كان مرفوعا.

1- بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحه لأن أصلها كذلک ، فكسروها مخافه الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين ، لأن الألف ليس لها فى النطق سوى ما قد يظن مدا للصوت ، وتشبيها لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفه. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيله ، لأن الألف ساكنه والنون الخفيفه ساكنه ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيله - فلما كان أول الساكنين حرف مد ، والثانى حرف مدغم فى مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين.
2- إنما حذفت واو الجماعه للنخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعه ، ونون التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المستد للاثنين ؛ فإنه لو حذفت الألف لا لتبس بالمسند إلى الواحد للفتحه.
3- فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلاله على المحذوف وهو الواو.
4- أما بقاء واو الجماعه هنا فلأن حذفها موقع فى الالتباس ؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لا لتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفتها وكسرته لا لتبس بالمسند إلى الواحده. ولو حذفها وضممته لا لتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلاله على أن آخر الفعل كان ألفا ، وأما تحريک الواو فللنخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت یاء المخاطبه وأبقیت کسر ما قبلها (1)! تقول : «لتجتهدنّ یا فاطمه ، واجتهدنّ» وإن کان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقا ، ثم إن کان اعتلاله بالألف أبقیت یاء المخاطبه مفتوحا ما قبلها وکسرت الیاء (2) ؛ تقول : «لترضینّ ، وارضینّ» وإن کان الفعل معتلّ الآخر بالواو أو الیاء حذفت مع آخره یاء المخاطبه وکسرت ما قبلها ، تقول : «لتدعنّ ، ولتطونّ ، وادعنّ ، واطونّ».

وإن کان الفعل (3) مسندا إلی نون جماعه الإناث جئت بألف فارقه (4) بین النونین : نون النسوه ، ونون التوکید الثقیله ، وکسرت نون التوکید ، تقول : «لتکتبنانّ ، واکتبنانّ ، ولترضینانّ ، وارضینانّ ، ولتدعونانّ ، وادعونانّ ، ولتطوینانّ ، واطوینانّ».

والله سبحانه وتعالی أعلی وأعلم ، وأعز وأکرم

* * *

1- التعلیل لهذا لا یعسر علیک بعد ما ذکرناه فی واو الجماعه.
2- تعرف عله ذلک بالقیاس علی ما قدمناه فی الإسناد للواو.
3- لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن کان مضعفا وجب فیه الفک ، وإن کان أجوف حذفت عینه ، ولا یحذف من الناقص واللفیف شیء ، ویسکن آخر کل فعل أسند إلیها.
4- کراهیه توالی الأمثال ، ولم تحذف نون النسوه لأنها اسم ، بخلاف نون الرفع ، ولأنها لو حذفت لما بقی فی الکلمه ما یدل علیها ، وأیضا یلتبس الفعل مع حذفها بغیره علی أیه صوره جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لا لتبس بالمسند إلی الواحد ، ولو کسرته لا لتبس بالمسند إلی الواحده ، ولو ضممته لا لتبس بالمسند إلی جمع الذکور ، وتسکینه غیر ممکن لسکون نون التوکید. والله سبحانه وتعالی أعلی وأعلم ، وأعز وأکرم والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه علی ختام المرسلین سیدنا محمد وعلی آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفيه ، من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر للخلافات إلا فى القليل النادر ، وقد عللنا للمسائل فى هوامش هذه الزياده تعليلات قريبه واضحه.

والحمد لله رب العالمين الذى بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبى المرحمه وعلى آله وصحبه و سلم.

ص: 322

فهرس الشواهد

الوارده فى شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالک

حرف الهمزه

73 .....

من لد شولا فإلى إتلائها

102 وأعلم إن تسليما وتركا

للا متشابهان ولا سواء

139 أو منعتم ما تسألون فمن حد

ثتموه له علينا الولاء

163 لا أقعد الجبن عن الهيجاء

[ولو توالت زمر الأعداء]

179 فجاءت به سبط العظام ، كأنما

عمامته بين الرجال لواء

252 بعشرتک الكرام تعد منهم

فلا ترين لغيرهم الوفاء

329 ألم أک جاركم ويكون بينى

وبينكم الموده والإخاء؟

353 يا لک من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

حرف الباء الموحده

1 أقلى اللوم عاذل والعتابا

وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا

10 على أحوذيين استقلت عشيه

فما هى إلا لمحه وتغيب

22 بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا

ببطن شريان يعوى حوله الذيب

46 مرسعه بين أرساغه

به عسم ، يبتغى أرنبا

54 أهابک إجلالا ، وما بک قدره

على ، ولكن ملء عين حبيها

70 سراه بنى أبى بكر تسامى

على كان المسومه العراب

76 فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

86 عسى الكرب الذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

91 كرب القلب من جواه يذوب

حين قال الوشاه : هند غضوب

93 فموشكه أرضنا أن تعود

خلاف الأنيس وحوشا يبابا

101 أم الحليس لعجوز شهربه

ترضى من اللحم بعظم الرقبه

109 إن الشباب الذى مجد عواقبه

فيه نلذ ، ولا لذات للشيب

111 هذا - لعمركم - الصغار بعينه

لا أم لى - إن كان ذاک - ولا أب

ص: 323

127 وربيته حتى إذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

130 كذاک أدبت حتى صار من خلقى

أنى وجدت ملاک الشيمه الأدب

132 بأى كتاب أم بأيه سنه

ترى حبهم عارا على وتحسب؟

162 يمرون بالدها خفافا عيابهم

ويرجعن من دارين بجر الحقائب

على حين ألهى الناس جل أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب

167 فمالى إلا آل أحمد شيعه

ومالى إلا مذهب الحق مذهب

187 لئن كان برد الماء هيمان صاديا

إلى حبيبا إنها لحبيب

194 أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب؟

196 [فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره]

لعل أبى المغوار منک قريب

202 واه رأبت وشيكا صدع أعظمه

وربه عطبا أنقذت من عطبه

203 خلى الذنابات شمالا كثبا

وأم أو عال كها أو أقربا

205 تخيرن من أزمان يوم حليمه

إلى اليوم قد جربن كل التجارب

233 وما زال مهرى مزجر الكلب منهم

لدن غدوه حتى دنت لغروب

241 نجوت وقد بل المرادى سيفه

من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

282 فقالت لنا : أهلا وسهلا ، وزودت

جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

287 وما أدرى أغيرهم تناء

وطول الدهر أم مال أصابوا!؟

298 فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بک والأيام من عجب

320 تبصر خليلى هل ترى من ظعائن

[سوالک نقبابين حزمى شعبعب]

332 لو لا توقع معتر فأرضيه

ما كنت أوثر إترابا على ترب

349 فأما القتال لا قتال لديكم

ولكن سيرا فى عراض المواكب

357 [كأنه السيل إذا اسلحبا]

مثل الحريق وافق القصبا

حرف التاء المثناه

41 خبير بنو لهب ؛ فلا تک ملغيا

مقاله لهبى إذا الطير مرت

58 من يک ذابت فهذا بتى

مقيظ مصيف مشتى

115 ألا عمر ولى مستطاع رجوعه

فيرأب ما أثأت يد الغفلات!

125 قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقه

حتى ألمت بنا يوما ملمات

ص: 324

155 ليت ، وهل ينفع شيئا ليت؟!

ليت شبايا يوع فاشتريت

229 كلا أخى وخليلى واجدى عضدا

فى النائبات وإلمام الملمات

267 يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وشر حيقال الرجال الموت

حرف الجيم

198 شربن بماء البحر ، ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نثيج

259 عشيه سعدى لو تراءت لراهب

بدومه تجر دونه وحجيج

قلى دينه ، واهتاج للشوق ؛ إنها

على الشوق إخوان العزاء هيوج

حرف الحاء المهمله

27 نحن الذون صبحوا الصباحا

يوم النخيل غاره ملحاحا

35 وقد كنت تخفى حب سمراء حقبه

فبح لان منها بالذى أنت بائح

116 [إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]

ولا كريم من الولدان مصبوح

284 إذا سايرت أسماء يوما ظعينه

فأسماء من تلك الظعينه أملح

324 يا ناق سيرى عنقا فسيحا

إلى سليمان فنستريحا

347 ولو أن ليلى الأخيليه سلمت

على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشه ، أوزقا

إليها صدى من جانب القبر صائح

350 [الآن بعد لجاجتى تلحوننى]

هلا التقدم والقلوب صحاح

حرف الدال المهمله

2 أزف الترحل ، غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا ، وكأن قد

7 دعانى من نجد ؛ فإن سنينه

لعبن بنا شيبا ، وشيبننا مردا

19 فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلنى

أخط بها قبرا لأبيض ماجد

21 قدنى من نصر الخبيبين قدى

ليس الإمام بالشحيح الملحد

24 رأيت بنى غبراء لا ينكروننى

ولا أهل هذاک الطراف الممدد

31 من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بنى معد

49 قد ثكلت أمه من كنت واحده

وبات منتشبا فى برثن الأسد

51 بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا

بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ص: 325

56 لو لا أبوک ولو لا قبله عمر

ألقت إليک معد بالمقاليد

60 وأبرح ما أدام الله قومى

بحمد الله منتطقا مجيدا

63 وما كل من يبدى البشاشه كائنا

أخاک ، إذا لم تلفه لک منجدا

67 قنافذ هداجون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطيه عودا

75 أبناؤها متكنفون أباهم

حنقو الصدور ، وما هم أولادها

88 كادت النفس أن تفيض عليه

إذ غدا حشو ريطه وبرود

94 أموت أسى يوم الرجام ، وإننى

يقينا لرهن بالذى أنا كائد

99 يلومونننى فى حب ليلى عواذلى

ولكننى من حبها لعميد

100 مرو اعجالى فقالوا : كيف سيدكم؟

فقال من سألوا : أمسى لمجهودا

104 شلت يمينک ؛ إن قتلت لمسلما

حلت عليک عقوبه المتعمد

117 رأيت الله أكبر كل شىء

محاوله وأكثرهم جنودا

119 دريت الوفى العهد يا عرو ؛ فاغتبط

فإن اغتياطا بالوفاء حميد

128 رمى الحدثان نسوه آل حرب

بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوههن البيض سودا

141 وخبرت سوداء الغميم مريضه

فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

150 كسا ملمه ذا الحلم أثواب سؤدد

ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

156 لم يعن بالعلياء إلا سيدا

ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى

160 إذا كنت ترضيه ويرضيک صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد

وألغ أحاديث الوشاه ؛ فقلما

يحاول واش غير هجران ذى ود

166 [لما حططت الرحل عنها واردا]

علفتها تبنا وماء باردا

181 وبالجسم منى بينا لو علمته

شحوب وإن تستشهدى العين تشهد

182 وما لام نفسى مثلها لى لائم

ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى

201 فلا والله لا يلفى أناس

فتى حتاک يا ابن أبى زياد

261 أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لها فديد

276 تزود مثل زاد أبيک فينا

فنعم الزاد زاد أبيک زادا

ص: 326

295 ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم

لم أحص عدتهم إلا بعداد؟

كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانيه

لو لا رجاؤک قد قتلت أولادى

333 ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

334 متى تأته تعشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

340 من يكدنى بسيىء كنت منه

كالشجا بين حلقه والوريد

348 رهبان مدين والذين عهدتهم

يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خروا لعزه ركعا وسجودا

355 أبصارهن إلى الشبان مائله

وقد أراهن عنى غير صداد

حرف الراء المهمله

13 أعوذ برب العرش من فئه بغت

على ، فمالى عوض إلاه ناصر

14 وما علينا إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلاک ديار؟

5 بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض فى دهر الدهارير

28 فما آباؤنا بأمن منه

علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

29 بكيت على سرب القطا إذ مررن بى

فقلت ومثلى بالبكاء جدير

أسرب القطاهل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطير؟

34 ما الله موليک فضل ، فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

36 ولقد جنيتک أكمؤا وعساقلا

ولقد نهيتک عن بنات الأوبر

37 رأيتک لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

44 فأقبلت زحفا على الركبتين

فثوب نسيت ، وثوب أجر

48 كم عمه لک يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت على عشارى

50 إلى ملک ما أمه من محارب

أبوه ولا کانت کلیب تصاهره

62 ألا یا اسلمی یا دارمی علی البلی

ولا زال منهلا بجرعائک القطر

64 ببذل وحلم ساد فی قومه الفتی

وکونک إیاه علیک یسیر

85 فأبت إلی فهم ، وما کدت آئبا

وکم مثلها فارقتها وهی تصفر؟

87 عسی فرج یأتی به الله ؛ إنه

له کل یوم فی خلیقته أمر

ص: 327

106 واعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتى كل ما قدرا

120 تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

137 نبئت زرعه والسفاهه كاسمها

يهدى إلى غرائب الأشعار

144 رأين الغوانى الشبب لاح بعارضى

فأعرضن عنى بالخدود النواضر

149 لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا

وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر

153 جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار

169 هل الدهر إلا ليله ونهارها

وإلا طلوع الشمس ثم غيارها؟

172 وإذا تباع كريمه أو تشترى

فسواک بائعها ، وأنت المشترى

176 تركنا فى الحضيض بنات عوج

عواكف قد خضعن إلى النسور

أبحنا حيهم قتلا وأسرا

عدا الشمطاء والطفل الصغير

191 أنا ابن داره معروفا بها نسبى

وهل بداره يا للناس من عار؟!

193 [بانت لتحزننا عفاره]

يا جارتا ما أنت جاره

207 وإنى لتعرونى لذكراک هزه

كما انتفض العصفور بلله القطر

215 ربما الجامل المؤبل فيهم

وعناجيج بينهن المهار

225 دعوت لما نابنى مسورا

فلبى ، فلبى يدى مسور

232 تنتهض الرعده فى ظهيرى

من لدن الظهر إلى العصير

238 أكل امرىء تحسبين امرءا

ونار توقد بالليل نارا؟

243 وفاق كعب بجير منقذ لک من

تعجيل تهلكه والخلد فى سقر

251 إذا صح عون الخالق المرء لم يجد

عسيرا من الآمال إلا ميسرا

260 حذر أمورا لا تضير ، وآمن

ما ليس منجيه من الأقدار

263 ثم زادوا أنهم فى قومهم

غفر ذنبهم غير فحر

269 أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا

بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا

270 فذلک إن يلق المنيه يلقها

حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر

272 خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى

صبورا ، ولكن لا سبيل إلى الصبر

274 تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :

بئس امرأ ، وإننى بئس المره

280 ولست بالأكثر منهم حصى

وإنما العزه للكاثر

ص: 328

292 أقسم بالله أبو حفص عمر

[ما مسها من نقب ولا دبر

* فاغفر له اللهم إن كان فجر*]

296 جاء الخلافه أو كانت له قدرا

كما أتى ربه موسى على قدر

300 فألفيته يوما يبير عدوه

ومجر عطاء يستحق المعابرا

301 بات يعشيها بعضب باتر

يقصد فى أسوقها وجائر

309 فيا الغلامان اللذان فرا

إياكما أن تعقبانا شرا

311 يا تيم تيم عدى [لا أبالكم

لا يلقينكم فى سوأه عمر]

315 لها بشر مثل الحرير ، ومنطق

رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

316 لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليله الجوع والخصر

322 لأستسهلن الصعب أو أدرک المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

331 إنى وقتلى سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر
335 أيان نؤمنک تأمن غيرنا ، وإذا
لم تدرک الأمن منا لم تزل حذرا
256 لست بليلى ، ولكنى نهر
لا أدلج الليل ، ولكن أبتكر
358 أألحق - إن دار الرباب تباعدت
أو انبت حبل - أن قلبک طائر
حرف السين المهمله
7 عددت قومى كعديد الطيس
إذ ذهب القوم الكرام ليسى
29 فأين إلى أين النجاه ببغلتى؟
أتاک أتاک اللاحقون احبس احبس
حرف الضاد المعجمه
321 وممن ولدوا
عامر ذو الطول وذو العرض
حرف الطاء المهمله
287 حتى إذا جن الظلام واختلط
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
حرف العين المهمله

25 أطوف ما أطوف ثم آوى

إلى بيت قعيدته لكاع

32 من لا يزال شاكرا على المعه

فهو حر بعيشه ذات سعه

74 أبا خراشه ، أما أنت ذا نفر

فإن قومى لم تأكلهم الضبع

ص: 329

89 ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

92 سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وقد كربت أعناقها أن تقطعا

110 لا نسب اليوم ولا خله

اتسع الخرق على الراقع

145 [طوى النحز والأجراز ما فى غروضها]

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

157 لا تجزعى إن منفس أهلكنه

فإذا هلكت فبعد ذلک فاجزعى

161 بعكاظ يعشى الناظرين

إذا هم لمحوا شعاعه

168 فإنهم يرجون منه شفاعه

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

221 إذا قيل أى الناس شر قبيله

أشارت كليب بالأكف الأصابع

226 أما ترى حيث سهيل طالعا

نجما يضىء كالشهاب لامعا

237 على حين عاتبت المشيب على الصبا

[فقلت : ألما تصح والشيب وازع؟]

239 سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها

[فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]

245 سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم

فتخرموا ، ولكل جنب مصرع

248 فإنک والتأبين عروه بعد ما

دعاک وأيدينا إليه شوارع

249 لقد علمت أولى المغيره أننى

كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

250 أكفرا بعد رد الموت عنى

وبعد عطائک المائه الرتاعا!

289 يا ليتنى كنت صبيا مرضعا

تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتنى أربعا

إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا

290 .....

قد صرت البكره يوما أجمعا

293 أنا ابن التارک البكرى بشر

عليه الطبر ترقبه وقوعا

302 ذرينى ؛ إن أمرک لن يطاعا

وما ألفيتى حلمى مضاعا

304 إن على الله أن تبايعا

تأتى كرها أو تجىء طائعا

319 لا تهين الفقير علک أن

تركع يوما والدهر قد رفعه

326 يا ين الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوک ، فماراء كمن سمعا!

342 يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنک إن يصرع أخوک تصرع

351 تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضوطوى لو لا الكمى المقنعا

ص: 330

حرف الفاء

55 نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندک راض ، والرأى مختلف

235 ومن قبل نادى كل مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف

252 بعشرتک الكرام تعد منهم

فلا ترين لغيرهم ألوفا

253 تنفى يداها الحصى فى كل هاجره

نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

318 من نثقفن منهم فليس بآيب

[أبدا ، وقتل بنى قتيبه شافى]

330 ولبس عباءه وتقر عينى

أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

3 وقاتم الأعماق خاوى المخترق

[مشتبه الأعلام لماع الخفق]

45 سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا

محياک أخفى ضوؤه كل شارق

90 يوشک من فر من منيته

فى بعض غراته يوافقها

105 فلو أنک فى يوم الرخاء سألتنى

طلاقک لم أبخل وأنت صديق

174 لديک كفيل بالمنى لمؤمل

وإن سواک من يؤمله يشقى

206 جاريه لم تأكل المرفقا

ولم تذق من البقول الفستقا

210 .....

لواحق الأقراب فيها كالمقق

265 هل أنت باعث دينار لحاجتا

أو عبد رب أخاعون بن مخراق

275 والتغلبيون بئس الفحل فحلهم

فحلا ، وأمهم زلاء منطيق

308 ضربت صدرها إلى ، وقالت :

يا عديا لقد وقتک الأواقى

حرف الكاف

126 فقلت : أجرنى أبا مالک

وإلا فهبنى امرأ هالكا

154 حيكت على نيربن إذ تحاک

تختبط الشوک ولا تشاک

175 خلا الله لا أرجو سواک ، وإنما

أعد عيالى شعبه من عيالکا

192 فلما خشيت أظافيرهم

نجوت ، وأرهنهم مالکا

ص: 331

حرف اللام

12 تنورتها من أذرعات ، وأهلها

بيثرب ، أدنى دارها نظر عالى

18 كميه جابر إذ قال : ليتى

أصادفه ، وأفقد جل مالى

26 وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى

تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

30 ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

33 إذا ما لقيت بنى مالك

فسلم على أيهم أفضل

40 فخير نحن عند البأس منكم

إذا الداعى المثوب قال : يا لا

52 فيارب هل إلا بك النصر يرتجى

عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟

53 خالى لأنت ، ومن جرير خاله

ينل العلاء ويكرم الأخوالا

57 يذيب الرعب منه كل عضب

فلولا الغمد يمسكه لسالا

65 سلى إن جهلت الناس عناو عنهم

فليس سواء عالم وجهول

71 أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهب شمأل بليل

72 قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا

فما اعتذارک من قول إذا قيلا؟

77 وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل

82 إن المرء ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

95 فلا تلحنى فيها ؛ فإن بحبها

أخاک مصاب القلب جم بلابله

107 علموا أن يؤملون ؛ فجادوا

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

114 ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد

إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى؟

118 علمتک الباذل المعروف ، فانبعثت

إليک بى واجفات الشوق والأمل

121 دعانى الغوانى عمهن ، وخلتنى

لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول

122 حسبت التقى والجود خير تجاره

رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

123 فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم

فإنى شريت الحلم بعدک بالجهل

129 أرجو وآمل أن تدنو مودتها

وما إخال لدينا منک تنويل

131 أبو حنش يؤرقنى ، وطلق ،

وعمار ، وآونه أثالا

أراهم رفقتى ، حتى إذا ما

تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذى يسعى لورد

إلى آل ، فلم يدرک بلالا

ص: 332

143 يلومونني فى اشتراء النخيل

أهلى فكلهم يعذل

146 فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

152 جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل

158 فارسا ما غادروه ملحما

غير زميل ولا نكس وكل

170 مالک من شيخک إلا عمله

إلا رسيمه وإلا رمله

178 رأيت الناس ما حاشا قريشا

فإنا نحن أفضلهم فعالا

180 فأرسلها العراک [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال]

185 يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لنفسک العذر فى إبعادها الأملا؟

188 فإن تک أذواد أصبن ونسوه

فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

195 ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا

وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا

204 ولا ترى بعلا ولا حلائلا

كه ولا كهن إلا حاظلا

211 أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

212 غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها

تصل ، وعن قيض بزيزاء مجهل

218 فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذى تمائم محول

220 رسم دار وقفت فى طلله

كدت أفضى الحياه من جلله

228 إن للخبر وللشر مدى

وكلا ذلک وجه قبل

237 .....

أفب من تحت عريض من عل

240 كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب أو يزيل

246 بضرب بالسيوف رؤوس قوم

أزلنا هامهن عن المقيل

247 ضعيف النكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل

257 كناطح صخره يوما ليوهنها

فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل

258 أخا الحرب لباسا إليها جلالها

وليس بولاج الخوالف أعقلا

264 الواهب المائه الهجان وعبدها

عوذا تزجى بينها أطفالها

278 فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها

وحب بها مقتوله حين تقتل

279 دنوت وقد خلناک كالبدر أجملا

فظل فؤادى عن هواک مضللا

281 إن الذى سمک السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

283 ولا عيب فيها غير أن سريعها

قطوف ، وأن لا شىء منهن أكسل

297 قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الفلا تعسفن رملا

305 ذا ، ارعواء ؛ فليس بعد اشتعال

الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل

312 يا زيد زيد اليعملات [الذبل

تطاول الليل عليک فانزل]

313 تضل منه إبلى بالهوجل

فى لجه أمسّک فلانا عن فل

336 [صعده نابته فى حائر]

أينما الريح تميلها تمل

339 خليلى ، أنى تأنيانى تأنيا

أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

346 لئن منيت بنا عن غب معركه

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

حرف الميم

5 بأبه اقندى عدى فى الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم

16 إذا قالت حذام فصدقوها

فإن القول ما قالت حذام

23 ذم المنازل بعد منزله اللوى

والعيش بعد أولئک الأيام

38 غير لاه عداک ، فاطرح اللهو ،

ولا تغترر بعارض سلم

59 ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى

بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم

66 لا طيب للعيش ما دامت منغصه

لذاته بادكار الموت والهرم

69 فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام؟

73 ندم البغاه ولات ساعه مندم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم

84 أكثرت فى العذل ملحا دائما

لا تكثرن ؛ إنى عسيت صائما

96 ما أعطيانى ولا سألتهما

إلا وإنى لحاجزى كرمى

97 وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

إذا أنه عبد القفا وِاللهازم

112 فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبدا مقيم

113 ألا ارعواء لمن ولت شيبته

وآذنت بمشيب بعده هرم؟

124 فلا تعدد المولى شريكک فى الغنى

ولكنما المولى شريكک فى العدم

ص: 334

133 ولقد نزلت فلا تظنى غيره

منى بمنزله المحب المكرم

134 متى تقول القلص الرواسما

يدنين أم قاسم وقاسما؟

142 تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماه مبعد وحميم

147 فلم يدر إلى الله ما هيجت لنا

عشيه آناء الديار وشامها

148 تزودت من ليلى بتكليم ساعه

فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها

151 ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا

من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

159 تمرون الديار ولم تعوجوا

كلامكم على إذا حرام

164 وأغفر عوراء الكريم ادخاره

وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

186 لا يركنن أحد إلى الإحجام

يوم الوغى متخوفا لحمام

190 لقى ابنى أخويه خائفا

منجديه فأصابوا مغنما

197 لعل الله فضلكم علينا

بشىء ؛ أن أمكم شريم

213 ولقد أرانى للرماح دريئه

من عن يمينى تاره وأمامى

214 فإن الحمر من شر المطايا

كما الخبطات شر بنى تميم

216 ماوى يا ربتما غاره

شعواء كاللذعه بالميسم

217 وننصر مولانا ، ونعلم أنه

كما الناس مجروم عليه وجارم

219 بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتانه وجهرمه

222 وكريمه من آل قيس ألفته

حتى تبذخ فارتقى الأعلام

223 مشين كما اهتزت رماح تسفهت

أعاليها مر الرياح النواسم

230 ألا تسألون الناس أيى وأيكم

غداه التقينا كان خيرا وأكرما

234 فريشى منكم ، وهواى معكم

وإن كانت مودتكم لماما

236 فساغ لى الشراب ، وكنت قبلا

أكاد أغص بالماء الحميم

242 ولئن حلفت على يديک لأحلفن

بيمين أصدق من يمينک مقسم

244 كأن برذون أبا عصام

زيد حمار دق باللجام

254 حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم

256 وكم مالىء عينيه من شىء غيره

إذا راح نحو الجمره البيض كالدمى

262 .....

أوالفا مكه من ورق الحمى

271 وقال نبى المسلمين : تقدموا

وأحبب إلينا أن تكون المقدما

303 أوعدنى بالسجن والأداهم

رجلى ، فرجلى شثنه المناسم

ص: 335

307 سلام الله يا مطر عليها

وليس عليک يا مطر السلام

310 إنى إذا ما حدث ألما

أقول : يا اللهم ، يا اللهما

317 يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيه معمما

323 وكنت إذا غمزت قناه قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما

328 لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليک - إذا فعلت - عظيم

341 وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم

342 فإن يهلک أبو قابوس يهلک

ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش

أجب الظهر ، ليس له سنام

344 ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

345 فطلقها فلست لها بكفء

وإلا يعل مفرقک الحسام

352 أتوا نارى فقلت : منون أنتم؟

فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما

359 [ألا طرقتنا ميه بنه منذر]

فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

8 عرفنا جعفرا وبنى أبيه

وأنكرنا زعانف آخرين

9 أكل الدهر حل وارتحال

أما يبقى على ولا يقينى؟

وماذا يبتغى الشعراء منى

وقد جاوزت حد الأربعين؟

11 أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخرين أشبها ظبيانا

20 أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ، ولا قيس منى

39 غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن

42 قومى ذرا المجد بانوها ، وقد علمت

بكنه ذلک عدنان وقحطان

43 لک العز إن مولاک عز ، وإن یهن

فأنت لدی بحبوحه الهون کائن

47 لو لا اصطبار لأودی کل ذو مقه

لما استقلت مطایاهن للظعن

61 صاح شمر ، ولا تزل ذاکر المو

ت ، فنسیانه ضلال مبین

68 فأصبحوا والنوی عالی معرسهم

ولیس کل النوی تلقی المساکین

79 نصرتک إذ لا صاحب غیر خاذل

فبوئت حصنا بالکماه حصینا

81 إن هو مستولیا علی أحد

إلا علی أضعف المجانین

103 ونحن أباه الضیم من آل مالک

وإن مالک کانت کرام المعادن

108 وصدر مشرق النحر

کأن ثدیاه حقان

135 أجهالا تقول بنى لؤى

لعمر أبيک ، أم متجاهلينا؟

136 قالت وكنت رجلا فطينا :

هذا لعمر الله إسرائينا

138 وما عليک إذا أخبرتنى دنفا

وغاب بعلک يوما أن تعودينى؟

14 وأنبئت قيسا ولم أبله

كما زعموا خير أهل اليمن

164 فليت لى بهم قوما إذا ركبوا

شنوا الإغاره فرسانا وركبانا

171 ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

173 ولم يبق سوى العدوا

ن دناهم كما دانوا

177 حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم

على البربه بالإسلام والدين

183 نجيت يا رب نوحا واستجبت له

فى فلک ما خرفى اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبينه

فى قومه ألف عام غير خمسينا

199 أتطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاک لم يعرض لأحسابنا حسن؟

208 لاه ابن عمک ، لا أفضلت فى حسب

عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى

224 إنک لو دعوتنى ودونى

زوراء ذات مترع بيون

* لقلت «لبيه» لمن يدعونى*

255 قد كنت داينت بها حسانا

مخافه الإفلاس والليانا

273 لنعم موئلا المولى إذا حذرت

بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن

286 ولقد أمر على اللئيم بسبنى

فمضيت ، ثمت قلت : لا يعنبنى

294 لعمرک ما أدرى وإن كنت داريا

بسبع رمين الجمر أم بثمان

299 إذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

325 رب وفقنى فلا أعدل عن

سنن الساعين فى خير سنن

327 فقلت : ادعى وأدعو ، إن أندى

لصوت أن ينادى داعيان

338 حيثما تستقم يقدر لک الله

نجاحا فى غابر الأزمان

354 وحملت زفرات الضحى فأطقتها

ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

6 إن أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها

166 علفتها تبنا وماء باردا

[حتى غمدت همالە عيناها]

ص: 337

حرف الهاء

209 إذا رضيت على بنو قشير

لعمر الله أعجبنى رضاها

274 تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :

بئس امرأ ، وإننى بئس المره

314 ألا يا عمرو عمراه

وعمرو بن الزبيراه

حرف الواو

200 وكم موطن لو لاى طحت كما هوى

بأجرامه من قنه النيق منهوى

حرف الألف اللينه

231 فأومأت إيماء خفيا لحبتر

فلله عينا حبتر أيما فتى

حرف الياء المثناه التحتيه

44 فإما كرام موسرون لقيتهم

فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

78 تعز فلا شىء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا

80 بدت فعل ذى ود ، فلما تبعتها

تولت ، وبقت حاجتى فى فؤاديا

وحلت سواد القلب ، لا أنا باغبا

سواها ، ولا عن حبها متراخيا

98 لتقعدن مقعد القصى

منى ذى القاذوره المقلى

أو تحلفى بربک العلى

أنى أبو ذيالک الصبى

184 ما حم من موت حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

189 تقول ابنتى : إن انطلاقک واحدا

إلى الروع يوما تاركى لا أباليا

266 باتت تنزى دلوها تنزيا

كما تنزى شهله صبيا

268 ومستبدل من بعد غضيا صريمه

فأحربه من طول فقر وأحريا

277 ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه

إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

285 مررت على وادى السباع ، ولا أرى

كوادى السباع حين يظلم وادايا

أقل به ركب أتوه تئيه

وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

306 أيا راكبا إما عرضت فبلغن

نداماى من نجران أن لا تلاقيا

337 وإنک إذ ما تأت ما أنت آمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الوارده فى شرح ابن عقيل

مرتبه على حروف المعجم حسب القوافى

ص: 338

فهرس الموضوعات

الوارده فى الجزء الرابع من شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالک و حواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: 339

ص: 340

تمت فهرس الموضوعات

الوارده فى الجزء الرابع من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

ص: 342

فهرس التكمله الموضوعه فى تصريف الأفعال

التكمله الموضوعه فى تصريف الأفعال

595

تكمله فى تصريف الأفعال

646

الفصل الثامن : فى اللفيف المقرون ، وأحكامه

597

الباب الأول : فى المجرد والمزيد ، وفيه ثلاثه فصول

649

الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر ،

وفيه فصلان

597

الفصل الأول : فى أوزانهما

-

الفصل الأول : فى أحكام عامه

599

الفصل الثانى : فى معانى الأبنيه

650

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض أنواع الفعل

603
الفصل الثالث : فى وجوه مضارع الفعل الثلاثى
653
الباب الرابع : فى وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر
606
الباب الثانى : فى الصحيح والمعتل وأقسامهما ، وفيه ثمانيه فصول
654
الباب الخامس : فى تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد ، وفيه فصلان
607
الفصل الأول : فى السالم وأحكامه
654
الفصل الأول : فى بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده
609
الفصل الثانى : فى المضعف وأحكامه
657
الفصل الثانى : فى أحكام آخر الفعل صحيحا كان أو معتلا عند توكيده بإحدى نونى التوكيد

614

الفصل الثالث : فى المهموز وأحكامه

619

الفصل الرابع : فى المثال وأحكامه

624

الفصل الخامس : فى الأجوف وأحكامه

635

الفصل السادس : فى الناقص وأحكامه

643

الفصل السابع : فى اللفيف المفروق ، وأحكامه

تمت الفهرس ، والحمد لله أولا وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

ص: 343

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

المقدمة:
تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام 1426 الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:
نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.
وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوي تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:
نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:
مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:
طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على 8 أنظمة؛
JAVA.1
ANDROID.2
EPUB.3
CHM.4
PDF.5
HTML.6
CHM.7
GHB.8
إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية
ANDROID.1
IOS.2
WINDOWS PHONE.3
WINDOWS.4

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة
نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي 03134490125
هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021
قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.